

الدُّرُ الثَّمِينُ وَالْمَوْعِظُ الْمَعِينُ

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن محمد المالكي

الشهير بميارة

وهو الشرح الكبير على نظم

المرشد المعين على الضروري من علوم الدين

لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأندلسي

وبالهامش

شرح خطط السداد والرشد

لمحمد بن إبراهيم التتائي المالكي

على

نظم مقدمة ابن رشد

لعبد الرحمن الرقعي

رحمهم الله وتقع بعالمهم آمين

الجزء الأول

الطبعة الأخيرة

١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

ملزوم الطبع والنشر

شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

BP
166
• M39

تنبیه

حيث إن الشيخ التتائي لم يشرح (باب الزكاة) في الذبائح
من مقدمة ابن رشد فقد وضعنا شرح (باب الزكاة) من شرح
الشيخ محمد بن محمد المديوني في آخر الكتاب تكميلاً للفائدة

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
« حديث شريف »

سِمْ لِّلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وبه الإعانة وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم الحمد لله رب العالمين ،
وَأَتِمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى
خَيْرِ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ ،
سيدنا محمد سيد الأولين
والآخرين ، وعلى آله
وصحبه والتابعين لهم
بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ﴿ فيقول فقير
رحمة رب محمد بن إبراهيم
التتائي المالكي عفا الله
تعالى عنه وغفر له ولمشايعه
ولواليه وجميع المسلمين :
قد سألتني بعض الإخوان
أبأن الله لي ولهم معلم
البيان أن أضع لهم شرحا
على نظم مقدمة ابن رشد
يكون كافيا لهم في تحصيل
الغرض ، ليعلموا به
ماسن الله عليهم واقترض ،
فأجبتهم إلى ذلك قاصداً
بذلك وجه الله تعالى
العظيم وقبول ما أمله من
فضله العظيم ومن النظر
إن شاء الله تعالى إلى
وجهه الكريم لأن العلم
بأمور الدين فرض من
فروض العين أو الكفاية
على كل مكلف لا يسعه
جهله وعليه الإثم في كل
زمان يمر عليه يمكنه

الحمد لله الذي شرح بفضله صدور المرشدين للعباد ، وضيق بعدله قلوب الجهلة ذوى الفسق
والعناد ، وتصرف تعالى في خلقه بحكمته كيف شاء وأراد ، وسر الكل لما خلق له فلا يصرف عنه
ولا يذاد ، فأهل الجلل لطلب معيشة النفس والأهل والأولاد ، متحريرا لديناه الصلاح والسداد
غافلا عن دينه وما ينجي في المعاد ، وقبض لجل الشريعة السمحة عدول كل خلف ورثة الأنبياء
الزهاد ، فهجروا في تبين مسائلها الراحة والرقاد ، وهاجروا وإن جاؤوا الأهلين والأولاد ،
فبذل كل مجهوده واستفاد وأفاد ، وأنفق بقدر وسعه وما فتح له الكريم الجواد ، وجمع أصولها
وفروعها ودون وبين وحصل وأتقن وأجاد ، وجمع الفروق ونظم الجواهر فبرزت متوجة مكلمة
على أحسن مراد ، تبصرة للجاهل بمقدمات سهلة التناول قرية التناد ، فسبحان حاجبها عن غير
خليل بمن اتصف بكفر أو عناد ، وموضحها رسالة منه لمن سبقت له العناية والرشاد ، فما أعدله
من مصل وأكرمه من هاد ، نحمده سبحانه ونشكره على سابق العناية والفضل والإمداد ،
ونستعينه ونستغفره من آثامنا المانعة لنا من الحقوق بمن علم وساد . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له شهادة لا شك فيها ولا خفاء ، وإيمان من وصف يعبودوا الله مخلصين له الدين حنفاء ،
ونشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله من الله يتلو صحفا ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وأصحابه أهل الكرم والوفا ، المنزل فيهم « قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى » .

وبعد ﴿ فيقول أخرج الخلق إلى مولاه وأقل العبيد ، محمد بن أحمد بن محمد الشهير بميارة
طالباً من مولاه التوفيق والتسديد : إن بعض الأصحاب والإخوان ، من الطلبة المقربين والخلان ،
طلب مني وضع شرح على النظم المسمى [بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين] تأليف
شيخنا الإمام العالم العلامة الحاج الأبرسي أبي محمد عبد الواحد بن عاشر رحمه الله تعالى ونفع
به ، لاختصاره وكثرة ما اشتمل عليه من القوائد : من الفقه والتصوف والتوحيد والعقائد ،
وقصور الهمة عن المطولات للاشتغال بالدنيا والعوائد ، ولم يزل يتردد إلى كثير في ذلك وأنا
أجول بفكري في صعوبة الخوض في تلك المسالك ، وأتعلل له بالعجز والتقصير ، وعدم الفراغ ومجيء
النذير ، فلم يزل يذكرني في ثواب من علم وعلم ، وانتفع ففهم وفهم . وأن الفراغ في الدنيا قد
غبن فيه كثير ووجوده نادر عسير ، حتى استخرت الله في إسعافه ، وموافقته على ما طلب أو
خلافه ، ثم شرعت فيه راجيا ثواب النفع به إن شاء الله تعالى للبادي والحاضر ملتصقا صالح

11979
5-24-14
118

الدعاء من كل قارىء له وناظر ، معترفاً أن ليس لي فيه إلا النسخ والترتيب . وإني فيهما بين خوف التخطئة ورجاء التصويب ، طالبا من الله سبحانه وتعالى الدخول في زمرة الأئمة المهتدين ، والاندراج في خبر « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وميمته بـ [الدر الثمين والمورد العين في شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين] نفع الله به النفع العميم ، وجعله خالصاً لوجهه العظيم ، إنه متفضل محسن كريم ، ومن الله أستمع العون والتوفيق ؛ والهداية إلى أقوم طريق ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، قال رحمه الله تعالى :

(يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَاشِرٍ مُبْتَدِئًا بِأَسْمِ الْإِلَهِ الْفَائِدِ
(الْحَمْدُ لِلَّهِ) الَّذِي عَلَّمَنَا مِنَ الْعُلُومِ مَا بِهِ كَلَفْنَا
صَلَّى وَسَلَّم عَلَى (مُحَمَّدٍ) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالْمُقْتَدَى)

بدأ رحمه الله بتسمية نفسه ، لأنه في هذا المقام من أعظم المهمات ، لما علم أن العمل أو الفتوى من الكتب التي جهل مؤلفوها ولم يعلم صحة ما فيها لا يجوز . قال الإمام شهاب الدين القرافي رحمه الله في كتاب الأحكام ، في تمييز الفتاوى عن الأحكام : تحرم الفتوى من الكتب الحديثة التصنيف إذا لم يشتهر إعزاء ما فيها من النقول إلى الكتب المشهورة إلا أن يعلم أن مصنفها ممن يعتمد لصحة علمه والوثوق بعداته ، وكذا تحرم الفتوى من الكتب الغريبة التي لم تشتهر حق تنظافر عليها الخواطر ويعلم صحة ما فيها ، وكذا تحرم من حواشي الكتب لعدم الوثوق بما فيها . قال ابن فرحون : مراده إذا كانت الحواشي غريبة النقل ، أما إذا كان ما فيها موجوداً في الأمهات أو منسوباً إلى محله وهو بخط من يوثق به فلا فرق بينها وبين سائر التصانيف اهـ .

وإذا تأكدت معرفة مؤلف الكتاب كما ذكر فلا بد من التعريف بالناظم وذكر نبذة من أحواله رحمه الله فأقول : ناظم هذه القصيدة هو شيخنا الإمام العالم العلامة ، التفنن الحاج الأبرّ المجاهد سيدي أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر ، الأنصاري نسباً ، الأندلسي أصلاً ، الفاسي منشأً وداراً . كان رحمه الله تعالى عالماً عاملاً ورعاً عابداً متفناً في علوم شتى ، قرأ القرآن على الإمام الشهير الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد ابن الفقيه الأستاذ سيدي عثمان اللطفي وعلى غيره . وأخذ قراءات الأئمة السبعة عن الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد الكفيف ، ثم عن العالم الشهير مفتي فاس وخطيب حضرته أبي عبد الله محمد الشريف المري التلمساني وغيرها ولا شك أنه فاق أشياخه في التفنن في التوجيهات والتعليقات رحم الله جميعهم . وأخذ النحو وغيره من العلوم عن جماعة من الأئمة كالإمام العالم المتفنن مفتي فاس وخطيب حضرته أبي عبد الله محمد بن قاسم القصار القيبي ، والإمام النحوي الأستاذ أبي الفضل قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي ، وكشيخنا الفقيه المحدث المسند الراوية الأديب الحاج الأبرّ أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي ابن عم أبي الفضل المذكور قبله ، والإمام العالم المحقق قاضي الجماعة بفاس أبي الحسن علي بن عمران ، والإمام العالم مفتي فاس وخطيب حضرته أبي عبد الله محمد الهواري ، وكالشيخ العالم العامل الورع الزاهد أبي عبد الله محمد بن أحمد التيجي شهر بابن عزيز بفتح العين المهملة وكسر الزاي - وكان الناظم رحمه الله تعالى يذكر لنا عنه كرامات نفعا الله به ، وكشيخنا الإمام العالم المتفنن المفسر السنن قاضي الجماعة بفاس وخطيب حضرته ومفتيها أبي الفضل

فيه تحصيله فيضيعه بتركه التعليم لقولهم لا يحل لأحد القدوم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه ولم يحك الأئمة في ذلك خلافاً سواء كان حكم الله تعالى وضوءاً أو صلاة أو صوماً أو حجاباً أو نكاحاً أو بيعاً أو شراءً وكذلك سائر المعاملات ؛ وضبط ذلك أنه يجب عليه معرفة الحالات التي يريد التلبس بها . وأما العبد الذي ليس له مال يزكيه ولا قدرة له على الحج ولا مباشر البيوع ولا المعاملات فليس معرفة ذلك عليه بفرض عين ، لكنه من فروض الكفاية إذا قام به عنه غيره سقط عنه ، فإن اشتغل بتحصيله فهو من أعظم القربات إلى الله تعالى ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ما أعمال البر كلها في الجهاد إلا كنقطة في بحر ، وما أعمال البر كلها والجهاد في طلب العلم إلا كنقطة في بحر » ويؤيد ذلك ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « يوزن مداد العلماء ودم الشهداء يوم القيامة فيرجح مداد العلماء بدم

قاسم بن محمد أبي النعيم الغساني وغيرهم من الأئمة . وأخذ الحديث عن بعض من تقدم من الشيوخ الفاسيين كابن عزيز والقصار وشيخنا ابن القاضي وعن غيرهم من المشاركة لمأجج وذلك سنة ثمانية وألف . وهو الإمام المحدث المعمر صفي الدين أبو عبد الله محمد بن يحيى العزى بكسر العين المهملة وكسر الزاي المشددة الشافعي . وقرأ موطأ الإمام مالك بن أنس على الفقيه العالم المسن سيدي أبي عبد الله محمد الجنان ، وشمائل الترمذي على شيخنا الإمام العالم المحدث سيدي أبي الحسن على البطوي رحمه الله علينا وعليهم أجمعين . وكان الناظم رحمه الله ذامعة بالقراءات وتوجيهها ، والنحو والتفسير والإعراب والرسم والضبط وعلم الكلام ، يحفظ نظم ابن زكري عن ظهر قلب ، ويعلم الأصول والفقه والتوقيت والتعديل والحساب والفرائض وعلم المنطق والبيان والعروض والطب وغير ذلك ، وحج وجاهد واعتكف ، وكان يقوم من الليل ماشاء الله ، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته ، ألف تأليف عديدة منها هذه المنظومة العديدة المثال في الاختصار وكثرة الفوائد والتحقيق وموافقة المشهور ، ومحاذاة مختصر الشيخ خليل والجمع بين أصول الدين وفروعه بحيث أن من قرأها وفهم مسائلها خرج قطعاً عن رتبة التقليد المختلف في صحة إيمان صاحبه ، وأدى ما أوجب الله عليه تعلمه من العلم الواجب على الأعيان ، ولذا قال فيها الفقيه الأجل الأديب النحوي اللغوي سيدي أبو محمد عبد الله ابن الشيخ الأجل الولي الصالح المجاهد المرباط بالثغور ذو الفتوحات العديدة والمآثر الحميدة سيدي أبي عبد الله محمد بن أحمد العياشي ، أبقى الله وجوده كهفاً للإسلام وجلاء لغياب الظلام وأعانه على ما هو بصدده من إخماد الكفرة ونصرة الإسلام وكبت أعداءه بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام مانصه :

عليك إذا رمت الهدى وطريقه وبالدين للمولى الكريم تدين
بمخفظ لنظم كالجمان فصوله وما هو إلا مرشد ومعين
كأن المعاني تحت ألفاظه وقد بدت سلسيلاً بالرياض معين
وكيف وقد أبداه فكر بن عاشر إمام هدى للمشكلات يبين
تضلع من كل العلوم فما له شبيه ولا في المعلومات قرين
وأبرز ربات الحجال بفهمه فيها هي أبكار لديه وعين
وأحمل فكراً سالماً في جميعها فذل له صعب ولان حرون
وأهوى إلى قطب الوجود تحية علينا بها كل الأمور تهون

ومنها شرحه العجيب على مورد الظمان ، في علم رسم القرآن ، فقد أجاد فيه ماشاء وليس الخبر كالعيان ، وقد كان شرحه ديناً على العلماء الأعيان وأدرج فيه تأليفاً آخر سماه الإعلان بتكميل مورد الظمان ، في كيفية رسم قراءة غير نافع من بقية السبعة في نحو خمسين بيتاً وشرحه ، وابتدأ شرحاً عجيباً على مختصر الشيخ خليل ملتزماً فيه نقل لفظ ابن الحاجب ثم لفظ التوضيح ، وأضاف إلى ذلك فوائد عجيبة ونكتاً غريبة كتب منه من قوله في النكاح والكفاءة والدين الحال إلى باب السلم والله أعلم ، وله طرر عجيبة مفيدة على المختصر المذكور بعضها يتعلق بلفظ المختصر وبعضها بلفظ شارحه الإمام التتائي في شرحه الصغير ، وله رسالة عجيبة في عمل الربع الحبيب في نحو مائة وثلاثين بيتاً من الرجز ، وله تقايد على العقيدة الكبرى للإمام السنوسي ، وله طرر عجيبة على شرح الإمام أبي عبد الله محمد التنسي لنيل مورد الظمان في الضبط ، وله مقطعات في جمع نظائر

الشهداء » ومعلوم أن أعلى مال الشهد دمهُ وأن أقل مال العالم مداده فان رجح الأدنى على الأعلى فما الظن بالأعلى على الأدنى وقال ابن الحاج في المدخل لأن دم الشهداء إنما هو في ساعة من نهار أو ساعات ثم يفصل فيه لإحدى الحسينين ، ومداد العلماء وظيفة العمر ليلاً ونهاراً وهو حسن ، وقد ثبت في الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام ذكر له رجلان عالم وعابد ، فقال صلى الله عليه وسلم « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم » ثم قال صلى الله عليه وسلم « إن الله سبحانه وتعالى وملائكته وأهل السموات والأرض حتى الخلة في جحرها يصلون على معلم الناس الخير » وقال عليه الصلاة والسلام « ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في الدين ، وفقهه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ، ولكل شيء قوام وقوام هذا الدين الفقه ولكل شيء دعامة ودعامة هذا الدين الفقه » والدعامة بكسر الدال عماد البيت الذي يقوم عليه ، وقليل الفقه خير من

ومسائل مهمة من الفقه والنحو وغيرها . ومن نظمه رحمه الله وكان يكثر من ذكره عند ما تكثر عنده الأسئلة الفقهية ومن إملائه نقلت :

يزهدني في الفقه أني لأرى يسائل عنه غير صنفين في الوري
فزوجان راما رجعة بعد بته وذئبان راما جيفة فتعسرا
ومنه في مدح مختصر ابن الحاجب وشرحه التوضيح :

خليلي خليل قد شغفت بحسنه وتوضيحه صباحا يزيه حاجبه
وآليت لا آلوه شر حال غامض من الود يرضاه خليل وحاجبه
ومنه في الكتابة على طريق الغز :

لله في خلقه من صنعته عجب حقائق كادت في الوجود تنقلب
كلهم بعين ترى لا الأذن تسمعها خطابها حاضر وأهلها ذهبوا

أصيب بالداء المسمى على لسان العامة بالنقطة ضحى يوم الخميس ثالث الحجة الحرام من
عام أربعين وألف ، ومات عند الاصفرار من ذلك اليوم رحمه الله ونفع به ، وإلى سنة وفاته أشرت
بالشين والميم بحساب الجمل ، من قولنا في جملة آيات في تواريخ وفاة جملة من شيوخنا ، والإشارة
إلى بعض صفاتهم :

وعاشر المبرور غزواً وحجة إمام التقي والعلم شم قرنفل

(قوله يقول) القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد ، فان وقعت بعده جملة محكية
فهى في موضع مفعوله والمحكى به هنا قوله الحمد لله إلى آخر النظم ، وابن عاشر بالرفع
نعت لعبد ، ويكتب ابن هنا بغير ألف الوصل على قاعدة كتبه إذا وقع بين علمين ، لكن قال
بعضهم : ما لم يكن أول سطر فيكتب حينئذ بالألف ، وكذا إن أعرب بدلا وعليه خرج إثباتها
في عيسى ابن مريم ، فان كان العلم الذى قبله منونا حذف تنوينه كريد بن عمرو ، ومبتدئا حال مقدرة
من عبد الواحد . ولما كان نظم الكتاب وتأليفه أمراً ذا بال أى شأن يهتم به وكل ما هو كذلك
يطلب فيه البداءة بالبسملة لقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أتر »
بدأ الناظم بها فقال (مبتدئا باسم الإله) وإنما قالوا بسم الله ولم يقولوا بالله ، لأن التبرك والاستعانة
بذكر اسمه تعالى ، وقيل للفرق بين اليمين الذى هو القسم واليمين وهو التبرك (القادر) من له
القدرة وهو صفة الإله و (الحمد) لغة الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ، وإن شئت
قلت هو الوصف بجميل اختياري أو قديم على جهة التعظيم والتبجيل ، والمراد بالوصف الذكرك
باللسان دون غيره من سائر الأركان ، وإطلاق الحمد على ما ليس باللسان إنما هو باعتبار تعبير اللسان
عنه ، وشمل قوله الجميل أى الحسن ما كان في مقابلة إناهم وما ليس في مقابله كما شمل أيضاً على
التعريف الأول ، وهو مصرح به في الثانى ما كان اختياريا أو قديما ، والمراد بالاختياري ما فيه
اختيار ولو بوجه ما فدخل فيه الطوائع الغريزية المحمودة كالشجاعة والكرم ، وشمل القديم جميع
أوصافه تعالى إذ كل منها جميل ، فخرج الوصف بغير الجميل وبجميل لا اختيار فيه كحكمة الخد
ورشاقة القد أى حسنه وبجميل اختياري أو قديم لا على جهة التعظيم بل على جهة التهكم
والسحرية فليست بحمد والوصف بجميل لا اختيار فيه يسمى مدحا لاحمداً ، والحمد يسمى مدحا
فين الحمد والمدح عموم وخصوص مطلق . إذ كل حمد مدح ولا عكس . ومما استطرده هنا

كثير العبادة ، ويجب على
كل طائفة من الأمة أن
يتفقهوا في الدين ليكونوا
قدوة للمسلمين وحفظا
للشرع من الضياع فاذا
قامت به هذه الطائفة سقط
فرض الكفاية عن غيرها
وسميت هذا الشرح [خطط
السداد والرشد لشرح
نظم مقدمة ابن رشد] .
والله تعالى هو الموفق بمنه
وكرمه .

حكى بعضهم عن الامام
مالك رحمه الله تعالى
أنه قال : من تصوف ولم
يتفقه فقد زندق ، ومن
تفقه ولم يتصوف فقد تفسق
ومن جمع بينهما فقد تحقق .
قال صاحبنا شهاب الدين
أحمد الفاسى المعروف
بزروق : معنى قوله زندق
أنه قائل بالجبر الموجب
لنفى الحكمة والأحكام ،
ومعنى تفسق : أى خلو
علمه عن التوجه إلى الحاجز
عن معصية الله تعالى وعن
الإخلاص المشترك في العمل
منه ، ومعنى تحقق : أى
قيامه بالحقيقة في عين
التمسك بالحق اه كلامه
فتأمله .

قال الناظم :

بسم الله الرحمن الرحيم
(قال الفقير) (عابد الرحمن)

من بعد بسم الله ذي
الاحسان

(الحمد لله) (العظيم الخالق)

البارئ من غير شكل

سابق

ابتدأ بها عملا بقوله عليه
الصلاة والسلام «كل أمر
ذی بال لا يبدأ فيه بسم
الله الرحمن الرحيم فهو
أبتر» وفي رواية الرهاوي
«أقطع» ومعناه ناقص قليل
البركة ، وذی بال شرف
وعظمة أو حال يهتم به ،
ولخبر ابن عباس «لم يبدأ
فيه بسم الله» وتقول عكرمة
إنها أول ما كتب القلم
في اللوح فجعلها الله تعالى
أما نال الخلق ماداموا عليها ،
وقول من قال من
المالكية : ابتدأ بها
اقتداء بالكتاب العزيز
يريد أنها لم يبتدأ الكتاب
العزيز إلا بها لأنها
عندنا ليست من الفاتحة ،
إلا أن يريد الابتداء
بكتابتها ، وقول الناظم
(الحمد لله) أكثر
التأخرين أن بين الحمد
والشكر عموما من وجه
وخصوصا من وجه ، لأن

تعريف الشكر ، وهو لغة فعل يني عن تعظيم النعم بسبب كونه منعمًا ، والمراد بالفعل الحدث فيدخل فيه ما كان باللسان وبغيره من سائر الأركان ، فلا يختص باللسان كالحمد ؛ وخرج بقولهم يني عن تعظيم النعم ما لا يني عن تعظيمه ، وخرج بقولهم بسبب كونه منعمًا ما يني عن تعظيمه لا في مقابلة إنعام فانه حمد لا شكر . وإذا فهمت هذا علمت أن بين الحمد والشكر عموما وخصوصا من وجه يصدقان على الوصف اللساني بالجميل في مقابلة الاحسان ، وينفرد الحمد بصدقه على الوصف اللساني الجميل لا في مقابلة إحسان ، وينفرد الشكر بصدقه على ما ليس باللسان من الفعل المني عن التعظيم إن كان في مقابلة إحسان . وأما الحمد والشكر الشرعيان فقال في شرح المطالع : تحقيق ماهيتهما أن الحمد ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله بل هو فعل يشعر بتعظيم النعم بسبب كونه منعمًا ، وذلك الفعل إما فعل القلب أعني اعتقاد اتصافه بصفات الكمال والجلال أو فعل اللسان أعني ذكر ما يدل عليه أو فعل الجوارح وهو الإتيان بأفعال دالة على ذلك ، والشكر كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها إلى ما خلق له وأعطاه لأجله كصرفه النظر إلى مطالعة مصنوعاته والسمع إلى تلقى ما يني عن مرضاته والاجتناب عن منهيته ، وعلى هذا يكون الحمد أعم من الشكر مطلقا لعموم النعمة الواصلة إلى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل إلى الشاكر اه قال السيد وذلك لأن النعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه منعمًا على الحامد أو غيره فيتناولهما بخلاف الشكر إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص وهو الله سبحانه ونعمه واصله إلى عبده الشاكر ، ولكون الحمد أعم من الشكر وجه ثان وهو أن فعل القلب أو اللسان وحده مثلا قد يكون حمدا وليس بشكر أصلا إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات . ووجه ثالث وهو أن الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد اه وبعبارة الشيخ خالد الأزهرى في شرح التوضيح فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقيده بكون النعم منعمًا على الشاكر ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد اه . وقال الامام أبو حامد الغزالي في الإحياء : إن عمل الشكر يتعلق بالقلب وباللسان وبالجوارح ، أما بالقلب فقصد الخير وإحصاره لكافة الخلق ، وأما باللسان فإظهار الشكر لله تعالى بالتحميدات الدالة عليه ، وأما بالجوارح فاستعمال نعم الله تعالى في طاعته والتوقى من الاستعانة بها على معصيته حتى إن شكر العينين أن يستر كل عيب يراه لمسلم وشكر الأذنين أن يستر كل عيب يسمعه فيدخل هذا في جملة شكر نعمة هذه الأعضاء ؛ والشكر باللسان إظهار الرضا عن الله تعالى وما هو مأثور به اه والله الموفق . والله : قال البيضاوي أصله إله خذفت الهجمة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق للعالم وإعما لم يقل الحمد للخالق أو للرازق أو نحوها لكلا يوم ذلك أن استحقاقه اختصاص الحمد إنما هو لوصف دون وصف وقدم الحمد على اسم الجلالة لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ومعنى جملة الحمد الخبر عن الله تعالى باستحقاقه الاتصاف بكل جميل فهو حمد في المعنى وزادت بمزية التصريح بلفظ الحمد مع التعميم في أوصافه تعالى وإفادة اختصاصه به ولفظها خبر ومعناها الانشاء . قال الامام الطبري في تفسير الفاتحة : الحمد لله ثناء أثنى به تعالى على نفسه وفي ضمنه أمر عبده أن يثنوا به عليه فكأنه قال قولوا الحمد لله اه . وهل الألف واللام في الحمد لاستغراق الجنس قال الامام القشاشي وهو الأظهر أو للعهد ، قولان ؛ وجه الأول أن الحمد لما كان قديما وحادثا فالقديم حمده تعالى لنفسه ولمن شاء من عبادته والحادث حمد الخلقين لربهم فالقديم صفته ووصفه والحادث خلقه ومملكه فالحمد كله لله

الحمد : هو الثناء باللسان
على قصد التعظيم سواء
تعلق بنعمة أو غيرها .
والشكر فعل ينبىء عن
تعظيم النعم لكونه منعما
سواء كان باللسان أو
بالجنان أو بالأركان قال
الشاعر :

أفادتكم النعماء منى ثلاثة
يدى ولسانى والضمير
المحجبا

فمورد الحمد اللسان فقط
ومتعلقه النعمة وغيرها
ومتعلق الشكر : النعمة
فقط ومورده اللسان
وغيره ، فالحمد أعم من
الشكر باعتبار متعلقه
وأخص باعتبار مورده
والشكر بالعكس ، وقد
يجتمعان وقد يفترقان ،
يجتمعان بالثناء باللسان
في مقابلة النعمة ، وينفرد
الحمد بالثناء باللسان
لا في مقابلة نعمة ، وينفرد
الشكر بالثناء بالجنان
في مقابلة النعمة . وافتتح
الناظم الأهم المقصود به
اقتداء بالكتاب العزيز
وعملا بنجر أبي هريرة
« كل أمر ذى بال لا يبدأ
فيه بالحمد لله فهو أجزم »
وقولنا الأهم المقصود
جمعا بين حديثي البسملة
والحمدلة ، فإن الافتتاح
بكل منهما مقصود

فتبت كون أَل للاستغراق ، وأيضا لما كانت أصول النعم وفروعها منه تعالى استحق جميع الحمد
ووجه الثاني ما قاله الشيخ أبو العباس الرسى رضى الله عنه إن الله تعالى لما علم من خلقه العجز عن
كنه حمده حمد نفسه في أزاله فلما خلق الخلق اقتضى منهم أن يحمده بحمده اه ولاشتمالها على ما ذكر
بدأ بها الناظم كغيره مع الاقتداء بالكتاب العزيز والعمل بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر
ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله » وفي رواية « بحمد الله فهو أجزم » وفي رواية « أقطع » وفي رواية « زيادة » والصلاة
على فهو أقطع أتر محقوق من كل بركة » وقد جمع الناظم في الابتداء بين البسملة والحمدلة وعليه
فيقال المقصود من الحمد هنا حصول البداءة به لتحصيل بركته كما مر في الحديث وقد فات ذلك بالبداءة
بالبسملة ، وبقوله : يقول عبد الواحد بن عاشر . والجواب عن تقديم البسملة على الحمد أنه ليس المراد
بالحمد في الحديث لفظ الحمد لله فقط بل ما هو أعم مما يفيد وصفه تعالى بالجليل والبسملة لاسيما مع
إضافة الوصف بالقادر صادقة بذلك فذكر الحمد بلفظه بعدها تأكيد فقط وأيضا فإن البداءة إما
حقيقية وهى ذكر الشيء أولا على الإطلاق وعليها حمل الأمر بالبداءة بالبسملة ، وإما إضافية وهى
ذكره أولا بالاضافة إلى شيء دون شيء آخر وعليها حمل الأمر بالابتداء بالحمدلة وهى صادقة بذكر
الحمد قبل المقصود بالذات ، وأما تقديم يقول عبد الواحد بن عاشر عليها فلا محذور فيه إذ الأمور به
ابتداء التأليف بالثناء على الله تعالى وذلك حاصل لا تقديم الثناء على القول المحكى به التأليف وهذا
المحل قابل لأكثر من هذا الكلام وفيما ذكرناه كفاية إذ المطلوب أمام ، وقوله الذى علمنا الخ
الذى بدل من اسم الجلالة و (ما) من قوله ما به كلفنا مفعول ثانٍ لعلم والذى كلفنا به من العلوم هو العلم
الواجب على الأعيان أى على كل مكلف مكلف وهو علم المكلف ما لا يتأتى له تأدية ما وجب عليه إلا به
وذلك مثل كيفية الوضوء والصلاة والصيام والزكاة إن كان له مال والحج إن كان مستطيعا وكذا
ما يتعلق بالمعتقدات فى حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام وهل يكفى فى ذلك التقليد
وهو اتباع الغير من غير دليل أو لا يكفى إلا العلم وهو الجزم المطابق عن دليل ؟ فى ذلك خلاف يأتى
إن شاء الله تعالى وكذا حكم البيع لمن يتعاطاه والقراض والشركة والإجارة ونحوها لمن يتعاطى ذلك
فيجب على كل أحد تعلم حكم ما يريد أن يفعله من ذلك للاجماع أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر
حتى يعلم حكم الله فيه لكن يكفيه فى غير العبادات تعلم الحكم بوجه إجمالى فيبرئ منه الجهل بأصل
حكمه على قدر وسعه وكذا علم أمراض القلوب كالكبر والحسد والحقده ونحوها فقد قال الامام
أبو حامد الغزالي إن معرفة حدودها وأسبابها وعلاجها فرض عين وقال غيره : إن رزق الانسان
قلبا سليما من هذه الأمراض المحرمة كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها وماعدا ما ذكر فهو فرض كفاية يحمله
من قام به قال فى الرسالة وكذلك طلب العلم فريضة عامة يحملها من قام بها إلا ما يلزم الرجل
فى خاصة نفسه أى فهو فرض عين وانظر شرح الجزولى فى هذا المحل فقد أجاد فيه على عادته وانظر
شرح القلاشاني قبل قوله وقد جاء أن يؤمروا بالصلاة لسبع سنين ويأتى بعض الكلام فى ذلك عند قوله
فى التصوف :

ويوقف الأمور حتى يعلم ما الله فيهن به قد حكى

وعلى العلم الواجب على الأعيان حمل خبر « طلب العلم فريضة على كل مسلم » قال الامام محي الدين
النووى هذا الحديث إن لم يكن ثابتا فعنه صحيح ويحتمل أن يريد الناظم بالذى كلفنا من العلوم
العلم الواجب على الأعيان والكفاية معا فان علم الكفاية يخاطب به أيضا كل أحد على خلاف

كل بالنسبة لما يليه
وأجيب أيضا بأن الأول
افتتاح - في والثاني
إضافي ، ولم يعكس ذلك
لقوة حديث البسلة
لأن لفظ الحمد غير متعين
بل المقصود إيقاع ذكر
من الأذكار وقد حصل
بالبسلة ، إذ المقصود
بالحمد الثناء على الله تعالى
وبالسبلة من أبلغه وليس
المراد تعين لفظ الحمد
بل المطلوب إيقاع ذكر من
الأذكار ، وبهذا أجيب
عن الإلمام مالك رحمه
الله تعالى حيث ابتدأ
كتابه الموطأ بالبسلة ،
وهذا الجواب أيضا عن
صاحب الجلاب وابن
الحاجب وغيرهم ، واختار
الناظم الجملة الاسمية لأنها
أبلغ صيغة لدلالاتها على
اختصاص كل حمد بحمد
به تعالى .

﴿فائدة﴾ قال ابن الخطيب:

الحمد لله ثمانية أحرف
وأبواب الجنة ثمانية أبواب
فمن قال الحمد لله فتحت
له أبواب الجنة الثمانية .
ثم وصف الناظم مستحق
الحمد بقوله (العظيم) قال
الرازي معناه عند أهل
التحقيق يرجع إلى
استحقاقه لصفات العلو
والجحد ورفعة القادر لأن

يأتى ذكره إلا أنه يستقط بقيام البعض به والناظم رحمه الله ممن علمه الله علم الكفاية وعلم الأعيان
وسمى الكلام على الواجب علماً أو عملاً وتقسيمه إلى كفاية وعين والسر في ذلك عند كلام
الناظم عليه إن شاء الله . قوله : صلى وسلم البيت ، فاعل صلى وسلم يعود على الله تعالى ولفظه وإن
كان خبراً فالمراد الطلب أى اللهم صل وسلم ، وقال الامام أبو عبد الله محمد بن مرزوق في قول
الشيخ خليل والصلاة والسلام على محمد يحتمل أن يريد صلاة الله وسلامه أو الصلاة والسلام من
الله على محمد وهو من الخبر المراد به الإنشاء : أى أسأل الله أن يصلى أى يرحم ويسلم أى يؤمن نبيه
محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيكون طلب له صلوات الله وسلامه ، ويحتمل أن يريد صلواته هو
وسلامه أى إنشاء الدعاء لمحمد بالرحمة والأمان ، والفرق بين الاحتمالين أنه طلب في الأول صلاة الله
وسلامه وفي الثاني دعاء بهما وهما المعنيان المذكوران في الصلاة من الله تعالى ومن الخلق وأن الأول
نفس الرحمة والثاني دعاء بها وعلى كلا التقديرين فهو دعاء من المصنف للنبي صلى الله عليه وسلم إلا
أنه طلب في الأول أن يتولى الله تعالى الصلاة والسلام عليه وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما
كالفرق بين الصلاتين في قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا» اه
والاحتمال الأول هو المتعين في كلام الناظم والله أعلم وإنما نقلته بحملته لما اشتمل عليه من الفوائد
ومعنى الصلاة في آية «إن الله وملائكته يصلون على النبي» على ما قرره صاحب المغني في الباب الخامس
العطف قال ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة وإلى الملائكة استغفار وإلى آدميين دعاء بعضهم
لبعض . وفي شرح العقيدة الصغرى لمؤلفها نفعا الله به : والصلاة من الله على رسوله صلى الله عليه وآله
وسلم زيادة تكريمة وإنعام وسلامه عليه زيادة تأمين له وطيب تحية وإعظام اه .

﴿فائدة﴾ قال الرصاع ناقلاً عن الشيخ أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام : لا يتوهم المصلى
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن صلاتنا عليه شفاعة منا له عند الله تعالى في زيادة رفعة وبلوغ
أمنيته فإن مثلنا لا يشفع لعظيم القدر عند ربه ولكن الله سبحانه أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا وأنعم
علينا ، ولما أحسن إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إحساناً لم يحسن إلينا أحد كإحسانه ولا
أكرمنا مخلوق مثل إكرامه وكنا عاجزين عن مكافأة سيد المرسلين وحيب رب العالمين أمرنا
ربنا سبحانه أن نرغب إليه بأن يصلى هو عليه لتكون صلاة مولانا عليه مكافأة له منه سبحانه
لإحسانه إلينا وإفضاله علينا إذ لا إحسان أفضل من إحسانه إلا إحسان خالقه المنعم ببعثه رحمة إلى
خالقه صلى الله عليه وآله وسلم اه .

﴿فرع﴾ قال الامام أبو عبد الله الأبي في شرح مسلم : وما يستعمل من لفظ السيد والمولى حسن
وإن لم يرد والمستند فيه ما صح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أنا سيد ولد آدم» وانظر لو قال
الله صل على سيدنا محمد عدد كذا هل يثاب بعدد تلك الأعداد ؟ وكان الشيخ يقول يحصل له
ثواب أكثر من ثواب من صلى مرة واحدة لاثواب من صلى ذلك العدد اه وقوله وإن لم يرد
أى لفظ الصلاة بدليل قوله والمستند فيه الخ ويعنى بالشيخ الامام الشير أبا عبد الله محمد بن عرفة
التونسي ، ومحمد : منقول من اسم مفعول الحمد المضاعف للتكثير سمي به نبينا صلى الله عليه وآله
وسلم بالهام من الله تعالى تفاؤلاً بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة .

﴿فرع﴾ في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أقوال : قال القاضي أبو الحسن
ابن القصار : المشهور عن أصحابنا أن ذلك واجب في الجملة على الانسان ، وفرض عليه أن يأتي بهامة

من دهره مع القدرة على ذلك ؛ وقال القاضي ابن عطية : الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل حال واجبة وجوب السنن المؤكدة التي لا يسع تركها ولا يغفلها إلا من لاخير فيه ، وقال غيره تجب كلما ذكر صلى الله عليه وآله وسلم واختاره الطحاوي من الحنفية والحنابلة والشافعية ، قال الفاكهاني في الباب الأول من الفجر المنير في فضل الصلاة على البشير النذير : الظاهر من الأدلة تساوي حكم الصلاة والسلام في الوجوب وأن الواجب من ذلك المرة الواحدة في العمر على المختار الذي عليه الجمهور اهـ .

﴿ فرع ﴾ في جواز التسمية باسمه صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ، قال الامام أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني في شرح قول الإمام البوصيري رضي الله تعالى عنه :

فإن لي ذممة منه بتسميتي محمدا وهو أوفى الخلق بالذم

في كلام الناظم دليل على الترغيب في التسمية باسمه صلى الله عليه وآله وسلم لأنها من الذم التي يمت بها إليه في رجاء شفاعته صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يستلزم جواز التسمية باسمه صلى الله عليه وآله وسلم . وقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فمن مجيز للتسمية باسمه والتكنية بكنتيته ، ومن مانع لهما ، ومن مجيز للتسمية دون التكنية ، والثاني هو الظاهر من مذهب عمر رضي الله عنه فإنه قال لمن تسمى بمحمد لا أسمع محمداً يسب بك أبداً وقالت الأنصار للذي سمي ولده أبا القاسم لانكنيك أبا القاسم ولا نلقبك بذلك عينا ، والأول هو الذي ذهب إليه الأكثر لتسمية كثير من السلف بذلك والتكني به . ووجه القول الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم للذي نادى يا أبا القاسم فالتفت إليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم أعنك يا رسول الله فقال صلى الله عليه وآله وسلم « تسموا باسمي ولا تكونوا بكنتي » ومنهم من أجاز ذلك بعد موته لافي حياته صلى الله عليه وآله وسلم ورفع هذا المخذور ، والخلاف في المسئلة أكثر من هذا ومن استوفى الكلام فيها القاضي أبو الفضل عياض في الإكمال . وقد وردت آثار في فضل التسمية بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم : منها ما ذكره القاضي عياض عن شريح بن يونس أنه قال إن لله ملائكة سياحين يكتبون عبادة كل دار فيها أحمد ومحمد إكراماً لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، قال وروى عن جعفر بن محمد « إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقيم من اسمه محمد فيدخل الجنة لكرامة اسمه صلى الله عليه وآله وسلم » وفي لفظ آخر « ينادى يوم القيامة يا محمد فيرفع رأسه في الموقف كل من اسمه محمد فيقول الله جل جلاله أشهدكم أنني قد غفرت لكل من اسمه على اسم محمد نبي » وروى ابن وهب في جامعه عن مالك : سمعت أهل مكة يقولون ما من بيت فيه اسم محمد إلا ورزقوا . وعن مالك أيضا قال : قال صلى الله عليه وآله وسلم « ما ضر أحدكم أن يكون في بيته محمدان أو ثلاثة » وجاء « خير الأسماء ما عبد أو حمد » وفي حمل خبر « تسموا باسمي ولا تكونوا بكنتي » على الندب أو الاباحة تأويلان اهـ وفي المدخل عن الحسن البصري « إن الله تعالى ليوقف العبد بين يديه اسمه أحمد أو محمد فيقول عبيد أما استحيت تعصيني واسمك اسم حبيبي محمد ؟ قال فينكس العبد رأسه حياء من الله تعالى ويقول اللهم إني قد فعلت فيقول الله تعالى يا جبريل خذ بيد عبيد وأدخله الجنة فإني أستحي أن أعذب بالنار من اسمه اسم حبيبي » اهـ وعلى جواز التسمية باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فهل يقال بضم الميم الأولى أو بفتحها قال في جامع المعيار عن بعضهم إن التسمية بمحمد إنما هي بضم الميم الأولى وفتح الثانية على الموافقة للاشتقاق من الحمد قال وأما التسمية بمحمد بضم الميمين أو بفتحها فله من باب التغير صوتا

العظيم بمعنى كثير الأجزاء محال في حقه عز وجل . ومن صفات علوه تعالى استحقاقه وجوب القدم والوحدانية وانفراده تعالى بالقدرة على الإيجاد ، وشمول علمه تعالى لجميع المعلومات وشمول قدرته تعالى لجميع القدورات ، وإدراك سمعه تعالى وبصره لجميع المسموعات والمرئيات واستغناؤه عن الأنصار والأعوان وتقديسه تعالى عن الزمان والمكان وتنزه ذاته تعالى عن قبول الحدثنان ، وبقوله (الخالق) قال الرازي الصحيح أنه المخترع للأعيان المبدع لها ، وقيل الخالق هو التقدير ، وقيل هو التصوير ومنه قوله تعالى « وإذ خلقنا من الطين » ومن أدب من عرف أنه الخالق أن يعمن النظر في إتقان خلقه ليلوح لقلبه دلائل حكمته تعالى في صنعه ، فيعلم أنه تعالى خلق من نطفة بشراً ، ركب أعضائه ورتب أجزائه على أحسن تركيب وأفضل ترتيب ، فبارك الله أحسن الخالقين ، وبقوله (الباري) قال الرازي هو الخالق ، وقيل البرية مشتقة من البرى

وهو التراب فأصلها
غير الهمزة وكل ما ذكر
في الخالق يأتي مثله
في الباري وبهذا ظهر لك
معنى قوله من غير شكل
سابق ، وقوله :

(نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْآلَاءِ
يَحْمَدُ مَنْ فِي الْأَرْضِ
وَالسَّمَاءِ)

الآلاء النعم واحدها إلى
بالفتح وقد تكسر
وتكتب بالياء كعي
وأمعاء ، وقوله (يحمد من
في الأرض والسما) يعني
يحمد بما يحمد به أهل
الأرض وأهل السماء تم
على ذلك بقوله :

(لِأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِالْحَمْدِ
رَبُّ كُلِّ نَاطِقٍ وَجَامِدٍ
وَأَعْلَمَ هَذَا أَنَّ اللَّهَ بِالسَّدَادِ
بِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ)

السداد : هو الصواب ،
والتسديد التوفيق للصواب
واستد الشيء استقام ،
وقال الشاعر وهو معبد بن
فهم الدوسي الأزدي حين
رماه ابنه سليمان فخرجه :
أعلمه الرماية كل يوم
فلما استد ساعده رمانى
قال الأصمعي : اشتد
بالمعجمة ليس بشيء .
والسداد بالفتح : الاستقامة

للإسم الشريف أن يسمى به غيره . وقوله : وآله وصحبه والمقتدى : معطوفات على محمد . وفي الصلاة
على غير الأنبياء ثلاثة أقوال بالجواز والمنع والكراهة : قال الامام أبو عبد الله الأبى قال بعضهم :
الخلاف في الصلاة على غير الأنبياء إنما هو في الاستقلال نحو اللهم صل على فلان وأما بالتبع نحو اللهم
صل على محمد وأزواجه وذريته فخاز وعلى الجواز فأما يقصد بها الدعاء لأنها بمعنى التعظيم خاصة
بالأنبياء بخصوص عز وجل بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وإن كان صلى الله عليه وسلم عزيزا
جليلا وكذا السلام هو خاص به صلى الله عليه وسلم فلا يقال أبو بكر عليه السلام اه .

(فائدة) قال الامام جلال الدين السيوطي قال ابن عبد البر في الاستذكار : لا يجوز لأحد إذا
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمه الله لأنه قال من صلى على ولم يقل من ترحم على ولا
من دعا لي وإن كان معنى الصلاة الرحمة ولكن خص بهذا اللفظ تعظيما له فلا يعدل إلى غيره ويؤيده
قوله تعالى « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا » اه وفي العلقمي ما حاصله أنه يجوز
الدعاء بالرحمة على سبيل التبعية لذكر الصلاة والسلام كما في التشهد على وجه الاطناب والخطابة وأما
على وجه الأفراد كما يقال قال النبي رحمه الله فلا شك في منعه وهو خلاف الأدب وخلاف المأمورية
عند ذكره من الصلاة عليه ولا ورد ما يدل عليه ألبتة ورب شيء يجوز تبعا ولا يجوز استقلالاً ،
قال وقول الأعرابي ارحمني ومحمدا قد يجاب عنه بأن الدعاء فيه بالرحمة على سبيل التبعية لما قبلها
وأما حديث « اللهم اغفر لي وارحمني » ونحوه فذلك على سبيل التواضع منه صلى الله عليه وسلم لربه
عز وجل مع كونه سيق مساق التشريع للأمة ويجب علينا نحن أن ننحصر بما يشير إلى تفخيجه
وتعظيمه اللائق بمنصبه الشريف اه وآله صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وهو
قول ابن القاسم ومالك وأكثر أصحابه ، وفيمن فوقهم إلى بني غالب قولان ، أما ما فوق غالب فليسوا
بآل . وهو صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب واسمه شيبة بن هاشم
ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة واسمه عامر بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان كذا
في الصحيح وهو متفق عليه وما بعد عدنان ، إلى آدم مختلف فيه إلا أنهم اتفقوا على أن النسب يرفع
إلى إسماعيل بن إبراهيم خليل الله تعالى وقد نظم الامام ابن مرزوق بيتين رمز فيهما بالحرف الأول
من كل كلمة إلى واحد من الآباء الكرام على ترتيبهم فقال :

علقت شفيها هال عقلي قرانه كتاب مبين كسب لبي غرائبه
فدا معشر نفسي كرام خلاصتي على الفهم مذ نيل مجد عواقبه

والشين من شفيها لعبد المطلب لأن اسمه شيبة والعين من عقلي لمدركة لأن اسمه عامر كما مر .

(فائدة) أخرج الطبراني في الأوسط عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « آل محمد كل
تقى » وصحب اسم جمع وقيل جمع لصاحب كراكب وركب والمراد الصحابي ، وهو من اجتمع مؤمنا
بمحمد صلى الله عليه وسلم سواء رآه أولا كابن أم مكتوم الأعمى وهذا هو سر التعبير بالاجتماع
دون الرؤية قال بعضهم ولا بد من زيادة ومات على ذلك ليخرج من اجتمع به مؤمنا ثم ارتد ومات
على ردة ، ورد هذا بأن زيادة ذلك تقتضي أن لا تتحقق الصفة لأحد في حياته وهو خلاف الاجماع
بل عدم وصف المرتد بالصفة بعد الردة لأن الردة أحبطتها بعد وجودها له كالايمان سواء وعطف
الصحب على الآل لتشمل الصلاة والسلام من اجتمعت له الصفة والآلية كعلي ومن انفرد بالصفة

فقط وليس من الآل كعثان ومن انفرد بالآلية دون الصحبة كزين العابدين وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه يجتمعان وينفردان كما مثل ، والمقتدى المتبع أى للنبي صلى الله عليه وسلم ولشريعته .

(وَبَعْدُ) فَلَعُونُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدِ فِي نَظْمِ أَيْبَاتِ الْأُمِّيِّ تُفِيدُ
فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَقَدْ مَالِكٌ وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ)

بعد ظرف قطع عما يستحقه من الاضافة فبنى على الضم والمضاف إليه هنا ضمير ماتقدم من الحمد والصلاة والسلام أو اسم ظاهر ، والتقدير وبعد الحمد والصلاة المتقدمين أو وبعد هذه الخطبة ولما علم هذا المضاف بقرينة ذكره أو لا حذفه اختصاراً وبني بعد على الضم لقطعه عن الاضافة لفظاً مع نيتها معنى فأشبهت الحروف لتقصها عن الدلالة وحدها وكذا يفعل بقبل ومنه « لله الأمر من قبل ومن بعد » وبنيتا على حركة لالتقاء الساكنين وكانت ضمة لأنها حركة لا تكون لهما حالة الإعراب لأنهما إما منصوبان على الظرفية وإما مجروران بمن قاله ابن مرزوق . والعون والاعانة الظهور على الأمر والتقوى عليه وآتى بالفاء إما على توهيم أما وإما على تقديرها في الكلام . والمجيد صفة لله وهو الذي انتهى في الشرف وكمال الملك واتساعه إلى غاية لا يمكن المزيد عليها ولا الوصول إلى شيء منها . وقوله : في نظم أيات : أى على نظم لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما تتعدى بعلى ، والنظم لغة الجمع من نظمت العقد إذا جمعت جواهره على وجه يستحسن ، واصطلاحاً الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية ووضع جمع القلة في قوله أيات موضع جمع الكثرة وذلك كثير ، والأمى منسوب إلى الأمة الأمية التي هى على أصل ولادة أمهاتها ولم تتعلم الكتابة ولا قراءتها وجملة تفيد للأمى صفة أيات وقوله : في عقد يحتمل الصفة لأيات أو الحالية لوصفه بجملة تفيد يتعلق بمحذوف واجب الحذف والأشعري يقرأ بنقل حركة الهضمة للساكن قبلها للوزن وكذا للأمى .

وحاصل البيتين أن الناظم طلب من الله العون على نظم أيات تنفع الامم قراءتها وتفهم معانيها لاشتغالها على ما يجب عليه تعلمه ولا يسعه تركه من العقائد والفقه والتصوف وهو مراده بطريقة الجنيد رضى الله عنه ويأتى تفسير السالك في شرح قول الناظم في التصوف : وحاصل التقوى اجتناب وامتنال البيتين . وعقد مصدر عقد يعقد إذا جزم وأضاف العقد إلى الأشعري لأنه واضع علم العقائد ، وهو الامام أبو الحسن على بن إسماعيل بن بشر بن إسحق بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مالكي المذهب وإليه تنسب جماعة أهل السنة ويلقبون بالأشاعرة والأشعرية وكانوا قبل ظهوره يلقبون بالمشبهة إذ أثبتوا مانقت المعتزلة وكان مذهب المعتزلة في وقت الأشعري شائعا وكثرهم عالية فكان الأشعري رحمه الله يقصدهم للمناظرة في مجالسهم بنفسه فقيل له كيف تفعل ذلك وقد أمرت بهجرانهم ؟ فقال هم أولو الرئاسة منهم الولاية والقضاة فهم لرئاستهم لا ينزلون إلى فان لم أسر إليهم فكيف يظهر الحق ويعلم أن لأهله ناصرا بالحجة ، وقد ألف التصانيف لأهل السنة وأقام الحجج على إثبات السنن وما نفاه أهل البدع من صفاته تعالى ورويته وغير ذلك مما أنكروه من أمر المعاد فلما كثرت تأليفه وانتفع بقوله وظهر لأهل العلم ذبه عن الدين تعلق أهل السنة بكتبه وكثر أتباعه فنسبوا إليه وسماوا باسمه . مولده سنة سبعين وقيل ستين ومائتين بالبصرة وتوفي سنة نيف وثلاثين وثلثمائة ببغداد ودفن بين

والصواب ، وأما سداد القارورة ، وسداد الثغر وهو سده بالخليل وبالرجال فبالكسر لا غير . وقولهم فيه سداد من عوز ، وأصبت به سداداً من عيش : أى ماسد به الخلة فيكسر ويفتح والفتح أفصح . وقوله (بأنه فرض على العباد) العباد جمع عبد ولا يقع على كل مخلوق بل على كل من يمكنه التكليف وله جموع لا نظيل بذكرها ، جمع ابن مالك منها أحد عشر في بيتين فقال :

عباد عبيد جمع عبد وأعبد
أعابد معبوداء معبدة عبد
كذلك عبيدان وعبدان
أثبتا

كذلك العباد وامدد إن شئت أن تمد

وأشار للمفروض عليهم فقال :

(أَنْ يَعْمُرُوا بِالْقَلْبِ
وَاللِّسَانِ)

في حالة السُرُوقِ الإِعْلَانِ

أَنْ لَا إِلَهَ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ
وَكُلُّ شَيْءٍ حَدِيثٌ سِوَاهُ

أى فرض الله على العباد

أن يعلموا بقلوبهم في سرهم

وينطقوا بألسنتهم ، فقوله

(في السر والإعلان) ؟ تأكيده

الكرخ وباب البصرة وقد صنف الحافظ أبو القاسم بن عساكر في مناقبه مجلداً هـ من شرح نظم
الامام ابن زكري شيخ شيوخنا الامام العالم العلامة المشهور ذي التأليف المفيدة العديدة والذي ذكر
المنشور بالمشرق والمغرب بل وجميع المعمور سيدي أبي العباس أحمد بن علي الشيرازي بالمنجور وقد
رأيت في آخر كتاب لحن العوام لأبي علي بن عمر بن خليل الأصولي الاشيلي ثم التنسي أن الامام
أبا الحسن الأشعري رضي الله عنه ألف كتاب المحرق في التفسير في أربع مائة سفر قال وقد بلغت
تأليفه ثلثمائة وثمانين تأليفاً وأزيد هـ ومراد الناظم بفقهاء مالك مآقاله مالك رضي الله عنه أو قاله
أحد من أصحابه أو من بعدهم ممن يوثق به مما كان جارياً على قواعده وضوابطه . وهو الامام أبو عبد الله
مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام دار هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي
وهو المعنى في قول جمهور العلماء بقوله صلى الله عليه وسلم « يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل
في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » واعتماده رضي الله عنه على الكتاب والسنة وعمل
أهل المدينة وهم أعلم الناس بالناسخ والمنسوخ إذ كانت الأحكام تجدد إلى وفاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم . كان رضي الله عنه موصوفاً بالعلم والديانة والاتباع والعقل والفضل وكال الإدراك والفهم
والإتقان . أجمعت الأمة على إمامته وجلالته وعظيم سيادته وتبجيله وتوقيره والاذعان له في الحفظ
والثبوت وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لازم ابن هرمن خمس عشرة سنة من الغدو
إلى الزوال مع ملازمته لغيره . ومن كلامه رضي الله عنه : العلم نفور لا يأنس إلا بقلب تقى خاشع . وقال :
ليس العلم بكثرة الرواية وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب . وقال : ينبغي للعالم إذا كان يشار إليه
بالأصابع أن يضع التراب على رأسه ويعاتب نفسه إذا خلا بها ولا يفرح بالرياسة فإنه إذا اضطلع
في قبره وتوسد التراب ساء ذلك كله . ومن كلامه رضي الله عنه : عليك بمجالسة من يزيد في علمك
قوله ويدعوك إلى الآخرة فعلة . أخذ عن تسعمائة شيخ ثلثمائة من التابعين وستائة من تابعيهم ممن
اختاره وارتضاه لدينه وفقهه وقيامه بحق الرواية . ولد رضي الله عنه سنة ثلاث وقيل إحدى وقيل
أربع وقيل سبع وتسعين من الهجرة وتوفي صبيحة يوم الأحد رابع عشر ربيع الأول سنة تسع
وسبعين ومائة . وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه قالت لي عمتي ونحن بمكة رأيت في هذه الليلة عجبا
فقلت وما هو ؟ قالت كأن قائلا يقول مات الليلة أعلم أهل الأرض فحسبنا تلك الليلة فإذا هي ليلة
وفاة مالك . وقال إبراهيم بن أبي يحيى نمت فرأيت الشمس قد كسفت وقد علت الأرض ظلمة حتى
إن الناس لا ينظر بعضهم إلى بعض فقلت لرجل بجني أقامت القيامة فقال ولم لا تقوم وقد مات عالم
الإسلام ؟ فقلت ومن هو ؟ قال مالك بن أنس فانتبهت فزعا فإذا به قدماء رضي الله عنه . ونقل الشيخ
الجزولي في شرح الرسالة عن القنازعي أن بعض المحدثين أعمل فكرته فيما ينبغي أن يتعلق به
من الكتب المؤلفة في الحديث فالتزم الروضة المشرفة بكثرة الذكر والصلاة طمعاً في أن يرى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فيسأله عن ذلك فكان يرغب إلى الله بأنواع الرغبة عند انقضاء كل ورد
الترمه لذلك ودام على ذلك مدة من ثلاثين شهراً فلما كانت ليلة عرفة وكانت ليلة الجمعة ختم القرآن
وانضم إلى الروضة ووقف بإزاء رأس القبر الشريف وقال يا خير من أرسل بخير كتاب أنزل أقسمت
عليك بمن اصطفاك وهدي الخلق بهداك إلا ما جمعت بين مرادى منك فرأى فيما يرى النائم الروضة
قد رجعت على صورة الحباء وتعال في الهواء مرفوعة الأطناب وقائلا يقول أين القسم على أن
يجمع له بين معرفة وعرفة ؟ فدنوت من الروضة فإذا بثلاثة أشخاص فغلب على الخجل والوجل
مما غلاهم من النور والبهاء فهمت بالدنو منهم فأشار علي أحدهم أن تسلم مكانك وأشار إلى

لقلوبه بالقلب واللسان
أنه لا إله إلا الله الواحد ،
قال أبو المعالي معناه
التوحد عن الانقسام هـ
وهو كقول القشيري
الذي لا قسم له ولا يستثنى
منه هـ . ففيه نفى آخر .
وقوله (بالقلب واللسان)
ظاهره اشتراط النطق
باللسان وإليه ذهب
الجمهور فمن آمن بقلبه ولم
ينطق بلسانه فهو كافر
وقال القاضي أبو بكر
الباقلاني لا يشترط وبه قال
ابن رشد وهو ظاهر
قول المدونة لو أجمع على
الإسلام بقلبه فاغتسل له
أجزأه وإن لم ينو الجنابة
لأنه نوى الطهر . ولما كان
ظاهرها مخالفا للجمهور
نسب ذلك ابن الحاجب
للمدونة بقوله وفيها لو
أجمع على الإسلام فاغتسل
له أجزاء وإن لم ينو
الجنابة لأنه نوى الطهر
وأردفها بقوله وهو مشكل ،
وقال بعض المتأخرين لعله
يجمع بين القولين بحمل
الأول على غير العازم على
النطق والثاني على العازم
به أو بحمل الأول على
الآبي لاستحياء والثاني على
غير الآبي . واختلف العلماء
هل الأفضل للمكاف عند
التلفظ بلا إله إلا الله مد

المتوسط وكان أبهام قتل يارسل الله قد اختلفت على رواية حديثك فدلني فقال عليك بكتب مالك بن أنس قتل واختلف على الفقهاء فدلني فقال عليك بفقهاء مالك قتل قد اختلف على أصحابه فدلني فقال عليك بما رواه عبد الرحمن بن القاسم قتل يارسل الله ادع الله أن يرزقني شفاعتك فقال أغناك الله عنها بعمل يرضاه منك فدفعني دافع وقال لا تشغله بأكثر من هذا فتمت وخرجت إلى عرفة فأدركتها قبل طلوع الفجر فكمل الله حجي اه وفضائله أكثر من أن تستقصى وإعما أشرنا إلى اليسير من ذلك على وجه التبرك به . وقام بمذهبه بعد وفاته جماعة من أصحابه أشهرهم عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري ، وتوفي ابن القاسم عام إحدى وتسعين ومائة وعمره ستون سنة وأخذ عن ابن القاسم جماعة منهم سحنون مؤلف المدونة واسمه عبد السلام بن سعيد التنوخي ، توفي رحمه الله سنة أربعين ومائتين رحم الله الجميع ونفعنا بركاتهم . والجديد رضى الله عنه هو الإمام الشهير الجليل أبو القاسم الجنيد بن محمد سيد الصوفية علما وعملا وإمامهم وأصله من نهاوند مثلث النون الأولى مفتوح الهاء بعدها ألف ثم واو مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة قال في القاموس بلد من بلاد الجبل جنوبي همدان أصله نوح وآند لأنه بناها أو أصله إنيهاود اه . ومنشؤه ومولده بالعراق وكان والده يبيع الزجاج فلذلك يقال له القواريري وكان فقيها على مذهب أبي ثور ، صاحب السري والحاسبي ومحمد بن علي القصاب . ويحكى أن أبا العباس بن سريج اجتاز بمجلسه فسمع كلامه فقليل له ماتقول في هذا ؟ فقال لأدري ما أقول ولكن أرى لهذا الكلام صولة ليست بصولة مبطل ثم صاحبه ولازمه ، وكان إذا تكلم في الأصول والفروع أذهل العقول ويقول هذا بركة محالسة أبي القاسم الجنيد ، وقيل لعبد الله بن سعيد بن كلاب إنك تتكلم على كلام كل أحد وهنا رجل يقال له الجنيد فانظر هل تعترض عليه أم لا ؟ فحضر حلقته يوما فسأل الجنيد عن التوحيد فأجابه فتجير عبد الله وقال له أعد على ما قلت فأعاده ولكن لا بتلك العبارة فقال عبد الله هذا شيء لم أحفظه أعده على مرة أخرى فأعاده بعبارة أخرى فقال له ليس يمكنني حفظ ما تقول ولكن أمله على فقال له إن كنت أجزته فأنا أمله عليك فقام عبد الله وقال بفضلته واعترف بعلا شأنه . ومن كلامه رضى الله عنه : الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه إلا على المقتفين آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن لم يحفظ القرآن وكتب الحديث لم يقتد به في هذا الأمر لأن علمه نامقيد بالكتاب والسنة ، وقال إني لتخطر بيالي النكته فلا أقبالها إلا بشاهدي عدل من الكتاب والسنة ، وقال رضى الله عنه رأيت في المنام أني أتكم على الناس فوقف على ملك فقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون إلى الله تعالى ؟ فقلت عمل خفي بيزان وفي فولي وهو يقول كلام موفق والله . توفي رضى الله عنه سنة سبع وتسعين ومائتين .

(مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد)

ذكر في هذه الترجمة الحكم العقلي وأقسامه وأول ما يجب على المكلف وشروط التكليف وجعل ذلك مقدمة لكتاب الاعتقاد لأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلي بأقسامه الثلاث وهي أول واجب في الجملة ولا يخاطب بواجب ولا غيره إلا البالغ العاقل كما ذكر في الترجمة الثالثة الحكم الشرعي وأقسامه وجعله مقدمة لما بعده من فروع الفقه لا تقسامها إلى واجب وغيره من أقسام الحكم الشرعي فتأكدت لذلك معرفة الحكم الشرعي وأقسامه ، وترك الكلام على الحكم العادي لما لم يتوقف على معرفته شيء مما ذكر بعد ومقدمة بكسر الدال بمعنى متقدمة من قدم اللزوم بمعنى تقدم وفتحها من قدم المتعدي بمعنى أن الغير قدمها ، وفي مختصر السعد والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش

الألف من لا النافية أو القصر ؛ فمنهم من اختار المد ليشعر بالتلفظ بها نفي الألوهية عن كل موجود سوى الله تعالى ، ومنهم من اختار القصر لئلا تحترمه النية قبل التلفظ بذكر الله تعالى ، وفرق الرازي بين أن يكون أول كلمة فيقصر وإلا فيمد وقال ابن فورك الواحد في وصفه عز وجل له ثلاث معان : أنه لا قسم لذاته لأنه غير متبعض ولا متجزئ ثانيها أنه لا شبيه له تقول العرب فلان واحد في عصره أي لا نظير له ثالثها أنه لا شريك له في أفعاله يقال فلان متوحد في هذا الأمر لا يشاركه فيه أحد ولا يعاونه ، والأولون قالوا هذه المعاني الثلاثة مستحقة له تعالى ولكن لفظ التوحيد فيه حقيقة في نفي القسمة مجاز في الباقي فاذا اعتقدوا أن لا إله غيره فكل شيء سواه حادث .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن من الناس من لم يفرق بين الواحد والأحد في المعنى ومنهم من فرق وقال الواحد اسم لفتح العدد يقال واحد اثنان ثلاثة والأحد اسم لنفي ما يذكرك معه من العدد وقيل الأحد

بذكر مع الجحد يقال

ما جاءني أحد فمناه نفي
محيى الواحد فما فوقه
أيضا ويقال جاءني واحد
ولا يقال جاءني أحد
وقيل الأحد إنما يذكر
في الإثبات في صفة الله
تعالى على وجه التخصيص
يقال هو الله الأحد ولا
يقال هو الرجل الأحد ولا
رجل أحد ويقال في وصف
غيره وحيد وأوحد ولا
يطلق على ذلك في وصفه
وإن كان أبلغ لعدم
التوقيف، والتوحيد هو
الحكم بأنه سبحانه وتعالى
واحد وذلك الحكم يكون
بالقول وبالعلم وبالإشارة
بالأصابع . قال الرازي :
التوحيد ثلاثة توحيد الحق
لنفسه تعالى وهو علمه بأنه
واحد وإخباره بأنه واحد،
وتوحيد العبد للحق وهو
بهذا المعنى أيضا ، وتوحيد
الحق للعبد وهو إعطاؤه
إياه التوحيد وتوفيقه له .
تنبيه : للقوم في تعريفه
أقوال نذكر بعضها تبركا ،
قال الشبلي التوحيد للحق
والخلق طفيل فيه ، وقال
الجنيد : التوحيد إفراد
القدم عن الحدث ، وقال
ذو النون المصري : التوحيد
أن تعرف أن قدرة الله
تعالى في الأشياء بلا علاج
وصنعه للأشياء بلا مزاج

للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس اه ومقدمة خبر مبتدأ محذوف أى هذه مقدمة ومعينة صفة لها ، والله أعلم .

(وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلَا وَقْفٍ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضْعٍ جَلَاً)

اعلم أن من أدرك أمر من الأمور ، فإن تصور معناه فقط ولم يحكم بثبوت الأمر ولا بنفيه عن أمر سمى هذا الإدراك في الاصطلاح تصورا كادرا كنا مثلا أن معنى الحدث الوجود بعد العدم من غير أن تثبت الأمر ولا أن تنفيه عنه ، وإن تصور مع ذلك ثبوت ذلك المعنى لأمر أو نفيه عنه فهذا الإدراك يسمى في الاصطلاح حكما ويسمى تصديقا كإثباتنا الحدث مثلا بعد تصورنا لمعناه للعوالم وهي ماسوى المولى تبارك وتعالى فنقول العوالم حادثة أو نفيها له عمن وجب قدمه وهو مولانا جل وعز فنقول مولانا تعالى ليس بحدث فإثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهو المسمى حكما وهو مراد الناظم بالقضية والله أعلم . ثم اعلم أن الحكم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : شرعى وعادى وعقلى وذلك أن الثبوت أو النفي للذين في الحكم إن أسند إلى الشرع بحيث لا يمكن أن يعلم إلا منه فهو الحكم الشرعى ولذا نسب إلى الشرع كقولنا في الإثبات الصلوات الخمس واجبة وقولنا في النفي صوم يوم عاشوراء ليس بواجب وإن لم يستند إلى الشرع فإن كفى العقل في إدراكه من غير أن يحتاج إلى تكرار ولا اختبار فهو الحكم العقلى ، ولما توصل إليه العقل من غير أن يتوقف على شيء آخر نسب إلى العقل وذلك كقولنا في الإثبات العشرة زوج وفي النفي السبعة ليست زوج وإن لم يستند النفي أو الإثبات للذين في الحكم إلى شرع ولا كفى العقل في التوصل إليهما بل احتاج إلى تكرار واختبار وعادة فهو الحكم العادى نسب إلى العادة لأن بها توصل إليه لا بشرع ولا بعقل وذلك كقولنا في الإثبات شراب السكنجيين مسكن للصفراء وفي النفي الحبز الفطير ليس بسرير الانهضام ، ثم ينقسم هذا العادى إلى قسمين عادى قولى كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك من الأحكام النحوية أو اللغوية وعادى فعلى كالمثاليين المذكورين فتقول الناظم قضية كالجنس يشمل جميع أقسام الحكم وقوله بلا وقف على عادة فصل أخرج به الحكم العادى فانه لم يثبت إلا بواسطة التكرار والتجربة حتى عرف أنه ليس باتفاق . قال في شرح المقدمات : فان قلت هانحن ثبت لشراب السكنجيين تسكين الصفراء تقليدا للأطباء وإن لم يتكرر عندنا ولا تجربناه . قلت إنما أثبتنا له هذا الحكم بواسطة التجربة التى صدقنا فيها الأطباء وليس من شرط التكرار والتجربة في الحكم العادى أن يكون من كل أحد بل هو المستند لثبوت الحكم العادى وإن حصل من البعض الموثوق بتجربته وقوله : أو وضع أى جعل عطف على عادة وهو فصل أخرج به الحكم الشرعى . قال في شرح المقدمات : فان قلت كيف يصح أن يقال في الحكم الشرعى إنه حصل بالوضع والجعل وهو خطاب الله تعالى وكلامه القديم والقديم ليس بوضع ولا مجعول . قلت المراد بالحكم الشرعى هنا التعلق التنجيزى لخطاب الله القديم بأفعال المكلفين بعد وجودهم وتوفر شروط التكليف فهم وهذا التعلق ليس بقديم والقديم إنما هو كلام الله تعالى وتعلقه العقلى الصلاحي بالمكلفين في الأزل وإطلاق الحكم الشرعى على التعلق التنجيزى الحادث مشهور عند الفقهاء والأصوليين اه .

(أقسام مقتضاة بالحصر تمتاز
فواجب لا يقبل النفي بحال
وفاي الوجوب الاستحالة الجواز
للضروري والنظري كل قسم)

أخبر أن أقسام مقتضى الحكم العقلي تتميز وتبين بالحصر وتلك الأقسام هي الوجوب والاستحالة والجواز ؛ وبين الحصر في الثلاثة أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت والانتفاء معا أو يقبل الثبوت فقط أو يقبل الانتفاء فقط فالأول هو الجائز ويسمى الممكن أيضا والثاني الواجب والثالث المستحيل وإنما قال أقسام مقتضاة أى متعلقه ولم يقل أقسامه لأن الحكم العقلي ليس نفس هذه الثلاثة المذكورة فلا تكون أقسامه له لأن شرط القسمة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ولا يصدق على الوجوب أو الاستحالة أو الجواز اسم الحكم وإنما يصدق عليها أنها محكوم بها . قوله : فواجب الخ أخبر أن الواجب هو ما لا يقبل النفي أصلا بحيث لا يدرك العقل عدمه وأن المحال هو ما امتنع ثبوته في العقل بحيث لا يدرك العقل ثبوته ووجوده وأن الجائز ما قبل النفي والثبوت بحيث يدرك العقل وجوده وعدمه فاللام في الأمرين للعهد والمعهود النفي والثبوت وجائزا مفعول أول لسم وهو فعل أمر من وسم يسم سمة من السمة وهي العلامة وما قبل مفعول ثان لسم على حذف انباء أى علم الجائز بما قبل الأمرين معا النفي والثبوت . قوله : للضروري والنظري كل قسم ؛ يعنى أن كل قسم من الثلاثة المتقدمة ينقسم إلى ضروري وهو ما يدرك ثبوته أو نفيه ابتداء بالتأمل وإلى نظري وهو ما يدرك بعد التأمل فمثال الواجب الضروري التحريم للجرم وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ فان ثبوت هذا المعنى له لا يفتقر إلى تأمل وكذا كون الاثنين أكثر من واحد ومثال الواجب النظري ثبوت القدم لمولانا جل وعز فإنه لا يتصور في العقل نفيه عنه تعالى ولكن لا يدرك ذلك ابتداء من غير تأمل بل بعد التأمل فيما يترتب على نفيه من المستحيلات كالعدم والتسلسل وتعدد الإله وتخصيص كل واحد منهم بنوع من الممكنات بلا مخصص ونظيره في الوجوب النظري كون الواحد ربع عشر الأربعين ، ومثال المستحيل الضروري تعري الجسم عن الحركة والسكون معا أى تجرده عنهما بحيث لا يوجد فيه واحد منهما فإن العقل ابتداء لا يتصور ثبوت هذا المعنى للجرم ومثال المستحيل النظري كون الذات العلية جرما تعالى عن ذلك فان استحالة هذا المعنى عليه جل وعز إنما يدركه العقل بعد أن يسبق له النظر فيما يترتب على ذلك من المستحيل وهو الجمع بين النقيضين وذلك أنه قد وجب لمولانا جل وعز القدم والبقاء لثلا يلزم الدور أو التسلسل لو كان تعالى حادثا فلو كان جرما لوجب له الحدوث لما تقرر من وجوب الحدوث لكل جرم فلزم إذن لو كان تعالى جرما أن يكون واجب القدم لألوهيته واجب الحدوث لجرميته تعالى عن ذلك وذلك جمع بين النقيضين لا محالة ومثال الجائز الضروري اتصاف الجرم بخصوص الحركة مثلا فإن العقل يدرك ابتداء صحة وجودها للجرم وصحة عدمها له ومثال الجائز النظري تعذيب المطيع الذى لم يعص الله قط فان ذلك فى الابتداء قد ينكر العقل جوازه بل يتوهمه مستحيلا كما توهمته المعتزلة وأما بعد النظر في وحدانيته تعالى وانفراده بخلق جميع الممكنات وإرادتها بلا واسطة خيرا كان أو شرا وأن الأفعال كلها بالنسبة إليه تعالى سواء لانفع له فى طاعة ولا ضرر ولا نقص يلحقه جل وعلا بكفر كافر أو معصية عاص ولا حرج عليه ولا حكم لأحد عليه ، فعلم حينئذ على القطع أن ما ترتب منه سبحانه على

رغلة كل شيء صفة ولا
علة لصنعه تعالى ، وقيل
غير ذلك . وإذا علمت ذلك
علمت قول الناظم وقوله

(فعايد المحدث ذاك
عائث

إذ كلهم مفتقر
وحادث

والله دائم الوجود
والقدم

فلم يزل ولم يسبقه
عدم

سبحان من ليست له
بداية

ولا له حد ولا نهاية
ولا له شبهة شيء لا ولا

يشبهه ما في القول خيلا
والشبه لا يصح فيمن

لا يرى
وذلك وهم في القول

وأفترأ
جل عن التشبيه والتشبيه

هذا من المعتقد الجميل
أى أن الله تعالى يجب

أن يكون قديما ومستحيل
عدم ذلك عليه تعالى ،

ولا يناقض هذا قول
صاحب الرسالة ليس لأوليته
ابتداء ولا آخريته انقضاء

الكفر من العذاب الأليم وعلى الطاعة من النعيم المقيم لو عكس تعالى في ذلك أو لم يرتب جل وعلا عليهما شيئا أصلا لم يلزم على ذلك بالنظر إلى حقيقة الطاعة والكفر والعصية نقص ولا محال أصلا . قال في شرح الصغرى : واعلم أن الحركة والسكون للجرم يصح أن يمثل بهما لأقسام الحكم العقلي الثلاثة فالواجب العقلي ثبوت أحدهما لابعينه للجرم والمستحيل نفهما معا عن الجرم والجائز ثبوت أحدهما بالخصوص للجرم . واعلم أن معرفة هذه الأقسام الثلاثة وتكديرها وتأنيس القلب بأمثلتها حتى لا يحتاج الفكر في استحضار معانيها إلى كلفة أصلا مما هو ضروري على كل عاقل يريد أن يفوز بمعرفة الله تعالى ورسوله عليهم الصلاة والسلام بل قد قال إمام الحرمين وجماعة إن معرفة هذه الأقسام الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرف معانيها فليس بعاقل اه .

﴿تنبيهان : الأول﴾ المراد بالواجب المذكور هو الواجب الذاتي وأما الواجب العرضي وهو ما يجب لتعلق علم الله تعالى به كتعذيب أبي جهل فإنه بالنظر إلى ذاته جائز يصح في العقل وجوده وعدمه وبالنظر إلى ما أخبر به الصادق المصدوق صلاة الله وسلامه عليه من إرادة الله تعالى لعذابه هو واجب لا يتصور في العقل عدمه وإنما لم يقيد الناظم الواجب بكونه ذاتيا لأنه عند الإطلاق لا يحمل إلا على الذاتي ولا يحمل على العرضي إلا بالتقييد على أنه لا يبعد أن يكون تساهل في حذف ما يدل عليه من هذا القسم اعتمادا على ما أثبتته في الثاني حيث قال وما أبي الثبوت عقلا فيكون معنى قوله هنا فواجب أي عقلا ولا إشكال بعد هذا في حذفه من قسم الجائز لاسيما والتقسيم إنما هو في الحكم العقلي وما وجب أو استحال أو جاز عقلا فهو الذاتي وكذلك المستحيل المذكور هو أيضا الذاتي وأما المستحيل العارض منفصل عنه فهو من قبيل الجائز كاستحالة إيمان أبي لهب فإنها لما عرض لإيمانه من إرادة الله تعالى لعدمه والمراد بالجائز أيضا ما يصح في العقل وجوده وعدمه أي لا يلزم من هذين التقديرين فيه محال لذاته ، ويدخل فيه ثلاثة أقسام : الأول الجائز المقطوع بوجوده كاتصاف الجرم المطلق بخصوص البياض وخصوص الحركة ونحوهما وكالبعث والثواب والعقاب ونحو ذلك وهذا هو الواجب العرضي . الثاني الجائز المقطوع بعدمه كإيمان أبي لهب وأبي جهل ودخول الكافر الجنة ونحو ذلك وهذا هو المستحيل العرضي . الثالث المحتمل للوجود والعدم كقبول الطاعات منا وفوزنا بحسن الخاتمة وسلامتنا من عذاب الآخرة ونحو ذلك ، وإنما قالوا لا يرتب على تقدير وجوده ولا على تقدير عدمه محال لذاته أي بالنظر إلى ذات ذلك الجائز أي حقيقته ليدخل فيه القسمان الأولان وهما المقطوع بوجوده والمقطوع بعدمه فإن كل واحد منهما بالنظر إلى ذاته لا يلزم محال في وجوده ولا عدمه ولونظرنا إلى ما تعلق بهما من أخبار الله تعالى ورسوله عليهم الصلاة والسلام لترتب حينئذ على عدم الأول ووجود الثاني أمر محال وهو الكذب والخلف في خبر من يستحيل عليه ذلك وليس المراد بالجائز هنا ما أذن الشرع في فعله وتركه فيكون مرادفا للمباح كالبيع والنكاح ونحوهما ولا ما أذن في فعله وإن لم يأذن في تركه فيكون أعم من المباح لصدقه على الواجب والتدوب . وحاصل هذا التنبيه أن المراد بالواجب الواجب لذاته لا لعارض وبالمستحيل المستحيل لذاته لا لعارض وبالجائز الجائز لذاته وإن عرض وجوبه بأخبار الشارع بوقوعه وهو الواجب العرضي أو عرضت استحالاته بأخبار الشرع بعدم وقوعه وهو المستحيل العرضي وليس المراد بالجائز المباح أو المأذون في فعله .

﴿التنبيه الثاني﴾ قد تقدم في تقسيم الحكم بعض الكلام على الحكم العادي وأن الناظم لم تدعه حاجة لذكره ولا بد من زيادة بعض الكلام فيه لتشوف النفس عند التقسيم إلى معرفة جميع الأقسام

كما توهمه بعضهم حيث أضاف الأولية والآخرة إليه تعالى وحيث نفاهما عنه فكأنه قال له أولية لا أولية له وله آخرة لا آخرة له قال وليس كما توهم لما قيل إن الأول هو السابق للأشياء والآخر هو الباقي بعد فناء الخلق وليس معنى الآخر ماله انتهاء قاله الخطابي ، والتقدم إطلاقه على الله تعالى توقف فيه من لم يره في الأساء الحسنى وعده الخليمي من جملتها قائلا لم يرد به الكتاب ولكن ورد في السنة ؛ ومعناه الموجود الذي لا ابتداء لوجوده اه ثم قال كواعلم أن كل ماله أول له آخر إلا الجنة والنار وينبغي أن يزداد على ذلك وأهلها اه وقوله ولا له شبه لم يفهم من هذا الكلام نفى العلم بالحقيقة كقول ابن أبي زيد في رسالته لا يبالغ كنه وصفه الوصفون وهذا القول اختاره جماعة من المتقدمين وأطلق أبو القاسم الجنيدي رحمه الله تعالى عليه القول بأنه لا يعرف الله إلا الله واختاره أكثر المتأخرين وهو

مذهب الشيخ أبي الحجاج الضرير قال ج وكان من المحققين ، وأنكر القاضي

﴿التنبيه الثاني﴾ قد تقدم في تقسيم الحكم بعض الكلام على الحكم العادي وأن الناظم لم تدعه حاجة لذكره ولا بد من زيادة بعض الكلام فيه لتشوف النفس عند التقسيم إلى معرفة جميع الأقسام

فأقول: قال في القدمات: وأما الحكم العادي فهو إثبات الربط بين أمر وأمر وجودا أو عدما بواسطة التكرار مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر ألبتة؛ قال في شرحها يعني أن الحكم العادي هو إثبات الربط بين وجود أمر وعدمه وبين وجود أمر آخر وعدمه فقولنا وجودا أو عدما راجع لكل واحد من الأمرين لا لأحدهما فقط إذ لو كان كذلك ما دخل تحت هذا الكلام جميع الأقسام الأربعة الآتية واحتز بقوله بواسطة التكرار من الربط بين أمرين عقلا أو شرعا كالربط العقلي بين قيام العلم بمحل وبين كون ذلك المحل عالما والربط الشرعي الذي بين زوال الشمس وجوب صلاة الظهر مثلا فهذان الربطان لا يسمى واحد منهما عاديا لعدم توقعه على تكرار، وأما قولنا مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر ألبتة فلم نذكره لبيان حقيقة الحكم العادي بل التنبيه على تحقيق علم ودفع جهالة ابتلى بها الأكثر في الأحكام العادية حتى توهموا أنه لا معنى للربط الذي حصل في الحكم العادي إلا ربط اللزوم الذي لا يمكن معه الانفكاك كاللزوم العقلي أو ربط التأثير من أحدهما في الآخر فنهنا بهذه الجملة على أن الربط الذي حصل في الحكم العادي إنما هو ربط اقتران ودلالة جعلية لا ربط لزوم عقلي ولا ربط تأثير من أحدهما في الآخر فأشرنا إلى عدم الربط فيه بطريق اللزوم الذي يشبه اللزوم العقلي بقولنا مع صحة التخلف وفيه تنبيه على جهالة من فهم أن الربط في العاديات بطريق اللزوم الذي لا يصح معه التخلف فأنكر بسبب هذه الجهالة البعث وإحياء الميت في القبر والخلود في النار مع استمرار الحياة لأن ذلك كله على خلاف العادة المستمرة في الشاهد والربط المترن فيها لا يصح فيه التخلف عندهم وأشرنا إلى عدم الربط فيه بطريق التأثير بقولنا وعدم تأثير أحدهما في الآخر ألبتة وقد يقال إن ذكر هذين القيدتين في تعريف الحكم العادي إنما هو لإفادة معرفته بناء على أن الجهل بصفته حقيقة وإثبات ضدها لتلك الحقيقة موجب للجهل بها وهو مذهب الشيخ أبي عمران الفاسي رضي الله عنه في المسألة المشهورة بالخلاف وهي الجهل بصفات المولى تبارك وتعالى وإثبات ضدها له مما لا يليق به جل وعلا كإثبات الجسمية له والجهة ونحو ذلك مما هو مستحيل عليه تعالى هل يصدق على معتمد ذلك أنه جاهل بالموت تبارك وتعالى أم لا والأظهر أنه جاهل به جل وعلا كما اختار أبو عمران رحمه الله فعلى هذا من جهل صفة الحكم العادي بأنه ربط اقتران جعلي يصح فيه التخلف واعتقد لجهله أن الربط فيه ربط تأثير أو ربط لزوم لا يمكن فيه التخلف فإنه يصدق عليه أنه جاهل بالحكم العادي بناء على هذا القول الأظهر أن الجهل بالصفة جهل بالموصوف فيسقاط هذين القيدتين إذا من تعريف الحكم العادي قد نخل بمعرفته قال في القدمات أيضا وأقسامه أربعة ربط وجود بوجود كربط وجود الشبع بوجود الأكل وربط عدم بوجود كربط عدم الشبع بعدم الأكل وربط وجود بعدم كربط وجود الجوع بعدم الأكل وربط عدم بوجود كربط عدم الجوع بوجود الأكل قال في الشرح قد عرفت أن الربط بين أمرين في الحكم العادي يصح في وجود كل واحد منهما وعدمه فلزم انقسام الربط إلى أربعة أقسام من ضرب اثنين وهما وجود أحد الأمرين وعدمه في اثنين وهما وجود الأمر الآخر وعدمه اه محل الحاجة منه .

﴿تتمة﴾ كما انقسم الحكم العقلي إلى ضروري ونظري فكذلك الحكم العادي؛ فمثال الضروري من الحكم العادي حكمنا بأن النار محرقة وأن الثوب ساتر ونحو ذلك، ومثال النظري منه كون شراب السكنجيين مسكنا للصفراء والخبز الفطير ليس بسرير الانهزام ونحو ذلك وأكثر أحكام أهل الطب عادية نظرية وكذلك الشرعي ينقسم إلى ضروري ونظري وسيأتي .

أبو بكر هذا القول وردّه وتبعه الإمام أبو المعالي في طائفة قائلين الباري سبحانه وتعالى يعلم والعلم يتعلق بالمعلوم على ماهو به فلو تعلق العلم به على خلاف ماهو به لكان العلم جهلا وقد أجمعت العلماء على وجوب معرفة الله تعالى ولو كانت مستحيلة لما أجمعت عليها الأمة وفي الحديث «من عرف نفسه فقد عرف ربه» أي من عرف نفسه بالافتقار والذل والصغار ونفى عنها العز والاقترار عرف ربه موصوفا بالكمال منفردا بالعز والجلال منزها عن حقوق التغير والزوال متعاليا عن الأين والكيف والمثال، قال بعضهم وخلاف الأئمة عندي في هذه المسئلة خلاف في حال فمن أثبت العلم بالحقيقة فهو مقرر بأنه تعالى لا يحاط به وأن جلاله وعظمته وكبرياه لا يلحقه وهم ولا يقدره فهم وأن العقول قاصرة عن إدراك ذلك الجلال ومن نفى العلم بالحقيقة مقرر بأنه تعالى عرفه العارفون بدلالة الآيات وتحققوا اتصافه تعالى بواجب الصفات وتيقنوا

بالمحدثات وتقديسه عن
الحدوث والكيفيات
وعلموا أنه مستبد بإبداع
الكائنات فهو تعالى الملك
المطاع الذي عزه لا يرام
وسلطانه لا يضام .

(وَأَنَّهُ لَهُ الصَّمَاتُ الْعَالِيَةُ

حَتَّىٰ عِلْمٌ فَادِرٌ وَبَاقِيَةٌ)

قال أبو بكر الرازي : الله

تعالى حتى وحياته صفة

من صفات ذاته زائدة

على بقائه، فهو الدائم الباقي

الذي لا سبيل عليه للفناء

والعليم والعالم والعلام من

أسمائه تعالى والتوقيف

في أسمائه تعالى معتبر والإذن

في جواز إطلاقها منتظر

فلا يثبت إلا ماورد به

الكتاب والسنة وانقد

عليه إجماع الأمة ولذا

لا يسمى عارفا ولا فطنا

ولا عاقلا ولا داريا وإن

كان الجميع بمعنى واحد،

ومن أدب من تحقق أنه

علم أن يكون مكفيا بعلمه

عند جريان حكمه ساكنا

عن تدبير نفسه بتقديره

تعالى، ولهذا لما تعرض

جبريل للخليل وهو

في الهواء بعد خروجه من

كفة المنجنيق وقال له ألك

حاجة ؟ قال له أما إليك

فلا فقال فسل الله تعالى،

فقال حسبي من سؤالي

علمه بحالي .

(أَوَّلُ وَاجِبٍ هَلَىٰ مَنْ كَلَّفَا مُمْكِنًا مِنْ نَظَرٍ أَنْ يَعْرِفَا
اللَّهُ وَالرُّسُلَ بِالصِّمَاتِ مِمَّا عَلَيْهِمَا نَصَبَ الْآيَاتِ)

أخبر أن أول مايجب على المكلف وهو العاقل البالغ حالة كونه ممكنا من النظر معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الآيات أي أقام عليها البراهين والأدلة إذ الجهل بالصفة جهل بالموصوف كما مر قريبا وإنما قال ممكنا من نظر ليتحرزه عن المكلف إذا لم يتمكن من النظر لمفاجأة الموت له عقب البلوغ فلا تجب عليه المعرفة إذ لا يتوصل لها إلا بالنظر والقرض أنه لم يتمكن منه وكون المعرفة أول واجب هو أحد الأقوال في المسألة قال في شرح الكبرى ما مررنا عليه في هذه العقيدة من أن أول واجب النظر هو مذهب جماعة منهم الشيخ الأشعري . وذهب الأستاذ وإمام الحرمين إلى أن أول واجب القصد إلى النظر أي توجيه القلب إليه بقطع العلائق المنافية له ، ومنها الكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين إلى الله سبحانه وتطهير القلب من هذه الأخلاق أول هداية الله للعبد ، وقال القاضى أول واجب أول جزء من النظر وقيل أول واجب المعرفة ويعزى للشيخ أيضا وهو في الحقيقة غير مخالف لما قبله لأنه نظر إلى أول مايجب مقصدا وغيره نظر إلى أول مايجب امتثالا وأداء ، وإنما اخترنا من هذه الأقوال القول بأن أول واجب النظر لتكرر الحث على النظر في الكتاب والسنة حتى كأنه مقصد بخلاف ما قبله من الوسائل فأنما أخذ من قاعدة أن الأمر بالشئ أمر بما يتوقف عليه من فعل المكلف وفي تلك القاعدة نزاع اه قوله ممكنا من نظر . النظر قال ابن العربي هو الفكر المرتب في النفس على طريق تقضى إلى العلم يطلب به من قام به علما في العلميات أو غلبة ظن في المظنونات، وقال البيضاوى حقيقة النظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم وقيل غير ذلك وهل الربط بين الدليل والنتيجة عادى فيمكن تخلفه أو عقلى فلا يمكن عند نفي الآفات العامة كالموت ونحوه التخلف أو بالتولد أو بالإيجاب ؟ أربعة أقوال: الأول مذهب الأشعري والثاني لإمام الحرمين وهو الصحيح وللقاضى القولان والثالث مذهب المعتزلة والرابع مذهب الحكماء . قوله أن يعرفا : المعرفة هي الجزم المطابق عن دليل وللشيخ في شرح الكبرى تقسيم عجيب لابد من إيراد لمسيس الحاجة إليه واشتماله على فوائد . قال رحمه الله : اعلم أن الحكم الحادث ينشأ عن أمور خمسة علم واعتقاد وظن وشك ووهم ، لأن الحاكم بأمر على أمر ثبوتا أو نفيا إما أن يجد في نفسه الجزم بذلك الحكم أولا والأول إما أن يكون لسبب وأعنى به ضرورة أو برهانا أولا ، وغير الجزم إما أن يكون راجحا على مقابله أو مرجوحا أو مساويا فأقسام الجزم اثنان وأقسام غير الجزم ثلاثة ويسمى الأول من قسمي الجزم علما ومعرفة ويقينا والثاني اعتقادا ويسمى الأول من أقسام غير الجزم ظنا والثاني وهما الثالث شك . فإذا عرفت هذا فالإيمان إن حصل عن أقسام غير الجزم الثلاثة فالإجماع على بطلانه وإن حصل عن القسم الأول من قسمي الجزم وهو العلم فالإجماع على صحته ؛ وأما القسم الثانى وهو الاعتقاد فينقسم قسمين مطابق في نفس الأمر ويسمى الاعتقاد الصحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين وغير مطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين فالفاسد أجمعوا على كفر صاحبه وأنه آثم غير معذور بخلاف النار اجتهد أوقد ولا يعتد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة . واختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض التقليد فالذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة كالشيخ الأشعري

والقاضي والأستاذ وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة أنه لا يصح الاكتفاء به في العقائد الدينية وهو الحق الذي لا شك فيه وقد حكى غير واحد الإجماع عليه وكأنه لم يعتد بخلاف الحشوية وبعض أهل الظاهر إما لظهور فساده وعدم متانة علم صاحبه أو لاعتقاد إجماع السلف قبله على ضده وقد حصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال : الأول أنه مؤمن غير عاص بترك النظر ، الثاني أنه مؤمن لكنه عاص إن ترك النظر مع القدرة ، الثالث أنه كافر ، ثم قال وبالجملة فالذي حكاه غير واحد عن جمهور أهل السنة ومحققهم أن التقليد لا يكفي في العقائد ولهذا قال ابن الحاجب في العقيدة المنسوبة له بعد قوله إن الإيمان هو التصديق وهو حديث النفس التابع للمعرفة لا المعرفة على الأصح قال ولا يكفي التقليد في ذلك على الأصح اه وإلى القسم الأول من قسمي الجزم وهو الجزم المطابق عن دليل أشار الناظم بقوله : أن يعرف الله والرسول إذ هو المسمى معرفة كما مر . وسبب الخلاف في الاكتفاء بالتقليد وعدمه هو هل المعرفة واجبة على الكفاية أو على الأعيان فالمعرفة واجبة في الجملة بإجماع ؟ وهل على الكفاية يحملها من قام بها وغيره يكفيه التقليد أو هي واجبة على الأعيان فتجب المعرفة على كل واحد واحد ولا يكفي التقليد ؟ في المسألة قولان وكل من قال يقول ادعى الإجماع لقيض ما ادعاه مخالفه وإلى ذلك أشار الإمام ابن زكري بقلوه :

فصل وقد وجب بالإجماع معرفة الله بلا نزاع
وفي وجوبها على الأعيان أو الكفاية لهم قولان
لا يكفي الأول بالتقليد ويكتفي الثاني بلا ترديد
كل حكى الإجماع في قبيض ما قد ادعاه خصمه ملتزما

قوله بالصفات هو جمع صفة والصفة والوصف بمعنى واحد عند أهل العربية ، وأما عند المتكلمين فالوصف قول الواصف والصفة المعنى القائم بالموصوف وهو المراد هنا . قوله مما عليها نصب الآيات ، يتعلق بمحذوف صفة أو حال للصفات ومفهومه أنه لا تجب المعرفة بما لم ينصب عليه دليل من الصفات وهو كذلك وهذا المفهوم كقول الإمام السنوسي في شرح الصغرى صفات مولانا جل وعز الواجبة له لا تنحصر في هذه العشرين إذ كالاته لانهاية لها ولكن العجز عن معرفة ما لم ينصب عليه دليل عقلي ولا نقلي لا نؤاخذ به بفضل الله تعالى .

(وَكُلُّ تَكْلِيْفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ حَمَلٍ
أَوْ بِمَنَى أَوْ بِأَنْبَاتِ الشَّعْرِ أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةٍ حَوْلًا ظَهَرَ)

اعلم أنه اختلف في التكليف ، فقل هو إلزام ما فيه كلفة ، وقيل طلب ما فيه كلفة ويجرى على القولين النذب فهو تكليف على الثاني دون الأول . وللتكليف ثلاثة شروط : الأول العقل وهو قوة مهينة لقبول العلم وقيل قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقيح . وقال صاحب القاموس الحق أنه نور روحاني به تدرك النفوس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اختتان الولد ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ اه وقال بعضهم اختلف الناس في العقل من جهات شتى هل له حقيقة تدرك أم لا ؟ وعلى أن له حقيقة تدرك هل هو جوهر أو عرض قولان ؟ وهل محله الرأس أو القلب قولان ؟ وهل العقول متفاوتة أو متساوية ؟ قولان وهل هو اسم جنس أو جنس أو نوع أقوال ثلاثة فهذه أحد عشر قولاً ثم القائلون الجوهريّة والعرضية اختلفوا في رسمه على

ابن عباس رضي الله عنهما ما من عام إلا وهو مخصوص إلا قوله تعالى «وأنت الله بكل شيء عليم» وكان بعض أشياخي يقول كل عام في القرآن مخصوص إلا أربعا الأولى قوله تعالى «كل نفس ذائقة الموت» الثانية قوله تعالى «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها» الثالثة قوله تعالى «وهو بكل شيء عليم» الرابعة قوله تعالى «وهو على كل شيء قدير» وكان يغلط من قال إن القدرة تتعلق بالمستحيلات لأن الممكن معدوم لا يطلق عليه شيء عندنا يريد حقيقة فما ظنك بالمستحيل اه والقادر من له قدرة وحقيقة القدرة ما يتقدر بها المراد على حسب قصد الفاعل في الوقوع ثم جهة الوقوع تختلف إلى خلق وكسب فقدرة الحق تعالى تصلح للخلق وقدرة العبد تصلح للكسب فالعبد لا يوصف بالقدرة على الخلق والحق لا يوصف بالقدرة على الكسب فمن عرف أنه عن وجل قادر خشي من سطوات عقوبته عند مخالفاته وأمل لطائف نعمته ورحمته عند سؤاله وحاجته

لا بوسيلة طاعته بل بكرمه
ومنته وكذلك من عرف
أنه قادر سكن عن الانتقام
ثقة بأن انتقامه وانتصاره
له أتم من انتقامه لنفسه
ولذا قيل احذروا من
لا ناصر له غير الله . واعلم
أن الله تعالى كريم ؛ فيقدر
ولكنه يغفر ، ويعلم
ولكنه يحلم وروى « إن
حملة العرش ثمانية أربعة
تسيحهم سبحانه الله عدد
عفوه بعد قدرته وأربعة
تسيحهم سبحانه الله عدد
حملة بعد علمه » وقوله باقية
أى قدرته باقية لاتنفى .

(مُؤَيَّنٌ مُصَوِّرٌ فَهَّارٌ
مُدَبِّرٌ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ)

المهيمن قيل الرقيب
والحافظ وقيل الشهيد
وقيل المؤمن أصله
مؤمن قلبت الهمزة هاء
كما قالوا أرقت الماء وهرقت
فيكون بمعنى المؤمن
على هذا ؛ ومن أدب من
عرف معنى هذا الاسم
أن يكون مستحييا من
اطلاعه عليه ورؤيته له
وهو المراقب عند أهل
الحقيقة ومعالم علم القلب
باطلاع الرب والمصور
التصوير جعل الشيء على
صورته فالله تعالى بدأ العبد
وصوره ولم يكن شيئا

أقوال شتى أعد لها قولان ، قال أصحاب العرض : هو ملكة في النفس بها يستعد للعلوم والإدراكات ،
وقال أصحاب الجوهر : جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلقه
الله في الدماغ وجعل نوره في القلب . الثاني من شروط التكليف البلوغ ، وهو كما قال الإمام
أبو عبد الله المازرى قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة الطفولية إلى حال الرجولية وتلك
القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها اهـ . والعلامات خمس
ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى : أولها الاحتلام وهو خروج المني . ابن شاس : ويثبت الاحتلام
بقوله إن كان ممكنا إلا أن تعارضه رية ، والثانية إنبات الشعر أى شعر الوسط والمراد به الحشن
لا الزغب . ابن العربي : ويثبت بالنظر إلى مرآة تسامت محل الإنبات . ابن عرفة : أنكر هذا
عن الدين وقال هو كالنظر إلى عين العورة وكذا ابن القطان المحدث . والثالثة السن واختلف
في حده فالمشهور وعليه اقتصر الناظم ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة وقيل خمس عشرة . واثنان
تختص بهما الأنثى : وهما الحيض والحمل . ابن ناجي : في عد الحمل نظر لأنه لا يكون إلا بعد سببية
الإنزال من المرأة فهو راجع إلى الاحتلام وزاد الشهاب القرافي في العلامات رائحة الإبطين وزاد
غيره فرق الأرنبة من الأنف وبعض الطبائعين غلط الصوت ؛ البرزلى : ومن ذلك أن يأخذ خطا
ويشنيه ويديره برقبته ويجمع طرفيه في أسنانه فإن دخل رأسه منه فقد بلغ وإلا فلا ولا إشكال
في العلامات المذكورة بالنسبة إلى الشخص الذى تمحضت ذكوره أو أنوثته . وأما الخنثى فإن غلبت
ذكورته فله حكم الذكر أو أنوثته فله حكم الأنثى وإن كان مشكلا فله حكم الاحتياط فتجرى فيه
العلامات الخمس . الثالث من شروط التكليف بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وأسقط الناظم
هذا الشرط لعدم الحاجة إليه بسبب بلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم لكل أحد والله تعالى أعلم .

(كتاب أم القواعد ، وما انطوت عليه من العقائد)

ذكر الناظم في هذه الترجمة القاعدة الأولى من قواعد الإسلام الخمس وهى الشهاداتتان وما اشتملت
عليه من العقائد ، فبدأ بذكر العقائد وبراهينها ثم ذكر أن جميعها مندرج في كلمة التوحيد . ولما كانت
بقية القواعد الأربع المذكورة بعدها مبنية عليها ولا يصح شئ منها إلا بعد وجودها كما يصرح به
في قوله بعد وهى الشهاداتتان شرط الباقيات سماها أم القواعد أى شرطا شرعيا لصحة بقية القواعد
كما أن وجود الأم شرط عادى في وجود الولد والكتاب مصدر كتب يكتب كتابة وكتبا ومادة
كتب تدل على الجمع والضم ومنه الكتيبة استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء ومسائل والضم فيه بالنسبة
إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعانى المرادة منها مجاز وكتاب خبر مبتدأ محذوف
أى هذا كتاب والشار إليه بالمبتدأ المحذوف هو الكلام المذكور في الترجمة من أولها إلى آخرها
أى هذا الكلام يجمع القاعدة الأولى وما انطوت عليه أى اشتملت عليه من عقائد الإيمان فقوله
وما انطوت عطف على أم وسيأتى إن شاء الله بيان اشتمال الشهاداتتين على جميع العقائد حيث
تعرض له الناظم بقوله :

وقول لا إله إلا الله محمد أرسله الإله يجمع كل هذه المعانى
(يَجِبُ) لِلَّهِ الْوُجُودُ وَالْقَدَمُ كَذَا الْبَقَاءُ وَالْغِنَى الْمُنْتَلَقُ عَمِّ
وَحُلْفُهُ خَلْقُهُ بِلَا مِثَالٍ وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَحْدُ الْفِعَالِ

وَقُدْرَةُ إِرَادَةٍ عِلْمُ حَيَاةٍ سَمْعُ كَلَامٍ بَصَرٌ ذِي وَاجِبَاتٍ
(وَيَسْتَحِيلُ) ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِاحْدَاتٍ
كَذَا الْفَنَاءُ وَالْإِفْتِقَارُ عُدَّةٌ وَأَنْ يُمَاقَلَّ وَتَنَى الْوَحْدَةُ
عَجْزٌ كَرَاهَةٌ وَجَهْلٌ وَمَمَاتٌ وَصَمَمٌ وَبَكَمٌ عَمَى صُمَاتٌ
(يَجُوزُ) فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُسْكِنَاتِ بِأَسْرِهَا وَتَرْكِهَا فِي الْعَدَمَاتِ

لما ذكر الناظم في مقدمة كتاب الاعتقاد أن معرفة الله تعالى بالصفات التي قام الدليل عليها واجبة شرع هنا في ذكر تلك الصفات وقسمها كغيره إلى ثلاثة أقسام : قسم واجب في حقه تعالى بمعنى أن وصفه تعالى به واجب عقلا لا يتصور في العقل عدمه ، وقسم مستحيل عليه تعالى بمعنى أن وصفه تعالى به محال عقلا لا يتصور في العقل وجوده ، وقسم جائز في حقه تعالى بمعنى أن وصفه تعالى به جائز عقلا أي بحيث أن العقل يجوز أن يوصف به تعالى وأن لا ولا يبنى محال على كل منهما ؛ فالقسم الأول ثلاث عشرة صفة وكذا الثاني لأن كل صفة واجبة يستحيل ضدها . الأولى الوجود قال في شرح الصغرى وفي عدّ الوجود صفة على مذهب الأشعرى تسامح لأنه عنده عين الذات ليس بزائد عليها والذات ليست بصفة لكن لما كان الوجود توصف به الذات في اللفظ فيقال ذات مولانا موجودة صح أن يعد صفة على الجملة ، وأما على مذهب من جعل الوجود زائدا على الذات كالإمام الرازي فعده من الصفات صحيح لا تسامح فيه ومنهم من جعله زائدا على الذات في الحادث دون القديم وهو مذهب الفلاسفة اهـ . الثانية القدم وهو عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود وإن شئت قلت هو عبارة عن عدم الأولية للوجود هذا معنى القدم باعتبار ذاته تعالى وصفاته وأما إذا أطلق في حق الحادث كقولك هذا بناء قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده وإن كان حادثا مسبوqa بعدم ويستحيل إطلاقه بهذا المعنى على الله تعالى لأن وجوده تعالى لا يتقيد بزمان ولا مكان لحديث كل منهما فلا يتقيد بواحد منهما إلا ما هو حادث وهل يجوز أن يقال الله تعالى قديم لأن معناه واجب له جل وعلا وهو الصحيح لوروده في حديث أبي هريرة في التسعة والتسعين أخرجه ابن ماجه في سننه أو إنما يقال يجب له تعالى القدم لأن أسماءه تعالى توقيفية ؟ تردد في ذلك بعض الشيوخ . الثالثة البقاء وهو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود وهذا التفسير وكذا تفسير القدم المتقدم بناء على أن القدم والبقاء صفتان سلبيتان ، وقال بعض الأئمة في تفسير القدم هو استمرار الوجود في الماضي إلى غير نهاية وقال في تفسير البقاء هو استمرار الوجود في المستقبل إلى غير نهاية قال في شرح الصغرى وكان صاحب هذه العبارة يحنح إلى أن القدم والبقاء صفتان نفسيتان لأنهما عنده الوجود المستمر في الماضي والمستقبل والوجود نفسى لعدم تحقق الذات بدونه وهذا المذهب ضعيف لأنهما لو كانا نفسيين لزم أن لا تعقل الذات بدونهما وذلك باطل بدليل أن الذات يعقل وجودها ثم يطلب البرهان على وجود قدمها وبقائها . الرابعة الغنى المطلق وهو قيامه تعالى بنفسه أي بذاته فلا يفتقر لشيء من الأشياء فلا يفتقر إلى محل أي ذات سوى ذاته يوجد فيها كمال توجد الصفة في الموصوف لأن ذلك لا يكون إلا للصفات وهو تعالى ذات موصوف بالصفات وليس هو تعالى بصفة كما تدعيه النصارى ولا يفتقر تعالى إلى مخصص أي فاعل يخصه بالوجود لافي ذاته ولا

مذكور فالواجب عليه أن لا يعجب بحاله ولا يدل بأفعاله وكيف يتجسج بصفاء حاله وقد أشكل عليه حكم ماله وكيف لا يتواضع من يعلم أنه في الابتداء نطفة وفي الانتهاء جيفة وفي الحال صريع جوعة وأسير شعبة كنيف في قيص إن أمسك عن الكلام ساعة تغيرت رائحة فيه وإن عرق فاح صنان إبطيه فإذا شاهد نقص نفسه عرف جلال ربه فلهذا قال صلى الله عليه وسلم « من عرف نفسه عرف ربه » وقال الله تعالى « وفي أنفسكم أفلا تبصرون » قيل معناه أن يتفكر الإنسان كيف زين الله تعالى العضو الذي لا يزال ظاهرا منه وحسنه وهو الوجه وستر عليه ما يقيح منظره من الأعضاء والأفعال وفيه تقوية الأمل والرجاء فان من ستر منك المساوى في الحال حقيق بأن لا يفضحك على رؤوس الأشهاد يوم التناد والقهار من أسمائه تعالى والقهار والقاهر كلاهما في القرآن ثم قيل القهار من صفات الذات وهو مبالغة في القهرو قيل هو من صفات الفعل ومعناه الجبار الذي

يحصل مراده في خلقه
شاءوا أم أبوا رضوا
أم كرهوا وقد قهر الله تعالى
جميع عباده بالموت فلم
ينج منه ملك مقرب ولا
نبي مرسل ، طاحت عنده
صولة الخلقين وقوى
الخالق أجمعين ويقال
إن الله عز وجل يذيق
ملك الموت طعم الموت
فيقول عند نزع روحه
وعزتك لو علمت أن
طعم الموت يكون مثل
هذا لما قبضت روح أحد
ولهذا المعنى من القهر
يقول الله إذا قبض أرواح
الخالق أجمعين « لمن
الملك اليوم لله الواحد
القهار » وحكى أن عمرو
خرج بعسكره وهو أربعة
فراخ في مثلها فقال
إبراهيم صلوات الله
وسلامه عليه : إلهي إنك
تسمع ما يقول هذا الكلب
فقال الله تعالى لجبريل
أرسل عليه أضعف بعوضة
خلقتها فعرض جبريل
جميع البعوض فوجد
بعوضة عرجاء سلاء
فساطها عليه وقال الله لها
أمهليه ثلاثة أيام فكانت
البعوضة تطير على وجهه
من جانب إلى جانب ولا
تدخل أنفه وهو مصر على
كفره فدخلت البعوضة

في صفة من صفاته لوجود القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته وإنما يحتاج إلى المخصص من يقبل
العدم ومولانا جل وعز لا يقبله فبعدم افتقاره إلى محل أى ذات أخرى لزم كونه تعالى ذاتا لصفة
وبعدم افتقاره تعالى إلى مخصص أى فاعل لزم أن ذاته تعالى ليست كسائر الذوات المفتقرة إلى الفاعل
وإن كانت لا تفتقر إلى محل أيضا فإذا القيام بالنفس عبارة عن الغنى المطلق كما عبر به الناظم وذلك
لا يمكن إلا لمولانا جل وعز قال تعالى « يا أيها الناس أتمموا الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد » وعم
آخر البيت الأول أصله عاما حال مؤكدة من الغنى خذفت الألف الأولى كما خذفت في بر والأصل
بار ثم خذفت الثانية ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويوقف عليه بتخفيف الميم للوزن .
الخامسة مخالفته تعالى للحوادث أى لا يماثله تعالى شيء منها مطلقا لافى الذات ولا فى الصفات
ولا فى الأفعال قال تعالى « ليس كمثل شيء وهو السميع البصير » فأول هذه الآية تنزيه وآخرها
إثبات فصرها يرد على المجسمة وأضرابهم وعجزها يرد على المعطلة النافين لجميع الصفات . السادسة
الوحدانية : أى لا ثانى له فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ، فأوجه الوحدانية ثلاثة : وحدانية الذات
ووحدانية الصفات ووحدانية الأفعال ، فوحدانية الذات تنفى التركيب فى ذاته تعالى ووجود ذات
أخرى تماثل الذات العلية فتنبى التعدد فى حقيقتها متصلا كان أو منفصلا ووحدانية الصفات تنفى
التعدد فى حقيقة كل واحدة منها متصلا كان أو منفصلا فعلم مولانا جل وعز ليس له ثان يماثله لامتناع
أى قائما بالذات العلية ولا منفصلا أى قائما بذات أخرى بل هو تعالى يعلم المعلومات التى لانهاية لها
بعدم واحد لا عدد له ولا ثانى له أصلا وقس على هذا سائر صفات مولانا جل وعز ، ووحدانية الأفعال
تنفى أن يكون ثم اختراع لكل ماسوى مولانا جل وعز فى فعل ما من الأفعال بل مولانا جل وعز
هو المنفرد باختراع جميع الكائنات بلا واسطة وحاصل وحدانية الأفعال نفى نظيره تعالى فى ألوهيته
ونفى شريك معه فى جميع الممكنات فلا مؤثر فى جميعها سواء وليست الوحدة الثابتة لذاته تعالى
بمعنى تنافيه فى الدقة والصغر إلى حد لا ينقسم وإلا لزم أن يكون جوهرها فردا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى
لأن المعانى لا تقبل الانقسام وإلا لزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه وذلك محال . السابعة القدرة
وهى صفة يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإرادة أى يتيسر بها إخراج كل ممكن من
العدم إلى الوجود وإخراجه عن الوجود إلىعدم سواء كان الممكن جرما أو عرضا مكتسبا
للحيوان أو غير مكتسب فقيه تنبيه على فساد مذهب القدرية الذين أخرجوا أفعال الحيوانات
الاختيارية عن تعلق قدرة الله تعالى وعلى فساد مذهب الطبايعيين الذين أسندوا بعض الممكنات
لقوى الطبايع العلية والسفلية وقولهم على وفق الإرادة إشارة إلى أن فعله تعالى للكائنات إنما هو
بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعيين . الثامنة الإرادة
وهى صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه ومعنى ذلك أن الممكنات نسبتها إلى قدرة
الله تعالى على حد سواء فلو اختصت بوجود بعضها دون بعض لزم العجز فإذا لا بد لتخصيص بعض
الممكنات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى وليس إلا صفة الإرادة إذ لا يلزم نقص فى قولنا أراد
الله وجود هذا الممكن ولم يرد هذا الممكن الآخر بل أراد عدمه بل ذلك دليل على غاية الكمال فإن
تصرفه تعالى فى الممكنات إنما هو بمحض الإرادة والاختيار ولا باعث له على محكن منها ولا إكراه ولا
إجبار كما قال تعالى « وربك يخلق ما يشاء ويختار » ولو قامت قدر الله تعالى على هذا الممكن الموجود
ولم يقدر على مقابله لكان فاسدا لما فيه من لزوم نقيصة العجز ، وأما سائر الصفات كالعلم والكلام

والسمع والبصر فلا يصح التخصيص بها لأن التخصيص تأثير وهذه الصفات ليست مؤثرة في متعلقاتها وأشار بالعموم في قوله الممكن إلى فساد مذهب المعتزلة الذين خصصوا تعلق الإرادة بالخير دون الشر وبالصلاح والأصلح دون مقابلتهما والله تعالى أعلم اهـ من شرح المقدمات .

﴿تتمة﴾ قال في شرح الصغرى متعلق القدرة والإرادة واحد وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات إلا أن جهة تعلقهما بالممكنات مختلفة ، فالقدرة صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه والإرادة صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن من وجود وعدم أو طول وقصر ونحوها بالوقوع بدلا عن مقابله فصار تأثير القدرة فرع تأثير الإرادة إذ لا يوجد مولانا جل وعز من الممكنات أو يعدم بقدرته إلا ما أراد سبحانه وتعالى وجوده أو إعدامه وتأثير الإرادة عند أهل الحق على وفق العلم فكل ما علم الله تبارك وتعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده جل وعز والمعتزلة قبحهم الله جعلوا تعلق الإرادة تابعا للأمر فلا يريد عندهم مولانا جل وعز إلا ما أمر به من الإيمان والطاعة سواء وقع ذلك أم لا؛ فعندنا إيمان أبي جهل مأمور به غير مراد له تعالى لأنه تعالى علم عدم وقوعه وكفر أبي جهل منبى عنه وهو واقع بإرادة الله تعالى وقدرته وعند المعتزلة قبح الله رأيهم إيمانه هو المراد لله تعالى لا كفره فلزمهم أنه وقع نقص في ملك مولانا جل وعز إذ وقع فيه على قولهم ما لا يريد ، تعالى من له ملك السموات والأرض وما بينهما عن ذلك علوا كبيرا . وبالجمله فالتعلقات عند أهل الحق ثلاثة مرتبة : تعلق القدرة وتعلق الإرادة وتعلق العلم بالممكنات فالأول مرتب على الثاني والثاني مرتب على الثالث وإنما لم تتعلق القدرة والإرادة بالواجب والمستحيل لأن القدرة والإرادة لما كانتا صفتين مؤثرتين ومن لازم الأثر أن يكون موجوداً بعد عدم لازم أن ما لا يقبل العدم أصلا كالواجب لا يقبل أن يكون أثرا لهما وإلا لزم تحصيل الحاصل وما لا يقبل الوجود أصلا كالمستحيل لا يقبل أيضا أن يكون أثرا لهما وإلا لزم قلب الحقيقة وجوع المستحيل عين الجائر فلا قصور أصلا في عدم تعلق القدرة والإرادة القديمتين بالواجب والمستحيل بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسد أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما بل وإعدام الذات العلية وبإثبات الألوهية لما لا يقبلها من الحوادث وسلبها عن تجب له وهو مولانا جل وعز وأى نقص وفساد أعظم من هذا ؟ وبالجمله فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه شيء من الإيمان ولا شيء من المعقولات أصلا اهـ .

﴿فرع﴾ قال الإمام أبو العباس أحمد القلشاني في شرح الرسالة : اختلف العلماء هل يجوز إطلاق القول بأن الله تعالى أراد الكفر والمعصية أم لا ؟ فقال ابن سعيد والقلانسي لا يجوز إطلاق ذلك وإن صح في الاعتقاد لأن الإطلاق يلزم فيه الأدب مع الله تعالى وإن ذلك يؤهم أن المعصية حسنة مأمور بها ، وقيل بالجواز قال ابن العربي قال شيخنا والصحيح الجواز حيث لا إيهام . قلت الأظهر الأول مع اعتقاد أن لا خالق إلا الله وأن جميع الكائنات بمراده وانظر قوله تعالى «وأنا لا ندرى أشرأريد عن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا» اهـ . التاسعة العلم وهو صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه قال في شرح المقدمات يعنى بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم وهو كل واجب وكل مستحيل وكل جائز ومعنى ينكشف أنه يتضح ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة ويتميز عن غيره انضاحا لا خفاء معه وهذا مخرج للظن والشك والوهم فإن الاحتمال القائم فيها يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والموهوم ويوجب له تعالى خفاء ، والتعير بالمضارع في الانكشاف يقتضى دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل النقيض بوجه وذلك

بعد ثلاثة أيام في أنه وصعدت إلى دماغه وكانت تأكل من دماغه فبلغ به الألم حتى أنه وضع عنده مرزبة وكان كل من يدخل عليه يأمره أن يضربه على رأسه وكان يجحد بذلك راحة حتى مات قال الله تعالى « وإن جندنا لهم الغالبون » والمدير لم يرد في الأسماء الحسنى وورد في القرآن قال الله تعالى « يدبر الأمر من السماء إلى الأرض » قال الجوهرى التدبير في الأمر النظر فيه إلى ما تنول إليه عاقبته والتدبير التفسر فيه . وقال غيره هو النظر في أدبار الأمور وعواقبها لتوقع على الوجه الأصح والأكمل وهذا من صفات البشر وأما بالنسبة إلى الخالق فمعناه إبرام الأمر وتنفيذه عبر عنه بذلك تقريبا للأفهام وتصويرا لأن الله تعالى عالم بعواقب الأمور كلها من غير نظر ولا فكر يعلم ما يكون قبل أن يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون .

﴿فائدة﴾ اختلف فيما ورد من أسماؤه أحادا فمنعه الشيخ أبو الحسن وحبته قوله تعالى « أن تقولوا

لاستناد هذه الصفات إلى ضرورة أو برهان ويخرج أيضا الاعتقاد الجازم مطابقا كان أو غير مطابق لأنه يحتمل النقيض بتشكيك مشكك فلا يستمر معه الإنكشاف وقوله على ماهو به زيادة في البيان وتصريح على سبيل التوكيد بإخراج الجهل المركب وهو اعتقاد أمر على خلاف ماهو به والمقصود من هذا التعريف التقريب على سبيل الاختصار لعسر تعريف العلم بما يسلم من كل مناقشة ، ويدخل في العلم على مقتضى هذا التعريف إدراك السمع والبصر وسائر الإدراكات فهي إذا أنواع للعلم وهذا مذهب الشيخ الأشعري رضى الله عنه اه وقد اتضح من قوله يعنى بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل ما يستحيل أن متعلق العلم الأقسام الثلاثة * العاشرة الحياة وهى صفة تصح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك ، قال فى شرح المقدمات يعنى أن الحياة ليست من الصفات المتعلقة وهى ما يقتضى لذاته زائداً على القيام بمحله كالتدرة فإنها تقتضى زائداً على القيام بمحله وهو المقدور الذى يتأتى بها إيجاداه وإعدامه ، والإرادة تقتضى لذاتها مراداً يتخصص بها العلم يقتضى معلوما ينكشف والكلام يقتضى معنى يدل عليه والسمع يقتضى مسموعاً والبصر يقتضى مبصراً والحياة لا تقتضى زائداً على القيام بمحله وإنما هى صفة مصححة للإدراك بمعنى أنها شرط عقلى له يلزم من عدمها عدم الإدراك ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه اه زاد فى شرح الصغرى مانصه وبالجمله بجميع صفات المعاني متعلقة أى طالبة لزائد على القيام بمحله سوى الحياة وهذا التعلق نفسى لتلك الصفات كما أن قيامها بالذات نفسى لها أيضاً . الحادية عشرة والثانية عشرة السمع والبصر قال فى المقدمات والسمع الأزلى صفة ينكشف بها كل موجود على ماهو به انكشافاً يبين سواه ضرورة والبصر مثله والإدراك على القول به مثلها قال فى شرحها هذه الصفات مشتركة فى تعلقها بالموجود قديما كان أو حادثاً إلا أنها فى الشاهد مختصة ببعض الموجودات لتخصيصه تعالى بذلك ولو خرق الله سبحانه العادة فى ذلك لصح أن تتعلق بسائر الموجودات ولهذا جازت رؤية المخلوقات لمولانا تبارك وتعالى على مذهب أهل الحق وجاز سماعهم لكلامه القديم بذاته العلية مع أن الرؤية فى الشاهد إنما جرت العادة بتعلقها بالأجرام وألوانها وأكوانها والسمع فى الشاهد إنما جرت العادة بتعلقه بالحروف والأصوات ولما استحال دخول التخصيص فى صفات المولى تبارك وتعالى لاستلزامه الافتقار إلى المخصص المستلزم للحدوث وجب تعميم تعلق صفاته تعالى بكل ما تصلح له لأنها واجبة فلا يمكن أن تتصف بما يقتضى حدوثها ، والقاعدة أن كل ما يقبله مولانا تبارك وتعالى من الصفات الذاتية وكالاتها فهو واجب لاستحالة انصافه جل وعلا بالجائزات اه وفى شرح الصغرى ونه بقوله المتعلقان بجميع الموجودات على أن سمعه تعالى وبصره مخالفان لسمعنا وبصرنا فى التعلق لأن سمعنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهى الأصوات على وجه مخصوص من عدم البعد والسر جداً وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهى الأجسام وألوانها وكونها فى جهة مخصوصة على صفة مخصوصة وأما سمع مولانا جل وعز وبصره فيتعلقان بكل موجود قديما كان أو حادثاً فيسمع جل وعز ويرى فى أزله ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية ويسمع ويرى تبارك وتعالى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية كانت من قبيل الأصوات أو من غيرها أجساماً كانت أو ألواناً أو أكواناً أو غيرها . الثالثة عشرة وهى فى ترتيب النظم الثانية عشرة الكلام قال فى المقدمات والكلام الأزلى هو المعنى القائم بالذات العبر عنه بالعبارات المختلفة البائين جنس الحروف والأصوات المنزه عن البعض والكل والتقديم والتأخير والسكوت واللحن والاعراب وسائر أنواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به العلم من التعلقات قال فى شرحها لاشك أن الكتاب والسنة والاجماع مصرحة

على الله مالا تعلمون »
وخبر الواحد لا يحصل علماً
وأجازه الجمهور وقالوا
لأنه من باب العمل والعمل
يكفى فيه خبر الواحد وقوله
« لا تدركه الأبصار » قال
ابن المسيب لا تحيط به ،
وقال الحسن لا تقع عليه
الأبصار ولا تهجم عليه
العقول ولا تدركه
الأوهام وقال ابن عباس
ومقاتل لا تراه فى الدنيا .
(له الكلام ومسمع)

وبصير

لكل شئ من جليل
أو حقيق

لم يقع فى الأسماء الحسنى
كونه متكلماً ووقع فى
القرآن قال بعض الشيوخ
والكلام يتضمن مسائل :
الأولى الكلام كله على
الحقيقة لله تعالى وإضافته
إلى غيره مجاز لأنه إن كان
قديماً فهو صفة ذاته وإن
كان حادثاً فهو فعله .
الثانية الكلام لغة يطاق
عاماً بين حقيقة ومجاز
فيستعمل مجازاً فى اللفظ
المهمل والكتابة والأمثال
ودلالة الحال ، ويستعمل
عند النحاة فى الجملة المفيدة
فيكون حقيقة عرفية خاصة
ويستعمل فى اللفظ الموضوع

لعنى وعلى المعنى القائم
بالنفس ، وقيل بالعكس
وهو مذهب المعتزلة لأنهم
ينكرون كلام النفس
والكلام عندهم لا يكون
حقيقة إلا في اللفظ. الثالثة
اتفقوا على أن الله تعالى
متكلم واختلفوا في وجه
كونه متكلماً فأهل الحق
يقولون هو متكلم بكلام
قائم به ويعبرون عنه بكلام
النفس ، وحده بعضهم بأنه
قول قائم بالنفس ويعبرون
عنه بالعبارات والاصطلاح
عليه من العلامات والمعتزلة
يقولون حقيقة التكلم
فاعل الكلام والله تعالى
متكلم بكلام يخلقه في جسم
واحد . الرابعة الله تعالى
كلم موسى عليه الصلاة
والسلام فقال تعالى « وكلم
الله موسى تكليماً - ولما
جاء موسى لميقاتنا وكلمه
ربه » وقال « إني اصطفتك
على الناس برسالاتي
وبكلامي » قال بعضهم
أجمعت الأمة سننها ومعتزلها
على أن الله تعالى كلم
موسى في الجملة من غير
تفصيل وإنما اختلفوا في
الكيفية فقال أهل الظاهر
نؤمن بالكلام ولا نقول
بالكيفية مصيراً منهم إلى
أن ذلك من التشابه الذي
لا يعلمه إلا الله ، واختلف

بإثبات الكلام لمولانا تبارك وتعالى من أمر ونهى ووعد ووعد وتبشير وتحذير وأخبار ودليل
العقل أيضاً يدل بالطريق القطعي أن كل عالم بأمر يصح أن يتكلم به ومولانا تبارك وتعالى عالم بجميع
المعلومات فصح أن له كلاماً يتعلق بها وكل ما يصح أن يتصف به جل وعلا وجب له لاستحالة اتصافه
تعالى بصفة جائزة فالكلام إذاً وجب له تعالى ثم قال وقد اتضح أن الحق ما أجمع عليه أهل السنة
من ثبوت كلام المولى تبارك وتعالى ليس من جنس الحروف والأصوات منزها عن التقديم والتأخير
والجزء والكل واللحن والإعراب والسكوت ونحوها من خواص كلامنا الحادث لسانياً كان أو
نفسانياً لاستلزام ذلك كله النقص والبكم والحديث وإنما كلامه جل وعلا صفة واجبة القدم والبقاء
متعلقة بجميع ما تعاقب به علمه وكنهه محجوب عن العقل إذ لا مثل له عقلياً ولا وهمياً ولا خيالياً
ولا موجوداً ولا مقدرًا وذلك كذاته العلية وسائر صفاته اه وحاصله إثبات الكلام القديم وأنه
يستحيل أن توجد فيه صفة من صفات الكلام الحادث من حروف وأصوات وما ذكر بعدها وإنما
هو صفة معنى موجود قائم بذاته العلية ويعبر عنه بالعبارات المختلفة كالنوراة والإنجيل والزبور
والفرقان وليست هذه العبارات هي عين كلامه تعالى لأنها بالحروف والأصوات بل هذه الحروف دالة على
كلام الله تعالى القديم ولم يحلّ كلامه تعالى في شيء من الكتب بل هو قائم بذاته العلية لا يفارقه
ولا يتصف به غيره لكن لما كانت حروف القرآن دالة على كلامه تعالى أطلق على القرآن أنه كلام
الله من باب تسمية الدال باسم المدلول وذلك كقول عائشة رضي الله تعالى عنها : ما بين دفتي المصحف
كلام الله ثم قال في شرح المقدمات بعد ما تقدم عنه . وإذا عرفت مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى
عرفت أن إطلاق السلف رضي الله عنهم على كلام الله تعالى أنه مقروء بالألسنة مكتوب في المصاحف
محفوظ في الصدور هو بطريق الحقيقة لا المجاز وليس يعنون بذلك حلول كلام الله تعالى القديم
في هذه الأجرام تعالى الله عن ذلك وإنما يريدون أن كلامه تعالى مذكور مدلول عليه بتلاوة اللسان
وكلام الجنان وكتابة البنان فهو موجود فيها فهما وعلماً لا حولاً لأن النى له وجودات أربع
وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان ووجود في البنان أى بالكتابة بالأصابع
فالوجود الأول هو الوجود الذاتي الحقيقي وسائر الوجودات إنما هي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا
تعرف أن التلاوة غير التلوّ والقراءة غير المقروء والكتابة غير المكتوب لأن الأول من كل قسم
من هذه الأقسام حادث والثاني منها قديم لانهاية له اه . قوله ذى واجبات جملة اسمية تتميم للبيت
لاستفادة وجوب الصفات من قوله يجب لله الخ .

﴿ تنبيهات : الأول ﴾ قوله في شرح المقدمات هو بطريق الحقيقة لا المجاز صريح في أن إطلاق
كلام الله تعالى على المقروء والمحفوظ والمكتوب حقيقة لا مجاز وكذا صرح به في جمع الجوامع
وبأن إطلاق القرآن على كلام الله تعالى هو أيضاً حقيقة لا مجاز وظاهر قوله آخر فالوجود الأول
هو الوجود الحقيقي الخ أن إطلاقه على ما عدا الوجود الأول مجاز لا حقيقة وبهذا الثاني صرح غير
واحد من المحققين . قال الإمام ناصر الدين القانى في حاشيته على المحلى واعلم أن الاتصاف بهذه الثلاثة
في حق القديم مجاز قطعاً وما ذكر من الوجودات الثلاثة غير الخارجى بيان للعلاقة المصححة للتجاوز
نبه عليه في حاشيته وبعد فلا يخفى عليك ما في قول المصنف والشارح على الحقيقة لا المجاز كيف وقد
صرح في شرح المقاصد بالتجاوز وإن وصفه بالمقروء والمسموع والمكتوب من وصف المدلول بصفة
الدال مجاز لا حقيقة اه وفي شرح جمع الجوامع للعراق بعد كلام له وحاصل هذا أن إطلاق الكلام على
النفسى القديم حقيقة فقط عقلية وإطلاقه أيضاً على المكتوب والمحفوظ والمقروء حقيقة شرعية

وعرفية وليس حقيقة عقلية اهـ ﴿الثاني﴾ تكلم الناظم على صفات المعاني وهى القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ولم يتكلم على المعنوية ، وهى كونه تعالى : قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما وذلك والله أعلم بناء على مذهب الإمام الأشعرى من نفي الحال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم ، فالثابت من الصفات التى تقوم بالذات إنما هو صفات المعانى أما المعنوية فعبارة عن قيام تلك بالذات لا أن لها ثبوتا فى الخارج عن الذهن ، وأما على مذهب غيره من القول بثبوت الأحوال وهى صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود فتكون هذه الصفات المعنوية صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى فلا بد من ذكرها إلا إن لوحظ فيها كونها ملازمة للسبب الأولى وكون الأولى عللا لهذه أى ملزومة لها إذ لا يصح اتصاف محل بكونه قادرا أو عالما مثلا إلا إذا قامت به القدرة أو العلم وكذا الباقي ولذلك كانت سبعا مثل الأولى ولذلك أيضا نسبت هذه إلى تلك ف قيل فيها صفات معنوية والياء فى لفظ المعنوية ياء النسب إلى المعنى والواو فيه بدل من الألف التى فى المعنى وفى ذلك ما لا يخفى إذ المقام مقام البسط والبيان والاكتفاء بالملزوم عن اللازم ذريعة إلى جهل اللازم لحفائه غالبا وخطر الجهل فى هذا العلم عظيم فينبغى الاعتناء فيه بمزيد الايضاح على قدر الإمكان ﴿الثالث﴾ بما لا يتضح فى مذهب الأشعرى ما وجدته بخط شيخنا الإمام العلامة الحافظ المتفنن الحاج الأبر سيدي أبى العباس أحمد القرى القرشى التلمسانى نزيل فاس المحروسة رحمه الله مانصه : سئل الامام سيدي محمد بن يوسف السنوسى : سيدي رضى الله عنكم جوابكم عن معنى قولهم الصفة المعنوية هى وجه واعتبار يريد بيان الوجه والاعتبار . فأجاب معنى قول الأستاذ فى الصفات المعنوية ونحوها من كل ما يسمى حالا أنه وجه واعتبار التنبيه على نفي الحال وأن ما يتخيل من ثبوت الحال فى الخارج ليس بصحيح وإنما هو وجه يعتبره الذهن لا أمر وجودى ، فالعلم مثلا إذا قام بمحل فله أوجه يعتبرها الذهن فان اعتبره من حيث حقيقته فهو صفة معنى وجودية وإن اعتبره من حيث صار محله عالما فهو المعنى الذى يعبرون عنه بالعالمية وليس له ثبوت فى الخارج وإنما هو وجه اعتبره العقل من أوجه العلم وإن اعتبر العقل العلم من حيث انكشاف العلوم بهسمى هذا الوجه تعلقا وإن اعتبره العقل من حيث وجوده فى محل سمي هذا الوجه قياما فرجعت الأحوال كلها فى هذا القدر إلى وجوه يعتبرها العقل للأشياء الوجودية اهـ ﴿الرابع﴾ أنكرت المعتزلة صفات المعانى التى أثبتتها جماعة أهل السنة ووافقوهم على اتصافه تعالى بأحكامها المعنوية وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما وقالوا يجب أن تكون هذه الأحكام واجبة لذاته تعالى ولا تعلل بصفات المعانى كما هو فى الشاهد ويلزم من إنكار صفات المعانى إنكار أحكامها التى هى المعنوية وإنكارها كفر . فان قلنا لازم القول قول كفروا وإلا فلا . ولمالك والشافعى والقاضى فيهم قولان وقد كنت قلت فى هذا المعنى ميّنا للخلاف فى لازم القول هل هو قول أولا وما ينبى عليه بيتين وهما :

هل لازم القول يعد قولاً عليه كفر ذى هوى تجلى

كنيت الأحكام للصفات مع إنكاره لها فيش ما ابتدع

﴿الخامس﴾ صفات المعانى باعتبار متعلقها على أربعة أقسام : قسم لا يتعلق بشيء وهو الحياة ، وقسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والإرادة ، وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر ، وقسم يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلى وهو العلم والكلام فأعمها فى التعلق العلم والكلام وبين متعلق القدرة والإرادة ومتعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه فتريد القدرة والإرادة بتعلقهما

الباقون فقالت الباطنية خلق الله تعالى لموسى فهما فى قلبه ولا خلق له سمعا لصوته ولا لغيره ، وقالت أهل السنة خلق الله فهما فى قلبه وسمعا فى أذنه سمع كلاما ليس بصوت ولا حرف ، وقال بعضهم اتفق أهل الحق على أنه خلق فى موسى معنى أدرك به كلامه من غير واسطة وبه اختص سماعه له والله تبارك وتعالى قادر على مثل ذلك فى خلقه وأن موسى عليه السلام علم سماعه كلام الله تعالى إما بوحى أو بمعجزة نصبها له على ذلك أو خلق فيه علما ضروريا بذلك . وقالت المعتزلة خلق الله لموسى فهما وصوتا فى الشجرة سمعه موسى بأذنه بناء على مذهبهم فى إنكار كلام النفس وأن المتكلم حقيقة فاعل الكلام ومذهبهم فى ذلك باطل لأنه قد يعلم حقيقة المتكلم من لا يعلم كونه فاعلا ولأنه يلزم أن يكون كل أحد سمع الله تعالى لسماعه الكلام المخلوق لله تعالى فلا يكون

بالمعوم الممكن ويزيد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود الواجب كذاته تعالى وصفاته ويشترك القسمان في تعلقهما بالموجود الممكن ﴿السادس﴾ قال في شرح المقدمات صفاته تبارك وتعالى على أقسام : الأول ما يعبر به عن نفس الذات وهو الوجود . الثاني ما يرجع في المعنى إلى سلب نقص مستحيل عليه تعالى وذلك خمس صفات القدم والبقاء والخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية . الثالث صفات المعاني وهي عبارة عن الصفات الوجودية القائمة بالذات العلية وهي سبع القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام . واختلف في زيادة صفة واحدة وهي إدراك المشمومات والمذوقات والموسسات والذائد والآلام ، قليل بثبوتها زائدة على الصفات السبع وعليه فتتعلق بكل موجود بغير اتصال بالأجسام ولا تكييف بالذات والآلام وقيل ترجع في حقه تعالى إلى العلم وقيل بالوقف وهو أحسنها . الرابع الصفات المعنوية وهي صفات الذات اللازمة لصفات المعاني وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعاً وبصيراً ومتكلماً . الخامس زاد بعضهم صفات الأفعال وهي عبارة عن التعلق التنجيزي للقدرة والإرادة بالممكنات تحلقه ورزقه وإماتته وإحيائه وتحريكه وتسكينه وإن شئت قلت هي عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة والإرادة وهي على قسمين : فعلية وجودية كالأمثلة ، وفعلية سلبية كنفوه تعالى عمن شاء من أهل المعاصي فانه عبارة عن ترك العقوبة لمن يستحقها وهذا الترك متأخر عن المعصية الحادثة وهو فعل بناء على أن الترك فعل أو سلب فعل العقوبة لمن يستحقها بناء على أنه ليس بفعل . السادس زاده بعضهم أيضاً وهو الصفات الجامعة لساير أقسام الصفات كالألوهية والكبرياء والعظمة. ﴿التنبيه السابع﴾ حاصل الأقسام الأربعة الأول أن تقول كل صفة موجودة في نفسها فهي صفة معنى سواء كانت قديمة كعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحياته وسمعه وبصره وكلامه أو حادثة كياض الجرم وسواده . وإن كانت غير موجودة في نفسها فإن سلبت أمراً لا يليق به تعالى فهي سلبية وذلك كالقدم والبقاء والخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية . وإن لم تسلب مع كونها غير موجودة وكانت واجبة للذات مادامت الذات فينظر فيها فإن كانت غير معللة بعلّة فهي صفة نفسية أو حال نفسية سواء كانت قديمة كالوجود لمولانا جل وعز أو حادثة كالنهي للجرم مثلاً وإن كانت معللة بعلّة فهي صفة معنوية أو حال معنوية ككون الذات عالمة أو قادرة فانها معللة بقيام العلم والقدرة بالذات فالصفات النفسية والمعنوية أحوال ليست بموجودة في نفسها ولا معدومة كما مر في التنبيه الثاني والثالث . قوله ويستحيل ضد هذه الصفات الخ هذا هو القسم الثاني وهو ما يستحيل وصفه تعالى به وذلك ثلاث عشرة صفة أيضاً كعدد الواجبات لأنها أضدادها كما مر ورتب الناظم رحمه الله هذا القسم على الأول الواجب . فالعدم ضد الوجود والحدوث ضد القدم والفناء ضد البقاء واستحالة العدم عليه تعالى يستلزم استحالة الحدوث والفناء لأنه إذا استحال العدم عليه تعالى لم يتصور لا سابقاً ولا لاحقاً وكذلك وجوب الوجود له تعالى يستلزم وجوب القدم والبقاء فعطف ثاني الصفات وثالثها في قسمي الواجب والمستحيل على الأول من القسمين من عطف خاص على عام أو اللزوم على الملزوم ولم يكتف بالأول في الموضعين لأن المقصود عد الصفات الواجبة والمستحيلة على التفصيل والاستغناء بالعام عن الخاص وبالملزوم عن اللزوم ذريعة إلى جهل كثير منها لخباء اللوازم وعسر إدخال الجزئيات تحت كلياتها ؛ والجهل في هذا العلم عظيم فينبغي الاعتناء به والإيضاح والبيان ، والافتقار ضد الغنى والمائلة للحوادث ضد مخالفتها فأوجه المائلة كثيرة . وفي الصغرى بأن يكون جرماً أي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ أو يكون عرضاً يقوم بالجرم أو يكون في جهة

بين موسى وغيره ولا بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وغيرهم فرق ولا خصوصية ولأنه لو جاز أن يكون متكلماً بكلام قائم بغيره لجاز أن يكون عالماً بعلم قائم بغيره وقادراً ومريداً بقدرة وإرادة قائمتين بغيره والله أعلم . ﴿تنمية﴾ قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله» «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آدم أنبي مرسل هو فقال نبي مكلم» وقد تأول بعض الناس أن تكليم آدم كان في الجنة فعلى هذا تبقى خاصية موسى اه وفي المعراج لابن المنير إن الله كلم محمداً من وراء حجاب إما يقظة كما ورد في الإسراء أو مناما فقال يا محمد فيم يختصم الماء الأعلى اه ومنام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحى فعلى هذا لا خصوصية لموسى وقوله سميع وبصير ، سمعه وبصره صفتان له تعالى زائدتان على علمه خلافاً للقدرة وهما إدراك آخران له فلا يخرج مسموع عن سمعه ولا موجود عن بصره ولا يحجبهما شيء

فيسمع السر والنجوى
ويبصر ما تحت الثرى من
جليل أو حقير؛ فمن عرف
أنه بهذه الصفة كان من
أدبه دوام المراقبة ومطالبة
النفس بتدقيق المحاسبة
ولما كان ذلك كذلك
قال الناظم :

(لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ
مِثْقَالُ

خَرَدَلَةٍ يَأْتِي بِهَا الْفَعَالُ
وَفَاعِلٌ يَفْعَلُ مَا أَرَادَهُ
كَأَلَهُ الْأَحْكَامُ
وَالْإِرَادَةُ)

قال بعض الأئمة أجمعوا على
أن قدرة الله تعالى هي غير
إرادته واختلفوا في قضاءه
فمنهم من رده إلى الإرادة
ومنهم من رده إلى القدرة
وذكر أن عبد الجبار
المهداني اجتمع يوما
مع الأستاذ أبي إسحق
الإسفراني فقال عبد الجبار
كلمة حق أراد بها باطلا
وهي سبحانه من تنزه عن
الفحشاء ففهم عنه الأستاذ
أنه يريد عن خلقها فقال
الأستاذ سبحانه من لم يقع
في ما كره إلا ما يشاء ، فقال
عبد الجبار أفريد ربنا
أن يعصى ؟ فقال الأستاذ
أيعصى ربنا قهرا ؟ قال
عبد الجبار رأيت إن منعني

للجرم أوله هو جهة أو يتقيد بزمان أو مكان أو تتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر أو
الكبر أو يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام اه والجرم أعم من الجوهر الفرد والجسم لأن
الجرم عبارة عما عمر قدر ذاته من الفراغ مركبا كان أم لا ، والجوهر الفرد عبارة عما لم يتركب وهو
الذي يبلغ في الدقة إلى حد لا يقبل معه القسمة عقلا ، والجسم عبارة عما تركب من جوهرين فأكثر
ونفي الوحدة ضد وحدانية الذات والصفات والأفعال والعجز ضد القدرة والكراهة ضد الإرادة
وليس المراد بها الكراهة التي هي من أقسام الحكم الشرعي وهي طلب الكف عن الفعل طلبا
جازما أو غير جازم فإن تلك يصح أن تجتمع مع الإيجاد فيوجد الله الفعل مع كراهته له أي نهيه عنه
كما أضل الله كثيرا من الخلق مع نهيه لهم عن ذلك الضلال أما الكراهة بمعنى عدم إرادة الله تعالى
للفعل فيستحيل اجتماعها مع الإيجاد إذ يستحيل أن يقع في ملك مولانا جل وعز ما لا يريد وقوعه
والجهل ضد العلم ويدخل في الجهل الظن والشك والوهم والنسيان والنوم وكون العلم نظريا ونحو
ذلك لمنافاتها العلم كمنافاة الجهل له ، والمات ضد الحياة والصمم ضد السمع والبكم ضد الكلام والعمى
ضد البصر ، والمراد بالصمم والعمى في هذا الموضع عدم السمع والبصر بوجود ما ينافيهما أو غيبة
موجودهما من الموجودات عن صفق السمع والبصر لما سبق من وجوب تعلقهما بكل موجود والمراد
بالبكم عدم الكلام أصلا بوجود آفة تمنع من وجوده وإليه أشار بقوله وبكم وفي معناه السكوت
وكونه بالحرف والصوت لاستحالة اجتماع حرفين في آن واحد فضلا عن الكلمتين فضلا عن الكلامين
فقد تبكم المتكلم بالحرف والصوت واحتبس عن أن يدل على معلومات له في آن واحد بصفة الكلام
المركب من الحروف والأصوات وإلى ذلك أشار بقوله صمات وهولغة في الصمت ، فالكلام الذي يكون
بالحروف والأصوات وإن بلغ غاية الفصاحة والبلاغة وكان كاملا بالنسبة إلى الحوادث الناقصة فهو
بالنسبة إلى مقام الألوهية الأعلى نقيصة عظيمة ﴿ مسألة ﴾ سئل الإمام العالم أبو عبد الله سيدي محمد
ابن جلال هل يقال المولى تبارك وتعالى لاداخل العالم ولا خارج العالم فأجاب السائل هكذا نسمعه
من بعض شيوخنا واعترضه بعضهم بأن هذا رفع للنقيضين وقال بعض فقهاءنا في هذه المسألة هو
الكل أي الذي قام به كل شيء وزعم أنه للإمام الغزالي ، وأجاب بعضهم بأن هذا السؤال معضل ولا
يجوز السؤال عنه وزعم أن ابن مقلش هكذا أجاب عنه في شرحه على الرسالة فأجاب بأننا نقول
ذلك ونجزم به ونعتقد أنه لاداخل العالم ولا خارج العالم والعجز عن الإدراك إدراك لقيام الدلائل
الواضحة على ذلك عقلا ونقلًا ، أما النقل فالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى « ليس
ك مثله شيء وهو السميع البصير » فلو كان في العالم أو خارجا عنه لكان ممثلا وبين الملازمة واضح ؛
أما في الأول فلا أنه إن كان فيه صار من جنسه فيجب له ماوجب له ، وأما في الثاني فلا أنه إن كان
خارجا لزم إما اتصاله وإما انفصاله وانفصاله إما بمسافة متناهية أو غير متناهية وذلك كله يؤدي
لافتقاره إلى مخصص . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم « كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما كان
عليه » وأما الإجماع فأجمع أهل الحق قاطبة على أن الله تعالى لاجهة له فلا فوق ولا تحت ولا يمين
ولا شمال ولا أمام ولا خلف . وأما العقل فقد اتضح لك اتضاحا كلياً مما مر في بيان الملازمة في قوله
تعالى « ليس ك مثله شيء » والاعتراض بأنه رفع للنقيضين ساقط لأن التناقض إنما يعتبر حيث يتصف
المحل بأحد النقيضين ويتواردان عليه وأما حيث لا يصح تواردهما على المحل ولا يمكن الاتصاف
بأحدهما فلا تناقض كما يقال مثلا الحائط لأعمى ولا بصير فلا تناقض لصدق النقيضين فيه لعدم قبوله

لهما على البدلية وكما يقال في البارى أيضا لافوق ولا تحت وقس على ذلك ، وقول من قال إنه الكل زاعما أنه للغزالي قفضية تنحو منحى الفلسفة أخذ بها بعض المتصوفة وذلك بعيد من اللفظ وما أجاب به بعضهم بأنه معضل لا يجوز السؤال عنه ليس كما زعم لوضوح الدليل على ذلك وإن صح ذلك عن ابن مقلّاش فلا يلتفت إليه في هذا لعدم إتقانه طريق المتكلمين إذ كثير من الفقهاء ليس له خبرة به فضلا عن إتقانه . قوله: يجوز في حقه فعل الممكنات البيت ، هذا هو القسم الثالث الجائز في حقه تعالى وهو فعل كل ممكن أو تركه في العدم وذلك كالثواب والعقاب وبعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصالح والأصلح للخلق لا يجب من ذلك شيء على الله تعالى ولا يستحيل إذ لو وجب عليه تعالى فعل الصالح والأصلح للخلق كما تقوله المعتزلة لما وقعت محنة دنيا وأخرى ولما وقع تكليف بأمر ولا نهى وذلك باطل بالمشاهدة .

﴿ فرع ﴾ اختلف المتكلمون هل تدرك حقيقة الذات العلية وصفاتها السنية أم لا ؟ على قولين : قال الإمام أبو العباس أحمد القلشاني قال بعض الشراح يفهم من قوله لا يبلغ كنه صفته الواصفون نفى العلم بالحقيقة واختاره جماعة من المتقدمين ، وقال الجنيد لا يعرف الله إلا الله واختاره أكثر المتأخرين وإليه ذهب الضرير وكان من المحققين ، وأنكر القاضي أبو بكر هذا القول ورده وتبعه الإمام أبو العالى في طائفة وقال : البارى تعالى يعلم والعلم يتعلق بالمعلوم على ماهو به فلو تعلق العلم به على خلاف ماهو به لكان العلم جهلا وقد أجمعت الأمة على وجوب معرفة الله تعالى ولو كانت مستحيلة لما أجمعت عليه قيل وهو خلاف في حال فإن من أثبت العلم بالحقيقة مقر بأنه تعالى لا يحاط به ومن نفى مقر بأنه تعالى عرفه العارفون بدلالة الآيات وتحققوا أوصافه تعالى بواجب الصفات وتيقنوا تنزهه عن التشبيه بالمحدثات وتقده عن الحدوث والكيفيات قال الأستاذ أبو الحجاج الضرير مقررًا لنفى العلم بالحقيقة مثبتا للعلم به تعالى من هذه الطريقة :

ولا يحيط عارف بذاته علما كما قال ولا صفاته

ولو رآه خلقه تعالى لأكثروا الإعظام والإجلال

فدلّ ذاك أنه على صفه من الجلال لم تنله معرفة

اتمى

وظاهره أن هذا الخلاف في الدنيا والآخرة ، وفي جمع الجوامع للإمام السبكي مانصه : حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق ، قال الحقون ليست معلومة الآن واختلفوا هل يمكن علمها في الآخرة ؟ قال العراقى بعد أن حكى الخلاف في صحة العلم بحقيقته تعالى للبشر الآن في الدنيا وأن جمهور المحققين على عدم صحة ذلك . وحكوا عن الشافعى أنه قال : من اتهمض لطلب مديرة فاتمى إلى موجود يتنهى إليه فكره فهو مشبه ، وإن اطمأن إلى العدم الصرف فهو معطل ، وإن اطمأن إلى موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد ، وهو معنى قول الصديق رضى الله عنه : العجز عن الإدراك إدراك ، وقد قيل حقيقة المرء ليس يدركها فكيف كيفية الجبار في القدم

واحتج على ذلك بأنه يمتنع أن يكون الكلى معلوماً للجزئ لأن الجزئ متناه والكلى غير متناه ثم من ذهب إلى تجويز ذلك في الدنيا فهو في الآخرة أشد تجويزاً ومن منعه في الدنيا اختلفوا هل يمكن إدراكه في الآخرة اه وفي شرح الكبرى وبالجملة فالملقوع به بشهادة البراهين العقلية والقواطع أنسمعة أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوف بما لا يحاط به من صفات الجمال والجلال ليس بصفة من الصفات ولا جرماتجرى عليه الحوادث والتغيرات

أحسن إلى أم أساء ؟ فقال له الأستاذ إن كان منعك ماهو لك فقد أساء وإن كان منعك ماهو له فيختص برحمته من يشاء فانصرف الحاضرون وهم يقولون والله ليس عن هذا جواب ، وقول الناظم :

(إذ ماله في ملكه

من مانع

جلّ عن الأضداد

والمنازع

هذا ظاهر ، وقوله :

وأنه جلّ له الأسماء

قديمة لا يدركه فناه

لأنها كلامه حقيقة

ليست بخالق ولا مخلوق

أى أنه تعالى له الأسماء

الحسنى أى المستحسنة ،

والحسن ما حسنه الشرع

وهى قديمة لا يدركه

سبحانه الفناء والاسم يطلق

تارة ويراد به المسمى

ويطلق ويراد به التسمية

واختلف هل هو حقيقة

في المسمى مجاز في التسمية

أم لا على ثلاثة أقوال فقيل

بذلك قاله الجمهور وقيل

بالعكس قاله المعتزلة وقيل

هو حقيقة فيهما قاله الأستاذ

أبو منصور من أئمتنا

والحسنى أى الصفات العلى

ولا تمر عليه الأزمنة ولا يتخصص بالجهات لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صغراً ولا كبراً لا مثل له ولا نظير ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة إليه وهو الغنى عن جميعها في الأزل وفيما لا يزال وهو على كل شيء قدير كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية إلى ضرورات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الإدراك وانقطع تشوفها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهجات والتخيالات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللحظة التي لحظت والرمزة التي بها غابت عن العوالم كلها وفيها تاهت وبها ولّبت تنظير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز تشوفا إلى ما لا كيف من جميل اللقاء وتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ما تروح به عن القلب المحترق الأحشاء وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد فشطحت الذوات شطحاً طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لانهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد ، وللولي القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه في هذا المعنى :

قفل للذى ينهى عن الوجد أهله
إذا اهتزت الأرواح شوقاً إلى اللقاء
أما تنظر الطير المفقص يافى
ففرج بالتغريد ما بفؤاده
ويرقص فى الأفقاص شوقاً إلى اللقاء
كذلك أرواح المحبين يافى
أتلزمها بالصبر وهى مشوقة
فيأحاذى العشاق قم واحد قائماً
وصن سرنّا فى سكرنا عن حسودنا
فانا إذا طبنا وطابت عقولنا
فلا تلم السكران فى حال سكره

وقد أنشدنى بعض الأصحاب بيتاً قبل البيت الأول من هذه القصيدة ولفظه :

يحركنا ذكر الأحاديث عنكم ولولا هواكم فى الحشاماتحر كنا

ولم يشرح عليه شارح هذه القصيدة وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهبطى رحمه الله ونفع به

((وَجُودُهُ) لَهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ حَاجَةُ كُلِّ مُحَدِّثٍ لِلصَّانِعِ

لَوْ حَدَّثَتْ بِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ لَا جَمَعَ التَّسَاوِ وَالرُّجْحَانُ

وَذَا مُحَالٌ وَحُدُوثُ الْعَالَمِ مِنْ حَدَثِ الْأَعْرَاضِ مَعَ تَلَاوُظِهِ

لما فرغ من تعداد الصفات الواجبة المستحيلة والجائزة فى حقه تعالى أخذ يذكر براهينها ودلائلها ليخرج المكاف بمعرفة عن رتبة التقليد المختلف فى إيمان صاحبه فأخبر أن لوجوده تعالى دليلاً قاطعاً أى لكل شبهة وهو افتقار كل محدث بفتح الدال اسم مفعول إلى صانع أى محدث بكسرهما وافتقار كل حادث إلى محدث منهم من قال إنه أمر ضرورى لا يفترق إلى دليل حق قال الإمام الفخر فى المعالم إن العلم بذلك مركوز فى فطرة طباع الصبيان فانك إذا لطمت وجه الصبي من حيث لا يراك وقلت إنه حصلت هذه اللطمة من غير فاعل البتة لا يصدقك بل فى فطرة انبهاهم فان الحمار إذا أحس

والإجلال كالعظيم الجبار
المتكبر وهذا كقول
الناظم :

(وَعَدَ اللَّهُ دُخُولَ الْجَنَّةِ
مَنْ يُخَصِّهَا وَعَامِلًا
بِالسُّنَّةِ)

قيل إحصاؤها حفظها فمن
عرف أسماء الله تعالى يجب
اتصافه بها فتعلو همته عن
عبودية غير الله ويتسم
بعبوديته تعالى ومن عرف
اسم ربه نسي اسم نفسه
وتنعم بروح أنسه قبل وصوله
إلى دار قدسه وسمت رتبته
وعلت في الدارين منزلته
من أجل قدر الله أجل
قدره. قيل إن شرأ الحافي
كان في بدايته من الشطار
فرأى يوماً قرطاساً فيه
اسم الله مكتوباً فرفعه ونفضه
واشترى بدرهم طيباً وطيبه
فقيل له في المنام يا بشر
طيبت اسمي فوعزتي
وجلالى لأطيبين اسمك
في الدنيا والآخرة

(وَأَنَّهُ لَمْ تَكْمَلِ الشَّهَادَةَ

إِلَّا بِذِكْرِ صَاحِبِ
الزَّهَادَةِ

مُحَمَّدٍ بِهِ يَفِي الْإِسْلَامُ

عَايَهُ مِنْ رَبِّ الْإِسْلَامِ
(السلام)

بصوت الخشبة فزع لأنه تقرر في فطرته أن حصول صوت الخشبة بدون الخشبة محال وعلى كونه
ضروريا لو اكتفى الناظم بالبيت الأول لكفى ومنهم من قال إن العلم بذلك نظري وهو الصحيح
إلا أنه يحصل بنظر قريب ولأجل قرينه ظن بعضهم أن ذلك العلم ضروري وإلى بيان النظر أشار
الناظم بقوله لو حدثت إلى قوله وهذا محال ومعنى ذلك أن الحادث إذا حدث في الوقت المعين فالعقل
لا يمنع استمرار عدمه ولا يمنع صحة تقدمه على الوقت الذي وجد فيه بأوقات أو تأخره عنه بساعات
فاختصاصه بالوجود بدلا عن العدم المجوز عليه وبكونه في ذلك الوقت لا قبله ولا بعده يفتقر قطعاً إلى
محدث يخصه بما ذكر بدلا عن مقابله ولو حدث بنفسه لاجتماع التساوى والرجحان واجتماعهما
محال لأنهما متنافيان ويبانه أن العالم يصح وجوده ويصح عدمه على السواء كما مر فلو حدث بنفسه
ولم يفتقر إلى محدث لزم أن يكون وجوده الذي فرض مساواته لعدمه راجحاً بلا سبب على عدمه
الذي فرض أيضاً مساواته لوجوده وهو محال فتعين أن يكون المرجح لوجوده على عدمه ولكون
وجوده في الوقت دون وقت آخر غيره وهو الفاعل المختار جل وعلا وهذا معنى قولهم لزم أن
يكون أحد الأمرين المتساويين مساوياً لآخره راجحاً لذاته وهو محال ضرورة هذا إن قلنا إن الوجود والعدم
بالنسبة إلى الممكن متساويان وهو المختار أما إن قلنا إن العدم أولى به من الوجود لقبوله إياه بلا
سبب فهو أصل في كل حادث فأظهر في الاحتياج إلى الصانع لثلا يلزم ترجيح الوجود المرجوح على
العدم الراجح بلا مرجع فقد ظهر استحالة إيجاد العالم نفسه بل هو مفتقر إلى غيره في تخصيصه بالوجود
دون العدم المساوى أو الراجح عليه وفي تخصيصه بالمكان المخصوص دون سائر الأمكنة وفي تخصيصه
بالزمان المخصوص دون سائر الأزمنة وفي تخصيصه بالمقدار المخصوص دون سائر المقادير وفي تخصيصه
بالصفة المخصوصة دون سائر الصفات فهذه الأشياء كلها متساوية باختصاصها وترجيحها على مقابلهما
يدل على أن المرجح غيرها وهو الله تعالى . قوله وحدوث العالم الخ لما قدم في برهان الوجود تسليم
حدوث العالم ذكر هنا برهان ذلك وهو ملازمته للأعراض الحادثة فان أجرام العالم يستحيل انفكاكها
عن الأعراض بالحركة والسكون وهذه الأعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيرها فلو كانت قديمة لزم
أن لا تنعدم لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه وإذا ثبت حدوثها واستحال وجودها في الأزل لزم حدوث
الأجرام واستحالة وجودها في الأزل قطعاً لاستحالة انفكاكها عن الأعراض إذ حدوث أحد المتلازمين
يستلزم حدوث الآخر ضرورة ولم يذكر الناظم دليل حدوث العرض لوضوحه والأ كوان أعراض
مخصوصة وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق قاله في شرح السكبرى والمراد به في كلام الناظم
والله أعلم ماهو أعم من الجوهر والعرض من سائر الموجودات الحادثة ويحتمل أن يريد الأعراض
المخصوصة كما ذكر ويدخل غيرها من الأعراض وسائر الجواهر من باب لا فارق والتساوى في كلام
الناظم بخلاف البقاء للوزن والعالم بفتح اللام كل ماسوى الله تعالى والعرض بفتحين عند المتكلمين
اسم لما لا دوام له وهو ما يقوم بغيره قاله في القاموس وفي شرح السكبرى العرض ما كانت ذاته لا تشغل
فراغا ولا له قيام بنفسه وإنما يكون وجوده تابعا لوجود الجوهر كالعالم الذي يقوم بالجوهر وكالحركة
واللون فانها لا تشغل فراغا بل الفراغ الذي شغله الجوهر قبل اتصافه بها هو الفراغ الذي شغله مع
اتصافه بها من غير زيادة اه .

(لَوْ لَمْ يَكُ النِّدَمُ وَصَفَهُ لَزِمَ
لَوْ أُنْكِسَ الْفَنَاءُ لَأَنْتَفَى الْقَدَمُ
حُدُوثُهُ دَوْرٌ تَسْلُسُلُ حَيِّمٌ
لَوْ مَثَلَ لَخَقَ حُدُوثُهُ أَنْتَحِمُ)

أى لم تكمل الشهادة
التي يحصل بها الدخول
في الإسلام وتم إلا بذكر
صاحب الزهادة وهو
سيدنا وحيدنا وشفيعنا محمد
ابن عبد الله بن عبد المطلب
وهو أحد أسمائه صلى الله
عليه وسلم كما قال الناظم
بأن يشهد له بالرسالة وهو
عليه الصلاة والسلام أزهد
الزاهدين ومن زهده عليه
الصلاة والسلام شد الحجر
على بطنه من الجوع وقد
عرضت عليه كنوز
الأرض فلم يرض بشيء
منها ، وفي قول الناظم لم
تكمل الشهادة وفي قوله
ينفي الإسلام إشارة إلى أنه
يجب تقديم الشهادة لله
تعالى بالوحدانية على
الشهادة لسيدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالرسالة
فلو عكس ذلك لم يصح
إسلامه كذا رأيت للنووي
في باب الوضوء من شرحه
للمهذب عن القاضي أبي
الطيب أنه شرط في الإيمان
فلو آمن برسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل أن
يؤمن بالله تعالى لم يصح
إيمانه وذكر الحلي أن
الموالاتة بينهما غير شرط فلو
تراخى الإيمان بالرسالة
عن الإيمان بالله تعالى مدة

لَوْ لَمْ يَكُنْ وَصَفُ الْغَنَى لَهُ أَفْتَقَرَ
لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا
وَقَادِرًا كَمَا رَأَيْتَ عَالِمًا
وَالْقَالَ فِي السُّتِّ الْقَضَايَا بَاطِلُ
قَطْعًا مُقَدَّمُ إِذَا مُمَّاثِلُ

ذكر الناظم في هذه الآيات براهين تسع صفات قائلًا في كل برهان منها لو لم يكن كذا للزم كذا
أو لو كان كذا لكان كذا وتبع رحمه الله اصطلاح أهل المنطق في تسمية مجموع قولنا لو كان كذا
لكان كذا ونحوه قضية وتسميته الجزء الأول منها وهو قولنا لو كان كذا مقدما وتسمية الجزء
الثاني وهو قولنا لكان كذا تاليا باللام كما يؤخذ ذلك كله من قوله والتال في الست القضايا البيت
ولو أسقط هذه العبارة المستعملة عند أهل فن لاخالطه قارئ هذه المنظومة غالبا لكان أنسب بالمقام
ولكنه لما كان يتفجر علما نفعا الله به صار وإن تنازل ما استطاع لابد أن تسرقه الطباع فهو كما قيل
* وكل إناء بالذي فيه يرشح * (الصفة الأولى: القدم) فذكر أنه تعالى لو لم يكن موصوفا بالقدم لزم
حدوثه فيفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال لكن حدوثه تعالى محال باطل
قطعا فقدم وصفه تعالى بالقدم محال بل هو تعالى واجب القدم فالتالى لزوم حدوثه تعالى والمقدم
كونه تعالى غير قديم وكل منهما باطل فلزوم الدور أو التسلسل مسبب عن التالى الذى هو الحدوث
إذ كل حادث مفتقر إلى محدث فيلزم ما ذكره جملة حتم بالبناء للمجهول خبر دور وما عطف عليه
وحذف أو العاطفة وهو قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص)
أى ليصل رجل في إزار ورداء أو في إزار وقميص والسووع للابتداء بالتقسيم وفي الكلام حذف متعلق
إذ به ترتبط الجملة بما قبلها تقديره عليه ودور أو تسلسل حتم أى تحتم على الحدوث . وبيان البرهان
الذى ذكر أنه لو لم يكن تعالى قديما لكان حادثا لوجوب انحصار كل موجود في القدم والحدوث
فهما اتفقا أحدهما تعين الآخر والحدوث على مولانا جل وعز مستحيل لأنه يلزم أن يكون له محدث
لما عرفت قبل في حدوث العالم ثم محدثه لابد وأن يكون مثله فيكون حادثا فله أيضا محدث ويلزم
أيضا في هذا المحدث ما يلزم في الذى قبله من الافتقار إلى محدث آخر وهكذا فان انتهى العدد وانحصر
لزم الدور فيلزم أن يكون الأول الذى انتهى إليه العدد إنما أوجده بعض من بعده ممن تأخر
وجوده عنه فيكون سابقا عليه في الوجود متأخرا عنه وذلك لا يعقل وإن لم ينته العدد بل تسلسل
إلى غير أول لزم وجود ما لا نهاية له عدداً والفراغ من ذلك فيما مضى وذلك لا يعقل إذ ما لا نهاية
له من الأعداد كأنفاس أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم مثلاً لا يسعه إلا المستقبل بأن يوجد فيه شيئاً
بعد شيء أبداً وأما أن يوجد في الحال والمضى فلا يعقل .

(تنبيه) وكما يجب وصف ذاته العلية بالقدم فكذلك صفاته السنية قال في شرح الكبرى لو
كان شيء من صفاته تعالى حادثا لزم أن لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما عرفت من أن القابل
للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده وما لا يعرى عن الحوادث لا يسببها وما لا يسببها كان حادثا مثلاً
وهو معنى قولى في أصل العقيدة وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة أى ما لا يمكن
مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة إذ لو كان هو قديما ووصفه اللازم له حادثا لكان مفارقا
لوصفه اللازم كيف وقد تحقق أنه لا يفارقه اهـ (الثانية: البقاء) فذكر أنه لو أمكن أن يلحقه الفناء
لا تتفق عنه القدم وانتفاء القدم عنه تعالى مستحيل لما مر قريبا فإمكان الفناء محال أيضا بل هو تعالى

الباقى الذى لا ينفى فالتالى انتفاء القدم عنه تعالى والمقدم إمكان الفناء وكلاهما باطل ، وبيان ذلك أنه لو جاز أن يلحقه عدم تعالى عن ذلك لكان وجوده جائزا لا واجبا لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته تعالى وهو ما يصح وجوده وعدمه وهذا التقدير الفاسد يستلزم صحة الوجود وعدمه للذات العلية فيكون جائز الوجود وذلك يستلزم حدوثه تعالى عن ذلك لما عرفت من استحالة ترجيح الوجود الجائز على عدمه مقابله المساوى له فى القبول من غير فاعل مرجح كيف وقد سبق قريبا برهان وجوب قدمه تعالى فثبت وجوب البقاء له تعالى كالقدم ولهذا يقولون ما ثبت قدمه استحالة عدمه . (الثالثة: مخالفته تعالى للحوادث) فذكر أنه تعالى لو مائل خلقه لتحتم حدوثه وتحتم حدوثه تعالى محال لما مر من وجوب القدم فمائلته لخلقه مستحيلة أيضا ، بل هو تعالى مخالف لخلقته فالتالى تحتم حدوثه تعالى والمقدم المائلة للخلق وكلاهما لا يصح أيضا وبيان ذلك أن كل مثليين لابد وأن يجب لأحدهما ما يجب للآخر ويستحيل عليه ما استحال على الآخر ويجوز له ما جاز عليه وقد عرفت بالبرهان القاطع أن كل ماسوى مولانا جل وعز يجب له الحدوث فلو مائل شيئا مما سواه لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء وذلك باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه ؛ وبالجملة لو مائل تعالى شيئا من الحوادث لوجب له القدم لألوهيته والحدوث لفرض مماثلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة . (الرابعة: استغناؤه تعالى عن كل ماسواه) فذكر أنه لو لم يجب وصفه تعالى بالغنى لكان مفتقرا لكن افتقاره تعالى محال فانتفاء وجوب الغنى عنه تعالى محال أيضا بل هو تعالى الغنى عن كل ماسواه المفتقر إليه كل ماعداه فالتالى افتقاره تعالى عن ذلك والمقدم عدم وجوب الغنى له تعالى وكلاهما لا يصح ، وبيان ذلك أنه قد تقدم أن قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغنائه جل وعلا عن كل ماسواه من محل أو مخصص أما برهان استغنائه تعالى عن المحل أى عن ذات يقوم بها فهو أنه لو احتاج إلى ذات أخرى يقوم بها لزم أن يكون صفة لتلك الذات إذ لا يقوم بالذات إلا صفاتها ومولانا جل وعز يستحيل أن يكون صفة حتى يحتاج إلى محل يقوم به إذ لو كان صفة لزم أن لا يتصف بصفات المعانى وهى القدرة والإرادة إلى آخرها ولا بالصفات المعنوية وهى كونه تعالى قادراً ومريداً إلى آخرها إذ لو قبلت الصفة صفة أخرى لزم أن لا تعزى عنها أو عن مثالا أو عن ضدها ويلزم مثل ذلك فى الصفة الأخرى التى قامت بها وهلم جرا إذ القبول نفسى فلا بد أن يتحد بين المماثلات وهو محال لما يلزم عليه من التسلسل ودخول مالا تهاية له من الصفات فى الوجود وهو محال فاذا الصفة لا تقبل أن تتصف بصفة ثبوتية تقوم بها من صفات المعانى ولا المعنوية بخلاف الصفة النفسية والسلبية فتتصف بهما الذوات والمعانى ومولانا جل وعز قام البرهان القاطع على وجوب اتصافه بصفات المعانى والمعنوية فيلزم أن يكون ذاتا موصوفا بالصفات وليس هو فى نفسه صفة لغيره وأما برهان وجوب استغنائه تعالى عن المخصص أى الفاعل فهو أنه لو احتاج إلى الفاعل لكان حادثا وذلك محال لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه فثبتين بهذين البرهانين وجوب الغنى المطلق لمولانا جل وعز عن كل ماسواه وهو معنى قيامه تعالى بنفسه . (الخامسة: الوجدانية) فأخبر أنه تعالى لو لم يكن واحدا بل متعددا بأن كان معه فى الوجود إله أو أكثر ما قدر على إيجاد أى ممكن أو إعدامه بل يكون عاجزا والعجز عليه تعالى محال فكونه غير واحد محال أيضا بل هو تعالى الواحد الأحد فالتالى كونه غير قادر تعالى عن ذلك وللمقدم كونه تعالى غير واحد بل متعددا وكلاهما لا يصح .

بنى بالمثابة التحتية والفاء
أى يتم ويحتمل أنه بالباء
الموحدة والقاف من البقاء
أى بقى الإسلام ودام .
(تنبيه) قول السبيلى
اسمه صلى الله عليه وسلم
فى التوراة أحمد غلظه ابن
القيم بأن اسمه فيها إنما
هو محمد اه ولعل ما حكاه
عن السبيلى تحريف من
الكاتب لأن ذلك إنما
هو اسمه فى الإنجيل ومدحه
صلى الله عليه وسلم حسان
ابن ثابت بذلك فقال :
أغر عليه للنسبة خاتم
من الله مشهود يلوح

ويشهد

وضم الإله اسم النبى إلى
اسمه

إذا قال فى الخمس المؤذن أشهد
وشق له من اسمه
ليجعله

فدو العرش محمود وهذا
محمد

وسمعت من بعض المشايخ
أن من كتب هذا البيت
الأخير على الصفة الآتية
وعلق على فخذ من تعسر
وضعها عند الولادة سهات
ولادتها وهذه صفة :

و ش أ ح	هـ	ق
ل ب ج	و هـ	ذ
ح	م	١٢
ب	م	٢
ز	هـ	ل

(فائدة) قال عياض في
الإشراق : اجتمع في اسم
محمد صلى الله عليه وسلم
عدة الأنبياء والمرسلين
عليهم الصلاة والسلام
أجمعين وياندر أن في اسمه
الشريف ثلاث سميات في كل
ميم ميان وباء والحاء
بحرف والدال بثلاثة أحرف
دال وألف ولام وجملتها
بالحساب ثلثاثة وثلاثة عشر
اه بالمعنى وهو كذلك على
القول بهذا العدد وأما
على القول بأن عدتهم
ثلثاثة وأربعة عشر أو
خمس عشرة فلا وسأتي
لذلك زيادة بيان آخر
الكتاب إن شاء الله تعالى
(جَعَلَهُ مَقْرُونًا فِي
الْأَذَانِ مَعَ اسْمِهِ
كَذَاكَ فِي الْإِيمَانِ)
فإذا قال المؤذن أشهد أن
لا إله إلا الله قال مع ذلك
أشهد أن محمداً رسول الله
وكذلك قرن اسمه مع
اسمه تعالى عند الدخول في
الإيمان كما تقدم وهذا من
خصائصه صلى الله عليه وسلم
وكذلك قرن اسمه مع اسمه
عند إقامة الصلاة واللام في
جعله ساكنة واللام في
الاذنان متحركة لاستقامة
الوزن ولو قال بدل الشطر
الأول :

ثم اعلم أنه يدخل في كونه غير واحد خمسة أقسام كما مر في الوجدانية : الأول كون ذاته مركبة
من أجزاء . الثاني أن يكون لها نظير يماثلها ويدخل هذان القسمان في عدم وحدانية الذات . الثالث
تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامها بذاته العلية . الرابع تعددها مع قيامها بذات أخرى ويدخل
هذان القسمان في عدم وحدانية الصفات . الخامس أن يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال
وهو عدم وحدانية الأفعال فدلل استحالة القسم الأول وهو كون الذات العلية مركبة من أجزاء
أن أوصاف الألوهية إما أن تقوم بكل جزء أو بالمجموع أو ببعض والأقسام كلها مستلزمة للعجز
المستلزم نفياً ؛ أما الأول فلا أن كل جزء إما يكون لها فيلزم التنازع كما في تعدد الإلهين الآتي وذلك مؤد
للعجز ، وأما الثاني فلا أنه يلزم منه عجز كل جزء على الاقتراد وعجزه يوجب عجز سائر الأجزاء المماثلة
وذلك مستلزم لنفيها ، وأما الثالث فلا أنه لأولوية لبعض الأجزاء على بعض وحينئذ لا تقوم بها وذلك
يستلزم عجز جميعها . ودليل استحالة القسم الثاني وهو أن يكون للذات العلية نظير يماثلها أن النظر
إما أن يخالف في الإرادة تضاداً أو يوافق والقسمان مستلزمان العجز المستلزم لنفيها ؛ أما الأول فلا أن
الإرادتين إما أن تنفذا أم لا فإن نفذتا لزم اجتماع متنافيين وهو لا يعقل فإذا يجب عدم نفوذها معا
وحينئذ فيما أن تتعطلا معا أو إحداها فإن كان الأول لزم عجزها وإن كان الثاني لزم عجز من تعطلت
إرادته ويلزم منه عجز الآخر للمماثلة ، وأما الثاني فلا أن الإرادتين قد تتوجهان إلى ما لا يقبل الانقسام من
عرض أو جوهر فرد فلا يمكن أن تنفذ فيه إلا إرادة واحدة وحينئذ فيما أن تنفذ إرادة أحدها
أولاً فإن نفدت لزم عجز من لم تنفذ إرادته ويلزم منه عجز الآخر للمماثلة وإن لم تنفذ فيه لزم عجزها
ودليل استحالة القسم الثالث وهو تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامها بذاته العلية فهو أن يقال
لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة لم يخل إما أن تتعدد بحسب تعدد متعلقاتها التي قام البرهان على أنها
غير متناهية وإما أن تختص بعدد متناه ويلزم على الأول وجود صفات لانهاية لها عددا وهو محال
إذ كل ما يدخل الوجود فلا بد من صحة تمييزه وتمييز ما لا يتناهي محال فوجود ما لا يتناهي محال
ولا يلزم على الثاني وهو اختصاصها بعدد متناه افتقارها إلى مخصص يخصصها بعدد دون آخر إذ
لارجحان لبعض الأعداد على بعض وذلك يستلزم حدوثها وأيضا يلزم توزيع ما لا يتناهي من التعلقات
على ما يتناهي من الصفات وهو محال ضرورة وإذا لزم من تعددها غير متناهية وجود صفات لانهاية
لها عددا وهو محال ولزم من تعددها متناهية حدوثها وهو محال أيضا كما مر التنبيه عليه في صفة
القدم ومن جملة الصفات القدرة لزم من تقرير التعدد بقسميه فيها عجزه تعالى عن ذلك إذ ما يلزم
عليه المحال وهو تعدد القدرة مثلا محال وإذا استحال الوصف بالقدرة متعددة كان إما عاجزا وهو
محال أو موصوفاً بقدرة واحدة وهو المطلوب ودليل استحالة القسم الرابع وهو تعدد صفة من صفاته
تعالى مع قيامها بذات أخرى هو دليل استحالة القسم الثاني وهو وجود نظير لذاته تعالى يماثلها ودليل
استحالة القسم الخامس وهو أن يكون مع الإله تعالى في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال أنه لو صح
أن يكون لغير المولى تأثير لوجب أن يكون ذلك الأثر مقدورا له تعالى لعموم قدرته وحينئذ إما أن
يحصل اتفاق أو اختلاف ويأتي ماسبق فإن كان المؤثر غير المولى سبحانه لزم عجزه ويلزم عجزه عن
سائر الممكنات لتساويها وقد ظهر مما مر أن قول الناظم لما قدر دليل الوجدانية بجميع وجوهها كما
ظهر من القسم الخامس أن لا تأثير لقدرتنا الحادثة في فعل من الأفعال قال في شرح الصغرى
إثر ذكره برهان الوجدانية وبهذا تعرف أن لا أثر لقدرتنا في شيء من أفعالنا الاختيارية كحركاتنا
وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة وقدرتنا أيضا

جعله المقرون في الأذان
لكن أحسن .

(تنبيه) إذا تأملت ما في
البيت المذكور من ترتيب
الأذان ظهر لك ما قدمناه
عن النووي

(أرسله إلى جميع الخلق
هدى ورحمة ذا حق)

يعني أرسله سبحانه إلى
جميع الخلق عرباً وعجماً
إنسا وجناً ملكاً من حين
بعثه وعمره صلى الله عليه
وسلم أربعون عاماً إلى يوم
القيامة قال الرازي: دخلت
الملائكة تحت دعوته صلى
الله عليه وسلم لقوله تعالى
(ليكون للعالمين نذير) ونقل

بعضهم الإجماع على عدم
إرساله للملائكة وشمل قوله
جميع الخلق عيسى صلوات
الله وسلامه عليه فلا يعارض
هذا نزول عيسى وهو نبي
قوله عليه الصلاة والسلام
ولا نبي بعدي لأنه لا يتبأ بعده
بل كان نبياً قبله ويحكم
بعد نزوله بالشرعية المحمدية
كما يأتي قريباً عن الذهبي
وأنه ينزل على أنه واحد من
أئمة صلى الله عليه وسلم .
وحكى السبكي عن شيخه
الذهبي أن عيسى ينزل عند
باب دمشق ويأثم بأمامها
في صلاة الصبح ويحكم بهذه
الشرعية وإرساله صلى الله
عليه وسلم لجميع الخلق هدى

مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا جل وعز يقارن تلك الأفعال ويتعلق بها من غير تأثير لها في شيء من
ذلك أصلاً وإنما أجرى الله تعالى العادة أن يخلق عند تلك القدرة لا بها ما شاء من الأفعال وجعل
سبحانه بمحض اختياره وجود تلك القدرة فينا مقترنة بتلك الأفعال شرطاً في التكليف وهذا الاقتران
والتعلق لهذه القدرة بالحادثة بتلك الأفعال من غير تأثير لها أصلاً هو المسمى في الاصطلاح وفي
الشرع بالكسب والاكتساب وبحسبه تضاف الأفعال للعبد كقوله تعالى «لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت» أما الاختراع والإيجاد فهو من خواص مولانا جل وعز لا يشاركه فيه شيء سواه
تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل مختاراً وعند ما يخلق الله
فيه الفعل مجرداً عن تلك القدرة الحادثة مجبوراً ومضطراً كالمرتعش مثلاً وعلامة مقارنة القدرة
الحادثة لما يوجد في محالها تيسره بحسب العادة فعلاً وتركاً وعلامة الجبر عدم تلك القدرة وعدم التيسر
وإدراك الفرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل كما أن الشرع جاء بإثبات الحالتين وتفضل
بإسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الأولى قال تعالى «لا يكلف الله نفساً إلا
وسعها» بحسب العادة وأما بحسب العقل وما في نفس الأمر فليس في وسعها أي طاقها اختراع شيء ما
وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين باستواء الأفعال كلها وأنه لا قدرة تقارن شيئاً منها
عموماً ولا شك أنهم في هذه المقالة مبتدعة بل يكذبهم الشرع والعقل وبطلان مذهب القدريّة محسوس
هذه الأمة القائلين بتأثير تلك القدرة الحادثة في الأفعال على حسب إرادة العبد ولا شك أنهم مبتدعة
أشركوا مع الله تعالى غيره فتحقق مذهب أهل السنة بين هذين المذهبين الفاسدين فهو قدر خرج
من بين فرث ودم لبنا خالصاً سائغاً للشاربين وكما أن هذه القدرة الحادثة لا أثر لها أصلاً في شيء من
الأفعال كذلك لا أثر للنار في شيء من الاحتراق أو الطبخ أو التسخين أو غير ذلك لا بطبعها ولا
بقوة وضعت فيها بل الله تعالى أجرى العادة اختياراً منه جل وعز بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها
وقس على هذا ما يوجد مع القطع للسكين والألم عند الجرح والشبع عند الطعام والرى عند الشرب
والنبات عند الماء والضوء عند الشمس والسراج ونحوهما والظل عند الجدار والشجرة ونحوهما وبرد
الماء السخن عند صب ماء بارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما لا ينحصر فاقطع في ذلك كله بأنه مخلوق
لله تعالى بلا واسطة ألبتة وأنه لا أثر فيه أصلاً لتلك الأشياء التي جرت العادة بوجودها معه ؛ وبالجملة
فلتعلم أن الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لأثر ما بل جميعها مخلوق لمولانا عز وجل ابتداءً
ودواماً بلا واسطة بهذا شهد البرهان العقلي ودل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح قبل
ظهور البدع ولا تصح بأذنيك لما ينقله بعض من أولع بنقل الغث والسمين عن ذهب بعض أهل
السنة مما يخالف ما ذكرناه فشدّ يدك على ما ذكرناه فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره واقطع
تشويقك عن سماع الباطل تعش سعيداً وتمت كذلك والله المستعان اهـ . السادسة والسابعة والثامنة
والتاسعة: الحياة، والإرادة، والعلم والقدرة ﴿فذكر أنه لو لم يكن تعالى موصوفاً بجميعها لما رأيت عالماً
بفتح اللام وهو ماسوى الله تعالى والعالم موجود مرئى فهو تعالى موصوف بما ذكر فالتالي عدم رؤية
العالم والمقدم عدم وصفه تعالى بالصفات الأربع وكلاهما لا يصح والدليل على اتصافه تعالى بما ذكر أنه
قد تقدم أن تأثير القدرة الأزلية موقوف على إرادته تعالى ذلك الأثر وإرادته تعالى لذلك الأثر
موقوفة على العلم به والاتصاف بالقدرة والإرادة والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة إذ هي شروط
فيها ووجود المشروط بدون شرطه مستحيل فإذا وجود حادث أي حادث كان موقوفاً على اتصاف

ليتم لهم دين الله تعالى
ورحمته لهم لإقناهم من
العذاب وقوله ذا حق أي
صاحب حق فيما جاء به
في أفعاله وأقواله فلا يفعل
إلا حقا ولا يقول إلا حقا
ويحتمل ذ'حق على الخلق
في إيمانهم به صلى الله عليه
وسلم واتباعهم له لأنه هدى
لهم ورحمة ويحتملها معا
والرسول هو المبلغ عن
الله أمره ونهيه بأذنه تعالى
خلقته لإقامة الحجة عليهم
قال الله تعالى «لئلا يكون
للناس على الله حجة بعد
الرسول» وقال الله تعالى
«وما كنا معذنين حتى
نبعث رسولا» وقالت
المعزلة بعث الرسل حكم
واجب بناء منهم على
التحسين والتقيح
والصلاح والأصلح وهو
باطل .

(وَصَادِقٍ مُّصَدِّقٍ لِّلْعَالَمَةِ)

فِي كُلِّ مَّآجَاءٍ بِهِ أَوْفَاهُ

أي في كل ما جاء به صلى
الله عليه وسلم عن الله تعالى
وقاله لنا أو فعله أو أقر
من فعله على فعله لأنه
لا يقر على باطل فيجب
علينا تصديقه صلى الله عليه
وسلم في ذلك كله ألا ترى
أن سيدنا خزيمة رضى الله
تعالى عنه شهد له في فرس

محدثه بهذه الصفات الأربع فلو اتفق شيء منها لما وجد شيء من الحوادث قال في شرح الصغرى
وبهذا يتبين وجوب اتصافه تعالى بهذه الصفات في الأزل إذ لو كانت حادثة لزم توقف إحداثها على
اتصافه تعالى بأمثالها قبلها ثم ننقل الكلام إلى أمثالها ويازم التسلسل وهو محال فيكون وجود
تلك الصفات على هذا التقدير محالا وذلك مؤد إلى المحذور المذكور وهو أن لا يوجد شيء من
الحوادث ، وبهذا تعرف أيضا وجوب عموم التعاقق للمتعلق منها كالعلم والقدرة والإرادة إذ لو اختصت
ببعض التعاققات دون بعض لزم الافتقار إلى المخصص فتكون حادثة ولا يمكن أن يكون المحدث لها
غير الموصوف بها لما عرفت من وجوب الوجدانية له تعالى وانفراده بالاختراع وإحداثه تعالى لها
فرع عن اتصافه بأمثالها قبلها ، ثم ننقل الكلام إلى تلك الأمثال ويجيء ما قد سبق فقد بان لك بهذا
أن البرهان الذي ذكرناه في أصل العقيدة يؤخذ منه ثلاثة أمور : وجوب هذه الصفات ، وجوب
القدم والبقاء لها ، وجوب عموم التعاقق للمتعلق اه والبرهان الذي ذكرناه في أصل هذه العقيدة
هو قوله وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة فلا أنه لو اتفق شيء منها
لما وجد شيء من الحوادث وهو معنى قول الناظم لو لم يكن حيا البيت فيؤخذ منه الثلاثة الأمور
كما قال في شرح الصغرى قوله والتالى في الست القضايا البيت معناه أن التالى من القضايا الست
المتقدمة باطل فالقدم منها مثل الثانى في البطلان وقد تقدم بيانها عند ذكر البراهين الست فراجع
إن شئت .

(وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ بِالنَّقْلِ مَعَ كَالِهِ تَرَامُ)

أخبر أن لوجوب اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام دليلين شرعى ويقال فيه نقلى وسمى وهو
المراد بقوله بالنقل وعقلى وإليه أشار بقوله مع كاله ؛ فالسمعى كقوله تعالى « وهو السميع البصير »
وكقوله « وكلم الله موسى تكليما » والأحاديث بذلك كثيرة وانعقد الإجماع على وجوب اتصافه
تعالى بذلك والعقلى هو أن نفى هذه الصفات يدل على اتصافه تعالى بضدها وهى نقائص والنقص
عليه تعالى محال قال في شرح الصغرى لأنه يستلزم أن يحتاج حينئذ إلى من يكمله بأن يدفع عنه ذلك
النقص ويخلق له الكمال وذلك يستلزم حدوثه وافتقاره إلى إله آخر كيف وقد تقرر بالدليل وجوب
الوجدانية له تعالى وأيضا لو اتصف بتلك النقائص لزم أن يكون بعض مخلوقاته أكمل منه ، تعالى عن
ذلك لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص والمخلوق يستحيل أن يكون أشرف من خالقه
وهذا الدليل العقلى وإن كان لا يسلم من الاعتراض فذكره على سبيل التبعية والتقوية لما هو مستقل
بنفسه ولا يرد عليه شيء وهو الدليل النقلى حسن وقد لو حنا إلى ذلك بتأخيره في أصل العقيدة اه .
قلت وكذا لوح الناظم لذلك أيضا بتأخيره .

(تنبيه) قال في شرح صغرى الصغرى اعلم أن عقائد الإيمان تنقسم على ثلاثة أقسام : ما لا يصح
أن يعلم إلا بالدليل العقلى وهو كل ما تتوقف عليه دلالة المعجزة كوجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه
وحياته فانه لو استدل على هذا القسم بالدليل الشرعى وهو متوقف على صدق الرسل المتوقف على
دلالة المعجزة لزم الدور . الثانى ما يصح أن يستدل عليه بالدليل الشرعى وهو كل ما لا تتوقف عليه
دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبعث وأحوال الآخرة جملة وتفصيلا . الثالث ما اختلف فيه
للتردد فيه هل هو من القسم الأول أو من القسم الثانى كالأوجدانية فانه اختلف فيها هل يكفي فيها
الدليل السمعى بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها في علم الناظر وإن توقف وجود المعجزة عليها

في نفس الأمر لاستحالة وجود الفعل مع وجود الشريك أو لا بد فيها من الدليل العقلي نظرا إلى توقف دلالة المعجزة على صحة وجود المعجزة أيضا المتوقف على الوحدانية لأن المعجزة فعل والفعل يستحيل وجوده على تقدير الاثنينية في الألوهية والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء اه ومعنى كلامه أن دلالة المعجزة على صدق الرسول المتحدى بها متوقفة على اتصاف مصدقه وهو الله تعالى بما ذكر في القسم الأول فلا يصح أن يستدل عليه بقول الرسول المتوقف صدقه على دلالة المعجزة للدور وهو توقف دلالة المعجزة على اتصافه تعالى بتلك الأوصاف واتصافه بتلك الأوصاف متوقف على دلالة المعجزة بخلاف ما ذكر في القسم الثاني فلا تتوقف دلالة المعجزة على الصدق على اتصافه تعالى بها فصح الاستدلال عليها بقول الرسول ، وأما القسم الثالث فذو نظرين كما ذكر وكونه من القسم الأول أظهر والله أعلم وزاد في شرح الكبرى في القسم الأول القدم والبقاء وجعل كل ما يرجع إلى وقوع جائز كالبعث وأحوال الآخرة مما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالسمع عكس القسم الأول قال لأن غاية ما يدرك العقل وحده من هذه الأمور جوازها أما وقوعها فلا طريق له إلا السمع :

(أَوْ اسْتَحَالَ مُمَكِّنٌ أَوْ وَجَبَا قَلْبَ الْحَقَائِقِ لَزُومًا أَوْجَبًا)

ذكر في هذا البيت دليل القسم الثالث الجائز في حقه تعالى المشار إليه بقوله قبل يجوز في حقه فعل الممكنات البيت فأخبر أنه لو وجب عقلا عليه تعالى وجود ممكن أي جائز أو استحالة عقلا لزم قلب الحقائق وذلك لا يعقل إذ حقيقة الممكن مغايرة لحقيقة الواجب والمستحيل كما مر بيانه فقوله ممكن على حذف مضاف أي فعل ممكن أو وجود ممكن وقلب مفعول أوجبا قال في صغرى الصغرى وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه صلاحا كان أو ضده لما عرفت قبل من وجوب عموم قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات ويدخل في ذلك جواز خلق الله تعالى الرؤية لذاته العلية والسمع لكلامه القديم والثواب في دار النعيم والبعث لرسوله الأكرمين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال في الشرح لاشك أن الجواز لا يتطرق للذات العلية ولا لشيء من صفاتها المرتفعة لوجوب الوجود لجميع ذلك وإنما يرجع الجواز للتعلق بالتنجيز لقدرته تعالى وإرادته وهذا يتعلق ليس بقديم ومرجعه إلى صدور الكائنات عن قدرته تعالى وإرادته ، ولما عرفت فيما سبق عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات وعرفت وجوب وحدانيته تبارك وتعالى عرفت أن كل ممكن فهو جائز بأن يكون بقدرة الله تعالى وإرادته وليس فيه ماهو واجب عقلا كالصلاح والأصلح كما قاله بعض من ضل لأنه يلزم عليه قلب حقيقة الصلاح والأصلح الجائزة بأن ترجع واجبة وذلك يمنع وقوع ضدها وهو الفساد كيف وهو موجود بالمشاهدة ، ومن الممكنات الجائزة عند أهل الحق رؤية المخلوق لمولانا جل وعلا على ما يليق به تبارك وتعالى من غير جهة ولا جرمية ولا تحيز لأنه تعالى موجود وكل موجود يسمع أن يرى بالبصر واستدعاء الرؤية المقابلة للرؤى والجهة له والتوسط بين القرب جدا والبعد جدا إنما هو عادي يقبل التخلف وكما صح أن يعلم مولانا جل وعلا على ما يليق بجلاله وعظمته من غير إحاطة فكذا يصح أن يرى جل وعلا بالبصر على ما يليق به تعالى وليست الرؤية بانبثاث شعاع يتصل بالمرئى حتى تستحيل رؤيته جل وعلا لاستحالة اتصال الشعاع به تبارك وتعالى إذ لو كانت الرؤية باتصال شعاع بالمرئى لزم أن لا يرى المرئى إلا بمقدار حدقه كيف وهو ينكشف المرئى في نظرة واحدة أضعاف ذاته أضعافا لاحصر لها بحيث يقطع أنه لا يمكن أن ينفصل

اشترأه من أعرابي وأنكر الأعرابي البيع وطلب منه شاهدا على ذلك فشهد له خزيمة بالشراء ولم يكن حاضرا فقال له صلى الله عليه وسلم يا خزيمة شهدت ولم تكن حاضرا البيع فقال يا رسول الله جئتنا بخبر من السماء وصدقناك أفلا نصدقك في هذا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم «شهادة خزيمة بشهادتين» (فهذه عقيدة الأيمان واجبة فرض على الأعيان

فالحمد لله على ما أنعم

به على عباده وتما

وبعد حمد الله في

الآيات

نثني إذا بأفضل

الصلاة

على نبي خص بالجلالة

محمد مكمّل الرسالة

الإشارة لما قدمه من

بيان ماهو فرض عين على

العباد ثم حمد الله تعالى

على ما أنعم به ويحتمل أنه

قصده نفسه بقوله عباده

وعليه فكان الأحسن أن

يقول عباده مصغرا

ويحتمل أنه لم يعن نفسه

قسط بل ما أنعم الله تعالى
على عباده بما بينه لهم ثم
بعد حمد الله تعالى ثنى
بالصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم المخصوص
من الله تعالى بالجلالة وقوله
مكمل الرسالة أى خاتم
الرسول فلا رسول بعده
بل ولا نبي وتقدم فوق
هذا أنه لا يعارض هذا
نزول عيسى بعده . والصلاة
من الله تعالى الرحمة ومن
الملائكة الاستغفار ومن
الآدميين تضرع ودعاء
وما قدرناه هو على أن
مكمل بكسر الميم الثانية
ويحتمل فتحها والمعنى
أن رسالته صلى الله عليه
وسلم عامة ورسالة غيره
خاصة بأئمتهم .

﴿فائدة﴾ قال القسرافى
الرسالة أفضل من النبوة
لأنها تتم هداية الأمة
والنبوة قاصرة على النبي
فنسبها إليه كنسبة العابد
إلى الزاهد وكان عز الدين
يذهب إلى تفضيل النبوة
لشرف التعاق فان الخطاب
بها الأنبياء والمخاطب
بالرسالة لأمة وهو ضعيف
فان الرسول جاء بخطاب
مندرج في خطاب التبليغ
وورد في حديث أبى ذر
« إن الأنبياء مائة ألف
وأربعة وعشرون ألفا

منه شعاع يتصل بأدى شيء منها وكذا من الجائزات إثابة الله تعالى المطيع إذ لاحق لأحد عليه
تعالى إذ لافعه له تعالى بطاعة أحد وأيضا فالطاعة خلق له تبارك وتعالى وليس للعبد فيها إلا الاكتساب
والانصاف ولا أثر له فيها أصلا وكذا من الجائزات بعث الله تعالى لرسله عليهم الصلاة والسلام لأن
ما قدر الله سبحانه وتعالى معهم من المصالح الدينية والدنيوية فبمحض فضله ولا أثر للرسول عليهم
الصلاة والسلام في شيء من المصالح ولا حق لأحد على مولانا جل وعلا في هداية ولا مصلحة دنيوية
ولا أخروية وأوجب المعتزلة عقلا على الله تعالى بعث الرسول عليهم الصلاة والسلام على أصلهم الفاسد
في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح على الله تعالى ولا يخفى فساد وأما البراهمة ففعلوا بعث الرسول
مستحيلا ورأوا أن العقل يصل وحده بتحسينه وتقييده إلى أحكام الله تعالى ولا تخفى سخافة عقولهم
في غاية لما عرفت أن مرجع أحكام الله تعالى الشرعية إلى نصب أفعال خلقها الله تعالى وجعلها بمحض
اختياره أمارات على ما شاء من ثواب أو عقاب أو غيرها ولا حسن في فعل ولا قبح يوجب له
حكما من الأحكام ومن عرف انفراده تعالى بإلحاح جميع الكائنات ونفوذ إرادته فيها مع التزه
عن الأغراض لا يخفى عليه فساد تلك المقالة الشنيعة اه .

(يَحِبُّ) لِلرَّسُولِ الْكَرَامِ الصَّدَقُ أَمَانَةٌ تَبْلِيغُهُمْ يَحَقُّ
(مُحَالٌ) الْكَذِبُ وَالْمَنْهَى كَعَدَمِ التَّبْلِيغِ بِأَذَكِي
(يَحْزُزُ) فِي حَقِّهِمْ كُلِّ عَرَضٍ لَيْسَ مُؤَدِّيًّا لِمَقْصِدٍ كَارِضٍ

هذا هو الجزء الثانى من جزأى الإيمان لأن الإيمان مركب من جزأين أحدهما الإيمان بالله تعالى
وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز . الثانى الإيمان بالرسول
عليهم الصلاة والسلام وهو أيضا حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز ، ولما
كان الجزء الثانى موقوفا على الجزء الأول إنما يعرف ويحصل بعد معرفته قدم علماؤنا الكلام على الجزء
الأول قبل الكلام على الجزء الثانى . والرسول في النظم بسكون السين تخفيفا عن ضم جمع رسول وهو
إنسان ذكر بعثه الله سبحانه إلى عبيده وإمامته ليبلغهم عنه أحكامه التكليفية والوضعية وما يتبعها من
وعد ووعيد ونحوها وهل شرطه أن يكون له شرع جديد أو كتاب مخصوص أو نسخ لشرع من قبله
أو لا يشترط فيه شيء من ذلك ؟ أقوال ؟ وقد تقرر أنا مكفون بمعرفة الرسول عليهم الصلاة والسلام
ولا يتم إيماننا إلا بذلك ولا يحصل لنا الإيمان إلا بمعرفة ما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز في
حقهم وذكر الناظم كغيره أنه يجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام ثلاثة أشياء : أولها الصدق في كل
ما يبلغون عن المولى تبارك وتعالى أى لا يكون خبرهم في ذلك إلا مطابقا لما في نفس الأمر ولا يقع
منهم الكذب في شيء من ذلك لا عمدا ولا سهوا إجماعا عند المحققين . الثانى : الأمانة وهى حفظ
جميع الجوارح الظاهرة والباطنة من التلبس بمنهى عنه نهى تحريم أو كراهة ويسمى صاحبها أمينا
للاطمئن فى جهته من المخالفة لما حدث له وأوصى به لأنه الذى يترك كل أمر على الوجه الذى أوصى به
مالكه أن يترك عليه ولا يخون بأن ينقله بسبب الشهوة من الموضع الذى ينبغى أن يكون
فيه بوصية مالكه الذى يجب طاعته . الثالث : تبليغ كل ما أمرهم الله سبحانه بتبليغه ولم
يتروا شيئا منه لانسائنا ولا عمدا أمدا فلما تقدم من وجوب الأمانة وأما نسياننا فللاجماع وأنه
يستحيل فى حقهم عليه الصلاة والسلام أضداد هذه الصفات وهى الكذب الذى هو عدم مطابقة
الخبر لما فى نفس الأمر فقوله الكذب على حذف مضاف أى وقوع الكذب والحيانة بفعل شيء مما

هو عنه نهى تحريم أو كراهة وقول الناظم والمنهى هو على حذف مضاف وجار ومجرور أى وفعل
المنهى عنه أى غير الكتمان لتخصيصه على استحالة عدم التبليغ فالكاف فى كعدم التبليغ للتشبيه
فى إفادة الحكم وهو الاستحالة ويحتمل أن يريد بالمنهى عنه جميع المعاصى كتماناً أو غيره فالكاف للتمثيل
والأول أظهر والله تعالى أعلم . وعدم التبليغ هو كتمان شىء مما أمروا بتبليغه للخلق وأنه يجوز
فى حقهم عليهم الصلاة والسلام الأعراض البشرية التى لاتنافى علو رتبهم كالمرض والفقر من الأعراض
الدنيوية مع الغنى عنها بالله تعالى وكالأكل والشرب والنكاح والنسيان بعد التبليغ أو فيما لم يؤمروا
بتبليغه والنوم إلا أنه تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم فاحترزوا بالأعراض وهى الصفات الحادثة المتجددة
من الصفات القديمة التى هى صفات الإله تعالى فلا يصح أن يتصف بها غيره وقد كفرت النصارى
بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم فى حق عيسى عليه الصلاة والسلام فجعلوا صفة العلم القديم قائماً بحسم
عيسى وجعلوه لذلك إلهاعلى خبط لهم وتخليط عظيم لا يفوه به عاقل واحترزوا بقيد البشرية كالأكل
والشرب والمرض ونحوها من صفات الملائكة عليهم السلام وهى غنائم عن هذه الأعراض التى
وضعها الله فى البشر فلا يشترط ذلك فى الرسل عليهم الصلاة والسلام لعدم توقف الرسالة عليها وقد
كفرت الجاهلية بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم فزعموا أن هذه الصفات البشرية ناقصة لاتليق
برتبة الرسالة وإنما يليق بها صفات الملائكة فكفروا وكذبوا بسبب ذلك الرسل وقالوا ما أخبر الله به
عنهم «أبشر يهدوننا - إن أتم إلا بشر مثلنا ، مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق»
ولو كشف الحجاب عن قلوبهم لعلموا أن وقوع هذه الأعراض البشرية بالرسل عليهم الصلاة والسلام
كمالات لهم فى أنفسهم وتكميلات متكاثرة لأهمهم بحيث يغتبطها الملائكة الكرام ويتمنون وجود
مثالها لهم لما فيها من الآداب الرفيعة والعبادات الدقيقة وأسقط الناظم هذا القيد للعلم بأنه المراد فى هذا
المحل والله أعلم واحترزوا بقولهم التى لاتنافى علو رتبهم من الغفلة عن جنابهم الرفيع والتفريط
بسبب مشاهدة ظواهرهم البشرية فى مراعاة قدرهم العلى وقد ضلت اليهود لعنهم الله فأساءوا الأدب
ووصفوا أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام بمساو لا يليق أن يوصف بها من هو أدنى منهم
فى غاية وبهذا يعلم أن كل ما أوهم فى حقهم وفى حق الملائكة نقصاً من الكتاب والسنة وجب تأويله
انظر آخر شرح صغرى الصغرى فقد أطلت فى المسألة جداً . قلت وفى تمثيلهم للأعراض التى لاتنقص
فيها بالمرض إجمال فقد سئل شيخنا الإمام العالم العلامة المتفنى الفهامة المحدث المتصوف سيدى
أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القاسى رحمه الله عن مسألة تظهر من جوابه ولفظ الجواب لا يجوز الصمم
على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفاقاً لأن السمع طريق إلى الوحى وباب له فلا يقع بهم لأنه لا معنى
للنبوة إلا الوحى فكيف تعطل حاسته ويسد بابه هذا لا يعقل وكذا البكم لا يجوز عليهم لأنه مانع
من التبليغ وآفة بالغة وقيصة ظاهرة يتزهون عن مثلها وكذلك يمنع فى حقهم العمى على الصحيح
قليل ولم يعم نبي قط وما يذكر عن شيعب لم يثبت وأما يعقوب فحصل له ضعف فى نور عينيه ولم تكونا
عميتا وأزيل ذلك الضعف بعد ذلك فكان عارضا هذا هو الحق الراجح وقيل غير ذلك مع الاتفاق
على عدم استمرار ذلك العارض وكذا يمتنع فى حقهم الجنون قليله وكثيره لأنه نقص بل يجب
فى حقهم كمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الرأى والسلامة من كل ما ينفر مما يوجب ثلماً فى النسب
والخلق والخلق كالفضاظة والعيوب المنفرة كالبرص والجذام والأدرة لأنهم على غاية الكمال فى خلقهم
وخلقهم ومن نسب أحدا منهم إلى نقص فى خلقه فقد آذاه ويخشى على فاعله الكبر وقد قال تعالى

والرسل منهم ثلثمائة وثلاثة
عشر قال أبو ذر من كان
أولهم؟ قال آدم قلت يا رسول
الله أنبى مرسل قال نعم
خلقه بيده ونفخ فيه من
روحه ثم قال يا أبا ذر أول
أنبياء بنى إسرائيل موسى
وأخوهم عيسى وأول لرسل
آدم وأخوهم محمد صلى الله
عليه وسلم» والحديث طويل
جدا أخرجه الآجرى
فى أربعينه روى الحاكم
فى مستدركه عن أبى ذر
أن المرسل منهم ثلثمائة
وأولو العزم منهم أربعة
إبراهيم وموسى وداود
وعيسى أما إبراهيم فقيل
له «أسلم فقالت أسلمت لرب
العالمين» ثم ابتلى فى ماله
وولده ووطنه فوجد صادقا
وفيا فى جميع ما يتلى به؛
وأما موسى فعززه حيث
قال له قومه «إننا لمدركون
قال كلا إن معى ربي
سبيدين» وأما داود فأخفى
خطيئته فنبه عليها فقام
يبكى أربعين سنة حتى أنبت
من دموعه شجرة قعد
تحت ظاهها ، وأما عيسى
فعززه أنه لم يضع لينة على
لينة وقال : إنها معبرة
فاعبروها ولا تعمروها
فكان الله تعالى يقول
لرسوله صلى الله عليه وسلم
اصبر إن كنت صادقا فيما

ابتليت به مثل صدق
إبراهيم وثق بنصرة مولاك
مثل ثقة موسى مهتا بما
سلف من هفواتك مثل
اهتمام داود وازهد في الدنيا
كرهد عيسى ذكر ذلك
القرطبي وعدهم غير
القرطبي أربعة أيضا سقط
داود وعد نبينا محمدا
صلى الله عليه وسلم ولا شك
أن نبينا محمدا صلى الله
عليه وسلم اجتمعت فيه
الحصال كلها ونظم بعضهم
الأربعة الأخيرة في بيت
شعر :

أولو العزم نوح والخليل
كلاهما

وعيسى وموسى والنبي محمد
ونظمت الخمسة المجتمعة
من نقل القرطبي وغيره
فقلت :

أو لو العزم نوح والخليل
محمد

وداود عيسى ثم موسى
المحكم

وقد انعقد الإجماع على
أن الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم واجبة في
الجملة. واختلف في الصلاة
على غيره فقال عياض
في الشفاء وجدت بخط
بعض شيوخي من مذهب
مالك أنه لا يجوز أن يصلى
على أحد من الأنبياء سوى
محمد صلى الله عليه وسلم

« لاتكونوا كالذين آذوا موسى » يعنى في وصفهم له بالأدرة فبرأه الله من ذلك كما قد علم ونص
في صحيح الأحاديث ، وأما أيوب عليه السلام فروى أنه أول من أصابه الجدري ولم يكن مرضه جذاما
لتنزه الأنبياء عن ذلك كما تقرر وعلم ، وكذا تجب سلامة الأنبياء من كل ما يخل بالبروءة كالجمامة
وكذا من كل ما يخل بحكمة البعثة من البكم والفهاهة والخيانة والخور والبخل والضعف والمهانة
لأنهم سيوف الله الماضية وحججه البالغة والسلام . وكتب عبد الرحمن بن محمد القاسى كان الله له وليا
وبه حيا اه . والفهامة عدم الفصاحة وفي بعض نسخ الجواب بدل والخور والنمر وهو الغضب وسوء
الخلق والخور الضعف . قلت شيخنا هذا كان إماما عالما متفنا ذراكة شهد له بذلك شيوخي زاهدا
لم يتعاط قط أسباب الدنيا له معرفة بالنحو واللغة والفقه والأصول والمنطق والبيان وعلم الكلام وغير
ذلك ، وأما التفسير والحديث والتصوف المؤيد بالكتاب والسنة فلا يجارى في ذلك أصلا يستحضر
جميع ذلك بلا تأمل تصح من فيه نسخ البخارى ومسلم يستحضر جل مسائل مشارق عياض على
الصحيحين والموطأ ويستحضر معارضات الآيات ومعارضات الأحاديث وأجوبتها وما قيل فيها من
صحيح وسقيم ومأخذ المتصوفة من الكتاب والسنة ، له حاشية مفيدة على الكتاب المبارك المتداول
بأيدى العامة والخاصة المسمى بدلائل الخيرات وله حاشية عجيبة على صحيح البخارى وله حاشية عجيبة
على تفسير الجلالين وحاشية على العقيدة الصغرى للشيخ السنوسى وله تعليق عجيب على الحزب الكبير
للساذلى رضى الله عنه وله تقايد كثيرة في التفسير والحديث والتوحيد وغير ذلك ، توفي رحمه الله
آخر ليلة الأربعاء السابع والعشرين من ربيع النبوى من عام ستة وثلاثين وألف وإلى سنة وفاته
رمز صاحبنا الأديب الشهير سيدى محمد المكلاوى رحمه الله بالشين واللام والواو من قوله :

أبو زيد القاسى « شلو » معظم رثاه حديث المصطفى خير مرسل رحمه الله ونفع به
﴿ تنبيهان : الأول ﴾ اعلم أن بين الواجبات الثلاث وهى الصدق والأمانة والتبليغ عموما وخصوصا
من وجه فلا يمكن الاستغناء ببعضها عن بعض لأن كل واحد يزيد على صاحبه بزيادة لاتفهم إلا منه ،
فأما الواجب الأول وهو الصدق فيزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا بمعنى أن هذه النقيصة إنما
يفهم امتناعها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من وجوب الصدق لعمومه في كل قول ولا يفهم
امتناعه من الأمانة لأنها إنما تمتنع من وقوع المعصية أو المكروه ، وأما الكذب سهوا فليس بحرام ولا
مكروه فلا منافاة بينه وبين الأمانة ويزيد الصدق أيضا على التبليغ بمنع الزيادة على ما أمروا بتبليغه
عمدا أو نسيانا فلا يفهم امتناع هذه النقيصة من التبليغ لأنها وقعت بعد التبليغ العام فلا تنافيه وإنما
تفهم من الصدق لأن هذه الزيادة كذب ووجوب الصدق العام يدفعه . وأما الواجب الثانى وهو
الأمانة فتزيد على الصدق بمنع وقوع المعصية أو المكروه في غير كذب اللسان كالغيبة مثلا والنظر العمد
للأجنبية من غير ضرورة يفهم امتناع هذه النقيصة من وجوب الأمانة لمنافاتها لها لا من وجوب
الصدق لأنها ليست بكذب حتى يدفعها الصدق وتزيد الأمانة أيضا على التبليغ العام بمنع المعصية التى
لا تتعلق بالتبليغ كالسرقة والخديعة . وأما الواجب الثالث وهو التبليغ العام فيزيد على الصدق بمنع
ترك شيء مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع التزامهم الصدق فيما بلغوا من ذلك فيفهم امتناع هذه
النقيصة من وجوب التبليغ العام لأن النقص عمدا أو نسيانا مناف لوجوب عموم التبليغ وليس
بمناف لوجوب الصدق لأنه قد يصدق فيما يبلغ ويترك شيئا آخر أجنيا عنه فترك تبليغه ليس بكذب
ويزيد أيضا وجوب التبليغ العام على الأمانة بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه نسيانا فهذه النقيصة

إنما يفهم نفيها عنهم عليهم الصلاة والسلام من وجوب التبليغ العام لمنافاتها له لأن السلب الجزئي منافي للشبوت الكلي ولا يفهم نفيها من وجوب الأمانة لأنها إنما تدفع المعصية والمكروه وما يفعل نسيانا لا تحريم فيه ولا كراهة . وإذا علمت هذا ظهر لك معرفة النقيصة التي تشترك الصفات الثلاث الواجبة في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام والتي يشترك اثنان في نفيها عنهم دون الثالث وما يزيد به كل واحد على مجموع الباقيين فتشترك الواجبات الثلاث في نفي تبديل شيء مما أمر الله تعالى بتبليغه أو تغيير معناه عمداً لأنه كذب في دفعه وجوب الصدق ، ومعصية في دفعه وجوب الأمانة وكتمان في دفعه وجوب التبليغ لكل ما أمروا بتبليغه فهذه النقيصة تشترك الواجبات الثلاث في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذا هو المطلب الأول . المطلب الثاني : معرفة النقيصة التي يشترك في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام اثنان من الواجبات الثلاث دون الثالث فيشترك الصدق والأمانة في منع الكذب عمداً في الزائد على المأمور بتبليغه ولا يمنع التبليغ العام لأن هذه النقيصة إنما وقعت بعد التبليغ العام ويشترك الصدق والتبليغ العام في منع التبديل نسيانا لبعض المأمور بتبليغه فإنه منافي للصدق لأنه كذب ومنافي لتبليغ المأمور بتبليغه ولا يمنع هذه النقيصة وجوب الأمانة لأنها إنما تمنع المعصية ، والمكروه والتبديل نسيانا لا تكليف فيه فليس بمعصية ولا مكروه ، وتشترك الأمانة والتبليغ العام في منع نقص شيء من المأمور بتبليغه عمداً فإنه معصية وترك التبليغ العام فينفيه كل واحد من هذين الواجبين ولا يفهم الصدق لأن الترك من غير تبديل ليس بكذب . المطلب الثالث : ما يزيده كل واحد من الواجبات الثلاث على مجموع الواجبين الباقيين ، فالصدق يزيد على مجموع الأمانة والتبليغ العام بمنع الكذب نسيانا من غير المأمور بتبليغه لأنه منافي للصدق وليس منافياً للأمانة ولا للتبليغ العام فلا يفهم نفيه إلا من الصدق ، والأمانة تزيد على مجموع الصدق والتبليغ العام بمنع المعصية في غير الكذب وبعدم التبليغ العام كالسرقة مثلاً والتبليغ العام يزيد على مجموع الصدق والأمانة بمنع نقص شيء من المأمور بتبليغه نسيانا من غير تبديل ولا إخلال فيما بلغ فهو منافي للتبليغ العام ولا ينافي الواجبين إذ ليس بكذب ولا خيانة . المطلب الرابع : ما يزيده كل واحد منها على كل واحد من صاحبيه وهو المتقدم أول التنبيه ، والفرق بينه وبين الثالث أن الثالث في معرفة ما يزيده كل واحد على مجموع الآخرين والمتقدم في معرفة ما يزيده كل واحد على كل واحد واحد من الباقيين ، والله تعالى أعلم اه من شرح صغرى الصغرى .

﴿التنبيه الثاني﴾ قال في شرح الكبرى الكلام في عصمة الأنبياء في موضعين : أحدهما قبل النبوة واثاني بعدها ؛ أما حكمهم قبل النبوة فإحدى ذهب إليه أكثر الأشاعرة وطائفة كثيرة من المعتزلة أنه لا يمتنع عقلاً على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل البعثة معصية كبيرة كانت أو صغيرة ، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يمتنع ذلك وهو مختار القاضي عياض على أنه قال تصور المسئلة كالممتنع فإن المعاصي إنما تكون بعد تقرير الشرع إذ لا يعلم كون الفعل معصية إلا من الشرع وقال بعض أصحابنا يحصل الامتناع بالسمع إذ لا مجال للعقل لكن دل السمع بعد ورود الشرع على أنهم كانوا معصومين قبل البعثة ، وذهب الروافض إلى امتناع ذلك كله عليهم عقلاً ووافقهم أكثر المعتزلة في امتناع وقوع الكبائر منهم عقلاً قبل البعثة ، ومعتمد النريقين التقيح العقلي لأن صدور المعصية منهم مما يحترم في النفوس وينفر الطباع عن اتباعهم وهو خلاف ما اقتضته الحكمة من بعثة الرسل فيكون قبيحاً عقلاً وقد سبق الكلام على فساد أصل التحسين والتقبيح العقليين . وأما بعد النبوة فالإجماع على عصمتهم من

وهذا غير معروف من مذهبه وقد قال في المبسوطه ليحيى بن إسحق أكره الصلاة على غير الأنبياء وما ينبغي لنا أن نتعدى ما أمرنا به وقال يحيى بن يحيى لست آخذ بقوله ، ولا بأس بالصلاة على الأنبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام وعلى غيرهم واحتج بحديث ابن عمر بما جاء في حديث تعليم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عليه وفيه وعلى أزواجه وعلى آله وقد وجدت معلقاً عن أبي عمران الفاسي روى عن ابن عباس كراهة الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم قال وبه تقول ولم يكن يستعمل فيما مضى . ﴿فائدة﴾ حكى النووي في أذكاره إجماعاً من يعتد به على جوازها واستحبها على سائر الأنبياء والملائكة استقلالاً ، قال وأما غير الأنبياء فالجمهور أنه لا يصلى عليهم ابتداء ؛ واختلف في المنع فقيل حرام وقيل مكروه كراهة تزني لأنه شعار أهل البدع وقد نهينا عن شعارهم اه وسمى نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة وسند ذكره في الكلام آخر

(وَقَدْ أَذِنْتُ فِي صَلَاحِ
لِلْخَلَلِ
لِكُلِّ ذِي لُبٍّ مَدَاوِ
لِلْعِلَالِ)

أى يصلح الخلل بالاعتذار
عنه بأن يكذب ذلك في
حاشية النظم بيانا للصواب
أو في شرح ذلك منها
على أنه من غير كلام الناظم
هذا هو الذى يظهر لى
أنه أراد أن يزيل ما فى
أصل نظمه ويصلح مكانه
ما ظهر له بالكتابة فإن
هذا والله أعلم غير جائز
لوجوه: منها عدم الوثوق
فى كل موضع بأنه كلامه
ومنها احتمال كون المصلح
هو الذى حصل منه الخلل
فما أصلحه وينسب ذلك
إلى المصنف ومنها تجاسر
غير ذوى الأبواب على ذلك
والله أعلم بالصواب .

﴿ باب الوضوء ﴾

(اَقْوَلُ فِي الْمَرْوُضِ
وَالْمَسْنُونِ

مِنَ الْوُضُوءِ بِأَوَّلِي الْفُنُونِ)

أشار بهذه الترجمة إلى أنه
يتكلم فى هذا الباب على
فرائض الوضوء وسننه
وطهارة الحدث على قسمين
صغرى وكبرى، وبدأ الناظم
بالكلام على الصغرى كما

قام به العلم منه بالكذب والكذب الذى يوجد للعالم منا إنما هو فى خبر لسانه اللفظى أما كلامه
النفسى فلا يكون أبداً إلا على وفق عقده وغاية ما يجد فى نفسه تقدير أخبار ووسوسة بالكذب
لا الخبر بالكذب والإله جل وعلا يستحيل عليه التركيب حتى يقوم العلم والصدق بمحل والكذب
بمحل آخر ويستحيل عليه الوسواس والتفادير الحادثة اه زاد فى الكبرى ، وأيضا لو اتصف البارى
تعالى بالكذب ولا تكون صفته إلا قديمة لاستحال اتصافه بالصدق مع صحة اتصافه به لأجل وجوب
العلم له تعالى ففيه استحالة ما علمت صحته اه والمعجزة اسم فاعل مأخوذة من الإعجاز مصدر أعجز ، وهى
لفظ أطلق على الآية الدالة على صدق النبى صلى الله عليه وسلم وهى أمر خارق للعادة مقارن لدعوى
الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب يعجز من يبغي معارضته على الإتيان بمثله قال فى شرح
الصغرى وقولنا فى تعريف المعجزة أمر أحسن من قول بعضهم فعل لأن الأمر يتناول الفعل كأنفجار
الماء مثلا بين الأصابع ويتناول عدم الفعل كعدم إحراق النار مثلا لإبراهيم عليه الصلاة والسلام اه
وخرج بقيد كون الأمر خارقا للعادة المعتاد فانه يستوى فيه الصادق والكاذب قال فى الكبرى
ومن المعتاد السحر ونحوه وإن كان سببه العادى نادرا خلافا لمن جعل السحر خارقا لكن لسبب
خاص به ومن المعتاد أيضا ما يوجد فى بعض الأجسام من الخواص كجذب الحديد بحجر المغناطيس ؛
واحتراز بقوله مقارن لدعوى الرسالة مما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير دعوى الرسالة كدعوى
الولاية وبقوله متحدى به قبل وقوعه أى يقول آية صدق كذا مما لو وقع بدون تحديه كالإرهاص
ونحوه أو تحدى به لكن بعد وجوده وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته ؟ قولان وبقوله غير مكذب
مما إذا قال آية صدق أن ينطق الله تعالى يدي فنفطقت بتكذيبه وفى تكذيب الميت المتحدى بإحيائه
قولان للقاضى وإمام الحرمين واختار بعض المتأخرين عدم القدح فى تكذيب اليد وشبهها لعدم
التحدى بتصديقها وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية أو وضعية أو عادية بحسب القرائن ؟
أقوال اه قال فى شرح الصغرى وقد ضرب العلماء لدعوى الرسول الرسالة وطلبه المعجزة من الله تعالى دليلا
على صدقه مثالا لتتضح به دلالتها على صدق الرسل ويعلم ذلك على الضرورة فقالوا مثال ذلك ما إذا قام
رجل فى مجلس ملك بمرأى منه ومسمع بحضور جماعة وادعى أنه رسول هذا الملك إليه فطالبوه بالحجة
فقال هى أن يخالف الملك عادته ويقوم عن سريرته ويقعد ثلاث مرات مثلا ففعل ولا شك أن هذا
الفعل من الملك على سبيل الإجابة للرسول تصديق له ومفيد للعلم الضروري بصدقه بلا ارتياب ونازل
منزلة قوله صدق هذا الإنسان فى كل ما يبالغ عنى ولا فرق فى حصول العلم الضروري بصدق ذلك
الرسول بين من شاهد ذلك الفعل من الملك أو لم يشاهده إلا أنه يبالغ بالتواتر خبر ذلك الفعل ولا
شك فى مطابقة هذا المثال لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام فلا يرتاب فى صدقهم إلا من طبع على
قلبه اه وقد أطل فى العقيدة الوسطى فى هذا المثال جدا وساقه مساقا حسنا فراجع اه إن شئت .
وقول الناظم صدق هذا العبد الخ هو محكى القول وبه بتشديد الراء أى صدق ويوقف عليه فى النظم
بالتخفيف للوزن وفاعله يعود على الله تعالى والجملة حالية من الضمير المضاف إليه القول لاقتضاء المضاف
عمله على تقدير قد أى وقد صدق تعالى فى تصديقه لهم بالمعجزة إذ تصديقهم خبر على وفق العلم فلا
يكون إلا صدقا كما مر وفى المشارك بعد أن ذكر أن بر بمعنى صدق وسمى الله تعالى نفسه برا قيل معناه
خالق البر وقيل العطوف على عباده المحسن إليهم اه وظاهر قوله فى كل خبر أن المعجزة دليل صدقهم
عليهم الصلاة والسلام فيما أخبروا به عن الله تعالى وغيره وهو كذلك لكن ما أخبروا به عن الله تعالى

في المدونة وفاقا للابتداء
بها في آية الطهارة وتكررها
مالاتكر الكبري؛ ولما
كانت الصغرى وهي
الوضوء تشتمل على ثلاثة
أقسام فرائض وسنن
وفضائل ذكرها على هذا
الترتيب كما يأتي. والوضوء
بفتح واو وتضم قفيل
معناها واحد وقيل مختلف
بالفتح للماء والضم للفعل
وقيل عكسه وعن الخليل
فتحتها وحكى ضمها وهو
شاذ وهو مشتق من
الوضوء وهي الحسن
والنظافة يقال وجهوضي
أى نظيف سالم مما يشينه
والفنون جمع فن والتفنين
التخطيط يقال ثوب فيه
تفنين إذا كان فيه طرائق
ليست من جنسه ورجل
مفن يأتى بالعجائب وامرأة
مفنة والفنان في شعر
الأعشى الحمار الوحشي
الذى يأتى بالفنون من
العدو.

([فُرُوضُهُ] قَدْ وَرَدَتْ

نَمَانِيَّة

أَقْضَى بِهَا فِي السَّرِّ

وَالْعَلَانِيَّة)

القرض في اللغة الجزء
في الشيء ويطلق عندنا
على الواجب والمحتم واللازم
فائدة قال ابن عبد البر

دلالة المعجزة على الصدق فيه بالمطابقة وأما غيره فبالإلتزام كذا قيل، وعبارة الشيخ في الوسطى
والصغرى وصغرها ظاهرة في أن دلالة المعجزة على الصدق خاصة بما أخبروا به عن الله تعالى وعليه
فدليل صدقهم في غير ما أخبروا به عن الله تعالى إنما يؤخذ من وجوب الأمانة لا غير. قوله لو انتفى
التبليغ أو خانوا البيت: أى لو انتفى عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وصف التبليغ بأن كتموا
شيئا مما أمروا بتبليغه لصار الكتمان طاعة فنكون مأمورين بأن نقتدى بهم في ذلك لأن الله تعالى
أمر بالاعتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم فنحن أيضا بعض ما أوجب الله علينا تبليغه من العلم النافع
لمن اضطر إليه وهذا معنى انقلاب المنهى عنه الذى هو الكتمان طاعة كيف وهو محرم ملعون فاعله
قال الله تعالى «إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك
يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون» وكيف يتصور وقوع ذلك منهم عليهم الصلاة والسلام ومولانا جل وعز
يقول لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل
فما بلغت رسالتك» أى إن لم تبغ بعض ما أمرت بتبليغه من الرسالة فكذلك حكم من لم يبلغ شيئا منها
فانظر هذا التخويف العظيم لأشرف خلقه وأكملهم معرفة به فكان خوفه على قدر معرفته ولهذا
كان يسمع لصدره عليه الصلاة والسلام أزيز أى غليان كأزيز المرجل من خوف الله وقد شهد
مولانا جل وعلا لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بكمال التبليغ فقال تعالى «اليوم أكملت
لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً» وقال تعالى «لا إكراه في الدين قدينين
الرشد من الغي» وقال تعالى «فقل عنهم فما أنت بملوم» إلى غير ما آية. قوله أو خانوا الخ. أشار
به إلى برهان الوصف الثالث وهو وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام فذكر أنهم لو انتفى
عنهم وصف الأمانة فوصفوا بضدها وهو الخيانة بفعل محرم أو مكروه لانقلب ذلك طاعة فنؤمر
نحن بفعل ذلك لوجوب الاعتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر الله تعالى بمحرم ولا مكروه فقوله
أو خانوا عطف على انتفى وقوله حتم الخ جواب عن المسئلتين والمنهى عنه في المسئلة الأولى خصوص
معصية الكتمان وفي الثانية محرم ومكروه وإنما قال طاعة لهم ولم يقل طاعة ومباحا بل اقتصر على
الطاعة إشارة إلى أن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام وإن كانت دائرة بين الواجب والمندوب والمباح
بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته فهي بحسب العارض من حيث النية دائرة بين الواجب
والمندوب لا غير لأن المباح لا يقع منهم عليه الصلاة والسلام بمقتضى الشهوة ونحوها كما يقع من غيرهم
بل لا يقع منهم إلا مصاحبا لنية يصير بها قرينة وأقل ذلك أن يقصدوا به التشريع للغير وذلك من
باب التعليم وناهيك بمنزلة قرينة التعليم وعظيم فضلها وإذا كان أدنى الأولياء يصل إلى رتبة تصير
معها مباحاته كلها طاعات بحسن النية في تناولها فما بالك بخيرة الله من خلقه وهم أنبياءه ورسله
عليهم الصلاة والسلام فلذا اقتصر الناظم على ما يقتضى الاختصاص بالواجب والمندوب وهو الطاعة قال
في الكبرى فصل وإذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام بدلالة المعجزة وجب تصديقهم في كل
ما أتوا به عن الله تعالى ويستحيل عليهم الكذب عقلا والمعاصي شرعا لأننا مأمورون بالاعتداء بهم فلو
جازت عليهم المعصية لكننا مأمورين بها «قل إن الله لا يأمر بالفحشاء» وبهذا تعرف عدم وقوع المكروه
منهم أيضا بل والمباح على الوجه الذى يقع من غيرهم وبالله التوفيق: قوله * جواز الأعراض عليهم
حجته * وقوعها بهم: أخبر أن دليل جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام

هبط جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم عند فرض الصلاة عليه فعلمه الوضوء وقتل ابن حبيب علمه الله الركناء ليلة الإسراء وقيل صبيحة يوم الإسراء وقيل وضوء وحى وإلهام فهو من معجزاته عليه الصلاة والسلام وأجمعوا على أنه لم يصل قط قبل البعثة (١) إلا بوضوء والوضوء من خصائص هذه الأمة وقوله وردت ثمانية أى معدودة فى كلام أهل العلم بعضها باتفاق وبعضها مختلف فيه كما يأتى بيانه والشرط الثانى حشو فى كلام الناظم :

(أَوْهَلُ الْمَذَى بِفَسَلِ
أَوْجِهِ

كما أنى مُنْبَهًا عَلَيْهِ)
أى أول الثمانية غسل الوجه وحده طولاً من منابت شعر الرأس العناد إلى منتهى الذقن فى نقى الخد وفى ذى اللحية إلى منتهىها وإن طالت وحده عرضاً من الأذن إلى الأذن

(١) بالأصل وإنما فرضت الصلاة بإجماع فى السنة الثانية بعد البعثة فعمل الصواب : بعد البعثة أو تراد الصلاة اللغوية اه مصححه .

مشاهدة وقوعها بهم فقد شوهد مرضهم وجوعهم وإذابة الخلق لهم ولكن حد ذلك منهم البدن الظاهر أما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والأنوار التى لا يعرف قدرها إلا الله مولانا جل وعز الذى من عليهم بها فلا يخل المرض ونحوه بقلامة ظفر منها ولا يكدر شيئاً من صفوها ولا يوجب لهم خجراً ولا انحرافاً ولا ضعفاً لقواهم الباطنة أصلاً كما هو ذلك موجود فى حق غيرهم عليهم الصلاة والسلام وكذا الجوع والنوم لا يستولى على شىء من قلوبهم ولهذا تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم وجواز الأعراض مبتدأ ومضاف إليه وعلمهم يتعلق بجواز وحجته مبتدأ ثان ووقوعها خبر الثانى وبهم يتعلق به والثانى وخبره خبر الأول وضمير حجته للجواز وهو الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ وضمير وقوعها للأعراض . قوله تسل حكمته ، أشار إلى أن حكمة وقوع هذه الأعراض بهم عليهم الصلاة والسلام التسلى عن الدنيا أى التصبر ووجود الراحة عليها واللذة لفقدائها والنبه لحسنة قدرها عند الله تعالى بما يراه العاقل من مقاساة هؤلاء السادات الكرام خيرة الله تعالى من خلقه لشدايدها وإعراضهم عنها وعن زخرفها الذى غر كثيراً من الحمقى إعراض العقلاء عن الجيف والنجاسات ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « الدنيا جيفة فندرة » ولم يأخذوا عليهم الصلاة والسلام إلا شبه زاد المسافر المستعجل ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل » وقال « لو كانت الدنيا رزقاً عند الله جناح بعوضة ماسق الكافر منها جرعة ماء » فإذا نظر العاقل فى أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام باعتبار زينة الدنيا وزخارفها علم علم يقين أنها لا قدر لها عند الله تعالى فأعرض عنها بقلبه بالكلية وشد إزاره لعبادة مولانا جل وعلا وصبر هذه اللحظة من العمر وما أرحب صفقة هذا الموفق إذ بذل شيئاً يسيراً لا قيمة له ليسارته وخسته فأخذ شيئاً كثيراً لا قيمة له لكثرتة وعظيم رفعتة وتزايد نعمه كل لحظة أبد الآب ؛ ومن حكمة وقوعها بهم عليهم الصلاة والسلام تعظيم أجرهم كما فى المرض والجوع وإذابة الخلق لهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « أشدكم بلاء الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل » ومولانا جل وعز قادر أن يوصل لهم ذلك الشواب بلا مشقة تلحقهم لكن ذلك الذى اقتضت الحكمة التى لا تحصرها العقول يفعل ما يشاء « لا يسأل عما يفعل » ومن حكمة وقوعها بهم أيضاً تشريع الأحكام المتعلقة بها للخلق كما عرفنا أحكام السهو فى الصلاة من سهو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وكيف تؤدى الصلاة فى حال المرض والخوف من فعله صلى الله عليه وسلم له عند ذلك وعرفنا أكل الطعام وشرب الشراب من أكله وشربه صلى الله عليه وسلم وإلا فهو غنى عن ذلك لأنه يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه إلى غير ذلك اه من شرح الصغرى باختصار .

(وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (مُحَمَّدٌ) أَرْسَلَهُ إِلَهُهُ
يَجْمَعُ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي كَانَتْ لِدَاعِلَامَةِ الْإِيمَانِ
وَهِيَ أَفْضَلُ وَجُوهِ الذِّكْرِ فَاشْغَلْ بِهَا الْعُمَرَ تَفْزُ بِالذِّخْرِ

لما فرغ رحمه الله من ذكر ما يجب على المكاف معرفته من عقائد الإيمان فى حق مولانا جل وعز وفى حق رساله عليهم الصلاة والسلام على سبيل التفصيل كمل هنا الفائدة ببيان اندراج جميع ذلك تحت هذه الكلمة المشرفة وهى قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله ليحصل العلم بعقائد الإيمان تفصيلاً وإجمالاً ويعرف بذلك شرف هذه الكلمة وما انطوت عليه من المحاسن وبيان اندراج ذلك تحتها أن المختار فى تفسير الإله أنه المستغنى عن كل ماسواه المفتقر إليه كل ماعداه كما سيأتى إن شاء الله فإذا

على المشهور وقال القاضى
عبد الوهاب : ما بين
العدارين سنة أى البياض
الذى بين العذار والأذن
وقوله كما أتى الخ أى منها
على الوجوب كتاباً وسنة
وإجماعاً أما الكتاب فقوله
تعالى «إذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم» وأما
السنة فكثير : منها خبر
«لا يقبل الله صلاة أحدكم
حتى يضع الوضوء مواضعه»
ومنها قوله عليه الصلاة
والسلام لما توضأ مرة مرة
«هذا وضوء لا يقبل الله
الصلاة إلا به» وأما الإجماع
فمعلوم ضرورة أنه فرض.
﴿تنبيه﴾ قوله أولها البدء
ظاهر بالنسبة إلى ترتيب
ما فى الآية الشريفة وغير
ظاهر بالنسبة إلى ترتيب
فرائضها فى أنفسها إذ
البداءة بالوجه ليست فرضاً
لأنه لو بدأ بغيره لكان
منكساً خاصة مع إتيانه
بالفرض ولو قال بدل
الشرط الثانى : كما أتى بيانه
ذاوجه ، لاستقام الوزن
وحصل الغرض المقصود
بأتم وجهه لشمول ذلك
وجوبه كتاباً وسنة وإجماعاً
وبيان حده طولاً وعمداً
ولو قدم الكلام على النية
أو لا فقال

وضعت هذا التفسير موضع المفسر وهو الإله صار معنى لا إله إلا الله لاستغنى عن كل ماسواه ومفتقراً
إليه كل ما عداه إلا الله فوصفه تعالى بالاستغناء عن كل ماسواه يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء
والمخالفة للحوادث وأحد جزأى معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المخصص إذ لو اتفق شئ من
هذه الصفات لكان حادثاً فيفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل كيف وهو الغنى عن كل
ماسواه ويوجب أيضاً له تعالى الجزء الثانى من جزأى معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المحل
وإلا كان مفتقراً إليه كيف وهو الغنى ويوجب أيضاً له التنزه عن النقائص فيدخل فى ذلك وجوب
السمع له تعالى والبصر والكلام إذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه هذه
النقائص كيف وهو الغنى ويوجب أيضاً له تعالى تنزهه عن الأغراض فى أفعاله وأحكامه وإلا لزم
افتقاره تعالى إلى ما يحصل غرضه كيف وهو الغنى عن كل ماسواه ؛ وقد يمكن الاستغناء عن هذا
بالمخالفة للحوادث إذ هو من أوجهه ويؤخذ منه أيضاً أنه لا يجب عليه تعالى فعل شئ من الممكنات
ولا تركه إذ لو وجب عليه تعالى شئ منها عقلاً كالثواب مثلاً لكان تعالى مفتقراً إلى ذلك الشئ
ليكمل به إذ لا يجب فى حقه تعالى إلا ما هو كماله كيف وهو جل وعلا الغنى عن كل ماسواه والغرض
المنقضى عنه تعالى عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على إيجاد فعل من الأفعال أو على حكم من الأحكام
الشرعية من الأحكام من مراعاة مصالحة تعود إليه تعالى أو إلى خلقه وكلا الوجهين مستحيل عليه
لما يلزم عليهما من احتياجه تعالى أن يتكلم بمخلوقه الذى يحصل غرضه ويؤخذ من استغنائه تعالى
عن كل ماسواه أن لا تأثير لشيء من الكائنات فى أثر ما بقوة جعلها الله تعالى فيه كالنار فى الإحراق
والماء فى الرى لأنه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقراً فى إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة وذلك
باطل لما عرفت قبل من وجوب استغنائه تعالى عن كل ماسواه . ووصفه تعالى بافتقار كل ماسواه إليه
يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرادة والعلم إذ لو اتفق شئ من هذه لما أمكن أن يوجد
تعالى شيئاً من الحوادث فلا يفتقر إليه شئ كيف وهو الذى يفتقر إليه كل ماسواه ويوجب أيضاً له
تعالى الوجدانية إذ لو كان معه تعالى ثابته فى ألوهيته لما افتقر إليه جل وعلا شئ للزوم عجزها حينئذ
كيف وهو الذى يفتقر إليه كل ماسواه ويؤخذ منه أيضاً أن لا تأثير لشيء من الكائنات فى أثر
ما بطبعه وإلا لزم أن يستغنى ذلك الأثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذى يفتقر إليه كل ماسواه
عموماً وعلى كل حال وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين بتأثير القدرة الحادثة فى الأفعال مباشرة
أو تولداً ويبطل مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير الأفلاك والعال وبطل مذهب الطبيعيين القائلين
بتأثير الطبائع والأمزجة ونحوها ويؤخذ منه أيضاً حدوث العالم بأسره إذ لو كان شئ منه قديماً
لكان ذلك الشئ مستغنياً عنه كيف وهو الذى يجب أن يفتقر إليه كل ماسواه ؛ هذا حاصل ما ذكر
الولى الصالح سيدى محمد بن يوسف السنوسى نفعنا الله به فى عقيدته الصغرى فجزاه الله عن المسلمين خيراً ؛
وما خصه بتقرير أن استغنائه تعالى عن كل ماسواه يوجب له ثمان صفات من الصفات الواجبة وهى
الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر والسلام ، ويؤخذ منه حكم
القسم الثالث وهو كون فعل الممكنات أو تركها جائزاً فى حقه تعالى لأنه واجب أو مستحيل وأن
افتقار كل ماسواه إليه يوجب له تعالى خمس صفات من الصفات الواجبة وهى الحياة والقدرة والإرادة
والعلم والوجدانية فمجموع ذلك ثلاث عشرة صفة كما ذكر الناظم قبل هذا ، ويلزم وصفه تعالى بالقدرة
والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام كونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً

أو لها بداءة بالنية كما أتى عن مصطفى البريه ثم أتبعها بالكلام على غسل الوجه لكان أحسن (تنتات: الأولى) لوجوبه خمس شروط الإسلام والبلوغ والعقل واقطاع دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصلاة (الثانية) يجب إدخال بعض شعر الرأس في غسل الوجه لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (الثالثة) جرت عادة أهل المذهب بالتنبيه على مواضع داخلية في حد الوجه لحفاؤها على كثير من الناس : منها غسل الوتره بفتح الواو والثناء الفوقية وهي حجاب ما بين المنخرين ، ومنها أساري الجبهة وهي خطوطها وتجميعاتها ، ومنها غسل ظاهر الشفتين ومنها غسل ماغار من أجنافه لاجرحا برى وبقي موضعه غائرا ولا ما خلق غائرا ، ومنها تحليل شعر اللحية إذا كان خفيفا تظهر البشرة تحته عند لتخاطب والعدار والشارب والحاجبين والهدب ونحوها (وَعَسَلُكَ الْيَدَيْنِ لَعَمْرَافِقٍ وَمَسَحْتُكَ الرَّأْسَ بِمَاءٍ لَا صِقٍ) فيه مسئلتان (الأولى) وهي الفريضة الثانية غسل

ومتسكما فهذه عشرون صفة واجبة وإذا وجب اتصافه تعالى بهذه العشرين استحاله وصفه تعالى بأضدادها لاستحالة الجمع بينهما وتقدم قريبا أن حكم القسم الثالث وهو الجائز في حقه تعالى يؤخذ من وصف الاستغناء قال الشيخ رضى الله عنه ونفعنا به فقد بان لك تضمن قوله لا إله إلا الله للأقسام الثلاثة التي تجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهي ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز . وأما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الآخر لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم وإلا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالحقائق واستحالة فعل المنهيات كلها لأنهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا الخلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سر وحيه ويؤخذ منه جواز الأعراض البشرية عليهم إذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يزيد فيها ؛ فقد اتضح لك تضمن كلتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام اه ويدخل في استحالة فعل المنهيات الكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه قال في الكبرى فصل وإذا وقتت لعلم هذا كله حصل لك العلم بضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فوجب الإيمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا كالخشر والنشر لعين هذا البدن لأمثله إجماعا وفي كونه عن تفرق أو عدم محض تردد باعتبار ما دل عليه الشرع أما الجواز العقلي فيهما فاتفق وفي إعادة الأعراض بأعيانها طريقان الأولى تعاد بأعيانها باتفاق الثانية قولان الصحيح منهما إعادةها بأعيانها وفي إعادة عين الوقت قولان وكالصراط والميزان وفي كون الموزون صحف الأعمال أو أجساما تخلق أمثلة لها تردد وكالجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله ولا يقدح فيه مشاهدتنا لميت على نحو ما وضع في قبره لأن في الموت وما بعده خوارق عادات أخبر بها الشرع وهي جائزة فوجب الإيمان بها على ظاهرها أما ما استحاله ظاهره نحو «على العرش استوى» فإننا نصرفه عن ظاهره اتفاقا ثم إن كان له تأويل واحد تعين الحمل عليه وإلا وجب التفويض مع التنزيه وهو مذهب الأقدمين خلافا لإمام الحرمين .

(فصل) ومما جاء به صلى الله عليه وسلم ويحب الإيمان به نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم والحوض وهل قبل الصراط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده وهو الصحيح ؟ أقوال ، وتطائر الصحف إلى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة وعلمه مفصل في الكتاب والسنة وكتب علماء الأمة اه والخشر عبارة عن جمع الأجساد وإحيائها وسوقها إلى الموقف وغيره من مواطن الآخرة والنشر عبارة عن إحيائها بعد مماتها والقول بأن الخشر عن عدم محض مقيد بغير عجب الذنب وبغير من نص الشارع أن الأرض لا تأكل كل جسده قال شيخنا الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد المقرئ القرشي في إضاءة الدجنة :

واستثن من ذا الخلف عجب الذنب وما أتت به النصوص كالنبى

وعجب الذنب بفتح العين المهملة ثم جيم ساكنة ثم باء موحدة ثانية الحروف وقد تبدل ميم عظم صغير كالخردلة في أصل الصلب وهل بقاءه دون سائر الجسد تعبد أو معلل جعله الله تعالى علامة للملائكة على أنه يحيى كل إنسان بجواهره بأعيانها قولان ، والذين لا تعدو عليهم الأرض خمسة نظمهم الإمام

التأتى في شرح الرسالة قتال :

لاتأكل الأرض جسما للنبي ولا
ولا لقارىء قرآن ومحتسب

وقد حكى شيخنا رحمه الله في النظم المذكور في الذنب العاصى هل يأخذ كتابه يمينه أو شماله ؟ ثالثها الوقف وصح ما يذكر أن الصراط أرق من الشعر وأحد من السيف وحكى في انفراده صلى الله عليه وسلم بالحوض أو لكل رسول حوض قولين وفي كون الحوض قبل الصراط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده ثلاثة أقوال قتال :

والأخذ للكتب به النص آتى
هل يمين أو شمال يعطى
إذ لم يرد فيه صريح يعول
وكالصراط ذى الكلايب ومن
جسر على متن جهنم التى
وما يقال إنه أرق
وفي صحيح مسلم ما أرشدا
والرب لا يعجزه إمساؤهم
وللقرافى هنا كلام
وحوضه مما به النص ورد
وهو الأصح أو لكل مرسل
وكونه بعد الصراط مختلف

ثم قال :

قلت : وقد أجاد شيخنا رحمه الله في النظم المذكور في هذا الفصل فعليك به ولولا خوف السامة لأثبتته بجملة . قلت : وشيخنا هذا كان إماما عالما متفنا حافظا مستحضرا للفقه والنوازل غاية في الحفظ والفهم وفصاحة اللسان له ولوع بالأدب وطريقته ولى الفتوى والخطابة والإمامة بجامع القرويين بعد وفاة الفقيه سيدى محمد الهوارى وذلك في جمادى الأولى من عام اثنين وعشرين وألف إلى أن خرج للحج وذلك أواخر رمضان من عام سبعة وعشرين وألف فحج واستوطن مصر وكملة حجاته خمسا والله أعلم وألف تأليف منها حاشية مفيدة على مختصر الشيخ خليل ومنها كتاب في التعريف بالقاضى أبى الفضل عياض ومنها نظم مفيد في علم الجدول ومنها هذه المنظومة في العقائد فقد اشتملت على فوائد عديدة وجواهر فريدة مع سلاسة النظم وحسن المساق نظمها بمكة المشرقة حسبما ذكر فيها ورواها عنه ثمة من الخلق من لا يحصى كثرة من أقطار مختلفة . ومن رواها عنه وأعطاء منها نسخة بخطه الفقيه الأجل الحاج الأبر سيدى أبو عبد الله محمد بن الإمام العالم العلامة المنفخن الفهامة الولي الصالح الورع الزاهد العابد المشمر عن ساعد الجد والثبت ومعظم العلماء وأهل البيت الحاج الأبر سيدى أبى عبد الله محمد بن الولي الصالح العابد الزاهد ذى الكرامات العديدة والمآثر الجليلة الشهير شرقا وغربا سيدى أبى بكر المجاصى أبى الله بركته وعظم حرمة وكتب عدوه وذلك لما حج سنة أربعين وألف وعنه انتشرت عندنا بفاس فجزاه الله خيرا وأعظم له أجرا ما هوى بأول بركاتكم يا آل أبى بكر . قلت : ولشيخنا المذكور مقطعات في الأدب وغير ذلك

اليدين مع الرفقين قالوا
في كلامه بمعنى مع على
المشهور وقيل دونهما
وهو بكسر الميم وفتح الفاء
وعكسه لغتان والقول
بدخول المرقين هو
المشهور ومقابله لما لك عدم
دخولها وقول الرسالة
وإدخالها فيه أحوط هو
قول ثالث بالاستحباب ومثله
للقاضى عبد الوهاب .

(المسئلة الثانية) وهى
الفريضة الثالثة مسح الرأس
ظاهرة جميعا وهو كذلك
فلو ترك بعضه لم يجزه وهو
كذلك عند مالك ، وحده
من الوجه منبت الشعر
المتعاد إلى القفا على المشهور
ومقابله لابن شعبان إلى
منتهى الشعر من الأذن إلى
الأذن وقوله بماء لاصق
زيادة على الأصل فيحتمل
اللاصق باليدى ويحتمل
بالرأس ويحتمل بهما فيل
اليد فقط ولا يغرف الماء
على رأسه وفيه إشارة إلى أنه
لا يمسحه بيل غسل يديه
من غسلهما بل يحد له الماء
وهو كذلك ويكفيه مسحه
ولو جفت اليد قبل استيعابه
وهو كذلك عند ابن جبيب
ومن واقفه .

﴿ تنبيه ﴾ قال القرافى من
نسى مسح رأسه وذكره
وقد تلبس بالصلاة وفي حديثه

توفي رحمه الله بمصر منتصف رجب أو شعبان سنة إحدى وأربعين وألف . وإلى سنة وفاته أشرت بالشين والألف والميم مع إفادة كونه كان عازما على استيطان الشام فاخترته المنية من قولنا في جملة آيات في تاريخ وفيات جملة من شيوخنا رحمهم الله تعالى :

وجامع أشتات العلوم بأسرها وذا أحمد المقرئ شام لمنزل

قوله كانت لذا علامة الإيمان أشار به والله أعلم إلى قول الشيخ في الصغرى ولعلها لاختصارها مع اشتغالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على مافي القلب من الإسلام ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها قال في الشرح لاشك أنه عليه الصلاة والسلام قد خص بجوامع الكلام فتحت كل كلمة من كلماته من الفوائد مالا ينحصر فاختر لأتمته في ترجمة الإيمان هذه الكلمة المشرفة السهلة حفظا وذكرنا الكثيرة الفوائد علما وحسما فماتوا فيه من تعلم عقائد الإيمان الكثيرة المفصلة جمع لهم ذلك كله في حرز هذه الكلمة المنيعة وتمكنوا من ذكر عقائد الإيمان كلها بذكر واحد خفيف على اللسان ثقيل في الميزان ؛ ثم تنبه أيها المؤمن لعظيم رحمة الله تعالى وإنعامه علينا بهذه الكلمة الشريفة وهو أن المكلف إنما ينجو من الخلود في النار إذا اتصف في آخر حياته بعقائد الإيمان التي تتعلق بالله وبرسلة عليهم الصلاة والسلام والغالب عليه في ذلك الوقت المهائل الضعف عن استحضار جميع عقائد الإيمان مفصلة فعلمه الشرع بمقتضى الفضل العظيم هذه الكلمة السهلة العظيمة القدر حتى يذكرها من غير مشقة تناله جميع عقائد الإيمان بلسانه أو بقلبه واكتفى منه في هذا الوقت الضيق بذكرها جملة إذ طالما أدارها قبل ذلك على لسانه وقلبه مفصلة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» وقال أيضا «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة» فالأول فيمن يستطيع النطق والثاني فيمن لا يستطيعه والله أعلم وقد ورد أن الملكين الكريمين يجتريان منه بمجرد ذكرها حيث يمنعه مانع الهيبة والخوف من ذكر عقائد الإيمان لهما مفصلة اه باختصار . وإذا كان ذكر هذه الكلمة المشرفة علامة للإيمان وترجمة عليه فلا يقبل من أحد الإيمان إلا بذكرها كما صرح به في الصغرى وهذا يستدعي الكلام على حكم ذكرها . قال في الشرح : اعلم أن الناس على ضربين مؤمن وكافر ، أما المؤمن بالأصالة فيجب أن يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة بذكرها الوجوب وإن ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح والله أعلم ثم ينبغي له أن يذكرها من ذكرها بعد أداء الواجب كما أشرنا إلى ذلك بقولنا في أصل العقيدة فعلى العاقل أن يذكرها من ذكرها وليعرف معناها أو لا لينتفع بذكرها دنيا وأخرى ، وأما الكافر فذكره لهذه الكلمة واجب شرط في صحة إيمانه القلبي مع القدرة وإن عجز عن ذكرها بعد حصول إيمانه القلبي لمفاجأة الموت ونحو ذلك سقط عنه الوجوب هذا هو المشهور من مذهب علماء أهل السنة ، وقيل لا يصح الإيمان إلا بها مطلقا ولا فرق في ذلك بين المختار والعاجز ، وقيل يصح الإيمان بدونها مطلقا وإن كان التارك لها اختيارا عاصيا كما في حق المؤمن بالأصالة إذا نطق بها ولم ينو الوجوب ومنشأ هذه الأقوال الثلاثة الخلاف في هذه الكلمة المشرفة هل هي شرط في الإيمان أو جزء منه أو ليست بشرط فيه ولا جزء منه والأول هو المختار اه انظر المسلم الذي يولد في الإسلام إذا اتفق له أنه لم ينطق بالشهادتين قط فإن كان ذلك لعجز كالأخرس فهو كمن نطق وإن كان ذلك إباية وامتناعا فهو كافر بلا شك وإن كان لغفلة فقط فهل هو كمن امتنع فهو كافر أيضا أو هو كمن نطق فهو مؤمن ونسب للجمهور قولان وإلى هذا كله أشار الإمام العالم المتفني صاحب العلم الفصيح والقلم المؤيد الصحيح سيدي أبو عبد الله محمد المدعو العربي ابن الإمام الشهير العالم العلامة الولي الصالح سيدي يوسف القاسي نفعا الله به

بلل فقال مالك في المدونة لا يجزئه مسح رأسه بذلك البلل ويحتمل الوجوب والندب وقال عبد الملك يجزئه إن لم يجد ماء قريبا وكان في البلل فضل اه ولو غسله بدل مسحه في وضوء الحدث الأصغر لأجزأه على المشهور لأنه مسح وزيادة ومقابله عدم الأجزاء لأنه غير حقيقة المسح ويحتمل أنه أشار بقوله لاصق لقول المدونة وإن كان على الرأس حناء فلا يجزئ المسح عليه حتى ينزعها فيمسح على الشعر اه وكذلك لو مسحته المرأة من فوق حائل كالوضو فترته بصوف قاله الباجي .

﴿تسمة﴾ لا يستحب تكرار المسح عنده مالك خلافا للشافعي وهي إحدى خمس مسائل لا يستحب فيها التكرار وهي الوجه واليدان في التيمم والجباير والخفان لأن حكم المسح التخفيف .

(وَعَسَلُكَ الرَّجُلَيْنِ

لِلْكَافِرَيْنِ

فَهَذِهِ الْفَرُوضُ قَرَضُ

عَيْنِ)

هذه هي الفريضة الرابعة

في نظمه المسمى بمراصد العتمد في مقاصد العقائد بقوله :

ومن يكن ذا النطق منه ما تنفق فان يكن عجزا يكن كمن نطق
وإن يكن ذلك عن إباء فحكمه الكفر بلا امتراء
وإن يكن لغفلة فكالإبأ وذا لسنة عياض نسبا
وقيل كالنطق والجمهور نسب والشيخ أبى منصور انتهى
وهذا هو الفصل الأول من الفصول السبعة المتعلقة بهذه الكلمة المشرفة وهو بيان حكمها .

﴿ الفصل الثاني : في ضبطها ﴾

قال ينبغي للذاكر أن لا يطيل مد ألف لا جدا وأن يقطع الهمزة من إله إذ كثيرا ما يلحن بعض الناس فيردها ياء وكذا يفصح بالهمزة مد إلا ويشدد اللام بعدها إذ كثيرا ما يلحن بعضهم فيرد الهمزة أيضا ياء أو يخفف اللام وأما كلمة الجلالة فان وقف عليها تعين السكون وإن وصلها كأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له فله وجهان الرفع وهو الأرجح والنصب وهو مرجوح ويأتي توجيههما في فصل الإعراب وينبغي أن ينون اسم سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ويدغم تنوينه في الراء اه واستحباب عدم إطالة مد ألف لا هو أحد أقوال ثلاثة (١) قال القلشاني اختلف هل الأفضل للسكف المد في لا النافية ليستشعر التلغظ بها نفي الألوهية عن كل موجود سوى الله تعالى أو القصر لئلا تحترمه النية قبل التلغظ بذكر الله وفرق الفخر بين أن تكون أول كلمة فيقصر أولا فيمد اه وفي التوضيح في تعداد ما يغلط فيه المؤذنون ومنها الوقوف على لا إله وهو خطأ ومنها أن بعضهم لا يدغم تنوين محمد في الراء بعدها وهو لحن خفي عند القراء .

﴿ الفصل الثالث : في إعرابها ﴾

اعلم أن هذه الكلمة قد احتوت على صدر وعجز فمعجزها ظاهر الإعراب إذ هو جملة من مبتدأ وخبر ومضاف إليه وأما صدرها فلا فيه نافية وإله مبنى معها لتضمنها معنى من إذ التقدير لا من إله ولهذا كانت نضا في العموم كأنه نفي كل إله غيره جل وعز من بدء ما يقدر منها إلى ما لا نهاية له مما يقدر وقيل بنى الاسم معها للتركيب وذهب الزجاج إلى أن اسمها معرب منصوب بها . وإذ فرغنا على المشهور من البناء فوضع الاسم نصب بلا العاملة عمل إن والمجموع من لا إله في موضع رفع بالابتداء والخبر المقدر هو لهذا المبتدأ ولم تعمل فيه لا عند سيوييه وقال الأخفش لا هي العاملة فيه وأما اسم الجلالة وهو الله فيرفع وهو الكثير ولم يأت في القرآن إلا مرفوعا وقد ينصب فالرفع إما على البدلية وهو المشهور والجاري على ألسنة المعريين وهو رأى ابن مالك وعليه فالأقرب أن يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل إنه بدل من اسم لا قبل دخولها وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى لأن البدل من الأقرب أولى من الأبعد ولأن كونه بدلا من اسم لا قبل دخولها داع إلى الإتيان باعتبار المحل مع إمكان الإتيان باعتبار اللفظ وأما أنه مرفوع على الخبرية قال ناظر الجيش وأما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قام به جماعة ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية وهذان القولان بالبدلية والخبرية في الاسم المعظم هما الاعتبار وفي المسألة ثلاثة أقوال أخر قال ناظر الجيش لا عمل عليها : أحدها أن لا ليست أداة استثناء وإنما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل والتقدير لا إله غير الله في الوجود ولا مانع لهذا القول من جهة الصناعة النحوية وإنما يتمتع من جهة المعنى لأن المقصود من هذه الكلمة أمران نفي الألوهية عن غيره تعالى

وهي غسل الرجلين إلى الكعبين والغاية داخلة في الغيا وفي بعض النسخ والكعبين والواو بمعنى مع وهما الناتان بمفصلي الساقين لا اللذان عند معقد الشراك لنقل ابن الضرير والزنا في الإجماع على غسلهما فما فوقهما إلى الكعبين خلافا لابن بشير وابن شاس وابن الحاجب في نقلهم القول بأنهما اللذان في معقد الشراك .

﴿ تنبيه ﴾ أفرد الناظم الرأس فيما تقدم وثني اليدين والرجلين لأنه الغالب وإلا ففي السليمانية في امرأة خلقت من سرتها لأسفل خلقة امرأة واحدة وفوق خلقة امرأتين تغسل الوجهين فرضا وسنة وتمسح الرأسين وتغسل الأيدي الأربع والرجلين والشرط الثاني حشو أو تحرز به عن كونها فرض كفاية وعن القائل بالتخيير في الرجلين بين غسلهما ومسحهما .

(١) هكذا بالأصل والظاهر أن الناسخ حذف سهوا مابه يتم سياق الكلام فليحذر اه مصححه .

(اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعُ)
وَلَا خِلَافَ فِيهَا عَنْهُمْ
يُسْمَعُ)

أى أن هذه الفروض الأربع مجمع عليها ولم يسمع فيها خلاف بين الناس وفيما قاله نظر فانه اختلف قديما وحديثا هل غسل الرجلين الفرض وهو المشهور أو المسح وسبب الخلاف اختلاف القراءة بالنصب والرفع والخفض ؟ فالرفع تقديره وأرجلكم فاغسلوها فالخبر محذوف والنصب عطفًا على اليدين والخفض عطفًا على الرأس، وجمهور العلماء على قراءة النصب الموجب للغسل وقال ابن عباس وقتادة افترض الله تعالى غسليْن ومسحين في الوضوء وزاد عكرمة والشعبي أن ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمم وما كان عليه المسح سقط واختار الطبري وداود التخيير وجعلوا القراءتين كالروايتين في الخبر يعمل بهما عند التناقض ولكل حجة ودليل وعند المازري وابن العربي وجماعة من أصحابنا الخفض محمول على حالة لبس الخفين والنصب على حالة عدمه ويحتمل

وإثبات ألوهيته تعالى وهذا الأمر الثاني لا يفيد منطوق هذا التركيب وإنما يفيد مفهومه وأين دلالة المنطوق من دلالة المفهوم ثم هو إما مفهوم لقب ولم يقل به إلا الدقاق وبعض الحنابلة أو مفهوم صفة وهو غير مجمع عليه . الثاني أن لا إله في موضع الخبر وإلا الله في موضع المبتدأ ولا يخفى ضعفه ويلزم منه أن الخبر يبنى مع لا وهى لا يبنى معها إلا المبتدأ وأنه لا يجوز نصب الاسم العظيم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سيأتي . الثالث أن الاسم العظيم مرفوع بإله كما يرفع الاسم بالصفة في قولنا قائم الزيدان فيكون المرفوع بمعنى أغنى عن الخبر على أن إلها مألوه من أله أى عبد فيكون مفعولا أقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر كقولنا ما مضروب إلا العمران وضعفه وأجاب عنه . وأما النصب فقد ذكروا له وجهين : أحدهما أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر ، الثاني أن يكون إلا الله صفة لاسم لا أما كونه صفة فلا يكون إلا إذا كانت إلا بمعنى غير وقد مر بيان ضعفه في القول الأول من الثلاثة الأخيرة من أوجه الرفع ؛ وأما التوجيه الأول فقد قالوا فيه إنه مرجوح وكان حقه أن يكون راجعا لأن الكلام غير موجب ثم قال والذى يقتضيه النظر أن النصب لا يجوز بل ولا البدل ثم بين وجه ذلك قفف عليه وعلى ما يتعلق بجميع الأوجه المذكورة من الأبحاث والأجوبة في شرح الصغرى .

﴿ الفصل الرابع : في بيان معناها ﴾

قال في شرح الصغرى : لاشك أنها مشتملة على نفي وإثبات فالنفي كل فرد من أفراد حقيقة الإله غير مولانا جل وعز والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز وأتى بإلا لقصر حقيقة الإله عليه عز وجل بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى عقلا ولا شرعا وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا المعنى كللى أى يقبل بحسب مجرد إدراك معناه أن يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعى دل على استحالة التعدد فيه وأن معناه خاص بمولانا جل وعز فقط فالاسم العظيم المذكور بعد حرف الاستثناء ليس هو بمعنى الإله فيكون كليا بل هو جزئى علم على ذات مولانا جل وعز لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا ولو كان معنى الله كمعنى الإله لزم استثناء الشيء من نفسه وأن لا يحصل توحيد من هذه الكلمة ولو كان معنى الإله جزئيا مثل الاسم الأعظم لزم أيضا استثناء الشيء من نفسه والتناقض في الكلام بإثبات الشيء ثم نفيه ثم قال فان كان المراد بالكلى الذى هو الإله مطلق المعبود لم يصح لما يلزم عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وإن كان المراد بالإله المعبود بحق صح فاذا لا يصح إلا أن يكون الإله كليا بمعنى المعبود بحق والاسم العظيم علم على الفرد الموجود منه والمعنى على هذا لا مستحق للعبودية له موجود أو في الوجود إلا الفرد الذى هو خالق العالم جل وعز اه وهو صريح في أن المنفى هو ما قد يتوهم من تعدد المعبود بحق وهذا المعنى أيضا هو الذى عقد شيخنا الإمام الشهير الحافظ الكبير الولى الصالح الحاج الرحال سيدى أبو القاسم ابن الإمام الشهير الحافظ الأثير القاضى سيدى عبد الجبار بن أحمد بن موسى البزورى الفيجي رحمه الله بقوله :

فصل ومعنى لا إله إلا	الله جلّ الرب نعم المولى
ما فى الوجود من إله يعبد	بالحق إلا الله فرد صمد
وهى ردّ خطأ المعتقد	أن إله الحق ذو تعدد
كمن يظن أن عند زيد	من العبيد نحو ألف عبد

أن يريد بقوله لاختلاف
فيه عنهم : أى عن أهل
السنة يسمع الرد على الطبرى
من أهل السنة وعلى
الشيعة القائلين بتعيين
مسحهما فقط مسكاً بظاهر
قراءة الخفض والله تعالى
أعلم .

(وَائْتَنَّا فِي مَذْهَبِنَا
جَلِيلَةٍ وَبِاتِّفَاقٍ فِيهَا وَفِي
النِّيَّةِ

وَمُطْلَقُ الْمَاءِ مَعَايَا قَارِي
وَهُوَ الطُّهُورُ رَاكِعًا
أَوْ جَارِي)

أشار في هذا البيت الأول
إلى الفرض الخامس من
فروض الوضوء وهو النية
وقوله في مذهبنا فيه تنبيه
على خلاف أبي حنيفة فأنها
غير واجبة بل مستحبة
في الوضوء والغسل وفرض
في التيمم وقوله جلية أى
واضحة بينة وذكر أنها
متفق عليها وهو كذلك
عند ابن رشد وابن حارث
وعلى المشهور عند الماليزي
وهما طريقتان : فالإتفاق
الذي أفاده هو أحد
الطريقتين ولضعف الطريق
الأخرى حكم الاتفاق
لعدم اعتباره قال القرافي
وحقيقتهما قصد الإنسان

وليس عنده سوى عبد فريد وذلك العبد يسمى بسعيد
فأنت حقا في خطابك تقول لذاك لا عبد لزيد يا جهول
إلا سعيدا فنفيت كل ما كان مخاطباً له توهمها
مستثنيا سعيدا المحقق وجوده وربنا الموفق

فصرح أيضا بأن النفي هو ما قد يتوهم من تعدد المعبود بحق أما المعبود بباطل فلم يتعرض له إذ هو
موجود فلا يصح نفيه وإلى هذا ذهب الشيخ الإمام العالم سيدى أبو محمد عبد الله الهبطى الطنجي
من تسلط النفي على أفراد الآلهة المعبودة بالحق على تقدير وجودها دون المعبودة بالباطل من الأصنام
والأوثان قائلا إذ لا ينفي الشيء إلا عما من شأنه أن يتصف به والأصنام لا مشاركة بينها وبين الإله
الحق سبحانه حتى يحتاج إلى نفيها وهو خلاف ما ذهب إليه الإمام العالم سيدى أبو عبد الله محمد
السبتي من تسلط النفي على المجموع من الأفراد المعبودة بالحق على تقدير وجودها والأصنام
والأوثان المعبودة بالباطل قال بدليل قوله تعالى « إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون »
فلولا أنهم فهموا من هذا النفي أنه أزال لهم ألوهية أصنامهم ما استكبروا وقالوا ما قالوا قال بعضهم
وتحقيق ذلك أن لا إله إلا الله دلت على نفي الأفراد المعبودة بالحق على توهم وجودها بالمطابقة
ودلت على نفي ألوهية الأصنام والأوثان المعبودة بالباطل بالالتزام والأخروية قال والظاهر الأول فإن
تعميم النفي للأفراد المعبودة بحق على تقدير وجودها وتوهمه وللمعبودة بباطل من الأصنام ونحوها
كما قال السبتي يؤدي إلى عدم كفر الكافرين وأن لا يوجد مشرك في الدنيا إذ المعنى حينئذ لا معبود
لا بحق ولا بباطل إلا الله تعالى وإذا لم يعبد إلا هو تعالى فمن عبده ليس بكافر . قلت وفي الاستدلال
بالآية نظر لا اعتقادهم حقية عبادة أصنامهم ومن كلام الهبطى المذكور من قصيدة له في ذلك :

ومن قائل نفي الصليب وشبهه هو القصد بالتهليل تعدوك فتنة
ولم يدرك أن ما أريد بنفيه هو المستحيل ما بذلك مرية
فمعبود كل كافر بين عينه عليه لأجله خضوع وذلة
فلو نفيه ربي أراد بخبره لما كان صدقا لا تفنك شهادة
كلمات خير الخلق قدمات دينه ومن شك في قولي غشته عماية

ومن كلامه أيضا من قصيدة له أخرى في هذا المعنى :

إن قلت لا إله إلا الله المثل قد نفيت لاسواء
ومن يقل نفيت وجود الصنم فليثبت أنه توهمى
لكونه قطعاً لديه آلهه نقاها من نفي الإله قاطبه
فإن أردت ثمرة الكلام ولا عليك فيه من ملام
نخذ إليك لفظة بها اكتفى المثل ما قدرت منه متقى
فكل ما أتى به التقدير فمتف قليل أو كثير
فشدد كفك على هذا المقال وكف عن قول جميعه ضلال انتهى

وقد ألف رحمه الله في هذه المسألة تأليفا مفيدا ثم قال الشيخ رضى الله عنه في شرح الصغرى وإن
ثبت قلت في معنى الإله هو المستغنى عن كل ماسواه المفتقر إليه كل ماعداه وهو أظهر من المعنى
الأول وأقرب منه وهو أيضا أصل له لأنه لا يستحق أن يعبد أى يذل له كل شيء إلا من كان مستغنيا

بقليه ما يريد به فعله فهي
من باب العزم والإرادة
لا من باب العلوم والاعتقادات
وليست بإرادة مطلقة
لأن الإرادة قد تتعلق
بفعل الغير كما تريد مغفرة
الله تعالى لزيد وتسمى
هذه شهوة لانية وليست
أيضا بعزم مطابق لأن
العزم تصميم على إيقاع
الفعل والثنية تمييز للفعل
فهي أخص منه وسابقة
عليه اه ومحله القلب عند
أكثر المتشعبة وأقل
الفلاسفة لأنه محل العقل
والعلم والإرادة والميل
والاعتقاد وعند أقل
المتشعبة وأكثر الفلاسفة
الدهماغ وحكمة إيجابها تمييز
العبادات عن العادات
ليتميز ما أمر الله تعالى به
عما ليس بمأمور به وتميز
مراتب العبادات في أنفسها
لتبين مكافأة العبد
على فعله ويظهر قدر
تعظيمه لربه تعالى ، مثال
الأول كون الغسل تعبدا أو
تنظفا ولا فرق إلا بالنية
ودفع المال قد يكون
صدقة شرعية وصلة عرفية
إلى غير ذلك ، ومثال الثاني
انقسام الصلاة لفرض
وسنة ومندوب والفرض
لمندور وغيره والصلوات

عن كل ماسواه ومفتقرا إليه كل ما عداه فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الأولى وبها ينجلي
اندراج جميع عقائد الإيمان تحت هذه الكلمة ثم نقل عن المترح مامعناه أن لفظ الاستثناء في الحقيقة
لا يجري على ظاهر ما يفهمه كل قاصر من أنه نفى وإثبات إذ يلزم منه هنا كفر وإيمان وإنما المقصود
الإخبار بأن الإله الحقيقي واحد ، ثم يمكن أن يفاد هذا المعنى بعبارتين إحداها الله وإحد والثانية
لا إله إلا الله فعدل إلى صيغة النفي لكونها أبلغ في إفادة معنى الوجدانية إذ يلزم منه نفى الكمية
المتصلة والمنفصلة إذ مضمونها ليس كمثل شيء وليس هذا موجودا في العبارة الأخرى وهي الله واحد
فلا ترتيب باعتبار المعنى حتى يلزم منه كفر ثم إيمان بل النفي والإثبات مقصودان دفعة واحدة
ومدلولهما معا شيء واحد وهو وحدانية الإله الحقيقي دل على ذلك مجموع قولنا لا إله إلا الله فلا إله
إلا الله كقول القائل لفلان على عشرة إلا ثلاثة فقد قال الفقهاء إنه مقر بسبعة لا أنه أقر بعشرة ثم
نفى منها ثلاثة إذ يلزم أن لا يقبل منه ذلك لأنه تعقب بالرافع لكن السبعة عبارتان إحداها بسيطة
وهي سبعة والأخرى مركبة وهي مجموع قولنا عشرة إلا ثلاثة فسبعة وعشرة إلا ثلاثة مترادفات كما
أن قولنا الله واحد ولا إله إلا الله مترادفان لكن عدل إلى العبارة المشتملة على النفي والإثبات
لكونها أبلغ كما مر قال وهذا الذي اختاره المترح هو قول القاضي أبي بكر قال وقال الأكثرون
المراد بعشرة إنما هو السبعة وإلا ثلاثة قرينة ذلك من إرادة الجزء باسم الكل وعلى هذا فالله المنفي
أريد به غير الله وإلا الله قرينة إرادة ذلك ويندفع به التناقض أيضا قال وقيل المراد بعشرة جميع
أفرادها السبعة والثلاثة معا ثم أخرجت الثلاثة بالإلا فبقيت سبعة ثم أسند إليها الحكم بعد الإخراج
فلم يلزم تناقض في الحكم إذ ثبوته إنما هو للباقي بعد الإخراج والتقدير عشرة المخرج منها ثلاثة له
على قيل وهذا القول هو الصحيح وعلى هذا فالمراد بالإله كل أفرادة ثم أخرج منها المعبود بحق ثم أسند
الحكم بعد الإخراج والتقدير أفراد الإله المخرج منها الله معدومة .

﴿ فرع ﴾ ومن خط شيخنا الإمام الحافظ الحجة سيدى أبى العباس أحمد المقرئ التلمساني نزيل
فاس مانصه : وقد سئل الشيخ سيدى محمد السنوسى نفعنا الله به هل يشترط في الإيمان أن يعرف
المكلف معنى لا إله إلا الله محمد رسول الله على التفصيل الذى ذكر في العقيدة الصغرى أم لا ؟ فأجاب
بأن ذلك لا يشترط إلا في كمال الإيمان وإنما يشترط في الصحة معرفة المعنى على الإجمال على وجه
يتضمن التفصيل ولا شك أن الغالب على المؤمنين عامتهم وخاصتهم معرفة ذلك إذ كل أحد يعرف أن
الإله هو الخالق وليس بمخلوق والرازق وليس بمرزوق وذلك هو معنى غناه جل وعز عن كل
ماسواه وافتقار كل ماسواه إليه ويعرفون أن الإله لا يصلى إلا له ولا يصام إلا له ولا يحج إلا له ولا
يعبد سواه وافتقار كل ماسواه إليه وهو معنى قولهم إن الإله هو المستحق للعبادة ولا يستحقها سواه
وذلك الذى وقعت به الفتوى بعدم الإيمان نادر جدا وهو الذى لا يدرك معنى لا إله إلا الله لأجملة
ولا تفصيلا ولا يفرق بينه وبين الرسول بل يتوهم أنه مثل ونظير لله تعالى وهذا النوع يقع في البداية
البعيدة عن العمران جدا التى لا تحاطل علما ولا خبرا والله تعالى أعلم اه وأشار بقوله وذلك الذى
وقعت به الفتوى الخ لقوله في شرح الوسطى في باب الدليل على وجوب الوجدانية له تعالى ؛ وقد سئل
فقهاء بحجة وغيرهم من الأئمة في أول هذا القرن أو قبله بيسير عن شخص ينطق بكلمتي الشهادة
ويصلى ويصوم ويحج ويفعل كذا وكذا لكن إنما يأتي بمجرد الأقوال والأعمال فقط على حسب
ما يرى الناس يقولون ويعملون حتى إنه لينطق بكلمتي الشهادة ولا يفهم لهما معنى ولا يدرك معنى

الحسن لقضاء وأداء
والندب على سبيل السنة
لراتب كالعيدين والوتر
وغير راتب كالنوافل
وكذا القول في قربات
المال والصوم والنسك
فشرعت النية لتمييز هذه
المراتب ولأجل هذه
الحكمة تضاف صلاة
الكسوف والاستسقاء
والعيدين لأسبابها للتمييز
وكذلك الفرائض لأن
تلك الأسباب قرب
في أنفسها وأسبابها مختلفة
ظهراً وعصراً ومغرباً
وعشاء وصباحاً واختلاف
القراءة في جميعها من طول
وقصر وسر وجهر وأشار
في البيت الثاني للفرض
السادس وهو الماء المطلق
كما عده ابن رشد
وعبد الوهاب وابن بشير زاد
في تنبيهه وهو المشهور
ورد عده فرضاً بأنه خارج
عن الماهية وإنما هو آلة
لفعل الوضوء وشرط فيه
وبأنه ليس من أفعال
المكلف. وأجيب بأن المراد
إعداده فهو من فعله ورد
بأنه وسيلة ولم يعتبر الشيخ
خليل في مختصره تشهير
ابن بشير فلذا لم يعد من
الفرائض، وقول الناظم
ومطابق الماء معاً أى
متفق عليه كذلك قبله.

الإله ولا معنى الرسول وبالجمل فلا يدري من كفى الشهادة ما أثبت ولا مانع ورعاً توهم أن الرسول
صلى الله عليه وسلم نظير الإله لما رآه لازم الذكر معه في كفى الشهادة وفي كثير من المواضع فهل
ينتفع هذا الشخص بما صدر منه من صورة القول والفعل ويصدق عليه حقيقة الإيمان فيما بينه وبين
ربه أم لا؟ فأجابوا كلهم بأن مثل هذا لا يضرب له في الإسلام بنصيب وإن صدر منه من صور أقوال
الإيمان وأفعاله ما وقع. قلت وهذا الذي أفتوا به في حق هذا الشخص ومن كان على حالته جلي
في غاية الجلاء لا يمكن أن يختلف فيه اثنان وإنما نزاع العلماء واختلافهم فيمن عرف مدلول الشهادتين
وجزم بما تضمنته من عقائد التوحيد من غير تردد إلا أن موجب جزمه بذلك التقليد وبمجرد النشأة
بين قوم مؤمنين من غير أن يعرف برهانا على ذلك أصلاً والخلاف في صحة إيمان هذا هو الخلاف
المعروف في صحة التقليد وقد قدمنا ما في ذلك في شرح مقدمة هذه العقيدة اهـ.

﴿ الفصل الخامس : في بيان فضلها ﴾

قال رضى الله عنه : أعلم أنه لو لم يكن في بيان فضلها إلا كونها علماً على الإيمان في الشرع تعصم الدماء
والأموال بحقها وكون إيمان الكافر موقوفاً على النطق بها لكان كافياً للعقلاء كيف وقد ورد في فضلها
أحاديث كثيرة فمنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أفضل ما قلته أنا والنبليون من قبلى لا إله إلا
الله وحده لا شريك له» رواه مالك في الموطأ زاد الترمذى في روايته «له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير» وروى هو والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء
الحمد لله» وروى النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال «قال موسى عليه الصلاة والسلام يارب علمنى ما أذكرك
به وأدعوك به فقال يا موسى قل لا إله إلا الله قال موسى عليه السلام يارب كل عبادك يقول هذا
قال قل لا إله إلا الله قال موسى لا إله إلا أنت إنما أريد شيئاً تخصنى به قال يا موسى لو أن السموات
السبع وعامرهن غيرى والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة لما لت بهن لا إله إلا الله» وقال
صلى الله عليه وسلم «يؤتى برجل إلى الميزان ويؤتى بتسعة وتسعين سجلاً كل سجل منها مد البصر فيها
خطايا وذنوبه فتوضع في كفة الميزان ثم تخرج بطاقة مقدار الأئمة فيها شهادة أن لا إله إلا الله محمد
رسول الله فتوضع في الكفة الأخرى فترجح بخطايا وذنوبه» إلى غير ذلك مما ورد في فضلها ففي
الشرح من ذلك جملة صالحة فراجع إن شئت.

﴿ الفصل السادس : في كيفية ذكرها على الوجه الأكمل ﴾

قال رضى الله عنه : أعلم أن ذكر هذه الكلمة على كل حال بقصد القربة يحصل به الإيواف لكن
الأكمل الذي ترد به على القلب المواهب الإلهية والفتوحات الربانية التي يقصر عنها الوصف أن يعظم
الذاكر ما عظم الله تعالى وأن يحسن أدبه مع ما شرف مولانا جل وعز وقد علمت أن هذه الكلمة
من أفضل الأذكار وأشرفها عند مولانا جل وعز فينبغي للمؤمن أن يعتنى بشأنها فيتوضأ لها ويلبس
ثياباً طاهرة ويقصد موضعاً طاهراً كما يقصد للصلاة وليتحر الخلو والافتراق عن الناس ما استطاع
ويقصد الأزمنة المشرفة كما بعد الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى غروبها أو ما يتمكن منه
من بعض ذلك وبين العشاءين والسحر ثم يستقبل القبلة ، وليفتتح ورده أولاً بالاستغفار ولو مائة
مرة ليغسل باطنه من أدران المعاصي ليتبهاً لتحليته بما يرد عليه بعد ذلك من أنوار بقية أوراده ثم
يتبع أثر ذلك صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو خمسمائة مرة ليستب بها باطنه ويتبهاً لجل ما يرد
عليه من سر التهليل ويقصد بذلك كله امتثال أمر الله سبحانه وطلب رضاه والذي يعينه على إحضار

قلبه وقصد القربة في هذه الأذكار أن يذكر على قلبه أمر مولانا جل وعلا بكل واحد منها ليستشعر قلبه هيئة الأمر بمعرفة من صدر منه اه ما تعلق به الغرض ولا بد وراجع بقية الفصل في الشرح إن شئت فقد أجاد فيه رضى الله عنه ماشاء .

﴿ الفصل السابع : في الفوائد التي تحصل لذكر الكلمة المشرفة على الوجه الأكمل ﴾

قال رضى الله عنه : اعلم أن المواظبة على ذكر الكلمة المشرفة على الوجه الذى ذكرناه أو لا تحصل فوائد كثيرة منها ما يرجع إلى محاسن الأخلاق الدينية ومنها ما يرجع إلى الكرامات التى هى خوارق . أما الأولى فمنها اتصافه بالزهد وهو خلو الباطن من الميل إلى فان وإن كانت اليد معمورة بمتاع حلال فعلى سبيل العارية فيتصرف فيه بالإذن الشرعى تصرف الوكيل الخاص ينتظر العزل عنه فى كل نفس ومنها التوكل وهو ثقة القلب بالوكيل الحق ولا يقدح فى ذلك تلبس ظاهره بالأسباب إذا كان قلبه فارغا منها يستوى عنده وجودها وعدمها ومنها الحياء بتعظيم الله عز وجل بدوام ذكره والتزام امثال أمره ونهيه والإمساك عن الشكوى به إلى العجزة الفقراء غيره ومنها غنى القلب بسلامته من فتن الأسباب فلا يعترض على الأحكام بلو أو بلعل لعله بمن صدرت منه تعالى المفرد بالخلق والتدبير ومنها الفقر وهو نقض يد القلب من الدنيا حرصا وإكثارا ومنها الإيثار على نفسه بما لا يذمه الشرع ومنها الفتوة وهى التجافى عن مطالبة الخلق بالإحسان إليه ولو أحسن إليهم لعله بأن إحسانه إليهم وإساءتهم إليه كل ذلك مخلوق لله تعالى فلا يرى لنفسه إحسانا حتى يطلب عليه جزاء ولا يرى لهم إساءة حتى يذمهم عليها إلا أن يكون الشرع هو الذى أمر بذهمهم أو معاقبتهم فيفعل مأمرا به الشرع ليقوم بوظيفة العبادة فقط وهذه الفتوة فوق المسألة ومنها النظر وهو إفرااد القلب بالثناء على الله تعالى ورؤية النعم منه فى طي النعم . قال رضى الله عنه والفوائد كثيرة ومن أرادها فليجتهد فى أسبابها فسيعرفها بالدوق . وأما النوع الثانى من الفوائد وهو ما يرجع إلى الكرامات فمنها وضع البركة فى الطعام ونحوه حتى يكثر القليل ويكفى اليسير وهذا مشاهد لأولياء الله تعالى كثيرا ومنها تيسر دنائير أو دراهم أو كليهما أو غير ذلك مما تدعو إليه الحاجة وقد كان بعض المشايخ فى أول أمره جزارا فتعذر عليه شغل الجزارة تعذرا شرعيا فكان إذا كان قضى وظيفة ذكره يرفع رأسه فيجد فى حجره درهما يشتري به قوت ذلك اليوم ومنها مسألة شقة الشيخ أبى عبد الله التاودى نفعنا الله به وغير ذلك مما لا يحصى كثرة ، قال رضى الله عنه وكرامات هذا الباب كثيرة لا تنحصر إلا أن المؤمن لا ينبغي له أن يقصدها بشيء من طاعته وإلا دخل عليه الشرك الخفى ومكر به والعياذ بالله إذ هذه من جملة ما يجب أن يصفى منها قلبه عند ذكر كلمة التوحيد ويقطع التفاته إليها بالكلية وليكن مقصوده رضا مولاه وكشف الحجاب عن قلبه فيواجهه مولاه بالعجائب والأسرار ، وهذا آخر الفصول السبعة المتعلقة بكلمة التوحيد باختصار جاهل على حسب ما ظهر فى الوقت . قوله وهى أفضل وجوه الذكر ظاهر وراجع الفصل الخامس فى بيان فضلها . قوله فاشغل بها العمر تفز بالذخر أمر بالاشتغال والإكثار وعمارة الأوقات بذكر كلمة التوحيد لفضلها وثوابها . قال فى شرح الصغرى وقد روى أن بعض السادات كان لا يفتر عن ذكرها ليلا ولا نهارا ومنهم من يذكرها بين اليوم والليلة سبعين ألف مرة وأهل السبب والمشتغلون بالخدمة والصنائع اثنى عشر ألفا وروى أن من قالها سبعين ألف مرة كانت فداءه من النار . قوله تفز بالذخر جواب اشغل والذخر بالمعجمة المضمومة مصدر ذخركم قال فى القاموس ذخره كمنعه ذخرا بالضم وادخره اختاره أو اتخذته والذخيرة ما دخر كالذخر والجمع أذخار .

﴿ تنبيه ﴾ قد ظهر لك مما قررناه أن عده الماء المطلق من فروض الوضوء اتفاقا غير ظاهر ثم فسر المطلق بالطهور وسواء كان راكدا أو جاريا وهو ماصدق عليه اسم ماء بلا قيد بأن يفرد لفظه عند الإخبار فيقال هذا ماء مطلق ولم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بما لا يترك عنه غالبا أو بما يكون قرارا له ، وأما غير المطلق فلا يفرد لفظه وإنما يقال ماء ورد أو ريحان أو خلافة إلى غير ذلك من التقييد والتقييد أيضا إما بطاهر أو بنجس فالمقيد بالطاهر إما أن يتغير أحد أوصافه أولا فان تغير به استعمل فى العادات كلها لافى العبادات ويتيمم إن لم يجد غيره وإن لم يتغير فان كان كثيرا مستبحرا فطهورا اتفاقا وإن كان يسيرا فالمشهور طهور . وقال القابسى يسلبه الطهورية والتقييد بالنجس إما أن تتغير أوصافه أولا فان تغيرت لم يستعمل فى عبادة اتفاقا ولا فى عادة على المشهور وإن لم يتغير النجاسة أحد أوصافه فهو على قسمين كثير مستبحر أو قليل فالأول طاهر طهور على المذهب والثانى فيه خلاف

ومذهب المدونة أنه طاهر
مظهر على كراهة فيه وهو
المشهور حكاه ابن رشد
ومثى عليه صاحب المختصر
وفي الرسالة أنه يتيمم قال
فيها وقيل الماء ينحسه قليل
النجاسة وإن لم تغيره
والقليل قال العوفي كالجرة
والإناء والبئر القليلة الماء
وقد رما يتوضأ به ويغتسل
(وَالْخَلْفُ فِي الْفُورِ وَفِي

التَّزْيِيبِ

نَقْلًا عَنْ ابْنِ رِشْدٍ اللَّيْثِ
فيه مسألتان الأولى الخلاف
في الفور وعبر عنه بعضهم
بالموالة وهي إيقاع الطهارة
في فور واحد من غير
تفريق هل هو واجب
وشهره جماعة من الأئمة
أو سنة وشهره ابن رشد
وظاهر إطلاق الناظم سواء
كان التفريق يسيرا أو
كثيرا وهو كذلك عند
ابن الجلاب ومن واقه
وعند عبد الوهاب أن
اليسير لا يفسد الطهارة
عمدا كان أو سهوا وفي
الكثير التفاحش خمسة
أقوال: أحدها لابن وهب
يفسد عمدته وسهوه ، ثانيها
عكسه لابن عبد الحكم ،
ثالثها يفسد عمدته لاسهوه
لابن القاسم ، رابعها يفسد
التفريق في الغسل دون

((فَصْلٌ) طَاعَةُ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعِ
قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ خَمْسٌ وَاجِبَاتٌ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فِي الْقِطَاعِ
الْإِيمَانُ جَزْمٌ بِالْإِلَهِ وَالْكِتَابِ
وَقَدَرٍ كَذَا صِرَاطٌ مِيزَانٌ
وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ
وَالَّذِينَ ذِي الثَّلَاثِ خُذُوا قَوْمِي عُرَاكَ

تعرض في هذا الفصل لبيان الإسلام وقواعده ولبیان الإيمان والإحسان والدين فأخبر أن طاعة جميع
الجوارح أي السبعة من اللسان الموافق للاعتقاد وغير اللسان أي الانقياد بها إلى فعل المأمور به وترك
المنهى عنه قولاً كان أو فعلاً هو الإسلام أي في عرف الشرع ووصفه بالرفعة لكمالها بسبب انقياد
الجوارح كلها وفهم منه أن الانقياد ببعض الجوارح فقط ليس إسلاماً كاملاً بل إسلام ناقص أو كفر
وهو كذلك فإن كان هذا البعض التقاد به النطق بالشهادتين وحده أو مع غيره كما هو مشاهد في الناس
كثيراً من فعل المأمور به غالباً وعدم ترك المنهى عنه فهو إسلام ناقص إذ ثبت حكم الإسلام في الظاهر
بالنطق بالشهادتين وحده فأحرى إن انضاف له غيره ، وأما إن لم ينطق بالشهادتين فلا يصح إسلامه
رأساً كما سيأتي ، فالمنفي في الوجه الأول الكمال مع ثبوت أصل الإسلام ، والمنفي في الثاني أصل الإسلام
هذا معنى الإسلام في عرف الشرع ؛ وأما الإسلام لغة فهو مطلق الطاعة والانقياد . والجوارح الكواصب
أي الأعضاء السبعة التي يكسب بها الخير والشر وهي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان
والفرج والبطن وروى أن من عصى الله تعالى بمحارحة من هذه فتح له باب من أبواب جهنم ومن
أطاعه بواحدة منها غلق عنه باب فان أطاعه بالجميع غلقت عنه الأبواب كلها . وقوله بالجميع نعت
للجوارح ويحتمل كونه تأكيدها وأل فيه خلف عن الضمير على المذهب الكوفي أي جميعها وقوله
قولاً وفعلاً منصوب على إسقاط الحافض أي في القول والفعل بانه به على أن الإسلام الكامل هو
ما حصل عن الانقياد في القول بالنطق بما يجب النطق به وفي الفعل بفعل المأمور به يريد وترك المنهى
عنه كما هو ؛ ثم أخبر أن قواعد الإسلام أي أصوله التي بنى عليها خمس خصال كل منها واجب ومعنى
كونها أصولاً له أنها أعظم خصاله وآكدها الأولى الشهادتان أي النطق بهما مع اعتقاد معناهما ولو
على جهة الإجمال كما مر في الفرع قبل الفصل الخامس وقوله شرط الباقيات صفة الشهادتين وكونهما
شرطاً في الخصال الباقية صحيح أما النطق بهما فهو شرط في صحة الخصال الأربعة الباقية كما ذكر يريد
وشرط صحة أيضاً في غيرها من بقية خصال الإسلام لكن هذا بالنسبة للكافر فلا تصح منه صلاة
ولا غيرها إلا بعد النطق بهما إن كان قادراً عليه وأمكنه ذلك ، وأما بالنسبة لمن ولد في الإسلام ففي
كون نطقه بهما شرط صحة في إسلامه فلا يصح دونه أو شرط كمال فيه قولان لكن محل الخلاف إن
كان عدم نطقه بهما غفلة فقط أما إن كان إبابية وامتناعاً فلا اتفاق على عدم صحة إسلامه وقد تقدم هذا
في الفصل الأول من الفصول السبعة المتعلقة بكلمة التوحيد ، وأما اعتقاد معناهما فهو نفس الإيمان الذي لا يصح

الممسوح لعبد الملك خامسها
يفسد في المغسول والممسوح
إن كان بدلا لا أصلا
وبالدل هو الخف والأصل
هو الرأس ومنشأ الخلاف
بين ابن الجلاب وغيره هل
ما قارب الشيء يعطى له
حكمه أم لا (المسئلة الثانية
الترتيب) وهو توالى
الأعضاء المفروضة على
نسق القرآن والسنة
وسيدكر الناظم الخلاف
فيه ؛ ومعنى قوله والخلف
أى الخلاف أن ابن رشد
نقل خلافا في هاتين
المسئلتين ويحتمل أن يريد
أنه خالف القول بالفريضة
هاتين المسئلتين وهو
الظاهر والله أعلم .

(وَيَسْقُطُ الْفَوْرُ مَعَ

النَّسِيَانِ

وَالَّذِي كَرَّرَ يُبْقِيهِ عَلَى

الْإِنْسَانِ)

ولما ذكر حكم الفور أشار
إلى أنه يسقط مع العجز
والنسيان ويجب مع الذكر
والقدرة وليس معنى هذا
البيت في الأصل هنا ومعنى
الشرط الأول من البيت
أن من فرق طهارته ناسيا
سقط عنه الفور وينبغي على
ما تقدم له منها يريد بنية
مطلقا طال أو لم يطل فإن

الإسلام الشرعى دونه (الحصلة الثانية) الصلاة (الثالثة) الزكاة فيما تجب فيه من الأنواع وهى الماشية
والعين والحرث وبعض الثار ومن الآخرين تخرج زكاة الفطر وهذه الأنواع هى مراد الناظم، والله
أعلم بالقطاع . القاموس قطاع ككتاب الدرهم، وقطيع كأثير الطائفة من الغنم والنعم وجمعه القطاع
بالكسر اه وحاصله إطلاق القطاع على الدراهم والماشية وقد أطلقه الناظم على ما هو أعم من ذلك
من جميع ما تجب فيه الزكاة (الرابعة) صوم رمضان (الخامسة) حج البيت من استطاع إليه سبيلا .
ثم أخبر أيضا أن الإيمان هو الجزم أى القطع بوجود الإله سبحانه وتعالى وباتصافه بصفات الجلال
والكمال وبالكسب أى المنزلة على الرسل وبالرسل والملائكة والبعث والقدر والصراف والميزان
والحوض والجنة والنار وسيأتى مزيد بيان لذلك عند التعرض لشرح الحديث الذى عقده الناظم
فى هذه الآيات إن شاء الله تعالى ، وقوله لإيمان ابتدأ باللام مكسورة مجردة من همزة الوصل لأن
همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الإبتداء بالسالكين والسالك هنا هو اللام تحرك بحركة الهمزة
المنقولة إليه فاعتد بها وأسقط الهمزة وقد ارتكب الناظم هذا الوجه فى مواضع من هذا الرجز ثم
أخبر أن الإحسان عند من دراه أى علمه هو أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك
وسياتى بيان ذلك إن شاء الله ، ثم أخبر أيضا أن الدين مجموع هذه الثلاث وهى الإسلام والإيمان
والإحسان وقوله ذى الثلاث ذى اسم إشارة خبر الدين والثلاث بالرفع نعت له أو عطف بيان وقوله
خذ أقوى عراك إشارة إلى أن الدين أقوى وأوثق عروة يستمسك بها وذلك إشارة إلى قوله تعالى
(مَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) وقوله (ومن يسلم وجهه إلى الله وهو
محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى) وفى ذلك تلويح إلى تغييره صلى الله عليه وسلم العروة فى رؤيا
عبد الله بن سلام رضى الله عنه بالإسلام الكامل المرادف للدين فى صحيح البخارى رضى الله عنه
عن قيس بن عباد قال «كنت جالسا فى مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع فقالوا هذا
رجل من أهل الجنة فصلى ركعتين تجوز فيهما ثم خرج وتبعته فقلت إنك حين دخلت المسجد قالوا
هذا رجل من أهل الجنة قال والله ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم فسأحدثك لم ذاك ؟ رأيت رؤيا
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقصصتها عليه رأيت كأنى فى روضة ذكر من سعتها وخضرتها وسطها
عمود من حديد أسفله فى الأرض وأعلاه فى السماء فى أعلاه عروة قفيل لى ارق فقلت لا أستطيع
فأتانى منصف فرفع ثيابه من خلفي فركبت حتى كنت فى أعلاه فأخذت بالعروة قفيل لى استمسك
فاستيقظت وإنها لفى يدي فقصصتها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال تلك الروضة الإسلام وذلك
العمود عمود الإسلام وتلك العروة الوثقى فأنت على الإسلام حتى تموت » وذلك الرجل عبد الله بن
سلام اه . والأصل فيما ذكره الناظم فى هذا الفصل ما أخرجه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل
البخارى رضى الله عنه فى صحيحه عن أبى هريرة قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يوما للناس فأتاه
رجل فقال ما الإيمان قال الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبقائه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الإسلام
قال الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان قال ما
الإحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال متى الساعة قال ما المسئول عنها
بأعلم من السائل وسأخبرك عن أشراطها إذا ولدت الأمة ربها وإذا تطاول رعاة الإبل البهم
فى البنيان فى خمس لا يعلمهن إلا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وسلم إن الله عنده علم الساعة الآية ثم أدبر
فقال ردوه فلم يروا شيئا فقال هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم» قال أبو عبد الله فجعل ذلك كله ديننا .

وما أخرجه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري رضى الله عنه في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « بينا نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على خفيه وقال يا محمد أخبرني عن الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت إن استطعت إليه سبيلا قال صدقت فعجبنا له يسأله ويصدق ثم قال فأخبرني عن الإيمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره قال صدقت قال فأخبرني عن الإحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال فأخبرني عن الساعة قال ما المسئول عنها بأعلم من السائل قال فأخبرني عن أماراتها قال إذا ولدت الأمة ربها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان قال صدقت قال فلبث مليا ثم انصرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدرون من السائل ؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » قال الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الميتمى في شرح الأربعين للنووي بعد شرحه لحديث عمر مانصه : وهو حديث متفق على عظم موقعه وكثرة أحكامه لاشتماله على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقائد الإيمان وأعمال الجوارح وإخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه فهو جامع لطاعات الجوارح والقلب أصولا وفروعا حقيق بأن يسمى أم السنة كما سميت الفاتحة أم القرآن لتضمنها جل معانيه ومن ثم قيل لو لم يكن في هذه الأربعين بل في السنة جميعها غيره لكان وافيا بأحكام الشريعة لاشتماله على جملتها مطابقة وعلى تفصيلها تضمنها فهو جامع لها علما ومعرفة وأدبا ونطقا ومرجعه من القرآن والسنة كل آية أو حديث تضمن ذكر الإسلام أو الإيمان أو الإحسان أو الإخلاص أو المراقبة أو نحو ذلك اه قال الإمام ابن حجر العسقلاني في فتح الباري في شرح حديث أبي هريرة المتقدم ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوبه يقتضى تغيرهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام إظهار أعمال مخصوصة وتقدم أن المصنف يرى الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد وقد نقل أبو عوانة الإسفرايني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بترادفهما سمع ذلك منه وعن الإمام أحمد بتغيرهما ولكل من القولين أدلة متعارضة وقال أبو محمد البغوي في الكلام على حديث جبريل هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام هنا اسما لما ظهر من الأعمال والإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان ولأن التصديق ليس من الإسلام بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجماعها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « أتاكم ليعلمكم دينكم » وقال تعالى (ورضيت لكم الإسلام ديناً) وقال (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق اه كلام البغوي قال ابن حجر والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية كما أن لكل منهما حقيقة لغوية لكن كل منهما يستلزم الآخر بمعنى التكملة له فكما أن العامل لا يكون مسلما كاملا إلا إذا اعتقد كذلك المعتقد لا يكون مؤمنا كاملا إلا إذا عمل وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو بالعكس أو يطلق أحدهما على إرادتهما معا فهو على سبيل المجاز ويتبين المراد بالسياق فإن وردا في مقام السرائر حمل على الحقيقة وإن لم يردا معا أو لم يكونا في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة وعلى المجاز بسبب ما يظهر من القرأين اه ومن إطلاق الإسلام على إرادتهما معا قوله تعالى (ورضيت لكم الإسلام ديناً) (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) كما تقدم بيانه في نقل ابن حجر

بنى بغير نية لم يجزه ومعنى الشطر الثاني أن الفور باق مع الذكر ففي فرق طهارته ذا كراً لها بطلت لكن ظاهره مطلقاً وليس كذلك لأن من عجز عن الموالاة لعجز مائه مثلاً عن تمام وضوئه وهو ذا كرى على ما تقدم من طهارته ما لم يطل وإن طال ابتدأها. (تتات: الأولى) استثنوا من العذر بالنسيان من فرق ناسيا وأمر أن يبنى على فعله الأول فنسى ثانيا فإنه يبتدىء ولا يعذر بنسيانه ثانيا (الثانية) المعتبر في الطول جفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل فلا يعتبر ذلك بأعضاء شيخ في شتاء ولا شاب في صيف لبطء الجفاف مع الأولين وسرعته مع الآخرين. (الثالثة) قال ابن دقيق العيد هل يعتبر الجفاف من آخر أجزاء الفعل المأثى به أو من أول الأعضاء. (الرابعة) ذكر النسيان ولم يذكر العجز وحكمهما واحد وأيضا ذكر الذكر ولم يذكر القدرة وحكمهما أيضا واحد (الخامسة) الذكر والذكر بكسر الهمزة المعجمة وضمها خلاف النسيان (السادسة) هذه المسئلة إحدى المسائل الواجبة مع الذكر والقدرة

الساقطة مع العجز
والنسيان وإزالة النجاسة
والتسمية عند الذكاة
وترتيب الصلاة والنضح
وترتيب الحاضرتين
وكفارة صوم رمضان
والفطر في التطوع وقد
نظمناها فقلت هذه الآيات:
موالاة أعضاء وغسل
نجاسة

وتسمية عند الذكاة أخت
الفضل

وترتيب متروك الصلاة
وناضح

وحاضرتين أحفظه تظفر
بالنيل

وكفارة للصوم فطر تطوع
يزول وجوب الكل عن
ذاهل العقل

(وَزَادَ غَيْرُهُ عَلَى هَذَيْنِ
تَحْمِيلِنَا أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ)

أى زاد غير ابن رشد
على الخلاف في السائلتين
السابتين الخلاف في المسائل

المذكورة في هذا البيت
وفي الآيات التي تأتي بعده
إلى قوله في سننه المسطرة

المسألة الأولى تحليل
أصابع اليدين قليل واجب
قاله ابن رشد وهو المشهور

واقصر عليه صاحب
المختصر وفي الذخيرة عن
ابن شعبان عدم وجوبه

في اليدين والرجلين قال

عن البغوي ومن إطلاق اسم الإيمان عليهما قوله تعالى (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلاتكم
فأطلق الإيمان على التصديق والعمل إذ من المعلوم أن الصلاة التي لا يضيعها الله هي التي صدرت من مؤمن
ونقل الإمام سيدي أحمد القلشاني في شرح الرسالة عن ابن الصلاح مانصه قال ابن الصلاح في كلامه
على حديث سؤال جبريل هذا بيان لأصل الإيمان وهو التصديق بالباطن وبيان لأصل الإسلام وهو
الاستسلام والالتحاق بالظاهر وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين وإنما أضاف إليهما الصلاة
والزكاة والصيام والحج لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها وبقيامها بها يتم استسلامه وتركه لها
يشعر بانحلال قيد اتقياده واختلاله ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فهم به الإسلام في هذا الحديث وسائر
الطاعات لكونها ثمرات التصديق بالباطن الذي هو أصل الإيمان ومقويات ومتمات وحافظات له
ولهذا فسره النبي صلى الله عليه وسلم في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين والصلاة والزكاة وصوم
رمضان وأداء الخمس من الغنم ولكون الإيمان يطابق على الأعمال لكونها ثمرات له ومقويات
ومتتمات له لا يقع اسم المؤمن المطابق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة لأن اسم الشيء مطلقاً
يقع على السكامل منه ولا يستعمل في الناقص إلا بقيد ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله صلى الله
عليه وسلم « لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » واسم الإسلام أيضاً يتناول ما هو أصل الإيمان
وهو التصديق بالباطن ويتناول أصل الطاعات فإن ذلك كله استسلام خرج بما ذكرنا وحققنا أن
الإسلام والإيمان مجتمعان ويفترقان فإذا اجتمع التصديق بالقلب بما يجب لتصديق به شرعاً من
وحدانية الله تعالى وغير ذلك واتقاد بلسانه وجوارحه وبالأقرار والعمل كان مسلماً مؤمناً فإن لم
يكن تصديق في الباطن يريد وهو متقاد في الظاهر فلا يصدق على هذا الظاهر إيمان يريد بل إسلام
فقط قال تعالى (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم)
فبين تعالى أن محله القلب وكذلك فسره عليه السلام في حديث جبريل كما سبق اه وهذا هو المسمى
الآن بالزنديق وقد كان في الصدر الأول يسمى بالمنافق ، فإن وجد التصديق بالقلب ولم يحصل
في الظاهر اتقياد فإن كان عدم حصوله حتى بلسانه فيما يجب عليه النطق به من الشهادتين لغير عذر
فهو من لغة لأشعر غير مسلم ومؤمن لغة وشرعاً على أحد القولين إن كان عدم نطقه غفلة راجع الفصل
الأول من الفصول السبعة المتعلقة بكلمة التوحيد ، وإن اتقاد بلسانه فيما ذكر ولم ينقد بغيره من سائر
الأركان فهو مؤمن لتصديقه مسلم لأن حكم الإسلام يثبت في الظاهر بالشهادتين كما تقدم في كلام ابن
الصلاح إلا أن إسلامه ناقص كما مر أيضاً ولا خفاء أن هذا كله مبنى على القول بتغايرها لاعلى القول
بترا- فهمافاعلمه وتغايرها إنما هو باعتبار اللغة وأما باعتبار الشرع فمتلازمان لا يصح إيمان إلا بإسلام
ولا إسلام إلا بإيمان والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ مما يتأكد ذكره والتنبيه عليه في هذا المحل مسائل مهمة مما لا غنى للفتية عنها :
(المسألة الأولى : في زيادة الإيمان ونقصانه) وفي ذلك ثلاثة أقوال : الأول يزيد وينقص . الثاني
لا يزيد ولا ينقص : الثالث يزيد ولا ينقص ، والأول والثالث رويان مالك ؛ فالأول باعتبار الأعمال
وتسميتها إيماناً ؛ ومن قال بالثاني اعتبر حقيقة التصديق القائم بالمحل وهو عرض فلا يزيد ولا ينقص
إلا أن يقال زيادته باعتبار كثرة متعلقاته وكثرة أدلته واستفاء الغفلات وتوالي ذلك من غير فتور ؛
وأما الثالث فمرعاة للإطلاق الشرعي (فزادهم إيماناً) ولم يرد بنقصه وقال محققو التكلمين نفس التصديق
لا يزيد ولا ينقص ليس شيئاً يتجزأ حتى يتصور كاله مرة ونقصه أخرى والإيمان الشرعي يزيد وينقص
فزيادته بكثرة ثمراته وهى الأعمال ونقصه بنقصانها قالوا وفي هذا توفيق بين ظاهر النصوص التي

وهو ظاهر المدونة وظاهر
كلام الناظم أن تخليهما فرض
مستقل والظاهر أنه من
جملة غسل اليدين فمن رأى
إدخالهما من ظاهر أو جب
التخليل ومن رآه من
الباطن كداخل الفم
والأنف والعين أسقط
الوجوب.

(تنبيه) صفة تخليها في
اليدين من ظاهرهما لامن
باطنهما لأنه منه تشبيك
وهو مكروه وسند ذكر
صفته في الرجلين وأصابع
جمع أصبع مؤنثة وقيل
الإبهام مذكر فإن بعض
بني أسد يقولون هذا
الابهام والتأنيث أجود
وعليه العرب غير من
ذكر وفيها عشر نكات
جمعها قول القائل :
ثلاث أصبع مع شكل
همزة
من غير قيد مع الأصابع
قد كلاً

(وَالْمَرْءُ بِالْيَدِ عَلَى الْأَعْضَاءِ
مَعَ عُمُومِهَا يَنْقَلِبُ الْمَاءُ)
أى وزيد أيضاً الخلاف
في ذلك لجميع الأعضاء
فقيل واجب وهو المشهور
وقيل غير واجب وهو
لابن عبد الحكم وقيل
واجب لنفسه بل لتحقيق
إيصال الماء للبشرة ؛

جاءت بالزيادة وأقاول السلف وهو ظاهر وقيل الأظهر أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر
الأدلة وبهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا يعترهم الشبه ولا ينزل إيمانهم
بعارض بل لا تزال قلوبهم منسجمة منيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال وغيرهم ليسوا كذلك ولا شك
أن نفس تصديق أنى بكر رضى الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس والله أعلم (المسئلة الثانية) اختلف
العلماء في إطلاق الإنسان أنا مؤمن أو تقييدها بالمشيئة فيقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى وبالأول
قال المحققون وبالثاني قالت جماعة وذهب الأوزاعي إلى التخير فمن أطلق نظر إلى الحال ومن قيد
بالمشيئة قال إما على وجه التبرك أو نظرا إلى العاقبة وهى مجهولة لا يدري هل يثبت على إيمانه الآن
أولا والعياذ بالله تعالى والكافر في التقييد بأن شاء الله كالمسلم (المسئلة الثالثة) قال ابن حجر الهيتمي
في شرح الأربعين قال جمع من الخفية الإيمان مخلوق وكلام أبى حنيفة صريح فيه وقال آخرون منهم
غير مخلوق وهما متفقان على أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبالجملة جمع منهم فكفروا من قال بخلقها
لما يلزم عليه من خلق كلامه تعالى لأنه تعالى قال «فاعلم أنه لا إله إلا الله» فالتكلم بها قاطع بكلامه بما ليس
بمخلوق كما أن قارىء آية يصير قارئاً لكلامه تعالى حقيقة ؛ ورد بأن هذا جهل وغبوة إذ الإيمان وفاقا
التصديق بالجنان أو مع الإقرار باللسان وكل منهما فعل العبد وهو مخلوق لله تعالى وأيضاً فقد قال
الفقهاء لا يكون المقروء قرأنا إلا بالتصديق وأيضاً يلزمهم أن كل ذا كر بل كل متكلم وافق كلامه
أجزاء من القرآن قد قام به ما ليس بمخلوق من معانى كلامه تعالى وذلك بما لا يقوله ذولب وأيضاً
المتلفظ بالشهادتين لم يقصد به قراءة بل الإقرار بالتصديق والحاصل أن الواجب اعتقاده أن كل ما قام
بقارئ القرآن حادث لأنه إن قام به مجرد التلفظ والمفوظ لعدم فهمه لما يقرؤه فظاهر إذ التلفظ
اعتبارى وهو حادث لأنه مسبوق بما يعتبر به والمفوظ سبقه لعدم فيستحيل قدمه وإن قام به مع
ذلك الفهم والتدبر فهو إنما يحدث في نفسه صورة معانى نظم القرآن وغايتها أن تدل على المعنى القائم
بذاته تعالى وليست هو للقطع بحدوثها وبعدم انفكاكه عن الذات الواجب الوجود وتغايرها إذ هو
مدلول لفعل القارئ صفة للكلام النفسى والقائم بنفس القارئ هو صفة العلم بتلك المعانى النظامية
لا للكلام بدليل أن القائم بقارئ (أقيموا الصلاة) ليس طلب إقامتها بل العلم بأنه تعالى طلب ذلك قيل
وهذا ينافيه قولهم القراءة وهى أصوات القارئ حادث لوجودها تارة وعدمها أخرى ، والمقروء
بالألسنة المكتوب فى المصاحف المسموع بالأسماع المحفوظ فى الصدور قديم لاقتضائه قيام المعنى القديم
بنفس الإنسان لأن المحفوظ مودع فى قلبه ، ورد بأنهم لم يريدوا بهذا اللفظ ظاهره لتصريحهم بما يدل
على أنهم تساهلوا فيه إذ قالوا عقبه ليس المقروء المذكور حالا فى قلب ولا لسان ولا مصحف فأرادوا
بالمقروء المعلوم بالقراءة والمكتوب المفهوم من الخط والمسموع المفهوم من الألفاظ المسموعة
فالحال فى القلب هو نفس فهمه والعلم به لا متعلقهما إذ هو المعنى القديم القائم بذاته تعالى وقد نقل
بعض أهل السنة أنهم منعوا من إطلاق القول بحلول كلامه تعالى فى لسان أو قلب أو مصحف ولو
مع إرادة اللفظ لئلا يسبق الوهم إلى إرادة النفسى القديم ثم مامر من القول بعدم خلق الإيمان لم ينفرد
به الخفية بل نقله الأشعرى عن أحمد وجماعة من أهل الحديث ومال إليه لكن وجهه غير مامر
وهو أن المراد بالإيمان حينئذ مادل عليه وصفه تعالى بالمؤمن فإيمانه هو تصديقه فى الأزل بكلامه
القديم لإخباره بوحدانيته وليس تصديقه هذا محدثا ولا مخلوقا تعالى أن يقوم به حادث بخلاف تصديقه
لرساله باظهار المعجزة فانه من صفات الأفعال وهى حادثه عند الأشاعرة قديمة عند الماتريدية وبذلك
علم أنه لاخلاف فى الحقيقة لأنه إن أريد بالإيمان المكاف به فهو مخلوق قطعا أو مادل عليه وصفه

تعالى بالمؤمن فهو غير مخلوق قطعاً اه وإنما نقلته بكلامه وإن كان يمكن اختصاره لما اشتمل عليه من الفوائد ولست في عهدة ما فيه من التصحيف إذ لم أجد في الوقت ما أصله منه وإذا فرغنا من حل كلام الناظم وبعض ما يتعلق بالإيمان والإسلام فلنرجع إلى الحديثين المتقدمين اللذين عقدهما الناظم في هذه الآيات فأقل علمهما مالا بد منه من كلام بعض من شرحهما أصل الدين ومداره وبفهم معناها يفهم كلام الناظم فأقول قال الإمام ابن حجر قوله في حديث أبي هريرة «كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يوماً للناس أي ظاهراً لهم غير محتجب ولا ملتبس بغيره» والبروز الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة بيان ذلك قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجئ الغريب فلا يدري أيهم هو فطلبنا إليه أن نجعل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه قال فبينما له مكانا من طين كان يجلس عليه» واستنبط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعاً إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه. قوله فأتاه رجل أي ملك في صورة رجل. قوله فقال ما الإيمان . فان قيل كيف بدأ بالسؤال قبل السلام . أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره أوليين أن ذلك غير واجب أو سلم فلم ينقله الراوي وهذا الثالث هو المعتمد . قوله ما الإيمان قدم السؤال على الإيمان لأنه الأصل وثني بالإسلام لأنه يظهر مصداق الدعوى وثالث بالإحسان لأنه متعلق بهما وفي رواية عمارة بن القعقاع بدأ بالإسلام لأنه الأمر الظاهر وثني بالإيمان لأنه الأمر الباطن ورجح هذا الطيبي لما فيه من الترقى قلت وإياها تبع الناظم ابن حجر. قوله أن تؤمن بالله دل هذا الجواب على أنه علم أنه سأله عن متعلقاته لا عن معنى لفظه وإلا لكان الجواب الإيمان التصديق وأعاد لفظ الإيمان للاعتناء بشأنه تفخيماً لأمره ومنه قوله تعالى (قل يحسبها الذي أنشأها أول مرة) في جواب (من يحيى العظام وهي رميم) قوله وملائكته الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون وقدم الملائكة على الكتب والرسول نظراً للترتيب الواقع لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب إلى الرسول وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسل . قوله وكتبه الإيمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته حق قوله وبلقائه قيل انه مكرر مع الإيمان بالبعث والحق أنه غير مكرر فقيل المراد بالبعث القيام من القبر والمراد باللقاء ما بعد ذلك وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا والبعث بعد ذلك وقيل المراد باللقاء رؤية الله والمراد بالإيمان بأن ذلك حق في نفس الأمر لمن مات مؤمناً وهذا من الأدلة القوية لأهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة إذ جعلت من قواعد الإيمان . قوله ورسله التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ودل الإجمال في الملائكة والكتب والرسول على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل إلا من ثبتت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين . قوله وتؤمن بالبعث زاد في التفسير الآخر ولمسلم في حديث عمر (واليوم الآخر) فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيداً كقولهم أمس الذهاب وقيل لأن البعث وقع مرتين الأولى الإخراج من العدم إلى الوجود أو من بطون الأمهات بعد النطفة والعلقة إلى الحياة الدنيا والثانية البعث من بطون القبور إلى محل الاستقرار وأما اليوم الآخر فقيل له ذلك لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الأزمنة المحدودة والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار . **فائدة** زاد الإسماعيلي وتؤمن بالقدر ولمسلم كله وفي رواية خيره وشره ، وكأن الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الإشارة إلى أي نوع آخر مما يؤمن به لأن البعث سيوجد بعد وما ذكر قبله موجود الآن أو التنويه بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ولهذا أكثر تكراره في القرآن وهكذا الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر القدر كأنها إشارة إلى ما سبق فيه

واختلف أيضاً هل تقل الماء إلى الأعضاء شرط وهو قول أصبغ أو غير شرط وهو ظاهر المذهب؟ قولان ، قال ابن القاسم إن شاء نقل الماء إلى العضو أو نقل العضو إلى الماء وإن اغتسل أو توضأ تحت ميزاب أجزأه إذ المقصود تعميم العضو بالماء والتدلك ، وفي المسألة كلام تركناه لطوله :

(وَكُونَهَا طَاهِرَةً مِنَ الدَّنَسِ
إِذَا لَيَصِحُّ طَهْرُهَا مَعَ الدَّجَسِ)

ضمير كونها للأعضاء وأشار بالبيت إلى أنه اختلف في طهارة الأعضاء قبل غسلها في الطهارة هل هي مفروضة أم مسنونة والأول رآه ابن الحاجب لقوله وإزالة النجاسة عن الثوب والجسد والمكان مسنونة غير مفروضة إلا أن تكون في أعضاء الوضوء فيجب إزالتها لذلك لأنفسها ونحوه لابن بشير في تنبيهه وكذا صاحب الارشاد والثاني ظاهر كلام صاحب المختصر والخلاف مبنى على أن الغسلة الواحدة تزيد

الحث ورفع الحدث أولا
(وقيل في الترتيب قرص)
واجب

عن مالك يروى فلا
تجانب

ابن زياد قال في المذهب
والمدنيون كأبي

مضعب
والله في تنزيله قد رتبة

واستعمله نبينا وصوبه
قد انتهى الفرض هنا

في قوله
لكن في الترتيب قل

بالسنة
وقد تقدم معنى الترتيب

وأفاد هنا أن حكمه مختلف
فيه ؛ فعند مالك الوجوب

وإذا كان عند مالك فلا
تجانبه أى لا تحاذ عنه

جانبا بأن تعرض عنه ثم
عضد ذلك بأن ابن زياد

والمدينين وأبا مضعب
قالوا به وتوبيه في التنزيل

هو قول الله تعالى «يا أيها
الذين آمنوا إذا قمتم إلى

الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم إلى المرافق

وامسحوا برءوسكم
وأرجلكم إلى الكعبين»
وقال ابن حبيب : إنه

فيه من الاختلاف فحصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن وتأكيده بقوله كله ثم قرره بالإبدال بقوله
خيرهُ وشَرهُ حلوه ومره ، والقدر مصدر قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها أقدره بالكسر والضم
قدرا وقدرا إذا أحط بمقداره ؛ والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم
أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته هذا هو المعلوم من
الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين إلى أن حدثت بدعة القدر
في أواخر زمن الصحابة وقد روى مسلم القصة في ذلك ثم قال ابن حجر : وقد حكى المصنفون عن
طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالما بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وإنما يعلمها
بعد كونها قال القرطبي وغيره وقد انقرض هذا المذهب ولا يعرف أحد انتسب إليه من المتأخرين ؛
قال والقدرية اليوم مطبقون على أن الله تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها وإنما خالفوا السلف
في زعمهم أن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال ثم قال : تنبيه ظاهر
السياق يقتضى أن الإيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء
بإطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان
بوجوده وبما جاء به عن ربه فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك والله أعلم . قوله في تفسير الإسلام أن
تعبد الله قال النووي يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله تعالى ويحتمل أن يكون المراد الطاعة
مطلقا فعطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام ؛ ابن حجر يبعد الأول أن المعرفة من
متعلقات الإيمان وأما الإسلام فهو أعمال قولية وبدنية وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله « أن تشهد
أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين
وبهذا يتبين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الراوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئا
ولم يحتاج إليها في رواية عمر لاستنزامها ذلك وليس المراد بمخاطبته بالافراد اختصاصه بذلك بل المراد
تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من الكافرين وقد بين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس
دينهم ولم يذكر الحج لكون بعض الرواة ذهل عنه ونسيه ، وفي رواية كهمس (وتحت البيت إن
استطعت إليه سيلا) . قوله الإحسان ، الإحسان مصدر أحسن يحسن إحسانا ويتعدى بنفسه وبغيره
تقول أحسنت كذا إذا أتقنته وأحسنيت إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع والأول هو المراد لأن
المقصود إتيان العبادة وقد يلحظ الثاني بأن الخالص مثلا يحسن بإخلاصه إلى نفسه وإحسان العبادة
والإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود وأشار في الجواب إلى حالتين
أرفعهما أن تغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أى وهو يراك
والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله فانه يراك وهاتان الحالتان
تثمرها معرفة الله وخشيته قال النووي معناه أنك إنما تراعى الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك
لكونه يراك لا كونك تراه فهو دائما يراك فأحسن عبادته وإن لم تره ؛ فتقدير الحديث فإن لم تكن
تراه فاستمر على إحسان العبادة فانه يراك . قوله متى الساعة أى متى تقوم الساعة واللام للعهد والمراد
يوم القيامة . قوله بأعلم من السائل الباء زائدة لتأكيد النفي وهذا وإن كان مشعرا بالتساوى في العلم
لكن المراد التساوى في العلم بأن الله استأثر بعلمها لقوله بعد في خمس لا يعلمهن إلا الله قال النووي
يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل
يكون دليلا على مزيد ورعه . قوله وسأخبرك عن أشراطها الأشراط جمع وأقله ثلاثة والمذكور هنا

مستحب وقيل سنة قال
العوفي وسبب الخلاف
بينهم مفهوم الآية وهي
تقتضي الترتيب لأنه فرق
بين المغسول والممسوح
والأصل ضم المغسول إلى
جنسه ولم يقع التفريق
إلا تأكيد الترتيب وأشار
بقوله واستعمله نبينا على
ترتيبه في القرآن وصوبه
لما ثبت «أنه صلى الله عليه
وسلم توضأ مرة مرة
فغسل وجهه ثم يديه ثم
مسح رأسه ثم غسل
رجليه وقال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة إلا به»
وإلا لزم أن يكون منكسا،
وحجة من قال إنه سنة
أن الله تعالى عدل في الآية
عن حروف الترتيب وهي
الفاء وثم إلى الواو التي
لا تقتضي إلا مطلق الجمع
وهو يدل على عدم
الوجود لما تقدم والهاء
في قوله واستعمله ساكنة
كالباء في الترتيب لخفة
الوزن ولو قدم هذه
الآيات عند قوله والخلف
في الفور لكان أحسن
وفي حكمه بوجوب الترتيب
إجمال لشموله ترتيب
المفروض في نفسه وفي
ترتيبه مع المسنون وترتيب
السنن في أنفسها لكن
أزال هذا الإجمال بقوله

اثنان ، والجواب المرضي عن ذلك أن الأشراف المذكورة ثلاثة ولكن اقتصر بعض الرواة على اثنين
منها فذكر هنا الولادة والتطاول وذكر في التفسير الولادة أيضا وترؤس الحفاة فقال « وإذا كان
الحفاة العراة وموس الناس فذلك من أشرافها » . قوله إذا ولدت الأمة ربها وفي التفسير ربها بناء
التأنيث وكذا في حديث عمر ؛ واختلف في معنى ذلك فقيل المراد اتخاذ السراى فمن أولد أمة كان
ولده منها بمنزلة ربها لأنه ولد سيدها وقيل المراد كثرة السبي فقد سبي الولد أولا وهو صغير ثم يعق
ويكبر ويصير رئيسا بل ملكا ثم تسبي أمه فيما بعد فيشتريها عارفا بها أو وهو لا يشعر أنها أمه فيستخدمها
أو يتخذها موطوءة أو يعتقها ويتزوجها وقد جاء في بعض الروايات « أن تلد الأمة بعلمها »
فحمل على هذه الصورة وقيل المراد كثرة العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من
الإهانة والسب والضرب والاستخدام . قوله يتطاولون أى يتفخرون في تطويل البنيان . قوله رعاة
الإبل بضم الراء جمع راع كقاض وقضاة والبهم بضم الموحدة ووقع في رواية الأصيلي بفتحها ولا يتجه
مع ذكر الإبل وإنما يتجه مع ذكر الشاة أو مع عدم الإضافة وميم البهم يجوز كسرهما صفة للإبل
يعنى الإبل السود فقد قيل إنها شر الألوان عندهم وخيرها الحمر التي ضرب بها المثل فقيل خير من
حمر النعم ويجوز ضمها صفة للرعاة لأنهم مجهولو الأنساب ومنه أبهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف
حقيقته وقال القرطبي الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأدمة غالب ألوانهم وقيل معناه
أنه لا شيء لهم لقوله صلى الله عليه وسلم « يحشر الناس حفاة عراة بهما » والإضافة للإبل للاختصاص
للملك وهذا هو الغالب أن الراعى يرعى لغيره بالأجرة وأما المالك فقل أن يباشر الرعى لنفسه
والمراد بهم أهل البادية قال القرطبي المقصود الإخبار عن تبدل الحال بأن يستولى أهل البادية على
الأمر ويملك البلاد بالفتح فتكثر أموالهم وتنصرف همهم إلى تشييد البنيان وقفا خربه وقد شاهدنا
ذلك في هذه الأزمان ومنه الحديث الآخر « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس لبع بن كعب »
ومنه « إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة » وكلامها في الصحيح . قوله في خمس أى علم وقت
الساعة داخل في جملة خمس قال القرطبي لا مطمع لأحد في علم شيء من هذه الأمور الخمس لهذا
الحديث وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) بهذه
الخمس وهو في الصحيح ، قال فمن ادعى علم شيء منها غير مستند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان كاذبا في دعواه قال وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره إذا كان عن أمر عاды وليس
ذلك بعلم ، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة وإعطائها في ذلك . قال القرطبي :
علامات الساعة على قسمين معتاد وغيره والمذكور هنا الأول ، وأما الغير المعتاد مثل طلوع الشمس
من مغربها فذلك مقارنة لها أو مضافة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك ثم قال ابن حجر :
تنبيهات : الأول دلت الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف أن السائل جبريل
إلا في آخر الحال . الثاني قال ابن المنير في قوله يعلمكم دينكم دلالة على أن السؤال الحسن يسمى
علما وتعلما لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك سماه معلما ، وقد اشتهر قولهم : حسن
السؤال نصف العلم ، ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة فيه مبنية على السؤال والجواب
معا . الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من حمل علم السنة
وقال القاضي عياض اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود
كلها راجعة إليه ومتشعبة منه قال ابن حجر ولذلك أشبعت القول في الكلام عليه مع أن الذي ذكرته

* والله في تزييله قد رتبته *
فانه أشاد به لإخراج ترتيب
سننه مع فرائضه فانه عنده
سنة كما سيأتي وأما ترتيب
السنن في أنفسها فانه فضيلة
وأشار لتضعيف القول
بالوجوب بقوله في قول
وإلى ترجيح القول بالسنية
بقوله : لكن في الترتيب
قل بالسنة ، أى قل إنه
مسنون وهو المشهور
وقول ابن رشد وحجته
أنه عدل في الآية عن
حروف الترتيب وهي الفاء
وثم إلى الواو التي لا تقتضي
إلا مطلق الجمع وهو يدل
على عدم الوجوب ، لقول
على رضى الله تعالى عنه :
لأبالي إذا أئمت وضوئي
بأى الأعضاء بدأت وقيل
واجب مع الله كرو القدرة
ساقط مع العجز والنسيان
وقال ابن حبيب إنه مستحب .
﴿ خاتمة ﴾ إذا فرغنا على
وجوبه فأخل به المتوضىء
ابتدأ عند ابن زياد وقيل
لا يعيد لأنا وإن قلنا بوجوبه
فليس بشرط صحة وعلى
القول بالسنية لو نكسه
بأن قدم شيئا على محله
فقال ابن رشد يعيد
العضو المنكس وحده إن
كان بعيدا لتحصيل سنة
الترتيب وإن كان قريبا
بحضرة الماء أعاده مع ما بعده

وإن كان كثيرا لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل فلم أخالف طريقة الاختصار والله الموفق اه ما تعاق
به الغرض من كلام ابن حجر على هذا الحديث الكريم باختصار وتقديم وتأخير في بعض المسائل .
وقد رأيت أن أقل هنا بعض الفوائد مما يتعلق بالحديث المتقدم وجلها يتعلق بحديث مسلم عن
عمر من كلام الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الميتمى في شرح الأربعين للنووى تكميلا للفائدة
قال رحمه الله في قوله في حديث عمر « قال يا محمد » قد يستشكل بحرمة ندائه صلى الله عليه وسلم به لقوله
تعالى « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا » مع أن المقام مقام تعليم . ويحاج بأننا لنسلم حرمة
ذلك على الملائكة فكان في ندائه بذلك مع ما يعلم به الصحابة رضى الله عنهم من أنه جبريل إعلام
لهم بأن الملائكة لا يدخلون في هذا الخطاب على أنه يحتمل أن حرمة ذلك إنما عرضت بعد فلا إشكال
أصلا ثم رأيت بعضهم أجاب بأنه قصد مزيد التعمية عليهم فناده بما كان يناديه به أجلاف الأعراب
وفيه أيضا جواز نداء العالم والكبير باسمه ولو من المتعلم ومحله إن لم يعلم كراهته لذلك ولا كان على
سبيل الوضع من قدره لمخالفته ما اعتيد من النداء لأولئك بالألقاب المعظمة . وقال في قوله في حديث
عمر أيضا « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » مامعناه ظاهره أنه لا بد في الإسلام من
لفظ أشهد فلو قال أعلم بدل أشهد أو أسقطهما فقال لا إله إلا الله محمد رسول الله لم يكن مسلما
ويوافقه رواية « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا » وهو ما اعتمده بعض المتأخرين منا وهذا إن لم
يحمل تشهد على تعلم ويؤيد محله عليه قوله تعالى « فاعلم أنه لا إله إلا الله » ثم قال وكلام الروضة
في الإيمان يقتضى عدم الاشتراط ويؤيده اكتفاءهم في حق من لم يدن بشيء بأمنت وكذا أو من بالله
إن لم يرد به الوعد أو الله خالق أو ربى مع الشهادة الأخرى فاذا اكتفوا بذلك نظرا للمعنى دون
اللفظ فأولى الاكتفاء بلا إله إلا الله لأنه وجد فيه اللفظ الوارد نظرا لرواية يقولوا ومعناه وعلى
هذا فيكفى بدل إله بارئ أو رحمن أو رزاق وبدل الله محي أو ميت إن لم يكن طبائعا وبدل محمد
أحمد وأبو القاسم وبدل إلا غير وسوى وعدا وبدل رسول الله نبى . ولبعض أئمتنا رأى ثالث وهو
اشتراط أشهد أو مرادفها كأعلم وأنه يشترط ترتيبهما وإن لم تقتضه الواو إذ لا يصح الإيمان بالنبى قبل
الإيمان بالله نعم لا تشترط الموالاة بينهما ولا العرية وإن أحسنها وأنه لا بد من مجموعهما في الإسلام
فلا يكفي أحدهما خلافا لما شذ به بعض أصحابنا من أنه يكفي لا إله إلا الله وحدها وأنه لا يشترط زيادة
عليها وهي البراءة من كل دين يخالف دين الإسلام ومحله إن أنكر أصل رسالة نبينا صلى الله عليه
وسلم فإن خصصها بالعرب اشترط زيادة إقراره بعمومها ويزيد حتما من كفر بإنكار معلوم من الدين
بالضرورة اعترافه بما كفر بإنكاره أو التبرى من كل ما خالف الإسلام والشرك والمشببه البراءة من
التشبيه . وقال عند قوله وتقيم الصلاة معطوف على تشهد خلافا لمن زعم رفع هذا وما بعده استثناء
وكأنه نظر إلى أنه يكفي في إجراء أحكام الإسلام الشهادتان وحدهما ، وجوابه أن الانقياد له أقل وهو
هذا وأكمل وهو ما ذكر في الحديث فكان عطف ما بعد تشهد عليه ليفيد هذا الأكل أولى ؛ ومعنى
إقامة الصلاة أن يأتي بها محافظا على أركانها وشروطها أو على مكملاتها أو يداوم عليها فيقيم من التقويم
والتعديل أو من الإقامة أى الملازمة والاستمرار والتشمير والنهوض وحمله على يقوم إليها أو يقيم
لها من الإقامة أخت الأذان بعيد لغة ومعنى . ثم قال عند قوله « وتحيى البيت إن استظمت إليه سيلا »
وإنما قيد بالاستطاعة في الحج مع أن ما مر مقيدها أيضا اتباعا للنظم القرآنى فانه لم يقيد بهذا اللفظ
غيره أو إشارة إلى أن فيه من المشاق ما ليس في غيره . أقوال وأيضا فعدمها في نحو الصلاة والصوم

شرعا لا فعلا وإن كان ناسيا وهو الذي درج عليه صاحب المختصر، المازري لو وضأه أربعة معا فقال بعض موجبيه تنكيس اه وفي كونه تنكيسا بحث. ولما فرغ من عدد فرائضه شرع في الكلام على سننه وعدها فقال

(القول في سننه المسطرة عديتها في النفل اثنا عشرة)

كذا ذكر الناظم تبعا لأصله وعدها ابن الحاجب ستا، وابن بشير في تنبيهه مبعبا وصاحب المختصر والإرشاد ثمانيا وعياض في قواعده عشرا ثم بين ماعده بقوله:

(فخمسة في الرأس باتفاق)

إن أراد الاتفاق على كون الخمسة في الرأس فغير ظاهر للخلاف في الأذنين هل هما من الرأس أو من الوجه أو ما يلي الرأس فمنه وما يلي الوجه فمنه أو هما عضوان قائمان بأنفسهما وإن أراد الاتفاق على السنة فغير ظاهر أيضا لوجود الخلاف في المضمضة والاستنشاق فإن ابن القاسم قال في تركهما عمدا يعيد في الوقت وعنه لإعادة

لا يسقط فرضهما بالكلية وإنما يسقط وجوب أدائه بخلافها في الحج فإن عدمها يسقط وجوبه بالكلية ثم قال عند قوله «قال صدقت قال فعجبنا له يسأله ويصدق» مامعاده فاعل قال الأول جبريل وفاعل قال الثاني عمر ووجه التعجب أن سؤاله يقتضي عدم علمه وتصديقه يقتضي علمه وأن كلامه دال على خبرته بالمسئول عنه مع أنه لم يكن إذ ذاك من يعرف هذا غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأغ التعجب منه ثم زال بإعلامهم أنه جبريل لأنه تبين أنه عالم في صورة متعلم ليعلمهم. ثم قال عند قوله «أن تؤمن بالله» أي بأنه تعالى واحد في ذاته وصفاته وأفعاله لا شريك له في الألوهية وهي استحقاق العبادة منفرد بخلق الدوات بصفاتها وأفعالها وبقدم ذاته وصفاته الذاتية وبأن ذاته تعالى لها صفات حياة منزهة عن الروح وعلم بلا ارتسام لصورة في قلب ولا دماغ وإنما التكثر في المتعلقات وقدرة على الممكنات وإرادة لجميع الكائنات لم تجدد له إرادة بتجدد المرادات وبأن الطاعات بإرادته ومحبة ورضاه وأمره والمعاصي بإرادته دون محبة ورضاه وأمره والكل بقضائه وقدره وسع بلا صمخ وبصر بلا حدقة وكلام بلا حرف ولا صوت منزه عما يعتري كلامنا النفسى من الحرس الباطن منزه عن قيام حادث به من حركة وسكون أو تحيز فصفاته ليست أعراضا ولا عين ذاته ولا غيرها وبأنه أحدث العالم باختياره من غير أن يحصل له به كمال لم يكن قبله ولم يتجدد له بإيجاده اسم ولا صفة بل لم يزل بأسمائه وصفات ذاته لاشبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله منزه عن الجهة والجسمية وصفاتها ولوازمهما وكل سمة نقص أو لا كمال فيها وبأنه لا يكون في ملكه إلا ما شاء من خير وشر وضع وضرب لا تقع لمحة ناظر ولا فلة خاطر إلا بإرادته تعالى وبأنه الغنى المطلق فكل موجود مفتقر إليه تعالى في وجوده وبقائه وسائر ما يمد به ويجمع ذلك كله أنه تعالى متصف بكل كمال منزه عن كل وصف لا كمال فيه. ثم قال عند قوله وملائكته جمع ملك على غير قياس أو جمع ملائكة على وزن مفعول إذ هو من الألوكه وهي الرسالة ثم خفف بنقل الحركة والحذف فصار ملكا وقيل فيه غير ذلك وتأوه لتأنيث الجمع وقيل للبالغة غلب في الأجسام النورانية المبرأة من الكدورات الجسمية القادرة على التشكل بالأشكال المختلفة: أي بأنهم عباد له لا كما زعم المشركون من تألمهم، مكرمون لا كما زعم اليهود من نقصهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون. وبأنهم سفراء الله بينه وبين خلقه متصرفون فيهم كما أذن صادقون فيما أخبروا به عنه وأنهم بالغون من الكثرة ما لا يعلمه إلا الله تعالى «وما يعلم جنود ربك إلا هو، أظت السماء وحق لها أن تظمأ من موضع قدم إلا وفيه ملك ساجد أو راكع» وكتبه أي بأنها كلام الله الأزلي القديم القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت وبأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بألفاظ حادثة في ألواح أو على لسان الملك وبأن كل ما تضمنته حق وصدق وبأن بعض أحكامها نسخ وبعضها لم ينسخ قال الزمخشري وغيره وهي مائة كتاب وأربعة كتب أنزل منها خمسون على شيث وثلاثون على إدريس وعشرة على آدم وعشرة على إبراهيم والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ورسله أي بأنه أرسلهم إلى الخلق لمهديتهم وتكميل معاشهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم فبلغوا عنه رسالته وبنينا للمكلفين ما أمروا ببيانه وأنه يجب احترام جميعهم ولا تفرق بين أحد منهم كما في الإيمان به وأنه تعالى زههم عن كل وصمة ونقص فهم معصومون من الصغار والكبار قبل النبوة وبعدها على المختار بل هو الصواب وما وقع في قصص يذكروها المفسرون وفي كتب قصص الأنبياء مما يخالف ذلك لا يعتمد عليه ولا يلتفت إليه وإن جل ناقلوه كالغوى والواحدى وما جاء

عليه ويستغفر الله وقال
غيره يعيدأبدا قال العوفي
إما لكونهما عنده
واجبتين وإما للتلاعب
والعبث .

(مَضْمُنةٌ مِنْ قَبْلِ
الِاسْتِشْقِ)

في هذا الشطر (مسلتان:
الأولى) المضمضة وحقيقتها
لغة الترديد وشرعا تطهير
باطن القم وصفها أن
يأخذ الماء بفيه فيخضضه
من شدة إلى شدة ثم
يمجه ما استطاع كذا قال
عبد الوهاب وتردد في كون
الحج من تمام السنة أم لا ،
وأما ظاهر الشفتين ففرض
وتفعل المضمضة قبل
الاستنشاق . (الثانية)

الاستنشاق وحققة الاستنشاق
غسل داخل الأنف وصفته
جذب الماء لحياشيمه بنفسه
وأما مايد ومن الأنف
فواجب وفي الذخيرة
يستحب أن يبالغ فيهما ما لم
يكن صائما أي لخوف فساد
صومه بوصول شيء لحلقه .
(تمة) عدة الغرفات
سنة وكونها ستة لكل
منهما ثلاثة أفضل هو قول
مالك وله أيضا يفعلهما
معا بغرفة واحدة وقول
المازري يجمع بينهما ثلاث
جعلهما كعضو واحد

في القرآن من إثبات العصيان لآدم ومن معاتبة جماعة منهم على أمور فعلوها فانما هو من باب أن
للسيد أن يخاطب عبده بما شاء وأن يعاتبه على خلاف الأولى معاتبة غيره على المعصية وقد قدمنا أنهم
يُغضَل من سائر الملائكة بدليله فاذا فضلوا المعصومين لزم كونهم معصومين بالأولى اه ثم قال عند قوله
«وبالقدر خيره وشره» أي بأن ما قدره الله في أزله لا بد من وقوعه وما لم يقدره يستحيل وقوعه وبأنه
تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وإرادته لقوله تعالى «خلق
كل شيء والله خلقكم وما تعملون» إنا كل شيء خلقناه بقدر» بنصب كل كما أجمع عليه السبعة وحينئذ
يكون نصا في عموم الخلق إذ تقديره إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر وبرفعها يزول هذا المعنى إذ
تقديره حينئذ إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر «وما تشاءون إلا أن يشاء الله» ولإجماع السلف والخلف
على صحة قول القائل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والخبر «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس» .
والقضاء عند الأشعرية إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال والقدر إيجادها إياها
على قدر مخصوص وتقدير معين في ذاتها أو أفعالها أو القضاء علمه أزلا بالأشياء على ما هي عليه
والقدر إيجادها إياها على ما يطابق العلم اه متعلق به الغرض من كلام هذا الرجل على حديث عمر .
(تنبيه) تقدم في كلام ابن حجر العسقلاني ومثله نقل ابن حجر الهيتمي عن بعضهم أنه يجب
الإيمان بجميع الملائكة والكتب والرسول إيمانا كلياً فمن ثبت بعينه وباسمه كجبريل والإنجيل وموسى
وجب الإيمان به عينا حتى إن من لم يصدق بمعين من ذلك فهو كافر ومن لم يعرف اسمه آمنا به إجمالا
وإذ كان كذلك فينبغي ويتأكد أو يجب الاعتناء بمن سمي من ذلك ليؤمن بعينه ، فأما الكتب
فالمسمى منها أربعة التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وقد جمعتها في قولنا :

وفي الله ذكر من أسماء كتب نزلت لأربعة فاعلم هديت مبجلا
فالإنجيل والتوراة ثم زبورها ومن بعدها فرقان أحمد كمالا

وأما الأنبياء والرسول والملائكة فقد ذكر الامام جلال الدين السيوطي في الإتقان في علوم القرآن في النوع
التاسع والستين أنه وقع في القرآن من أسماء الأنبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام خمس وعشرون
ومن أسماء الملائكة اثنا عشر على خلاف في بعضهم . وقد رأيت أن أتى بكلامه مختصرا وإن كان
المبني كد من ذلك إنما هو مجرد تعداد أسمائهم لكن تبعناه في التعريف بهم لغرابته والتبرك بهم قال
رحمه الله : (آدم) أبو البشر سمي بذلك لأنه خلق من أديم الأرض وقيل وصف مشتق من الأدمة
ولذلك منع من الصرف عاش تسعمائة سنة وستين سنة واشتهر في كتب التاريخ أنه عاش ألف سنة .
(نوح) أعجمي معرب ابن ملك بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف ابن متوشاخ بفتح الميم وتشديد
المنشة فوق المضمومة بعدها واو ساكنة وفتح الشين المعجمة واللام بعدها خاء معجمة ابن أخنوخ
بفتحيتين ثم نون مضمومة مخففة ثم واو ساكنة ثم خاء معجمة وهو إدريس فيما يقال سمي نوحا
لكثرة بكائه على نفسه وأكثر الصحابة أنه قبل إدريس ، روى الطبراني عن أبي ذر قال « قلت يا رسول
الله من أول الأنبياء قال آدم قلت ثم من قال نوح وبينهما عشرة قرون » وفي المستدرک عن ابن عباس
مرفوعا « بعث الله نوحا على رأس أربعين سنة فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يدعوهم وعاش
بعد الطوفان ستين سنة حتى كثر الناس وفشوا » وذكر ابن جرير أن مولد نوح كان بعد وفاة آدم
بمائة وستة وعشرين عاما وفي التهذيب للنووي أنه أطول الأنبياء عمرا (إدريس) قيل إنه قبل نوح
وهو أخنوخ ، وإدريس اسم سرياني وقيل عربي مشتق من الدراسة لكثرة درسه الصحف وفي

والكل ثابت عنه عليه الصلاة والسلام .

(فائدة) قدمت المضمضة والاستنشاق على الواجبات لوجهين أحدهما ليطالع على حال الماء في ريحه وطعمه ولونه غالبا فإما استعمله إن كان مطلقا أو تركه لمنافعه إن كان مضافا بطاهر، الثاني أهمها أكثر أقدارا من غيرها فكانت العناية بتطهيرهما أولى

(وَعَدُّ الْإِسْتِنْشَاقِ مِنْ ذَا الْفَنِّ

وَجَدُّ الْمَاءِ لِمَسْحِ الْأُذُنِ) أشار في هذا البيت لمسلتين الأولى وهي ثلاثة السنن الاستنثار وهو ثر الماء عن أنفه بنفسه وأصبعيه السبابة والإبهام من يسراه تكرمة لئلا ، وقوله من ذا الفن أى من نوع السنن وكونه سنة مستقلة عليه غير واحد من الشيوخ ومشى عليه صاحب المختصر وظاهر كلام ابن الحاجب وجماعة أنه مع الاستنشاق سنة واحدة. والثانية وهي الرابعة من السنن تجديد الماء لمسح الأذنين وهو كذلك عند عبد الوهاب ومشى عليه صاحب المختصر وظاهر كلام ابن الحاجب أن المسح والتجديد سنة

المستدرك بسند واه عن الحسن عن سمرة قال «كان نبي الله إدريس أبيض طويلا ضخم البطن عريض الصدر قليل شعر الجسد كثير شعر الرأس وكانت إحدى عينيه أعظم من الأخرى وفي صدره نكتة بياض من غير برص فلما رأى الله من أهل الأرض ما رأى من جورهم واعتدائهم في أمر الله تعالى رفعه الله إلى السماء السادسة فهو حيث يقول «ورفعناه مكانا عليا» وذكر ابن قتبية أنه رفع وهو ابن ثلثمائة وخمسين سنة وفي صحيح ابن حبان «أنه كان نبيا رسولا وأنه أول من خط بالقلم» وفي المستدرك عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «كان فيما بين نوح وإدريس ألف سنة» (إبراهيم) اسم قديم ليس بعربي بل سرياني ومعناه أب رحيم وقيل مشتق من البرهمة وهي شدة النظر وهو ابن آزر ، قال الواقدي ولد إبراهيم على رأس ألفي سنة من خلق آدم ، وفي المستدرك من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة قال «اختنق إبراهيم بعد عشرين ومائة سنة ومات ابن مائتي سنة» وقيل عاش مائة وخمسة وسبعين سنة (إسماعيل) ويقال بالنون آخره قال النووي وغيره هو أكبر ولد إبراهيم (إسحق) ولد بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة وعاش مائة وثمانين سنة ومعناه بالعبرانية الضحاك (يعقوب) عاش مائة وسبعا وأربعين سنة (يوسف) عاش مائة وعشرين سنة وهو اسم أعجمي لا اشتقاق له (لوط) هو لوط بن هاران بن آزر، وفي المستدرك قال «لوط ابن أخى إبراهيم» (هود) كان أشبه الناس بآدم كان رجلا جلدا واسمه عاير بن أرغش بن سام بن نوح (صالح) هو بن عبيد بن حابر بن ثمود بن حابر بن سام ابن نوح بعث إلى قومه حين راهق الحلم وكان رجلا أحمر إلى البياض سبط الشعر فلبث فيهم أربعين عاما وهو من العرب ولما أهلك الله عاداً عمريت ثمود بعدها فبعث الله إليهم صالحا غلاما شابا فدعاهم إلى الله حين شمت وكبر ولم يكن بين نوح وإبراهيم نبي إلا هود وصالح مات بمكة وهو ابن ثمان وخمسين سنة (شعيب) هو ابن ميكيل بن يشجن بن مدين بن إبراهيم الخليل وكان يقال له خطيب الأنبياء وبعث رسولا إلى أمتين مدين وأصحاب الأيكة وكان كثير الصلاة وعمرى في آخر عمره . (موسى) هو ابن عمران بن يصر بن قاهث بن لاوى بن يعقوب لا خلاف في نسبه وهو سرياني ، وأخرج أبو الشيخ من طريق عكرمة عن ابن عباس قال إنما سمى موسى لأنه ألقى بين شجر وماء فالما بالقبضية والشجر موسى وفي الصحيح وصفه بأنه آدم طوال جعد كأنه من رجال شنوءة ، قال الثعلبي عاش مائة وعشرين سنة (هرون) أخوه شقيقه وقيل لأمه فقط وقيل لأبيه فقط كان أطول منه فصيحاً جدا مات قبل موسى وكان ولد قبله بسنة وفي بعض أحاديث الإسراء «صعدت إلى السماء الخامسة فإذا أنا بهارون ونصف لحيته أبيض ونصفها أسود تكاد لحيته تضرب سرته من طولها فقلت يا جبريل من هذا ؟ قال الحبيب في قومه هرون بن عمران» ومعنى هرون بالعبرانية الحبيب (داود) هو ابن إيشا بكسر الهمزة وسكون التحتية وبالشين المعجمة ابن عوبد بوزن جعفر في الترمذى «إنه كان أعبد البشر» وقال كعب كان أحمر الوجه سبط الشعر أبيض الجسم طويل اللحية فيها جعودة حسن الصوت والخلق وجمع له النبوة والملك . قال النووي قال أهل التاريخ : عاش مائة سنة مدة ملكه منها أربعون سنة وكان له اثنا عشر ابنا (سليمان) ولده كان أبيض جسيما وسيما وضيئا جميلا خاشعا متواضعا وكان أبوه يشاوره في كثير من أموره مع صغر سنه لوفور عقله وعلمه ، أخرج ابن جبير عن ابن عباس قال «ملك الأرض مؤمنان سليمان وذوالقرنين وكافران نمروذ وبختنصر» قال أهل التاريخ ملك وهو ابن ثلاث عشرة سنة وابتدأ بناء بيت المقدس بعد ملكه بأربع سنين ومات وله ثلاث وخمسون سنة (أيوب) الصحيح أنه كان من بنى إسرائيل ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه

واحدة وعليه الأكثر
وهو الذي في أصل النظم
فانه قال فيه ومسح الأذنين
مع تجديد الماء لهما وأخذ
به الناظم :

وَالرُّدُّ لِيَدَيْنِ فِي الْمَسْحِ

أَعْلَمُ

مِنْ آخِرِ الرَّأْسِ إِلَى

الْمَقْدَمِ

هذه هي السنة الخامسة ونحو

هذه العبارة لابن الحاجب

وأحسن منها قول صاحب

الختصر : ورد مسح رأسه

أى من منتهى مسحه لمبتداه

سواء بدأ من المقدم

أو من المؤخر أو من أحد

الفودين وهذا البيت بنصه

لأبي الربيع الغافقي رحمه

الله تعالى في منظومته

وأخذه الناظم منها ويحتمل

أنه لم يأخذه منها وإنما هو

من طبق الخاطر والله أعلم .

﴿ تنبيهات : الأول ﴾

إنما كان هذا الرد سنة

ولم يكن فضيلة كالمرة الثانية

والثالثة في المغسول لأن

الذي يمسه في الرد غير

الذي يمسه في البدء غالبا

في حق ذى الشعر إذ لا شعر

وجهان فلذا تأكد هنا

دون تكرار المغسول لأن

المغسول أولا هو المغسول

ثانيا ومن لا شعر له تابع

أبيض كان بعد شعيب وقيل بعد سليمان ابتلى وهو ابن سبعين وكانت مدة بلائه سبع سنين وقيل
ثلاث عشرة وقيل ثلاث سنين ، وروى الطبراني « إن مدة عمره ثلاث وتسعون سنة » (ذو الكفل)
قيل هو ابن أيوب ، وفي المستدرک عن ابن وهب « إن الله بعث بعد أيوب ابنه بشير بن أيوب نبيا وسماه
ذا الكفل وأمره بالدعاء إلى توحيدة » وكان مقيا بالشام عمره حتى مات وعمره خمس وسبعون سنة
وقيل هو اليسع وأن له اسمين (يونس) هو ابن متى بفتح الميم وتشديد التاء الفوقية مقصور ومتى
اسم أبيه كما في الصحيح ونسبه إلى أبيه وقيل اسم أمه وهو مردود بما ذكر قال ابن حجر ولم أقف
في شيء من الأخبار على اتصال نسبه روى أنه لبث في بطن الحوت أربعين يوما وقيل أقل من ذلك .
(إلياس) هو ابن ياسين بن فتاح بن العيزار بن هرون أخى موسى بن عمران قال وهب إنه عمر
كما عمر الخضر وإنه يبق إلى آخر الدنيا وعن ابن مسعود أن إلياس هو إدريس وقد زيد في آخره
ياء ونون في قوله تعالى « سلام على آل ياسين » (اليسع) هو ابن أخطوب بن العجوز وهو ياء واحدة
مخففة عجمي وقيل عربي منقول من وسع يسع (زكريا) كان من ذرية سليمان بن داود وقتل بعد
قتل ولده وكان له يوم بشر بولده اثنتان وتسعون سنة وقيل تسع وتسعون وقيل عشرون ومائة
وزكريا اسم عجمي (يحيى) ولده أول من سمى يحيى بنص القرآن ولد قبل عيسى بستة أشهر ونبي
صغيرا وقتل ظلما وسلط الله على قاتله بختنصر وجوشه ويحيى اسم عجمي وقيل عربي ولا ينصرف على
القولين وعلى الثاني سمى يحيى لأنه أحياء الله بالإيمان وقيل لأنه حي به رحم أمه وقيل لأنه استشهد
والشهداء أحياء وقيل معناه يموت كالمفازة للمهلكة والسليم للديغ (عيسى) ابن مريم بنت عمران
خالقه الله بلا أب وكانت مدة حمله ساعة وقيل ثلاث ساعات وقيل غير ذلك ورفع له ثلاث وثلاثون
سنة وفي الحديث « إنه ينزل ويقتل الدجال ويتزوج ويولد له ويحج ويمكث في الأرض سبع سنين ويدفن
عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنه ربعة أحمر كأنما خرج من ديماس يعنى حماما » وعيسى اسم عبراني
أو سرياني اه باختصار (ونينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم) قال ناظم الاتقان وهو الشيخ الإمام
الفقيه المشارك عبد العزيز بن عبد الواحد المظى أخو سيدى عثمان المظى المشهور وولد سيدى
عثمان هذا وهو سيدى أحمد بن عثمان المظى أحد أسياف الناظم رحم الله جميعهم :

وفي الذكر من أسمائهم قدر ستة	وعشرين إجمالا وأما مفصلا
فآدم نوح ثم إدريس بعده	ومن بعد إبراهيم وابناه إسحاق
ويعقوب أيضا ثم يوسف نبجله	وهود ولوط صالح كل أرسلوا
وجاء شعيب ثم موسى وصنوه	وداود فاعلم مع سليمان فضلا
وأيوب أيضا ثم ذو الكفل منهم	ويونس مع إلياس واليسع انجلا
كذا زكريا وابنه وابن مريم	وخاتم رسل الله جاء مكلا

إلا أن قوله قدر ستة لعلة سبق قلم أو تصحيف وصوابه قدر خمسة إذ لم يذكر في النظم ولا في الاتقان
أصله إلا خمسة وعشرين ولو قال عوض البيت الأول :

وفي الذكر من أسماء رسل وأنبياء خمسة مع عشرين خذها مفصلا
لكن أصرح وإن كان ضمير أسمائهم في كلامه عائدا على الأنبياء لتقدم ذكرهم في الترجمة قبل
هذه الآيات ثم قال في الاتقان ، وفيه من أسماء الملائكة (جبريل وميكائيل) وفيهما لغات
ومعنى جبريل عبد الله وكذا ميكائيل وكل اسم فيه إيل فهو عبد الله (وهاروت وماروت)
ملكان من ملائكة السماء وقد أفردت في قصتهما جزءا (الرعد) ملك موكل بالسحاب يسبح

لدى الشعر . (الثاني) لو
مرّ يديه على رأسه وسها
عن الرد فان ذكره قبل
أخذ الماء لرجليه فعله وإن
بلّ يديه بالماء فلا يفعله
لأنه من تكرار المسح
المكروه قاله في الطراز :
(وَالْخُلْفُ فِي غَسْلِ الْيَدِ
ابْتِدَاءً

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْخِلَهَا
الْإِنَاءَ)

هذه السنة السادسة وهي
غسل اليدين إلى الكوعين
قبل كل فعل عند مالك
وجلّ أصحابه سواء كان
محدثاً أو مجدداً ما ذكره
الناظم مثله للجلاب والرسالة
وابن الحاجب وغيرهم
وظاهر كلام صاحب المختصر
أنه لا فرق بين الإناء وغيره
كحوض أو نهر وهو كذلك
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
بين المستيقظ من النوم
وغيره ولا بين نوم الليل
والنهار خلافاً لأحمد في
إيجابه من نوم الليل خاصة
وكذا ورد في إيجابه من
نوم الليل واستحبابه فيما
عداه وألحق مالك به نوم
النهار والمستيقظ بجامع
الاحتياط للماء .

﴿تمة﴾ اختلف هل
غسلهما تعبد وهو قول

(البرق) ملك له أربعة وجوه وجه إنسان ووجه ثور ووجه نسر ووجه أسد فاذا مصع بذنبه فذلك
البرق (ومالك) خازن جهنم (والسجل) ملك كان هاروت وماروت من أعوانه وهو موكل بالصحف
(وقعيد) اسم كاتب السيئات (ذو القرنين) قيل إنه ملك من الملائكة (الروح) في قوله تعالى «يوم
يقوم الروح» قال ابن عباس هو ملك من أعظم الملائكة خلقه (السكينة) في قوله تعالى «هو الذي أنزل
السكينة في قلوب المؤمنين» قيل إنه ملك يسكن قلب كل مؤمن ومؤمنة كما روى أن السكينة تنطق
على لسان عمر اه باختصار وجملتهم اثنا عشر اسماً قال ناظم الإتيان المذكور آنفاً :

وفي الذكر من أسمائهم قد تنزلاً ثمانية جبريل ميكال حملا

وهاروت مع ماروت منهم ومالك قعيد وبالرعد السجل تكهلا انتهى

إلا أنه أسقط ذكر البرق وذو القرنين والروح والسكينة وقد عززت البيتين بثالث يجمع الأربعة
البواق وهو قولنا :

كذلك ذو القرنين في البرق صف له سكينه مع روح فلا تك مهمل

ولو قال عوض الشطر الأول من البيتين * وفي الذكر من أسماء ملائكت ربنا * لكان أصرح ، وهنا
انتهى كلامه رضى الله عنه على ما يتعلق بالقاعدة الأولى من قواعد الإسلام وهي الشهادتان . ثم شرع
فيما يتعلق بالقاعدة الثانية وهي الصلاة مصدراً له بمقدمة تتأكد الحاجة إليها فقال :

(مقدمة من الأصول معينة في فروعها على الوصول)

ذكر الناظم في هذه الترجمة الحكم الشرعي وأقسامه وأفاد أن هذه المقدمة مأخوذة من الأصول أى
من أصول الفقه وأنها معينة أى يستعان بمعرفة في فروع الأصول التي تذكر بعد هذه الترجمة على
الوصول إلى معرفة حقيقة حكم تلك الفروع الآتية فاذا خاض فيها وقيل له هذا واجب مثلاً أو مندوب
علم من هذه الترجمة حقيقة الواجب والمندوب وأن الأول ما طلب طلباً جازماً والثاني ما طلب طلباً غير
جازم وهكذا في المحرم والمكروه والمباح وكفى بذلك إغاثة هذا مقصوده والله أعلم ، فقوله مقدمة
خبر مبتدأ محذوف أى هذه مقدمة ومن الأصول صفة لمقدمة فيتعلق بمحذوف أى مأخوذة أو منقولة
ومن الأصول على حذف مضاف أى من فن الأصول ومعينة وصف ثان لمقدمة وبه يتعلق المجروران
بعده وتقدم ضبط لفظ مقدمة في مقدمة كتاب الاعتقاد وأصول الفقه لفظ مؤلف من جزأين مفردين
أحدهما أصول والآخر الفقه فالأصل ما بنى عليه غيره كأصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى
طرفها الثابت في الأرض والفرع ما يبنى على غيره كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله

والفقه معناه لغة الفهم ، وشرعاً معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد كالعلم بأن النية في الوضوء
واجبة وأن الوتر مندوب وأن تبييت النية شرط في الصوم وأن الزكاة واجبة في مال الصبي وغير
واجبة في الحلى المباح وأن القتل بمثل بمثل موجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس
طريقه الاجتهاد كالعلم بأن الصلوات الخمس فريضة وأن الزنا محرم وكالأحكام الاعتقادية كالعلم بالله
سبحانه وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى معرفة ذلك فقهاً لأن معرفة ذلك يشترك
فيها الخاص والعلم ، فالنقطة بهذا التعريف لا يتناول إلا علم المجتهد ولا يضر في ذلك عدم اختصاص
التحسيس على الفقهاء بالمجتهدين فقط لأن المرجع في ذلك للعرف وهذا اصطلاح خاص والمراد بالمعرفة
هنا العلم بمعنى الظن وأطلقت المعرفة التي هي بمعنى العلم على الظن لأن المراد بذلك ظن المجتهد الذي

ابن القاسم ومواقفيه ومشى عليه صاحب المختصر أو للنظافة وهو قول أشهب وعلى التعبد يغسلهما بماء مطلق وبنية ولو كانتا نظيفتين ولو أحدث في أثناء وضوئه ويغسلهما مفترقتين .

(وَمَسْحُهُ فَأَرْيَا فِي الرَّأْسِ)

وَالْبَدَنِ مِنْ أَوَّلِهِ بِالْمَسْحِ

تقدم معنى النصف الأول من هذا البيت الذي أوله :

والرد لليدين في المسح اعم والظاهر أن البيت السابق إصلاح وليس من كلام الناظم كما قدمنا وهذا النصف مغن عنه وإما

أعاده ليرتب عليه ما بعده

والسنة السابعة البدء بمسح

الرأس من مقدمه وهو

المراد بقوله :

والبدء من أوله باللمس

وكذا عده عياض من السنن

في قواعده وعده صاحب

المختصر من الفضائل وعليه

فيتحصل في مسح الرأس

ثلاثة أحكام فرض سنة

وفضيلة .

(كَذَاكَ مَا زَادَ عَلَى

الوَاحِدَةِ

بَعْدَ عُمُومِ الْعُقُوفِ فَأَفْهَمَ

قَوَاتِي)

هذه هي السنة الثامنة

وهي الغسلة الثانية والثالثة

هو لقوته قريب من العلم ، وخرج بقولهم الأحكام الشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن النار محرقة والمراد بالأحكام في قولهم معرفة الأحكام الشرعية جميع الأحكام فالألف واللام للاستغراق والمراد بمعرفة جميع الأحكام التيهو لذلك فلا ينافي ذلك قول الإمام مالك رضى الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين في اثنتين وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين مسألة سئل عنها لا أدري لأنه منتهى للعلم بأحكامها بمعاودة النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التيهو جائز عرفا تقول فلان يعلم النحو ولا تريد أن جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل إنه منتهى لذلك هذا معنى الفقه . وأما أصوله فهي دلائله الإجمالية أى غير المعينة كطلاق الأمر والنهى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس والاستصحاب والبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة ، والثاني بأنه للحرمة كذلك والبواقي بأنها حجج وغير ذلك مما ذكر في الفن . وأما الدلائل التفصيلية نحو «أقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا» وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة كما أخرجه الشيخان والإجماع على أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لهما وقياس الأرز على البر في امتناع بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل يدا بيد كما رواه مسلم واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها فليست بأصول الفقه وإنما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل وقد ظهر مما مر أن الفقه هو معرفة الأحكام الشرعية كالعلم بوجوب النية في الصلاة وأن الوتر مستحب ونحو ذلك المستدعى لمعرفة حقائق تلك الأحكام ووجه ذكر ما ذكره الناظم في هذه الترجمة في فن أصول الفقه .

(الْحَكْمُ فِي الشَّرْعِ خِطَابُ رَبَّنَا الْمُقْتَضَى فِعْلَ الْمَكْفَى أَفْطُنَا

بِطَلَبٍ أَوْ إِذْنٍ أَوْ بَوْضَعٍ لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ ذِي مَنَعٍ)

أخبر أن الحكم الشرعى أى المستند إلى الشرع وهو الذى لا يعلم إلا منه ولا يتوصل إليه بعقل ولا بعادة هو خطاب الله تعالى المقضى أى المتعلق بفعل المكلف يريد من حيث أنه مكلف ثم تعلق الخطاب بفعل المكلف إما أن يكون بطلب أى يطلب فيه طلبا وإما أن يكون بإذن أى فى الفعل والترك بأن يبيحه وإما أن يكون بوضع بأن يضع أى ينصب أمانة أى على الطلب أو على الإذن وتلك الأمانة إما سبب أو شرط أو مانع . ثم اعلم أن الطلب إما أن يكون بطلب الفعل أو طلب المكف عن الفعل وكل منهما إما أن يكون طلبا جازما أو غير جازم فجاءت الأقسام أربعة فطلب الخطاب الفعل من المكلف طلبا جازما بحيث لم يجوز له تركه كالإيمان بالله ورسوله وكقواعد الإسلام الخمس هو الإيجاب وطلبه منه الفعل طلبا غير جازم بأن جوز له تركه كصلاة الفجر ونحوها هو الندب وطلبه منه المكف عن الفعل طلبا جازما بحيث لم يجوز له فعله كشرب الخمر والزنا ونحوها هو التحريم وطلبه منه المكف عن الفعل طلبا غير جازم بأن جوز له فعله كالقراءة فى الركوع والسجود مثلا هو الكراهة فبضم أقسام الطلب هذه إلى الإذن الذى هو إباحة الفعل والترك من غير ترجيح لأحدهما على الآخر كالبيع ونحوه تكمل أقسام الحكم الشرعى الخمسة ويسمى هذا القسم خطاب التكليف وتعلق الخطاب بفعل المكلف لكن بواسطة وضع أمانة من سبب أو شرط أو مانع على حكم من تلك الأحكام الخمسة هو المسمى فى الاصطلاح بخطاب الوضع وسيأتى بيان السبب والشرط والمانع فقوله الحكم فى الشرع فى معنى الباء كقوله :

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلبي

أى بطعن أى الحكم بإثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر بالشرع لا بالعقل ولا بالعادة هو خطاب ربنا الخ وافطنا بضم الطاء وفتحها كذا ضبطه الناظم رحمه الله بخطه فعل أمر من فطن تكميل للبيت وبطلب يتعلق بخطاب قال فى شرح المقدمات وفيه وصف المصدر قبل إكماله ويسهله أن المجرور يعمل فيه العامل القوى والضعيف ، وكون الخطاب هنا بمعنى المخاطب به اهـ . وفى نسخة بخط الناظم أيضا :

حكم إلينا خطابه المفيد فعل المكلف وفى التعريف زيد بطلب الخ
فقوله وفى التعريف يتعلق بزيد وهو فعل ماض مبنى للمفعول ونائبه المجرور بعده وأل
فى التعريف بدل عن الضمير أى وزيد فى تعريف الحكم الشرعى أن هذا الخطاب بطلب الخ قال
فى شرح المقدمات قوله فى حد الحكم الشرعى خطاب الله تعالى كالجنس فى الحد وحقيقة الخطاب
الكلام الذى يقصد به من هو أهل للفهم . واختلف هل من شرط التسمية به وجود المخاطب أم لا
وعلى ذلك جرى الخلاف فى كلام الله تعالى هل يسمى فى الأزل خطابا قبل وجود المخاطبين أم لا
والمراد بالخطاب هنا المخاطب به من إطلاق المصدر على اسم المفعول وإضافة الخطاب إلى الله تعالى
تخرج خطاب غيره كالمملوك والآباء والأمهات والمشايع ، وبالجملية يخرج بهذا القيد خطاب من سوى الله
تعالى من الملائكة والإنس والجن فلا يسمى خطاب هؤلاء كلهم حكما شرعيا وإنما سمي خطاب الرسل
بالتكليف حكما شرعيا لأنهم مبلغون عن الله تعالى معصومون فى تبليغهم من الكذب عمدا وسهوا .
وقوله المتعلق بأفعال المكلفين يخرج أربعة أشياء (الأول) خطابه تعالى المتعلق بذاته العلية نحو لا إله
إلا الله (والثانى) الخطاب المتعلق بفعله نحو الله خالق كل شىء (والثالث) الخطاب المتعلق بالجمادات
نحو «ويوم نسير الجبال» . (الرابع) الخطاب المتعلق بذوات المكلفين نحو « ولقد خلقناكم ثم
صورناكم » والمراد بفعل المكلف ما يصدر منه ليشمل القول والنية اهـ زاد فى جمع الجوامع بعد قوله
المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف قال المحلى أخرج به مدلول وما تعملون من قوله تعالى
«والله خلقكم وما تعملون» فانه متعلق بفعل المكلف من حيث إنه مخلوق لله تعالى وقال قبله وتعلق
خطابه تعالى بفعل المكلف إما تعلقا معنويا قبل وجوده وتنجزيا بعد وجوده بعد البعثة إذ لاحكم
قباهما اهـ ثم قال فى شرح المقدمات والمكلف هو البالغ العاقل ومن هنا يعلم أن الصبي لا يتعلق به حكم
هكذا قيل وانظر هذا مع ما ذكر فى الأصول من الخلاف فى الأمر بالأمر بالثبوت هل هو أمر بذلك
الشىء أم لا . فان قيل ليس أمرا به يبقى الصبيان لم يأمرهم الشرع فالتعلق بهم ليس حكم الشرع بل حكم
أوليائهم وإن قلنا إنه أمر به فالأقرب أن الصبيان مكلفون من الشرع بمثل هذا الأمر وإذا كان
الندب تكليفا فى حق البالغين على قول مع أنه لا يلحق بتركه عقوبة شرعية لافى الدنيا ولا فى الآخرة
فأمر الصبيان بالصلاة أقرب لأن يكون تكليفا لاستحقاقهم بتركها عقوبة الشرع فى الدنيا هذا فىمن
بلغ منهم عشر سنين ومن لم يبلغها كان طلب الصلاة منه كالمندوب فى حق من بلغ وهو تكليف
الهمم إلا أن يوجد إجماع على أن البلوغ شرط فى التكليف انظر ذلك اهـ وقال المحلى فى شرح جمع
الجوامع ولا يتعلق خطاب بفعل غير البالغ العاقل ، وولى الصبي والمجنون مخاطب بأداء ماوجب فى
مالهما منه كالزكاة وضمان المتلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ماأنتلفته حيث فرط فى حفظها
لتنزل فعالها فى هذه الحالة منزلة فعلة وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليهما ليس لأنه مأمور
بهما كما فى البالغ بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله ذلك ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ

فى الغسول بعد غموم العضو
ومثله فى قواعد عياض
واقصر عليه صاحب
المختصر وكل منهما جزؤها
وشهره فى التوضيح وقيل
كل واحدة منهما فضيلة ج
وهو المشهور وقيل
الثانية فرض والثالثة سنة
وقيل الثانية سنة والثالثة
فضيلة .

(وَالْبَدْءُ بِالْيَمِينِ مِنْ
قَبْلِ الْيَسَارِ
وَالْعَسَلُ لِلْبَيْضِ
مَوْضِعُ الْعِذَارِ)

فيه مسألتان : الأولى وهى
السنة التاسعة البداءة
بغسل اليامن من اليمين
والرجلين ومسح الخفين
قبل اليسار من ذلك الخبر
«إذا توضأ أحدكم فليبدأ
بيمينه» ومثله لقواعد عياض
والمشهور أنه فضيلة كما
اقتصر عليه صاحب المختصر .
﴿ فائدة ﴾ ندب الشارع
لتقديم اليمين فيما تقدم
ذكره من الأعضاء ولم
يندبه فى الأذنين والفودين
والخدين والصدغين ونحو
ذلك فما الفرق ؟ والجواب
أن الأعضاء المتقدمة
اشتملت على منافع تقتضى
شرفها فقدمها الشارع
لذلك فى اليد اليمنى من

وقور الخلق وصلاحيه
الأعمال ما ليس في اليسرى
وأما الأذنان ونحوها
فمستويان في المنافع وصفات
الشروع فلم يقدم الشارع
يعنى شئ من ذلك على
يسراه ، قاله في الذخيرة .
والثانية وهى عشرة السنن
غسل البياض الذى بين الصدغ
والأذن قال فى أصل النظم
على ما قاله عبد الوهاب اه
ونحوه فى قواعد عياض
والمشهور وجوبه .

(كَذَاكَ اسْتَيْمَاعُ مَسْحِ
الْأُذُنَيْنِ)

مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ
وَصَمْنَيْنِ)

هذه هى السنة الحادية
عشرة وهى استيعاب
مسح الأذنين ظاهرهما
وباطنهما وعليه جمهور
أصحاب مالك وذهب جماعة
من أصحاب مالك إلى أن
مسحهما فرض وقيل
ظاهرهما فرض وباطنهما
سنة قاله شارح الجلاب
قال واتفق الجميع على أن
الصماخين سنة

(تَكْنِيتُ) الذى فى أصل النظم
واستيعاب مسح الأذنين
وهو شامل للصماخين كما
قال الناظم فيدخله الخلاف
وهو كذلك لكن فيه

عقل كما يعلم مما سيأتى من امتناع تكليف الغافل والمجبأ والمكره ويرجع ذلك فى التحقيق إلى انتفاء
تكليف العاقل البالغ فى بعض أحواله اه . قوله بطاب الخ أى تعلق الخطاب بالأفعال إما بأن يطاب
فيها طلبا أو بأن يبيحها وهذا هو المسمى بخطاب التكليف وإما بأن يضع لها سببا أو شرطا أو مانعا
ويسمى خطاب الوضع وتخصيص هذا النوع من الأحكام باسم الوضع محض اصطلاح وإلا فالأحكام
كأها أعنى المتعلقات بالأفعال التنجزية بوضع الشرع لأجل العقل ولا للعادة فى شئ منها قاله فى شرح
المقدمات وقال ابن راشد سمى خطاب وضع لأن الشرع جعل السبب والشرط والمانع والتقدير
والحجج علامة موضوعة على الأحكام فكأنه يقول إن وجد السبب وجد الحكم وإن عدم عدم
وذلك خاصيته وإن عدم الشرط عدم الحكم وذلك خاصيته وإن وجد المانع عدم الحكم وذلك خاصيته
والتقديرات الشرعية إعطاء الموجود حكم المدوم وعكسه ، والحجج جمع حجة وهى التى يستند إليها
القضاة كالبيئة والإقرار فإذا نهضت الحجة عند القاضى وجب عليه الحكم وهى عندى راجعة إلى
السبب اه ومثال إعطاء الموجود حكم المدوم تقدير الماء الموجود بالنسبة إلى مسافر يحتاجه لشربه
معدوما فيقيم ومثال تقدير المدوم موجودا تقدير الربح الحاصل آخر الحول كامنا فى أصله من
أول الحول فيزكى لحول أصله وفى شرح جمع الجوامع للعراق مانصه خطاب الوضع وضعه الله تعالى
فى شرائعه لإضافة الحكم إليه تعرف به الأحكام تيسيرا لنا فان الأحكام مغيبة عنا ، والفرق بينه وبين
خطاب التكليف من حيث الحقيقة أن الحكم فى الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سببا
أو شرطا أو مانعا ، وخطاب التكليف لطاب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط والموانع ثم قال ظاهر
عبارة المصنف أنه أخرج خطاب الوضع عن خطاب التكليف وجعله قسما له وكذا فعل ابن الحاجب
فى قوله فى تعريف الحكم بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ورأى الإمام نثر الدين إدخاله فى خطاب
التكليف لأن معنى كون الشئ شرطاً حرمة المشروط بدون شرطه اه . واعلم أن خطاب التكليف
يشترط فيه علم المكلف وقدرته كالصلاة ، وخطاب الوضع لا يشترط فيه ذلك كتضمين الصبي والمجنون
ولذا يقول الفقهاء العمد والخطأ فى أموال الناس سواء وقد يشترط فى بعض الأسباب العلم كإيجاب
الزنا والرجم والقتل القصاص . قوله أو بوضع لسبب معطوف على بطاب ، والسبب ما يانزم من وجوده
الوجود ومن عدمه لعدم لذاته كزوال الشمس لوجوب الظهور مثلاً قال فى شرح المقدمات قوله
« ما » كالجنس وقوله يانزم من وجوده الوجود فصل يخرج الشرط والمانع ، وقوله ومن عدمه عدم يخرج
الدليل على الحكم من الكتاب والسنة والإجماع والقياس فان الدليل يانزم طرده أى يانزم من وجوده
الوجود ولا يانزم عكسه أى لا يانزم من عدمه عدم ، أما السبب فانه يانزم طرده وعكسه وقوله لذاته
يدخل السبب الذى لم يانزم من وجوده الوجود لمقارنته انتفاء شرط كالعقل والبلوغ أو وجود مانع
لوجود السبب كالحيض الذى يقارن دخول الوقت ونحوه فان السبب فى ذاته يقتضى وجود السبب
وإنما اتفق السبب لما عرض له من وجود المانع أو نفي الشرط ويدخل أيضا هذا القيد السبب الذى
لم يانزم من عدمه عدم لمقارنة عدمه وجود سبب آخر كوجود البول المقارن لعدم الغائط الذى
هو أحد أسباب وجود الطهارة . قوله أو شرط معطوف على لسبب ، والشرط ما يانزم من عدمه عدم
ولا يانزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كتمام الحول لوجوب الزكاة قال فى شرح المقدمات: الشرط
فى اللغة هو العلامة ومنه أشرط الساعة أى علاماتها ، وأما فى الاصطلاح فعناه ما ذكر وهو ينقسم إلى
شرط عقلى وشرط عادى وشرط شرعى مثال الشرط العقلى الحياة للأدراك فانه يانزم من عدم

نظرياً ذكرناه عن شارح
الجلاب من الاتفاق على
سنية مسح الصماخين. هذا
وقد عد في أصل النظم
من المتفق عليه مسح
الأذنين ثم ذكر هنا أن
المختلف فيه استيعاب
مسحهما فجعلهما في الأصل
مسئلتين ، والله أعلم .

(تكميل) اختلف في ظاهرهما
وباطنهما فقبل ظاهرهما
مما يلي الرأس وباطنهما مما
يلي الوجه وقيل ظاهرهما
ما يواجهه قال في الذخيرة
ابتداء خلقتهما مغلقين
كرّر الورد فاذا كمل
خلقتهما انفتحتا على الرأس
فالظاهر للحس الآن كان
باطناً أو لا والباطن كان
ظاهراً فهل يعتبر حال
الابتداء عملاً بالاستصحاب
أو حال الانتهاء لأنه الواقع
حال ورود الخطاب . وصفة
مسحهما أن يجعل باطن
الإبهامين على ظاهر
الشحمتين ويمرهما بالآخر
وآخر السبابتين في الصماخين
ووسطهما ملاقياً للباطن
دائرين مع الإبهامين قاله
ابن شاس .

(وَالثَّامِنُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ
وَأَجَبَيْنِ

فَرَضًا وَمَسْنُونًا مَعًا
لَا غَيْرَ ذَيْنِ)

الحياة عدم الإدراك ولا يلزم من وجود الحياة وجود الإدراك ولا عدمه لأنه قد توجد الحياة ويكون
معها غيبة بنوم أو إغماء أو جنون حتى لا يدرك الحى مع هذه الآفات شيئاً أصلاً ومثال الشرط
العادى النطفة في الرحم للولادة فانه يلزم من نفي النطفة في الرحم نفي الولادة ولا يلزم من وجود
النطفة في الرحم ولادة ولا عدمها لأنها بعد أن توجد في الرحم قد يكون الله تعالى منها ولادة وقد
لا يكون مثال الشرط الشرعى الطهارة لصحة الصلاة وتتمام الحول لوجوب الزكاة في العين والماشية
مثلاً فانه يلزم من نفي الطهارة مع القدرة على تحصيلها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من حصول الطهارة
صحة الصلاة ولا عدمها لإمكان فسادها بعد حصول الطهارة باختلال ركن من أركانها ونحو ذلك
وكذا يلزم من عدم تمام الحول عدم وجوب الزكاة في العين والماشية ولا يلزم من حصول تمام
الحول وجوب الزكاة فيهما لتوقفه على سبب وهو ملك النصاب ملكاً كاملاً وزيادة مجيء الساعى
في الماشية إن جرت العادة بمجيئه ونفي مانع الدين في العين دون الماشية ونفي مانع الرق والكفر
فيهما وقولنا لذاته راجع للجملة الأخيرة وهو قولنا ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لأن وجود
الشرط هو الذى قد يتفق فيه أن يصحبه وجود مانع فيلزم عدم المشروط حينئذ لكن لا بالنظر
إلى ذات الشرط بل للنظر إلى ذات المانع وقد يصحبه وجوده وجود السبب ونفي المانع فيلزم حينئذ
من وجوده وجود المشروط كما لو صحب تمام الحول وجود السبب وهو ملك النصاب ملكاً كاملاً ونفي
المانع الذى هو الدين فيلزم حينئذ وجوب الزكاة لكن لم تجب بالنظر إلى ذات الشرط الذى هو تمام
الحول وإنما وجبت بسبب ما قارنه من وجود سبب الزكاة ونفي مانعها ولو صحب تمام الحول وجود
المانع الذى هو الدين مثلاً لزم معه عدم الزكاة لكن ليس بالنظر إليه لزم عدمها بل بالنظر إلى
المانع الذى هو الدين وأما الجملة الأولى وهى قولنا ما يلزم من عدمه العدم فمعناها لازم للشرط على
كل حال فلو قيدناه بذات الشرط لأوهم أنه قد لا يلزم من عدم الشرط عدم المشروط لمصاحبة عدمه
أمراً يقتضى ذلك وذلك باطل . قوله أو ذى منع معطوف على لسبب صفة لمحدوف أى أو بوضع لأمر
ذى منع أى مانع . والمانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض
لوجوب الصلاة قال في شرح المقدمات المانع من الشيء على ضربين : أحدهما أن يمنع منه لمنافاته للسبب ،
الثانى أن يمنع منه لمنافاته له في نفسه . مثال الأول الدين في زكاة العين فانه يمنع من وجوبها لمنافاته
لسببها الذى هو الملك الكامل للنصاب ومثله الرق فان كل واحد من الدين والرق مانع من كمال
التصرف فى المال فلم يثبت معهما الغنى بذلك المال الذى هو حكمة وجوب الزكاة فيه كما قال عليه
الصلاة والسلام «خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم» ومثال الثانى الكفر مثلاً بالنسبة إلى صحة
الصلاة فانه مانع من صحتها لا لمنافاته لسببها من دخول وقتها بل لمنافاته لها فى نفسها إذ لا يمكن مع
الكفر التقرب بها إلى المولى تبارك وتعالى وهذا معنى قول الأصوليين المانع ينقسم إلى مانع السبب
وإلى مانع الحكم ، وقولنا أيضاً فى حد المانع لذاته راجع إلى الجملة الأخيرة وهى قولنا ولا يلزم من
عدمه وجود ولا عدم لذاته لأن عدم المانع أيضاً هو الذى يتفق أن يصحبه وجود السبب والشرط فيلزم
حينئذ من عدمه الوجود ولكن ليس ذات عدمه هى التى اقتضت الوجود بل الذى اقتضاه اجتماع
السبب مع الشرط عند عدم ذلك المانع وقد يصحبه عدم المانع عدم السبب أو عدم الشرط فيلزم
حينئذ العدم لكن ليس لذات عدم المانع بل لمصاحبة عدم السبب أو عدم الشرط . وأما الجملة الأولى
وهى قولنا ما يلزم من وجوده العدم فمعناها لازم للمانع على كل حال اهـ .

بين واجبين أى فرائض
كتقديم الوجه على الدين
ثم الرأس ثم الرجلين وهذا
هو المشهور ، وعن مالك
وجوبه وقيل مستحب
وقوله ومسئونا أى
والترتيب بين سننه فى
أنفسها كتقديم غسل
الدين إلى الكوعين أو لا
ثم المضمضة ثم الاستنشاق
فلو استنشق ثم تيمم
لكان تاركاً لترتيب السنن
وهذا خلاف المشهور فإن
ترتيب السنن فى أنفسها
مستحب على المشهور ويحتمل
أن مراد الناظم مسألة
الأصل وهى قوله فى عدها
اختلف فيه هل هو سنة
أو مستحب ترتيب المسنون
مع المفروض فى الأصل
مسألة واحدة وهى ترتيب
الفرائض مع السنن فى
المقدمات : ظاهر الموطأ
أنه مستحب ، وقال ابن
حبيب سنة وعلى هذا
الاحتمال فقوله لا غير ذين
يشمل مستلئين ترتيب
الفرائض فى أنفسها وترتيب
السنن فى أنفسها وقدمنا
حكمهما وهو على هذا من
زيادات الناظم وهو الذى
قررناه كلامه أو لا لكن
لا يعلم حكمه من كلامه على
ذلك فيحتمل أن يريد
أن الترتيب بين فرائضه
فرض وهو أحد قولين
وهو خلاف المشهور فيهما.

﴿ تنبيه ﴾ تقدم أن خطاب الوضع هو نصب الشارع أمارة من سبب أو شرط أو مانع على الطلب بأقسامه الأربعة وعلى الإباحة وعليه فلكل واحد من الأحكام الخمسة سبب وشرط ومانع قال بعضهم مثلاً للأقسام فالواجب كالظهور فالسبب زوال الشمس والشرط العقل والبلوغ والمانع الحيض والإغماء والندوب كالنافلة فالسبب لها دخول الوقت وشرطها العقل والمانع عدم الوقت ؛ والمحرم كأكل الميتة فالسبب موتها حتف أنفها والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة والمكروه كصيد اللهو فالسبب اللهو والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة والمباح كالنكاح فالسبب له العقد والشرط خلو العقد من الموانع والمانع النكاح فى العدة مثلاً اه .

(أقسام) حكم الشرع خمسة تَرَامُ فَرَضٌ وَنَذْبٌ وَكَرَاهَةٌ حَرَامٌ
نَمَّ إِبَاحَةٌ فَمَأْمُومٌ جُزِمَ فَرَضٌ وَدُونُ الْجَزْمِ مَنْدُوبٌ وَسِيمٌ
ذُو النَّهْيِ مَكْرُوهٌ وَمَعَ حَتْمٍ حَرَامٌ مَأْذُونٌ وَجَهِيْمٌ مُبَاحٌ ذَاتَمَامٌ)

أخبر أن أقسام الحكم الشرعى خمسة ترام أى تقصد وجملة ترام صفة الخمسة وهى الفرض والندب والكرهية والحرام والإباحة ثم فسر ما أجمل فى البيت قبله بقوله فمأْمُوم جزم الخ يعنى أن المأمور بفعله إن جزم بالأمر به أى طلب فعله طلباً جازماً بأن لم يجوز تركه فهو الفرض وذلك كالإيمان بالله ورسوله وكقواعد الإسلام الخمس وإن لم يجزم بالأمر به بأن طلب طلباً غير جازم بأن جوز تركه فهو المندوب وذلك كصلاة الفجر ونحوها وجملة وسم أى علم من الوسم وهى العلامة صفة مندوب وأن النهى عن فعله الذى طلب تركه إن كان النهى من غير تحتم بأن جوز فعله فهو المكروه وذلك كالقراءة فى الركوع مثلاً وإن كان مع تحتم بأن لم يجوز فعله فهو الحرام وذلك كشرب الخمر والزنا ونحوها ، وأن ما أذن الشرع فى فعله وتركه على السواء هو المباح ثم أفاد بقوله ذا تمام أن هذا القسم الأخير أو جميع الأقسام المذكورة تمام أقسام الحكم الشرعى وكون المباح أحد أقسام الحكم الشرعى هو الذى عند الأكثر وقيل ليس هو منها وإنما هى الأربعة دونه وسبب الخلاف الاختلاف فى تفسير المباح فمن فسر به بنفى الحرج لا يكون عنده من الشرع لأنه كان منفياً قبل الشرع ومن فسر به بالإعلام بنفى الحرج فانما يعلم من الشرع فهو عنده من الشرع قاله ابن أبى شيبي فى شرح الرسالة . والفرض والواجب مترادفان أخذنا من فرض الشيء قدره ووجب الشيء وجوباً ثبت فكل من المقدر والثابت أعم من أن يثبت بقطعى أو ظنى خلافاً لأبى حنيفة فى أن الفعل إن ثبت بدليل قطعى كقراءة القرآن فى الصلاة الثابت بقوله تعالى « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » فهو الفرض وإن ثبت بدليل ظنى كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة فى الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين « لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب » فإثم بتركها ولا تفسد به الصلاة عنده بخلاف ترك القراءة والندب قال فى المشرق ندبه للجهد حثه والندب الحث على الشيء والرغبة فيه اه والمكروه لغة ضد المحبوب والحرام ما أوجب الشرع احترامه أى تجنبه واتقاءه والمباح مأخوذ من التوسعة وعدم الضيق ومنه باحة الدار أى ساحتها ويقال فيه الحلال لأنه انحلت عنه التبعات فلا حق فيه للخلق ولا منع فيه من جانب الحق . وقال بعضهم اختلف فى حد الواجب فقيل ما حرم تركه أو ترك بدله إن كان له بدل وقيل ما فى فعله ثواب وفى تركه أو ترك بدله إن كان له بدل عقاب . وقال القرافي الواجب ما ذم تاركه شرعاً والمحرم ما ذم فاعله شرعاً والمندوب ما رجح فعله على تركه من غير ذم وقيل ما فى فعله ثواب وليس فى تركه

﴿تنبيه﴾ قوله والثامن
الترتيب أى الثامن بالنسبة
لعد ما اختلف فيه وهو
الثالث عشر بالنسبة للجميع
ففى قوله وعدتها فى القل
اثنا عشرة نظر لأنه عد
التفق عليه خمسة والمختلف
فيه ثمانية لكن إذا تأملت
وجدتها اثنتى عشرة كما
قال لأنه عد المسحة الثانية
للرأس فى التفق عليه
وعدها أيضا فى المختلف
فيه فصارت ثلاثة عشر
بالتكرار، والصواب عددها
فى المختلف فيه وهو الموافق
للإحتمال الثانى الذى قررنا
به كلامه وأما على الاحتمال
الأول فهى ثلاثة عشر والله أعلم
ولما أمى الكلام على السنن
أتبعها بذكر الفضائل
وعدها ثمانية تبعا للأصل
فقال :

(فَصَلِّ) وَلِلْوُضُوءِ قُلْ

فَضَائِلُ

أَرْبَعَةٌ وَمِثْلُهَا يَا سَائِلُ

الفضائل جمع فضيلة بمعنى
فاعلة قال المازرى هى كل
شئ فعل له فضل وفيه
أجر من غير أن يستحق
الدم بتركه ولا التأثيم وهذا
الفرق بينه وبين الواجب
وأما بينه وبين السنة
فزيادة الأجر وتقصانه
وكثرة تحضيض صاحب
الشرع الشريف فكل ما حاض
عليه وأكد أمره وأعظم

عقاب والمكروه ما رجح تركه على فعله شرعاً من غير ذم وقيل ما فى تركه ثواب وليس فى فعله
عقاب والمباح ما استوى طرفاه فى نظر الشرع اه .

﴿تنبيهات : الأول﴾ قال فى جمع الجوامع الحكم الشرعى إن تغير إلى سهولة لعذر مع قيام السبب
للحكم الأصلى فرخصة وإلا فعزيمة اه أى فالحكم المتغير إليه السهل يسمى رخصة وهى لغة السهولة
ثم قد تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر ومندوبة كقصر الصلاة فى السفر ومباحة كالسلم الذى هو
بيع موصوف فى الذمة وخلاف الأولى كفطر مسافر لا يشق عليه الصوم مشقة قوية والحكم الأصلى
فى هذه المثل الحرمة وسهولة الوجوب فى أكل الميتة موافقة لغرض النفس فى بقائها وقيل إنه عزيمة
لصعوبته من حيث إنه وجوب والسهولة فى الثلاثة الأخر ظاهرة والأعذار هنا الاضطراب لأكل
الميتة ومشقة السفر فى القصر والفطر والحاجة إلى ثمن الغلات قبل إدراكها والسبب فيها للحكم الأصلى
الذى هو الحرمة الحبث فى الميتة ودخول وقتى الصلاة والصوم فى القصر والفطر لأنه سبب لوجوب
الصلاة تامة ولوجوب الصوم والغرر فى السلم والسبب فيها قائم حال الحلية فإن لم يتغير الحكم أصلا
سمى عزيمة كوجوب الصلوات الخمس ووجوب الإطعام فى كفارة الظهار عند فقد الرقبة لأنه الواجب
ابتداء على فاقدها كما أن الإعتاق هو الواجب ابتداء على واجدها وكذا التيمم على فاقده الماء لأنه
الواجب فى حقه ابتداء بخلاف التيمم لجرح ونحوه وكذا إن تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطياد بالإحرام
بعد إباحته قبله وكذلك إن تغير إلى سهولة من غير عذر بجواز ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلاً لمن
لم يحدث بعد حرمة فى صدر الإسلام بمعنى أنه خلاف الأولى وكذا إن تغير إلى سهولة لعذر لكن
لامع قيام السبب للحكم الأصلى كإباحة فرار الواحد من العشرة بعد حرمة فالعذر مشقة الثبات
والسبب قلة المسلمين حينئذ فلم يبق ذلك السبب حالة الإباحة لكثرة المسلمين ويسمى الحكم فيما
اختلف فيه قيد من هذه القيود عزيمة لأنها لغة القصد المصمم لأنه عزم أمره أى قطع وحتم صعب على
المكلف أو سهل (الثانى) قال فى شرح المقدمات مذهب جمهور الأصوليين أن الأحكام التكليفية
وهى التى يخاطب بها المكلفون خمسة الإباحة والأربعة الداخلة فى الطلب وزاد ابن السبكي سادساً
وهو خلاف الأولى لأن النهى غير الجازم عنده إن تعلق بالكف عن الفعل بدلالة المطابقة كالنهى
المتعلق بالقراءة فى الركوع مثلاً فهو الكراهة وإن تعلق بالكف عن الفعل بدلالة الالتزام على
النهى عن ضده فهو خلاف الأولى كطلب قيام الليل فإنه يدل بالالتزام على النهى عن ضده كنوم
الليل كله فيطاق على النوم أنه خلاف الأولى ولا يطاق عليه أنه مكروه وتبع السبكي فى زيادة هذا
القسم السادس إمام الحرمين قال والإمام أول من علمناه ذكره قال العراقى بل نقله الإمام عن غيره
فقال إنه مما أحدثه التأخرون (الثالث) اعلم أن المندوب يستعمل على عبارات يرجح اختلافها إلى
قوة تأكيد بعضها على بعض فيقال مندوب ومسنون ونقل ورغية ومستحب ومستحسن وفضيلة
وتطوع وأدب وهى كلها راجعة لشيء واحد وهو ما طلب فعله طلباً غير جازم الذى هو حقيقة
المندوب وسيأتى بعض الكلام على هذا المعنى فى شرح البيت الآتى قريباً إن شاء الله تعالى (الرابع)
من فعل طاعة على وجه مكروه كأن يصلى على الجنازة فى المسجد فهو كمن فعل مكروهاً محضاً فلا يأثم
على صلاته ولا يؤجر عليها ولو ترك الصلاة عليها فى المسجد أجز لما مر أن المكروه هو ما فى تركه
ثواب وليس فى فعله عقاب .

(وَالْفَرَضُ قِسْمَانِ كِفَايَةٌ وَعَيْنٌ وَيَشْمَلُ الْمَنْدُوبُ سُنَّةً بِذَيْنِ)

قدره سميناه سنة كالوتر
وما في معناه . وكل ما سهل
تركه وخفف أمره سميناه
فضيلة .

(بَعْدَ بِسْمِ اللَّهِ فِي الْبِدَايَةِ
اسْتَصْحَبَ الذِّكْرَ إِلَى
الْغَايَةِ)

ذكر في هذا البيت فضيلتين
الأولى الابتداء في الوضوء
ببسم الله وينوي بها التبرك
والتعوذ من الشيطان لما
يدخل من الوسواس
حينئذ قال ج في شرحه
على المدونة ظاهرها الاختصار
على اسم الله تعالى ولا يزيد
الرحمن الرحيم وهو كذلك
قاله المغربي وغيره وقيل
يزيد الرحمن الرحيم وروى
عن مالك إباحته وروى
عنه إنكارها لقوله أهو
يدبح ؟ الثانية استصحاب
ذكر الله تعالى والتشهد
مع استقبال القبلة على
خلاف في ذلك .

(وَأَجْعَلْ وِعَاءَ الْمَاءِ عَنْ
بَيْتِكَ

وَجَسِّبِ الْوُضُوءَ عَنْ
خَلَائِكَ)

ذكر في هذا البيت فضيلتين
الأولى جعل وعاء الماء
على اليمن أي إذا كان
منفتحاً كالطشت لأنه أمكن

أخبر أن الفرض الذي هو أحد الأقسام الخمسة المتقدمة ينقسم إلى قسمين فرض عين أي على كل مكلف
كالصلوات الخمس ونحوها وفرض كفاية يحمله من قام به إذا فعله البعض سقط عن الباقي
كانفاذ الغريق وتجهيز الميت وأن المندوب الذي هو أحد الأقسام الخمسة أيضا يشمل السنة أي
يصدق عليها لأن طلبها غير جازم أيضا حالة كون السنة بهذين القسمين المتقدمين من عين وكفاية
فالمندوب فاعل يشمل بفتح الميم وسنة مفعوله وبذين تثنية ذا يعود على الكفاية والعين ويتعلق
بمحدوف صفة سنة سنة العين كالوتر ونحوه وسنة الكفاية كالأذان والإقامة وسلام واحد من جماعة
وشمول المندوب للسنة هل هو على معنى ترادفهما وهو قول الجمهور إن المندوب والمستحب والتطوع
والسنة ألقاظ مترادفة أي أسماء لمعنى واحد وهو الفعل المطلوب طلبا غير جازم أو على معنى أن المندوب
أعم فيصدق بالسنة وبغيرها وهو المتبادر من كلام الناظم وهو قول القاضي الحسين وغيره بعدم
ترادفهما وأن الفعل إن واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة وإن لم يواظب عليه فإن فعله
مرة أو مرتين فهو المستحب وإن لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد فهو التطوع
والمندوب يشملها كلها وقال ابن رشد إن كثرت أجور المندوب وأظهره النبي صلى الله عليه وسلم
في الجماعات يسمى سنة ، وإن قلت ولم يظهره سمي نافلة وإن توسطت بين القسمين سمي فضيلة .
(تنبيهات: الأول) قال في جمع الجوامع فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات
إلى فاعله ، المحلى أي يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر إلى فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل
بدون فاعل فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف ودينوي كالحرف والصنائع ، وخرج
فرض العين فانه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل واحد من المكلفين أو من
عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض عليه دون أمته اه ، وهل هو أفضل من فرض العين
لأنه يسان بقيام البعض به جميع المكلفين عن الإثم المرتب على تركهم له وفرض العين إنما يسقط
الإثم عن القائم به فقط ، أو فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل واحد
واحد في الأغلب قولان وهل فرض الكفاية واجب على البعض أو على الكل قولان وعلى الأول
ف قيل إن ذلك البعض معين عند الله تعالى يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره كما يسقط الدين عن
الشخص بأداء غيره عنه وقيل هو من قام به ويتعين بالشروع فيه فيصير كفر فرض العين في وجوب
إتمامه وسنة الكفاية كفرها في جميع ما تقدم قال الإمام شهاب الدين القرافي رحمه الله في الفرق
الثالث عشر بين قاعدتي فرض الكفاية وفرض العين وضابط كل واحد منهما وتحقيقه بحيث لا يلتبس
بغيره أن تقول الأفعال قسمان منها ما تكرر مصلحته بتكرره ومنها ما لا تكرر مصلحته بتكرره ؛
فالقسم الأول شرعه صاحب الشرع على الأعيان تكثيرا للمصلحة بتكرار ذلك الفعل كصلاة الظهر
فان مصلحتها الخضوع لله تعالى وتعظيمه ومناجاة والتذلل له والثول بين يديه والتفهم لخطابه والتأدب
بآدابه وهذه المصالح تكثر كلما كررت الصلاة والقسم الثاني كانفاذ الغريق إذا شاله إنسان فالنازل
بعد ذلك إلى البحر لا يحصل شيئا من المصلحة فجعله صاحب الشرع على الكفاية نفيًا للعبث في الأفعال
وكذا كسوة العريان وإطعام الجوعان ونحوهما فهذا هو ضابط القاعدتين وبه تعرفان . ثم ذكر
مسألتين : المسألة الأولى أن الكفاية والأعيان كما يتصوران في الواجبات يتصوران في المندوبات
كالأذان والإقامة والتسليم والتسميت وما يفعل بالأموات من المندوبات فهذه على الكفاية والذي
على الأعيان كالوتر والفجر وصيام الأيام الفاضلة وصلاة العيدين والطواف في غير النسك والصدقات .

المسألة الثانية يكفى في سقوط المأمور به على الكفاية ظن الفعل لا وقوعه تحقيقاً فإذا غلب على ظن هذه الطائفة أن تلك فعلت سقط عن هذه وإذا غلب على ظن تلك أن هذه فعلت سقطت عن تلك وإن غلب على ظن كل منهما فعل الأخرى سقط الفعل عنهما اهـ وإلى كلام الشهاب هذا أشار الإمام سيدى أبو الحسن على الزقاق بقوله في المنهج المنتخب :

وفرض عين الذى تكررا نفع به غير كفاية يرى

ثم قال : والظن كاف في السقوط والسنن عين كفاية على ذاك السنن

الثانى تقدم في كلام القرافى حصر فرض الكفاية بالحد والضابط وهو مالا تتكرر مصاحته بتكرر فعله ، وأما حصره بالعد فقد ذكرنا أشياء منها القيام بالعلوم الشرعية من حفظ القرآن والحديث ومعرفة علومهما والأصول والفقه والنحو واللغة والتصريف ومعرفة رواة الحديث والإجماع والخلاف فتسقط بفعل البعض ومع الترك يأثم كل من أمكنه ذلك ولا يأثم من لم يتمكن لكونه غير أهل أو لعذر وقد تقدم في شرح قوله الذى علمنا من العلوم ما به كلفنا الكلام على فرض العين من العلوم فراجعه إن شئت ومن فروض الكفاية الجهاد وزيارة الكعبة كل سنة والقضاء لأن الإنسان لا يستقل بأمور دينه فيحتاج إلى غيره وبالضرورة أنه قد يحصل بينهما التشاجر وتحمل الشهادة وكان على الكفاية لأن الغرض يحصل ببعض ويتعين في حق من اشرد ، خليل والتحمل إن افتقر إليه فرض كفاية وتعين الأداء من كبريدين وعلى ثالث إن لم يجتزئ بهما والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشروطه انظر حاشية الخطاب عند قوله في الرسالة ومن الفرائض الأمر بالمعروف الخ والإمامة الكبرى ، وأما إمامة الصلاة فهي تابعة لصلاة الجماعة والمشهور أنها سنة مؤكدة في غير الجمعة وقيل فرض كفاية ورد السلام فإذا سلم على الجماعة وقام بالرد واحد منهم سقط عن الباقيين والرباط في غور المسلمين وسدّها وحياطتها والفتوى على التأهلين لها والحرف المهمة كالخرائفة والتجارة والقيام بمؤون الميت كالغسل والصلاة والدفن وحضانة اللقيط. خليل ووجب لقط طفل بند كفاية وحضنته ونفقته إن لم يعط من الفيء والتوثيق وهو كتب الوثائق وفداء أسارى المسلمين والدرء بالمدال المهمة وهو دفع الضرر في النفس أو المال عمن لا يستحقه شرعاً كدفع الصائل من إنسان أو بهيمة وتخليص العريق إن كان لا يحسن العوم وإعطاء الطعام والشراب لمن اضطر إليه فهذه ستة عشر وقد عدها صاحب المنهج المنتخب في بيتين فقال بعد أول البيتين المتقدمين :

بالشرع قم جاهد وزر اقض اشهد بالعرف مرام سلاما اردد

ورابطا ف واحترف والميت صن واحضن ووثق وافد وادراً تؤمن

وزاد بعضهم في عد فروض الكفاية عيادة المرضى وتمريضهم وحضور محتضريهم ونصيحة المسلم وإطعام الجائع وستر العورة وحفظ القرآن سوى الفاتحة فإن حفظها فرض عين وضيافة الوارد والأذان على قول والظاهر اندراج ماعدا عيادة المرضى وحضور المحتضر لغير تمريض وحفظ القرآن والأذان في الدرء وقد نظمت هذه التسع بزيادة تسميت العاطس فقلت :

عيادة تمريض مع حضور محتضر ضيافة المرور

وحفظ قرآن سوى المثانى نصيحة زدها مع الأذان

تسميت عاطس وستر عوره إطعام جائع تمام العشرة

فكافها فرض كفاية فإن ألقيت غيرها أضفه لاتبين

لسهولة التناول وأما غير المنفتح كالإبريق فيجعله على يساره لأنه أمكن .

الثانية أن يتوضأ بموضع طاهر ويتجنب الموضع المتنجس والخلاء خوف الوسواس وهذا هو المراد بالشرط الثانى لخصوصية الخلاء فقط فانه فسر الخلاء في الأصل بموضع النجاسة (وَقَلِّلِ الْمَاءَ وَخَلِّلِ الْمِدِينَ وَخَلِّلِ الرَّجُلَيْنِ أَيْضًا مِثْلَ ذَيْنِ)

أفاد في هذا البيت ثلاث فضائل : الفضيلة الأولى تعليل الماء بغير تحديد على المشهور خلافا لابن شعبان في قوله : لا يجزى في الوضوء أقل من مد ولا في الغسل أقل من صاع بل المطلوب على المشهور أقل ما يكفى مع التعميم والاتقان ويختلف ذلك باختلاف رطوبة البدن وقشافته ورفق المستعمل وحذقه .

﴿تنبيه﴾ قول الرسالة وقلة الماء مع إحكام الغسل سنة والسرف منه غلو وبدعة لا ينافى الفضيلة لأنه قد يسامح في إطلاق السنة على الفضيلة وقولها والسرف منه غلو وبدعة لا يقتضى تحريمه. الفضيلة الثانية تحليل

وأصابع اليدين وهو أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن شعبان الوجوب والندب والترك وتقدم أن المشهور الوجوب. والفضيلة الثالثة تخليل أصابع الرجلين وهو أحد أقوال أربعة الوجوب قال في الذخيرة وهو ظاهر المذهب ورجحه اللخمي وابن بريزة وابن عبد السلام. والندب واقتصر عليه صاحب المختصر والإنكار والتخير وهو قول ابن أبي زيد إن شاء خلل أصابع رجله وإن ترك فلا حرج والتخليل أطيب للنفس، وعد الناظم تخليل أصابع اليدين والرجلين فضيلة واحدة وهو كذلك تبعاً لأصل المظوم ويحتمل أن كلا منهما فضيلة كما قررناه .

﴿تفريع﴾ صفة تخليل أصابع الرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى لأنه يمين أصابعها ويختم بإبهامها لأنه يسرى أصابعها ويبتدىء بإبهام اليسرى لأنه يمين أصابعها ويختم بخنصرها قاله في الذخيرة وتقدمت صفة تخليل أصابع اليدين وأنها خلاف هذه الصفة فقول الناظم مثل ذين: أى مثل أصابع اليدين

وحاصل هذه المسائل نوعان دينوية كالحرف المهمة ودينية وهى جاهها ومتردة بينهما كالتقضاء والشهادة والدينية نوعان علم وهو القيام بعلوم الشريعة وعمل كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الثالث) قال الإمام أبو عبد الله محمد الخطاب رحمه الله السنة لغة الطريقة وما رسم ليحتذى أى يتبع والمراد بها عرفاً طريقة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التى لم يدل دليل على وجوبها ثم إن كان قد فعلها وداوم عليها وأظهرها فى جماعة كالوتر والعديد والاستسقاء أو فهم منه إدامتها كصلاة خسوف الشمس فسنة مؤكدة أى لا يسع تركها وإن لم يأت التارك لها وإن احتل الإظهار أو دوامه فنافلة كصلاة الضحى وقيام الليل لأن صلاة الليل أظهرها ولم يداوم على إظهارها وصلاة الضحى داوم عليها ولم يظهرها حتى قالت عائشة رضى الله عنها من حدثك أنه كان يصلى الضحى فقد كذب وصرح نقلها عنه عليه الصلاة والسلام من غير وجه فتأمل ذلك وإن وقع الترغيب فيها بمجرد قوله ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فرغية وكذا بمجرد فعل ركعتين بعد المغرب وإحياء ما بين العشاءين وإنما اختلف فى ركعتي الفجر اعتباراً بمدرك الحكم والله أعلم وإن كانت منوطه بالأكل والشرب والسفر واللباس فهى الأدب هذا ما اقتضاه كلام الشيخ يعنى ابن أبى زيد فى رسالته وهو قريب من اصطلاح المحدثين والشافعية وأما أهل المذهب فكل ما وراء الفرض عندهم نافلة لأن أصل النفل الزيادة ثم تفصل إلى سنة مؤكدة ومخففة ورغية ونافلة وهى الفضيلة قال ابن بشير ولا فرق بينها إلا كثرة الثواب وقد اضطر أهل المذهب فى ذلك بما يفهم منه أن ذلك راجع للاصطلاح وهو لا يتقيد بغير قصد واضعه وقال المازرى السنة ما رسم ليحتذى فالواجب يسمى سنة على هذا وهى طريقة من طرق صاحب الشرع وأصل السنة الطريقة لكن غلب على السنة الفقهاء إطلاق هذه التسمية على المراسم التى يجوز تركها والواجب يحرم تركه ولا يطلقون عليه هذه التسمية فى غالب محاوراتهم وقد يطلقون السنة على ماوجب بالسنة وهو شاذ عن عادة الإطلاق عندنا وكذلك يطلق الفقهاء لفظ الرغائب والواجبات مرغب فيها والاشتقاق يقتضى كونها من الرغائب لكنهم لا يختلفون فى الامتناع من إيقاع هذه التسمية على الواجبات وأما النافلة فهى الزيادة وتطلق على بعض المندوبات لكونها زيادة على الفرض وأصل الاشتقاق يقتضى إطلاق التسمية على سائر المندوبات لكونها زيادة على أصل الفرض لكنهم لم يستعملوها أيضاً فى الجميع وكذلك قولهم فضيلة إنما يطلقونه على بعض المندوبات فإن كان أخذاً من الفضل فالواجب فيه فضل وإن كان أخذاً من النضلة فالمندوبات كلها كالفضلة مع الواجبات هذا اشتقاق هذه التسميات ولكنهم اصطاحوا على معانٍ ليميز كل نوع عن صاحبه بمجرد النطق بتسميته فسموا كل ما علا قدره فى الشرع من المندوبات وأكد الشرع أمره وحده وقدره وأشاده وأشهره سنة كالعدين والاستسقاء وسموا ما كان فى الطرف الآخر فى العكس من هذا نافلة وسموا ما توسط بين هذين الطرفين فضيلة هذا هو سر القوم فى إطلاق هذه التسميات وهى كما يكثر جريانها فى السنة أهل الشرع وقال ابن بشير وقد قيل فى الفرق بين السنن والفضائل والمستحبات أن كل ماواظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم مظهر له فهو سنة بلا خلاف وما نبه عليه وأجمله فى أفعال الخير فهو مستحب وما واظب على فعله غير مظهر له ففيه قولان أحدهما تسميته سنة التفاتاً إلى المواظبة والثانى تسميته فضيلة التفاتاً إلى ترك إظهاره وهذا كركعتي الفجر قال بعضهم واسم المندوب يقع على الثلاثة اهـ .

كتاب الطهارة

لما فرغ الناظم رحمه الله من مسائل الاعتقاد المتعلقة بالقاعدة الأولى من قواعد الإسلام وهي الشهادتان شرع الآن فيما يتعلق بالقاعدة الثانية وهي الصلاة من بيان صفة الماء الذي تحصل به الطهارة بقسميها أعنى طهارة الحدث والنجس لأنها شرط في الصلاة والشرط متقدم على المشروط وهي إنما تكون بالماء غالباً فاحتيج إلى معرفته قبلها إذ هو كالألة لها وتقسيم طهارة الحدث إلى صغرى وكبرى وذكر نواقضهما وفرائضهما وسننهما ومستحباتهما وموانعهما وبعض المكروهات وما ينوب عن الطهارة المأثية عند تعذرهما وهو التيمم وما يتعلق به من فرائض وسنن ومستحبات وما يتعلق بذلك قال الإمام أبو عبد الله بن مرزوق أول شرحه على مختصر الشيخ خليل مانصه ببعض اختصار اختلفت مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يبتدئون به كتبهم بحسب اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبيينه من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة بأصول الدين وأعمال الجوارح الظاهرة المسماة بالفروع فابتدأ البخارى ببيان بدء الوحي لقصد بيان أصول الشريعة وما ذكر بعده من كتاب الإيمان وغيره مبنى عليه وقريب من مسلك البخارى مسلك ابن ماجه في ابتدائه بالتحريض على اتباع السنة لأنه أصل لما ذكر بعده من كتاب الإيمان وغيره وابتدأ مسلم بكتاب الإيمان لأنه رأى أن الشريعة تقررت وإنما يحتاج إلى بيان أحكامها الأصولية والفرعية وهو الذي قصد الشيخ أبو محمد في ابتداء رسالته بالكلام في العقائد . قلت وصنيع الناظم مثل صنيع الشيخ أبي محمد قال ابن مرزوق ومن لم يبتدئ ببيان العقائد من الفقهاء والمحدثين رأى أن الكلام إنما هو في فروع الدين وذلك إنما يكون بعد تقرر العقائد الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء في أول ذلك الواجب ماهو وهو فن مستقل بنفسه وكل هؤلاء أو جلهم ابتدوا بالكلام في أول أركان الفروع التي بنى عليها الإسلام وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركن الأصل الأول وهو الشهادتان تبركا بالحديث ولأن الصلاة من الدين كالرأس من الجسد ولقول عمر رضي الله عنه من حفظها وحافظ عليها فقد حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ثم لا يتحدثون بعدها في الغالب إلا في بقية الأركان المذكورة في الحديث إلا أن مقاصدهم اختلفت هنا أيضاً فمن ابتدأ بالكلام في الطهارة وهم الأكثرون رأى أنه مفتاح الصلاة الذي به تدخل والكلام في الشرط متقدم على المشروط ومن ابتدأ في الكلام في أوقات الصلاة كفعل الإمام في الموطأ رأى أن الخطاب بالطهارة وغيرها على سبيل الوجوب إنما يكون بعد دخول الوقت فقدم الكلام فيه ثم عاد إلى الكلام في الطهارة ثم الدين ابتدوا بالطهارة أو ذكروها بعد العقائد اختلفت آراءهم فيما يقدمون من أنواعها ، فمنهم من ابتدأ بذكر عمل الوضوء كالمذونة وابن الجلاب لأنه النصوص عليه في القرآن عند القيام إلى الصلاة ومنهم من ابتدأ بذكر نواقض الوضوء كالرسالة لأنها السابقة عليه عادة ومنهم من ابتدأ بذكر ما تكون به الطهارة وهو الماء في الغالب لأنه إن لم يوجد هو أو بدله لا توجد الطهارة فهو كالألة واستدعى الكلام فيه الكلام على الطاهر والنجس من الأشياء ليعلم ما ينجس الماء مما لا ينجسه وهذه طريقة المصنف ومن سبقه إلى ذلك (قلت) يعنى بالمصنف الشيخ خليل وابن سبقة صاحب الجواهر وابن الحاجب وكذا فعل الناظم حيث قدم الكلام على المياه على الكلام في الطهارة ، قال ابن مرزوق والجميع مقتدون في الاستفتاح بما استفتح به القرآن العظيم من صفة المرتضين من عباد الله في قوله تعالى «الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون»

في الفضيلة لافي الصفة والله تعالى الموفق للصواب:
(وَفِي السَّوَالِكِ خُصْلَةٌ جَائِلَةٌ لِّكُنْهِمْ عَدُوَّةٌ فِي الْفَضِيلَةِ)
الفضيلة الرابعة على عدد الناظم تحليل أصابع اليدين والرجلين فضيلة واحدة وهو ظاهر كلامه والسواك بكسر السين المهملة ويقال مسواك والسواك استعمال كل قلاع عود أو نحوه في الأسنان لإزالة وسخها فان لم يجد ما يستاك به فبأصبعه إذ لم يرد التعبد بالألة وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه لا تتأدى السنة بالأصبع .
(فوائد: الأولى) لو استاك بأصبع حرس من غير ماء ففي حصول الفضيلة وعدمها قولان ذكرهما في الطراز (الثانية: في محله) قال سند ينبغي أن يكون قبل المضضة ليزيل ما يحصل منه في الفم وفي الذخيرة يفعله مع الماء في المضضة لأنه يخفف القلق وهو صفرة الأسنان ؛ اللخمي وهو مخير في فعله عند الوضوء أو الصلاة ؛ سند ولا يختص بهذه الحالة بل في الحالات التي يتغير فيها الفم كالقيام من النوم أو تغير الفم بمرض

وفي ابتداء الكلام بما ابتدأ بذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكر ما بنى عليه الإسلام اه .
والطهارة في اللغة قال الشيخ أبو الحسن الصغير أصلها الزاهاة والتخلص من الأنجاس والآثام ،
وهي في عرف الفقه والشرع إزالة الدنس والنجس أو ما في معناه من الحدث بالماء أو ما في معناه ولا
يعترض على هذا بالتيمم وهو من أقسام الطهارة وليس فيه تحسين ظاهر فان المقصود فيه استباحة
الطاعة المشترك فيها الطهارة أو رفع الحدث الموجب لها فهو في معنى التحسين والتنظيف ، وشرع
عند تعذر الماء وبدلا منه لئلا تطول المدة بترك العبادة فتركن النفس إلى الدعة بتركه فيصعب عليها
الرجوع إلى متكرر الطهارة اه . ولابن عرفة هنا حدود أربعة الطهارة والطهورية والتطهير
والطهور . وللناس معه فيها أبحاث كثيرة وأجوبة انظر شرحها للرصاع .

(فَصْلٌ) وَتَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَا مِنَ التَّغْيِيرِ بِشَيْءٍ سَلِمًا
إِذَا تَغْيِيرٌ يَنْجِسُ طَرِحًا أَوْ طَاهِرٌ لِعَادَةٍ قَدْ صَلَحًا
إِلَّا إِذَا لَازَمَهُ فِي الْغَائِبِ كَمَغْرَةٍ فَمُطْلَقٌ كَالذَّائِبِ

أخبر أن الطهارة تحصل بالماء الذي سلم من التغير بشيء من الأشياء أى النجاسة أو الطاهرة
ولذا نكر شيئا أى بحيث لم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه لا بطاهر ولا بنجس ، ثم أفاد في البيت
الثاني حكم ما إذا تغير فأخبر أن الماء إذا تغيرت أوصافه أو أحدها بنجس كالبول والخمر فإنه يطرح
لنجاسته أى فلا يستعمل في العبادات من وضوء أو غسل أو إزالة نجاسة من ثوب أو بدن أو مكان
ولا في العادات من شرب أو طعام ونحوهما لأن حكمه حينئذ حكم مغیره ومغیره من بول أو نحوه
لا يستعمل في عادة ولا في عبادة فكذلك هو وإن تغيرت أوصافه أو أحدها بطاهر كالزيت واللبن
فإنه يصلح للعادات دون العبادات ؛ ثم استثنى من التغير بطاهر ما تغير بما يلازمه ولا ينفك عنه غالبا
كالمتغير بالمغرة والزرنيخ الجاري هو عليهما وحكم عليه بأنه مطاق فيستعمل في العادات والعبادات
وكذا التغير بالطحلب بضم الطاء وسكون الحاء المهملة وبضم اللام وفتحها خضرة تعلو الماء لطول
مكثه وكذا التغير بالمكث وهو طول الإقامة قال في التوضيح لمشقة الاحتراز من التغير المذكور
ثم قال قال سند وأما رائحة القطران تبقى في الوعاء وليس له جسم يخالط الماء فلا بأس به ولا يستغنى
عنه عند العرب وأهل البوادي اه واحترز بقوله إلا إذا لازمه في الغالب مما يغير الماء وليس مما
يلازمه غالبا كورق الشجر ، وفيه قولان الجواز للعراقيين والمنع للابناني حكاهما الباجي ، وكالغدير
التغير بأرواث الماشية فان مالكا قال فيه ما يعجنى ولا أحرمه . اللخمي المعروف من المذهب أنه غير
مطهر ، قال سند ليس الأمر على ما قال اللخمي بل إنما تردد مالك في ذلك لأنه رآه غالبا وكالتغير بنشارة
الأرز ففي أسئلة ابن رشد إذا تغير ماء القناة بما يخالطه من نشارة الأرز فلا يصح استعماله في شيء
من ذلك وكذلك الماء المتغير في حواشي النهر المتغير من الكنان النقع فيه وأما الماء يستقى بالكوب
الجديد أو الحبل الجديد فلا يجب الامتناع عن استعماله في الطهارة إلا أن يطول مكث الماء في الكوب
أو طرف الحبل حتى يتغير من ذلك تغيرا فاحشا اه قال الشيخ خليل في مختصره ويضر بين تغير
بحبل سانية كغدير بروث ماشية أو بئر بورق شجر أو تبين والأظهر في بئر البادية بهما الجواز .
قوله كالذائب معناه أن الماء إذا ذاب بعد أن كان جامدا فمطلق أيضا وذلك كالثلج والبرد والجليد
سواء ذاب بموضعه أو بغيره ويدخل في ذلك الملح الذائب بعد جموده بموضعه سواء كان جموده

بصنعة أولا . وحاصل الآيات أن الماء إن لم يتغير أصلا فمطلق طهور ، وإن تغير ، فإن تغير بما يلزمه في الغالب فكذلك أيضا ، وإن تغير بما لا يلزمه في الغالب فليس بطهور وقد تقدمت أمثلتها ، وبعد كونه ليس بطهور إن تغير بنجس فلا يستعمل في شيء وإن تغير بطاهر استعمل في العادات فقط والنجس في النظم ما كن الجيم تخفيفا للوزن ، قال ابن هارون في شرح قول ابن الحاجب والحيوانات طاهرة ، قال سحنون وابن الماجشون السكب والخزير نجس مانصه نجس بفتح الجيم ويصح الإخبار به عن المفرد وغيره كقولهم رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل ولذا أفرد ههنا وفي كتاب الإقليد لتاج الدين عرف بالفركاح النجس بفتح الجيم عين النجاسة وعليه جاء قوله تعالى «إنما المشركون نجس» على المبالغة بجعلهم أنجاسا وبكسر الجيم المتنجس من الطاهرات ويقال نجس الماء بكسر الجيم ينجس بفتحها في اللغة الفصحى وينجس بضمها في لغة ضعيفة اهـ . الجوهري نجس الشيء بالكسر وأنجسه غيره ونجسه بمعنى اهـ .

﴿تنبيهات : الأول﴾ ظاهر كلام القاضي عبد الوهاب أن الماء المطلق والطهور مترادفان لأنه قال الماء ضربان مطلق ومضاف والتطهير بالمطلق دون المضاف ؛ والمطلق ما لم يتغير أحد أوصافه بما ينفك عنه غالبا مما ليس بقرار له ولا متولد عنه ، فيدخل في ذلك الماء القراح وما تغير بالطين لأنه قرار وكذلك ما جرى على الكبريت وما تغير بطول المسك لأنه متولد عنه وما تغير بالطحلب لأنه من مكثه وما انقلب من العذوبة إلى الملوحة لأنه من أرضه وطول إقامته ويدخل في ذلك المستعمل على كراهة وكذلك القليل الذي لم يتغيره النجاسة والمضاف تقيض المطلق وهو ما تغيرت أوصافه أو أحدها من مخالطة ما ينفك عنه غالبا اهـ فانظر كيف جعل جميع ما يتطهر به مطلقا فهو كالصریح في ترادفهما وإياه تبع الناظم حيث حكم على المتغير بما يلزمه غالبا بأنه مطاق وأصرح من ذلك في هذا المعنى ما يقع في بعض نسخ هذا النظم وهو الذي رأيت بخط الناظم رحمه الله في نسختين بدل البيت الأول ، ونصه :

ويحصل الطهران بالمطلق وهو الذي من التغير وقى

فانه كالصریح في متابعة القاضي عبد الوهاب في ترادفهما حيث صرح في البيت الأول بأن ما لم يتغير مطلق وهذا شامل لما لم يخالطه شيء أصلا ولما خالطه شيء ولم يتغيره وفي البيت الثالث بأن المتغير بما يلزمه غالبا مطاق أيضا فجعل جميع ما يتطهر به مطلقا وكذا فعل الشيخ خليل في مختصره وظاهر صنيع ابن الحاجب حيث فسر المطاق بأنه الباقي على خلقته أي لم يضاف إليه شيء أصلا كما قال في الجواهر إنه الباقي على أوصاف خلقته من غير مخالط ، وجعل ما تغير بما لا ينفك عنه غالبا ملحقا بالمطاق والملحق بالمتغير خلافه وجعل ما خولط بغيره ولم يتغير قسما للمطلق لأن المطاق أخص من الطهور والطهور أعم منه وعليه فكل مطاق طهور وليس كل طهور مطلقا فان المخالط غير المتغير والمتغير بما يلزمه في الغالب طهور غير مطلق (الثاني) قسم ابن الحاجب المياه إلى ثلاثة أقسام فقال المطلق طهور وهو الباقي على خلقته ويباحق به المتغير بما لا ينفك عنه غالبا كالتراب والزرنيخ الجاري هو عليهما والطحلب والمسك ثم قال والمسخن بالنار والمشمس كغيره . الثاني ما خولط ولم يتغير فالكثير طهور باتفاق والقليل بطاهر مثله ووقع لابن القابسي غير طهور ، والقليل بنجاسة المشهور مكروه وقيل نجس ثم قال الثالث ما خولط فتغير لونه أو طعمه أو ريحه فحكمه كغيره ولم يعتبر ابن الماجشون الريح ولعله قصد التغير بالمجاورة (الثالث) شمل قول الناظم وتحصل الطهارة طهارة الحدث وطهارة الخبث كما هو مصرح به في النسخة الثانية ،

السابعة أفضله الأراك والأخضر لغير الصائم ، وفوائده كثيرة لانطيل بذكرها . ثم أشار الناظم لبيان خصلته الجلية بقوله (في فعله قالوا رضاء الله ومذهب روائح الأقوام)

وليس معنى هذا البيت في الأصل المنظوم ، وهما خصتان جليتان كما قال . وثالثة وهو كونه مسخطة للشيطان ، ومن فوائده الجلية ما قيل إنه يذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة ، ومن فضائل الوضوء ما قال ابن أبي زيد يستحب أن يقول بإثر الوضوء اللهم اجعاني من التوايين واجعني من المتطهرين وقال عليه الصلاة والسلام «من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع طرفه إلى السماء وقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء» ثم ذكر الفضيلة الثامنة على خلاف في إقتال (وقيل في تخاليل شعر الأحية) فرَضَ وقيل العكس يَأْذَا الفِطْنَةِ

والحدث هو المنع المرتب على الأعضاء كلها وهو الحدث الأكبر أو بعضها وهو الأصغر والحبث هو النجس ، فطهارة الحبث هي إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان فأما الحدث فلا يرتفع إلا بالماء الطهور اتفاقا كذا قال ابن الحاجب وسلمه في التوضيح وبحث بعضهم في الاتفاق لوجود الخلاف في رفعه بالتييم وأما الحبث وهو النجس فيزول عنه غير المطلق اتفاقا وأما حكمه فالمشهور أنه لا يزول إلا بالمطلق وقيل يزال بالماء المضاف حكاة في النواذر وقيل بكل مائع قلاع كالخلد كره اللخمي قال المازري وأراه أخذه من قول ابن حبيب إذا بصق دما ثم بصق حتى زال أنه يظهر ورده المازري بجواز أن يكون ابن حبيب إنما عفا عن هذا ليسارته وعلى المشهور من أن حكمها لا يزال إلا بالمطلق فإذا زال عنها غير المطلق عن ثوب فلا تجوز الصلاة به على المشهور وعليه فهل ينجس ملاقاه قولان والأكثر على عدم التنجيس إذا الأعراض لا تنتقل ، قال ابن عبد السلام قولهم لا تزال النجاسة إلا بالمطلق عند الأكثر يدل على أن إزالتها تعبد وقولهم لا يفتقر زوالها إلى نية يدل أنها معقولة المعنى فهو تناقض قال ابن ناجي ما ذكره صحيح وقد أوردته في درس كثير من أشياخي فكلهم لم يجب عنه إلا بما لا يصلح اه . قلت الجواب عن ذلك ما قاله القاضي أبو عبد الله المقرئ في قواعده إن إزالة النجاسة فيها شائبتا المعقولة والتعبد فأعمل الإمام الشائبتين معا فلاعمال شائبة المعقولة أسقط النية ولإعمال شائبة التعبد اشترط أن تزال بالمطلق دون غيره (الرابع) ما تقدم من أن حكم الحبث لا يرتفع إلا بالمطلق مقيد بغير الاستنجاء فيكفي في رفعه مع وجود الماء إزالة النجاسة بالأحجار وجواهر الأرض كالتراب ونحوه بل ويكفي كل يابس طاهر منق ليس يؤذ ولاذى حرمة وقال ابن حبيب إنما يكفي ذلك إن عدم الماء أما مع وجوده فلا وتأوله الباجي على الاستجباب قال والافهو خلاف الإجماع قال في التوضيح والمشهور أظهر لعموم أحاديث الاستجار اه ويأتى الكلام على الاستجاء والاستجار وما يتعلق بهما حيث تعرض الناظم لبعض ذلك إن شاء الله (الخامس) ظاهر قوله : بما من التغير بشيء سلما ، وقوله : إلا . إذا لازمه في الغالب أن المتغير بما ينفك عنه غالبا غير ظهور سواء تغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو كذلك على المشهور خلافا لابن الماجشون في عدم اعتبار تغير الريح فقد نقل عنه الباجي إن وقعت فيه ميتة لم تضره إن تغير ريحه فقط وهذا النقل يرد جواب ابن الحاجب عن ابن الماجشون بقوله ولعله قصد التغير بالمجاورة (السادس) مما ينبغي التنبيه عليه هنا بيان الطاهر من الأشياء والنجس منها لتفصيلهم في الماء المتغير بين أن يتغير بطاهر أو نجس فنأكدت معرقهما لذلك . ولندكر بعض ذلك باختصار فمن الطاهر ميتة ما لا نفس له سائلة كالزنبور والعقرب والخنفساء وبنات وردان والصرار وهي دوية تصيح بالليل فغاز شبيهة بالجراد وشبه ذلك لا ينجس في نفسه ولا ينجس مامات فيه ولا يؤكل إلا بذكاة على المشهور . المواق وفي المدونة إن وقع الحشاش في قدر أو إناء أكل إن تميز الحشاش فأزيل أو لم يميز وقل وكثر الطعام كاختلاط نمل بكثيره ومنه ميتة الحيوان البحري ولو طالت حياته بالبر كالضفدع والسحفاة وترس الماء وأما ميتة الضفادع البرية فنجسة ومنه الذكي المأكول مباحا أو مكروها وجميع أجزائه دون محرم الأكل فإن الذكاة لا تعمل فيه . ومنه ما يزال من الحيوان في حياته أو بعد موته بغير ذكاة مما لا تحله الحياة ولا يتألم بزواله كالصوف والوبر وزغب الريش والشعر ولو من خنزير على المشهور إن جرت اللخمي أجاز مالك شعر الخنزير للخرازة . المواق انظر هذا مع قولهم غير قلع وقد قالوا لا تبيها به الخرازة إن جز ومنه الجماد قالوا وهو جسم غير حيوان ولا منفصل عن حيوان إلا المسكر منه فنجس ولعل هذا الحد غير جامع لخروج بعض أفراد الجماد

القول بالفريضة رواه ابن وهب وابن نافع عن مالك وظاهر المذهب الاكتفاء بغسل اللحية من غير تحليل إذا كانت كشيعة وأما الخفية فيخللها بلا خلاف وقوله وقيل العكس يحتمل عدم التحليل وهو رواية ابن القاسم وأشهب ويحتمل الاستجباب وهو عدم الفريضة في قول ابن حبيب وهو الذي يتم به العدد ثمانيا إن عددنا تحليل أصابع اليدين والرجلين فضيلة واحدة كما قدمناه ، وفي النواذر عن مالك الكراهة حكاة المازري وتقدم عند الكلام على المضضة والاستنشاق أن البالغة فيهما فضيلة لغير الصائم وكون كل منهما بثلاث غرقات فضيلة أيضا وبهذين وبما تقدم عن ابن أبي زيد صارت الفضائل أكثر من ثمانية .

(فصل) في الوضوء
مكر ومات

كأنه شرط وموجبات
فيه على أنه له شروطا
ولكنه لم يذكرها وقد
قدمنا أنها خمسة وزاد
بعضهم سادسا وهو التمكن
من القدرة ولم أر هذا

الفصل في الأصل الذي
قيل إنه نظمه .

(عَدَّ ابْنُ رُشْدٍ مِنْ فُرُوعِ
ثَابِتِهِ

مَا زَادَ فِي الْمَغْسُولِ فَوْقَ
الثَّالِثَةِ)

أى ما زاد على الغسلة الثالثة
فهو مكروه في الأعضاء
المغسولة وظاهره حتى
في الرجاين وهو كذلك
على أحد القولين المشهورين
والمشهور الآخر أن
المطلوب في الرجاين الإتياء
ولو مع الزيادة على الثالثة
رواه ابن حبيب عن مالك
وقيل يمنع ما زاد على الثالثة
قاله البخمي والمازري
لخبر « من زاد أو استزاد
فقد تعدى وظلم » وذكر
التشهيرين صاحب المختصر
فقال وهل الرجلان كذلك
أو المطلوب الإتياء وهل
تكره الرابعة أو تمنع ؟
خلاف

(وَلَيْسَ فِي الْمَسْحُوحِ إِلَّا

وَاحِدَةٌ

وَتُكْرَهُ أَلْتِي عَلَيْهِمَا

زَادَةٌ)

أى ليس في العضو
الممسوح إلا مسحة واحدة
وازائد عليها مكروه
وهو واضح

كاللبن والعسل والحرير إلا إن أرادوا بالانقصال الولادة لا غير ؛ ومنه الحى ودمه وعرقه ولعابه ومخاطه وبيضه
ولو كان يأكل النجاسة على المشهور ولو كان هذا الحى كلبا أو خنزيراً على المشهور فيهما إلا البيض
المذر أى الفاسد فنجس وكذا ما خرج منه بعد موت الحيوان لأنه جزء ميتة . المواق : مالك البيض
يخرج رطباً أو يابساً من ميتة نجس . التثاوى قال ابن فرحون إن خرج صلباً غسل وأكل ، وفي الكافي
إذا وجد في فرخ ميت أو دم حرم أكلها اه وكذلك تتوته وتعفنه ، المواق انظر قد يتفق أن يوجد
في البيضة نقطة دم قيل ويكون ذلك من أكلها الجراد . الذخيرة فمقتضى مراعاة السفع في الدم أن
لا تكون هذه البيضة نجسة وقد وقع في هذا بحث وما ظهر غيره ، ابن عرفة يبيض الطير طاهر وبيض
سباعه والحشرات كلحمها ومنه لبن آدمى رجلاً أو امرأة إلا لبن الميت فنجس ولبن غير آدمى تابع
للحمه على المشهور قال في التوضيح لأنه ناشئ عنه فما حرم لحمه فلبنه نجس وما كره لحمه فلبنه مكروه
وهو ظاهر المذهب قاله عياض وغيره اه يريد ما أبيض لحمه كالأنعام فلبنه طاهر وقوله وما كره لحمه
فلبنه مكروه أى مكروه استعماله في أكل أو غيره مع طهارته والله أعلم وقد روى عن مالك لا بأس
بلبن الحمارة ؛ ابن رشد يحتمل أن يريد لا بأس بالتداوى به ومنه البول والعذرة من مباح الأكل
حيوان أو طائر إلا المتغذى بنجس فان ذلك منه نجس ومنه القيء إلا المتغير عن الطعام تغيراً زائداً
على تغير المضغ فنجس على المشهور فان شابه أحد أو صافه العذرة فنجس اتفاقاً وكذا القلس وهو
ماء حامض قد تغير عن حال الماء ولو كان نجساً ما قلنا ربيعة في المسجد ومنه الصفراء والبلغم والمسك
وفأرته وهى مقره الذى يستحيل فيه عن الدم لاتصافه بنقيض علة النجاسة ومنه الدم غير المسفوح
قال اللخمي إن لم يظهر الدم أكل اتفاقاً كشاة شويت قبل تقطيعها وإذا قطعت فظهر الدم فقال مالك
مرة حرام وحمل الإباحة فيه على ما لم يظهر لأن اتباعه من العروق جرح وقال مرة حلال لقوله تعالى
« أو دماً مسفوحاً » فلو قطع اللحم على هذا بعد إزالة المسفوح لم يحرم وجاز أكله بانفراده ، وفي القبس
قوله أو دماً مسفوحاً يقتضى تحليل ما خالط العروق وجرى عند تقطيع اللحم سفح هرق ابن يونس
الفرق بين الدم وكثيره أن كل ما حرم أكله لم تجز الصلاة به وإنما حرم الله الدم المسفوح لقوله تعالى
« أو دماً مسفوحاً » فدل أن ما لم يكن مسفوحاً حلال طاهر وذلك للضرورة التى تلحق الناس في ذلك
إذ لا يخلو اللحم وإن غسل من أن يبقى فيه دم يسير وقد قالت عائشة رضى الله عنها : لو حرم قليل الدم
لتتبع الناس ما فى العروق ولقد كنا نطبخ اللحم والمرقة تغلوا الصفرة ولذلك فرق بين قليل الدم
وبين قليل سائر النجاسات لأن قليل سائر النجاسات حرام أكلها وشربها اه على نقل المواق ، ومنه
القمح النجس يزرع فينبت هو طاهر وكذلك الماء النجس يسقى به شجر أو بقل فالثمرة والبقل طاهرتان .

﴿فائدة﴾ إذا اختلط الطعام بنجس أو غيره فقال الشيخ زورق رحمه الله يحكى لنا بعض الطلبة
أن الشيخ ابن مرزوق رحمه الله كان يقول إذا اختلط الطعام بالتراب ونحوه بحيث لا يمكن النفع
به سقطت حرمة وحكى لنا شيخنا أبو عبد الله القورى فى أكل الخبز المحترق الذى صار كالتراب قولين
قال ذكرهما فى المعين فى شرح التلطين اه ومن شرح الإمام الشهير سيدى أبى العباس أحمد الوائلى
على ابن الحاجب ومن خطه نقلت مانصه كان الشيخ ابن عرفة رحمه الله تعالى يقول فى الطعام المبدد
فى الشوارع إن قل ولم يكن فى طين يازمه لقطه وقال السيد أبو محمد عبد الله بن الحاج فى مدخله
وينبغى للمار فى الأسواق أن ينوى أنه إن رأى قرطاساً فى سكة الطريق رفعه وأزاله من موضع الهيئة
إلى موضع طاهر يصونه فيه ولا يقبله ولا يضعه على رأسه إذ فعل ذلك بدعة وسواء كان مكتوباً أو غير
مكتوب

مكتوب وكذلك ينوي أنه إذا وجد خبراً أو غيره مما له حرمة مما يؤكل فإنه يرفعه عن موضع المهنة إلى موضع طاهر يصونه فيه ولا يضعه على رأسه ولا يقبله تحرزاً من البدعة أيضاً وكان الشيخ أبو محمد المرجاني رحمه الله إذا جاءه القمح لم يترك أحداً من الفقهاء في الزاوية يعمل في ذلك اليوم عملاً حتى يلقطوا ما وقع من الحب على الباب أو الطريق فإذا فعلوا ذلك حينئذ يرجعون إلى ما كانوا يعملون وهذا الباب مجرب كل من عظم نعم الله تعالى لطف به وأكرم وإن وقعت الشدة بالناس جعل الله لمن هذه صمته فرجاً ومخرجاً فعلى منوالهم فانسج ان كنت ذا حزم اه ومنه انجر إذا تحجر أى جمد وصار طرطراً على المشهور وكذا إن صارت خلا وفي ذلك طريقتان طريقة ابن رشد إن تخللت بنفسها فلا خلاف في طهارتها ومحل القولين إذا خللها صاحبها بالمعانة والمعالجة والطريقة الثانية أن القولين في الخلة لذاتها والمتخلة بالصنعة حكاه عياض عن ابن وضاح قال ابن غازي وماء الحياة إن سلم ذهاب السكر عنه دخله الخلاف الذي في الحجر إذا تخللت على الطريقتين معا لأن ذلك مازال إلا بمعالجة وأى معالجة اه وفي نظم إيضاح المسالك لولد مؤلفه سيدي أبي محمد عبد الواحد الونشريسي رحمه الله :

ولابن رشد حل ما تخللا بنفسه والخلف فيما خللا

قال ابن غازي ماء الحياة يجري عليه إن سلم فقد السكر

ومن النجس زيادة على ما استثنى من بعض الطاهرات ميتة الحيوان البري . ابن عرفة ميتة بري ذى نفس سائلة غير إنسان كالوزغ نجس ولو قملة ؛ ابن بشير البرغوث لا نفس له سائلة فلا ينجس بالموت إلا أن يجتلب دماً ففيه قولان وعلى هذا يجري قتله في المسجد بخلاف القملة فلا تقتل في المسجد ولا تلقى فيه وقال سحنون في برغوث وقع في ثريد لا بأس أن يؤكل . الباجي يحتمل أن ينجس إذا كان فيه دم . البرزلي استخف ابن عرفة جلد القملة . وفي شرح ابن مرزوق على مختصر الشيخ خليل مانصه : فائدة سمعت عن بعض من عاصرت من الفقهاء الصالحين أنه كان يقول : من احتاج إلى قتل قملة في ثوبه أو في المسجد على القولين بنجاسة ميتتها فينوي بقتلها الذكاة ليكون جلد لها طاهراً فلا يضره ولا أدرى هل رأى ذلك منقولاً أو قاله برأيه إجراء على القواعد وهو وإن كان محتملاً للأبحاث لا بأس به اه فالقملة إن كانت من مباح الأكل فما ذكره فيها ظاهر وإن كانت من محرمة أو مكروهه فذلك مبنى على أن الذكاة تعمل في المحرم والمكروه كالمباح وهذا مراده بالإجراء على القواعد والله أعلم ، وفي هذه الفائدة فائدة أخرى وهى جواز قول الفقيه المقلد برأيه إجراء على القواعد وهذا ظاهر شائع ذائع كثير في فتوى المتأخرين لا يمكن إنكاره فانظره مع مانص عليه غير واحد أن المقلد لا يفتى إلا إن وجد النص في عين النازلة وقد كنت ذكرت مثل ذلك للناظم رحمه الله فقال لي العمل على جواز قول المقلد برأيه إجراء على القواعد وإلا بطلت فتاوى هؤلاء المتأخرين المشحونة بها كتب الأحكام . وفي تأليف الإمام العالم أبي عبد الله محمد بن مرزوق الذى سماه تقرير الدلائل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كأغد الروم مانصه القياس الممتنع على المقلد هو الذى ينشئ به حكماً في واقعة بالقياس على أصل ثابت بالكتاب أو السنة أو الإجماع فان هذا لا يكون إلا لهجه المطلق وأما القياس الذى يستعمل في إخراج جزئية من نص كلية أو إلحاق مسألة لنظيرتها مما نص عليه المجتهد بعد اطلاع المقلد على ما أخذ إمامه فيها أو المستعمل في ترجيح قول من أقوال الإمام في مسألة لقياسه على قوله في مسألة أخرى تماثلها ولم يختلف قوله فيها بعد اطلاعه على المدارك فهذا وأشباهه من تخرج الأقوال في الظاهر كما يفعله الأشيخ لا يمتنع على المقلد انظر تمام كلامه ونقله صاحب المعيار أو آخر كتاب

(وَكَرِهُوا وَاحِدَةً)

في الفسئل

(إِلَّا لِمَا لَمْ كَذًا فِي النَّقْلِ)

أى وكره أهل المذهب

الاقتصار على الغسلة الواحدة

لغير العالم لأن العامى لا يكاد

يستوعب العضو بالواحدة

وقيل وللعالم « وقد توضأ

عليه الصلاة والسلام مرة

مرة وقال هذا وضوء لا يقبل

الله الصلاة إلا به وتوضأ

مرتين مرتين وقال

هذا وضوء من يضاعف

له الأجر مرتين وتوضأ

ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا

وضوئى ووضوء الأنبياء

من قبلى فمن زاد أو نقص

فقد ظلم »

(وَالْمَاءُ مَا زَادَ عَلَى

الْكِمَاةِ

فَمِدْعَةٌ جَاءَتْ بِهَا

الرَّوَايَةُ)

تقدم معنى هذا البيت

في شرح قوله :

« وقلل الماء وخلل اليدين »

فلا فائدة في إعادته .

(وَالْمَاءُ مَا مَاتَ مِنْ

الْخَشَشِ

نِيهِ كَعَقْرَبٍ وَكَالْمَرَّاشِ

لَا يُكْرَهُ الْوُضُوءُ مِنْهُ
قُلْ بِهِ

وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ
فِي شُرْبِهِ

الحشاش مثلث الأول ومثله
بالقرب ليدخل ماشابه
كالرثيلا والخنفساء
والسليخانة وبالفرش
ليدخل ماشابه كالجندب
وبنات وردان ونحو ذلك
وسمى خشاشا لأنه لا يخرج
من الأرض غالبا إلا يخرج
ويبادر في رجوعه إليها
فاذا مات شيء من ذلك
في ماء راكد ولم يتغير لم
يكروه الوضوء منه ولا شربه
وكذا استعماله في غير
الشرب من العادات ومثل
الناظم بخوان برى لانه
له سائلة أى ليس له دم
إن ذبح أو جرح ليخرج
به ما له نفس سائلة من
الحيوان البرى وقيدنا
كلامه بالراكد ليخرج
الجارى وبعدم التغير ليخرج
ما تغير قال صاحب المختصر
وإذا مات برى ذو نفس
سائلة براكد أى واقف
سواء كانت له مادة كالبر
أولا كالماء ولم يتغير ذلك
الراكد فان تغير وجب
نزع حتى يزول تغيره
وإذا لم يتغير ندب النزع
بقدر الماء والميتة فان كان
الماء يسيرا والدابة كبيرة

الطهارة . ومن النجس أيضا ميتة بنى آدم وقال ابن رشد الصحيح طهارته ، وذكر عياض عن بعض
المتأخرين التفرقة بين نجس الكافر ولا ينجس المسلم ، وقصر بعضهم الخلاف على المسلم قال وأما الكافر
فلا يختلف في نجاسته وأنكره بعضهم وهذا الخلاف لا يدخل في أجساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
ومنه ما بيان ويزال من الحى أو الميت غير المذكى مما تحله الحياة ويتألم إذا أزيل منه وهو حى
وذلك كالقرون والعظم والظاف على المشهور وقال ابن المواز وما قطع من طرف القرن والظاف
مما يؤلم الحى ولا يناله دم ولا لحم فهو جلال أخذ منها حية أو ميتة ؛ اللخمى وعلى ذلك يجرى ما قص
من الظفر ، البرزلى قال أبو محمد من صرّ أظفاره في طرفه وصلى بها فلا شيء عليه إن لم يكن في
أظفاره نجاسة والظاف للبقر والشاة والظباء كالحافر للفرس وكذا العاج وهو عظم الفيل ، وكره
مالك الأدهان في أنياب الفيل والمشط بها والتجارة فيها ولم يحرم ذلك لأن عروة وربيعة وابن شهاب
أجازوا ذلك فان ذكى الفيل فلا إشكال على القول بأن الذكاة تعمل في المكروه وهو المشهور
والريش قال ابن الحاجب شبه الشعر كالشعر وشبهه العظم كالعظم ، وما بعد فعلى القولين أى ما بعد
من القصبة عن أصلها وهو طرفها الأعلى يجرى على خلاف الطهارة طرف القرن . ثالثها يطهر إن
صلق أى غلى في الماء وجلد الميتة نجس ولو دبغ على المشهور ويجوز استعماله بعد دبغه في اليابسات
والماء إن كان من غير الخنزير ولا يباع ولا يصلى عليه لنجاسته ، وفي المدونة وقف مالك عن الجواب
في الكيمخت ابن رشد وهو جلد الحمار وقيل جلد الفرس ، وفي العتية مازال الناس يصلون بالسيف
وفيها الكيمخت . ومنه المني والمذى والودى ابن الحاجب والمذهب أن المني نجس قليل لأصله وقيل
لجوى البول وعليهما منى المباح والمكروه يريد فان عللنا نجاسته بكون أصله دما ففى الحيوان المباح
الأكل ومكروهه نجس وإن عللناها بجريانه مجرى البول ففى المباح طاهر ومنى مكروهه الأكل نجس
لأن بولهما كذلك على المشهور ، ابن عرفة المذى والودى والقيح والصدید نجس ، عياض ورطوبة
الفرج عندنا نجسة ، ابن عرفة مسفوح الدم نجس . قال عن الدين يجب غسل محل الذكاة بالماء وقال
بعض الشيوخ يجب أن يرفع بأنف البهيمة ليخرج الدم المسفوح ولا فرق بين دم الحيض والسمك
والذباب وغيرها والسوداء نجسة وكذا رماد النجس ودخانه على المشهور ، اللخمى انعكاس دخان
الميتة في ماء أو طعام ينجسه ، المازرى الدخان أشد من الرماد ، ابن رشد الأظهر طهارتهما لأن
الجسم الواحد تتغير أحكامه بتغير صفاته وقال التونسي رماد الميتة يجب أن يكون طاهرا لأنه كالخمر
يصير خلا ، ابن الحاجب والبول والعذرة من الآدمى والمحرم الأكل نجس وكذلك من المباح الذى
يصل إلى النجاسة وكذلك الدواب ونحوها على المشهور وقيل إلا بول من لم يأكل الطعام من
الآدمى وقيل من الذكور وطاهر من المباح أى الذى لا يصل إلى النجاسة بدليل ما مرله قريبا ومكروه
من المكروه وقيل نجس اه والبول بنجاسة البول والعذرة من مكروهه الأكل كالمهر هو المشهور
وإن كان ظاهر كلام ابن الحاجب أن المشهور الكراهة لتصديره به وعطفه عليه بقبيل واختلاف
في المراد بالطعام في قول من فرق في بول الآدمى بين من أكله أولا قال في التوضيح يحتمل أن يريد
به لبن أمه ويحتمل أن يريد به غير لبن أمه لأنه الطعام عرفا ثم قال وهذا الخلاف إنما هو في بوله
وأما عذرته فنجسة باتفاق وقال قبل هذا ويستثنى من ذلك الأنبياء فان الظاهر طهارة ما يخرج منهم
لإقراره عليه الصلاة والسلام شارب بوله اه وفي الخطاب عن ابن القرات وغسل عائشة رضى الله
عنها الجنابة من ثوبه صلى الله عليه وسلم تشريع اه قال القاضى أبو عبد الله المقرئ في قواعده بعد

فينزع كثيرا وبالعكس قليلا وإن كان الماء قليلا والدابة صغيرة أو كثيرا والدابة كبيرة فيتوسط في النزح، واحترز المؤلف بقوله والماء عن الطعام فإنه يؤكل إذا وقع فيه الحشاش لأن ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت واحترز بقوله مات عما لو وقع ميتا فلا يستحب النزح إلا إن تغير فيجب (وعُدَّ في المكروه

كل ماء

مُسْتَعْمَلٍ خَالٍ مِنَ الْأَذَاءِ)

يعني أن الماء المستعمل في طهارة حدث يكره استعماله في طهارة أخرى وهو الماء القاطر من أعضاء الوضوء واتصل بها وظهره كراهته ولو لم يوجد غيره، وفي التوضيح الكراهة مع وجود غيره، وقوله كل ماء أخرج به التراب فلا يكره التيمم به مرة أخرى فأكثر وفرق بأن الماء لا بد أن يتعاقب به شيء من الأوساخ بخلاف التراب وقوله مستعمل يشمل ما استعمل في رفع حدث أو في غيره كالمستعمل في الأوضيئة المستحبة وغسل الجمعة للمتوضي والغسلة الثانية والثالثة وهو قول عياض وجماعة وهو كذلك

أن أنكر كثره الكلام في مثل هذه المسألة مما أمّن تجديده ولا يتوقف عليه حكم يتجدد، والمعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوقى من نفسه ما أمر بتوقيه من غيره ثم لم ينكر على من شرب دمه ويؤله بعد النزول لما غلب عليه من حسن قصده ومع أمنه من اعتقاد خلاف الحكم، ألا ترى قوله للآخر «زادك الله حرصا ولا تعد» اه قال شيخنا أبو عبد الله القصار على قول المقرئ ثم لم ينكر الخ بل قال لابن الزبير منكرا «من أمرك بشرب الدم» لأنه استفهام إنكارى. وفي الشمني على الشفاء شرب دمه عليه الصلاة والسلام سالم بن الحجاج فقال له عليه الصلاة والسلام «لا تعدفان الدم كله حرام» اه. ولما تقدمت الإحالة على مباح الأكل ومكروهه ومحرمه في اللبن والبول والعذرة انبغى تكميل الفائدة بسرد بعض ذلك. فمن مباح الأكل من الحيوان الحيوان البحري وإن كان ميتا وجميع أنواع الطير ولو تغذى بالجاسة أو كان ذا مخلب وهو الظفر على المشهور فيهما وقيل بكرهه الخفاف في وكره يبدو أو حضر ومنه النعم من الإبل والبق والغنم ولو جلالة على المشهور وكذا الوحش الذي لم يفترس كاليربوع دابة قدر بنات عرس رجلاها أطول من يديها عكس الزرافة وكذا الخلد مثلث الأول ساكن اللام فأر أعمى أعطى من الحس ما يفيقه عن البصر وكذا الوبر يسكون الموحدة وفتحها من دواب الحجاز فوق اليربوع ودون السنور كلاء اللون لا ذنب لها وكذا الأرنب وفي أذنيه طول وكذا القنفذ بضم القاف وفتحها ثم نون ساكنة ثم فاء مضمومة ثم ذال معجمة أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وكذا الضربوب على وزن فعلول بفتح أوله كالقنفذ في الشوك إلا أنه أكبر منه وكذا الحية إذا أمّن سمها وكذا خشاش الأرض مثلث الأول كالعقرب والخنفساء والنمل والدود. ومن المحرم الخنزير إجماعا والبغل والفرس والحمار على المشهور ولو كان الحمارة وحشيا وتأنس وصار يعمل عليه فكذلك أيضا، وقال ابن القاسم لا يحرم ما دجن من الحمرة وأما الإنسي يتوحش فلا يؤكل. ومن المكروه السبع والضبع والثعلب والذئب والهر وإن كان وحشيا وكذا النمل، وفي التوضيح الصحيح الإباحة. ومنه كلب الماء وخنزيره، وفي كراهة القرد والكاب ومنعهما قولان، وفي الفأر والوطواط التحريم وهو المشهور والكراهة والإباحة، وإنما أطننا في هذا التنبيه لسدة الحاجة لمسائله كما أشرنا إليه أولا ولسهولة جملها. (السابع) تكلم الناظم على الماء الذي تحصل به طهارة الخبث وهو النجس ولم يتكلم هنا على حكم زواله عن ثوب أو بدن أو مكان بل أخبره إلى أن يجمعه مع نظائره في شروط أداء الصلاة حيث قال: شرطها الاستقبال طهر الخبث البيتين ولا على صفة زواله وذكر ذلك وما يتعاقب به هنا أنسب كما فعل ابن الحاجب وغيره فأما حكم إزالة النجاسة فحكي ابن الحاجب ثلاثة طرق. والطريقة عبارة عن اختلاف الشيوخ في كيفية نقل المذهب بحيث ينقل شيخ أو شيوخ حكما ويرون المذهب كله على ما نقلوه وينقل غيره خلاف ذلك ويرى ذلك الغير المذهب كله على ما نقل هو، والأولى الجمع بين الطرق ما أمكن والطريق التي فيها زيادة هي راجحة على غيرها لأن الجميع ثقات وحاصل دعوى النافي شهادة على نفي، وحاصل الطرق الثلاثة كما قال ابن عبد السلام يرجع إلى ثلاثة أقوال كطريقة اللخمي: القول الأول في المدونة واجبة مع الذكر والقدرة لإيجابه الإعادة معهما في الوقت وبعده دون العجز والنسيان لأمره بالإعادة في الوقت خاصة فيعيد المغرب والعشاء إلى طلوع الفجر والصبح ما لم تطاع الشمس قاله ابن بشير التائي ووزان ما تقدم في الظهريين أن يعيدها إلى الإسفار والظهر والعصر إلى الاصفرار، أبو الحسن الصغير لأن الإعادة في الوقت إنما هي استحباب فأشبهت النافلة ولا يتنفل بعد الاصفرار والليل كله محل للتنفل اه وأصله

على أحد القولين ، والقول الآخر أن المستعمل في غير رفع الحدث لا كراهة فيه قال صاحب المختصر وكره ماء مستعمل في حدث وفي غير تردد وعللت الكراهة بوجوه : منها اختلاف العلماء فيه ، ومنها أنه ماء ذنوب ومنها عدم سلامته من الأوساخ ، ومنها أنه ضعف قواه لأنه أدت به عبادة قال الشيخ خليل رحمه الله تعالى ومحل الخلاف فيمن سلمت أعضاؤه من النجاسة وأما متنجسها فماء حلت فيه نجاسة وأما وسخها فماء حلت أو ساخ أعطى كل حكمه وقوله من الإذاء بالذال المعجمة مقصور ومده لأجل الوزن أي النجاسة ويحتمل كونه بالذال المهملة أي خال من القوة لضعفه بأداء عبادة قبله يقال أداه على كذا أداء أعانه عليه وهذا الاحتمال بعيد والله أعلم .

(وَالْمَاءُ مِنْ قَمَرِ الدَّوَابِ الْقَائِرُ)

وَسُورُهُ أَفْذَ الْمَاءِ طَاهِرٌ

يعني أن الماء السائل من الدواب عند شربها

لابن يونس والنهي عن التنفل لا يختص بالاصفرار بل هو من صلاة العصر لكن يتأكد النهي عنه عند الاصفرار فالإعادة في الوقت كما قال شبيهة بالنفل لا تنفل حقيقة بل هي أعلى منه فلا انحطاطها عن الفرض لم تقع بعد الاصفرار لتأكد النهي عن التنفل إذ ذاك وهي شبيهة به ولو كانت فرضاً لأوقعت في كل وقت ولا ارتفاعها عن النافلة جازت في وقت تكره فيه النافلة كراهة غير مؤكدة ولو كانت نفلاً حقيقة ما وقعت بعد صلاة العصر مطلقاً وبهذا يظهر أن ما قاله التتائي من إعادة الصبح إلى الإسفار لا بعده هو أظهر مما قال ابن بشير إنه يعيد مالم تطلع الشمس والله أعلم . وفي شرح الرسالة للفلساني ناقلاً عن اللخمي وقول من قال يعيد الليلة إلى الفجر لجواز التنفل إليه وكرهته بعد الاصفرار لا يتم لأن الإعادة بنية الفرض لا النفل اه فانظره مع قول أبي الحسن إن الإعادة في الوقت مستحبة قال بعض الشيوخ الظاهر ما قاله ابن يونس . القول الثاني واجبة مطلقاً لأن ابن وهب روى يعيد أبداً وإن كان ناسياً . الثالث سنة قال أشهب تستحب إعادته في الوقت عامداً أو ناسياً يريد وهو آثم إن تعمد الصلاة بها مختاراً ثم قال القاضي عبد الوهاب في المدونة من تعمد الصلاة بالنجاسة مع القدرة على إزالتها فعلى القول بأنها سنة يأثم ولا إعادة عليه وعلى القول بأنها فريضة لا تجزئه وعليه الإعادة اه . وقوله لا إعادة عليه أي واجبة فلا ينافي استحباب الإعادة المتقدم عن أشهب والله أعلم ؛ وفي البيان بعد أن قال المشهور أنها سنة إن صلى بها ناسياً أو مضطراً أو جاهلاً بالنجاسة أعاد في الوقت وإن صلى بها عالماً غير مضطر متعمداً أو جاهلاً أعاد أبداً لتركه السنة عامداً اه ونحوه في شرح الرسالة لابن عمر وهو مخالف لقول أشهب باستحباب الإعادة في الوقت مع التعمد والله أعلم ، وفي التوضيح عن الشيخ عبد الحميد مامعناه أن الإعادة في الوقت مع العجز والنسيان أو مطلقاً على القول الثالث لا دليل فيها على عدم الوجوب لاحتمال أن يكون القائل بها يرى الوجوب وإنما قصر الإعادة على الوقت مراعاة للخلاف كما أن الإعادة أبداً مع الذكر والتدرة أو مطلقاً كما في القول الثاني لا دليل فيها أيضاً على الوجوب لاحتمال أن يكون القائل بها يرى السنية وذلك مذهبه فيها، وأما صفة زوالها فعلى وجهين لأنه إما أن يتيقن إصابتها ثوب أو بدن أو مكان وإما أن يشك في ذلك ولا يتيقنه فالمتيقنة إن علم محلها غسل ذلك المحل فقط وإن جهل محلها وعلمت ناحيتها غسل تلك الناحية كعلمه أنها أسفل الثوب فيغسل الأسفل كله ولا يغسل الأعلى وإن لم يعلم محلها ولا جهتها غسل الثوب كله، وإن أصابت إحدى كفيه ولم يميزه غسلهما معا على المشهور وإذا اشتبه عليه ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس تحرى أحدهما على المذهب وصلى به لكون الأصل في كل منهما على انفراد الطهارة فيستند اجتهداه إلى أصل ولا كذلك الثوب الواحد كمسئلة الكمين لأن حكم الأصل قد بطل منه لتحقق حصول النجاسة فيه فيجب غسله ابن عبد السلام هكذا قالوا ولا يخفى ما فيه ويعلم طهارة محلها بزوال طعمها ولونها وريحها وانفصال الماء طهوراً والغسالة المتغيرة نجسة وغير المتغيرة طاهرة ولا يضر بللها الباقي في الثوب لأنه جزء المنفصل فلذا لا يجب عصره وهذا في اللون والريح إن لم يعسر زوالهما فإن عسر لم يضر بقاؤها ، التونسي خلط الماء بالسدر يضيفه وصب الماء على الجسد بعد حكه بالسدر لا يضيفه، ابن عرفة وعلى هذا يظهر الثوب النجس بصب الماء عليه بعد طليه بالصابون . وأما المشكوك فيها فعلى ثلاثة أوجه : الأول أن يتحقق نجاسة الشيء ويشك في إصابته لثوبه فيجب عليه النضح على المشهور فإن تركه أعاد على ما تقدم في ترك إزالة النجاسة من التفصيل والشاذ يجب الغسل ولا يكفي النضح . الثاني أن يتحقق الإصابة ويشك في نجاسة المصيب فلا نضح على المشهور والشاذ النضح

منه طاهر وكذلك سؤرها وهو فضلة شربها والسؤر مهموز ساكن وقديسهل، وفي الصحاح: الدابة كل ماش على الأرض والدابة التي تركب، وفي القاموس: ماذب من الحيوان وغلب على ما يركب ويشمل سؤر الحائض والجنب وهو كذلك وإن كان الآدمي لا يطلق عليه دابة في العرف غالبا وسمع ابن وهب سؤر البرذون والبغل والفرس وغيره أحب إلى ولا بأس به إن اضطر إليه وقوله طاهر أي طهور يريد الإلما يتناول النجاسة فيكره إلا ما كان على فيه نجاسة فيكون حكم سؤره حكم ماء حلت له نجاسة أجره على حكمه .

(وَيُسْكِرُهُ الْوُضُوءُ قُلْ

فِي الْآيَةِ

وَمِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ

مُسَاوِيَةٍ

وَقِيلَ فِيهِ إِنَّهُ حَرَامٌ

وَمِثْلُهُ الشَّرَابُ وَالطَّعَامُ

ذكر في هذين البيتين الخلاف

في استعمال آية الذهب

وآية الفضة للرجال

والنساء في الوضوء وغيره

الثالث أن يشك في الإصابة هل حصلت أم لا وعلى تقدير حصولها فهل المصيب نجس أو طاهر فلا تصح لضعف الشك . التوضيح وذكر الباجي في أقسام الشك كما آخر وهو إذا تحقق النجاسة وشك في الإزالة قال ولا خلاف في وجوب الغسل لأن النجاسة متيقنة فلا يرتفع حكمها إلا بيقين وضحة النضح قال سحنون رش ماشك في ظاهره وباطنه ، عياض هذا فيما شك في ناحيته معا وإلا رش التي شك فيها فقط وقال القابسي رش موضع الشك بيده رشة واحدة وإن لم يعمه إذ لا يجب غسله . أبو عمر النضح لا يظهر نجاسة وإنما هو لقطع الوسوسة وفي افتقاره لنية لظهور التعبد لأن الرش يزيد في كمية النجاسة بخلاف الغسل فإنه يزيلها فالنضح على خلاف المشروعية فكان متعبدا به . والأصل في هذا النوع من الأحكام وجوب النية وعدم افتقاره لما جريا على أصل إزالة النجاسة قولان ، والثاني اختيار ابن محرز محتجا بأنه إن كانت نجاسة لم تفتقر لنية وإن لم تكن فلا إزالة فلا نية هذا حكم الثوب وأما إذا شك في إصابتها لجسده قليل حكمه كالثوب فيجوز على التفصيل المتقدم ويشهد له قوله في المدونة والنضح من أمر الناس وهو ظهور لكل ماشك فيه وقيل يتعين غسله وشهره ابن رشد ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإماء ثلاثا فان أحدكم لا يدري أين باتت يده » فجعل صلى الله عليه وسلم الشك موجبا للغسل لا للنضح ويشهد له أيضا قول المدونة ولا يغسل أثنييه من المذي إلا أن يخشى أن يصيبهما منه شيء ، وأما البقعة يشك في نجاستها فحكمها الغسل اتفاقا ليس الانتقال للمحقق وقيل كالجسد فيدخلها الخلاف ، وألحق ابن يونس الحصير بالثوب في النضح إذا شك فيه نقله المواق فراجع . الثامن من النجاسات ما لا يؤمر الإنسان بإزالته إلا على طريق الاستحباب وهو كل ما تدعو الضرورة إليه ولا يمكن الانفكاك عنه فيعفى عنه لمشقة التحرز عنه . ولما كانت المشاق على ثلاثة أقسام عليا يعفى عنها إجماعا كطهارة حدث أو خبث تذهب بالنفس ، وسفلى لا يعفى عنها إجماعا كالتألم ببرد الماء في الشتاء ، ومتردة بينهما هل تلحق بالعليا فتؤثر في الإسقاط أو بالسفلى فلا تؤثر وكان تنزيل الكلى على الجزئى مظنة النزاع وفي استخراج بعضها من الكلى نوع خفاء احتيج إلى بيان الجزئيات المعفو عنها بالتعيين . فمن ذلك الحدث المستنكح الذي يعترى صاحبه كثيرا يقال استنكح فلانا الأمر إذا غلبه كأن حدث بول أو مذي أو ريح أو غير ذلك وبلل البواسير في المدونة قال يحيى بن سعيد من به بأسور يخرج فيرده بيده عليه غسلها إلا أن يكثر القباب والثوب كاليد . الذخيرة وثوب الموضع تجتهد في التحفظ فيعفى عن بول الصبي فيه ما لم يتفاحش به قيل لأنه كالحديث المستنكح وندب لها ثوب تعدد للصلاة وكذا من شغله في الزبل النجس يستعد ثوبا للصلاة إن وجدته وإلا فليصل على حاله ولا يخرج الصلاة عن وقتها وكذا اليسير من الدم والقيح والصدید ولا فرق في الدم بين دم الحيض والميتة وغيرها ، وروى أن يسير الحيض ككثيره وقيل ودم الميتة ولا يعفى عن يسير البول ونحوه ومادون الدرهم يسير وما فوقه كثير وفي الدرهم روايتان ومذهب المدونة أن اليسير من الدم لا يعفى عنه بل يؤمر بغسله استحبابا ما لم يره في الصلاة فلا يقطعها لأجله وكذا بول الفرس للغازي بأرض الحرب إن لم يكن له ممسك غيره ويتقيه ما استطاع ودين الله يسر ، ويسير البول والعذرة يعلق بالذباب ثم يجلس على المحل معفو عنه وكذا المحتجم يكفيه مسح موضع الحجامه لتضرره بوصول الماء إليه فإذا برى غسله فان لم يغسله أعاد ما صلى بعد البرء مما لم يخرج وقته بعد أن يغسله وكطين المطر ونحوه كالماء المستنقع في الطرق يصيب الجسد والثوب والخف والنعل وإن كان فيها العذرة وقال ما زالت الطرق وهذا فيها وكانوا يخوضون

طين المطر ويصلون ولا يغسلونه مالم تكن النجاسة غالبية أو عيناها قائمة وكذيل المرأة تطيله للستر فيطهر من القشب اليابس بمروره على ظاهره وكذا من توضع وطى موضعاً قدراً جافاً لا بأس عليه قد وسع الله على هذه الأمة ، اللخمي لأن رفع رجله بالحضرة يمنع اتصال النجاسة إلا مالا قدر له وكمن وطى مخفيه أو نعليه على أرواث الدواب الرطبة وأبوابها فيدلكه ويصلي ، ابن يونس لأنه يختلف في نجاسته بخلاف الدم والعذرة والبول فلا يصلي حتى يغسله ولذا قال ابن حبيب عن مطرف وأصبع وابن الماحشون في مسافر مسح على خفيه فأصابت خفه نجاسة ولا ماء معه أنه ينزعه ، ويتيمم . المازري وعلى هذا من لم يجد إلا قدر وضوئه أو ما يغسل به نجاسة بغير محله يغسلها ويتيمم إذ لا بدل عن غسلها وعن الوضوء بدل ، ابن عبد السلام وأظن أني رأيت لأبي عمران أنه يتوضأ به ويصلي بالنجاسة لأن طهارة الحبث يختلف في وجوبها بخلاف طهارة الحدث والتفق على وجوبه أولى بالتقديم وهو الظاهر . الباجي لانص في الرجل وأراها كالحف وخرجها اللخمي على النعل واختار هو وابن العربي غسلها لغير من شق عليه شراء النعل وكمن سقط عليه ماء من سقف فهو في سعة مالم يوقن بنجاسة فان سأل أهله فقالوا طاهر صدقهم إن لم يكونوا نصارى ، ابن رشد هو محمول على الطهارة وسؤالهم مستحب فيصدقهم إن لم يعرف عدالتهم ، وقال المازري يقبل خبر الواحد وإن امرأة أو عبداً عن نجاسة الماء إن بين سبب النجاسة أو لم يبينها ومذهبه فيها كالخبر وإن أجل وخالف مذهبه استحباب تركه لأنه قد صار مخبره مشتبه كالسيف الثقيل وشبهه كالمدينة والمرأة وكل ما يشاكله في الصقالة من الحديد وسائر الجواهر يجزى مسحه عن غسله لما في غسله من إفساده وقيل لا تنفقاء النجاسة بالمسح ولا يلحق بالسيف وما يشبهه غيره كالثوب والجسم على الأصح . التوضيح وأكثر مثلهم في السيف إنما هو في الدم فيحتمل أن لا يقصر الحكم عليه ويحتمل القصر لأنه الغالب من النجاسة الواصلة إليه وكالجرح بمصل والدمل في الجسد والثوب فان تفاحش استحباب بخلاف ما يتكاثر فانه يغسل فان كان في صلاة قطع إلا أن يخرج الشيء اليسير فليقله ولا ينصرف واليسير ما يقله الراعي وكدم البراغيث غير المتفاحش ، ابن عرفة طاهر المدونة وجوب غسل دم البراغيث إذا تفاحش بخلاف القرحة . (التاسع) أذكر فيه فروعا بما الكلام فيه بعضها يتعلق بالمياه وبعضها بالنجس والظاهر وبعضها بإزالة النجاسة . فالتى تتعلق بالمياه أولها روى على الندى يجمع من الورق ظهور . الثاني قال في المدونة لا بأس بسؤر الخائض والجنب وما فضل عنهما من وضوء أو غسل لا بأس بشربه وبالوضوء منه والغتسال به . الثالث قال المازري إن شك في الغير هل هو من جنس ما يؤثر أم لا فلا تأثير له ، مالك إن جهل سبب نتن ماء بئر الدور ترك قيل لما يغلب على الظن أن ذلك من المراحيض المجاورة لها فترك مالم توفن السلامة ، ابن رشد بخلاف البئر والغدير بالصحراء . الرابع قال اللخمي إن كانت رائحة الماء عن المجاورة دون الحلول لم تنجس . الخامس قال ابن الحاجب المغير بالدهن ظهور ، ابن عبد السلام لأنه يجاور ولا يمازج ، ابن عرفة يرد بأن ظاهر الروايات أن كل تغير بحال معتبر وإن لم يمازج فان تغير بمخالطة الأدهان فغير مطهر . السادس قال ابن بشير المشهور أن الماء إن تغير بما هو قراره وبما عادته يتولد فيه بنقل ناقل نقله إليه لا بمالاة به والماء باق على أصله ، ابن يونس الملح إذا طرح في الماء فالصواب أن لا يجوز الوضوء به لأنه إذ فارق الأرض كان طعاماً ولا يتيمم به ، ابن بشير اختلف المتأخرون في الملح هل هو كالتراب فلا ينقل حكم الماء على المشهور من المذهب أو كالطعام فيقله أو المعدنى منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاثة طرق ثم اختلف المتأخرون هل

كلأ كل والشرب فيهما ، قليل مكروه ، وقيل حرام ؛ واقتصر صاحب المختصر على القول بالتحريم وهذا الخلاف ابتداء فان توضأ منه أو اغتسل أجزأه غسله وصحت صلاته ، وقوله : من ذهب وفضة مساوية يحتمل أنه يريد الآنية الواحدة منهما معا لكن في قوله مساوية حينئذ شيء ويحتمل أن يريد بمساواتهما كونها كلها ذهباً أو فضة ليخرج الموه وهو ما كانت ذاته غيرهما لكن طلى بأحدهما والمغشى وهو ما كانت ذاته منهما وغشى برصاص أو نحاس أو نحوه والمضيب وهو إناء شعب كسره بأحدهما وذو الحلقة وهو ما جعلت فيه حلقة من أحدهما وهو كذلك على أحد القولين في ذلك ، والقول الآخر جواز كل منهما وذكر القولين صاحب المختصر بغير ترجيح وإن كان في بعض فروع ذلك ترجيح لغيره فلا نظيل بذكره وتخصيصه إناء الذهب والفضة مشعر بمخالفة حكم إناء الجواهر والزبرجد والياقوت فانه

رجع هذه الطرق إلى قول واحد فيكون من جعله كالتراب يريد المعدني ومن جعله كالطعام يريد
المصنوع أو يرجع ذلك إلى ثلاثة أقوال كما تقدم. السابع إن تغيرت رائحة الماء يبخر المصطكي كان
مضافاً. الثامن قال ابن الحاجب وفي التطهير بالماء بعد جعله في الفم قولان، التوضيح القولان راجعان
إلى خلاف في حال هل يمكن أن ينفك عنه الماء بصفته أم لا. التاسع قال في المدونة ولا يتوضأ بجاء
قد توضىء به إلا أن لا يحد غيره وكان الذي توضأ به أو لا طاهر الأعضاء من نجاسة أو وسخ، القرافي
إن كان المتوضىء بالماء مجدداً فالماء طهور بخلاف إن كان محدثاً. العاشر قال في المدونة: من توضأ
من ماء ولغ فيه كلب وصلى أجزاءه لا إعادة عليه وإن علم في الوقت، مالك ولا يعجنى الوضوء به،
ونص ابن القاسم إن لم يحد غيره توضأ به ولا يتيمم. الحادي عشر قال ابن الحاجب وفيها ولا يغتسل
في الماء الراكد وإن غسل الأذى للحديث اهـ.

فائدة تناسب هذا الفرع ذكر الشيخ زروق في النصيحة إن البول في الماء الراكد يورث النسيان
وكذا أكل سؤر الفأر والتفاح الحامض وكنس البيت بالخرقة وأكل الكزبرة الخضراء وقراءة
كتابة القبور والنظر في المصوب والشئ بين الجملين المقطورين أي المربوطين وطرح القمل على الطريق
وإدخال النظر إلى البحر، قال ذلك الشيخ أبو طالب المكي آخر كتاب قوت القلوب. الثاني عشر
قال ابن الحاجب أيضاً وفيها في بئر قليلة الماء ونحوها ويده نجاسة يحتال يعني بآنية أو خرقة أو بفيه على
القول بتطهيره فإن لم يمكنه فقال ابن القاسم لأدري وأجريت على الأقوال في ماء قليل تحله نجاسة وقال
فإن اغتسل فيها أجزاءه ولم ينجسها إن كان معينا الثالث عشر. قال ابن الحاجب مامعناه إن فضلة شراب
الحيوان الذي يأكل النجاسة أو فضلة طعامه إن رثيت على فيه نجاسة وقت استعماله عمل عليها أي
فإن شرب من ماء وتغير طرح وإن لم يتغير فيفضل بين قليله وكثيره كما مر في التنبيه الثاني وإن أكل
من طعام مائع نجس كثيراً كان أو قليلاً وإن كان جامداً تنجس ماسرته فيه وإن لم تر على فيه نجاسة وقت
الاستعمال فإن عسر الاحتراز منه كاهلر والفأرة فمغتفر وإن لم يعسر كالطير والسباع والدجاج والأوز
الخلة فثالثها المشهور يفرق بين الماء والطعام لاستجازه طرح الماء وسؤر الكافر وما أدخل يده
فيه وسؤر شارب الخمر وشبهه مثله اهـ ومعنى قوله فثالثها أي إذا لم تر النجاسة على فيه ولم يعسر الاحتراز منه
فثلاثة أقوال: الأول يطرح الماء والطعام. والثاني لا يطرح واحد منهما المشهور يطرح الماء لجواز
طرحه إن حصلت فيه شبهة كهذا أو مطلقاً ولا يطرح الطعام لحرمته.

فائدة إذا قال ابن الحاجب ثالثها فالضمير عائد على الأقوال المفهومة من السياق ويؤخذ القول
الأول من صدر الثالث والثاني من عجزه والثالث في مسألتنا يطرح الماء ولا يطرح الطعام فالأول
طرحهما معاً والثاني لا يطرح واحد منهما. الرابع عشر قال ابن الحاجب والجاري كال كثير إذا كان المجموع
كثيراً والجارية لا انفكاك لها انظر التوضيح، وبحث ابن عرفة في قوله إذا كان المجموع الخ فانظره
فيه. الخامس عشر قال ابن الحاجب وأما الماء الراكد كالبر وغيره يموت فيه دابة بر ذات نفس سائلة
ولم يتغير فيستحب النزح بقدرها بخلاف ما لو وقع ميتاً، التوضيح الراكد هو الواقف ثم قال ويشمل
ماله مادة وما لا مادة له وقوله يموت احتراز بما لو وقع ميتاً، فانه إن تغير وجب نزحه وإن لم يتغير لم يجب
ولم يستحب لفقد العلة التي ذكرت للاستحباب إذا مات في الماء فالحالفة إنما هي في عدم التغير وأما
مع التغير فالحكم متساو وهو وجوب النزح وقوله دابة بر احتراز من دابة البحر فإنها إذا لم تتغير لا يستحب

جائز استعماله وهو كذلك
على أحد القولين للمتأخرين
والثاني المنع وهما مبنيان
على الخلاف في علة منع
الذهب والفضة فمن رآها
لعينها أجاز ومن رآها
للسرف منع. وبقي من
المكروهات الوضوء من
ماء يسير ولغ فيه كلب
ومنها يسير خلط بنجس
ولم يتغير قاله في الرسالة كما
قدمناه، ومنها الوضوء
في الخلاء ومنها الكلام فيه
بغير ذكر الله تعالى.

خاتمة لا يجوز اقتناء
أواني الذهب والفضة لأنه
ذريعة لاستعمالها، وقيل
يجوز الاقتناء للتجمل
قال الله تعالى «قل من حرم
زينة الله» الآية وقال الباجي
لو لم يحز الاقتناء لفسخ
البيع ورد لا انتفاء ضمان
صوغهما على من كسرهما
وتحريم الاستئجار على
صنعهما

(فصل في الوضوء)

موجبات

تسعة منها حكى
الرواة

توجيه قالوا بلا خلاف

وتسعة منها على اختلاف

هكذا عبر بعضهم بموجباته
وبعضهم بأسباب الحدث
وبعضهم بنواقضه وهذا
الثالث هو الذي في الأصل
المنظوم وعدها الناظم
ثمانية عشر تسعة متفق
عليها وتسعة مختلف
فيها، وبدأ بالتسعة المتفق
عليها بقوله :

(فَالْتَسِمَةُ الْأُولَى خُرُوجُ
الْبَوْلِ

عَلَى سَبِيلِ عَادَةٍ مِنْ أَصْلِ)
أي الأول من التسعة
الأولى الناقضة للوضوء
باتفاق خروج بول وشرط
فيه كونه على سبيل العادة
ليخرج به ما خرج على
سبيل المرض كالسلس
وقوله من أصل أي من
المخرج المعتاد ليخرج به
ما خرج من ثقبه تحت
المعدة فإن فيه تفصيلا قال
ابن بركة لو اختلف الخروج
الحدث مخرج غير السبيلين
فلا يخلو إما أن ينسد
المخرجان المعلومان أم لا
فإن انسدا وكان المخرج
المنفتق تحت المعدة فهو
كالخروج المعتاد وإن لم ينسد
فهل يخرج المنفتق مجرى
المعتاد فينقض أم لا ؟ فيه
قولان في المذهب وكذا
المنفتق فوق المعدة وهذه

النزح وقوله ذات نفس سائلة احتراز مما لانفس له سائلة كالعقرب وازنبور فإنهما لو وقعا في ماء
وماتا فيه ولم يتغير لا يستحب النزح والمراد بالنفس السائلة الدم الجاري وقوله ولم يتغير احتراز مما لو
تغير فانه يجب نزحه حتى يزول تغيره وقوله بقدرها أي بقدر الميتة والماء وبمراعاتهما قال في الجلاب
على قدر كثرة الماء وقتله وصغر الدابة وكبرها وعلى هذا فالصور أربع تارة يكثر الماء وتصغر
الدابة فيقلل من النزح وتارة يقل الماء وتكبر الدابة فيزاد في النزح وتارة يتوسط إما لكبر الدابة
وكثرة الماء وإما لقلة الماء وصغر الميتة اه قال القاضي عبد الوهاب وأما غير الماء فلا فرق بين أن
تموت فيه الفأرة وبين أن تقع فيه ميتة أي فيتنجس مطلقا . السادس عشر قال مالك في رواية ابن
أبي أويس عنه في جباب تحفر في المغرب فتسقط فيها الميتة فيتغير لونه وريحه ثم يطيب الماء بعد ذلك فلا
بأس به . السابع عشر قال المازري لافرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه لأن المخالطة
حصلت في الحالين فلا اعتبار بتقدم أحد السببين ، وقالت الشافعية طرو الماء على النجاسة لا يضر لأنه
أذهب حكمها وبقي طاهرا في نفسه . وأما الفروع التي تتعلق بالنجس والطاهر ، فأولها قال
ابن عرفة المشهور أن الطعام المائع ينجس بحلول يسير النجاسة قال في التلقين وإن لم يتغيره ومن
المدونة لو كان العسل أو السمن يعني الذي ماتت فيه الفأرة جامدا لطرحت الفأرة وما حولها وأكل
ما بقي . سخنون إلا أن يطول مقامها ، ابن يونس بما علم أنه قد يذوب في خلال ذلك فيطرح ذلك كله .
الثاني قال ابن الحاجب وفي طهارة الزيت النجس ونحوه واللحم يطبخ بماء نجس والزيتون يملح بماء
نجس وفي الفخار من ماء نجس غواص كالخمر قولان التوضيح قال ابن بشير المشهور في ذلك كله أنه
لا يظهر وبني الخلاف على خلاف في شهادة هل يمكن إزالة ما حصل من النجاسة أم لا ونحو الزيت كل
دهن وكيفية تطهيره على القول به أن يؤخذ إناء فيوضع فيه شيء من الزيت ويوضع عليه ماء أكثر
منه ويثقب الإناء من أسفله ويسد الإناء بيده أو غيرها ثم يغمض الماء ثم يفتح الثقب فينزل الماء
ويبقى الزيت يفعل هكذا مرة بعد مرة حتى ينزل الماء صافيا وبهذا القول كان يفتي ابن اللباد ،
ابن الحاجب وفي نجاسة البيض يصلق مع نجس بيض أو غيره قولان ، التوضيح المشهور
النجاسة . الثالثة قال ابن الحاجب وفي استعمال النجس لغير الأكل كالوقود وعلف النحل
والدواب قولان بخلاف شحم الميتة والعذرة على الأشهر . وحاصله أن في استعمال المتنجس وهو ما كان
طاهرا ثم طرأت نجاسته لغير الأكل كوقود الزيت المتنجس يريد في غير المساجد قولين المشهور الجواز
وهو لمالك، والشاذ لابن الماجشون . وأما نجس الذات كشحم الميتة ولحمها فلا يجوز استعماله فلا تطلى
به السفن ولا غيرها فهو أقوى مما طرأت عليه النجاسة . الرابع قال ابن الحاجب ولا يصلى بلباسهم
بخلاف نسجهم ولا بثياب غير مصلى بخلاف لباس رأسه ولا بما يحاذي الفرج من غير العالم بخلاف
ثوب الجنب والحائض . التوضيح قوله ولا يصلى بلباسهم أي بلباس الكافرين وشاربي الخمر بخلاف
نسجهم قال في المدونة مضى الصالحون على ذلك أي على عدم الغسل ، ولأننا لو أمرنا بغسله لأدى إلى
الحرج ولأنهم يصونون ذلك لغلاء الثمن وقوله ولا بثياب غير المصلى لعدم توقيه للنجاسة ولا تصل
غالبا إلى رأسه . قوله ولا بما يحاذي الفرج أي القبل والدبر يريد من المصلى لأنه قل من يتقن أمر
الاستبراء وفهم من التقييد بما يحاذي الفرج الجواز فيما لا يحاذيه من المصلى . اللخمى وابن بشير ويلحق بما
يحاذي الفرج ما ينال فيه ولو من المصلى لأن الغالب نجاسته والمراد بالعالم العالم بأمور الاستبراء
ولا يشترط أن يكون عالما بغيره وكل من ولى أمرا في الشريعة فإنما يطلب منه العلم بذلك فقط .

حالة نادرة ولعل الناظم لم ينبه عليها لندورها ونبه عليها صاحب المختصر في النواقص حيث قال مامعناه نقض الوضوء بحدث وهو الخارج المعتاد من مخرجه أو من ثقبته تحت المعدة إن انسدد أو لا فقولان ولو قال الناظم بدل البيت المذكور :

فالتسعة الأولى خروج الخارج

على سبيل عادة الخارج ليشمل المخرج المعتاد والمنفتق تحت المعدة أو فوقها لكان أحسن .

(أَوْ مِنْ خُرُوجِ الدَّافِقِ
لِكَيْتَهُ
يَجِبُ مِنْهُ الْغُسْلُ نِلَتْ
الشَّكَّةُ)

كذا رأيت هذا البيت هنا ولعله يريد به أن خروج المني لغير لذة أو لذة غير معتادة فالأول كمن ضرب فأمنى أولدته عقر فأمنى ولدته بالدال المهملة والغين المعجمة والثاني كمن نزل في ماء حار فأمنى أو حك لجرب فأمنى فإنه موجب للوضوء على أحد القولين كالبول وهو المشهور والقول الآخر إنه موجب للغسل بناء على

الخامس فال في التوضيح من باع ثوبا جديدا وبه نجاسة ولم يبين كان ذلك عيباً فيه لأن المشتري يجب أن ينتفع به جديداً قاله اللخمي ، سند وكذلك إن كان لبيساً وينقص بالغسل كالعمامة والثوب الرفيع قال وإن كان لا ينقص من ثمنه فليس عيباً به . السادس قال في التوضيح أيضاً قال في النواذر وعلى من اشترى رداء من السوق إن قدر أن يسأل عنه صاحبه وإلا فهو من غسله في سعة اه وقال اللخمي وأما ما يلبسه المسلم فإن علم أن بائعه ممن يصلي فلا بأس بالصلاة فيه وإن كان ممن لا يصلي لم يصل به حتى يغسله وإن لم يعلم ببائعه فينظر إلى الأشبه بمن يلبس مثل ذلك فإن شك فالاحتياط بالغسل أفضل ونص سند على أن ما اشترى من مسلم مجهول الحال محمول على السلامة قال وإن شك فيه نضح قال اللخمي وهذا في القمص وما أشبهها ، وأما ما على الرأس فالأمر فيه أخف قال وتحمل قمص النساء على غير الطهارة لأن الكثير منهن لا تصلي إلا أن يعلم أنه كان لمن تصلي . وأما الفروع التي تتعلق بإزالة النجاسة (فأولها) هل يجب توقى النجاسة الباطنة فيعيد شارب خمر قليل لا يسكر صلاته أبدا مدة ما يرى بقاءه في بطنه وهو نقل اللخمي عن رواية محمد أو لا يجب إلا توقى ما على ظاهر الجسد فلا إعادة على شارب الخمر إذا كان في عقله وقت الصلاة وهو قول التونسي قولان كذا نقله ابن عرفة قال بعضهم وظاهره ترجيح الأول (الثاني) قال ابن الحاجب والنجاسة على طرف حصير لا تماس لا تضر على الأصح ونجاسة طرف العمامة معتبرة وقيل إن تحركت بحركته اه وإنما كان الأصح في الحصير عدم الاعتبار لأنه صلى على مكان طاهر وهو المطاوب وإنما اعتبرت نجاسة العمامة لأنه في معنى الحامل للنجاسة وظاهر كلامه أن طرف الحصير الذي به النجاسة غير الطرف الذي عليه المصلي وجوز بعضهم في كلام التهذيب أن يكون المراد بالطرف النجس الوجه الموالي للأرض فيكون كنجاسة فرش عليها طاهر ومن هذا المعنى مسألة الهيدورة وهي التي تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الوجه الآخر هل يصلي على الطاهر ؟ وقد اختلف فيها أصحاب الفقيه أبي ميمونة دراس فقيه فاس فمنهم من أجاز ومنهم من منع . الإيباني من نزع نعله لنجاسة أسفله ووقف عليه جاز كظهر حصير ومن المدونة لا بأس بصلاة المريض على فراش نجس أى يبسط عليه طاهرا كشيء ابن يونس خصه بعض شيوخنا بالمريض وعممه بعضهم فيه وفي الصحيح (الثالث) قال ابن حبيب المعتبر في طهارة البقعة محل قيامه وقعوده وسجوده وموضع كفيه . عياض وسقوط طرف ثوبه على جاف نجاسة بغير محله لغو (الرابع) قد تقدم في التنبيه السادس أن مذهب المدونة أن إزالة النجاسة واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان فمن صلى بنجاسة في ثوبه أو بدنه أو على مكان نجس عالما بذلك قادرا على توقىها بغسل أو إبدال ثوب أو مكان أعاد صلاته أبدا ومن صلى بها ناسيا أو ذا كرا الكن عجز عن توقىها بما ذكر أعاد في الوقت خاصة قال في المدونة من صلى بثوب نجس أو في جسده نجاسة ولا يعلم أعاد في الوقت ومن لم يكن معه غير ثوب نجس صلى به فإن وجد غيره أو ما يغسله به أعاد في الوقت (الخامس) وجوب إزالة النجاسة في الصلاة هو ابتداء ودواما فلذا قال سحنون من ألقى عليه ثوب نجس في الصلاة ثم سقط عنه مكانه فأرى أن يتبدى قال الباجي وهذا على رواية ابن القاسم ومن المدونة من علم بنجاسة في صلاته قطع قال في غيرها ولو كان مأموما وهو تفسير وإن كان إماما استخلف وكل هذا إذا كان الوقت متمسعا وأما مع ضيقه فقال ابن هرون لا يختلفون في التمداد إذا خشي فوات الوقت لأن المحافظة على الوقت أولى من النجاسة وعلى هذا لو رآها وخشي فوات الجمعة أو الجنائز أو العيدين لتمادى لعدم قضاء هذه الصلوات وفي الجمعة نظر إذا قلنا

إنها بدل ، الخطاب والمراد بسعة الوقت أن يبقى منه ما يسع بعد إزالة النجاسة ركعة فأكثر قاله في الذخيرة ومن علم بالنجاسة وهو في الصلاة فهم بالقطع ثم نسي فتأدى فقال ابن حبيب تبطل صلاته وهو الجارى على مذهب المدونة واختار ابن العربي عدم البطالان بناء على صحة الصلاة إذا نزع الثوب النجس . ابن عرفة لو رأى بمحل سجوده نجاسة بعد رفعه فقال بعض أصحابنا يتم صلاته متنجساً . وقلت أنا يقطع لقولها من علم في صلاته أنه استدبر القبلة أو شرّق أو غرب قطع وأبتدأ صلاته بإقامة وإن علم بعد صلاته أعاد في الوقت . التوضيح في مسألة من رأى نجاسة تحت قدميه فتحول عنها وخرجت على الخلاف في الثوب النجس إذا أمكنه طرحه . قلت والمشهور بطلانها كما تقدم ، المازرى عن بعضهم لو علم بنجاسة بنعله وهو في الصلاة فأخرج رجله دون تحريكه صحت صلاته اه والجارى على المشهور البطالان في هذه الصورة (السادس) قوله في المدونة كما تقدم قريباً ابتداء صلاته بإقامة قال في التوضيح هذا في الفريضة وأما في غيرها فليس عليه استئنافها قال في المدونة ومن قطع نافلة عمداً لزمه إعادتها وإن كان ذلك لعلة لم يعدها وقوله فيها بإقامة هل ذلك مطلقاً لأنها إنما كانت لتلك الصلاة وقد فسدت أو مع الطول تأويلان للشيخ صح منه بالمعنى (السابع) من المدونة قيل له إن رآها قبل أن يدخل في الصلاة زاد في المبسوط ونسى حتى دخل قال هو مثل هذا كله يعنى إن صلى بذلك ولم يعلم أعاد في الوقت وإن ذكر في الصلاة قطع كان وحده أو مأموماً وإن كان إماماً استخلف ، ابن القاسم وسحنون ولو رأى النجاسة في صلاته فهم بالقطع فنى فلا إعادة عليه إلا في الوقت وهكذا لو رآها بعد صلاته فهم بالإعادة في الوقت فنى وروى الأخوان بعيد أبداً ، المواق انظر إن ترك الإعادة عمداً اه وما تقدم قريباً عن ابن القاسم وسحنون فيمن هم بالقطع فنى هو على خلاف قول ابن حبيب الجارى على مذهب المدونة القطع كما تقدم في الفرع الخامس (الثامن) قال في التوضيح قال ابن القاسم وابن زرب وإذا صلى العاجز عريانياً فلا يعيد بخلاف المصلى بثوب نجس واستشكل وفرق ابن عطاء الله بأن المصلى بنجاسة قادر على إزالتها بأن يصلى عريانياً وإنما رجحنا ستر العورة على إزالة النجاسة مع أنه قادر على تركها بخلاف المصلى عريانياً لعدم القدرة على الستر (التاسع) الإمام يصلى بنجاسة ناسياً ففي إعادة مأمومية قولان مبنيان على ارتباط صلاتهم بصلاته إمامهم أولاً (العاشر) تقدم أن الإمام إذا ذكر بنجاسة استخلف وهي إحدى النظائر التي تبطل فيها الصلاة على الإمام دون المأموم وستأتى . وأما إن علم المأموم وهو في الصلاة بنجاسة بثوب إمامه فإن كان قريباً منه أراه إياها وإن بعد منه كله لإصلاحها (الحادى عشر) قال ابن وهب من نسي صلاة فذكرها بعد شهر فصلاها ثم تبين له بعدم صلى أن في ثوبه نجاسة أعاد ، ابن رشد هذا خلاف مذهب ابن القاسم وسائر أصحاب مالك لأن الصلاة الفائتة بتامها يخرج وقتها وإلى هذه المسألة أشار الشيخ خليل بقوله كفائتة بعد قوله لا عاجز صلى عريانياً أى فلا يعيد (الثانى عشر) المصلى يصلى في سفره بالتقصير بثوب نجس ناسياً ثم يحضر في الوقت فانه يعيدها أربعة قال أبو محمد والوقت في ذلك النهار كله (الثالث عشر) قال ابن الحاجب ولو عرق من المستحجر موضع الاستحجار فقولان ، التوضيح أى هل يعنى عن ذلك العرق في الثوب ثم قال ابن الحاجب والمرهم النجس يغسل على الأشهر التوضيح قال ابن راشد إذا عمل المرهم من عظام الميتة أو من شئ نجس وطلى به الجرح فهل يعنى عنه لمشقة غسله من الجرح وهو قول ابن الماجشون أو لا يصلى حتى يغسله وهو المشهور لأنه أدخله على نفسه فكان كما لو أنكأ الترحمة (الرابع عشر) قال ابن الحاجب ولا يكفي مج الريق فينقطع الدم ولا يصبه فيه ويمجه واليسير عفو ، التوضيح الفرع الأول

إعطاء الصورة النادرة حكم الغالب وفي حمله على هذا نظر لأنه يتكلم على ما يوجبه اتفاقاً ويحتمل أن يريد أن خروجه باللذة المعتادة وكما هو موجب للغسل هو موجب للوضوء أيضاً ولم أر من ذكر ذلك ، ولما عد ابن رشد التسعة الموجهة باتفاق لم يذكر هذا منها ، ونصه ويجب الوضوء من تسعة أشياء على اتفاق في المذهب وهي الودى والذى والبول والغائط والريح إذا خرج ذلك كله على العادة خرج الريح بصوت أو بغير صوت والقبلة مع اللذة والقصد إليها والمباشرة واللمس مع وجود اللذة وزوال العقل ولم يذكر الناظم من الخمسة الأولى إلا البول وأسقط الأربعة ولذكر هاليم العدد فنقول **وَعَايَظَ وَالرَّيْحُ بِالشَّرْطَيْنِ وَالَّذِي وَالْوَدَى بِغَيْرِ مَبْنٍ**

خرج بالشرط الأول وهو على سبيل العادة ما خرج على غير سبيل العادة كالخصا والدود والدم والريح من قبل الرحال أو فرج المرأة

خلافاً للإمام الشافعي في
تقصه بكل ماخرج من
السبيلين معتاداً أولاً والثاني
ماخرج من غير المخرج
المعتاد كالقصادة والحجامة
والرعايف والقيء خلاف
لأبي حنيفة في التقص
بذلك كله وهذا البيت
ليس من كلام الناظم
وقوله بغير مين أي بغير
كذب ثم رأيت في بعض
النسخ موضع هذا البيت
السابق مانصه :

(أَوْ مِنْ خُرُوجِ غَائِبِ)

أَوْ وَدِي

أَوْ مِنْ خُرُوجِ الرِّيحِ

أَوْ مِنْ مَذْيِ

وهذا معنى البيت السابق
المشتمل على الأربعة
الذكورة ولم أقف على
هذا البيت إلا بعد أن
ذكرت البيت السابق :

(فَهَذِهِ الْأَحْدَاثُ

وَالْأَسْبَابُ

نَاتِي بِهَا لِكَيْ يَفِي

الصَّوَابُ)

الإشارة راجعة إلى الخمسة
السبابة ما عدا ما في البيت
الذي أوله :

ومن خروج دافق لكتبه

وقوله والأسباب بالرفع

ابتداء كلام يأتي به

لتمام التسعة المتفق على

فيما في نفس القم والثاني فيما في غير القم اه وإنما لم يكف ذلك لأن النجاسة لا تزال إلا بالماء المطلق
ابن عرفة روى ابن حبيب من دعي فوه به أي بالمسجد انصرف حتى ينقطع وإن كان غيره بصق حتى
ينقطع ولا يقطع صلاته إلا أن يكثر جداً الشيخ لغير ابن حبيب إن خف أرسله من فيه في غير المسجد.
(الخامس عشر) في حكم من اشتبه عليه الإناء الطاهر بالنجس والثوب الطاهر بالنجس فأما اشتباه
الأواني فقال ابن الحاجب وإذا اشتبهت الأواني قال سحنون يتييم ويتركها وقال ابن الماجشون يتوضأ
ويصلي حتى تفرغ وبه قال ابن مسلمة ويغسل أعضاءه مما قبله وقال ابن المواز وابن سحنون يتحرى
واحداً منهما ويستعمله كمن التبت عليه جهة القبلة وقال ابن القصار مثل قول ابن المواز وابن سحنون إن
كثرت الأواني ومثل قول ابن مسلمة إن قلت ، التوضيح اشتبهت أي التبت الطاهر بالنجس وأما
لو اشتبه مطهر بطاهر لاستعملهما وصلى صلاة واحدة ثم قال قال ابن عبد السلام وبقي عليه قول من قال
إنه يتوضأ بعدد النجس وزيادة إناء مثل ما قال في الثياب ، خليل وهذا هو الصحيح بل لا ينبغي أن
يفهم الخلاف على الإطلاق لأنه إذا كان معه عشر أوان فيها واحد نجس فما وجه التيمم ومعه ماء
محقق الطهارة وهو قادر على استعماله وما وجه من يقول إنه يستعمل الجميع ونحن نقطع إنه إذا
استعمل إناءين تبرأ ذمته وإنما ينبغي أن يكون محل الأقوال إذا لم يتحقق عدد النجس من الطاهر
أو تعدد النجس واتحد الطاهر قال في الجواهر ثم من شرط الاجتهاد أن يعجز عن الوصول إلى
اليقين فإن كان معه ماء يتحقق طهارته أو كان على شط نهر امتنع الاجتهاد ابن الحاجب فان تغير
اجتهاده بعلم عمل عليه وبظن قولان كالقبلة ، التوضيح إذا فرغنا على القول بالاجتهاد فتحرى إناء
ثم تغير اجتهاده فإن كان إلى يقين بطلت الأولى ولزمه إعادتها وهذا معنى قوله عمل عليها وإن كان
إلى ظن فقولان مبنيان على أن الظن هل ينقض بالظن أم لا اه وأما اشتباه الأثواب فقال ابن
الحاجب أيضاً ويتحرى في الثياب وقال ابن الماجشون يصلي بعدد النجس وزيادة ثوب ، التوضيح والفرق
بين الأواني والثياب خفة النجاسة بدليل الاختلاف فيها ولا كذلك الماء فلم يختلف في اشتراط المطاق
في رفع الحدث وظاهر كلام ابن الحاجب وابن شاس عدم اشتراط الضرورة في التحرى ونص سند
على أنه إنما يتحرى في الثوبين عند الضرورة وعدم وجود ما يغسل به الثوبين اه . المواق عند قوله
في المختصر بخلاف ثوبيه فيتحرى ، والذي لابن القاسم في رجل في سفر ليس معه إلا ثوبان أصابت
أحدهما نجاسة لا يدري أيهما هو قال بلغني عن مالك يصلي في واحد كما لو لم يجد إلا ثوباً ويعيد
في الوقت إن وجد طاهراً ، ولست أنا أرى ذلك بل يصلي في واحد منهما ثم يعيد في الآخر مكانه ولا
إعادة عليه إن وجد طاهراً ، ابن رشد في قول ابن القاسم نظر لأنه إذا صلى على أن يعيد لم يعزم
في صلاته فيه أنها فرضه وكذلك إذا أعادها في الآخر لم يخاص النية للفرض لأنه إنما نوى أنها صلاته
إن كان هذا الثوب هو الثوب الطاهر ونحو هذا لابن يونس في جامع القول في الإقامة على أن من
صلى صلاة على أن يعيدها ينبغي أن لا تجزئه ، ابن رشد وقول مالك أصح وأظهر من جهة النظر
والقياس أنه يصلي في أحدهما على أنه فرضه كما لو لم يجد غيره فان وجد في الوقت ثوباً يوقن بطهارته
أعاد استجباً أنظر في الذخيرة اعتراضه على ابن شاس اه (السادس عشر) قال ابن الحاجب ويغسل
الإناء من ولوغ الكلب سبعاً للحديث فقيل تعبدوا وقيل لقذارته وقيل لنجاسته والسبع تعبد وقيل لتشديد
المنع وقيل لأنهم نهوا فلم ينتهوا وفي وجوبه وندبه روايتان ولا يؤمر إلا عند قصد الاستعمال على
الشهور ولا يتعدد الغسل بتعددته على المشهور وفي إلحاق الخنزير به روايتان وروى ابن القاسم

النقض بها ولذا قال :

(فَيَجِبُ الْوُضُوءُ بِالْمَلَامَةِ
وَقَصْدَهَا لِلذِّمَّةِ الْمُجَانَسَةِ)

وأشار بهذا البيت
للقاض السادس وهو
أول الأسباب وهي
المالامسة مع قصد اللذة
فالواو في قوله وقصدها
بمعنى مع وهي مفاعلة
فتقتضى النقض للامس
والمموس الملتذين وهو
كذلك وفيه تنبيه على
خلاف الإمام الشافعي
حيث قال إنما خاطب
الله تعالى اللامس بقوله
تعالى «أولاستم النساء»
فلا ينتقض الماموس عنده
وعندنا حيث قصد اللذة
ووجدتها فالنقض اتفاقا
ويأتى ما إذا قصد ولم
يجد أو وجد ولم يقصد
وقوله المجانسة ليس هذا
في كلام ابن رشد فيجتمعل
أن يريد به ماقلنا من أن
الماموس لا بد أن ياتذ
أيضا وعليه فلا فرق
بين أجنبي ومحرم وهو
كذلك على الأصح ومقابله
عدم النقض بلمس المحرم
لقيام المانع العادى ويحتمل
أن يريد بالمجانسة إخراج
المحرم لأنه لا ياتذ به عادة
ويحتمل أن يريد لمس
البدن فيخرج لمس الظهر
والشعر كما حكاه المازرى
ومشى صاحب المختصر

في الماء خاصة وروى ابن وهب وفي الطعام وفي إراقتهم منهورها الماء لا الطعام وكان يستعظم أن يعمد
إلى رزق الله فيراق لأنه ولغ فيه كلب وفي غسله بالماء المولوغ فيه قولان ، قال في التوضيح فروع. الأول
الغسل مختص بالإناء فلو ولغ في حوض لم يغسل لأنه تعبد . الثاني الحكم مختص بالولوغ فلو أدخل يده
أو رجليه لم يغسل خلافا للشافعي . الثالث لا تشترط النية في الغسل قاله الباجي وابن رشد قالا وإنما
يفتقر التعبد إلى النية إذا فعلة الشخص في نفسه أما هذا وغسل الميت وما أشبههما فلا . الرابع هل
يشترط لذلك أم لا ؟ ليس فيه نص والظاهر على أصولنا الاشتراط لأن الغسل عندنا لا يتم حقيقته إلا به
(التنبيه العاشر) قال غير واحد ممن شرح الرسالة وغيرها : جرت عادة الشيوخ أن يتعرضوا
هنا لنقل نظائر منها أن ثمانى مسائل من باب إزالة النجاسة يكفي فيها المسح عن الغسل وهي السيف
الصقيل والجسم والثوب والخرجان وموضع الحجامه والقدم والحف والنعل من أرواث الدواب
وأبوالها وإجزاء المسح عن الغسل في الجسد والثوب جار على غير المشهور وهو مقابل الأصح في قول
ابن الحاجب بعد أن ذكر السيف ولا يلحق به غيره على الأصح قال في التوضيح ممثلا لغير السيف
كالثوب والجسم راجع التنبيه الثامن . ولا غرابة في ارتكاب الشاذ في جمع النظائر المقصود منه
الاشتراك في حكم مشهورا كان ذلك الحكم أم لا . ومنها أن ثمانية أبواب لا يطاب غسائها إلا مع التقاض
ثوب صاحب السلس والجرح السائل وذوى القرحة والبواسير وثوب الموضع والمتعش بالدواب في
سفره والغازى بأرض الحرب لا يجد من يمسك له الفرس يصيبه بوله ودم البرغوث ، ومنها أن ثمانية
تحمل على الطهارة التباب يقع على النجاسة ثم على الثوب أو البدن أو البقعة وذيل المرأة المطال
للسر وقطرة سقف الحمام وميزاب السطوح وآلة رفع الماء كالدلو والحبل وطين المطر وما نسجه الكافر
وأبواب الدور وهل المراد أن باب الدار محمول على الطهارة كداخلها وهذا إن كانت لمسلم مصل
أو المراد أن طين أبواب الدور الناشئ عن غسائها ممثلا محمول على الطهارة كطين المطر يظهر هذا
من عطف بعضهم في تعداد هذه النظائر أبواب الدور على طين المطر لم أقف في ذلك على قاطع بالمراد .
ومنها أن ثمانية تجب مع الذكر وتسقط مع النسيان : طواف القدوم وزوال النجاسة عن ثوب أو بدن
أو مكان والضح لما شك فيه وترتيب الصلوات والقور في الوضوء والغسل والكفارة في رمضان
وقضاء التطوع من صلاة وصيام واعتكاف . التوضيح إذا قطعت عمداً من غير عذر لزم القضاء وإن
كان لعذر لم يلزم اه والتسمية في الذبح كذا ذكر هذه الثمانية الأخيرة في التوضيح وأسقط ابن
ناجى منها طواف القدوم والضح وجعل مكانهما ترتيب الحاضرتين وتقديم الفوائت اليسيرة على
الحاضرة وجعل مكان ترتيب الصلوات الترتيب وكأنه يعنى الترتيب في الوضوء ، والصواب والله أعلم
مافى التوضيح لأنه أكثر فائدة لزيادته طواف القدوم والنضح وشمول ترتيب الصلوات ترتيب الحاضرتين
وترتيب الفوائت في أنفسها وترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة أى تقديمها عليها إلا أن الظاهر أن
لا خصوصية للصلاة والصيام والاعتكاف بهذا الحكم بل جميع ما يلزم بالشروع من الثلاثة المذكورة
والحج والعمرة والطواف والائتمام كذلك على بحث في هذا الأخير لكونه يلزم بالشروع ولكن من
خرج من الائتمام عمدا لم يجب عليه قضاء صلاته في جماعة . ثم اعلم أن عد قضاء التطوعات اللازمة
بالشروع مع هذه النظائر إنما هو باعتبار مجرد الاشتراك في الوجوب مع الذكر والسقوط مع النسيان
وإن اختلف المذكور والنسى فيهما فإن النضح مثلاً يجب على من ذكره ويسقط عمن نسيه وقضاء
النافلة مثلاً يجب على من ذكر قطعها أى قطعها عمدا ويسقط عمن نسي قطعها أى قطعها نسيانا فالذكر

على النقض بذلك وظاهر إطلاق الملامسة يعم ما كان فوق حائل وهو قول ابن القاسم في المدونة حيث أطلقه وحمله جماعة على إطلاقه ، وروى على إن كان خفيفا ، قال ابن

رشد وهو تفسير وعليه جماعة وهما تأويلان على المدونة وذكرها صاحب المختصر حيث عطف على ما ينقض الوضوء فقال ولمس يلتذ صاحبه به عادة ولو لظفر أو شعر أو حائل وأول بالخفيف وبالإطلاق وهذه الاحتمالات التي ذكرناها يبعد حمل كلام المصنف عليها لأنه إنما يتكلم على ما ينقض اتفاقا وأشار للاتفاق على شرط اللامس المقصود للذة بقوله :

(وَإِنْ يَجِدَهَا لِأَمْسٍ
خُذْ خَبْرَهُ)

أى فإن أخبرك بأن قصد اللذة أو وجدها فالنقض اتفاقا ، ومفهومه لو قصد اللامس اللامس ولم يجد اللذة أو وجدها ولم يقصدها لم يتفق على النقض وهو كذلك والنقض هو المنصوص وأما إن لم يقصد ولم يجد فلا نقض اتفاقا (تنبيه) تلخص بما ذكرناه أربعة أوجه قصد اللذة ووجدها ، لم يقصد ولم يجد

والمس في النضح فعله ، والمذكور والمس في قضاء النافلة هو قطعها ، وليس المراد أن من قطع هذه التطوعات يجب عليه قضاؤها إن ذكره ويسقط عنه إن نسيه فإن من قطعها ناسيا لا يجب عليه قضاؤها ولو ذكره ومن قطعها متعمدا وجب عليه قضاؤها لا بقيد الذكر والله أعلم ، والأولى والله أعلم إسقاط قضاء التطوع من صلاة وصيام واعتكاف من هذه النظائر كما فعل الإمام سيدي على الزقاق في المنهج المنتخب في قواعد المذهب من إسقاطها في عدد ما يجب بالله كره ويسقط مع النسيان وعده لها مع ما يلزم بالشرع فيقضي من قطعه عمدا لانسيانها حيث قال :

لا يسقط الواجب بالنسيان وفي ضعيف مدرك قولان
يجب سم بفور رتب كفر وقيل وبغذر اذهب
في طوع حج وصلاة وطواف قادم عكوف وإتمام
وعمرة إذ لزم من شرعا وفي إتمام نظير قد سمعا

وقد نظم النظائر الاثنين والثلاثين المتقدمة آنفا الشيخ الإمام العالم أبو محمد عبد الواحد ابن الإمام الشهير أبي العباس أحمد بن يحيى الوشرى رحمه الله تعالى معتمدا في الثمانية الأخيرة على ما في التوضيح فقال :

ثمانية يجزى عن الغسل مسحها وهي من الأسياف ما كان ذا صقل
وجسم وثوب مخرج ومحاجم كذا قدم والحف أيضا مع النعل
وإن من الأبواب في العمد مثلها أمرنا بها عند التفاحش بالغسل
ثياب ذوى الأسلاس والجرح إن يسلم وقرح وباسور ومرضة الطفل
وذى سفر بالظفر يرجو معيشة ومن في بلاد الحرب يمسك للخيل
وثوب ذوى البرغوث والظفر صفة به ثمانية وهي التي بعد ذا أمل
ذباب وإن فوق النجاسة قد بدا وماجره النسوان للستر من ذيل
وقطرة حمام وميزاب أسطح وآلة رفع الماء كالدلو والحبل
وطين الشتا أيضا ومنسوج كافر وأبواب دور مثل مامر من قبل
وأخرى مع الذكر استبان وجوبها فدونها في النظم مضمومة الشمل
طواف قدوم مع زوال نجاسة ونضحا وترتيا وفورا له أتل
وكفارة في صوم شهر صيامنا كذلك قضاء في التطوع والنفل
وتسمية في الذبح قد تم وانتهى فله ربى الحمد ذى المن والطول
وأزكى سلام طيب العرف عاطر على أحمد المختار والصحب والأهل

قال مؤلفه عفا الله عنه وقد خرجنا في هذا المحل أيضا عن الاختصار المقصود إلى تطويل ينكره الودود والحسود لميسس الحاجة لذلك لكل واصل وسالك فمن صعب عليه الخوض في تلك المسالك فليقتصر على ما قبل التنبيهات من الشرح هنالك قال الناظم رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنته :

(فصل) فَرَأَيْتُ الْوُضُوءَ سَبْعَ وَهِيَ ذَلِكَ وَفُورَ رِيَّةٍ فِي بَدْنِهِ
وَلَيَمْنُو رَفَعَ حَدَثَ أَوْ مُفْتَرَضَ أَوْ اسْتِبَاحَةً لِمَمْنُوعٍ عَرَضَ
وَوَسَلُ وَجْهِ غَسَلُهُ الْيَدَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَ غَسَلُهُ الرَّجْلَيْنِ

وقد علم حكمها اتفاقا وخلافا
وسياتي الكلام على ما إذا
لم يجد اللذة ولو قال بدل
هذا الشطر الأول :

وإن يجدها لا ميسر فخباره
لكان أحسن
(فائدة) اللبس باليد لمسه
يلمسه بضم الميم وكسر هاء
ويكنى به عن الجماع أيضا
وكذلك الملامسة وهذه
الكنية غير مرادة هنا ،
وأشار للنقض السابع
والثامن مما اتفق عليه
وهما السبب الثاني والثالث
بقوله :

(ومثلها مقبلة زالمبة أشره)

أى مثل الملامسة القبلة
مع وجود اللذة لكن
فيها تفصيل إن كانت بالفم
فهو كذلك مطلقا وجد
لذة أم لا قصدتها أم لا
وسواء كانت طوعا أو كرها
أو استغفالا وأما إن كانت
على غير الفم فتجرى على
ما تقدم فيها مالم تكن
لوداع أو رحمة كتنقيها
لشدة ونحرها فلا نقض
وقوله والباشرة أى للذة
والقصد إليها والبشر بالبشرة
ظاهر جلد الإنسان فهي
أعم من الملامسة فإذا ضم
بشرته إلى بشرتها انتقض
اللحمى إن في ضمها الحائل
الكيف كالخفيف وأشار
للقاض التاسع مما اتفق عليه
عليه وهو السبب الرابع بقوله :

وَالْفَرْضُ عَمَّ مَجْمَعِ الْأَذْنَيْنِ وَالْمِرْقَتَيْنِ عَمَّ وَالْكَعْبَيْنِ
خَالَ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَشَعْرَ وَجْهِهِ إِذَا مِنْ تَحْتِهِ الْجِلْدُ ظَهَرَ

الوضوء مشتق من الوضأة وهى النظافة ، وهو فى الشرع تطهير أعضاء مخصوصة بالماء ويرفع عنها
الحدث لاستباحة العبادة الممنوعة قبل ، وهو بفتح الواو اسم الماء ، وضمها اسم للفعل وقيل هما بمعنى
واحد . قال ابن دقيق العيد وإذا قلنا إنه بالفتح اسم للماء فهل هو اسم لمطلق الماء أو بقيد كونه متوضأ
به أو معدا للوضوء به ؟ فيه نظر اه وهو فى النظم بضم الواو لأن المراد الفعل وحذف همزته للوزن
وسكن ياء وهى للوقف وذكر أن فرائضه سبع (أولها ذلك) قال فى التوضيح وفى ذلك ثلاثة
أقوال : المشهور الوجوب ، والثانى لابن عبد الحكم نفى وجوبه ، والثالث أنه واجب لنفسه بل لتحقيق
إيصال الماء ففى تحقيق إيصال الماء لطول مكث أجزاءه ، ورأى بعضهم أن هذا راجع إلى القول بسقوط
الذلك اه ابن العربى ، وتجوز الوكالة على صب الماء على أعضاء الوضوء ولا تجوز على غيرها إلا إن
كان المتوضى مريضا لا يقدر عليه ، وانظر إذا ذلك إحدى رجله بالأخرى ولم يمر عليها بيده فذهب
ابن القاسم أن ذلك يجزئه ، والمشهور أن ذلك واجب لنفسه . ابن أبى زيد لو تدلك المنغمس أثر
انغماسه فى الماء أجزاءه وارضاءه ابن يونس ، ابن بشير وهو الصحيح . قال بعض شيوخ عبد الحق لو
كانت بجسمه نجاسة لم يجزه لأنها لا تزول إلا بمقارنة ذلك للصب فتبقى لمعة (الفريضة الثانية الفور)
ويعبر عنه بالموالاة . ابن بشير الموالاة أن يفعل الوضوء كله فى فور واحد من غير تفريق . ابن الحاجب
والنفريق اليسير مغتفر ، يريد ولو عمدا والمشهور وجوبها مع الذكر والقدرة . وقال ابن رشد المشهور
أنها سنة وعليه فإن فرق الوضوء ناسيا فلا شئ عليه وعامدا أعاد أبدا لها وانه قاله ابن القاسم . وقال
ابن عبد الحكم لإعادة عليه وعلى الفريضة إذا فرق الوضوء فثلاثة أقوال يبطل وضوءه عمدا كان
التفريق أو نسيانا ، لا يبطل كذلك ، ثالثا للمدونة وهو المشهور يبطل إن كان عمدا أو اختيارا لا إن
كان نسيانا أو عجزا فإن فرقه ناسيا بنى بنية طال أو لم يطل وعاجزا بنى مالم يطل والمشهور أن الطول
معتبر بخلاف الأعضاء المعتدلة فى الزمان المعتدل وستأتى مسألة ترك الموالاة مع العجز للناظم إن شاء
الله ، وقيل هو محدود بالعرف فإن بنى مع التفريق ناسيا من غير تجديد نية لم يجزه ذلك كما لو نسي
رجليه وظن أنه أكمل وضوءه غاض نهرا وذلكهما بلا نية فلا يجزئه ذلك .

(فرع) إذا بنينا على أنها لا تجب مع النسيان فلو فرق وضوءه نسيانا أى فعل بعض أعضاء
وترك بعضها ناسيا ثم تذكر فهم بكاله ففى فهو كمن أخر متعمدا بناء على أن النسيان الطارىء لبس
كالأصل راجع التوضيح .

(فرع) فلو ذكر فلم يجد ماء فحكي فى النكت عن غير واحد من شيوخه أن حكمه حكم من
عجز ماؤه أى فبني مالم يطل .

(فرع) من ذكر لمعة ولم يجد ما يغسلها به فهل حكمه حكم من عجز ماء وضوءه أو لا يبطل ولو
طال مالم يفرط قولان لنقل عبد الحق عن شيخه الأيبانى (الفريضة الثالثة من فرائض الوضوء النية
فى ابتدائه) والكلام فيها اتباعا لما ذكر الناظم فى ثلاثة فصول : الفصل الأول فى حكمها . الفصل
الثانى فى المنوى فى الوضوء ما هو . الفصل الثالث فى محلها فى الوضوء هل عند غسل الوجه أو عند
غسل اليدين فأما حكمها فقال ابن الحاجب فرائضه ست : النية على الأصح ، التوضيح لقوله تعالى

(وَمِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ

بِالْإِغْمَاءِ

أَوْ نَوْمٍ أَوْ سُكْرٍ بَلَا

أَمْتَرًا

وَمِنْ تَحَبُّطِ الْجُنُونِ أَيْضًا

مَهْمَا تَحَا مِنْ مَسْمَا

تَوْضًا

إِذَا كُلُّ عَالِمٍ بِهِ يَقُولُ

وَالْخُلْفُ فِي اغْتِسَالِهِ

مَنْقُولُ)

ذكر في هذه الآيات أمثلة

لزوال العقل والمراد استتار

قال ك لأنه لو زال لم يعد

والمراد باستتاره زوال إدراك

النفس وفي حقيقته اختلاف

قال ابن فرحون هو نور

يقذف في القلب فيستعد

لإدراك الأشياء التي هي

من العلوم الضرورية وقال

ابن إسحق الشيرازي صفة

يعينها بين الحسن والقبح

وقيل غير ذلك. الأول من

الأمثلة الإغماء يقال أغمى

عليه أي أغشى عليه. الثاني

النوم وهو سبب عند

الأكثر لا يحدث خلافاً لابن

القاسم وهو على أنه سبب

اختلاف فيه على طريقتين

الأول طريق اللخمي اعتبار

زمانه وكيفيته وقسمه أربعة

أقسام طويل ثقيل ينقض

الوضوء باتفاق قصير

خفيف لا ينقض الوضوء

على المعروف، طويل خفيف

«وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» وقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» ومقابل الأصح رواية عن مالك بعدم الوجوب حكاه المازري نضا عن مالك في الوضوء قال وتخرج في الغسل. خليل وفي التخرج نظر لأن التعبد في الغسل أقوى ولم يحفظ صاحب المقدمات في وجوب النية في الوضوء خلافاً بل حكى الاتفاق عليها اه وعلى وجوب النية درج الناظم في عدها مع الفرائض **فائدة:** في بيان حكمة وجوب النية فيما تجب فيه وفي ضابط ما تجب فيه النية بما لا يجب فيه من الأفعال وفي بيان معنى التعبد المفتقر للنية ومعقول المعنى الذي لا يفتقر إليها فأمّا حكمها فقال في التوضيح وحكمة إيجاب النية تمييز العبادات عن العادات لتمييز ما لله عما ليس له أو تمييز مراتب العبادات في أنفسها للتمييز مكافأة العبد على فعله ويظهر قدر تعظيمه لربه ، فمثل الأول الغسل يكون عبادة وتبردا وحضور المساجد يكون للصلاة ويكون للفرجة والسجود لله وللصنم ومثال الثاني الصلاة لا تقسمها إلى فرض ونفل والفرض إلى فرض على الأعيان وفرض على الكفاية وفرض مندور وغير مندور، ومحل النية القلب وقيل في الدماغ اه وبعضه بالمعنى . وأما ضابط ما تجب فيه من الأفعال فهو ما كان متعبداً به ولم يطلع على حكمته أو مافيه شائبة التعبد والمعقولة على خلاف في هذا الثاني. قال ابن الحاجب والإجماع على وجوب النية في محض العبادة وعلى نفي الوجوب فيما تمحض لغيرها كالديون والودائع والغصوب واختلاف فيما فيه شائبتان كالطهارة والزكاة ، التوضيح حاصله أن الفعل ثلاثة أقسام قسم تمحض للعبادة كالصلاة والإجماع على وجوب النية فيه ، الثاني مقابله كاعطاء الديون وردّ الودائع والغصوب فالإجماع أنه لا تجب النية أي نية التقرب فإن نواها أثيب كأن ينوى براءة ذمته أو امتثال أمر الله أو إدخال السرور على صاحب الدين وهذا كما قالوا إن الإمام لا تجب عليه نية الإمامة لكن الأفضل أن ينويها ليحصل له فضلها. الثالث ما شتمل على الوجهين كزكاة والطهارة لأن الزكاة معناها معقول وهو رفع الفقراء وبقية الأصناف ولكن كونها إنما تجب في قدر مخصوص لا يعقل معناه وكذلك الطهارة عقل معناها وهي النظافة لكن كونها في أعضاء مخصوصة على وجه مخصوص لا يعقل معناه واختلاف في وجوب النية فيه اه باختصار بعضه . وأما بيان معنى التعبد والمعقولة فقال في التوضيح أيضاً : فائدة كثيراً ما يذكر العلماء التعبد ومعنى ذلك الحكم الذي لا تظهر له حكمة بالنسبة إلينا مع أننا نجزم أنه لا بد له من حكمة وذلك لأننا استقرينا عادة الله تعالى فوجدناه جالبا للمصالح دارئاً للمفاسد ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه: إذا سمعت نداء الله فهو إما يدعوك لخير أو يصرّفك عن شر فإيجاب الزكاة والتفقات لسد الخلات وأرش الجنایات لجبر التلّفات وتحريم القتل والزنا والسكر والسرقة والقذف صونا للنفوس والأنساب والعقول والأموال والأعراض عن المفسدات ويقرب لك ما أشرنا إليه مثال في الخارج إذا رأينا ملكاً عادته يكرم العلماء ويهين الجهال ثم أكرم شخصاً غلب على ظننا أنه عالم والله تعالى إذا شرع حكماً علمنا أنه شرعه لحكمة ثم إن ظهرت لنا فتصول هو معقول المعنى وإن لم تطهر فتقول هو تعبد اه .

الفصل الثاني في محل النية والمشهور أنها عند غسل الوجه ، وقيل عند غسل اليدين أولاً

وجمع بعضهم بين القولين يقال يبدأ بالنية أول الفعل ويصحبها إلى أول المفروض قال الشيخ خليل والظاهر هو القول الثاني لأننا إذا قلنا إنه ينوى عند غسل الوجه يلزم منه أن يعرى غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق عن نية فإن قالوا ينوى له نية مفردة فيلزم منه أن يكون للوضوء نيتان ولا قائل بذلك وقاله ابن رشد اه وقول الناظم في بدئه يحتمل أن يكون أراد البدء الحقيقي وذلك عند

غسل اليدين أولاً فيكون على مقابل المشهور الذي استظهره الشيخ خليل ويحتمل أن يكون أراد في بدء ما هو من الوضوء اتفاقاً وهو غسل الوجه ليوافق المشهور .

﴿ فرع ﴾ نسيان النية في الوضوء مغتفر للمشقة قاله الشيخ زروق في شرح القرطبية .
﴿ فرع ﴾ إذا تقدمت النية عن محالها واستصحبت إلى أن شرع في الوضوء فلا إشكال وإن لم تستصحب فإن تقدمت بكثير لم تجز بلا خلاف وإن تقدمت بيسير فقولان قال ابن عبد السلام الأشهر عدم التأثير ومقتضى الدليل خلافه وقال المازري الأصح في النظر عدم الإجزاء . ابن بريزة وهو المشهور وأما إن تأخرت عن محالها فلا تجزى لعرو المفعول عنها ؛ وإذا تقرر هذا فمن هذا المعنى من خرج من بيته إلى الحمام ليغتسل فهل تجزئه تلك النية أم لا قال الشيخ أبو الحسن الصغير هذه المسئلة على ثلاثة أوجه إذا خرج إلى الحمام للغسل فاغتسل ولم يتحمم أجزأه الغسل اتفاقاً . قلت وكذا إن تحمم بعد ما اغتسل والله أعلم قال وإن خرج للغسل فبدا له يتحمم فيه ثم اغتسل لم يجزه اتفاقاً إلا أن يجدد النية وإذا خرج ليتحمم ثم يغتسل ففعل أجزأه الغسل عند ابن القاسم ولم يجزه عند سحنون إلا أن يجدد النية عند الغسل وبعضهم في ذلك وأظن أني رأيته منسوباً لسيدى أبي محمد عبد الواحد الوشرى رحمه الله :

من استقبل الحمام للغسل فاغتسل ولم يتحمم غسله ما به خلل
فإن يتحمم قبل لم يجز غسله إذا لم يجدد نية حين يغتسل
وإن يقصد التحميم والغسل بعده أجزأه ابن القاسم الغسل إن فعل
وما عند سحنون يجوز اغتساله إذا لم يجدد نية الطهر إذ بطل

والأصل أن تستصحب النية مع النوى الخ فإن لم تستصحب وانقطعت وذهل عنها بعد وقتها فذلك مغتفر للمشقة وكذلك لا يؤثر رفض النية في الوضوء على المشهور ويأتي في الصلاة إن شاء الله الكلام على رفض الوضوء أو غيره وما يرتفع وما لا يرتفع .

﴿ فرع ﴾ قال ابن الحاجب ولو فرق النية على الأعضاء فقولان بناء على رفع الحدث عن كل عضو أو بالإكمال ، التوضيح أى خض كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده .

﴿ الفصل الثالث : في النوى بها ﴾

وهو هنا أحد ثلاثة أشياء كما أشار إليه الناظم بقوله : ولينو رفع حدث البيت . أولها رفع الحدث أى عن الأعضاء وهو المنع المرتب عليها . الثانى الفرض أى ينوى أداء الوضوء الذى هو فرض عليه فيخرج عنه الوضوء للتجديد ويدخل فيه الوضوء للتوافل لأنه فرض إذ الفرض قسماً ما يأتى الإنسان على تركه ولا إشكال وما يتوقف عليه غيره كالوضوء للنافلة قاله الخطاب وكذا الوضوء للفريضة قبل دخول الوقت فإنه فرض بمعنى توقف الصلاة عليه قاله شيخ شيو خنا سيدى أبو عبد الله محمد القصار . الثالث استباحة ما كان الحدث مانعاً منه مما يتوقف على الوضوء كالصلاة ومس المصحف ونحوهما فقله أو مفترض معطوف على رفع على حذف مضاف أى أداء مفترض ووقف عليه بالسكون على لغة ربعة وكذا قوله أو استباحة وجملة عرض صفة في اللفظ المنوع ، والمعنى عرض منعه ولا بد في هذا الفصل من ذكر فروع : الأول قال ابن الحاجب وإن نوى حدثاً مخصوصاً ناسياً غيره أجزأه التوضيح أى إذا أحدث أحدائناً فنوى حدثاً منها ناسياً غيره أجزأه لتساويها في الحكم ويأتى ما إذا أخرج غيره وأما لو كان ذا كراً للغير ولم يخرج فظاهر النصوص الإجزاء وسواء كان الحدث الأول

فيستحب منه على المشهور وقيل يجب ، قصير ثقيل فيه قولان المشهور النقض الطريق الثانى لعبد الحميد الطوسى مراعاة الهيئات من قيام وجولوس وغيرها فلا تطيل بها وليس في كلام الناظم إشعار بشئ من هذه الأحوال وقدمنا غير مرة أنه إنما يشكك غالباً على رؤوس المسائل ويترك ما فيها من تفصيل وغيره اعتماداً على الناظر في ذلك ، وإذا علمت هذا فلا يتعقب كلامه بإجمال أو غيره إلا لأجل إرادة البيان . الثالث السكر ولو بمباح وقوله بلا امتراء أى بلا شك . الرابع تحبط الجنون إما بنحو جن قائماً أو قاعداً أو بالجنون لا بالجن وإذا صح من مسه توضاً ، وقال حبيب يغتسل الجنون إن أقام يوماً أو أياماً لأن الغالب منه خروج المني قال الشافعى رضى الله عنه قلما ما جن إنسان إلا وأنزل ولذا قال الناظم : والخالف في اغتساله منقول وزيد على ما قال الناظم من زوال عقله بهم قاله مالك في المجموعة قيل له وهو قاعد قال أحب إلى

أن يتوضأ فأما من أخذ
الوجد فاستغرق عقله
في حب الله تعالى حتى غاب
عن إحساسه فقال يوسف
ابن عمر لا وضوء عليه
لأنه لم يذهب عقله .

خاتمة لم يتعرض
الناظم لصفة تقضه في غير
النوم بطول ولا غيره
قال بعضهم والحق أنه
ناقض مطلقا وذهب بعض
شيخ المازري إلى أنه
يعتبر في الجنون والإغماء
ما يعتبر في النوم من كونه
على صفة يكون الغالب فيها
خروج الحدث .

(والتسعة الثمانية المُتَدَمِّمَةُ
خُذَهَا وَكُنْ بِعِلْمِهَا
مُعَلِّمَةً)

أى التسعة التي فيها الخلاف
وقوله المقدمة أى التي
تقدم ذكرها لأنها مقدمة
على المتفق عليه ، وقوله :
وكن بعلمها معلمه
أمر بالتعليم لما فيه من
الثواب .

(وَالْخُلْفُ فِي الْوُضُوءِ
مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ
وَبِالْوُضُوءِ مِنْهُ جَاءَنَا
الْأَثَرُ)

مس الذكرك من باب الملامسة
واختلف الآثار فيه ، عنه

أم لا ، وفرق بين المخالفين لنا في المذهب بين أن ينوى الحدث الأول فيجزئه وبين أن ينوى غيره
فلا يجزئه إذ المؤثر في تقض الطهارة إنما هو الأول ولو نوى حدثا غير الذي صدر منه غلطا فنقص
بعض المخالفين على الإجزاء وهو أيضا صحيح على المذهب قاله ابن عبد السلام . الثاني إن خص حدثا
مخرجا غيره فسدت طهارته للتناقض كما إذا تغوَّط وبال ونوى رفع أحدهما دون الآخر وكذا لو
أخرج أحد الثلاثة التي تنوى كما إذا نوى رفع الحدث وقال لأستبيح أو نوى الاستباحة وقال لأرفع
الحدث أو نوى الفرض وقال لأستبيح أو لأرفع الحدث لم تصح طهارته للتضاد . الثالث إذا أخرج
بعض المستباح كأن ينوى أن يصلي به الظهر ولا يصلي به العصر أو مس المصحف دون الصلاة فثلاثة
أقوال : قيل يستبيح مانواه وما لم ينوه لقصد رفع الحدث قال الباجي وهو المشهور وقيل لا يستبيح
شيئا لأنه لما أخرج بعض المستباح فكأنه قصد رفض الوضوء وقيل يستبيح مانواه دون ما لم ينوه
لخبر «وإنما لكل امرئ ما نوى» . الرابع قال المازري في صحة الوضوء لرفع الحدث والتبرد قولان
ابن القاسم يجزئ للتعليم ورفع الحدث . الخامس من نوى ما لا يصح إلا بطهارة كالصلاة ومس
المصحف والطواف فيجوز أن يفعل بذلك الظهر مانواه وغيره ومن نوى شيئا لا يشترط فيه الطهارة
كالنوم وقراءة القرآن طاهرا أو تعليم العلم فلا يجوز أن يفعل بذلك الوضوء غير المتنوى على المشهور
وقيل يستبيح الجميع لأنه نوى أن يكون على أكمل الحالات فنيته مستأنمة لرفع الحدث عنه . السادس
إذا قصد الطهارة المطلقة فإن ذلك لا يرفع الحدث لأن الطهارة قيمان طهارة حدث وطهارة نجس
فاذا قصد قصدا مطلقا وأمكن انصرافه للنجس لم يرتفع حدثه قاله المازري . السابع لا يلزم في الوضوء
والغسل أن يعين بنيت الفعل المستباح ويحتاج لذلك في التيمم قيل وجوبا وقيل استحبابا وهو المشهور
فانظر الفرق . الثامن من يقين الطهارة وشك في الحدث وقبلنا لا يجب عليه الوضوء فتوضأ ومن
توضأ مجددا فبين حدثهما فالمشهور عدم الإجزاء لكونهما لم يقصدا رفع الحدث وإنما قصدا الفضيلة
وقيل يجزئه لأن نيته أن يكون على أكمل الحالات وذلك يستلزم رفع الحدث . التاسع من اغتسل
وقال إن كانت على جنبه فهذا الغسل لها ثم تبين أنه كان جنباً فروى عيسى عن ابن القاسم لا يجزئه
وقال عيسى يجزئه . العاشر من ترك لمعة فانغسلت ثانيا بنية الفضيلة فقولان والمشهور عدم الإجزاء
وهي إحدى النظائر التي اختلف هل يجزئ فيها ما ليس بواجب عن الواجب ، ومنها من جدد فتبين
حدثه كما تقدم ، ومنها من اغتسل للجمعة ناسيا للجنب ، ومنها من سلم من ركعتين ساهيا ثم قام إلى
نافلة أى فهل تجزئه ركعتا النافلة عن ركعتي فرضه ، ومنها من لم يسلم ولكن ظن أنه قد سلم يريد
ثم قام لنافلة كالتى قبلها ، ومنها ما إذا بطلت ركعة ثم قام إلى خامسة ساهيا ، ومنها من نسي سجدة ثم
سجد سجدة سهوا وسجد للسهو ، التوضيح والمشهور في هذه عدم الإجزاء ، ومنها من طاف للوداع
ناسيا للافاضة ومنها من ساق هديا تطوعا ثم تمتع ومنها من قام إلى ثالثة من غير أن يسلم أو يظن
السلام يريد من قام من ثانية فرض لثالثة بنية النقل أيضا أما إن سلم أو ظن أنه سلم فهي المسألة
الرابعة والخامسة من هذه النظائر وإلى هذه الثلاثة أشار صاحب المختصر بقوله كسلام أو ظنه إلى
قوله كأن لم يظنه ، التوضيح والمشهور في مسألة الطواف واليتين بعدها الإجزاء ومنها ما وقع لعبد الملك
فيمن نسي جمرة العقبة ثم رماها ساهيا أنه يجزئه وقد نظم هذه النظائر الفقيه أبو العباس أحمد
ابن عبد الله الزواوى فقال :

مسائل يجزئ نفلها عن فريضة شذوذها فلا تتبع سوى قول شهرة

مجدد طهر ساهيا وهو محدث
وأت بغسل ساهيا عن جنابة
من الفرض يأتي بالسجود لسهوه
ومن لم يسلم ظن فيها سلامه
ومن لم يسلم أو يظن سلامه
ويجزى في المشهور من طاف عندهم
وذو متعة قد ساق هدى تطوع
وقد قاله ابن الماجشون إذا رمى
جمارا بسهوا لا يعيد لجمرة

عليه الصلاة والسلام، فروى
جماعة الوضوء من مسه منهم
أبو هريرة وسعد بن أبي
وقاص وابن عمر وجابر
وأبو أيوب الأنصاري
وبسرة بألفاظ مختلفة
ومعان متفقة ففي بعضها
«من مس ذكره فليتوضأ»

«ومن مس فرجه فليتوضأ»

«ومن مس ذكره ليس

بينه وبينه حجاب فقد

وجب عليه الوضوء» ومن

أفنى ييده إلى فرجه

فليتوضأ» إلى غير ذلك

وروى طلق بن علي قال «قدما

على رسول الله صلى الله عليه

وسلم فجاء رجل كأنه بدوى

فقال يا رسول الله ماترى

على الرجل إذا مس ذكره

بعد ما توضأ؟ فقال وهل

هو إلا بضعة منك» واختلف

فيه بحسب اختلاف

الأحاديث فذهب جماعة

إلى وجوب الوضوء مطلقاً

من مسه وضعفوا حديث

طلق وجعلوه منسوخاً

بحديث بسرة وصحح أهل

العراق حديث طلق وقالوا

هذه علة تعم بها البلوى

ولو كان الوضوء منه واجباً

لبينه صلى الله عليه وسلم

لأتمه ولعرفه أكبر الصحابة

وأرادوا الجمع بين

الأحاديث فقالوا إن وجد

الحادى عشر لا يصح وضوء الكافر ولا غسله لتعذر النية في حقه بخلاف النية فتجبر على
الغسل من الحيض لحق زوجها المسلم إذ لا يجوز وطء الحائض إلا بعد الغسل على المشهور، التوضيح
فان قيل ما فائدة جبرها على الغسل وهو لا يصح إلا بالنية وهي لا تصح منها، قيل إنما تشترط النية
في صحة الغسل إذا كان للصلاة وأما للوطء في حق الزوج فلا لأن الزوج متعبد بالغسل فيها وما كان
كذلك من العبادات التي يفعلها المتعبد في غيره لم يقتصر إلى نية كغسل الميت وغسل الإماء من ولوغ
الكلب ولا يجبر المسلم زوجته الكافرة على الغسل من الجنابة لأن وطء الجنب جائز (الفريضة
الرابعة غسل الوجه) ابن الحاجب: والوجه من منبت الشعر المعتاد إلى منتهى الذقن فيدخل موضع
الغيم ولا يدخل موضع الصلع ومن الأذن إلى الأذن وقيل من العذار إلى العذار وقيل بالأول في نقي
الحد وبالثاني في ذى الشعر وانفرد عبد الوهاب بأن ما بينهما سنة اه. التوضيح والذقن مجتمع للحيين
وبسبب قولنا الشعر المعتاد يغسل الأغم ما علا جبهته من الشعر ولا يغسل الأصلح ما انحسر عنه
الشعر من الرأس اه فأشار بقوله والوجه من منبت الخ إلى حد الوجه طولاً وبقوله من الأذن
إلى الأذن إلى حده عرضاً وإلى حده عرضاً أشار الناظم بقوله: والفرض عم مجمع الأذنين، والله أعلم
واعتمد الناظم هذا الحد دون غيره كما حكى ابن الحاجب بعده لسكونه هو المشهور. ابن الحاجب
ويجب تخليل خفيف الشعر دون كثيفه في اللحية وغيرها حتى الهدب وقيل وكثيفه، ويجب غسل
ما طال من اللحية على الأظهر، التوضيح الخفيف ما تظهر البشرة من تحته والكثيف ما لا تظهر قاله
في التلقين، والتخليل إيصال الماء إلى البشرة وإنما لم يجب تخليل كثيف الشعر في الوضوء على المشهور
لأن المأمور به غسل الوجه والوجه ما يواجه مأخوذ من المواجهة، وأما في الغسل فالمطلوب المبالغة
لقوله تعالى «فاظهروا» ولقوله ﷺ «تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأبقوا البشرة» فيجب تخليله
خفيفاً كان أو كثيفاً وإلى وجوب تخليل خفيف الشعر أشار الناظم بقوله: وشعر وجه إذا من تحته
الجلد ظهر، وفهم منه أنه لا يجب تخليل كثيفه وهو ما لا يظهر الجلد من تحته وهو كذلك في الوضوء
كما تقدم. ابن عرفة ويجب غسل ما تحت مارنه وأسارير جبهته وظاهر شفتيه. ابن بونين ليس عليه
غسل ما غار من جرح برى على استعوار كثير أو كان خلقاً خلق به.

﴿تنبيه﴾ قال الشيخ زروق في شرحه للرسالة: للعامة في الوضوء أمور: منها صب الماء من
دون الجهة وهو مبطل ونقض اليدين قبل إيصال الماء إلى الوجه وهو كذلك ولطم الوجه بالماء
لطم وهو جهل لا يضر وقال قبل هذا ولا يكب وجهه في يديه كما ولا يرشه رشا لأن ذلك كله
جهل اه (الفريضة الخامسة غسل اليدين مع المرقطين على المشهور) وعلى دخول المرقطين في الغسل

الذلة وجب الوضوء وإلا فلا ، ومنهم من فرق بين العمد والنسيان فحمل حديث بسرة على العمد وحديث طاق على النسيان ولذلك اختلفت الروايات عن مالك واقتصر صاحب المختصر على النقض بمطلق مس ذكره المتصل أى سواء كان مسه عمداً أو سهواً من الكمرة أو غيرها التذام لا قصد الذلة أم لا خلافاً لما في المجموعة من اشتراط العمد ولا بن نافع من اشتراطه الكمرة وللعراقيين من اشتراطهم الذلة وخرج بذكره مس ذكر غيره فإنه لا ينتقض به وضوء اللامس ولا الملموس كذا قال البساطي وقال ابن فرحون عن الشيخ تقي الدين إن كان اللامس امرأة انتقض وضوءها باللمس لا بمس الذكر وإن كان اللامس ذكراً فلا ينتقض وضوءه وهل ينقض مسه من فوق حائل خفيف أو كشف مطلقاً واستظهره صاحب التوضيح أو إن كان الحائل خفيفاً نقض وخرج بذكره موضع الجب . ابن هارون ولا نص عندنا فيه والجاري على أصولنا فيه لعدم الذلة منه غالباً ، وقول صاحب

فيه الناظم بقوله والمرقين عم ، وقيل لا يجب غسل نفس المرفقين والخلاف في ذلك مبني على دخول الغيا في الغاية وعدم دخوله من قوله تعالى «وأيدكم إلى المرافق» وللأئمة في المسئلة كلام طويل انظر القلشاني أو غيره إن شئت فإن قطع اليد دون المرفق غسل باقيه فإن قطع من المرفق سقط ، ومن المدونة لا يغسل أقطع المرفقين موضع القطع إذ قد أتى عليهما القطع بخلاف أقطع الرجلين فيغسل موضع القطع وبقية الكعبين لأن القطع تحتهما إلا إن عرف أنه بقي من المرفق شيء فإنه يغسل وفي السليمانية لو نبت كف في عضد دون ذراع غسلت فقط ومن لا رجل له ولا يد ولا دبر ولا ذكر وفضلته تخرج من سرته فهي كدبره وفرض اليد والرجل ساقط ونسمة من سرتها لأسفل خلق امرأة ومن فوق خلق ثنتين تغسل أيديها الأربع وتمسح رأسها ويصح وطؤها بنكاح وتعقبه عياض بأنهما أختان قال ابن عرفة يرد بمنعه لاتحاد محل الوطء وذكر القاضي أبو الفضل عياض في مداركه لما عرف بالشافعي قال بينما أنا أدور في طلب الحديث باليمن قيل لي هنا امرأة من وسطها إلى أسفل بدن وإلى فوق بدنان مفترقان بأربع أيد ورأسين فأجبت برؤيتها ولم أستحل ذلك فخطبتها ودخلت بها فوجدتها كما وصف فلعهدي بالبدنين يتلاطمان ويتقاتلان ويصطلحان ويأكلان ويشربان ثم نزلت عنها وغبت ورجعت بعد مدة فسألت عنها فقيل مات الجسد الواحد وربط أسفله بحبل وثيق وترك حتى ذبل ثم قطع ودفن فرأيت الشخص الآخر بعد ذلك يذهب في الطريق ويحيى قال عياض في المثل هذا نظر ، وهما أختان .

﴿فروع : الأول﴾ قال في الطراز إن وجد الأقطع من يوضئه ولو بأجر لزمه كسواء الماء وإن لم يجد فوجوب مسه الماء أظهر من سقوطه لمسه الأرض بوجهه (الثاني) ما طال من الأظفار فيه خلاف جار على الخلاف فيما طال من اللحية (الثالث) في وجوب تخليل أصابع اليدين . ابن راشد هو المشهور وفي استحبابه قولان . فإن قلت علام يحمل الأمر في قول الناظم : خلل أصابع اليدين هل على الوجوب أو الندب ؟ قلت يحمل على الوجوب لوجوه أحدها أن الأصل في صيغة الأمر إذا أطلقت الوجوب . الثاني موافقة المشهور من وجوب التخليل . الثالث تخصيص أصابع اليدين بالتخليل ولو أراد الاستحباب ما خصها ، إذ تخليل أصابع الرجلين مستحب في الوضوء . قلت وقد كنت قيدت عن شيخنا الإمام العالم المحقق أبي الحسن علي بن عمر البطوي رحمه الله عن شيخه الفقيه الأجل قاضي الجماعة بفاس سيدي عبد الواحد الحميدي عن شيخه الإمام العالم سيدي محمد البستيني أن هذا الخلاف إنما هو فيما عدا ما بين السبابة والإبهام لشبهه بالباطن أما ما بينهما فلا خلاف في وجوب تخليله لأنه من جملة ظاهر اليد الواجب غسله اتفاقاً . قلت شيخنا هذا كان إماماً عالماً محققاً متناً زاهداً ورعاً مولعاً بالخلوة للذكر والمطالعة والتقيد تاركاً للأسباب ملازماً لبيته منعزلاً عن الناس نسخ بخطه كتباً عديدة أدرك جماعة من بقية العلماء وقرأ عليهم كالإمام العالم الشيخ السنن ملحق الأحفاد بالأجداد سيدي يعقوب البدرى والإمام العالم الولي الصالح المحدث المتصوف سيدي أبي النعيم رضوان نفعنا الله به والإمام الأستاذ النحوي سيدي أبي العباس أحمد القدومي والإمام النحوي المحقق سيدي أبي عبد الله محمد الزياتي والإمام العالم النحوي صاحب التأليف المفيدة سيدي أبي الفضل قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي وإمام العصر في علم الكلام وغيره سيدي أبي العباس أحمد المنجور قيد عنه فوائد على العقيدة الكبرى للإمام السنوسي وإمام عصرها في الفقه مفتي فاس وقاضيا سيدي أبي زكريا يحيى السراج وسيدي أبي محمد عبد الواحد الحميدي

والإمام العالم الولي الصالح المشهور سيدي يوسف بن محمد الفاسي نفعنا الله به والإمام العالم الصالح سيدي الحسن الدراوي والإمام العالم المحقق قاضي الجماعة سيدي أبي الحسن علي بن عمران والإمام المحقق المتقن مفتي فاس وخطيبها سيدي أبو عبد الله محمد القصار وغيرهم ، وكان رحمه الله حسن النية ذا خلق حسن وحلم وحياء ينتفع بالقراءة عليه في الأيام اليسيرة ما لا ينتفع بالقراءة على غيره في أضعاف ذلك مع سهولة تعبيره وعدم تكلفه توفي رحمه الله ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الثاني سنة تسع وثلاثين وألف وإلى سنة وفاته أشرت بلفظ كشيظ مع التنبيه على بعض أحواله من قولنا في جملة آيات في هذا المعنى :

أبو الحسن البطيوي مازال متقنا لعلم وإلقاء كشيظ بعزل

وفي لفظ كشيظ زيادة على الرمز المذكور الإشارة إلى تجرده من الأسباب وذلك يستلزم غالباً انعزاله عن الناس كما هو مصرح به آخر البيت وكشيظ خبر ثان عن أبي الحسن وفيه تقديم الخبر جملة عليه مفرداً . الرابع من توضأ وفي يده خاتم فهل يحيله أي يحركه وهو لابن شعبان أولاً؟ وهو الذي رواه ابن القاسم عن مالك وهو المشهور ثالثاً يحيله إن كان ضيقاً لا إن كان واسعاً لأن حبيب ورابعها ينزع ولا تكفي إجلاته حكاه ابن بشير عن ابن عبد الحكم وأما غير الخاتم مما يحول بين الماء والعضو إذا كان أو وجهها أو غيرها فلا بد من نزعها فإن لم ينزع فوضعه لمعة فيندرج فيه ما يجعله الرماة وغيرهم في أصابعهم من عظام ونحوها وما يزين النساء وجوههن وأصابعهن من النقطة التي لها تجسد وما يصفرن به شعورهن من الخيوط وما يكون في شعر الرأس من حناء أو حلتيت أو غيرها مما له تجسد وما يصبق بالظفر أو الذراع أو غيرها من عجيبين أو زفت أو شمع أو نحوها ، فإن كان العجين ونحوه يسيراً فقولان استظهر ابن رشد تخفيف ذلك لكن محل القولين بعد الوقوع والنزول وأما ابتداء فلا بد من إزالته والنشادر لمعة لمشاهدته يتقشر ونجاسته تجرى على الخلاف في النجاسة إذا انقلبت أعراضها فإن نفقت الحناء من الرأس ولم تغسل فحكى بعض الشيوخ في جواز المسح خلافاً ثم مال إلى الجواز قائلاً إن إضافة الماء بعد وصوله إلى العضو لا تضره قال وما زال السلف يدهنون ويتمندان بأقدامهم ومعلوم أن الماء ينضاف بملاقاة العضو بما عليه قال الشيخ زروق وكان شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله يقول إني لأقضي النساء بالمسح على الحناء لأننا إن منعناهن منه تركن الصلاة رأساً وإذا دار الأمر بين ترك الصلاة وبين فعلها على خلاف فارتكاب الخلاف أولى (الفريضة السادسة مسح الرأس) ابن الحاجب الرابعة مسح جميع الرأس للرجل والمرأة وما استرخى من شعرها ولا تنقض عقصها ولا تمسح على حناء ولا غيره ومبدؤه من مبدأ الوجه وآخره ما تحوزه الجمجمة وقيل آخره منبت القفا المعتاد فإن مسح بعضه لم يجزه على المنصوص . ابن مسلمة يحزى الثلثان وقال أبو الفرج الثلث ، وقال أشهب الناصية وروى عن أشهب أيضاً الإطلاق فقال إن لم يعم رأسه أجزاءه ولم يقدر ما لا يضره ، وتركه التوضيح . اللخمي وابن عبد السلام لا خلاف أنه مأمور بالجميع ابتداء وإنما الخلاف إذا اقتصر على بعضه . ابن عبد السلام وكان بعض أشياخي يحكي عن بعض شيوخ الأندلسيين أن الخلاف ابتداء في المذهب ولم أره اه . وعقص الشعر صفه وله وإنما لم يجب عليها حل عقاصها للمشفقة التي تلحقها في ذلك . التوضيح والعقصة التي يحوز المسح عليها ما يكون بخيط يسير وأما لو أكثر لم يحز المسح لأن الخيط حينئذ حائل . الباجي وكذا لو كثرت شعرها بصوف أو شعر لم يحز أن تمسح عليه لأنه مانع من الاستيعاب . ابن يونس وكذلك الرجل إذا قتل رأسه يحوز له أن يتمسح عليه كالمرأة وحكي البلنسي في شرح الرسالة أن الرجل لا يحوز له

المختصر المتصل يخرج لمسه بعد القطع فانه غير ناقض ونص عليه ابن العربي ، ودخل بذلك ذكر الخنثى المشكل على ما ذهب إليه المغاربة . وأما مذهب البغداديين ففي أي العضوين وجد اللدة تعلق الحكم به قاله العوفي والشطر الثاني من زيادة الناظم على الأصل :

(بِباطِنِ الْكَفِّ
أَوِ الْأَصَابِعِ
كَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبِ
وَتَابِعِ)

ولما كان النقض بمس الذكراً مقيداً بكونه بباطن الكف وباطن الأصابع أفاده بما ذكر ، وهو من زيادة الناظم على الأصل وفيه بيان لإجمال قوله في الأصل والمختلف فيها من الرجل ذكره اه وعلى ما في النظم لا نقض بظهر الكف ولا بالذراع وهو كذلك وروى ذلك أصحاب الإمام في الدونة ومن تابعهم وتخصيصه بباطن الكف والأصابع مخرج لجنبهما وهو كذلك على أحد القولين ومثني صاحب المختصر على أن جنبهما كبطنهما والخلاف مبنى

على تقديم الحظر على الإباحة
وعكسه ويدخل في الأصابع
الأصبع الزائدة بشرط
الإحساس وإن لم تساو
غيرها فيه ، وإن شك
في إحساسه أجرى على
الخلاف فيمن يقن الطهارة
وشك في الحدث .

(وَالْخُلْفُ فِي التَّذْكَارِ
مَعَهُ الْأَشْتِهَا
وَالْخُلْفُ فِي الْمَرَأَةِ مَسَّتْ
فَرْجَهَا

فَإِنْ تَسَكَّنَ قَدْ أَلْطَفَتْ
يَأْتَالِي
تَوَضَّأَتْ قُلُهُ وَلَا تَبَالِي

ذكر في هذين البيتين
سببين مختلفا فيهما : الأول
التذكير مع الشهوة كأن
التدب بمداومة النظر ولم
ينتشر فلا وضوء عليه لعدم
السبب الموجود في الملامسة
وقال ابن بكير تنتقض
طهارته فإن أعظ فلذلك
لا شيء عليه لأن العادة
فيه منضبطة وعلى عدم
النقص بالإنعاط ولو كاملا
مشى صاحب المختصر بخلاف
المس فان كان الغالب
عليه الذي فعليه الوضوء
لغالب حاله قاله اللخمي
فان اختلفت عادته فعليه
الوضوء فلو أعظ في صلاته

أن يقتل شعر رأسه . ابن أبي زيد وتدخل يديها من تحت عقاص شعرها في رجوع يديها في المسح
ثم قال : تنبيه ذكر في النوادر أن شعر الصدغين من الرأس يدخل في المسح قال الباجي يريد
ما فوق العظم .

(فرع) من غسل رأسه في الوضوء بدلا عن مسحه فهل يجزئه وهو المشهور لأن الغسل مسح
وزيادة أو لا يجزئه لأن حقيقة الغسل مغايرة لحقيقة المسح فلا يجزئ أحدهما عن الآخر ، ثالث الأقوال
يجزئ على كراهة ووجه مراعاة الخلاف قاله في التوضيح (الفريضة السابعة) غسل الرجلين مع
الكعبين على المشهور ونبه على دخول الكعبين بقوله والمرقتين عم والكعبين ، وقيل الغسل دون
الكعبين فلا يدخلان في الغسل . التوضيح الخلاف في دخول الكعبين كخلاف في المرققتين والمشهور
عندنا وعند أهل اللغة أن الكعبين هما الناثان في طرف الساقين وقيل عند معقد الشراك وأنكره
الأصمعي اه وبعبارة القاضي عياض الكعبان هما العظمان الناثان في جانبي طرف الساق هذا هو
المشهور والأصح لغة ومعنى ، قيل يشهد لهذا حديث « أقيموا صفوفكم فقال الراوى فلقد رأيت الرجل
يلزق كعبه بكعب صاحبه » .

(فرع) في وجوب تخليل أصابع الرجلين في الوضوء وندبه قولان والمشهور الاستحباب
وروى عن مالك إنكار تخليلها ، التوضيح وإنما أتى في أصابع الرجلين قول بالإنكار ولم يأت
في اليدين لا لتصاق أصابع الرجلين فأشبه ما بينهما الباطن اه قال بعضهم هذا قصور فان في تخليل
أصابع اليدين قولاً بالإنكار أيضاً نقله ابن عرفة وغيره قال لكن الفرق المذكور يصح أن يفرق
به المشهور حيث كان في اليدين الوجوب وفي الرجلين الاستحباب وهذا في الوضوء وأما في الغسل
فخيلها واجب ، ونقل القرافي يبدأ بتخليل خنصر اليمنى ثم ما يليه ويأبهام اليسرى ثم ما يليه للابتداء
باليمنى .

(فرع) قال الشيخ خليل ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه ، وفي لحية قولان قال في المدونة
من كان على وضوء قلم أظفاره أو حلق رأسه لم يعد مسحه . ابن يونس إذ ليس الشعر مثل الخفين
لأن الشعر من أصل الحلقة .

(سُنَنُهُ) السَّبْعُ ابْتِدَاءُ غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ
مَضْمَضَةُ أَسْنِشَاقٍ أَسْتِثْنَاءُ تَرْتِيبُ قَرَضِهِ وَذَا الْمُخْتَارُ

لما فرغ من الفرائض شرع في السنن فأخبر أن سنن الوضوء سبع (الأولى) الابتداء بغسل
اليدين ثلاثا قبل دخولهما في الإناء وهو المشهور وقيل إنه مستحب ، وفي كونه متعبدا به لم يطلع
على حكمته وهو قول ابن القاسم أو معقول المعنى وهو النظافة وهو لأشهب قولان ، التوضيح وعلى
التعبد يغسلهما من أحدث في أثناء وضوئه ومن كان نظيف الجسد ويحتاج إلى نية ويغسلهما
مفترقتين وعلى النظافة خلافه في الجميع اه . والأصل في غسل اليدين قوله صلى الله عليه وسلم « إذا
استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثا فان أحدكم لا يدرى أين
باتت يده » فتعين الثلاث يدل للتعبد ، والتعليل بكونه لا يدرى أين باتت يده للنظافة وليس الأمر
في الحديث للوجوب بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي سأله عن الوضوء « تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ »

فأحاله على آية « إذا قمتم إلى الصلاة » إلى آخرها وليس فيها غسل اليدين ولا المضمضة ولا الاستنشاق والمقام مقام تعليم فلو كان غير المذكور في الآية فرضا لبينه عليه السلام إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . فقول الناظم ابتداء غسل اليدين ابتداء مصدر ابتداء وحذف همزته للوزن خبر سننه وغسل بالحفض بإضافة ابتداء إليه كذا ضبطه الناظم بخطه ، ويحتمل أن يكون غسل هو الخبر وابتداء مقصور منون منصوب على إسقاط الحافض أى سننه غسل اليدين في ابتدائه وهذا الإعراب أولى لما يوهمه لفظه على الإعراب الأول أن السنة ابتداء غسل اليدين دون كماله كما أن السنة قراءة شيء مع الفاتحة لا كمال السورة وليس ذلك هو المراد بل المراد أن غسل اليدين ابتداء الوضوء سنة ومعنى في ابتدائه أى قبل دخولهما في الإناء حتى لو أحدث في أثناء وضوئه فقال ابن القاسم لا يدخلهما في الإناء حتى يفرغ عليهما الماء . أبو عمر من أدخل في الإناء يده قبل غسلها لم يضر ذلك وضوئه فان كان في يده نجاسة رجع كل واحد من الفقهاء إلى أصله فان توضأ من مطهرة ونحوها مما لا يمكنه أن يصب منه على يده جاز أن يدخل يده قبل غسلها (السنة الثانية) رد مسح الرأس . ابن عرفة من سنن الوضوء رد اليدين من منتهى المسح لمبدئه (السنة الثالثة) مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما فيمسح ظاهرهما بإبهاميه وباطنهما بأصبعيه السبابتين ويجعلهما في صماخيه . ابن حبيب ولا يتبع غرضونهما أى كما في الخفين . اللخمي مسح الصماخين سنة اتفاقا . ابن يونس مسح داخل الأذنين سنة ومسح ظاهرهما قيل فرض والظاهر من قول مالك أنه سنة ، ابن الحاجب وظاهرهما مما يلي الرأس وقيل ما يواجه (السنة الرابعة) المضمضة وهى إدخال الماء الفم وخضخضته من شدة إلى شدة ومج (السنة الخامسة والسادسة) الاستنشاق والاستنثار وهو أن يجذب الماء بأنفه وينثره بنفسه وأصبعيه ويبالغ غير الصائم ، وأنكر مالك ترك وضع يده على أنفه عند ابن رشد لأن بوضع يده يمنع ما يخرج من أنفه مع الماء الذى استنشقه من أن يسيل على فيه أو لحيته . عياض الاستنشاق والاستنثار عندنا سنتان وعدهما بعض شيوخنا سنة واحدة . ابن عرفة وهو ظاهر الرسالة والمدونة ويدل للمشهور قوله عليه الصلاة والسلام « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر » فقد أمر عليه الصلاة والسلام بجعل الماء في الأنف وهو الاستنشاق ثم أمر أيضاً بنثره وهو الاستنثار وقول الناظم : مضمضة استنشاق استنثار . مرفوعات بالعطف على خبر سننه وهو ابتداء أو غسل على الإعرابين بحذف العاطف من الثلاثة والتوین من الأول للوزن (السنة السابعة) ترتيب الفرائض فيما بينها فيقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين على القول المختار وعبر عنه ابن الحاجب بالأشهر وقيل بوجوب الترتيب بين الفرائض رواه على عن مالك ، ثالث الأقوال يجب مع الذكر ويستقط مع النسيان لما تقدم في النظائر ، وعلى المشهور من السنية لو نكس متعمدا فقولان قال ابن شاس أحدهما أنه يعيد قريبا كان أو بعيدا الثانى أنه كالناسى فلا يعيد وهما على الخلاف في تارك السنن متعمدا هل تجب عليه إعادة الصلاة أم لا اه وقوله كالناسى فلا يعيد هو أحد الأقوال فيمن نكس متعمدا وتباعد وجف وضوؤه انظر التوضيح وقال ابن يونس عن غير واحد إن نكس عامدا أعاد الوضوء والصلاة أبدا لأنه عابث اه وأما لو نكس ناسيا فقال ابن الحاجب أعاد بحضرة الماء فان بعد فقال ابن القاسم يعيد النكس خاصة وقيل يعيده وما بعده التوضيح قوله أعاد بحضرة الماء يحتمل إعادة الوضوء كله وهو ظاهر قول ابن شاس إن كان بحضرة الماء فانه يبتدىء ليسارة الأمر عليه ويحتمل إعادة

وعادته عدم المذى أو كان يمدى بعد زوال الإنعاط وأمن منه في صلاته أتمها فان وجد شيئا بعد فراغها قضاه وإن كان ممن يمدى قطع فان اختبر ذلك فلم يجد شيئا كان على طهارته ، فان كانت عادته لا يخرج إلا بعد زوال الإنعاط ولم ينحش ذلك في الصلاة تبادى وإن أشكل عليه جرى على ما تقدم . الثانى اختلف في مس المرأة فرجها على أربعة أقوال : الأول الوجوب مطلقا . الثانى السقوط مطلقا . الثالث الاستحباب مراعاة للخلاف . الرابع الفرق إن ألطفت وجب وإلا فلا وهذا الرابع هو الذى اقتصر عليه الناظم في البيت الثانى وعليه تؤول قول المدونة لا ينتقض وضوء المرأة إذا مست فرجها ورواه ابن أبى أويس والقول بعدم النقض مطلقا حملت عليه المدونة أيضا وقدمه صاحب المختصر وقال فيما لا ينتقض ومس امرأة فرجها وأولت أيضا بعدم الإلطاف وسأل ابن بكير مالكا عن الإلطاف فقال أن تدخل يدها بين شفرى الفرج والمراد المرأة البالغة فيخرج مس الصغيرة

المنكس وما بعده وهو الذي نص عليه ابن رشد وابن بشير اه وعليه فلو بدأ يديه ثم بوجهه ثم برأسه ثم برجليه فان كان بحضرة الماء فيغسل يديه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه وإن بعد فقال ابن القاسم يؤخر ما قدم من غسل ذراعيه ولا يعيد ما بعده وقال ابن حبيب يغسل يديه وما بعدها كما لو كان بحضرة الماء ولو بدأ بوجهه ثم برأسه ثم بذراعيه ثم برجليه فان كان بحضرة الماء فيمسح رأسه ثم يغسل رجليه وإن بعد فقال ابن القاسم يعيد رأسه فقط وقال ابن حبيب رأسه ورجليه ؛ ولو بدأ بوجهه ثم برأسه ثم برجليه ثم بذراعيه فان كان بحضرة الماء مسح رأسه لأنه لم يقع بعد يديه وبعد غسل رجليه لهذه العلة وإن بعد فكذلك أيضا ويتفق هنا ابن القاسم وغيره . والضابط في ذلك أنه يبنى على العضو الذي يصح الترتيب دون إعادته وأما على القول بوجوب الترتيب فيبتدىء الوضوء إذا نكسه قال في الجواهر وكذلك روى عن مالك راجع التوضيح .

(وَأَحَدُ عَشَرَ الْفَضَائِلُ أَتَتْ تَسْمِيَةً وَبُقْعَةً قَدْ طَهَّرَتْ

تَقْلِيلُ مَاءٍ وَتَيَأْمُنُ الْإِنَاءُ وَالشَّفْعُ وَالْعَثَلِيْتُ فِي مَقْصُولِنَا

بَدَنُ الْمَيَّامِينَ سِوَاكَ وَنُدْبُ تَرْتِيبُ مَسْنُونِهِ أَوْ مَعَ مَا يَجِبُ

وَبَدَنُ مَسْحِ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدِّمِهِ تَخْلِيْلُهُ أَصَابِعًا بِقَدَمِهِ)

أخبر أن فضائل الوضوء أي مستحباته أحد عشر ولما صار لفظ عشر مع ما قبله بسبب الترتيب كالكلمة الواحدة جاز تسكين أوله تخفيفاً كما فعل الناظم . الفضيلة الأولى التسمية على المشهور وروى فيها الإباحة والإنكار ومعنى الإباحة هنا على هذه الرواية أن إقران هذا الذكر بأول هذه العبادة الحاصلة مباح لاحصول الذكر من حيث هو ذكر فانه راجع الفعل وصيغة رواية الإنكار أهو يذبح ما علمت أحد يفعل ذلك وانظر الفرق التاسع عشر من فروق القرافي بين قاعدة ما يبسم في وقاعدة ما لا تشرع فيه البسملة وقد عدّ الشيخ خليل مواضع تشرع فيها البسملة فقال بعد أن ذكر استحبابها في الوضوء وتشرع في غسل وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتغميض ميت ولحده . الثانية أن يتوضأ في موضع طاهر لئلا يتطاير شيء على ثوبه أو بدنه إن كان الموضع متنجسا وقد عد ابن رشد وابن يونس من الفضائل أن لا يتوضأ في الخلاء . الثالثة تقليل الماء من غير تحديد فليس الناس فيما يكفيهم من الماء سواء بل يختلفون بحسب القشابة والكثافة والرطوبة والرقق والخرق . الباجي ومن اغتسل بأقل من صاع أو توضأ بأقل من مدّ أجزاء على المشهور وقال الشيخ أبو إسحق لا يجزئ في الغسل أقل من صاع ولا في الوضوء أقل من مدّ اه . ابن العربي ومراده التقدير بهما في الكيل لافي الوزن ورأى أن مارواه البخاري ومسلم من وضوئه صلى الله عليه وسلم بمدّ وتطهيره بصاع محمول على الأقل . ابن الحاجب ولا تحديد فيما يتوضأ به ويغتسل على الأصح وقيل الأقل مدّ وصاع والواجب الإسباغ وأنكر مالك التحديد بأن يسيل أو يقطر وقال كان بعض من مضى يتوضأ بثلاث المديع مدّ هشام . التوضيح الإنكار إنما هو لنفس التحديد لأنه لغير دليل وإلا فهو مع عدم السيلان مسح

فرجها وخرج بالفرج الدبر فلا نقض بمس حلقته خلافا للامام الشافعي انفرد حمديس بموافقته قياسا على مس المرأة فرجها لعموم « من أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ » .

(وَالْخَلْفُ فِي الْقُبْلَةِ إِنْ تَجَرَّدَتْ

عَنِ اللَّذَّةِ وَقَصَّدَهَا

وَانْفَرَدَتْ)

قد قدمنا الكلام فيها والتفصيل بين أن يكون

في الفم أو غيره إذا كانت

مع اللذة وتكلم على الخلاف

فيما هنا أيضا إذا تجردت

عن اللذة وعن قصدها

فروى أشهب عن مالك

وبه قال أصبغ إيجاب

الوضوء وهو ظاهر المدونة

لأنها لا تنفك عن اللذة

غالبا . وقال مطرف وابن

الماجشون لا وضوء عليه

(وَالْخَلْفُ فِي اللَّامْسِ

بِفَيْءِ اللَّذَّةِ

وَالرَّفْضُ لِلْوُضُوءِ ثُمَّ

الرَّدَّةُ

بغير شك قاله فضل بن مسلمة . وقال ابن محرز ظاهر قوله إنه ليس من حد الوضوء أن يسيل أو يقطر قال في التنبيهات هو خلاف الأولى والمشهور أن مد هشام مد وثلاثان بمده صلى الله عليه وسلم . الرابعة أن يجعل الإناء عن يمينه لأنه أمكن له في تناوله كما في الرسالة . عياض اختار أهل العلم ماضاق عن إدخال اليد فيه وضع على اليسار . الخامسة الغسلة الثانية والثالثة بمعنى أن تكرار المغسول ثلاثا مستحب وهو المشهور وظاهر كلامه أن مجموع الغسلة الثانية والثالثة فضيلة واحدة وهو الذي شهر في التوضيح . وقال ابن ناجي كل واحدة فضيلة مستقلة وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة حكى هذه الأقوال الثلاثة عياض عن شيوخه وقيل بالعكس محافظة على المستحب وهي الثانية في هذا القول إذ لا يتوصل للسنة إلا بعد فعل المستحب حكاه أبو عبد الله محمد السبكي وغيره وهل الرجلان كغيرهما أو لافضيلة في تكرار غسلهما لأن المقصود منه الإبقاء لأنهما محل الأقدار غالبا قولان . السادسة البداءة باليمنى قبل الميسرة على المشهور وفي المدونة عن علي وابن مسعود : ما نبالي بدأنا بأي يماننا أو بأي يسارنا . السابعة السواك قال ابن الحاجب في تعداد الفضائل والسواك ولو بأصبعه إن لم يجدوا الأخضر لغير الصائم أحسن . التوضيح السواك فضيلة لما ورد فيه من الأحاديث الصحاح . قال سند يستاك قبل الوضوء ويتمضمض بعده ليخرج الماء ما حصل بالسواك . وفي اللخمي هو خير بأن يجعله عند الوضوء أو الصلاة واستحسن إذا بعد ما بين الوضوء والصلاة أن يعيده عن صلاته وإن حضرت أخرى وهو على طهارته تلك أن يستاك للثانية ويستاك بالسبابة والإبهام قيل من اليمنى وقيل من اليسرى وينبغي أن يكون ذلك برفق لا بعنف . الثامنة ترتيب السنن فيما بينها بحيث يقدم غسل اليدين على المضمضة والمضمضة على الاستنشاق قال في التوضيح وأما ترتيب المسنون مع المسنون فمستحب . التاسعة ترتيب السنن مع الواجبات بحيث يقدم غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق والاستنشاق على غسل الوجه ويقدم مسح الأذنين على غسل الرجلين ويؤخره عن مسح الرأس قال في التوضيح وفي المقدمات ظاهر الموطأ أنه يستحب لأنه قال فيمن غسل وجهه قبل أن يتمضمض أنه يتهضمض ولا يعيد غسل وجهه وقال ابن حبيب هو سنة إلا أنه أخف من ترتيب المفروض مع المفروض قال مرة إنه يعيد الوضوء إذا نكسه متعمدا كالمفروض مع المفروض وله في موضع آخر ما يدل على أنه لا شيء عليه إذا فارق وضوءه . العاشرة أن يبدأ في مسح رأسه من مقدمه وحكي فيه ابن رشد قولاً بالسنية وفي المذهب قول أنه يبدأ من مؤخر الرأس وقول من وسطه ثم يذهب إلى جهة وجهه إلى حد منابت شعره ثم يرجع إلى قفاه ثم يردهما إلى حيث بدأ وهو قول أحمد بن داود . الحادية عشرة تخليل أصابع الرجلين وقد تقدم الكلام على ذلك في غسل اليدين فراجع إن شئت .

تنبيه قال الشيخ زروق في نصيحته : للطهارة آفات منها الوسوسة وأصلها جهل بالسنة أو خيال في العقل ، والخلاص منها بالتلويح عنها والعلم بأن أحداً لن يقدر الله حق قدره وإن عمل ما عمل زاد في شرح الرسالة أنه يستعين على دفعها بالنظر في اختلاف العلماء قال ومن آفاتهما لطم الوجه بالماء ولا يفعله إلا النساء وضفة الرجال ومنها استعجال صب الماء دون الجهة ونقص اليدين قبل وصول الماء للوجه وترك إمرار اليد على مغابنه وذلك نقص لواجبه ومنها كثرة صب الماء في الغسل والطول فيه وذلك أيضاً غلو في الدين ، ومنها كثرة الحديث على الوضوء حتى يتفرق القلب والافراط في الذكر والزام هذه الأذكار الأعضاء ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من أذكار الوضوء غير الشهادتين آخره والتسمية أوله . وقال بعض العلماء الحضور في الصلاة بقدر الحضور في الوضوء وقد جرب ذلك

وَاحْكُمَ بِهِذِهِ حُكْمَاتِ
الظَّاهِرَةِ (١)

مَهْمَا بَدَتْ فِي فِعْلٍ
ذِي الْمُبَاشَرَةِ

إِلَّا وَضُوءٌ أَغْنَى أَهْلَ
الْمَعْرِفَةِ

عَلَى الَّذِي يَأْتِي بِهِذِهِ
الصُّلَّةُ

وَجَاءَ فِي الرِّفْضِ عَلَى
مَا ذَكَرُوا

لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهُوَ
الْأَشْهُرُ

اشتمل الشطر الأول على مسألتين : الأولى إذ لمس ولم يقصد بلسه اللذة ووجدها ، الثانية إذا قصد لها ولم يجدها ولم يدخل في كلامه إذا لم يقصد ولم يجد لأنه لا خلاف في عدم النقض به ولا إذا قصد ووجد للاتفاق على النقض به واشتمل النصف الثاني والبيت الثاني على مسألتين الأولى رفض النية في الوضوء بعد الإتيان بها في محلها هل يؤثر في إبطاله أو لا يؤثر فيه روايتان ذكرهما في الذخيرة ومشى في المختصر على عدم التأثير كما قال

(١) قول المتن . واحكم البيت وما بعده ليسا بنسخ الشرح التي بأيدينا وقد أثبتناها للناقد اه مصححه .

الناظم أنه الأشهر ومثله

رفض الحج والرفق مؤثر
في الصلاة والصوم .

﴿تنبه﴾ ظاهر كلامهم أن

الرفض يؤثر فيهما أثناء

العمل وبعده ولومع الطول

ونص صاحب النكت على

تأثير الرفض فيهما أثناء

العمل وبعد فراغه ولو

مع الطول فقال القرافي

هو ظاهر كلام العبدري

ثم قال ورفضهما من المشكلات

لا سيما بعد تمام العبادة

لأن رفع الواقع محال ووقع

في بعض النسخ بعد البيت

الثاني مانعه :

(وَبِخِلَافِ الصَّوْمِ

وَالصَّلَاةِ

نَقْلًا كَذَا جَاءَ عَنِ

الرَّوَاةِ)

وقد علم شرحه مما تقدم .

الثانية الردة والعياذ بالله

تعالى والنقض بها اقتصر

عليه صاحب المختصر خلافا

للإمام الشافعي والمازري

من أصحابنا وسبب الخلاف

الآيتان قوله تعالى «لَنْ

أَشْرَكَتَ لِيحِبْطَنَّ عَمَلُكَ»

والثانية «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ

عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ»

الآية هل تحمل الأولى على

الثانية فلا يحصل الإيجاب

بمجرد الردة بل حتى تتصل

بالموت ويكون من باب

حمل المطاق على المقيد

فيكون الظاهر للإمام

الشافعي والمازري: والجواب

فصح وإدمان الوضوء موجب لسعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحفظة ودوام الحفظ من المعاصي والمهلكات فقد جاء «الوضوء سلاح المؤمن» وهو مجرب وتأخير غسل الجنابة يثير الوسواس ويمكن الخوف من النفس ويقلل البركة من الحركات ويقال إن الأكل على الجنابة يورث الفقر والكلام في الخلاء يورث الصمم والبول في المستحم يورث الوسواس والبول في الماء الراكد يورث النسيان اهـ (بشارة) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده وأبو بكر المروزي والبرار عن حمran مولى عثمان قال : دعا عثمان رضى الله عنه بوضوء في ليلة باردة وهو يريد الخروج إلى الصلاة فجثته بماء فأكثر ترداد الماء على وجهه ويديه فقلت حسبك قد أسبغت الوضوء واليلة شديدة البرد فقال صب فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا يسبغ أحد الوضوء إلا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» قال الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد الخطاب والاسباع لغة الإتمام وقال البخارى في صحيحه قال ابن عمر : يسبغ الوضوء الانقاء قال ابن حجر هو من تفسير الشيء بلازمه إذ الإتمام يستلزم الانقاء عادة . وحمran راوى الحديث بضم الحاء المهملة والبرار بزى ثم راء اهـ من تفرج القلوب في الحصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب للخطاب المذكور وكل ما أثقل من هذا النحو فمن الكتاب المذكور :

(وَكُرِّهَ الزَّيْدُ عَلَى الْفَرَضِ لَدَى مَسْحٍ وَفِي الْغُسْلِ عَلَى مَا حُدِّدَا)

أخبر أن ما فرضه في الوضوء المسح كالرأس والأذنين يكره فيه الزيادة على الفرض أى على ما فرضه وقدره في الشارع وهو المسح وورده في الرأس والمرة الواحدة في مسح الأذنين فأطلق الفرض على التقدير الشرعى كقوله في الرسالة في زكاة الفطر «فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم» أى قدرها على أحد التأويلين فيه وأن ما فرضه الغسل يكره فيه الزيادة على القدر الذى حدده الشارع فيه وهو الثلاث وهو صريح في كراهة الرابعة قال في التوضيح ونحوه في المقدمات وقال عبد الوهاب واللمخى والمازرى بل تمنع ؛ ونقل سند على المنع اتفاق المذهب فوجه الكراهة أنه من جهة السرف في الماء ووجه المنع قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذى سأله عن الوضوء فأراه ثلاثا وقال «هكذا الوضوء فمن زاد فقد تعدى وظلم» .

﴿فرع﴾ إذا شك هل غسل اثنين أو ثلاثا فقولان للشيوخ قيل يأتى بأخرى قياساً على الصلاة وقيل لا ، خوفا من الوقوع في المحذور . المازرى لو شك في الثالثة فقولان بناء على أصل عدم ترجيح السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة قال وعليهما صوم من شك في كون يوم عرفة عاشراً .

﴿فرع﴾ لافضيلة عند أهل المذهب في إطالة الغرة ، ابن عبد السلام وينبغي أن يعدوها من الفضائل لما ثبت في ذلك اهـ كان أبو هريرة يقول أحب أن أطيل غرتي قال عياض والناس مجمعون على خلافه .

﴿فرع﴾ قال في المدونة : لا بأس بالمسح بالمنديل بعد الوضوء وراه على قبل غسل الرجلين وإنى لأفعله

(وَعَاجِزُ الْفُورِ بَنَى مَالَمَ يَطْلُ رِيْبُسِ الْأَعْضَاءِ فِي زَمَانٍ مُتَعَدِّلٍ)

تقدم أن الفور وهو الموالة من فرائض الوضوء وأن المشهور وجوبه مع الذكر والقدرة وسقوطه مع العجز والنسيان وأخبرنا أن من أحل به عاجزاً بنى مالم يطل فاذا عجز مأؤه مثلاً ولم يجد سواه فإن طال بطل وضوءه وإن لم يطل ووجد الماء بالقرب فانه يبنى على ما فعل ويكمل ما بقى والطول معتبر بحفاف الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل فقوله الأعضاء على حذف الصفة أى المعتدلة يدل

عليها قوله في زمان معتدل وقيل يعتبر بالعرف وأما إن أخل بالقول ناسيا ثم تذكر فانه يبني على ما فعل طال أو لم يطل لكن بنية وقد تقدم هذا كله في الكلام على الموالاة وهو الفريضة الثانية من فرائض الوضوء .

(ذَا كُرُ فَرَضِهِ بِطُولٍ يَفْعَلُهُ فَقَطُّ وَفِي الْقُرْبِ الْمُوَالِي يُكْمِلُهُ
إِنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ وَمَنْ ذَكَرَ سُنَّتَهُ يَفْعَلُهَا لِمَا حَضَرَ)

أخبر أن من نسي من وضوئه شيئا فإما أن يكون ذلك المنسى فرضا أو سنة فإن كان فرضا ولم يذكره إلا بعد طول فانه يفعل المنسى فقط ولا يعيد مابعده وإن ذكره بالقرب فيفعله ويعيد مابعده فإن لم يذكر في الوجهين حتى صلى بطلت صلاته ويعيدها أبدا لأنه صلاها بلا وضوء وأما الوضوء نفسه فكما تقدم قريبا ويأتي يفرق بين الطول والقرب والعمد والنسيان وإن كان المنسى سنة فانه يفعله وحده لما حضر وقته أي لما يستقبل من الصلوات ولم يعد ماصلي قبل أن يفعله ولا فرق في ذلك بين الطول والقرب والله أعلم ، وفهم كون الترك في المسألتين على سبيل النسيان من قوله ذا كُر فَرَضِهِ ومن قوله ومن ذكر سنته إذ لا يقال ذكر إلا مع النسيان وأما من ترك شيئا من وضوئه عمدا فإما أن يكون المتروك أيضا فرضا أو سنة وإما أن يريد فعله بالقرب أو بعد طول فإن ترك فرضا عمدا وطال بطل وضوؤه لإخلاله بالموالاة عمدا اختيارا وإن أراد فعله بالقرب فهو كمن نكس ناسيا وتذكر بالقرب فيعيد المتروك ومابعده وإن ترك سنة عمدا وصلى فيستحب له أن يعيد في الوقت وقيل لا يعيد، ثالثا يعيد أبدا ولا فرق في ذلك بين الطول والقرب أيضا والله أعلم . والحاصل أن الترك إما نسيانا وعليه تكلم الناظم وإما عمدا وفي كل من صورتين إما أن يكون المنسى أو المتروك فرضا أو سنة فهي أربع صور من ضرب اثنين وهما النسيان والعمد في اثنين وهما الفرض والسنة وفي كل من الصور الأربع إما أن يفعل ذلك بالقرب أو بعد طول فالجميع ثمان صور إلا أن صورتي ترك السنة عمدا أو نسيانا لا فرق فيهما بين الطول والقرب فترجع لست صور كما تقدم قال في الرسالة ومن ذكر من وضوئه شيئا مما هو فريضة منه فإن كان بالقرب أعاد ذلك وما يليه وإن تطاول ذلك أعاده فقط وإن تعمد ذلك ابتداء الوضوء إن طال ذلك وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد صلاته أبدا ووضوؤه وإن ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين فإن كان قريبا فعل ذلك ولم يعد مابعده وإن تطاول فعل ذلك لما يستقبل ولم يعد ماصلي قبل أن يفعل ذلك اه .

(تنبيه) لا منافاة بين ما تقدم فيمن ترك سنته ناسيا وبين قوله في الرسالة وإن ذكر مثل المضمضة الخ فإن مفهوم قوله فإن كان قريبا مفهوم موافقة نية عليه لما قد يتوهم أنه كالفرض وكذا مفهوم قوله وإن تطاول الخ فلا فرق في فعل المنسى فقط دون مابعده بين القرب والبعد ولا بين كونه يفعل ذلك لما يستقبل من الصلوات ولا يعيد ما صلى قبل أن يفعله بين القرب والبعد أيضا والله تعالى أعلم . وللفقيه الأديب أبي محمد عبد الواحد الوشرسي رحمه الله في هذا المعنى :

ومن بفرض من وضوئه أخل فان يطل فليفعل منسيه وإن يكن طول وعمد ائتنف وإن يقيم لعجز مائه بني وليفعل المسنون إن لم يؤت في
وأما ما يلي إن لم يطل فليفعل منسيه وإن يكن طول وعمد ائتنف وإن يقيم لعجز مائه بني وليفعل المسنون إن لم يؤت في
محله بعوض كما تقي

عن ذلك لما لك أن الآية الثانية رتب فيها أمرين وهما إحباط العمل والخلود في النار على وصفين وهما الردة والوفاة على الكفر فيكون الأول للأول والثاني للثاني لعدم المعارض وليس من باب المطلق والمقيد .
(وَالشُّكُّ فِي الْأَحْدَاثِ
يَاذَا الْفَهْمُ

وَالْخُلْفُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
فَيَبْتَدِي وَضُوَّهُ
إِجَابًا

وَقِيلَ لَا بَلْ يَبْتَدِي
اسْتِحْبَابًا)

قال في التهذيب : من يأتى بالوضوء ثم شك فلم يدر أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوؤه إلا أن يستنكحه ذلك كثير فلا يلزمه إعادة شيء من وضوئه ولا صلاته فعمل القاضي أبو الفرج وابن القصار والأبهري فليعد على الوجوب وهو المشهور احتياطاً للعبادة وهو ظاهرها وحملها أبو يعقوب الرازي وغيره على الندب استحباباً للطهارة وإلغاء للشك وهو الخلف الذي أشار إليه الناظم .

﴿تفريع﴾ لوتيقن الطهارة
وتيقن الحدث وشك
في السابق منهما انتقضت
طهارته قال ابن عبد السلام
وهو ظاهر المدونة وغيرها
من غير نظر لحاطريه ألبتة
ومشى عليه صاحب المختصر
وقيل يبنى على أول خاطريه
(وَأَخَارِجُ عَلَى خِلَافِ
الْعَادَةِ

مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَخُذْنَا قَاتَى)

هذا هو التاسع مما اختلف
في النقض به وعدمه ومثله
بقوله :

(كَسَلَسِ الرِّيحَ نَعَمَ
وَالْبَوْلَ

فَلَا وَضُوءَ مِنْهُ يَأْذَا النَّيْلِ
وَيُسْتَحَبُّ قَالَ بَعْضُ
الْحَذَقَةِ

إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي فَقِيلَ
مُسْقَةً)

ما ذكر من استحباب الوضوء
هو مذهب العراقيين وقوله
النيل يحتمل أنه بالنون
المضمومة والباء الموحدة
أو بالمشاة التحتية ، وأما
مذهب المغاربة وهو الذي
مشى عليه صاحب المختصر
أن السلس على أربعة أقسام:
الأول أن يلزم دائماً فلا
يجب منه الوضوء ولا
يستحب. الثاني أن يلزم

ولتعذر الصلاة إن أخلت به على سبيل العمد ندباً فاتتبه
وعودها لتارك الفرض حتم والطول بالجفاف حده علم
من امرى معتدل الأعضاء في زمن معتدل الهواء

فقوله ومن بفرض يشمل العمد والنسيان إذ حكمهما مع القرب سواء وأما مع البعد فالحكم مختلف
كما به عليه بالبيت الثاني والثالث ونبه بالبيت الرابع على حكم من ترك بعض أعضائه لعجز مائه وقد
تقدم الكلام عليه في الموالاة وأشار بقوله ليفعل المسنون إن لم يأت في محله بعوض إلى قول ابن
بشير : ضابط ما يفعل من السنن أن كل سنة متى تركت ولم يأت في محلها بعوض فإنها تفعل كالمضمضة
والاستنشاق ومسح داخل الأذنين والترتيب وكل سنة عوّضت في محلها كغسل اليدين مع إدخالهما
في الإناء ومسح الرأس عائداً من المؤخر إلى المقدم فلا يفعل لأن محلها قد حصل فيه الغسل والمسح اه
وظاهر قول الناظم ومن ذكر سنة يفعلها أنه لا فرق بين أن يجعل في محلها عوض أم لا وكذا يظهر
من إطلاق الشيخ خليل في مختصره :

(فَصَلِّ) نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ عَشْرُ بَوْلٌ وَرِيحٌ سَلَسٌ إِذَا نَدَرَ
وَعَائِطٌ نَوْمٌ ثَقِيلٌ مَذْيٌ سُكْرٌ وَإِعْمَاءٌ جُنُونٌ وَذْيٌ
أَمْسٌ وَقُبْلَةٌ وَذَا إِنْ وَجِدَتْ لَذَّةٌ عَادَةً كَذَا إِنْ قُصِدَتْ
إِنطافُ مَرَأَةٍ كَذَا مَسُّ الذِّكْرِ وَالشَّكُّ فِي الْحَدَثِ كُفْرٌ مِنْ كُفْرٍ

عبر الناظم كابن الحاجب والشيخ خليل بنواقض الوضوء وعبر في الجواهر والرسالة بموجبات الوضوء
قال بعضهم الموجب سابق والناقض لاحق فالحدث السابق على الوضوء الأول موجب لاناقض وما
بعده ناقض لما قبله موجب لما بعده فالموجب أعم فالتعبير به أتم ، وأجاب عن ذلك الإمام أبو عبد الله
المقرى بأن قال الموجب هو القيام إلى الصلاة للآية حتى إنا لو قدرنا انخراق العادة بوجود شخص
لم يحدث إلى أن أراد الصلاة فانا نوجب عليه الوضوء وعلى هذا التقدير يكون الحدث ناقضاً لا موجباً
قال لا يقال الآية متأولة بالقيام من النوم أو محدثين لأننا نقول لم يتعذر الظاهر فتتكلف التأويل على
أن الموجب على التقدير القيام المقيّد لا الحدث المقيّد هو به والله أعلم اه . ثم اعلم أن نواقض الوضوء
على قسمين أحداث وأسباب فالحدث ما ينقض بنفسه كالبول والسبب ما كان مؤدياً إلى خروج الحدث
كالنوم فانه مؤدّ إلى خروج الريح مثلاً . ابن الحاجب المعتاد من السبيلين جنساً ووقتاً وهو البول
والمدى والودى والغائط والريح بخلاف دود أو حصى أو دم أو ماء أو اسير . التوضيح واحترز بالمعتاد
من الحصى والدود والمراد بالسبيلين القبل والدبر ، واحترز به عما لو خرج من جائفة أو من الخاق
وبالوقت من السلس وسبأى . ثم قال وقال ابن بزيمة إن انفتق لخروج الحدث مخرج غير السبيلين
فلا يخلو من أن ينسد المخرجان المعلومان أم لا فان انسداً وكان المنفتق تحت المعدة فهو كالخروج المعتاد
وإن لم ينسد المخرجان فهل يجري المنفتق مجرى المخرج المعتاد أم لا ؟ فيه قولان في المذهب وكذلك
إن كان فوق المعدة وهذه حالة نادرة اه .

﴿فرع﴾ قال ابن الحاجب ولو صار يتقياً عادة بصفة المعتاد فالمتأخرين قولان أى في النقض وعدمه.
وقوله وهو البول تفسير للحدث وجعله خمسة ثلاثة من القبل واثنان من الدبر . ابن الحاجب وقال

ابن عبد الحكم وغير الجنس ينقض يريد كالحصى والدود وقال المازري وإن تكرر وشق كالسلس . ثم قال ابن الحاجب الأسباب ثلاثة الأول زوال العقل بخنوع أو إغماء أو سكر أو نوم . ثم قال الثاني لمس الملتد بملسها عادة . ثم قال الثالث مس الذكرك ثم قال وفي مس المرأة فرجها ثلاث روايات اه ولم يعد مس المرأة سببا رابعا كأنه رآه من معنى مس الذكرك والله أعلم . وقال بعض المتأخرين : نواقض الوضوء أحداث وأسباب وغيرها وهو ما ليس حدثا ولا سببا وهو الردة كما يأتي وكذا الرض على القول به والظاهر رجوعهما في المعنى إلى الأحداث والأسباب لأن الردة محبطة للعمل الذي من جملة الوضوء فكأنه لم يتوضأ وكذا الرض فانه يصير الواقع كأن لم يقع فكأنه لم يتوضأ أيضا ، قيل ومن هذا القسم أيضا الشك في الحدث لمن يقن الطهارة والشك في السابق من الحدث والطهارة والظاهر أنه غلب فيهما احتمال الحدث احتياطا فالنقض بالشك من النقض بالحدث حقيقة . قوله ستة عشر يعني باعتبار مجموع ما ذكر من الأحداث والأسباب وغيرها وباعتبار تنوع زوال العقل إلى أربعة أوجه بنوم أو إغماء أو سكر أو جنون . وقد خلط الناظم الأحداث بالأسباب على حسب ما سمح له النظم . قوله : بول وريح هما من الأحداث كما تقدم في كلام تقدم ابن الحاجب ومراده بالريح الخارج من الدبر لا الريح الخارج من القبل فانه لا ينقض . قوله : سلس يشمل سلس البول والريح والذي والاستحاضة فعطفه على البول والريح من عطف عام على خاص وبه بذلك على النقض بالبول والريح المعتادين وعلى النقض بالسلس وهو الخارج المعتاد إذا خرج على غير العادة كان سلس بول أو ريح أو غيرها كالمدى والاستحاضة لكن إن كان إتيانه أقل من انقطاعه وهو معنى قوله إذا ندر ومعنى ندر قل وفهم منه أنه إذا لم يقل لا ينقض وهو كذلك ثم هو صادق مما إذا كان إتيانه أكثر من انقطاعه فانه لا ينقض لكن يستحب منه الوضوء مالم يكن برد أو ضرورة وبما إذا تساوى زمن إتيانه وانقطاعه فلا ينقض على المشهور أيضا أما إن لم يفارق أصلا فلا فائدة في الوضوء منه لا إيجابا ولا استحبابا . وهذا التقسيم لا ينص حدثادون حدث وهو جامع لأقسام السلس العقلية لأنه إما ملازم أو لا وغير الملازم إما أن يكون إتيانه أكثر أو انقطاعه أكثر أو يتساوى وقد علمت حكمها وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة خاصة لأنه الزمان الذي يخاطب فيه بالوضوء أو تعتبر في سائر الزمان رأيان للشيخ وهذا كله إنما هو في سلس لم يقدر على رفعه أما سلس قدر على رفعه بمداواة أو نكاح أو تسر في المذي مثلا فانه ينقض مطلقا على المشهور لأن القدرة على رفعه تلحقه بالعتاد وينبغي أن يكون في زمن طلب المداواة أو النكاح أو شراء السرية معذورا . قوله : وغائط الغائط اسم للمكان المنخفض وقد كانت العرب تقصده لقضاء حاجة الإنسان لأجل التستر ثم نقل عن المكان وسمى به الخارج نفسه فهو من باب تسمية الشيء باسم محله . قوله : نوم ثقيل يختلف في النوم . فذهب الجمهور أنه سبب ، وفي المدونة عن زيد بن أسلم « إذا قتم » عنى من النوم وهو يقتضى أن النوم حدث بنفسه وعلى كونه سببا ففيه ثلاث طرق الأولى قال اللخمي الطويل الثقيل ينقض القصير الخفيف لا ينقض الطويل الخفيف لا ينقض ويستحب منه الوضوء . وفي القصير الثقيل قولان والمشهور ينقض ووصف الناظم النوم بالثقل يدخل الأول والرابع فيتنقض الوضوء بالنوم الثقيل مع الطول اتفاقا ومع القصير على المشهور ويخرج الخفيف فلا ينقض الوضوء مع القصير ولا مع الطول اتفاقا فهما على هذه الطريقة وعلامة الثقيل أن تنحل حبوته أو يسيل لعابه أو تسقط السبحة من يده أو يكلم من قرب ثم لا يتفطن لشيء من ذلك . الطريقة الثانية لابن بشير وهي كالأولى لكنها تحكى في الوجه أما

كثيرا فيستحب مالم يشق
كبرد ونحوه . الثالث
التساوى وفيه قولان
والمشهور عدم الوجوب
واستظهر القول بالوجوب .
الرابع أن يفارق أكثر
فيجب وهذا التمثيل وما
بعده إلى آخر الفصل من
زيادة الناظم على أصله ويقع
في بعض النسخ بعد البيت
الثاني :

(أَنْ يَقَوَّضًا يَكُلُّ

فَرَضٍ

مِنَ الصَّلَاةِ بِالْوَضُوءِ

الْمَحْضِرِ)

وهو معنى القسم الثاني
والضمير المثنى في يتوضأ
راجع لصاحب سلس الريح
والبول . ولما كان هذا
الحكم على المذهبين لا ينص
حدثادون آخر قال الناظم :

(وَالْمُسْتَحَاضَةُ عَلَى

ذَا الْمَهْنَعِ

إِذَا مَا لَهَا عَنْهُ إِذَا مِنْ

مَدْفَعِ)

أى فيأتى فيها الكلام السابق
من الأربعة الأقسام المتقدمة
في غيرها فلا تطيل بذكرها

(وَالدُّوْدُ وَالْحَصَاةُ
وَالْبَاسُورُ

لَا شَيْءَ فِيهِ ذَاهُوَ
الْمَشْهُورُ)

أى المشهور فى كل واحد
من الثلاثة عدم النقض
وسواء خرج الأولان
بيلة أولا ومقابل المشهور
النقض فى الأولين إن خرجا
مبتلين وإلا فلا. والباسور
بالباء الموحدة أعجمى وجع
بالمقعدة وتورمها من داخل
وخروج الشآليل منها
وبالنون عربى افتتاح
عروقها وجريان الدم منها
ومادتها وقيل بالتحية
للمقعدة وبالفوقية للأنف
الأسفل للأسفل والأعلى
للأعلى .

﴿تكميل﴾ لورد الباسور
بيده عفى عما يصيبها منه
إذا أكثر الرد ولو كثر
مأصاها بغير تكرار الرد
لوجب غسلها ولو أصاب
بلل الباسور ثوب صاحبه
لم يلزمه غسله .

(وَلَيْسَ فِي الدَّمِ سَوَى
غَسْلِ الدُّبُرِ

كَقَرَحَةِ نَسَكَاتِهَا مِنْ
أَجْلِ ضُرِّهِ)

ليس فى الدم الخارج من
الدبر غير غسله ولا ينقض
الوضوء ولا خصوصية
للخارج من الدبر بل

وهو الطويل الخفيف قولين كالرابع لأن فى كل منهما موجبا ومسقطا وهذان الطريقتان راعيا
حالة النوم . الطريقة الثالثة لعبد الحميد وغيره المراعى فيها حالة النائم فإن كان على هيئة يتيسر فيها
الطول والحدث كالساجد فينقض مقابله فالقائم والحتبى لا ينقض فإن تيسر له الطول دون الحدث
كالجالس مستندا أو الحدث دون الطول كالراكع فقولان . التوضيح وينبغى أن يقيد الحتبى بما إذا
كان يديه وشبههما . أما الحبوطة المصنوعة فلا وهى كالمستند ، والقولان فى الثالث والرابع لتعارض
موجب ومسقط . وقيد بعض الأشياخ المستند بما إذا كان مستويا وإلا فالمائل يلحق بالمضطجع ولو
قليل بمراعاة الشخص فيفرق بين أن يكون حديث عهد باستبراء أم لا وبين المقتلى طعاما وغيره
مابعد عن القواعد . قوله مذى بالذال المعجمة الساكنة ويجوز فى غير هذا المحل كسر الذال وتشديد
الياء وهو كما فى الرسالة ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنعاض عند الملاعبة أو التذكار . وهل
يجب منه غسل جميع الذكر أو موضع الأذى فقط قولان وعلى الأول فى وجوب غسله بنية قولان
الظاهر وجوبها لظهور التعبد وفى بطلان صلاة تاركها قولان وفى بطلان صلاة من غسل موضع
الأذى فقط قولان وعلى الثانى فلا نية . قوله سكر وإغماء جنون ، جعل الناظم كل نوع من أنواع زوال
العقل أى استتاره ناقضا مستقلا واصطلاح غيره أن يعد زوال العقل ناقضا واحدا وتحت أربعة أنواع
زوال إما بنوم أو إغماء أو سكر أو تخبط جنون كما فى الرسالة وغيرها وقد مر التنبيه على هذا قال
بعض شراح الرسالة ولا فرق فى السكر بين كونه بحرام أو بحلال . قلت وفى هذا والله أعلم مساحبة
فان المسكر الحقيقى كما قال القرافى وغيره هو ما أذهب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح ويترتب
على ذلك ثلاثة أحكام التنجيس وحرمة القليل والكثير والحد وإذا كان كذلك فكيف يتصور السكر
بالحلال إلا إن أطلقوه على ما هو أعم منه ومن المفسد زاد فى التوضيح والمفسد ما غيب العقل دون
الحواس لامع نشوة وفرح كعسل البلاذر والمرقد ما غيب العقل والحواس كالسيكران اه وهما طاهران
ويجوز استعمال اليسير منهما الذى لا يؤثر فى العقل ومن استعمل منهما ما يؤثر فى عقله فعليه الأدب
باجتهاد من له النظر فى الأحكام . التوضيح إذا تقرر ذلك فلم تأخرين فى الحشيشة قولان هل هى
من المسكرات أو من المفسدات مع اتفاقهم على المنع من أكلها واختار القرافى أنها من المفسدات
قال لأنى أراهم لا يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الدلة والمسكنة وربما عرض لهم البكاء وكان
شيخنا رحمه الله تعالى الشهير بعبد الله النوفى يختار أنها من المسكرات قال لأننا رأينا من يتعاطاها
يبيع أمواله لأجائها فلولا أن لهم فيها طربا ما فعلوا ذلك بدليل أنا لانجد أحدا يبيع دارا لى كل بها
سكران وهو واضح اه وللشيخ ابن غازى رحمه الله تأليف حسن مفيد جدا فى الشراب المسمى بماء
الحياة المعالج بالتقطير ولم يحزم فيه والله أعلم بكونه مسكرا والعامه اليوم مطبقون على أنه مسكر فلا
أدرى هل ذلك لجهاهم بحقيقة السكر التى هى ذهاب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح أم كيف
الأمر ؛ ولشيخنا رحمهم الله ومن عاصرهم ومن قباهم بقريب من العلماء أجوبة مختلفة فى استفاف
دخان العشب المشومة المسماة بطابة جلهم شدد فى منع ذلك وبعضهم مال إلى الجواز لضرورة . قوله
وإغماء لافرق فيه بين أن يطول أو يقصر بخلاف النوم كما مر ليس الالتباه منه دون الإغماء . قوله
جنون لافرق فيه بين أن يكون بصرع أولا وظاهر كلام الناظم أن الجنون لا ينقض الطهارة الكبرى
بصرع أو غيره وهو المشهور ورآه ابن حبيب من موجبات الغسل فى حق المصروع لأن الغالب عليه
خروج النوى كما نقل عنه ابن بشير ونقل عنه ابن يونس إن أفاق بمحدثان ذلك فلا غسل عليه وإن
أقام يوما أو يومين فعليه الغسل .

﴿ فرع ﴾ إذا حصل له همّ أذهب عقله فقال مالك في المجموعة عليه الوضوء قيل له فهو قاعد قال أحب إلى أن يتوضأ . قال صاحب الطراز يحتمل الاستحباب أن يكون خاصا بالقاعد بخلاف المضطجع ويحتمل أن يكون عاما فيهما . قوله ودى بسكون الدال المهملة ويجوز كسرهما وتشديد الياء وهو كما في الرسالة ماء أبيض خائر يخرج بأثر البول يجب منه ما يجب من البول . قوله لمس وقبلة اعلم أن مطلق التقاء الجسمين يسمى مسا فان كان بالجسد سمي مباشرة وإن كان باليد سمي لمساً وإن كان بالقدم على وجه مخصوص سمي قبلة وإنما ينقض اللمس الوضوء إذا كان الملموس ممن يلتذبه عادة كالزوجة والأجنبية بالنسبة للفاسق وكان اللمس قصد باللمس اللذة سواء وجدها أم لا أو وجد لذة قصدها أم لا فان كان الملموس ممن لا يلتذ به في العادة كالحرم والصغيرة التي لا تشتهي فلا أثر للمسا ، وفي التوضيح ما معناه إذا التذ بمحرم فظاهر كلام ابن الحاجب والجلاب أنه لا أثر لذلك ونص القاضي عبد الوهاب وغيره أنه إذا وجد اللذة ينقض وضوءه وبناء على الخلاف في الصور النادرة اهـ . ابن رشد إذا قصدها الفاسق في المحرم فالنقض ولو قصدها في الصغيرة ووجدها فلا وضوء إلا على النقض للذة التذكر . ابن عرفة يرد بقوة الفعل . عياض ولمس العلمان وفروج سائر الحيوان للذة ناقض فان حصل اللمس ولم يقصد لذة ولم تحصل له فلا نقض هذا حكم اللمس وأما القبلة فان كانت لمحرم أو صغيرة لا تشتهي فلا نقض وقبلة غيرها إن قصد لذة أو وجدها نقضت كاللمس فان لم يقصد بالقبلة لذة ولا وجدها فقولان أحدهما إيجاب الوضوء قال في التوضيح وهي رواية أشهب عن مالك وقول أصبغ قال في المقدمات وهو دليل المدونة وعلة ذلك أن القبلة لا تنفك عن اللذة إلا أن تكون صبية صغيرة يقبلها على وجه الرحمة أو ذات محرم يقبلها على سبيل الود أو الوداع أو نحو ذلك والقول الثاني أنه لا وضوء كاللماسة والمباشرة وهو قول ابن الماجشون اهـ . وحكي ابن عرفة هذين القولين وزاد ثالثاً إن كانت على الفم نقضت وإلا فلا قال وهي رواية المجموعة وعزاه عياض لظاهر المدونة وفيها لاشئ على من قبلته امرأته على غير الفم إلا أن يتلذذ اهـ ابن الحاجب والمشهور أن القبلة في الفم تنقض للزوم اللذة التوضيح قال في التنبيهات اشتراط اللذة على غير الفم دليل على أنه لا يشترط وجودها في القبلة في الفم ولا قصدها منهما جميعاً وهو قول مالك في المجموعة قال ابن رشد وأما إن قصد اللذة ولم يجدها فالوضوء واجب عليه ولا أعلم في ذلك خلافاً في المذهب ولا يبعد دخول الخلاف فيها معنى وعلى هذا فليحمل قوله والمشهور أن القبلة في الفم تنقض للزوم اللذة على الوجه الأول وذكر ابن بري في القبلة ثلاثة أقوال في المذهب : النقض مطلقاً . والثاني اعتبار اللذة . والثالث إن كانت في الفم انتقض مطلقاً وإن كانت في غيره اعتبرت اللذة اهـ . قوله قال ابن رشد وأما إن قصد اللذة أي بالقبلة على الفم وقوله أي قول ابن الحاجب والمشهور أن القبلة في الفم الخ يحتمل على الوجه الأول هو ما إذا لم يجد لذة ولا قصدها فهذا على المشهور ومقابله الشاذ وأما إن وجد لذة بالقبلة على الفم أو قصدها بها فالنقض بلا خلاف كما صرح به ابن رشد فيما إذا قصد ، وبين بهذا أن معنى اللزوم في كلام ابن الحاجب الغلبة فقط لا للزوم العقلي فقول الناظم وذا إشارة إلى الحكم المتقدم وهو النقض باللمس والقبلة وقوله لذة عادة يخرج الانلذاذ بالصغيرة والمحرم وقد تقدم قريباً أن الانلذاذ بالصغيرة لا أثر له والمحرم ينقض على خلاف وقوله وجدت لذة عادة أي سواء قصدها أم لا . ابن الحاجب فإن وجدها فالنقض باتفاق قصدها أو لم يقصدها . قوله كذا إن قصدت أي سواء وجدها أم لا . ابن الحاجب فإن قصدها ولم يجد فكذلك على المنصوص وخروج اللجئ من الرفض لا ينتقض اهـ وفهم من قوله إن وجدت لذة

والتقبل كذلك في غير الحائض وكذا الخارج من سائر البدن كفصادة أو غيرها خلافاً لأبي حنيفة وكذا الخارج من القرحة والدمل لا يعفى عنها إذا نكأها أي فتحها كذا فسر البساطي وفسره بهرام بعصرها وهو أخص من تفسير البساطي فتأمله ودخل بالكاف الدميل والجرح يصل فلا يعفى عنه فظاهر كلام صاحب المختصر عدم العفو مطلقاً ولو كان الخارج دون الدرهم وليس كذلك بل يعفى عمادون الدرهم ولعله أطلق عدم العفو هنا لما قدمه أن مادون الدرهم يعفى عنه مطلقاً والله تعالى أعلم ومفهومه لو انفتحت بنفسها لم يجب غسل ما خرج منها بل يعفى عنه وهو كذلك إلا أن يكون درهما فما فوقه وقوله كقرحة يحتمل الجنس فتدخل الواحدة والمتعددة ويحتمل الواحدة فقط .

﴿ خاتمة ﴾ كل سبب من هذه الأسباب المعبرة يمنع الصلاة والطواف وسجود التلاوة وسجود السهو ومس المصحف أو جلده أو حواشيه بيده أو بقضيب لأن ذلك بمنزلة

المس عادة وكذا حملة
بعلاقة أو وسادة أو صندوق
أو قصد به حملة إلا إن كان
المقصود حمل غيره والمعلم
والتعلم لا يكلف الطهارة
لمس الألواح .

(فصل) وَلِلْفُحْلِ شُرُوطٌ
بَادِيَةٌ

وَمُوجِبَاتٌ تَقْتَضِيهَا وَافِيَةٌ

هذا الفصل كله من زيادة
الناظم على الأصل الذي نسب
إليه نظمه وبأدب أي ظاهرة
وموجبات تقتضيها ، أي

تتبعها وافية بالغرض المقصود
(شُرُوطُهُ الْبُلُوغُ

وَالْإِسْلَامُ

وَالْعَقْلُ وَالْقُدْرَةُ

وَالْإِعْلَامُ)

الثلاثة الأولى واضحة والمراد
بالقدرة كونه غير عاجز

عنه ولعل مراده بالإعلام
كون المكلف ذا كرا غير

غافل ولا نائم ولا مكروه
ويحتمل غير ذلك والله أعلم

(وَمِنْ شُرُوطِهِ دُخُولُ

الْوَقْتِ

وَسَابِعُ قَالُوا بُلُوغُ

الدَّعْوَةِ)

فمن لم يدخل عليه وقت

الصلاة وقد حصل عنده

موجب الغسل لم يجب عليه

عادة كذا إن قصدت أنه إن لم يجدلته ولم يقصدها فلا ينتقض وهو كذلك . ابن الحاجب فإن لم يقصد ولم
يجد لم ينضت له وهذا الحكم ظاهر منطوقاً ومفهوماً بالنسبة للملامسة وظاهر أيضاً باعتبار المنطوق فقط
أعني إذا قصد لذة أو وجدها بالنسبة للقبلة على غير الفهم وأما باعتبار المفهوم أعني إذا لم يجد ولم يقصد
فإنما يجري على قول ابن الماجشون لا تقض لأعلى قول أصبغ ورواية أشهب بالنقض وظاهر التوضيح
ترجيح هذا الثاني كما مر قريباً ، وأما بالنسبة إلى القبلة على الفهم فظاهر أيضاً إن قصد لذة أو وجدها
لا إن لم يقصد ولم يجد إذ ظاهر كلامه عدم النقض والمشهور بالنقض . والحاصل أن القبلة على غير الفهم
قيل كالملامسة وهو ظاهر كلام الشيخ خليل في مختصره وقيل تنقض مطلقاً وإن كانت على الفهم فثلاثة
أقوال المشهور النقض مطلقاً قصد أم لا وجد أم لا وهذا حكم اللامس والمقبل بالكسر وأما الممسوس
والمقبل بالفتح فإن وجد لذة فالتنقض وإلا فلا قال في التهذيب والممسوس إن وجد اللذة توضاً وإلا فلا
قالوا ما لم يقصدها فيكون لامساً صح من التوضيح .

(فرع) قال في المجموعة : ليس في قبلة أحد الزوجين لآخر غير شهوة وضوء في مرض أو
غيره ولا في قبلة الصبية وضوء ومس فرجها إلا أن يكون للذة وروى على عن مالك ليس في مس
فرج الصبي والصبية وضوء قال في النوادر يريد لغير لذة اهـ .

(فرع) لافرق في النقض بالقبلة بين الطوع والإكراه فعن مالك في المجموعة إن قبل زوجه
مكرهه فعليه الوضوء وكذلك روى ابن نافع أنه لو غلبته هي فقبلته فعليه الوضوء ولو لم يلتذ . ابن
عرفة الصقلي يريد ولو على غير الفهم . وقال ابن هارون هذا إن كانت على الفهم وإلا فهي كالملامسة ولا
نعلم في ذلك خلافاً إلا ما تأوله الصقلي كما تقدم .

(فرع) قال في التوضيح ولا يبالى بما وقع اللبس فيه سواء كان ظفراً أو شعراً أو يداً وهو
النصوص ؛ وروى بعض الشيوخ أن الظفر والشعر لا يلحقان بما عداهما من الجسد لأن اللذة ليست
بلمسهما وإنما هي بالنظر ولا أثر له في نقض الطهارة .

(فرع) إذا وقع اللبس من فوق حائل فإن كان خفيفاً فالتنقض وإن كان كثيفاً فقولان المشهور
النقض وهذا إن كان اللبس باليد وإن ضمها إليه فالكثيف كالحفيف .

(فرع) قال الإمام أبو عبد الله المازري وأما من نظر فالتذنب قبله دون لمس فالمشهور عن
أصحابنا أن وضوءه لا ينتقض اهـ وذهب ابن بكير والأيباني إلى أن اللذة بالنظر ناقضة .

(فرع) قال ابن الحاجب : وفي الإنعاط الكامل قولان بناء على لزوم الذي أم لا اهـ والإنعاط
قيام الذكر والقولان في النقض بذلك مبنيان كما قال على أنه ملازم للمدى لا يفارقه فينقض أولاً فلا
ينقض قال في التوضيح : وحكى ابن بشير أن الأشياخ رأوا أن ينظر للشخص في نفسه فإن كانت عادته
خروج الذي بذلك فعليه الوضوء وإلا فلا . قوله إطفاء امرأة ، إطفاء المرأة : هو أن تدخل يدها
بين شفري فرجها والنقض به فقط هو رواية ابن أبي أويس وروى ابن زياد الوضوء باللمس أطفئت
أم لا ورواية المدونة نفى الوضوء ابن الحاجب وفي مس المرأة فرجها ثلاث روايات لابن زياد والمدونة
وابن أبي أويس ثالثاً إن أطفئت انتقض قال قات ما أطفئت قال أن تدخل يدها بين الشفري فتقبل
على ظاهرها وقيل باتفاقها اهـ ومعنى قوله قتل على ظاهرها أنه قد اختلف الشيوخ في هذه الروايات
فمنهم من أجازها على ظاهرها من الخلاف فالمذهب إذا على ثلاثة أقوال ومنهم من جعل الثالث
تفسيراً للقولين فمن قال بالنقض فعناه إذا أطفئت ومن قال بعدمه فعناه إذا لم تطفئ فليس إلا قول

واحد بالتفصيل إن ألطفت انتقض وإلا فلا ولعل الناظم اعتمد على هذا وهو كون النقص مقيدا بالإلطف فلذلك عبر به دون المس . قوله كذا مس الذكر . اعلم أن الآثار اختلفت في إيجاب الوضوء في مس الذكر ففي بعضها «من مس ذكره فليتوضأ» وفي بعضها «من أفضى يده إلى فرجه من غير حجاب فعليه الوضوء» وفي بعضها «أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن مس الرجل ذكره بعد الوضوء فقال وهل هو إلا بضعة منك» ورأى المالكية الجمع بينها بأن ينتقض الوضوء بمسه على صفة دون صفة. وفي تعيين تلك الصفة لهم أقوال : أحدها اعتبار اللذة فإن وجد اللذة بمسه انتقض قاله البغداديون من أهل المذهب . الثاني مراعاة العمد فينتقض معه دون النسيان وهو أحد أقوال مالك وقول سحنون . الثالث مراعاة باطن الكف فإن مسه بغيره لم ينتقض قاله أشهب . الرابع مذهب المدونة مراعاة باطن الكف وباطن الأصابع فإن مسه بغير ذلك لم ينتقض . الخامس كالرابع وزيادة باطن الذراع نقله ابن زرقون وابن العربي عن الوقار . السادس قول ابن نافع ينتقض بمس الكمرة والمشهور مذهب المدونة وعليه فإن مسه بحرف اليد في النقص قولان حكاهما ابن العربي قال بناء على تقديم الحظر على الإباحة والعكس وشهر الشيخ خليل النقص بمسه بجانب الكف أو الأصابع وبالمشهور يفسر قول الناظم كذا مس الذكر أي إذا مسه يباطن كفه أو باطن أصابعه أو بجانبها كما يصرح بذلك في الغسل حيث قال :

تبدأ في الغسل بفرج ثم كف عن مسه يبطن أو جنب الأكف أو أصبع ابن عرفة في مسه بحرف اليد والأصابع أو بأصبع زائدة نقلا ابن العربي . الطراز إذا مسه بين أصبعيه أو بحرف كفه أو بأصبع زائدة انتقض على ظاهر قول ابن القاسم اه . ﴿ فرع ﴾ فإن مسه بأصبع زائدة فقولان قال ابن راشد والخلاف خلاف في حال هل فيها من الإحساس ما في غيرها أم لا وينبغي إن ساوت الأصابع في التصرف والإحساس فالتنقض وإن لم تساو فلا وإن شك فعلى الخلاف فيمن يتقن الطهارة وشك في الحدث ﴿ فرع ﴾ فإن مسه من فوق حائل فطريقان : الأولى قول ابن الحاجب ومن فوق حائل . ثالثة إن كان خفيفا نقض . الثانية إن كان الحائل كثيفا فلا وضوء قولوا واحدا وإن كان رقيقا فروى ابن وهب لا وضوء عليه وهو الأشهر وروى على بن زياد أن عليه الوضوء . التوضيح والظاهر عدم النقص مطلقا لما في صحيح ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام «من أفضى يده إلى فرجه ليس بينهما ستر ولا حجاب فقد وجب عليه الوضوء للصلاة»

﴿ فرع ﴾ قال في التوضيح عن ابن هارون ولو مس موضع الجب فلا نص عندنا وحكي الغزالي أن عليه الوضوء والجاري على أصلنا نفيه لعدم اللذة غالبا اه .

﴿ فرع ﴾ ومس ذكر الغير يجرى على حكم اللمس ، فلو مست المرأة ذكر زوجها تلذذا لوجب عليها الوضوء ولغير شهوة من مرض ونحوه فلا ينتقض وكذلك الممسوس ذكرها إن التذ فعليه الوضوء وإلا فلا ولذا قال القرافي لا ينتقض وضوء الحائض بمس ذكره المحتون .

﴿ فرع ﴾ اختلف أصحاب مالك فيمن مس ذكره وصلى من غير وضوء ، قيل يعيد في الوقت قاله مالك وابن القاسم ، وقيل لا إعادة عليه وهو أحد قولي مالك وابن القاسم ووجههما مراعاة الخلاف ، وقيل يعيد أبدا قاله ابن نافع وابن دينار ، وقيل يعيد العائد أبدا والناسي في الوقت قاله ابن حبيب

حتى يدخل الوقت وكذا من لم تبلغه الدعوة أي دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم كمن هو بجزيرة بعيدة عن مواضع الإسلام ولو قال موضع النصف الأول :

دخول وقت شرطه ياقدوة لكان حسنا .

(وَمُوجِبَاتُهُ بِلَا إِشْكَالٍ عَلَى الْمَسَاءِ وَعَلَى الرَّجَالِ خُرُوجُ مَاءِ دَافِقِي اللَّذَّةِ فِي النَّوْمِ كَانَ ذَلِكَ أَوْ فِي الْيَقَظَةِ)

قوله على النساء وعلى الرجال لا مفهوم له لأن غيرهما لا يخاطب بغسل ويجب لخروج الماء الدافق المقارن للذة سواء كان ذلك في نوم أو في يقظة ولما كان النائم غير مكلف وربما يتوهم أن خروجه منه غير موجب صرح به وسواء كان معه مغيب حشفة أم لا واحترز بقوله خروج عما لوجامع في نومه والتذ ولم ينزل فإنه لا غسل عليه

﴿ تنبيه ﴾ قال سند لا يشترط في إنزال المرأة خروج مائها لأن عادته أن يندفع لها داخل الرحم ليتخلق منه الولد وربما دفعه الرحم إلى خارج وليس عليها

انتظار خروجه لكمال
الجنة باندفاعه للرحم وفي
كلام سنده هذا ما يرد كلام
ابن فرحون مقتضى كلام
ابن الحاجب خروج منها
وليس كذلك اه ، ومنى
الرجل عند اعتدال حاله
أيض ثخين دافق يخرج
عند اللذة الكبرى رائحته
عند الاعتدال كرائحة
الطلع قال يوسف بن عمر
هذه الرائحة يخص بهامنى
الرجل ولا رائحة لغيره من
المياه والطلع اسم لأولى
درجات الثمر وهو نورها
قبل أن يفتح فاذا فتح
قل فيه إغريض وقد
يشبه أشياء فى الرائحة غير
الطلع قيل وإنما شبه به
لأنه هو الموجود فى بلادهم
وقيل لأن الإنسان يشبه
التمر لأنه خلق فى سبع
درجات والإنسان كذلك
فدرجات التمر الطلع
والإغريض والبلح والزهر
والبسر والرطب والتمر
ودرجات الإنسان فى قوله
تعالى « ولقد خلقنا
الإنسان من سلالة من
طين » الآية . وقيل إنما
تشبه النخلة بالإنسان
فى أنها إذا قطع رأسها
لم تخلف كسائر الأشجار
وكذلك الإنسان إذا
قطع رأسه مات وشبهه
بالطاع إذا كان رطباً وأما
إذا يبس فهو كقصوف

﴿ فرع ﴾ مس الذكر المقطوع قال ابن العربي لغو قال المازرى كذا ذكر الغير . قال ابن عرفة يرد بأن
الحياة مظنة اللذة وتقيضها مظنة تقيضها .

﴿ فرع ﴾ قال ابن الحاجب ولا أثر لمس الدبر ، وخروجه حمديس على فرج المرأة ورده عبدالحق
باللذة وابن بشير بأن ذلك ليس بقياس اه ومعنى قوله وابن بشير الخ أن ابن بشير رد إلحاق
حمديس مس الدبر بمس الفرج بأن الوضوء من مس الفرج خارج عن القياس لأنه من الجسد
والحكم إذا خرج على غير قياس لم يقس عليه

﴿ فرع ﴾ ومس الخنثى فرجه مخرج على من تيقن الطهارة وشك فى الحدث للتردد فى المحل
الأصلى والزائد . ابن العربي عن بعض شيوخه إن مس فرجه معاً وجب الوضوء وإن مس أحدهما
وقلنا إن المرأة ينتقض وضوءها بمس فرجها فهو كمن تيقن الطهارة وشك فى الحدث ثم قال
ولو مس أحدهما وصلى ثم توضأ ومس الآخر وصلى أى صلاة أخرى فقال ذا نشمند: يحتمل إعادته
الصلاتين كذا كر صلاة من صلاتين وعدم الإعادة لأن كل صلاة تمت باجتهاد كأربع صلوات لأربع
جهات باجتهادات مع تيقن بطلان ثلاث منها قال ابن عرفة كل اجتهاد أو وجب جهة وكل مس لغو
أو مبطل على تخريجه على الشك فى الحدث فكيف يقاس المبطل أو اللغو على الموجب اه وهذا
إنما هو فى الخنثى المشكل وأما غير المشكل فيحسب مائت له . وفى تكميل التقييد للإمام ابن غازى
من أشياخ ابن العربي ذا نشمند الأكبر وهو الإمام إسماعيل الطوسى وذا نشمند الأصغر وهو الإمام
أبو حامد الغزالى الطوسى ومعنى ذا نشمند بلغة الفرس عالم العلماء قال وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله
الصغير يحكى لنا عن شيخه أبى محمد عبد الله العبدوسى أنه بلغه أن الفرس يفخمون ذا نشمند اه
وهذه المسألة إحدى النظائر المعروفة بمسائل الخنثى المشكل وقد وقفت على جملة صالحة منها منظومة
فى سؤال وجواب رأيت إيرادها هنا تكميلاً للفائدة ، وهذا نص السؤال :

أجب سائلاً يأياها الخبر إنه	على الخبر أن يفتى الفتى حين يسأل
أبن لى فى الخنثى مسائل حمة	تزيد على عشر إذا كان يشك
فما حكمه مهما غزا وإذا زنى	به أو زنى ما حكمه حين يفعل
وقل أين يلتقى فى الجنائز نعشه	ومن يتولى غسله حين يغسل
وميراثه ما قدره ونكاحه	أيؤذن فيه أم يصران فيعضل
وإن لمست كفاه موضع فرجه	فهل طهره يبقى له أم يبدل
وهل صفه خلف المصلين آخره	إذا هو صلى فى الرجال أم أول
وهل سجنه بين الرجال أو النساء	فإن جوار الشكل بالشكل أمثل
وهل ينبذ القاضى شهادة قوله	إذا هو أدى أو يقول فيقبل
وقل هل يؤم القوم أو ليس يرتضى	فإن مقال الحق للمرء أجمل

ونص الجواب :

تفطن هداك الله إن كنت تسأل	فهذا جواب نوره يتهلل
له نصف سهم فى الغزاة وإن زنى	به فعليه الحد والحد أعدل
ومهما زنى فالحد عنه بمعزل	فإن الفتى فى معرك الحرب أعزل
وميراثه فى نصف مرء ومرءة	كذلك تودى نفسه حين يقتل

البیض اه أو رائحة العجین
وماء المرأة رقیق أصفر
مالح ومنی الرجل مرزعاق
وإذا اجتمع المالح مع المر
یکون منهما الولد بقدرة
الله تعالى .

(وَمِنْ غَيْبِ مَوْضِعِ الْخِتَانِ
فِي أَيِّ مَا فَرَجَ مِنْ
الْحَيَوَانِ)

يجب الغسل بمغيب الحشفة
وهی المراد بموضع الختان
أو قدرها من متطوعها
ولو لم يحصل منی كان مع
انتشار أولاطائعا ومكرها
عامدا أولا شابا أو شيخا
أو عینا وهذا فی البالغ
فان فقد البلوغ فی الواطئ
أو الموطوءة أو فيهما معا
لم يجب الغسل . ابن رشد
غير البالغین يؤمران به
تدریبا فان وطئ صغير
كبيرة لم يجب عليها إلا
أن تنزل وأما هو فلا يجب
عليه لنقصان لذته وفتور
شهوته . وقال أصبغ
يغتسل لعموم الحديث
وإن وطئ كبير صغيرة لم
تؤمر بالغسل ففي مختصر
الوقار لا غسل عليها وقال
أشهب تغتسل وأما هو
فيجب عليه ويجب بالإلاج
في أي فرج كان من خنثى أو
غيره قبل أو دبر حية
أو ميتة ولو بهيمة .

ويعضل عن معنى النكاح إذا اشتبه
وآخر صف في الرجال مكانه
وحيث يصلى ثم يوضع نعشه
وتغسله بماء كة تشتري له
ومهما استحق السجن ثقف وحده
وليس يؤم القوم إلا ضرورة
وإن هو مس الفرج أبطل طهره
فدونكها مثل النجوم زواها
قد ألفها ذو فطنة يتوسل

فذهب على النقض بمس الفرج أو الإحليل بناء على القول بالنقض بمس المرأة فرجها إذ التردد في الحل
الأصلي من الزائد صير مس أحدهما موجبا للشك في الطهارة ومسائل الخنثى المشكل أكثر مما تقدم
وقد كنت ذيلت الجواب المتقدم بيت يشتمل على مسألتي من مسائله وهو قولنا :
مذكاه مكروه دايمل بلوغه بأى بدا قل باحتياط يعلل

وكلام المحجب ظاهر إلا قوله : وليس يؤم القوم إلا ضرورة ، فلم أقف عليه الآن وإنما وقفت على
قول ابن عرفة في شروط الإمامة عن ابن بشير الخنثى المشكل كأمراة اه وعليه فلا يؤم إلا
على رواية ابن أعين تؤم المرأة النساء وعلى هذا فالأولى أن يقول : * إمامته فامنع لغير ابن أعين *
وقد ذكر ابن عرفة في المحرمات من النساء في كتاب النكاح مسائل عديدة من مسائله رأيت
إثباتها هنا تكميلا للفائدة لغرابتها قال رحمه الله عبد الحق لا يطاء ولا يوطأ وقيل يطاء أمته وإن
زنى بذكره لم يحد لأنه كأصبع ويؤدب وبفرجه يحد . المتيطى في حده إن ولد من فرجه قولان
ابن عرفة قلت ففي حده ثالثا إن ولد وينبغي أن ينفق عليه لأن ولادته من فرجه دليل على
أنوثته . وعن ابن عبد الحكم من وطئ خنثى غصبا حد زاد الشعبي وعليه نصف المهر . ابن عرفة
والأظهر أن زنى بذكره وفرجه حد اتفاقا وحد قاذفه يجرى على حده ، وعن بعض أهل العلم في قطع
ذكره نصف دية ونصف حكومة قال وصفة جسده أن يستر فرجه ويحس الرجال ذكره ويغطي ذكره
وينظر النساء فرجه . ابن عرفة وكذا في دعواه أنه خنثى بعد نكاحه على أنه رجل أو امرأة ونزلت
بتونس ففسخ النكاح ، وفي كون الواجب له إذا غزا ربع سهم أو نصفه قولان ، وفي بعض التعليقات
يحتاط في الحج فلا يحج إلا مع ذى محرم لامع جماعة رجال فقط ولا مع نساء فقط . قلت إلا أن
يكن جواريه أو ذوات محارمه ويلبس ما تلبسه المرأة ويفتدى وهذا فيما يجب على المرأة ستره وفي
غيره لا يلبسه إلا الحاجة ويسجن وحده وإن مات ولا محرم معه ولا مال اشترت له من بيت المال
أمة تغسله وتعق ولأوها للمسلمين . ابن عرفة قلت مقتضى الاحتياط أنه كرجل مع نساء وفي شراء
الأمة من بيت المال نظر إذ لا ملك له فيها ولو كان لورثها عنه وارثه أو بيت المال فلا موجب لغتقها
اه . وفي غير ابن عرفة أن شأنه في جميع أحواله على أحوط الأمرين ولا يفعل إلا ما يفعله الرجال
والنساء معا ولا يفعل ما يجوز لأحدهما فقط فلا يلبس الحرير ولا الذهب ويسمع نفسه فقط إذا صلى
ولا يؤذن ولا يرث الولاء ويستتر نفسه إذا صلى ويبدى للرجال ما تبدى لهم المرأة والنساء ما يبدى لهن
الرجال . قوله والشك في الحدث قال في الرسالة ومن أيقن بالوضوء وشك في الحدث ابتداء بالوضوء
وفي ابن يونس من أيقن بالوضوء ثم شك فلم يدر أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه إلا أن

﴿فائدة﴾ ومغيبها يوجب
أكثر من ستين حكماً:
تحريم الصلاة والطواف
وسجود التلاوة وسجود
السهو ومس المصحف
وحمله وقراءة القرآن
والإقامة في المسجد ويفسد
الصلاة وفسق متعمده
يفسد الصوم وفسق
متعمده والكفارة لذلك
والتعزير عليه وفساد
الاعتكاف والتعزير عليه
وفسق متعمده لاسيما إن
تكرر وأوقع في المسجد
وفساد العمرة والحج
وفسق متعمده والتعزير
عليه والهدى وأما المضي في
الفاسد فسبب عن الإحرام
وتحليل البتة وتقرير
المهر المسمى في الصحيح
والثل في الفاسد ووطء
الشبهة والتفويض والعدة
والاستبراء في المملوكة قبل
الملك وبعده والسكره
والجلد والتغريب في الزنا
وألوجم والتفسيق وتحريم
المصاهرة في الحلال والحرام
لحوق الولد في الحلال
والإماء المشتركات ووطء
الشبهات وجعل الأمة
فراًشاً وإزالة ولاية
الإجبار عن الكبيرة وكذا
عن الثيب الصغيرة على أحد
القولين وتحصين الزوجين
والقيضة في الإيلاء والعود

يكون مستنكحاً فلا تتركه إعادة من وضوء ولا صلاة. قال ابن حبيب وإذا خيل إليه أن ريحاً خرج منه فلا يتوضأ إلا أن يوقن به وكذلك إذا دخله الشك بالمس وذكر الحدث ثم قال وأما إن شك هل بال أم لا فهذا يعيد الوضوء اهـ. وفي ابن الحاجب من يقن الطهارة وشك في الحدث ففيها فليعد وضوءه كمن شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً يعيد قتيلاً وجوباً وقيل استجباً. وقال اللخمي خمسة، ثالثها يستحب، ورابعها يجب ما لم يكن في صلاة، وخامسها يجب ما لم يكن الشك في سبب ناجز كمن شك في ريح ولم يدرك صوتاً ولا ريحاً، وأما المستنكح فالمعتبر أول خاطريه اهـ قال في التوضيح استشكل الشيوخ قياس من شك في الحدث على من شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً لأن الشك في الطهارة شك في المانع والأصل في الشك الإلغاء إذ الأصل في الوضوء دوامه بخلاف الركعات فإن الشك فيها شك في الشرط والأصل عمارة الذمة بالعدد حتى يتحقق حصوله؛ وحاصله أن الأصل إلغاء الشك ويلزم منه البناء على الأقل في الركعات والبقاء على الطهارة، ويمكن أن يوجه الوجوب بالاحتياط للعبادة إذ الأصل أن الصلاة في الذمة يقيين فلا تبرأ الذمة منها إلا بيقين، ويمكن أن يقال منشأ الخلاف هل الشك في الشرط يورث الشك في المشروط أم لا؟ قال صاحب النكت وإنما يجب الوضوء في غير المستنكح وأما المستنكح فلا شيء عليه اهـ وهذا هو المشهور في المستنكح وهو الموسوس قال ابن عبد السلام وهو ظاهر المدونة وغيرها من غير نظر إلى خاطر ألبته لأن من هذه صفته لا يضبط له الخاطر الأول بما بعده، وقيل المعتبر أول خاطريه فإن سبق إلى نفسه أنه أكمل وضوءه أو أنه على وضوئه فلا يعيد وإن سبق إلى نفسه أنه لم يكمل أعاد لأنه في الخاطر الأول مشابه للعقل وفي الثاني مفارق لهم؛ ومعنى القول الخامس عند ابن الحاجب في طريقة اللخمي أن الشك الذي طرأ في أثناء الصلاة إن كان على وجه هل خرج منه ريح إذ ذاك أو لم يخرج في حال الصلاة ولم يدرك صوتاً ولا وجد ريحاً أو أنه حك غذه مثلاً وهو يصلي فشك هل مس ذكره أم لا فلا يقطع، وإن كان على وجه هل بال أو تعوط مثلاً قبل الدخول في الصلاة قطع وتوضأ، وعلى المشهور من وجوب الوضوء على الشك إذا حصل له الشك في الصلاة قطع صرح به في التوضيح، وظاهر ما يأتي لابن رشد تقييد وجوب الوضوء على الشك بما إذا شك قبل الدخول في الصلاة أما بعد الدخول فيها فلا يقطع إلا بيقين.

﴿فرع﴾ قال في التوضيح: فإن افتتح الصلاة متيقناً بالطهارة ثم شك في الصلاة وتمادى على صلاته ثم تبين له أنه متطهر فقال مالك صلاته تامة لحصول الشرط في نفس الأمر وقال أشهب وسحنون لا تصح لأنه غير عامل على قصد الصحة اهـ قال ابن رشد في رسم جمع من شك أثناء صلاته هل هو على وضوء أم لا فتمادى في صلاته وهو على شكه ذلك فلما فرغ من صلاته استيقن أنه كان على وضوء قال صلاته مجزئة عنه إلا أن يكون نواها نافلة حين شك. ابن رشد إنما قال صلاته تامة وإن تمادى على شكه لأنه دخل في الصلاة بطهارة متيقنة فلا يؤثر فيها الشك الطارئ عليه بعد دخوله في صلاته لحديث «إن الشيطان يفسو بين ألقى أحدكم فلا ينصرف من صلاته حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» وليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيقن بالوضوء وشك في الحدث.

﴿مسئلة﴾ المدونة طرأ عليه الشك في طهارته قبل دخوله في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها إلا بطهارة متيقنة وهو فرق بين وأظهر مما رواه سحنون عن أشهب اهـ.

﴿فرع﴾ قال ابن العربي لو يقن طهراً وحدثاً شك في السابق منهما فلا نص لعلمائنا. وقال إمام الحرمين الحكم تقيض ما كان عليه وهو صحيح أقوالنا إلغاء الشك فمن كان قبل الفجر محدثاً جزم

بعده بوضوء وحدث وشك في الأحدث منهما فتوضى لتيقن وضوئه وشك نقضه ولو كان متطهرا فحدث لتيقن حدثه وشك رفعه. ابن محرز يجب الوضوء فيهما. وفي ابن الحاجب ولو شك على غير ذلك وجب الوضوء باتفاق. التوضيح يدخل فيه خمس صور: الأولى تيقن الحدث وشك في الطهارة وحكي ابن بشير فيها الإجماع. الثانية تيقنهما ولم يدر السابق منهما وحكي سند فيها الاتفاق. الثالثة شك فيهما فخفي ابن محرز أن الوضوء يجب عليه لأنه ليس عنده أمر يتيقنه يبنى عليه، وذكر ابن بشير في هذه الصورة أنه يطرح ما شك فيه ويبنى على ما كان حاله قبل الشك فإن كان محدثا لزمه الوضوء وإن كان متوضئا صار بمنزلة من تيقن الطهارة وشك في الحدث. الرابعة تيقن الوضوء وشك في الحدث وشك مع ذلك أكان قبله أو بعده. والخامسة عكس هذه تيقن الحدث وشك في فعل الوضوء وشك مع ذلك أكان قبله أو بعده وحكي ابن محرز الوجوب فيهما اه. قوله كفر من كفر معناه أن المسلم إذا توضأ ثم ارتد وكفر والعياذ بالله ثم إنه راجع الإسلام فإن وضوءه ينتقض برده. قال ابن الحاجب وفي وجوب وضوء المرتد إذا تاب قبل نقض وضوئه قولان اه وسمع موسى بن القاسم من ارتد عن الإسلام ثم راجع الإسلام قبل أن ينتقض وضوءه أحب إلى أن يتوضأ. وقال يحيى بن عمر واجب عليه أن يتوضأ لقوله تعالى «لئن أشركت ليحبطن عملك» اه وفي كون الردة موجبة للوضوء وهو المشهور ولذا عدت من نواقضه أو للغسل قولان حكاهما ابن العربي، ورأيت وأظنه في المعيار للوشريسي أن عد الردة من موجبات الوضوء إنما هو في حق من لم يجب عليه غسل قط وكان بلوغه بالإنبات مثلاً أو يبلوغه ثمانى عشرة سنة فتوضأ ثم ارتد ثم راجع الإسلام قبل أن يحدث فهذا يبطل وضوءه برده، وأما من وجب عليه الغسل واغتسل ثم ارتد ثم راجع الإسلام قبل أن يجب عليه غسل فهذا يغتسل لبطلان غسله الأول برده وكأنه توفيق بين القولين اللذين حكى عن ابن العربي والله أعلم.

﴿فرع﴾ في وجوب الوضوء بخروج الهادى وهو ماء أبيض يخرج من الحامل عند وضع الحمل أو السقط وسقوطه قال في البيان وهو الأحسن لكونه ليس معتادا.

﴿فرع﴾ قال ابن الحاجب ولا يجب الوضوء ببقى ولا حجمة ولا لحم إبل، وفيها أحب إلى أن يتمضمض من اللبن واللحم ويغسل الغمر إذا أراد الصلاة.

﴿فرع﴾ قال اللخمي: تجديد الوضوء لكل صلاة فضيلة. قال القاضي عياض: الوضوء على خمسة أقسام ثم ذكر من الوضوء الممنوع تجديده قبل صلاة فرض به.

﴿فرع﴾ قال ابن الحاجب ويمنع المحدث من الصلاة ومس المصحف أو جلده ولو بقضيب ولا بأس بحمل صندوق أو خرج هو فيه ما لم يكن المقصود حمله ولا بأس بالنفاسير والدرهم وبالألواح للتعلم والمعلم ليصححها. ابن حبيب يكره مسها للمعلم والجزء للصبي كاللوح بخلاف المسكمل وقيل المكمل. وفي التوضيح أجاز مالك في العتية الحرز للصبي والحائض والحامل إذا كان عليه شيء يكره ولا يعلق وليس عليه شيء وما رأيت من يفعله.

(وَيَجِبُ اسْتِبْرَاهُ الْأَخْبَثَيْنِ مَعَ سَلَتٍ وَتَرٍّ ذَكَرٍ وَالشَّدَّ دَعٍ
وَجَازَ اسْتِجْمَارُ مَنْ بَوَّلَ ذَكَرَهُ كَفَاطٍ لَا مَا كَثِيرًا أَنْتَشَرَ)

يعنى أنه يجب على قاضى الحاجة استبراء الأخبثين؛ والاستبراء استفراغ ما فى المخرجين. ابن الجلاب الاستبراء واجب مستحق وهو استخراج ما بالمحلين من أذى والأخبثان بالثاء المثلثة من الخبث الذى

أم الزوجة وجداتها وبنات الزوجة وبنات أبنائها وتفسيق فاعله وتحريم وطء الزوجة فى استبراء وطء الشبهة وتعزير فاعله وكل موضع حرم على الرجل المباشرة حرم على المرأة التمكن إذا علمت التحريم أو ظنته ظنا معتبرا وذكرنا فى شرح المختصر أنها تزيد على مائة.

(وَلَا يَقْطَعُ الْخَيْضُ وَالنَّفَاسُ

وَالْخُرُوجُ الْحَمْلُ خُذْ قِيَاسَ)

يجب الغسل بانقطاع دم الحيض ويجب بانقطاع دم النفاس سواء خرج مع الولد أو بعده والواو فى قوله وبخروج تحتمل المعية أى وانقطاع النفاس مع خروج الحمل ويحتمل أن الولد إذا خرج جافا بغير دم أو جب الغسل وهو الظاهر وفى المسئلة خلاف فالوجوب لعبد الوهاب وعدمه للخمى وقيل مستحب (وَقَطْعُهُ يَكُونُ بِالْخُفُوفِ أَوْ قَصَّةٍ بَيِّنًا مِنَ الْمَعْرُوفِ (١))

(١) هذا البيت والثلاثة بعده ليست بنسخة النسخ التى بأيدينا.

كَذَٰكَ إِنْ بَلَغَ
أَقْصَى الْغَايَةِ
خَمْسَةَ عَشْرَ مَرَّةٍ النَّهْيَةَ
وَعَايَةَ النَّفْسِ قُلْ
شَهْرَيْنِ
هَٰذَا الَّذِي قَدْ صَحَّ
دُونِ مَيْنِ
وَاخْتَلَفُوا فِي غُسْلِهَا
إِنْ وَلَدَتْ
بِلَا دَمٍ هَٰذَا الَّذِي قَدْ
حَمَلَتْ
وَلَا يَحِلُّ الْوُطْءُ قَبْلَ
الْغُسْلِ
لَأنَّهُ أَذَى كَذَافِي النَّقْلِ
قبل الغسل يحتمل وقبل
انقطاع الدم وهو محرم
إجماعاً وتلزمه التوبة
والاستغفار ولا كفارة
خلافاً لأحمد وجماعة
يحتمل بعد انقطاع الدم
وقبل الغسل وهو المشهور
ويحتملها ومقابل المشهور
عدم المنع وهو مذهب
أبي حنيفة بشرط أن ينقطع
دم حيضها أو نفاسها عند
حصول أكثرها دون من
انقطع لأقلهما ، وأكثر
الحيض عنده عشرة أيام
ويدخل في قوله قبل
الغسل منه ولو مع التيمم

هو النجس قاله في المشارق . والمراد به هنا البول والغائط ويزاد على ذلك في الذكر السلت والنتر الخفيفان فيأخذ ذكره يسراه ويجعله بين سبائتيه وإيمامه ويمرهما من أصله إلى آخره والنتر بمثابة فوقية ساكنة جذب مخفاء وقوله الأخشين يقرأ بنقل حركة الهمزة للساكن قبلها للوزن وقوله سات بكسرة واحدة لأنه مضاف في القدير لمثل ما أضيف له تر على حد * بين ذراعي وجهه الأسد * وإنما أمر بترك الشد في السلب لأنه رخى المثانة ولا تحديد في المرات لأن أمرجة الناس مختلفة . الشيخ زروق وقد جرب لطوله أن يهزم بأصبعه بين السبيلين فإنه يدفع الحاصل ويمنع الواصل ، وسمع ابن القاسم ليس القيام والقعود وكثرة السلت بصواب . اللخمى من عادته احتباسه فإذا قام نزل منه وجب أن يقوم ثم يقعد . وسئل ابن رشد عن الرجل يخرج من بيت الماء وقد استنجى بالماء ثم توضأ فيكون في الصلاة أو سائراً إليها فيجد نقطة هابطة فيفتش عليها فتارة يجدها وتارة لا يجدها فأجاب لأشياء عليه إذا استسكحه ذلك ودين الله يسر . وسئل ربيعة عن الرجل يمسح ذكره من البول ثم يتوضأ فيجد الببل فقال لا بأس به قد بلغ محتته وأدى فريضته . وحكم الاستبراء الوجوب كما صرح به الناظم تبعاً لغيره ، وأما تنظيف المحلين بالاستنجاء أو بالاستجمار فهو من باب زوال النجاسة وقد تقدم حكمه .

﴿ فرع ﴾ فان ترك الاستنجاء والاستجمار ساهياً وصلى في إعادته في الوقت روايتان لابن القاسم وأشهب فقال ابن أبي زيد يريد الماسح والمبعر ، وخرج اللخمى يعيد أبدأ من القول بالإعادة أبدأ لمن صلى بنجاسة ناسياً وهي رواية ابن وهب . قوله وجاز الاستجمار البيت ، يعني أن الاستجمار بالحجر ونحوه يجوز أن يكفي عن الاستنجاء بالماء في بول الذكر وفي الغائط ما لم ينشتر ذلك المذكور من البول والغائط من المخرج كثيراً فلا بد فيه حينئذ من الاستنجاء بالماء كما لا بد منه في بول المرأة ولذا قال من بول ذكر ؛ فأما الاستنجاء فقال القاضي عياض إنه مأخوذ من نجوت العود إذا قشرت فكأن المستنجى يقشر ما على المحل من الأذى ، وقيل مأخوذ من النجا وهو التخلص لأن الإنسان يتخلص به من درن المحل وتعلق الأذى به وحقيقته إزالة النجاسة الخارجة من المخرجين أو من أحدهما بالماء المطابق عن ظاهر المحل الذي خرجت منه ، وأما الاستجمار فقال إنه مأخوذ من الجمار وهي الحجارة الصغيرة التي تزال بها وقيل من الاستجمار بالبخور والجمهر لأنه يطيب المحل كما يطيب البخور ويسمى استطابة لتنظيفه الموضع بإزالة الأذى عنه قال المازري الاستجمار التمسح بالجمار وقال غيره هو مسح المخرج من الأذى بجماد طاهر منق منفصل ليس بذي سرف ولا بذى حرمة ولا مطعوم ولا حق لأحد فيه ولا منجس غيره اه قفوله بجماد أى بكل جاحد حجر كان أو غيره وهو كالجنس قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب والجماد كالحجر على المشهور قاس في المشهور كل جامد على الحجر لأن القصد الإبقاء وروى في النول الآخر أن ذلك رخصة فيقتصر بها على ماورد والصحيح الأول لأن الرخصة في نفس الفعل لا في المفعول به وأخرج بوصف الطهارة النجس فلا يستجمر به وليس على إطلاقه بل إذا باشر المحل فإن كان في أحد جنبي الحجر نجاسة جاز الاستجمار بالجانب الآخر قاله في التوضيح قال الباجي عندي إن استجمر بنجس فقد طرأت على المحل نجاسة غير معتادة فلا ترتفع إلا بالغسل وبوصف الإبقاء ما لا ينقضي لمؤسته كالزجاج وبوصف الانفصال يد نفسه لكن ذكر في الرسالة أنه يستجمر بيده ولفظه ثم يمسح ما في المخرج من الأذى بمد أو غيره أو بيده وكذلك ذكر سيدي أبو عبد الله ابن الحاج أنه إذا عدم الأحجار فلا يترك فضيلة الاستجمار بل يستجمر بأصبعه الوسطى

بعد غسلها وأخرج بقوله ليس بذى سرف الذهب والفضة واليوأيت ونحوها وأخرجها ابن الحاجب بوصف النفاسة فقال في التوضيح عن ابن راشد وذكر وصف النفاسة تنبها على علة المنع لأن استعمالها في ذلك تحسين لها ولأنها أجسام فيها ملوسة فتزيد المحل تلطيخاً وأخرج بقوله ولا بذى حرمة جدار المسجد كذا قال ابن الحاجب قال في التوضيح ناقلاً عن الإكمال وقد تساهل الناس في المسح بالحيطان وهو مما لا يجوز فعله لتنجيسها ولأن على الناس ضراً في الانضمام إليها لاسيما عند زول المطر وبلل الثياب وهو ظاهر وعلى هذا فلا يظهر لتخصيص جدار المسجد إلا الأولوية اهـ وكذا يخرج الورق المكتوب لحرمة الحروف وتختلف الحرمة بحسب ما كتب فيه وفي معنى المكتوب الورق غير المكتوب لما فيه من النشا، وأخرج بقوله ولا مطعوم جميع المأكول ولو كان من الأدوية والعقاقير وأخرج بقوله ولا حق فيه لأحد ما كان مملوكاً للغير ولا إشكال وكذا الحممة والروث والعظم الطاهر لحق الجن فقد روى أبو داود «أنه قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثه أو حممة فان الله جعل لنا فيها رزقا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . قال أبو عبيد الحممة الفحمة . وقوله ولا منجس غيره احترز به من جدار المراض ومن المائعات والحرق المبتلة لأن الرطوبة تنشر النجاسة فتنجس مالم يكن متنجساً زاد ابن الحاجب كونه غير مؤذ احترازاً من الزجاج المحرف ونحوه ولا يبعد الاكتفاء عنه بوصف الإبقاء لأن إذايته قد تمنع من الإبقاء به .

﴿فرع﴾ فان استجمر بشيء مما نهى عنه فقال أصبغ بعيد في الوقت وقال ابن حبيب لا إعادة عليه وقال ابن عبد الحكم صلاته باطلة فيعيد أبداً واستظهره ابن عبد السلام لأن الاستجار رخصة فاذا لم يأت بمحل الرخصة بقى على أصل المنع فيكون مصلياً بالنجاسة . التوضيح وفيه نظر لأن الرخصة في الإزالة وقد حصلت لا فيما زال به والقول بعدم الإعادة فيما إذا استجمر بنجس مبني على أن إزالة النجاسة مستحبة .

﴿فرع﴾ مذهب مالك أن المطلوب في الاستجار الاتقاء دون العدد فاذا حصل الاتقاء بحجر واحد أو باثنين كفي ذلك ، ومذهب الشافعي مراعاة الاتقاء مع العدد لحديث «ومن استجمر فليوتر» وحديث «أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار» وقد خرج هذا بيانا لأقل ما يجزى وبوجوب الاتقاء والعدد قال أبو الفرج وابن شعبان وأنه لا بد من ثلاثة أحجار وعلى قولهما فهل يجب لكل مخرج ثلاث أو تكفي الثلاث لهما معا قولان وفي إجزاء حجر ذي ثلاث شعب قولان وفي إمرار الثلاث على جميع المحل أو لكل جهة واحد والثالث للوسط قولان وعلى المشهور من عدم وجوب العدد فهل يستحب الوتر قال ابن هارون لم أر لأصحابنا فيه نصاً والذي سمعته قديماً في المذكرات أنه يطلب الوتر إلى السبع فان لم ينق بها لم يطلب إلا الإبقاء من غير مراعاة وتر .

﴿فرع﴾ المطلوب الجمع بين الأحجار والماء فان اقتصر على الماء أجزأه بغير خلاف وإن اقتصر على الأحجار مع عدم الماء ولم تنتشر النجاسة على فم المخرج فكذلك وإن اقتصر عليها مع وجود الماء فالمشهور الإجزاء وقال ابن حبيب بعدم الإجزاء مع وجوده .

﴿فرع﴾ ما انتشر من النجاسة عن محل خروجها أي بعد تعيين الماء كما به عليه الناظم بقوله لا ما كان كثيراً انتشر وفي كون ما قرب جداً كالخارج أو لا بد من الماء قولان الأول لابن الجلاب والثاني لابن عبد الحكم وابن حبيب وهذا مفهوم قول الناظم كثيراً والخلاف في المسألة جار على الخلاف فيما قرب من الشيء هل له حكم ذلك الشيء أو حكم نفسه ولمسألة نظائر كثيرة انظرها في كتب

وهو مذهب المدونة خلافاً لابن شعبان وقوله لأنه أذى الخ يعين الاحتمال الأول قيل ومن أذاه أنه يقرح ذكر الواطئ ويقال إنه إن حصل فيه حمل جاء الولد أعمى ويقال إنه يورث الولد الجذام .

﴿وَالْكَافِرُ مَرَّةً بِالْأَغْتِسَالِ مَهْمَا أَنْتَاكَ مُسْلِمًا فِي الْحَالِ وَغَسَلَهُ يَكُونُ لِلْجَنَابَةِ وَامْرَأَةً لِلْحَيْضِ وَالْإِصَابَةِ﴾

إذا أسلم الكافر وجب عليه الغسل إن حصل منه ما يوجب كالجنابة من الرجل أو الجنابة والحيض والنفاس من المرأة على المشهور ويصح منه الغسل ولو كان قبل تلفظه بالشهادتين والشاذ وجوبه على من أسلم صغيراً أو كبيراً لأنه تعبد .

﴿تنبيه﴾ عد موجبات الغسل أربعاً: خروج الماء الدافق ومغيب الحشفة وانقطاع دم الحيض والنفاس وغسل الكافر ولم يذكر غسل الميت لأنه عده كما سيأتي في الجنائز من السنن أو هو واجب لكنه ليس وجوبه عليه .

﴿خاتمة﴾ زاد بعضهم الشك
في التقاء الحتاين والشك
في الحدث والشك في
الإنزال .

(بَابُ) يَبِينُ فِيهِ
فَرَضُ الْفُسْلِ

وَسُنَنُهَا مَشْهُورَةٌ فِي النَّقْلِ
ذكر في هذا الباب وفي الفصل

الذي يليه فرائض الفسل
ومسنوناته وذكر أن
فروضة خمسة وبدأ بها فقال
(فَالْفَرْضُ مِنْهُ عِنْدَ
الْإِبْتِدَاءِ

نَبِيَّتُهُ ثُمَّ طُهُورُ الْمَاءِ
وَالْقَوْرُ وَالذَّلَكُ بِمَاءٍ
يَصْحَبُهُ

فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَذَلِكَ
مَذْهَبُهُ)

اشتمل هذان البيتان على
أربعة فروض : الفرض
الأول النية اتفاقاً في أوله
لقوة التعبد فيه بخلاف
الوضوء ، الفرض الثاني
الماء المطلق اتفاقاً ، الفرض
الثالث القور على خلاف
فيه . الفرض الرابع الدلك
مع استصحاب الماء وهو
قول القابسي وقال ابن
أبي زيد لو اتعس في الماء ثم
تدلك بعده أجزأه على
الأصح وعليه اقتصر صاحب

النظار كالمخرج المنتخب للزقاق وإيضاح المسالك للونشريسي ونحوهما .

﴿فرع﴾ إذا قلنا بالمشهور على إجزاء الاستنجار مع وجود الماء فغير المعتاد يخرج من السيلين
مثل المعتاد . الطراز جوز القاضي الاستنجار من الدم والقيح وشبهه ويحتمل المنع .

﴿تنبيه﴾ استثنى العلماء مسائل يتعين فيها الماء ولا يكفي الاستنجار فيها منها ما انتشر عن المخرج كثيراً
كما تقدم ومنها بول المرأة لتعديه لمحله لجهة المقعدة وكذلك الحصى ومنها الذي وتقدم الخلاف هل يجب
منه غسل جميع الذكر أو محل الأذى فقط ومنها المني ودم الحيض والنفاس في حق من فرضه التيمم
لمرض أو لعدم ماء ومعه ما يزيل به النجاسة فقط فتجب إزالة ذلك بالماء ولا يكفي في ذلك الاستنجار
قلت وكذا المني إذا خرج بغير لذة أصلاً أو للذة غير معتادة فانه حينئذ موجب للوضوء فقط فلا بد
من إزالته بالماء .

﴿فرع﴾ قال في التهذيب ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها لبول أو غائط أو لمجموعة إلا
في الفلوات وأما المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به وإن كانت تلي القبلة .
التوضيح وظاهره جواز الاستقبال في الكنيف وإن لم تكن مشقة بدليل جواز المجامعة ولا ضرورة
فيها قاله اللخمي وابن رشد وعياض وسند . قال سند وظاهر قوله فيها والمراحيض التي على السطوح
الجواز وإن لم يكن ساتر وعلى ذلك حملة في تهذيب الطالب ، ونقل أبو الحسن تأويلاً آخر أن مافي
المدونة محمول على الساتر اه قال في الشامل ويجوز في القرى والمراحيض وإن لم يلجأ على الأصح وهل
يجوز ذلك في مرحاض سطح مطلقاً أو بساتر قولان اه . التوضيح وقال ابن رشد الموضوع إن كان
لامراحيض فيه ولا ساتر فلا يجوز فيه الاستقبال والاستدبار أو يكون فيه المراحيض والساتر فيجلس
بحسب ما تقتضيه المراحيض أو يكون ذا مراحيض ولا ساتر فيجلس بحسب ما تقتضيه المراحيض أيضاً
للضرورة أو يكون ذا ساتر ولا مراحيض ففي المذهب قولان وسبب الخلاف هل العلة المصلون أي
ينظره بعض من يصلي للجهة فإن كان ساتراً جاز للأمن من علة المنع أو المنع لأجل حرمة القبلة وهي
حاصلة سواء كان ثم حائل أم لا اه قال في المدونة الكبرى قات أجامع الرجل زوجته مستقبل القبلة
قال لا أحفظ في هذا عن مالك شيئاً وأرى أنه لا بأس بذلك لأنه لا يرى بالمراحيض في المدائن والقرى
بأساً . ابن بشير تعلق بعض الأسياف باللفظ الأول فأجازه مطلقاً وتعلق آخرون بالتشبيه فألحقوه بالحدث
والتأويل الثاني للقابسي وشهره ابن الحاجب . التوضيح وهو الظاهر لأن فيه اعتبار مجموع كلام ابن القاسم
وأما التأويل الأول فينظر فيه إلى أول الكلام فقط وهو لا ينبغي ثم قال في التوضيح فرعان :
الأول قال صاحب الطراز لا يكره استقبال بيت المقدس لأنه ليس قبلة . الثاني يجوز عندنا
استقبال الشمس والقمر لعدم ورود النهي عنه كذا قال ابن راشد وقال سيدي أبو عبد الله بن الحاج
في ذكر آداب الاستنجاء الثامنة أن لا يستقبل الشمس والقمر فانه ورد أنهما يلعنانه ومقتضى كلامه
أنه في المذهب فانه قال أولاً وقد ذكر علماؤنا رحمهم الله آداب المتصرف في ذلك اه .

﴿فرع﴾ قال في المدونة ولا يستنجى من الريح قال في التوضيح فيه تنبيه على من شذ فأمر
بالاستنجاء من الريح وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام «ليس منا من استنجى من الريح» أي على
سنتنا رواه الحافظ أبو بكر الخطيب في كتاب المتفق والمفترق في ترجمة محمد بن زياد السكبي اه
﴿فصل أذكر فيه بعض آداب قضاء الحاجة﴾

فمهاهل يكون ذلك قائماً أو جالسا قال في التوضيح : قسم بعضهم موضع البول على أربعة أقسام فقال إن
كان طاهراً رخواً كالرمل جاز القيام والجلوس أولى لأنه أستر وإن كان صلباً نجساً تنحى عنه إلى

المختصر لأن في اشتراط
المعية حرجا نقاه الله تعالى
من الدين. وأشار للفرض
الخامس بقوله

(مُسْتَوْعِبًا كَذَا جَمِيعَ
الْجَسَدِ

بِالْمَاءِ وَالذَّلَكِ بِإِمْرَارِ
الْيَدِ)

أى يجب استيعاب جميع
ظاهر الجسد بال غسل اتفاقاً
وبالدلك على الأشهر ولا
ترد المضمة والاستنشاق
والصباخان لأنهما بواطن
خلافاً لأحمد في وجوب
المضمة والاستنشاق
ولأبي حنيفة في فرضيتهما
وزاد عياض سادساً وهو
استصحاب النية .

(وَمَنْ تَكُنْ قَدْ
قَصُرَتْ يَدَاهُ
يَذَلُّ بِالْمُنْدِيلِ أَوْ
سِوَاهُ)

ومن تكن قصرت يده
عن الوصول إلى ذلك
بعض جسده فقال المازرى
يتلطف في ذلك باستعمال
ما ينوب عنه من ثوب أو
حائط أو ما أمكن فإن لم
يمكنه التلطف بما يقوم
مقام اليد ولم يفعل فهل
يلزمه طلبه واستعماله أولاً
ثلاثة أقوال أحدها سقوط

غيره وإن كان طاهراً صلباً تعين وإن كان نجساً رخوا بال قائماً مخافة أن تتنجس ثيابه اه وإلى هذا
التقسيم أشار الإمام أبو محمد عبد الواحد الوشرى رحمه الله تعالى بقوله :

بالتطهر الصلب اجلس وقم برخو نجس
والنجس الصلب اجتنب واجلس وقم إن تعكس

والعكس هو أن يكون المحل طاهراً رخوا عكس الوجه الثالث وقدم فيه في النظم الجلوس على القيام
لأنه الأفضل كما تقدم عن التوضيح وقد ورد في الحديث «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سبابة قوم
فقال قائماً» رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وأنتكرت ذلك عائشة وقالت من حدث أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم بال قائماً فكذبوه وكأنها والله أعلم أنتكرت ذلك للغالب من فعله قال مجاهد
ما بال قائماً قط إلا مرة واحدة وقال الخطابي إنما فعل ذلك لعل به ولم يقدر على الجلوس معها وكانت
العرب تستشفى به من وجع الصلب ولذا قال بعضهم بولة في الحمام قائماً خير من فصادة وقيل إنما فعله
صلى الله عليه وسلم لقرب الناس منه والبول قائماً يؤمن معه خروج الصوت وقيل إنما فعله لأنه خاف
مق جلوس أن يكون في السبابة نجاسة فيتنجس ثوبه اه والسبابة موضع طرح الكناسة وهذا
التقسيم إنما هو في البول وأما الغائط فلا يجوز إلا جالساً . ومنها الإبعاد عن الناس بحيث لا يسمع له
صوت والتستر عن أعين الناس . عياض : من آداب الأحداث إبعاد الذهاب إلى الغائط في الصحراء
وحيث تتعذر الجدران بحيث لا يرى له شخص ولا يسمع له صوت القباب ولا يشم له ريح وللبول بحيث
يستر ويأمن سماع الصوت . ومنها اتقاء الحجر لما يخرج من الهوام فيؤذيه قال ابن حبيب في النوادر
ويكره أن يبول في المهواة وليدل دونها ويجرى إليها وذلك من ناحية الجان ومساكنها . ابن عبد السلام
وكان ذلك سبب موت سعد بن عباد رضى الله عنه وكذا اتقاء الملاعن كالطريق والظلال والشاطئ
والماء الراكد سميت بذلك لأن الناس يأتون إليها فاذا وجدوا العذرة هناك لعنوا فاعلمها . ومنها إعداد
الزبل من حجر أو ماء ومنها الذكركر قبل موضع الحدث لما في الصحيحين «أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقول عند الدخول إلى الخلاء : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث الرجس النجس
الشیطان الرجيم» فإن فاتته أن يذكر قبل موضع الحدث فليذكر في موضع الحدث إن كان غير معد
لقضاء الحاجة . وفي جوازه في المعد لقضاء الحاجة قولان . القاضى ذهب بعضهم إلى جواز ذكر الله في
الكثيف وهو قول مالك والنخعي وعبد الله بن عمرو بن العاصي وقال ابن القاسم إذا عطس وهو يبول فليحمد
الله . ابن رشد الدليل لابن القاسم من جهة الأثر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء
استعاذ» وعن عائشة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه» ومن طريق النظر
أن ذكر الله يصعد إلى الله فلا يتعلق من دناءة الموضع شيء فلا ينبغي أن يمتنع من ذكر الله على حال
إلا بنص ليس فيه احتمال وكذا الله كر بعد الخروج من بيت الخلاء كقوله «اللهم غفرانك الحمد لله
الذى سوغني طيباً وأخرجه عنى خبيثاً ، أو يقول : الحمد لله الذى رزقني لذته وأخرج عنى مشقته وأبقى
في جسمي قوته. ومنها إدامة الستر إلى الجلوس فلا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض . ومنها السكوت
فلا يتكلم إلا إذا خشي فوات مال أو نفس . عياض ولا يسلم عليه ولا يرد . قلت هذه إحدى النظائر التي
لا يسلم فيها على الإنسان وإن سلم عليه فلا يرد ، ولبعضهم فيها :

رد السلام واجب إلا على من في صلاة أو بأكل شغلا
أو شرب أو قراءة أو أدعية أو ذكر أو بخطبة أو تلبية

ذلك عنه لما فيه من المشقة
لكنه يندب إليه قاله
ابن القصار الثاني لسحنون
وجوب ذلك عليه كوجوب
طلب الماء لغسله إذ لا ينتقل
للتراب إلا عند الإياس
منه وهذا هو المشهور .
الثالث التفرقة بين القليل
فيستقط وبين الكثير
فيجب وإليه ذهب ابن
كنانة .

(وَالدَّلَالُ لَا يَصِحُّ

بِالتَّوَكُّلِ

إِلَّا لِدَى آفَةٍ أَوْ عِلِيلٍ)

حكى ابن بطال فيمن وكل
من غير ضرورة قولين
الإجزاء وعدمه والإجزاء
هو ظاهر كلام صاحب
المختصر . وفرق ابن رشد
بين أن يفعل ذلك تكبرا
أو عجا فلا يحجزه وإلا
أجزأه وهو الذى أشار
إليه الناظم بالبيت المذكور
وحكم الرجل والمرأة في ذلك
سواء . ولما كان القصد
استيعاب جميع البدن قال
الناظم :

(وَالْقَصْدُ فِي الطَّهَارَةِ

الِإِعَابَةِ

إِذْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ

جَنَابَةٌ)

أشار الخبر «خللوا الشعر

أو في قضاء حاجة الإنسان أو في إقامة أو الأذان
أو سلم الطفل أو السكران أو شابة يخشى بها افتتان
أو فاسق أو ناعس أو نائم أو حالة الجماع أو تحاكم
أو كان في الحمام أو مجنونا فواحدة من بعده عشرونا انتهى

ومن آداب قضاء الحاجة أيضا أن يتكى على رجله اليسرى . ومنها أن لا يأخذ ذكره يمينه ؛ المازرى
يأخذ المستحجر ذكره بشماله يسمح به الحجر . عياض إن لم يمكنه أمسك الحجر يمينه وحرك بشماله
ذكره . ومنها أن يفرغ الماء على يده قبل أن يلاقى بها الأذى لسهولة إزالة ما يتعلق بها من الرائحة وأن
يغسلها بالتراب بعد الفراغ . ومنها تقديم قبله قبل دبره خوف تلويثه ذراعه إن قدم الدبر وقيدته سند
بما إذا لم يقطر بوله عند مس الدبر فإن قطر فيقدم الدبر حينئذ . ومنها تفريج نخذه لأنه أبلغ في
استفراغ ما في المحل واسترخاؤه قليلا لئلا ينكشف المحل بملاقاته برودة الماء على شيء من النجاسة وقيل
ليتمكن بذلك من تقطير البول وغيره . ومنها تغطية رأسه لقول الصديق رضى الله عنه إنى لأذهب
في قضاء حاجتى مقنعا رأسى بردائى حياء من ربى وأن لا يلتفت يمينا وشمالا لئلا يعثر به ما يؤذيه . ومنها
أن ينحى ما فيه اسم الله . الجزولى من آداب المحدث أن لا يدخل الخلاء ما فيه اسم الله تعالى إكراما
له كالدرهم والخاتم وغير ذلك كما كره مالك أن يعامل أهل الذمة بالدرهم عليها مكتوب اسم الله ،
وحكى ابن الحاجب فى الاستنجاء بخاتم فيه ذكر قولين . التوضيح والمعروف فى الخاتم المنع والرواية
بالجواز منسكرة ثم المنع فى الخاتم أقوى من الذكر لماसे النجاسة له . ومنها أن يقدم رجله اليسرى
فى دخول بيت الخلاء ويؤخرها فى الخروج منه عكس المسجدة فيقدم اليمنى دخولا واليسرى خروجا
وأما المنزل فيقدم يمينه دخولا وخروجاً :

(فَصَلِّ) فَرُوضُ الْغَسْلِ قَصْدٌ يَحْتَضَرُ

فَوَزْعُومُ الدَّلَالِ تَخْلِيلُ الشَّعْرِ

فَتَابِعِ الْخَفَى مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنِ

وَصَلِّ لِمَا عَسَرَ بِالْمِغْدِيلِ

وَنَحْوِهِ كَالْحَبْلِ وَالتَّوَكُّلِ

الغسل بالفتح اسم للفعل وبالضم اسم للماء عكس المختار فى الوضوء . أخبر رحمه الله أن فرائض الغسل
أربعة (أولها) النية وعبر عنها بالقصد وإنما وصفه ييختضر أى يطالب حضوره عند الشروع فى الغسل لأن
المطلوب أن تكون النية مصاحبة للمنى وتقدم فى الوضوء الكلام على تقدمها وتأخرها فراجع إن شئت .
قال فى التوضيح ناقلا عن ابن عبد السلام وابن هرون اتفق هنا على وجوب النية . وخرج جماعة
من الوضوء قولاً بعدمه . ابن هرون وقد يفرق بأن الوضوء فيه معنى النظافة لكونه متعلقاً بالأعضاء
التي يتعلق بها الوسخ غالباً بخلاف الغسل اه وينوى إن كان الغسل واجبا رفع الحدث الأكبر أو
استباحة الممنوع أو الفرض كالوضوء . الباجى ينوى الجنابة أو ما يغسل له كل الجسد وجوبا كالحيض
أو استحبابا كالجمعة أو استباحة كل موانعها أو بعضها . ابن عرفة ويجبى ما ممر فى الوضوء اه ومحل النية
عند شروعه فى الغسل أما عند إزالة الأذى إن بدأ بها كما هو المطلوب أو عند غيرها مما بدأ به أو
عند غسل اليدين المقدم على إزالة الأذى إن قلنا إن غسلها واجب للجنابة، وتقديم غسلها هو السنة
فان نوى الجنابة عند إزالة الأذى فلا يحتاج إلى إعادة غسل ذلك المحل لأن إزالة النجاسة لا تقتصر
إلى نية فتندرج فى غسل الجنابة وتكفى الغسلة الواحدة لرفع الحدث وحكم الحبث إذ لا يشترط تقديم طهارة

المحل على غسل رفع الحدث الأصغر أو الأكبر على ظاهر نصوص الأئمة خلافا لابن مسلمة وابن الجلاب ومن قال بقولهما إن الغسلة الواحدة لا تجزئ لهما وأنه لابد من تقديم طهارة المحل على غسل رفع الحدث وعليه فينوي في الاستنجاء الثاني الذي هو بنية الجنابة دون الأول إذ هو خارج عن الغسل وهو من باب إزالة النجاسة وعلى أن الغسلة الواحدة تكفي ، ولو اقتصر على نية الإزالة فلا بد من إعادة غسل محل النجاسة بنية الجنابة فإن لم يفعل فهي لمعة . القلشاني وظاهر قول الرسالة وأفضل له أن يتوضأ بعد أن يبدأ بغسل ما بفرجه أو في جسده من الأذى كقول الجلاب في شرط تقديم طهارة المحل ويحتمل غير ذلك وأن ذلك على سبيل الأفضل لأنه واجب . التوضيح وكان شيخنا رحمه الله يقول كلام ابن الجلاب حق ولا يمكن أن يخالف فيه أحد إذ لابد من انفصال الماء عن العضو مطاوعا ولو انفصل متغيرا بالنجاسة لم يمكن القول بحصول الطهارة لهذا التطهر وعلى هذا فلا بد من إزالة النجاسة قبل طهارة الحدث انتهى . (الثاني) الفور وهو الموالاة كما تقدم في الوضوء سواء صرح بذلك ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما فيجب مع الذكر والقدرة ويسقط مع العجز والنسيان على أحد القولين المشهورين وعليه اعتمد الناظم هنا وفي الوضوء (الثالث) التوضيح عن ابن هرون والدلك ها كالوضوء اه وقد تقدم بعض الكلام على الدلك في الوضوء فراجع إن شئت ويتدلك بيده فان لم يصل يده لبعض جسده دلكه بخرقه أو حبل أو نحوهما أو استناب غيره على دلكه ممن تجوز له مباشرة كالزوجة والسرية على أي موضع عجز عنه فان كان المعجوز عنه في غير ما بين السرة والركبة جاز له أن يوكل على دلكه أجنبيا هذا هو المشهور وهو قول سحنون ، وقيل إن مالم يصل إليه يده يسقط وجوب دلكه وهو في الواضحة وقيل إن كان ذلك كثيرا لزمه دلكه بخرقه أو استنابة كما تقدم وإن كان ذلك قليلا سقط وهو للقاضي أبي الحسن ، فان تعذر الدلك بكل وجه سقط كأن يكون بعض جسده لا يصل إليه يده ولا بخرقه ولم يجد من يستناب أصلا أو وجد أجنبيا وكان ذلك فيما بين السرة والركبة . ابن الحاجب فان كان مما لا يصل إليه بوجه سقط وإن كان يصل إليه باستنابة أو بخرقه فثالثا إن كان كثيرا لزمه اه ظاهره جواز الاستنابة فيما عجز عن دلكه بيده مع قدرته على دلكه بحبل ونحوه وهو كذلك والله أعلم وعلى وجوب ذلك ما تصل إليه يده بحبل ونحوه أو استنابة نبه بقوله وصل لما عسر البيت فقوله والتوكيل عطف على المندبل . ولما كان الواجب في الغسل ذلك جميع البدن قال الناظم في تعداد الفرائض عموم الدلك أي لجميع الجسد واستتج عن ذلك وجوب متابعة الغابن والمحافظة عليها فقال مصدرا بالفاء المؤذنة بتسبب ما بعدها عما قبلها فتابع الحفي البيت ومثل الركبتين على حذف مضاف أي طي الركبتين وكذا قوله ولا يبط أي تحت الإبط والرفع أصل الفخذ من المقدم وبين الأليتين هو الشق الذي بين الفخذين من خلف وهو منتهى سلسلة الظهر ، ونبه على هذه المواضع بالخصوص وإن كانت داخلة في وجوب غسل جميع البدن لكونها مغايرين يفسو عنها الماء ويغفل عنها فاعتنى بذكرها محافظة عليها واعتناء بشأنها ويدخل في قوله مثل الركبتين أسافل الرجلين أي ما يلي الأرض من القدم وعمق السرة ونحو ذلك وفي الرسالة ويتابع عمق سرته وتحت خلقه ويخلل شعر لحيته وتحت جناحيه وبين أليتيه ورفغيه وتحت ركبتيه وأسافل رجله ويخلل أصابع يديه اه قال ناظم مقدمة ابن رشد :

وتابع الشقوق والأعكانا وتابعن ماغار حيث كانا
فان يكن في فعله مشقه فممه بالماء وادلك فوقه

وألقوا البشرة فان تحت كل شعرة جنابة» واختلف في تخليل شعر المرأة وحله والذي عليه الأكثر أنه ليس عليها حل عقاصها بل تضعفه يديها مع صب الماء عياض والضغث الجمع والتحرك وهذا ما لم يكن حائل فان كان بخيوط ونحوها فثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين الكثيف فنقضه دون اللطيف وهو المشهور ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل والرابع تنقضه في الحيض والجنابة وقال أبو عمران الفاسي أرخص للعروس في سابعها أن تمسح في الوضوء والغسل على ما في رأسها من الطيب فان استعملته في سائر جسدها تيممت لأن إزالته من إضاعة المال المنهى عنه ولما كان القصد من الغسل استيعاب جميع الجسد كما سبق وكان في الجسد مواضع قد تخفى على كثير من الناس نبه عليها بقوله (فَتَغْسِلُ الْفَرْجَ وَمَا حَاذَاهُ)

بِنِيَّةِ الْفَرْضِ وَلَا تَنْسَاهُ
بَعْدَ زَوَالِ مَا بِهِ مِنَ
الْأَذَى

أَوْ مَعَهُ يَصِحُّ ذَاوَدًا

وحرك الخاتم في اغتسالك والخرس والسوار مثل ذلك انتهى

ولا يشترط في ذلك أن يكون مصاحبا لصب الماء أو الانغماس فيه على المشهور وعبر عنه ابن الحاجب بالأصح فقال ولو تدلك عقب الانغماس أو الصب أجزاءه على الأصح وهو قول أبي محمد ومقابله لابن القابري وقيد محل الخلاف بظاهر الأعضاء أما من بحسبه نجاسة فلا نزول إلا بمصاحبة ذلك للصب كما تقدم (الرابع) تخليل الشعر وظاهره سواء كان كثيفا أو خفيفا وهو كذلك بخلافه في الوضوء كما تقدم. ابن الحاجب الأشهر وجوب تخليل اللحية والرأس وغيرهما وتضعف المرأة شعرها مضمورا. التوضيح تضعف بفتح التاء وبالعين المعجمة والضاد المعجمة الساكنة وآخره ثاء مثناة ومعناه ضممه وتجمعه وتحركه وتعصره قاله عياض وقوله مضمورا مبنى على الغالب وإلا فلا فرق بين المضمور والمربوط اه. الرسالة وليس عليها حل عقاصها قالوا يريد إذا كان مرخوا بحيث يدخله الماء وإلا فلا بد من حله وهذا التخليل هو بعد صب الماء على الرأس أو معه وأما التخليل قبله فمستحب ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

﴿فرع﴾ من كانت برأسه علة لا يستطيع معها غسله وإنما يقدر على مسحه فأفتى ابن رشد بانتقاله إلى التيمم إذا خشي على نفسه قال ابن عرفة الأظهر مسحه ومثله لابن عبد السلام أخذاه من مسائل المسح على الجبائر.

﴿فرع﴾ المرأة الجنب تحيض أو الحائض تجنب فتغتسل غسلا واحدا لها ثلاثة أحوال (الأولى) أن تنويها معا ولا إشكال في الإجزاء (الحالة الثانية) أن تنوى الجنابة ناسية للحيض فهل يحجزها ، وإليه ذهب أبو الفرج وابن عبد الحكم. ابن يونس ، وهو مذهب المدونة ، أو لا يحجزها وإليه ذهب سحنون لأن موانع الحيض أكثر فلا يندرج تحت الجنابة ، ورأى في القول الأول أنهما متساويان في أكثر الأشياء وإنما يختلفان في الأقل ومن القواعد جعل الأقل تابعا للأكثر . (الحالة الثالثة) أن تنوى الحيض ناسية للجنب . قال ابن الحاجب : فالنصوص يحجزى لتأكده أو لكثرة موانعه وخرج الباجي نفي الإجزاء بأن الجنابة تمنع القراءة ، والحيض لا يمنعها على المشهور . وأما إن اجتمع الواجب من الغسل مع ما ليس بواجب كالجنب مع غسل الجمعة فقال ابن عبد السلام : الأظهر أن المكاف مطلوب بغسل الجنابة وغسل الجمعة واتفاقهما في الصورة لا يوجب اتحادهما فلا بد من غسلين ولا سيما إذا فرغنا على المشهور أن غسل الجمعة متعبد به ولكنهم حكموا إذا نواها مستتبعا نية غسل الجمعة بالإجزاء عنهما . واختلفوا في العكس وبعبارة التوضيح : اعلم أن لهذه المسألة صورتين .

(إحداها) أن ينوى غسل الجنابة وبه ينوى النيابة عن غسل الجمعة وهذه الصورة لا خلاف فيها أنها تجزى لهما (والثانية) أن ينوى أن هذا الغسل للجنب أو الجمعة ، وهى المسألة التي ذكرها في الجلاب. ابن الحاجب : وفي الجلاب ولو خلطهما بنية واحدة لم تجزى ومذهب المدونة عند أكثر الإجزاء في صورة الخلط ، ولو نوى الجنابة ناسيا للجمعة فيجزئ عن الجنابة ولا يجزئ عن الجمعة ، وإن نوى الجمعة ناسيا للجنب لم يجزى عن جنبته ولا عن جمعته ، هذا قول ابن القاسم ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » فوجب إن نوى الجنابة ناسيا للجمعة أن لا يجزئ عن الجمعة وأما إن نوى الجمعة ناسيا للجنب فوجه عدم الإجزاء في ذلك أن من شرط غسل الجمعة حصول غسل الجنابة. القلشاني : وانظر على هذا إذا صام يوم عرفة أو عاشوراء ناوليا فضل اليوم مع فضل قضاء رمضان . وأما إذا نوى مع الجنابة أو الجمعة ماهو من ضروريات الفعل مما لا يقتصر إلى نية كالتردد

يغسل الذكر وما حاذاه من جانب الأثنين وأسفلهما ولا تنس غسل ذلك مرة ثانية بعد غسلك الأذى عنه أو مع غسله ولا يحتاج لغسله مرة ثانية لأن الغسلة الواحدة تزيل الحث وترفع الحدث وهو معنى قوله يصح فيه ذاوذا وقد قدمنا الكلام على هذه المسألة في كل الأعضاء ، ولكنه تكلم عليها هنا فيما قد يخفى فأعادها لذلك .

(وَقَدَّمَ الْوُضُوءَ إِنْ

أَرَدْتَهُ

وَالْفَسْلُ يَكْفِي عَنْهُ إِنْ

تَرَكَهُ)

أى إن أردت تقديم الوضوء فقدمه وإن لم ترده فالغسل يكفي عنه وبعبارة تقتضى التخيير وليس كذلك بل تقديمه من فضائل الغسل كما سيذكره .

(وَأَحْذَرُ فِي الْإِغْتِسَالِ

مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ

فَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْهُ

إِنْ صَدَرَ

وإذا قدمت الوضوء فأحذر في بقية غسلك من مس الذكر فيجب الوضوء من مسه إن صدر ذلك بباطن الكف

فقال ابن العربي للأجزاء وهو منصوب عليه للشافعية وجار على أصل مذهبنا وذكر المازري في صحة الغسل بنية رفع حدث الجنابة والتبرد قولين ابن القاسم يحزى للتعليم ورفع الحدث .

(فرع) من اغتسل لجنابة إن كانت فكانت في أجزاء غسله قولان قال عيسى يحزىه وسماعه من ابن القاسم لا يحزىه ، الباجي على وجوب غسل الشاك يحزى اتفاقا ، وعلى استحبابه قولان للحمي شك الجنابة كالحديث وتجوز جنابة دون شك لغو لو اغتسل له ثم يتيقن لم يحزه .

(فرع) لو اعتقد أنه جنب فاغتسل ثم ظهر أنه لم ينجب فهل يحزىه هذا الغسل عن الوضوء أم لا ؟ قال المازري يحزىه ونية الأكبر تنوب عن الأصغر قال ابن عرفة وخرج على ترك الترتيب وإجزاء غسل الرأس عن مسحه .

(فرع) فلو توضأ بنية رفع الحدث الأصغر ناسيا للجنابة وتذكر عند كل وضوءه قال للحمي له أن يبنى عليه فيكمل غسله ويحزىه ويغسل رأسه وأذنيه وهذا الفرع عكس ما قبله يليه .

(فرع) قال في التوضيح : ويدخل في قول ابن الحاجب ويحزى الوضوء عن غسل محله مالمو كانت جيرة ومسح عليها في غسل الجنابة ثم سقطت وتوضأ بعد ذلك وكانت في مغسول الوضوء وقد نص في المدونة في هذه على الإجزاء وستأتي في قول ابن الحاجب في الجبائر ولو صح ونسى غسلها وكان عن جنابة ففيها إن كانت في موضع لا يصيبه الوضوء أعاد كل ماصلي يريد غسل الوضوء وإن كانت في مغسول الوضوء أجزاء وأعاد ما قبله . التوضيح ويدخل أيضا أي في كلام ابن الحاجب المتقدم لو ترك لمعة في غسل الجنابة ثم غسلها في الوضوء وظاهر كلامه الإجزاء فانظره اهـ . ابن عرفة من نسي في غسل جنابته مسح رأسه لمشقته غسله فمسحه في وضوءه فقال ابن عبد السلام يحزىه وقال بعض شيوخنا لا يحزىه لأنه للغسل واجب لكل الرأس إجماعا وللوضوء قد لا يعم وإن عم فالعموم غير واجب . ابن عرفة ولأن مسح الغسل كالغسل والمسح لا يكفي عن الغسل .

(سُنَنُهُ) مَضْمُضَةٌ غَسْلُ الْيَدَيْنِ بَدْءُ الْإِسْتِنْشَاقِ ثَقْبُ الْأُذُنَيْنِ
مَقْدُوبُهُ الْبَدْءُ بِغَسْلِهِ الْأَذَى تَسْمِيَةٌ تَمْلِيْثُ رَأْسِهِ كَذَا
تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ قَلَّةٌ مَا بَدْءُ بَاغْلَى وَيَمِينِ خُذْهُمَا

أخبر أن سنن الغسل أربعة ومندوباته سبعة (فالسنة) أولها المضمضة يريد مرده واحدة . الثاني غسل اليدين مرة أي إن السكوعين والله أعلم وذلك في ابتداء غسله قبل إدخالها في الاناء وكذا نقل المواق عن ابن بشير وإلى ذلك أشار بقوله بَدْءُ وهو منصوب على إسقاط الحافض . التثاني غسل اليدين واجب والسنة متعلقة بكونه أولا وظاهر كلام الشارح وغيره أن غسلها أولا سنة ثم يعيد غسلها للجنابة اهـ وعلى ما قال التثاني يكون غسلها كتقديم أعضاء الوضوء نفس الغسل فيها واجب للحديث الأكبر وتقديمها على غيرها هو المستحب . الثالث الاستنشاق يريد مرة واحدة أيضا واكتفى بالاستنشاق عن الاستنثار بناء على أنه من كماله لأن السنة مستقلة والله أعلم ولذا والله أعلم لم يذكره هنا الشيخ خليل ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة وكون غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق مرة واحدة صرح به التثاني في المضمضة والاستنشاق وكذا غسل اليدين والله أعلم لقوله في التوضيح كما يأتي ليس شيء في الغسل يندب فيه التكرار إلا الرأس اهـ . الرابع مسح ثقب الأذنين وهو الصماخ فقوله ثقب على حذف مضاف أي مسح ثقب الأذنين وأما ما عدا الصماخ من جلدة الأذنين مما يلي الرأس والوجه فلا خلاف في وجوب غسله

أوجبيه أو باطن أصابعك أوجنبها فبعده اتفاقا وهل يعيده بنية وهو المشهور ومقابله قول القابسي بغير نية ، قال ابن الحاجب وظاهرها للقابسي أي ظاهر المدونة يشهد له لأنه لم يذكر فيها النية ولو كانت شرطا لذكرها ثم أشار لما قد يخفى بقوله :

(وَتَابِعْنِ مَخَابِعًا بِالرُّقَى
تَحْتَ الْجَنَابَتَيْنِ وَتَحْتَ
الْحَلْقِ)

قال الجوهرى خبعت الشيء لغة في خبأته وامرأة خبعة قعة والخبعة شبه مقنعة قد خيط مقدمها تغطي بها المرأة رأسها ولعله أراد بالجنابتين الإبطين لأن جناح الطائر يده وما تحت الحلق معروف ، قيل والصواب لو قال تحت ذقه .

(وَسِرَّةٌ عَمَقًا وَعَمَقًا وَالدُّبُرُ
إِسْتَرْخِي فِي غَسْلِهِ وَلَا
تَسِرِيْ)

وتابع السرة عمقا بالعين المهملة أي ما بعد من أطرافها في الصحاح العمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفاوز والغمق بالمعجمة مفتوحة ركوب الندى الأرض ونبات غمق

إذا وجدت لريحه خمسة
وفساد من كثرة الإنداء
عليه ، وكان الناظم استعار
اللفظين لهذين المعنيين والله
أعلم . والسرة الموضع الذي
يقطع من السر والسر
بالضم ماتقطعه القابلة من
سرة الصبي يقال عرفت
ذلك قبل أن تقطع سر ك
ولا تقل سرتك ، واسترخ
الدبر في غسله ولا تسر
أى لاتضم أساريه ، وهى
تجميعات السفرة لأنها
من الخابج ، ولذلك قال
الناظم :

(لأن مخرجيك
في الجنابة

من جملة المخام
الغيباء

وتحت ركبتيك ذاك
مخبر

ومثله الرنغ كذاك
يتبع

المخرجة معروفة إن كان
الواقع في النظم أفرادها
وإن كان الواقع مخرجيك
بالتثنية فالمراد المقعدتان
وهما الأليتان بفتح الهمزة
وسكون اللام وهذا بعيد
لأنه سيد كرها ، والمراد
بالركبتين موضع طيما
والرفع باطن الفخذين

(وأما الندوبات) فأولها أن يبدأ بإزالة ما بفرجه أو جسده من الأذى يعنى بعد غسل يديه أو لأعلى وجه
السنة كما تقدم قريباً . اللخمى يبدأ الجنب بغسل موضع الأذى ثم يغسل تلك المواضع بنية الغسل من
الجنابة . المازرى ليسلم من مس الذكر في غسله . اللخمى فان نوى الجنابة في حين إزالة النجاسة وغسل
غسلاً واحداً أجزأه . ابن أبى يحيى وهذا على مذهب المدونة وتقدم هذا في الكلام على محل النية
في الغسل فراجع إن شئت . الثانى التسمية ، قد تقدم في فضائل الوضوء عدد مواضع التسمية وأن منها
الغسل . الثالث أن يفيض الماء على رأسه ثلاثاً قال في التوضيح الفرض واحدة وليس في الغسل شئ
يندب فيه التكرار إلا الرأس اه . ابن يونس : من فضائل الغسل أن يغمس يديه في الماء بعد أن يتوضأ
فيخلل بأصابعه أصول شعر رأسه ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات من ماء يديه . عياض الغرفة الأولى
لشق رأسه الأيمن والثانية للأيسر والثالثة للوسط اه وقيل الثلاث للوسط تخريجاً على القولين في الاستجار .
(تنبيه) لم يذكر الناظم استحباب التخليل قبل صب الماء كما تقدم عن ابن يونس ونحوه قول
الرسالة ثم يمس يديه في الإناء ويرفعهما غير قابض بهما شيئاً فيخلل بهما أصول شعر رأسه قال بعض
شراحها ويبدأ في تخليل الرأس من مؤخر الجمجمة لأنه يمنع الزكام قال الشيخ زروق وهذا صحيح
محرب ولهذا التخليل فائدة فقهية وهى سرعة إيصال الماء للبشرة وطيبة وهى تأنس الرأس بالماء فلا
يتأذى لا قباضه على المسام إذا أحس بالماء اه وأما التخليل الذى تقدم للناظم في الفرائض فهو مع
صب الماء أو عقبه كالدلك والله أعلم . الرابع تقديم أعضاء الوضوء وذلك أن الواجب على من وجب
عليه الغسل غسل جميع بدنه أعضاء الوضوء وغيرها لكن لما كان لأعضاء الوضوء شرف ومزية على
غيرها استحب الشارع تقديمها على سائر البدن فيغسلها بنية الحدث الأكبر ولذا كان غسلها مرة
إذا لافضيلة في تكرار الغسل فنفس غسلها واجب إذ هى من جملة بدنه الواجب غسل جميعه وتقديم
غسلها على بقية البدن مستحب فالصورة صورة الوضوء وليس وضوءاً حقيقياً . ابن بشير من فضائل
الغسل الابتداء بالوضوء قبله . اللخمى وينوى به الجنابة وإن نوى الوضوء أجزأه . النوضيح ولونوى
الفضيلة وجب عليه إعادة غسلها .

(فرع) إذا قدم أعضاء الوضوء فهل يؤخر غسل رجليه إلى آخر غسله لحديث ميمونة أو يقدمه
لحديث عائشة ؟ قال ابن الحاجب ثالثها يؤخره إن كان موضعه وسخاً وهذا القول الثالث منهم من
عده ثالثاً كما فعل ابن الحاجب ومنهم من جعله جمعا بين القولين . وفي الرسالة قول بالتخير لقوله فان شاء
غسل رجليه وإن شاء أخرهما إلى آخر غسله ابن الفاكهاني في شرح العمدة والمشهور التقديم وعلى القول بتأخير
غسلهما ففي ترك غسل مسح الرأس روايتان . الخامس قلة الماء من غير تحديد كما تقدم في فضائل الوضوء .
السادس البدء بأعلى البدن قبل أسفله . السابع البدء بالميا من قبل المياسر . ابن بشير : من فضائل الغسل أن
يغسل الأعلى والأيمن فالأيمن .

(فرع) من المدونة : للجنب أن يأكل إذا غسل يده من الأذى وله أن يعاود أهله . ابن يونس
يعنى امرأته التى كان وطئها أو جاريته لأنه يكره أن يطأ زوجة له أخرى في يوم الأخرى . الباجى
ويستحب له غسل فرجه ومواضع النجاسة إذا أراد أن يعاود الجماع اه . وفي النصيحة للشيخ زروق
إذا كانت الجنابة الأولى من احتلام فينبى عن الوطء لأن ذلك يورث الجنون في الولد .

(فرع) قال ابن الحاجب مامعناه إن الجنب يطالب منه أن يتوضأ إذا أراد أن ينام قيل وجوبا
وقيل استحباباً وهل علة ذلك لعله ينشط فيغتسل أو لبيت على طهارة في الجملة ؟ ولفظه وفي وجوب

وضوء الجنب قبل النوم واستجابته قولان بخلاف الحائض على المشهور وفي تيمم العاجز قولان بناء على أنه للنشاط أو لتحصيل طهارة. التوضيح والمشهور في الحائض عدم الأمر بناء على التعليل بالنشاط قال في السكت ويستوى حكمها وحكم الجنب إذا انقطع الحيض. وأما التيمم فعلى النشاط لا يؤمر به وهو قول مالك في الواضحة، وعلى أنه لتحصيل طهارة يؤمر به وهو قول ابن حبيب. الباقي ولا يطل هذا الوضوء بول ولا غيره إلا الجماع قاله مالك في المجموعة وقال للخمى إن قلنا الغسل للنشاط لا يعيد الوضوء إن أحدث وإن قلنا لينام على إحدى الطهارتين أعاد الوضوء إن أحدث اه وعلى قول المجموعة أنشد القائل :

إذا سئلت وضوءاً ليس ينقضه إلا الجماع وضوء النوم للجنب
قال الناظم رحمه الله :

(تَبَدُّأُ فِي الْغُسْلِ بِفَرَجٍ نَمَّ كُنْتُ عَنْ مَسِّهِ بَطْنٍ أَوْ جَنْبٍ أَلَا كُنْتُ
أَوْ إَصْبَعَ نَمَّ إِذَا مَسَّسْتُهُ أَعِدُّ مِنَ الْوُضُوءِ مَا مَلَمْتُهُ)

البداية في الغسل بغسل الفرج تقدمت للناظم في المستجاب وإنما أعادها والله أعلم ليرتب عليها ما ذكر بعدها من كون الغتسل إذا غسل فرجه يطلب منه أن يكف عن مسه يطن الكف أو جنبها أو بطن الأصابع أو جنبها ليكفيه الغسل عن الوضوء فإذا مسه بما ذكر بعد كمال الوضوء أو في أثناءه احتاج إلى إعادة ما فعل من الوضوء كما نبه عليه بقوله ثم إذا مسسته الخ وهو بكسر السين الأولى ولا خصوصية للمس بل وكذلك إذا انتقض وضوءه بغير المس الحكم واحد وإنما خص المس لأنه الغالب فقط فتموله عن مسه أى عن مس الفرج وهو شامل للذكر وفرج المرأة وقوله يطن بكسرة واحدة لأنه مضاف في التقدير إلى مثل ما أضيف له جنب كما قررنا وقوله أو أصبع عطف على الأ كف مدخول لبطن وما عطف عليه : أى أو يطن أصبع أو جنبها وتخصيص النقص بالبطن والجنب للكف والأصابع ظاهر في أن الراد بالفرج خصوص الذكر إذ لم أقف الآن على أن النقص بمس المرأة فرجها على القول به خاص بمسها بالبطن والجنب اللهم إلا أن يكون من باب صرف الكلام لما يليق به وأن المس إن كان فرج المرأة فالنقص بأى جهة مسه وإن كان للذكر فيختص بما ذكر قال في الرسالة ويحذر أن يمس ذكره في تدلكه يباطن كفه فإن فعل ذلك وقد أوعب طهره أعاد الوضوء وإن مسه في ابتداء غسله وبعد أن غسل مواضع الوضوء منه فليمر بعد ذلك بيده على مواضع الوضوء الماء على ما ينبغي من ذلك ونيويه . الجزولى قوله فليمر بعد ذلك هل بعد المس في أثناء الغسل أو بعد كمال الغسل ؟ في المدونة ما شهد لها قال فيها ومن مس ذكره من في غسله جنباته أعاد وضوءه إذا فرغ من غسله إلا أن يمر يده على مواضع الوضوء في غسله فيحزئه اه فان قلنا أراد بعد المس فيكون الشيخ أبو محمد تكلم على الوجه الثاني في المدونة وهو المستثنى وإن قلنا أراد بعد الغسل فيكون تكلم على الوجه الأول فيها وهو المستثنى منه .

﴿ فرع ﴾ إذا أحدث الغتسل في أثناء غسله بمس أو غيره فهل يجب عليه تجديد النية إذا غسل أعضائه حينئذ قبل كمال غسله أم لا ؟ اختلف في ذلك الشيخان ؛ فقال ابن أبي زيد يجب عليه التجديد وإن لم يجدد لم يحزه ذلك عن وضوئه . وقال القابسي يحزئه وأجرى هذا الخلاف على أصاين : الأول هل كل عضو غسل يرتفع عنه حديثه أو لا يرتفع الحدث إلا بالإكمال . الثاني هل الدوام كالاتداء أم لا ووجه إجرائه على الأصل الأول أنك إذا قدرت الطهارة كانت حاصلة لأعضاء الوضوء وجبت إعادة

وقيل ما بين القبل والدبر
(وَتَابِعَ الْعَقِبَ وَالْعَرْقُوبَا
وَأَسْفَلَ الرَّجْلَيْنِ قُلْ
وُجُوبًا)

متابعة العقب وهو مؤخر
القدم ورد الوعيد على عدم
التنبه في قوله عليه الصلاة
والسلام «ويل للأعقاب
من النار» قاله لما رأى
أعقابهم تلوح . والعرقوب
الغليظ الموتى فوق عقب
الإنسان وعرقوب الدابة
في رجليها بمنزلة الركبة
في يدها وأسفل الرجلين
بطون القدمين وغسلهما
لاشك في وجوبه ولو قال
الأعقاب بدل العقب لكان
حسناً

(وَالْمَخَذَ أَحْفَظُ رَأْسَهُ
وَعُقْدَةً
وَبَيْنَ أَيْتَيْنِكَ وَهَى
الْمُعْدَةَ)

رأس المخذ هو ما بينه
وبين البطن ولعل المراد
بعنده موضع مفصله
وتقدم الكلام على الآية .
(وَتَابِعَ الشُّقُوقَ
وَالْأَعْمَانَا)

وَتَابِعَ الشُّقُوقَ جَمْعُ شَقٍّ بَفَتْحِ
الشُّقُوقِ يَقُولُ يَدُ فُلَانٍ

ورجله شقوق وتببع ما غار
حيث كان من الجسد عند
اغتسالك ، والعكة الطي
الذي في البطن من السعن
(وَلَا يَكُنْ فِي فِعْلِهِ
مَشَقَّةٌ

فَعَمَّةٌ بِالْمَاءِ وَاذْلُكُ
فَوْقَهُ

إِلَّا صَمَاحَ الْأُذُنِ
مَسْحًا بِفِعْلٍ

وَمَا عَلَا عَنْهُ جَمِيْعًا
(فِي غَسَلِ)

لما قدم متابعة الشقوق
والأعكان وما غار ذكر
أن تببع الشقوق وما معها
إن كان في فعله مشقة فيعمه
بالماء ويدلكه وذكر أن
صماخ الأذنين يمسح لكن
لا على سبيل الوجوب وما
علا عن الصماخ من أنشراف
الأذنين فواجب غسله
باطنه وظاهره .

(وَحَلَّلِ اللَّحْيَةَ وَالْأَصَابِعَ
وَعَقْدَ الْأُصْبُعِ اغْسِلْ تَابِعًا)

تخليل شعر اللحية الكثيفة
واجب وكذلك شعر الرأس
وله فائدتان فتهية وطبية
وممارسة إيصال الماء إلى
البشرة وتأنس رأسه بالماء
لئلا يتأذى بانصبابه على
المسام وتخليل شعر الرأس

النية عند تجديد غسلها لذهاب طهارتها وإن قدرتها غير حاصلة فالنية باقية فلا يحتاج إلى تجديدها
لبقائها ضمنا في نية الطهارة الكبرى ووجه إجرائه على الأصل الثاني أن نية الطهارة الكبرى منسجبة
حكما فان قدر الانسحاب كالاتداء كان بنية والدوام كالاتداء فتنسحب عليه نية الابتداء وإن لم يقدر
الانسحاب كالاتداء احتيج إلى تجديدها وظاهر المدونة مع القابسي لأنه إذا ذكر فيها إمرار اليدين
من غير تعرض للنية فلو كانت شرطا لذكرها . قال في التهذيب ومن مس ذكره في غسله من جنباته
أعاد وضوءه إذا فرغ من غسله إلا أن يمر بيده على مواضع الوضوء في غسله فيجزئه ، فأطاق على الأول
وهو الوضوء بعد فراغ الغسل إعادة وعلى الثاني وهو الوضوء أثر المس قبل كمال الغسل إمرارا وخالف
بين اللفظين وذلك دليل على اختلاف الحقيقتين وليس لإوجود النية وعدمها . وفي التوضيح ما معناه
في قولهم في تقرير هذا الظاهر لو كانت النية شرطا لذكرها ضعف إذ لا يلزم من عدم ذكر الشيء
عدم اشتراطه وإلى المسئلة وما انبنى عليه خلافها أشار الإمام ابن الحاجب بقوله وأما خلاف القابسي
وابن أبي زيد فيمن أحدث قبل تمام غسله ثم غسل مامر من أعضاء وضوئه ولم يجد نية فالتحتم
بناؤه على أن الدوام كالاتداء أولا وظاهرها للقابسي اه ومقابل المختار بناء على الخلاف على الأصل
الأول كما تقدم .

(تنبيه) هذا كله إذا انتقض وضوءه في أثناء غسله فغسل أعضاء الوضوء حينئذ قبل كمال الغسل
وأما إذا لم يغسلها إلا بعد كمال الغسل ؛ فأما الشيخ أبو محمد فيقول بتجديد النية من باب الأولى ؛
وأما الشيخ أبو الحسن القابسي فهل يلزم عنده تجديد النية لا قضاء الطهارة الكبرى أم لا ؟ لأن
النصل يسير قولان للشيخين المتأخرين قاله المازري ونقله في التوضيح وأما إن لم ينتقض وضوءه إلا
بعد كمال الغسل فتلزمه نية الوضوء اتفاقا نقله التتائي في شرح الرسالة عن أبي الحسن الصغير . قلت
ويتوضأ ثلاثا ثلاثا ولا إشكال ، والله أعلم .

(مَوْجِبُهُ) حَيْضُ نِفَاسٍ أُنْزَالَ مَغِيبُ كَمَرَةٍ فَرَجٍ أَسْجَالُ

لما فرغ من فرائض الغسل وسننه وفوائله شرع في بيان موجباته وأخبر أنها أربعة : الأول والثاني
الحيض والنفاس أي انقطاعهما ففي كلام الناظم حذف مضاف وعاطف أي موجب الغسل انقطاع
حيض ونفاس إلى آخر ما ذكره . الثالث الإنزال وهو خروج المني المقارن للذة المعتادة . الرابع مغيب
الحشفة وتسمى الكمرة وهي رأس الذكر في فرج آدمي أو غيره أنثى أو ذكر حي أو ميت بإنعاظ
أم لا أنزل أم لا وإلى هذا التعميم في مغيب الحشفة أشار بقوله إسجال إذ هو مصدر أسجل إذا
أطلق وأرسل ولم يقيد قال الجوهرى قال محمد بن الحنفية في قوله تعالى « هل جزاء الإحسان إلا
الإحسان » هي مسجلة للبر والناجر قال الأصمعي أي مرسله لم يشترط فيها بر دون فاجر يقال أسجلت
الكلام أي أرسلته اه ولعل هذا اللفظ في كلام الناظم محفوض على إسقاط الحافض أي بإسجال وهو
في محل الحال من مغيب وإنزال ومغيب مرفوعان بالعطف على حيض بحذف العاطف أيضا . واعلم
أن لابن الحاجب في موجبات الغسل صنيعا يخالف صنيح الناظم لأنه قال الغسل موجباته أربعة : الجنابة
وهي إما بخروج المني المقارن للذة المعتادة من الرجل أو المرأة وإما بمغيب الحشفة أو قدرها من
مقطوعها في فرج آدمي أو غيره أنثى أو ذكر حي أو ميت والمرأة في البهجة مثله . الثاني انقطاع
الحيض والنفاس بخلاف انقطاع دم الاستحاضة ثم قال تتطهر أحب إلى . الثالث الموت . الرابع الإسلام
لأنه جنب على المشهور وقيل تعبدا وعليه ولولم تتقدم له جنابة . وقال القاضي إسماعيل يستحب وإن

هو النصوص . وقال ابن الحاجب الأشهر وجوب تخليل اللحية والرأس وغيرهما اه وكذلك يجب تخليل الأصابع وغسل عقد الأنامل ويتبعه باطنا وظاهرا لما فيه من التجعيد .

(وَالْكَفُّ بِالْكَفِّ كَذَلِكَ يُفَسَّلُ فِي حَالَةِ التَّخْلِيلِ - لَوْ مُنْفَعِلُ)

نبه على غسله لما فيه من التجعد ولا فرق بين أن يغسله مع تخليل الأصابع أو منفصلا عنها .

(وَوَسَّخَ الْأَطْمَارَ إِنْ تَرَكَتُهُ

فَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ أَوْزَلَهُ

وَاجْتَمَعَ زُؤُوسُهُمَا بِوَسْطِ السَّكْفِ

وَغَسِلَ فَإِنْ غَسَلَ ذَلِكَ يَكْفِي)

هذا التخيير ظاهره أنه منصوص عليه وقد قال الجزولي لم أر في ذلك نصا صريحا إلا أنهم قالوا تسليم الأظفار من الفطرة لثلا يؤدي إلى اجتماع الأوساخ فتصير لمعة اه .

كان جنبا لجب الإسلام وألزم الوضوء اه . فعند الجنابة موجبا واحدا تحت شيئين : خروج المني ومغيب الحشفة والناظم عدما موجبين وعدا انقطاع الحيض والنفاس موجبا واحدا وجعل الموجب الثالث الموت ولم يذكره الناظم هنا بل أخره إلى الكلام على الصلاة على الميت ولم يذكر الناظم أيضا الموجب الرابع بناء على المشهور كما تقدم في كلام ابن الحاجب من أن غسل الكافر إذا أسلم إنما هو للجنابة التي تقدمت له وأنه إذا أسلم ولم تتقدم له جنابة لا يجب عليه غسل وإذا كان كذلك لم يحتاج إلى ذكره لاندراجة في الإنزال ومغيب الحشفة . ولا بد من ذكر فروع (الأول) قال ابن الحاجب ولو وطئ الصغير كبيرة فلم تنزل فلا غسل عليها على المشهور . قال في التوضيح الخلاف إنما هو في المراهق ونحوه على ما قال عبد الوهاب وأما مادون ذلك فلا غسل عليها اتفاقا ومنشأ الخلاف في شهادة هل يحصل من وطئ المراهق لذة كالبالغ أم لا ثم قال ابن الحاجب وتؤمر الصغيرة على الأصح أى وإذا وطئها الكبير بناء على أن الغسل طهارة كالوضوء فتؤمر كما تؤمر به أم لا لعدم تكرره كالصوم فإن كانا غير بالغين فقال ابن بشير مقتضى المذهب أن لا يغسل قال وقد يؤمران به على وجه الندب . الثاني قال في المدونة وإن جامعها دون الفرج فوصل من مائه إلى داخل فرجها فلا غسل عليها إلا أن تلتذ فمن الشيوخ من حمّله على إطلاقه فتغتسل مهما التذت لأن الالتذاذ مظنة الإنزال وهو تأويل الباجي وغيره وتأول ابن القاسم ذلك على أنها أنزلت فإن لم تنزل فلا غسل عليها وأما إن لم تلتذ أصلا فلا غسل عليها اتفاقا قاله ابن هرون . التوضيح وفيه نظر لأن الشيخ أبا الحسن الصغير نقل قول ثالثا بوجوب الغسل بمجرد وصول الماء إلى فرجها وإن لم تلتذ . الثالث قال ابن الحاجب فإن أمني بغير لذة كمن لدغته عقرب أو ضرب أو بلذة غير معتادة كمن حك لجرب فأمنى فقولان . التوضيح وهذان القولان جاريان على الخلاف في الصور النادرة لأن العادة خروج المني بلذة الجماع أو بمقدماته . الخطاب ظاهر كلامهم أنه لا يغسل عليه في اللذة غير المعتادة ولو أحس بمبادئ اللذة ثم استدام ذلك حتى أمني وقد قالوا في الحج إن ذلك يفسده قال في المدونة ولو كان راكبا فهزته الدابة واستدام ذلك حتى أنزل فسد حجه ثم قال ابن الحاجب وعلى نفي الغسل ففي وجوب الوضوء واستجابة قولان . التوضيح وجه الوجوب أن هذا الخارج له تأثير في الكبرى فإن لم يؤثر فيها فلا أقل من الصغرى ووجه العدم أن هذا الخارج غير معتاد بالنسبة إلى الوضوء اه . وإلى تشهير سقوط الغسل ووجوب الوضوء أشار الشيخ خليل بقوله لا بل لذة أو غير معتادة ويتوضأ . الرابع من جامع ولم ينزل فاغتسل ثم خرج منه المني ومن التذ بغير الجماع ولم ينزل ثم أنزل بعد ذهاب اللذة فتقبل بوجوب الغسل فيهما لأنه مستند إلى لذة متقدمة وقيل لافيهما لعدم المقارنة ولأن الجنابة في الوجه الأول قد اغتسل لها والثالث النفرقة فيجب الغسل في الوجه الثاني دون الأول وهذا هو المشهور لأنه في الأول قد اغتسل لجنابته والجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها ، ولو كان خروج المني بعد أن صلى ففي الإعادة قولان اختار ابن رشد والمازري عدم الإعادة وسواء قلنا بوجوب الغسل أو سقوطه ابن الحاجب وعلى سقوطه ففي الوضوء قولان أى بالوجوب والاستجاب قال الباجي قال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك أن الوضوء واجب . الخامس قال ابن الحاجب فلو اتبته فوجد بللا لا يدرى أمني أم منى فقال مالك لا أدري ماهذا . ابن سابق كمن شك في الحدث قال بعضهم المشهور وجوب الغسل كمن أيقن بالوضوء وشك في الحدث وعليه فالمشهور أنه يستغنى بالغسل عن الوضوء كمن تحتق الجنابة وقيل إنه يضيف إلى غسله الوضوء بناء على وجوب الترتيب في الوضوء لأن غسل الجنابة لا ترتيب فيه والوضوء يجب ترتيبه

(وَعَرَّكَ الْخَاتَمُ فِي
اغْتِسَالِكَ
وَالْخُرْصُ وَالسَّوَارُ
مِثْلُ ذَلِكَ)

ظاهره كان الخاتم واسعا
أو ضيقا وتقدم الخلاف
فيه في الوضوء ومذهب
ابن القاسم عدم إزالته
لقوة سريان الماء ويسارة
موضعه ، والحرص الحلقة
التي في الأذن لأن الثقب
الذي يجعل فيه كالجرح
الغائر والسوار كالخاتم .
(وَاحْفَظْ رَعَاكَ اللَّهُ

ذَا الْمَخَاجِ

لَا هِيَ فِي الطَّهْرِ كَالطَّوَابِعِ
يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِالطَّوَابِعِ
الْخَاتَمَ وَهُوَ التَّأْثِيرُ فِي الطَّيْنِ
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الدَّنَسَ
فَإِنَّهُ الطَّبْعُ بِالْفَتْحِ وَطَبْعُ
السِّيفِ عَلَيْهِ الصَّدَأُ وَالطَّبْعُ
أَيْضًا السَّجِيَّةُ الَّتِي يَجِبُ
عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(فَضْلٌ) وَبِمَدِّ الْقَرْصِ

تَتَلَوُهُ الشُّنَنُ

لِكَيْ يَجِيَّ أَنْزِلُ عَلَى

أَهْدَى سَنَنُ

الْيَاءُ مِنْ يَجِيَّ سَاكِنَةٌ
وَقَوْلُهُ أَهْدَى سَنَنُ بَفَتْحِ
السِّينِ أَيْ أَهْدَى طَرِيقَ

تَرْبِيَةِ السَّادِسِ مِنْ اتَّبَعَهُ مِنْ نَوْمِهِ فَوُجِدَ فِي حَافِهِ بِلَا فَن كَانَ مِنْهُ اغْتَسَلَ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ غَسَلَ
فَرَجَهُ . ابْنُ نَافِعٍ فَإِنْ شَكَّ فِيهِ فَلْيَغْتَسِلْ ابْنُ يُونُسَ يَرِيدُ احْتِيَاظًا قَالِ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ مِنْ لَاعِبِ امْرَأَتِهِ
فِي الْيَقِظَةِ أَوْ رَأَى فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ يَجَامِعُ فَإِنْ أَمِنَ اغْتَسَلَ وَإِنْ أَمَدَى غَسَلَ فَرَجَهُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ
فِي إِيْرَاهُ فِي الْمَنَامِ أَوْ الْيَقِظَةِ . الْبَاجِي وَسِوَاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ يَجَامِعُ فِي نَوْمِهِ أَوْ التَّدْوِيٍّ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ
رَأَى الْمَنَى فِي ثَوْبِهِ فَإِنَّهُ يَغْتَسِلُ لِأَنَّ الْغَالِبَ خُرُوجُهُ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ وَأَمَّا إِنْ اسْتَيْقِظَ فَذَكَرَ احْتِلَامًا وَلَمْ
يَجِدْ بِلَا فَلَا حَكْمَ لَهُ قَالَهُ الْمَازَرِيُّ . السَّابِعُ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَلَوْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ احْتِلَامًا اغْتَسَلَ وَفِي
إِعَادَتِهِ أَى لَصَلَاتِهِ مِنْ أَوَّلِ نَوْمٍ أَوْ مِنْ آخِرِ نَوْمٍ نَامَ فِيهِ قَوْلَانِ . التَّوْضِيحُ قَوْلُهُ احْتِلَامًا أَى يَابَسًا
وَأَمَّا الطَّرِيقُ فَيُعِيدُ مِنْ أَحَدِثِ نَوْمِهِ اتِّفَاقًا وَمَذْهَبُ الْمُوطَّأِ وَالْمُجْمُوعَةُ أَنَّهُ يُعِيدُ مِنْ أَحَدِثِ نَوْمَةٍ
وَسِوَاهُ رَأَى أَنَّهُ يَجَامِعُ أَمْ لَا وَذَكَرَ ابْنُ رَاشِدٍ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ يَفْرُقُ فِي الثَّلَاثِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
بَنَزَعَهُ فَيُعِيدُ مِنْ أَحَدِثِ نَوْمَةٍ أَوْ لَا فَمِنْ أَوَّلِ نَوْمَةٍ . ابْنُ الْحَاجِبِ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ . التَّوْضِيحُ أَى فِي جَمِيعِ
مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَمَنَى الرَّجُلُ أَيْضًا ثُنَيْنِ رَأَتْهُ كَرَأْتِهِ الطَّاعِ وَالْعَجِينِ وَمَنَى الْمَرْأَةُ
أَصْفَرُ رَقِيقٍ . الثَّامِنُ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ إِذَا انْقَطَعَ دَمُ اسْتِحَاضَةٍ فَقَالَ أَوْ لَا لَا يَسْتَحِبُّ لَهَا الْغَسْلَ
لَأَنَّهَا طَاهِرَةٌ وَلَيْسَ ثُمَّ مُوجِبٌ وَلَأَنَّهُ دَمٌ عِلَّةٌ وَفَسَادٌ فَاشْبَهَ الْخَارِجَ مِنَ الدَّبْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ يَسْتَحِبُّ
لَهَا الْغَسْلَ لِأَنَّهُ دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْقَبْلِ فَتَوَمَّرَ بِالْغَسْلِ مِنْهُ كَالْحَيْضِ وَلَأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ دَمٍ غَالِبًا . وَفِي الرِّسَالَةِ
يَجِبُ الطَّهْرُ لَا يَقْطَعُ دَمُ اسْتِحَاضَةٍ . ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ اسْتَشْكَلُوا ظَاهِرَ الرِّسَالَةِ . ابْنُ عَرَفَةَ إِنْ كَانَ هَذَا
الاسْتِشْكَالُ لِمُخَالَفَةِ الْمَدُونَةِ فَالْمَشْهُورُ قَدْ لَا يَتَّقِيْدُ بِهَا وَإِنْ كَانَ لِعَدَمِ وَجُودِهِ فَتَقْصُرُ لِنَصِّ الْبَاجِي وَغَيْرِهِ
قَالَ مَرَّةً تَغْتَسِلُ وَمَرَّةً لَا تَغْتَسِلُ أَهْ أَنْظِرِ الْقَلْبَانِي . التَّاسِعُ مِنْ وَلَدَتْ بَغِيرَ دَمٍ فِي وَجُوبِ غَسْلِهَا
وَاسْتِجَابَةِ رَوَاتِيْنِ . التَّوْضِيحُ وَالظَّاهِرُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْوُجُوبُ حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ وَمِنْشَأُ الْخِلَافِ
الْخِلَافُ فِي الصُّورِ النَّادِرَةِ هَلْ تَعْطَى حَكْمَ نَفْسِهَا أَوْ غَالِبِهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَى فِي مَنْشَأِ الْخِلَافِ هَلْ النِّفَاسُ اسْمُ
لِلدَّمِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَوْ اسْمُ لِنَفْسِ الرَّحِمِ وَقَدْ وَجَدَ أَهْ . اللَّحْمِيُّ الْغَسْلَ لِلدَّمِ لَا لِلْوَلَدِ فَلَوْ نَوَتِ الْغَسْلَ
لِخُرُوجِ الْوَلَدِ دُونَ الدَّمِ لَمْ يَجْزِهَا . الْعَاشِرُ إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ فَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ
الْمُتَّصِلُ يَتِمُّ إِلَى أَنْ يَجِدَ كَالْجَنْبِ وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَلَوْ أَجْمَعَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَاغْتَسَلَ لَهُ أَجْزَاءُ وَإِنْ
لَمْ يَنْوِ الْجَنَابَةَ لِأَنَّهُ نَوَى الطَّهْرَ وَهُوَ مُشْكَلٌ . التَّوْضِيحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ مُشْكَلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ
الْغَسْلَ عِنْدَهُ لِلْجَنَابَةِ وَهُوَ لَمْ يَنْوِهَا وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا نَوَى . الثَّانِي أَنَّهُ قَبْلَ التَّلَفُّظِ عَلَى حَكْمِ الشَّرْكَ
فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْعَمَلُ لِأَنَّ التَّلَفُّظَ فِي حَقِّ الْقَادِرِ شَرْطٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ مَعَ الْعِزِّ
تَقْلَهُ عِيَاضٌ ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى لَفْظٍ لِأَنَّهُ مَقَامُ خِصَّةٍ فَيَبْغَى حَمْلَ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ
عَلَى مَا إِذَا كَانَ خَائِفًا أَنْ يَنْطِقَ بِالشَّهَادَةِ . ابْنُ هَرُونَ وَقَدْ يَجِبُ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْجَنَابَةَ فَقَدْ
نَوَى أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهْرٍ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْجَنَابَةِ وَعَنِ الثَّانِي إِذَا اعْتَمَدَ الْإِسْلَامَ فَهُوَ مِمَّنْ تَصَحُّ مِنْهُ
الْقُرْبَةُ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ لَمَّا فِي الصَّحِيحِ مِنْ اغْتِسَالِ ثَمَامَةٍ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ ثُمَّ أَسْلَمَ وَلَمْ يَأْمُرْهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِعَادَةِ الْغَسْلِ .

(تَنْبِيْهُ) عَدَّ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَيْضَ وَالنِّفَاسَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْغَسْلِ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَحْكَامِهِمَا
شَيْئًا وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَهْمَاتِ الَّتِي يَنْبَغِي الْإِعْتِنَاءُ بِهَا فَلَنْذَكَرَ بَعْضَ ذَلِكَ بِاخْتِصَارٍ تَكْمِيلًا لِلْمَثَلَةِ إِذْ
مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي إِسْقَاطُهُ مِنَ الْأَمِّ فَضْلًا عَنِ الشَّرْحِ ، وَيَنْحَصِرُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ: الْفَصْلُ
الْأَوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ، الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَقَدْرِ الطَّهْرِ

فَتَنُّ الْغُسْلِ وَضُوءُ
قَبْلَهُ

وَنَفْسُهُ فَرَضٌ فَحَصَلَ
فَضْلُهُ

ذكر أن من سنن الغسل
تقديم أعضاء وضوئه يريد
كاملة مرة واحدة بنية
الفرض فيه . هذا والذي
ذكره عياض وابن بشير
وغيرهما أنه مستحب
واقصر عليه صاحب
المختصر وقول الناظم بعد
حكمه بسنيته فحصل فضله
أى فضل تقديم أعضاء
الوضوء ولا يريد أنه
فضيلة بعد حكمه بسنيته
لتنافيهما

(وَمِنْهُ غَسْلُ الْيَدِ ابْتِدَاءً
مِنْ قَبْلِ أَنْ يُدْخِلَهَا
الْإِثْمَ)

أى من سننه غسل يديه
أولاً قبل أن يدخلها
في الإثاء ثم يغسلها ثانياً
في وضوئه بنية الجنابة

(كَذَلِكَ غَسْلُ الرَّأْسِ
قَبْلَ الْجَسَدِ

فَسَمِعَ قَالَ بِهَا ابْنُ رُشْدٍ)
السنة البداءة بالأعلى فيبدأ
بغسل الرأس قبل الجسد
وذكر عياض وابن بشير
وغيرهما أنه مستحب

وعلامته ، الفصل الثالث : في تقسيم النساء . فأما تعريفهما ، فقال ابن الحاجب : الحيض الدم الخارج
بنفسه من فرج الممكن حملها عادة غير زائد على خمسة عشر يوماً من غير ولادة فأخرج بالدم غيره
وأخرج بقوله بنفسه دم النفاس لأنه بسبب الولادة . التوضيح ومن ثم أجاب ميخائيل رحمه الله لماسئل
عن امرأة عالجت دم الحيض هل تبرأ من العدة بأن الظاهر أنها لا تحل وتوقف رحمه الله عن ترك
الصلاة والصيام والظاهر على بخصه أن لا يتركها وإنما قال الظاهر لاحتمال أن استعجاله لا يخرجها عن
الحيض كاسهال البطن وقوله من فرج يخرج الخارج لا من فرج كالدبر ونحوه لأن مراده القبل
والأحسن أن لو قال من قبل لصدق الفرج على الدبر وقوله الممكن حملها عادة يخرج دم الصغيرة
بنت ست ونحوها واليايسة كبنت السبعين وقيل الخمسين فليس بحيض وقوله غير زائد على خمسة
عشر يوماً أى على الشهر يخرج دم الاستحاضة وهذا والله أعلم حدّ غالبه وإلا خيض الحامل أكثر
كما سيأتى وقوله من غير ولادة زيادة بيان وإلا فهو خارج بقوله بنفسه ثم قال ابن الحاجب النفاس
الدم الخارج للولادة قال في التوضيح قوله للولادة أخرجه الحيض والاستحاضة ثم قال وحكى القاضى
عياض فى الدم الخارج قبل الولادة لأجلها قولين للشيخ أحدهما أنه حيض والثانى أنه نفاس اه .
والفصل الثانى فى معرفة قدر الحيض والنفاس والطهر ، فأما الحيض فأقل مدته فى باب العبادة غير
محدود فالدفعه حيض والصفرة والكدره حيض وحده أو فى أيام حيضها والصفرة كماء العفصر
والكدره كغسالة اللحم هذا فى باب العبادة ، وأما أقله فى باب العدة فالمشهور الرجوع فى ذلك إلى
قول النساء ، وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً على النصوص وخارج من قول ابن نافع إن المعتادة إذا
زاد حيضها على عاداتها تمكث خمسة عشر يوماً وتستظهر بثلاثة أيام أن أكثره ثمانية عشر يوماً
وكون الكثرة خمسة عشر يوماً إنما هو من حيث الجملة وإلا فالمشهور الفرقه بين المبتدئة والمعتادة
والحامل كما سيأتى . وأما الطهر فأكثره غير محدود لجواز عدم الحيض وأقله خمسة عشر يوماً على
المشهور . ابن حبيب عشرة . سحنون ثمانية . ابن الماجشون خمسة وقيل يسأل النساء . وفى الرسالة ثم
إن عاودها دم أو رأت صفرة أو كدره تركت الصلاة ثم إذا انقطع عنها اغتسلت ولكن ذلك كله
كدم واحد فى العدة والاستبراء حتى يبعد ما بين الدمين مثل ثمانية أيام أو عشرة فيكون حيضاً
مؤتلفاً . المواق قال سيدى ابن سراج رحمه الله بهذا ينبغي أن تكون الفتوى وقد استقره أبو محمد من
المدونة وهو قول سحنون . قال فى شرح الرسالة فىلى هذا قد تنقضى العدة فى تسعة عشر يوماً انظر
هذا إنما يأتى على أن الدفعة حيض وهذا هو مقتضى الفقه عند ابن رشد . وقال ابن مسلمة أقل الطهر
خمسة عشر يوماً واعتمده فى التآيين وجعله ابن شاس المشهور . وأما النفاس فلا حد لأقله كالحيض .
ابن الحاجب وفى تحديد أكثره بستين أو بما يرى النساء وإليه يرجع روايتان . ثم هى مستحاضة
والطهر من الحيض له علامتان الجفوف وهو خروج الخرقه جافة والقصة البيضاء وهو ماء أبيض
كالقصة وهو الجير . واختلاف فى الأقوى منهما ؛ فقال ابن القاسم القصة أبغ فى الدلالة على الطهر من
الجفوف لأن القصة لا يوجد بعدها دم والجفوف قديوجد بعده دم . وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب
الجفوف أبغ لأن القصة من بقايا ما يرجئه الرحم والجفوف بعده وقال الداودى وعبد الوهاب هما
سواء فما اعتادتهما معا تكتفى بأيهما رأت ومعتادة واحد منهما إن رأت عاداتها اكتفت بها وإن
رأت غيرها فهل تكتفى بما رأت بناء على القول الثالث إن العلامتين سواء أو تنتظر عاداتها مالم
يخرج الوقت المختار وقيل الضرورى فى ذلك قولان . قات وعلى أنها تنتظر عاداتها فيظهر من كلام

واقتصر عليه صاحب
المختصر ولو قال الناظم :

كذلك غسل الرأس من

قبل الجسد

فسنة عند ابن رشد في العدد

لكان أحسن

(وَالْبَدءُ بِالْيَمِينِ فَلَمَعَلَمًا

فِي سُنَنِ الْوُضوءِ قَدْ

تَقَرَّرَ مَا)

عد الناظم هذا في السنن

وعده عياض ومن ذكر

معه في المستحبات والألف

في الموضعين للإطلاق ولو

قال في ميان موضع قوله

باليمن لاستقام الوزن

(وَفِيهِ بَاقِي سُنَنِ الطَّهَارَةِ

مَنْظُومَةٌ بِأَحْسَنِ

الْعِبَارَةِ)

كالضمضة والاستنشاق

ومسح الصماخين وضمير

فيه عائد على الوضوء كما

سبق في بابه ولو قال موضع

منظومة تقدمت لكان

أحسن

(فضائل الغسل)

وعدها ستا فقال :

(وَفَضْلُهُ الْبَدءُ بِسَمِّ اللَّهِ

وَقَوْلُهُ الْإِسْرَافُ فِي الْيَمِينِ

وَعَسَلُ مَا يَبِي مِنَ الْأَدَاءِ

وَحَلُّ الرَّأْسِ بِبَلِّ الْمَاءِ

غير واحد أن ابن القاسم وابن عبد الحكم متفقان على أنها إنما تنتظر عاداتها إن كانت أقوى مما
رأت وأما إن كانت أضعف فلا تنتظرها ثم أجرى ذلك على الاختلاف في الأقوى منهما كما مر . قال
ابن الحاجب بعد ذكر الخلاف في أقوى العلامتين وفائدته أن معتادة الأقوى تنتظره يعني إن رأت
غيره مما هو أضعف ومفهومه أن معتادة الأضعف لا تنتظره إن رأت الأقوى فمعتادة القصة ترى
الجفوف قبلها تنتظر القصة عند ابن القاسم لأنها معتادة للأقوى وقد رأت الأضعف ولا تنتظرها
عند ابن عبد الحكم لأنها عند معتادة للأضعف وقد رأت الأقوى فلا تنتظر عاداتها ومعتادة الجفوف
ترى القصة قبله تنتظر الجفوف عند ابن عبد الحكم لأنها رأت الأضعف عنده وهي معتادة للأقوى
ولا تنتظر عند ابن القاسم لأنها عند معتادة للأضعف رأت الأقوى فلا تنتظر الأضعف وعلى هذا
فالقصة عند ابن القاسم أبلغ لمعتادها فتنظرها إن رأت الجفوف ولمعتادة الجفوف فلا تنتظره إن
رأت القصة ، فقول الشيخ خليل وهي أبلغ لمعتادها لا مفهوم له والله تعالى أعلم حسبما صرح به
الأجهوري وغيره نعم يفرق عند ابن القاسم بين معتادها وغيرها في الانتظار لها كما مر قريبا هذا
حكم المعتادة ؛ وأما المبتدأة فقال ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون إن رأت القصة تنتظر الجفوف .
قال الباجي نزع ابن القاسم لقول ابن عبد الحكم وقال غيرها تطهر بأيهما رأت انظر التوضيح .
الفصل الثالث في تقسيم النساء ، قال ابن الحاجب والنساء مبتدأة ومعتادة وحامل فالمبتدأة إن تمادى
بها الدم ففيها خمسة عشر يوما ، وروى ابن زياد تطهر لعادة لذاتها ، وروى ابن وهب وثلاثة أيام
استظهارا . التوضيح المشهور ومذهب المدونة أن المبتدأة إن تمادى بها الدم تمسكت خمسة عشر يوما
ورأى في رواية ابن زياد أن الطباع لا تختلف كاستوائهن في اليوم والليظة والألم واللذة فيغلب على
الظن أن الدم الزائد دم علة : والدات هي الأتراب وهن ذوات أسنانها ، ابن الجلاب من أهلها وغيرهن
والاستظهار استفعال من الظهير وهو البرهان فكأن أيام الاستظهار برهان على تمام الحيض
والاستظهار على رواية ابن وهب مشروط بأن لا يزيد على خمسة عشر يوما ثم قال ابن الحاجب
والمعتادة إن تمادى بها خمسة أقوال فيها روايتان خمسة عشر يوما ورجع إلى عاداتها مع الاستظهار
بثلاثة أيام ما لم ترد على خمسة عشر يوما فليل على أكثر عاداتها وقيل على أقلها وأيام الاستظهار
عند قائله حيض وما بينه وبين خمسة عشر يوما قيل طاهر وقيل تحتاط فتصوم وتقضى وتصلى
وتتزوج ثم تغتسل ثانيا . والثالث عاداتها خاصة وفيما بينها وبين خمسة عشر القولان . والرابع خمسة
عشر واستظهار يوم أو يومين . والخامس قال ابن نافع واستظهار ثلاثة أيام وأنكره سحنون اه
والشهور من هذه الأقوال القول الثاني أنها تمسكت عاداتها مع الاستظهار بثلاثة أيام ما لم تجاوز
خمس عشرة يوما فتستظهر بثلاث إن كانت عاداتها اثني عشر يوما فأقل وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت
بيومين وإن كانت أربعة عشر فيوم واحد وعلى المشهور من الاستظهار مع العادة . فاختلف إذا اختلفت
عاداتها في النصول كأن تحيض في الصيف عشرة أيام مثلا وفي الشتاء ثمانية أيام فتمادى بها الدم في الشتاء
هل تبني على العشرة أو على الثمانية والقول بالبناء على الأكثر مذهب المدونة وعلى الأقل لابن حبيب
وبلى هذا الخلاف أشار ابن الحاجب بقوله فليل على أكثر عاداتها وقيل على أقلها ؛ وأما إن تمادى بها
في فصل الأ أكثر فلا خلاف أنها تبني على الأكثر . ابن هرون واتفق على أن أيام الاستظهار حيض
عند من قال به . ومذهب المدونة في كتاب الطهارة أنها فيما بين الاستظهار وتتمام خمسة عشر يوما
طاهر فتصلى وتصوم ولا تقضى الصوم ويأتيها زوجها وقيل تحتاط فتصوم لاحتمال الطهارة وتقضى

فضائله البداءة بيسم الله
وقلة الإسراف في الماء
وغسل ما تعلق به من الأذى
وتخليل شعر الرأس بيل
الماء ليستأنس بذلك قبل
غسله وأما غسله فتقدم أنه
فرض وقيل غسله واجب
وهو المشهور ومن فضائله
أن يحشى على رأسه ثلاث
حيات ويحتمل أنه يعم
الرأس بكل حثية ويحتمل
لكل شق واحدة للأيمن
ثم للأيسر واحدة والثالثة
للوسط . ابن هرون قياسا
على الاستجمار في
أحد القولين وتضعف
الوفرة من شعر الرأس
كل الإضغاث أى إضغاثا
كاملا وهو جمع شعرها
وتحريكه وذكر عياض
البداءة بالميا من والوضوء
قبله وعدها الناظم
في السنن كما تقدم .

(الْقَوْلُ فِي الْمَكْرُوهِ حَالُ)

الْفُغْلُ

لِكُلِّ مَطْلُوبٍ بِهِ فِي الْقَلِّ

سواء طلب منه على سبيل
الوجوب أو السنية أو
الفضيلة .

لاحتمال الحيض وتصلى لاحتمال الطهارة ولا تقضى لأنها إن كانت طاهرا فقد صلت وإن كانت حائضا فلا
أداء ولا قضاء وتمنع الزوج لاحتمال الحيض وتغتسل عن انقطاعه لاحتمال الحيض والحامل تحيض . قال
في المدونة إذا رأت الحامل الدم أول حمائها أمسكت عن الصلاة قدر ما يجتهد لها وليس في ذلك حد
وليس أول الحمل كآخره . ابن القاسم إن رآته في ثلاثة أشهر ونحو ذلك تركت الصلاة خمسة عشر
يوما ونحوها وإن رآته بعد ستة أشهر من حمائها تركت الصلاة ما بين العشرين ونحوها . ابن زرقون
اختلف على قول ابن القاسم في المدونة هل للشهر والشهرين حكم الثلاثة . قال الإياني لها حكمها
فجلس خمسة عشر يوما ، وقال ابن شبلون الشهران كالحامل . ابن زرقون إذ لا يتبين الحمل فيهما اه
ولا بد من ذكر فروع تتعلق بهذه الفصول . الفرع الأول قال في المدونة إذا رأت الطهر يوما والدم
يوما أو يومين واختلط هكذا لفقت من أيام الدم عدة أيامها التي كانت تحيض وألغت أيام الطهر
ثم تستظهر بثلاثة أيام فان اختلط عليها الدم في أيام الاستظهار أيضا لفقت ثلاثة أيام من أيام الدم
هكذا ثم تغتسل وتصير مستحاضة بعد ذلك والأيام التي استظهرت بها هي فيها حائض وهي مضافة
إلى الحيض رأت بعدها دما أم لا إلا أنها في أيام الطهر التي كانت تلغيها تنطهر عند انقطاع الدم
في خلال ذلك وتصلى وتصوم وتوطأ وهي فيها طاهر وليست تلك الأيام بطهر تعتد به في عدة من
طلاق لأن ما قبلها وما بعدها من الدم قد ضم بعضه إلى بعض فجعل حيضة واحدة اه . التوضيح ولا خلاف
في إلغاء أيام الطهر إن كانت أيام دمها أكثر من أيام طهرها إذ لا يكون الطهر أقل من الحيض أصلا
هكذا علل صاحب الذخيرة هذه المسئلة والمشهور أن الحكم كذلك إن كانت أيام الطهر أكثر أو مساوية
وقال ابن مسلمة وعبد الملك تكون حائضا يوم الحيض وطاهرا يوم الطهر حقيقة ولو بقيت على
ذلك عمرها ثم قال : تنبيه قوله حاضت يوما وطهرت يوما لا يريد به استيعاب جميع اليوم بالحيض
فقد نقل في النوادر عن ابن القاسم في التي لا ترى الدم إلا في كل يوم مرة فإن رآته في صلاة الطهر فتركت
الصلاة ثم رأت الطهر قبل العصر فتحسبه يوم دم وتنطهر وتصلى الطهر والعمر . الثاني المعتادة
إن زاد دمها على العادة والاستظهار وحكم لها بالطهارة فان زاد دمها على خمسة عشر يوما فالزائد
على عاداتها استحاضة وإلا فعادة انتقلت إليها نقله القلشاني في شرح الرسالة عن اللخمي قائلا وقضت
ما صامت فجعل انقطاع الدم زمن الحيض دليل كون الزائد على العادة المتقررة قبل حيضا وتماديه
بعد زمن الحيض دليلا لكون الزائد عليها استحاضة وهو ظاهر وعليه فان انقطع داخل الخمسة
عشر يوما وحاضت بعد ذلك بنت على هذه العادة التي انتقلت إليها فان كانت عاداتها ثمانية أيام مثلا
فتمادى بها فاستظهرت بثلاثة واغتسلت ثم انقطع في اليوم الثالث عشر ثم حاضت فتمادى بها فتنبى
على ثلاثة عشر وتستظهر بيومين فقط والله تعالى أعلم وقوله وقضت ما صامت يريد ما صامت بعد العادة
والاستظهار وقبل انقطاع الدم كالיום الثاني عشر والثالث عشر في المثال المتقدم لما تبين من أنها صامت
وهي حائض وظاهر القول المشهور أنها بعد العادة والاستظهار طاهر مطلقا ولا فرق بين انقطاعه داخل
خمسة عشر أو بعدها . الثالث إن زاد دم المعتادة على العادة والاستظهار وحكم لها بالاستحاضة فان بقي الدم
بصفته ولم تميز غيره فلا تزال محكوما لها بالطهارة بعد أقل الطهر ولو استمر الدم بها شهورا متوالية
إلى أن تميز وإن ميزت ورأت دما يخالف دم الاستحاضة قال ابن الحاجب والنساء يزعمن معرفته برأخته
ولونه فان ميزته قبل كمال الطهر فلا اعتبار بذلك التميز وإن ميزته بعد طهر تام فهو حيض في باب

العبادات اتفاقا وفي العدة على المشهور فإن تبادى هذا الدم المميز فهل تقتصر على عاداتها فقط أو مع الاستظهار أو تمكث خمسة عشر يوما يجرى على الخلاف في المعتادة يتأدى بها . ثم اختلف القائلون بالاستظهار في الحائض هل تستظهر المستحاضة أم لا ؟ وقول ابن القاسم في المجموعة لا تستظهر رواه عن مالك في العتبية وبه قال أصبغ لأنها قد تقرر لها حكم الاستحاضة ، فالأصل أن دمها إن زاد على حيضها استحاضة وإن لم يتأد هذا الدم المميز بل انقطع حقيقة أو حكم بانقطاعه لتغيره وضعفه قبل كمال عاداتها استأنفت طهراً تاماً فان أتاها دم أو ميزت دماً لكونه مخالفاً لما كان يجري عليها في لونه ورائحته وكان إتيانه أو تميزه قبل كمال الطهر فهي ملفقة انظر التوضيح وراجع حكم الملفقة في الفرع الأول . الرابع قال الباجي : قال مالك لا يلزم المرأة أن تفقد طهرها بالليل ولا يعجنى ذلك ولم يكن للناس مصاييح وإنما يلزمها ذلك إذا أرادت النوم أو قامت لصلاة الصبح وعليهن أن ينظرن في أوقات الصلوات ونحو هذا في سماع ابن القاسم وزاد وليس تفقد طهرها يعني بالليل من عمل الناس ؛ قال ابن رشد كان القياس أن يجب عليها أن تنظر قبل الفجر بقدر ما يمكنها إن رأت الطهر أن تغتسل وتصلى المغرب والعشاء قبل طلوع الفجر إذ لا اختلاف في أن الصلاة تتعين في آخر الوقت فسقط ذلك عنها من ناحية الشقة ، فإن استيقظت بعد الفجر وهي طاهر فلم تدر لعل طهرها كان من الليل سمحت في تلك الصلاة على ما نمت عليه ولم يجب عليها قضاء صلاة الليل حتى توقن أنها طهرت قبل الفجر وأمرت في رمضان بصيام ذلك اليوم وأن تقضيه احتياطاً اهـ . والحاصل أنها إن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده قضت الصوم دون الصلاة والفرق بينهما أن الحيض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل ، وموجب القضاء وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه ، وأما في الصوم فانما يمنع الحيض من الأداء خاصة ولا يمنع من القضاء قاله في التوضيح . الخامس قال في المدونة وإذا ولدت ولداً أو بقي في بطنها آخر فلم تضعه إلا بعد شهرين والدم متأد بها خالها حال النفساء ولزوجها عليها الرجعة ما لم تضع آخر ولد في بطنها . ابن يونس قوله كحل النفساء يريد في الجلوس عن الصلاة إذا تبادى بها الدم فتجلس شهرين على قوله الأول وقدر ما يراه النساء على قوله الثاني اهـ . ابن الحاجب وفي كون الدم بين التوأمين إلى شهرين نفاساً فيضم مع ما بعده أو حيضاً قولان ؛ وحاصله أنها إن ولدت الثاني بعد شهرين من ولادة الأول فهما نفاسان تمكث لكل واحد إن تبادى الدم بها شهرين على المشهور وإن ولدته قبل كمال الشهرين ففي كون الدم الذي بينهما دم حيض الحامل نظراً لكونها لا تخرج من العدة إلا بوضع الثاني فيجرى على حكم حيض الحامل وتستأنف ستين يوماً من ولادة الثاني أو دم نفاس فتتمكث ستين يوماً من ولادة الأول قولان ولا تستظهر النفساء إذا جاوز دمها الستين رواه ابن حبيب عن مالك نقله ابن يونس وغيره . السادس قال في المدونة إذا انقطع دم النفساء فان كان قرب الولادة فلنغتسل وتصلى فإذا رأت بعد ذلك يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك دماً فهو مضاف إلى دم النفاس إلا أن يتباعد ما بين الدمين فيكون الثاني حيضاً وإن رأت الدم يومين والطهر يومين قتادى بها ذلك فتباعد أيام الطهر وتغتسل إذا انقطع عنها الدم وتصلى وتوطأ وتدع الصلاة في أيام الدم حتى تستكمل أقصى ما يجالس له النساء في النفاس من غير سقم ثم هي مستحاضة .

(وَالْأُولَانِ مَنَعًا الْوُطْءَ إِلَى غَسْلٍ وَالْآخِرَانِ قُرْآنًا حَلَاً
وَالْكُلُّ مَسْجِدًا وَهَهُوَ الْأَغْتَسَالُ مِثْلُ وَضُوءِكَ وَلَمْ تُعِدْ مَوَالَ)

(الغسل مكرّوه فخذ
قياسه

في كل موضع به
نجاسه

ويكره الغسل بلا
استتار

في البر والبحر وفي
الصحار

ويكره الغسل بماء
شمساً

ويكره التفتيس
مهما نكساً

والماء إن ولغ فيه
الكلب

فيكره الغسل به
والشرب

لكنه في حال
الاضطرار

أباحه قوم من الأحرار
ولا يضره ولوغ الهر

لأنهم قضوا له بالطهر
والطير محمول على

الطهارة
إلا التي يقيها الفذارة

وَيُكْرَهُ الْغُسْلُ بِسُورِ
الْكَافِرِ
وَمِثْلُهُ مِنْ فَضْلَةِ الْخُفَّازِ
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ
فِيهِ كُلًّا

إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ لَيْسَ إِلَّا
لَوْ قَالَ بَدَلَ الشُّطْرِ الْأَخِيرِ:
* لَكِنْ بِذِكْرِ اللَّهِ لَيْسَ إِلَّا *
لَكِنْ أَحْسَنَ. ذَكَرَ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ
مَسَائِلَ الْأُولَى يَكْرَهُ الْغُسْلَ
فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فِيهِ نَجَاسَةٌ
مَخَافَةَ أَنْ يَصِيبَهُ شَيْءٌ مِنْهَا.
الثَّانِيَةُ كَرَاهَتُهُ غَيْرُ مُسْتَمَرٍّ
الْعُورَةُ سِوَاكَ كَانَ اغْتَسَالَهُ
فِي الْبَرِّ أَوْ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي
الصَّحْرَاءِ وَذَكَرَهَا مَعَ
كُونِهَا دَاخِلَةً فِي الْبَرِّ لِيَنْبَهَ
عَلَى كَرَاهَتِهِ تَرْكُ الْاِسْتِنَاءِ
بِالْمَوْضِعِ الْخَالِي عَنِ النَّاسِ.
الثَّالِثَةُ يَكْرَهُ بِالْمَاءِ الْمَشْمُسِ
كَمَا فِي الْوُضُوءِ عِنْدَ ابْنِ
حَبِيبٍ وَذَلِكَ لِلطَّبِّ لِأَنَّهُ
يُورِثُ الْبَرَصَ وَسِوَاكَ
كَانَ فِي الْبِلَادِ الْحَارَةِ
أَوْ فِي الْأَوَانِي الْمُنْتَطَبَةِ
كَالْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَنَحْوِهِ
أَوَّلًا. الرَّابِعَةُ تَسْكِينُهُ
وَيَشْمَلُ تَقْدِيمَ الْأَسَافِلِ
عَلَى الْأَعَالَى وَالْمِيَّاسِرِ عَلَى
الْمِيَّامِنِ وَالِاسْتِشْقَاقِ عَلَى
الْمُضْمَضَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَمْ
يَذْكُرُوا هَذَا إِعَاةَةَ الْمُنْكَسِ
كَمَا فِي الْوُضُوءِ. الْخَامِسَةُ
يَكْرَهُ بِمَاءٍ وَلَغٍ فِيهِ كَلْبٌ

ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَبَعْضُ الثَّانِي بَعْضُ مَوَانِعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ وَهِيَ اللَّذَانِ
يَعْنِي بِالْأَوَّلِينَ لَتَصْدِيرِهِ بَهُمَا فِي الْبَيْتِ قِيلَ يَمْنَعَانِ الْوُطْءَ وَيَسْتَمِرُّ الْمَنْعُ مِنْهُ إِلَى أَنْ تَغْتَسَلَ فَلَا يَحُوزُ
وُطْءَ الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ حَالَةَ جَرِيَانِ الدَّمِ عَلَيْهِمَا اتِّفَاقًا وَلَا بَعْدَ انْقِطَاعِهِ وَقَبْلَ الْاِغْتِسَالِ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَأَمَّا الْإِزَالُ وَمَغِيبُ الْحَشْفَةِ وَهِيَ اللَّذَانِ يَعْنِي بِالْآخِرِينَ يَمْنَعَانِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ يَرِيدُ وَيَسْتَمِرُّ الْمَنْعُ إِلَى
الْاِغْتِسَالِ أَيْضًا هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَيَقْرَأُ الْآخِرَانِ بِالْمَدِّ وَكُسْرِ الْحَاءِ كَذَا ضَبْطُهُ النَّاضِمُ بِخَطِّهِ وَمِنْ غَيْرِ
يَاءٍ بَعْدَهَا وَبِالنَّقْلِ لِلْوِزْنِ، وَفَهْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ لَا يَمْنَعَانِ الْقِرَاءَةَ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَأَنَّ الْإِزَالُ وَمَغِيبُ الْحَشْفَةِ لَا يَمْنَعَانِ الْوُطْءَ وَهُوَ كَذَلِكَ اتِّفَاقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الْكُلَّ مِنَ الْحَيْضِ
وَالنَّفَاسِ وَالْإِزَالِ وَمَغِيبِ الْحَشْفَةِ يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ أَمَّا مَنَعُ الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ مِنْ دُخُولِ
الْمَسْجِدِ فَظَاهِرُ التَّوَضُّيْحِ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ثُمَّ قِيلَ عَنِ اللَّخْمِيِّ أَنَّهُ خَرَجَ جَوَازُ دُخُولِهَا إِذَا اسْتَشْفَرَتْ
بِثُوبٍ وَجَوَازُ كَيْنُونَةِ الْجَنْبِ فِيهِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْلَمَةَ لَا يَنْبَغِي لِلْحَائِضِ أَنْ تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ لِأَنَّهَا لَا تَأْمِنُ
أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا مَا يَنْزِعُهُ الْمَسْجِدُ عَنْهُ؛ وَأَمَّا مَنَعُ الْجَنْبِ مِنْهُ فَعَلَى الْمَشْهُورِ إِنْ كَانَ مُحْتَازًا فَقَطُّ وَأَمَّا الْمَسْكُ
وَالْمَقَامُ فِيهِ فَلَا أَحْفَظُ الْآنَ فِيهِ قَوْلًا مَنْصُوصًا بِالْجَوَازِ وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُ اللَّخْمِيِّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْلَمَةَ،
وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ بَيْنَ مَوَانِعِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَمَوَانِعِ الْجَنَابَةِ عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ يَجْتَمِعَانِ
فِي مَنَعِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَيَنْفَرِدُ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ بِالْمَنْعِ مِنَ الْوُطْءِ وَتَنْفَرِدُ الْجَنَابَةُ وَهِيَ الْمَعْبَرُ عَنْهَا بِالْإِزَالِ
وَمَغِيبِ الْحَشْفَةِ بِالْمَنْعِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَجُمْلَةً حَالًا صِفَةُ الْقُرْآنِ.

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ ذَكَرَ النَّاضِمُ بَعْضَ الْمَوَانِعِ وَسَكَتَ عَنْ بَعْضٍ لِقَصْدِ الْاِخْتِصَارِ، أَمَّا الْجَنَابَةُ فَتَمْنَعُ مَوَانِعَ
الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ قَوْلِ النَّاضِمِ: وَيَجِبُ اسْتِبْرَاءُ الْأَخْبَثَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وَتَمْنَعُ أَيْضًا الْقِرَاءَةَ
إِلَّا كَأَيَّةً لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ وَيَقِيدُ كَلَامُ النَّاضِمِ بِذَلِكَ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَلَوْ مُحْتَازًا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَتَقَلُّ عَنْ
مَالِكِ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ عَابِرَ سَبِيلٍ كَمَا يَمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ مُسْلِمٌ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ
تَعَالَى. الْمَوَاقِ وَانْظُرْ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ يَجِدْ مَاءَ فَيْتِمِّمْ هَلْ يَصِلُ فِي الْمَسْجِدِ وَأَمَّا الْحَيْضُ
وَالنَّفَاسُ فَيَمْنَعَانِ مِنْ أَشْيَاءَ وَهِيَ قِيَمَانُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا وَمُخْتَلَفٌ فِيهَا فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا تِسْعَةُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ
وَصَحَّةُ فَعْلِهَا فَلَا تَجِبُ وَإِذَا أَوْقَعَتْهَا فَلَا تَصَحُّ مِنْهَا وَصَحَّةُ فَعْلِ الصَّوْمِ وَمَسُّ الْمَصْحَفِ وَالطَّلَاقُ وَابْتِدَاءُ
الْعِدَّةِ وَالْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ وَرَفْعُ الْحَدَثِ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَيَنْدَرِجُ فِيهِ الطَّوَافُ وَالِاعْتِكَافُ إِذَا لَا يَقَعَانِ
فِي غَيْرِهِ. وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا سَبْعَةٌ وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمُ الْمَشْهُورِ فِيهِ الْمَنْعُ وَهُوَ خَمْسَةٌ: الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ
بَعْدَ الطَّهْرِ وَقَبْلَ التَّطْهِيرِ بِالْمَاءِ، وَأَجَازُهُ ابْنُ نَافِعٍ وَكَرَهُهُ ابْنُ بَكِيْرٍ وَالْوُطْءُ بَعْدَ طَهْرِ التَّيْمِمِ وَالْوُطْءُ
فِيمَا دُونَ الْإِزَارِ وَوُجُوبُ الصَّوْمِ وَرَفْعُ حَدَثِ جَنَابَتِهَا، وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي الْفَرْعِ الْأَخِيرِ إِحَاحَةُ الْقِرَاءَةِ
بِالْغُسْلِ، وَقِسْمُ الْمَشْهُورِ فِيهِ الْجَوَازُ وَهُوَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ طَاهِرًا وَالتَّطْهِيرُ بِفَضْلِ مَائِهَا. ابْنُ الْحَاجِبِ وَيَمْنَعُ
الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ اتِّفَاقًا مَا لَمْ تَطْهَرَ وَتَغْتَسَلَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ أَوْ تَيْتِمُّ. وَقَالَ ابْنُ بَكِيْرٍ يَكْرَهُ قَبْلَ
الْاِغْتِسَالِ وَمَا فَوْقَ الْإِزَارِ جَائِزٌ لَا مَا تَحْتَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ. قَوْلُهُ وَسَهْوُ الْاِغْتِسَالِ الْحَاصِلُ أَنَّ حَكْمَ
الْتِّسُّوِّ فِي الْغُسْلِ كَالسَّهْوِ فِي الْوُضُوءِ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ مِنْ غَسَلِهِ لَمْعَةً ثُمَّ تَذَكَّرَهَا
بِالتَّقَرُّبِ فَانْهَ يَغْسِلُهَا وَلَا يَعِيدُ مَا بَعْدَهَا وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَلَمْ تَعْدَمْ أَلْا فَاذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ إِلَّا بَعْدَ طَوْلِ
فَعَلِ الْمُنْسَى فَقَطُّ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى صَلَّى فَعَلِ الْمُنْسَى وَأَعَادَ الصَّلَاةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا
كُلُّهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ النَّاضِمِ ذَاكَرَ فَرْضَهُ بِطَوْلِ يَفْعَلُهُ الْبَيْتَيْنِ فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ وَتَعَدَّ بَضْمُ التَّاءِ وَكُسْرُ
الْعَيْنِ مَبْنَى لِلْفَاعِلِ كَذَا ضَبْطُهُ النَّاضِمُ بِخَطِّهِ وَعَلَيْهِ فَمَوَالٍ مَفْعُولُهُ أَصْلُهُ مَوَالِيَا لِحَذْفِ مِنْهُ الْأَلْفِ الْمَبْدَلِ

ويقيد باليسير التي لم يتغير كما في الوضوء واستطرد كراهة شربه ثم أفاد أن محل الكراهة حيث لا اضطرار وأما مع الاضطرار فأباحه قوم وقوله من الأجبار يحتمل أنه بالحاء المهملة والباء الموحدة، وهو جمع حبر بفتح الحاء وكسرهما وهو العالم، ويحتمل أنه بالحاء المعجمة والمثناة التحتية جمع خير وكلاهما واضح؛ وأما شرب سؤر مالا يتوقى النجاسة ويعسر التحرز منه كالفأر والهر في الماء فانه لا يكره الغسل به لأنهم قضوا له بالطهر وكذلك الطير كالأوز والدجاج الخلالة فانه محمول على الطهارة إلا التي بفمها القذارة أي النجاسة فانها إن شربت من الماء كره الاغتسال به وهذا إذا رؤيت النجاسة على فيه وقت شربه ولم يتغير، وأما إن تغير فتنجس فلا يغتسل به. السادسة يكره الغسل بسؤر الكافر وهو فضلة شربه ومثله سؤر شارب الخمر وما أدخل يده فيه ومثله فضلة سؤر الخنزير وهذا كله في اليسير الذي لم يتغير السابعة يكره الكلام فيه إلا بذكر الله تعالى خاصة

من التنوين على لغة من يحذف التنوين أثر الفتح فصار موالى ثم حذف الياء تخفيفاً ونون اللام ثم وقف عليه بالسكون.

(فصل في الخوفِ ضَرٍّ أَوْ عَدَمِ مَا عَوَّضَ مِنَ الطَّهَارَةِ التَّيْمُمًا)

ذكر الناظم في هذا الفصل التيمم وأحكامه. والتيمم في اللغة القصد قال تعالى «ولا تيمموا الخبث» أي لا تقصدوه، وفي الشرع طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين ليستباح به مامنه الحدث قبل فعله عند العجز عن الماء. وسبب مشروعيته إقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء لالتماس عقد عائشة والحديث مشهور وأنه كان في غزوة اليرسيك. والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى «وإن كنتم مرضى أو على سفر» الآية والسنة غير ما حديث في بعضها «جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت لنا تربتها طهوراً» وثبت عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا. وأجمع المسلمون عليه. وحكمة مشروعيته أن الله تعالى لما علم من النفس الكسل والميل إلى ترك الطاعة التي فيها صلاحها شرع لها التيمم عند عدم الماء حتى لا تعصب عليها الصلاة عند وجوده لما ألفت من فعلها دائماً وقيل لتكون طهارته دائرة بين الماء والتراب اللذين منهما أصل خلقته وقوام بنيته، وقيل لما كان أصل حياته الماء ومصيره بعد موته إلى التراب شرع له التيمم ليستشعر بعدم الماء وموته وبالتراب إبقاره فيذهب عنه الكسل. ابن ناجي والحق عندي أن التيمم عزيمة في حق العادم للماء رخصة في حق الواجد له العاجز عن استعماله، والقول بأنه رخصة مطلقاً لا يستقيم في حق العاجز فإن الرخصة تقتضي إمكان الفعل المرخص فيه وتركه كالفطر في السفر بخلاف عادم الماء لاسبيل له إلى ترك التيمم، وقول من قال إن الرخصة قد تنهى إلى الوجوب غير مسلم فانها إذا انتهت إليه صارت عزيمة وزال عنها حكم الرخصة اهـ.

﴿فائدة﴾ قال الطيبي في تقرير آية التيمم «لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا» ولا محدثين من الغائط أو اللبس حتى تتوضؤوا «وإن كنتم مرضى أو على سفر» سواء كنتم مجننين أو محدثين «فلم تجدوا ماء فتيمموا» اهـ وكلام الناظم في هذا الفصل دائر على ستة فصول: الفصل الأول في السبب الناقل عن الماء إلى التيمم. الفصل الثاني ما يفعل بالتيمم. الفصل الثالث ما يتيمم له وما لا. الفصل الرابع في فرائضه وسننه ومندوباته ويندرج فيه صفته. الفصل الخامس في وقت التيمم وهو من جملة فرائضه. الفصل السادس في نواقض التيمم وفما لا ينقضه لكن تعاد الصلاة معه في الوقت وأشار بهذا البيت إلى الفصل الأول من هذه الفصول فأمر بك أن تعوّض التيمم من الطهارة أي تجعله بدلاً عنها إما لخوف ضر يلحقه في استعمال الماء أو لعدم وجود الماء أصلاً ولا فرق في الطهارة التي يعوض عنها التيمم بين الكبرى والصغرى فكما أن المحدث المحدث الأصغر يتيمم لخوف ضر أو عدم ماء فكذلك المحدث المحدث الأكبر يتيمم لخوف ضر أو عدم ماء وقد تقدم في تقدير الآية للطبي التصريح بذلك في قوله «وإن كنتم مرضى أو على سفر» سواء كنتم مجننين أو محدثين، فلم تجدوا ماء فتيمموا؛ فأما ما يتعلق بخوف الضر فقال الإمام أبو عبد الله المازري المشهور أنه يتيمم لخوف حدوث مرض أو زيارته أو تأخر البرء. ابن وهب ويتيمم المبطون إذا كان لا يقدر على الوضوء؛ وكذلك المائد في البحر ولو كان الماء معهما وهما لا يقدران على الوضوء به لضعفهما أو إضرار الماء بهما. ابن القصار ويتيمم الصحيح إذا خاف نزلة أو حمى وكذا يتيمم مريض يقدر على الوضوء والصلاة قائماً فحضرت الصلاة وهو في عرقه وخاف

إن قام جف عرقه ودامت علقته فيتيمم ويصلي للقبلة إيماء ، وإن خرج الوقت قبل زوال عرقه لم يعد قاله مطرف وابن الماجشون وأصبخ قال سند وهو موافق للمذهب . وروى ابن نافع يتيمم ذو الماء يخاف العطش خاف الموت أو الضرر المازري والظن كالعلم . ابن رشد خوفه على غيره من العطش تكوفه على نفسه سواء . ابن بشير وكذا خوفه على حيوان غير آدمي . ابن الحاجب وكظن عطشه أو عطش من معه من آدمي أو دابة . ونقل في التوضيح عن ابن عبد السلام في الدابة تفصيلا بين أن تكون لا يبلغ إلا عليها أو لا وبين أن تكون مأكولة اللحم أو لا ، ثم قال والظاهر أنه إذا كان معه كلب أو خنزير فإنه يقتلها ولا يدع الماء لأجلها ما هو ولا خلاف أنه يتيمم من خاف على نفسه من لصوص أو سباع وأما من خاف على ماله فالمشهور أنه يتيمم وقيل لا واستبعده ابن بشير . ابن ناجي الجارى على أصل المذهب أنه إن كان يحتاج لذلك المال يتيمم مطلقا ، وإن كان يحتاج إليه فإن كان قليلا بحيث يجب عليه شراء الماء بمثله فلا يتيمم وإلا تيمم اه .

﴿ فرع ﴾ من أسباب التيمم استيعاب الجروح والقروح أكثر جسد الجنب أو أكثر أعضاء الوضوء . قال ابن الحاجب في تعداد أسباب التيمم وكالمجدور والمحسوب يخافان من الماء وكشجاج غمرت الجسد وهو جنب أو أعضاء الوضوء وهو محدث وكذلك إن لم يبق إلا يد أو رجل فلو غسل ماصح ومسح على الجائر لم يحزه كصحيح وجد ما يكفي من الماء فغسل ومسح الباقي .

﴿ فرع ﴾ قال أبو عمر لا يجب حمل الماء للوضوء وقال الباجي يجوز السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للمال ورعى المواشي ويجوز له المقام على حفظ ماله وإن أدى ذلك إلى الصلاة بالتيمم ونحو هذا في الإكمال .

﴿ فرع ﴾ من وجد ماء لا يكفي لطهارته فهو كالعدم . التلقين فإن وجد من الماء دون الكفاية لم يأنزه استعماله ؛ ومن المدونة إن كان مع الجنب قدر وضوئه فقط تيمم ولم يتوضأ . وقال الشيخ أبو محمد فإن وجد من الماء ما يغسل به وجهه ويديه ويقدر على جمع ما يسقط منهما ويكمل به وضوءه فإنه يفعل ذلك ويصير كمن وجد ماء مستعملا يجب عليه استعماله إن لم يجد غيره اه وعلم من هذا أن من وجد ما يغسل به الأعضاء المفروضة فقط أنه يتوضأ ويترك السنن ولا يحزته التيمم انظر الخطاب وتقدم أن فيمن لم يجد من الماء إلا قدر وضوئه أو ما يغسل به النجاسة قولين . قيل يتوضأ للخلاف في طهارة الخبث دون الحدث ، وقيل يزيل النجاسة إذ لا بدل عن إزالتها وللوضوء بدل وهو التيمم .

﴿ فرع ﴾ وكذا يتيمم المريض الذي يقدر على استعمال الماء ولا يجد من يناوله إياه كما في الرسالة وغيرها إذ هو في معنى العادم للماء .

﴿ فرع ﴾ قال في التلقين يجوز التيمم لعدم الآلة التي توصله إلى الماء كاللؤلؤ والرشاء ؛ وأما ما يتعلق بعدم الماء وهو السبب الثاني في كلام الناظم فإن تحقق عدمه تيمم من غير طلب إذ طلب ما يتحقق عدمه عبث ؛ وأما إن لم يتحقق عدمه فإن تحقق وجوده أو ظنه أو شك فيه أو توهمه فإنه يجب عليه أن يطلبه فإن طلبه ولم يجده تيمم والطلب يختلف فليس من ظن العدم كمن شك ولا الشاك كالمتمهم بل طلب الأول أقوى من الثاني والثاني أقوى من الثالث وليس الناس في القوة والضعف سواء فليس الرجل كالمراة غالبا ولا الشاب كالشيخ فالواجب على كل أحد أن يطلب طلبا لا يشق بمثله قال مالك من الناس من يشق عليه نصف الليل ، فإن كان في رقعة فهل يسألهم فإن لم يعطوه ماء تيمم أو يتيمم

وهذا معنى البيت الأخير وبقي عليه ثمانية وهي الماء الراكد إذا تقدم فيه اغتسال ما لم يكن مستبحرا . التاسعة وهي تكرار الغسول بعد إسباغه . العاشرة لم يذكرها الناظم وهي الإكثار من صب الماء وهذا الفصل والذي قبله ليسا في الأصل المنظوم الذي قيل إنه نظمه . ولما أنهى الكلام على الوضوء والغسل ذكر ما هو بدل عنهما وهو التيمم عند تعذرهما وهو من خصائص هذه الأمة لطفاً بها من الله تعالى وإحساناً إليها ليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها والماء الذي به استمرار حياتها ، وبدأ بشروط وجوبه فقال :

(بَابُ شُرُوطِ تَوْجِبِ التَّيْمَمِ)

وَهِيَ اثْنَتَانِ لَا خِلَافَ فِيهِمَا)

وذكر ابن بشير وغيره أن شروط وجوبه ستة وعبر عنها بعضهم بأسباب وجوبه وسننه على ذلك في محله وأشار الناظم لأحد الشرطين اللذين بوجوبهما بقوله :

(عَدَمُ وُجُودِ الْمَاءِ بَعْدَ
طَلَمِهِ)

فيجب التيمم إذا عدم الماء
جملة أو ما يكفيه منه
لأن الناقص عن الكفاية
كعدمه وإنما يتحقق عدمه
بعد الجهد في طلبه ويدل
على وجوب طلبه وجوب
الوضوء إجماعاً فوجب
طلب الماء له لأن ما لم يتم
الواجب المطلق إلا به فهو
واجب . واعلم أن الطلب
الواجب بقدر الوسع فلا
نظيل بما ذكر فيه من
التفصيل في الرقعة والمسافة؛

فعن مالك : من الناس من
يشق عليه نصف الميل ،
وأشار للشرط الثاني بقوله
(أَوْ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى
اسْتِغْنَائِهِ)

مع وجوده وذلك في مسائل
عد منها جملة بقوله :

(لَمْ يَرْضَ أَوْ بَرَدَ أَوْ خَوَّفَ
السَّبَاعُ)

أَوْ حَافِيَ عَلَى حَرِيمٍ

أَوْ مَتَاعٍ

أَوْ عَازٍ عَنْ دَلْوٍ أَوْ

عُذْرٍ حَصَلَ

أَوْ قَوَتْ وَقْتُ إِنْ بَمَارٍ

اشْتَعَلَ

من غير سؤال؟ في ذلك تفصيل؛ قال مالك رضي الله عنه إذا كانت الرقعة ييخلون بالماء لقلته معهم جازله
أن يتيمم بلا سؤال وإن لم يكونوا كذلك وكانت الرقعة كثيرة لم يكن عليه أن يسألهم . قال مالك لم
يكن عليه أن يسأل أربعين رجلاً . وقال أصبغ يطلب من الرقعة الكثيرة ممن حوله ممن قرب ، فإن
لم يفعل فقد أساء ولا يعيد ، وإن كانوا رقعة قليلة ولم يطلب أعاد في الوقت وإن كانت مثل الرجلين
والثلاثة أعاد أبداً ، وبحث اللخمي في ذلك انظر التوضيح فإن عدم الماء بعد أن طلبه أو دونه فيتيمم
إن كان مسافراً اتفاقاً أو حاضراً كالمسجون على المشهور وهل يشترط في تيمم المسافر أن يكون سفره
أربعة برد فأكثر أو لا يشترط ذلك؟ قولان منشؤها هل المعتبر السفر الشرعي أو يقال الخروج عن
الوطن مظنة عدم الماء ، وهل يشترط في سفره أيضاً أن يكون مباحاً أو غير ممنوع فيدخل الواجب
كسفر الحج لمستطيعه والندوب كزيارة الصالحين والمباح كسفر التجارة ويخرج غير المباح كسفر
الآبق وقاطع الطريق فلا يتيمم وهو المشهور أولاً يشترط ذلك ويتيمم الجميع قولان . التوضيح عن
ابن عبد السلام والحق أنه لا ينتفي عن الرخص بسبب العصيان بالسفر إلا رخصة يظهر أثرها في السفر
دون الحضر كالقصر والقطر ، وأما رخصة يظهر أثرها في السفر والإقامة كالتيتم ومسح الخفين فلا يمنع
العصيان منها اهـ . فإن كان السفر مباحاً فلا يمنعه من التيمم عصيانه فيه بشرب خمر أو نحوه .

(فرع) قال فيها أيضاً من خاف في حضر أو سفر إن رفع الماء من البئر أن يذهب الوقت
فليتيمم ويصلي ولا يعيد الصلاة بعد ذلك .

(فرع) قال ابن يونس قال بعض فقهاءنا : ومن خاف إن توضع بماء معه ذهب الوقت وهو إن
تيمم يدركه فليتوضأ . وقال عبد الوهاب وهو الصواب عندي إذ لافرق بين تشاغله باستعماله أو رفعه
من البئر وإنما وضع التيمم لإدراك فضيلة الوقت .

(فرع) من وهب له الماء لزمه قبوله ومن وهب له ما يشتريه به لم يلزمه قبوله على المشهور
والفرق قوة المنة في هبة الثمن وضعها في هبة الماء وأما من أقرض له ثمن الماء وهو يقدر على الوفاء فلا
يجوز له التيمم لحفة المنة بمثل ذلك أيضاً نقله المواق عن ابن علاق عن الشافعية قال ابن علاق ولا أذكر في
مذهبنا في هذا نساء ابن العربي ولو وجد الماء بثمان في التمة لزمه شراؤه لأنه قادر على ذلك فأشبهه ما لو كان
ثمانه معه والبيع يكون بمعجل ومؤجل ولو وجد الماء بثمان بمعتاد ولا يحتاج إليه لزمه شراؤه . ابن
الحاجب ولو بيع بغيره بمجحف أو بغير غبن وهو محتاج لفقة سفره لم يلزمه قال في المدونة إذا لم يجد
الجنب الماء إلا بالثمن ، فإن كان قليل الدراهم تيمم وإن كان يقدر فليشتريه ما لم يرفعوا عليه الثمن فإن
رفعوا تيمم حينئذ . اللخمي إن كان بموضع رخص كالدرهمين اشتراه ولو بزيادة مثليه .

(فرع) لانص في جنب لم يجد ماء إلا في المسجد وأخذ بعض المتأخرين من قول مالك لا يدخل
الجنب المسجد إلا عابر سبيل دخوله لأخذ الماء لأنه مضطر . وذكر أن محمد بن الحسن سأل مالكا
عنها فأجابها لا يدخل الجنب المسجد فأعاد محمد سؤاله فأعاد مالك جوابه فأعاد محمد فقال مالك مات قوله
أنت؟ قال يتيمم ويدخل لأجل الماء فلم ينكره مالك .

(فرع) من نام في نفس المسجد فاحتلم خرج ولا يتيمم لأن في تيممه مكثاً بالجنب في المسجد ومن
نام في بيت ونحوه في المسجد فاحتلم تيمم في موضعه ثم خرج .

(فرع) يتمتع المسافر من الوطء إن لم يكن معه ما يكفيه وزوجته من الماء إلا أن يطول فيجوز
له الوطء اتفاقاً ، فإن لم يطل فالمشهور المنع خلافاً لابن وهب وكذا يمنع المتوضئ مما ينقض طهارته

اختياراً كالتيقيل واللمس . وفي الطراز منع ابن القاسم للتوضيء العادم للماء من البول إن خفت حقيقته اه . قال في المدونة ليس كمن به شجاج أو جراح لا يستطيع الغسل بالماء هذا له أن يطأ لطول أمره :

(وَصَلَّ فَرَضًا وَاحِدًا وَإِنْ تَصِلَ جَنَازَةً وَسُـنَّةً بِهِ يَحِلُّ)

ذكر في هذا البيت الفصل الثاني وهو ما يفعل بالتيمم فقال إن من تيمم للفرض فلا يصلي بذلك التيمم إلا فرضاً واحداً وهو التيمم له ويجوز ويحل له أن يصلي بذلك التيمم على الجنابة وأن يصلي به سنة غير صلاة الجنابة إذا فعل ذلك بعد أن صلى الفرض الذي تيمم له متصل به فيكون تبعاً لذلك الفرض وعلى هذا به الناظم بقوله وإن تصل الخ وهو بفتح التاء وكسر الصاد مضارع وصل وضمير به للفرض أي إن تصل الجنابة والسنة بالفرض التيمم له فإن ذلك يحل أي يجوز واشترطه في جواز إيقاع السنة بتيمم الفرض وصل السنة بذلك الفرض يفهم منه تأخيرها عن الفريضة زيادة على الاتصال المصريح به وأنه لا يجوز أن يصلي السنة قبل ذلك الفرض التيمم له ولا بعده غير متصل به وهو كذلك ويأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى ولو قال بدل به بعد لكان صريحاً في التأخير . وفي تعبير الناظم بالسنة إشارة إلى جواز إيقاع ما دون السنة من الرغبة والنافلة بتيمم الفرض تبعاً له وهو كذلك لأنه إذا جاز إيقاع السنة مع تأكد ما بتيمم الفرض تبعاً له فأحرى أن تجوز النوافل والרגائب بذلك لانحطاط رتبها عن السنة . أما المسألة الأولى وهي كونه لا يصلي بالتيمم إلا فرضاً واحداً فقال في المدونة لا يصلي مكتوبتين يتيمم واحداً اه . فإن صلى فريضتين يتيمم واحداً بطلت الثانية منهما ولو كانتا مشتركتي الوقت على المشهور . وفي المسألة أربعة أقوال ، واختلف في علة ذلك فقيل لأن التيمم لا يرفع الحدث فلا يستباح به إلا أقل ما يمكن وهو صلاة واحدة . قال في التوضيح . وهذه دعوى لا دليل عليها . وقيل لأنه لا يتقدم عن الوقت ولهذا روى أبو الفرج : يجوز أن يصلي فوائت بتيمم واحد كما قال في الرسالة وقد روى عن مالك فيمن ذكر صلوات أن يصليها بتيمم واحد، وقيل لو جوب طلب الماء لكل صلاة ولهذا قال ابن شعبان يجوز للمريض الذي لا يقدر على استعمال الماء أن يصلي صلوات بتيمم واحد ويقول ابن شعبان هذا صدر الشيخ أبو محمد في الرسالة حيث قال ولا يصلي صلاتين بتيمم واحد من هؤلاء إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه مقيم ثم قال أثره . وقد قيل يتيمم لكل صلاة وهذا القول الثاني الذي حكاه بقيل هو المشهور . وقال ابن القاسم : ولهذا عد شرح الرسالة هذه المسألة من النظائر الذي ضعف فيها أبو محمد قول ابن القاسم وذلك من جهة تأخير حكايته بقيل وهي من صيغ التبريض والتضعيف عند المحدثين وإنما قلنا إن من تيمم لفرض فلا يصلي بذلك التيمم إلا فرضاً واحداً وهو الفرض الذي يتيمم له لاغيره لقول المدونة : من تيمم لفريضة فذكر صلاة قبلها أعاد التيمم للمناسبة وبدأ بها ثم تيمم للحاضرة . وأما المسألة الثانية وهي جواز إيقاع السنة وغيرها من النوافل بتيمم الفرض تبعاً له فقال في المدونة لا بأس أن يتنفل بعد الفريضة بتيمم الفريضة التوضيح قال بعضهم لا خلاف في جواز ذلك ثم قال ومن شرط جواز إيقاع النفل بتيمم الفرض أن يكون النفل متصلاً بالفرض فقد روى أبو زيد عن ابن القاسم في العتية من تيمم لنافلة ثم خرج من المسجد لحاجة ثم عاد فلا يتنفل به ولا يس المصحف وشرط فيه ابن رشد أن تكون النافلة منوية عند تيمم الفريضة قال وإن لم ينوها لم يصلها ولا فرق بين النفل والسنة عند ابن حبيب ، واستحب سحنون أن يتيمم للوتر . التوسى وإما له أن يتنفل بأثر الصلاة ما لم يطل كثيراً اه ثم قال وإن تيمم

ولنذكرها على ترتيب النظم: الأول المرض الذي يخاف معه فوات النفس أو تلف عضو أو فوات منفعة أو حصوله باستعماله أو زيادته أو تأخر برئه ، الثاني البرد المضر، الثالث خوف السباع عند طلبه أو الخوف على الحرم والمال. الرابع العجز عن تحصيل آلة تكبل أو دلو. الخامس حصول عذر كجراح مثلاً مانعة من استعماله. السادس خوف فوات الوقت باستعماله على أحد القولين وقيل يستعمله ولو خرج الوقت ، وشهر القولين صاحب المختصر. السابع لو اشتغل بطلبه لخرج الوقت وبقي عليه غلوة الماء وعطش محترم معه من آدمي أو غيره، ولو قال بدل البيت الذي بعد الترجمة :

فقدان ماء بعد عجز حاله عن طلب وقدرة استعماله لكان أحسن وأشار لبيان الحكم مع حصول شيء من ذلك بقوله .

(فَلْيَتِيمَةً وَلْيُصَلِّ فَرَضَةً فِي وَقْتِهِ لِكَيْ يَنَالَ فَضْلَهُ)

وَلَا يَضُرُّهُ وَجُودُ الْمَاءِ
مَعَ هَذِهِ الْأَعْذَارِ
(وَالْأَذَاِ)

لأن دخوله الصلاة حينئذ
بوجه مشروع فلا يضره
وجود الماء بعده

(فَبَعْدَ عَلَمِنَا بِمُوجِبَاتِهِ
لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ
مَقَرُّوَضَاتِهِ)

وقد عينا بقوله :
(فَعِنْدَنَا فَرُوضُهُ نَمَانِيَّةُ
مَحْصُورَةٍ فِي ذَا الْحِسَابِ
دَانِيَّةُ

أَوَّلَهَا النَّيَّةُ وَالصَّعِيدُ
وَهُوَ التَّرَابُ الطَّاهِرُ
الْجَمِيدُ)

أشار في هذا البيت إلى
مستلئين : الأولى النية
فينوي به استباحة الصلاة
أو غيرها من الحدث مما
الطهارة شرط له وينوي
استباحتها من الحدث
الأكبر كلما يتيمم .

﴿تنبيه﴾ إنما قلنا ينوي
الاستباحة لأنه لا يرفع الحدث
على المعروف من المذهب .
الثانية الصعيد فسر به قوله
وهو التراب الطاهر وهو
معنى الطيب في الآية عند
مالك ولا فرق فيه بين ما على

لفريضة فتفعل قبلها أو صلى ركعتي الفجر بتيمم الصبح ، ثم صلى الصبح في الموازية أعاد أبدا ثم قال
هذا خفيف وأرى أن يعيد في الوقت اه وفي اشتراط كون النافلة منوية عند تيمم الفريضة نظر انظر
الخطاب .

﴿فرع﴾ وأما من تيمم لنافلة فلا يجوز أن يصلي به الفرض ، فإن وقع ونزل وصلى به فريضة فنقل
في التوضيح عن الموازية أن من تيمم لنافلة أو لقراءة في مصحف ثم صلى مكتوبة أعاد أبدا . وقال
سخنون عن ابن القاسم فيمن تيمم لركعتي الفجر فصلى به الصبح أو تيمم لنافلة فصلى به الظهر إنه
يعيد في الوقت . وقال البرقي عن أشهب تجزئه صلاة الصبح بتيممه لركعتي الفجر ولا يجزئه إذا تيمم
لنافلة أن يصلي به الظهر .

﴿فرع﴾ وكذا تجوز السنة فما دونها من النوافل والרגائب بالتيمم للنافلة سواء قدم النافلة التيمم
لها على ما ذكر أو أخرها عنه ؛ ففي النوافل عن ابن القاسم لا بأس أن يوتر بتيمم النفل وكذا يجوز
من باب أخرى إيقاع الرغبة بتيمم السنة في المجموعة من تيمم للوتر بعد طلوع الفجر فله أن يركع
به ركعتي الفجر وكما تجوز الجنابة والسنة بتيمم الفرض إن تأخرت عنه وتيمم النافلة مطاقا كذلك
مس المصحف والقراءة والطواف وركعتاه يجوز كل منها بتيمم الفرض إن تأخرت عنه وتيمم
النافلة تأخرت عنها أو تقدمت عليها وأما الاتصال بالتيمم له فشرط في الجميع والله أعلم . قال الشيخ
خليل في مختصره وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نقل
إن تأخرت وهذا في الجنابة ما لم تتعين فإن تعينت صارت فرضا فلا تصلى بتيمم فرض آخر كما يقول
الناظم : وصل فرضا واحدا ، وقيد بهذا قول الشيخ خليل وجاز جنازة كما قيد قوله وطواف بغير
الواجب للعلة المذكورة أيضا واشترطه تأخير هذه الأشياء عن الصلاة المتيمم لها إنما يصح باعتبار التيمم
للفريضة أما المتيمم لنفل فله أن يفعل به غير ما تيمم له من النوافل بعد الذي تيمم له أو قبله كما مر
(وَجَازَ لِلنَّفْلِ ابْتِدَاءً وَيَسْتَبِيحُ الْفَرْضُ لَا الْجُمُعَةَ حَاضِرٌ صَحِيحٌ)

هذا هو الفصل الثالث من الفصول الستة التي اشتمل عليها كلام الناظم في التيمم وهو ما تيمم له
وما لا يتيمم له فأخبر هنا أنه يجوز أي للمسافر والمريض التيمم للنفل وهو ما عدا الفرائض ابتداء أي
استقلالاً بحيث يتيمم له بالقصد ويصله وأما إيقاع النفل بتيمم الفرض تبعا له فقد تقدم في البيت قبل
هذا وما ذكره من التيمم للنافلة استقلالاً إنما هو على المشهور في حق المريض والمسافر لأنهما محل
النص ، وأما الحاضر الصحيح يعدم الماء كالمسجون فلا يتيمم للنوافل استقلالاً وإنما يتيمم استقلالاً
للفرائض فقط على المشهور فإذا تيمم للفرائض جاز له أن يتنفل بذلك التيمم كما تقدم في شرح البيت
قبل هذا وعلى المشهور من كونه يتيمم للفرائض فقط إذا خشي فوات الجمعة فهل يتيمم لها حكاه
ابن القصار وغيره ، أو لا يتيمم لها وهو لأشهب قال فإن فعل لم يجزه قولان . ابن عطاء الله ومنشأ
الخلاف هل الجمعة فرض يومها أي فيتيمم لئلا يفوته ، أو بدل عن الظهر أي فلا يتيمم لأنه إن فاتته
فرض الجمعة لم يفته وقت الظهر الذي هو الأصل . التوضيح وظاهر المذهب أنه لا يتيمم للجمعة وإلى
كون الحاضر الصحيح إنما يتيمم استقلالاً للفرائض فقط ما عدا الجمعة فلا يتيمم لها ولا للنوافل أشار
الناظم بقوله : ويستبيح . الفرض لا الجمعة حاضر صحيح ، فالفرض مفعول ويستبيح والجمعة معطوف عليه
ويقرأ بلفظ سكون الميم للوزن وحاضر فاعل يستبيح ، وفهم من كلامه أن الذي يجوز له التيمم للنوافل
ابتداء المذكور أول البيت هو غير الحاضر الصحيح وهو المسافر والمريض . والحاصل أن المريض

والمسافر يتيمان للفرائض والنوافل فإذا تيمما للفرائض جاز إيقاع النفل بذلك التيمم بشرط تقدم الفرض واتصال النفل به كما تقدم وإن تيمما للنوافل جاز أن يصليا به ماعدا الفرض ، وأما الحاضر الصحيح فالمشهور أنه لا يتيمم للنوافل استقلالاً وإنما يتيمم للفرائض فقط إذا خشي فوات وقها ، وفي تيممه للجمعة خلاف فإذا تيمم للفرائض جاز له إيقاع النفل بعده تبعاً له هذا ظاهر إطلاقهم . وقال الشيخ محمد السوداني في شرحه للمختصر مامعناه إنما يتنفل بتيمم الفرض المريض والمسافر ، أما الحاضر الصحيح فلا يتيمم للنوافل استقلالاً ولا يصليها بتيمم الفرض تبعاً له وقيل إنه كالمسافر والمريض فيتيمم للفرائض والنوافل واستظهره ابن عبد السلام . قال بعضهم لأن علة التيمم عدم الماء وخوف فوات الوقت فلا فرق في المعنى بين مسافر ومريض وبين حاضر وصحيح لاستوائهما في العلة طرداً وعكساً وإنما خص الله تعالى بالذكر المسافر والمريض لغلبة وقوع ذلك لهما دون غيرها فلا يقع به إلا نادراً فإن وقع به لحق بهما إذ لا فرق بينهما في المعنى ، وقيل لا يشرع له التيمم أصلاً وهو لمالك في الموازية قال يطلب الماء وإن خرج الوقت نقله ابن راشد . ابن عبد السلام وهذا يظهر إذا قيل إن عدم الماء والصعيد لا يصلي وأما على القول بأنه يصلي فيحتمل أن يصلي هذا بغير تيمم ويحتمل أن يقال إنه يتيمم لأن التيمم لا يزيده إلا خيراً . التوضيح منشأ الخلاف هل تتناول الآية الحاضر أو هي مختصة بالمريض والمسافر وذلك أنه قال تعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » فإن حملنا أو في الثانية على بابها فيكون قوله « أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء » مطلقاً لا يختص بمريض ولا بمسافر وإن جعلناها بمعنى الواو خصت المريض والمسافر لأن التقدير وإن كنتم مرضى أو على سفر وجاء أحد منكم والمشهور أظهر لحمل أو على حقيقتها اهـ ويعنى بالمشهور القول بأنه يتيمم للفرائض إذا خشي فوات وقها ولا يتيمم للنوافل ولا يصليها إلا تبعاً للفرائض وهذا هو القول الثالث في المسألة وعليه ذهب الشيخ خليل في مختصره ، وعلى المشهور إذا تيمم وصلى ثم وجد الماء فلا يعيد وقال ابن حبيب يعيد وصلاة الجنازة للحاضر الصحيح إن لم تتعين فكسائر السنن لا يتيمم لها استقلالاً وإن تعينت فكسائر الفرائض يتيمم لها وإلى هذا كله أشار الشيخ خليل بقوله يتيمم ذو مرض وسفر أيسح لفرض ونفل وحاضر صح لجنازة إن تعينت وفرض غير جمعة ولا يعيد .

فَرُوضُهُ مَسْحُكَ وَجْهًا وَيَدَيْنِ لِلْكَوْعِ وَالْيَمِينِ أُولَى الضَّرْبَةِ بَيْنِ
نَمِّ الْمَوَالَةِ صَدِيدٌ طَهْرًا وَوَصْلُهَا بِهِ وَوَقْتُ حَضَرًا
آخِرُهُ لِلرَّاحِ آيسٌ فَقَطْ أَوَّلُهُ وَالْمُتَرَدُّدُ الْوَسْطُ

ذكر في هذه الآيات الثلاثة والأربعة بعدها الفصل الرابع من فصول باب التيمم وهو بيان فرائضه وسننه ومستحباته وذلك يستلزم بيان صفته المستحبة . وأدرج في هذا الفصل ، الفصل الخامس من فصول هذا الباب أيضاً ، وهو بيان وقت النيمم لكون دخول الوقت من جملة الفرائض فأخبرنا أن فرائض التيمم ثمانية : أولها مسح الوجه . ابن شعبان ولا يتتبع غرضه . الثاني مسح اليدين إلى الكوعين ابن الحاجب وينزع الخاتم على المنصوص قالوا ويخلل أصابعه . التوضيح الاستيعاب بالمسح مطلوب ابتداء ولو ترك شيئاً من الوجه أو من اليدين إلى الكوعين لم يجزه على المشهور . وقال ابن مسلمة إذا كان يسيراً أجزأه ولا خلاف أنه مطلوب منه نزع الخاتم ابتداء لأن التراب لا يدخل

وجه الأرض أو استخرج منها بحفر وغير التراب من رمل وسبخة وصفانورة وزرنيخ ونحوه كالتراب ، وعد ابن بشير هذا من شروط الوجوب وقوله الجيد ظاهره أنه لا يتيمم على الطين الخضخاض يريد إذا وجد غيره وأما إذا لم يجد غيره فيتيمم ونحو قول الكتاب إذا وجد الطين وعدم التراب وضع يده عليه وخفف ما استطاع ويتيمم به فقيد التيمم بالطين بما إذا لم يجد غيره قال ابن رشد القول بأنه يتيمم به وإن وجد غيره لم أقف عليه اهـ وظاهر كلام صاحب المختصر التيمم به وجد غيره أم لا وقوله في الكتاب خفف ما استطاع روى بالحاء المعجمة وبالجم قال الناظم :

(وَالضَّرْبَةُ الْأُولَى عَلَيْهِ
بِالْيَدِ
وَالْمَسْحُ لِلْوَجْهِ عُمُومًا
أَفْصِدُ)

فيه مسئلتان : الأولى الضربة الأولى واجبة على التراب ونحوه وقيد بالأولى لأن الضربة الثانية سنة وقوله باليد هذا في غير الضرورة وأما منع الضرورة كمن

ربطت يده ولم يجد من
ييممه كفاه تمرغ وجهه
ويديه في التراب .

﴿تنبيه﴾ المراد بالضرب وضع
اليدين على الأرض قاله
في التلقين ففي إطلاق
الضرب على الوضع تسامح
وإنما نهى عن ذلك لأن
بعض مشايخنا كتب حاشية
على التلقين وقال إن في قول
القاضي وضع اليدين تسامحا
والمراد بالضرب بهما .

المسئلة الثانية تعميم وجهه
بالمسح ماراً بيديه من
أعلاه إلى أسفله ويراعى
الورة وحجاج العينين
وموضع العنقفة إن لم يكن
عليه شعر، وفهم من قوله
مسح أنه لا يتبع الغضون
كدائر العينين والأنف
وغير ذلك كالخف ويدخل
في الوجه للحية ولوطالت .
﴿تسمة﴾ قال في الطراز
جوز ابن القاسم مسح
الرأس في الوضوء بأصبع
إن أوعب ويلزم مثله
في التيمم .

(والمسح في اليدين
للكوعين
والانصال فيه فرض
عين

متصلاً يكون بالعبادة
مدد حول الوقت لزيادة

تحتة فان لم ينزعه فالمذهب أنه لا يجزئه وتضعف تخليل الأصابع بقوله : قالوا لأن التخليل لا يناسب
المسح الذي هو مبنى على التخفيف . الثالث النية ومحملها عند الضربة الأولى ولم يعينه الناظم كما قال
في الوضوء نية في بدئه لظهوره والله أعلم إذ شأن النية أن تكون أول الفعل المنوى ، واحتمال كون
قوله أولى الضربتين غير معطوف بحذف العاطف بل ظرفاً للنية بعيد إذ يلزم عليه محاولة إفادة أمر
ظاهر وإسقاط ما لا بد من ذكره وهو التخصيص على وجوب الضربة الأولى وينوى استباحة الصلاة
محدثاً أو جديداً فان نسي الجنابة وتيمم لم يجزه تيممه ؛ ففي المدونة قال مالك إن تيمم للفريضة وصلى ثم
تذكر أنه جنب أعاد التيمم لجنابته وأعاد الفريضة قال في المختصر أبداً . ابن يونس وهذا أصوب لأن
التيمم للوضوء بدل منه وللغسل بدل منه فكما لا يجزئ الوضوء عن الغسل كذلك لا يجزئه بدله عن
بدل الغسل . ابن الحاجب فان نسي الجنابة لم يجزه لي المشهور فيعيد أبداً ، ونقل عن ابن مسleme
الإجزاء . وروى ابن وهب يعيد في الوقت .

﴿فرع﴾ إذا تيمم جنب ثم أحدث فظاهر المذهب أنه يتيمم بنية الجنابة أيضاً ، وخرج اللخمي
على قول ابن شعبان أن له أن يصيب الحائض إذا طهرت بالتيمم أن ينوى الحدث الأصغر ولا ينوى
التيمم رفع الحدث فان التيمم لا يرفعه على المشهور فاذا تيمم ثم وجد الماء توضأ أو اغتسل إن وجب
عليه الغسل ولو لم يحدث له موجب طهارة فيما بين تيممه ووجود الماء ، وقال ابن المسيب يرفع الحدث
الأصغر دون الأكبر فاذا تيمم وهو غير جنب وصلى ثم وجد الماء لم يلزمه استعماله حتى تنتقض طهارته
وأما الجنب فانه يغتسل وبه قال ابن شهاب . وقال عبد العزيز بن أبي سلمة يرفع الحدث الأصغر
والأكبر فاذا أجنب وتيمم ووجد الماء لا يتطهر حتى ينجب جنباً أخرى نقله الجزولي شارح الرسالة
ونقله الفاكهاني في شرح الرسالة عن أبي بكر بن عبد الرحمن اه من القشاني عند قوله في الرسالة
فاذا وجد الماء تطهرا ولم يعيدا ماصلياً .

﴿تنبيه﴾ قولهم إن التيمم ينوى استباحة الصلاة لرفع الحدث ، قال في التوضيح يفهم منه أن
الاستباحة لا تلزم رفع الحدث بل أعم نعم يمكن أن يدعى أن الاستباحة مساوية لرفع الحدث اه
وعلى كون الاستباحة أعم من رفع الحدث أو مساوية له ففي المسئلة إشكال إذ المراد بالحدث هنا المنع
المرتب على الأعضاء وإذا لم يرتفع هذا المنع فكيف يستباح الصلاة إذ يلزم عليه اجتماع النقيضين إذ
الحدث هو المانع والإباحة متحققة بإجماع . وأجيب عن ذلك بجوابين : أحدهما للقرافي أن معنى قولهم
التيمم لا يرفع الحدث أى لا يرفعه ، مطلقاً بل إلى غاية وجود الماء قال وعلى هذا فلا يبقى في المسئلة
خلاف : أى لأن من قال يرفعه معناه إلى غاية وهي وجود الماء ومن قال لا يرفعه أى رفعاً مطلقاً بحيث
لو وجد الماء لم يلزمه استعماله فالمثبت في القول الأول الرفع المقيد والمنفي في الثاني الرفع المطلق فليس
إذا إلا قول واحد بالتفصيل وهو أنه يرفع الحدث رفعاً مقيداً بغاية ولا يرفعه رفعاً مطلقاً ولذلك قال
الإمام أبو عبد الله المازرى لعل الخلاف في اللفظ فقط . الجواب الثاني لابن راشد قال يمكن أن يقال
الجنابة سبب يترتب عليه مسيئان أحدهما المنع من الصلاة والآخر وجوب الغسل بالماء فأقام الشرع
التيمم سبباً لرفع أحد المسيئين وهو المنع من الصلاة ولم يقمه سبباً لرفع السبب الآخر وهو وجوب
استعمال الماء بل إذا وجد الماء أمر بإيقاع السبب الثاني وهو وجوب الغسل فلا منافاة بين قولنا
التيمم يرفع الحدث وبين كونه يؤمر بالسل لما يستقبل قال وهو لعمرى مراد الأشياخ بقولهم التيمم
لا يرفع الحدث أى لا يرفع مسببات الحدث كلها وإنما وقع الإشكال من قصور الفهم عنهم فتأمل فهو

بحث حسن جدا . خليل وعليه فلا يكون في المسألة خلاف أيضا أى لأن مراد من قال التيمم يرفع الحدث أنه يرفع بعض مسبباته وهو المنع من الصلاة ، ومراد من قال لا يرفعه أنه لا يرفع بعض مسبباته وهو وجوب الغسل فالمثبت غير المنفى أيضا فالخلاف لفظي والله أعلم . الرابع من فرائض التيمم الضربة الأولى والمراد بها وضع اليدين على الصعيد لا الضرب على بابه فقول الناظم أولى الضربين هو معطوف على النية بخذف العاطف واحتز بأولى من الضربة الثانية فإنها سنة وستأتي . الخامس ، الموالاة وهي الفور كما في الوضوء ، قال في المدونة من فرق تيممه وكان أمرا قريبا أجزأه وإن تباعد ابتداء التيمم كالوضوء قال وتنكيس التيمم كالوضوء . السادس الصعيد الطاهر ، واختلف في الصعيد ما هو ؟ فقال الأزهرى ماصد على وجه الأرض ، وقال ابن فارس الصعيد التراب ، وقال ابن العربي الذى يعضده الاشتقاق وهو صريح اللغة أنه وجه الأرض على أى وجه كان من رمل أو حجارة أو مدر أو تراب ، ومذهب مالك أن المراد بالطيب في الآية الطاهر ، وقيل هو النظيف ، وقيل هو المنبت بدليل « والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه » وقيل هو الحلال . وأجمع المسلمون على جواز التيمم بكل تراب طاهر منبت غير منقول ولا مغصوب ، وعلى منعه بمثل الحبز واللحم والأطعمة ولا يعترض بالملح على القول بجواز التيمم عليه لأنه مصلح للطعام لا طعام في نفسه . واختلفوا فيما وراء ذلك ، ولابد من ذكر فروع : الأول المشهور جواز التيمم بالتراب المنقول خلافا لابن بكير . الثاني يجوز التيمم على صلب الأرض لعدم التراب اتفاقا ومع وجوده على المشهور وكذا حكم التيمم على الحجر . الثالث يجوز التيمم على خالص الرمل خلافا لابن شعبان . اللخمى ويجوز بتراب السباح اتفاقا . الرابع اختلف في التيمم على المعادن كعبدن الشب والزرنيخ والكحل والكبريت والزاج والمشهور جوازه وقيل بعدم جوازه . والثالث إن لم يجد غيرها وضاق الوقت تيمم عليها وإلا فلا . التوضيح وقال مالك في السليمانية إذا نقل الكبريت والزرنيخ والشب ونحو ذلك لا تيمم به لأنه لما صار في أيدي الناس معدا لمنفعتهم أشبه العقاقير وتيمم بالمغرة لأنها تراب اه وفي جواز التيمم على الملح ومنعه . ثالثا تيمم على المعدنى لا المصنوع . والرابع إن كان بأرضه وضاق الوقت تيمم به وإلا فلا . الخامس في جواز التيمم على الثلج وهو المشهور ومنعه . ثالثا إن عدم الصعيد ، والرابع كالثالث بزيادة يعيد في الوقت . السادس الجلاب لأبأس بالتيمم بالحصن والتورة قبل طبعهما . اللخمى ويمنع بالجير والآجر والحصن بعد حرقه والياقوت والزرجد والرخام والذهب والفضة فان فقد سوى مامنع التيمم به وضاق الوقت تيمم به . السابع قال بعض البغداديين في التيمم على الزرع قولان . ابن يونس عن الأبهري يجوز على الحشيش . الوقار يجوز على الحشب المازرى فيهما نظر واحتز الناظم بوصف الصعيد بالطهارة من التيمم بالصعيد النجس فإن من تيمم به عالما أعاد أبدا نقله الشيخ عن أصبغ وجاهلا أعاد في الوقت قاله ابن حبيب . وفي المدونة المتيمم على موضع نجس كالتوضي بماء غير طاهر يعيد في الوقت . واستشكل قصر الإعادة على الوقت . وأجيب بأن المراد أن نجاسته لم تظهر ظهورا يحكم بها فهو كماء شك فيه وبأن ذلك مراعاة لمن يقول جفوف الأرض ظهورها وهو مذهب الحسن ومحمد بن الحنفية .

﴿فرع﴾ من عدم الماء والصعيد اختلف المذهب فيه على أربعة أقوال : الأول لابن القاسم يصلى كذلك ويقضى . والثانى لما لك لا يصلى ولا يقضى . الثالث لأشهب يصلى ولا يقضى . الرابع لأصبغ يقضى ولا يصلى ، ونظم بعضهم هذه الأقوال فقال :

فيهما ثلاث مسائل: المسئلة الأولى تعميم مسح الكفين ظاهرهما وباطنهما إلى الكوعين فلو ترك شيئا من ذلك لم يجزه على المشهور ﴿تنت: الأولى﴾ إذا اقتصر على المسح إلى الكوعين ولم يمسح إلى المرفقين أعاد في الوقت . الثانية قال في الإرشاد يدخل في الكوعين تخليل الأصابع اه وتبرأ منه ابن الحاجب حيث قال قالوا ويخلل أصابعه. الثالثة قال في الذخيرة الكوع آخر الساعد وأول الكف وقال غيره هو العظم الذى يلي الإبهام والذى يلي الخنصر كرسوع والوسط رسغ هذا في اليد وفي الرجل يسمى ما يلي الإبهام بوعا ونظم ذلك بعضهم فقال :

فعظم يلى الإبهام كوع وما يلى

الخنصر الكرسوع والرسغ ماوسط

وعظم يلى إبهام رجل ملقب يوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

الثانية اتصاله بالعبادات من غير فصل بينهما . المسئلة الثالثة فعله بعد دخول وقتها فلو قدمه

قبل دخول الوقت لم يجزه وهو معنى قوله لازيادة ،

وأجازته ابن شعبان قبل
دخول الوقت بناء على أنه
يرفع الحدث وهذا الفرض
زاده الناظم على أصله وعد
ابن بشير هذا من شروط
الوجوب .

(لِكُلِّ فَرَضٍ يَبْتَدِي
تَيْمُمًا)

أشار بهذا إلى أنه لا يصلي
بالتيمم الواحد فرضين
ويبطل الثاني ولو كانتا
مشتريين كظهر وعصر
على المشهور وسواء كان
صحيحا أو مريضا قصد
التيمم لهما أولا ، ووجه
المشهور أن الأصل عدم
الجمع بين فرضين بوضوء
واحد وتيمم واحد جاءت
السنة بالجمع في الوضوء
وبقي التيمم على أصله

(يَصِلُ النَّفْلُ بِهِ إِنْ سَلَا)

يجوز التنفل بتيمم الفرض
إن اتصل بسلام الفرض
فان تقدم النفل عليه لم
يجز أن يصلي به الفرض

(وَالْفَوْرُ فِي مَقْرُوضِهِ
مَعْدُودٌ)

وفي الوضوء خلفه مشهود
فيه مسألتان: الأولى الفور
فيوالى بين مسح الوج
ومسح اليدين ولا يفصل
بينهما فهذه المسألة كـ

ومن لم يجد ماء ولا تيمما فأربعة الأقوال يحكىن مذهبا
يصلى ويهضى عكسه ما قال مالك وأصبح يقضى والأداء لأشهبها
قال القابسي يومئ الربوط للأرض بوجهه ويديه للتيمم كأيامه بالسجود إليها ، وذيل بعضهم البيتين
بقول القابسي فقال :

وللقابسي ذو الربط يومئ لأرضه بوجهه وأيد للتيمم مطلبا
ومطلبا في البيت مفعل بفتح أوله وثالثه مراد به المصدر وهو حال من فاعل يومئ على حذف مضاف
أى ذا طلب أو مفعول من أجله وهو أظهر ، وقد ذيل الشيخ ابن غازي في تكميل التقييد البيتين
للتقدمين بيئين آخرين في بيان توجيه الأقوال الأربعة فقال :

أرى الطهر شرطا في الوجوب لمسقط وشرط أداء عند من بعد أوجبا
ويحطاط باقيمهم ومن قال إنه لأشهب شرط دون عذر قد أغربا
فأخبر أن المسقط أى لأداء الصلاة وقضائها وهو مالك بنى قوله على أن الطهارة شرط وجوب والشرط
يلزم من عدمه عدم وأن الذى أوجب القضاء بعد خروج الوقت ولم يجب أدائها كذلك وهو
أصبح بنى قوله على أنها شرط في الأداء لا في الوجوب وأن وجه باقى الأقوال وهو أنه يصلى كذلك
يقضى وهو لابن القاسم ، أو يصلى ولا يقضى وهو لأشهب الاحتياط ، ومن وجه قول أشهب بكون
الطهارة عنده شرطا مع القدرة دون العجز فقد أتى بغريب من القول واختار السيورى وغيره
مذهب مالك لظواهر أقربها عنده سقوط الصلاة عن الحائض والنفساء ولا موجب لذلك إلا العجز
عن الطهارة .

(فرع) من دخل الصلاة بلا وضوء ولا تيمم على القول به عند عدم الماء والصعيد فأحدث فيها
غلبة فان ذلك لا يضره لأنه لم يرفع حدثا بطهر وإن تعدد الحدث بطلت ويقطع لأنه رخص للصلاة
ويبلغ بها فيقال أخبرني عن صلاة لا تبطل بسبق حدث ولا غلبته قاله ابن فرحون في ألفاظه . السابع
من فرائض التيمم أن تكون الصلاة متصلة به قال ابن الجلاب من شرط التيمم أن يكون متصلا
بالصلاة فلا يجوز أن يصلى فريضتين بتيمم واحد ولا بأس أن يصلى نوافل بتيمم واحد إذا كان في فور
واحد ؛ وفي المدونة مامعناه من تيمم لفريضة فذكر صلاة قبلها أعاد التيمم للمناسبة وبدأ بها ثم تيمم
للحاضرة ومن تيمم لفريضة فصلاها ثم ذكر صلاة نسيها تيمم لها أيضا . الثامن دخول الوقت فلا
يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل بنفس فراغه من التيمم ولهذا لم يكف بالفرض السابع الذى هو
اتصال الصلاة بالتيمم عن هذا إذ لا يلزم من اتصالها بها كونه في الوقت كما لا يلزم من كونه في الوقت
اتصالها بها إذ قد يتيمم أول الوقت ويصلى آخره . قال ابن عرفة شرط التيمم للفرض دخول وقته .
ابن الحاجب ووقته بعد دخول الوقت لا قبله على الأصح . التوضيح ما ذكر أنه الأصح قال غيره هو
المشهور ووجه أنها طهارة ضرورة ولا ضرورة لفعالها قبل وقت الصلاة ومقابله لابن شعبان بناء على
أنه يرفع الحدث اه ثم بعد كونه لا يصح إلا بعد دخول الوقت فالمتيممون على ثلاثة أقسام : قسم يتيمم
أول الوقت المختار وهو الآيس من وجود الماء في الوقت المختار ومن شاركه في المعنى ممن غلب على
ظنه لأن غلبة الظن كاليتين في مسائل كثيرة والمرضى الذى لا يقدر على مس الماء إذا عدم قدرته
على مسه يصيرهم كمن عدمه فلا فائدة في تأخيرها وتفويته فضيلة أول الوقت وإلى هذا القسم أشار
الناظم بقوله آيس فقط أوله وأخرج فقط الراجى والتردد له ونحوها لا من غلب على ظنه عدم

وجوده ولا المريض الذي لا يقدر على مس الماء إذ هما في معنى الآيس كما ذكر فالمطلوب دخولهما. وقسم
يتيم وسطه وهو المتردد في لحوق الماء أو في وجوده وإليه أشار بقوله والمتردد الوسيط قال في التوضيح
ويلحق بالمتردد من سباع ونحوها والمريض الذي لا يجد من يناوله إياه أي فتيمة من وسطه أيضا ومحصل
الفرق بين المتردد في اللحوق والوجود أن المتردد في اللحوق يتيقن وجود الماء وإنما تردد في إدراكه
ولحوقه قبل خروج الوقت أو بعد خروجه والمتردد في الوجود لا علم عنده لا يدري هل بذلك الموضع ماء
أم لا فهو متردد في وجود الماء وعدمه ويعبر عنه بعضهم بالجاهل. وقسم يتيم آخره وهو الموقن بوجود
الماء في الوقت والذي غلب على ظنه وجوده ويسمى الراجي لأن غلبة الظن هنا كاليقين وإلى هذا القسم
أشار الناظم بقوله آخره للراجي وإذا آخر الراجي فالموقن أولى والضابط في هذه المسائل أن إيقاع
الصلاة في الوقت المختار بطهارة ترائية أولى من إيقاعها بعد بطهارة مائية لتقصان الأولى وكال الثانية
وأن إيقاعها آخر المختار بطهارة مائية أولى من إيقاعها أوله بطهارة ترائية والمراد بوسط الوقت نصف
القامة في الظهر قاله ابن أبي زمنين. وقال ابن محرز ثلثها لبطء حركة الشمس قرب الزوال وسرعة
حركتها بعد الليل. ابن عرفة يرد باعتبار الظن لانفس الحركة وآخر الوقت قال ابن عبدوس هو
في الظهر إلى أن يخاف دخول وقت العصر قال ابن حبيب إلى أن يبلغ ظله مثله وفي العصر إلى أن
يبلغ ظله مثليه وفي المغرب قبل غيوبة الشفق وفي العشاء ثلث الليل قال الشيخ أبو الحسن الصغير
ومعناه أن يبقى من الوقت مقدار ما يتيم فيه ويصلي اه وهذا التفصيل الذي ذكره الناظم في وقت
التيم هو المشهور. ابن الحاجب وروى آخره في الجميع وقيل وسطه إلا الراجي فيؤخره وقيل آخره إلا
الآيس فيقدم اه وقد نظم الإمام الخطاب في شرح نظائر الرسالة وقت التيم لجميع التيممين بعد بحثه مع
ابن غازي حيث عدّ الراجي لوجود الماء مع من يوسط وإنما حكمه التأخير كما تقدم فقال :

بادر يأس وممنوع المرض وموقنا آخر وراج إن عرض
ووسطن عادم الناول كالشك والخائف ثم الجاهل

إلا أنه بقي عليه من غلب على ظنه عدم وجود الماء في الوقت وحكمه التيم أوله كما مر فلو قال بادر
بظن عدم منع المرض. لدخل اليأس من باب أولى ويكون بظن عدم على حذف مضاف أي بذى ظن
عدم كقوله هو كالشك فانه على حذف مضاف أيضا والمراد به المتردد في اللحوق وبالجاهل
المتردد في الوجود :

(سُنَّه) مَسْحُهُمَا الرِّفْقِ وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبُ بَقِي
مَنْدُوبُهُ تَسْمِيَةٌ وَصَفٌ حَمِيدٌ

أخبر أن سنن التيم ثلاثة : الأولى مسح اليدين من الكوعين إلى المرفقين . وأما مسحهما إلى
الكوعين فهو فرض كما تقدم . الثاني الضربة الثانية لمسح اليدين . الثالث الترتيب فيقدم مسح الوجه
على مسح اليدين فإن نكسه وصلى أجزاء ثم ذكر مندوباته وهي التسمية والوصف الحميد أي الصفة
المستحبة في مسح اليدين ولم يبينها اعتمادا على شهرتها قال في الرسالة : يضرب يديه الأرض فان تعلق
بها شيء نقضها نقضاً خفيفاً ثم يمسح بها وجهه كله مسحاً ثم يضرب يديه الأرض فيمسح يمينه
يسراه يجعل أصابع يده اليسرى على أطراف يده اليمنى ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه وقد
حنى عليه أصابعه حتى يبلغ المرفق ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضاً عليه حتى

عدد الفروض الثمانية التي
ذكرها وقد بينا ما خالف
فيه ابن بشر منها ، وأشار
إلى أن هذا مخصوص
بالتيم بقوله :

وفي الوضوء خلفه مشهود
وقد تقدم الخلاف في في الفور
في الوضوء وهي المسألة الثانية
وزاد ابن بشر في شروط
وجوبه وجود الحدث

(فَهَذِهِ فُرُوضُهُ مُسْتَوْعِبَةٌ
تَتِمُّهَا بِسَنَنِ مُرْتَبَةٍ
وَأَعْلَمُ أَنَّ سَنَنَ التَّيْمِ
أَرْبَعَةٌ عِنْدَ ذَوِي التَّهَمِّ
الضَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ وَالْمَسْحُ
إِلَى الْمِرْفَقِ فَذَلِكَ شَرْحُ
وَالْبَدْءُ بِالْيَمِينِ وَالتَّرْتِيبُ
وَنَصُّهُ فِي آيَةٍ مَكْتُوبٌ)

السنة الأولى الضربة الثانية
للدين والسنة الثانية المسح
من الكوعين إلى المرفقين
والسنة الثالثة البداءة
باليمن، وعد عياض هذا
من الفضائل والسنة الرابعة
الترتيب بأن يمسح الوجه
ثم اليدين ، وأشار بقوله :
ونصه في آية مكتوب . إلى
قوله تعالى «تيمموا صعيدا
طيبا فامسحوا بوجوهكم
وأيديكم» وعد عياض
السنن خمساً فذكر الثلاثة
الأولى والرابعة نقض

ماتعلق بيديه من الغبار
والخامسة تخليل الأصابع

(وَكْرِهُوا تَفَكِّيسَهُ

يَا صَاحِبَ

قُلْهُ وَمَا عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ)

لم يذكر من المكروهات

غير التكبيس ، وعدّها

عياض أربعة ولم يذكر

التكبيس فقال التيمم على

مافيه شرف كالياقوت

والزمرود والذهب مما لا يقع

به التواضع لله عز وجل

والتيمم على غير التراب

مع وجود التراب والزيادة

في المسح على المرة الواحدة

والتيمم على الملح وإن كان

معدنيا . ولما ذكر السنن

ذكر الفضائل فقال :

(فَبَعْدُ ذِكْرُنَا لِهَذِهِ السُّنَنِ

هَآكَ الْفَضَائِلَ بِلَا

فَخْرِ وَمَنْ)

أى ولا أخفر بذلك ولا

أمن به على الطالب حيث

جمعت له ما لم يعلم ولو أسقط

الألف واللام من الفضائل

لكان حسنا :

(أَوَّلُهَا الْبَدْءُ بِبِسْمِ اللَّهِ

وَالثَّانِي عَنَّهُ لَا تَكُنْ بِسَآءِ

فَعَلَمَاؤُنَا التُّرَابَ قَدَمُوا

عَلَى جَمِيعِ مَا بِهِ التَّيَمُّمُ)

أشار إلى مسألتين : الأولى

يبلغ الكوع من يده اليمنى ثم يجري يباطن بهمه على ظاهر بهم يده اليمنى ثم يمسح اليسرى باليمنى هكذا فإذا بلغ الكوع مسح كفه اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه اه هذه هى الصفة المستحبة فى مسح اليدين فقوله يجعل أصابع يده اليسرى أى الأربعة ماعدا الإبهام على أطراف أصابع يده اليمنى يعنى ماعدا الإبهام أيضاً بدليل ما يذكره فى الإبهام . قال ابن عرفة : ظاهر الروايات مسح ظاهر إبهام اليمنى مع ظاهر أصابعها ؛ وللرسالة وابن الطلاع إذا بلغ باطن كوعها أمر باطن إبهام اليسرى على ظاهر إبهام اليمنى اه . وهذا يمسح كفه اليمنى حتى يمسح اليسرى وينتهى إلى الكوع منها فيمسح الكفين بعضهما ببعض وهو الذى فى الرسالة وبه قال ابن حبيب ، قيل إنما اختار ذلك ليقى التراب فيها واستشكل ، أو يمسح كفه اليمنى قبل الشروع فى اليسرى وهو اختيار القابسى قال لا ينتقل عن العضو إلا بعد كماله كالوضوء قولان وهذا كله على مشهور المذهب من استحباب مراعاة صفة مسح اليدين . وقال ابن عبد الحكم : لا تراعى فيهما صفة بل يمسحها كيف شاء كغسلها فى الوضوء قيل : وإلى قوله أشار صاحب الرسالة بقوله أثر النص المتقدم ولو مسح اليمنى باليسرى أو اليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه وأوجب المسح لأجزأه .

(فرع) إذا مسح بيديه على شئ قبل التيمم فى الأجزاء وعدمه قولان للمتأخرين بخلاف النقص الخفيف فانه مشروع .

(فرع) لو لم يجد إلا قدر ضربة فقال ابن القصار لا يستعمله ، وقال غيره يستعمله لوجهه ويديه وهما على الخلاف فى الاقتصار على ضربة واحدة .

(فرع) إذا اقتصر على ضربة أو على الكوعين فأربعة أقوال : الأول ابن نافع يعيد أبدا فيهما . الثانى لإعادة فيهما . الثالث الإعادة فى الوقت فيهما لابن حبيب . الرابع وهو المشهور إن اقتصر على الكوعين أعاد فى الوقت وإن اقتصر على ضربة واحدة فلا إعادة عليه فى وقت ولا غيره ولا يشترط وضع اليدين منفرجة الأصابع عند ضرب الأرض بهما واشترط الشافعية ضم أصابعهما فى الضربة الأولى وتفريقهما فى الضربة الثانية .

(فرع) سمع موسى ابن القاسم لأبأس أن يتيمم بتراب تيمم به . ابن رشد لأن التراب لا يتعلق به من أعضاء التيمم ما يخرج من حكم التراب كما يتعلق بالماء بعض وسخ الأعضاء .

(نَاقِضُهُ) مِثْلُ الْوُضُوءِ وَيَزِيدُ

وُجُودُ مَاءٍ قَبْلَ أَنْ صَلَّى إِنْ بَعْدُ يَجِدُ بَعْدَ بَوَاقٍ إِنْ يَكُنْ

كَخَائِفِ اللَّصِّ وَرَاجٍ قَدَمًا وَزَمَنِ مُنَاوِلًا قَدْ عَدِمَا

أخبر أن كل ما ينقض الوضوء من الأحداث والأسباب فانه ينقض التيمم أيضا ، قوله ويزيد وجود ماء قبل أن صلى معناه أن التيمم ينقض بنواقض الوضوء كما مر ويزيد التيمم على الوضوء بنقضه بأمر آخر لا ينقض الوضوء وهو وجود الماء قبل الصلاة . قال فى التلقين من تيمم فوجد الماء قبل أن يصلى لزمه استعمال الماء وبطل عليه تيممه إلا أن يكون الوقت من الضيق بحيث يخشى معه فوات الصلاة إن تشاغل به اه أى فلا يلزمه استعماله ولا يبطل تيممه على الصحيح من المذهب قاله اللخمي وفهم من قوله قبل أن صلى أن وجوده فى الصلاة أو بعدها لا ينقض التيمم وهو كذلك فى الجملة ، فان وجده فيها فيتأدى وتصح صلاته إلا إذا نسيه وهو عنده فى رحله فقد ذكره فى الصلاة فإنه يقطع قال فى المدونة وإن ذكر الماء فى رحله وهو فى الصلاة قطع ولو طلع عليه رجل بالماء وهو فى الصلاة

تمادى وأجزأته صلاته . ابن يونس لأن الذي ذكر الماء في رحله حين قيامه إلى الصلاة كان واجبا للماء ومالك له فلما اجتمع عليه مع ذلك العلم به في حال الصلاة بطأت عليه لأنه قادر على الماء قبل تمامها ومالك له في حين القيام إليها بخلاف الذي اطلع عليه بماء وهو في الصلاة هو غير واجد للماء وغير مالك له فقد دخل في الصلاة بما أمر به وحصل له منها عمل بإحدى الطهارتين فوجب أن لا يبطئه لقضائه سبحانه «ولا تبطلوا أعمالكم» اه وأما إن وجده بعد الفراغ من الصلاة فلا يبطئ تيممه أيضا وصلاته صحيحة وهل يعيد في الوقت أم لا ؟ في ذلك تفصيل باعتبار تعدد التيممين فمنهم من يعيد سواء صلى في الوقت للمأمور هو بالصلاة فيه أم لا ، ومنهم من لا يعيد إلا إذا قدم على الوقت الذي أمر بالتيمم فيه ، وأشار الناظم إلى بعض هذا التفصيل بقوله :

وإن . بعد يجد بعد بوقت إن يكن

نكائف اللص وراج قدما وزمن مناولا قد عدما

أى وإن يجد التيمم الماء بعد أن صلى فإنه يعيد في الوقت إن يكن نكائف من لص أو سبع ونحوها أو ماعطف عليه من الراجى إذا قدم ومن الزمن أى المقعد الذى يقدر على استعمال الماء ولا يجد من يناوله إياه في كونه مقصرا فيما يطلب منه أو مخالفا لما أمر به . فالخائف مقصر في الطلب والزمن مقصر في إعداد الماء والراجى إذا قدم مخالف لما أمر به من التوسط وأخرى في الإعادة والمخالفة الموقن بوجود الماء إذا قدم أيضا ، ويدخل تحت الكاف من وجد الماء بعد أن صلى بقربه ومن أضل ماءه في رحله فغشى خروج الوقت فتييمم وصلى ثم وجده والمتردد في لحوق الماء وناسى الماء في رحله ولم يذكره إلا بعد أن صلى فيعيد كل هؤلاء في الوقت أيضا على المشهور . والمراد بالوقت إذا أطلق في هذا الباب الوقت المختار في ابن الحاجب فان قدم ذو التأخير فوجد الماء في الوقت أعاد أبدا . وقيل في الوقت وتحتها التوضيح ذو التأخير هو الراجى ويدخل في كلامه المتيقن للماء لأنه صاحب تأخير . وقد حكى ابن شاس في الراجى والمتيقن إذا قدما أول الوقت ثلاثة أقوال : الإعادة في الوقت لابن القاسم والإعادة أبدا والتفصيل فيعيد المتيقن أبدا والراجى في الوقت لابن حبيب . ومن ثم اعترض على ابن الحاجب في تقديم قول غير ابن القاسم ثم قال قال ابن عطاء الله ومنشأ الخلاف هل التأخير من باب الأولى أو من باب الأوجب ثم قال والمسئلة مقيدة بما إذا وجد الماء المرجو ، وأما إن وجد غيره فلا إعادة قاله ابن عبد السلام ثم قال ابن الحاجب ومن تيمم في وقته وصلى ثم وجد الماء في الوقت فلا إعادة ما لم يكن كالمقصر فيعيد في الوقت ، وتحتل أبدا كالشك هل يدركه مع العلم بوجوده والمطلع عليه بقربه والخائف والمريض العادم المناول لتقصيره في الاستعداد وفى ناسى الماء في رحله ثالثا لابن القاسم يعيد في الوقت اه أما إعادة الموقن والراجى إن قدما فلما خلفتهما ما أمرا به من التأخير كما مر وأما إعادة الخائف فلتقصيره في الطلب لكن قال في التوضيح قال شيخنا إعادة الخائف مشكلة إذ لا يجوز له أن يعبر بنفسه . وأما إعادة الزمن العادم للمناول فلتقصيره في الاستعداد . قال في التوضيح إن كان ممن يتكرر عليه الدخول فليس بمقصر . ابن ناجى قالت والأقرب أنه لا إعادة عليه مطلقا لأنه إنما ترك إعداد الماء قبل دخول الوقت وهو مندوب على ظاهر المذهب وذلك لا يضر . وأما إعادة واجد الماء لقربه أو في رحله وقد كان أضله فيه أو نسيه وإعادة المتردد في لحوقه فلتقصيرهم في الطلب أيضا والله أعلم . وما ذكره الناظم من إعادة الخائف وعادم المناول لافرق فيها بين أن يصليا في وقتها وهو وسط الوقت أو قبله كما إذا قدما أول الوقت فقوله قدما صفة لراج فقط وألفه للاطلاق وقوله وزمن عطف على نكائف ومناولا مفعول عدم بفتح العين وفاعل عدم يعود على زمن وجملة عدم صفة لزمن .

في البيت الأول البداء بالتسمية وهو محتمل الاقتصار على بسم الله ولا يزيد الرحمن الرحيم ويحتمل زيادتهما كما تقدم في الوضوء والثانية في البيت الثانى تقديم التراب على ما تيمم به من أنواع الأرض .

(وَرَأَدَ بَعْضُ مَنْ ذَوَى

الْمَقُولِ

تَرَكَ التَّيْمُمَ عَلَى الْمَقُولِ

مِنْ حَجَرٍ أَوْ مِنْ تُرَابٍ

أَوْ رَمَلٍ

وَعَكَسُ ذَا عَلَيْهِ قُلْ

هُوَ الْعَمَلُ)

أى عكس القول بعدم التيمم على ما ذكر وهو القول بالتيمم عليه العمل ، وظاهر عبارة ابن الحاجب وصاحب المختصر أن المشهور إذا قل غير التراب لا تيمم عليه وإنما تيمم على التراب المنقول دون غيره وقال البساطى ظاهر كلامهم أن المشهور الجواز وهو ظاهر ما ذكر الناظم وحرك اليم من رمل لاستقامة الوزن ثم استدلل للتيمم على المنقول بقوله :

(تَيَمُّمٌ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ

عَلَى حِجَارٍ حَائِطٍ مَبْنِيٍّ)

أشار بذلك لقول البخارى

﴿فرع﴾ من أضلّ رحله بين الرحال وبالغ في طلبه فلم يجد فتيمة وصلى ثم وجده فلا يعيد في وقت ولا غيره قال ابن راشد ولم أر في هذا خلافا .

﴿فرع﴾ قال ابن الحاجب وكل من أمر أن يعيد في الوقت فنتى بعد أن ذكر لم يعد بعده وقال ابن حبيب يعيد ﴿فذلك مفيدة﴾ في الأسباب الناقلة إلى التيمم وعدد التيممين ووقت تيممهم ومن يعد منهم ومن لا يعيد ممن تيمم في وقته أو قبله أو بعده ثم وجد الماء . فالأسباب الناقلة إلى التيمم ثلاثة كما في الرسالة : عدم الماء والمرض والخوف وما عداها يرجع إليها فمن دخل عليه الوقت ولا ماء معه فلا يخلو حاله من ستة أوجه : إما أن يتيقن وجوده في الوقت المختار وهو الموقن وإما أن يغلب على ظنه وجوده فيه وهو الراجي وإما أن يتردد في وجوده وعدمه ويستوى عنده احتمال الوجود والعدم وهو المتردد في الوجود ، وإما أن يغلب على ظنه عدم وجوده فيه وإما أن يئس من وجوده فيه وهو اليأس ، والمتردد إما أن يكون تردده في وجود الماء وعدمه كما مر الجمله هل بذلك الموضع ماء أم لا وإما أن يكون في إدراكه قبل خروج الوقت أو بعده مع علمه أن بذلك الموضع ماء لا محالة والمرض إما أن يكون مانعا من مس الماء ولا فرق فيه بين أن يكون حاصلا في الحال أو مترقبا أي سواء خاف زيادة مرضه باستعمال الماء أو حدوث مرض لم يكن به ، وإما أن يكون المرض مانعا من تناوله حيث لا يجد مناولا مع القدرة على استعماله الخوف قسم واحد كان على النفس أو المال لاتحاد حكمهما في الجملة فالتيممون إذا تسعة وهم بالنسبة لوقت تيممهم على ثلاثة أقسام قسم يتيمم أول الوقت وهم ثلاثة : الآيس من وجود الماء في الوقت والذي غلب على ظنه عدم وجوده فيه ، والمريض الذي لا يقدر على مس الماء . وقسم يتيمم وسطه وهم أربعة : المتردد في لحوق الماء ، والمتردد في وجوده ، والخائف من سباع ونحوها ، والمريض الذي لا يجد مناولا . وقسم يتيمم آخره وهو الموقن بوجود الماء في الوقت والراجي الذي غلب على ظنه وجوده فيه ثم من تيمم منهم في وقته وصلى ثم وجد الماء في الوقت فلا يعيد إلا إن كان معه تفريط وتقصير كمن وجد الماء بقربه أو في رحله ولم يتقدم له به علم أو كان يعلمه ونسيه وهو عنده في رحله وكذلك من ألحق به كالحائض من سباع ونحوها والمريض العادم المناول والمتردد في لحوق الماء والثلاثة الأول من هذه الستة من قسم عادم الماء الذي يتيمم أول الوقت والثلاثة الأخيرة من الذين يوسطون . وأما من تيمم في غير وقته فإن أخر عن وقته كمن حكمه أن يقدم فوسط أو أخر ، أو حكمه التوسط فأخر فلا يعيد إلا إن كان مفرطا أو ماحقا بالمفرط كالسنة المتقدمة فيعيد أيضا كما تقدم قريبا هذا ظاهر إطلاقهم وأن الثلاثة الأول من الستة المذكورين المعيدون يعيدون في الوقت سواء قدموا أو وسطوا أو أخروا وأن الثلاثة الأخيرة منها يعيدون في الوقت أيضا سواء وسطوا كما صرحوا به ولا إشكال أو أخروا على ظاهر إطلاقهم ، وأما إن قدم وتيمم قبل وقته فإن كان لما يوسط فانه يعيد إلا المتردد في وجود الماء فلا إعادة عليه لاستناده للأصل وهو العدم ، وإن كان ممن يؤخر ففي إعادته في الوقت أو أبدا ، ثالثا التيقن أبدا والراجي في الوقت ، وقد كنت قلت أياتا في هذه الفذلكة لتقريبها للحفظ وهي هذه :

والاقتقال للتيمم اعلم	لمرض أو خوف أو عدم ما
آخرها ليأس ظن العدم	وموقن راج وشك انقسم
والشك في لحوق أو وجدان	ومرض قالوا له قسمان
مانع مس مانع تناول	بالعد تسعة لكل سائل
والكل منهم بوقت الاختيار	يأتى صلاته بطهر الاضطراب

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج قال سمعت عميرا مولى ابن عباس قال «دخلنا على أبي جهم فقال أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام» وأخرجاه في الصحيحين وعرف الأعرج عن أبي جهم «أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بئر جمل إما من غائط وإما من بول فسلمت عليه فلم يرد عليّ وضرب الحائط بيده ضربة فمسح بها وجهه ثم ضرب أخرى فمسح بها ذراعيه إلى المرققين ثم رد عليّ السلام» قال أبو معاوية حدثنا خارجة عن عبيد الله ابن عطاء عن موسى بن عقبة مثله .

﴿تنبيه﴾ في استدلاله بالحديث إطلاق والمذهب جوازه على الحائط للمريض إن لم يستبرئ أو أجروا مع ابن القاسم يجوز إن كان طينا نيثا .

(وَلَا يَجُوزُ فَعْلُهُ فِي النَّصِّ بِالْجَوْرِ أَوْ بِنُورَةٍ أَوْ جِصٍّ

إِلَّا إِذَا يَكُونُ فِي الْعَادِنِ
فَهُوَ صَعِيدٌ طَيِّبٌ كَأَنَّ
(الْقَوْلَ) فِي الْمَسْحِ عَلَى
الْخَفَيْنِ

مِنْ بَعْدِ الْإِكْتِفَاءِ
لِلرَّجُلَيْنِ (١)

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ
لِلْخَفَيْنِ

إِلَّا بِأَمْرِ مُوجِبِ شَرْطَيْنِ
أَبَسَهُمَا مَعَ عَلَى التَّطْهِيرِ
وَأَنْ يُكْمَلًا بِلا تَقْصِيرٍ
وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ بِطَوِيلِ
الدَّهْرِ

أَنْ يُخْلَعَا بَعْدَ انْقِضَاءِ
الطَّهْرِ

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ فِي الدَّوَارِ
إِلَّا عَلَى الْأَخْفَافِ
وَالْجَبَائِرِ

أَرَادَ بِالنَّصِّ الْمَقُولَ فِي الْمَذْهَبِ
وَالْجِرِّ حِجَارَةً تَشْوِي بِالنَّارِ
وَتَطْفَأُ بِالمَاءِ فَتَصِيرُ جِيراً
وَفِي الْقَامُوسِ بَضْطٌ قَلَمٌ
مُؤَلَّفُهُ الْجِيَارُ بَفَتْحِ الْجِيمِ
وَتَشْدِيدِ الثَّنَاةِ التَّحْتِيَّةِ
السَّارُوجُ وَهُوَ النُّورَةُ
وَأَخْلَاطُهَا وَالنُّورَةُ مَعْرُوفَةٌ

(١) هَذَا الْبَيْتُ وَالْأَيَّاتُ
الْأَرْبَعَةُ بَعْدَهُ لَيْسَتْ فِي نَسْخِ
الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِنَا فَأَثْبَتْنَاهَا
لِلْفَائِدَةِ أَهْ مَصْحُوحَةٍ .

ذُو الْيَأْسِ وَالظَّنِّ لَفَقْدِ قَدَمَا
وَمَوْقِنِ ثَمَنِهِ رَاجِ أُخْرَا
مِنْ شَكٍّ فِي الْحَقِّ أَوْ وَجْدَانِ أَوْ
وَإِنْ يَكُنْ مَاءٌ بَوَاقٍ لِاخْتِيَارِ
مِنْ وَاحِدٍ لِمَا يَقْرُبُ أَوْ مَتَاعٍ
كَذَلِكَ الْخَائِفُ وَالَّذِي عَدِمَ
فِي أَى وَقْتٍ فَعَلُوا التَّيْمَةَ
ثُمَّ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى مِمَّنْ عَدِمَ
وَسُطَ وَقْتُ الظَّهْرِ نِصْفَ قَامِهِ
آخِرُهُ أَنْ يَبْقَى مِنْهُ قَدْرُ مَا
جَمَعَ ذَا مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَا
عَامِلُهُ الْإِلَهِ بِالْغُفْرَانِ
ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ تَبْرَى بِالدَّوَامِ
عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ مَعَ السَّلَامِ
وَقَوْلُنَا ظَنُّ الْعَدَمِ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ وَعَاطِفٍ أَى وَالَّذِي ظَنُّ وَكَذَا قَوْلُنَا وَشَكٌّ أَنْتَقَسَمَ وَقَوْلُنَا وَشَكٌّ
إِدْرَاكِهَا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَيْضَا .

﴿فِرْعَ﴾ إِذَا وَجَدْتَ جَمَاعَةَ مَاءٍ يَكْفِي أَحَدَهُمْ فَقَطْ بَعْدَ أَنْ تَيَمَّمُوا فَإِنْ بَادَرَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُ
الْبَاقِينَ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ وَمَنْ أَخَذَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ فَيَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ وَحْدَهُ وَإِنْ سَلِمُوهُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ
اخْتِيَارَا فَقَوْلَانِ قِيلَ يَبْطُلُ تَيَمُّمُ الْجَمِيعِ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ الْقَرَعَةُ فَمَا مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَهُ
بِالسَّهْمِ وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ إِلَّا تَيَمُّمُ أَخَذَهُ فَقَطْ لِأَنَّ مَا تَرَكَهُ كُلُّ وَاحِدٍ لَا تَكْمِلُ بِهِ الطَّهَارَةَ وَالْقَوْلَانِ
لِسُحْنُونِ قَالَهُ فِي الْبَيَانِ وَهَذَا الْفِرْعُ تَعْلُقُ بِقَوْلِ النَّازِمِ وَجُودُ مَاءٍ قَبْلَ أَنْ صَلَّى .

﴿فِرْعَ﴾ إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْمَاءِ وَمَعَهُ جَنْبٌ فَرَبَهُ أَوَّلَى بِهِ إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْجَنْبَ الْعَطَشُ فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ
لِلوَرِثَةِ لَامِثْلُهُ فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَأَجَبَ الْآخَرُ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْحَى أَوَّلَى
وَيُضْمَنُ قِيَمَةَ نَضِيبِ الْآخَرِ لِأَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ جَمْعٌ عَلَيْهِ ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَيِّتُ أَوَّلَى لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ
خَبَثٌ وَهِيَ أَوَّلَى وَلِأَنَّهَا آخِرُ طَهَارَتِهِ مِنَ الدُّنْيَا .

﴿تَنْبِيْهُ﴾ سَكَتَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ فَصْلَيْنِ مَنَاسِبَيْنِ لِهَذَا الْمَحَلِّ وَهُمَا الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْمَسْحُ
عَلَى الْجَبَائِرِ وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَصْلَيْنِ بِتَقْرِيبٍ وَاخْتِصَارٍ تَكْمِيلًا لِلْفَائِدَةِ . أَمَّا الْمَسْحُ
عَلَى الْخَفَيْنِ فَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ إِنَّهُ رَخْصَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ . التَّوْضِيْحُ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ مَا وَقَعَ فِي مُخْتَصَرِ
ابْنِ الطَّلَاحِ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ قِيلَ بِالنَّدْبِ وَقِيلَ بِالْوَجُوبِ وَكَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْمِلُ الْوَجُوبَ عَلَى مَا إِذَا
كَانَ لَا بَسَا فَأَرَادَ خَلْعَهُ بَغَيْرِ عَذْرِ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْبَسَ لِيَسْجُدَ إِنْ كَانَ ابْنُ الطَّلَاحِ نَفْسُ مَسْحِ الْخَفَيْنِ
فَرَضَ وَالْإِتْقَالُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَسْلِ رَخْصَةٌ أَهْ وَانْظُرْ كَيْفَ قَابَلُوا الرِّخْصَةَ بِالطَّلَبِ وَجُوبًا أَوْ نَدْبًا مَعَ
أَنَّ الرِّخْصَةَ تَكُونُ وَاجِبَةً وَمَنْدُوبَةً فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْإِمَامِ السَّبْكِ وَالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِنْ تَغْيِيرُ إِلَى
سَهُولَةٍ لِعَذْرِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ فَرَخْصَةٌ كَأَنَّ الْمَيِّتَةَ وَالْقَصْرَ وَالسَّلَامَ وَقَطَرَ مَسَافِرَ لَا يَجُوزُ
الصُّومَ وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا وَمَبَاحًا وَخِلَافَ الْأَوَّلَى وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ أَهْ . وَالْجَوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْحَاجِبِ
عَلَى حَذْفِ الصِّفَةِ أَى رَخْصَةٌ مَبَاحَةٌ وَحِينَئِذٍ تَحْسُنُ الْمُقَابَلَةُ بِالْمَطْلُوبِ بِقِسْمِيهِ وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ رَخْصَةٌ

للرجل والمرأة وإن مستحاضة في السفر والحضر. وله عشرة شروط خمسة في الماسح وخمسة في الممسوح؛
 فالتى في الماسح أن يلبسهما على طهارة بالماء كاملة وهو غير عاص بلبسه أو سفره ولا مترفه بلبسه،
 والتى في الممسوح أن يكون الخف جلدا طاهرا مخروزا ساترا لحل الفرض تمكن متابعة المشى فيه،
 فلو لبسهما على غير طهارة فلا يمسح اتفاقا إلا ما وقع في العتية أو على طهارة ترابية فلا يمسح خلافا
 لأصبع، ومحل الخلاف إذا لبسه بعد التيمم وقبل الصلاة وأما إذا لبسه بعدها فلا يخالف في ذلك أصبغ
 لا قضاء الطهارة المشترطة حسا وحكما ولا إذا غسل إحدى الرجلين ولبس خفها ثم غسل الأخرى
 ولبس الآخر حتى يخضع الملبوس قبل كمال الطهارة، ولا المحرم العاصي بلبسه ولا نحو الآبق العاصي
 بسفره، ولا لابس لجرد المسح كمن جعل في رجله حناء ولبس الخفين ليمسح عليهما أو لبسهما لينام،
 وكذا لا يمسح على الجوب وهو ما كان على شكل الخف من كتان أو صوف أو غير ذلك إلا أن
 يكون من فوقه ومن تحته جلد مخروز ففوقه ما على ظاهر القدم وتحت ما يلي الأرض لا ما يلي بشرة
 الرجل. والحاصل أنه يشترط مباشرة المسح للجلد كان تحته غيره أم لا، فإذا لبس الخف فوق الريحية
 أو فوق خرق ونحوها مسح عليه، وإذا لبسه تحت ماذكر فلا يمسح لكونه حائلا بين المسح والخف
 ويستثنى من ذلك المهماز فيمسح عليه مع كونه فوق الخف لكن خصه ابن عبد السلام بالراكب
 ولا يمسح على نجس الذات بجلد الخنزير أو بمتنجس كجلد مذكى تنجس ولا على جلد لصق بفضه على
 بعض على هيئة الخف ولا على خف لا يستر الكعبين ولا على ذى الخرق الكثير وهو الذى يظهر
 معه جل القدم على المنصوص. وقال العراقيون هو أن تتعذر مداومة المشى عليه وهو مقيد بذوى
 المروءات وأما غيرهم فلا يتعذر عليه شيء ويمسح على الخف فوق الخف على المشهور فلونزع الأعلين
 مسح على الأسفلين وإن نزع الخفين المفردين غسل الرجلين فلو أخر مسح الأسفلين أو أخر غسل
 الرجلين قدر ما تجف فيه الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل فإن كان عامدا بطل وضوءه وإن كان
 ناسيا فينبى وإن طال، وإذا نزع أحد الخفين وجب نزع الآخر وغسل رجله معا، فإن عسر عليه نزع
 الآخر وضاق الوقت ففي تيممه ومسحه عليه أو إن كثرت قيمته مسح عليه وإلا مزقه أقوال. وصفة
 المسح قال في المدونة: أرانا مالك المسح على الخفين فوضع يده اليمنى على أطراف أصابعه من ظاهر
 قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت أطراف أصابعه من باطن خفه فأمرهما إلى مواضع الوضوء وذلك
 أصل الساق اه. واختلف الشيوخ في صفة اليسرى فقال ابن شبلون يمسح اليسرى كاليمين فيضع يده
 اليمنى على ظاهر أطراف أصابع رجله اليسرى ويده اليسرى من تحتها إذ لو كانت بينهما مخالفة لنبه
 عليها وقال ابن أبي زيد وغيره يجعل اليد اليسرى على الرجل اليسرى واليمين من أسفلها لأنه أمكن
 وقيل يبدأ بيديه من الكعبين ماراً إلى القدم. التوضيح وانظر هل يأتي الخلاف المتقدم في كون اليد
 اليمنى على الرجلين أو اليد اليمنى على اليسرى وعلى اليسرى وقيل يجعل اليد اليمنى كالصفة
 الأولى واليد اليسرى من عند العقب كالصفة الثانية ويمرهما مختلفتين، وإذا مسح الخف الأول فانه
 يغسل يده التى مسح بها أسفل الخف لما عسى أن يتعلق بها ويجدد الماء لمسح الخف الآخر لأن
 ما يسه من البلل ذهب في مسح الخف الأول ويزيل عنهما الطين لأنه حائل ولا يتتبع الفضون،
 ويكره تكرار مسحه وغسله بدلا عن مسحه ويجوز المسح عليه بالشروط المذكورة من غير توقيت
 مدة من الزمان على المشهور ولا يقطعه إلا خلعه أو حدوث ما يوجب الغسل. وروى ابن نافع للمقيم
 من الجمعة إلى الجمعة وروى أشهب للمسافر ثلاثة أيام واقتصر أى على حكم المسافر ولم يذكر حكم الحاضر

والخص بفتح الخيم وكسرها
 عياض وهو الأكثر ومثله
 ذلك في الجواز الزرنيخ
 والكبريت والمغرة والسكل
 فلا يجوز التيمم على شيء
 من ذلك إلا أن يكون
 في معدنه فيجوز التيمم عليه
 خاتمة ومفسداته أربعة
 طروا الحدث بعده وصلاة
 فريضة قبل التى تيمم لها
 أو نافلة قبلها ووجود الماء
 بعد فعله وقبل الدخول
 في الصلاة وترك فرض من
 فرائضه المتقدمة، ومن لم
 يجد ماء ولا ترابا سقطت
 الصلاة عنه ولا قضاء عليه
 وهو قول مالك واختاره
 عياض والسيورى وغيرهما
 واقتصر عليه صاحب
 المختصر. وقال ابن القاسم
 يصلى الآن ويقضى وقال
 أشهب يصلى ولا يقضى
 واختاره الأكثر، وقال
 أصبغ لا يصلى الآن ويقضى
 وعن القاسم يوى المربوط
 للتيمم بالأرض بوجهه
 ويديه كأيماهما إليها بالسجود
 ونظم بعضهم الأقوال
 الأربعة الأول فقال:
 ومن لم يجد ماء ولا متيما
 فأربعة الأقوال يحكى
 مذهبها
 يصلى ويقضى عكس ما قال
 مالك
 وأصبغ يقضى والأداء لأشبهها

وذيلتها بنظم الخامس قعات:
وللتأني ذو الربط يومى
لأرضه

بوجه وأيد للتيمم مطلبها
وقد ترك الناظم من باب
التيمم أمورا: منها ما يؤمر
به وما الذي يتيمم له وصفة
التيمم ووقته بالنسبة
للتيممين ، ولولا الإطالة
لذكرنا ذلك كله .

(الْفَوَلُ فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ
وَأَيُّهَا مِنْهَا وَأَيَّالَاتِ)
الصلاة لغة الدعاء ومنه قوله

نعالي «وصل عليهم إن صلاتك
سكن لهم» أى دعواتك
وهل سميت بذلك مجازا
لما اشتملت عليه من الدعاء
أو من الصلوة وهما عرفان
في الردف أصلهما الصلاة
عرق في الظهر يفترق عند
عجب الذنب ولذا كتبت
بالواو ، أو من الصلة لأنها
تصل بين العبد وربّه أفعال
وقيل غير ذلك وهى أفضل
ما يقرب به إلى الله تعالى وأول
عمل ينظر فيه يوم القيامة
فإن أتى بها العبد بر كوعها
وسجودها وما أمر به فيها
من طهارة حدث وخبث
وغير ذلك من سائر أعمالها
نظر في بقية عمله وإلا لم
ينظر في شئ من عمله ولعظم
قدرها ورفعة شأنها فرضت

وفي كتاب السر واليقيم يوم وليلة ولو مسح أعلاه فقط أجزأه ويعيد في الوقت وأسفله فقط لم يحزه
أشبه يحزى فيهما . ابن نافع لا يحزى فيهما (وأما المسح على الجبائر) فيمسح أولا على جراحه إن قدر
فإن خشى بمسحها ضررا كما في باب التيمم مسح على الجبائر وشبهها وكذلك المراجعة تجعل على الظفر
والقرطاس يجعل على الصدغ وإن احتاجت إلى عصابة مسح على العصابة وإن انتشرت على المحل
المألوم وإن كثرت العصاب وأمكنه مسح أسفلها لم يحزه المسح على ما فوقه ويمسح على عصابة الفصادة
وغيرها إن خافها في الغسل والوضوء وإن شئت على غير طهارة . لأن لبسها ضرورى بخلاف لبس
الحف فانه اختياري فلذلك لا يمسح عليه إلا إن لبسه على طهارة . ابن عرفة يمسح على العمامة إن شق
مسح الرأس ويمسح على الرأس في غسل الجنابة . وقتوى ابن رشد يتيمم من خشى على نفسه من
غسل رأسه تعقت . والمسح على الجبائر مرة واحدة كالحف فإن كان يتضرر بمسح الجراح ولا تثبت
عليها الجيرة كما لو كانت تحت المارن أو لا يمكن أصلا كما لو كانت في أشعار العينين فإن كان ذلك
في أعضاء التيمم تركها وغسل ماسواها وإن كان في غيرها فليل يتيمم ليأتى بطهارة كاملة وقيل يغسل
ماصح ويسقط موضع الجيرة لأن التيمم إنما يكون مع عدم الماء . ثالثها يتيمم إن كان كثيرا لأن الأقل
يتبع الأكثر . ورابعها يجمع بين الوضوء والتيمم ويقدم الوضوء ، ومن مسح ثم صح غسل مامسحها
تأهوا في الأصل مغسول ومسح مباشرة ما فرضه المسح كالرأس والأذنين في الوضوء مما كان يمسح
على جبرته . ابن عرفة يجب فعل الأصل حين البرء وتأخير ذلك تأخير للموالة ، ولو نسي غسل ما كان
يمسحه في غسل جنابته ففيها إن كان في مغسول الوضوء أجزأ وقضى ما قبل غسله أى من حين صحته
إلى أن غسأها في وضوئه وإن لم تكن في مغسول الوضوء بأن كانت في ممسوحه أو في غير أعضاء
الوضوء غسل وقضى كل ماصلى من حين صحته إلى أن غسأها ، وإن سقطت الجيرة أو رزعا هو بعد
أن مسح عليها في وضوء أو تيمم ردها ومسح وإلا كان تاركا للموالة أيضا ، وإن سقطت وهو
في الصلاة قطع وردّها ومسح لتعلق الحدث بمحالتها فقد فقد شرط من شروط الصلاة وهو طهارة
الحدث المطلوبة ابتداء ودواما .

كتاب الصلاة

(فَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتُّ عَشْرَةَ شُرُوطًا أَرْبَعَةٌ مُفْتَتِرَةٌ)

الصلاة منقولة من الدعاء الذى تشتمل عليه . قال عياض وتسمية الدعاء صلاة معروف في كلام العرب
فأضاف المفعول إلى الدعاء ماشاء من أقوال وأفعال ، وقيل منقولة من الصلاة وهى ما يربط بين شيئين
فهى صلة بين العبد وربّه . وافترضها الله تعالى ليلة الإسراء وذلك بمكة قبل الهجرة بسنة . وكان الفرض
قبل ذلك ركعتين بالعادة وركعتين بالعشى ، وهل فرضت ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة
السفر وزيد في صلاة الحضر ؟ وهو قول عائشة رضى الله عنها أو فرضت أربعاً ونقص منها ركعتان
في السفر ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط
الصلاة » والوضع لا يكون إلا من تمام قولان . ووجوب الصلوات الخمس مما علم من الدين ضرورة
والاستدلال عليه من باب تحصيل الحاصل فمن جحدّها أو بغضا فهو كافر مرتد يستتاب فإن لم
يتب قتل وكذلك بقية أركان الإسلام الخمسة . واختلف فيمن أقر بوجوبها ثم امتنع من فعلها هل
هو فاسق يقتل حدا ويورث إن تمادى على امتناعه أو كافر فيقتل ولا يورث ولا يصلى عليه ؟ والأول

هو الشهور . والثاني لابن حبيب أن من ترك الصلاة متعمدا أو مفرطا كافر ولكل من القولين دلائل ليس هذا محالها .

﴿فائدة﴾ الصلاة من أعظم العبادات البدنية وأشرفها جمع الله فيها لبنى آدم أعمال الملائكة كلهم من قيام وركوع وسجود وذكر وقراءة واستغفار وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنواعا مهمة من أعمال بنى آدم لأنها متوقفة على بذل ثمن ما يستر به عورته ويتطهر به من الماء وذلك يجري مجرى الزكاة وفيها الإمساك عن الأطيين وهو يجري مجرى الصيام وإمساك في مكان مخصوص يجري مجرى الاعتكاف وتوجه إلى الكعبة يجري مجرى الحج ومجاهدة النفس في مدافعة الشيطان يجري مجرى الجهاد وذكر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يجري مجرى الشهادتين ؛ وفيها زائد على ذلك ما اختصت به من وجوب قراءة القرآن والسجود وإظهار الخشوع وغير ذلك ولذلك قيل فيها إنها من الدين كالرأس من الجسد قال ابن حجر قال القفال في فتاويه من ترك الصلاة قصر بجميع المسلمين لأن المصلى يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ولا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصرا في الخدمة لله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وحق كافة المسلمين ولذلك عظمت المصيبة بتركها واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقا للعباد مع حق الله وأن من تركها أخل بجميع المؤمنين من مضى ومن يجيء إلى يوم القيامة لدخولهم في قوله فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من تهانن بالصلاة عاقبه الله بخمسة عشرة خصلة ست منها في دار الدنيا وثلاث عند الموت وثلاث في قبره وثلاث في القيامة . فأما التي في دار الدنيا : فأولها ينزع الله البركة من رزقه ، والثانية ينزع الله البركة من حياته والثالثة يرفع الله سيما الصالحين من وجهه ، والرابعة لاحظ له في دعاء الصالحين ، والخامسة كل عمل يعمل من أعمال البر لا يؤجر عليه ، والسادسة لا يرفع الله عز وجل دعاءه إلى السماء . وأما التي تصيبه عند الموت فيموت ذليلا جائعا عطشانا ولو سقى كل ماء في الدنيا لم يرو عطشه أبدا . أما التي تصيبه في قبره فيوكل الله به ملكا يزججه إلى يوم القيامة ، والثانية تكون ظلمة في قبره ، والثالثة تكون وحشة في قبره . وأما التي في القيامة فأولها يوكل الله به ملكا يسجبه على حر وجهه في عرصات القيامة ، والثانية يحاسبه حسابا طويلا ، والثالثة لا ينظر الله عز وجل إليه يوم القيامة ولا يزيكه وله عذاب أليم ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف ياقون غيا » اه وذكر الناظم في هذا البيت أن فرائض الصلاة ست عشرة فريضة وشروطها أي شروط أدائها أربعة مفتقرة أي متبعة . واعلم أن للصلاة شروطا وفرائض وسننا وفضائل والفرق بين الشرط والفرض أن الشرط خارج عن الماهية والفرض داخل فيها ؛ ثم اعلم أن الشرط على قسمين شرط وجوب وشرط أداء قال في التوضيح لما تكلم على شروط الجمعة والفرق بين شرط الوجوب وشرط الأداء أن كل ما لا يطلب من المكلف كالدخول والحرية يسمى شرط وجوب ، وما يطلب منه كالخطبة والجماعة يسمى شرط أداء هكذا قال ابن عبد السلام اه فنشروط وجوبها خمسة الإسلام والبلوغ والعقل والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصلاة وزاد الناضح عياض بلوغ الدعوة وقد ذكر الناظم من هذه الشروط النقاء ودخول الوقت أثناء هذا الفصل حيث قال : شرط وجوبها النقاء ، البيتين واكتفى عن العقل والبلوغ بما قدم صدر الكتاب في قوله : وكل تكليف بشرط العقل . مع البلوغ ، وأسقط بلوغ الدعوة لقول بعضهم لا يحتاج اليوم إلى اشتراطه بلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم كل أحد ، وأسقط الإسلام أيضا بناء والله أعلم على أن الكفار مخاطبون

على نبينا صلى الله عليه وسلم فوق السبع سموات ليلة الإسراء بخلاف سائر الفرائض فانما فرضت في الأرض ويدل على أنها أفضل ما يتقرب به إلى الله تعالى أن تقربات العباد كالثلاثة أقسام : أحدها حق لله تعالى فقط كالإيمان بما يجب له تعالى وما يجوز وما يستحيل عليه سبحانه . ثانيا حق العباد فقط بمعنى تمكنهم من استيفائه وإسقاطه وإلا فما من حق للعبد إلا وفيه حق لله تعالى وهو أمره تعالى بإيصاله المستحقه كأداء الديون ورد الغصب والودائع إلى غير ذلك من حقوق العباد . ثالثا حق الله تعالى وحق العباد والغالب فيه مصلحة العباد كالزكاة والصلوات والكفارة والأمور المندورات والهدايا والضحايا والوصايا والأوقات والصلاة مشتملة على ذلك كله فعلى حق الله تعالى كالتسبيح والتكبير والتسبيح والقيام والقراءة والركوع والسجود والكف عن الكلام والالتفات وغير ذلك وعلى حق رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والتسليم والشهادة بالرسالة صلى الله عليه وسلم وعلى

بالفروع وهو الصحيح فلا يتوقف وجوبها على الإسلام ؛ وشروط أداؤها أربعة جمعها الناظم بعد في بيت واحد وهو قوله :

(شَرَطُهَا الْأَسْتِقْبَالُ طَهْرُهَا الْخَبَثُ وَسِتْرُ عَوْرَةِ وَطَهْرُ الْحَدَثِ)

ويأتى الكلام على ذلك وعلى غيره من الفرائض والسنن والمندوبات وغير ذلك عند ذكر الناظم له إن شاء الله تعالى

(تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامِ لَهَا وَنِيَّةُهَا تَرَامُ
فَاتِحَةُ مَعَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسُّجُودُ بِالْخُضُوعِ
وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسَّلَامُ وَالْجُلُوسُ لَهُ وَتَرْتِيبُ أَدَائِهِ فِي الْأُسُوسِ
وَالْإِعْتِدَالُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِزَامِ تَابِعَ مَأْمُومٍ بِإِحْرَامِ سَلَامٍ
نِيَّتُهُ أَقْدَا كَذَا الْإِمَامُ فِي خَوْفٍ وَجَمْعُ جُمُعَةٍ مُسْتَعْلَفٍ)

لما ذكر أن فرائض الصلاة ستة عشر شرع الآن في بيانها . أولها تكبيرة الإحرام أى التكبيرة التى يدخل بها فى حرم الصلاة وحرمتها ، والحرمة ملائحة لاجل انتهاكها وإضافة التكبير إلى الإحرام تؤذن بأنه غيره لامتناع إضافة الشيء إلى نفسه وهو كذلك إذ التكبير غير حرم الصلاة ، وهى واجبة على الإمام والفد والمأموم ولفظها الله أكبر لا يجزئ غيره ولا يجزئ أكبر بأشباع فتحة الباء لتغيير المعنى نص عليه سند ؛ قال فى الذخيرة وأما قول العامة الله وكبر فله مدخل فى الجواز لأن المهمة إذا وليت ضمة جاز أن تقلب واوا ، والعاجز عن الكلام جملة تكفيه النية اتفاقا وأما العاجز لجهله باللغة فقال الأبهري تكفيه النية وقال أبو الفرج يدخل فى الصلاة بما دخل به الإسلام وقال بعض شيوخ القاضى عبد الوهاب يدخل الصلاة بما يرادف التكبير فى لغته ولا خلاف أنه لا يعوض القراءة بقلته لأن الإعجاز فى النظم العربى .

﴿ فرع ﴾ وينتظر الإمام به قدر ما تستوى الصفوف لأنه إذا كبر بأثر تمام الإقامة وتشاغل المأمومون بتسوية الصفوف فاتهم جزء من الصلاة ومن فاتته الفاتحة فاتته خير كثير وإن لم يسووا صفوفهم فاتتهم فضيلة تسوية الصفوف .

﴿ فرع ﴾ يشترط فى تكبيرة الإحرام اقترانها بنية الصلاة المعينة بقلبه ويأتى بقية الكلام على النية إن شاء الله .

﴿ فرع ﴾ فىمن نسى تكبيرة الإحرام تفصيل بين أن يكون إماما أو فذا أو مأموما ، وفى كل منها إما أن يذكر ذلك قبل أن يركع أو بعده وإما أن يكون جازما بنفسها أو شاكا فيه فان نسيها الإمام فانه يقطع متى ما ذكر ويتبدى بمن خلفه فان لم يذكر حتى سلم أعاد وأعادوا وهل يقطع بسلام أو دونه ؟ قال ابن رشد إن ذكر قبل الركوع قطع بغير سلام اتفاقا وإن ذكر بعد الركوع فقولان فان كبر للركوع ونوى به الإحرام فهل يجزئه كالمأموم أو لا ؟ قولان والقول بالإجزاء أخرجه أبو الفرج على عدم وجوب الفاتحة فى كل ركعة والثانى مذهب المدونة وهذا إذا جزم بأنه سها عن تكبيرة الإحرام فان شك فى ذلك فقال ابن التماس يقطع وقال ابن الماجشون يتأدى ويعيد وقال

حق المكلف وهو دعاؤه لنفسه بالمداية والإعانة على العبادة والقنوت وعلى حق الملائكة والقربين وعباد الله الصالحين فى السموات والأرضين بالصلاة عليهم والتسليم وكذلك السلام على من كان معه من الحاضرين فلذا كانت أفضل الأعمال التى يتقرب بها إلى الله تعالى بعد الإيمان وذكر الناظم أنها تنقسم لفرض وسنة ونافلة أما الفرض فينقسم قسمين فرض عين كالنكح فى اليوم والليله وهل الجمعة فرض سادس مستقل بنفسه أو بدل عن الظهر قولان وعد أبو حنيفة الوتر فرضا فى أحد قوليه وواجبا فى قوله الآخر وهو الصحيح عندهم وفرض كفاية كالجنازة وأما السنن عندنا فخمسة العيدان والكسوف والاستسقاء والوتر ، واختلف فى أربع : ركوع الطواف وركوع الإحرام وركعتى الفجر وسجود التلاوة . وشهر شارح الجلاب سنيتها وظاهر كلام الناظم أن ما عدا السنن نوافل وجعلها غيره قسمين فضائل ونوافل فالفضائل قيام رمضان وقيام الليل وإحياء ما بين المغرب والعشاء وتحيية

مسحون يتم ويسألهم بعد سلامه فان تيقنوا إحرامه أجزأهم وإلا أعادوا أعادوا، وقيل إن شك قبل الركوع قطع وبعده تمادى وأعاد. وأما المأموم إذا نسي تكبيرة الإحرام فاختلف هل يحماها عنه الإمام أم لا والشهور لا يحماها منه وعلى المشهور لو ذكره قبل ركوعه كبر له وبعده ونوى بتكبيرة الإحرام ففي المدونة أجزأه. ابن يونس هذا إن كبر قائما وفسر الباقي للمدونة بما ينفي شرطية القيام؛ وإن لم ينو تكبيرة الإحرام فروى الباقي يقطع وقال ابن القاسم يتأدى ويعيد وقال مالك وأصبخ إن طمع أن يدرك ركوع إمامه قطع وإلا تمادى وأعاد وعلى القطع قيل بسلام وقيل دونه وفي تقييد تماديه بتكبيره قائما نقله عياض وفي قصر الإعادة على الوقت قولان للتأخيرين. الشيخ عن ابن حبيب يقطع في الجمعة ويبتدىء ولا بن القاسم في الجمعة يتيمها ويعيدها ظهرا وإن لم يكبر لا للإحرام ولا للركوع وكبر للِسجود فهل ينزل منزلة تكبيرة الركوع وهي رواية محمد، أولا وتكبيره للِسجود لغوه وهو قول محمد قولان. والبخمي عنه تكبير السجود والرفع مثله وإن لم يكبر للِسجود ابتدأها. البخمي عن أبي مصعب إن شاء قطع أو أتم وأعاد، ولو شك في ترك الإحرام قبل ركوعه أو بعده ولم يكبر للركوع ابتدأ بعد قطعه بسلام نقله ابن رشد ولو شك بعد تكبير ركوعه يتم ويعيد. وأما الفذ إذا نسي تكبيرة الإحرام فإنه يبتدىء فإن كبر للركوع ونوى تكبيرة الإحرام لم يجزه على المشهور وخرج أبو الفرج صحته على عدم وجوب الفاتحة في كل ركعة. وقال ابن شعبان إن تعمد فباطلة قال البخمي حتى على القول بأنها تجب في البعض لأن قراءتها في الباقي سنة وتركها عمدا. وفي قطعه بسلام قولان؛ فان شك الفذ هل كبر للإحرام أم لا فقيل يتأدى ويعيد وقيل يقطع ويبتدىء (الثاني من فرائض الصلاة) القيام لتكبيرة الإحرام وفرضيته غير المسبوق متفق عليها. وفي المسبوق تأويلان سببهما قول المدونة قال مالك إن كبر المأموم للركوع ونوى بها تكبيرة الإحرام أجزأه قال بعضهم إنما يصح هذا إذا كبر للركوع في حال القيام وأما لو أحرم راكعا فلا تصح له تلك الركعة وقيل يجزئه وإن كبر وهو راكع لأن التكبير للركوع إنما يكون في حال الانحطاط فمن حمل المدونة على أنه كبر في حال القيام أوجبه حتى على المسبوق ومن حملها على أنه كبر وهو راكع أسقطه عن المسبوق (الثالث النية) التي تزام الصلاة بها أي تقصد فان اقترنت بالتكبير فلا إشكال في الإجزاء وإن تأخرت عن تكبيرة الإحرام فلا خلاف في عدم الإجزاء وإن تقدمت بكثير لم تجز اتفاقا، وييسر قولان ظاهر المذهب الإجزاء إذ لم ينقل عنهم اشتراط المقارنة المؤدية إلى الوسوسة المذمومة شرعا وطبعيا ومعنى اشتراط المقارنة على القول به أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لأنه يشترط أن تكون مصاحبة للتكبير أشار إلى ذلك المازري. أبو عمر حاصل مذهب مالك لا يضر عزوب النية بعد قصده المسجد للصلاة العينة مالم يصرفها لغير ذلك ولا يكفي أن ينوى فرضا مطلقا بل لا بد من تعيينه ظهرا أو عصرا أو غيرهما وتعيين ذلك بالقلب لا باللفظ هو الأولى فان لفظ وخالف لفظه نيته فالمعتبر مانواه دون مالفظ به من غير نية.

(فرع) الأصح عدم اشتراط عدد الركعات لأن كونها عصرا مثلا يستلزم كونها أربعا وكونها مغربا يستلزم كونها ثلاثا وكذا سائرهما؛ وفي المسافر ينوى القصر فيتم أو الإتمام فيقصر قولان مبنيان على اعتبار عدد الركعات وكذا من ظن الظهر جمعة وعكسها مشهورها يجزئ في الأولى لأن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر ونية الأخص تستلزم نية الأعم بخلاف العكس.

(فرع) عزوب النية بعد محلها مغتفر بخلاف رفضها فإنه مبطل على المشهور ركبا في الصوم بخلاف الحج والوضوء فان المشهور فيهما عدم الرفض والفرق على المشهور أن الوضوء معقول المعنى بدليل

(فروضها في العَدِّ)
أثنا عشره
وسنة من بعدها مُتَقَرَّة
فَعَشْرَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا
عند الجميع فَاسْتَمِعَ إِلَيْهَا
وعدها ابن بشير ثمانية
عشر كالناظم وعدها بعضهم
عشرين وسننه على زيادة
ذلك عند فراغ الناظم مما
عده. ولندكر مقدمة
قبل الشروع في ذلك لا بد
منها فنقول لما كانت الصلاة
لا تصح إلا بفرائضها ولا
تم إلا بسننها ولا تكمل
إلا بفضائلها كانت معرفة
ذلك من فروض الأعيان

أن الحنفية لم يوجبوا فيه النية والحج محتو على أعمال مالية وبدنية فلم يتأ كد طلب النية فيهما فرفضهما
رفض لما هو غير متأكد وذلك يناسب عدم اعتبار الرفض ولأن الحج عبادة شاقة يتأدى في فاسده
فيناسبه عدم تأثير الرفض دفعا للشقة .

﴿ فرع ﴾ لا يجب على المصلي أن يستحضر في نيته الإيمان وأداء الصلاة والتقرب بها ووجوبها
نعم الأكل استحضر ذلك نص عليه في المقدمات ولا يلزمه عند الاحرام أن يذكر حدوث العالم
وأدله وإثبات الأعراض واستحالة عرو الجواهر عنها وأدلة إثبات الصانع والصفات وما يجب له
تعالى وما يستحيل وما يجوز وأدلة المعجزة وتصحيح الرسالة ثم الطرق التي بها وصل التكليف
إليه خلافا للقاضي أبي بكر وحكي عن المازري أنه قال أردت العمل على قول القاضي فأريت في منامي
كأنني أخوض في بحر من ظلام فقلت والله أعلم هذه الظلمة التي قالها القاضي (الرابع قراءة الفاتحة)
وهي واجبة على الامام والفتد دون المأموم وأوجبها عليه ابن العربي في السرية وهذا الحكم في الفريضة
وأما قراءتها في النافلة فسنة على المشهور نص عليه البرزلي ويقرؤها إر السكير ولا يترص لكرهه
الدعاء وغيره بينهما على المشهور ولا معنى للترص مع السكوت ولا يتعوذ ولا يبسم في الفريضة
وله ذلك في النافلة ولم يزل القراء يتعوذون في قيام رمضان. وفي جواز الجهر بالتعوذ وكرهه قولان
وفي محله هل قبل الفاتحة أو بعد الفراغ منها قولان ظاهر المدونة التقديم وجواز الجهر؛ ويجب تعلمها
على من لا يحفظها إن كان في الوقت سعة وكان قابلا للتعليم فان ضاق الوقت عن التعليم وجب عليه
أن يأت بمن يحسنها على الأصح وقيل تصح صلاته من غير ائتمام فان لم يجد من يأت به أو من يعلمه
سقطت قراءتها ولا يذكر غيرها عوضا ويختلف حينئذ هل يجب القيام بقدر قراءتها أو ينبغي
ذلك بقدر قراءتها وقراءة سورة أو يستحب النصل بين الاحرام والركوع بوقوف ما يكون فاصلا
بين الركعتين أقوال وقيل إذا سقطت ففرضه ذكر لما رواه الدارقطني « أن رجلا مأل النبي صلى
الله عليه وسلم فقال إني لأحسن الفاتحة فقال قل سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا حول ولا قوة
إلا بالله » .

﴿ فرع ﴾ قال أشهب من قرأ في صلاته بشيء من التوراة أو الانجيل أو الزبور وهو يحسن القراءة
أو لا يحسنها فقد أفسد صلاته وهو كالكلال وكذلك لو قرأ شعرا فيه تسييح وتحميد لم يحزه وأعاد
﴿ فرع ﴾ اخف في الفاتحة هل تجب في كل ركعة أو إنما تجب في الأكثر والقولان لمالك في
المدونة أو في النصف نقله أبو عمرو عن مالك أو إنما تجب في ركعة وإليه ذهب المغيرة أربعة أقوال
وفي المسئلة قول خامس بالتردد بين وجوبها في الكل أو في الأكثر وينبني على القول بوجوبها في كل
ركعة إن ترك الفاتحة من ركعة ألغاهها ثم إن صارت الثالثة ثانية سجد قبل السلام وإلا بأن صارت
الثانية أولى والرابعة ثالثة سجد بعد السلام قاله اللخمي ووجهه ظاهر لأنه إن تذكر بعد عقد الثالثة
أنه ترك الفاتحة من الأولى أو من الثانية فقد اجتمعت له زيادة الركعة الملقاة وبقصان الفاتحة من
الثالثة لصيرورتها ثانية؛ وأما إن تذكر في قيام الثانية أو الثالثة فليس إلا محض الزيادة وكذا إن ذكر
في قيام الرابعة تركها من الثالثة . والحاصل إن تركها من إحدى الأوليين وتذكر بعد عقد الثالثة
اجتمعت الزيادة والقصان وإن تذكر قبل عقد الثالثة أو كان الترك من الآخرين فليس إلا محض الزيادة
وعلى وجوبها في الأكثر قال اللخمي هي في الأقل سنة يسجد لتركها سهوا قيل ويختلف إذا تركها
عمدا هل تبطل الصلاة أو تجبر بالسجود على ترك السنن عمدا وعلى وجوبها في النصف يجزئ

الذي لا يسع السكف جهله
ولا يحمله عنه غيره ومضى
ترك فرض عينه والاشتغال
بتحصيله فهو آثم عاص
في كل زمان يمر عليه ويمكنه
تحصيله فيه فلم يفعل
قال العوفي قال العلماء من
دخل في الصلاة وأتى بها
بالهيئة كما أمر الله تعالى من
الركوع والسجود والقيام
والقعود ولم يترك منها شيئا
فلما فرغ منها سئل عن
فروضها وسننها وحكمها
فلم يعرف من ذلك شيئا
بل قال أفعل كما رأيت
الناس يفعلون صلاته باطلة
وكذا من توضأ على آثم
الهيئات أو اغتسل من
جنبته على أحسنها ولم
يعرف من ذلك فرضا ولا
سنة فجنبته وحدثه باقيا
عليه وصلاته باطلة غير
مقبولة بل هو في جميع
ما فعله آثم عاص لله ورسوله
وليس في ذلك بين أهل
العلم خلاف وكذلك الحج
والصوم وسائر العبادات
قال الأشياخ لو نوى العبادة
كلها فرضا عند فعلها ولم
يفرق بين فرضها وسننها
ولم يعلم ما ينويه به إن أدخل
بعض أجزائها إذ فائدة
معرفة الفرض من السنة
تباين الأحكام فمن أسقط
فرضا من عبادته بطلت

عنه إذا لم يجزه إن أمكن
جبره بخلاف ترك الضلعة
فانه لا يبطل الفعل ولا يلزمه
الإجبار لها بل لو جبرها
وأثنى بها في غير محلها من
الصلاة بطلت صلاته وكذا
من أسقط سنة أو سنتين.
والسنن منها ما يجزى بالسجود
ومنها ما لا يجزى ومنها
ما تبطل الصلاة بتركها عمدا
كان أو نسيانا فالجاهل قد
يسامح نفسه بترك الإتيان
بالفرض لعدم علمه به وقد
يشدد على نفسه فيأتي
بالفضيلة في غير محلها إذا
أسقطها لعدم علمه بذلك
فتبطل صلاته في الوجهين اهـ
أولها معرفة الأوقات
أى أول فرائضها ما ذكر
ليوقع كل صلاة في وقتها
وأول الوقت المختار للظهر
من زوال الشمس لآخر
القائمة بعد ظل الزوال
وأخرها الاختيارى هو
أول وقت العصر الاختيارى
ويستمر للأصفرار ويشتركان
عند آخر اختيار الظهر
قدراً أحدهما وهل اشتراهما
في آخر القائمة الأولى بحيث
لو صلى رجلان أحدهما
الظهر والآخر العصر في آخر
وقت الأولى كان كل منهما
مؤدياً لها في وقتها الاختيارى
أو في أول القائمة الثانية

بسجود السهو إذا تركها في ركعة من الصبح أو ركعتين من الظهر وعلى وجوبها في ركعة قال المغيرة
في الوادر من لم يقرأ في الظهر إلا في ركعة أجزأ سجود السهو قبل السلام وعلى التردد بين وجوبها
في الكل أو في الجزء يسجد قبل السلام إذا تركها من ركعة ثلاثية أو رباعية ويعيد الصلاة قال الشيخ
أبو محمد وهذا أحسن ذلك إن شاء الله ووجهه أنه لا يلغى تلك الركعة ويأتى بغيرها لاحتمال عدم
الوجود فإذا ألغها وزاد ركعة احتمل بطلان الصلاة لزيادته فيها ركعة عمداً ثم إنه إذا سجد قبل السلام
ولم يبلغ الركعة فإنما تأمره بالاعادة مراعاة للقول بوجوبها في كل ركعة وقد أحل بها في ركعة وهذا
القول رجحه ابن القاسم مرة وجعله للخمى المشهور وانظر التوضيح إلا أن فيه طولاً (الخامس القيام
لقراءة الفاتحة) ابن يونس والقيام للإمام والفذ قدر أم القرآن من الفروض المتفق عليها . التوضيح
وهل هو لأجل الفاتحة أو فرض مستقل وتظهر فائدة الخلاف إذا عجز عن الفاتحة وقدر عليه أى هل
يجب القيام قدر قراءتها أم لا كما مر قال أيضاً ولا يجب القيام على المأموم للفاتحة إلا من جهة مخالفة
الإمام عند من يقول بأنه واجب لها (السادس الركوع) وأقله أن ينحني بحيث تقرب راحته أى
كفا من ركبتيه ؛ ويستحب أن ينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ويحافى مرفقيه ولا ينكس رأسه
إلى الأرض بل يكون ظهره مستويا (السابع الرفع من الركوع) فإن أحل به وجبت الإعادة على
المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام للأعرابي « صل فانك لم تصل » والشاذ رواية عن مالك أن
الرفع سنة وسمع ابن القاسم من خر من ركعته ساجدا لم يعتد بها وأحب تدايه معتدا بها ويعيد
صلاته . ابن المواز وإن فعله سهواً فيرجع منحنياً إلى ركعته ولا يرجع قائماً فإن فعل أعاد صلاته وإن رجع
محدوداً كما مر يريد ثم رفع سجد بعد السلام وأجزأته وإن كان مأموماً حمل عنه إمامه سجود
السهو (الثامن السجود) وينبغي أن يكون مصحوباً بخضوع وتذل مستحضراً كونه واقفاً بين يدي
من لا تخفى عليه خافية سبحانه وتعالى والسجود تمكين الجبهة والأنف من الأرض قال في المدونة
قال مالك : والسجود على الجبهة والأنف جميعاً . ابن القاسم : فإن سجد على الأنف دون الجبهة أعاد
أبداً وإن سجد على الجبهة دون الأنف أجزأه . عبد الوهاب ويعيد في الوقت استحباً اهـ وقيل بالإجزاء
مع الاقتصار على السجود على أحدهما حكاه أبو الفرج عن ابن القاسم وقال يعيد في الوقت وقيل
بنفي الإجزاء حتى يسجد عليهما معا وهو لابن جبيب . ويستحب تقديم اليدين قبل الركبتين في الهوى
إلى السجود وتأخيرهما عند القيام . ويأتى الكلام على السجود على غير الجبهة والأنف إن شاء الله
ويستحب مباينة الأرض بالوجه واليدين لأن ذلك من التواضع ولذلك لم يتخذ في مسجدى الحرمين
حصير ويخير في مباشرة الأرض بغيرهما فإن عسر ذلك لحر أو برد ونحوه فيما لا ترفه فيه كالخمر والحصير
وما تنبته الأرض بخلاف ثياب الصوف والكتان والتطن . فالمشهور كراهة السجود عليها خلافاً
لابن مسleme والأولى وضع يديه على ما يضع عليه جبهته . والخمرة بضم الخاء حصير صغير من جريد سمى
بذلك لأنه يخمر وجه المصلى أى يغطيه (التاسع الرفع من السجود) . التلقين النصل بين السجدين
من أركان الصلاة قال بعض أصحاب سحنون من لا يرفع يديه من السجود لا يجزئه وخفف ذلك
بعضهم (العاشر السلام) ويتعين لفظ السلام عليكم بتعريف لفظ السلام بأل وجمع ضمير عليكم وتقديم
لفظ السلام فلو نكره فقال سلام عليكم فالمشهور لا يجزئ وقال ابن شبلون بالإجزاء ولو جمع بين
التعريف والتووين فقال ابن عرفة يجزئ ذلك على خلاف اللحن في الفاتحة ولو عرف بالإضافة
كسلامي أو سلام الله عليكم لم يجزه وكذا لو قدم الخبر على المبتدأ فقال عليكم السلام . وقال ابن ناجي

حكى صاحب الحلل قولاً بالصحة ولا أعرفه ويجمع ضمير عليكم سواء كان المصلي فذاً أو إماماً أو مأموماً
فإن كان إماماً فلا فرق بين أن يكون خلفه رجل فقط أو امرأة فقط أو متعدد منهما أو من أحدهما إذ
لا يخلو من مصحوب من الملائكة ولو الحفظة قاله الجزولي وحكى الزناتى قولاً أنه يختلف بحسب
المسلم عليه من تذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع كما تقتضيه اللغة وهل يشترط أن ينوي بالسلام
الخروج من الصلاة كما نوى بالإحرام الدخول به فيها أو لا يشترط ذلك قولان (الحادى عشر
الجلوس للسلام) ابن عرفة من فروض الصلاة جلوس قدر التسليم. ابن الحاجب ويستحب في جميع الجلوس
جعل الورك الأيسر على الأرض ورجلاه من الأيمن ناصباً قدمه اليمنى وباطن إبهامها على الأرض وكفاه
مفتوحان على فخذه قال في الرسالة وإن شئت أحنيت اليمنى في اتصافها فجعلت جنب يههما إلى الأرض
فواسع (الثانى عشر ترتيب أداء الصلاة) بحيث يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود
على الجلوس. القباب فلو عكس أحد صلاته فبدأ بالجلوس قبل القيام أو بالسجود قبل الركوع وما أشبه
ذلك لم تجزه صلاته باجماع. قوله في الأسوس يتعلق بمحذوف صفة لترتيب والأسوس الأصول ويعنى
بها هنا الفرائض واحترز بذلك من ترتيب الأداء بين الفرائض والسنن كتقديم الفاتحة على السورة
أو فيما بين السنن كرد المأموم السلام على إمامه ثم على من على يساره فإن ذلك سنة لا واجب والله
أعلم (الثالث عشر الاعتدال) وهو نصب القامة. ابن الحاجب فلو لم يعتدل فقال ابن القاسم أجزاءه
ويستغفر. وقال أشهب لا يجزئه وقيل إن قارب أجزاءه (الرابع عشر الطمأنينة) وهى استقرار الأعضاء
وسكونها ولا ملازمة بينها وبين الاعتدال إذ قد يعتدل بنصب قامته من غير أن تسكن أعضاؤه وقد
يطمئن بسكون أعضائه من غير أن ينصب قامته ووجوب الطمأنينة هو المشهور. وقال ابن رشد عن
سماع عيسى سنة وصوبه ولما كان قوله مطمئناً حال غير لازمة من المعتدل المدلول عليه بالاعتدال
وخاف أن يتوهم أن ذلك الاطمئنان على طريق الأولى فقد زاد بعده ما يرفع هذا الوهم ويبين كونه
من الفرائض وهو قوله بالترام والله تعالى أعلم فهو متعلق بمحذوف حال من الاعتدال (الخامس
عشر متابعة المأموم لإمامه) فى الإحرام والسلام بمعنى أنه لا يحرم إلا بعد أن يحرم إمامه ولا يسلم إلا
بعد سلام إمامه فمساواة المأموم إمامه فيهما مبطله وأخرى مسابقتها له فيهما فيعيد الإحرام إن سبقه
به أو ساواه وتبطل إن ساواه فى السلام أو سبقه به هذا هو المشهور. ويتصور هنا تسع صور فى الإحرام
ومثلها فى السلام وذلك أن المأموم إما أن يبتدىء الإحرام أو السلام قبل إمامه أو معه دفعة واحدة
أو بعده وفى كل منها إما أن يتم قبله أو معه أو بعده. قال ابن رشد إن بدأ المأموم التكبير بعد بدء
الإمام صح أتم بعده أو معه وأما إن أتم قبله فقال ابن عرفة الأظهر بطلانها لأن المعتبر كل التكبير
لابضه وإن بدأ المأموم قبل إمامه بطل سواء أتم قبله أو معه أو بعده وإن بدأ مع الإمام دفعة
فقال مالك مرة يعيد بعده فإن لم يفعل وأتمه معه أو بعده فى صحتة قولان الصحة لابن قاسم مع ابن
عبدالحكم والبطلان لابن حبيب وأصبح اه بالمعنى وبقي حكم صورة واحدة من هذه الثلاث الأخيرة
وهى إذا بدأ معه وأتم قبله ويظهر من قول ابن عرفة فيما إذا بدأ بعده وختم قبله الأظهر بطلان
أن البطلان فى هذه الصورة أولى والله تعالى أعلم وفهم من قوله بإحرام أو سلام أن متابعة المأموم
إمامه فى غير الإحرام والسلام غير واجبة وهو كذلك. ابن الحاجب وتستحب المتابعة فى غيرهما اه
فان خالف هذا المستحب وفعل مع الإمام دفعة واحدة فمكروه وإن سبقه فقد فعل حراماً وصحت
صلاته. التوضيح قال مالك ومن سها فرفع قبل إمامه فى ركوع أو سجود فالسنة أن يرجع راکعاً

كذلك قولان مشهوران
ووقت المغرب من غروب
الشمس بقدر فعلها بعد
تحصيل شروطها من طهارة
وسترعورة واستقبال وأذان
 وإقامة ووقت العشاء
الاختيارى من غروب
شمسة الشفق إلى آخر
الثلاث الأول ووقت الصبح
الاختيارى من طلوع الفجر
الصادق إلى الإسفار الأعلى
وهو الذى يعرف فيه الرجل
وجه جليسه، والوقت
الضرورى بعد انقضاء
الاختيارى لطاوع الشمس
فى الصبح والغروب فى
الظهر والعصر والفجر
فى المغرب والعشاء

(وَبَيِّنَةُ لَدَوْلٍ فِي الصَّلَاةِ
مَقْرُونَةٌ تَكُونُ

بِالتَّكْبِيرِ

أَوْ قَبْلَهُ لَكِنَّ بِالسَّيْرِ

ثانى الفروض نية الدخول
فى الصلاة حال كونها
مقرونة بالتكبير أو سابقة
عليه يسيراً على أحد القولين
عند ابن رشد وابن عبد البر
وغيرهما. والقول
الآخر عدم إجرائها إن
تقدمت بيسير وهو قول
ابن الجلاب والقاضى
عبد الوهاب وابن أبى زيد
والقولان مشهوران.

واحترز بقوله مقرونة
باليسير عما لو تقدمت
بكثير أو تأخرت فانها
لا تجزئه اتفاقا .

(وَفَعَلَهُ مُرْتَبٌ مَوْصُولٌ
كَثَلِ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ)
الضمير في فعله للمفروض
مرتب بأن يأتي بالقيام قبل
الركوع وبالركوع قبل
السجود والسجود قبل
الجلوس وهذا ثالث
فروضها ، وحكي صاحب
المقدمات الإجماع عليه
وذلك لفعله صلى الله عليه
وسلم .

(ثُمَّ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ
وَالسُّجُودُ
وَالرَّفْعُ مِنْهُ يَأْتِي
وَالْقُعُودُ)

الفرض الرابع القيام .
والخامس الركوع والسادس
السجود والسابع الرفع منه
أما القيام فالإجماع على أنه
مطلوب مع القدرة عليه
في صلاة الفرض للإحرام
ولقراءة الفاتحة مستقلا
مع القدرة عليه ثم مستندا
فإن عجز فالجلوس مستقلا
ثم مستندا وهي أربعة
أحوال ، وأما الركوع فأقله
أن ينحني بحيث تنال راحته
ركبتيه ولا يجاوز فيه
الاستواء وأما السجود فهو

أو ساجدا قال الباكي إن علم أنه يدرك الإمام را كها لزمه الرجوع إلى موافقته وإن علم أنه لا يدرك
الإمام را كها ؛ فقال أشهب لا يرجع ورواه ابن حبيب عن مالك ، وقال سحنون يرجع ويبقى بعد الإمام
بقدر ما انفرد الإمام قبله ثم قال وهذا حكم الرفع قبل الإمام . وأما الحفض قبله كركوع أو سجود
فانه غير مقصود في نفسه بلا خلاف في المذهب وإنما المقصود منه الركوع والسجود فان أقام بعد ركوع
الإمام را كها أو ساجدا مقدار فرضه صحت صلاته إلا أنه قد أساء في خفضه قبل إمامه (السادس عشر
نية الاقتداء) على المأموم مطلقا وعلى الإمام في بعض الصلوات فيجب على المأموم أن ينوي أنه مقتد
بالإمام ومتبع له وإلا لما وقع التمييز بينه وبين الفذ وإن لم ينوه بطلت ويجب على الإمام أن ينوي
أنه مقتدى به ، وإمام في أربع مسائل في صلاة الخوف على هيئتها المعروفة وفي الجمع ليلة المطر وفي
صلاة الجمعة وفي الاستخلاف فيلزم المستخلف بالفتح أن ينوي كونه إماما لأنه دخل ابتداء على أنه
مأموم فلما صار إماما لزمه نية ماصار إليه فهذه فريضة واحدة وهي نية خاصة زائدة على النية
المشترطة في سائر العبادات وهي نية الاقتداء بالإمام بالنسبة للمأموم ونية الإمامة وكونه مقتدى به
بالنسبة للإمام في مسائل خاصة . ابن عبد السلام كان بعض أشياخنا يقول في نية الاقتداء هذا الشرط
لا بد منه ولكن لا يلزم التعرض إليه بما يدل عليه مطابقة إذ هناك ما يدل عليه التزاما كاتتظار
المأموم إمامه بالإحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لأجاب بأنه مأموم وما قاله ظاهره .
التوضيح قال ابن عبد السلام وحكي بعض الأندلسيين عن ابن القاسم اشتراط نية الإمامة مطلقا . ابن
رشد في كتاب القصد والإيجاز قال عبد الوهاب لا يقتدر الإمام عند مالك أن ينوي أنه إمام وإنما
يقتدر إلى ذلك المأموم فينوي أنه مؤتم وإلا بطلت صلاته ؛ وإنما تلزم الإمام النية في أربعة مواضع :
أحدها إذا كان إماما في الجمعة فان الجماعة شرط فيها فلا بد أن ينوي مصليها كونه إماما . الثاني صلاة
الخوف على هيئتها لأن أداها على تلك الصفة لا يصح إلا إذا كان إماما . الثالث المستخلف يلزمه أن
ينوي الإمامة ليميز بين نية المأمومية والإمامية . الرابع فضيلة الجماعة فانها لا تحصل إلا أن ينوي أنه
إمام ؛ فان قيل فما تقولون فيمن صلى منفردا ينوي الانفراد ولا ينوي الإمامة فصلى رجل خلفه فهل
تحصل لصاحب الصلاة فضيلة قيل له أما المأموم فنعم لأنه نواها وأما الإمام فلا لأنه لم ينوها اه وخالفه
اللخمي في هذا ورأى أنه يحصل للإمام أيضا فضيلة الجماعة وإن لم ينو الإمامة . خليل وتسامح أى
عبد الوهاب في الرابع لأنها غير لازمة وإنما هي شرط في حصول فضل الجماعة ولذلك قال المازري
بعد ذكر الثلاثة ويجب أن تشترط نية الإمامة في حصول فضل الجماعة لأن الإمام إنما تكتب له فضيلة
الجماعة إذا نواها ولم أر من أضاف الجمع إلى الثلاثة الأول إلا المتأخرين كالمصنف والقرافي ولما ذكر
ابن عطاء الله الثلاثة الأول قال وظهر لى أن يلحق بها جمع الصلاتين ليلة المطر إذ لا يكون إلا في
الجماعة فينبغي أن ينوي الإمام الإمامة فيها كالجمعة ثم ينظر هل يشترط ذلك في الثانية من الصلاتين
لأنها التي ظهر تأثير الجمع فيها لتقديمها على وقتها أو لا يشترط فيها إذ السنة الجمع والجمع لا يعقل إلا بين
اثنتين اه كلام التوضيح وظهره أن الخلاف ابتداء هل ينوي الجمع عند الأولى أو عند الثانية وظاهر
قول ابن الحاجب وينوي الجمع عند الأولى فان أخره إلى الثانية فقولان أن محل النية عند الأولى
اتفاقا فان وقع ونزل وأخر إلى الثانية فقولان فانظر ذلك ثم قال في التوضيح وزاد ابن بشير مسألة
أخرى وهي صلاة الجنازة فأوجب فيها على الإمام نية الإمامة بناء على اشتراط الجماعة فيها وفيه نظر
فانه نص في المدونة على أنه لو لم يكن إلا نساء صليين أفذاذا وصرح في الجواهر بأن الجماعة غير

وأنته من الأرض» وأما

الرفع منه فركن للفصل بين السجدين إذ لا يتحقق كونهما سجدين إلا مع الرفع بينهما والنديم في الأصل المنادم في الشراب واستعاره الناظم للمخاطب وجمعه ندام والثامن الجلوس للسلام وعبر عنه بالعود وفي بعض النسخ يأنيه في موضع يا نديم وأشار للقدر المفروض منه بقوله

(وَقَدَّرُهُ بِقَدْرِ إِيقَاعِ

السَّلَامِ

وَقَبْلَهُ قُلْ سُنَّةٌ وَلَا تَلَامُ)

أى قدر إيقاع السلام سواء كان جلوسا واحدا كما في الصبح والجمعة والصلاة المقصورة أو من الجلوس الثانى فيما فيه جلوس ثان أو من الأخير مما فيه أكثر وأما ما قبل إيقاع السلام فسنة كما قال والفرض عندنا وعند الشافعى واحدة

وقال أحمد تسليمتان وقال أبو حنيفة والثورى والأوزاعى ليس من فرائض الصلاة وإنما هو من سننها وإنه يتحلل منها بكل ما ينافيها وقوله ولا تلام حشو كل به البيت أى لا تلام على إطلاقك السنة على ذلك .

(وَكَمَّلِ الْعَشْرَةَ يَا ابْنَ

سَارَةَ

بِفِعْلِ الْأَسْتِقْبَالِ

وَالطَّهَارَةِ)

مشروطة فيها اه ولم يذكر الناظم وجوب نية الإمامة في صلاة الجنازة لخالفها المدونة والجواهر كما مر قريبا ولا نية الإمامة لتحصيل فضل الجماعة ولأنها شرط في تحصيل الفضل المذكور وليست فرضا من فرائض الصلاة فتعدم الفرائض .

﴿فرع﴾ من افتتح الصلاة وحده منفردا فوجد جماعة فلا ينتقل إليها لأن نية الاقتداء فات محلها وهو أول الصلاة ومن افتتحها مع جماعة فلا ينتقل إلى الأفراد لأن المأموم أزم نفسه نية الاقتداء . واختلف في مريض اقتدى بمثله فصح المأموم . فقال سحنون يخرج من صلاة الإمام ويتم لنفسه فيخرج إذ لا يجوز لقائم أن يأتى بقاعد ويتمها ولا يقطع لدخوله بوجه جائز . وقال يحيى بن عمر يتمدى معه يريد مراعاة لمن أجاز ذلك ابتداء وهذا مالم يطرأ عذر على الإمام كالرعاف فان طرأ عليه عذر جاز لهم في غير الجمعة أن يتموا صلاتهم أفذاذا .

﴿تنبيهات: الأول﴾ أشعر قول الناظم والسجود بالخضوع بطلب الخضوع وهو الخشوع في الصلاة .

ابن عرفة عن ابن رشد الخشوع الخوف باستشعار الوقوف بين يدى الخالق فرض غير شرط ولا في ركن منها مظنة للأقبال عليها اه وقيل هو غص البصر وخفض الجناح وحزن القلب قال الشيخ زروق عند قوله في الرسالة وتعتقد الخضوع بذلك بركوعك وسجودك حص على الخشوع وقده عياض في فرائض الصلاة . وقال ابن رشد وهو من الفرائض التى لا تبطل الصلاة بتركها ، وقد قال بعض الصوفية من لم يخشع في صلاته فهو إلى العقوبة أقرب وقال بعض من اختصر الإحياء حضور القلب في الصلاة واجب بإجماع ولا يجب في كلها إجماعا وإنما يجب في جزء وينبغى أن يكون عند تكبيرة الإحرام والمشهور أن الفكر بديوى مكروه اه وقال القرطبي في تفسير سورة «قد أفلح» اختلف الناس في الخشوع هل هو من فرائض الصلاة أو من فضائلها ومكملاتها على قولين والصحيح الأول ومحله القلب وهو أول عمل يرفع اه . ابن رشد لم يعدوا الخشوع في الفرائض من أجل أنها لا تبطل صلاة من لم يخشع في صلاته أو في شيء منها اه ولا بن العربى ما يقتضى البطلان نقله عنه القباب في شرح القواعد ﴿الثانى﴾ فرائض الصلاة التى عد الناظم على قسمين : قسم فرض في الصلاة في الجملة فذا أو جماعة وهى الأربعة عشر الأول ومن جملتها الفاتحة فانها فرض مطلقا لكن في صلاة الفذ عليه وفي الجماعة على الإمام وقسم فرض في خصوص صلاة الجمعة وهو الخامس عشر والسادس عشر وعبر ابن الحاجب وغيره عن القسم الثانى بالشروط فقال وشروط الاقتداء أربعة : نية الاقتداء بخلاف الإمام إلا في الجمعة والخوف والمستخلف وقد تقدم ذلك ثم قال الثانى أن لا يأتى في فرض بمنتهى : أى لا يجوز لمن يصلى فريضة أن يأتى بمنتهى ويجوز العكس وهو أن يأتى بالتنفل بالمفترض في السفر وفى الحضر على القول بجواز النفل بعار ثم قال الثالث أن يتجدد الفرضان في ظهيرة أو غيرها أى فلا يصلى الظهر خلف من يصلى العصر ولا بالعكس . التوضيح ويشترط أيضا أن تتحد الصلاتان فى الأداء والقضاء فلا يصلى ظهرا قضاء خلف من يصلى ظهرا أداء ولا بالعكس ثم قال الرابع المتابعة فى الإحرام والسلام ؛ وإذا علمت هذا اتجه لك البحث مع الناظم رحمه الله تعالى من وجهين : أحدهما اقتصاره على اثنين فقط وهما الأول والرابع فى كلام ابن الحاجب . الثانى تعبيره عنهما بالفرض مع أن غيره عبر بالشرط وهما متباينان كما تقدم أول هذا الباب وقد عد الشيخ خليل رحمه الله نية الاقتداء فى الفرائض ثم عدها أيضا فى شروط الاقتداء قال شارحه الإمام التتائى أجاب عنه بعض مشايخى باختلاف الجهة فقضىتها بالنسبة للصلاة وشرطيتها بالنسبة للاقتداء قال وهذا جلى من كلامهم اه .

في كل المذاهب والاستقبال هو الفرض التاسع فيستقبل عين السكبة إن كانت بمكة حيث لامشقة فان شق عليه ذلك ففي اجتهاده نظروا ولا يصلي الفرض داخلها ولا على ظهرها ولا في سرداب تحتها وهذا مع الأمن وإن لم يكن بمكة فالفرض عليه جهتها كما لو تقصت والعباد بالله تعالى فان خالفها بطلت ولو صادفها العاشر الطهارة من الحدث والخبث وقوله يا ابن سارة لعله أشار به إلى زوجة سيدنا إبراهيم الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانها أم لنا كما أنه أب لنا ففي الكتاب العزيز «ما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أياكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل» .

(فَهَذِهِ الْعَشْرَةُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْجَمِيعِ وَبِإِشْقَاقٍ)

وأراد بالجميع جميع المذاهب قاله العوفي ويدل على ذلك البيت الذي بعده .

(وَعِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الْمَذْهَبِ وَبِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهَا فَأَحْسِبِ أَوْلَاهَا تَكْبِيرُهُ الْأَحْرَامِ وَشَرْطُهَا النُّطْقُ وَفِي الْقِيَامِ

وَبَعْدَهُ قِرَاءَةُ بِالْحَمْدِ عَلَى الْإِمَامِ وَحْدَهُ وَالْقَدِّ وَالثَّالِثُ التَّحْلِيلُ بِالسَّلَامِ لِلْقَدِّ وَالْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ

قال التتائي وفيه شيء وقد يقال إن المصنف أشار بما هنا وهناك إلى قولين بالركنية والشرطية اهـ . وعلى هذا فعدّ الناظم نية الاقتداء من الفرائض إما بالنسبة للصلاة على الجواب الأول أو على القول بأنها فرض على الجواب الثاني ومثل هذا والله أعلم يقال في المتابعة إذ هي نتيجة الاقتداء فهي فرض باعتبار شرط باعتبار آخر وهذا هو الجواب عن الوجه الثاني وهو التعبير عن المتابعة ونية الاقتداء بالفرض مع تعبير غير الناظم عنهما بالشرط . وأما جواب الأول وهو اقتضاه على هذين فقط فلا أن الاثنين الباقيين شرطان صريحان غير محتملين وليس كنية الاقتداء والمتابعة وهو لم يتعرض هنا إلا للفرائض (الثالث) تقدم أن القيام للأحرام والفاحة فرض وذلك في حق القادر عليه بلا مشقة أما العاجز عنه أو القادر عليه بمشقة أو من خاف إن قام ضررا من حدوث مرض أو زيادته أو تأخر براء كما في التيمم فانه يسقط عنه فيتوكأ فان لم يقدر جلس وكذا من حدث له ذلك فيها ثم علم أن للمصلي سبع مراتب : أربع ترتيبها على الوجوب وثلاثة على الاستحباب فالأربع أن يقوم مستقلا أي غير مستند إلى حائط ونحوه ثم يجلس مستقلا ورجلاه إلى القبلة ثم مستندا فمضى قدر على واحدة وانتقل إلى التي تليها بطلت صلاته . والثالث أن يستلقي على جنبه الأيمن كالمسجد ثم على ظهره مستلقيا على جنبه الأيسر فان صلى على ظهره أو على جنبه الأيسر مع قدرته أن يصلي على جنبه الأيمن فصلاته صحيحة وقد ترك مستجبا ومن قدر على القيام مستقلا ثم استند فان كان بحيث لو أزيل العماد سقطت بطلت صلاته ولا بأس بالجلوس في النافلة مع القدرة على القيام . قال بعض الشيوخ إلا الوتر وركعتي الفجر لقولها لا يصلين في الحجر اهـ أي فقد أحقهما بالفرض في منع إيقاعهما في الحجر والفرض لا يصلي جالسا قال بعضهم وقد ألحق الوتر بالنوافل في جوازه على الدابة للمسافر وعليه فيصل جالسا . قلت والفجر أخف والله أعلم والاستناد يكون لغير الجنب والحائض ومن استند إليهما أعاد في الوقت قاله ابن قاسم في العتية وفي علة ذلك خلاف ويومئ بالسجود إذا لم يقدر ويكره رفع شيء يسجد عليه فان عجز عن جميع أفعال الصلاة ولم يقدر على شيء إلا على النية فلا نص في مذهبه وعن الشافعي وجوب القصد إليه أقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وعن أبي حنيفة سقوطها لأن النية وسيلة لتمييز غيرها وقد تعذر الفعل المميز فلا يخاطب بالنية كما في حق العاجز عن الصوم وغير ذلك؛ ويمكن أن يكون سبب الخلاف بين الحنفي والشافعي هل النية شرط فلا تجب كسقوط الوضوء عند سقوط الصلاة أو ركن فتجب والنص للحنفي في مذهبه هو الصريح . وأما الظواهر فوجوده قال في الجلاب والكافي ولا تسقط الصلاة عنه ومعه شيء من عقله ونحوه في الرسالة فان قدر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يد أو حجاب ؛ فقال ابن بشير لا خلاف أنه يصلي ويومئ بما قدر على حركته انتهى ومن عجز عن الركوع والسجود والجلوس وقدر على القيام فانه يصلي قائما إيماء وهل يومئ قدر وسعه لأنه أقرب إلى الأصل أو ما يصدق عليه إيماء دون نهاية طاقته تأويلان ومن فرضه الإيماء كمن بجبهته قروح تمنعه من السجود عليها فسجد على أنه فقال أشهب يحزئه واختلاف المتأخرين في مقتضى قول ابن القاسم هل الإجزاء أم لا والمريض الذي لا يستطيع القيام والركوع حـ لرفع منه والسجود والجلوس لكن إذا سجد لا يستطيع النهوض إلى القيام فقل يصلي الأولى قائما بكاملها ويتم بقية الصلاة جالسا وإليه مال التونسي والبخي وابن يونس . وقال بعض المتأخرين يصلي الثلاث الأول إيماء أي يومئ لركوعها وسجودها وهو قائم ثم يركع ويسجد في الرابعة ، ومن قدر على القيام قدر قراءة الفاتحة وعجز عن قراءتها أو بعضها قائما لدوخة أو غيرها

الفروض الثلاثة المتفق عليها عند أهل المذهب : الأول منها تكبيرة الإحرام لخبر «تحرعها التكبير» ولا إشكال في فرضيتها إذ لا يدخل في حرمت الصلاة إلا بها ولا يجزى فيها غير الله أكبر في مذهب مالك خلافا للشافعي في الكبير والأكبر ولأبي حنيفة في سائر ألفاظ التعظيم وشرطها النطق بها كما تقدم فلو قال الله الكبير لم يجزه ، والقيام لها يريد في غير المسبوق وأما المسبوق فقل لا يجب عليه وهو ظاهر المدونة أيضا عند الباجي وابن بشير وقيل يجب عليه وإن أحرم راكمها لا تصح له تلك الركعة وتأول عليه المدونة أيضا وإليه ذهب ابن المواز وذكر التأويلين صاحب المختصر . والثاني منها قراءة الفاتحة وهي المراد بالحمد وضمير بعده للقيام وقراءتها فرض على الإمام والفتن دون المأموم فلا يطالب بالقراءة إلا استحبابا في السرية . (تنبيهات: الأول) ما ذكره من وجوب قراءتها اتفاقا هو المنصوص فيقاله قول مخرج لكن فيه شيء لرواية الواقدى عن مالك عدم الإعادة فيمن صلى ولم يقرأ . وقال أبو حنيفة ليست الفاتحة فرضا بل

فالمشهور الجلوس لأن القيام إنما وجب لها فإذا لم يقدر أن يقف لها سقط وعلى أن القيام فرض مستقل يقف قدر طاقته ثم يجلس لقراءتها ، وكذا إن عجز عن القيام لكل الفاتحة فينتقل إلى الجلوس قاله ابن بشير . وأما العاجز عن قيام السورة فيركع إثر الفاتحة قاله اللخمي وابن رشد ويستحب للمصلي جالسا التربع على المشهور لأنه بدل عن القيام ويغير جلسته بين سجديته وقيل كجلوس التشهد واختاره المتأخرون . ابن الحاجب ويكره الإقعاء وهو أن يجلس على صدور قدميه . أبو عبيد على أليته ناصبا قدميه وقيل ناصبا فخذه والرمد يتضرر بالقيام والركوع والسجود كغيره من ذوى العذر ، ويجوز قرح العين المؤدى إلى الجلوس ، فإن أدى إلى استلقاء منع ، فإن فعل أعاد أبدا وعلى بعدم تحقق النجس . وقال أشهب معذور وهو الصحيح ، وإذا وجد المريض في نفسه قوة انتقل إلى الأعلى فإن كان جالسا قام وإن كان يوحى ركع وسجد وهكذا ولا ينتقل قادر على القعود مضطجعا على الأصح ؛ ومن افتتح النافلة قائما شاء الجلوس فقولان لابن القاسم وأشهب بخلاف العكس فيجوز اتفاقا والله أعلم . وقسم اللخمي المسألة إلى ثلاثة أقسام إن التزم القيام لم يجلس وإن نوى الجلوس جلس وإن نوى القيام ولم يلتزمه فالقولان . المواق قد يستحب أن يتم النافلة جالسا إذا أقيمت عليه الصلاة وهو في النافلة . وكذلك أيضا إذا كان مسبوقا في الأشفاع في رمضان اهـ .

(شَرَطَهَا لِاسْتِقْبَالِ طَهْرُ الْخَبَثِ وَسَتْرُ عَوْرَةِ طَهْرُ الْحَدَثِ)

بِالدُّكْرِ وَالْقُدْرَةِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ تَفْرِيعُ نَاسِيهَا وَعَاجِزُ كَثِيرِ

نَدْبًا يُعِيدَانِ بِوَقْتِ كَالْخَطَا فِي قِبَلَةٍ لَعَجْزَهَا أَوْ الْغَطَا

أخبر أن شروط الصلاة أى شروط أدائها أربعة . وعبر بالشرط بلفظ المفرد لأن المراد الجنس . الأول استقبال القبلة وهو شرط في الفرائض في الحضر والسفر وفي النوافل أيضا إلا في السفر الطويل لراكب الدابة فيجوز تنفله حينما توجهت به دابته وترا أو غيره سواء ابتداء الصلاة إلى القبلة ثم تحول عنها أو افتتحها إلى غيرها على المشهور . وقال ابن حبيب يفتتحها إلى القبلة ثم يصلى كيفما أمكنه ويوحى الراكب بالركوع وبالسجود أخفض منه وإن قرأ سجدة أو ما لها . ابن عرفة وسمع ابن القاسم المصلي في محمله يعيا فيمد رجله أرجو حفته ولا يصلى محولا وجهه لدبر البعير . ابن رشد ولو كان تحوله تلقاء الكعبة وسمع القرينان أرجو أن لا بأس بتنحية وجهه عن الشمس تستقبله والمراد بالنوافل ماعدا الفرائض ولا يتنفل على الدابة في سفر لا تقصر فيه الصلاة لقصره أو لكونه سفر معصية وخرج براكب الدابة الماشى فلا يجوز له النفل عندنا ماشيا لغير القبلة وراكب السفينة فلا يتنفل إلا إلى القبلة فإن دارت دار معها . وروى ابن حبيب كالدابة وشرطية الاستقبال مقيدة بالذكر والقدرة دون العجز والفسيان كما صرح به الناظم في البيت الثاني فمن صلى لغير القبلة عامدا قادرا على استقبالها فصالته باطلة ومن صلى لغيرها ناسيا أعاد في الوقت كما نبه عليه بعموم قوله ندبا يعيد إن بوقت وعبر عنه ابن رشد بالمشهور وقال القابسي يعيد أبدا وإن كان عاجزا لمرض منعه التحول إليها أو لقتال حال الصلاة أو خوف أو نحوه فلا إعادة عليه لقوله لا يعجزها ولا فرق في شرطية الاستقبال مع الذكر والقدرة بين ابتداء الصلاة ودوامها فمن افتتح الصلاة للقبلة ثم تحول عنها فهو كمن ابتدأها لغيرها ويأتى حكمه إن شاء الله (الثاني طهارة الحبث) وهو النجس أى إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان وهو شرط ابتداء ودوام أيضا فمن افتتح الصلاة طاهرا فسقطت عليه نجاسة بطلت صلاته

واجبة لقوله تعالى «فاقرءوا ما تيسر من القرآن» (الثاني) يشترط في قراءتها تحريك اللسان فقط ولولم يسمع نفسه أما لولم يحركها ولو

ولو زالت عنه من حينها وقد تقدم هذا واقتصر على كونها شرطا وهو أحد القولين المبنيين على كونها واجبة: أي إذا قلنا بوجوبها فهل هي واجبة شرط أو واجبة غير شرط وقيل فيها بالسنية وقيل بالاستحباب وقيد الناظم شرطيتها بالذكر والقدرة دون العجز والنسيان وعليه فمن صلى بنجاسة بثوبه أو بدنه أو مكانه ذا كرا قادرا على إزالتها أعاد أبدا وإن صلى بها ناسيا أو ذا كرا لكن عجز عن إزالتها أعاد في الوقت كما به عليه بقوله ندبا يعيد إن بوقت وقد تقدم هذا في التنبيه السابع أول كتاب الطهارة فراجع إن شئت (الثالث ستر العورة) وهو أيضا شرط مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان فمن صلى مكشوف العورة ذا كرا غير ناس قادرا على سترها فصلاته باطلة ومن صلى كذلك ناسيا أو عاجزا عما يسترها به فلا تبطل صلاته ثم إن كان ذلك للعجز فوجد ثوبا في الوقت فلا إعادة عليه كما به عليه بقوله أو الغطا وإن كان ناسيانا ثم تذكر فلم أقف الآن على حكمه وظاهر عموم قول الناظم ندبا يعيد إن بوقت أنه يعيد في الوقت ويظهر من كلام ابن رشد أن ستر العورة في الصلاة واجب ابتداء ودواما أيضا كالاستقبال وطهر الحث والحدث ونص المسألة على نقل المواقف، قال ابن القاسم ولو سقط سائر عورة إمام في ركوعه فرد به بالقرب بعد رفع رأسه لكونه لم يقدر على رده قبل أن يرفع لاشيء عليه. ابن رشد فلم يرد به بالقرب لأعاد في الوقت على أصله أن ستر العورة من سنن الصلاة ويأتي على القول بأنها من فرائض الصلاة أن يخرج ويستخاف فإن تداوى واستتر بالقرب فصلاته وصلاتهم فاسدة اهـ والشاهد لمدعانا قوله ويأتي على القول إلى آخره فإنه كالصريح في وجوبها دواما حيث أمره بالخروج والاستخلاف فإن استر وتعاذى بطلت عليهم أيضا وبني ذلك على القول بالوجوب وإليه ذهب الناظم حيث عده شرطا إذ شرطية مفرعة على القول بالوجوب وقد حكى ابن عرفة في سنية ستر العورة ووجوبه قولين ورد قول ابن بشير المذهب كله على الوجوب والخلاف إنما هو في كونه شرطا أم لا فانظره. ابن شاس واعلم أن ستر العورة عن أعين الناس واجب اتفاقا وهل يجب في الخلوة أو يندب؟ قولان وإذا قلنا لا يجب فهل يجب للصلاة في الخلوة أو يندب إليه فيها؟ ذكر ابن رشد في ذلك قولين عن اللخمي قال ابن بشير وليس كذلك وإنما المذهب على قول واحد وهو وجوب الستر والخلاف إنما هو في كونه شرطا أم لا؛ والستر بفتح السين المصدر وهو المراد هنا وأما بكسرها فهو ما يستر به (الرابع طهارة الحدث) وهي شرطا ابتداء ودواما فمن افتتح الصلاة متطهرا ثم أحدث فيها بطلت كمن افتتحها محدثا ولا تنقيد شرطيتها بالذكر والقدرة كالشروط الثلاثة المتقدمة بل هي شرط حتى مع العجز والنسيان فمن صلى محدثا أعاد أبدا سواء كان ذا كرا للطهارة قادرا عليها أو ناسيا لها أو عاجزا عنها إلا من عدم الماء والصعيد على الخلاف المتقدم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله بالذكر والقدرة في غير الأخير والأخير هو طهارة الحدث. قوله: تفريع ناسيا وعاجز كثير: ضمير ناسيا للشروط الثلاثة الأولى التي قيدت شرطيتها بالذكر والقدرة أي فروع ناسي تلك الشروط والعاجز عنها كثيرة. ولما ذكر أن فروع ناسيا والعاجز عنها كثيرة تشوَّفت النفس لحكم تلك الفروع فأفاده بقوله ندبا يعيدان البيت وحاصله أن عد تلك الفروع ستة لأن النسيان والعجز إما عن القبلة فيكون صلى لغيرها ناسيا مع علمه بحجتها أو عاجزا عن التحول إليها وإما عن طهارة الحث فيكون صلى بنجاسة ناسيا أو عاجزا وإما عن ستر العورة فيكون صلى مكشوفها ناسيا أو عاجزا والحكم فيها الإعادة في الوقت على جهة الاستحباب إلا العاجز عن استقبال القبلة أو عن ستر العورة المعبر عنها بالغطا فلا إعادة عليهما لقوله لا يعجزها

لسانه فليست بقراءة .
(الثالث) لو قطع لسانه فقال
سند لا يجب عليه أن يقرأ
في نفسه خلافا لأشهب
(الرابع) لو قال الفرد بدل
الفذ لكان حسنا لأن
ذال الفذ معجمة وذال الفرد
مهملة (الخامس) هل نجب
الفاخرة في كل ركعة أو في
الأكثر؟ قولان مشهوران
والفرض الثالث التحليل
من الصلاة بالسلام ومن
شرطه التعريف بالألف
واللام فإن قال سلام عليكم
لم يحجزه فلا ينوب عنه
أضداد الصلاة وأما ما روى
عن ابن القاسم أن من
سبته الحدث في آخر صلاته
أجزأته فأنكرت نسبتها
إليه وبذلك يتم الاتفاق
الذي ذكره المؤلف وابن
بشير وغيرهما (السادس)
يجب تعلمها إن أمكن التعلم
بأن اتسع الوقت وقبل
التعليم فإن لم يمكنه ذلك
وجب عليه أن يأتي بمن
يحسنها إن وجدته على الأصح
وإن لم يمكنه تعلم ولا إتمام
فالختار عند اللخمي ستوطها
(السابع) ليس في أقوال
الصلاة فرض إلا هذه
الثلاثة وجميع أفعالها
فرض إلا ثلاثة رفع اليدين
في الإجماع والتيامن
بالسلام والجلسة الوسطى.

بَيْنَهُمْ

فَمَا كَمَا وَلَا تَخَالَفَ

شَأْنَهُمْ)

أشار إلى أن المختلف فيه هل هو فرض أو غير فرض خمسة ، وقوله ولا تخالف شأنهم أى قصدهم يقال شأن شأنك أى اعمل ما تحسنه وشأنه شأنه أى قصدت قصده وأشار إلى الأول من الخمسة المختلف فيها بقوله:

(تَرْكُ الْكَلَامِ فِي

الصَّلَاةِ فَرَضٌ

وَقِيلَ سُنَّةٌ حَكَاةٌ

الْبَعْضُ)

ترك الكلام في الصلاة شرط مطلوب لقوله تعالى «وقوموا لله قانتين» فإن تكلم فيما أن يكون من جنس أقوالها وألا فإن كان من جنس أقوالها فيما أن يكون عمداً أو سهواً فإن كان عمداً ففي القدمات يبطلها وقيل لا يبطلها ولعله هو الذى أشار إليه بقيل وإن كان من جنسها سهواً كقراءة سورة مع أم القرآن في الأخيرتين ونحو ذلك فقولان هل يسجد للسهو أولاً والثانى هو الراجح وإن كان من غير جنس أقوالها فهو

قسمين إما أن يقصد به إصلاحها كما لو سها الإمام قبل كمالها وسبحوا له ولم

أو الغطا فبقى قوله ندبا يعيدان بوقت شاملاً للناسى الاستقبال وستر العورة والمصلى بنجاسة ناسيا أو عاجزا وقوله كالحطأ في قبلة تشبيه لإفادة الحكم المذكور وهو الإعادة في الوقت ومعناه أن من اجتهد في طلب جهة القبلة فأداه اجتهاده إلى جهة فصلى إليها ثم تبين له الخطأ أو أنه صلى لغير القبلة فإنه يعيد في الوقت أما إعادة من صلى لغير القبلة ناسيا أو مخطئاً أو متعمداً أو جاهلاً فقال في البيان ومن صلى لغير القبلة مستدبراً لها أو مشرقاً أو مغرباً عنها ناسيا أو مجتهداً فلم يعلم حتى فرغ من الصلاة فالمشهور في المذهب أن يعيد في الوقت من أجل أنه يرجع إلى اجتهاد من غير يقين وقيل يعيد في الوقت أو بعده وهو قول الغيرة وابن سحنون كالذى يجتهد فيصلى قبل الوقت . وذكر عن أبي الحسن القابسي أن الناسى يعيد أبداً بخلاف المجتهد وأما من صلى لغير القبلة متعمداً أو جاهلاً بوجوب استقبال القبلة فلا اختلاف في وجوب الإعادة عليه أبداً وفهم من قوله فلم يعلم حتى فرغ من الصلاة أنه إن علم ذلك وهو في الصلاة فلا يكون حكمه كذلك وهو كذلك قال في المدونة ومن علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وابتدأ وإن علم في الصلاة أنه انحرف يسيراً فليتحرف إلى القبلة ويبنى . وقال أشهب يدور إلى القبلة ولا يقطع . ابن الحاجب ولو قلد الأعمى ثم أخبر بالخطأ فصدق انحرف . وقال سحنون إلا أن يخبره عن يقين فيقطع انتهى . والوقت في الظهرين اصفرار الشمس وفي العشاءين طلوع الفجر وفي الصبح طلوع الشمس قاله في المدونة وتقدم أن من صلى لغير القبلة عاجزا لمرض أو خوف فلا إعادة عليه لافي الوقت ولا بعده لقول الناظم لا عجزها وظاهره عدم الإعادة سواء صلى لغيرها لحوف سباع أو لقتال عدو أو لمرض وفصل في المدونة بين الأولين فقال قال مالك من خاف أن ينزل من سباع أو غيرها صلى على دابته إيماءً أيها توجهت به فإن أمن في الوقت فأحب إلى أن يعيد بخلاف العدو اهـ أى بخلاف من صلى لغيرها لأجل قتال عدو ثم زال خوفه في الوقت فلا تستحب إعادته فيه وأما من صلى لغير القبلة لمرض ثم وجد من يحوله في الوقت إليها فإنه يعيد إلى آخر الضروري كما يأتى عن أبي الحسن الصغير في العشرة الثانية من الميعدين وظاهر كلام الناظم عدم إعادته وأما إعادة من صلى بنجاسة فقد تقدم الكلام عليها في التنبيه السابع في شرح البيت الأول من كتاب الطهارة وحاصلها على المشهور أنه إن صلى بها متعمداً مختاراً أعاد أبداً وإن صلى بها ناسيا أو عاجزا أعاد في الوقت والوقت كما تقدم قريبا . وأما من صلى مكشوف العورة ناسيا فعنده إعادة في الوقت على عموم قول الناظم ندبا يعيد إن بوقت وأما عدم إعادة العاجز فقال ابن الحاجب والعاجز يصلى عريانا . التوضيح هذا بين على أن ستر العورة غير شرط وكذلك على أنها شرط مع القدرة . قال ابن القاسم وابن زرب وإذا صلى العاجز عريانا فلا يعيد بخلاف المصلى بشوب نجس واستشكل وفرق ابن عطاء الله بأن المصلى بنجاسة قادر على إزالتها بأن يصلى عريانا وإنما رجحنا ستر العورة على إزالة النجاسة مع أنه قادر على تركها بخلاف المصلى عريانا لعدم القدرة على الستر اهـ قال مالك ويركع ويسجد ولا يؤم ولا يصلى قاعداً . ابن القاسم ولا يعيد إن وجد ثوبا في الوقت .

﴿فرع﴾ فإن دخل الصلاة عريانا فوجد ثوبا قريبا منه استتر به فإن لم يستتر فقال ابن القاسم يعيد في الوقت وإن بعد منه قليل يتأدى وقيل يقطع وقال سحنون إن وجد ثوبا قطع . ولا بد من ذكر بعض ما يتعلق بهذه الشروط باختصار . فأما الاستقبال فالناس فيه على ثلاثة أضرب . الضرب الأول فرضه في التوجه اليقين والثانى فرضه الاجتهاد والثالث فرضه التقليد . فأما من فرضه اليقين

يفقه وقيل له لم تكمل فقال

بل كملت فاختلف في الصحة وعدمها على ثلاثة أقوال مشهورها الصحة والثاني بطلانها؛ وفرق سحنون قائل إن جرى ذلك في الرابعة بقدر ركعتين صحت وإلا فلا عملاً بحديث ذي الدين .

(وَالْخُلْفُ فِي الرَّفْعِ مِنَ

الرُّكُوعِ

وَطُهُرُ بَقْعَةٍ مِنَ الْمَسْمُوعِ)

اشتمل هذا البيت على مسألتين كل شرط منه على

مسألة : المسألة الأولى

اختلف إذا أخل بالرفع

من الركوع ، فروى ابن

القاسم يجب الاعادة وهو

المشهور، وروى ابن زياد

عدم وجوبها. المسألة الثانية

طهارة بقعة المصلى وهي

كل ما لامسه عند القيام

والسجود والجلوس. وأما

ما لا يلامسه كالذى بين

صدره وركبتيه فلا يضره

على الصحيح من المذهب

ولعله هو المراد بقوله

المسموع .

(رَسَتْ عَوْرَةٌ وَطُهُرُ الثَّوْبِ

فَسَمْتٌ وَالْعَكْسُ لِابْنِ

وَهْبِ)

اشتمل هذا البيت على

مسألتين: الأولى ستر العورة

والكلام فيه في مواضع :

الأول هل هو واجب شرط

مع الذكر والقدرة أو سنة

فعلى ضربين يقين بمعانية ويقين بغير معانية . فأما من فرضه اليقين بمعانية فهو المصلى بحضرة الكعبة شرفها الله من غير حائل بينه وبينها وأما من فرضه اليقين بغير معانية فهم أهل مكة الذين نشأوا بها يصلون في بيوتهم لحصول اليقين لهم بطول المدة وكلاهما لا يجوز له الاجتهاد قولاً واحداً لأنه رجوع من اليقين إلى الظن فإن انتقل إلى الاجتهاد مع القدرة على اليقين أعاد أبداً قولاً واحداً وهذا الحكم يجري في محراب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لأنه متوجه إلى الكعبة ييقن مقطوع لإقامة جبريل له . وأما من فرضه الاجتهاد فهو الذي خرج من الحالات المذكورة فلا يجوز له الرجوع إلى التقليد وعليه أن يستدل على القبلة بالنجوم وما يجري مجراها قال تعالى « وبالنجم هم يهتدون » وقال تعالى « وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها » ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في مطلوبه في الاجتهاد هل هو جهة الكعبة أو سمتها . وأما من فرضه التقليد فهو الأعمى والبصير الذي لا يعرف القبلة ولا يمكنه تعلم طرق الاجتهاد . فإن قلت الجاهل بأدلة القبلة يسافر هل هو عاص بسفره أم لا . فالجواب أنه إن كان طريقه على قرى متصلة فيها محارب أو كان معه في الطريق بصير بأدلة القبلة موثوق بعادته وبصيرته يقدر على تقليده فلا يعصى فإن لم يكن شيء من ذلك عصى لأنه متعرض لوجوب الاستقبال ولم يكن حصل علمه .

(فرع) إذا كان الفرض على من يقدر على الاجتهاد والاجتهاد ويمتنع عليه التقليد فإن القادر أيضاً على تعلم الطرق التي يستدل بها على استخراج القبلة يجب عليه تعلمها وهكذا قالوا إذا لم يكن عالماً وأمكنه التعلم وجب عليه التعلم وحرم التقليد . قال ابن شاس أما البصير الجاهل بالقبلة فإن كان بحيث لو اطلع على وجه الاجتهاد لاهتدى إليه لزمه السؤال ولا يقلد وإن كان بحيث لا يهتدى بفرضه التقليد اه من شرح الملواسي الكبير على روضة الأزهار للجادري في سمت القبلة . ابن الحاجب والقدرة على اليقين تمتع من الاجتهاد وعلى الاجتهاد تمتع من التقليد . قال ابن القصار : والبلد الحراب التي لأحد فيها لا يقلد المجتهد محاربه . فإن خفيت عليه أو لم يكن من أهل الاجتهاد قلدها والبلد العامر التي تتكرر فيها الصلوات ويعلم أن إمام المسلمين نصب محرابه أو اجتمع أهل البلد على نصبه فإن العالم والعامي يقلدونه قال لأنه قد علم أنه لم يبين إلا بعد اجتهاد العلماء في ذلك . القباب وهذا إذا لم تكن مختلفة ولا مطعونا فيها مثل مساجد بلد فاس فإن قبلة القرويين مخالفة لقبلة الأندلس والأندلس أقرب إلى الصواب بالنظر إلى الأدلة ثم قال ابن الحاجب وهل مطلوبه في الاجتهاد الجهة أو السميت ؟ قولان أي من كان فرضه اليقين وهو المكى فالواجب عليه أن يستقبل بذاته بناء الكعبة ويسامتها قولاً واحداً وأما من كان فرضه الاجتهاد وهو غير المكى فهل الواجب عليه مسامته بنائها كالمكى أو استقبال جهتها فقط وإن لم يسامت بنائها وهو المشهور ؟ قولان والوجوب المسامته على المكى . قال ابن الحاجب إثر ما تقدم أما لو خرج عن السميت في المسجد الحرام لم تصح ولو كان في الصف وكذلك من بمكة أي في غير المسجد الحرام فتجب عليه المسامته أيضاً لقدرة على ذلك فإن كان بموضع بمكة لا يعلم سمت الكعبة فيه فيجب عليه أن يطالع على سطح أو غيره ويعرف سمت الكعبة في المحل الذي هو فيه فإن قدر على الصعود لطلب المسامته بمشقة ففي تكليفه ذلك لأنه قادر على اليقين فلا يكفيه الاجتهاد أو يكتفى بالاجتهاد فيجتهد في الجهة المسامته لبناء الكعبة ويصلى إليها نظراً إلى الحرج الذي يلحقه في الصعود وهو منفي من الدين تردد لبعض التأخرين وظاهره أن هذا إذا كان لا يعلم سمتها إن صلى بموضعها أما إن كان يعلمه فلا يحتاج إلى صعود إذ لا يجب على المكى إلا المسامته يقينا كانت مع مشاهدة ورؤية أم لا .

الثاني في حدها وهو مختلف في الرجال والنساء الحارر والإماء . الوضع الثالث حكم النساء مع النساء . الوضع الرابع هل عورة الحرة المسلمة مع الحرة الكافرة كالمسلمة مع المسلمة أولا . الوضع الخامس إذا لم يجد إلا ثوبا نجسا أو حريرا . الوضع السادس إذا اجتمع الحرير والنجس . الوضع السابع إذا كان مع الجماعة العرة ثوب واحد إما ملك لأحدهم وإما مشترك بينهم أو بإعارة فما الذي يفعلون به . الوضع الثامن إذا لم يجد العربيان إلا ساترا لأحد فرجيه . الوضع التاسع إذا لم يجد إلا طينا أو حشيشا الوضع العاشر إذا عجز عن الساتر صلى عريانا . الوضع الحادي عشر في صفة الساتر إذا وجد . الوضع الثاني عشر إذا كان العاجز عن الستر جماعة فإن اجتمعوا في ظلام صلوا الصلاة على هيئتها من قيام وركوع وسجود ويتقدم إمامهم وإن لم يكونوا في ظلام بل في نهار أو ليل مقمر تفرقوا وصلوا أفذاذا إن أمكنهم الفرق فإن لم يمكنهم لخوف عدو أو سبع مثلا صلوا قياما غاضين أبصارهم وركعوا وسجدوا وإمامهم وسط الصف .

﴿ فرع ﴾ الأعمى إن كان عاجزا عن التوصل إلى اليقين والاجتهاد فإنه يقلد مسلما عدلا عارفا وإن كان عارفا بالاجتهاد قلد في أدلتها كسؤاله عن كوكب كذا .
﴿ فرع ﴾ البصير الجاهل مثل الأعمى الجاهل في تقليد المسلم العدل العارف فإن لم يجده فقال ابن عبد الحكم يصلي حيث شاء ، ولو صلى أربعة لكان مذهبا حسنا .
﴿ فرع ﴾ تقدم أن المجتهد لا يقلد غيره ، فإن عمى عليه في تخيره جهة يصلي إليها أو يصلي أربعة لأربع جهات أو يقلد غيره ثلاثة أقوال .

﴿ فرع ﴾ قال ابن الحاجب ويستأنف الاجتهاد لكل صلاة وكذا قال ابن شاس قالوا لعله يتغير اجتهاده . في الطراز إذا كان الوقتان مختلف فيهما الأدلة اجتهد ثانيا وإلا فلا وهو أظهر مما قاله ابن شاس وابن الحاجب .

﴿ فرع ﴾ إذا اختلف شخصان في القبلة فلا يأتى أحدهما بالآخر .

﴿ فرع ﴾ تقدم أن للمسافر أن يتنفل على دابته حيثما توجهت به . وأما الفريضة فلا تؤدي راكبا اختيارا اتفاقا فإن كان مرض أو قتال أو خوف من سبع ونحوه أو خضخاض جازت على الدابة فإن كان لمرض أو خضخاض فإلى القبلة وإن كان لقتال أو خوف سبع ونحوه فإلى القبلة أو غيرها ففي الرسالة ولا يصلي الفريضة وإن كان مريضا إلا بالأرض إلا أن يكون إن نزل صلى جالسا إيماء لمرضه فليصل على الدابة بعد أن توقف له ويستقبل بها القبلة . وفي المدونة إذا اشتد الخوف صلوا على قدر طاقتهم يركعون إيماء مستقبلين القبلة أو غيرها . ابن يونس ويصلون على خيولهم يومئون . ومن المدونة أيضا قال مالك من خاف إن نزل من سباع أو غيرها صلى على دابته إيماء أينما توجهت به فإن أمن في الوقت فأحب إلى أن يعيد بخلاف العدو وفي الرسالة والمسافر يأخذ الوقت في طين خضخاض لا يجد أين يصلي فلينزل عن دابته ويصلي فيه قائما يومي بالسجود أخفض من الركوع فإن لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته إلى القبلة .

﴿ فرع ﴾ من المدونة قال مالك لا يصلي في الكعبة ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجب ولو الوتر ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من ركوع الطواف والنوافل فلا بأس به . ابن الحاجب فإن صلى حيث شاء ورجع مالك لاستحباب جعل الباب خلفه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم إياه . ومن المدونة من صلى في الكعبة فريضة أعاد في الوقت فحمله ابن يونس وجماعة على الناسي لقوله في المدونة كمن صلى لغير القبلة وأما لو صلى فيها عامدا لأعاد أبدا وحمله عبد الوهاب واللخمي وابن عات على ظاهره وأن العامد كالناسي يعيد إن في الوقت . ابن عرفة الفرض على ظهرها ممنوع . الباجي فإن صلاه أعاد أبدا قاله مالك وأشهب وابن حبيب . الجلاب ولا بأس بالنفل عليها وقال ابن حبيب . النفل عليها ممنوع . وأما طهارة الحدث والنجس فقد تقدم مما يتعلق بهما في شرح البيت الأول من كتاب الطهارة جملة صالحة ومن جملة ما يتعلق بطهارة النجس مسألة الرعاف وذكرها هناك كما فعل ابن الحاجب أنسب وأما طالع بنا الكلام ثمة تبعنا الشيخ خليلا في ذكرها هنا والرعاف الدم الذي يخرج من الأنف وهو بضم الراء مصدر رعف بالفتح يرعف ويرعف بضم العين وفتحها ورعف بالضم لغة ضعيفة . والرعاف إما أن يحصل قبل الدخول في الصلاة أو بعده فإن كان قبل الدخول في الصلاة فكفي فيه ابن رشد قولين : أحدهما أنه ينتظر الوقت الاختياري القامة في الظهر والقامتين في العصر . والثاني يؤخرها ما لم يخف فوات الوقت جملة ، وظاهر كلام ابن رشد أن الأول هو المذهب لتصديره به وعظفه عليه بقيل ؛ وإن رعف وهو في الصلاة ، فإن غلب على ظنه بعادة تقرر له دوامه لآخر الوقت المختار فلا يقطع بل يتمها على حاله إذ لا فائدة في قطعها . والأصل في هذا ما ورد أن عمر رضي

والكلام على هذه المواضع

يحتاج إلى طول وقد نهتكم
على محالها فانظرها . المسئلة
الثانية طهارة ثوب المصلي
يجب ابتداء كونه طاهرا
فان سقطت عليه نجاسة
في أثناءها قطع ، فلو كان إماما
وتعادي أعاد في الوقت ، وإن
كان معه ثوب غيره قطع
واستخلف وإن كان فذا
قطع ، وأبدأ بثوب طاهر
فان كان عليه ثوب غيره
فالإمام يستخلف وهو
القياس والفذ يقطع روى
ذلك كله عن مالك قاله في
البيان ولو جعل بدل العكس
القلب فقال فسنة والقلب
لابن وهب لكان أحسن
للسلامة من بشاعة نسبة
العكس لابن وهب .

(وَالْأَعْيَادُ فِي الصَّلَاةِ

كُلُّهَا

فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَفِي

تَحْلِيلِهَا)

اختلف في الاعتدال في الصلاة

بين الأركان في الجلاب

أنه فرض قال في المختصر

وهو الأصح والأكثر أنه

غير فرض فمن لم يعتدل

في رفعه من الركوع والسجود

استغفر الله تعالى ولم يعد

رواه عيسى عن ابن القاسم

(فَقَطْمُنْ قَائِمًا مَرْتَسِلًا

وَفِي الْجُلُوسِ سَاكِئًا

مُعْتَدِلًا

الله عنه رلى وجرحه يشب دما أى يتفجر ، وإذا لم يقطها ولم يقدر على الركوع والسجود إما لأنه
يضر به ويزيد في رعاؤه وإما خشية أن يتأطخ بالدم إن ركع أو سجد فهل يجوز له أن يصلي بالإيماء
أولا ؟ في ذلك تفصيل ، إن خشى ضررا بجسمه أو مأثقا ، وإن خشى تأطخ جسده لم يؤمى اتفاقا إذ
الجسد لا يفسد بالغسل وإن خشى تأطخ ثوبه فتولان وعلى الإيماء فيؤمى للركوع من قيام وللسجود
من الجلوس قاله القاسم . ابن رشد فان انتطخ عنه الرعاف في بقية من الوقت لم تجب عليه إعادتها
هذا كله إذا رعى في الصلاة وغلب على ظنه دوامه ؛ فان لم يضر وشك هل يدوم أو ينقطع فله ثلاثة
أحوال : الأولى أن لا يسيل ولا يقطر فلا يجوز له أن يخرج وإن قطع أفسد عليه وعليهم إن كان إماما
قال مالك : ويفتله بأنامله الأربع أى بإبهامه وأنامله الأربع والمراد بالأنامل الأنامل العليا ، فان زاد
إلى الوسطى قطع قاله الباجي ؛ وحكى ابن رشد أن الكثير هو الذي يصل إلى الأنامل الوسطى بقدر
الدرهم في قول ابن حبيب أو أكثر منه في رواية ابن زياد ، وحكى مجهول الجلاب في قتله باليد اليمنى
أو اليسرى قولين وإنما يشرع القتل في المسجد المحصب غير المفروش حتى ينزل المقتول في خلال
الحصاء ؛ وأما إن كان المسجد مفروشا وخاف تلويشه فلا يجوز له القتل أصلا بل يخرج من أول ما يرشح
حكى ذلك صاحب الذخيرة عن سند بن عذان . الحالة الثانية أن يقطر ويسيل ويتأطخ به فلا يجوز
له التماذى . الثالثة أن يسيل أو يقطر ولا يتأطخ به فيجوز له القطع والتماذى ، وهل الأفضل البناء
لعمل الصحابة أو القطع لحصول المنافي ؛ حكى ابن رشد الأول عن مالك والثاني عن ابن القاسم فان
قطع فلا إشكال وإن بنى خرج فغسل الدم ثم كمل ما بقى وهذا الحكم في الإمام ويستخلف من يتم
بالقوم صلاتهم وفي المأموم أيضا قاله مالك وجميع أصحابه . واختلفوا في الفذ فقال ابن حبيب لا يبنى وقال
أصبغ وابن مسلمة يبنى ومنشأ الخلاف هل رخصة البناء لحزمة الصلاة لمنع من إبطال العمل أو
لتحصيل فضل الجماعة . وكيفية البناء قال ابن عرفة يخرج ممسكا أنفه ساكنا لأقرب ماء يمكن . للخمى
ولو مستدبر القبلة . ابن العربي لا يستدبرها إلا ضرورة . ابن رشد إن وجد الماء في موضع فتجاوزه
إلى غيره بطلت صلاته باتفاق . بهرام قال ابن هرون يسك أنفه من أعلاه لئلا يبقى الدم داخل أنفه
وحكمه حكم الظاهر ، ورد هذا بأنه محل ضرورة . ابن رشد إن وطى على نجاسة رطبة بطلت صلاته
باتفاق وإن وطى على قشب يابس فتولان ، وأما أرواث الدواب وأبوالها فلا تبطل صلاته بالمشى عليها .
فان تكلم عمدا بطلت صلاته . المواق أما إن تكلم سهوا بعد غسل الدم عند رجوعه إلى الصلاة فلا
أذكر خلافا أن صلاته صحيحة . قال سحنون : فان أدرك بقية صلاة الإمام حمل السهو عنه الإمام وإلا
سجد بعد السلام لسهوه ، وأما إن كان تكلمه سهوا في حين انصرافه فقال سحنون الحكم واحد
ورجحه ابن يونس قال لأن حكم الصلاة قائم عليه سواء تكلم في سيره أو رجوعه وقال ابن حبيب
تبطل صلاته كما لو تكلم عمدا اه وإذا فرغ من غسل الدم فيما أن تكون الصلاة جمعة أو غيرها
فان كانت غير جمعة وظن فراغ الامام أم مكانه إن أمكن وإلا ففي أقرب المواضع إليه مما يصلح
للصلاة وتصح صلاته أصاب ظنه أو أخطأ ، فان خالف ورجع بطلت أصاب ظنه أو أخطأ وهذا هو
المشهور ؛ وروى عن مالك أنه يرجع في مسجد مكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وحكى ابن
رشد قولاً بالبطان إذا أخطأ ظنه ، وأما لو ظن بقاء الامام لزمه الرجوع سواء رجا إدراك ركعة أو
أقل على المشهور فان لم يرجع بطلت وهذا ظاهر في المأموم والامام لأنه إذا استخلف صار حكمه
حكم المأموم ، وأما الفذ فقيم مكانه من غير رجوع وإن كانت جمعة ؛ فان ظن بقاء الامام رجوع وإن لم يظن

تَطْمِئِنُّ

وَقِصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ مِنْهَا

(تَسْتَبِينُ)

الفاء في فتطمئن تفريعية :

أى وإذا اعتدلت فتطمئن

والطمأنينة واجبة في اعتداله

مترسلا أى مبتدأ على هيئته

وهى واجبة على الأصح

وليس قوله فتطمئن تفسير

الاعتدال والفرق بينهما

أن الاعتدال في القيام مثلا

اتصاب القامة والطمأنينة

رجوع الأعضاء إلى محلها

قبل ذلك وقد يحصل

الاعتدال من غير طمأنينة

ثم ذكر مواضعها بقوله

وفي الجلوس إلى آخره وأشار

بقوله : وقصة الأعرابي منها

تستبين ، إلى قوله صلى الله

عليه وسلم للأعرابي

في معرض التعليم اركع حتى

تطمئن راكعا واسجد حتى

تطمئن ساجدا الحديث

(قَدْ انْتَهَيْتَ فَرُوضَهَا

الْمُعَدَّةَ

وَقَدْ تَمَّيَّزَتْ بِمَوْكِدِهِ)

أى انتهى ما ذكرناه من

العدد وهى ثمانية عشر

وبقى من فروضها اثنان

على ما ذكره عياض ، وهما

استصحاب النية والخشوع

فيها قال في التهذيب الخشوع

من فرائضها إلا أنها تجزئ

دونه وتكون ناقصة الأجزاء اهـ

بقائه واعتقد أن الامام أتم الصلاة لزمه الرجوع إلى الجامع أيضا لأن الجمعة لاتصلى إلا في الجامع .
ابن شعبان وإنما يرجع إلى أدنى موضع تصلى فيه الجمعة بصلاة الامام . الباجى ولا تجزئه أن يتمها
بغير المسجد وإذا فرغ من غسل الدم وأراد أن يكمل صلاته بموضعه أو بعد رجوعه على التفصيل
المتقدم فلا يعتد إلا بركة كاملة وروى ابن القاسم إن أدرك ركعة بسجودتها وأدرك من الأخرى
الركوع وسجدة ثم رجع فخرج ثم رجع وقد غسل الدم فليستأنف هذه الركعة الثانية من أولها
ولا يبنى على ما تقدم منها .

﴿فرع﴾ من رجع في صلاة الجمعة . فإن كان بعد أن صلى ركعة بسجودتها كلها جمعة وإن رجع
قبل كمال الركعة ، فإن أدرك الركعة الثانية كلها جمعة أيضا وإن رجع قبل كمال الركعة ولم يدرك
الركعة الثانية صلاها ظهر اتفاقا ويحدد الاحرام على المشهور وقال سحنون يبنى على إحرامه وقال
أشهب بخير إن شاء قطع وابتدأ وإن شاء بنى على إحرامه فقط ، وإن شاء بنى على إحرامه وعلى
ما تقدم له من فعلها .

﴿فرع﴾ من رجع في التشهد قبل سلام الامام فحكمه كمن رجع قبل ذلك أجروه على ما تقدم
وإن رجع المأموم بعد سلام الامام وقبل سلامه هو سلم وأجزأه لما في الخروج من كثرة المنافي
وخفة لفظ السلام .

﴿فرع﴾ من ظن أنه أحدث أو رجع فانصرف ثم تبين له أنه لم يصبه شيء ففي المدونة يستأنف
ولا يبنى إلا في الرعاف وحده .

﴿فرع﴾ إذا اجتمع البناء والقضاء ، فقال ابن القاسم يقدم البناء ، وقال سحنون يقدم القضاء .
والبناء عبارة عما فات بعد الدخول مع الإمام والقضاء عبارة عما فات قبل الدخول مع الإمام وذلك كمن
سبق بالركعة الأولى وأدرك الثانية والثالثة معا ورعف في الرابعة أو أدرك الثانية ورعف في الثالثة
والرابعة أو فاتته الأولى والثانية وأدرك الثالثة ورعف في الرابعة فإذا سبق بالأولى وأدرك الواسطين
وفاتته الرابعة بخروجه لغسل الدم ، وفي معناه النعاس والزحام فعلى تقديم البناء يأتى بركعة بالفاتحة
فقط سرا ويجلس عليها على المشهور لأنه يحاكى بها فعل الإمام ولأن من سنة القضاء أن يكون عقيب
جلوس وقيل لا يجلس لأنها ثالثة ثم يأتى بركعة بأمر القرآن وسورة ويحجر إن كانت صلاة جهر
ويجلس لأنها آخر صلاته وتلقب هذه المسألة بأمر الجناحين لقراءة السورة في الطرفين ، وعلى قول
سحنون يأتى بركعة بأمر القرآن وسورة ولا يجلس لأنها أولى إمامه وثالثته هو ثم بركعة بأمر القرآن
خاصة ؛ وإذا فاتته الأولى وأدرك الثانية وفاتته الأخيرتان فعلى تقديم البناء يأتى بركعة بالفاتحة فقط
لأنها ثالثة الإمام ويجلس لأنها ثانيته تغليا لحكمه ثم يأتى بثالثة بالفاتحة فقط لأنها رابعة إمامه وهل
يجلس ؟ القولان ، ثم يأتى بركعة القضاء بالفاتحة وسورة وتكون هذه الصلاة على المشهور كلها جلوسا
وهى أيضا على هذا القول أم الجناحين وفيها يتصور ذكر ترك التشهدين قبل السلام وبعد فوات
محلها معا ، وعلى قول سحنون يأتى بركعة بالفاتحة وسورة ويجلس لأنها ثانيته ثم بركعتي البناء من غير
جلوس في وسطهما ومثل هذه الصورة الحاضر يدرك ثانية صلاة المسافر ومن أدرك ثانية صلاة
الخوف في الحضر إذ كل منهما فاتته واحدة قبل الدخول مع الإمام واثنان بعده . وإذا فاتته الأوليان
وأدرك الثالثة وفاتته الرابعة لخروجه للغسل فعلى تقديم البناء يأتى بركعة بالفاتحة فقط لأنها رابعة
الإمام ويجلس اتفاقا لأنها ثانيته ورابعة إمامه ولأن القضاء لا يقيم له إلا من جلوس ثم يأتى بركعتي
القضاء بسورتين من غير جلوس في وسطهما لعدم موجب الجلوس فتكون السورتان متأخرتين

وتتبعها السنن في الذكر

(وَأَغْلَمَ بِأَنَّ السُّنَّةَ
الْمَوْكِدَةَ

تَارِكُهَا عَمْدًا صَلَاتُهُ
فَاسِدَةٌ)

معناه واضح لكنه لو قال
بدل الشطر الثاني :

ترك عمدا فالصلاة فاسدة
لكان أحسن وما ذكره
من الفساد هو أحد قولي
ابن القاسم والآخر عدم
الفساد . ثم شرع في تعداد
مادكره فقال :

(وَهِيَ ثَمَانٌ عِنْدَ
ذَوِي الْأَذْهَانِ

تُجَبَّرُ بِالشُّجُودِ فِي
الثَّقِصَانِ

نِسْيَانُهَا نَقْصٌ مِّنَ
الصَّلَاةِ

فَيَجِبُ الْجَبْرُ لِذِي
الْحَالَاتِ)

أي لصاحب الحالات والأذهان

جمع ذهن وهو الفطنة
والحفظ والذهن بالتحريك

مثله وخمير نسيانها راجع
للسنة قال الشهاب القرافي

في ذخيرته التقرب إلى الله
تعالى بالصلاة الرقعة المخبورة

إذا عرض فيها الشك أولى
من الإعراض عن رقيعها

والشروع في غيرها والاقتصار
عليها أيضا بعد التوقيع أولى
من إعادتها فإنها منهج صلي

الله عليه وسلم ومنهاج أئمتنا

عكس الأصل ، وعلى قول سحنون يأتي بركة بالفاتحة والسورة لأنها أولى إمامه وثانيته هو ويجلس
لأنها ثانيته ثم الثالثة بالفاتحة وسورة ولا يجلس لأنها ثالثته هو ولا عبرة بكونها ثانية إمامه إذ محل
الخلاف جلوسه على أخيرة الإمام لاعلى ثانية الإمام ثم بركة البناء بالفاتحة وتسمى هذه الجبلى والمجوفة
لصيرورة السورتين في وسطها ؛ قال مقيد هذا الشرح عبدالله محمد بن أحمد ميارة : وقد سألت بعض
الإخوان من الطلبة الأعيان قبل هذا الوقت زمان عن مسألة من هذا المعنى وهي من أدرك إحدى
الوسطيين ولم يدر عينها فأجبت بأنه على قول ابن القاسم بتقديم البناء يأتي بركة بالفاتحة فقط لأنها
إما ثالثة الإمام أو رابعة ويجلس عليها اتفاقا لأنها ثانيته ورابعة إمامه في احتمال أن يكون أدرك
الثالثة ثم يأتي بركة بالفاتحة وسورة لاحتمال أن يكون أدرك الثالثة فهذه أولى إمامه فهي قضاء
ويجلس عليها لاحتمال أن يكون أدرك الثانية فهذه أخيرة الإمام ثم يأتي بركة بالفاتحة وسورة لأنها
إما أولى الإمام أو ثانيته ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أدرك ثالثة الإمام فجلوسه على ثالثته
محض زيادة وعلى قول سحنون يأتي بركة بالفاتحة وسورة لأنها أولى إمامه ويجلس عليها لأنها ثانيته
ثم يأتي بركة بالفاتحة وسورة لاحتمال أن يكون أدرك الثالثة فهذه ثانية الإمام ثم يأتي بركة بالفاتحة
فقط لأنها رابعة الإمام قطعاً والله تعالى أعلم بالصواب ، ولم أقف على نص فيما أجبت به إلا أني أخذته
مما لهم في مسائل متعددة من مسائل الشك كقضاء الفوات وغیرها من عدم براءة الذمة إلا بالإتيان
بما يحيط بحالات الشكوك والتقاير . ولنؤخر الكلام على ما يتعلق بستر العورة إلى البيتين الآتين :

(وَمَاعَدَا وَجْهِهِ وَكَفِّهِ الْحُرَّةِ يَجِبُ سِتْرُهُ كَمَا فِي الْعَوْرَةِ

لَكِنْ لَدَى كَشْفِ إِصْذِرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ طَرَفٍ تُعِيدُ فِي الْوَقْتِ الْمَقْرَرِ

تقدم أن ستر العورة شرط مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان وأن من عجز عما يستر
به عورته وصلى عريانا ثم وجد ثوبا في الوقت فلا إعادة عليه وذكر هنا أنه يجب على المرأة الحرة
أن تستر جميع بدنها ماعدا وجهها وكفيها كما تقدم في ستر العورة أي بشرط الذكر والقدرة أيضا
وأما إن أحلت ببعض ذلك مختارة فصلت مكشوفة الصدر أو الشعر أو الأطراف كظهور قدميها
وكوعيا فإنها تعيد في الوقت المقرر عند أهل الفن وهو في الظهرين إلى الاصفرار وفي العشاءين
الليل كله على مذهب المدونة وقول الناظم وجهه هو بكسرة واحدة لإضافته في التقدير إلى مثل
ما أضيف له كف على حد قوله * بين ذراعي وجهه الأسد * والعورة الحلل وسميت السوأتان عورة
لأن كشفهما يوجب خلا في حرمة مكشوفهما وسميت المرأة عورة لأنها يتوقع من رؤيتها وسماع
كلامها خلل في الدين والعرض وليس المراد بالعورة المستقبح لأن المرأة الجميلة تميل إليها النفوس
وبهذا يظهر أن المرأة مع المرأة كالرجل مع الرجل في حكم الستر وسائر مسائل العورة تخرج على هذا
المعنى قاله في الذخيرة . والعورة على ثلاثة أقسام : عورة الرجل حراً كان أو عبداً وعورة الحرة وعورة
الأمه القن أو ذات شائبة كأم الولد والمذبرة والمعتقة إلى أجل والعنق بعضها . فعورة الرجل مع الرجل
قال الباجي جمهور أصحابنا أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته السوأتان مثقلهما وإلى سترته
وركبتيه مخففهما وصحح عياض هذا وصرح بخروج السرة والركبة . ابن القطان وهذا هو الأظهر
لقول مالك يجوز أن يأتزر الرجل تحت سترته وفي ابن الحاجب وفي الرجل ثلاثة أقوال السوأتان
خاصة ومن السرة إلى الركبة والسرة حتى الركبة وقيل ستر جميع البدن واجب ، وأما بالنسبة إلى

كله في الاتباع والشر كله في الابتداء وقد قال صلى الله عليه وسلم «لا صلاتين في يوم واحد» فلا ينبغي لأحد الاستظهار على النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان في ذلك خير لنبه عليه صلى الله عليه وسلم وقرره في الشرع والله سبحانه وتعالى لا يتقرب إليه بمناسبات العقول وإنما يتقرب إليه بالشرع المنقول اهـ. ثم شرع في عدد الثمانية المذكورة فقال :

(كَتَارِكُ الْجَهْرِ نَقُولُ)

فِي الْجَوَابِ

وَالشُّورَةُ الَّتِي مَعَ أُمَّ الْكِتَابِ

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: المسألة الأولى من ترك الجهر في محله وأسر المسألة الثانية من ترك السورة التي مع فاتحة الكتاب أم القرآن في الركعة الأولى والثانية فإنه يسجد للسهر وسجدتين قبل السلام في المسألتين وقوله مع بالتونين وهمزة أم مضمومة لصحة الوزن .

(وَتَارِكُ التَّشْهَدَيْنِ الْاِثْنَيْنِ)

وَتَارِكُ التَّكْبِيرِ أَوْ تَكْبِيرَيْنِ)

اشتمل هذا البيت على مسألتين : المسألة الأولى

إلى المرأة فيجوز للمرأة الأجنبية أن ترى من الرجل وجهه وأطرافه ويجوز للمحرم كأمه أن ترى منه ما يراه الرجل منه وهو ما عدا السرة والركبة . وعورة الحرة مع الرجل الأجنبي جميع بدنهما إلا الوجه والكفين فليس بعورة وتحريم النظر إليهما إنما هو لحجوف الفتنة لا لكونهما عورة ، وأما بالنسبة إلى المحرم كابنها وأخيها فلا يرى منها إلا الوجه والأطراف وأما بالنسبة إلى النساء فالمشهور أنها كالرجل مع الرجل وقيل حكم الرجل مع ذوات محارمه كترى المرأة من المرأة الوجه والأطراف فقط وقيل حكم الرجل مع المرأة الأجنبية فلا ترى المرأة من المرأة إلا الوجه والكفين إن أمنت الفتنة . التوضيح ومقتضى كلام سيدي أبي عبد الله بن الحاج أن هذا الخلاف إنما هو في المسألة مع المسلمة وأما الكافرة فالمسألة معها كالأجنبية مع الرجل اتفاقاً . وعورة الأمة كعورة الرجل مع تأكيد ، ومن ثم لو صلى الرجل والأمة بايدي الفخذين تعيد الأمة في الوقت ولا يعيد الرجل على المشهور . التوضيح واعلم أنه إذا خشي من الأمة الفتنة وجب الستر لدفع الفتنة لا لأنه عورة . خليل ولا تطاب أمة بتغطية رأس . ابن الحاجب وأم الولد آكد من الأمة ولذا قال إذا صلت من غير قناع فأجب إلى أن تعيد في الوقت بخلاف المدبرة والمتعت وبعضها والمسكينة أي فلا إعادة عليهن إذا صلين بغير قناع ثم قال ورأس الحرة وصدرها وأطرافها كالفخذ للأمة أي فتعيد في الوقت قال في المدونة قال مالك إذا صلت المرأة بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدمين أعادت الصلاة في الوقت . ابن يونس سواء كانت جاهلة أو عامدة أو ساهية وقد تقدم هذا في قول الناظم لكن لدى كشف البيت . ويستحب للصغيرة التي تخاطب بالصلاة أن تستر من جسدها ما تستره الكبيرة قال مالك كبت إحدى عشرة واثنتي عشرة . قال أشهب فإن صلت بغير قناع أعادت في الوقت وكذلك الصبي يصلي عريانا وإن صليا بغير وضوء أعادا أبدا . وقال سحنون يعيدان بالقرب لا بعد اليومين والثلاث . اللخمي وإن كانت كبت ثمان سنين كان الأمر أخف .

﴿ فرع ﴾ ولا تعيد المتنقبة لفعالها ما أمرت به من الستر وزادت عليه التنقب وهو مكروه لأنه من الغلو في الدين ابن القطان ولا يلزم غير الملتحي التنقيب لكن قال القاضي أبو بكر بن الطيب ينهى العلما عن الزينة لأنه ضرب من التشبه بالنساء وتعمد الفساد . ابن القطان وأجمعوا أنه يحرم النظر إلى غير الملتحي لقصد التلذذ بالنظر إليه وإمتاع حاسة البصر بحاسنه ، وأجمعوا على جواز النظر إليه بغير قصد التلذذ والناظر من ذلك آمن من الفتنة . واختلف إن توفر له أحد هذين الشرطين دون الآخر ، وقال عياض كان ابن نصر عدلا في أحكامه صارما في الحق وكان يأمر من يمشي على البحر والمواضع الخالية فإن وجدوا رجلا مع غلام حدث أتوا بهما فإن لم تقم بينة أنه ابنه أو أخوه وإلا عاقبه وسئل عز الدين عن الرجل يدخل الحمام فيجلس بمعزل عن الناس إلا أنه يعرف بالعادة أنه يكون معه في الحمام من هو كاشف لعورته هل يجوز حضوره على هذا الحال أم لا . فأجاب بجوزله حضور الحمام ، فإن قدر على الإنكار أنكر ويكون مأجورا على إنكاره ، وإن عجز عن الإنكار كره بقلبه ويكون مأجورا على كراهته ويحفظ بصره عن العورات ما استطاع ولا يلزم الإنكار إلا في السوأيتين لأن العلماء اختلفوا في قدر العورة ، فقال بعضهم لا عورة إلا السوأيتان فلا يجوز الإنكار على من قلده بعض أقوال العلماء إلا أن يكون فاعل ذلك معتقدا لتحريمه فينكر عليه حينئذ ومازال الناس يقلدون العلماء في مسائل الخلاف ولا ينكر عليهم . وسئل ابن عرفة عن السوأيتين فقال هما من المقدم الذكر والأثنيان ومن المؤخر ما بين الأليين اهـ من نوازل البرزلي قبل كتاب الطهارة .

من ترك لفظ التشهيد مع

الإتيان بحلوسهما فإنه
يسجد قبل السلام قال في
الخير واستشكل تصوير
ترك التشهيد قبل السلام
لأن السجود للتشهد ذكر
له قبل فوات محله. وأجاب

بتصويره حيث يجلس ثلاثا
في مسائل اجتمع فيها البناء
والقضاء. المسئلة الثانية
تارك التكبير جملة غير
تكبيرة الإحرام أو تكبيرتين
فانه يسجد قبل السلام اه
وأجاب غيره بغير ذلك
بما لا نطيل بذكره .

(وَتَارِكُ التَّحْمِيدِ أَيْضًا)

مرتين

وَقَامَ زَدَهُ هُنَا مِنْ اثْنَتَيْنِ

ذكر في هذا البيت ثلاث
مسائل: المسئلة الأولى تارك
سمع الله لمن حمده مرتين
المسئلة الثانية تارك ربنا
ولك الحمد مرتين وشمل
هاتين قوله التحميد. المسئلة
الثالثة من قام من اثنتين
وترك التشهد والجلوس له
وبقي من السنن التي يسجد
له ترك السر في محله والإتيان
في موضعه بالجهر وهكذا
ذكر ابن رشد ومثله لابن
بشير والذي مشى عليه
صاحب المختصر أن السجود
في هذا بعد السلام لأنه
محض زيادة. واعلم أن
الناظم درج على هذا وعليه
فلم يذكر إلا سبعا وقد

﴿ فرع ﴾ تقدم أن الأمة لا تطلب بتغطية رأسها فإذا دخلت الصلاة مكشوفة الرأس فطر العتق في الصلاة
وبلغها ذلك أو طرأ العتق قبل الصلاة فعلت به في الصلاة فقال ابن القاسم تبادى ولا إعادة عليها
إلا أن يمكنها الستر فترك تعيد في الوقت ، وقال سحنون تقطع وقال أصبغ إن كان العتق قبل الصلاة
فكالمتعمدة تعيد في الوقت ، وإن كان العتق في الصلاة لم تعد

﴿ فرع ﴾ قال ابن الحاجب : والسائر الشفاف كالعدم وما يصف لرقته أو تحديده مكروه
كالسراويل بخلاف المنز .

﴿ فرع ﴾ تقدم أن العاجز يصلى عريانا فإذا اجتمع عراة في ظلام فكالمتصورين وفي ضوء أو ليل
مقمر تباعدوا بحيث لا ينظر بعضهم إلى بعض وصلوا أفذاذا وهو المشهور . وقال ابن الماجشون يصلون
جماعة صفا واحدا وإمامهم في الصف ويغضون أبصارهم وعلى المشهور إن لم يمكن تباعد بعضهم من
بعض لخوف أو غيره فقولان : الأول وهو المشهور يصلون على الهيئة العهودية من القيام والركوع
والسجود : أى مع غض البصر . الثاني أنهم يصلون جلوسا إيماء للركوع والسجود .

﴿ فرع ﴾ من لم يجد ما يستتر به إلا ثوبا نجسا استتر به وصلى ، فإن وجد غيره أو ما يغسله به قبل
خروج الوقت أعاد في الوقت ، ومن لم يجد إلا ثوبا حريرا فقال ابن القاسم وأشهب يصلى عريانا
واستبعد فإن الحرير إنما منع خشية الكبر والسرف وعند الضرورة يزول ذلك وخرج لابن القاسم
أنه يصلى بالحرير من قوله إذا وجد ثوبا نجسا وثوبا حريرا صلى بالحرير فإذا قدم الحرير على النجس
في الاجتماع والنجس المقدم على التعرى فيلزم تقديم الحرير على التعرى لأن مقدم المقدم مقدم وهو
ظاهر . ابن الحاجب ويستتر العريان بالنجس وبالحرير على المشهور ، ونص ابن القاسم وأشهب
في الحرير يصلى عريانا قال في المعيار ولما قوى هذا التخرج عند ابن الحاجب وصفه بأنه المشهور
وإلا فليس بمنصوص فضلا عن أن يكون مشهورا وعلى المشهور من كونه يصلى بالحرير إذا صلى به
ثم وجد غيره أعاد في الوقت على المشهور هذا كله إذا صلى بالحرير مضطرا لذلك بحيث لم يجد سواه
وأما إن صلى به مختارا فص ابن الحاجب وغيره على أنه عاص ؛ ثم إن كان معه ساتر غيره فقال ابن
القاسم وسحنون يعيد في الوقت . وقال ابن وهب وابن الماجشون أيضا لا إعادة عليه . ابن عرفة
ونقل ابن الحاجب عدم صحة الصلاة لأعرفه وأما إن لم يكن معه ساتر فقال ابن وهب وابن الماجشون
أيضا لا إعادة عليه وقال أشهب يعيد في الوقت وقال ابن جبيب يعيد أبدا كذا نقل المواق وفي التوضيح
ما يخالف نقله باعتبار نسبة الأقوال لقائلها ثم قال في التوضيح بعد أن ذكر القولين فيما إذا صلى بالحرير
مع ثوب آخر وكذلك القولان لو صلى بخاتم ذهب أو سوار أو تلبس في صلاته بمعصية كما لو نظر
إلى عورة أخرى أو أجنبية أو سرق درهما ، ونقل عن سحنون البطلان في ذلك كله فانظر هل يؤخذ
معه قول البطلان وإن كان عليه غيره أم لا لأن الحرير مختلف فيه في الأصل اه ومن لم يجد إلا ثوبا
نجسا وآخر حريرا فقال ابن الحاجب فان اجتماعا فالمشهور لابن القاسم بالحرير وأصبغ بالنجس
فوجه قول ابن القاسم أن النجاسة تنافي الصلاة بخلاف الحرير ووجه قول أصبغ أن الحرير يمنع
في الصلاة وغيرها والنجس إنما يمنع في الصلاة والمنوع في حالة دون أخرى أولى من المنوع مطلقا .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره الناظم من إعادة الحرة إذا صلت منكشفة الشعر أو الصدر أو الأطراف هي
إحدى النظائر العشرة التي فيها الإعادة إلى الاصفرار في الظهرين وإلى طلوع الفجر في العشاءين وإلى
الإسفار في الصبح وقيل إلى طلوع الشمس راجعه في إزالة النجاسة. قال الشيخ أبو الحسن الصغير

في البيت الذي قبل هذا :
وتارك التكبير جملة مسألة
أو تكبيرتين مسألة أخرى
ويكون البيت قد اشتمل
على ثلاث مسائل والله
تعالى أعلم .

(فِي تَرْكِ كُلِّ سُنَّةٍ سُجُودُ
تَبِيلِ السَّلَامِ ذَا هُوَ
الْمَقْصُودُ

وَبَعْدَهُ أَوْ أَنْتَ حِلٌّ
فِي الْمَكَانِ

وَقُرْبَهُ قُلْ فِي الْمَكَانِ
لَزَمَانِ)

أى فى ترك كل سنة مؤكدة
من السنن المذكورة سجود
أى سجدتان والمقصود
الإتيان بهما قبل السلام؛
فإن لم يأت بهما قبله ، فإن
كان حالا بمكان صلاته أو
بالقرب منه أو بقرب زمانه
أتى بهما وإن بعد زمانه
أو مكانه فلا شىء عليه
فى شىء مما تقدم ولا عليه
أن يبتدىء صلاته إلا
فى مسألة واحدة منهما
وإلى هذا كله أشار بقوله:

(فَإِنْ بَعُدْتَ أَوْ خَرَجْتَ

الْمَسْجِدَ

فَاعَلَيْكَ فِى صَلَاتِكَ ابْتِدَاءُ

إِلَّا قِيَامُكَ مِنْ اثْنَتَيْنِ

فَلْتَعِدِ الصَّلَاةَ دُونَ مَسْنِينِ)

لأنك فى القيام من اثنتين
ركعت ثلاث سنن ومن

المعيدون للصلاة ثلاثون عشرة إلى الاصفرار وهم : الحرة إذا صلت بادية الشعر أو الصدر أو ظهور
القدمين ومن صلى فى الحجر أو فى الكعبة فريضة ومن صلى ومعه لحم ميتة أو عظمها أو جلدها
ومن صلى على مكان نجس ، ومن صلى بثوب نجس وهو لا يعلم نجاسته ومن صلى بخاتم ذهب ومن صلى
بثوب حرير . ومن صلى وقد توشأ بماء نجس مختلف فى نجاسته ومن صلى بتيمم على موضع نجس ،
ومن صلى لغير القبلة ناسيا أو عميت عليه فى غير المعائن . وعشرة يعيدون إلى الغروب فى الظهرين
يريد والله أعلم وإلى طلوع الفجر فى العشاءين وإلى طلوع الشمس فى الصبح قال وهم المرأة تحيض
أو تطهر والمجنون أو المغمى عليه يفيق أو يصيبه ذلك والرجل يسافر أو يقدم من سفره ، والصبي
يحتلم والكافر يسلم ومن عسر تحويله إلى القبلة أى فصلى لغيرها ثم وجد من يحوله إليها ومن صلى
فى السفر أربعا ، ومن صلى بثوب نجس لا يجد غيره ؛ ومن صلى صلوات وهو ذا كر لصلاة وترتيب
المفعولات قلت أى الحاضرة الوقت مع يسير الفوائت كمن صلى الظهر والعصر ثم تذكر فوائت يسيرة
فانه يصلى الفوائت ويعيد الظهر والعصر إلى الغروب . قال وعشرة يعيدون إلى آخر القامة قلت أى
فى الظهر إلى آخر المختار ولم يذكر أيضا حكم غير الظهر وقياسه على هذا أن تعاد العصر إلى الاصفرار
والمغرب مالم يحز من وقتها قدر ما تقع فيه بعد تحصيل شروطها والعشاء إلى الثلث الأول والصبح
إلى الإسفار الأعلى والله أعلم قال وهم : المستجمر بفحم وشبهه والماسح على ظهور الخفين دون بطونهما
ومن صلى خلف مبتدع ، ومن تيمم إلى الكوعين وناسى الماء فى رحله والخائف من سباع ونحوها
أى إذا زال خوفه فوجد الماء بعد أن كان قد صلى بالتيمم والراجى والموقن إذا تيمما أول الوقت
وصليا ثم وجدا الماء فى الوقت والمريض الذى لا يجد من يناوله الماء واليأس إذا وجد الماء الذى قدره
اه ولم أفهم المسئلة الأخيرة ولعله يعنى الشاك فى لحوق الماء فى الوقت فقد نصوا على أنه إنما يعيد إذا
وجد الماء الذى قدره قبل خروج الوقت المختار لإين وجد ماء آخر وإطلاق الاعادة على جميعهم من
باب التغليب فان الحمسة الأولى من العشرة الثانية لم تقع منهم صلاة ألبتة ، والمقصود بذكر الأولين منها
أن من زال عذره قبل خروج الوقت ووجب عليه من الصلوات ما أدرك وقته ومن طرأ عليه العذر
سقط عنه ما أدرك العذر وقته ؛ وبالثالث أن من سافر أو قدم من سفره قرب الغروب أو الفجر ولم
يكن صلى العصر أو مع الظهر أو المغرب أو العشاء هل يتم أو يقصر ؟ وبالرابع والخامس أن من زال
عذره من صبا أو كفر فيجب عليه أن يصلى ما أدرك وقته والوقت فى ذلك كله آخر الضرورى وقد
نظم هذه النظائر الامام العلامة المحقق المشارك سيدى أبو عبدالله محمد بن غازى رحمه الله تعالى فقال :

عشر أتت عن سادة أخيار	تحدد الوقت بالاصفرار
إظهار حرة لنحو الصدر	الفرض فى الكعبة أو فى الحجر
ميت وبقعة وثوب نجسا	ودهب ثم حرير لبسا
وماء خلف وصعيد نجس	وقبلة لغائب تلتبس
فصل وللغروب عشر تنتظر	طرو حيز وجنون وسفر
وعكسها والحلم والإسلام	وعسر قبلة مع الاقمام
فى سفر والعجز عن وجد اللباس	وحالة الترتيب دون ما التباس
وبعددها عشر للاختيار	فحم وشبهه للاستجمار
وترك بطن الخف واقتداء	بصاحب البدعة لامتراء

ترك السجود لنقص ثلاث

سنين وطال حتى فات
التلافي بطأت صلاته والطول
عند ابن القاسم معتبر بالعرف

وعند أشهب بالخروج من
المسجد قيل له فان كان

بالصحراء فقال ما لم يجاوز
من الصفوف ما لا ينبغي
أن يصلي بصلاتهم وقوله
دون مين أي دون كذب.

(وَعَبْرُهُ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَا

مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ
يَاذَا الْمُعْتَنَى

سُجُودُهُ بَعْدَ السَّلَامِ
يُعْتَبَرُ

كَالْظَهْرِ فِي الظُّهْرِ مِثَالًا
(إِنْ ظَهَرَ)

يعني أن غير ما ذكر من
السنن التي يسجد لها قبل
السلام مسائل يكون السجود

لها بعد السلام منها من
قرأ جهرا في صلاة الظهر
أو العصر ناسيا ثم ظهر

له ذلك فانه يسجد بعد
السلام لأنه محض زيادة
كما قدمناه وفي بعض النسخ

إن ذكر موضع إن ظهر
والمعنى واحد وقوله ياذا
المعنى أي ياذا الذي يريد

معرفة ما يسجد له قبل
السلام مما يسجد له بعده.

(وَكَاسْكَالَامِ فِي الصَّلَاةِ

سَاهِيًا
أَوْ آكِلٍ شَيْئًا قَلِيلًا

نَاسِيًا)

ثم تيمم إلى الكوعين وذكر ماء الرجل دون مين
خوف رجاء ويقين ومرض واليأس في التيمم افهم ذا الغرض
ولو قال بدل البيت الأول :

عشر تعيد قل للاصفرار والفجر والطلوع لآمار
أو الفجر والاسفار

وقال بدل الشطر الأول من البيت الخامس * لآخر الضروري عشر تنتظر * لأفاد الحكم
في سائر الصلوات وقوله نجسا صفة لثوب وهو بفتح النون وكسر الجيم مخففة أو بضم النون وكسر
الجيم المشددة. الجوهرى نجس الشيء بالكسر ثم قال وأنجسه غيره ونجسه بمعنى اه والراد إذا صلى به
ناسيا أو غير عالم بنجاسته وأما العاجز الذي لم يجد سواه فهو قوله بعد . والعجز عن وجد اللباس :

(شَرَطُ وَجُوبِهَا النَّقَاءُ مِنَ الدَّمِ بِقِصَّةٍ أَوْ الْجُفُوفِ فَأَعْلَمَ
فَلَا قِضًا أَيَّامَهُ نَمَّ دُخُولُ وَقْتِ فَأَدَّاهَا بِهِ حَتْمًا أَقُولُ)

أخبر أن شرط وجوب الصلاة النقاء من دم الحيض والنفاس ودخول الوقت ويحصل النقاء
الذكور بقصة وهو ماء أبيض كالجير أو بالجفوف وهو خروج الحرقرة جافة وإذا كان النقاء شرطا
في الوجوب وقد تقرر أن الشرط يلزم من عدمه فيلزم من عدم النقاء وذلك حالة الحيض
والنفاس عدم وجوب الصلاة وإذا لم يجب فلا قضاء على الحائض والنفاس أيام الدم وإلى هذا أشار
بقوله مصدرا بقاء السبب فلا قضاء أيامه وخمير أدها للصلاة وبه للوقت والباء فيه ظرفية وقد تقدم
قبل قوله تكبيرة الإحرام أن شروط الوجوب خمسة قدم الناظم منها اثنين وهما العقل والبلوغ عند
قوله : وكل تكليف بشرط العقل . مع البلوغ . وأسقط الثالث وهو الإسلام بناء على أن الكفار
مخاطبون بالفروع وذكر هنا اثنين النقاء من دم الحيض والنفاس ودخول الوقت، ولم يتكلم الناظم على
الوقت ومعرفته من المهمات فلا بد من جاب بعض ما يتعلق بذلك . التوضيح الوقت مأخوذ من
التوقيت وهو التحديد والوقت أخص من الزمان لأن الزمان مدة حركة الفلك والوقت هو ما قال
المازري إذا اقترن خفي بجلى وسمى الجلى وقتا نحو جاء زيد طلوع الشمس فطلوع الشمس وقت للمجيء إذا كان
الطلوع معلوما والمجيء خفيا ولو خفي طلوع الشمس بالنسبة إلى أعمى أو مسجون مثلا لقلت له طلوع
الشمس عند مجيء زيد فيكون المجيء وقتا للطلوع. والوقت على قسمين وقت أداء ووقت قضاء؛ ولا
يقال إن زمن القضاء ليس بوقت للصلاة فلا ينبغي أن يجعل قسمائمه لأننا نقول المراد بالوقت هنا الزمان
الذى تفعل فيه الصلاة فوقت الأداء ما يقدر الفعل فيه أو لا أى الزمان الذى أمر المكلف بإيقاع العبادة
فيه بالخطاب الأول فخرج عن ذلك النوافل المطلقة فان الشارع لم يقدر لها وقتا فلا توصف بالأداء
ولا بالقضاء وخرج بقولنا بالخطاب الأول القضاء فانه بخطاب ثان بناء على رأى الأصوليين أن القضاء
بأمر جديد كوقت الذكر للناسى وقضاء رمضان ووقت القضاء ما بعد وقت الأداء ووقت الأداء
اختيارى وضرورى: فالاختيارى للظهر أوله زوال الشمس وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت ظهر
لكل شخص ظل في جانب المغرب فكما ارتفعت نقص ذلك الظل فاذا وصلت غاية ارتفاعها في ذلك
اليوم وهو زمن الاستواء كمل نقصانه وبقيت منه بقية وقد لا تبقى وذلك بمكة وزيد مرتين في السنة
وبالمدينة الشريفة مرة في السنة وهو أطول يوم فيها فاذا مالت الشمس لجانب المغرب حدث النقص
في جانب المشرق إن لم يكن بالكلية أو زاد إن كان وتحول لجهة المشرق فخدوئه أو زيادته هو الزوال.

زاد سجدة أو ركعة وكلامه

عام يريد به الخصوص لأن
من دعا مثلاً في ركوعه
لا يسجد لأنه إنما تكلم بذكر
ويعنى أيضاً ما لم تكثر الزيادة
أما إن كثرت فهي مبطلّة
كمن تكلم ساهياً وأطال
أو زاد في صلاته فإذا زاد
على الرباعية مثلها بطلت على
المشهور. واختلف في الثلاثية
هل يكون حكمها كالرباعية
وهو ظاهر كلام صاحب
المختصر أولاً ؟ قولان
وان كانت مثل نصفها لم
تبطل ومفهوم كلامه
بطلان صلاة المتعمد وهو
كذلك ولو قل وقوله غير
ما قد ألزما تقدم معناه أنه
زاد في صلاته شيئاً لم يلزمه .

(أَوْ قَاعِدًا بَعْدَ سُجُودِ
الثَّالِثَةِ

وَمِثْلَهَا الْأَوَّلَى كُفِّتِ
الْحَادِثَةُ)

فيه مستلطان : الأولى من
جلس بعد سجود الثالثة
ثم ذكر ذلك وقام للرباعية
فإنه يسجد سجدة بعد
السلام لزيادة هذه الجلسة .

المسألة الثانية من جلس
بعد فراغه من الركعة الأولى
ثم تذكر وقام لبقية صلاته
فإنه يسجد بعد السلام
ومعنى قوله كُفِّتِ الحادثة
يحتمل أنه دعاء للمصلي
أن يكفي الحوادث في
صلاته لا احتياجاً في أحكامها
إلى التأمل ، ويحتمل

على حروف بحساب الجمل
ينير مع دجنبر بعشره
ومارس وأكتوبر بخمسة
ومايه غشت مع ثنتان
فأول الشهر له حرف بدا
فاجر فضل حرفي الشهرين
واقسم على عد ثلاثين وما
من يليه زده إلى دجنبر
وإن هما تساويا فالأول
وكل هذا قل بتقريب العمل
يجهجا ابحه حتى فصل
فبراير ثمان مع نونبره
إبريل مع شتنبر ثلاثة
ينيه ويليه واحد إيعان
وبعده فاعلمن على ماقيدا
فيما مضى للشهر دون مين
يخرج للزيد وللنقص اتسمى
وكل ما قبل فبالنقص حري
حرف بحرفه له مكمل
والله يصفح ويغفر الزلل

وآخر الوقت المختار للظهر أن يصير ظل كل قائم مثله بعد إسقاط الظل الذي زالت عليه الشمس
فلا يعتبر وهو بعينه أول وقت العصر فيكون وقتاً لهما ممتزجا ، بينهما فإذا زاد الظل على المثل خرج
وقت الظهر واختص الوقت بالعصر فيقع الاشتراك بين الوقتين مادام ظل كل شيء مثله وعلى هذا
فقد شاركت العصر الظهر بمقدار أربع ركعات من آخر القامة الأولى وقيل إن الاشتراك بينهما
في أول القامة الثانية وإن الظهر شاركت العصر بمقدار أربع ركعات من أول القامة الثانية وقيل
الاشتراك بينهما وعليه ففي كون آخر مختار للظهر ما قبل تمام القامة بقدر العصر ويكون تمام القامة
أول وقت العصر لا تشاركها فيه الظهر أو آخر وقتها المختار تمام القامة والعصر تليها بأول
القامة الثانية قولان . وآخر العصر الاصفرار ، وروى إلى قائمتين : أى أن يصير ظل كل
شيء مثليه بالتثنية بعد إسقاط الظل الذي زالت عليه الشمس . والغرب بغروب قرص الشمس
دون أثرها ورواية الاتحاد أشهر وعلى اتحاد وقتها وعدم امتدادها فقال صاحب الإرشاد وغيره يقدر
آخره بالفراغ منها بعد تحصيل شروطها ورواية امتداد وقتها حتى يغيب الشفق وهو الحمرة دون
البياض من الموطأ وهو أول وقت العشاء فيكون مشتركا . وقال أشهب الاشتراك بينهما بعد الشفق
بقدر ثلاث ركعات ، وروى عن أشهب أيضا الاشتراك قبل الغيب وآخره ثلث الليل . وقال ابن
حبيب النصف والفجر بالفجر المستطير بالراء المنتشر الشائع لا المستطيل الذي هو كذب السرحان
وهو الذئب وآخره طلوع الشمس وقيل الإسفار الأعلى وقول ابن أبي زيد وآخر وقتها الإسفار
البين الذي إذا سلم منها بدا حاجب الشمس توفيق بين القولين . وقد وقت لبعضهم على نظم حسن
في بيان الأوقات فأثبتته هنا تكميلاً للفائدة وهو هذا :

ومعرفة الأوقات فرض معين
أتى ذاك في القرآن بإصاح مجملا
فمهما رأيت الظل قد زاد فيؤه
وزد قامة بعد الزوال فانه
وآخر وقت العصر من بعد قامة
وعند غروب الشمس قم صل مغرباً
وصل العشاء بعد انتظارك حمرة
على علماء المسلمين مؤكد
وفسره خير البرية أحمد
فصل صلاة الظهر إذ ذاك تسعد
أو ان لو وقت العصر وقت محدد
إلى القامة الأولى تضاف ورصد
فليس لها وقت سوى ذاك مفرد
إذا الشفق العالي يحجب ويفقد

وغيرها .

(أَوْ قَائِمٍ مِنْ أُنْتَتَيْنِ

إِنْ رَجَعَ

إِلَى الْجُلُوسِ بَعْدَ مَامِنَهُ

رَفَعَ)

أى أن من قام من اثنتين في ثلاثية أو رباعية ولم يجلس ثم تذكر فرجع إلى الجلوس والتشهد فإنه يسجد بعد السلام ولا تبطل صلاته سواء رجع عامدا أو جاهلا أو ناسيا وهو كذلك على المذهب، وقوله رجع أى سواء استقل رافعا أو كان إلى الجلوس أقرب أو أبعد ، وفهم من قوله رفع أنه لو لم يفارق الأرض يديه وركبتيه لم يكن عليه سجود وهو كذلك.

(وَالْتَنَحُّ فِي الصَّلَاةِ

كَالتَّكَلُّمِ

وَالْخَلْفُ فِي التَّنَحُّحِ لَهُمُ

اشتمل هذا البيت على مسألتين : المسألة الأولى النفخ فيه ثلاثة أقوال مذهب مالك أنه كالكلام يبطل الصلاة عمده وجهله ويسجد لسهوه بعد السلام ثم الحروف ليست شرطا كما تقدم ، فلو ضحك أو نهق كالحمار أو نطق كالغراب بطلت صلاته . المسألة الثانية في التنحُّح والحكم فيه إن كان الحاجة ؛ فقال ابن بشير لا سجود فيه اتفاقا

ولا تلتفت إلى البياض فإنه يدوم زمانا في السماء ويوجد وأيقن بأن الفجر فجران عندنا فيزيها حقا فأنت مقلد فأول فجر منهما طالع كما ترى ذنب السرحان في الجو يصعد فهذا كذوب ثم آخر صادق منور ضوء بعده يتجدد ولاخير فيمن كان بالوقت جاهلا ولم يك ذا علم بما يتعبد انتهى

والضرورى تالى الاختيارى ، فهو في النهاريتين إلى الغروب ، وفي العشاءين إلى الفجر ، وفي الصبح إلى الطلوع .

﴿ فرع ﴾ المازرى وجوب الصلاة يتعلق عند المالكية بجميع الوقت ، فعليه لو مات المكلف في وسط الوقت قبل الأداء لم يعص . ابن الحاجب الجمهور أن جميع وقت الظهر ونحوه وقت لأدائه ، ومن أخرج مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقا ، فإن لم يفث ثم فعله فالجمهور أداء ، وإن ظن السلامة فمات خفا فلا يعصى .

﴿ فرع ﴾ أبو عمر جمهور العلماء في الصلوات كلها أن المبادرة لأدائها أفضل من التأني لقوله سبحانه وتعالى « سابقوا وسارعوا » ولحديث « أفضل الأعمال لأول وقتها » وفي الحديث « أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله » اه وهذا في حق المنفرد ونحوه قول ابن العربي الأفضل للمنفرد تقديم الفرض على النفل ثم يتنفل بعد الفرض يريد إن كان مما يتنفل بعده . وألحق اللخمي بالمنفرد الجماعة التي لا تنتظر غيرها كأهل الزوايا . وقيل إن البدار إلى الصلاة أول الوقت من فعل الخوارج . ﴿ تنبيه ﴾ يستثنى من ذلك الظهر في شدة الحر ، فيستحب للمنفرد تأخيرها لنصف القائمة كالجماعة وقيل مالم يخرج الوقت .

﴿ فرع ﴾ روى ابن نافع في المسافرين يقدمون الرجل لسنه فيسفر بصلاة الصبح قال يصلى الرجل وحده أول الوقت أحب إلى من أن يصلى بعد الإسفار مع جماعة .

﴿ فرع ﴾ الأفضل للجماعة تأخير الظهر إلى أن يزيد ظل كل شيء ربه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس لاجتماع الناس فلا فرق بين شدة الحر وغيرها ويزاد على ذلك الربع في شدة الحر وغيرها للإبراد فتؤخر إلى أن يزيد ظل كل شيء نصفه ، وقيل يؤخر ولا يخرجها عن الوقت . قال المازرى والأصح عندي مراعاة قوة حر اليوم وحر البلد . ولا فرق في ذلك بين الجماعة والنفذ . الباجي للظهر تأخيران : أحدهما لأجل الجماعة وذلك يكون في الصيف والشتاء في المساجد ومواضع الجماعات دون الرجل في خاصة نفسه فالمستحب له تقديم الصلاة . والثاني للإبراد وهو مختص بالحر دون غيره وتستوى فيه الجماعة والنفذ ، والعصر تقديمها أفضل . وقال أشهب إلى ذراع بعده لاسيا في شدة الحر والمغرب والصبح تقديمهما أفضل . وعن ابن حبيب تؤخر الصبح في زمان الصيف لقصر الليل إلى نصف الوقت ، والعشاء رواية ابن القاسم عن مالك تقديمها عند مغيب الشفق أو بعده بقليل أفضل ورواية العراقيين عن مالك تأخيرها أفضل . ثالثا تأخيرها إن تأخرت الجماعة ، واختاره اللخمي . ورابعها لابن حبيب تؤخر في الشتاء وفي رمضان .

﴿ فرع ﴾ المصلى في الوقت الضرورى إن كان من أهل الأعذار فهو مؤد من غير كراهة ولا عصيان ، وإن لم يكن من أهل الأعذار فالمشهور أنه مؤد عاص ، وقيل مؤد وقت كراهة ، وقيل قاض .

فإذا كان لا سجود فيه

فلا يبطلها من باب أولى ؛
وأما التنحج لغير حاجة

ففي إبطالها وعدم إبطالها

قولان لمالك ، واختار

عند اللخمي من القولين

عدم الإبطال ولذا قال صاحب

المختصر مشبها بما لا سجود

فيه وهو النفث في الثوب

للحاجة ومشيرا للخلاف

بالإبطال وعدمه لغير الحاجة

بقوله كتتنحج ، واختار

عدم الإبطال به أي بالتنحج

لغيرها أي لغير الحاجة اهـ

بمعناه ، وهو مذهب ابن

القاسم واختاره الأبهري

وظاهر كلام الناظم أن

الخلاف فيه سواء كان

لضرورة أو غيرها وليس

كذلك .

(وَأُخْرَسَ وَأَبْسَكَمُ إِنَّ

شَارَهُ

فَذَاكَ عَنْ نُقْطِهِمَا عِبَارَةٌ)

أي أن الإشارة من

الأخرس والأبكم كالنطق

من غيرها فيجري فيه

ما يجري في الكلام من عمد

وسهوقليل أو كثير والبكم

والخرس قيل مختلفان

فالأبكم هو الذي لا ينطق

ولا يفهم فإن فهم فهو

الأخرس وقيل هما واحد

وعلى كل منهما فالتثنية في

قوله عن نقطتهما غير

صحيحة لأنه على الأول إذا

كان لا يفهم كيف يشير

وكذا غير صحيحة على القول

﴿فرع﴾ من أدرك ركعة من الوقت الضروري هل يكون مؤديا لجميع الصلاة أو مؤديا لركعة قاضيا الثلاث ؟ قولان .

﴿فرع﴾ الأعذار الحيض والنفاس والكفر أصلا وارتدادا والصبا والإغماء والجنون والنوم والنسيان بخلاف السكر ، فمن زال عذره وأدرك ركعة من الوقت فأكثر لزمه ما أدرك وقته ، ومن حصل له العذر غير النوم والنسيان سقط عنه ما أدرك العذر وقته ؛ وأما النوم والنسيان يطراً أحدهما على من لم يصل العشاء مثلاً حتى طلع الفجر أو الصبح حتى طلعت الشمس فإنه يجب عليه قضاء الصلاة لآية « أقم الصلاة لذكري » ولخبر « من نام عن الصلاة أو نسيها فوقتها حين يذكرها » ويقدم الصبح على الفجر في المثال الثاني على المشهور . ابن الحاجب وفائدته في الجميع الأداء عند زواله وفي غير الناسي والنائم السقوط عند حصوله .

﴿فرع﴾ قال ابن عرفة : يجب الصبح والعصر والعشاء على ذي مانع برفع ذلك المانع بقدر ركعة قبل الطلوع أو الغروب أو الفجر . ابن القاسم بسجديتها . القاضى مع ظاهر الروايات بقراءتها وطعاً نيتها وعلى عدم فرضيتها لا يعتبران وتجب أولى المشتركين بإدراك ركعة فوق قدرها وقيل فوق قدر الثانية اهـ ابن الحاجب والمشتريكتان الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا يدركان معا إلا بزيادة ركعة على مقدار الأولى عند ابن القاسم وأصبغ ، وعلى مقدار الثانية عند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسجنون ؛ وعليهما اختلفوا إذا طهرت الحاضرة لأربع قبل الفجر أى فإن قلنا تجب الأولى بإدراك ركعة فوق قدرها صلت المغرب والعشاء ، وإن قلنا بإدراك ركعة فوق قدر الثانية صلت العشاء فقط . ابن الحاجب ولو طهرت المسافرة لثلاث فقولان على العكس . التوضيح يعنى فإن قدرنا بالأولى فلا يفضل للعشاء شيء فيكون الوقت مختصاً بالعشاء فتسقط المغرب ، وعلى قول ابن عبد الحكم إذا قدرنا بالثانية أدركتهما لأن العشاء ركعتان اهـ وقال قبله ولا يظهر للخلاف أثر في الظهر والعصر لاتحاد ركعاتهما وإنما يظهر في المغرب والعشاء . ابن الحاجب فلو حاضتا فكل قائل بسقوط ما أدرك أى فلو حاضت الحاضرة لأربع قبل الفجر فعلى قول ابن القاسم تسقط الصلاتان لوجوبهما عليها إذا طهرت وعلى قول ابن عبد الحكم تسقط العشاء فقط دون المغرب . وإذا حاضت المسافرة لثلاث قبل الفجر فعلى قول ابن القاسم تسقط عنها العشاء إذا لم يفضل عن المغرب شيء فالوقت للعشاء وعلى قول ابن عبد الحكم تسقط الصلاتان عكس الوجوب وهذا معنى قوله فكل قائل بسقوط ما أدرك ثم قال ابن الحاجب ولو طهرت الحاضرة لخمس أو ثلاث قبل الفجر أو طهرت المسافرة لأربع قبل الفجر أو اثنتين لحصل الاتفاق في الظهر والحيض : أى فإذا طهرت الحاضرة لقدر خمس ركعات أى فأكثر قبل الفجر أدركتهما وإن حاضت لذلك سقطتا وإن طهرت لثلاث أى فأقل أدركت الأخيرة فقط وإن حاضت لذلك سقطت الأخيرة فقط . وإذا طهرت المسافرة لأربع قبل الفجر أى فأكثر أدركتهما وإن حاضت لذلك سقطت الأخيرة وهذا معنى قوله لحصل الاتفاق في الظهر والحيض .

﴿فرع﴾ هل يعتبر الإدراك بنفس زوال العذر أو بعد قدر التطهير . ثالثاً لابن القاسم اعتبار قدر التطهير إلا للكافر لا تنفاه عذره ويقدر لأهل الأعذار مقدار الطهارة في طرف السقوط قاله اللخمي بمعنى أن من طرأ عليه العذر آخر الوقت وهو لم يصل فلا يعتبر الزمان الباقي لخروج الوقت بنفس طرو العذر بل يسقط عنه قدر التطهير ويعتبر الباقي كما مر في زوال العذر .

﴿فرع﴾ إذا تطهرت الحائض فأحدثت أو تبين أن الماء غير طاهر ونحوه فظنت أنها تدرك

بأنهما سواء. وقال بعضهم

يقال أبكم وبكم أي
أخرس بين الخرس والبكم
وقال الكواشي الأبكم
الذي ولد أخرس يريد
والذي طرأ عليه ذلك هو
الأخرس وعلى هذين يصح
كلام الناظم والله أعلم ولو
قال بدل البيت المذكور:
من أخرس وأبكم إشاره
كالنطق حق من ذوى

العبارة

لكان أحسن

(وَصَاحِكُ مُقَهَّمَةٍ وَشِبْهِهِ
وَذَا كَثِيرٌ قَدْ يَطُولُ
ذِكْرُهُ)

قال في الجواهر: القهقهة
تبطل الصلاة عمدا كانت
أو سهوا أو غلبة لما فيها
من اللعب والعث وعدم
الوقار. وفي المدونة إن كان
وحده قطع وإن كان مع
إمام مضى وأعاد وظاهره
قدر على ترك القهقهة أم لا
كما في المدونة ومثله لابن
الحاجب، وقيده صاحب
المختصر بما إذا لم يقدر
على الترك بأن كان مغلوبا
مراعاة لحق الإمام ولصلاة
الجماعة؛ وإن كان إماما
فلا بن القاسم في العتية
يستخلف من يتم بالقوم
ويتم هو معهم وفهم من
قوله مقهقهة أن التسميم ناسيا
لا شيء فيه وكذا عمدا عند
مالك رواه ابن القاسم عنه
في المدونة وروى عنه أشهب

الصلاة في الوقت بطهارة أخرى فشرعت فلم تدرك الوقت فتقضى على الأصح لتحقيق الوجوب قال
ابن القاسم ولا يعتبر قدر منسية تذكر كحائض طهرت لأربع فأدنى فذكرت فإنها تقضى المنسية
ثم تقضى ما أدركت وقته ثم رجع فقال لا تقضى والأول أصح .

﴿فرع﴾ لو قدرت حمسا فأكثر فصلت الظهر فغربت قضت العصر لتحقيق وجوبها ولا خلاف
في هذا فلو غربت وهي في الظهر لم تعقد منها ركعة لكان الاختيار لها أن تقطع ولو صلت ركعة
فغربت فلتضف إليها أخرى وتسلم وتصلى العصر وكذلك لو غربت بعد ثلاث أتت برابعة وتكون
نافلة وتصلى العصر وقيل يجوز لها القطع في الوجهين أما لو علمت وهي تصلى الظهر قبل أن تغيب الشمس
أنها إن أكملت الظهر غابت الشمس لوجب أن تقطع على أي حال كان وتصلى العصر بلا خلاف
قاله في البيان . واختلف في عكس هذه وهي إذا قدرت أربعاً فصلت العصر وبقي من الوقت فضلة
فإنها تصلى الظهر . واختلف في إعادتها العصر . التوضيح والظاهر وهو قوله في العتية عدم الإعادة .

﴿فرع﴾ روى ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «مروا الصبيان بالصلاة لسبع
واضر بوجههم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع» ونقل ابن عرفة في التأديب أنه يكون بالوعيد والتقريع
لأبائهم ، فإن لم يفد القول انتقل إلى الضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب إيلا م فقط دون
تأثير في العضو . قال أشهب إن زاد المؤدب على ثلاثة أسواط اقتصر منه .

﴿تنبيه﴾ ما تقدم من تحديد الأوقات هو للفرائض الوقتية ، وأما الفوائت فتوقع في كل وقت من
ليل أو نهار . وأما النوافل فعلى قسمين : مقيدة بأوقاتها وذلك كالوتر والفجر والعيد والكسوف
والاستسقاء ولا إشكال . ومطلقة لم يعين لها وقت فتفعل في كل وقت من ليل أو نهار ، ويستثنى من
ذلك ما بعد صلاة العصر إلى أن تصلى المغرب وما بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح
وعند خطبة الإمام يوم الجمعة وبعد صلاة الجمعة وفي مصلى العيدين قبل صلاته أو بعدها على تفصيل
في ذلك بين ما هو ممنوع أو مكروه فقط . التوضيح وحكي ابن بشير الإجماع على تحريم إيقاعها عند
الطلوع وعند الغروب . ابن عرفة يمنع عند جلوس الإمام للخطبة النفل ولو تحية اتفاقا . الباجي عن
المدونة وكذا عند خروجه للخطبة . ابن عرفة يمنع النفل غير ركعتي الفجر بطلوعه حتى ترتفع الشمس
وبعد صلاة العصر حتى تغرب اه وبالمنع فيها بعد العصر والفجر عبر ابن الحاجب أيضا فقال في التوضيح
يحتمل أن يريد بالمنع الكراهة وهو الذي صرح به غير واحد ، وقال في مختصره مامعناه إنه يكره
النفل بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح ، زاد غيره وتبيض وتذهب منها الحمرة إلا
ركعتي الفجر ، والورد لمن غلبته عنه عيناه فيجوز إيقاعهما بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح
والإسفار وإلا صلاة الجنائز وسجود التلاوة فيوقعان بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح وبعد صلاة
الصبح وقبل الإسفار وهو مذهب المدونة . وفي الموطأ المنع من إيقاعهما بعد صلاة الصبح قبل
الاسفار وأنه يكره النفل أيضا بعد صلاة العصر إلى أن يصلى المغرب إلى صلاة الجنائز وسجود التلاوة
فيجوز إيقاعهما بعد صلاة العصر وقبل الاصفرار وهو مذهب المدونة أيضا ويمنع على مذهب الموطأ ،
وكذلك يكره التنفل بعد صلاة الجمعة قال في المدونة ولا يتنفل الإمام والمأموم بعد الجمعة في المسجد
وإن تنفل المأموم فيه فواسع اه وكذا يكره التنفل للإمام والمأموم إذا خرجا لصلاة العيد قبلها
وبعدها وأما إن صليت في المسجد فلا كراهة على المشهور . ابن الحاجب ولا تكره وقت الاستواء
على المشهور ثم قال ومن أحرمت في وقت نهى قطع يريد كأن النهى للكره أو التحريم .

﴿فرع﴾ إذا خرج الخطيب يوم الجمعة على من يصلى نافلة أتمها وكذا يتمها إذا شرع فيها
والإمام يخطب جاهلا أو ناسيا على قول مالك وقال ابن شعبان في كتابه يقطع اه . قلت وهو الجاري

في العتية يسجد قبل السلام

لنقص الخشوع واستحسنه

للخمي . سجنون يسجد

بعد السلام وظاهره البطلان

ولو كان ضحكته لاخرة ولما

أعد الله تعالى فيها لأوليائه

ج وبه أفتى غير واحد ممن

لقيته من التونسين والقرويين

وصوب ج الجواز لعدم

قصده اللعب بل هو مأجور

فيه كالبراء خوف عذاب

الله تعالى اه قوله وشبهه أي

شبه القهقهة ، وقوله وذا

كثير أي شبه القهقهة بما

يسهل الصلاة كثير منه الاعتماد

لغير عذر والصلاة على ظهر

الكعبة وذ كر بعض فرض

يجب ترتيبه وذ كر التيمم

الماء في رحله واختلاف نية

الإمام والمأموم وعد

عياض من ذلك عشرين

مسئلة في قواعده .

(فَكُلُّ هَذَا سَهْوٌ زِيَادَةٌ)

سُجُودُهُ بَعْدَ وَفَاءِ الْعِبَادَةِ)

أي بعد تمامها

(تَأْتِي بِهِ بَعْدَ السَّلَامِ قَاعِدًا

أَوْ حَيْثُ مَا ذَكَرَتْ إِنْ

تَبَاعَدَا)

يعنى أن من ترتب عليه

سجود بعدى فإنه يسجده

إن كان قاعدا بموضع صلاته

فإن ذكره بعد أن تباعد

سجده أي وقت كان ولو

بعد سنين كثيرة؛ ثم استثنى

من ذلك ما إذا كان سهوا

مع الإمام فلا سجود عليه

فقال :

على قولهم من أحرم في وقت نهى قطع .

(فرع) قال مالك من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاها شفعا لأنه لم يتعمد نفلا

بعد العصر . ابن رشد لو أحرم بالعصر ثم قبل أن يركع ذكر أنه كان قد صلاها فالأظهر أنه يقطع اه

وأما من صلى العصر وحده ثم دخل المسجد ليعيده مع الجماعة فلا يصلى تحية المسجد ولا غيرها من

النوافل ، ويؤخذ من قول مالك لأنه لم يتعمد نفلا بعد العصر أن النفل المنهى عنه بعد العصر والفجر

هو المدخل عليها ابتداء لا ما آل إليه الأمر .

(فرع) قال التاج السبكي في طبقات الفقهاء إذا جمع المسافر بين الظهر والعصر عند الزوال

ثم ركب فلا يتنفل للنهي عن الصلاة بعد العصر ، قال ابن عقبة وهو فرع غريب مارأيت من نص

عليه من أهل مذهبنا .

(فرع) من قطع نافلة عمدا مختارا لزمته إعادتها وهل تلحق بإعادتها بالفرائض فتوقع في كل

وقت أو حكمها حكم التطوعات الأصلية لا نص . الوانوغى والثاني هو الظاهر .

(فائدة) في تعيين الصلاة الوسطى المأمور بالمحافظة عليها بعد الأمر بالمحافظة على جميع

الصلوات تنبيها على عظم شأنها في آية « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » عشرون قولاً

وقد نظمها الإمام أبو محمد عبد الواحد الوشرى رحمه الله تعالى فقال :

كل من الخمس فهي فالجمعة فالوتر والظهر وجمعة معه

فالخوف فالعيدان فهي مبهمه في الخمس فالصبح ومعهما العتمه

فصبح او عصر على التردد ثم صلاتنا على محمد

فالصبح مع عصر بوقت فالضحى ثم الجماعة بها الوسطى اشرحا

فقله كل من الخمس أى ما من واحدة من الصلوات الخمس إلا وقيل فيها إنها الوسطى فهذه

خمسة أقوال . السادس جميعها وإليه أشار بقوله فهي وسكن الياء للوزن وكل ما عطفه بثم أو بالفاء

فهو قول مستقل إلا إذا شرك مع مدخولها غيره بمع أو بها وبالواو أو بأو فالجموع حينئذ قول

واحد وقوله فالعيدان أى قيل في صلاة كل واحد منهما أنها الوسطى فهما قولان . الثامن عشر

الوقف . التاسع عشر صلاة الضحى . العشرون الصلاة في الجماعة وعلى القول بأنها مبهمه في الخمس

ليحافظ على جميعها تكون كأحد الأقوال في ليلة القدر وساعة الإجابة التي في يوم الجمعة والاسم

لأعظم المجموعة في قول القائل :

وأخفيت الوسطى كساعة جمعة كذا أعظم الأسماء مع ليلة القدر

والمشهور أنها صلاة الصبح وفي الحديث أنها صلاة العصر قال بعض المفسرين وإنما جاء الأمر

بالمحافظة على الصلوات في تضاعيف الكلام على الزوجات مخافة الاشتغال بأمورهن والغفلة عن الصلاة

(سُنَنَهَا) السُّورَةُ بَعْدَ الْوَاقِعَةِ مَعَ التَّيَامِ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةَ

جَهْرٌ وَسِرٌّ بِمَحَلٍّ لَهُمَا تَكْبِيرُهُ إِلَّا الَّذِي تَقَدَّمَ

كُلُّ تَشْهَدٍ جُلُوسٌ أَوَّلُ وَالثَّانِ لَا مَا لِلْسَّلَامِ يَحْضُلُ

وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ رَدَّهُ

(إِلَّا إِذَا كُنْتَ مَعَ الْإِمَامِ)

فَمَا عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ مَلَامٍ)

أى لأن الإمام يحمل عنك ما سهوت عنه معه فيه مما لو كنت منفردا لسجدت له

(وَالسِّرُّ وَالْجَهْرُ مَعًا بِالْآيَتَيْنِ)

عَمْدًا وَسَهْوًا مَا عَلَيْكَ)

(فِيهِ شَيْنٌ)

أى إذا جهر بسير في الصلاة السرية أو أسر في الجهرية بنحو الآية والآيتين فلا شيء عليه سواء كان ذلك عمدا أو سهوا أو ظاهرا كلامه أنه

لا شيء عليه إذا جمع بينهما بأن أسر بآية في ركعة جهرية وجهر بآية في ركعة سرية

(وَالنَّقْصُ وَالزِّيَادَةُ إِنْ كَانَ نَاقِصًا)

فَأَسْجُدْ وَخُذْ بِفِعْلِهِ بَيَانًا

قَبْلَ السَّلَامِ ذَاهُو الْمَقُولِ

عَنْ مَالِكٍ أَنَا بِهِ أَقُولُ)

من سها في صلاته زيادة

ونقص سجد قبل السلام

هذا هو قول مالك وهو

مذهب الأكثر وقيل بعده

وروى بخير عن عبد العزيز

ابن أبي سلمة ويأتي بسجودين

فيسجد قيل للنقص

وبعد للزيادة .

(خاتمة) اختلف في محل

السجود على خمسة

مذاهب ، فقال أبو حنيفة

كله بعد . قال الشافعي كله

قبل وقال مالك يسجد

للقص قبل السلام وللزيادة

بعد السلام ولا جتماعهما

الْفَذُّ وَالْإِمَامُ هَذَا أَكْثَرُ

وَالْبَاقِي كَالْمَنْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بَدَأَ

إِقَامَةُ سُجُودِهِ عَلَى الْيَدَيْنِ

وَطَرَفِ الرَّجُلَيْنِ مِثْلُ الرَّكْبَتَيْنِ

إِنْصَاتُ مُقْتَدٍ بِجَهْرٍ نَمَّ رَدَّ

عَلَى الْإِمَامِ وَالْيَسَارِ وَأَحْذَ

بِهِ وَزَادَ سُكُونٌ لِلْحُضُورِ

سُتْرَةٌ غَيْرُ مُقْتَدٍ خَافَ الْمُرُورَ

جَهْرُ السَّلَامِ كَلِمُ التَّشَهُّدِ

وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ

سُنُّ الْأَذَانِ لِجَمَاعَةٍ أَنْتَ

فَرَضًا بِوَقْتِهِ وَغَيْرًا طَلَبْتَ

وَقَصْرُ مَنْ سَافَرَ أَرْبَعُ بُرْدُ

ظَهْرًا عِشَاءً عَصْرًا إِلَى حِينَ يَعْدُ

مِمَّا وَرَا الشُّكْنَى إِلَيْهِ إِنْ قَدِمَ

مُقِيمٌ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يُتِمُّ)

ذكر في هذه الآيات نحو اثنتين وعشرين سنة من سنن الصلاة (الأولى) قراءة السورة بعد قراءة الفاتحة المسماة بالواقية في الركعة الأولى والثانية من سائر الصلوات يريد للإمام والفذ ؛ وأما المأموم فإن كانت الصلاة جهرية فالسنة في حقه الإنصات كما يأتي للنظام قريبا ، وإن كانت سرية فقراءته مستحبة كما يأتي في المندوبات . التوضيح الظاهر أن كمال السورة إما فضيلة ، والسنة قراءة شيء مع الفاتحة أو سنة خفيفة بدليل أن السجود إنما هو دائرة مع ما زاد على الفاتحة لأمع السورة . ويتعلق بهذه السنة فروع : الأول فهم من قوله السورة أنه لو أعاد الفاتحة لم تحصل السنة وهو كذلك كما فهم منه أيضا أن السنة تحصل بقراءة سورة واحدة ، فلو قرأ سورتين أو أكثر جاز ولا سجود عليه وقد كان ابن عمر أحيانا يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة إذا صلى وحده وهذا الحكم في الفريضة وأما النافلة فليست السورة فيها سنة . الثاني فهم من قوله بعد الواقية أنه إن قرأها قبل الفاتحة لم يحصل السنة فيعيدها بعدها ولا سجود عليه بعد السلام على المشهور . الثالث فهم من قوله أولا والثانية أنها لا تسن في غيرها وهو كذلك ، فلو قرأ سورة في ثالثة أو رابعة فلا سجود عليه اتفاقا وإن قرأها فيهما معا فلا سجود عليه على المشهور خلافا لأشهب ، وقد كان ابن عمر إذا صلى وحده قرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأم القرآن وسورة وأنه لو تركها من الأولين وقرأها في الأخيرتين لم يحصل السنة أيضا وهو كذلك . الرابع قال ابن عرفة الباجي يكره في الثانية سورة قبل سورة الأولى . عياض لا خلاف في جوازه وإنما يكره في ركعة واحدة وسمع ابن القاسم هو من عمل الناس وهو والترتيب سواء . ابن حبيب وابن عبد الحكم ورواية مطرف الترتيب أفضل . ابن رشد لعمرى إنه أحسن لأنه جل عمل الناس . الخامس قال ابن عرفة أيضا ويكره تكريره للسورة الأولى في الثانية وروى ابن حبيب يتمها ولو ذكر في أولها . (الثانية) القيام لقراءة السورة في الأولى والثانية يريد للإمام والفذ أيضا وأما المأموم فتجب عليه متابعتها للإمام وعنده القيام للسورة من السنن تبع فيه ابن الحاجب والشيخ خليل والذي نقل المواق عن اللخمي وابن رشد مانعه العاجز عن قيام السورة يركع إثر الفاتحة . ابن عرفة لأن قيام السورة لقارئها فرض كوضوء النفل لا سنة كما أطلقوه وإلا جلس وقرأها اه فقول الناظم أولا والثانية راجع لقراءة السورة وللقيام لها . (الثالثة والرابعة) الجهر

قبله تغليبا لجانب النقص .

وقال الامام أحمد يسجد قبل السلام حيث سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ، وبعد حيث سجد بعد ولما عداها كان كله قبل السلام زيادة كان أو نقصانا . وقال داود الظاهري ومن قال بقوله من أهل الظاهر : سجود السهو مقصور على المواطن التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما عدا ذلك إن كان فرضا أتى به وإن كان ندبا فلا شيء عليه ولكل إمام من الأئمة حجة ولقوله دليل لانطيل به .

(القول في القناع للشيخ حرّارات كن أو إمّا)

ليس في هذا البيت غير الترجمة ثم أفاد الحكم بقوله الحكم في القناع قالوا

في حق كل حرّة مُسْتَهة وألحق الناس بها أمّ الوأ

فألها عنه محيص للأبد

وأمر به الجارية المراهقة لأنهم بالبالغات لائحة

فكل من صلت بلاقناع

نعيد في الوقت بلا زاع

ذكر رحمه الله تعالى في هذه الآيات أربع مسائل : الأولى منها ما أفاده البيت الأول

أن القناع سنة في حق كل حرّة بالغه وهي المراد بالسنة

والمقنع والمقنعة ما تنفع به المرأة رأسها والقناع أوسع

محله والسر بمحله . التلقين الجهر بالقراءة في موضع الجهر والإسرار بها في موضع الإسرار ستان . ابن عرفة في المدونة يسمع نفسه في الجهر وفوقه قليلا والمرأة دونه فيه وتسمع . ابن عرفة جهر المرأة مستحب سر الرجل (الخامسة) التكبير إلا تكبيرة الإحرام فإنها فريضة كما تقدم في الفرائض وإلى ذلك أشار بقوله إلا الذي تقدما . واختلف في التكبير ما عدا تكبيرة الإحرام هل مجموعه سنة واحدة وعليه جماعة الفقهاء بالأمصار أو كل تكبيرة سنة قولان ولم يبنوا فروعه على واحد من القولين إذ الجارى على القول بأن مجموعه سنة واحدة أن لا يسجد إلا بترك جميعه إذ لا يبعد السجود لترك بعض سنة وقد قالوا بالسجود لترك تكبيرتين فأكثر والجارى على القول بأن كل تكبيرة سنة مع عدم التكبير من السنن المؤكدة أن يسجد لترك تكبيرة واحدة مع أنهم قالوا لا يسجد في ترك تكبيرة واحدة ومن سجد لها بطلت صلاته على المشهور . والجواب عن الثاني أن التأكيّد منوط بالمعتمد منه لا بالمتحد والله أعلم (السادسة والسابعة) التشهد الأول والتشهد الثاني ويعنى مطلق التشهد بأى لفظ كان وأما تعيين لفظ التحيات لله مثلا فسنة أخرى تأتي في قوله كلم التشهد . التوضيح حكى ابن بزرة في التشهدين ثلاثة أقوال المشهور أنهما سنتان وقيل فضيلتان وقيل الأول سنة والثاني فريضة اه القلشاني وقد اختلف المذهب في حكم التشهدين فالمشهور أنهما سنة واحدة وقيل كل واحد سنة وروى أبو مصعب وجوب الأخير كذهب الشافعي (الثامنة والتاسعة) الجلوس الأول والجلوس الثاني إلا القدر الذي يقع فيه السلام فإن ذلك القدر من الجلوس فرض وإلى ذلك أشار بقوله لا مالا للسلام يحصل . ابن يونس الواجب من الجلوس أى الثاني قدر ما يسلم فيه وأما ما يقع فيه التشهد فسنون (العاشرة) سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع للامام والفد . ابن ناجي هو سنة باتفاق وهل ذلك سنة واحدة أو كل واحدة سنة يجزى ذلك على الخلاف في التكبير اه ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل منه وإلى كون محله الرفع من الركوع بالنسبة للامام والفد دون المأموم أشار الناظم بقوله في الرفع من ركوعه أورده الفد والإمام وضمير ركوعه له صلى وجملة أورده صفة لرفع والفد فاعل أورده ومفعوله البارز يعود على الرفع من الركوع ، وأما المأموم فيستحب في حقه أن يقول ربنا ولك الحمد كما يأتي في المندوبات . قوله هذا أكدا * والباقي كالمندوب في الحكم بدا * معناه أن هذه السنن المذكورة هي السنن المؤكدة التي يسجد لتركها وأما ما عداها من السنن فغير مؤكدة وحكم من تركها كمن ترك مندوبا لاشيء عليه ؛ وأشار بهذا الكلام إلى نقل صاحب التوضيح عن المقدمات ونصه إنما يسجد للمؤكد منها وهي ثمان : قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس والتشهد الأخير ، وأما ماسواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينها وبين الاستحباب إلا في تأكيّد فضائلها اه وانظره مع كلام الناظم فقد زاد عليه الناظم القيام لقراءة السورة والجلوس للتشهد الأخير (الحادية عشرة) إقامة الصلاة وهي سنة لكل فرض وقتيا كان أو فائتا وهذا للرجل وأما المرأة فإن أقامت سرا فحسن وجاز أن يقيم غير من أذن وإسرار المنفرد بالإقامة حسن . ابن عرفة سمع ابن القاسم لا يقيم أحد في نفسه بعد الإقامة ومن فعله خالف ابن رشد أى السنة لأن السنة إقامة المؤذن دون الإمام والناس ثم قال وتقل بعضهم كراهة إقامة الإمام لنفسه لا أعرفه وفي أخذه من كلام ابن رشد نظر اه وقد عد القرافي في الفرق الثالث عشر الأذان والإقامة من سنن الكفاية ويأتى إن شاء الله بقية الكلام على الإقامة مع الأذان . (الثانية عشرة) السجود على اليدين والركبتين وأطراف الرجلين . ابن القصار يقوى في نفسى أن السجود على الركبتين

أيضا من عبل النخل قاله في الصحاح. الثانية ماتضمنه البيت الثاني إلحاق أم الولد بالحرّة في الحكم السابق كما قال في المدونة. الثالثة أمر الحرّة المراهقة وهي المراد بالجارية بستر القناع لأن المراهقة بمنزلة الكبيرة قاله في المدونة لأن كل من أمر بالصلاة أمر بشروطها وفوائدها. الرابعة لوصلت واحدة منهم بغير قناع أعادت في الوقت .

(تكميل) الوقت في حقها هنا يمتد للأصفرار بالنسبة للظهر والعصر وقيدها المراهقة بالحرّة لأن الأمة تصلى بغير قناع وكان عمر رضى الله تعالى عنه يمنعهن من الإزار لئلا يتشبهن بالحرّاء وألحق في المدونة المكتبة والمدرسة والمعتق بعضها بالقن وألحق في الجلاب المكتبة بأم الولد والوحشى والعلى في ذلك سواء عند مالك، ولو طرأ العتق على أمة بعد دخولها في الصلاة استترت إن كانت للستره قريبا منها على المشهور فإن لم تستتر أعادت في الوقت (وَأَعْلَمُ أَنَّ سُنَّةَ الصَّلَاةِ مُؤَكَّدَةٌ قَدَّمَهَا وَالْآتِي لَا شَيْءَ فِيهَا لَا وَلَا يُؤْتَرُّ وَهَذَا أَنَا فِي ذِكْرِهِ مُفَسِّرٌ

وأطراف القدمين سنة . الرسالة وتكون رجلا في سجودك قائمتين بطون إبهاميهما إلى الأرض . ابن الحاجب وأما اليدين فقال سحنون إن لم يرفع يديه بينهما فقولان . التوضيح فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجبا وإلا فلا . ابن عبد السلام والتخريج ظاهر ويعد أن يقال فيه إنما بطلت لأن بقاء اليدين في الأرض مناف للاعتدال ، فالبطلان بعدم الاعتدال لا لوجوب السجود على اليدين اه وما استبعده هو التبادر لكنه أعرف . وقوله مثل الركبتين على حذف مضاف أى مثل السجود على الركبتين في الحكم وهو السنية ولعل في النظم بالنصب على الحال من السجود على اليدين وطرف الرجلين (الثالثة عشرة) إنصت المقتدى وهو المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية وأطلق فيعم الإنصات للفاخرة وغيرها ، ومن يسمع قراءة الإمام ومن لم يسمعها سواء كان إمامه ممن يسكت بين التكبير والفاخرة كالشافعي أم لا قاله في الذخيرة وهو أحد قولى مالك وهو المشهور . الباجي وروى ابن نافع إن كان إمامه يسكت بين التكبير والقراءة قرأها المأموم حينئذ (الرابعة عشرة) رد المأموم السلام على الإمام وليس هذا الرد واجبا كما ذلك في رده في غير الصلاة لأن الإمام قصد به الخروج من الصلاة والسلام على المأمومين بالتبع لا بالقصد الأول ، ولا يشترط حضور الإمام بل يرد المأموم ولو كان مسبوقا فلم يسلم حتى ذهب إمامه وهو الذى رجع إليه مالك وأخذ به ابن القاسم . وقيل لا يرد إن ذهب الإمام والقولان لمالك ، والأحسن الرد لأن السلام يتضمن دعاء قال ابن سعدون ولو كان المأموم بين يدي الإمام فإنه يسلم على الإمام وهو على حاله وينوى الإمام ولا يلتفت إليه ، وفهم من قوله ثم رد على الإمام أن هذا الحكم في مأموم أدرك ركعة فأكثر وإلا فلا يرد إذ ليس إماما له في صلاته وهو كذلك ولذا لا يسجد معه للسبوق في الذخيرة . (الخامسة عشرة) رد المأموم السلام على يساره إن كان فيه أحد وإلا فلا يرد. الرسالة فإن لم يكن سلم عليه أحد لم يرد على يساره شيئا. واعلم أن المصلى إن كان غير مسبوق ولا عن يساره مسبوق فلا إشكال وأما إن كان مسبوقا وقضى مافاته فإن كان الإمام والذى عن يساره لم ينصرفا رد عليهما وإلا فقولان لمالك والأحسن الرد لأن السلام يتضمن دعاء قاله اللخمي وإن كان الذى عن يسار المصلى مسبوقا قام لقضاء مافاته . قال البساطي فهل يرد عليه بناء على أنه لا بد أن يسلم فهو كالحق في قولان . (السادسة عشرة) الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة منها . التوضيح ظاهر المذهب وجوب الطمأنينة والواجب منها أدنى لبث واختلف في الزائد فهل ينسحب عليه الوجوب أو هو فضيلة اه وإلى ذلك أشار بقوله وزائد سكون أى على القدر الواجب ، وسكون الأعضاء هو الطمأنينة كما مر ولم أر من علل ذلك بحضور القلب كما قال الناظم رحمه الله . (السابعة عشرة) السترة للإمام والقذ وهو مراده بقوله غير مقتد إذا خاف المرور بين أيديهما ابن عرفة سترة المصلى غير مؤتم حيث توقع مار . قال عياض مستحبة الباجي مندوبة وقيل سنة فيها لا يصلى حيث يتوقع مروراً إلا لها فإن أمن صلى دونها . التوضيح ابن مسلمة ومن ترك السترة فقد أخطأ ولا شيء عليه . وقال ابن جبيب السنة الصلاة الى السترة وإن ذلك من هيئات الصلاة . التوسى انظر قوله من هيئات الصلاة ومن سنّها فهم ذلك ورتبه على الحكم في تارك السنن متعمدا اه والاجماع على الأمر بالسترة نقله ابن بشر وروى البخارى ومسلم وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرّة فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس من ورائه وكان يفعل ذلك في السفر » . ثم قال في التوضيح خصص الإمام والمنفرد لأن المأموم لا يؤمر بها بخلاف قاله ابن بشر . قال واختلقت ألفاظ أهل

الْإِحْرَامِ

وَبَعْدَهُ الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ
وَقَوْلُ آمِينَ وَرَدُّكَ السَّلَامَ

عَلَى الْإِمَامِ وَالْعَمَاءِ

بِاخْتِسَامٍ

فِي حَالَةِ الشُّجُودِ وَالْخُضُوعِ

وَمِثْلُهُ التَّسْبِيحُ فِي

الرُّكُوعِ

وَقَوْلُهُ الْمَأْمُومُ رَبَّنَا لَكَ

الْحَمْدُ خُذْ طَائِفَةً مِمَّنْ كَانُوا

وَسُنَّةُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ

عِنْدَ أَدَائِهِمُ الْوَقَاتِ

وَفِي صَلَاتِنَا عَلَى النَّبِيِّ

فِي آخِرِ النَّسْبِ الْمَحْكِيِّ

قُلْ سُنَّةٌ وَهُوَ الَّذِي أَجَارُوا

وَقِيلَ فَرَضَ قَالَهُ الْمَوَازِ

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ التَّسْعَةِ

أَنْ مَاقَدِمُهُ مِنَ السَّنَنِ الْمَوْكِدِ

هُوَ الَّذِي يَسْجُدُ لَهُ ، وَأَمَّا

مَا يَأْتِي بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ السَّنَنِ

إِذَا تَرَكَ مِنْهُ وَاحِدَةً لَأَشْيءَ

عَلَيْهِ فِيهِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ

قَوْلِهِ وَالْآتِي الْح. الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى

رَفَعُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْإِحْرَامِ

حِينَ الشُّرُوعِ لَاقِبُهُ وَلَا بَعْدَهُ

وَعَدَهُ فِي الذَّخِيرَةِ بِكُجْمَاعَةٍ

مِنَ السَّنَنِ وَفِي الْجَوَاهِرِ

كَالتَلْقِينِ فَضِيلَةً وَاقْتَصَرَ

عَلَيْهِ صَاحِبُ الْخُصَرِ. الثَّانِيَةُ

الْإِنْصَاتُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ سَنَةً

فِي جِهَرِ الْإِمَامِ وَأَمَّا إِنْ

أَسْرَ فَيَسْتَجِبُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ

يَقْرَأَ وَلَا يَسْجُدَ عَلَى تَارِكِهِ

الذهب في علة سقوط السترة عن المأموم ، فقال بعضهم لأن سترة الإمام سترة لهم ، وقال بعضهم لأن الإمام سترة لهم. واختلف المتأخرون هل العبارتان بمعنى واحد . أى في الثانية حذف مضاف أى سترة الإمام ، أو معناها مختلف فيكون معنى الأولى أن السترة التي جعلها الإمام بين يديه هي سترة للمأموم وإذا سقطت صار أى المأموم حينئذ مصليا إلى غير سترة ؛ ومعنى الثانية أن الإمام هو الساتر فإذا سقطت سترته كان المأموم باقيا على حكم الاستتار وإن ذهب سترة الامام وينشأ عن ذلك مسألة ، فإن قلنا ستره الامام سترة لمن خلفه جاز المرور بين الإمام والصف الذي يليه كما أجاز ذلك مالك في الثالث والرابع وإن قلنا إن الامام سترة لهم لم يحز . وفي المدونة ولا بأس بالمرور بين الصفوف عرضا والامام سترة لهم ؛ واستشكلت هذه العلة لأنه إذا كان الامام سترة لهم فكيف يمر هذا بينهم وبين سترتهم ؟ اه ابن عرفة. أبو ابراهيم تعليل مالك فاسد لأنه إذا كان سترة لهم امتنع المرور بينهم وبينهم. ويحاجب بأن مراده سترة لمن يليه حسا وحكما ولغيره حكما فقط والمنوع فيه المرور الأول فقط وبه يتم التخييع اه ثم قال في التوضيح ومن ثمة هذا الخلاف أيضا لو صلى الامام بغير سترة فعلى القول بأن سترة الامام سترة لمن خلفه يستوى الامام والمأمومون وعلى القول الآخر تكون صلاة المأمومين أكمل لأن الامام لهم سترة كما قالوا إذا ترك الامام السجود فسجد المأمومون وتكون صلاتهم أكمل .

﴿ فرع ﴾ قال في التوضيح وللسترة خمسة شروط : أن تكون طاهرة ثابتة في غلظ الرمح وطول الذراع مما لا يشغل فاحترزنا بالطاهر من الأشياء النجسة فلا يستتر بها كقضيب المرحاض ونحوه وبإثبات مما لا يثبت فلا يستتر بمجنون مطبق ولا صغير لا يثبت قاله ابن القاسم واشترطنا أن تكون في غلظ الرمح لحديث الحربة المتقدم ولهذا قال مالك في المدونة السوط أى القضيب ليس بستره وقال ابن حبيب لا بأس أن تكون السترة دون مؤخرة الرجل في الطول ودون الرمح في الغلظ وإنما يكره ما كان رقيقا جدا وقد كانت السترة التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الرمح في الغلظ قال ولا يكون السوط سترة لرقته إلا أن لا يوجد غيره واحترزنا بما لا يشغل من المرأة والمأبون والكافر فلا يستتر بذلك ولا بما في معناه ، قال ابن القاسم وإن صلى وهم أمامه لم أر عليه إعادة ناسيا كان أو عامدا وهو بمنزلة الذي يصلى وأمامه جدار مرحاض

﴿ فرع ﴾ قال مالك ولا يصلى إلى النائم لأنه قد يحدث منه شيء يشوش على المصلى . وفي مسند ابن سنجر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إني نهيت أن أصلى إلى النائم والمتحدثين» وتجوز الصلاة إلى ظهر الرجل إذا رضى أن يثبت له حتى تنقضى صلاته ولا يصلى إلى وجهه لأن ذلك يشغله . وفي الاستتار بحجبه روايتان منعه مرة وخففه في رواية ابن نافع . وفي الجلاب لا يصلى الرجل خلف المتكلمين في الفقه وغيره لما فيه من شغل البال . وفي اللخمى والمازرى واختلف في الصلاة إلى الحلقة فأجيز لأن الذي يليه ظهر أحدهم وكره لأن وجه الآخر يقابله قال المازرى ولو صلى رجل إلى سترة وراءها رجل جالس يستقبل المصلى بوجهه لاختلف فيه على التعليل في الحلقة وخفف مالك الصلاة إلى الطائفين ورآهم في معنى من هو في الصلاة ولأنه لو منعت الصلاة اليهم مع عدم خلوة الكعبة عن طائف لزم ترك التنفل غالبا . قال في العتبية ولا يصلى إلى الخيل والحمار لأن أبوالها نجسة بخلاف الابل والبقر والغنم لأن أبوالها طاهرة .

﴿ فرع ﴾ ويكره أن يصلى للحجر الواحد وأما أحجار كثيرة فخافز .

﴿ فرع ﴾ ولا يصلى إلى ظهر امرأة ليست محرما وإن كانت امرأته وهل بامرأة من ذوات

الامام. الثالثة التأمين سنة للمنفرد إذا فرغ من قراءة الفاتحة مطلقا كانت قراءته سرا أو جهرا عند القرافي وعند ابن رشد سنة في حق المأموم فيما يجهر فيه ولا شيء عليه في تركه وقال القاضي عبد الوهاب إنه فضيلة ومشى عليه صاحب المختصر وأما الامام فيؤمن إذا قرأ سرا ولا يؤمن في الجهر وهو مذهب المصريين وأما المديون يؤمن . الرابعة رد المأموم السلام على إمامه وعلى يساره سنة إن كان عن يساره أحد وإذا ترك ذلك فلا سجود عليه وأما التسليمة التي يخرج بها من الصلاة فقريضة الخامسة للدعاء في السجود قال ج فضيلة وإذا تركه فلا سجود عليه ويحتمل أنه ذكره لينبه به على مخالفة ابن يحيى وعيسى بن دينار في قولهما تبطل صلاة تاركه لكن تقول على ترك الطمأنينة الواجبة وفي البيان إنما قلناه استحبابا وقول الناظم باحتشام أي بأدب وخشوع وفي بعض النسخ باختتام بتاء بن مشائين من فوق أي يستحب الدعاء عند ختام الصلاة .

﴿ تنبيهات : الأول ﴾ قال في المدونة لا بأس بالدعاء على الظالم . الثاني : هل يدعى على المسلم العاصي بالموت على غير

محارمه ؟ في الجلاب وغيره الجواز . وفي المجموعة لا يستتر بامرأة وإن كانت أمه أو أخته .

﴿ فرع ﴾ قال في المدونة والخط باطل اه ومعناه أن يخط بالأرض خطا من المشرق إلى المغرب أو من القبلة لدبرها وقيل من اليمين إلى اليسار منعطف الطرفين كالهلال ويصلى إليه . الطراز وفي معنى الخط الحنرة بين يدي المصلي أو النهر أو النار وشبه ذلك مما ليس له جرم قائم . ابن رشد وقد روى أن أمة بالمدينة نظرت إلى ابن جريج وقد خط خطأ وصلى إليه فقالت وأعجبا لهذا الشيخ وجهه بالسنة فأشار إليها أن قفي فلما قضى صلاته قال ما رأيت من جهلي قالت الصلاة إلى الخط وقد حدثني مولاتي عن أمها عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الخط باطل لأن العبد إذا كبر تكبيرة الإحرام سدت ما بين السماء والأرض » فسألها أن تقفوه إلى مولاتها ففعلت فقال لمولاتها تبعينها مني أعتقها فإنه ينبغي أن يحفظ من روى شيئا من العلم فقالت ذلك إليها فعرض عليها فقالت لا حاجة لي بذلك لأن مولاتي حدثني عن أمها عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا اتقى العبد ربه ونصح مواله فله أجران » ولا أحب أن أقص من أجرى اه .

﴿ فرع ﴾ قال مالك وإذا استتر برمح فسقط فليقمه إن كان ذلك خفيفا وإن شغله فليدعه .

﴿ فرع ﴾ قال مالك ولا بأس أن ينحاز الذي يقضى بعد سلام الإمام إلى ما قرب منه من الأساطين عن يمينه أو عن يساره أو إلى خلفه يقهر قليلا ليستتر إذا كان ذلك قريبا فإن لم يجد ما قرب منه صلى مكانه ودار من يمر ما استطاع .

﴿ فرع ﴾ قال ابن عرفة وفيها ولا يناول من على يمينه من على يساره ، وروى ابن القاسم ولا يكلمه انتهى . وكره مالك من رواية ابن القاسم في المجموعة لمن على يمينه أن يجذب من على يساره .

﴿ فرع ﴾ ولا يجعل السترة أمام وجهه بل إما عن يمينه أو يساره ويدنو منها وهل شرعت السترة حذرا من مرور ما يشغل به أو حرما للصلاة حتى يقف نظره عندها ؟ قولان .

﴿ فرع ﴾ ابن عرفة والمذهب لا يقطعها مار . الايباني لو عاود الإحرام من اعتقد ذلك لم يضره إنما زاد تكبيرة وقراءة . المازري يريد ما لم يركع . ابن الحاجب ويأثم المار وله مندوحة والمصلي إن تعرض فتجى أربع صور بيانها إن تعرض المصلي ووجد المار مندوحة أي أمكنه أن لا يمر بين يديه أثما معا، وإن لم يتعرض المصلي ولم يجد المار مندوحة فلا إثم على واحد منهما وإن تعرض المصلي ولم يجد المار مندوحة أثم المصلي وحده وإن لم يتعرض المصلي ووجد المار مندوحة أثم المار وحده . والأصل في تأثم المار قوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه » قال أبو النضر لا أدري أربعين يوما أو شهرا أو سنة ورواه البزار مفسرا بأربعين خريفا ورواه ابن أبي شيبة « لكان أن يقف مائة عام » .

﴿ فرع ﴾ المذهب أن المصلي يدفع من يمر بين يديه دفعا خفيفا لا يشغله عن الصلاة . وقال أشهب إذا مر بين يديه شيء بعيد منه رده بالإشارة ولا يمشي إليه فان فعل وإلا تركه وإن قرب منه فلم يفعل فلا ينازعه فان ذلك أشد من مروره فان مشى إليه أو نازعه لم تفسد صلاته وهذا بخلاف ما قاله ابن العربي إنه ليس للمصلي حريم إلا ثلاثة أذرع ومعنى خبر « فان أبي فليقاتله إنما هو شيطان » أوائل المقاتلة وهو الدفع بعنف ما لم يؤدي إلى العمل الكثير في الصلاة ، ويحتمل أن المراد فليؤاخذ على ذلك وليؤخه على فعله بعد تمام الصلاة ولا يريد المقاتلة على ظاهرها بإجماع . الثامنة عشر الجهر بالسلام ، روى ابن وهب عن مالك يجهر المأموم بتسليمة التحليل جهرا يسمع من يليه ، وروى على ويخفي

شيوخ محتجاً بدعاء موسى صلى الله عليه وسلم على فرعون حيث قال «ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم» أو لا يجوز وهو الصواب عندي وليس في الآية دليل لأنه فرق بين الكافر الميثوس منه كفرعون وبين المسلم العاصي. الثالث: وهل يجوز لعن العاصي المعين أو لا قولان (السادسة) ترك الخضوع (السابعة) التسليم في الركوع والسجود وعدها عياض من السنن وقال الناظم لا سجد على تارك التسليم في الركوع والسجود (الثامنة) ترك المأموم ربنا ولك الحمد لا سجد فيه لأنه فضيلة بالاتفاق قاله ج وأما سمع الله لمن حمده فسنة اتفاق وهل مجموعهما في الصلاة سنة واحدة أو كل تسمية سنة قال ج يحرى ذلك عندي على الخلاف في التكبير (التاسعة) الإقامة عند أداء الصلاة سنة في وقتها وقال الناظم لا سجد في تركها (العاشر) اختلاف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير على ثلاثة أقوال: الفرضية وهي لابن المواز والشافعية، والسننية والفضيلة وهما قولان مشهوران شهرهما صاحب المختصر .

(وهي فرض مرة في المأمور)

السلام الثاني . الباجي وجهه أن السلام الثاني رد فلا يستدعى بالجهر به رداً والأول يقتضى الرد فلذلك جهر به .

﴿فرع﴾ وسمع ابن وهب أحب عدم جهر المأموم بالتكبير و«ربنا ولك الحمد» فإن أسمع من يليه فلا بأس وترك ذلك أحب إلى قال محمد ولا يحذف سلامه وتكبيره حتى لا يفهم ولا يطيله جداً وفي الواضحة وليحذف الإمام سلامه ولا يمدد قال أبوهريرة وتلك السنة، وكان عمر بن عبد العزيز يحذفه ويخفض صوته . التاسعة عشر لفظ التشهد الذي هو التحيات لله الخ وقيل باستحبابه وهو ظاهر قول المدونة استحباب مالك : التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويستحب الدعاء بعده في التشهد الثاني دون الأول . (العشرون) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير وقيل باستحبابها أيضاً كلفظ التشهد وإلى ذلك أشار الشيخ خليل بقوله وهل لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة أو فضيلة؟ خلاف . (الواحدة والعشرون) الأذان للجماعة الذين يطلبون غيرهم في الفرض الذي حضر وقته فقولهم للجماعة يخرج المنفرد فلا يسن في حقه الأذان إلا إذا سافر أو كان بفلاة من الأرض فيستحب أذانه حديث أبي سعيد الخدري وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الموطأ لعبد الله بن زيد «إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جن إلا شهد له يوم القيامة» قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ابن عرفة وابن حبيب الفذ الحاضر والجماعة المنفردة لأذان عليهم . مالك إن أذنوا فحسن وروى أبو عمر لأحب لفظ تركه ، واستحبه ابن حبيب ومالك للفظ المسافر ومن بفلاة لما ورد فيه فعزوا ابن بشير وابن الحاجب استحباب الأذان للفظ المسافر ومن بفلاة للمتأخرين قصور واحترزوا بالذين يطلبون غيرهم عما إذا لم يطلبوا . ابن الحاجب وأما إذا لم يقصد الدعاء إليها فوقع لا يؤذنون ووقع إن أذنوا فحسن فقيل اختلاف وقيل لا اه فكونه خلافاً ظاهر وهو للخمى والمازرى وكونه وفاقاً هو لابن بشير قال يحمل نهييه على نفي تأكده لا على نفي حسنه لأنه ذكر ابن عرفة للخمى عن ابن حبيب من صلى بمنزله أو أم جماعة لا يسجد لأذان عليهم وإمام المصر يخرج جنازة تحضره الصلاة يؤذن ويقيم اه وقد تلخص من نقل ابن عرفة استحباب الأذان لمن بفلاة فذا كان أو جماعة مسافراً أو لا والله أعلم ، واحترزوا بالفرض من النافلة فلا أذان لها . عياض استحسان الشافعي أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة . عياض وهذا الذي استحسسه الشافعي حسن وباللهى حضر وقته من الفاتحة فلا أذان لها قال في التوضيح إلا على قول شاذ وكون الأذان سنة به صدر ابن الحاجب ثم قال وقيل فرض وفي الموطأ وإنما يجب الأذان في مساجد الجماعات وقيل فرض كفاية على كل بلد يقاتلون عليه .

﴿فرع﴾ في الأذان في الجمع بين الصلاتين ثلاثة أقوال : يؤذن لكل منهما وهو المشهور ، مقابله لا يؤذن لواحدة منهما وقيل يؤذن للأولى فقط . المازرى واتفق عندنا على أنه يقام لكل صلاة .

﴿فرع﴾ قال ابن الحاجب وصفته معلومة ويرفع صوته بالتكبير ابتداء على المشهور ويقول بعده الشهادتين مثني أخفض منه ولا يخفيهما جداً ثم يعيدهما رافعا صوته وهو الترجيع ويثنى الصلاة خير من النوم في الصبح على المشهور ويفرد قد قامت الصلاة على المشهور . التوضيح وما ذكر أنه المشهور يريد من رفع الصوت بالتكبير ابتداء كذلك ذكره صاحب الإكمال وذكر أن عليه عمل

لما تقدم أن الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم غير فرض
في التشهد أفاد أنها واجبة
في العمر مرة واحدة قال
في الشفاء عن أبي عبد الله
محمد بن سعيد ذهب مالك
وأصحابه وغيرهم من أهل
العلم أن الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فرض
في الجملة بعد الإيمان لا تتعين
في الصلاة وأن من صلى عليه
مرة واحدة في عمره سقط
الفرض عنه وقال أصحاب
الشافعي الفرض منها الذي
أمر الله ورسوله هو في الصلاة
وأما غيرها فلا خلاف أنها
غير واجبة وعن مالك أنها
سنة في التشهد الأخير
(وَسُنَّةٌ تَيَّامُنُ السَّلَامَ
وَالْخُلْفُ فِيهِ يَأْتِ
فِي النَّظَامِ)

هذه السنة الحادية عشرة
وهي التيامن بالسلم في الصلاة
ويأتي فيها خلاف قريبا
(وَمَا أَتَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ مَبَاحٌ
فَسَمِّهِ فَضِيلَةً وَلَا جُنَاحَ
كَالْشُّنْطَةِ وَكَالْقَمُوتِ
وَالْإِمَامِ
يَقُومُ مِنْ مَوْضِعِهِ بَعْدَ
السَّلَامِ
كَذَا التَّيَّامُنُ إِذَا سَلَمْنَا
وَالْأَخْذُ فِي الدُّعَاءِ إِذَا
صَلَيْنَا

الناس وعبر عنه ابن بشر بالصحيح وذكر بعضهم أن مذهب مالك ليس إلا الإخفاء كالتشهدين ثم
قال قيل وهي إحدى النظائر التي خالف فيها أهل الأندلس مذهب مالك اهـ ، فأهل الأندلس يقولون
بالرفع وبه العمل ومذهب مالك الإخفاء كما ذكر وكذا قالوا يسهم في الجهاد سهم واحد للفرس
وسهم لراكبه وقالوا أيضا لا يحكم بإثبات الخلطة ولا بالشاهد واليمين وأجازوا كراء الأرض بالجزء مما يخرج
منها وذلك في مسألة الخلطة وما بعدها مذهب الليث بن سعد وأجازوا أيضا غرس الأشجار في المسجد
وهو مذهب الأوزاعي وقد نظم هذه النظائر الشيخ ابن غازي في باب الجهاد من تكميل التقييد
ناقلا لها عن الوثائق الصغرى للغرناطي فقال :

قد خولف المذهب في الأندلس في ستة منهن سهم الفرس
وغرس الأشجار لدى المساجد والحكم باليمين قل والشاهد
وخلطة والأرض بالجزء تلى ورفع تكبير الأذان الأول

التوضيح ﴿ فائدة ﴾ يغلط بعض المؤذنين في مواضع : منها أن يمد الباء من أ كبر فيصير أ كبارا
والإكبار جمع كبر وهو الطبل فيخرج إلى معنى الكفر ، ومنها أنهم يمدون في أول أشهد فيخرج إلى
حيز الاستفهام والمراد أن يكون الخبر إنشاء وكذلك يصنعون في أول الجلالة ، ومنها الوقوف على لا إله
وهو خطأ ، ومنها أن بعضهم لا يدغم تنوين محمد في الراء بعدها وهو لحن خفي عند القراء ، ومنها أن
بعضهم لا ينطق بالهاء في حي على الصلاة ولا بالحاء في حي على الفلاح فيخرج في الأول إلى صلا النار
والثاني إلى غير المقصود اهـ . قلت وكذا يلحنون في الياء من حي الذي بمعنى هلموا واجتمعوا
فيخففونها ويمدونها حتى ينشأ عنها ألف وبعضهم يزيد على ذلك إبدال الحاء هاء .

﴿ فرع ﴾ كره مالك أذان القاعد لخالفته أذان السلف إلا مريضا لنفسه وروى أبو الفرج
جوازه ويجوز أذان الراكب لكونه في معنى القائم ولا يقيم إلا نازلا لتكون متصلة بالصلاة .
﴿ فرع ﴾ ويجوز للمؤذن جعل أصبعيه في أذنيه في الأذان والإقامة . ابن الحاجب ولا يكره الالتماس
عن القبلة للاسماع ولا يفصل أي بين كلمات الأذان بابتداء سلام ولا رده ولا غيرها فان فرق بذلك
أو غيره فاحشا استأنف ولا يرد السلام إلا بالإشارة على المشهور بخلاف المصلي أي فيرد بالإشارة
على من سلم عليه . التوضيح والملي يلحق بالمؤذن ثم قال ابن الحاجب قال بعضهم ولم يسمع
أي الأذان إلا موقوفا أي مجزوما بخلاف الإقامة فانها معربة .

﴿ فرع ﴾ ابن الحاجب وشرط المؤذن أن يكون مسلما عاقلا ذكرا وفي الصبي قولان فلا يعتد
بكافر ولا مجنون ولا سكران ولا امرأة ولا يؤذن ولا يقيم من صلى تلك الصلاة وتستحب الطهارة
وفي الإقامة أكد ، ويستحب أن يكون صيتا والتطريب منكر .

﴿ فرع ﴾ وإذا تعدد المؤذنون جاز أن يترتبوا واحدا بعد واحد أو يتراسلوا أي يؤذنون في زمن
واحد وكل منهم يؤذن لنفسه لا يقتدى بأذان صاحبه ويؤذن للغرب واحد أو جماعة مرة واحدة .
﴿ فرع ﴾ ابن الحاجب وتستحب حكايته وينتهي إلى الشهادتين على المشهور وقيل إلى آخره
فيعوض عن الحيلة الحوقلة وفي تكرير التشهد قولان ، وقوله أي الحاكي قبل المؤذن واسع فان كان
في صلاة فثالثها المشهور يحكي في النافلة لافي الفريضة فلو قال أي الحاكي في الصلاة حي على الصلاة
ففي بطلان الصلاة قولان . (بشارة) أخرج أبو عوانة في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله رضيت بالله ربا

وَكَاثِرِاءَ تَقَهُمُ شَرَحِي

بِالطُّولِ فِي الظُّهْرِ نَعَمْ

وَالصُّبْحِ

وَبِالْقَوْشِطِ قَضَوُا فِي الْعَصْرِ

وَمِثْلُهَا الْعِشَاءُ مِنْ ذَا الْقَدَرِ

وَالْقَصْرُ شَاعَ عَنْهُمْ

فِي الْمَغْرِبِ

حَتَّى قَضَوْا بِفَضْلِهِ فِي

الْمَذْهَبِ

وَمِثْلُ ذَا وَشِبْهُهُ يُطُولُ

وَقَصْدُ نَا الْقَصِيرِ وَالْقَصِيرِ

الْتِيَامِ بِالسَّلَامِ فَضِيلَةُ فَاوُ

تِيَا سَرَّمُ تِيَا مَن لَمْ تَبْطُلْ

وَقَالَ ابْنُ شُعْبَانَ تَبْطُلْ

وَهَذَا هُوَ الْخِلَافُ الَّذِي

أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ

السَّابِقِ ۞ وَالْخِلَافُ فِيهِ يَأْتِي

فِي النِّظَامِ ۞ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْجِزْ

بِالْخِلَافِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِمَامَ

إِذَا سَلَّمَ تِيَا مَن أَى يَجْلِسُ

إِلَى جِهَةٍ يَمِينِ الْحَرَابِ هَذَا

كَلَامُ ظَاهِرٍ، وَقَوْلُهُ كَالسُّتَرَةِ

هِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ

الْبَاجِي السُّتْرَةُ مَدْبُوقَةٌ فِي

قَوْلِ النَّازِطِ مَبَاحِ نَظَرٍ. وَاعْلَمْ

أَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ

وَالْمُنْفَرِدِ وَلَهَا شَرْطٌ وَهُوَ

أَنْ يَخْشِيَ امْرَأَةً يَمِينُ أَيْدِيهِمَا

وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ بِشَيْءٍ

ظَاهِرًا لَانْجَسَ وَأَنْ تَكُونَ

بِثَابِتٍ لَا بَسُوطَ وَلَا بَنْجُوهُ

وَأَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ مَشْغَلٍ

كَامْرَأَةِ أَجْنَبِيَّةٍ وَفِي الْحَرَمِ

قَوْلَانِ وَلَا بَدَايَةَ وَأَنْ تَكُونَ

وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا» وَفِي رَوَايَةٍ «رَسُولًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» وَفِي رَوَايَةٍ «مَنْ قَالَ وَأَنَا أَشْهَدُ بِالْحَقِّ» وَلَفْظُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّهُ مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ رُبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ» صَحَّ مِنْ تَفَرُّجِ الْقُلُوبِ .

﴿ فَرَع ﴾ ابْنُ الْحَاجِبِ وَلَا يُؤْذَنُ لِلْجُمُعَةِ وَلَا غَيْرِهَا قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَإِنْ مَشْهُورُهَا يَحْجُوزُ إِذَا بَقِيَ السُّدُسُ وَقِيلَ إِذَا خَرَجَ الْمُخْتَارُ وَقِيلَ إِذَا صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ الْحَطَابُ إِذَا أُذِّنَ لِلصُّبْحِ فِي السُّدُسِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَسُنُّ لَهَا أَذَانٌ آخَرُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ .

﴿ فَرَع ﴾ مِنَ الْمَدُونَةِ قَالَ مَالِكٌ تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ جَمِيعًا وَلَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى الصَّلَاةِ خَاصَّةً . ابْنُ شَاسٍ جَاذَتْ الْإِجَارَةُ عَلَى الْأَذَانِ لِأَنَّهُ لَا يَزُومُ الْإِيتَانُ بِهِ وَهُوَ عَمَلٌ بِكَفَّةٍ فَإِذَا جُمِعَ مَعَ ذَلِكَ الصَّلَاةُ فَأَنَّمَا الْأَجْرُ عَلَى الْأَذَانِ خَاصَّةً ، وَأَجَازَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْإِجَارَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ تَكْلُفُ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَالْإِيتَانُ إِلَيْهِ وَالْإِهْتِمَامُ بِهِ فَلَهُ أَجْرُهُ فِي ذَلِكَ .

[فَائِدَةٌ] وَجَدَ بَخْطُ الْإِمَامِ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَنَحْوُهُ فِي نَوَازِلِ الْبَرْزَلِيِّ أَنَّ الشَّيْخَ الْوَلِيَّ الصَّالِحَ الزَّاهِدَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدًا الدَّكَّالِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ بِمَدِينَةِ تُونِسَ فِي حُدُودِ التَّسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ فَكَانَ لَا يَتَنَسَّبُ لِلخَلْقِ وَلَا يَخَالِطُهُمْ لِأَعْمَتِهِمْ وَخَاصَتِهِمْ وَلَا يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ وَلَا الْجُمُعَاتِ وَلَا يَصَلِّيُ مَعَ النَّاسِ فِي الْجَامِعِ فِي جَمَاعَةٍ فَرَمَوْهُ بِالزُّنْدَقَةِ وَشَنَعَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ أَقْبَحَ التَّشْنِيعِ وَصَارَ يَبْحَثُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ النَّاسِ لِمَاذَا قَلِيلٌ لَهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ لِأَخْذِ الْأُئِمَّةِ الْأَجْرَةَ عَلَى الصَّلَاةِ فَزَادَ بِذَلِكَ إِغْلَظًا فِي الْقَوْلِ وَالتَّشْنِيعِ وَتَبَعْتُهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ فِي ذَلِكَ فَرحلَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّكَّالِيَّ إِلَى الْمَشْرِقِ فَأَرَا نَفْسَهُ فَكَتَبَ الْإِمَامُ ابْنَ عَرَفَةَ كِتَابًا لِأَهْلِ مِصْرَ إِلَى أَنْ قَالَ لَهُمْ فِيهِ يَنْجِرُهُمْ بِشَأْنِهِ :

يَا أَهْلَ مِصْرَ وَمَنْ فِي الْحَكَمِ شَارِكُهُمْ تَنْهَوُا لِقَبِيحٍ مَعْضَلٍ نَزَلَا
لِرُومٍ فَسَقَكُمْ أَوْ فَسَقَ مِنْ زَعَمْتِ أَقْوَالُهُ أَنَّهُ بِالْحَقِّ قَدْ عَمَلَا
فِي تَرْكِ الْجَمْعِ وَالْجُمُعَاتِ خَلْفَكُمْ وَشَرْطُ إِجْبَابِ حَكْمِ الْكُلِّ قَدْ حَصَلَا
وَإِنْ كَانَتْ شَأْنُكُمْ التَّقْوَى فَعَيْرَكُمْ قَدْ بَاءَ بِالْفَسَقِ حَتَّى عَنْهُ مَا عَدَلَا
إِنْ يَكُنْ عَكْسُهُ فَلَا أَمْرَ مَعْنَكُ قَوْلُوا بِحَقِّ فَبَانَ الْحَقُّ مَعْتَدَلَا

فَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ وَمَا وَالَاهَا وَامْتَحَنُوا الْقَوْلَ غَايَةَ الْامْتِحَانِ ثُمَّ أَجْمَعَ رَأْيُهُمْ وَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ بِأَنْ أَجَابُوهُ عَلَى مَا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ فِي شَأْنِهِ

مَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ الْأَبْرَارُ أَنْ يَسْمُوا بِالْفَسَقِ شَيْخًا عَلَى الْخَيْرَاتِ قَدْ جَبَلَا
لَا وَلَكِنْ إِذَا مَا أَبْصَرُوا خِلَالَا كَسُوهُ مِنْ حَسَنِ تَأْوِيلَاتِهِمْ حَلَالَا
أَلَيْسَ قَدْ قَالَ فِي الْمُهَاجِ صَاحِبُهُ يَسُوعُ ذَاكَ لِمَنْ قَدْ يَخْتَشِي زَلَلَا
كَذَا الْفَقِيهَ أَبُو عِمْرَانَ سَوَّغَهُ لِمَنْ تَخِيلَ خَوْفًا وَاخْتَشَى خِلَالَا
وَقَالَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ إِذَا ثَبَتَتْ عَدَالَةُ الْمَرْءِ فَلْيَتْرِكْ وَمَا عَمَلَا
وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ فِيمَا اخْتَصَرْنَا كَلَامًا أَوْضَحَ السَّبِيلَا
مَا إِنْ تَرَدَّدَتْ شَهَادَةُ لِتَارِكِهَا إِنْ كَانَ بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى قَدْ اخْتَفَلَا
نَعَمْ وَقَدْ كَانَ فِي الْأَعْلِينَ مَسْنُورَةً مِنْ جَانِبِ الْجَمْعِ وَالْجُمُعَاتِ فَاعْتَزَلَا
كَالْكَلِّ غَيْرِ مَبْدٍ فِيهِ مَعْدَرَةٌ إِلَى الْمَعَاتِ وَلَمْ يَشْلَمْ وَمَا عَدَلَا

ولا يستتر متنفلا بحجر واحد
وفي المدونة الخط باطل كأن
يخط خطا من المشرق لجهة
المغرب أو من عين القبلة
إلى دبرها ويأثم المار إذا
كان في سعة من ترك المرور
بين يدي المصلي ويأثم المصلي
إن تعرض للمرور فلو لم
يكن للمار سعة ولا تعرض
المصلي فلا يثم فالصور أربعة
مار له سعة ومصل تعرض
يأثم، مار له سعة ومصل
لم يتعرض يأثم المار فقط
مار لا سعة له ومصل تعرض
بأثم المصلي فقط، مار لا سعة
له ومصل لم يتعرض لا يثم
على واحد منهما ولو حذف
الألف واللام من قوله
كالسترة لاستقام الوزن
وقوله وكالفنوت أى هو
فضيلة وهو المشهور وقيل
سنة وقيل غير مشروع ولا بن
زياد ما يدل على وجوبه
ويسر به على المشهور وقيل
يحجر به والمشهور أنه في
الصبح فقط ويستحب لفظه
وهو: اللهم إنا نستعينك
ونستغفرك ونؤمن بك
ونتوكل عليك ونثني عليك
الحير كله نشكرك ولا نكفر
ونخلع لك ونخضع وتترك من
يكفرك اللهم إياك نعبد ولك
نصلي ونسجد إليك نسعي
ونخضع زجور حمتك ونخاف
عذابك الجذ إن عذابك
بالكافرين ملحق ويستحب
قيام الامام من موضعه بعد

هـذا وإن الذي أبداه متضيق أخذ الأئمة أجرا منه نـ
وهب بأنك راء حله نظرا فما اجتهدك أولى بالصواب ولا انتهى
وفي كون الأحباس على الصلاة إجارة فيجبري فيها ما تقدم أو إعانة قولان .
﴿ فرع ﴾ إذا كان الأذان أو الإقامة يخرج الصلاة عن وقتها سقط ذلك المخرج لها عن الوقت
من أذان أو إقامة نقله ابن عرفة .
﴿ فرع ﴾ قال في المدونة : من أراد الأذان فأقام أو الإقامة فأذن أعاد .
﴿ فرع ﴾ روى ابن القاسم إن بعد تأخير الصلاة عنها أعيدت وظاهر المدونة إعادتها لبطلان
الصلاة ولو لم يطل .

﴿ فرع ﴾ قال ابن عرفة لو أقيمت على معين فلم يكن ققام غيره ففي إعادة الإقامة قولان لابن
العربي وغيره ، ولفظ ابن العربي في العارضة على نقل الإمام سيدي أحمد الوئشري في شرح ابن
الحاجب الإقامة حق للإمام لا تكون إلا بأمره ولقد شاهدت جماعة حفيلة فأقام المؤذن الصلاة وهو
يعتقد أن الإمام حضر فاذا به لم يحضر وقد وهم فلما طلبوا الإمام ولم يوجد قدموا غيره فقلت لهم
أعيدوا الإقامة فأعادوها فأنكر ذلك جميع أهل المسجد لجهلهم اهـ .
﴿ فرع ﴾ قال الإمام أبو عبد الله الأبي : وذكر ابن العربي أن الإقامة إن كانت على إمام بعينه
فلا يؤم غيره وليس في الأحاديث ما يدل عليه اهـ والظاهر أن هذا الفرع غير الذي نقل عنه ابن عرفة
وانظر قوله وليس في الأحاديث ما يدل عليه مع ما ورد من قول عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام
عند نزوله للإمام الذي أقيمت عليه صلاة العصر وقد أراد تقديم عيسى عليه السلام للصلاة صل
فعليك أقيمت .

﴿ فرع ﴾ قال في المدونة : من صلى بغير إقامة عامدا أو ساهيا أجزأه ويستغفر الله العامد . ابن يونس
لأنها سنة منفصلة عن الصلاة .
﴿ فرع ﴾ قال في المدونة وليس في سرعة القيام إلى الصلاة بعد الإقامة وقت وذلك على قدر طاقة الناس
فمنهم القوى والضعيف ، وكان ابن عمر لا يقوم إلى الصلاة حتى يسمع قد قامت الصلاة (الثانية والعشرون)
قصر الصلاة الرباعية وهي صلاة الظهر والعصر والعشاء لمن سافر مسافة أربعة برد فأكثر فيصلي
ركعتين ركعتين ولا يزال يقصر إلى أن يعود ويرجع من سفره ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح فان
نواها أتم صلاته وإلى ذلك أشار بقوله : مقيم أربعة أيام يتم ، ويبتدىء التقصير مما وراء الموضع
المسكونة وينتهي التقصير إلى ذاك الموضع إن قدم من سفره ، وعلى بيان موضع ابتداء التقصير وانتهائه
نبه بقوله : مما وراء السكنى إليه إن قدم ، فمن الداخلة على ما لا ابتداء الغاية وإلى الجارة لضمير وراء
السكنى لانتهائها ويكون التقصير سنة صدر ابن الحاجب ثم قال وقيل مستحب وقيل مباح وقيل
فرض : التوضيح المشهور أنه سنة ثم قال ابن الحاجب سببه سفر طويل بشرط العزم من أوله على
قدره من غير تردد والشروع فيه وإباحته اهـ ثم فسر الطويل بقوله والطويل أربعة برد وهي
سنة عشر فرسخا وهي ثمانية وأربعون ميلا وماروى من يومين ويلة يرجع إليه عند المحققين اهـ
وإذا كانت الأربعة البرد ستة عشر فرسخا ففي كل بريد أربعة فراسخ وإذا كانت الستة عشر فرسخا
ثمانية وأربعين ميلا ففي كل فرسخ ثلاثة أميال وفي بعض نسخ ابن الحاجب والميل ألفا ذراع على
المشهور فالميل ثلث من الفرسخ والفرسخ ربع من البريد وفي ذلك أنشدنا شيخنا الإمام المتفاني

الداخل بقاءه في الصلاة
وقوله والأخذ في الدعاء الخ
أى يستحب الدعاء إذا
فرغ من الصلاة ، وهذه
المسألة تقدمت قريبا في أبيات
على ما في بعض النسخ
فتكون متكررة وقوله
وكالقرأة الخ أى يطول
في الصبح ويليهما في التطويل
الظهر ويتوسط في العصر
والعشاء ويقصر في المغرب
وهو معنى قوله : والقصر شاع
عنهم في المغرب ، إذ ليس
المراد أنها تقصر في السفر
وقوله ومثله وشبهه يطول
أى من المستحبات فإنها
كثيرة : منها اعتدال الصفوف
والقرأة مع الامام فيما يسر
فيه وتقصير الجلسة الأولى
عن الثانية وصفة الجلوس
في التشهد والاشارة بالسبابة
أى تحريكها في تشهده دائما
والصلاة على الأرض بغير
حائل كبساط ومنديل
ونحوها والصلاة على ماتبة
الأرض ووضع بصره موضع
سجوده وهو كثير كما قال
وقوله : وما أتاك بعد ذاهو
مباح ، عام أريد به الخصوص
لشموله المكروهات
وغيرها لكنه بينها بعد ذلك .

(بَابُ شُرُوطِ تَجِبُ
الصَّلَاةُ)

بِهَا وَقَدْ عَيَّنَهَا الْقَضَاءُ)

يعنى هما ابن رشد وعياض
فان كلامهما قاض ولهما قال

الولى الصالح سيدى أبو عبد الله محمد السمالى رحمه الله لغيره :
الميل ألقان ولكن أذرع وهو من الفرسخ ثلث أجمع وفرسخ من البريد ربع
وقد ذيلت ذلك بقولنا في بيان الباع والعقبة :

باع ذراعان وقيل أربع وعقبة بفرسخين تسمع
والمعتبر في المسافة المذكورة الذهاب فقط ولا يلفق الرجوع مع الذهاب بل يعتبر الرجوع سفرا على
حدته فلذلك يتم الرجوع لشيء نسيه إلى مادون المسافة على الأصح ، فان رجع لشيء نسيه في وطنه
فقولان في قصره وإتمامه في حالة الرجوع أما إن دخل وطنه فتم على القولين ، وخرج بقول ابن
الحاجب بشرط العزم من أوله على قدره طالب الآبق ونحوه فلا يقصر لأنه لم يعزم على المسافة في أوله
بل لو وجدته بعد بريد رجع إلا أن يعلم قطع مسافة القصر دون الآبق فيقصر لعزمه على مسافة
القصر ، وخرج بقوله من غير تردد من عزم على السفر وانفصل ينتظر رقعة ولا يسير إلا بسيرهم
فلا يقصر وإن كان يذهب وإن لم يذهبوا قصر ؛ واختاف إذا كان يتردد في السفر وعدمه إذا لم
يسيروا على قولين والأقرب الإتمام لأنه الأصل ولم يتحقق الميسر . المواق انظر هنا مسألة تعم بها
البلى وهى المسافر في البحر يركب السفينة في مرسى بلد ويبقى بها ينتظر الريح وقال قبل هذا
وانظر هنا مسألة الكافر يسافر أربعة برد فيسلم وهو قد قطع نصف المسافة . نقل ابن عرفة هنا عن
السيمانية أنه لا يقصر قال اللخمي وكذلك البلوغ قال وفي طهر الحائض نظر اه وانظر من نحو هذا
نازلة اختاف فيها شيوخ وقتنا وهى قوم سفر مقصرون رأوا هلال شهر رمضان وهم على بريد
في رجوعهم إلى بلدهم فظهر لى أن لهم أن يفطروا لأنه بحيث يحوز القصر يحوز الفطر وبالوجه
الذى يقصرون عتمة تلك الليلة وإن كانت لم تجب إلا وقد بقي لبلدهم أقل من مسافة القصر بذلك الوجه
فيصبحون مفطرين اه كلام المواق واشترط الشروع في السفر لأن القاعدة أن النية لا تخرج عن
الأصل إلا إذا قارنها الفعل . ابن بشير إن سافر من مصر من الأمصار لآباء حوله ولا بساتين فالمشهور
أنه يقصر بمفارقة السور وإن كان حول مصر بنا آت معمورة وبساتين فان اتصل به وكانت في حكمه ،
فلا يقصر حتى يجاوزها ، وإن لم تتصل به وكانت قائمة بنفسها قصر وإن لم يجاوزها ، وإن كان الموضع
المرتحل عنه قرية لا تقام فيها الجمعة ولا بنا آت متصلة بها ولا بساتين قصر إذا جاوز بيوت القرية بلا
خلاف ، وإن كانت تقام فيها الجمعة فكذلك أيضا على المشهور ، وقال مطرف وابن الماجشون يقصر
بعد ثلاثة أميال إن خرج من موضع جمعة ولا يقصر البدوى حتى يجاوز بيوت الحلة وغير
من ذكر يقصر إذا انفصل عن منزله كالساكن بجبل .

(فرع) من أدركه الوقت في الحضر فقال ابن حبيب إن شاء خرج وقصرها وإن شاء صلاها
حضرية ثم سافر ، وخرج باشتراط إباحة السفر سفر معصية كالآبق والعاق بالسفر فلا يقصر على المشهور
مالم يتب ويجوز له أكل الميتة على المشهور حفظا للنفس بل ترك الأكل معصية والشاذ لابن حبيب
وكذلك السفر المكروه كصيد اللهو فلا يقصر أيضا على المشهور ، وعلى قول ابن عبد الحكم بإباحة
الصيد للهو يقصر .

(فرع) ومحل القصر كل صلاة رباعية مؤداة في السفر أو مقضية لفواتها في السفر سواء قضاها
في السفر أو في الحضر فيقضئها ركعتين .

(فرع) قال في المدونة وإن ذكر في سفر صلاة حضر قد ذهب وقتها صلاها أربعا كما كانت
وجبت عليه .

(فَعَدَّهَا الْقَاضِي عِيَاضُ
عَشْرَةً

وَنَصَفَهَا عِنْدَ ابْنِ رُشْدٍ
ذِكْرَهُ

قَالَ أَرْتَبَاعُ الْحَيْضِ
وَالنَّفَاسِ

مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ لِأَوْلَاقِيَّاسٍ
وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا التَّمَامُ

فاعل قال هو ابن رشد
ونصف العشرة هي الخمسة
التي عدّها وقوله ويدخل
وقتها التمام أي تمام عدة
عدة الخمسة، وبقية العشرة
التي عدّها عياض : بلوغ
الدعوة وكون المكلف
غير ساه ولا نائم وعدم
الأكراء والقدرة على
الطهارة بالماء والتيمم على
خلاف فيه وقوله ونصفها
أي نصف العشرة التي عدّها
عياض وليس المراد أنها
خمس عشرة وأن عياضا
ذكر عشرة وابن رشد خمسة
أيضا بل الخمسة التي عدّها
ابن رشد هي من جملة
العشرة التي عدّها عياض
ثم أفاد أن عياضا ذكر لها
مكروهات فقال :

(زَادَ عِيَاضُهَا هُنَا حَالَاتٌ
مَّا يَكْرَهُ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ)

أي زاد الحالات التي تكره
الصلاة حال وجودها وعدّها
في قواعده عشرين وسنذكرها
في محلها إن شاء الله تعالى

(فرع) ويقطع القصر نية إقامة أربعة أيام لإقامتها من غير نية فانه إذا أقام ولو شهورا من غير نية الإقامة بل كان لحاجة وهو يرجو قضاءها كل يوم قصر فالقاطع نية الإقامة لا الإقامة وعليه فيقيد قول الناظم: مقيم أربعة أيام يتم . بما إذا كانت الإقامة بنية . وقال ابن الماجشون وسخنون إذا نوى إقامة ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم . واعلم أن الأربعة الأيام تستلزم عشرين صلاة وعشرين صلاة لا تستلزم أربعة أيام إذ لو دخل قبل العصر من يوم الأحد مثلا ولم يكن صلى الظهر ونوى أن يصلي الصبح من يوم خميس ثم يخرج فقد نوى عشرين صلاة وليس معه إلا ثلاثة أيام وبعض يوم وعلى المشهور من اعتبار الأربعة الأيام لا يعتد بيوم الدخول إلا أن يدخل أوله وقال ابن نافع يعتد به إلى مثل وقته وعلى المشهور فالمسئلة من النظائر التي يلغى فيها اليوم المجموعة في قول الشيخ ابن غازي في نظم نظائر الرسالة :

واليوم يلغى في اليمين والكرها وفي الإقامة على ما اشتهرها

وفي خيار البيع ثم العدة وأجل عقيقة وعهدة

(فرع) ويقطع القصر أيضا المرور بالوطن أو مافي حكمه من البساتين المسكونة وإن لم يعزم على الإقامة لأن المرور بالوطن مظنة تعوقه فيه بأن يطرأ له ما يقتضي إقامته ويقطع القصر أيضا العلم بالإقامة عادة كإقامة الحاج بمكة أربعة أيام وكذا العلم بالمرور بالوطن . التوضيح : واعلم أن المرور بالوطن لا يقطع القصر إلا بالوصول ، وأما العلم بالمرور فيقطع السفر ويغير حكمه قبل الوصول ، فان لم تكن نيته المرور بوطنه لا يقطع قصره إلا مروره بالوطن أو مافي حكمه ؛ ومن علم المرور بالوطن نظر ما بين ابتداء سفره ووطنه فان كان أربعة برد فأكثر قصر وإلا أتم اه وكذا ينظر ما بين وطنه وموضع قصره فان كان بينهما مسافة القصر قصر وإلا فلا فتجئ أربع صور والوطن هنا ما فيه زوجه مدخول بها أو سرية بخلاف ولده وخدمه فان تقدم للمسافر استيطان المحل ثم سافر من موضع استيطانه رافضا لسكناه ثم رجع إليه من مسافة القصر ناويا قضاء حاجته في يومين فيقصر في مسيره ورجوعه . واختلف قول مالك في اليومين اللذين يقيم فيهما ، والذي رجع إليه واختاره ابن القاسم القصر لأن عوده إليه من غير نية الاستيطان لا يوجب الإتمام . ابن الحاجب أما لو رده الرجوع إلى وطنه أتم اتفاقا . (تنبيه) تقدم أن نية إقامة أربعة أيام تقطع القصر ثم هذه النية إما أن تكون بعد الصلاة أو في أثناءها أو قبلها فإذا صلى بالتقصير ثم نوى الإقامة فيعدها حضرية في الوقت استجابا . ابن عبد السلام ويكاد أن يكون لوجه له إلا أن يقال إن نية الإقامة على جرى العادة لا بد لها من تروفاذا جزم بالإقامة بعد الصلاة فلعل مبدء نيته كان في الصلاة فاحتيط لذلك بالإعادة في الوقت وأما إن نوى الإقامة في أثناء الصلاة فذهب المدونة أنها لا تجزئه حضرية ولا سفرية ؛ ثم في قطعها أو جعلها نافلة قولان ، وفي بطلان صلاة المؤتمين به وصحتها فيستخلف من يتم بهم سفرية ويقطع هو ويصلها حضرية وراء المستخلف قولان وأما إن نوى الإقامة قبل الصلاة فيتم ولا إشكال وقد فرع ابن الحاجب على كون القصر سنة ثلاث صور لأن المسافر إما أن يدخل الصلاة ناويا للإتمام أو ناويا القصر أو تاركا للنتيتين معا ساهيا أو مضربا فان نوى الإتمام فاما أن يفعل ما نوى فيتم أو يخالفه فيقصر ، فان أتم فاما عمدا وإما ساهيا عن كونه مسافرا أو عن التقصير ، وإن قصر فاما أن يقصر عمدا أو سهوا فهذه أربع صور ، وإن نوى القصر فاما أن يقصر عمدا أو ساهيا عن السفر أو التقصير كما تقدم وإما أن يتم عمدا أو سهوا فهذه أربع صور أيضا ، وإن لم ينو إتماما ولا قصرا فاما أن يتم أو يقصر

فأول قال الناظم بدل الشطر الثاني * جميعها تكره في الصلاة * لكن أحسن لطفه النظم :

(كَثُلَ مِنْ صَلَاتِهِ مُدَافِعًا لِيَوَّلَ أَوْ غَائِطٍ أَوْ هُمَا مَعًا)

وأشار بقوله مدافعا إلى كون أحدهما أو هما معا شديدين وهو كذلك قال ابن زرب تبطل بالشديدين وكذلك قال عياض اهـ . وهذا إذا شغله ذلك عن فرض من فروض الصلاة وفهم منه أن الخفيف لا تكره الصلاة معه وهو كذلك لكن فيه مخالفة لقوله وإن لم يكن شيئا خفيفا فيه إلا أن يحمل الخفيف الآتي على مثل حديث (١٩٣) النفس بأمور الدنيا كما يأتي

فها تان صورتان فالجموع عشر صور ويستتبع هذه الصور حكم المقتدى بالمسافر في كل صورة منها فناوى الإتمام إن أتم عمدا أعاد في الوقت وأربعا إن حضر فيه وإن أتم ساهيا فقال ابن القاسم يسجد بعد السلام ولا يعيد ثم رجع إلى الإعادة فإن أتم هذا المسافر الذي نوى الإتمام وأتم عمدا أو ساهيا أعاد هو كما تقدم وأعاد من تبعه من مسافر ومقيم في الوقت وأعاد من لم يتبعه أبدا على الأصح ، وإن قصر أى ناوى الإتمام قصر عمدا بطلت على الأصح ؛ فإن أتم بطلت صلاة من أتم به ، وإن قصر سهوا فعلى أحكام السهو وهو كقيم سلم من اثنتين سهوا فإن أتمها حيث يصح له ذلك صار كمسافر أتم فيعيد في الوقت فإن أتم سبحوا به ليرجع لو كانوا كلهم مقيمين سلم إمامهم المقيم من اثنتين ثم إذا أتم يعيدون كلهم الصلاة في الوقت لأنهم مؤتمون بمسافر أتم ، وناوى القصر إن قصر عمدا أو سهوا فواضح إذ فعل السنة في حقه فإن أتم المقيمون أفذاذا ولا إعادة باتفاق فإن أتموا بإمام في أجزاء صلاتهم لاصلاة من أمهم قولان ، وإن أتم أى ناوى القصر أتم عمدا بطلت على الأصح ، فإن أتم بطلت صلاة من أتم به ، وإن أتم سهوا فيعيد في الوقت . وقال ابن المواز يسجد ولا يعيد ، فإن أتم فقال مالك يسبحون به ولا يتبعونه ويسلم المسافرون بسلامه ؛ وأما المقيمون فيتمون بعد سلامه أفذاذا ويعيد وحده في الوقت وأما تارك النية عمدا أو مضربا في صحة صلاته قولان سواء أتم أو قصر ؛ فإن أتم فتصح على القول بصحة صلاته وتبطل على الآخر وعلى الصحة فإن قصر أتم المقيمون أفذاذا بعد سلامه ، وإن أتم أعاد هو ومن تبعه من مسافر ومقيم في الوقت وأعاد من لم يتبعه أبدا كما تقدم ، وللامام سيدى عبد الواحد الونشريسي رحمه الله في هذه المسألة :

وذوالسفر الناوى التمام فتارة يتم وزا وقتا يعيد ومن تلا

وابطل سوى التالى له كمقصر بعدد وإن سهوا فكالسهو يحتلى

وذو نية التقصير أبطل صلاته بتكميله عمدا وإلا كمن تلا

وسبح مؤتم به غير تابع له وتلاه في السلام مكمل

اه فقله فتارة يتم يشمل ما إذا أتم عمدا أو سهوا ولم يتكلم على ناوى التقصير إذا قصر عمدا أو سهوا لوضوحه وقوله وإلا أى وإن لم يكن التكميل عمدا بل سهوا فحكمه حكم مأوم تلا أى تبع إمامه في الإتمام وقد دخل عليه وهو الإعادة في الوقت ولم يكمل حكم المأوم في المسألة الأخيرة وأسقط حكم الصورة الثالثة وهى ترك نية القصر والإتمام معا ومكملا في البيت الأخير حال من مفعول تلاه وقد ذيلت الآيات الأربعة بتكميل حكم المأوم وبيان حكم ما إذا نوى القصر وقصر عمدا أو سهوا وإن كان ظاهر الكمال التقسيم وبيان حكم الصورة الثالثة في قولنا :

(٢٥ - الدر الثمين - أول)

(وَإِنْ يَكُنْ شَيْئًا خَفِيفًا فِيهِ مَضَى عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ)

أى وإن كان المشغل شيئا خفيفا كره كراهة تنزيه وهو واضح :

(وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَحَالَةِ الْجُوعِ كَذَلِكَ وَالْعَبَثِ)

وَشِدَّةِ الْحَرِّ وَكَثْرَةِ الشَّبَعِ وَضَيِّقِ الْخُلُقِ إِلَى هَذَا تَبَعُ

(فَكُلُّ مَا يَشْغَلُهُ عَنْ فَهْمِهَا)
فَمُسَدُّ وَلَوْ مَضَى وَقْتَهَا)
كثرة الهم الذي يذهب بالعقل حتى لا يدري كم صلى قاله عياض ، وكثرة العمل لغير إصلاحها والأكل والشرب وترك ركن من فرائضها أو ثلاث سنين ولم يجبرها بالسجود لها والزيادة فيها عمدا أو جهلا أو يزيد مثلها سهوا والردة والقهقهة والتوكؤ على عصا لغير عذر بحيث لو أزيل لسقط أو الفرض في الكعبة أو على ظهرها و قيل لإعادة وأقام سأترا فكالصلاة في جوفها وتعاد في الوقت وقيل إن كان بين يديه قطعة من سطحها فكالصلاة في جوفها قاله المازرى أو اختلاف نية الامام والمأوم أو ذكر ما يفسد صلاة الامام أو ترك النية أو قطعها عمدا أو تذكر صلاة فرض وجب عليه ترتيبها ، وعد عياض مفسداتها عشرين

وَكَرِهُوا إِنْ كَانَ شَيْءٌ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ جَوْهَرٍ أَوْ دِرْهَمٍ
وَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ بِالتَّحْقِيقِ إِلَى التَّائِمِلِ أَوْ التَّزْوِيقِ)

وجه الكراهة في هذه الأمور كونها مشغلة عن إتمام الصلاة ومثل الشبع الصلاة بحضرة الطعام

(وَكَرِهُوا الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ فَدَعَّ وَبَاعِدَ)

وإما لأنها محل النجاسة بوضع النعال فيها

(١٩٤)

إما لأنها مأوى الشياطين

(وَكَرِهُوا الْقِرَاءَةَ

الْمُنْكَسَةَ

بِمَكْسٍ مَا فِي الْمَصَاحِفِ

الْمُرْسَسَةِ)

يشمل صورتين: الأولى أن

يقرأ السورة ثم يقرأ السورة

التي فوقها. الثانية أن يقرأ

السورة مقلوقة من آخرها

إلى أولها والظاهر أنها متنوعة

(وَكَرِهُوا مَنْ يُصَلِّ مَعَ إِمَامٍ

مُسَاوِيًّا فِي الصَّفِّ مَعَهُ

أَوْ أَمَامَ)

أي يكره أن يكون المأموم

مساويا للإمام في موقفه يمينه

أو يساره ويكره أن يصلي

أمام الإمام بين يديه لغير

ضرورة وإمام الأول بكسر

الهمزة والثاني بفتحها .

(وَكَرِهُوا أَنْ يَحْمِلَنَّ مَتَاعًا

فِي كُمِّهِ كَالثُّوبِ وَالْبِضَاعِ)

المتاع السلعة والبضاعة أي

شيء من المال فهو أعم من

الذي قبله ويحتمل تساويهما ولعله ذكر الكم والثوب لكونهما الغالب وإلا فلو جعله في حجره أو غيره لكان شغلا كالكم

(وَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ فِي الْمَعَاطِنِ وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الْمَوَاطِنِ)

معاطن الإبل: مواضع مبارکها ، وقيل موضع صدورها بعد ورودها لتشرب عللا بعد نهل ، ويطلق على مأواها ليلا أيضا ، ثم

ذكر المواطن التي تكره الصلاة فيها وورد النهي عن بعضها فقال :

(كَالشُّوقِ وَالْحَمَامِ وَالطَّرِيقِ وَظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ يَا صَدِيقِ)

السوق والحمام والطريق معروفة، وظهر بيت الله هو ظهر الكعبة وعن ابن عمر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في سبعة مواطن في المزلة والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق وفي الحمام إن أمنت النجاسة ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام» اه وفائدة ذكر الظهر مع الفوق عدم كراهته على موضع هو فوق البيت أى أعلى منه كأبى قبيس، فلو صلى على ظهر البيت بطلت عندنا خلافا لأبى حنيفة ولعله أشار بقوله كالسوق لخبر أبى هريرة رضى الله عنه في صحيح مسلم (١٩٥) «أحب البلاد إلى الله مساجدها وأبغض البلاد إلى الله أسواقها»

البلاد إلى الله أسواقها

(وَبُقْعَةُ الْمَزَالِ وَالْمَجْزَرَةِ

وَبُقْعَةُ الْكُفَّارِ حَتَّى

الْمَقْبَرَةِ

وَبَيْتُ أَهْلِ الْخَمْرِ

وَالنَّجَاسَةِ

كَتَارِكِ الصَّلَاةِ ذِي

خَسَاسَةٍ

وَمَوْضِعُ السُّجُودِ إِنْ

كَانَ عِوَجَ

دَعَا وَمَا عَلَيْكَ فِيهِ

مِنْ حَرَجٍ

وَبُقْعَةُ الْفَضْبِ كَذَلِكَ

تُكْرَهُ

وَالْخَلْفُ فِيهَا قَدْ سَمِعْنَا

خَبْرَهُ

بقعة المزلة هي موضع طرح

الزبالة ومحل الكراهة إن لم

تتحقق النجاسة والمجزرة

موضع تعليقك اللحم وهي

بكسر الميم وفتح الزاي وقال الجوهري المجزرة بكسر الزاي موضع جزرها اه ولا شك في نجاسته لما فيه من الدم وبقعة الكافر

إما بيته وإما موضع إقامته لعدم تحرزه عن النجاسة وأما المقبرة بثلاث الموحد فيها خلاف بين الجديدة والقديمة وبين مقبرة الكفار

وغيرهم. المازرى مشهور المذهب الجواز ولو كانت لكافر وتكره في بيت أهل الخمر وأهل النجاسة لأنهم لا يتحرزون من النجاسة

وكذلك تكره الصلاة في بيت تارك الصلاة لحصاسته وفي بعض النسخ لخصاسته أى خص بذلك دون بيت المصلى فلا تكره فيه لتوقيه

من النجاسة دون الآخر وتكره في موضع يكون السجود فيه معوجا لعدم تمكن إتمام السجود فيه وتكره في البقعة المغصوبة

تشوق إخوان وقد أحبة وأعظمها يا صاح سكنى الفنادق

وكثرة إباحاش وقلة مؤنس وتبديد أموال وخيفة سارق

فان قيل في الأسفار كسب معيشة وعلم وآداب وصحبة وافق

قفل كان ذا دهر تقادم عصره وأعقبه دهر شديد المضايق

فهذا مقالى والسلام كما بدا وجرب في التجريب علم الحقائق

قلت ومن أعظم ما يزهى في السفر ويرغب عنه ما رأينا الناس أجمعوا عليه اليوم من ترك الصلاة في الطريق إلا النادر جدا ومن سأل أهل الرقعة الصبر للصلاة لم يلتفت إليه وكأنه أتى بمنكر من القول وكذا معاشر من اجتمعت فيه رذائل الخصال وهو الحمار وقد قلت تذيلا للبيت المعلوم وهو قول القائل :

فما حنّ حجام ولا حاك فاضل وما كان جزار كريم الفعائل

بيتين وهما :

كذلك حمار فقيه تجمعت قبائح هؤلاء وزد في الرذائل

وأما عماد الدين وهي صلاتنا فلا يلتفت سفر إليها لسانا

﴿ تنبيه ﴾ مما يتأكد ذكره هنا ويناسب هذا المحل لكون السفر أحد أسبابه الجمع بين الصلاتين ؛ والجمع بينهما في خمسة مواضع : في عرفات بين الظهر والعصر إثر الزوال وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء حين وصوله إليها وذلك بعد مغيب الشفق وفي السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء على تفصيل في وقت الجمع وفي كل مسجد بين المغرب والعشاء ليلة الماطر أو الطين مع الظمة وبين الظهر والعصر والمغرب والعشاء للمريض يخاف الإغماء أو حمى النافض أو الميد . فأما الجمع بعرفة والمزدلفة فيأتى الكلام عليه في الحج إن شاء الله وأما الجمع في السفر ففي الموطأ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك » ثم اعلم أن المسافر له حالتان تارة تزول عليه الشمس وهو نازل بمنهل يريد الرحيل وتارة تزول عليه وهو راكب ؛ فالحالة الأولى إن نوى النزول بعد الغروب جمع بينهما مكانه قبل ارتحاله وإن نوى النزول قبل الاصفرار أخر العصر لتمكنه من إيقاع كل صلاة في وقتها وإن نوى النزول في الاصفرار صلى الظهر حينئذ وخير في العصر بين أن يصلها إذ ذاك أو يؤخرها حتى ينزل ، وأما الحالة الثانية وهي أن تزول عليه الشمس وهو راكب ، فإن نوى النزول قبل الاصفرار أو في الاصفرار نفسه أخرها إليه وإن نوى النزول بعد انقضاء جميع زمن الاصفرار وهو الغروب جمعهما جمعاصوريا الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية . التوضيح وهذا كله إذا كان له وقت يرتحل فيه ووقت ينزل فيه

وتصح وقيل لا تصح فيها ولما قال والحلف فيها إلى آخره .

(وَسُنَّةُ التَّشَهُّدِ الْإِخْفَاءِ وَالْجَهْرُ كَرُهُ وَبِهِ الْقَضَاءُ)

أى أن سنة التلظظ بالتشهد الإخفاء بأن يكون سرا بحركة لسانه ويكره الجهر به . واعلم أن المؤلف ذكر حكمه ولم يذكر لفظه قال في الرسالة : والتشهد التحيات لله الزا كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله (١٩٦) وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم قال فإن سلمت

بعد هذا أجزأك اه .
(خاتمة) ومن المكروهات حديث النفس بأمور الدنيا وتشبيك الأصابع وفرقتها والعصب بها ونحوها وبالحجة وتسوية الحصى والإقعاء في التشهد بأن يجلس على صدور قدميه وكذلك عند القيام من السجود بل يعتمد على يديه والصفد بالدال وهو ضم قدميه في قيامه كالمكبول والصفن بالنون وهو رفع إحدى رجله كالداية عند وقوفها والصلب وهو وضع اليدين على الخصرتين وتجافي العضدين عن الجنبين كالمصلوب والاختصار وهو وضع اليدين على خصرته في قيامه والتلم لمن ليست عادته ذلك وكفت الشعر والثوب .

باب شروط الإمامة

الإمامة في اللغة الاقتداء والإمام المقتدى به والمأموم الذي يقتدى بغيره والإمامة

وأما إن لم ينضبط ذلك وتساوت أحواله فانه يجمع بين الصلاتين جمعا صوريا قاله ابن بشير اه .
(فروع : الأول) قال ابن عرفة لم يذكر مالك في العشاءين الجمع عند الرحيل أول الوقت . وقال سحنون هما كالظهر والعصر . الباجي وجه رواية ابن القاسم أن ذلك الوقت ليس بوقت معتاد للرحيل (الثاني) لا يختص الجمع بالسفر الطويل كالمقصر لما في الموطأ عن علي بن حسين أنه كان يقول « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر وإذا أراد أن يسير ليلته جمع بين المغرب والعشاء » (الثالث) قال في النكت قال بعض شيوخنا : لا يجمع المسافر في البحر لأن إيمانيسح للمسافر في البر الجمع من أجل جد السير وخوف فوات أمر وهذا غير موجود في المسافر بالريخ في البحر (الرابع) المشهور جواز الجمع وإن لم يجد به السير وقيل لا يجمع إلا أن يجد به السير قاله في القدمات (الخامس) قال ابن عات إن كان راجلا فلا بأس أن يجمع لأن جد السير يوجده . القلشاني قال بعض الشراح هذا نص فيما تردد فيه بعضهم من جمع الراجل وفي المواق عن ابن علاق ظاهر كلامهم أن الجمع إنما رخص للراكب دون الراجل رقبا له لمشقة النزول والركوب (السادس) قال التلمساني لو جمع أول الوقت وهو في المنهل فلم يرتحل فلما لك في المجموعة يعيد الأخيرة في الوقت من التوضيح (السابع) قال في التوضيح إذا جمع في السفر وقدم الصلاة الثانية مع الأولى فنوى الإقامة في أثناء إحدى الصلاتين إما الأولى وإما الثانية فقد بطل الجمع وبطلان الجمع لا يستلزم بطلان الصلاة فلذلك إن نوى الإقامة في أثناء الأولى أو بعد الفراغ منها وقبل التلبس الثانية تحت الأولى ويؤخر الثانية إلى أن يدخل وقتها وإن نوى الإقامة في أثناء الثانية تحت الأولى أيضا وقطع الثانية أو أتمها نافلة والإتمام أولى وأما إن نواه بعدها فلا تبطل كمن صلى بالتيمم ثم وجد الماء ولو قيل بالاعادة قياسا على خائف الاغماء إذا لم يغم عليه على أحد القولين وقياسا على استجابته في المدونة الاعادة في حق من نوى الإقامة بعد الصلاة ما بعد (الثامن) إذا ارتحل قبل الزوال فنزل عند الزوال فجمع بينهما ظنا منه جواز جمعه لارتحاله السابق فروى على عن مالك يعيد الصلاة مادام في الوقت وأما الجمع للمرض فقال في المدونة قال مالك إذا خاف المريض أن يغلب على عقله جمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس لا قبل ذلك وبين العشاءين عند الغروب اه . قال في التوضيح وألحق في العتبية خائف الاغماء بالذي يأخذه النافض وجوز له الجمع عند الزوال ولذلك أجاز مالك في المبسوط لمن يخاف الميّد إذا نزل في المركب أن يجمع إذا زالت الشمس قال وجمعه عند الزوال أحب إلى من أن يصلحها في وقتها قاعدا (فرعان : الأول) قال في المدونة إن كان الجمع للمريض أرفق به لشدة مرضه أو بطن منخرق من غير مخافة على عقله جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشاءين عند غيبوبة

الشفق

خطة شريفة في الدين ومن شرائع المسلمين لحبر « أتممكم شفعاؤكم فاختاروا بمن تستشفعون »

ولما وصف بالشفاعة دل ذلك على فضله في نفسه ، وشرفه وثبته وحضوره في الشفعاء دليل على أن من ليس بشفييع ولا يصالح للشفاعة لا يكون إماما وقال عليه الصلاة والسلام « إن سرکم أن تقبل منکم صلاتکم فليؤمکم خيارکم فانهم وفد بينکم وبين ربکم » ولما كان للإمامة شروط أجزاء وشروط كمال ذكرهما الناظم فقال :

(وَبَعْدَ ذَا نَذَرُكَ فِي الْإِمَامِ شُرُوطُهُ كُلًّا عَلَى النَّامِ)

أي وبعد ما قدمناه مما يتعلق بالصلاة نذكر شروطه على التمام معنى الواجبة وغيرها ، وبدأ بالواجبة وهي ثمانية فقال :

(فِنْ شُرُوطِهِ نَقُولُ الْوَاجِبَةُ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْمُجَانِبَةُ
لِكُلِّ مَا نَهَى عَنْهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَذَا هُوَ الصَّوَابُ)

ذكر في هذين البيتين ثلاثة شروط ، الأول العقل فلا تصح إمامة مجنون مطبق بلا خلاف ، وفي غيره قولان ، وفي معنى المجنون غير المميز كالسكران وسواء أدخله على نفسه أو أدخله غيره عليه وسواء سكر بحلال (١٩٧) أو بحرام لأن ذهاب العقل

ينقض الطهارة التي وجودها

شروط في الصحة . الثاني

البلوغ فلا يؤم الصبي غيره

قال مالك في المدونة : لا يؤم

في النفل رجالا ولا نساء

وقال ابن القاسم يؤم الصبي

في النافلة دون الفريضة

وهو المشهور . الثالث

العدالة فلا تصح من فاسق

بجراحة ، وأما بالاعتقاد

والتأويل ففيه خلاف والمشهور

صحة إمامته لأنه يعتقد

التقرب لعبادته فهو أخف

من القادح على ما يعتقد أنه

معصية لأنه لما لم يحتجب

بأنه الله تعالى عنه لا يؤمن

أن يترك ما أمره الله تعالى

به من الطهارة والنية

والإحرام ، وظاهر النظم

عدم صحة إمامتهما لتصويبه

منع إمامة من نهى عنه

الكتاب والسنة . والثالث

مأخوذ من السنة كما تقدم

(وَذَكَرَ كَوَامِلَ شُرُوطِهِ يَكُونُ

وَمُسْلِمًا وَلَا يَرَى جُنُونًا)

الشفق لا قبل ذلك . قال في التوضيح حمل سحنون وأبو حمران وغيرهما الكتاب على أن المراد بوسط الوقت الجمع الصوري وأن المراد بالوقت الوقت كله أي اختياريه وضروريه ووسطه آخر القائمة اه ويجوز الجمع الصوري للحاضر الصحيح أيضا (الثاني) إذا جمع المريض أول الوقت لأجل الخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار يعيد الآخرة قال سند يريد في الوقت وعند ابن شعبان لا يعيد . وأما الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر فقال في التوضيح واعلم أنه إذا اجتمع المطر والطين والظلمة أو اثنان منها جاز الجمع اتفاقا وإن انفرد واحد فإن كان الظلمة لم يحز الجمع اتفاقا وإلا أدى إلى الجمع في أكثر الليالي وإن انفرد الطين أو المطر فقال صاحب المقدمات المشهور جواز الجمع لوجود المشقة وقال في الذخيرة المشهور في الطين عدمه وهو الأظهر ثم قال : ﴿ تنبيه ﴾ حكى الباجي وصاحب المقدمات عن أشهب إجازة الجمع لغير سبب لحديث ابن عباس « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر ولا مطر » ثم قال . فإن قلت لعل مراد أشهب الجمع الصوري فالجواب أن الباجي وابن رشد وغيرهما من الأئمة لم ينقلوه على ذلك ولو كان ذلك لم يكن نسبته لأشهب معنى والله أعلم اه والمشهور جواز الجمع بين المغرب والعشاء للمطر أو للطين مع الظلمة في كل مسجد وفي كل بلد وقيل يخص بمسجد المدينة والمنصوص اختصاص الجمع بالمغرب والعشاء لا بين الظهر والعصر لعدم المشقة فهما غالبا واستقراء الباجي وابن الكاتب من قول مالك في الموطأ بعد حديث ابن عباس « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر » أراه في مطر جواز الجمع بين الظهر والعصر وهو أخذ حسن ، وهذا إنما هو في تقديم العصر إلى الظهر وأما لو جمع بينهما جمعا صوريا لجاز ذلك من غير مطر باتفاق اه من التوضيح . ابن ناجي ما ذكر الشيخ ابن أبي زيد من أن الجمع رخصة هو خلاف رواية ابن عبد الحكم الجمع ليلة المطر سنة وخلاف ما في المدونة عن ابن قسيط الجمع ليلة المطر سنة ماضية والأصل الحقيقة ثم قال وهل هذه الرخصة على القول بها راجحة أو مرجوحة ؟ قولان للخمسي وابن رشد اه وفي شرح ابن الحاجب للإمام سيدي أحمد الوائلي رحمه الله تعالى مانعه . ﴿ تنبيه ﴾ ما نقلناه عن الأكثر من أن الجمع أرجح هو مالم يجر العرف بتركه في موضع كما اتفق بالجامع الأعظم من تونس فإنه لم يسمع أنه جمع به قط قال قلت وكذا جامع القرويين والأندلس بفاس وقيل في علة ذلك إنه لا بد فيه من الأذان للاعلام بدخول الوقت ومن كهم الأذان حتى على الصلاة وإذا دعا إلى الصلاة كان ذلك كذبا والصواب في التعليل أنه لعدم جريان العرف بذلك اه

اشتمل هذا البيت على شرطين : الأول الذكورية فلا تصح إمامة المرأة للرجال ولا للنساء في الفرض ولا في النفل وروى ابن أيمن عن مالك تؤم النساء ، والأول هو المشهور ، ويشترط كونه محقق الذكورية فلا تصح إمامة الخنثى المشكل للرجال ولا للنساء على المشهور . الثاني الإسلام فلا تصح من كافر .

(تنبيه) لا فرق في بطلان صلاة المقتدى بامرأة أو كافر أو خنثى أو مجنون أو فاسق بجراحة بين أن يدخل علما بذلك أو جاهلا ثم تبين له ذلك في أثناءها أو بعد فراغها والله تعالى أعلم . واختلاف في المخالف في الاعتقاد كالقدرية وأهل الأهواء والبدع والخوارج

والخوالب للخلاف في تكفيرهم وعدمه وقد اضطرب فيها قول مالك وهو إمام الفقهاء كما اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر وهو إمام المتكلمين ؛ والقدرية فرقة تجعل الإيمان بالقدر أن تؤمن بأن تقدير الخير والشر من العبد لا من الله تعالى وتقول أيضا إن المشيئة إلينا ينكرون القدر يزعمون أن كل أحد خالق فعله ولا يريدون أن الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى ومشيئته وقيل إنهم هم الذين ينسبون الخير إلى الله تعالى والشر إلى غيره ولذلك سماهم النبي صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة لأنهم يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة وقيل سموهم مجوسا لأنهم أحدثوا في الإسلام مذهبا يضاهي مذهب المجوس من جهة أن المجوس يضيفون السكوان إلى إلهين يسمون أحدهما يزدان والآخر أهرمن ويعنون يزدان البازي وبأهرمن الشيطان يزعمون أن يزدان يأتي بالخير والسرور وأهرمن يأتي بالغم والشرور يقولون ذلك في الأعيان والأحداث إلا أن القدرية يشبّهون ذلك في الأحداث لا غير (١٩٨) فيشبّهونهم من وجه، والمرجئة سموهم بذلك لتأخيرهم العمل وتباعدتهم إياه عن الإيمان

وفي شرح المواق بعد أن عدّ فوائد الأذان ناقلا لها عن القاضي مانصه : انظر هل يكون هذا شاهدا على استخفاف الأذان للعتمة عند مغيب الشفق وقد كان الناس جمعوا اه وصفة الجمع أن يؤذن للغرب على المنار في أول وقتها على العادة ثم يؤخر المغرب قليلا ثم يصلها في وسط الوقت وينبغي للإمام إذا صلى المغرب أن يقوم من مصلاه حتى يؤذن للعشاء ويقم ثم يعود ثم يؤذن للعشاء في صحن المسجد وقيل في مقدمه وقيل خارجه بخفض الصوت أذانا ليس بالعالى ، ثم يصلون العشاء متصلة بالمغرب إلا قدر الأذان والإقامة ولا يتنفل بينهما خلافا لابن حبيب ولا يوتر إلا بعد الشفق ثم ينصرفون قبل مغيب الشفق هذا هو المشهور وضعف لأن فيه إخراج كل صلاة عن وقتها المختار وهو مبنى على القول بامتداد وقت المغرب وقيل تصلى المغرب أول وقتها المختار وتصلّى العشاء وهو مبنى على القول بعدم الامتداد .

﴿ فروع : الأول ﴾ إذا انقطع المطر بعد الشروع في المغرب أو العشاء جاز التماذى لأن عودته لا تؤمن . قال المازرى والأولى عدم الجمع إذا ظهر عدم عودته . الثاني يجمع المعتكف في المسجد تبعا للجماعة لفضلها ولأن في عدم جمعه الطعن على الإمام ولأجل التبعية استحجب بعضهم للإمام المعتكف أن يستخلف من يصلى بالناس والمشهور عدم جمع الضعيف والمرأة بيتهما بمسمع . الثالث قال ابن الحاجب وينوى الجمع عند الأولى فإن أخره إلى الثانية فقولان وينبى عليهما جواز الجمع إن حدث السبب بعد أن صلى الأولى وإن صلى الأولى وحده ثم أدرك الثانية يريد أو صلى الأولى في غير تلك الجماعة أى فإن قلنا محل النية عند صلاة الأولى لم يجمع وإن قلنا عند الثانية جمع والمشهور عدم الجمع إن حدث السبب بعد الأولى وجواز الجمع لمن أدرك الثانية . الرابع من جمع وبقى في المسجد حتى غاب الشفق فقال ابن الجهم يعيدون وفي سماع أشهب وابن نافع لا يعيدون . والثالث للشيخ إن بقي أكثرهم أعادوا وإن بقي أقلهم فلا إعادة اه .

تم الجزء الأول من الدر الثمين والورد المعين في شرح المرشد المعين
ويليه الجزء الثانى ، وأوله مندوبات الصلاة

حيث قالوا الأعمال ليست من الإيمان ، وقيل هم الجبرية القائلون بأن العبد لا فعل له وإضافة الفعل إليه كإضافته إلى الجمادات وسموا بذلك لأنهم يؤخرون نفوسهم عن فعل الأشياء ويخرجونها من البين وذكر الأكرثون أنها هي الفرقة القائلة بالجبر الصرف المنكرة للتكليف ، وقيل الأصح أنها الفرقة التي تعتقد أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وسموا بذلك لاعتقادهم أنه تعالى أرجأ تعذيبهم على المعاصي أى أخره عنهم اه من زين العرب بالمعنى مع تقديم وتأخير وقوله ولا به جنون تقدم في مفهوم قوله العقل

(وَعَارِفًا بِالْفَقْرِ فِيمَا يَكْزَمُ وَقَارِنًا لَالْحَنَ فِيهِ يُعْلَمُ) فهرس

اشتمل هذا البيت على شروط وهو كونه عارفا بما لاتصح الصلاة إلا به فقها وقراءة أما كونه عارفا بلفظه المتعلق بالصلاة فلا إشكال فيه ، وأما القراءة فقال الإمام أبو عبد الله لاتصح الإمامة الأحمى قال مالك إن صلى من يحسن القراءة خلف من لا يحسنها أعاد الإمام والمأموم أبدا وقوله لالحن فيه يعلم . اعلم أنه اختلف في الإمامة الاحان على أربعة أقوال : أحدها عدم الصحة مطلقا في الفاتحة وغيرها غير المعنى أم لا كأنعمت ضما أو كسرا أو ياك بكسر . ثانيا تبطل بالحن في الفاتحة دون غيرها وسبب الخلاف هل يخرج الالحن عن كونه قرآنا أم لا ، والقولان مشهوران فلنقتصر عليهما

﴿ تنمة ﴾ تبطل بقراءة من لم يميز بين الضاد والطاء لأن فيه إبدال حرف بحرف ولا شك في تغير المعنى به وهو أشد من تغير إعرابه إذ قد لا يغير معناه وهو قول ابن أبي زيد والقاسبي وقيل لا تبطل حكاه اللخمي عن الأشراف وشهر القولين صاحب المختصر .

فهرس

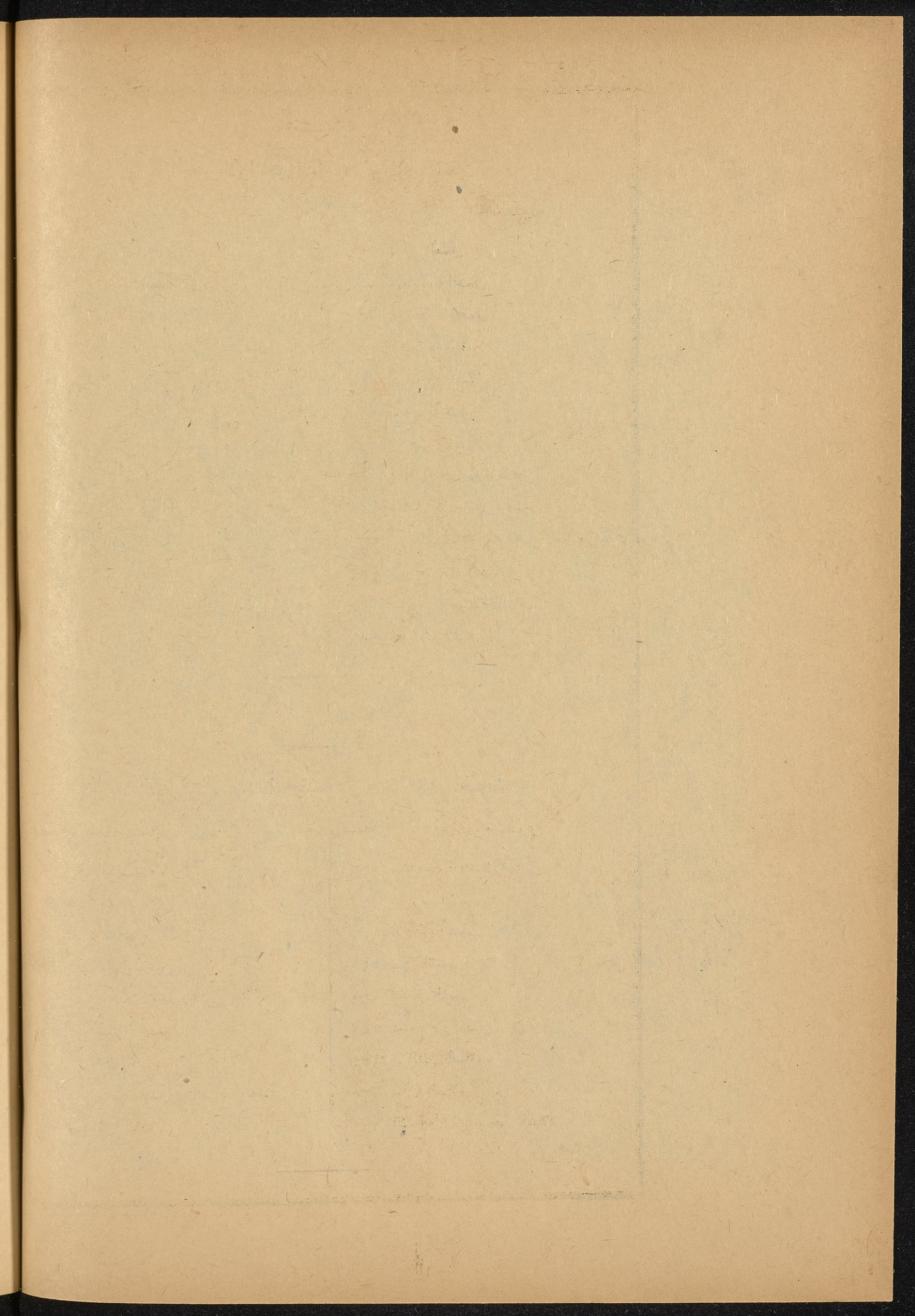
الجزء الأول من الدر الثمين والمورد المعين

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	١٢٨	سنن الغسل
٤	شرع مبدأ خطبة الناظم		مندوبات الغسل
١٤	كتاب القواعد	١٣١	موجبات الغسل
٥٧	فصل : وطاعة الجوارح الجميع	١٣٩	التيمم وأحكامه
٧٠	مقدمة من الأصول	١٤٥	فرائض التيمم
٨٠	كتاب الطهارة	١٤٨	سنن التيمم
٩٧	فصل : في فرائض الوضوء	١٤٩	نواقض التيمم
١٠٥	سنن الوضوء	١٥٢	مطلب المسح على الخفين
١٠٧	فضائل الوضوء	١٥٤	مطلب المسح على الجبيرة
	نواقض الوضوء		كتاب الصلاة : فرائض الصلاة
	أسباب الوضوء	١٦٤	شروط أداء الصلاة
١٢٣	فصل أذكر فيه بعض آداب قضاء الحاجة	١٧٥	شروط وجوب الصلاة
١٢٥	فرائض الغسل	١٨١	سنن الصلاة

فهرس

شرح التتائي على نظم مقدمة ابن رشد الذي بالهامش

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	١٣٦	مكروهات الغسل
١١	كتاب الإيمان	١٤٠	شروط التيمم
٤٤	باب الوضوء	١٤٣	فروض التيمم
٧٦	فضائل الوضوء	١٤٨	سنن التيمم
٨٣	مكروهات الوضوء	١٤٩	فضائل التيمم
٩١	موجبات الوضوء	١٥٢	المسح على الخفين
١١٥	شروط الغسل	١٥٤	فرائض الصلاة
١٢٣	بيان حكم الغسل من فرائض وسنن	١٧٠	سنن الصلاة
١٢٥	فضائل الغسل	١٩١	الشروط التي توجب الصلاة



الدر الثمين والمورد المعين

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن محمد المالكي

الشهير بميارة

وهو الشرح الكبير على نظم

المرشد المعين على الضروري من علوم الدين

لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأندلسي

وبالهامش

شرح خطط السداد والرشد

لمحمد بن إبراهيم التتائي المالكي

على

نظم مقدمة ابن رشد

لعبد الرحمن الرقي

رحمهم الله ونفع بعلومهم آمين

المنبع النافع

الطبعة الأخيرة

١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

ملزوم الطبع والنشر

مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

تنبیه

حيث إن الشيخ التتائي لم يشرح (باب الزكاة) في الذبائح
من مقدمة ابن رشد فقد وضعنا شرح (باب الزكاة) من شرح
الشيخ محمد بن محمد المديوني في آخر الكتاب تكميلاً للفائدة

(وقادراً على أداء فريضة)
كَيْسَلًا يَكُونُ عَاجِزًا
فِي سَمَرَتِهِ

الشرط السابع القدرة على
أدائها تحرراً عن العاجز
عن الأركان كالعاجز
عن القيام أو ما في معناه
من الأركان لمرض به؛ ففي
المدة إذا عجز عن القيام
استخلف ورجع مؤتماً ،
ولو قال بدل هذا البيت :
وقادراً على أداء المفترض
فلا يكون عاجزاً به مرض
لكان أنسب

(وفي الجمعة مقماً حراً

وعارفاً بيومها مقراً)

أشار بهذا البيت إلى أنه

يشتري في إمام الجمعة أربعة

شروط: أحدها كونه مقماً

فلا تصح خلف مسافر

إلا الخليفة يمر في سفره

بقرية جمعه فيصح أن

يؤم بهم. ثانيها كونه حراً

فلا تصح خلف رقيق

لأنه لا جمعة عليه. ثالثها

كونه عارفاً بيومها إذ لو

لم يكن عارفاً به لا تصح

له ولو صادف إيقاعها فيه،

رابعها كونه مقراً بها

(ويؤم فيها أنه إمام

والجمع أيضاً قاله الأعلام

وفي صلاة الخوف

أو مستخلفاً

يؤم كما ذكرنا

فيه آناً)

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
« حديث شريف »

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مَنْدُوبُهَا تَيَآمُنٌ مَعَ السَّلَامِ تَأْمِينٌ مَنْ صَلَّى عَدَا جَهَرَ الْإِمَامِ
وَقَوْلُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عَدَا مَنْ أَمَّ وَالْقُنُوتُ فِي الضُّبْحِ بَدَا
رِدَاوَتَسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعُ سَدَلُ يَدِ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشُّرُوعِ
وَبَعْدُ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَسْطَاهُ وَعَقْدُهُ الثَّلَاثَ مِنْ يَمْنَاهُ
لَدَى التَّشَهُّدِ وَبَسْطُ مَا خَلَاهُ تَحْرِيكُ سَبَابِقِهَا حِينَ تَلَاهُ
وَالْبَطْنُ مَنْ فَخَذَ رِجَالُ يُبْعِدُونَ وَمِرْفَقًا مِنْ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونَ
وَصِفَةُ الْجُلُوسِ تَمَكِينُ الْيَدِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدَ
نَضْبَهُمَا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي سِرِّيَّةٍ وَضَعُ الْيَدَيْنِ فَافْتَقَنِي
لَدَى السُّجُودِ حَذْوُ أُذُنٍ وَكَذَا رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ خُذَا
تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظَهْرًا سُورَتَيْنِ تَوْشُّطُ الْعِشَاءِ وَفَضْرُ الْبَاقِيَيْنِ
كَالسُّورَةِ الْآخَرَى كَذَا الْوُسْطَى اسْتَحَبَّ

سَبْقُ يَدٍ وَضَمًا وَفِي الرُّفْعِ الرُّكْبُ

لما فرغ من ذكر السنن أعقها بالمندوبات وهي الفضائل : أولها التيامن بالسلام . ابن عرفة سلام
غير المأموم قبلته متيامناً قليلاً وفي كونه أى سلام المأموم كذلك أو بدايته عن يمينه قولان . اه
قال أبو محمد صالح ويكون التيامن عند النطق بالكاف والميم من عليكم . الثاني قول آمين إثر ختم الفاتحة
للفذ على قراءة نفسه في السر والجهر وللمأموم على قراءة نفسه في السر وعلى قراءة إمامه في الجهر
وللإمام على قراءة نفسه في السر دون الجهر على المشهور وهذا كله داخل في قول الناظم : تأمين من
صلى عدا جهر الإمام ، أى يستحب تأمين كل مصلٍّ ماعدا الإمام في الجهر . الرسالة فإذا قلت ولا الضالين
فقل آمين إن كنت وحدك أو خلف إمام وتخفيها ويقولها الإمام فيما أسر فيه ولا يقولها فيما جهر فيه
وهذا هو المشهور أعني أن الإمام لا يقولها فيما جهر فيه وعلى ذلك نبه الناظم بقوله عدا جهر الإمام؛
ثم استدرك في الرسالة الخلاف في المسألة فقال وفي قوله أى المأموم إياها في الجهر اختلاف .

﴿ فرع ﴾ إذا لم يسمع المأموم قراءة الإمام فقال ابن عبدوس يتحرى ويؤمن وروى الشيخ
لا يؤمن وصوبه ابن رشد ، وآمين ممدود الهمزة مخفف اليم قيل معناه اللهم استجب لنا .

كونه إماماً لأن من شروطها الجماعة كما سيأتي فلو لم ينو الإمامة لم تصح صلاته ولا صلاتهم ثم استطرده مسائل يشترط فيها نية الإمامة : أحدها الجمع ليلة المطر. ثانيها صلاة الخوف. ثالثها الاستخلاف لأن كل صلاة من هذه الصلوات تشترط فيها الجماعة .

﴿تتمة﴾ تلخص من كلام الناظم أن الإمام تلزمه نية الإمامة في ستة مواضع واعتراض صاحب التوضيح قولهم كل موضع تشترط فيه الجماعة يجب على الإمام فيه نية الإمامة فإنه غير صحيح لأن الاستخلاف لا تشترط فيه الجماعة فلو اتهموا لأنفسهم بحت صلاتهم اهـ ومثله في الاستخلاف لابن عرفة أربع جهات الجمعة والجمع بعرفة والجمع بمزدلفة والجمع ليلة المطر ، وخان الخوف والاستخلاف زاد في الجواهر كل صلاة لاتصلى إلا بالإمام كالعبدین والاستسقاء والكسوف ، وزاد المازرى يجب أن تشترط نية الإمامة في تحصيل فضل ثواب الجماعة لأن الإمام لا يكتب له فضل الجماعة إلا إذا نواها واختار اللحمي خلاف ما قال المازرى وعليه درج صاحب المختصر حيث قل فيما يشترط فيه نية الإمامة مخرجاً له مما لا يجب عليه

﴿بشارة﴾ أخرج ابن وهب في مصنفه من رواية بحر بن نصر عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إذا أمن الإمام فأمنوا فإن الملائكة تؤمن من فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» . الثالث قول ربنا ولك الحمد للمأموم والقد دون الإمام ولذا قال عدم من أم ، وإثبات الواو في ذلك رواية ابن القاسم ، وفي زيادة اللهم طريقان وقد تقدم أن من السنن قول سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع للإمام والقد ، فتحصل من ذلك أن القد يجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد فالأول سنة والثاني مستحب وأن الإمام يقول سمع الله لمن حمده فقط كما تقدم وأن المأموم يقول ربنا ولك الحمد فقط كما هنا . الرابع القنوت في الصبح . عياض من فضائل الصلاة ومستحباتها القنوت في الصبح . قال في المدونة واسع القنوت قبل الركوع وبعده والذي أخذ به في نقى قبل الركوع اهـ ولا يكبر له ولا يرفع يديه عنده ، ومن سجد لتركة قبل السلام بطلت صلاته على المشهور من كونه مستحبا وعلى الشاذ من كونه سنة لا تبطل . قال بعضهم من أراد الخروج من الخلاف فليسجد لتركة بعد السلام .

﴿فرع﴾ من أدرك الركعة الثانية من الصبح فقال في العتبية لا يقنت في ركعة القضاء وهو جار على كونه قاضياً للأقوال والأفعال أو للأقوال فقط فهو يقضى أقوال الركعة الأولى ولا قنوت فيها ويلزم على البناء مطلقاً أنه يقنت . الخامس الرداء . ابن رشد وعياض : واتخاذ الرداء عند الصلاة مستحب ، قال غيرهما ولا فرق بين الإمام وغيره . السادس التسبيح في الركوع والسجود يريد من غير تحديد . وفي الرسالة يقول في الركوع سبحان ربى العظيم وبحمده وفي السجود سبحانك ربى ظلمت نفسى وعملت سوءاً فاغفرلى أو غير ذلك إن شئت . السابع سدل اليمين أى إرسالهما لجنبه يريد في الفرض ومذهب المدونة أن وضع اليد على الأخرى مكروه في الفرض لافى النفل لطول القيام وقيل مطلقاً وهل كراهته في الفرض للاعتقاد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو إظهار خشوع تأويلات . الثامن التكبير حالة الشروع في أفعال الصلاة إلا في القيام من الجلسة الوسطى فلا يكبر حتى يستوى قائماً ، فقول الناظم وبعد أن يقوم معطوف على مع الشروع وذلك مطلوب في حق الإمام والقد والمأموم ولا يقوم المأموم لثالثة الإمام إلا بعد استقلال الإمام قائماً كما في الرسالة وغيرها . قال في المدونة قال مالك ويكبر في حال انحطاطه لركوع أو سجود ويقول سمع الله لمن حمده في حال رفع رأسه من الركوع وإذا قام من الجلسة الأولى فلا يكبر حتى يستوى قائماً وذلك لأنه شبه المفتوح لصلاة أخرى لاسيما عند من يقول إن الصلاة فرضت اثنتين اثنتين ولأن التكبير في غير هذا المحل وقع بين فرضين فليس أحدهما بأولى به من الآخر فجعل بينهما وهنا وقع بين سنة وفرض فأوثر به الفرض ، ونقل ابن حجر عن ناصر الدين ابن النير أن الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع لأن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة فأمر أن يحدد العهد في أثنائها بالتكبير الذى هو شعار النية . التاسع عقد الأصابع الثلاث من اليد اليمنى في التشهد وهى الوسطى والخنصر والبنصر وبسط ماعداها من السبابة والإبهام . ابن بشير ويبسط المسبحة ويجعل جانبها مما يلي السماء يعد الإبهام على الوسطى وأما اليد اليسرى فيبسطها ولا يحركها وضمير خلاه لما ذكر . العاشر تحريك السبابة في التشهد وضمير تلاه أى قرأه للتشهد . ابن عرفة وفي استحباب الإشارة بالأصبع في تشهد أو عند أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ثالثاً لا يحركها ورابعاً يخير اهـ ويحركها يمينا وشمالاً وقيل إلى السماء والأرض . الحادى عشر أن يباعد الرجل في سجوده بطنه عن خذييه ومرفقيه من ركبتيه قال في المدونة ويرفع بطنه عن خذييه

نيتة فيه بقوله إلا جمعة
وجمعا وخوفا ومستحلفا
كفضل الجماعة واختار في
الأخير خلاف الأكثر.

(وَالرَّائِبُ مَهْمَا صَلَّى وَحْدَهُ
بِنَوَى وَلَا يَجْمَعُ فِيهِ أَبَعْدَهُ)

أى أن الإمام الراتب إذا
صلى وحده في الوقت الذي
عادته الصلاة بالجماعة فيه
فإنه ينوى الإمامة، يريد
ويحصل له فضل الجماعة
وليس لأحد أن يجمع
في مسجده بعده ويعيد
معه المنفرد ولا يعيد هو
في جماعة، وأمانية الإمامة
فلاحتال أن يأتي أحد بعد
دخوله منفردا فيقتدى به.

(وَعَبْرَ هَذِهِ وَمَا يَلِيهَا

لَا يَنْوِي أَنَّهُ إِمَامٌ فِيهَا

وَقِيلَ بَلْ فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ

بِنَوَى كَذَا جَاءَ عَنِ الرَّوَاةِ)

أى وغير هذه الصلوات
المذكورة لا يلزمه نية
الإمامة فيها وعليه الأكثر
وقيل بل تلزمه نية الإمامة
في سائر الصلوات ليحصل
له فضل الجماعة واختاره
اللخمي وهو خلاف ما عليه
الأكثر. ولما تكلم على
الشروط الواجبة أتبعها
بشروط الكمال فقال:

(وَمِنْ شُرُوطِهِ عَلَى الْكَمَالِ

مَنْزَعًا فِي الْقَوْلِ وَالْأَفْعَالِ)

في سجوده ويحافى ضبعيه تفريحا مقاربا واستحب ابن شاس أن يفرق بين ركبتيه، عياض من فضائل
الصلاة ومستحباتها أن يحافى في ركوعه وسجوده ضبعيه عن جنيبه ولا ينصبهما ولا يفرش ذراعيه
وقول الناظم رجال مبتدأ سوغ الابتداء به إرادة الحقيقة أو مافی الكلام من معنى حصر هذا الحكم
في الرجال دون النساء وجملة يبعدون بضم الياء مضارع أبعد خبر والواو الضمير هو الرابط للجملة
الخبر بالمبتدأ والبطن مفعول يبعدون ومن نخذ بسكون الحاء تخفيفاً للوزن يتعاقب يبعدون ومرقفا
عطف على البطن ومن ركبتيه يتعلق يبعدون أيضا وكذا إذ يسجدون. الثاني عشر صفة الجلوس
للتشهدين وبين السجدين. قال مالك في المدونة والجلوس ما بين السجدين وفي التشهد سواء يقضى بأليتيه
إلى الأرض. أبو عمر يقضى بوركه اليسرى إلى الأرض وينصب قدمه اليمنى على صدرها ويجعل باطن
الايهام على الأرض ظاهرة القباب وأما الورك الأيمن فإنه يكون مرتفعا عن الأرض. قال في الرسالة
ولا تقعد على رجلك اليسرى وإنما يجيء قعوده على طرف الورك الأيسر. عياض معنى نصب القدم رفع
جانبا عن الأرض، كل شيء رفعته فقد نصبته. أبو عمر ويجعل قدمه اليسرى تحت ساقه اليمنى اه
فالجلوس للتشهدين سنة وبين السجدين واجب وكونه على الصفة المذكورة مستحب. الثالث عشر
تمكين اليدين من الركبتين في الركوع وأفرد اليد لقصد الجنس. الرابع عشر أن ينصب ركبته
في الركوع. ابن شاس ويستحب نصب ركبتيه عليهما يدها. الباجي المجزئ منه تمكين يديه من ركبتيه
ابن الحاجب ويحافى مرققيه ولا ينكس رأسه إلى الأرض. الخامس عشر قراءة المأموم في الصلاة
السرية. الرسالة ويقرأ مع الإمام فيما يسر فيه ولا يقرأ معه فيما يحجر فيه. وظاهر عموم قراءة المأموم
في السرية الفاتحة والسورة وفي ابن عرفة ثالث الأقوال وهو المشهور استحباب قراءة الفاتحة في
السرية. السادس عشر وضع اليدين في السجود حذو أذنيه قال مالك في المدونة يتوجه بيديه إلى
القبلة ولم يحك أين يضعهما. الرسالة تجعل يديك حذو أذنيك أو دون ذلك. واقتنى معناه اتباع تكميل
للبيت ولدى بمعنى في. السابع عشر رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. ابن الحاجب ويستحب رفع
اليدين إلى المنكبين وقيل إلى الصدر فقيل قائمتين وقيل بطونهما إلى الأرض وقيل يحاذى برءوسهما
الأذنين. التوضيح ووقت الرفع عند الأخذ في التكبير نص عليه ابن شاس. الثامن عشر تطويل
السورتين في الركعة الأولى والثانية من صلاة الصبح والظهر أى يقرأ في كل ركعة منهما بسورة
من طوال المفصل وتوسطهما في الركعتين الأوليين من صلاة العشاء وقصرهما من الركعتين الأوليين
من باقى الصلوات وهما العصر والمغرب، والمفصل هو ما أكثر فيه الفصل بالسملة وأوله الحجرات إلى
آخر القرآن على ما اختاره بعضهم وطواله إلى عبس ومتوسطه إلى الضحى وقصاره إلى آخر القرآن. فقول
الناظم سورتين مفعول بتطويل فتطويل أضيف لضمير الفاعل وهو المصلى وكل بالمفعول وهو سورتين
وقوله صباحاً وظهراً منصوبان على إسقاط الخافض ويحتمل أن يكون صباحاً وظهراً مفعول توسط وسورتين
بدل من صباحاً وظهراً أبدل اشتمال وقوله توسط العشاء على حذف مضاف أى سورتى العشاء وكذا قوله قصر
الباقين على حذف مضاف أيضا قال مالك في المدونة أطول الصلوات قراءة الصبح والظهر قال غيره ويخففها
في العصر والمغرب ويوسطها في العشاء قال يحيى والصبح أطول وقال أشهب الظهر نحو الصبح. التاسع
عشر تقصير سور الركعة الثانية عن سورة الركعة الأولى من كل الصلوات. ابن العربي حراس من أن
تجهلوا أن الركعة الأولى في الشريعة أطول من الثانية فتسوا وابتدعوا وأنها لأشد ما يجمله الناس وفي الواضحة
أن ذلك مستحب وفي المختصر لأبأس بطول قراءة الثانية الفريضة عن الأولى. العشرون تقصير الجلسة الوسطى.

نطقه بفاحشة ويتحى
من غيبة أو غيرها ونزاهته
في الأفعال ككف يده
عن أخذ شيء لغيره وبعده
عما لا يليق به .

(ذو حَسَبٍ يُرَى وَمَعْرُوفٌ

النَّسَبُ

ذُو خُلُقٍ وَذُو مَقَامٍ

فِي الْحَسَبِ)

الجوهري الحسب ما بعده
الإنسان من مفاخر آباءه
ويقال حسبه دينه ويقال
ماله ابن السكيت : الحسب
والكرم يكونان في الرجل
وإن لم يكن له آباء لهم
شرف ، والمجد والشرف
لا يكونان إلا بالآباء . وقال
في مادة نسب والنسب
واحد الأنساب والنسبة
مثله وانتسب إلى أبيه اعترى
وتنسب أي ادعى أنه
نسبك ، وفي المثل القريب
من تقرب لا من تنسب
وإنما طلب كونه نسيبا
لثلاثا يتعرض للوقوع فيه
وقوله ذا خلق الخلق
والخلق بسكون اللام
وضمها السجية يقال خالق
المؤمن وخالق الفاجر اه
وكون الإمام حسن
الخلق فالخير « حسن خلقك
للناس يا معاذ بن جبل »
ولندا قيل أول ما يوضع
في الميزان يوم القيامة
حسن الخلق ولأنها حلية

ابن رشد تقصير الجلسة الأولى فضيلة قيل للملك أيدعو الإمام بعد تشهده في الركعتين الأوليين من
صلاة الظهر بما بدا له ؟ قال نعم . ابن رشد لكن لا يطول .

﴿ فائدة ﴾ قال في التوضيح يكره الدعاء في خمسة مواضع باتفاق : أولها في أثناء الفاتحة لأنها
ركن فلا تقطع لغيره ، ثانيها بعد الفاتحة وقبل السورة فلا يشتغل عن السنة بما ليس بسنة ، ثالثها في أثناء
السورة ، رابعها بعد الجلوس وقبل متشهد ، خامسها بعد سلام الإمام وقبل سلام المأموم . واختلف
في أربعة مواضع : بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة والمشهور الكراهة وفي الركوع والمعروف
الكراهة أيضا وفي التشهد الأول والظاهر الكراهة لأن السنة فيه التقصير والدعاء يطوله ، الرابع
بين السجدين ، والصحيح الجواز ، وما عدا هذه المواضع يجوز الدعاء فيه اتفاقا كالسجود وبعد القراءة
وقبل الركوع والرفع من الركوع والتشهد الأخير اه باختصار . الواحد والعشرون تقديم اليدين
قبل الركبتين في الهوى إلى السجود وتأخيرهما عن ركبتيه في قيامه . التوضيح وفي أبي داود
والترمذي والنسائي قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا
نهض رفع يديه قبل ركبتيه » وروى ابن عبد الحكم عن مالك التخيير اه وقوله استحب معطوف
بجذف العاطف على جملة مندوبها تيامن من باب عطف الجملة الفعلية على الاسمية ولولا الوزن لم يحتج
للعامل بل يعطف لفظ سبق على ما قبله ، ووضعاً منصوب على إسقاط الخافض وقوله الركب معطوف
على يد أي وندب سبق الركب في الرفع .

﴿ تنبيه ﴾ بقي على الناظم استحباب الذكر عقب الصلوات قال القلشاني في شرح الرسالة : روى
عنه صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا صلى قال أستغفر الله أستغفر الله أستغفر الله أنت السلام ومنك
السلام وإليك يعود السلام حينار بنا بالسلام تباركت وتعاليت إذا ذا الجلال والإكرام ، لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي
لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة أدخله الله الجنة » قال وتقدم
في العقيدة أن من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت
ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد . وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي « من قرأ آية الكرسي دبر
كل صلاة مكتوبة كان الذي يتولى قبض نفسه ذا الجلال والإكرام وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى
استشهد » . الرسالة ويستحب الذكر إثر الصلوات يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله ثلاثا وثلاثين
ويكبر الله ثلاثا وثلاثين ويحتم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير . ابن ناجي الأصل فيما ذكر الشيخ « أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم فقال وما ذاك ؟ فقالوا يصلون كما
نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون ولا تتصدق ويعتقون ولا نعتق فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم
إلا من صنع مثل ما صنعتهم ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة
ثلاثا وثلاثين مرة وتحتمون المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير ، قال أبو محمد صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول
الله سمع إخواننا أهل المال بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك فضل الله

الله الصالحين وفلان يتخاق
بغير خلقه أى يتكلفه وقوله
وذو مقام فى الحسب أى
صاحب رفعة فيه .

(يُعْرَفُ بِالسَّمَةِ إِذْ تَرَاهُ

نَفَافَةَ الثَّوْبِ وَمَا حَوَاهُ)

أى يعرفه بحسن بنيته من
يراه ولنظافة ثوبه وغيره
من لباسه لأن ذلك يدل
على نزاهة نفسه وبعدها
عن الدناءة والخبر « النقاء
من الإيمان » .

(وَحَسَنَ الْوَجْهِ وَحَسَنَ

الصَّوْتِ

مُرَاعِيًا لِدِينِهِ فِي الْوَقْتِ)

أما حسن الوجه وهو
حسن الخلق وهو بفتح
الحاء المعجمة فلدلالته على
كمال العقل والمروءة ولذا
قال عليه الصلاة والسلام
« اطلبوا حوائجكم عند
حسان الوجوه » اهـ والحسن
نقيض القبح والجمع محاسن
على غير قياس كأنه جمع
محسن اهـ وأما حسن
الصوت فى التلاوة فقال

القاضى أبو بكر لأنه أقرب
للخشوع وأجلب للخشية،
وأما مراعاته لدينه فى
الوقت فلئلا يقدم صلاة
على وقتها ولا يؤخرها
عنه ويراعى أول الأوقات
مع حضور الجماعات
ليدرك بذلك رضوان الله
تعالى إلا ما استحجب له من

يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » فقال الفقهاء لا خصوصية للفقراء فى هذا الحديث لقوله
« ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وقال الصوفية بل قوله « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » الخ
يدل على أن هذا الفضل مخصوص بهم لا يلحقهم غيرهم فيه اهـ . ويتعلق بهذا الذكر أعنى الوارد فى
حديث الفقراء مسائل : الأول محل هذا الذكر إثر الفرائض دون النوافل فإن كان الفرض مما يتنفل
بعده قدم هذا الذكر . الثانية اختلف هل يجمع هذا الذكر فيقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر
ثلاثا وثلاثين مرة مجموعة وهو مختار جماعة أو يفصل فيقول سبحان الله ثلاثا وثلاثين وكذا ما بعده
واختاره جماعة أيضا . الثالثة وقع فى الصحيحين تقديم التحميد على التكبير وفى الموطأ تقديم
التكبير على التحميد . الرابعة وقع فى روايه لمسلم يكبر أربعاً وثلاثين فالأحوط أن يفعل ذلك
فيكون لا إله إلا الله زائدا على المائة . الخامسة ليس فى الحديث زيادة يحيى ويميت ، وقيل إنه ورد
فى رواية . السادسة لا ينبغى الزيادة على هذا العدد الوارد كما هو الشأن فيما حدده الشارع إذ لعل
للك الأعداد خاصة تفوت بمجاوزة ذلك العدد . السابعة قال الشيخ زروق وقد صرح الترغيب
فى ذلك عشرا عشرا فكان شيخنا أبو عبدالله القورى يأخذ به إن أعجله أمر . الثامنة روى أصحاب
السنن « أنه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح يمينه » وروى الديلمى بسند ضعيف « نعم الذكر
السبحة » قال بعض الشيوخ وقد اتخذ السبحة سادات يؤخذ عنهم ويعتمد عليهم

(وَكَرِهُوا بِسْمَلَةً تَعَوَّذَا فِي الْفَرَضِ وَالشُّجُودِ فِي الثَّوْبِ كَذَا

كَوَزُ عِمَامَةٍ وَبَعْضُ كُمٍّ وَحَمَلُ شَيْءٍ فِيهِ أَوْ فِي فَمَةٍ

قِرَاءَةُ لَدَى الشُّجُودِ وَالرُّكُوعِ تَفَكُّرُ الْقَلْبِ بِمَا نَاقَى الْخُشُوعِ

وَعَمَتْ وَالْإِلْتِفَاتُ وَالِدُّعَا أَثْنًا قِرَاءَةَ كَذَا إِنْ رَكَعَا

تَشْبِيكٌ أَوْ فَرْقَةٌ الْأَصَابِعُ تَخَضُّرٌ تَمْيِيزٌ عَيْنٍ تَابِعٌ)

لما فرغ من تعداد الفرائض والسنن والفضائل شرع فى المكروهات . فأولها والثانى البسملة
والتعوذ فى الصلاة الفريضة دون النافلة فلا بأس بالبسملة والتعوذ فيها قال مالك فى المدونة لا يبسم
فى الفريضة لا سرا ولا جهرًا إمام أو غيره وأما فى النافلة فواسع إن شاء قرأ وإن شاء ترك
ولا يتعوذ فى المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ فى قيام رمضان إذا شاء ومن قرأ فى غير صلاة تعوذ قبل
القراءة إن شاء وظاهر المدونة ونص المجموعة أن التعوذ يكون قبل قراءة الفاتحة ورد ابن العربى
هذا بأبلغ رد . الثالث السجود على الثوب فى فى النظم بمعنى على ، على حد « ولأصلبكم فى جذوع
النخل » خلافا لمن جعلها فى الآية ظرفية مجازا فكأن الجذع ظرف للمصوب لتمكنه عليه . تمكن
المظروف من الظرف قال مالك فى المدونة يكره أن يسجد على الطنافس وبسط الشعر والأدم وثياب
القطن والكتان وأحلاس الدواب ولا يضع كفيه عليه ولا شئ على من صلى على ذلك . ابن حبيب
ولا بأس أن يقوم ويقعد على ما كره إذا وضع وجهه وكفيه على الأرض . مالك وتبدى المرأة كفيها
فى السجود حتى تضعهما على ما تضع جبهتها والأدم بفتح الهمزة والدال جمع أديم وهو الجلد المدبوغ
وأحلاس بفتح الهمزة جمع حلس وهو ما يلبس ظهور الدواب قال مالك فى المدونة ولا بأس أن
يسجد على الحجرة والحصير وما تنبت الأرض ويضع كفيه عليها . ابن حبيب تستحب مباشرة الأرض
بوجهه ويديه . اللحمى من غير حائل حصير ولا غيره وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتى
بالتراب فيوضع على الحجرة فى موضع سجوده ويسجد عليه . عياض والحجرة حصير صغير من جريد سمى

في غير الحر وإلى الإبراد
في الحر قال الناظم :

(مكمل الأعضاء خَلَّ

مِنْ شَلَلٍ

وَمِنْ عُرُوجِهِ أَيْضًا وَمِنْ

كُلِّ الْحَلَلِ)

أى تكون كل أعضائه

كاملة لا تقص فيها بقطع

ولا غيره ولا شلل فيها

ولا يكون خصيا ولا مجبوبا

ولا في معنى ذلك كله

إذا كان إماما لغيره ممن

ليس كذلك وظاهر كلام

الناظم كراهة إمامة الأعمى

لنقص أعضائه ومثله

لصاحب الإرشاد لكن

قال صاحب التوضيح لأعلم

له موافقا وقد ذكرنا عنه

جوابا في شرح المختصر

فانظره .

(فَيَتَّقِي فِيهِ جَمِيعَ الْعَاهَةِ

لأنه الموصوف بالشفاعة)

بحيث لا يكون محدودا

في زنا أو غيره لثلاثين

من عرضه وألا يكون

ولدزنى ولا مجهول الحال

لأن السالم من هذه الأمور

هو الموصوف بالشفاعة

لأمومية كما قدمناه أول

الإمامة ، وذكر صاحب

المختصر جواز إمامة المحدود

أى إذا حسنت حالته بعد

الحد كما في الجلاب ويحتمل

أن يريد الناظم كراهة

كونه مرتبا وهو قول

ابن القاسم .

بذلك لأنه يخمر وجه المصلى أى يغطيه « وقد صلى صلى الله عليه وسلم في بيت أنس على حصير من جريد النخل » اللخمى وابن رشد ويكره السجود على ما عظم ثمنه من حصير السامان . الرابع السجود على كور العمامة . قال مالك في المدونة : من صلى وعليه عمامته فأحب إلى أن يرفع عن بعض جهته حتى يس الأرض بعض جهته فإن سجد على كور عمامته كرهته ولا يعيد . ابن حبيب هذا إن كان قدر الطائفتين وإن كان كشيئا أعاد . التونسي قول ابن حبيب تفسير . وشكل الإمام العلامة سيدى أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي عن الطاقة والطائفتين التي يسجد عليها في العمامة هل هي الحاشية الواحدة أو اللية برمتها فأجاب بأن المراد بالطائفتين التعصيتان هكذا فسرهما الشيخ أبو عبد الله الأبي رحمه الله في ترجمة أحاديث وضع المني على اليسرى وترجمة أحاديث السجود من كتاب إكمال الإكمال وقال في مختصر العين العصابة ما عصب به الرأس والعصاب لغيرها ما عصب به سائر البدن وقال القاضي عياض والكور بفتح الكاف وهو مجتمع طاقتها وما ارتفع منها بأعلى الجبين اه فيظهر من هذا أن الطاقة والتعصية اسمان لمسمى واحد وليس المراد من التعصية والطاقة التحزيمية لأن التحزيمية لا يجتمع منها كور فيتعين أن تكون الطاقة اللية إذ منها يجتمع الكور وهى شأن عمائم العرب لأن التحزيمية التى هى كالخنوق للنساء والله أعلم اه . الخامس السجود على طرف الكم . ابن مسleme لا ينبغي أن يسجد على ثوب جسده ولا على يديه في كفيه . المازرى وكشفهما مستحب وتقدم عن ابن حبيب استحباب مباشرة الأرض بالوجه واليدين . السادس والسابع حمل شيء في كفه أو في فمه . من المدونة كره مالك أن يصلى وفي فيه درهم أو دينار أو شيء من الأشياء . ابن القاسم فإن فعل فلا إعادة عليه وكره مالك أن يصلى وفيه محشو بنجر أو غيره . ابن يونس إنما كره مالك ذلك لاشتغاله عن الصلاة . الثامن القراءة في الركوع والسجود في الصحيح « نهي أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا » . عياض إلى النهي عن القراءة في الركوع والسجود ذهب فقهاء الأمصار وأباح ذلك بعض السلف . التاسع تفكير القلب بما ينافي الخشوع من أمور الدنيا . عياض : من مكروهات الصلاة تحدث النفس بأمور الدنيا وقد بسط القباب في شرح القواعد في ذلك بسطا شافيا فانظره وفيهم من كلام الناظم عدم البطان بذلك ولو طال تفكره . وفي الطراز لو طالت فكرته في شيء بين يديه فسدت صلاته وفيهم منه أيضا أن التفكير في أمور الآخرة غير مكروه . العاشر العبث أى اللعب بلعبة أو غيرها . عياض : من مكروهات الصلاة العبث بأصابعه أو بخاتمه أو بلحيته ، وسمع ابن القاسم لا بأس أن يحول خاتمه في أصابعه لعدد ركعاته خوف السهو . الحادى عشر الالتفات في الصلاة . من المدونة لا يلتفت المصلى فإن فعل لم يقطع ذلك صلاته وإن كان بجميع جسده قال الحسن إلا أن يستدبر القبلة . الثانى عشر الدعاء أثناء القراءة أو في الركوع راجعه في المستحبات عند استحباب تقصير الجلسة الوسطى . الثالث عشر والرابع عشر تشبيك الأصابع وفرقتها فقله تشبيك الأصابع بضعة واحدة لأنه مضاف في التقدير إلى مثل ما أضيف له فرقة ، وسمع ابن القاسم لا بأس بتشبيك الأصابع بالمسجد في غير الصلاة وإنما يكره في الصلاة ، من المدونة كره مالك أن يفرق أصابعه في الصلاة . ابن يونس إنما كره مالك ذلك لاشتغاله عن الصلاة . الخامس عشر التخصر . عياض من مكروهات الصلاة الاختصار وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام وهو من فعل اليهود . السادس عشر تغميض بصره وإنما كره لثلاثين أنهم أنه مطلوب في الصلاة وهذا إذا كان فتح عينيه لا يثير عليه تشويشا وإلا فالتغميض حسن قاله البرزلى ، ومن المدونة قال مالك ويضع المصلى بصره في الصلاة أمام قبلته .

تنبيهان : الأول قال شهاب الدين القرافي في الفرق الثالث والسبعين والمائتين : كره مالك وجاعة من العلماء لأئمة المساجد والجماعات الدعاء عقب الصلوات المكتوبة جهرا للحاضرين فيجتمع

(وَزَادَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ النَّفْسِ
مِنْ حَقِّهِ قَالُوا كَبِيرُ السَّنِ)
لأنَّ للسَّنِ شرفاً خبيراً «البركة
مع الأَكْبَرِ» والخبر «وليؤمركما
أَكْبَرَكِما» .

(وَمِنْ شُرُوطِهِ أَلَّا لَا تَقْدَحَ
مَكْرُوهَةً لَكِنَّ فِيهِ
يُسْمَحُ

إِمَامَةً أَلَّا لَكِنَّ وَالْخِصْيَ
وَمَنْ لَهُ لَقَطٌ كَأَعْجَمِيٍّ)
الألكن هو الذي لا يستطيع
إخراج بعض الحروف من
مخارجها أصلاً أو يخرجها
مغيرة ، وذكر الناظم فيه
الكراهة ومشى صاحب
المختصر فيه على الجواز
وهو جنس تحتها أنواع
الأول التمام وهو الذي
ينطق أول كلامه بقاء
مكررة، قال في القاموس :

التممة رد الكلام إلى
التاء والميم أو أن تسبق
كلمته إلى حنكه الأعلى
فهو تمام وهي تمامة .
الثاني الأرت بالتمنة الفوقية
وهو الذي يجعل اللام
تاء وقيل من يدغم حرفاً
في حرف . الثالث الألتغ
بالمثناة قال في القاموس :
اللتغة بالضم تحول اللسان
من السين إلى التاء أو
من الراء إلى النين أو
اللام أو الياء من حرف
إلى حرف أو لا يتم رفع
لسانه وفيه ثقل . الرابع

لهذا الإمام التقدم للصلاة وشرف كونه نصب نفسه واسطة بين الله تعالى وعباده في تحصيل مصالحهم
على يده بالدعاء فيوشك أن تعظم نفسه عنده فيفسد قلبه ويعصى ربه في هذه الحالة أكثر مما يطيعه
ويجوز هذا المجزى في كل من نصب نفسه للدعاء لغيره وخشى على نفسه الكبر بسبب ذلك فالأحسن
له الترك حتى تحصل السلامة اه . وقد أكثر الناس الكلام في هذه المسألة أعنى دعاء الإمام إثر الصلاة
وتأمين الحاضرين على دعائه . وحاصل ما انفصل عليه الإمام ابن عرفة والغبريني أن ذلك إن كان على
نية أنه من سنن الصلاة أو فضائلها فهو غير جائز وإن كان مع السلامة من ذلك فهو باق على حكم
أصل الدعاء والدعاء عبادة شرعية فضليها من الشريعة معلوم وعظمه وكذلك الأذكار بعدها على الهيئة
العهودة كقراءة الأسماء الحسنى ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مراراً ثم الرضا عن الصحابة
رضي الله عنهم وغير ذلك من الأذكار بلسان واحد ، وقد مضى عمل من يقتدى به في العلم والدين
من الأئمة على الدعاء بإثر الذكر الوارد بإثر تمام الفريضة . قال ابن عرفة وما سمعت من ينكره
إلا جاهل غير مقتدى به ورحم الله بعض الأندلسيين فإنه لما أنهى إليه ذلك ألف جزءاً في الرد
على منكره اه وتقل في المعيار عن القباب جواباً طويلاً في المسئلة فانظره إن شئت (الثاني) سئل
الإمام العالم سيدي علي بن هرون عن مسألة قوله لا إله إلا الله محمد رسول الله مراراً عقب الصلوات
هل ذلك بدعة مستحسنة فيدخل من سننها في خبر « من سن في الإسلام سنة حسنة » الحديث أو ذلك
بدعة غير مستحسنة . فأجاب بما نصه : الجواب والله الموفق للصواب الذكر مطلوب ومندوب إليه
ومرغب فيه والإكثار منه وترتبه بعد الصلوات يذكرون بصوت واحد من البدع التي ينهى عنها
لما يتطرق عنها من الزيادة في الدين ما ليس منه ولم يكن هذا في الصدر الأول فيجب قطعه وإن
كان صادقاً هذا الذي أراد أن يسنه فليذكر الله وحده في جميع أوقاته فهو أنفع له وأسلم من الرياء
والسمعة والله أعلم ، وكتبه عبد الله علي بن موسى بن علي بن هرون لطف الله به اه .

(فصل) وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضُ عَيْنٍ

وَمِنْ كِفَايَةِ لَيْلَتِ دُونَ مَيِّنٍ
فُرُوضُهَا التَّكْبِيرُ أَرْبَعًا دُعَاً وَنِيَّةً سَلَامٌ سِرّاً تَبَعاً
وَكَالصَّلَاةِ الْفُضْلُ دَفْنٌ وَكَفَنٌ وَتَرْكُ كُسُوفٍ عِيدٌ أَسْتَسْقَاءُ
فَجَرٌ رَغِيْبَةٌ وَتُقْضَى لِلزَّوَالِ وَالْفَرَضُ يَقْضَى أَوَّلًا وَبِالنَّوَالِ

حاصل تقسيم الصلاة على ما ذكر الناظم في هذا الفصل أن الصلاة على قسمين : فرض ونفل
والنفل كل ما عدا الفرض لأن النفل في اللغة هو الزيادة فكل ما زاد على الفرض فهو نافلة ثم
الفرض على قسمين فرض عين وهو الصلوات الخمس وفرض كفاية وهي الصلاة على الميت والنفل
أيضاً على قسمين : ماله اسم خاص لتأكده من سنة ورغية كالوتر والكسوف والعيد والاستسقاء
والفجر وهي المذكورة هنا وما يسمى بالاسم العام وهو النفل كالرواتب قبل الصلوات وبعدها وغيرها
مما يقع في غير أوقات النهي وإن كان بعضها آكد من بعض وسيأتي ذلك كله في البيتين بعد هذه
ثم اعلم أن ماله اسم خاص من النوافل على قسمين : قسم على الأعيان كالوتر والفجر وقسم على
الكفاية كالعيد على أحد قولين فيه وانظر الكسوف والاستسقاء هل سئتهما على الأعيان أو على
الكفاية ، وأما الذي ليس له اسم خاص فهو كله على الأعيان أي مندوب في حق كل واحد . وكون

الصلاة على الميت فرض كفاية قال ابن ناجي عليه الأكثر وشهره الفاكهاني في الأوقات وجعله ابن الحاجب وصاحب الشامل الأصح وقيل بسنيها وهو قول ابن القاسم وأصغ وشهره سند واللام في الميت للاستعلاء المجازي فهو بمعنى على على حد «وإن أسأتم فلها» و«اشتراطى لهم الولاء» ويقال ميت وميت كهين وهين، واللين الشك. قوله: فروضها التكبير أربعة دعا، البيت، لما أداه التقسيم إلى ذكر صلاة الجنائز كمل الفائدة ببيان فرائضها فأخبر أن فروض صلاة الجنائز أربع: الأول التكبير أربعة. عياض ومن فروضها وشروط صحتها تكبيرة الإحرام وثلاث تكبيرات بعدها قال غيره كل تكبيرة بمنزلة ركعة.

﴿فرع﴾ سمع ابن القاسم إن كان الإمام ممن يكبر خمسا فليقطع المأموم بعد الرابعة أي يسلم ويقبض في الخامسة. وقال مالك في الواضحة يسكت فإذا سلم الإمام سلم بسلامه وقاله أشهب ويؤيد مافي الواضحة أن الإمام إذا قام لحامسة ينتظر ليسلم بسلامه.

﴿فرع﴾ وفي رفع اليدين عند التكبير ثلاثة أقوال: الرفع في الجميع، وعدمه في الجميع، والرفع في الأولى دون مابق وهو المشهور. الثاني الدعاء للميت عقب كل تكبيرة من الثلاث الأول وفي الدعاء بعد التكبيرة الرابعة أو يسلم إثرها من غير دعاء قولان ولا يستحب دعاء معين اتفاقا ولا قراءة الفاتحة على المشهور وفي استحباب الابتداء بالثناء على الله تعالى والصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم قولان.

﴿فرع﴾ قال أشهب لا يجهر الإمام ولا من خلفه بشيء من الدعاء، وإن أسمع بعض ذلك من إلى جانبه فلا بأس. الثالثة النية، عياض من فروض صلاة الجنائز وشروط صحتها النية.

﴿فرع﴾ من صلى على جنازة يظهرها امرأة فإذا هي رجل أو بالعكس فدعا على ما ظنه فصلاته تامة. الرابع السلام، عياض من فروض صلاة الجنائز وشروط صحتها السلام آخرها وإلى كونه آخرها أشار الناظم بقوله تبع أي ما قبله من التكبير والدعاء، وسمع ابن القاسم يسلم الإمام واحدة ويسمع من يليه ومن ورائه يسلمون واحدة في أنفسهم وإن أسمعوا من يليهم لم أر بذلك بأسا. ابن رشد هذا مثل مافي المدونة سواء فالإمام يسمع من يليه لأنهم يقتدون به فيسلمون بسلامه بخلاف من خلفه إنما يسلم ليتحل من صلاته فيسلم في نفسه، وروى عن مالك أن الإمام يسر أيضا وعلى هذا يعرف المأموم انقضاء صلاته بانصراف الإمام، وظاهر قول الناظم سلام سر أنه بالنسبة للإمام والمأموم فيكون ذهب على هذه الرواية والمشهور أنه لا يرد المأموم على الإمام وهو مذهب المدونة وقيل يرد عليه من سمعه فقط.

﴿تنبيه﴾ بقي على الناظم من فروض صلاة الجنائز وشروطها القيام لها نص عليه عياض وبقي أيضا الإمامة. قال ابن رشد من شروط صحة الصلاة على الجنائز الإمامة فإن صلى عليها بغير إمام أعيدت الصلاة.

﴿فروع: الأول﴾ إذا والى التكبير ولم يدع، فقال مالك في العتبية تعاد الصلاة مالم يدفن كالنبي يترك القراءة في الصلاة ابن حبيب إلا أن يكون بينهما دعاء وإن قل. الثاني إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات أو أقل فإن كان بالقرب رجع لإصلاح الصلاة مقتصرًا على النية ولا يكبر لثلاث تلزم الزيادة في عدد فان كبر حسبها في الأربع وإن طال أعيدت الصلاة فان دفن جاءت الأقوال التي فيمن دفن ولم يصل عليه هل يصل على قبره أم لا وعلى النفي هل يخرج أم لا. الثالث إذا صلى على الميت ونعشه منكوس رأسه

الطمطام وهو من كلامه شبيه بكلام العجم رجل طعطم وطمطمى بكسرهما وطمطاني بالضم: في لسانه عجمة. الخامس الغمغام من لا يكاد صوته ينقطع بالحروف، وفي القاموس: الغمغمة الكلام الذي لا يتبين كالغمغم. السادس الأخن وهو الذي يشوب صوت خياشمه شيء من الخلق. السابع الأغن قال البساطي هو الذي يشوب صوته شيء من الخياشيم اه وهو مقلوب ما قبله ولعل معناهما واحد والله تعالى أعلم. الثامن الفأفأ وهو الذي يكرر الفاء. التاسع الأعجم، ابن عرفة وهو الذي لا يفرق بين الضاد والظاء قال ابن العربي اللكنة تجمع ذلك كله اه. وهذا الذي تبطل الصلاة به عندنا على أحد القولين والقول الثاني صحتها وشهرها صاحب المختصر وظاهر كلام الناظم سواء كانت اللكنة في الفاتحة أو غيرها وظاهره أيضا قلت لكتبته أو كثرت، وحكى ابن العربي جواز قليلها دون كثيرها وكذلك تكره إمامة الخصى وهو داخل في قول الناظم مكل الأعضاء فهو تكرار وقوله ومن له لفظ كأعجمي هو القسم التاسع الذي تقدم آنفا.

(وَالْأَنْعَ وَالْعَبْدُ وَالْمَهْمَاءُ
وَمِثْلُهُ الْأَعْرَابُ
وَالسَّمْسَامُ)

تقدم في شرح البيت السابق
معنى الأنع وأما كراهة
إمامة العبد أى في حالة
كونه إماماً راتباً في
الفرائض ، والمهمام هو
الذى يكرر الهاء في أول
كلامه ، وكذلك تكره
إمامة الأعرابي راتباً
للحضرين ولو كان أقرأ
منهم وهو بفتح الهمزة
البدى عربياً كان أو أعجمياً
والسمسام قال في الصحاح
رجل سمسام خفيف سريع
اه وفسره الناظم بقوله
(وَهُوَ الَّذِي يُكْرَرُ
الْحَرْفَ ابْتِدَاءً)

كَمَنْ يُكْرَرُ سِينَهَا تَرْدُداً
أى يكرر سين الكلمة
متردداً في تكريره مرتين
فأكثر

(وَأَفْطَعُ وَأَغْلَفُ
وَالْمُبْتَدِعُ

ابْنُ زَيْدٍ أَوْ لَجَجَمِيمٌ مُتَّبِعٌ)
فيه مسائل: الأولى تكره
إمامة الأفظع وإن حسنت
حالته وظاهره قطعه في
جناية أولاً وهو كذلك
لأن لما مومأ كمل حالته
واقصر ابن الجلاب على
عدم السكرانة وصدقه

مكان رجله لم تعد الصلاة عليه . الرابع لو ذكر إمام الجنائزة أنه جنب أو رعف أو أحدث فحكمه
حكم إمام المكتوبة في الاستخلاف وقاله في العتية . الخامس إذا ذكر صلاة في صلاة الجنائزة فقال ابن
القاسم لا يقطع إذ لا ترتيب بين الفريضة وصلاة الجنائزة . السادس إذا قهقه الإمام أبطل عليه وعليهم
قاله في العتية . السابع إذا جهلوا القبلة أى فصلوا على الجنائزة لغير القبلة ثم علموا بذلك قبل دفنها
أو بعده ، فقال ابن القاسم في العتية إن دفنوها فلا شئ عليهم وإن لم يدفنوها فأنا أستحسن أن يصلى
عليها قبل الدفن وليس بواجب . الثامن إذا وجد المسبوق الإمام قد كبر فإن كان بالقرب دخل معه
وإن تباعد فهل يكبر ويدخل مع الإمام أو ينتظر تكبير الإمام ويكرمه؟ قولان ، الثانى مذهب المدونة
ووجهه أن التكبير هنا بمثابة ركعة فتكبيره قضاء في صلب الإمام . التاسع قال مالك في المدونة
إكره أن توضع الجنائزة في المسجد ، وإن وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس أن يصلى من
بالمسجد عليها بصلاة الإمام إذا ضاق خارج المسجد . ابن رشد لا فرق في كراهة الصلاة في المسجد
بين أن تكون الجنائزة فيه أو خارجة عنه على قول مالك في المدونة فعلى هذا فلا يأتى في صلاته ولا
يؤجر ولو ترك الصلاة أجز لأن هذا هو حد المكروه . العاشر إذا اجتمعت جنازتان جاز أن تجمع
في صلاة واحدة ويجوز أن يفرد كل واحد بصلاة وعلى الأول فإن كانت أجناسها مختلفة بأن كان فيهم
ذكور وإناث وخنائى فيجعل الذكور مما يلي الإمام الأفضل فالأفضل ثم الخنائى كذلك ثم النساء
كذلك وكذلك لو كان معهم خصى ومحبوب فهما قبل الخنثى والخصى قبل المحبوب ثم كل واحد من
الذكر والأنثى والخنثى والخصى والمحبوب يفرض لكل واحد منهم أن يكون بالغاً أو غيره حرّاً
أو عبداً فهى أربعة أوصاف في خمسة أصناف فتبلغ عشرين : المقدم الذى ذكر البالغ الحر ثم غير البالغ
الحر ثم البالغ العبد ثم العبد غير البالغ فهذه أربعة في الذكر ومثلها في الخصى بعده ومثلها في
المحبوب بعد الخصى ومثلها في الخنثى بعد المحبوب ومثلها فى الأنثى بعد الخنثى فيكون آخر منزلة
الأمة غير البالغة وفى بعضها خلاف ، فإن كانت الجنائز صنفاً واحداً ذكورا أحراراً مثلاً أو عبيداً
أو نساء أو إماء فوجهان أحدهما كما تقدم أن يجعل واحد أمام واحد إلى القبلة مع تقديم الأفضل
فالأفضل . والثانى أن يجعلوا صفواً واحداً من المشرق إلى المغرب ويقف الإمام عند أفضلهم وعن يمينه
الذى يلي الأفضل فى الفضل رجالاً المفضل عند رأس الأفضل ومن دونهما فى الفضل عن شماله
رأسه عند رجلى الأفضل فإن كان رابع دون هذه الثلاثة جعل عن يساره رأسه عند رجلى الثالث
فى الذكور . الحادى عشر روى ابن غانم وصى الميت بالصلاة عليه أحق من الولي وروى سحنون إن
كان لعداوة بينه وبين وليه فالولي أحق ، سحنون والوصى أحق من الخليفة والخليفة أحق من الولي ،
وأما فرع الخليفة من الأمير أو القاضي أو صاحب الشرطة فلا يقدم على الولي إلا أن تكون
له الخطبة والصلاة فإن كانتا له من دون إمرة فلا كما إذا كانت له إمرة دون الخطبة والصلاة ويقدم من
أولياء الجنائزة الواحدة أو المتعددة الأفضل فالأفضل فإن تساوا فالقرعة وفى تقديم ولي الذكر
وإن كان مفضولاً قولان . الثانى عشر قال ابن رشد . أولى الأولياء الابن ثم ابنه وإن سفل ثم الأب
ثم الأخ ثم ابنه وإن سفل ثم الجد ثم العم وإن سفل ثم أبو الجد ثم بنوه على هذا الترتيب كولاية النكاح
وميراث الولاء . الثالث عشر لو سها الإمام فنوى إحدى الجنائزتين ونواهما من خلفه فقال فى العتية
تعد الصلاة على من لم ينوه الإمام دفن أم لا . الرابع عشر يقوم الإمام عند وسط الجنائزة فى الرجل
وعند منكبي المرأة ويجعل رأسه على يمين المصلى . الخامس عشر إن لم يوجد من يصلى على الجنائزة إلا

النساء صلين أفذاذاً على الأصح وهل واحدة بعد واحدة أو مجتمعات ؟ قولان . السادس عشر في المدونة إذا كان الإمام يصلي على جنازة ثم جاءت جنازة أخرى تهادى على الأولى ولا تدخل معها اثمانية فإذا فرغ صلى على الثانية ولو جرى بها بعد تمام الصلاة على الأولى فلا بأس بتنجية الأولى والصلاة على الثانية . السابع عشر ، قال مطرف : لا بأس بالصلاة على الجنازة ليلاً ولا بأس بالدفن ليلاً وقد دفن الصديق ليلاً وكذلك فاطمة وعائشة رضى الله عنهم . قوله : وكالصلاة الغسل دفن وكفن . أخبر أن غسل الميت ودفعه وكفنه كالصلاة عليه في كونه فرض كفاية ، أما الغسل فقال ابن عرفة غسل الميت المسلم غير الشهيد قال الشيخ مع الأكثر سنة . وقال القاضي مع البغداديين فرض كفاية . وأما الدفن والكفن فقال ابن يونس وأما دفنه ففرض على الكفاية وقال المازري التكفين عندنا واجب وقال صاحب المقدمات وغير واحد ولا بد من ذكر . ﴿ فروع : الأول ﴾ من المدونة قال مالك : ويغسل أحد الزوجين صاحبه وإن كان ثم غيره من النساء والرجال ويستتر كل واحد عورة صاحبه وهل يحكم لمن أراد منهما غسل صاحبه أم لا ؟ حكى ابن الحاجب ثلاثة أقوال يقضى لهما ومقابله ثالثها يقضى للزوج دونها . ابن الماجشون لومات الزوج وامراته حامل فولدت قبل غسله فلها أن تتزوج غيره وتغسله وإن ماتت هي وتزوج أختها فله أن يغسها قال ابن حبيب أحب إلى إذا نكح أختها أن لا يغسها . ابن يونس وكذا عندى إذا ولدت المرأة وتزوجت غيره أحب إلى أن لا تغسله . ابن عرفة والملك الميحيى للوطء كالمذبذبة وأم الولد كالنكاح في الغسل تغسل سيدها ويغسلها . وفي العتبية وكذلك من يحل له وطؤها مثل أمته ومدبرته ، وأما مكاتبته سجنون أو المعتق بعضها أو إلى أجل أو من له فيها شركة فلا تغسله ولا يغسها . ثم الأولى بغسل الميت الذكر بعد زوجه أو ولياؤه الأقرب فالأقرب كما في الصلاة عليه ثم رجل أجنبي فان لم يوجد رجل فامرأة من محارمه أو أخت أو عمة وهل تستر جميع بدنه أو عورته فقط تأويلان فان لم يوجد إلا امرأة أجنبية يعمت وجهه ويديه إلى المرفقين . والأولى بغسل المرأة بعد زوجها أقرب امرأة وهى ابنتها ثم بنت ابنتها على مثال منازل الرجال ثم امرأة أجنبية ، فان لم توجد امرأة غسها رجل من محارمها من فوق ثوب ، فان لم يوجد إلا أجنبي يعم وجهها ويديها إلى الكوعين . اللخمي قول مالك يعم الميت عند عدم الماء دليل على أن غسله تعبد . ابن رشد ويجزى غسله بغير نية . والأصل في ذلك أن كل ما يفعله الإنسان في غيره فلا يحتاج فيه إلى نية كغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا (الثاني) قال ابن بشير أما صفة غسل الميت فانه في صب الماء والتدليك على حكم غسل الجنابة (الثالث) سئل ابن القاسم عن المرأة ذات الشعر تغسل كيف يصنع بشعرها أبيض فأم يرسل ، وهل يجعل بين الأكفان أم يعقص ويرفع مثل ما رفعه الحية بالبخار فقال ابن القاسم يفعلون فيه كيف شاءوا وأما الضفر فلا أعرفه ابن رشد يريد أنه لا يعرفه من الأمر الواجب وهو إن شاء الله حسن من الفعل ، والضفر نسج الشعر وعقصه ضفره وليه على الرأس (الرابع) اللخمي على الأب أن يكفن ولده الصغير أو الكبير الزمن وعلى الابن أن يكفن أبويه هذا كله إن لم يكن للميت مال . ابن عرفة كفن ذى رق على ربه حتى المسكاتب قال سجنون مسلمين كانوا أو كفاراً . الرسالة واختلف في كفن الزوجة ، فقال ابن القاسم في مالها وقال عبد الملك في مال الزوج ، وقال سجنون إن كانت مائة ففى مالها وإن كانت فقيرة ففى مال الزوج وقول ابن القاسم هو المشهور .

ابن الحاجب وليس هو المذهب . الثانية تكفه إمامة الأغلب بالعين المبرجة وبالقاف بدلها وهو من لم يختن لنقصه سنة الختان وظاهره تركه لعذر أولاً وهو كذلك . الثالثة نكحه إمامة المبتدع ابن عبد السلام أكثر التكلمين على هذه المسئلة إنما فرضوها في المبتدع في الصفات وبناو الخلاف على الخلاف في التكفير بالمآل واعترض على ابن الحاجب في تمثيله بالحروري وظاهر كلام الناظم في مطاق الابتداع فيدخل الحروري والقدرى وغيرها قال في المختصر ويعيد من صلى خلفه في الوقت أى الاختيارى عند ابن القاسم . الرابعة ابن الزنا تكفه إمامته راتباً وإن لم يكن له في ذلك مدخل . ﴿ تنبيه ﴾ الزناء بالمدة لغة أهل نجد والقصر لأهل الحجاز والنسبة إلى الممدود زنائى وإلى المقصور زنوى .

(وَأَلْحَقَ النَّاسُ بِهِ الْوَأَوَاءَ وَالْآثَ وَالْقَمَامَ وَالْفَأَاءَ) الْوَأَوَاءُ هُوَ الَّذِي يَكُرُّ الْوَأَوُ فِي لَفْظِهِ وَالْآثُ تَقْدِمُ وَالْقَمَامُ وَالْفَأَاءُ أَيْضًا . (ثُمَّ الَّذِي تَبَعُهُ جَمَاعَةٌ وَمَنْ لَهُ الْمُنْظَرُ وَالْإِطَاعَةُ)

﴿ فصل : في بعض ما يتعلق بغسل الميت ﴾

قال أبو عمر يستحب أن تكون الغسلة الأولى بالماء والسدر أو الحطمي أو الأشنان أو ما أشبه ذلك بعد أن يغسل ماتحته من النجاسات ، ثم الثانية بالماء القراح إن شاء بارداً وإن شاء سخناً ، ثم الثالثة بمثل ذلك ويجعل فيها كافور . ويستحب تجريد الميت للغسل ويستر عورته ولا يطالع عليه غير غاسله ومن يعينه ويستحب جعله في مكان خال ووضعه على سرير وجعل حديدة على بطنه خوف اتفاحه وكون غسله وترا ثلاثاً أو خمساً أو سبعا . للمازري فإن خرج من الميت شيء بعد الفراغ من غسله غسل ذلك الموضع فقط . المدونة يجعل الغاسل على يده خرقة ويفضي بها إلى فرجه وإن احتاج إلى مباشرة بيده فعل ويعصر بطنه عصراً رقيقاً اهـ ، ويستحب أن يوضأ الميت قبل أن يغسل ويجعل الغاسل على إصبعة خرقة ينظف بها أسنانه وينقى أنفه ويميل رأسه ليخرج ماء المضضة وفي تكرره بتكرار غسله قولان ، وإذا فرغ من غسله نشف بلله في ثوب ، وفي طهارة ما ينشف به ونجاسته قولان ويستحب اغتسال غاسله على المشهور .

﴿ تنبيه ﴾ هذا في غير شهيد المعتك ، أما هو فلا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه إن سترته وإلا زيد عليها قاتل أولم يقابل طاهراً كان أو جنياً قتل ببلد العدو أو ببلد الإسلام على المشهور ، فإن رفع حيا غسل وصلى عليه وإن أنفذت مقاتله إلى الغمور ولا يدفن بدرع وسلاح بل بخف وقلنسوة ونحوها ، وأما شهيد البطن والطاعون ونحوها فيغسل ويصلى عليه .

﴿ فصل : في بعض ما يتعلق بالدفن ﴾

قال المازري تسنيم القبر عندنا هو المأمور به ؛ الصحاح تسنيم القبر خلاف تسطيحه . وقال اللخمي كره في المدونة تسنيم القبر . قال ابن حبيب يستحب لمن كان على شفير القبر أن يحثو فيه ثلاث خثبات من التراب وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبر ابن مظعون . وقال مالك لا أعرف ذلك . ابن رشد إرسال الطعام لأهل الميت لاشتغالهم بعيتهم إن لم يكونوا اجتمعوا لمناحته من الفعل الحسن المرغب فيه المندوب . روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهله لما جاء نعي جعفر بن أبي طالب « اصنعوا لآل جعفر طعاما وابعثوا به إليهم فقد جاء ما يشغلهم عنه » ابن شاس والتعزية سنة وقد جاء في التعزية ثواب كثير ، جاء « إن الله يلبس الذي عزاه لباس التقوى . وعزى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة في ابنها قتال إن الله مأخذ وله ما أعطى ولكل أجل مسمى وكل إليه راجعون فاحتسبي واصبري فإن الصبر عند الصدمة الأولى » . ابن حبيب والتعزية عند القبر واسع في الدين فأما في الأدب فيعزى الرجل في بيته ومنزله . ابن العربي ووقوف ولي الميت عند تسوية التراب على القبر فيعزى قال اللخمي إنه مكروه ولكنه مستعمل ابن حبيب يستحب أن لا يعمق القبر جدا بل قدر عظم الذراع . ابن عات من رأى تعميته القامة والقامتين رآه في أرض الوحش أو توقع النبش . الشيخ خليل وأقله مامنع رائحته وحرسه . ابن حبيب اللحد أفضل من الشق إن أمكن وقال مالك كل ذلك واسع والحد أحب وهو الحفر في قبلة القبر والشق في وسطه . ابن حبيب وواسع أن يلي إقبار الميت الشفع والوتر ويلحد على شقه الأيمن إلى القبلة وتمد يده اليمنى على جسده ويعدل رأسه لئلا ينطوى ويعدل رجله ويرفق في ذلك ويحل عقد كفته ابن القاسم فإن وضع في قبره على شقه الأيسر فإن كانوا لم يواروه أو ألقوا عليه شيئاً يسيراً فأرى أن يحول ويوجه إلى القبلة وإن فرغوا من دفنه ترك ولا ينبش . ابن عرفة الزوج أحق بإدخال زوجته قبرها فإن لم يكن فأقرب

مراده بالجماعة كلهم بدليل قوله : أو من له المنظر والاطاعة ، أي أهل العلم والدين خبر « ملعون من أم قوما وهم له كارهون » والمعتبر في ذلك كراهة أهل العلم والدين .

﴿ فائدة ﴾ هذه إحدى الوظائف العشرة المطلوبة في الامامة . ثانيها مراعاة أوائل الأوقات كما قدمناه . ثالثها أن يقصد بذلك وجه الله تعالى مع محافظته على ما يجب عليه . رابعها أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف أو يوكل من يسويها أو يأمرهم بذلك . خامسها أن يحزم تحريره وتسليمه ولا يمدحها لئلا يسبقه من خلفه .

سادسها أن يخفف في الركوع والسجود بعد حصول الطمأنينة بعد الاعتدال . سابعها أن لا يتقدم على قوم يعلم أن فيهم خير منه قراءة وفقها في الصلاة إلا إن امتنع من التقدم لما ثبت « إن من أم قوما وهو يعلم أن فيهم من هو خير منه فمدح الله ورسوله » ثامنيتها أن يجتهد إذا أصابه ما يحوجه للاستخلاف أفضل التوهم ما استطاع تاسعها أن لا يعجب بنفسه ولا يتحدث بأنه لولا أنه خيرهم ما قدم عليهم ولا ينظر إلى منة من أظهر جماله وستر قبيحه عاشرتها ينبغي

يستغفر الله من ذنوبه ويشعر نفسه بأنها آخر صلاته وأن لا يختص نفسه بالدعاء دون من خلفه وأن يلزم الرداء عند صلاته وأن يتنحى من مصلاه إذا فرغ أى من محل صلاته (وَأَحِذْ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا فِي كُلِّ ذَاكِرَةٍ شَهِيرٍ يُذَرَى)

يكره أخذ الأجرة على الإمامة ظاهره فرضا كانت أو نفلا وروى على لا بأس بالأجرة على الفرض لا النفل قال خالد بن رشد لعدم لزومه ولزوم الفرض فكان العوض ليس عنه وفهم من تخصيصه الكراهة بالصلاة أن الأجرة لو كانت عليها مع الأذان لم تكره وهو كذلك وكذلك لو كانت على الأذان وحده لم تكره وهو المشهور ثم استثنى من كراهة الأجرة على الإمامة مسألة فقال : (إِلَّا إِذَا يُعْطِيهِ بَيْتُ الْمَالِ فَذَلِكَ قُلٌّ مِنْ أَطْيَبِ الْحَلَالِ)

أى إلا إذا كان الأجر الذى يعطاه الامام من بيت المال فلا كراهة كما أجرى عمر رضى الله تعالى عنه للقضاة والولاة رزقا من بيت المال ، ولا يجوز لهم الأخذ ممن حكموا له ،

محارمها. ابن القاسم فان لم يكونوا فأهل الفضل والزوج أولى من الابن والأب. ابن حبيب وللزوج الاستعانة بذى محرم فان لم يكن فبذى الفضل عند أعلاها والزوج عند أسفها قالوا ويستتر قبرها بثوب. أشهب ولأكرهه فى الرجل ، ويقول إذا وضعه فى لحده : باسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وإن دعا بغير أو ترك فواسع . ابن رشد الأفضل فيما يجعل على الميت فى قبره اللبن ثم الألواح ثم القراميد ثم الآجر ثم الحجارة ثم القصب ثم سن التراب وسن التراب خير من التابوت قال ذلك ابن حبيب ، واللبن ما يعمل من الطين بالطين وربما عمل بدونه. قال ابن القاسم ميت البحر إن طمعوا بالبر من يومهم وشبه ذلك حبسوه حتى يدفنوه فى البر وإلا غسل فى الحين وصلى عليه وشد كفيه عليه . ابن حبيب ويلقونه مستبقل القبلة محرفا على شقه الأيمن قال ابن الماجشون وأصبغ ولا يثقل رجله بشئ ليغرق وحق على واجده بالبر دفنه .

﴿فصل : فى بعض ما يتعلق بالكفن﴾

ابن رشد : الفرض من الكفن ساتر العورة والزائد لستر غيرها سنة وقال ابن بشير أمله ثوب يستره كله . ابن حبيب يستحب إيصاؤه أن يكفن فى ثياب جمعته وإحرام حجه رجاء بركة ذلك وقد أوصى سعد بن أبى وقاص أن يكفن فى جبة صوف شهيد بها بدر . ابن يونس الحنوط وجميع مؤن الميت فى إقباره إلى أن يوارى من رأس ماله والرهن أولى من الكفن والكفن أولى من الدين ، فان نبش الميت لم يعد غسله ولا الصلاة عليه ولكن يكفن ويبدأ به على الدين كالكفن الأول وسواء قسم ماله أم لا فان وجد الكفن الأول فهو للغريم أو للوارث كما إذا أكل السبع الميت وبقي الكفن . اللخمي يستحب فى الكفن البياض . ابن بشير الكتان والقطن . ابن عرفة وعلى قول ابن حبيب والصوف ابن يونس لحديث «البسوا البياض ، وكفنوا فيه موتاكم» أبو عمر السنة أن تجمر ثياب الميت أى تبخر بالبخور ويستحب أن لا يؤخر التكفين عن الغسل فان غسل بالغيث وكفن بالعلاء فلا ينقص القاسم أرجو أن يجزئه . وفى المدونة قال مالك أحب إلى أن لا يكفن الميت فى أقل من ثلاث أثواب إلا أن لا يوجد ذلك ، الإياني يريد غير العمامة والمئزر . وقال ابن حبيب أحب إلى فى الكفن خمسة أثواب يعد فيها العمامة والمئزر والقميص ويلف فى ثوبين وذلك فى المرأة أزم ويشد مئزرها بعصائب من حقوئها إلى ركبتيها ودرع وخمار وتلف فى ثوبين ابن شعبان أقله لها خمسة وأكثره سبعة . اللخمي يستحب الوتر فوق اثنين ولا يزداد على سبع والاثنان أولى من الواحد للستر لأن الواحد يصف ماتحته والثلاثة أولى من الأربعة للوتر ولا يقضى على الوارث وإن شح بما زاد على الثوب الواحد ونقل ابن محرزان الورثة والغرماء يجبرون على ثلاثة أثواب وكذا نقل ابن يونس أيضا أن الرجل لا ينقص عن ثلاثة أثواب إن شح الورثة . وقال ابن رشد يقضى على الورثة أن يكفنوه فى نحو ما كان يلبس فى الجمع والأعياد ويستحب الحنوط بكل طيب طاهر كالكاפור والمسك والعنبر . ابن بشير ومحل الحنوط مواضع السجود وهى المقدمة ومغابن البدن ومراقبة كالأباط والأخاذ مما يرق جلده ويكون محلا للأوساخ وفى الحواس كالأنف والفم والأذنين وسائر الجسد وبين الكفن وبينه وبين الأكفان ابن حبيب ويجعل على القطن الذى يجعل بين فخذه ويسد أذنيه ومنخره بقطنه فيها الكافور .

﴿فصل : فى مسائل من هذا الباب﴾

يستحب للمحضر أن يحسن ظنه بالله تعالى لحبر « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى »

للحل بيت المال بل لو أخرج
شخص غير الإمام شيئا من
ماله وأرصده للإمام لحاز
ومن هذا المعنى ما هو
موقوف عليهم والله تعالى أعلم
(بَابُ ذِكْرِ تَفْهِيمِ
الْإِقْتِدَاءِ)

لِمَنْ أَرَادَ عَلَيْهِ وَشَاءَ

أى ذكر في هذا الباب
حكم اقتداء المأموم بالإمام
فما يطالب منه فقال :

وَالْإِقْتِدَاءُ وَاحِدُ الطَّاعَاتِ

وَوَاجِبٌ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ

تَقْوَى بِهِيَ حَالَةُ الْإِحْرَامِ
أَنَّكَ مُؤْتَمِّمٌ بِذَا الْإِمَامِ

فإن لم تفعل ذلك فصلاتك
باطلة ولم يحك صاحب
الجواهر في ذلك خلافا .

(تَتَّبِعُهُ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ

مِمَّا احْتَوَى الْقَرَضُ

عَلَيْهِ وَاشْتَمَلَ

وَكُلُّ مَا زَادَ عَلَى

الْقَرَضِ فَلَا

يَتَّبِعُ فِيهِ هَهُؤَا وَهُؤَلَا)

أى يجب على المأموم اتباع

الإمام في كل قول وفي كل

عمل مما اشتمل عليه القرض

وأما ما يزيد الإمام على

القرض فلا يتبعه فيه

بل يسبح له فإن رجع فذاك

وإن لم يرجع لم يجز له

اتباعه ، وأما من لم يلزمه

وينبغي أن يوجه إلى البلية على شقه الأيمن فإن لم يقدر فعلى ظهره ورجلاه إلى القبلة . ابن حبيب
ولا أحب أن يوجه إلا عند إحداث نظره وشخوص بصره ويستحب أن لا تقربه حائض ولا جنب
ولا يحضره إلا أفضل أهله ويكثروا له من الدعاء فإن الملائكة يحضرونه ويؤمنون على دعاء الداعين ،
وينبغي أن يلحق بالإله إلا الله عند الموت مرة بعد أخرى بأن يقال بحضرته أشهد أن لا إله إلا الله
وأن محمدا رسول الله لخبر «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» ولا يقال له قل لا إله إلا الله
ويستحب تلقينه بعد الدفن الآية «وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين» وأحوج ما يكون العبد إلى التذكير
بالله عند سؤال الملائكة فيجلس إنسان عند رأس الميت عقب دفنه فيقول يا فلان ابن فلانة أو يا عبد
الله أو يا أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا وهو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا
رسول الله ، ويستحب أن يغمض بصره إذا قضى وأن يشد عليه الأسفل بعصابة تربط عند رأسه خوف
تشويه خلقه وأن يلين مفاصله برفق وأن يسرع بتجهيزه إلا العريق بماء رجاء إفاقة ، وهذه إحدى
المسائل السبع التي يطلب فيها المبادرة كالتوبة من الذنب وتقديم الطعام للضيف وإنكاح البكر إذا
بلغت والصلاة إذا دخل وقتها والجهاد وأداء الدين وقد جمعت في قول القائل :

بَادِرْ بِتُوبَةٍ قَرَى وَالدَّفْنِ بِكَرِّ صَلَاةٍ مَعَ جِهَادِ دِينِ

ويستحب مشي المشيع للجنائز ويكره له الركوب إلا في الرجوع وإسراعه بالجنائز إسراع الرجل
الشاب في حاجته والسنة مشي المشيع أمام الجنائز . الباجي حكم الراكب في الجنائز أن يكون خلفها
والنساء خلفه . ابن القاسم لا يترك أن يستر نعش المرأة بقبة في حضر أو سفر إذا وجد ذلك . ابن حبيب
ولا بأس أن يجعل على النعش للمرأة البكر أو الثيب الساج وراء الوشى أو البياض ما لم يجعل مثل
الأخمة الملونة فلا أحبه ، ولا بأس أن يستر الكفن بثوب ساج ونحوه وتزنع عند الحاجة وهذه
هي مسألة تغطية الجنائز بقناع الحلى وقد أطل فيها في المعيار آخر الجنائز بما حاصله أن بعضهم قال
يمنع ذلك لوجوه ذكرها وأن بعض الأئمة كان يأمر بنزع ذلك ولا يصلى على الجنائز وهي مستورة
بالحرير واختار هو جواز ذلك وجواز اكترائه لمن لم يجده إلا بذلك وسنزيد المسألة بيانا إن شاء
الله في زهة الأنفاس في كراء حلى الأعراس على العادة بفاس ويجوز غسل امرأة ابن كسيع سنين
ورجل كرضية وترك ذلك لكثرة الموتى والتكفين بالثوب اللبوس وبالمصبوغ وبازعفران أو
الورس وخروج المتجالة ومن لم تخش منها الفتنة من الشواب الجنائز قريبا كأب وابن وزوج وأخ
وسبق الجنائز لموضع دفنها والجلوس قبل وضعها عن أعناق الرجال ونقل الميت قبل دفنه من بدو
لحضر وعكسه وكذا بعد الدفن لضرورة والبكاء عند الموت وبعده بارتفاع صوت وقول قبيح
وجمع أموات بقبر واحد لضرورة وولى القبلة الأفضل وتقبيل وجه الميت كما فعل صلى الله عليه وسلم
بأبن مظعون وفعله أبو بكر بالنبي صلى الله عليه وسلم . ويكره حلق شعره وتقليم أظفاره وجعل
ذلك معه إن فعل ولا تنكأ قروحه ويزال ما خرج منها ، وسمع ابن القاسم وأشهب ليست القراءة
والبخور من العمل . ابن رشد استحب ذلك ابن حبيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم «إن من
قرأ يس عند رأسه وهو في سكرات الموت بعث الله ملكا إلى ملك الموت أن هون على عبدى الموت»
وقال إنما كره مالك ذلك استئنا . ابن عرفة قبل عياض استدلال بعض العلماء على استحباب القراءة
على القبر بحديث الجريدتين وقاله الشافعي . وفي الإحياء لا بأس بالقراءة على القبر ويكره أن توضع
الجنائز في المسجد وكذا الصلاة عليها في المسجد ما لم يضق خارجه . قال مالك ولا يصلى على المولود

اتباع الامام لتيقن انتفاء
الموجب إلا أنه تبعه متأولاً
وجوب الاتباع فإن صلاته
صحيحة على ما اختاره
اللخمي ومشي عليه صاحب
المختصر ، وفي هذه المسألة
تفصيل بين تيقن المأموم
قيام الامام لزيادة وعدم
تيقنه لانطيل بذكره

(وَسَهْوُهُ سَهْوُ إِلَيْكَ مِثْلُهُ
تَتَبَعُهُ فِيهِ وَإِنْ فَعَلْتَهُ)

يعنى أن سهوه يسرى
نقصه لصلاة المأموم وإن
فعله المأموم ولو قال بدل
هذا البيت :

وسهوه يسرى إليك يافى
وإن تسكن فعلته مستثبنا
لسكان أحسن

(وَسَهْوُكَ الْمَسْمُونُ عَنْكَ
يَحْمَلُ)

وَالْفَرَضُ لَا فَا لِهَذَا
مَدْحَلُ)

يعنى أن الامام يحمل عن
المأموم ما تركه من السنن
وأما الفرض فلا يحمله
عنه ولا مدخل للامام
في حمله عنه ولا بد للمأموم
من الاتيان به ، والله
تعالى أعلم .

(خاتمة) في تبعية الامام
في المكان لا يجوز ارتفاع
الامام على مأموه ولو
بركة في المحراب كفعل
بنى أمية ويجوز عكسه
وهو ارتفاع المأموم على

ولا يغسل ولا يحنط ولا يسمى ولا يورث ولا يرث حتى يستهل صارخا بالصوت اه ويكره أن يدفن
السقط في الدار ، ومن وجده بدار فليس عيباً ترد به بخلاف ما إذا وجد قبر كبير فله ردها به ويجوز
أن يدفن الرجل في داره ولا بأس بزيارة القبور والجلوس إليها والسلام عليها عند المرور بها ،
وفروع الباب كثيرة وفي هذا القدر كفاية . قوله * وتر كسوف عيد استسقاء سنن * الوتر بالثناة
وبكسر الواو وفتحها . ابن يونس والوتر سنة مؤكدة لا يسع أحدا تركها . سحنون يخرج تاركه . ابن
عرفة اعتذر بعضهم عن التجريح بأن تركه علامة استخفافه بأمر الدين . وقال أصبغ يؤدب .
المازرى لاستخفافه بالسنة كقول ابن خوزيمنداد : تارك السنة فاسق . التوضيح والتأديب لا يستلزم
الوجوب لأننا نؤدب الصبي على ترك الصلاة وقال في مختصره والوتر سنة آكد ثم عيد ثم كسوف ثم
استسقاء .

(فرع) وأول وقته المختار بعد العشاء الصحيحة وبعد الشفق وآخره إلى طلوع الفجر وضروريه من
طلوع الفجر إلى صلاة الصبح . ابن عرفة ففعله قبل صلاة العشاء ولو سهوا لغو . ومن المدونة من صلى
العشاء على غير وضوء ثم انصرف إلى بيته فتوضأ وأوتر ثم ذكر بعد ذلك فليعد العشاء ثم الوتر .
التوضيح وزاد أى ابن الحاجب بعد الشفق احترازاً من مثل الجمع ليلة المطر أى فلا يوتر إلا بعد
الشفق هذا هو المعروف في المذهب .

(فرع) من المدونة قال مالك من ذكر الوتر بعد صلاة الصبح لم يقضه وليس كركعتي الفجر
في القضاء ، ومن كان خلف إمام في الصبح أو وحده فذكر وتر ليلته فقد استحجب له مالك أن يقطع
ويوتر ثم يصلى الصبح قال ابن القاسم ثم رخص مالك للمأموم أن يتأدى . ابن حبيب ويقطع الإمام
إلا أن يسفر جداً وقال المغيرة لا يقطع ولم يفرق بين فذ ولا غيره وعلى قطع الإمام ففي قطع مأموه
خلاف وهل محل الخلاف في قطع الصبح للوتر إن لم يعتقد ركعة فان عقدها تمادى قولاً واحداً أو
الخلاف ولو عقدها قولان ، ومن تمادى ولم يقطع فقد فاتته الوتر فذا كان أو إماماً على المشهور . وقال
ابن وهب إن شاء المأموم تمادى مع الإمام ثم أوتر ثم أعاد الصبح . قال في تكميل التقييد يريد
يتأدى بنية النفل وظاهره أن الإعادة مختصة برواية ابن وهب وعليها يكون من مساجين الإمام اه .
فعد هذه المسألة من مساجين الإمام كما هو الشائع على الألسنة حتى قال بعضهم :

مساجن الإمام فيها اشتهرا أربعة من للركوع كبرا
ونسى الإحرام أو من ذكرها صلاة أو وترا كذا الضحك جرى

إنما هو على مقابل المشهور وهو رواية ابن وهب ولذا لم يذكرها الشيخ خليل في مساجن الامام
حيث قال فيها وبطلت بقرينة وتمادى المأموم فقط إن لم يقدر على الترك كتكبيره للركوع بلا نية
إحرام وذكر فائتة .

(فرع) من ذكر الوتر وقد أقيمت الصبح ، فروى على يخرج فيصليه ولا يخرج لركعتي الفجر .
(فرع) من ذكر الوتر بعد أن ركع الفجر فيوتر ثم يعيد ركعتي الفجر . قال سحنون : من ذكر
صلاة بعد أن ركع الفجر صلاها وأعاد الفجر .

(فرع) من طلعت عليه الشمس وعليه الوتر والصبح فانه يصلى الصبح خاصة ولا يصلى الوتر
قبلها قاله ابن يونس وغيره .

(فرع) من صلى الوتر ركعتين ساهيا سجد بعد السلام ولا ييطل وإن زاد في الصلاة مثلها لأن

إمامه ولو كان على سطح
وتبطل الصلاة إن قصد
المأموم المرتفع مع الإمام
بالارتفاع التكبير لتحريمه
إجماعاً ولمناقضته للصلاة
لأنها مبنية على الخشوع
والخضوع إلا أن يكون
الارتفاع يسيراً كالشبر
وعظم الذراع قاله ابن أبي
زيد فيجوز . واختلف
شيوخ المدونة في جواز
الارتفاع الكثير إذا كان
مع الإمام طائفة من الناس
كغيرهم ومنعهم على تأويلين
في فهم قولها : لا يعجنى أن
يصلى يقوم على ظهر المسجد
وهم أسفل منه وجعل صاحب
المختصر التأويلين تردداً
والله أعلم .

(بَابُ بَيَانِ السُّهُوِ)

فِي الصَّلَاةِ

وَحُكْمُهُ مُفَصَّلًا سِيَّاقِي
اختلف العلماء في حكمه ومحلّه
أما الأول فهو فرض
عند أبي حنيفة لكنه ليس
من شروط صحة الصلاة ،
وسنة عند الشافعي قال
العوفي وقرئ مالك في
المشهور من قوله بين
الأفعال والأقوال فقال إن
كان من نقص فعل فواجب
لقوة الفعل وهو من
شروط الصلاة وقرئ أيضاً
بين النقص والزيادة لأن
النقص جبر فيكون قبل
والزيادة ترغيم للشيطان
فيكون بعد اه وهذا بيان
محلّه وتقديم .

الوتر لما لم يكن إلا بعد شفع أشبه زيادة ركعة في الثلاثية وذلك لا يبطلها على المشهور .
(فرع) من انتبه قرب الطلوع ولم يصل الشفع والوتر ، فإن ضاق الوقت إلا عن ركعة فالصبح
فإن اتسع لركعتين وأخرى لثلاث فالوتر ثم الصبح ، فإن اتسع لرابعة ففي الشفع قولان ، وإن اتسع
لخامسة فإن كان تنفل بعد العشاء ففي تقديم الشفع على ركعتي الفجر قولان ، وإن لم يكن تنفل بعد
العشاء قدم الشفع لتأكده ويؤخر الفجر في هذه الأحوال كلها إلى وقت حل النافلة ، فإن اتسع
لسبع زاد الفجر .

(فرع) يستحب أن يكون الوتر آخر صلاة الليل فإن أوتر ثم تنفل جاز ولا يعيد الوتر على المشهور
وإنما يتنفل بعد الوتر من حدث له نية التنفل بعد أن أوتر ويؤمر أن يؤخر تنفله عن الوتر يسيراً ،
وأما من قصد أو لا أن يجعل وتره في أثناء نفله بغير موجب فذلك خلاف السنة .

(فرع) ابن يونس : الأفضل عند مالك تأخير الوتر إلى آخر الليل لفصلية قيام الليل إلا لمن
الغالب عليه أن لا ينتبه فالأفضل أن يوتر ثم ينام لأن في نومه قبله تغيراً بالوتر .

(فرع) إذا أراد إمام التراخي أن يوتر وأراد بعض من خلفه زيادة النفل فلا يصل وتر الإمام
بركعة ليوتر بعد ذلك بل يسلم معه ويصلى بعد ذلك ماشاء بعد أن يتأني قليلاً ، وانظر هذا مع قولهم من
قصد أن يجعل وتره أثناء نفله بغير موجب فقد خالف السنة إلا أن يقال متابعة الإمام موجب ، ومن
أتى المسجد يصلى الأشفاع مع الإمام فدخل معه فإذا هو في الوتر قال ابن رشد يشفعه كما يشفعه إذا
أوتر مع الإمام قبل أن يصلى العشاء . الموافق انظر هذا في ليالي الإحياء من أوتر أول الليل ثم أتى المسجد آخر
الليل فعلى هذا إذا سلم الإمام من ركعة الوتر قام هذا الذي كان أوتر فشفع هذا الوتر الذي صلاه
مع هذا الإمام وربما تجد بعض العوام ليالي الإحياء إذا نودي بالشفع والوتر تركوا القيام مع الإمام
لركعتي الشفع فضلاً عن ركعة الوتر وهذا لا ينبغي اه .

(فرع) المشهور أن إيقاع الشفع قبل الوتر مستحب ، فإن أوتر من غير شفع صح وتره وقد
فعل مكروها ، وقيل لا يصح الوتر إلا بعد تقديم شفع وشهره الباجي ، وهل يشترط في ركعتي الشفع
تخصيصهما بنية أو يكتفى بأى ركعتين كانتا ؟ والثاني هو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة
الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى » وهل يلزم اتصال الشفع بالوتر
أو يجوز أن يفرق بينهما بالزمن الطويل ؟ قولان ، والقول باشتراط الاتصال لابن القاسم في العتبية
والقول بعدم الاشتراط رواه ابن نافع عن مالك ونقل أيضاً عن ابن القاسم .

(فرع) يسلم من صلى الشفع ويكره وصله بالوتر من غير سلام ، فإن صلى خلف من لا يفصل
بينهما بسلام تبعه قاله في المدونة .

(فرع) لا يصلى الشفع بنية الوتر ولا الوتر بنية الشفع على المشهور خلافاً لأصبع .

(فرع) من أدرك مع الإمام ركعة من الشفع لم يسلم معه ويصلى ركعة الوتر فإذا سلم الإمام من
الوتر سلم معه ثم أوتر إلا أن يكون إمامه لا يسلم من شفعه ففي سلام هذا مع الإمام قولان قال الشيخ
أبو محمد وغيره ومعنى قولهم إنه يصلى الوتر معه أى يحاذى ركوعه وسجوده ركوع الإمام وسجوده
فأما أن يأتي به فلا لأنه يكون محرماً قبل إمامه

(فرع) المشهور استحباب قراءة الشفع بسبح والكافرون والوتر بالإخلاص والمعوذتين إلا
لمن له حزب فيقرأ منه فيهما ، وقيل لا يستحب ذلك ولا غيره يل يقرأ بما تيسر وقيل غير ذلك . قوله :

ذكر في هذا البيت أن السهو يعتري المصلي إما في الأفعال وإما في الأقوال، وبدأ بالكلام على السهو في نقص الأفعال مقدما لنقص ما هو منها فرض كالركوع والسجود أو القيام فقال:

(إِنْ طَرَأَ فِي فَرَضِهِ

الْمَعْنُودِ

فَالْفَرَضُ لَا يُجْبَرُ

بِالسُّجُودِ)

أى إذا طرأ السهو في ترك فرض فإن سجود السهو لا يجبره وإنما يجبره الاتيان به، وأفاد ذلك مع تشبيهه بقوله:

(وَإِنَّمَا يُجْبَرُ بِالْإِتْيَانِ بِهِ

كَمَنْ سَهَا عَزَ كَعَةٍ

وَبَنَتَبَةٍ

فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا فِي فَوْرِهَا

قَبْلَ الرُّكُوعِ بِأَلَّتِي

يَأْتِيهَا)

فقوله عن ركعة أراد

السهو عن ركوع ركعة

لقوله:

(لِيَرْجِعَ مِنْ حِينَ

أَنْتَبَاهِهِ إِلَى

حَالِ الْقِيَامِ كَيْفَ كَانَ

أَوَّلًا

كسوف . التوضيح يقال خسفت الشمس بفتح الحاء مبنيًا للفاعل وبضمها مبنيًا للمفعول وكذلك كسفت الشمس ويقال كسفا وانكسفا وخسفا وانخسافا ، وقيل الكسوف مختص بالشمس والخسوف مختص بالقمر وقيل عكسه ، ورد بقوله تعالى «وخسف القمر» وقيل الخسوف أوله والكسوف آخره إذا اشتد ذهاب الضوء ، وقيل الكسوف ذهاب الضوء بالكلية والخسوف تغير اللون ، وقيل هما مترادفان اه . وصلاة الكسوف للشمس قبل الانحلاء سنة وتوقع في المسجد مخافة انجلائها في طريق المصلي فيفوت فعل هذه السنة وخبر ابن وهب في إيقاعها في المسجد أو في المصلي وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحب ، وأما الفرد فله أن يفعلها في بيته والجماعة فيها مستحبة ويؤمر بها كل مصل حاضر أو مسافرا إلا أن يجد به السير ويؤمر بها أهل العمود وتصلها المرأة في بيتها . ووقتها من حل النافلة إلى الزوال ، وقيل إلى الاصفرار ، وقيل إلى الغروب ، وصفها ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان بغير أذان ولا إقامة ، وصح «أنه صلى الله عليه وسلم نادى : الصلاة جامعة» قال صاحب الإكمال وغيره وهو حسن يحرم ثم يقرأ الفاتحة ثم البقرة ثم يركع طويلا نحو مكثه في قراءته ثم يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ الفاتحة أيضا في هذا القيام الثاني على المشهور ثم يقرأ آل عمران ثم يركع ويمكث نحو قراءته الثانية ثم يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين بأن يطيلهما مثل الركوع على المشهور ثم يقوم للركعة الثانية فيقرأ الفاتحة والنساء ثم يركع نحو قراءته في الطول ثم يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يعيد الفاتحة أيضا على المشهور ويقرأ بعدها العقود ثم يركع نحو قراءته ثم يرفع رأسه ثم يسجد كما ذكرنا ويتشهد ويسلم ، وقراءتها سرا على المشهور ، وقيل جهرا واختاره بعض الشيوخ لوروده أيضا بالقياس على السنن النهارية كالعيدين والاستسقاء . الرسالة وليس في إثر صلاة خسوف الشمس خطبة مرتبة ولا بأس أن يعظ الناس ويذكرهم .

(فرع) إذا انجلت في أثناءها ففي إتمامها على سنتها أو كالنوافل قولان لأصبغ وسحنون . ابن عبد السلام ومعنى إتمامها على سنتها في عدد الركوع والقيام خاصة دون الإطالة .

(فرع) الركوع الأول سنة والثاني هو الفرض فلذلك من أدرك الركوع الثاني من إحدى الركعتين فقد أدرك تلك الركعة ، فإذا أدرك الركوع الثاني من الركعة الأولى فقد أدرك الصلاة كلها ، وإن أدرك الثاني من الثانية فقد أدرك الركعة الثانية ويتضى ركعة فيها ركوعان .

(فرع) قال المازري : قال عبدالحق إذا اجتمع عيد وكسوف واستسقاء وجمعة في يوم واحد فبدأ بالكسوف لثلاث تجلي الشمس ثم بالعيد ثم بالجمعة ويترك الاستسقاء ليوم آخر لأن يوم العيد يوم تحمل ومباهاة ، والاستسقاء ضد ذلك ولم أزل أعجب من ذلك إذ لا يكون كسوف يوم عيد لأن العيد إنما يكون في النصف الأول والكسوف في النصف الثاني . ابن الحاجب : وأجيب بأن المقصود ما يقتضيه الفقه بتقدير الوقوع ، ورد المازري بأن تقدير خوارق العادة ليس من دأب الفقهاء اه وانظر قوله إذ لا يكون كسوف يوم عيد الخ وجوابه المقتضى تقدير استحالة وقوع ذلك مع قول جلال الدين السيوطي آخر تأليفه في تحریم الاشتغال بالمنطق قال المنجمون إن الشمس لا تكسف إلا يوم الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين فأظهر الله الأمر بخلافه فكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم رواء الشيخان وكان عاشوراء ذكر ذلك الراغب في الشرح ابن بكار وغيرهما وقد كسفت الشمس يوم قتل الحسين وكان يوم عاشوراء ذكر ذلك الراغب في الشرح والنووى في الروضة اه وأما صلاة خسوف القمر فتصلى أذا ذاك ركعتين ركعتين حتى ينجلي والمعروف

يَقْرَأُ فِيهِ ثُمَّ بَعْدُ يَرْكَعُ

يَطْمَأَنُّ رَاكِعًا وَبَرَكَعَ

أشار بهذا لقول مالك

يستحب له أن يقرأ ثم

يركع ويسجد واقتصر على

هذا القول صاحب المختصر

وأشار الناظم إلى قول

آخر في المسألة بقوله :

(وَقِيلَ بَلْ رُجُوعُهُ

مُحْدُوذٌ بِأَيِّ

حَتَّى يَصِيرَ رَاكِعًا

مُسْتَوْعِبًا

وَمِنْ هُنَا لِكَ يَصِيرُ رَاكِعًا

وَمِنْهُ يَهْوَى لِلِسُجُودِ

خَاضِعًا)

أى قيل لا يرجع من

سجوده إلى القيام ثم يركع

بل رجوعه إنما هو إلى

أن يصير محدودا بحالة

الراكع المستوعب للركوع

وإذا وصل إلى هنا يصير

حينئذ راکعاً ثم يهوى

إلى السجود خاضعاً لله

تعالى ويحويه ذلك ولو

قال بدل الشطر الأول

من البيت الثانى :

* ومن هناك صار فيه راکعاً *

لكان أحسن ثم يتم ذلك

بقوله :

وَيَمُضُ فِي صَلَاتِهِ إِلَى النَّامِ

لِكَيْ يَسْجُدَ مِنْ

بَعْدِ السَّلَامِ)

يريد على كل واحد من

التولين لأجل الزيادة التي

زادها والله تعالى أعلم .

في المذهب أنها تصلى في البيوت ، ولما لك في المجموعة تصلى في الجامع أفذاذا وفي منعهم من صلاتها جماعة قولان . قوله : عيد ، سمي العيد عيداً تفاؤلاً لأن يعود على من أدركه وقيل غير ذلك . وصلاة العيدين سنة مؤكدة وفي كونها سنة عين أو كفاية قولان ويؤمر بها من تلزمه الجمعة وهو البالغ العاقل الحر الذكر المقيم وفي غيرهم من العبيد والنساء والمسافرين قولان وعلى أنهم لا يؤمرون بها فهل يجوز لهم أن يصلوها وهو المشهور ، أو يكره لهم ذلك أو يكره لهم فذا لاجتماع ثلاثة أقوال وأنكر صاحب التنبهات القول الثالث وقال المتوجه عكسه وهو كراهتها جماعة لأفذا ، وهى ركعتان بغير أذان ولا إقامة ، ومنه هنا لا ينادى الصلاة جامعة وقال القاضى عياض إن النداء بذلك حسن ويكبر في الأولى سبعا بالإحرام وفي الثانية ستا بالقيام ويتربص بينهما بقدر تكبير من خلفه ، ومن لم يسمعه تحرى تكبير الإمام وكبر ويرفع يديه في الأولى خاصة على المشهور ، وروى مطرف يرفع في الجميع .

﴿ فرع ﴾ إذا نسي التكبير وقرأ ثم ذكر قبل الركوع فإنه يرجع فيكبر ثم يعيد القراءة ويسجد بعد السلام لزيادة القراءة التي قبل التكبير ، فإن لم يتذكره حتى رفع رأسه من الركوع تبادى وسجد قبل السلام ، فإن ذكره وهو راکع فقولان المشهور أنه يفوت كما إذا ذكر بعد رفع رأسه ، وقيل يرجع كما لو تذكر وهو قائم .

﴿ فرع ﴾ من أدرك الإمام في القراءة فإن وجده في الركعة الأولى كبر سبعا بالإحرام وليس ذلك قضاء في صلب الإمام لحقة الأمر إذ ليس التكبير كأجزاء الصلاة . وقال ابن وهب يكبر للإحرام فقط ؛ وإن وجده في الثانية فقال ابن القاسم يكبر ستا بالإحرام ويقضى ركعة بسبع يعد فيها تكبيرة القيام . واستشكل قيامه هنا بالتكبير مع كونه جالس على واحدة . وقال ابن حبيب يكبر ستا دون الإحرام ويقضى ركعة بست والسابعة تقدمت للإحرام ولا يكبر للقيام لجلوسه في غير محل الجلوس . التوضيح وهو الأظهر فإن أدرك الإمام قد رفع رأسه من ركوع الثانية قضى الأولى بست تكبيرات بعد قيامه وهل يقوم بتكبيرة أخرى زائدة على الست كما هو الشأن فيمن لم يدرك ما يعتد به أو يقوم بغير تكبير ؟ قولان ثم يقضى الركعة الثانية بست بالقيام وقراءتها بسبح والشمس جهرا . ابن حبيب بقى واقتربت ثم يخطب بعدها كخطبة الجمعة ويفتح الخطبة بسبع تكبيرات تنبأ ثم يكبر ثلاثا في أثنائها ولم يحده مالك وفي تكبير الحاضرين بتكبيره قولان وينص للخطيب ويستقبل فإن أحدث في الخطبة تبادى لأنها بعد الصلاة ولو قدم الخطبة على الصلاة أعادها بعدها استحبابا وإيقاعها في الصحراء أفضل من المسجد إلا بمكة ، فإن وقعت في الصحراء فلا يتنفل الإمام ولا المأموم لا قبلها ولا بعدها ، وفي المسجد يجوز التنفل قبلها وبعدها على المشهور . ووقتها من حل النافلة إلى الزوال ولا تقضى بعده . ومن ستمها الغسل والطيب والتزين باللباس والفطر قبل الغد وفي الفطر وتأخيرها في النحر والمشي راجلا والرجوع من طريق آخر والخروج بعد الشمس إن كان يدركها خرج حينئذ وإلا خرج قبل ذلك ويكبر في الطريق يسمع نفسه ومن يليه في المصلى حتى يخرج الإمام فيقطع ولا يكبر إذا رجع ويكبر في العيدين الفطر والأضحية . وسأل سحنون ابن القاسم هل عين مالك التكبير ؟ فقال لا وما كان مالك يحذ مثل هذا ، واختار ابن حبيب أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد على ما هدانا ، اللهم اجعلنا لك من الشاكرين ، وزاد أصبغ على ذلك : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ولا حول ولا قوة إلا بالله . ويستحب التكبير عقيب خمس عشرة فريضة وقيل ست عشرة أولها ظهر يوم النحر ، وفي التكبير

فِي الثَّانِيَةِ

وَقَدْ وَفَّرُ كُوعَهَا عَلَانِيَةً

يَجْعَلُهَا أُولَىٰ عِلْمِهَا يُبْنَىٰ

وَيُذْخِرُ مَا قَبِلَ لِأَجَلِ

الشَّيْنِ

وَبِالشُّجُودِ مَرَّةٌ بِالزِّيَادَةِ

بَعْدَ السَّلَامِ تَحْصُلُ الْإِفَادَةُ

اشتملت هذه الأبيات على

مسئلتين : المسئلة الأولى

أن ينتبه لسهوه بعد تمام

ركوع الركعة التي تلي

ركعة النقص وإذا انتهى

إليه فحكمه أنه يتم هذه

الركعة الثانية ويجعلها أولى

ويبنى عليها بقية صلاته

ويلغى التي قبلها لأجل

حصول النقص فيها وسماء

شينا لأن النقص شين

وقوله علانية خشو الركوع

عند ابن القاسم رفع الرأس

إلا في مسائل : منها هذه

إذا نسي الركوع فلم

يذكره إلا في ركوعه من

التي تليها . ومنها ترك السر

والجهر والسورة فلم يذكر

ذلك حتى وضع يديه على

ركبتيه . ومنها إذا نسي

تكبيرات العيد وكذلك

سجود التلاوة أو سجود

السهو قبل السلام من

فريضة إلى فريضة أو نافلة

نص على ما عدا الأولى

عبد الحق . ومنها من سلم

من ركعتين سهوا ودخل

عقب النوافل قولان المشهور لا يكبر عقبها ولا عقب المقضية في تلك الأيام منها أو من غيرها ، ولفظه
الله أكبر ثلاثا . وفي المختصر لابن عبد الحكم الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر
والله الحمد ، ويكبر ناسيه إن ذكره بالقرب ، ويكبر المؤتمن إن تركه إمامه فإن ترتب سجود بعدى فيكبر بعده .

﴿ فائدة ﴾ سئل مالك رضى الله عنه عن قول الرجل لأخيه يوم العيد تقبل الله منا ومنك وغفر
لنا ولك فقال لا أعرفه ولا أنكره . قال ابن حبيب لم يعرفه سنة ولم ينكره على من قاله لأنه قول
حسن . قال ابن حبيب ورأيت أصحابه لا يبتدئون به ولا ينكرونه على من قاله لهم ويردون عليهم
مثله ، ولا بأس عندي بالبداة به . قوله : استسقا . الاستسقاء طلب السقي كما أن الاستفهام طلب
الفهم ، وهو سنة عند الحاجة إلى الماء لزرع أو شرب حيوان فلذلك يستسقي من بصحراء أو بسفينة
وقلة النهر كقلة المطر . قال أصبغ استسقى بمصر للنيل خمسة وعشرين يوما متوالية وحضره ابن القاسم
وابن وهب وغيرها ، وروى أبو مصعب عن مالك أن البروز للاستسقاء لا يكون إلا عند الخطمة
الشديدة وفي إقامة المحصنين لصلاة الاستسقاء لأجل المجدين نظر ، قال اللخمي ذلك مندوب إليه
لخبر « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » وخبر « دعوة المؤمن لأخيه بظهر الغيب مستجابة »
ويخرجون إلى المصلى في ثياب بالية أذلة راجلين يخرجون من طريق ويرجعون من أخرى كالعيدين
وتصلي ركعتين كالنوافل جهرا ثم يخطب على الأرض بعدها كالعيدين ويبدل التكبير بالاستغفار
ويبالغ في الدعاء آخر الخطبة الثانية ويستقبل القبلة حينئذ ويحول رداءه نفاؤلا ما يلي ظهره إلى
إسما وما على اليمين على اليسار ولا ينكسه وكذلك يفعل الرجال قعوداً ولا يخرج إليها من
لا يعقل من الصبيان على المشهور ولا الحائض ولا البهائم ، والمشهور أن أهل الذمة لا يمنعون من
الخروج للاستسقاء وينزلون بموضع عن المسلمين ولا يخرجون في يوم لم يخرج فيه المسلمون
ويستحب صيام ثلاثة أيام قبله والصدقة ويأمر الإمام بالتوبة ورد التبايعات ، ويجوز التنفل بالمصلى قبلها
وبعدها على المشهور . قوله : فجر رغبة وتقضى للزوال . المشهور أن الفجر رغبة كما قال وقيل سنة .
ومعنى كونه يقضى أنه إذا ضاق الوقت عن ركعتي الفجر قضاها بعد طلوع الشمس وحل النافلة إلى
الزوال وكون ما يفعله قضاء هو أحد القولين وقيل ركعتان ينوب له ثوابهما عن ثواب ركعتي
الفجر وكون القضاء إلى الزوال لابعده هو المشهور . وعن أشهب يقضى بعد الظهر وفي
الليل والنهار .

﴿ فرع ﴾ من لم يصل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس فالمشهور أنه يقدم الصبح على الفجر .
وقال ابن وهب يقدم الفجر .

﴿ فرع ﴾ شرط ركعتي الفجر أن ينوى لهما نية معينة وأن يصلحها بعد طلوع الفجر فإن صلى
ركعة قبله وركعة بعده لم يحز ، ولو تحرى على المشهور خلافا لعبد الملك .

﴿ فرع ﴾ من دخل المسجد فوجد الإمام في الصبح أو أقيمت وهو المسجد ولم يكن صلاحا دخل
مع الإمام على المشهور . وفي الجلاب يخرج ويركعها إن اتسع الوقت ، وأما إن أقيمت عليه الصبح
وهو خارج المسجد فقال مالك في المدونة إن لم يخف فوات ركعة فليركعها خارجه وإن خاف ذلك
دخل مع الإمام .

﴿ فرع ﴾ قال في السليمانية وصلاة الفجر في المسجد أحب إلى منها في البيت لأنها سنة وإظهار
السنة خير من كتمانها ومن دخل المسجد بعد طلوع الفجر صلاحا وتكفيه عن التحية وقيل لا تكفي
عنها فيصلحها بعد التحية .

في نافلة فلم يذكر إلا وهو

را كح. ومنها من أقيمت عليه المغرب وهو فيها وقدمكن يديه من ركبتيه في ركوع الثانية وهذا كله إذا حملنا قوله وفي ركوعها على وضع يديه على ركبتيه وأما غير هذه المسائل فالركوع فيها عند ابن القاسم رفع الرأس خلافاً لأشهب. المسألة الثانية سجوده في ذلك بعد السلام للزيادة التي حصلت وهي الركعة الناقصة فإنها محض زيادة .

(وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهاً

فِي الثَّالِثَةِ

صَيَّرَهَا ثَانِيَةً وَثَانِيَةً)

يعنى وإن انتبه لنقص الركوع من الثانية وهو في الثالثة بعد تمام ركوعها صير الثالثة ثانية وبني عليها بقية صلاته؛ ثم أشار إلى محل سجود السهو في هذه المسألة ولم يبينه فقال :

(وَفِي السُّجُودِ هَاهُنَا ذَمُّهُ

يَعْرِفُهَا ذُو الْبَحْثِ

وَالْحَقِيقَةُ)

بيان تلك الدقيقة أن الثالثة لما صارت ثانية فالثانية زيادة ونقصت من الثانية قراءة السورة فاجتمع معه زيادة ونقص فيسجد لذلك قبل السلام .

﴿ فرع ﴾ من ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد في ركوعه روايتان مشهورتان، وعلى الركوع فهل بنية ركعتي الفجر أو بنية تحية المسجد؟ التوضيح وهو الظاهر، وقراءتها بأمر القرآن فقط على المشهور، وقيل وسورة قصيرة وقيل « قولوا آمنا بالله » الآية في الأولى، و « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة » الآية في الثانية . وقال الشيخ زروق: روى ابن وهب « أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون، وقيل هو الله أحد، وهو في مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد جرب لوجع الأسنان فصاح وما يذكر من قراءتها بألم وألم لم يصبه ألم لا أصل له وهو بدعة أو قريب منها. قوله: والفرض يقضى أبداً وبالتوال، لما ذكر أن الفجر يقضى إلى الزوال لا بعده أفاد هنا أن من عليه فرض أى صلاة فرض فإنه يجب عليه قضاؤه أبداً ولا يسقط عنه بمضى زمانه ولو طال وأن هذا الفرض إن تعدد يجب قضاؤه مرتباً كما فاتته وعلى ذلك أنه بقوله وبالتوال . واعلم أن قضاء الفوائت واجب على الفور لا يجوز تأخيرها إلا لعذر . قال ابن رشد ليس وقت المنسية بمضيق لا يجوز تأخيرها عنه بحال كغروب الشمس للعصر وطلوعها للصبح لقولهم إن ذكرها مأموم تهاذى وكذلك الفذ عند ابن حبيب وإنما يؤمر بتعجيلها خوف معاجلة الموت، ويجوز تأخيرها لمدة حيث يغلب على ظنه أداؤها، قال في المدونة يصلى الفوائت على قدر طاقته . ابن أبي يحيى قال أبو محمد صالح : أقل ما لا يسمى به مفترطاً أن يقضى يومين في يوم . ابن العربي توبة من فرط في صلاته أن يقضيها ولا يجعل مع كل صلاة صلاة ولا يقطع النوافل لأجلها وإنما يشتغل بها ليلاً ونهاراً ويقدمها على فضول معاشه وأخبار دينه ولا يقدم عليها شيئاً إلا ضرورة المعاش ولا يشتغل في أموره الزائدة على حاجته حتى إذا جاء وقت الصلاة أقبل على قضاء الفوائت وترك النوافل فهذا مأثوم . ابن ناجي ونقل التادلي أن من قضى يومين في يوم لم يكن مفترطاً وهو أقل القضاء . ابن ناجي وما ذكره لا أعرفه . وأفتى ابن رشد بأن من عليه فوائت لا يتنفل سوى الشفع والوتر والفجر ونحوها قائلاً فإن فعل أثيب وأثم لترك القضاء وقال ابن العربي يجوز له أن يتنفل ولا يحرم من الفضيلة اه . ويجب قضاء الفوائت سواء تركت سهواً أو عمداً أو جهلاً كالاستحاضة تركها جهلاً يسيرة كانت أو كثيرة وتقضى في كل وقت من ليل أو نهار ولو والإمام يخطب في الجمعة فإن كان ممن يقتدى به أخبر من يليه أنه يصلى الفرض انظر المعيار ويقضيها على نحو ما فاتته من سر ولو قضاها ليلاً أو جهراً ولو قضاها نهاراً، وإن فاتته في السفر صلاها ركعتين ولو بعد أن حضر، وإن فاتته في الحضر فأربعاً ولو قضى في السفر لأن صلاة السفر قد قيل إنها الأصل، وأما إن تركها وهو صحيح ثم مرض فإنه يصلها على قدر طاقته لوجوب القضاء، وإن تركها وهو مريض ثم صح فإنه يقضيها على أتم وجوهها لأن صلاته لها بقدر طاقته لعارض المرض وقد زال . واعلم أن الترتيب المشار إليه بقوله وبالتوال على ثلاثة أقسام ترتيب الصلاتين الحاضرتي الوقت ولا يشمل كلام الناظم لأن كلامه في قضاء الفوائت وترتيب الفوائت فيما بينها وترتيب الفوائت مع الحاضرة، فأما القسم الأول وهو الترتيب بين حاضرتين فمثاله ظهر وعصر من يوم واحد فترتيبهما بأن يصلى الظهر أولاً ثم العصر بعدها واجب شرط مع الذكر ساقط مع النسيان فإن نكس صلى العصر أولاً ثم الظهر فإن كان عمداً أعاد العصر أبداً اتفاقاً وكذلك الجاهل عند ابن رشد وإن كان ناسياً أعاده في الوقت فإن لم يعده حتى خرج الوقت فمشهور قول ابن القاسم عدم الإعادة وسواء ترك الإعادة في الوقت عمداً أو جهلاً بالحكم أو بيقاء الوقت أو نسياناً المشهور لا يعيد بعده راجع القلشاني . وأما القسم الثاني وهو ترتيب الفوائت في أنفسها

في الرابعة

صَيْرَهَا ثَلَاثَةً مُتَابِعَةً)

أى وإن كان اتبأه لنقص الثالثة بعد تمام ركوع الرابعة صير الرابعة ثالثة وأشار إلى أنه يأتى فى الرابعة بأمر القرآن فقط بقوله :

(وَرَكْعَةً يَأْتِي بِهَا بِالْحَمْدِ)

رَابِعَةً بِهَا تَمَامُ الْعَدِّ)

أى تمام عدد الصلاة الرابعة المنسب منها الركوع ولا خصوصية لفرضها فى الركوع بل غيره من الفروض كذلك وهذا الذى ذكره من انقلاب الركعات هو المشهور، وقيل لا ترجع الثانية أولى ولا غيرها بل تستمر ركعات الصلاة على حالها .

﴿ تنكىت ﴾ فى كلام الناظم إجمال لأن الخلاف الذى ذكرناه إنما هو فى صلاة الفذ والإمام وأما المأموم فلا خلاف أن الثانية وغيرها باقية على حالها لأن صلاته مبنية على صلاة إمامه .

نَمْ سَجُودُهُ لِيَكُونَ بَنَى

قَبْلَ السَّلَامِ فَأَخْتَبِرُهُ

بِاعْتِنَا)

أى أن السجود الذى تقدم أنه بعد السلام

إن كان يعلم ترتيبها فذكر ابن هرون فى ذلك ثلاثة أقوال : الوجوب والسنية والوجوب مع الذكر والسقوط مع النسيان ، قال وهذا هو الذى يؤخذ من التهذيب . ابن رشد فإن قدم بعض الفوائت على بعض متممها أو جاهلاً ، كما إذا نسي الصباح والظهر فذكرها فقدم الظهر ذكراً للصباح فثلاثة أقوال : الأول ليس عليه إعادة الصلاة التى صلاها لأنها مفعولة قد خرج وقتها . والثانى أن عليه إعادة . والثالث الفرق بين أن يعتمد الصلاة الثانية قبل الأولى وبين أن يدخل فى الثانية ناسياً ثم يذكر الأولى ويتأدى عليها اه على نقل التوضيح . ومعنى القول الثالث أنه إن تعمد التنكيس أعاد الثانية وإن نكس ناسياً فلا يعيدها والله أعلم . وقال ابن رشد أى على قول ابن القاسم إنه لا إعادة عليه لأنه إذا صلاها فقد خرج وقتها ولأنه وضعها فى موضعها ، وأما إن قدم بعضها على بعض ناسياً فلا إعادة عليه . المواق انظر مسألة تعم بها البلوى بالنسبة لمن فرط فى صلوات كثيرة ثم رجع على نفسه وأخذ فى قضاء فوائته شيئاً فشيئاً فقد تطلع عليه الشمس وعليه صبح يومه أو تغرب الشمس وعليه صلاة يومه هل يستحسن أن يترك الناس وما هم اليوم عليه أنهم يبدئون بقضاء هذه الفائتة القريبة ويقدمونها على الفوائت الكثيرة القديمة فإن الذمة تبرأ بذلك على المشهور وربما إن لم يقدموها على الفوائت القديمة يتكاسلون عن الاشتغال عوضها بشيء من فوائتهم القديمة انظر آخر العواصم من القواصم فإنه يرجح هذا المأخذ أى هل يترك ما جرى عمل الناس عليه من تقديم الفائتة القريبة ويقدم الفوائت البعيدة كما تقتضيه نصوص الأئمة فى ترتيب الفوائت أو يفعل ما جرى به عمل الناس من تقديم الفائتة القريبة فإن الذمة تبرأ إلى آخر كلامه . وأما القسم الثالث وهو ترتيب الفوائت مع الحاضرة فعلى أربعة أوجه لأن الفوائت إما يسيرة أربع صلوات على قول أو خمس على قول أو كثيرة وهى ما كان أكثر من ذلك وفى كلا الوجهين إما أن يكون قد صلى الحاضرة أو يكون لم يصلها إلى الآن ، فإن كانت الفوائت يسيرة وهو لم يصل الحاضرة وقدم الفوائت اليسيرة وإن أدى الاشتغال بها إلى خروج وقت الحاضرة ، وإن كان قد صلى الحاضرة قضى الفوائت وأعاد الحاضرة إن لم يخرج وقتها ، وإن كانت الفوائت كثيرة وهو لم يصل الحاضرة قدم الحاضرة ثم صلى الفوائت ولا يعيدها الحاضرة وإن لم يخرج وقتها ، وإن كان قد صلى الحاضرة قضى الفوائت الكثيرة ولم يعد الحاضرة أيضاً قال فى المدونة إن ذكر أربع صلوات فأدنى بدأ بهن فإن لم يذكرهن حتى صلى فليصل ما ذكرهن ويعيد التى صلى إن كان فى وقتها وإن ذكر خمس صلوات فأكثر بدأ بالحاضرة ثم صلى ما ذكر بعد ذلك ولا يعيد الحاضرة وإن كان فى وقتها وكذلك لو ذكرهن بعد ما صلى الحاضرة اه أى ذكر الخمس فأكثر فإنه صلى ما ذكر ولا يعيد الحاضرة . ابن الحاجب . ولو بدأ أى من عليه يسير الفوائت بالحاضرة سهواً صلى النسيئة وأعاد فى الوقت وفى تعيين وقت الاختيار أو الاضطراب قولان وعمدا كذلك وروى ابن الماجشون يعيد أبداً اه . مثاله من عليه الظهر ثم صلى العصر والمغرب ناسياً لكونه لم يصل الظهر أو ذا كرا لذلك فالمشهور فى الصورتين أنه صلى الظهر ثم يعيد المغرب لبقاء وقتها دون العصر لخروج وقتها وقد تقدم هذا فى قول المدونة ، فإن لم يذكرهن حتى صلى فليصل ما ذكرهن ويعيد التى صلى إن كان فى وقتها إلا أنه لم يذكر فيها حكم العامد ، والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ ما تقدم فى هذا القسم الثالث من تقديم الحاضرة على كثير الفوائت هو المشهور . وقال محمد بن عبد الحكم إذا كان عليه صلوات كثيرة إن صلاها كلها فاتته وقت الحاضرة فإنه صلى بعض تلك الصلوات فإن خاف فوت الحاضرة صلاها ثم صلى ما بقى . واعلم أن ذكر الفوائت فى وقت صلاة

في قوله في البيت السابق على
هذا بسبعة آيات وهو
قوله : ويمضي في صلاته
الح إنما كان بعد لكونه
بنى على صلاته قبل وأما لو
لم يتذكر النقص إلا بعد
السلام ثم أتى به لكان
السجود قبل السلام لا احتمال
النقص وهو السلام في
محله والزيادة وهي الركعة
للملغة وليس المراد ما يعطيه
ظاهر اللفظ من أن السجود
قبل السلام فتأمل .

(هَذَا تَأْمَامُ السَّهْوِ فِي الْأَفْعَالِ
يَقْتَضِيهِ السَّهْوُ فِي الْأَقْوَالِ
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ السَّهْوِ
فِي الْأَفْعَالِ قِصَّةُ ذِي الْيَدَيْنِ
فَقَالَ :

(الْأَصْلُ فِي السَّهْوِ عَنِ
الْأَفْعَالِ

حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ
فِي السُّؤَالِ

لأنه صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ
مِنْ بَعْدِ الْإِنْصِرَافِ
قَدْ أَتَاهُ

فَقَالَ يَا رَسُولَ رَبِّ النَّاسِ
أَقْصُرْتَ صَلَاتُنَا نَائِي
فَرَجَعَ النَّبِيُّ لِلصَّلَاةِ
أَتَمًّا بِأَحْسَنِ الْهَيْئَاتِ
فَبَقِيَتْ سُنَّتُهُ لِلْأَبَدِ
لِكُلِّ مُؤْتَمِرٍ بِهِ وَمُقْتَدِي

حاضرة ثلاثة أحوال قبل الدخول في الصلاة أو بعد الفراغ منها وتقدم حكمهما . القسم الثالث والحالة
الثالثة أن يذكر الفوائت وهو في الصلاة الحاضرة الوقت فإن كانت الفوائت كثيرة تبادى ولا إشكال
لأنه إذا كان إن ذكر كثير الفوائت قبل الدخول في الحاضرة قدم الحاضرة فأحرى إن لم يذكرها
حتى كان في الحاضرة وإن كانت يسيرة فلا يخلو هذا إذا كان إماماً أو مأموماً أو فذاً
فأما الإمام فقل في المدونة قال مالك إن ذكر الإمام صلاة نسيها فليقطع ويعلمهم فيقطعون . المواق
ومتضى ما لا ين عرفة لافرق بين الجمعة وغيرها فيقطع مطلقاً وهو مأموماً على المشهور وأما المأموم
فقال في المدونة قال مالك وإن ذكر صلاة وهو خلف الإمام تبادى معه فإذا سلم الإمام سلم معه ثم صلى مانس
ويعيد ما كان فيه مع الإمام إلا أن يكون صلى قبلها صلاة يدرك وقتها ووقت التي صلى مع الإمام
فيعيدها جميعاً بعد الفاتحة مثل أن يذكر الصبح وهو مع الإمام في العصر فإنه إذا سلم الإمام صلى الصبح
ثم أعاد الظهر والعصر اه . وأما الفذ فقل في المدونة قال مالك إن ذكر فذ صلاة نسيها وهو في
فريضة غير هاقطع الميركع وصلى مانس ثم يعيد التي كان فيها وإن صلى ركعة شفعتها ثم قطع وإن ذكر وهو في
شفع سلم ثم صلى مانس وأعاد التي كان فيها، وإن ذكرها بعد ما صلى من هذه ثلاثاً أتمها أربعاً اه
وهل يتمها أربعاً بنية الفرض قاله ابن يونس أوبنية النفل وهو قول فضل وقبله التونسي وعياض .
ابن عرفة وإن ذكر اليسيرة في صلاة فذ فعن مالك يستحب القطع وعنه أيضاً يجب . ابن رشد في المدونة
يستحب القطع إن أحرز ذكراً . المازري مذهب المدونة من صلى صلاة ذكراً الأخرى لم تفسد صلاته
بل يعتد بها وإنما يعيدها في الوقت استحباباً .

﴿تنبيه﴾ ما تقدم من تبادى المأموم هي إحدى مساجين الإمام الثلاث ، والثانية من ضحك مع
الإمام غلبة في تبادى أيضاً ويعيد، أما إن كان محتاراً فلا خلاف في بطلان صلاته وقطعها فذا كان أو إماماً
أو مأموماً ، والثالثة المسبوق الذي وجد الإمام راكعاً فكبر تكبيرة نوى بها الركوع ناسياً للأحرام
وهل صلاة هذا المأموم في هذه المسائل الثلاث صحيحة فتأديه واجب وإعادته مستحبة أو واجبة إذ
لامنافاة بين وجوب التبادى ووجوب الإعادة كما يأتي عن الجلاب لأن الشك في الصحة بسبب الخلاف صير
الجميع واجباً أو هي باطلة فتأديه مستحب لفضل الجماعة وإعادته واجبة أبداً لبطلان صلاته . أما مسألة
المأموم يذكر سير الفوائت مع الإمام فقل ابن الحاجب وإن كان مأموماً تبادى وفي وجوب الإعادة
قولان . البساطي ظاهر هذه العبارة أن القولين الإعادة أبداً والاعادة في الوقت لاستلزام وجوبها
كونها أبدية واستحبابها كونها في الوقت ولم يتعرض المؤلف لشرح هذا في توضيحه اه . قلت وكذا لم
يتعرض لشرحه ابن عبد السلام أيضاً ، وقول الشيخ خليل لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة يقتضى
صح الصلاة ووجوب تباديه عليها واستحباب الإعادة ولذا قيدها بالوقت ، وأما مسألة من ضحك مع
الإمام غلبة فيظهر من نقل الإمام المواق والإمام القلشاني بطلان صلاته ووجوب إعادتها أبداً
واستحباب التبادى مراعاة لمن يقول بصحتها . ونص الأول روى ابن حبيب من قهقه عامداً أو ناسياً
أو مغلوباً فسدت عليه صلاته فإن كان وحده قطع وإن كان مأموماً تبادى وأعاد وإن كان إماماً استخلف
في السهو والغلبة ويبتدىء في العمد انتهى فهذه رواية ابن حبيب عن مالك لا قول لابن حبيب .
ونص الثاني قال عبد الوهاب إنما تبادى المأموم لأن الضحك ليس بمقتضى على أنه مفسد وجاز عند
بعض العلماء أن تكون هذه الصلاة صحيحة وكانت صلاته متعلقة بصلاة إمامه فوجب لأجل ذلك
موافقته لإمامه اه فقلوه وجاز عند بعض العلماء أن تكون إلى آخره يظهر منه أن المشهور البطلان ،
وأما مسألة المسبوق الذي وجد الإمام راكعاً فكبر تكبيرة نوى بها الركوع ناسياً للأحرام ففي

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي إماما الظهر وإمام العصر فسلم من ركعتين ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليه مغضبا وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وخرج سرعان الناس فقام ذو الدين فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو الدين فقالوا صدق ولم تصل إلا ركعتين فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد ورفع ثم كبر وسجد ثم رفع » قال وأخبرت عن عمر بن حصين أنه قال « وسلم » .

فائدة قال في الشفاء :

الصحيح من الأحاديث الواردة في السهو ثلاث حديث ذي الدين في السلام من اثنتين وحديث أبي بجنة في القيام من اثنتين وحديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا . ثم شرع في بيان كيفية رجوعه فقال :

شرح الإمام الجزولي أنه يتبادى وجوبا ويعيد استحبابا وقيل بالعكس اه فعلى الأول صلاته صحيحة ، واستحباب إعادتها مراعاة لمن يقول يطلأنها . وعلى الثاني باطلة فاستحباب التماضى مراعاة لمن يقول بالصحة ووجوب الإعادة لكونها باطلة وفي التوضيح نحوه ولفظه وهل يتبادى وجوبا وهو ظاهر المذهب أو استحبابا وهو الذى فى الجلاب ثم قال التمساني فاختلف فى الإعادة هل هى واجبة أو ندب فقال ابن القاسم يعيد احتياطا وذكر ابن الجلاب أنه يعيد صلاته وجوبا اه ففهم التمساني من الاحتياط عدم الوجوب وكذلك فهم غيره والذى يظهر أن معناه الوجوب أى كما قاله الجلاب . فان قلت لا يمكن أن يكون معنى الاحتياط الوجوب لأنه إذا كان التماضى واجبا فلا يؤمر بالإعادة أى وجوبا لأن الإنسان لا يجب عليه صلاتان . فالجواب أنه لا منافاة بينهما لجواز أن تكون هذه الصلاة غير مجزئة ولكنه أمره بالتماضى مراعاة للخلاف وقد صرح مصنف الارشاد بالإعادة إيجابا فقال وأعاد إيجابا . وقال ابن الماحشون استحبابا اه وقد قرر الإمام المواق وتبعه ابن غازى قول الشيخ خليل كتكبيره للركوع بلانية إحرام وذكر فائقة على أنه شبه هاتين المسألتين بمسئلة القهقهة فى عمادى المأموم وقطع غيره أى لا فى البطلان فيظهر منه البطلان فى مسألة القهقهة والصحة فى الآخرين والله أعلم ، وقد تقدم أن عد مسألة ذاكر الوتر فى الصبح مع هذه النظائر جار على غير المشهور .

ولنختم هذا الفصل بذكر ضوابط وقواعد يستعان بها على معرفة ما يجب على من عليه صلوات لا يدري عنها أو دراه وجهل ترتيبها على القول بوجوبه قال الإمام أبو عبد الله المازرى أ كثر الناس فى هذا ومداره على اعتبار تحصيل اليقين براءة الذمة فيوقع من الصلوات أعدادا على ترتيب ما يحيط بجميع حالات الشكوك ؛ فمن ذلك لو نسي صلاة لا يدري أى الصلوات الخمس هى فانه يصلى الخمس الصلوات لأن كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هى المنسية فصارت حالات الشكوك خمسا فوجب أن يصلى خمسا ليستوفى جميع أحوال الشكوك ، وأما إن علم عين الصلاة ونسى يومها فانه يصليها غير ملتفت لعين الأيام لأن الصلاة لا تختلف باختلاف الأيام اه . هذا فى الصلاة الواحدة وأما المتعددة فعلى قسمين مجهولة العين ومعلومته والمجهولة العين إما متوالية أو غير متوالية فالمجهولة العين المتوالية مثل نسيان صلاة وثانيتها أو صلاة وثالثتها أو صلاة ورابعتها فما زاد على ذلك ، وضابط ما يحيط بحالات الشكوك فيها أن يصلى لواحدة خمسا ثم كل ما زاد واحدة فى المنسى زادها فى المقضى فى الصورة الأولى حيث نسي صلاتين يصلى ست صلوات متوالية ويستحب له تقديم الظهر وفى الثانية سبعا وفى الثالثة ثمانية ولو ترك خمساً صلى تسعا وهكذا والمجهولة العين غير المتوالية كصلاة وثالثتها أو صلاة ورابعتها أو صلاة وخامستها والحكم فى ذلك أن يصلى ستا لكن غير متوالية بل يثنى بالمنسى فى صلاة وثالثتها إذا بدأ بالظهر مثلاً يثنى بثالثتها وهى المغرب ثم بثالثة المغرب وهى الصبح ثم بثالثة الصبح وهى العصر وهكذا إلى أن يكمل ستا وفى صلاة ورابعتها يثنى برابعة الظهر وهى العشاء ثم برابعة العشاء وهى العصر وهكذا إلى أن يكمل ستا وفى صلاة وخامستها يثنى بالخامسة وهى الصبح ثم بخامسة الصبح وهى العشاء إلا أن يكمل ستا وإن نسي صلاة وسادستها فهما صلاتان متاثلتان من يومين لأن سادسة كل صلاة مثلها فسادسة الظهر ظهر وسادسة العصر عصر وهكذا وحكمه أن يصلى الخمس الصلوات مرتين . المازرى فيصلّى صبحين وظهرين وعصرين ومغربين وعشاءين . ابن عرفة قوله يصلى كل واحدة من الخمس ثم يعيدها غير لازم لخصوص المطلوب بإعادة الخمس بعد فعلها نسقا وهذا أحسن لانتقال النية فيه من يوم الآخر مرة فقط وفيما قاله تنتقل خمسا اه وكل ما زاد على ذلك فانه يرجع لما ذكر كصلاة

إِنْ ذَكَرَ

شَيْئًا بَقِيَ مِنْ قَرَارِهِ مُقَدَّرًا

فَإِنَّهُ يُزَجُّ بِالْإِحْرَامِ

إِنْ لَمْ يَزَلْ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ

وَهَكَذَا مِنْ قَرَبِهِ وَيَتَّبِعُهُ

لَا بُدَّ مِنْ إِحْرَامٍ أَنْ

يَأْتِي بِهِ)

يعني أن من رجع للبناء

بسبب شيء ذكره من

فروضه فإنه يرجع له بإحرام

إن كان باقيا في مكانه

وكذلك يرجع إليه بإحرام

إن تنبه عن قرب كما رواه

ابن القاسم عن مالك ،

وسأئتي قريبا إن رجع

بعد تنبه مع البعد ، ولو

قال بدل الشطر الثاني من

البيت الثالث :

لا بد من إحرامه أن يأتي به

لكان حسنا ثم ذكر حكم

ما إذا رجع للبناء بغير

إحرام فقال :

(وَالْخُلْفُ فِي صَلَاتِهِ

إِنْ رَجَعَ

مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ كَذَا

قَدْ سَمِعَا)

قال الإمام المازري : المشهور

أنه إذا قرب ولم يطل جدا

أنه يرجع بإحرام فان تركه

لم تبطل صلاته ومشى على

هذا صاحب المختصر وقال

ابن نافع تبطل وهذا هو

وسابعا أو ثامنتها ونحو ذلك ؛ وضابط ما زاد على صلاة وسادستها أن تقسم عدد المعطوفة على خمس ، فان انقسم فهي خامستها فيصلى ستا يثنى بالخامسة كما تقدم . مثاله نسي صلاة وعاشرتها أو صلاة وخامسة عشرتها ، وإن لم ينقسم وبقي واحد فالثانية ماثلة للأولى فيصلى الخمس مرتين كما في صلاة ، وسادستها ، مثاله صلاة وحادية عشرتها أو سادسة عشرتها ، وإن لم ينقسم ولم يبق واحد فالباقي اسم للمنية مثاله نسي صلاة وسابعتها ، فإذا قسمت على المعطوفة على خمس بقي اثنان فالنسي صلاة وثانيتها وحكمه أنه يصلي ستا متوالية كما مر في المجهولة العين المتوالية وصلاة وثامنتها الباقي ثلاثة فالنسي صلاة وثالثتها وصلاة وتاسعتها الباقي أربعة فالنسي صلاة ورابعتها ؛ وقد تقدم حكم من نسي صلاة وثالثتها أو رابعتها وثانية عشرتها هي ثانيتها وهكذا ، وأن المعلومة العين كظهر وعصر من يومين لا يدرى السابقة منهما أو ظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام لا يدرى ترتيبها فضايط ما يحيط بحالات الشكوك في ذلك أن تضرب عدد المنسيات في أقل منها بواحد ثم تزيد واحدا على خارج الضرب ، ففي الصورة الأولى من هاتين تضرب اثنين عدد المنسيات في واحد باثنين وتزيد واحدا فيصلى ظهرا وعصرا وظهرها وفي الثانية تضرب ثلاثة عدد المنسيات في اثنين بست وتزيد واحدا فيصلى ظهرا وعصرا ومغربا ثم مثلها ثم ظهرها وإن كان عليه أربع فتضربها في ثلاثة باثني عشر وتزيد واحدا فيصلى ثلاثة عشرة ظهرها وعصرا ومغربا وعشاء ثم مثلها ثم ظهرها ، والمدار في هذا القسم على المحافظة على ترتيب الفوائت في أنفسها فقط لأنها معينة والمجهول ترتيبها ، وفي القسمين الأولين على تعيينها وترتيبها معا . قال الإمام أبو عبد الله المازري إنما ذكرنا هذه المسائل ليكد الطالب فيها فهمه فيكتسب من كده فهمه فيها انتباها وتيقظا فيما سواها من المعاني الفقهية وغيرها مما يطالعه اهـ . الشيخ زروق ومتى لم يحصر ما عليه من صلاة أو زكاة أو غيرها فان التحري يكفيه ويحتاج لدينه بلا وسوسة وهي العمل على الشك بلا علامة بما يفعله كثير من الثابئين من صلاة العمر مع كونهم لم يتركوها أو كانوا يفعلونها مرة واحدة لا يصلح كذا سمعته من شيخنا أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي كبير تلمسان علما وديانة ينقله عن القرافي في مجلسه وكنت أستحسنه قبل ذلك فقرحت به اهـ .

(نَدْبَ نَفْلٍ مُطْلَقًا وَأَكَدَتْ تَحِيَّةَ ضُحَى تَرَاوِجُ تَلَتْ

وَقَبْلَ وَتَرِ مِثْلَ ظَهْرِ عَصْرِ وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ ظَهْرِ)

أخبر رحمه الله أن التنفل أي بالصلاة مندوب أي مستحب ، ومعنى الإطلاق أنه لاحد لعدد التنفل ولا زمان له مخصوص بل يستحب أن يفعل منه ما استطاع في كل وقت من ليل أو نهار ، يريد إلا في وقت النهي عن ذلك كما تقدم في الأوقات قبل قوله : سنها السورة بعد الوقاية . والمتأكد منه تحية المسجد وصلاة الضحى وتراويج رمضان وما قبل الوتر وهو الشفع وما قبل الظهر والعصر وما بعد الظهر والمغرب . أما استحباب التنفل فلما صح من قوله عليه الصلاة والسلام مخبرا عن الله تعالى . «ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه» الحديث . وأما تحية المسجد فلما في الصحيحين «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس» قال أبو مصعب إلا أن يكثر دخوله فيجزئه الركوع الأول . قال القاضي عياض تحية المسجد فضيلة قال مالك وليست بواجبة . أبو عمر على هذا جماعة الفقهاء . التوضيح لو قيل بسنية التحية ما بعد ثم قال قال علماؤنا وليست الركعتان مرادتين لنداهما بل لأن القصد بهما تمييز المسجد من سائر البيوت فلذلك لو صلى فريضة اكتفى بها ولا يخاطب بالركوع إلا مريد الجلوس فأما الماروق قال مالك يجوز له ترك الركوع .

والخلف الخ ثم ذكر حكم
تباعد البناء بقوله .

(فَإِنْ تَبَاعَدَ الزَّمَانُ
وَالْمَكَانُ

أَوْ مِنْ خُرُوجِ مَسْجِدٍ
قَدْ اسْتَبَانَ

فَلَمْ يَتَدَّ الصَّلَاةُ بِالْإِقَامَةِ
مُنْفَرِدًا أَوْ تَابِعًا لِإِمَامَةٍ)

أى إن تباعد زمان البناء
أو تباعد مكانه بطلت صلاته
والخروج من المسجد طول
وإن كان قريبا .

(تتمة) إذا قلنا بالإحرام
على أحد القولين المتقدمين
في قوله : والخلف في صلاته الخ

فهل يجلس بعده ثم يقوم
لتحصل له النهضة بعد
إحرامه لأن الحركة للركن
مقصودة وهو قول ابن
القاسم قال صاحب المختصر

وجلس له على الأظهر اه
أو لا يجلس ويتأدى على
حاله وهو قول ابن نافع ؟
قولان : واعلم أنه ذكر بيان
حكم السهو عن الفرض

وبقي عليه حكم يانه في السنة
والاضيلة ويانه أنه إن سها
عما هو سنة كالجلسة
الوسطى سجدها وإن كان

عن فضيلة كالتيامن بالسلام
لم يسجد لها وكان ينبغي
لناظم أن يؤخر قوله :
هذا بأن السهو في الأفعال
إلى هنا ثم يقول عقبه :

(فرع) وتحية المسجد الحرام الطواف به . قال بعضهم لما أمر الشارع بتحية المساجد إكراما لها
وكان هذا البيت أرفعها قدرا وأعظمها حرمة جعل الله له منزلة بالطواف به إكراما وإعزازا ، ثم
عند الفراغ من الطواف الذي أوثر به أمر بالكوع الذي يشاركه فيه غيره من المساجد ، وأمام مسجده
عليه الصلاة والسلام ، فقال مالك في العتبية يبدأ بالتحية قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قال
مالك في العتبية ويصلي النافلة في مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ويتقدم في الفرض إلى الصف الأول .
وأما صلاة الضحى فقال ابن عرفة نص التلقين والرسالة أن صلاة الضحى نافلة . أبو عمر فضيلة ، وهي
ثمان ركعات وقد عدت أيضا في السنن . ونقل في التوضيح عن ابن رشد أن أكثر الضحى ثمان
ركعات وأقلها ركعتان . ومن فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبح على مفاصل
الإنسان الثلاثمائة والستين مفصلا كما أخرجه مسلم ، وفيه « ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى » وحكى الحافظ
أبو الفضل الزين العراقي أنه اشتهر بين العوام أن من يقطعها يعصى فصار كثير منهم يتركها لذلك
وليس لما قالوه أصل بل الظاهر أنه مما ألقاه الشيطان على ألسنة العوام ليحرم الخير الكثير لاسيما
إجزاؤها عن تلك الصدقة ، وروى الحاكم « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي الضحى بسور .
منها » والشمس وضحاها والضحى » ومناسبة ذلك ظاهرة .

(بشارة) أخرج آدم بن إياس في كتاب الثواب له عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى شفعة الضحى ركعتين إيمانا واحتسابا كتب الله له مائتي حسنة
ومحا عنه مائتي سيئة ورفع له مائتي درجة وغفرت له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص »
وفي سنن الترمذى وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم « من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » الخطاب وشفعة الضحى
بضم الشين المعجمة وقد تفتح ركعتا الضحى . قال في النهاية من الشفع بمعنى الزوج اه . وأما تراويح
رمضان ففي الصحيح « من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن حبيب قيام
رمضان فضيلة . أبو عمر سنة والجمع له بالمسجد حسن فاذا أقيمت بالمسجد ولو بأقل عدد فالصلاة حينئذ
في البيت أفضل . قال في المدونة قال مالك قيام الرجل في رمضان في بيته أحب إلى لمن قوى عليه
وليس كل الناس يقوى على ذلك .

(فرع) قال في المدونة قال مالك : وليس ختم القرآن سنة في رمضان . قال ربيعة ولو أهمهم رجل
بسورة حتى ينقضى الشهر لأجزأ . اللخمى والحتم حسن . ابن الحاجب ويقرأ الثانى من حيث انتهى
الأول وأجازها في المصحف وكرهه في الفريضة ، فان ابتداء بغير مصحف فلا ينبغي أن ينظر فيه إلا
بعد سلامه . التوضيح قال سند وكان الناس أو لا يقومون إحدى عشرة ركعة قيام النبي صلى الله عليه
وسلم إلا أنهم كانوا يطيلون في الموطأ أنهم كانوا يستعجلون الخدم بالطعام مخافة الفجر ثم خفت
القراءة وزيد في الركعات فجعلت ثلاثا وعشرين ويقومون دون القيام الأول ، وفي الموطأ أن القارىء
كان يقرأ بسورة البقرة ثمان ركعات فاذا قام بها باثنتى عشرة ركعة رآوا أن قد خفف ثم جعلت
بعد وقعة الحرة تسعا وثلاثين خففوا من القراءة فكان القارىء يقرأ بعشر آيات في الركعة فكان
قيامهم ثلاثمائة وستين آية . التوضيح استمر العمل شرقا وغربا في زماننا على الثلاث والعشرين ،
ولمالك في المختصر الذي أخذ لنفسه من ذلك الذي جمع عليه عمر الناس إحدى عشرة ركعة وهي
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم .

(فرع) من سبق بركة من تراويحه قال سحنون وابن عبد الحكم يقضى ركعة مخففا ويدخل

كَلَامُ الْأَقْوَالِ

يَعْرِفُهُ كُلُّ لَبِيبٍ تَالِيٍ

يريد تال لهذه الأحكام فلا يخلو إما أن يكون بزيادة قول أو نقصه وإما أن يكون نقص القول من فروضها أو من سننها أو من فضائلها. فالأول وهو زيادة القول وإن كان من جنس أقوالها كقراءة السورة مع أم القرآن في الأخيرتين أو ذكر الله تعالى فيما بين السجدين ففي سجوده لذلك وعدمه وهو المشهور قولان، وإن كانت الزيادة من غير جنس أقوالها سجد لها بعد السلام، وإن كان النقص من الأقوال فلا يخلو إما أن يكون النقص من فروضها أو من سننها أو فضائلها، فإن كان من فروضها كتكبيرة الإحرام والسلام بطأت ولم يجز فيها سجود السهو وإن كان من سننها كقراءة السورة التي مع أم القرآن أجزاء لها سجود السهو قبل السلام، وإن كان من فضائلها كالقبضات والتسبيح في الركوع والسجود فلا سجود عليه

(وَأَعْلَمَ أَنَّ عِدَّةَ الْأَقْوَالِ

ثَلَاثَةٌ فَرَضَ عَلَى الْقَوَالِ)

معهم . المواق قبل فصل الفوائت قد يستحب أن يتم النافلة جالسا إذا أقيمت عليه الصلاة وهو في النافلة وكذلك أيضا إذا كان مسبوقا في الأشفاع في رمضان .

﴿فرع﴾ من دخل المسجد وهم يصلون القيام وعليه صلاة العشاء ، فروى ابن القاسم يصلها ويدخل معهم . وقال ابن حبيب له تأخيرها ويدخل معهم في القيام ما لم يخرج الوقت المختار للعشاء ، وعلى القول الأول لا يجزى قيام رمضان قبل صلاة العشاء ، وعلى القول الثاني يجوز ذلك كما يفعله بعض الناس في الصيف . قال الإمام أبو عبد الله الأبي والمعروف أن يكون القيام بعد العشاء الأخيرة ، فلو أراد الإمام أن يقدمه عليها منع وكنت إماما بجامع التوفيق وهو بالربض فصليت قبل العشاء ودخلت فلقيت شيخنا أبا عبد الله بن عرفة فقال لي من استخلفت يصلي لك القيام قملت صليته قبل العشاء فقال لي أعرفك أروع من هذا وهذا لا يخلصك اه . وتقدم الكلام على الشفع المتقدم على الوتر . وأما التنفل قبل الصلاة وبعدها فمندوب لقوله صلى الله عليه وسلم «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله عظامه على النار» خرجه أبو داود ، وفي الموطأ وصحیح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً» وقال صلى الله عليه وسلم «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة» وفي المدونة لم يوقت قبل الصلاة ولا بعدها ركوعا معلوما وإنما يوقت في هذا أهل العراق . الشيخ يستحب النفل بعد الظهر بأربع ركعات يسلم من كل ركعتين وكذا قبلها وكذا قبل العصر وبعد المغرب ركعتين ، وله في الرسالة إن تنفل بست ركعات خسن . الجلاب الركعتان بعد المغرب مستحبة كركعتي الفجر

﴿تتمة﴾ قال القاضي: عياض ركعتان بعد الوضوء فضيلة. وقال الباجي في شرحه على الموطأ هذا القيام الذي يقومه الناس في رمضان في المساجد مشروع في السنة كلها يوقعونه في ييوهم وهذا أقل ما يمكن في حق القارئ وإنما جعل ذلك في المساجد في رمضان لكي يحصل لعامة الناس فضل القيام بالقرآن كله وليسمعوا كلام ربهم في أفضل الشهور اه ونحوه لابن الحاج في المدخل .

﴿فرع﴾ قال في الرسالة ثم يصلى الشفع والوتر جهرا وكذا يستحب في نوافل الليل الإجهار وفي نوافل النهار الإسرار ، وإن جهر في النهار في تنفله فذلك واسع يريد وإن أسر في الليل في تنفله فذلك واسع .

﴿فرع﴾ والجمع في النوافل في موضع خفي والجماعة يسيرة جائز فإن كان الموضع مشتهرا أو كانت الجماعة كثيرة كره ذلك على المشهور وهذا في غير قيام رمضان كما مر. التوضيح ومن هنا تعلم أن الجمع الذي يفعل من ليلة النصف من شعبان وأول جمعة من رجب ونحو ذلك بدعة مكروهة ، وقد نص جماعة من الأصحاب على ذلك بل لو قيل بتحريم ذلك ما بعد انتهى . قلت ومن هذا المعنى والله أعلم ما أحدث في هذا الوقت عندنا من إحياء ليلة العيد بجامع القرويين بجماعة كثيرة إلا أن يقال ينسحب عليه حكم رمضان قبله، والله أعلم .

﴿تنبيه﴾ مما يناسب ذكره هنا سجود التلاوة . ابن الحاجب وسجود التلاوة فضيلة وقيل سنة وهي إحدى عشرة : الأعراف والرعد والنحل يؤمرون وسبحان وعريم وأول الحج والفرقان والنمل العظيم والسجدة وص وأناب وقيل مأب وفصلت تعبدون وقيل لا يسأمون . وقال ابن وهب وابن حبيب خمس عشرة ثانية الحج والنجم والانشقاق آخرها وقيل لا يسجدون واقرأ وروى أربع عشرة غير ثانية الحج فقل اختلاف . وقال حماد بن إسحق الجميع سجدة والإحدى عشرة العزائم كما في الموطأ

فى الصلاة ثلاثة لا الأقوال
التي هى سنن وفضائل
وقوله على التوالى أى مرتبة
أولاً فأولاً كما هى مرتبة
فى الصلاة

(أَوَّلُهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ
لِلْفَذِّ وَالْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ)

أى أول الأقوال الواجبة
تكبيرة الإحرام لكل مصل
فذا كان أو إماماً أو مأموماً
ولا يجزى فيها إلا الله
أكبر عند مالك واقتصر
عليه صاحب المختصر ، فان
عجز عن النطق بهذا اللفظ

سقط عنه ذلك واكتفى بالنية
(فَمَنْ سَهَا عَنْهَا كُنْ تَعَمُّدَةً

صَلَاتُهُ قَالَ وَادْخُلْ فَاسِدَةً)

فلا يجزى عنه سجود السهو
ورفع الناظم خداجاً على
أنه خبر لمبتدأ محذوف أى
هى خداج ولو نصب على
أنه معمول القول لم يحتج
إلى تقدير القول وفاسده
نصب على التمييز أى من
جهة فسادها وأشار بقوله
خداج لقوله عليه الصلاة
والسلام «من صلى صلاة لم
يقرأ فيها بأم القرآن فهى
خداج قالها ثلاثاً» لكن
استدل بهذا الحديث من
قال بوجوب قراءتها فى الجملة
وأما على القول بوجوبها
فى كل ركعة فقوله فى خبر
جابر «من صلى ركعة لم يقرأ
فيها بأم القرآن لم يصل»

أى التى يعزم على القارىء بالسجود عندها ويتأكد عليه ذلك والأربعة الأخر ذونها فى الباء كدثم
قال ابن الحاجب ويسجد القارىء وقاصد الاستماع إن كان القارىء صالحاً للإمامة ، فان ترك القارىء
السجود فى سجود المستمع قولان. وفى مختصر الشيخ خليل مامعناه يكره تعمد قراءة السجدة
فى الفريضة والخطبة دون النافلة، فان قرأها فى فرض وسجد فان كانت الصلاة سرية جهر بقراءتها خوف
أن يظن به السهو ، فان لم يجهر تبعه مأموماً ، وإن قرأها فى الخطبة لم يسجد. ويشترط فى السجود
شروط الصلاة من طهارة الحدث والحث وستر العورة واستقبال القبلة ، وفى سجود المستمع وجود
شروط الإمامة فى القارىء ولا إحرام لها ولا سلام ويكبر للخض والرفع ولو فى غير الصلاة ، ومن جاوزها
يسير سجد ، وبكثير إن كان فى فريضة أعادها ما لم ينحن للركوع فتفوت ، وإن كان فى نافلة أعادها
فى ثانيته وهل قبل الفاتحة أو بعدها قولان . وفى التوضيح إذا قرأ الماشى السجدة سجدها وينزل
الراكب إلا فى سفر القصر قاله فى الواضحة .

(فَصَلِّ) لِنَقْصِ سُنَّةٍ سَهْوًا يَسَنُّ قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ أَوْ سُنَّ

إِنْ أَكْدَتْ وَمَنْ يَزِدْ سَهْوًا سَجْدَةً بَعْدَ كَذَا وَالنَّقْصُ غَلَبٌ إِنْ وَرَدَ

وَأَسْقَدِرِكَ الْقَبْلِيَّ مَعَ قُرْبِ السَّلَامِ

وَأَسْقَدِرِكَ الْبَعْدِيَّ وَلَوْ مِنْ بَعْدِ عَامٍ

عَنْ مُقْتَدِرٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَامِ

ذكر فى هذا الفصل بعض مسائل السهو ، فأخبر رحمه الله أن من سها فى صلاته بنقص سنة واحدة
مؤكد كما إذا أسر فى محل الجهر فى الفريضة أو بنقص سنن متعددة كترك السورة التى مع أم القرآن
فى الفريضة أيضاً لأن فى تركها ثلاث سنن : قراءتها وصفة قراءتها من سر أو جهر والقيام إليها فانه يسن فى حقه
أى يطلب منه على جهة السنة أن يسجد سجدتين قبل السلام ، يريد بعد فراغ تشهده ثم يعيد التشهد على المشهور
ثم يسلم وقيل لا يعيده ، وأن من سها بزيادة كن جهر فى محل السر فى الفريضة أيضاً فانه يسن فى حقه
أن يسجد أيضاً سجدتين بعد السلام ، يريد يحرم لهما ويهوى بتكبيره الإحرام للسجود ويتشهد ويسلم
جهر ، وأن من سها بزيادة مع نقصان كأن يترك السورة من الفريضة ويقوم للخامسة فانه يغلب النقصان
ويسجد قبل السلام ، وأن من ترتب عليه سجود قبل فنيه حتى سلم فتذكره بقرب السلام فانه يسجد
حينئذ ومفهومه أنه إن طال لا يستدركه ويفوت وهو كذلك ثم إن كان قد ترتب عن ترك ثلاث سنن
بطلت الصلاة على المشهور وإن ترتب عن أقل من ذلك فلا سجود وصلاته صحيحة ، وأن من ترتب عليه
سجود بعدى فانه يسجد متى ذكره ولو ذكره بعد سنة أو أقل أو أكثر ، وأن الإمام يحمل عن المقتدى
به سهو الزيادة والنقصان ، فان سها المأموم دون إمامه فلا سجود عليه ، فقوله لنقص يتعلق بيسن أو سنن
عطف على سنة وسهوا حال نقص وسجدتان نائب يسن وقبل السلام يتعلق بمحذوف صفة لسجدتان
أى يسن سجدتان كائنتان قبل السلام لنقص سنة أو سنن حال كون النقص سهواً ، وقوله إن أكادت
الظاهر من جهة المعنى أنه شرط فى ترتب السجود لترك سنة واحدة أما ترتبه لنقص سنن أو لنقص
سنة مع زيادة فلا يشترط تأكدها والله أعلم ، وحذف مفعول يزد ليشمل المزيد القول والفعل ،
والتشبيه فى قوله كذا راجع إلى الحكم وهو السنة وإلى عدد السجود كذا كتب عليه الناظم بخطه .
أما حكم سجود سهو النقصان أو الزيادة أوهما معاً فالمشهور أنه سنة كإقال ، وحكى ابن عرفة وابن الحاجب

فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَتَيْنَا
وَاضِحَةً

أى بعد تكبيرة الإحرام
قراءة الفاتحة . واختلف
في البسملة هل هي آية
منها أولا . وذهب مالك
أنها ليست آية منها ولا
من غيرها في أوائل السور
ومثله لأبي حنيفة وأحمد .
ومذهب الشافعي أنها آية
منها ومن أول كل سورة
ولكل دليل ، وعندنا في
السري يكفي في قراءتها حركة
اللسان ولولم يسمع نفسه
ابن القاسم والإسماعيل سيرا
أحب إلى .

﴿تتميم﴾ لو قطع لسانه فقال
سند لا يجب عليه أن يقرأ
في نفسه خلافا لأشهب
ويختلف في وقوفه بقدر
القراءة تخريجا على الأبي
وقوله في كل ركعة هو
قول مالك في المدونة وشهره
ابن شاس . وقال عبد الوهاب
هو الصحيح في المذهب ،
وقيل واجبة في أكثر
الركعات وهو لمالك في
المدونة أيضا وإليه رجوع ،
قال القرافي وهو ظاهر
المذهب ، ولأجل هذين
الترجيحين قال صاحب
المختصر خلاف على جاري
عادته في التشهير وكان
الصواب تقديم هذا البيت
على البيت الذي قبله والله

قولا بوجوبه في كل من السجود القبلي والبعدي قولان بالسنية والوجوب . وأما محله فقال ابن
الحاجب في الزيادة بعد السلام وفي النقصان وحده أو معهما قبله ، وروى التخيير يعني إن شاء سجد
قبل أو بعد كان السبب زيادة أو نقصانا أوهما معا وهذا القول حكاية للخمى . وأما السنن المؤكدة ، فقال
في التوضيح ناقلا عن المقدمات وإنما يسجد للمؤكدة منها وهي ثمان : قراءة ماسوى أم القرآن والجهر
والإسرار والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير ،
وأما ماسواها فلا حكم لتركيها ولا فرق بينها وبين الاستجابات إلا في تأكيد فضائلها اه وقد تقدم
لنظام التنبيه على تأكد هذه الثمان في عدد سنن الصلاة وإلى هذه الثمان الإشارة بقول بعضهم
تقريبا للحفظ :

سينان شينان كذا جيان تا آن عدد السنن الثمان

فالسنانان السورة والسر لأن السين أول حرف فيهما والشينان التشهد الأول والآخر ورمز لهما
بأول حرف من أصول الكلمة إذ لو اعتبر الزائد لا التنبس بالتحميم والتكبير المشار لهما بالتأين
ولم يعكس ذلك لاتخاذ أول الأصول في الأولين وتعدده في الآخرين والجيان الجهر والجلوس للتشهد .
وأما استدراك السجود القبلي أو البعدي ، فقال ابن عرفة إن سها عن سجود قبلي سجد بالقرب ، فان
حال فقال ابن رشد لا تبطل إلا إن كان عن ثلاث سنن . وفي المدونة قال مالك من نسي سجود السهو
بعد السلام فليسجد متى ما ذكره ولو بعد شهر ولو انتقض وضوءه وتوضأ وقضاها . وأما حمل الإمام
سهو المأموم في الرسالة وكل سهو سهاه المأموم فالإمام يحمله عنه إلا ركعة أو سجدة أو تكبيرة
الإحرام أو السلام أو اعتقد نية الفريضة وروى الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على
من خلف الإمام سهو فان سها الإمام فعليه وعلى من خلفه » وفهم من قوله سهو بالنسبة للزيادة والنقصان
أن من نقص سنة عمدا أو زاد عمدا لا سجود عليه وهو كذلك . أما ترك السنن عمدا فحكي ابن الحاجب
فيه ثلاثة أقوال الصحة ولا سجود فيه وهو لمالك وابن القاسم لأن السجود إنما أتى في السهو . الثاني
تبطل قاله ابن كنانة . الثالث تصح ويسجد قاله أشهب وسيأتى الكلام على الزيادة عمدا أو سهوا
 وأنواعها في المبطلات إن شاء الله .

﴿تنبيه﴾ ما تقدم في حل كلام الناظم من التمثيل لموجب السجود بترك السر أو الجهر في محله أو
السورة إنما ذلك في الفرائض ، أما من ترك ذلك في النافلة فلا سجود عليه ، وكذا يخالف سهو
الفريضة سهو النافلة فيمن قام لثلاثة في الفريضة لا يرجع وفي النافلة يرجع مالم يعقد الركعة الثالثة ،
وإذا رجع في الفريضة أو النافلة فانه يسجد بعد السلام لزيادة القيام نص عليه في المدونة فالخالف للفرص
هنا إنما هي باعتبار الأمر بالرجوع فقط ، وكذا من ترك ركنا وطال بعيد الفريضة لبطلانها دون
النافلة إذ لا يجب عليه إعادتها إلا أن يتعمد إبطالها ، وهذا معنى قولهم السهو في النافلة كالسهو في
الفريضة إلا في خمس مسائل : السر والجهر والسورة والقيام للثالثة وترك الركن مع الطول ،
وبعضهم في ذلك :

وسهو بنفل مثل سهو بفرضه سوى خمسة سر وجهر وسورة

وعقد ركوع جا بثالثة ومن عن الركن قد يسهو وطال ثبت

﴿فرع﴾ من ترتب عليه سجود سهو فنسيه سجده في أى موضع ذكره إلا أن يترتب عليه من صلاة
الجمعة فلا يسجد إلا في الجامع فان سجده في غيره لم يجزه ولا يشترط عين الجامع الذي صلى فيه بل

نعالي أعلم . ثم أفاد الناظم
أن وجوبها إنما هو على
الإمام والفرد دون المأموم
فلا تجب عليه بقوله :

(لِلْفَرْدِ وَالْإِمَامِ فِي الْقَوْلِ
الْحَرِيِّ)

أي الحقيق بالصواب وهو
مشهور قول مالك وأشار
إلى بيان الخلاف في حكم
إسقاطها من أكثر بقوله
(وَالْخُلْفُ فِي إِسْقَاطِهَا
مِنْ أَكْثَرِ)

أي كالأُسْطُطْهَا من ركعة
واحدة من ثلاث أو أربع
على القول بوجوبها في السك
أو الجَلْ . قال ابن رشد
اختلف في ذلك على ثلاثة
أقوال أحدها يسجد قبل
السلام وتصح صلاته . ثانيها
يلغى الركعة . ثالثها يسجد
قبل السلام ويبعد الصلاة
أي صلاة كانت وهو ظاهر
المدونة وقيل إنما يجب ذلك
إذا كانت الصلاة ثلاثية
أورباعية كإرواء طرف .
واختلف اختيار ابن
القاسم مرة أخذ بالإلغاء
وهو قوله في الصلاة في
المدونة ومرة أخذ بالإعادة
وهو قوله في الوضوء منها
وإن تركها من ركعتين
فأكثر أعاد الصلاة قولاً
واحداً

(لَيْكِنْ فِي إِسْقَاطِهَا قَدْ بَيَّنُّوا
إِعَادَةَ الصَّلَاةِ ذَلِكَ
اسْتَحْسَنُوا)

يطلب أن يوقعه في جامع تصح فيه الجمعة وهذا ظاهر في السجود البعدي ، وأما القبلي فأنما يتصور ذلك
على قول ابن القاسم إن الطول معتبر بالعرف فعلى قوله إذا نسي الإمام أو المسبوق الذي سها بعد
مفارقة الإمام أن يسجد قبل السلام فسلم وخرج من المسجد ثم تذكر بالقرب فيرجع ويسجده
في الجامع وتصح صلاته ولا يتصور ذلك على قول أشهب إن الطول معتبر بالخروج من المسجد
فعلى قوله إذا لم يتذكر حتى خرج من المسجد فات السجود ويبقى النظر في الصلاة فإن ترتب السجود
على ترك ثلاث سنن بطلت ، وإن ترتب على أقل لم تبطل وفات السجود .

﴿فرع﴾ من ترتب عليه سجود سهو سجده في أي وقت ذكره من ليل أو نهار . قال ابن ناجي
وذكر عبد الحق عن بعض شيوخه فرقا فقال إن ترتب من فرض في كل وقت ومن نافلة ففي غير
وقت النهي عنها ، وهل هو تفسير أو خلاف ؟ قولان ، وهذا أيضا ظاهر في السجود البعدي والقبلي إذا
ذكره بقرب الصلاة وأما إن طال فلا سجود عليه على تفصيل في صحة الصلاة وبطلانها كما تقدم ويأتي .
﴿فرع﴾ من المدونة قال مالك من ذكر سجودا بعديا من صلاة مضت وهو في فريضة أو نافلة لم تفسد
واحدة منها قال ابن القاسم فإذا فرغ مما هو فيه سجدها . ابن يونس وكذلك إن كانتا قبل السلام وهما
لا تفسد الصلاة بتركهما فهما كالتي بعد السلام هـ . وأما ما تفسد بتركهما ، فإن طال ما بين سلامه من
الأولى وإحرامه بالثانية بطلت الأولى وصار ذاكر الصلاة في صلاة ، وإن أحرم بالثانية بقرب سلامه
من الأولى فيتصور في ذلك أربعة أوجه لأن السجود إما من فريضة أو نافلة وفي كل منهما إما
أن يذكره في فريضة أو نافلة ، فإن كان السجود من فريضة ، فإن أطال القراءة في هذه الثانية أو
ركع ، يريد انحنى ولو لم يرفع رأسه بطلت الأولى ثم إن كانت هذه التي ذكر فيها نافلة آتيا وإن
كانت فريضة قطعها إن لم يعقد ركعة فإن عقدها استحب له تشفيها ، وإنما يقطع لوجوب ترتيب
يسير الفوائت مع الحاضرة فإن كان مأموماً متعدي كما مر فيمن ذكر صلاة في صلاة ، وإن لم
يطل القراءة ولم يركع ألغى ما فعل في الثانية وسجد لإصلاح الأولى كانت الثانية فرضاً أو
نفلًا ورجع بغير سلام كان وحده أو إماماً أو مأموماً ، وإن ذكر السجود من نفل فتذكره في فرض
تمادي ولا شيء عليه ، وإن كان من نفل وتذكره في نافلة فإن أطال القراءة أو ركع في الثانية تمادي
ولا قضاء عليه للأولى ، وإن لم يطل قليل تمادي أيضا وقال في المدونة يرجع إلى الأولى ما لم يركع يعني
أو يطول القراءة كما في الفرض ثم يبتدىء التي كان فيها إن شاء وسيأتي بيان السجود القبلي الذي
تبطل الصلاة بتركه مع الطول عند قول الناظم : وفوت قبلي ثلاث سنن ، وهذا التفصيل كله يحرى
فيمن ذكر بعض صلاة في صلاة .

﴿فرع﴾ من ترتب عليه سجود قبلي فأخره حتى سلم فلا شيء عليه وكذا لو قدم البعدي فسجده قبل
السلام فلا يعيده بعده ولا شيء عليه ناسيا كان أو متعمدا مراعاة للخلاف .

﴿فرع﴾ قال في التلخين للسهو سجدتان أكثر أو قل كان عن نقص أو زيادة أو كليهما .

﴿فرع﴾ إذا أطال الجلوس أو التشهد أو القيام فقال ابن القاسم ذلك مغتفر . وقال سحنون عليه
السجود . وفرق أشهب فقال إن أطال في محل يشرع فيه الطول كالقيام والجلوس فلا سجود عليه وإن
أطال في محل يشرع فيه الطول كالقيام من الركوع أو الجلوس بين السجدتين سجد ، قال في البيان
وهو أصح الأقوال .

قال العوفي إذا قلنا إنها
فرض في جل الصلاة فتركها
من جلها أعادها على
المعروف من المذهب، وإن
تركها في ركعة منها خاصة
سجد قبل السلام وأجزأته
صلاته وكذلك إن تركها
سهوًا من ركعة من الرباعية
قاله اللخمي قال ويختلف إن
تركها عمدا هل يسجد
وتجزئه أو يعيدها فإن
تركها من ركعتين من
الرباعية أو من الثلاثية لم
تجزئه، ثم ذكر تذكره
في البيتين الآتين فقال :

(وَأَحْسَنُ الْأَمْوَالِ فِي إِسْقَاطِ
صَلَاتِهِ يُعِيدُ لِأَخْتِطِ^(١)
وَكُلُّ مَنْ أَسْقَطَهَا

في الصبح

فَقَالَ فِيهِ مَالِكٌ ذُو النُّصْحِ
صَلَاتُهُ لِأَجْلِ تَرْكِ الْحَمْدِ
يُعِيدُهَا فِي سَهْوِهِ وَالْعَمْدِ

حكى ابن حبيب عن مالك
من تركها من ركعة
واحدة أجزأه سجود السهو
مطلقا إلا أن ينساها
من ركعة من الصبح أو
الجمعة أو السفر فانه يسجد
قبل السلام ويعيدها ولعل
هذا هو مراد الناظم. ابن
حبيب وكذا إن تركها
من ركعتين من الرباعية
وسوى عبد الملك في
الركعة الواحدة بين الرباعية

(١) هذا البيت ليس في
نسخ الشرح التي بأيدينا
وأثبتناه للفائدة

﴿فصل﴾ أذكر فيه بعض ما لا سجود فيه مما يتوهم فيه السجود وبعض ما لا تبطل الصلاة به
مما يتوهم بطلانها به إما اتفاقا أو على المشهور . فمن ذلك قول الشهاب القرافي القاعدة أن من شك
هل سها أو لم يسه فلا سجود عليه قال فانظر ما الفرق بين هذه القاعدة وبين من شك هل صلى ثلاثا
أو أربعاً فانه يبني على ثلاث ويسجد بعد، وقول الرسالة ومن لم يدر سلم أو لم يسلم سلم ولا سجود عليه،
وقول المدونة لو شك في سجدتي السهو أو في إحداها سجد ما شك فيه ولا سجود عليه في كل سهو
سها فيهما ، وقول الإمام مالك لو قرأ في الركعتين الأخيرتين بأمر القرآن وسورة في كل ركعة سهوا فلا
سجود عليه. ابن يونس كما لو قرأ بسورتين أو ثلاث في كل ركعة مع أم القرآن في الأولين، ورواية
ابن القاسم إن بدأ بسورة وختم بأخرى فلا بأس وقول التلقين الفريضة لا يجزئ عنها إلا الإتيان
بها . وفي المدونة قال مالك من سها فأسر فيما يجهر فيه سجد قبل السلام وإن جهر فيما يسر فيه سجد
بعد السلام وإن كان شيئا خفيفا من إسرار أو إجهار كإعلانه بآية أو نحوها في الأسرار فلا سجود
عليه . وروى ابن القاسم خفيف الجهر فيما يسر فيه عفو . ابن عرفة ظاهره قدرا وصفة ومن
نسب فأسر الفاتحة في الصبح مثلاً ثم تذكر فأعادها جهرا سجد على المشهور قاله مالك في العتبية وروى
أشهب لا سجود عليه وكذا العكس على ظاهر كلام الشيخ خليل كأن يجهر بالفاتحة في الظهر مثلاً ثم
يعيدها سرا وقال شارحه المواق ولم أجدها منصوصة وإن قرأ الفاتحة على وجهها ثم سها في السورة
فتذكر قبل أن يشحن فأعادها على صفحتها المطلوبة فلا سجود عليه وأخرى في السجود إذا خالف في
قراءة الفاتحة والسورة معا ثم أعادها ، وسمع أشهب لا سجود عليه، وفي المدونة لا سجود على من قرأ
السورة قبل الفاتحة ثم تذكر وأعاد فقرا الفاتحة وأعاد السورة ولا على من قرأ السورة في
الركعتين الأخيرتين وفي سماع في الذي شك في قراءة أم القرآن بعد أن قرأ السورة فرجع فقرا أم
القرآن والسورة أنه لا سجود عليه في ذلك كله وكذا لاشئ على إمام أدار المؤتم من خلفه لما وقف
على يساره إلى يمينه. عياض المشهور أن يسير الفعل من جنسها عفو كالإشارة بالحاجة وإصلاح الثوب
وحك الجسد وشبهه وكذا لاشئ عليه في إصلاح سترة سقطت ولا في مشى الصف والصفين لسترة
أو فرجة أو لدفع ماريين يديه أو لذهاب دابته سواء ذهبت أمامه أو عن يمينه أو عن يساره فان بعدت
قطع وطلبها ولا على مؤتم فتح على إمامه إن وقف في فرض أو نفل، وروى ابن حبيب لا يفتح عليه
إلا أن ينتظر الفتح أو يخلط آية رحمة بآية عذاب أو غير بكفر وإن لم يفتح عليه حذف تلك الآية
وإن تعذر ركع ولا ينظر مصحفا بين يديه وكذا لاشئ على من سد فاه في الصلاة لتثاؤب ويقطع
القراءة حينئذ ولا على من بصق في صلاته لحاجة أو نفخ نفخا يسيرا إن لم يصنعه عبثا إذ لا يسلم منه
البصاق . المازري التنحج لضرورة الطبع وأئبن الوجع عفو، وسمع ابن القاسم التنحج للافهام منكر
لاخير فيه . ابن رشد كتبتنحج الجاهل للإمام يخطئ في قراءته . ابن يونس وعن مالك أنه كالكلام
ومعنه لاشئ فيه . اللخمي واختلف فيمن تنحج مختارا أو نفخ أو جابو إنسانا بالتنحج أو بآية من
القرآن أو فتح على من ليس معه في صلاته هل ذلك كالكلام أو لاشئ فيه والقول بأن الصلاة صحيحة
إذا تنحج أو نفخ أحسن ومن نظم الشيخ أبي الحسن على بن عطية الوشر يسي رحمه الله آمين .

النفخ يلحق بالكلام وبعضهم زاد التنحج والتأوه والأئبن

وتاوخا أو رفع صوت بالبكا وإشارة من أبكم لا يستبئين

ومن المدونة قال مالك لا بأس بالتسبيح في الصلاة للرجال والنساء ، وضعف التصفيق لقوله

صلى الله عليه وسلم « من نابه شيء في صلاته فليسبح ». ابن القاسم ومن استأذن رجلا في بيته وهو يصلي فيسبح به يريد أن يعلمه أنه في صلاة فلا بأس به ، ومن المدونة لا يحمد المصلي إن عطس فإن فعل ففي نفسه وتركه خير له . وسمع موسى لا يعجنى قوله لخبر سمعه : الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أو على كل حال أو استرجاعه . وقال مالك من قال لسامع قراءة إمامه الإخلاص الله كذلك لم يعد ، ومن المدونة إن ابتلع حبة بين أسنانه أو أنصت لخبر يسيرا أو روح رجله أو التفت غير مستدبر فلا شيء عليه ، وروى ابن القاسم إن أرادته حية وهو يصلي قتلها . ابن رشد وتمادى ما لم يطل ، ومن المدونة لم يكره مالك السلام على المصلي لأنه قال من سلم عليه وهو يصلي فريضة أو نافلة فليرد بيده أو رأسه مشيرا . سند اتفق الناس أن البكاء بالصوت مبطل إن كان من مصيبة أو وجع أو كان من الخشوع فلا شيء عليه ، ومن المدونة قال مالك لا شيء على المصلي إن تبسم . ابن القاسم ساهيا كان أو عامدا . الباجي لا خلاف أن الالتفات الخفيف لا يبطل الصلاة ويكره لغير سبب . والفروع كثيرة وتتبعها يخرج عن المقصود .

(وَبَطَلَتْ بِعَمْدٍ نَفَخَ أَوْ كَلَامَ

لِغَيْرِ إِصْلَاحٍ وَبِالْمَشْغَلِ عَنْ فَرَضٍ فِي الْوَقْتِ أَعْدَ إِذَا يُسَنُّ
وَحَدَّثَ وَمَسَّوْ زَيْدِ الْمِثْلِ قَهْقَهَةٍ وَعَمْدٍ شُرْبِ أَكْلِ
وَسَجْدَةٍ قَهْ وَذِكْرِ فَرَضٍ أَقْلٍ مِنْ سِتِّ كَذْرِ الْبَغْضِ
وَفَوْتِ قَبْلِي ثَلَاثَ سُنَنِ بِفَضْلِ مَسْجِدٍ كَطَوِيلِ الزَّمَنِ)

أخبر رحمه الله أن الصلاة تبطل بأشياء : منها تعمد النفخ أو تعمد الكلام لغير إصلاح الصلاة . الرسالة والنفخ في الصلاة كالسلام والعامد لذلك مفسد لصلاته . ابن القاسم وإن كان ساهيا سجد لسهوه . ابن شاس من أكره على الكلام فتكلم كرها فان صلاته تبطل . المازري إذا تكلم عمدا لا يقاذاً أعمى من الوقوع في مهلكة بطلت صلاته وإن كان الكلام واجبا . وقال اللخمي إن كان هذا المصلي في خناق من الوقت لم يبطل كلامه الصلاة قياساً على المسايقة في الحرب . وفيهم من قوله لغير إصلاح أن تعمد الكلام لإصلاحها لا يبطلها وسيأتي لذلك مزيد بيان إن شاء الله فقله ، أو كلام عطف على نفخ مدخول لعدم . ومنها ما يشغل المصلي عن فرض من فرائض الصلاة ، أما ما يشغله عن سننها فانه لا يبطلها إلا أنه يعيدها في الوقت . ابن بشير إن شغله عن الفرائض أعاد أبداً وعن السنن في الوقت ويجزى على تارك السنن متعمداً ، أو عن الفضائل لا شيء عليه . ابن عبد السلام وهذا كلام لا بأس به في قهقه المسألة اهـ وإياه اعتمد الناظم مشيرا إليه بقوله وبالمشغل البيت وهو معطوف على بعدم . المدونة ومن أصابه حقن أو قرقرة فان كان ذلك خفيفاً فليصل ، وإن كان مما يشغله أو يعجله في صلاته فلا يصلي حتى يقضى حاجته فان صلى بذلك أحببت له الإعادة أبداً . وقال الباجي عن بعض الأصحاب ما خف صلى به وإن ضم بين وركيه قطع فان تمادى أعاد في الوقت ، وإن شغله وأعجله فأبداً ومنها طرؤ الحدث فيها . التلقين على أي وجه كان من سهو وعمد وغلبة اهـ وذلك لما مر أن طهارة الحدث شرط ابتداء ودواما فقله وحدث عطف على بالمشغل أو على بعدم على القولين في تكرار المعاطيف هل كل واحد معطوف على ما قبله يليه أو كلها على الأول . ومنها أن يزيد في الصلاة مثلاً

سجدتا السهو وكذلك عنده في الركعتين من الرباعية . وفي النوادر عن المغيرة : من تركها في ركعة واحدة من سائر الصلوات أجزأته صلاته ولم يجعلها فرضاً إلا في ركعة واحدة . (تنبيه) قال العوفي هذا الخلاف إنما هو إذا فات استدراكها ، فان ذكرها وهو قائم قبل أن يركع قرأها ، ثم ذكر الثالث من عدة الأقوال الواجبة فقال

(وَمَنْ سَهَا عَنِ السَّلَامِ سَلَامًا
إِنْ كَانَ فِي مَكَانِهِ مُتَزِمًا)

يعني أن من سها عن السلام ثم تذكره فانه يسلم إن كان جالسا في مكانه ومثله من شك هل سلم أم لم يسلم فانه يسلم إن كان في مكانه ولا شيء عليه .

(وَإِنْ يَسْكُنُ بِالْقُرْبِ
أَوْ تَبَاعَدَا

فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ مِنْ
قَبْلِ ذَا)

أي فان لم يكن بمكانه بل كان قريبا منه فانه يأتي به أيضا وإن تباعد بطلت صلاته ؛ وأشار إلى أن حكمه تقدم وهو كذلك في البيتين اللذين قبل هذا بأحد عشر بيتا . وبقى عليه حكم المتوسط وذكر ج في شرحه للرسالة عند

قول ابن أبي زيد ومن لم يدرك
أسلم أو لم يسلم سلم ولا شيء
عليه أن المتوسط في القرب
يسجد والله أعلم ، ولو قال
الناظم موضع قوله : من قبل
ذا فليقتدا ، لكان صوابا
ليوافق آخر النصف الأول
فانه بالدال المهملة .

﴿ خاتمة ﴾ السهو في النافلة
كالسهو في الفريضة إلا
في خمس مسائل : الأولى
قراءة الفاتحة في النافلة قيل
مستحبة وقيل سنة وعلى
أنه سنة فلا سجود فيه
بخلاف الفريضة . الثانية ترك
الجهر فيما يجهر فيه . الثالثة
ترك السر فيما يسر فيه .

الرابعة إذا عقد ثالثة في النافلة
أتمها أربعا بخلاف الفريضة
فانه لا يتمها قال الطائلي
وإن كان في نافلة فصلى
ركعتين ثم قام إلى الثالثة
سأها فانه يرجع إلى الجلوس
مالم يرفع رأسه من الركعة
الثالثة ويسجد بعد السلام
فان لم يذكر حتى يرفع
رأسه من الركعة الثالثة
فإنه يمضي ويصلي الركعة
الرابعة ويسجد قبل السلام
الخامسة إذا نسي ركعة
من أركان النافلة وطال
فلا شيء عليه بخلاف
الفريضة فانه يعيدها

(القول فيمن أدرك
الصلوات

والبعض منهم قد مضى وقبض)

سهوا كأن يصلي الرباعية ثمانيا أو الثنائية أربعا . ابن الحاجب وكثير الفعل من جنس الصلاة سهوا
غير منجبر ، وقيل منجبر ، أي في جبره بالسجود وعدم جبره فتبطل الصلاة قولان ثم قال والكثير
أربع ركعات وقيل ركعتان والثنائية مثاها أي تبطل بزيادة مثلها ، وقيل بزيادة ركعة فتلحق المغرب
بالرباعية أي فلا تبطل على المشهور إلا بزيادة أربع ، وقيل بالثنائية فتبطل بزيادة ركعتين وتقدم أن
الوتر لا يبطل إذا شفعه ، وقوله وسهو عطف على يحدث أو على بعد ، وفهم من كلامه أن السهو
بزيادة أقل من مثل الصلاة غير مبطل وهو كذلك على المشهور لكنه يسجد بعد السلام وأن
الزيادة إن كانت عمدا مبطله كانت مثلا أو أقل وهو كذلك كما يأتي قريبا . ومنها القهقهة قال في المدونة
قال مالك إن قهقه المصلي قطع وابتدأ الصلاة ، وإن كان مأموما تبادى مع الإمام فإذا فرغ الإمام
أعاد الصلاة وظاهره كانت القهقهة عمدا أو نسيانا أو غلبة . التوضيح وهكذا روى ابن القاسم عن
مالك بقوله التونسى وكذا قال صاحب البيان إنه لا يعذر فيه بالغلبة ولا بالنسيان عند ابن القاسم
خلافًا لسحنون في قوله إن الضحك نسيانا بمنزلة الكلام نسيانا ، وابن المواز أيضا إذا صح نسيانه
مثل أن ينسى أنه في صلاة اه وإلى هذا الخلاف أشار ابن الحاجب بقوله والقهقهة تبطل مطلقا وقيل عمدا اه
فقول الناظم قهقهة عطف على عمد أيضا مدخول للباء أي وبطلت بقهقهة كيف كانت كما مر ، ومنها
تعمد الأكل والشرب قال الإمام التتائي ناقلا عن الذخيرة لإخالته الإعراض أي لشبهه الإعراض عن
الصلاة والانصراف عنها . التوضيح يقال أحاله يخيله إخاله إذا أشبه غيره اه وإذا بطلت بتعمد أحدهما
فأحرى أن تبطل بتعمدهما معا وهو كذلك ، وهذا التقدير مبنى على أن العاطف لأكل على شرب المقدر
هو أو ، وحذف أو العاطفة قليل كما مر عند قوله في البراهين : لو لم يك القدم وصفه لزم ، البيت . وأما
على أنه الواو فلا يكون كلام الناظم صريحا في أن تعمد أحدهما فقط مبطل ، ومفهوم قوله عمدا أن
الأكل أو الشرب إن كان سهوا أي وقع واحد منهما فقط لا تبطل به الصلاة بل ينجر ذلك بالسجود
وهو كذلك . ابن الحاجب وفيها إذا أكل أو شرب في الصلاة أجزأه سجود السهو اه . ومنها تعمد
زيادة سجدة ونحوها وأحرى في البطلان زيادة ركعة ونحوها عمدا . ابن عرفة يسير فعل من نوعها
ولو سجدة مبطل وسهوه منجبر اه فقوله وسجدة عطف على شرب مدخول لعمد ومفهومه أن زيادة
السجدة ونحوها إن كان سهوا لا يبطل وهو كذلك مالم يزد في الصلاة مثاها كما مر قريبا . ومنها تعمد
التي قال في المدونة قال مالك من تقيأ عمدا في الصلاة أو غير عمد ابتداء ولا يبني إلا في الرعاف .
ابن رشد المشهور أن من ذرعه قي أو قلس فلم يردده فلا شيء عليه في صلاته ولا في صيامه وإن رده
متمعدا وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صومه وصلاته وإن رده ناسيا أو مغلوبا
فقولان عن ابن القاسم اه وقوله وقى عطف على سجدة . ومنها أن يذكر في صلاته فوائت من الفرض
خمسا فأقل فقوله وذكر عطف على بعد . الرسالة ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه وإن
كان مع إمام تبادى وأعاد والبطلان في هذه والتين بعدها إنما هو ظاهر بالنسبة للإمام والفرد دون
المأموم كما تقدم الكلام على ذلك في قضاء الفوائت . ومنها أن يذكر في الصلاة بعض صلاة قبلها كأن
يكون في العصر فيذكر ركعة أو سجدة من الظهر يريد وقد طال ما بين الصلاة المتروكة منها وهذه
بالخروج من المسجد أو طول الزمن ولولم يخرج منه كما نبه عليه بقوله بفصل مسجد الخ إذ هو راجع
لهذه والتي بعدها فتبطل المتروكة منها لعدم إصلاحها بالقرب وتبطل هذه التي هو فيها أيضا وهو
مراده هنا لأن أمره آل إلى أنه ذكر صلاة في صلاة وكذلك لو ذكر البعض في غير صلاة وقد طال

يذكر في هذا الباب حكم ما يتعلق بالمسبوق الذي فاتته بعض الصلاة مع الإمام وأدرك معه بعضها، وألف الصلوات وفاتا للإطلاق

(فمذكرك الأشفاع منها كائنتين

يقوم بالتكبير للباقيتين)

أى أن المسبوق يقوم بالتكبير إن كانت التي جلس فيها ثانيته لأن جلوسه وافق محله وهو المشهور، ولما لم يقوم بغير تكبير .

تنبه قوله للباقيتين أى لأنه الغالب في الصلوات كالظهر والعصر والعشاء ومن غير الغالب أن يدرك مع الإمام ثانية المغرب وثالثتها فإنه يقوم للثالثة بتكبير لأن جلوسه وافق محله ، وقال :

(ومذكرك لأوتار مثل الواحد

بغير تكبير فخذها قاعده)

فمن أدرك ركعة واحدة من كل صلاة وأدرك ثلاثا من الرباعية فإنه يقوم بغير تكبير لأنه إنما جلس لموافقة إمامه وقد رفع بتكبير والقيام لا يحتاج لتكبيرتين ، هذا هو المشهور ، وقوله فخذها

ما بين ذكره والصلاة المتروكة بعضها فتبطل أيضا . ومنها أن يذكر في صلاة سجودا قبلها ترتب على ترك ثلاث سنن ، يريد أيضا وقد طال ما بين الصلاة التي تذكر سجودها وهذه فتبطلان أيضا ، الأولى لعدم سجوده لما ترك منها بالقرب ، والثانية التي تذكر السجود فيها لأنه صار ذا كرا الصلاة في صلاة وهي مراد الناظم هنا وكذا إن ذكر ذلك في غير صلاة وقد طال ما بين ذكره والصلاة التي ترك منها السجود المذكور فتبطل أيضا . والحاصل أن هاتين المسألتين آيلتان إلى التي قبلهما وهي من ذكر صلاة في صلاة ولكن كلام الناظم هنا إنما انصب لبطلان الصلاة الثانية التي تذكر فيها بعض ما قبلها أو السجود المذكور وأما بطلان الأولى المتروكة منها لعدم إصلاحها بالقرب فيأتي في قول الناظم قريبا : والطول الفساد ملزم . ابن عرفة ذكر ما يبطل تركه في صلاة افتتحها بعد طول كذا كرها فيها اه وقول الناظم بفصل يتنازع فيه ذكر وفوت وباؤه للمصاحبة على حد « اهبط بسلام » أى معه ولو عبر بذلك أيضا مكان فوت لكان أظهر والله أعلم ، وكون الخروج من المسجد طولاهو قول أشهب وكون الطول معتبرا بطول الزمن هو قول ابن القاسم وفهم من كلامه أن من ذكر بعض صلاة أو السجود القبلي المترتب على ثلاثة سنن ولم يطل ما بين الصلاة المتروكة منها ووقت ذكره لذلك لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك ؛ فإن كان لم يتلبس بصلاة أخرى أتى ببعض المتروكة أو بالسجود وصحت صلاته وإن تلبس بغيرها فلما أن تكون الأولى المتروكة بعضها أو سجودها فريضة أو نافلة ، وفي كل منهما إما أن تكون التي تلبس بها فريضة أو نافلة فهي على أربعة أوجه وقد تقدمت في شرح الآيات قبل هذه وكذلك تبطل على قول كما تقدم في صلاة المأموم الذي وجد الإمام راكعا فكبر للركوع ولم ينوها تكبيرة الإحرام ناسيا لها وتماذى مع الإمام ويعيد وهذه إحدى مساجين الإمام الثلاث كما تقدم وتبطل أيضا بالسجود قبل السلام لترك مستحب أو لترك تكبيرة واحدة على المشهور ، وتبطل أيضا إن ظن أنه أحدث أو رعى فانصرف ثم تبين أنه لم يصبه شيء فيستأنف ولا يبنى وكذلك تبطل على من سلم شاكا في تمام صلاته ثم أيقن بعد سلامه أنه كان أمها وأخرى إذا أيقن أنه لم يتمها أو بقي على شكه .

(وَأَسْتَعْدِرُكَ الرَّكْنَ فَإِنْ حَالَ رُكُوعُ فَأَلْغِ ذَاتَ السَّهْوِ وَالْيَمْنَاءَ يَطْوَعُ

كفعل من سلم لم يكن يحرم للباق والطول الفساد ملزم)

أخبر رحمه الله أن من هسي ركنا من أركان الصلاة ، أى فرضا من فرائضها كالركوع والسجود ثم تذكره فإنه يستدركه حينئذ ، أى يأتي به ، فإن لم يتذكره حتى ركع أى عقد الركوع وذلك بأن ينحني لركوع الركعة التي تلى الركعة المتروكة منها إن كان المتروك ركوعا أو يرفع رأسه إن كان المتروك غيره كالسجود وحال الركوع بينه وبين تدارك ما ترك فإنه يلغى الركعة صاحبة السهو أى التي سها عن بعضها ويبنى على غيرها هذا إن كان السهو في غير الركعة الأخيرة وإلى ذلك أشار بالبيت الأول ، فإن كان السهو في الركعة الأخيرة فإنه يتدارك ما ترك منها فإن لم يتذكره حتى سلم وحال السلام بينه وبين تدارك ما سها عنه فإنه يلغى الركعة المتروكة بعضها أيضا ويبنى على ما قبلها ولكن هذا الذي لم يتذكر حتى سلم لابد أن يحرم لما بقي له من صلاته وهو قضاء الركعة الفاسدة ، فإن سلم ولم يحرم إلا بعد طول بطلت صلاته وإلى ذلك أشار بالبيت الثاني فالمانع من فعل المتروك فقط الموجب للآتيان بركعة برمتها إن كان الترك من غير الأخيرة هو عقد الركوع في التي تليها وإن كان من الأخيرة فهو

قاعدة فيه تنبيه على مخالفة

قول عبد الملك إنه يقوم بتكبير مطلقا .

(وَلَا يَقُومُ يُقْضَى مَا قَدَفَاهُ

حَتَّى يَنْفِي إِمَامُهُ صَلَاتَهُ)

يريد أن المسبوق لا يقوم

لقضاء ما قد فاته مع الامام

حتى يفرغ الامام من صلاته

بأن يسلم منها ولو قال :

ولا يقيم ليقيض ما قد فاته .

لكن أحسن فتأمل

(وَإِنْ يَكُنْ سَهْوًا فَكُلِّي الْإِمَامَ

سَجْدَهُ مَعَهُ عَلَى التَّمَامِ)

يكن هنا تامة وعين معه

ساكنة أى فان كان السهو

على الامام دون المسبوق

سجده معه ، يريد إن كان

السجود قبلها بأن ترتب

على الامام قبل دخول

المسبوق معه في صلاته أو

بعد دخوله معه فان المسبوق

يسجد معه إذ لو كان بعد

لم يسجد معه اتفاقا ، فان

سجده معه سهوا لم يضره

وسجد بعد قضائه ، وعمدا

فقال عيسى تبطل صلاته

قال ج وبه الفتوى بتونس

وقيل لا تبطل ولعل هذا

هو المراد بقول الناظم :

(وَإِنْ خُفِيَ فِي سَجُودِهِ بَعْدَ

السَّلَامِ

لَسَكْنُهُ يَفْعَلُ مَا فَعَلَ

الْإِمَامُ)

قال ج في شرحه على الرسالة

لو ترتب على الامام سهو

السلام ، وخال فعل ماض من الحيلة بمعنى منع وركوع فاعل حال ، ومثال ذلك كما إذا قرأ في ركعة ثم سجد ونسى الركوع ، فان تذكره وهو ساجد أو جالس بين السجدين أو في التشهد ، فقال مالك يرجع قائما ثم يركع ويستحب له أن يقرأ قبل أن يركع وإن ذكره وهو قائم في الركعة التي بعد تلك ركع ورفع وسجد وصارت هذه مكان التي ترك منها الركوع ، ولو تذكره وهو راكع في التي بعدها ، فقال الإمام أبو عبد الله المازري تنازع الأشياخ في ذلك فقال بعضهم يرفع رأسه بنية إصلاح الأولى وقال بعضهم بل يتأدى على هذه الركعة وتبطل الأولى اه وهذا الثاني هو المشهور والله تعالى أعلم لقولهم كما يأتي وافق ابن القاسم أشهب على انعقاد الركعة بوضع اليدين في مسائل : منها من نسي الركوع فلم يذكره إلا في ركوع التي تليها فهذا كالصريح في أنه يرفع للثانية وتبطل الأولى لأنه جعل الانحناء مفقيا لاستدراك الركوع وإذا فات استدراكه بطلت ركعته وكذا لو قرأ وركع وسهأ عن الرفع من الركوع وتذكره جالسا أو ساجدا فقال أبو محمد يرجع إلى الركوع محدوبا ثم يرفع ولو رجع معتدلا إلى القيام أبطل صلاته وظاهر كلام ابن حبيب أنه لا يرجع محدوبا بل قائما وانظر حكم ما لو تذكر الرفع من الركوع وهو قائم ، وكذا أيضا إذا قرأ وركع ورفع رأسه وشرع في القراءة للركعة الأخرى ناسيا للسجدين ثم تذكر أو سجد واحدة ثم قام وتذكر فانه يسجد مالم يرفع رأسه من ركوع التي تليها . قال في المدونة قال مالك من صلى ركعة ونسى سجودها فذكر ذلك وهو في الثانية قبل أن يركع فليسجد سجدين ، يريد أن يخرج لسجدين فلا يجلس ثم يسجد قال ثم يقوم فيبتدئ القراءة للركعة ، ولو نسي سجدة من الأولى فذكرها قبل أن يركع للثانية أو بعد أن ركع ولم يرفع رأسه منها فليرجع ويسجد السجدة التي بقيت عليه يريد أنه يجلس ثم يسجد لأن عليه أن يفصل بين السجدين بجلوس ، بخلاف الذي نسي السجدين قال فاذا سجد قام فابتدأ قراءة الركعة الثانية فان ذكر في الوجهين بعد ما رفع رأسه من الركعة تبادى وكانت أول صلاته وألغى الركعة الأولى وسجد في ذلك كله بعد السلام اه فالمفقت لاستدراك السجود هو رفع الرأس لا الانحناء كما في الركوع ومراده في المدونة بالوجهين ترك سجدة واحدة أو سجدين والله أعلم ، وما ذكره الناظم من تدارك الركن مخصوص بغير النية وتكبير الإحرام فلا يتدارك لأنهما إذا اختلا أو اختل أحدهما لم يحصل الدخول في الصلاة وقد تقدم أنه إنما يتدارك الركن مالم يفت تداركه ، فان فات تداركه فسدت تلك الركعة المتروكة ركوعها مثلا أو سجودها فتلغى كأنها لم توجد ويأتي بأخرى مكانها ويبنى على ما صح له من صلاته وتتحول ركعاته فتصير ثانيته أولى وثالثته ثانية وهكذا وقد تقدم أيضا أن القوات إما بعقد الركعة التي تلي تلك الركعة إن كان الترك من غير الأخيرة وإما بالسلام إن كان المتروك من الأخيرة وأنه إن كان الترك من غير الأخيرة ولم يتذكر حتى عقد الركعة التي بعد تلك الركعة فسدت الركعة المتروكة منها ويأتي بأخرى مكانها ، فان كانت الفاسدة هي الأولى صارت هذه أولاه ، وإن كانت ثانيته صارت هذه ثانيته وهكذا وإن كان الترك من الأخيرة أو من غيرها ولم يتذكر في الوجهين حتى سلم فانه يحرم ثم يأتي بركعة مكان الفاسدة وتكون هذه الركعة المأتي بها رابعة له ، فان كانت الفاسدة الرابعة فلا إشكال ، وإن كانت الفاسدة هي الأولى صارت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة وهذه التي أتى بها رابعة ، وإن كانت الفاسدة هي الثانية صارت الثالثة ثانية وهذه رابعة وإن كانت الفاسدة هي الثالثة صارت الرابعة ثالثة وهذه رابعة وهذا كله إن تذكر بقرب السلام ولم يخرج من المسجد ، أما إن لم يتذكر بالقرب بل بعد طول بطلت صلاته ولو لم يخرج من المسجد على قول

وقصد أن يسجد بعده فهل يسجد الذي حصلت له ركعة معه اعتبارا بالأصل أو لا يسجد اعتبارا بما آل إليه الأمر؟ ولم أر في ذلك نصا للمتقدمين، والذي ارتضاه بعض من لقيناه أن هذا السجود إن كان مما تبطل الصلاة بتركه لو لم يسجد الإمام فإنه يسجد وإلا فلا فائدة فإن لم يدرك المسبوق ركعة فلا يسجد معه قبل ولا بعد قضائه إن كان سجود الإمام بعد فإن سجده معه قبل السلام بطلت صلاته وجعله الشيخ خليل من البطالات وإن سجد بعد سلامه فأرجو أن لا إعادة عليه.

﴿تنبيه﴾ من أدرك الإمام يتشهد فأحرم معه فلما سلم الإمام قام فآثم صلاته فقبل له إنما كان الإمام يتشهد في سجود سهو فالحكم فيه إن كان سجود الإمام قبلها فلا شيء عليه وإن كان بعديا أعاد الصلاة والله أعلم (ثم يقوم بانبياء وقاضيا) أشار إلى أن المصلي قد يكون بانبا فقط وقد يكون قاضيا فقط وقد يجمع بين الأمرين فأشار إلى الأول بقوله بانبا وبانبا فقط هو الذي يفوته شيء بعد دخوله مع الإمام، مثاله من أدرك الركعة الأولى

ابن القاسم . وقال أشهب إن خرج من المسجد فصلاته باطلة وظاهره ولو مع القرب وإلى هذا كله أشار بقوله فإن حال الركوع إلى آخر البيتين وإلى هذا أشار أيضا في المدونة آخر النص للنقول عنها آنفا لقوله فإن ذكر في الوجهين بعد ما رفع رأسه من الركعة تبادى وكانت أول صلاته وألقى الركعة الأولى وسجد في ذلك كله بعد السلام . قال مالك وعقد الركعة رفع الرأس منها وقال الإمام أبو عبد الله المازري إذا ذكر سجدة من الركعة الرابعة بعد أن تشهد قبل أن يسلم فإنه يسجد إذا لم يحل بينه وبين ذلك حائل ويعيد تشهده لوقوعه في غير موضعه وإن لم يذكر حتى سلم فالمذهب على قولين قيل إن الحكم كذلك والسلام لا يحول بينه وبين الإصلاح وقيل قد حال السلام بينهما وبين الإصلاح فيقضى الركعة بحملتها وعزا ابن عرفة هذا القول لابن القاسم وسحنون والمغيرة وعزا القول الأول لسباع ابن القاسم اه والقول الثاني هو المشهور وعليه اعتمد الناظم .

﴿تنبيهات : الأولى﴾ ما تقدم من أن من لم يذكر حتى سلم فإنه يحرم هو المشهور، ولو تذكر بالقرب جدا قيل لا يحتاج إلى إحرام وقيل إن قرب لم يحرم وإن بعد أحرم . التوضيح وهذا كله مقيد بما إذا لم يطل جدا، وأما لو طال لم يصح له البناء على المشهور خلافا لما في المبسوط وعلى القول بأنه يحرم إذا تركه فقال ابن نافع تبطل صلاته، وقال ابن أبي زيد وغيره من مشايخ عصره لا تبطل ثم إن تذكر وهو جالس فإنه يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقا وأما إن تذكر بعد أن قام فهل يطلب بالجلوس لأنها الحالة التي فارق عليها الصلاة أو يجوز أن يحرم وهو قائم ليكون إحرامه بالنور قولان لابن شبلون وقدماء أصحاب مالك وعلى الثاني فهل يجلس بعد الإحرام أم لا؟ قولان . (الثاني) آخر الناظم الكلام على سجود السهو في هذه المسألة إلى أن جمعه مع سجود المسألة التي بعدها حيث قال : وليس سجودا البعدى لكن قد بين ، لأن بنوا في فعلهم والقول البيت . وحاصل السجود في مسألتنا هذه أن من ترك ركنا ثم تداركه وصحت ركعته سجد بعد السلام لتمحض الزيادة وهو ما عمل قبل كمال ركعته من التي بعدها، وإن فاته تداركه وفسدت ركعته، فإن كان الترك من الأولى فلم يتذكره حتى عقد الثانية لم يجلس عليها لأنها صارت أولاه بل يقوم للثانية ويجلس عليها ويكمل صلاته ويسجد بعد السلام أيضا لزيادة الركعة للغة وإن لم يتذكر حتى قام للثالثة صارت هي ثانيته فيقرأ فيها بالسورة مع الفاتحة ثم يجلس عليها ثم يكمل صلاته ويسجد بعد أيضا لزيادة الركعة للغة والجلوس الذي تبين أنه في غير محله وهذه الأوجه الثلاثة مع وجهين آخرين آتين داخله في قوله بعد وليس سجودا البعدى، وإن لم يتذكر حتى عقد الثالثة سواء كان الترك من الأولى ولا إشكال أو من الثانية لأنها تفسد بعقد الثالثة كلها ثم جلس عليها لأنها صارت ثانيته ثم كمل صلاته وسجد قبل السلام لاجتماع الزيادة وهي الركعة الفاسدة والجلوس الأول لأنه لما تبين له فساد إحدى الأولين صار جلوسه الأول على واحدة والنقصان وهو ترك السجدة من الثانية لاعتقاده أنها ثالثته وإن لم يتذكر حتى قام للرابعة أو حتى عقدها كلها وصارت ثالثته ثم أتى برباعية وسجد قبل السلام أيضا لاجتماع الزيادة كما تقدم والنقصان وهو ترك السورة كما مر والجلوس الوسط إذ الفرض أنه لم يتذكر حتى قام للرابعة وقد صارت ثالثته فإن لم يتذكر حتى سلم والمسألة بحالها من كون الترك من الأولى أو من الثانية أتى برباعية وسجد قبل أيضا لاجتماع الزيادة كما تقدم وتزيد هذه الصورة بزيادة السلام والنقصان كما مر بيانه والسجود في هذه الأوجه كلها قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقصان وهي داخله في قوله لكن قد بين لأن بنوا البيت أي لكن قد يظهر النقص يريد مع الزيادة وسكت

بسبب رعا ف مثلاً فانه
يقوم بعد سلام الإمام يأتي
بركعة بأمر القرآن وسورة
ويجلس بركتين بأمر القرآن
فقط . وأشار الثاني بقوله
أو قاضيا والقاضي فقط هو
الذي يفوته شيء قبل الدخول
مع الإمام كمن تفوته الأولى
مثلا ويدرك الثانية والثالثة
والرابعة من العشاء مثلاً
فهذا يأتي بركعة بأمر القرآن
وسورة . وأشار للحالة
الثالثة وهو الجمع بين البناء
والقضاء بقوله :

(أَوْ جَامِعًا لِلْحَالَتَيْنِ آتِيًا)

ولذلك صور : الأولى أن
يدرك مع الإمام الواسطين
الثانية والثالثة معا وتفوته
الأولى قبل دخوله معه
ويرغف في الرابعة فيخرج
لغسل الدم فتفوته ، وبين
صفة ما يفعل بقوله :

فَيَتَبَدَّى الصَّلَاةَ بِالْبِنَاءِ

وَحَتْمَهَا يَكُونُ بِالْقَضَاءِ

يَجْعَلُ مَا أَدْرَكَ مِنْهَا أَوَّلًا

عَلَيْهِ يَبْنِي ثُمَّ يَمْضِي

مُكْمَلًا

يَكُونُ فِيهَا كَالْمُضَلِّي

وَحَدَهُ

وَفِي الْقِرَاءَةِ يَصِيرُ ضِدَّهُ

يَقْرَأُ نَحْوَ مَا قَرَأَ الْإِمَامُ

فَاضِي كَمَا مُتَّبِعًا أَخْصَامُ

عنها لظهورها والتقص هو فوت السورة التي مع الفاتحة فقط كافي الصورة الأولى من صور السجود
القبلي، يريد أو مع الجالس كما في الصورة الثانية منها وظهور التقص لأجل أنه يبني على ما صح له من
الركعات في الأقوال والأفعال فتتحول ركعته ويصير الجالس في غير محله وتخلو السورة مما حقه أن
تكون فيه ويجتمع الزيادة والنقصان كما مر بيانه فاذا كان كذلك فليسجد السجود القبلي ولو كان
حكما كالمشهور في المسبوق من كونه يبني في الأفعال ويقضي الأقوال لم يحصل له نقص السورة بأن
ترك الجالس فقط فتعيل النص المستفاد من قوله لأن بنوا إنما يظهر في نقص خاص وهو نقص
السورة كما ذكر لافي غيره والله تعالى أعلم؛ وإن كان الترك من الثالثة ولم يتذكر حتى عقد الرابعة صارت
ثالثة وآتى برابعة وسجد بعد السلام لتحض زيادة الركعة الفاسدة وكذا إن لم يتذكر حتى سلم آتى
برابعة وسجد بعد أيضا وكذلك إن كان الترك من الرابعة ولم يتذكر حتى سلم فانه يأتي برابعة ويسجد
بعد كما ذكر وهذان الوجهان هما الموعود بهما أولا. والحاصل أن من بطأت له ركعة فان كانت الثالثة
أو الرابعة فالسجود بعدى. وإن كانت الأولى وتذكر قبل عقد الثالثة فكذلك أيضا وإن لم يتذكر
حتى عقد الثالثة فالسجود قبلي كان الترك من الأولى أو من الثانية قليل وهذه المسألة مما يليق في المعايير
فيقال من بطأت له ركعة وآتى بأخرى مكانها هل يسجد قبل السلام أو بعده؟ فمن أجاب بقيل يقال
له أخطأت ومن أجاب بيبعد فكذلك، والجواب التفصيل كما تقدم على أنه لا غرابة في مسألة لا يصح
جوابها مجملا إذ نظائر ذلك لا تحصى كثرة وهذا كله في غير الموسوس أما هو فلا سجود عليه أصلا
كما يأتي في شرح الآيات الثلاث (الثالث) ما تقدم لنا في تقرير هذه المسألة من تحول الركعات إنما
هو بالنسبة للإمام والفرد وأما بالنسبة إلى المأموم إذا فسدت له ركعة بترك ركوع أو سجود بنعاس
أو زحام أو غفلة ونحو ذلك وفات تداركه فان ركعته لا تتحول بل يأتي في قضاء الركعة الفاسدة
بركعة على هيئتها من كونها بالسورة أو غيرها فمن المدونة قال ابن القاسم الذي أرى وآخذ به فيمن
نفس خلف الإمام في الركعة الأولى أن لا يعتد بها ولا يتبع الإمام فيها وإن أدركه قبل أن يرفع رأسه
من سجودها ولكن يسجد مع الإمام ثم يقضيها بعد سلام الإمام وإن نفس بعد عقد الأولى في ثانية
أو ثالثة أو رابعة اتبع الإمام ما لم يرفع رأسه من سجودها. المازرى لأن من عقد ركعة جعل بها
مدركا للصلاة، ومن أدرك الصلاة قضى ما فاتته مع الإمام وهو في الصلاة لكن بشرط أن لا يفوته أن
يفعل مع الإمام ما هو أو كد من تشاغله بالقضاء، والمشهور أن الذي هو آكد سجود الركعة التي
غاب على ظنه إدراكها وهل تعتبر السجدة جميعا أو الأولى منهما؟ المشهور اعتبار السجدة جميعا
لأن بهما تفرغ الركعة فيتبع الإمام ما لم يرفع رأسه من السجدة الثانية، يريد فان رفع منها فاته
الركعة ثم يقضى بعد سلام الإمام ركعة مكانها على صفحتها قال ومثل النعاس الغفلة وكذا المزاحمة خلافا
لابن القاسم في المزاحمة فلا يباح معها عنده قضاء ما فات من الركوع بل يلغى تلك الركعة لأن الزحام
فعل آدمي يمكن الاحتراز منه فهو مقصر. ابن يونس القياس أن ذلك سواء. المازرى ولو كان هذا
الركن المغلوب عليه سجودا فانه يتبع الإمام ما لم يعقد الركعة التي تليها. قال ابن وهب عن ابن القاسم
من سها عن سجدة من الركعة الأولى فذكرها وهو قائم مع الإمام في الثانية فليهو ساجدا ثم ينهض
إلى الإمام. ابن رشد وإن ذكرها والإمام راكع فان علم أنه يدرك أن يسجد ويدرك الإمام راكعا
جاز له أن يسجد ويتبع الإمام على المعلوم من مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك إن عقد الركعة
رفع الرأس من الركوع، ولو ظن أنه يدرك أن يسجد ويدرك الإمام راكعا فسجد فرفع الإمام

فَيَجْعَلُ الْيَمَانُ فِي الْأَفْعَالِ
وَيَجْمَلُ الْقَضَاءُ فِي الْأَفْوَالِ
فَتَكْمُلُ الصَّلَاةُ بِالْأَدَاءِ
وَيَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى الْوَفَاءِ

ما ذكره من صفة العمل
هو قول ابن القاسم فيأتي
بركعة بأمر القرآن سرا
لأنها الرابعة وهي ركعة
البناء ويجلس على المشهور
لأنها آخرة إمامه وإن لم
تكن ثانية له ثم يأتي بركعة
القضاء بأمر القرآن وسورة
ويجهر إن كانت جهرية
وتلقب هذه الصلاة بأمر
الجناحين لأن القراءة
في الطرفين بأمر القرآن
والسورة وعند سحنون
يأتي بركعة بأمر القرآن
وسورة جهرا بغير جلوس
ثم ركعة بأمر القرآن فقط
وقد قضى القول وبني الفعل
ولنذكر صورة ثانية وهي
أن تفوته الركعة الأولى
والثانية ويدرك الثالثة من
العشاء وتفوته الرابعة
برعاف فعند ابن القاسم
يأتي بركعة بأمر القرآن فقط
ويجلس اتفاقا لأنها ثانيته
ورابعة الإمام ومن سنة
القضاء أن يقوم له من
جلوس ثم بركعتي القضاء
بأمر القرآن وسورة جهرا
بغير جلوس في وسطها
فالصورتان متأخرتان
ولذا سماها بعضهم بالمقلوبة
وعند سحنون يأتي

رأسه قبل أن يرفع هو رأسه من سجوده بطأت عليه الركعة الأولى والثانية وإن ذكرها بعد أن
رفع الإمام رأسه أي في الثانية فليتبّع الإمام فيما بقي فإذا سلم الإمام فليقض ركعة بسجودتها ويقرأ
فيها بالحمد وسورة لأنها ركعة قضاء ويسجد لسهو بعد السلام (الرابع) مذهب ابن القاسم إن عقد
الركعة برفع الرأس ومذهب أشهب أنه بالانحناء قالوا وقد وافق ابن القاسم أشهب في انعقاد الركعة
بوضع اليدين في مسائل : منها من ترك السجدة وفي معنى ذلك ترك الجهر أو السرا أو تنكيس السجدة
قبل الفاتحة لأن هذه الثلاثة أخف من السجدة فهن أخرى أن يفتن بوضع اليدين على الركبتين .
ومنها من ذكر سجود السهو القبلي المرتب على ثلاث سنن من فريضة فدكره في فريضة أو نافلة .
ومنها من ترك التكبير في صلاة العيد . ومنها من نسي سجود التلاوة . ومنها من نسي الركوع فلم يذكره
إلا في ركوع التي تليها وهذه المسألة داخلة في كلام الناظم . ومنها من سلم من ركعتين ساهيا ودخل
في نافلة فلم يذكر إلا وهو راكع . ومنها من أقيمت عليه المغرب وهو فيها قد أمكن يديه من ركبتيه
في ركوع الثالثة على قول ابن القاسم في المجموعة وأحد قولي أشهب في العتية أنه يرفع رأسه ويكلمها
ويسلم ويضع يده على أفقه ويخرج من المسجد ، وأما على المشهور من أنه إذا عم ركعتين كمل وانصرف
فلا تعدّ مع هذه النظائر .

﴿فرع﴾ من المدونة قال ابن القاسم إن نسي سجدة من الأولى والركوع من الثانية وسجد لها
فليأت بسجدة يصلح بها الأولى ويبنى عليها ولا يضيف من سجود الثانية شيئا لأن نيته في هذا السجود
إنما كان لركعة ثانية فلا يجزئه لركعته الأولى ويسجد بعد السلام .

﴿فرع﴾ قال الإمام أبو عبد الله المازري إذا نسي أربع سجودات من أربع ركعات فعندنا أنه
يصلح الرابعة بالسجدة التي أخل بها فيها ويصلح ما قبلها ، وأما إن نسي الثمان سجودات فانه لم يحصل له
سوى ركوع الرابعة فيبنى عليها على أصلنا حسبنا ذكرناه .

﴿فرع﴾ من نسي السلام ثم تذكره بعد طول لا يمنع البناء أعاد التشهد ثم سلم وسواء فارق موضعه أم لا
وهذا هو المشهور ، وقيل لا يعيد التشهد أما إن تذكره بالقرب جدا فانه يسلم فقط ولا يعيد التشهد فان
انحرف عن القبلة استقبل وسلم ثم سجد بعد السلام سواء تذكر بالقرب جدا أو بعد طول لا يمنع
البناء والطول شرط في إعادة التشهد كان معه موجب السجود وهو الانحراف عن القبلة أم لا والانحراف
شرط في السجود البعدي كان معه موجب إعادة التشهد وهو الطول أم لا فالصور أربع : يتشهد ويسجد
إن انحرف مع طول ، لا يتشهد ولا يسجد إذا تذكر بالقرب جدا ولم ينحرف ، يتشهد ولا يسجد إن طال
ولم ينحرف ، يسجد ولا يتشهد إن انحرف ولم يطل ، أما الطول الكثير الذي يمنع البناء فتبطل الصلاة
معه رأسا والله أعلم ، وتؤخذ الصور الأربعة من قول الشيخ خليل وأعاد تارك السلام التشهد وسجد
إن انحرف عن القبلة .

(مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَلَيْسَ جُدُّ الْبُعْدَى لَكِنْ قَدَّيْنِ
لَأَنَّ بَنَوْا فِي فِعْلِهِمْ وَالْقَوْلَى نَقَصُ بَقَوْتِ سُورَةٍ فَالْقَبْلَى
كَذَا كَرِ الْوُسْطَى وَالْأَيْدَى قَدْ رَفَعِ وَرُكْبَا لَا قَبْلَ ذَا لَكِنْ رَجَعِ)

أخبر أن من شك في ركن من أركان الصلاة أي فرض من فرائضها هل أتى به أم لا فانه يبنى على
اليقين المحقق عنده يريد ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام فإذا شك هل صلى واحدة أو اثنتين

وبجلس لأنها ثانيته وإن كانت أولى إمامه ثم يمثلها بركعة بأمر القرآن وسورة ولا يجلس كذا في التوضيح وفي البساطي يجلس لأنها ثانية إمامه وإن كانت ثالثته ثم بركعة بأمر القرآن سراً فصلاته كلها جلوس اه وتسمى على هذا القول بالمجوفة وبالجلبي لصيرورة الفاتحة والسورة في وسطها . وصورة ثالثة وهو أن تفوته الأولى ويدرك الثانية وتفوته الآخرين فنجد ابن التامم يأتي بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس لأنها ثانيته ثم بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس على المشهور لأنها آخرة إمامه ثم يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس فصلاته كلها جلوس وعند سحنون يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم بركعتين بأمر القرآن فقط وقد ظهر لك من هذا معنى كلام الناظم ومعنى قوله في جعل البناء في الأفعال الخ.

(ومدرك التَّهْدِيدِ الأخير
مُرُهُ بِأَنْ يَقُومَ بِالتَّكْبِيرِ)
لأنه مفتتح الصلاة وهذا مذهب المدونة وخرج سند أنه يقوم غير تكبير من قول مالك إذا جلس في ثانيته يقوم غير تكبير

بني على واحدة لأنها المحققة ويأتي بما شك هل أتى به أم لا وهو الثانية ويكمل صلاته ويسجد بعد السلام وإذا شك هل صلى اثنتين أو ثلاثاً بني على اثنتين وإن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بني على ثلاث وكذا إن كان في سجود مثلاً فشك هل ركع أم لا فانه يبني على المحقق من الركعة وهو القيام ويفعل ما شك فيه وهو الركوع فيرجع له قائماً ثم يركع وإن كان في قيام فشك هل سجد أم لا أو هل سجد واحدة أو اثنتين فيبني على المحقق من الركعة وهو الركوع في الصورة الأولى والسجدة الواحدة في الثانية ويفعل ما شك فيه ويسجد بعد السلام في جميع الصور لأن أمره دائر بين الزيادة وعدم النقص هذا هو المشهور . وقال ابن لبابة يسجد قبل السلام لحديث أبي سعيد، وهل غلبة الظن كالشك فيلغى ما غلب على ظنه أنه فعله ويبني على المحقق ويسجد بعد السلام أو كالتيقن فيعتد بما غلب على ظنه فعله ولا يسجد قولان ذكرهما اللخمي . واعلم أن الركن في هذه المسئلة شك المصلي هل أتى به أو لم يأت به وفي المسئلة التي قبل هذه تحقق المصلي أنه تركه وما ذكره الناظم من الحكم إنما هو في غير الموسوس أما الموسوس فانه يبني على ما شك فيه وشكه كالعدم لكنه يسجد بعد السلام فإذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً بني على الأربع ويسجد بعد السلام قال في الرسالة ومن استنكح الشك في السهو فليله عنه ولا إصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد السلام وهو الذي يكثر ذلك منه يشك كثيراً أن يكون سهواً أو نقص ولا يوقن فليسجد بعد السلام فقط قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب كثرته أن يطرأ عليه في كل وضوء أو في كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة وإن لم يطرأ له إلا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس بمستنكح . وقال الجزولي الاستنكاح أن يكون في اليوم مرة وأما مرة في السنة أو في الشهر فليس بمستنكح وفي اليومين والثلاثة والله أعلم ليس بمستنكح اه فالشك على قسمين مستنكح أي يعتري صاحبه كثيراً وهو كالعدم لكنه يسجد له بعد السلام ، وغير مستنكح وهو الذي يأتي بعد مدة وحكمه ما ذكره الناظم هنا، والسهو أيضاً على قسمين مستنكح وغيره فالمستنكح مثاله أن يكثر منه أن يسجد سجدة واحدة ويقوم أو أن يركع ويسجد ولا يرفع رأسه وحكمه أنه يصلح صلاته بأن يرجع للسجدة التي ترك أو لرفع رأسه إن لم يفت تدارك ذلك فان فات تدارك ذلك أتى بركعة مكان تلك ولا يسجد عليه أصلاً وهذا فيما يمكن فيه الإصلاح أما ما لا يمكن فيه ذلك فلا شيء عليه كأن يكثر منه نسيان الجلوس الوسط ولا يذكره حتى يفارق الأرض أو نسيان السورة ولا يذكرها حتى يركع فهذا لا إصلاح عليه ولا يسجد ويقيد سجود السهو المذكور هنا في مسألة قول الناظم قبل: واستدرك الركن فإن حال الركوع الخ بغير المستنكح وأما سهو غير المستنكح فخسكه مقدمه الناظم أول السهو من الجود قبل أو بعد وإلى حكم هذين القسمين أشار أبو محمد بقوله وإذا أيقن بالسهو سجد بعد إصلاح صلاته وإن كثر ذلك منه فهو يعتريه كثيراً أصلح صلاته ولم يسجد لسهوه .

(فرع) في المدونة قال مالك ومن لم يدرأ جلوسه في الشفع أو في الوتر سلم وسجد لسهوه ثم أوتر بواحدة . ابن يونس قيل إنما أمره يسجد السهو لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر إلى ركعتي الشفع من غير سلام فيصير قد صلى الشفع ثلاثاً فيسجد بعد السلام . قوله وليسجدوا البعدى جمع الساجدين بعد السلام باعتبار هذه المسألة والتي قبلها أما هذه وهي مسألة من شك هل أتى بركن أم لا فأنفى الشك وبني على اليقين فالسجود فيها بعدى ولا إشكال وأما التي قبلها وهي مسئلة ترك ركناً فتداركه ففسدت ركعته وأتى بركعة أخرى مكانها فالسجود فيها بعد السلام في وجيب في تارك الركن حيث

فوجد الإمام ساجدا فانه يكبر للسجود بعد تكبيرة الإحرام ولا ينتظر الإمام حتى يرفع وكذلك إذا وجده راكعا فانه يكبر تكبيرة واحدة الإحرام والأخرى للركوع ولا ينتظره حتى يرفع وأما إن وجده جالسا في التشهد فانه يكبر تكبيرة الإحرام فقط بغير تأخير ثم يجلس بغير تكبير.

(القول في التمسك في حال

العمل

من غسل أو وضوء
أومن البدل)

لما قدم حكم النسيان في الصلاة ذكر حكم ما إذا نسي شيئا من الوضوء أو من الغسل أو من بدلهما وهو التيمم وكان الأحسن تقديمه هذا على السهو في الصلاة لكنه تبع في ذلك الأصل المنظوم فقال :

(اعلم هذا لك الله إن نسيتم

شيئا من الوضوء أو سهيتا

فإن تسكن ذكرت منه

الفرضا

من قبل أن تجزئ منك

الأعضاء

فأفعله وأقبل بعد ما يليه

على الذي الترتيب بقضيه

لم يفت تداركه وفي الإتيان بركعة حيث يفوت التدارك وتمحض الزيادة كما تقدم بيانه وذلك كله داخل في قول الناطم هنا وليسجدوا البعدى ، أما حيث تجتمع الزيادة والنقصان فأشار لحكمه هنا بقوله لكن قد بين إلى قوله فالتبلى وقد تقدم بيانه أثناء التنبيه الثاني في شرح البيتين قبل هذا فقوله لكن استدراك من قوله وليسجدوا البعدى وبين معنى يظهر ونقص فاعل بين وبين وفوت سورة بأوه سببية متعلقة بنقص ولأن بنوا متعلق بين علة له وفي فعلهم متعلق بينوا وقوله فالتبلى مفعول بفعل محذوف أى فليسجدوا القبلى والمعنى لكن قد يظهر نقص بسبب فوت قراءة السورة التي مع أم القرآن لأجل بناء المصلى على ما صح من صلاته في القول وإذا كان كذلك فليسجد والسجود القبلى إذ لو كان حكمه كالمسبوق من كونه يقضى القول ويبقى الفعل ما فاتته السورة . قوله كذا كر الوسطى البيت التشبيه لإفادة الحكم وهو السجود القبلى ومراده أن من ذكر الجلسة الوسطى والحالة أنه قد رفع يديه وركبته عن الأرض فانه يسجد قبل السلام يريد إذا تمادى على قيامه ولم يرجع للجلوس على ما هو المطلوب منه أن لا يرجع من فرض لسنة فيسجد قبل لنقص الجلوس الوسط أما إن رجع إلى الجلوس والحالة هذه أى فارق الأرض بيديه وركبته فانما يسجد بعد السلام لتمحض الزيادة . قوله لا قبل ذا لكن رجع ، أى لا ما إذا ذكر الجلسة الوسطى قبل رفع يديه وركبته وعلى ذلك تعود الإشارة فلا سجود عليه وحكم هذا أنه يرجع إلى الجلوس قال في التوضيح لهذه المسئلة ثلاث حالات : إحداها أن يذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبته فيرجع والمشهور لا سجود عليه في تزحزحه لأن التزحزح لو تعمده لم تفسد صلاته وما لا يفسد عمده فلا سجود في سهوه فان قام ولم يرجع فلما أن يكون ناسيا أو عامدا أو جاهلا فالناسى يسجد قبل السلام والعامد يجزئ على تارك السنة متممدا والمشهور إلحاق الجاهل بالعامد . الحالة الثانية أن يذكر قبل استقلاله وبعد مفارقه الأرض بيديه وركبته فالمشهور لا يرجع ويسجد قبل السلام وقيل يرجع وعلى المشهور من كونه لا يرجع إن خالف ورجع فإما عمدا أو سهوا أو جهلا ولا تبطل صلاته في الثلاثة مراعاة لمن قال بالرجوع وهل يسجد بعد السلام للزيادة أولا سجود لحقتها وقتها قولان والأول أظهر . الحالة الثالثة أن يذكر بعد استقلاله فيتمادى اتفاقا ويسجد قبل السلام لأنه قد شرع في واجب فلا يبطل بسنة . واختلف إذا رجع عمدا هل تبطل صلاته أولا ؟ قولان والمشهور الصحة وعليه فهل يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة أو قبله يريد أنه لما اعتدل وجب عليه التمداد وتحمل السجود في ذمته فرجوعه زيادة فهو كمن نقص وزاد فيسجد قبل السلام قولان ثم قال ولا أعلم خلافا إذا رجع ساهيا أن صلاته تامة اه باختصار . ابن حبيب ويستحب للمأمومين أن يسجدوا ما لم يستو قائما فإذا استوى قائما فلا يفعلوا .

تنبيه هذا الحكم إنما هو في الفرض وأما النافلة إذا قام فيها للثالثة فانه يرجع فارق الأرض أم لا وهذه إحدى النظائر الخمس التي سهو النافلة فيها مخالف لسهو الفريضة فان فارقها ورجع سجد بعد السلام ، فان لم يذكر حتى عقد الثالثة كمل أربعا وسجد قبل السلام قيل لنقص الجلوس وقيل لنقص السلام وهو إن كان فرضا والفرض لا يجزئ بالسجود فمراعاة القول بأن النفل أربع يصيره كسنة ولا يلزم ذلك فمن صلى الظهر خمسا لاستقلال الركعتين في النفل وعدم استقلال الخامسة في الظهر وكذا إن قام للخامسة في النافلة فانه يرجع عقدها أم لا ويسجد قبل السلام أيضا لنقص السلام وحده إن جلس على الثانية أو لنقصه مع الجلوس إن لم يجلس وزيادة القيام للخامسة .

الغفلة عن الشيء، والألف
في نسبتنا وسهوتا بالواو لكان
صوابا ومعنى كلامه أن من
ذكر فرضا من فرائض
الوضوء يريد غير النية
مغسولا كان أو ممسوحا
قليلا كان كلمة أو كثيرا
كالدين وكان تذكره
لذلك بحضرة الماء وقبل
جفاف الأعضاء فإنه يأتي
بالمسئ مع ما يليه شرعا
لأفعلا وقد قدمناه في
الوضوء قال الناظم :

(فَإِنْ تَبَاعَدَتْ أَوِ الْمَاءُ بَعْدَ
وَجَفَّتِ الْأَعْضَاءُ فَأَفْهَمَ
مَا أُحْدِثَ
فَلْتَفَعَلَ الْمَسِيءُ دُونَ غَيْرِهِ
لِأَجْلِ تَقْدِيرِ الْمَاءِ عِنْدَ
ذِكْرِهِ)

أى فان تذكرت المنسى
بعد جفاف الأعضاء أو
قبل الصلاة أو بعد الماء
فانك تفعل المنسى وحده وقد
قدمنا قبل هذا أن المراد
بجفاف الأعضاء المعتدل
في الزمان المعتدل :

(وَإِنْ ذَكَرْتَهُ وَقَدْ صَلَّيْتَ
عِدَّةً مِمَّا لَا تُرَاعِ وَقْتًا)
أى وإن ذكرت الفرض
المنسى بعد أن صليت فانك
تعيده وتعيد الصلاة التى
صليتها لفقد شرطها وهو
الطهارة إذ فقد بعضها

(فصل) بِمَوْطِنِ الْقَرْيِ قَدْ فُرِضَتْ صَلَاةُ جُمُعَةٍ لِحُطْبَةِ تَلْتِ
بِجَامِعٍ عَلَى مُقِيمٍ مَا أَنْعَذَ حُرٌّ قَرِيبٌ يَكْفُرُ سَخِ ذَكَرَ
وَأَجْزَأَتْ غَيْرًا نَعَمَ قَدْ تُنْذَبُ عِنْدَ الْفَدَا السَّمِيُّ إِلَيْهَا يَجِبُ
وَسُنَّ غُسْلُهُ بِارْوَاحٍ أَنْصَلَ نُدْبَ تَهْجِيرٍ وَحَالٌ جَمَلًا

ذكر في هذا الفصل صلاة الجمعة وبعض ما يتعلق بها وهى بضم الميم وإسكانها كما فى النظم وبفتحها
أيضا من الجمع لاجتماع الناس فيها ، ولا خلاف فى المذهب أنها فرض عين ، وأول وقتها كالظهر .
ويقاعها أول الوقت إثر الزوال أفضل ، ولا يخطب إلا بعد الزوال . فان خطب قبله أعاد الخطبة ،
واختلف فى آخر وقتها الذى بانقضائه لا تقام بل تصلى ظهرها أربعاً على خمسة أقوال الذى فى المدونة
أن يبقى قدر ركعة واحدة بعد الفراغ منها للغروب يدرك بها العصر . ولها شروط وجوب وشروط أداء ،
والترق بين شرط الوجوب وشرط الأداء أن كل ما لا يطلب من المكلف لكونه ليس فى طوقه
كالدورية والحرية يسمى شرط وجوب ، وما يطلب منه كالخطبة والجماعة يسمى شرط أداء هكذا قال
ابن عبد السلام ، فشروط أدائها خمسة : الأول الاستيطان وهو المقام بنية التأيد . ابن بشر من شروط
أداء الجمعة موضع استيطان ، والمشهور أنه لا يشترط أن يكون مصرا بل يجمع فى القرى إذا أمكن فيها
دوام الثواء واستغنوا عن غيرهم وحصل بجماعتهم أهبة الإسلام وكذا فى الأخصاص دون الخيم وفى
شرح الشيخ الجزولى كل بناء كثرت أشخاصه كثرة تخرج به عن الآحاد والتثليث يقال فيه قرية
إذا تآتى فيه المقام على الدوام لوجود أسبابه وإن بلغ من الكثرة أربعمائة فأكثر وهو مع ذلك مفرق
غير ملتصق قيل فيه مدينة من التمدن وهو التجميع وإن التصق واشتد بعضه ببعض قيل فيه مصر
وسواء حلق عليه بسور أم لا ويصدق اسم القرية على الجميع لتصور الاستقرار فيه وما عليه سور
خص باسم الحصن لخروجه عن التحصن بكثرة العدد وإنما تحصل بالبناء اهـ . الثواء بالثلاثة والمد
الإقامة وهو المراد هنا وأما بالثناة والقصر فهو الهلاك ، ومنه قولهم من له النما فعليه التوا وإلى هذا
الشرط أشار الناظم بقوله بموطن القرى أى فرضت صلاة الجمعة بسبب استيطان القرى فالباء سببية
وأطلق السبب على الشرط توسعا وتحتمل المعية . وموطن على هذا مفعول بمعنى استفعال أى استيطان . قال
الجوهري : الوطن محل الإنسان وأوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها أى اتخذتها وطنا
والوطن المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى « إقم نصركم الله فى مواطن كثيرة » اهـ وتحتمل
الباء الظرفية فموطن باق على معناه أى فرضت الجمعة فى موضع القرى ومشهدا وخص القرى
ليكون المصر أخرى قال ابن القاسم الخصوص والحال إذا كانت مساكنهم كساكن القرى فى اجتماعها
وكان لهم عدد لم يحل لهم أن يتركوا الجمعة كان عليهم وال أو لم يكن . ابن رشد هذا خلاف ظاهر
سماع أشهب إن لم يكونوا أهل عمود جمعوا ، والأظهر أن ذلك اختلاف من القول ولا جمعة على أهل
العمود لأن الأصل أن الظهر أربع ركعات فلا ينتقل عن ذلك إلا بيقين وهو المصر أو ما يشبهه
من القرى التى فيها الأسواق والمساجد والخص البيت من القصب ، والقول باشتراط الاستيطان جعله
ابن الحاجب الأصح وعبر عنه ابن شاس بالمعروف ولفظ ابن الحاجب بموضع يمكن الثواء فيه
من بناء متصل أو أخصاص مستوطنين على الأصح اهـ ومقابله لا يشترط الاستيطان ويكتفى بالإقامة

أمر من الاعادة وقوله
لا تراع وقتا أى تجب إعادتها
مطلقا سواء كان وقتها
باقيا أم ماضيا .

(وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الصَّلَاةِ
فَاقْطَعَا

وَأَفْعَلْ هَذَاكَ اللَّهُ ذَاكَ
الْمَوْضِعَا

إِذَا وَاجِبٌ عَلَيْكَ عِنْدَ
الذِّكْرِ

فَعَلِ الَّذِي نَسِيْتَهُ فِي الْفَوْرِ

أى وإن تذكرت المنسى
من فروض الوضوء وأنت
متلبس بالصلاة فاقطعها
وأفعل ذلك الموضع المنسى
وعلمه بقوله إذا واجب عليك
الح

(وَإِنْ تَرَكْتَ فَعَلَهُ جَمَاهَا

لَمْ تَبْتَدِ الطَّهْرَ لِكُلِّ حَالِهِ

أى سواء تباعدت أو بعد
الماء وجفت الأعضاء أو
ذكرت ذلك بعد الصلاة
أو ذكرته وأنت فيها فأنك
تبتدى الطهر وتفعله كاملا

(وَالْعَمْدُ وَالْجَهْلُ هُمَا سَيِّئَانِ

فَلَمْ تَبْتَدِ الْأَوَّلَ نَحْمُ الثَّانِي

أى أنه لا فرق في تارك
الواجب من فرائض الوضوء
بين كونه عامدا أو جاهلا
وأنه يبتدى الفعل في الحالين
وهما المراد بالأول والثاني
ولو قال أولا والثاني لكان

أحسن .

وعلى القولين يجرى الخلاف في جماعة مروا بقية خالية فووا الإقامة فيها أربعة فأكثر فعلى اشتراط
الاستيطان لا تجب عليهم الجمعة وعلى مقابله تجب .

﴿فرع﴾ إذا كان من تجب عليهم الجمعة لا تتعقد بهم لقلتهم فانضم إليهم من لا تجب عليهم من
عبيد ونساء مسافرين فهل تتعقد بهم أولا؟ قولان بناء على أن الأتباع هل تعطى حكم متبوعها أو
تستقل، ولا يدخل هذا الخلاف في الصبيان للاتفاق على اشتراط الاسلام والبلوغ والعقل فيمن تتعقد
بهم الجمعة. ابن هرون من لا تجب عليهم الجمعة ثلاثة أصناف: صنف لا تجب عليهم وإن حضروها وحب
عليهم وعلى غيرهم بسبيهم وهم ذوو الأعداء . وصنف لا تجب عليهم وإن حضروها لم تتعقد بهم وهم
الصبيان . وصنف لا تجب عليهم واختلف إن حضروها هل تتعقد بهم وهم النساء والعبيد والمسافرون .
الثاني الخطبة قبل الصلاة وعلى ذلك نبه بقوله الخطبة تلت فان جهل الامام فصلى بهم دون خطبة خطب
ثم أعاد الصلاة ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة فقط ومن شرط الخطبة وصلها بالصلاة. ابن عرفة ويسير
الفصل عفو قال ابن القاسم وأقلها ما يسمى خطبة عند العرب وقيل أقلها حمد الله والصلاة على سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن في الأولى، واستحب مالك أن يختم الثانية بيغفر الله لي
ولكم ولجميع المسلمين قال وإن قال اذكروا الله يذكركم أجزأ والأول أصوب . وفي وجوب الخطبة
الثانية وسنيتها قولان : التوضيح القول بوجوبها عزاء للخمى لابن القاسم ابن الفاكهاني في شرح
العمدة وهو المشهور اه . القلشاني والمعروف على وجوب الخطبتين أهما شرط ولذا نقل الباجي عن
ابن القاسم إن خطب خطبتين ولم يخطب من الثانية ماله قدر وبال لم تجز اه . التوضيح وعلى السنية
إن نسي الثانية أو تركها أجزأتهم اه . المواق تقدم نص ابن عرفة الخطبتان معا فرض وانظر إذا كان
المعنى بهذا كل واحدة مع اتفاقهم أن الجلوس بين الخطبتين سنة وأن ألفاظها غير متعينة انتهى وكأنه
والله أعلم يشير إلى استحكال وهو أن الخطيب إذا لم يجلس بين الخطبتين فغاية أمره أنه ترك سنة
وهل مافعل خطبة واحدة ولو أتى في خطبته بألفاظ شأها أن تذكر في الثانية لأن الألفاظ لا تتعين
أو خطبتان ومن قال خطبتان بم يعلم ذلك ويتوصل إليه والظاهر بحسب العرف أنه إن أتى بالأولى
على وصفها المذكور ثم شرع في أخرى بحمد وتولية وترضى كما هو الشأن فهما خطبتان وإن استرسل
في الأولى حتى فرغ خطبة واحدة وقد نزلت منذ مدة بجامع القرويين وذلك أن الخطيب شرع بعد
قوله أيها الناس أثناء الخطبة الأولى على العادة في الحضر على طاعة الأمير فذهل ، وخرج للدعاء الذي
جرت العادة بكونه في آخر الثانية ثم نزل وصلى فأعدتها ظهرا أربعاء وأفتيت من استفتاني بالبطان
ووجوب الاعادة أبدا بناء على المشهور من وجوب الخطبة الثانية وشرطيتها كما هو لم يأت سوى
بالأولى والله أعلم وانظر قال الامام المواق مع اتفاقهم أن الجلوس بين الخطبتين سنة فقد تبع فيه
الباجي وقد نقل هو بنفسه عن ابن العربي القول بفرضيته وحكى ابن الحاجب القولين الوجوب
وبه صدر والسنية . وفي وجوب الطهارة للخطبة قولان المشهور عدم الوجوب لكن بكره أن يخطب
محدثا وفي وجوب الجلستين والقيام للخطبتين وسنيتها قولان المشهور السنية وعليه فان نسي
الجلوس الأول واعتدل فلا يرجع للجلوس لأنه تلبس بفرض فلا يقطعه لسنة كمن نسي السورة أو
تكبير العيد أو السر أو الجهر حتى ركع أو الجلوس الأول حتى استقل في الثالثة أو المضمضة
والاستنشاق حتى شرع في الوجه فيتمادى ويفعلها بعد فراغه وكذا إذا فرغ المؤذن الثاني يوم الجمعة
فاعتقد الإمام أنه الثالث فقام وشرع في الخطبة ثم سمع المؤذن فانه يتمادى لكونه تلبس بفرض ووقعت

فِي النَّسِيَانِ

حُكْمُهُمَا فَرَضٌ عَلَى

(الْأَعْيَانِ)

فيجزي حكمهما تقدم في تارك
فرض من فرائض الوضوء
ناسيا فيمن ترك فرضا من
فروض الغسل ناسيا. ولما
ذكر حكم ترك فرض من
فرائض أتبعه بذكر حكم
تارك سنة من سننه ناسيا بقوله

(وَإِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ

مِنْهُ سَنَةً

عِذَا لَمَّا اسْتَقْبَلْتَهُ

لَكِنَّهُ

إِنْ كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ

فَأَمْضِ مُكْمِلًا

وَلَا تُعِدُّ مَا فَاتَ مِنْهَا وَلَا

أَيُّ وَإِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ أَنْ

المتروك من الغسل سنة من سننه

فانك تعيدها لما استقبلته

من الصلوات هذا إن

تذكرت بعد فراغك من

الصلوة وأما إن تذكرت

ذلك وأنت متلبس بها

فانك تمضي على صلاتك

ولا تعيد ما فات منها أي

ما فعلته منها قبل تذكرك

لذلك المنسى .

(تنكىت) في قوله عدا

لما استقبلته أي من الصلوات

فيه تجوز لأن الاعادة غالبا

إما تكون لشيء فعل وهنا

لم يفعل السنة ومن غير

بجامع غرناطة للشيخ المحدث أبي عبد الله محمد بن رشيد الفهرى رحمه الله فاستعظم ذلك بعض
الحاضرين وهم بعضهم بإشعاره وتنبيهه وكله آخر فلم يفته عما شرع فيه ، وقال بديهية أيها الناس اعلموا
رحمكم الله أن الواجب لا يبطله المندوب وأن الأذان الذي بعد الأول غير مشروع الوجوب فتأهبوا
لمطلب العلم وانتبهوا وتذكروا قول الله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »
فقد روينا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من قال لأخيه والإمام يخطب أنصت فقد لغا ومن لغا فلا
جمعة له » جعلنا الله وإياكم ممن علم فعمل وعمل فقبل وأخلص فخلص وكان ذلك مما استدل به على
قوة جنانته وانقياد لسانه لبيانه ، ولا تصح الخطبة إلا بحضور الجماعة قال القاضي أبو محمد هو الجاري
على المذهب . عياض وهو ظاهر المدونة قال غيره إذ لا معنى للخطبة بغير جماعة وتوكل على عصا أو قوس
لطمئن نفسه وقيل لثلا يعث بيده ومن شرط الخطبة أن لا يصلي غير الذي خطب إلا لعذر كما لو
طأ عليه مرض أو جنون بين الخطبة والصلاة فان كان ذلك يزول عن قرب ففي استخلافه قولان .
التوضيح أظهرهما عدم الاستخلاف فينتظر وإن كان لا يزول عن قرب كالإغماء لم ينتظر ويجب
الإنصات للخطبة وإن لم يسمع وهل يجب الإنصات على من هو خارج المسجد؟ قولان وفي الموطأ عن
ابن شهاب « خروج الإمام يقطع الصلاة » أي ابتداءها « وكلامه يقطع الكلام » وفي وجوب الإنصات إذا
لغا الإمام قولان كأن يشتم من لا يجوز شتمه أو يمدح من لا يمدح . البرزلي عن ابن عرفة أما بدعة
ذكر الصحابة فهو عندى جائز حسن لاشتاله على تعظيم من علم تعظيمه من الشريعة ضرورة ونظرا
ولا سيما إذا مزج ذلك بما كانوا عليه من نصرة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبذل نفوسهم
في إظهار الدين ، وأما بدعة ذكر السلاطين بالدعاء والقول السالم من الكذب فأصل وضعها في الخطبة
من حيث ذاته مرجوح لأنها لما لم يشهد الشرع باعتبار حسنها فيما أعلم ، وأما بعد إحداثها واستمرار
العمل بها وضرورة عدم ذكرها مظنة اعتقاد السلاطين في الخطيب ما يخشى غوائله ولا تؤمن عقوبته
فذكرهم في الخطب راجح أو واجب اهـ ويجوز الكلام بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة والإقبال
على الذكر القليل سرا ولا يتكلم في جلوس الإمام بين الخطبتين ، والتعوذ والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والتأمين عند أسبابها جائزة وفي جواز الجهر بذلك قولان ، ولا يسلم الداخل والإمام يخطب
فان سلم لم يرد عليه قاله مالك في المدونة ومن عطس حينئذ حمد في نفسه ولا يشتمه غيره وأما الإمام
فيسلم إذا خرج على الناس اتفاقا والمشهور لا يسلم إذا رقى المنبر ولا يتبدى الداخل التحية بعد خروج
الإمام على الأصح وقال السيوري الركوع أولى لحديث سليك العطفاني وفيه أنه صلى الله عليه وسلم
أمره بالركوع لما دخل وعلى الأصح لو ابتدأها قبل خروجه لم يقطعها وخففها فان أحرم جاهلا أو
غافلا ففي تماديه وقطعه قولان .

﴿ فرع ﴾ ويحرم الاشتغال بالبيع وغيره زمن السعي إلى الجمعة وذلك عند أذان جلوس الخطبة
وهو المعهود في زمانه صلى الله عليه وسلم قيل مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثة واحدا بعد واحد . واختلف
النقل هل كان يؤذن بين يديه صلى الله عليه وسلم أو على المنار . والمنار قيل أسطوانة في قبلة المسجد
يرقى إليها بأقتاب وقيل منارة في دار حفصة بنت عمر التي تلى المسجد وقيل على بيت امرأة من بني
النجار قالت كان يتي من أطول بيت حول المسجد واستمر الأمر على ذلك فلما كان زمن عثمان
وكثروا أمر بأذان قبله على الزوراء بعد دخول الوقت وهو مكان أعلى السوق ليأثي الناس من
السوق ثم نقله هشام إلى المسجد وجعل الذي كان في المسجد بين يديه . ابن جيب وينبغي للإمام

تلك المكارم لا تقبان من
لبن

شيئا بماء فعادا بعد أبوالا

(قَدْ انْتَهَى سَهْوُ الْوُضُوءِ

وَتَجَزَّ

وَبَعْدَهُ قَالَ الضَّرِيرُ

فِي رَجَزٍ) :

لعله يريد بالضير الشيخ

العالم أبا الحجاج الضرير

حيث قال :

(الْأَسْلُ إِن صَلَّيْتَ أَلْفَ

رَكْعَةٍ

تُعِيدُ إِن تَرَكَتْ مِنْهُ لَمْعَةً)

هذا معمول القول يعنى

من ترك لمعة من غسل

جنايته مثلاً عامداً فإنه

يعيد ما صلى من حين تركه

إلى آخر وقت الصلاة التي

هو فيها وهذا هو المراد

بتعده في البيت الذي قبله

ولا خصوصية لقوله ألف

ركعة بل يجب الإعادة ولو

تضاعف العدد المذكور .

(فَإِنْ تَسَكَّنَ نَسِيَتْهَا غَسَلَتْهَا

رَبَّتْ بِدَى الطَّهْرِ إِذَا جَهِلَتْهَا)

أى وإن نسيت المعة ثم

تذكرتها غسلتها وجوبا

إن علمت محلها وإن جهلت

محلها أعدت الغسل كله

وهو معنى قوله وتبتدى

الطهر وتعيد الصلاة إن

كنت قد صليت .

(تنبيه) لو كانت المعة

أن يوكل وقت النداء من ينهى الناس عن البيع والشراء حينئذ وأن يقيمهم من الأسواق من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه للذريعة اه فان وقع البيع حينئذ فالمشهور فسخه ويرد الثمن له المشتري والمبيع لبائعه فان فات بيد مشتريه ضمن قيمته يوم قبضه . قال ابن بشير قال الأشياخ ومما ينخرط في سلك البيع الشرب من السقاء بعد النداء إذا كان بضمن وإن لم يدفع إليه الثمن في الحال قال وهذا الذى قالوه ظاهر ما لم تدع إلى الشرب ضرورة . قال في النكت وإذا انتقض وضوء الرجل يوم الجمعة وقت النداء عند منع البيع فلم يجد ما يتوضأ به إلا بضمن فحكى ابن أبى زيد أنه يجوز شراؤه ليتوضأ به ولا يفسخ شراؤه . الثالث الجامع لقوله بجامع . قال ابن بشير الجامع من شروط الأداء . الباجى من شرط المسجد البنين الخصوص على صفة المساجد . الباجى والبراح أو ذو بنين خفيف ليس بمسجد قال في التنبهات ظاهر المدونة وقول عامة أصحابنا أن الجامع شرط وإنما اختلفوا هل هو شرط في الوجوب والصحة أو في الصحة فقط وكذلك نقل صاحب المقدمات أما المسجد فقيل من شرائط الوجوب والصحة جميعا وهذا على قول من يرى أنه لا يكون مسجدا إلا ما كان له سقف لأنه قد يعدم المسجد على هذه الصفة وقد يوجد فان عدم كان من شرائط الوجوب وإن وجد كان من شرائط الصحة وعلى قياس هذا القول أفتى الباجى في أهل قرية أنهدم مسجدهم وبقي لاسقف له فحضر الجمعة قبل أن يبنوه أنه لا يصلح لهم أن تجمع الجمعة فيه ويصلون ظهرا أربعاً وهو بعيد لبقاء اسم المسجد عليه وحكمه بعد الهدم وقيل إن المسجد من شروط الصحة دون الوجوب بناء على أن المكان من الفضاء يكون مسجدا بتعيينه وتحبيسه للصلاة فيه واعتقاده مسجدا إذا لا يعدم موضع يصح أن يتخذ مسجدا فلما كان لا يعدم ويقدر عليه في كل حال صار من شروط الصحة كالخطبة وسائر فرائض الصلاة ولا يصح أن يقول أحد في المسجد إنه ليس من شرائط الصحة إذ لا اختلاف في أنه لا يصح أن تقام في غير مسجد اه . وفي شرح سيدى أحمد الوشرى على ابن الحاجب مانصه قيل والذي يظهر أن قنبا الباجى بجمع إقامتها فيه إنما هى إذا لم يظل على السقف بستور وأما لو ظلل بها لنابت الستور عن السقف كما نابت عن الجدر في قضية ابن الزبير بل أخرى وكانت نزلت بتونس سنة جدد سقف الجامع الأعظم وخطبه إذ ذاك أبو إسحق بن عبد الرقيق وغطيت الحنية الأولى التي تحتها المنبر بالحصر وخطب بقاء الشيخ الفقيه المشتهر بالصلاح أبو على القروى فأنكر عليه وأغلظ القاضى عليه في الرد وأفضت الحال إلى أن أمر القاضى بسجن الشيخ أبى على وكان الشيخ ابن عرفة رحمه الله يقول الصواب مع الشيخ أبى إسحق ولا ينتهى الحال إلى أن تمنع الجمعة لأنه لو خطب تحت سقف دون تغطية بحصر جاز لأنه ليس من شرط الخطبة أن تكون تحت سقف إذ لو خطب بالصحن جاز إذ ليس من شرط الجامع أن يكون كله مستقفا اه .

(فرع) وهل يشترط في الجامع العزم على إيقاعها على التأيد فذهب الباجى إلى الاشتراط وأنه لو أصابهم ما يمنعهم من الجامع لعذر لم تصح الجمعة في غيره إلا أن يحكم له بحكم الجامع وتنقل الجمعة إليه على التأيد وواقفه ابن رشد في مسائله المجموعة عنه وخالفه في مقدماته قال وقد أقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبى عثمان دون أن تنقل إليه على التأيد والعلماء متوافرون ، ولو نقل الإمام الجمعة في جمعة من الجمع من المسجد الجامع إلى مسجد آخر لغير عذر لكانت الصلاة مجزئة .

(فرع) شرط ابن بشير في الجامع كونه مما يجمع فيه أى الصلوات الخمس ، قال وأما المساجد التي لا تجمع فيها فلا تقام الجمعة فيها .

أعضاء الوضوء وغسلت
العضو التي هي منه بنية
فرض الوضوء فلا إعادة
عليك لأنه فرض ناب عن
فرض

(وَأَفْعَلْ كَذَا فِي الشَّكِّ

إِنْ أَتَاكَ

وَلْتَلَهُ عَنْهُ إِنْ هُوَ

اعْتَرَاكَ)

يعنى أن من شك بعد

صلاته هل ترك لمعة من

غسله أم لا فحكمه حكم

من لو تحقق تركها في أنه

يغسل محلها ويعيد ماصلي

ولو كان كثيرا وكذا إن

شك هل نسيها أم لا فانه

يبتدىء الطهر وكذا إن

شك في محلها وإذا اعتراه

الشك فانه يلهمي عنه أى

يضرب عنه ولا يشتغل

به وألف أنا كما واعترا كما

للاطلاق وهى واقعة في

كلامه كثيرا

(وَكُلُّ فَرْضٍ مِنْ عِبَادَةٍ

سَقَطَ

يُفْسِدُهَا فِي عَمْدٍهَا

وَفِي الْفَرْطِ)

سواء كانت العبادة وضوءا

أو تيمما أو صلاة أو غسلا

أو صوما أو حجا فانها

تفسد بسقوطه إن لم يمكن

تداركه . والفريط قال

في الصحاح فريط في الأمر

يفريط فريطا : قصر فيه

﴿ فرع ﴾ صلاة المأمومين في رحاب المساجد والطرق المتصلة به على أربعة أقسام : إن ضاق المسجد واتصلت الصفوف تحت اتفاقا وعكسه إن لم يضق ولم تتصل فظاهر المذهب عدم الصحة وحكى المازرى عن ابن شعبان الإجزاء ، وإذا ضاق ولم تتصل فهي صحيحة . التوضيح ولا نعلم فيه خلافا . وإذا اتصلت الصفوف ولم يضق المسجد فحكى ابن بشير وابن راشد فيها قولين والمشهور الصحة ، والرحاب ضمن المسجد وقيل البناء من خارج وقيل ما كان مضافا إلى المسجد محجرا عليه وإن كان خارجا عنه .
﴿ فرع ﴾ وفي صحة الجمعة في السطح أربعة أقوال الصحة لأشهب وعدمها لابن القاسم فيعيد أبدا ابن شاس وهو المشهور والصحة للمؤذن دون غيره لابن الماجشون والصحة إن ضاق المسجد لمحمد يس وأما الدور والخوانيت المحجورة بالملك إذا لم تتصل الصفوف إليها فلا تصح فيها على الأصح ، وإن أذن أهلها فإن اتصلت الصفوف إليها فقولان وعلى المنع مع اتصال الصفوف أو مع عدمه إذا خالف وصلى فقال ابن مزين عن ابن القاسم يعيد أبدا ، وذكر النخعي عن ابن نافع أنه قال أكره تعمد ذلك وأرجو أن تجزئه صلاته .

﴿ فرع ﴾ قال ابن الطلاع إذا امتلأ الجامع يوم الجمعة وبإزائه خضخاض صلى هنالك قائما وقيل يجوز أن ينصرفوا إلى مسجد آخر ويصلون فيه الجمعة بإمام وهذا على القول بجواز تعدد الجمعة في المصر الواحد وأما على المنع قائما يصلون فيه أربعا .

﴿ فرع ﴾ وهل يجوز تعدد الجمعة في المصر الواحد في ذلك تفصيل ؛ نقل صاحب المعيار عن أبي عبد الله محمد القطان أن ظاهر كلام أئمة المذهب أن المصر الصغير لا يختلف في منع إقامة الجمعة فيه في جامعين والخلاف مخصوص بالمصر الكبير كما صرح به ابن الحاجب في قوله وفي تعددها في المصر الكبير .
ثالثها إن كان نهرا ومعناه مما فيه مشقة جاز . ابن عبد السلام المشهور المنع رعاية لفعل الأولين والعمل عند الناس اليوم على الجواز لما في جمع أهل المصر الكبير في مسجد واحد من المشقة اه ثم قال وهل محل الخلاف مع فقد الضرورة ؟ أما مع وجودها فلا خلاف في جواز التعدد وهو الذى ذكره أئمة المذهب الأثبات أو الخلاف مع الضرورة ، أما مع عدمها فلا خلاف في منع التعدد وهو الذى يظهر من نقل بعضهم ؛ وعلى المشهور من منع التعدد فلو أقيمت جمعتان فالجمعة للمسجد العتيق أى القديم ثم لا تخلو المسئلة من ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون المسجد العتيق هو السابق بالصلاة . والثانى أن يكون هو المسبوق . والثالث أن تكون صلاتهما معا في دفعة واحدة فان كان العتيق هو السابق بالصلاة فلا خلاف أن الجمعة لهم ويصلى من عداهم أربعا ، وإن كان العتيق مسبوqa وهو الوجه الثانى أو وقعت الجمعتان فيهما معا ضربة واحدة وهو الوجه الثالث ففيهما خلاف . وعندنا أن الجمعة لأهل المسجد العتيق فيهما على كل حال ؛ وقال بعض الناس الجمعة للسابق منهما وعلى هذا القول فهل يعتبر سبق بالإحرام أو بالسلام أو بتقديم أول الخطبة ثلاثة أقوال ثم قال وقد وقفت لبعض المؤرخين المعتنين بتاريخ فارس أن الإمام إدريس بن إدريس شرع في تأسيس عدوة الأندلس يوم الخميس مهل ربيع النبوى من اثنتين وتسعين ومائة فلما أكمل صورها بنى بها جامعاً للخطبة يعرف بجامع الأشياخ وأنه شرع في تأسيس عدوة القرويين في مهل ربيع النبوى من العام الذى بعده يليه فلما أكمل سورها بنى بها جامعاً للخطبة وهو معروف بجامع الشرفاء وأن الشروع في حفر أساس جامع الأندلس والقرويين اللذين تقام بهما اليوم الجمعة كان في عام خمسة وأربعين ومائتين ثم لما جرى أمر زناثة بالمغرب سنة سبع وثلاثمائة أزيلت الخطبة من جامع الشرفاء لصغره وأقيمت بجامع القرويين لاتساعه

التفريط .

﴿ خاتمة ﴾ قال في مجالس ابن القاسم رجل اغتسل من الجنابة وصلى الخمس صلوات أو ماشاء الله أن يصلى ثم ذكر أن الماء الذي اغتسل به مشكوك فيه قال يغتسل بغيره ويغسل مامسه من الثياب ويعيد ما كان في وقته لأن حكم النجس عينا والمشكوك فيه في إعادة غسله وغسل ثيابه سواء إلا أنه يعيد من المشكوك فيه ما كان في الوقت .

(باب) صَلَاةُ الْفَدِّ وَالْجَمَاعَةِ

وَحُكْمُهَا عِنْدَ ذَوِي الْبَرَاءَةِ

هذا باب يذكر فيه حكم صلاة المنفرد وحكم صلاة الجماعة ، وأصحاب البراءة هم أهل العلم يقال برع الرجل وبرع بالضم براعة أى فاق أصحابه في العلم وغيره فهو بارع . والإمامة في اللغة الاقتداء والإمام المقتدى به والمأموم المقتدى بغيره ، والإمامة خطة شريفة في الدين ؛ ومن شرائع المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتمتكم شفعاءكم فاختاروا بمن تستشفعون » قال العوفي ولما وصفت بالشفاعة

وكبره وقيل إنما أقيمت فيه سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وهى السنة التى نقلت فيها الخطبة من جامع الأشياخ إلى جامع الأندلس فبان من هذا أن جامع الأشياخ هو السابق فتعين الحكم بصحة الجمعة له ويجب على من بعدوه القرويين أن يسعوا لعدوة الأندلس لإقامة الجمعة بجامعها المذكور وقوفا مع المشهور فلما نقلت الخطبتان من جامع الأشياخ لجامع الأندلس ومن جامع الشرفاء لجامع القرويين تعينت صحة الجمعة لجامع الأندلس عملا بإعطاء البدل حكم البدل منه لكنهم أقاموها في كلا البلدين قبل النقل تقليدا للشاذ المجيز التعدد واستصحبوا ذلك بعد النقل وليس كون مدينة فاس اشتملت على جانبين بكل جانب منهما مدينة بموجب استقلال كل من المدينتين بخطبة ولا بمصير كل من الجامعين عتيقا في نفسه باعتبار مدينته النسوبة إليه لما تقرر أنه يبنى على المشهور منع إقامة بقية أخرى ليس بينهما ثلاثة أميال اتفاقا وفيما زاد على ذلك خلاف قال وحاصل جوابي أن مشهور الأقوال عدم صحتها في القرويين لكونها ثانية وأن الجمعة لاتصح في المدرسة العنانية من طاعة فاس والحلوية وجامع القصر من تلمسان إلا على قول خارج المذهب وهو قول عطاء وداود وأحد قولي محمد بن الحسن لأنه وإن قلنا بجواز التعدد فيتقيد بمسجدين لا غير على ظاهر كلام القاضي أبى محمد عبد الوهاب في المعونة في الجمعة . الثالثة والرابعة لاتصح على المذهب نعم في كلام ابن بشير ما يشير إلى جواز الثالثة يريد أو أكثر بحسب الحاجة قال وهو الأنسب والأقيس لولا ما أشار إليه القاضي اه كلام صاحب المعيار باختصار بعضه وتقديم وتأخير على حسب ماظهر في الوقت .

﴿ فرع ﴾ وعلى منع التعدد إذا ضاق المسجد الجامع ورحابه عن حمل أهله وسع مما يليه أصلا كان أو حبسا ويحبر ربه على بيعه بالقيمة . الرابع الإمام عده ابن الحاجب من شروط الأداء وقال ابن رشد من الشرائط التى لاتجب الجمعة إلا بها ولا تصح دونها الإمام ويشترط كونه مقميا على المشهور فلا تصح خلف مسافر لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر وهو قول ابن القاسم وقيل لا يشترط ذلك فتصح خلفه وهو قول أشهب . ثالثا إن استخلف بعد عقدها مع إمام مقيم صحت وإلا بطلت قاله مطرف وابن الماجشون ، المواق انظر إن كانت إنما لزمته الجمعة بالتبع لكونه مسافرا نوى إقامة أربعة أيام بهذه القرية البين أن له أن يؤمهم ويشترط أيضا كونه حرا وإلا بطلت على المشهور كما سيأتى في شروط الإمامة .

﴿ فرع ﴾ من المدونة قال مالك لاجمعة على الإمام يريد الخليفة المسافر إلا أن يمر بمدينة في عمله أو قرية يجمع فيها الجمعة فيجمع بأهلها ومن معه من غيرهم لأن الإمام إذا وافق الجمعة لم ينبغ له أن يصلحها خلف عامله وإن جهل الإمام المسافر فجمع بأهل قرية لاتجب فيها الجمعة لصغرهما لم تجزهم ولم تجزه . الخامس الجماعة ولم يصرح الناظم بهذين الشرطين اعتمادا والله أعلم على فهم اشتراطهما من اشتراط الجامع إذ لا يشترط إلا لأجل الجماعة ومن لازم الجماعة إمام قال الإمام أبو عبد الله المازرى لم يحذ مالك حدا في أقل من تقام بهم الجمعة إلا أن يكون العدد ممن يمكنهم الشواء ونصب الأسواق . عياض هذا الذى ذكر المازرى عن مالك هو شرط في وجوبها لافى إجزائها والذى يقتضى كلام أصحابنا إجازتها مع اثني عشر رجلا وفي الواضحة إذا اجتمع ثلاثون رجلا ومقاربهم فهم جماعة تلزمهم الجمعة وإن كانوا أقل من ثلاثين لم تجزهم .

﴿ فرع ﴾ يشترط بقاء الجماعة التى تنعقد بها الجمعة إلى تمام الصلاة . ابن الحاجب وقال أشهب لو تفرقوا بعد عقد ركعة أمعها جمعة وفيها إن لم يأتوا بعد انتظاره صلى ظهرا أى إن خاف دخول وقت

دل على أن ليس بشفيح

ولا يصلح للشفاعة لا يكون
إماما لأنه عليه الصلاة
والسلام أمر باختياره
والسرف على نفسه ليس
بمختار فثبت بذلك شرفه
ورتبته في الدين وقال صلى
الله عليه وسلم « إن سركم
أن تقبل منكم صلاتكم
فليؤمكم خياركم فانهم وفد
بينكم وبين ربكم » وقد قدّمنا
هذا قبل غير أن في الإعادة
فائدة بتذكره والله تعالى
أعلم .

(مسنونة جاءت بها الروايات
وَقِيلَ بَلْ فَرَضَ عَلَى
الْكُفَّةِ)

مسنونة خبر عن قولا
وحكمها وهذا القول هو
مذهب الجمهور واقتصر
عليه صاحب المختصر وزاد
ابن الحاجب كأكثر الشيوخ
مؤكدة أي في الفريضة
غير الجمعة فلا تسن الجماعة
في سنة ولا نافلة. والقول
الثاني أن الجماعة فرض
كفاية نقله ابن محرز وغيره
عن بعض أصحابنا .

(تَلَزَمَ أَهْلُ كُلِّ مِصْرٍ
وَالْقُرَى

وَشَرَطُهَا فِي جُمُعَةٍ تَقَرَّرًا)
أي أن الجماعة تلزم كل أهل
مصر وأهل القرى في صلاة
الجمعة وشرط أداء الجماعة
ما تقرر عند أهل المذهب
أنها لا تقام إلا بجماعة

العصر ، وشروط وجوبها خمسة : الأول على ترتيب النظم الإقامة فلا تجب على مسافر وعلى ذلك نبه
بقوله على مقيم وهذا إن لم ينو إقامة وأما إن نوى إقامة أربعة أيام فأكثر فانها تجب عليه قاله
في المدونة أي بحسب التبع لا بحسب الاستقلال حيث لم يكن في القرية مثلا إلا مسافرون نواوا الإقامة
أما إن وجد بها مستوطنون تقام بهم الجمعة فتجب على المسافرين بحسب التبع لهم .

(فرع) وأما إحداث السفر يوم الجمعة فهو على ثلاثة أقسام : محرم لا تسقط الجمعة به وذلك بعد
الزوال لمخاطبته بها وانظر من كان في بلاد الفتن وحصلت له رقعة في ذلك الوقت ولا يمكن له السفر
دونهم وانتظار أخرى لا يدري متى يمرون به بما يشق . خليل والظاهر الإباحة : ومباح وهو السفر
قبل الفجر . ومختلف فيه بالإباحة والكراهة وهو ما بين الفجر وبين الزوال فإن سافر في هذا الوقت
فأدركه النداء قبل مجاوزة ثلاثة أميال لزمه الرجوع ، ابن بشير وفيه نظر لأنه قد فرض الإقامة
وحصل له حكم السفر نية وفعلا وينبغي أن يقيد الرجوع بأن يظن إدراك ركعة منها فأكثر وإلا
مضى لعدم فائدة رجوعه حينئذ .

(فرع) قال مالك إذا دخل المسافر وطنه بعد أن صلى الظهر ركعتين فإن قدر على أن يصلي
الجمعة مع الإمام صلى معه . قال ابن القاسم ولو أحدث الإمام فقدمه فصلى بهم لأجزأهم الثاني أن
لا يكون له عذر يمنعه من حضورها وعلى ذلك نبه بقوله ما انعذر ، والأعذار المرض الذي يتعذر
معه الإتيان أو لا يقدر إلا بمشقة شديدة وتمريض القريب وفي معناه الزوجة والمملوك وإشراف
القريب ونحوه كالصاحب على الموت وليس هذا لأجل التمريض بل لما علم مما يدهم القرابة لشدة
المصيبة ، والخوف من سلطان إن ظهر أخذ ماله ، وكذلك إن خاف أن يسرق بيته أو يحرق متاعه . ابن
بشير وكذلك خوفه على مال غيره وكذلك إن خاف أن يسجن في غير حق أو يضرب أو يقتل أو
يلزم بأمر لا يجوز من قتل أو ضرب أو من بيعة ظالم أو يسجن في دين وهو عديم وكذلك إن
رجا العفو عن العقوبة وكذلك العرى وأكل الثوم ونحوه فلا يصلحها في المسجد ولا في رحابه قاله
ابن وهب ولا بن شعبان يصلحها ذو الرائحة بقاء المسجد لافي رحابه . ويكره دخول المسجد والجامع
برائحة الثوم ولو كان خاليا فإن دخل أخرج . الباجي وعندى أن مصلي العيد والجنائز كذلك . وفي
سقوطها بالمطر الشديد روايتان وتسقط بشدة الوحل وهو الطين الرقيق وأخرى غير الرقيق وبرض
الجدام خلافا لابن حبيب ، ولا تسقط عن العروس على المشهور ، وفي الأعمى إن لم يجد قائدا قولان
أما الواجد فتلزمه اتفاقا . ابن الحاجب فإن حضروها وجبت . التوضيح لأن هذه الأوصاف كانت مانعة
من الحضور فإذا حصل الحضور لم يبق مانع اه فوجود العذر مانع وانتفاؤه شرط كالحيض للصلاة
والله أعلم .

(فرع) قال ابن شاس وراج زوال عذره يؤخر لفوتها . ابن عرفة لمن لم تجب عليه غير مسافر
صلاة ظهره قبل إقامتها . ابن شاس لو زال عذر المريض ونحوه بعد أن صلى الجمعة ظهرا فعليه الجمعة
إن أدركها وكذلك الصبي إن بلغ بعد أن صلى الظهر . ابن الحاجب فلو زال العذر وجبت على الأصح
ولا يصلي الظهر جماعة إلا أصحاب الأعذار . الثالث الحرية فلا تجب على عبد على العروف من
المذهب وأضاف اللخمي للمذهب قولاً بالوجوب وعلى ذلك نبه بقوله حر . الرابع القرب بحيث لا
يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال وهو الفرسخ وعلى ذلك نبه بقوله قريب بكفرسخ وعليه
فهل يعتبر الفرسخ من النار أو من طرف البلد أي من المكان الذي تقصر منه الصلاة قولان وهذا

الخلاف إنما هو في حق الخارج عن البلد وأما من فيها فيجب عليه وإن كان من المسجد على ستة أميال رواه علي عن مالك قال في المقدمات وهو تفسير للمذهب وهل القرسخ تحديد فلا تجب على من زاد عليه الشيء اليسير أو تقريب وهو مذهب المدونة فتجب على من ذكر قولان وقيل تجب على من كان على ستة أميال ، وقيل على بريد .

﴿فرعان : الأول﴾ من كان منزله على أكثر من ثلاثة أميال فكان في وقت السعي في ثلاثة أميال فان كان مجتازا لم يجب عليه السعي وإن كان مقبيا فله حكم المنزل قاله الباجي . الثاني قال الإمام أبو عبد الله الأبي في عكس هذا الفرع انظر ما يتفق أن يخرج الرجل بكرة إلى حائطه وهو على أكثر من ثلاثة أميال هل يجب عليه السعي والأظهر أنه لا يجب اهـ . الخامس المذكورة فلا تجب على امرأة وعلى ذلك نبه بقوله ذكره . قوله : وأجزاء غير أي تجزئ الجمعة غير من تجب عليه عن الظهر وهو المسافر والمعدور والعبد والصبي والبعيد منها بأكثر من ثلاثة أميال والأثنى فهو لاء لا تجب عليهم وإن صلوا أجزأهم عن الظهر . التوضيح وكل من حضرها ممن لا تجب عليه نابت له عن ظهره ولا نعلم في ذلك خلافا إلا في المسافر فلا ين المجشون لا تجزئ ولو كان مأموما قال ولو كانت ركعتين كظهره لأنه صلاها بنية الجمعة وانظر عكس المسألة وهو أجزاء الظهر ممن تجب عليه الجمعة وفيه تفصيل . قال ابن عرفة ولو صلى من تنزله الجمعة ظهر الوقت لو سعى أدركها أعاد بعد فوتها على المشهور وإن صلاها قبل إمامه لوقت لو سعى لم يدركها صحت ابن رشد اتفاقا . وقوله نعم قد تندب . لما ذكر إجزاءها عن الظهر لمن لا تجب عليه بين هنا أن حضورهم لها مستحب ومطلوب دفعا لما أوهم الكلام المتقدم من أن الإجزاء بعد الوقوع من غير أن يكون مطلوبا ابتداء واستحب مالك للمكاتب حضورها وكذا العبد إذا أذن له سيده والصبي يستحب له الحضور وهل يستحب للمسافر حضورها قال بعضهم لم أجد فيه نصا وينبغي أن يفصل فان كان لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه فيستحب له الحضور وإلا فهو محير اهـ . وفي المدونة قال مالك لاجمعة على مسافر وعبد وامرأة وصبي ومن شهدا منهم فلا يدع صلاتها وليغتسل إذا أتاها اهـ ولم أقف الآن هل يستحب حضورها لمن كان على أكثر من ثلاثة أميال وللمعدور إن أمكنه ذلك أم لا فانظر إطلاق الناظم ولعله نظر للأكثر . قوله : عند النداء السعي إليها يجب . أخبر أن السعي إلى الجمعة أي الذهاب إليها يجب عند النداء أي الأذان وهذا في حق القريب وأما البعيد فيجب عليه قبل ذلك . قال في التوضيح : واعلم أن لمن وجبت عليه الجمعة حالتين إما أن يكون قريبا وإما أن يكون بعيدا فالبعيد يجب عليه السعي قبل النداء بمقدار ما يدرك وهو متفق عليه اهـ أي بمقدار ما يدرك الصلاة فقط أو الخطبة والصلاة معا على الخلاف الآتي له قريبا .

التوضيح وأما القريب فقال الباجي وصاحب المقدمات اختلف متى يتعين إقباله إليها ؟ فقيل إذا زالت الشمس ، وقيل إذا أذن المؤذن ، والاختلاف في هذا إنما هو على اختلافهم في وجوب شهود الخطبة فمن أوجب شهودها على الأعيان أوجب على الرجل الإتيان من أول الزمان ليدركها ومن لم يوجب شهودها على الأعيان لم يوجب على الرجل الإتيان إلا بأذان لأنه معلوم أنه إذا لم يأت حتى أذن المؤذن أنه تفوته الخطبة أو بعضها وكذلك أيضا يختلف في البعيد هل يجب عليه السعي ليدرك الصلاة أو الخطبة على هذا الاختلاف . قوله : وسن غسل بالرواح اتصالا ، أي يسن لصلاة الجمعة غسل موصوف بكونه متصلا بالرواح إليها . ابن عرفة الغسل لها مطلوب وصفته وماؤه كالجنباء والمعروف أنه سنة لمن يأتيها ولو كان ممن لا تنزله كالعبد والمشهور شرط وصله برواحها والفصل اليسير عفو ولا يجزئ .

أو اثني عشر أو ثلاثين ونحوها وقد قيل بكل منها والمشتراط على ما اقتصر عليه صاحب المختصر كونهم تتقرب بهم قربة بحيث إنهم يكونون آمنين على أنفسهم مستغنين عن غيرهم أحرارا ذكورا بالعين وأشار بقوله والقري إلى أنه لا يشترط في إقامة الجمعة كون الجماعة بمصر جامع به سوق واقتصر على هذا صاحب المختصر . وقال يحيى ابن عمر أجمع مالك وأصحابه على أنها لا تقام إلا بمصر جامع لأقوام .

(ثم الأذان والإمام الراتب ومسجد لا بد منه واجب) أشار إلى شروط في الجمعة منها الأذان ، وهو الإعلام بدخول وقتها ووجوبه هو اختيار اللخمي وابن عبد السلام لتعلق الأحكام به كوجوب السعي وتحريم البيع والشراء والمراد الأذان الثاني والمشهور أنه سنة لها كغيرها من الصلوات ، ومنها الإمام الراتب قال ابن رشد هو شرط في الوجوب والصحة معا ووصفه بالراتب دليل على إقامته وهو المشهور إذ لو لم يكن مقبيا لم تجب عليه الجمعة واستثنوا من ذلك الخليفة يمر بقرية جمعة من عمله فيجمع

ومنها المسجد الجامع فلا
تصح مع فقهه وهي واجبة
عليهم ويشترط كونه مبنيًا
البناء المعتاد للمساجد ،
فلا تصح الجمعة في براح
حجر بأحجار أو خط
حوله خط ويشترط اتحاده
فلا تصح الجمعة فيما حصل
به التعدد منه ولو عظم
البلد على المشهور طلبا
لمجمع الكلمة فلو تعدد
لكانت الجمعة لأهل
الجامع العتيق ، ولو تأخر
أداؤها به وفي اشتراط سقفه
ابتداء إذ لا يسمى جامعًا عند
الباجي إلا به وعدم اشتراطه
عند ابن رشد قولان
لهما ، ولو هدم سقفه فقال
الباجي لا يصح لهم أن
يجمعوا الجمعة فيه ، ابن رشد
وهو بعيد لأن المسجد
إذا جعل مسجدا لا يعود
غير مسجد إذا بقي
على ما كان عليه من التسمية
والحكم وفي اشتراط قصد
تأييد الجمعة به وعدمه
خلافًا للباجي وابن رشد
أيضا ، وفي اشتراط إقامة
الخمس به كما قاله ابن بشر
وعدم اشتراطه فتصح
في مسجد بني لإقامتها فقط
حكاه بعض الشيوخ
خلاف وذكر هذه
الخلافيات صاحب المختصر
من غير ترجيح لشيء
منها ولتقتصر على
ما ذكره الناظم هنا

قبل الفجر خلافا للأوزاعي ولا بعد الفجر أي إثره خلافا لابن وهب . قال أبو عمر ولا أعلم أحدا
أوجب غسل الجمعة فرضا إلا أهل الظاهر اه بالمعنى وحصل غيره في حكم الغسل أربعة أقوال: الوجوب
والسنية والاستحباب والرابع الوجوب على من له راحة يذهبها الغسل كالدباغ والاستحباب لغيره .
ومن المدونة قال مالك من اغتسل للجمعة غدوة ثم غدا إلى المسجد وذلك رواحه فأحدث لم ينتقض
غسله وخرج فتوضأ ورجع ، وإن تغدى ونام بعد غسله أعاد حتى يكون غسله متصلا بالرواح قال ابن
حبيب هذا إذا طال أمره وإن كان شيئا خفيفا لم يعده ولا يجزئ إلا متصلا بالرواح والرواح إنما
يكون بعد الزوال انتهى ، والمراد بالرواح على ما اختاره الإمام ابن حجر الذهاب لا بقيد كونه بعد الزوال
قال وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال وتقل أن العرب تقول
راح في جميع الأوقات بمعنى ذهب قال وهي لغة أهل الحجاز وتقل أبو عبيد في الغريين نحوه . قوله :
ندب تهجير ، أي يستحب التهجير إلى الجمعة أي الذهاب إليها في وقت الهاجرة التي هي شدة الحر وهذا
على أن المراد بالساعات في حديث الموطأ « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما
قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب
كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما
قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » أجزاء الساعة السادسة أو السابعة
فالتهجير حقيقة والساعة مجاز ، وأما إن قلنا إن المراد بالساعات في الحديث المتقدم حقيقتها فالتهجير
مجاز بمعنى الإسراع والتبكير ، والله أعلم . قال الإمام أبو عبد الله المازري في الحديث المتقدم تملك
مالك بحقيقة الرواح وتجوز في الساعات وعكس غيره . قوله وحال جملا . الحال الهيئة والجمال
الحسن ، أي يستحب لمصلي الجمعة تحسين هيئته باستعمال خصال الفطرة والتجمل بالثياب الحسنة
واستعمال الطيب لما في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعه
سوى ثوبي مهنته » والمهنة بفتح الميم وكسرها ، أي خدمته وتبذله قاله في المشارك ، وفي حديث آخر
« من كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه » ابن حبيب ويستحب أن يتفقد فطرة جسده من قص
شاربه وأظافره وتنف إبطه وسواكه واستحداده إن احتيج إليه . الباجي لأن ذلك كله من التجمل
المشروع .

﴿ فرع ﴾ قال ابن عرفة الرواية كراهة ترك العمل يوم الجمعة كأهل الكتاب . أصبح أما من ترك
العمل استراحة فلا بأس به وأما استنانا فلا خير فيه .

﴿ فصل : في صلاة الخوف ﴾

قال ابن شعبان : صلاة الخوف مشروعة في كل قتال مأذون فيه . ابن الحاجب وكذلك في كل خوف وفي
كل قتال جائز كالقتال على المال والهزيمة المباحة وخوف اللصوص والسباع والظن كالعلم والحضر كالسفر
على الأشهر اه . وهي نوعان أحدهما عند المناجزة والالتحام فتؤخر إلى آخر الوقت الاختياري رجاء
ذهاب الخوف فيصلون صلاة أمن فإن كان آخر الوقت صلوا أفذاذا إيماء للقبلة وغيرها من غير تكلف
فعل أو قول ويصلون على خيولهم بالإيماء ولا يجب الركوع ولا السجود ولا القيام ولا لزوم مكان
واحد ولا ترك ما يحتاج إليه من الطعن والضرب والفر والسكر وقول يقتصر إليه من التنبيه لغيره
والتحذير من عدوه إن اقتصر إلى ذلك . ابن عرفة إن دهمهم عدو في الصلاة صلوا بقدر الطاقة دون
ترك ما يحتاجون إليه من قول وفعل . قال مالك ولا إعادة عليهم إن أمنوا في الوقت اه وإن أمنوا بها

لأنه سيأتي له زيادة على هذا حيث ذكرها فروضا وشروطا وفي بعضها مخالفة لما ذكر هنا .

(بِإِنْ أَبَوْا عَنْ فَعْلٍ ذَا وَحَادُوا

إِهَانَةً فَيَجِبُ الْجِهَادُ)

فإن أبي أهل مصر أو القرى أى امتنعوا عن الأذان للجمعة وعن إقامة الإمام الراغب لها وعن بناء الجامع أو عن إقامتها فيه إن كان مبنيا وحادوا ، أى مالوا وعدلوا عنه مع قدرتهم على ذلك كله استهانة بإقامتها أى استخفافا واحتقارا وجب فيهم الجهاد لأن ذلك كفر ، يقال حاد عن الشيء يحميد حيودا وحيدة وحيدودة : مال عنه وعدل قال في الصحاح وأصله حيدودة بفتح الياء فسكنت لأنه ليس في الكلام فعلول غير صغفوق

اه والظاهر أن حادوا أعم من أبوا ، ويحتمل أن قوله وجب الجهاد من باب التغليب وأن التارك لذلك استهانة لا يكفر به ولكن يترتب عليه مما سنذكره عن ابن عباس رضى الله عنهما في الآيات التي أولها : وتارك صلاته جماعة والله أعلم .

(وَعَلَّمُ بِأَنْ أَوْضَلَ الطَّاعَاتِ صَلَاتَنَا فِي أَوَّلِ الْأَوْقَاتِ)

أتموها صلاة آمن . الثاني عند الخوف من معرة لو صلوا بأجمعهم فيقسم الإمام طائفتين ويصلى بأذان وإقامة ويصلى بالطائفة الأولى ركعة إن كانت ثنائية أو ركعتين في الثلاثية والرابعة ، فإن صلى ركعتين في غير الثانية فقال ابن القاسم إذا تشهد قام ساكتا أو داعيا ، وروى ابن وهب يشير وهو جالس فيتم المأمومون ثم يذهبون فيقفون مكان أصحابهم وتأتى الطائفة الثانية فتحرم خلف الإمام ويصلى بهم ما بقى فإذا سلم الإمام أتموا ما بقى لهم كالمسبوق ، وقيل إذا فرغ الإمام من التشهد الأخير لا يسلم بل يشير إليهم ليتموا ما بقى لهم فإذا أتموا سلموا وسلموا بسلامه وإن صلى بالطائفة الأولى ركعة في الثانية فلا يجلس اتفاقا إذ ليس محل جلوس بل يقوم ساكتا أو داعيا أو قارئا بما يدرك فيه حتى يفرغ من خلفه فيذهبون ويأتى أصحابهم فيصلون بهم الركعة الباقية وفي سلام الإمام إثر تشهده أو حتى تفرغ الطائفة الثانية القولان وعلى الإمام أن يعلمهم كيفية الصلاة قبل التلبس بها لأن ذلك غير معهود ولو صلوا بإمامين أو بعض إمام وبعض فذاً جاز ، وإن سها الإمام مع الطائفة الأولى سجدت بعد إكمالها قبلها كان أو بعديا وإن سها مع الثانية سجدت القبلى معه والبعدي بعد القضاء وكذا تسجد الثانية إن سها مع الأولى أيضا لأن الثانية كالمسبوق والمسبوق إذا أدرك ركعة مع الإمام يسجد ولو كان سهوا الإمام قبل دخوله معه .

(بِجُمُعَةٍ بِجَمَاعَةٍ قَدْ وَجَبَتْ سُنْتُ بِفَرَضٍ وَبِرَكْعَةٍ رَسَتْ

وَنُذِبَتْ إِعَادَةُ الْفَذِّ بِهَا لَا مَغْرَبًا كَذَا عِشَاءً مُؤْتَرَهَا)

أخبر أن الجماعة واجبة في الجمعة بمعنى أن إيقاع صلاة الجمعة في الجماعة واجب وأنها سنة في غيرها من سائر الفرائض بمعنى أن إيقاع غير الجمعة في الجماعة سنة ، فقوله سنت بفرض أى غير الجمعة بدليل ما تقدم والباء ظرفية في الموضعين وأن الجماعة أى فضلها يدرك ركعة أى كاملة بسجديتها ، فرست معناه ثبتت وحصلت وأن من صلى فذا أى وحده يستحب له أن يعيد في الجماعة فالباء ظرفية أى بمعنى مع والضمير للجماعة إلا المغرب فلا يعيدها وكذا العشاء إن أوتر بعدها ، وأما إن صلى العشاء وحده ولم يوتر فيستحب له إعادتها مع جماعة . أما حكم إيقاع الصلاة في الجماعة فقال ابن عرفة صلاة الخمس جماعة أكثر الشيوخ سنة مؤكدة ، ابن رشد فرض في الجملة سنة في كل مسجد مستحبة للرجل في خاصة نفسه ابن العربي لو تركها أهل مصر قوتلوا وأهل حارة أجبروا عليها وأكرهوا .

(فَرَعُ) وهل تتفاضل الجماعات أم لا ؟ قال ابن عرفة والمشهور أنها لا تتفاضل بالكثرة ، وروى ابن حبيب صلاة في الجماعة حيث المنبر والخطبة أفضل من خمس وسبعين صلاة في غيره من المساجد ، قال ابن حبيب والثواب على عدد الرجال حتى في الثلاثة المساجد . ابن بشير لا يجوز تعدى المسجد المجاور إلى غيره إلا لجراحة إمامه اه ولعله يقيد بتعديه إلى غير جامع الخطبة لما مر من رواية ابن حبيب . ابن عبد السلام ومنهم من رأى أن معنى كون الجماعات لا تتفاضل بالنسبة للإعادة فمن صلى مع واحد فأكثر فلا يعيد مع ألف مثلا لأن الصلاة مع واحد كالصلاة مع ألف فيما يحصل من الثواب لما رواه أبي بن كعب أنه عليه الصلاة والسلام قال « صلاة الرجل مع واحد أزكى من صلاته وحده وصلاته مع رجلين أزكى من صلاته مع الواحد وما أكثر فهو أحب إلى الله » وأما كون الجماعة تدرك ركعة فقال ابن الحاجب ولا يحصل فضلها بأقل من ركعة . التوضيح لما خرجه مالك والبخارى ومسلم عنه عليه الصلاة والسلام « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . ابن عبد السلام حملة للمانكية على فضيلة الجماعة والوقت وقصره بعضهم على فضيلة الوقت ثم قال ابن الحاجب قال مالك وحد إدراك الركعة

قال أبو عمرو الشيباني

واسمه سعد بن إياس حدثنا صاحب هذه الدار وأشار بيده إلى دار عبدالله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم «أى الأعمال أحب إلى الله؟ قال الصلاة بمقامها، قلت ثم أى؟ قال بر الوالدين، قلت ثم أى؟ قال الجهاد في سبيل الله تعالى حدثني بهن ولو استزنته لزدني» أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى عن عبد الله ابن مسعود

(فَاعْلَمُهَا جَمَاعَةٌ لِلْأَجْرِ
قَالُوا تَقِيهِمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَتَمُّوْ صَلَاةَ الْفَدَى
بِدَرَجَاتٍ قَدَرُهَا فِي الْعَمَلِ
سَبْعٌ وَعِشْرُونَ وَقِيلَ
أَكْثَرُ

رَأَوْا عِنْدَ الرَّوَاةِ أَشْهَرُ)

يعنى أن الصلاة في الجماعة تبقى فاعلمها من عذاب القبر كما ذكره وعلل ذلك بأنها تزيد على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة، وقيل أكثر من ذلك كذا فيما رأيته من النسخ ولعل فيه تقدما وتأخيرا وتغيرا في الشطر الأول خمس وعشرون وقيل أكثر غير أنه لا يناسبه الشطر الثاني لأنه ليس

أن يمكن يديه من ركبتيه مطمئنا قبل رفع الإمام يريد ويسجد معه السجدين معا، فلو أدرك الركوع وزوجهم مثلا عن السجود وكان ذلك في الركعة الأخيرة فلم يسجد إلا بعد سلام الإمام فحكي ابن عرفة في كونه في تلك الركعة فذأ أو جماعة قولين. ابن عرفة استحب مالك عدم إحرامه حين الشك في إدراكها فإن فعل فسمع أشهب يقضى تلك الركعة وصحت صلاته قال ابن رشد ويسجد بعد السلام وقال ابن القاسم يسلم مع الإمام ويعيد.

﴿فرع﴾ فإن تحقق المأموم أنه إنما وضع يديه على ركبتيه بعد رفع الإمام فقال ابن عبد السلام الحق أنه يرفع رأسه موافقة للإمام وإن كان بعض أشياخه يقول يبقى كذلك في صورة الراكع حتى يهوى الإمام للسجود فيخرج من الركوع ولا يرفع قال لأن رفع الرأس من الركوع عقد للركعة فلو فعل ذلك هنا لكان قاضيا في حكم إمامه وهذا كما تراه ضعيف لاشتماله على مخالفة الإمام وإنما يكون قاضيا لو كان هذا رفعا من ركوع صحيح وإنما هو موافقة للإمام كما في السجود، وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة لا يرفع فإن رفع جاهلا أو عامدا بطلت صلاته.

﴿فرع﴾ قال في النوادر: ومن سماع العتبية من سماع عيسى عن ابن القاسم قال لا ينتظر الامام من وراءه إن أحس به مقبلا، قال ابن جبيب إذا كان راكعا فلا يمد ركوعه وكذلك قال اللخمي من وراءه أعظم عليه حتما من يأتي، وجوز سحنون الإطالة واختاره عياض ويفسد له انتظار الطائفة الثانية في صلاة الخوف وتخفيفه عليه الصلاة والسلام الصلاة لبكاء الصبي واختاره ابن عرفة إن كانت الركعة الأخيرة، قال الإمام أبو عبد الله الأبي وكان الشيخ إمام الجامع الأعظم بتونس إذا أحس بالمطر خفف رقبا بمن يصلى في الصحن. وأما استحباب إعادة الفذ مع الجماعة؛ فقال ابن الحاجب وتستحب إعادة المنفرد مع اثنين فصاعدا لامع واحد على الأصح إلا إماما راتبا في مسجده فإنه أى وحده كالجماعة أى فيعيد معه من صلى فذا ثم قال ولذلك لا يعيد أى الامام الراتب مع جماعة إن صلى وحده ولذلك أيضا يحصل له الفضل المرتب للجماعة ولذلك أيضا إذا صلى وحده لا يعيد بعده جماعة. ابن عرفة أقل الجماعة التي يعيد معها اثنان أو إمام راتب، ونقل ابن الحاجب لاتعاد مع واحد لا أعرفه. قال في التوضيح في ترجيحه عدم الاعادة مع الواحد غير الإمام الراتب لأنه إنما أمر أن يعيد مع جماعة والواحد ليس بجماعة هذا حكم من صلى وحده فلا يعيد إلا مع اثنين فأكثر وأما من صلى مع واحد فلا يعيد في جماعة قولوا واحدا فإن كان إمامه محدثا ناسيا فكذلك أيضا لحصول حكم الجماعة، فلو تبين أن الامام محدث ناسيا ففي إعادة الامام نظر قاله التونسي. المازرى لا نظر فيه مع قبوله الأول لأنه والعكس سواء، ابن عرفة بل النظر مقرر.

﴿فرع﴾ قال أبو بكر بن عبد الرحمن صلاة الصبي نافلة من صلى معه له أن يعيد في جماعة، وأما من صلى بزوجه ففي إعادته قولان وعدم إعادته هو اختيار جماعة.

﴿فرع﴾ من صلى وحده ثم أدرك ركعة من صلاة الجماعة أتمها وإن لم يدرك ركعة فليس عليه إتمامها فلا يعيد منفردا ويستحب له أن يصلى ركعتين يجعلهما نافلة قاله في الجلاب وقاله ابن القاسم وقيد بأن تكون الصلاة يتنفل بعدها وأما إن لم يصل وحده فهو مخير بين أن يبني على إحرامه فذأ أو يقطع ويعيد في جماعة أخرى إن رجاها.

﴿فرع﴾ من المدونة قال مالك من صلى في جماعة مع واحد فأكثر فلا يعيد في جماعة كان إماما أو مأموما وليخرج من المسجد إذا أقيمت الصلاة اه وهذا في غير أحد المساجد الثلاثة فقد قال ابن

هو الأكثر عند الرواة ولو جعل موضع الفد الفيد لكان أحسن ووجه النمو على ما أفاده وهو الزيادة لسبع وعشرين كما قال السراج البلقيني الشافعي رحمه الله تعالى أن أقل الجمع ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها فالرجح الحاصل غير المأني به لكل واحد تسعة فجعل الله تعالى لكل واحد قدر ما للثلاثة وإن كان الحكم الشرعي أن أقل الجماعة إمام ومأموم لكن من تفضلاته تعالى أن أعطى لكل واحد من الاثنين مائة والثلاثة وأما رواية خمس وعشرين فانك إذا ضربت الخمس والعشرين في السبع والعشرين حصل ستائة وخمسة وسبعون والخمسة والعشرون تكملها سبعة مائة وذلك إشارة إلى نهاية التضعيف في قوله صلى الله عليه وسلم «الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف» اه وهذا ترغيب عظيم في تحصيل الصلاة مع الجماعة قال الامام أبو عبد الله: الصلاة في الجماعة والمواظبة عليها لها فوائد شرعية توجب في الآخرة المقامات العلية منها أن الله تعالى أمرهم بإقامتها في الجماعة ليكثر همهم الشهود على الطاعات ولأنها أول ما ينظر فيه يوم القيامة من العبادات فكل مصل

عرفة المذهب لمن صلى في جماعة أن يعيد في جماعة بأحد المساجد الثلاثة لا غيرها، وقال ابن عرفة أيضا إذا أقيمت بموضع صلاة منع فيه ابتداء غيرها والجلوس فيه ولزمت من لم يصلها أو صلاها فذا وهي مما تعاد. الباجي ورحاب المسجد الممنوع فيه الفجر مثله الشيخ من كان بمسجد قوم فأقاموها وأمر بالدخول معهم للحديث.

﴿فرع﴾ فان أقيمت على من بالمسجد وعليه ما قبلها فلا ينشأ عن أحد سماعى ابن القاسم تلزمه نية النقل والآخر يخرج. ابن رشد ويضع الخارج يده على أنفه؛ وأما عدم إعادة المغرب والعشاء بعد الوتر فقال في المدونة قال مالك تعاد جميع الصلوات إلا المغرب لأنها وتر صلاة النهار، وسمع ابن القاسم لا يعيد في جماعة من صلى العشاء وحده وأوتر اه وقال الغيرة وابن مسلمة تعاد المغرب قال اللخمي وعلى قول الغيرة تعاد العشاء بعد الوتر وعلى المشهور من عدم إعادتهما إن أخطأ وأعاد فان لم يركع قطع وإن ركع شفعا فيصلى الركعة الثانية مع الإمام ويسلم قبله فان لم يذكر إلا بعد ثلاث أضاف إليها رابعة وسلم وكذا إن سلم في المغرب عن ثلاث فقد كر بالقرب أضاف إليها رابعة أيضا فان لم يتذكر حتى طال لم يعدها مرة ثالثة على الأصح وهذا التفريع في المغرب قال ابن عبد السلام ولا أذكره الآن في العشاء بعد الوتر.

﴿فرع﴾ فان أعاد العشاء بعد أن أوتر فقال سحنون يعيد الوتر، وقال يحيى بن عمر لا يعيده، ورأى اللخمي الإعادة إن كانت نيته بالعشاء الفرض وإن نوى بها النقل لم يعده.

﴿فرع﴾ في كون الإعادة مع الجماعة بنية الفرض أو النقل أو التفويض إلى الله يقبل أتيهما شاء أو بنية إكمال الفريضة أربعة أقوال ونظمت في بيت، وهو:

في نية العود للمفروض أقوال فرض ونقل وتفويض وإكمال

وكلها مشكلة ابن الفاكهاني والمشهور التفويض، وفائدة الخلاف إذا ظهر بطلان واحدة منهما أو كونه لم يصل وحده فعلى النقل والإكمال تراعى الأولى، فان تبين فسادها أو عدمها أعادها، وعلى الفرض تراعى الثانية، وعلى التفويض تراعى الصلاتان معا فان تبين فساد واحدة أو عدم الأولى أعادها.

﴿فرع﴾ من صلى وحده وأراد أن يعيد في جماعة فانما يعيد مأموما لأنه كمتنفل فلا يأثم به المقرض. اللخمي وينبغي على القول بأنه ينوى الفريضة أن يؤتم به ومن أتم به أعاد أبدا على المشهور وقيل يعيد مالم يطل لاختلاف الصحابة في صلاة المقرض خلف المتنفل، وإذا أعاد من أتم به فانما يعيدون أفذاذا لاجتماع لمراعاة من يقول بصحتها.

﴿فرع﴾ تقدم قول ابن عرفة إذا أقيمت صلاة بموضع منع فيه ابتداء غيرها فان كان فذا في صلاة فأقيمت عليه صلاة فان علم أنه لا يدرك الإمام في الركعة الأولى قطع وكل من يذكر أنه يتأدى إنما ذلك إذا علم أنه يدرك مع إمامه الركعة الأولى ثم إن كانت الصلاة التي هو فيها نافلة أتمها وإن كانت فريضة غير التي أقيمت عليه أكملها أيضا بالشرط المتقدم وإن خاف فوات الركعة الأولى مع الإمام قطع ودخل مع الإمام ثم استأنف التي كان يصلها إن كانت فرضا ثم أعاد التي صلى مع الإمام وإن كانت نافلة قطع ودخل مع الإمام ولا شيء عليه وإن كانت هي التي أقيمت عليه فان ركع ركعة أضاف إليها ثانية وسلم ودخل مع الإمام. ابن يونس مالم يخف فوات ركعة وإن صلى ثالثة أضاف إليها رابعة ولا يجعلها نافلة ويسلم ويدخل مع الإمام وحيث يذكر القطع فهو إما بالسلام أو بفعل مناف للصلاة.

خصوصا وكل من وقع عليه بصره أو وقع بصر غيره عليه وكذلك الإمام يشهد لهم ويشهدون له ومن كانت شهوده أكثر في ذلك الحل الأخطر كان خلاصه أيسر وفضل الله عليه أكثر. ومنها أن الجماعة لا تخلو من الأولياء والأبرار والأتقياء ينظر الله تعالى إليهم بعين الرحمة ويتقبل دعاءهم فيه ويهب بفضلهم تعالى المسيئين للمحسنين خصوصا بذلك الأئمة لأنهم شفعاء. ومنها أن في صلاة الجماعة عز الإسلام ونصرة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وإظهار شريعته وسنته وغيظ أهل الشرك وإرهابهم فيئيب الله تعالى من قصد ذلك في المحشر بالكرامة العظيمة حتى يعرفوا بذلك في المحشر ويقال هؤلاء أهل الصلاة في الجماعة والمشاءون في الظلام إلى المساجد وعند المسكاره لخرابى برده «بشر المشاءين في الظلام إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» ومنها أن الله تعالى أراد أن يجمعهم في الدنيا لخدمته وامتنال طاعته قياما بين يديه تعالى كهشة ملائكته الذين اختصهم بكرامته مع ماسلط عليهم من الآفات والحنن من الشيطان والنفس والهوى

(شَرَطُ الْإِمَامِ ذَكَرُ مُكَلَّفٍ آتٍ بِالْأَزْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ
وغير ذِي فَسْقٍ وَلَحْنٍ وَأَقْتِدَا فِي جُمُعَةٍ خُرُؤٍ مُقِيمٍ عَدَدًا
وَيُكْرَهُ السَّلْسُ وَالْقُرُوحُ مَعَ بَادٍ لِغَيْرِهِمْ وَمَنْ يُكْرَهُ دَعَا
وَكَا لَأَشْلٍ وَإِمَامَةٌ بِلَا رِدَا بِمَسْجِدٍ صَلَاةٌ تُجْتَمَلَى
بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقُدَّامَ الْإِمَامِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ صَلَاةِ ذِي التَّزَامِ
وَرَاتِبٌ مَجْهُولٌ أَوْ مَنْ أَيْنَا وَأَغْلَفَ عَبْدٌ خَصِيٌّ ابْنُ زَنَا
وَجَارَ عَيْنٍ وَأَعْمَى الْكَنْ مُجَذَّمٌ خَفَ وَهَذَا الْمُكْنُ)

ذكر في هذه الأيات شروط الامام وبعض ما يتعلق بصلاة الجماعة. ثم اعلم أن شروط الامام على قسمين: شرط صحة بمعنى أنه إن عدم ذلك الشرط بطل الاقتداء بذلك الامام وكانت الصلاة خلفه باطلة تعاد أبدا، وشرط كمال لا تبطل الصلاة بفقده وإن كان الأولى وجوده. فأول شروط الصحة على ترتيب النظم أن يكون ذكرا وكان ينبغي أن يقول الذكورية والتكليف إلى آخرها لأن الذكر والمكلف محل الشروط فلا يخبر به عن الشرط إلا بتجاوز ولأجل هذا الشرط من صلى خلف امرأة بطلت صلاته رجلا كان أو امرأة، وروى ابن أيمن تؤم النساء ولم يأخذ بذلك أكثر العلماء. وأما الائتمام بالحنث؛ فقال سحنون إن حكمه بحكم النساء أعاد من ائتم به أبدا ولو حكم له بحكم الرجل لم يعد، ابن عرفة فالمشكل مشكل. وقال ابن بشير كالمرأة ولذا لم يرث في الولاء شيئا وتقدمت هذه من جملة مسائل من مسائله منظومة في نواقض الوضوء فراجعها إن شئت. الثاني أن يكون مكلفا، أى عاقلا بالغا فمن ائتم بمجنون أو بسكران غلب على عقله أو بصبي غير بالغ أعاد أبدا، وروى ابن عبدالحكم لا بأس بإمامة المجنون حين إفاقته ويطلب علمه بما لاتصح الصلاة إلا به، وأما من شرب ولم يسكر ففي إعادته وإعادة من اقتدى به خلاف. التوضيح ومذهب المدونة أن الصبي لا يؤم في فريضة ولا نافلة، وفي المختصر جواز إمامته في النافلة، زاد أشهب في روايته وقيام رمضان، فإن أم في النفل على مذهب المدونة صححت وإن لم يجز الاقدام على ذلك ابتداء وإن أم في الفرض فقال سحنون يعيد من صلى خلفه أبدا. وحكى في النوادر عن أبي مصعب جواز إمامته إذا وقعت وخفف مالك ائتمامهم في المكتب بواحد منهم. الثالث أن يكون قادرا على أدائها والائتمان بأركانها من القيام والركوع والسجود ونحو ذلك فلا يصح ائتمام القادر على ذلك بالعاجز عنه. ابن رشد ويؤم الجالس بعذر مثله اتفاقا فإن عرض للإمام ما يمنعه القيام استخلف ورجع إلى الصف مأموما فإن أم أعاد من ائتم به أبدا قاله في المدونة فإن ائتم قاعد بمثله فصح للمأموم فقال سحنون يخرج من الائتمام ويتم وحده وقال يحيى بن عمر لا يخرج وروى الوليد بن مسلم جواز إمامة الجالس للقائم واختاره اللخمي. الرابع أن يكون عارفا بحكم الصلاة أى عالما بما لاتصح الصلاة إلا به من القراءة والفقه أما القراءة فقال في المدونة قال ابن القاسم إن صلى من يحسن القرآن خلف من لا يحسنه أعاد الإمام والمأموم أبدا. ابن عرفة حمل القابسي قولها خلف من لا يحسن القرآن على اللحن وحملها ابن رشد على الأحمى اه ثم فسر ابن رشد الذي لا يحسن بمن لا يحفظ من القرآن شيئا ولا يعرفه، فاللحن في بطلان

طاعة مولاهم فيأمر بهم ملائكته لقولهم أولا «أتجعل فيها من يفسد فيها» الآية ولذا قال عليه الصلاة والسلام «أقيموا الصفوف الأول فالأول فانها ترتيب الملائكة في مصافها عند ربكم» وما أحسن قول بعضهم رحمه الله تعالى:

إني بليت بأربع ماسلطوا
إلا لعظم بليتي وشقائي

إيليس والدنيا ونفسي
والهوى

كيف الخلاص وكلهم
أعدائي

ومنها أن الجماعة تحرس أهل الإيمان وتطرد عنهم أنفاس الأشقياء منهم ووسواس الشيطان وتثمر بين قلوبهم المحبة والألفة والمواصلة والنصيحة في الدين ولذا قال عليه الصلاة والسلام «ممن ثلاثة في قرية ولا بلد لا تقام فيهم الصلاة إلا استجوز عليهم الشيطان فليكن بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية» قال السائب يعني بالجماعة الصلاة في الجماعة ولذا قال ابن مسعود «مارأينا يتخاف منها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين اثنين حتى يقوم في الصف» ومن طريق ابن جبيب «أن جبريل عليه السلام يقول يا محمد من أحب السنة

الصلاة خلفه وهو الذي اعتمد الناظم حيث عدّ كونه غير لحان خلال شروط الصحة وصحتها ثالثها إن غير لحنه المعنى كأنعمت ضما وكسرا بطلت وإن لم يغير المعنى ككسر دال الحمد ورفع هاء الله لم تبطل. ورابعها إن كان اللحن في الفاتحة بطلت وإن كان في غيرها لم تبطل. خامسها تكره الصلاة خلفه ابتداء فان وقعت لم تجب إعادتها. ابن رشد وهذا هو الصحيح من الأقوال لأن القارئ لا يقصد ما يقتضيه اللحن بل يعتقد بقراءته ما يعتقد بها من لا يلحن فيها وإلى هذا ذهب ابن حبيب ومس اللحن عدم تمييز الضاد من الظاء. ابن الحاجب الألكن المنصوص تصح أي إمامته وقيل إن كان في غير الفاتحة. ابن عبد السلام الألكن الذي لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مغيرا. وقال ابن رشد الألكن الذي لا تتبين قراءته والألغ هو الذي لا يتأتى له النطق ببعض الحروف والأعشى الائتمام به باطل إلا إن ائتم به أميون مثله فقال سحنون صلاتهم تامة إن لم يجدوا من يصلون خلفه ممن يقرأ وخافوا ذهاب الوقت فأما إن وجدوه فصلاتهم فاسدة قال بعض الفقهاء وإذا دخل الصلاة هذا الذي لا يحسن القرآن ثم أتى من يحسنه فلا يقطع لدخوله فيها بما يجوز له اه من ابن يونس .

﴿فرع﴾ قال في المدونة قال مالك من صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فليخرج ويتركه قال ابن القاسم فان صلى خلفه أعاد أبدا. ابن يونس لأنها مخالفة لمصحف عثمان المجمع عليه ، وأما الفقه فقال الإمام أبو العباس القباب في شرح القواعد لا يراد بالفقه هنا معرفة أحكام السهو فان صلاة من جهل أحكام السهو صحيحة إذا سلمت مما يفسدها وإعانت توقف صحة الصلاة على معرفة كيفية الغسل والوضوء وأنه إن ترك منه لمعة بطل غسله وصلاته واستيعاب غسل الرجلين في الوضوء وإيصال الماء إلى الوجه وأن من لم يستحضر تعيين الصلاة التي شرع فيها لم تجزه ونحو هذا مما يبطل الإخلال به ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والفضائل . الخامس كونه غير فاسق وهو شامل لفسق الجارحة من شرب خمر أو زنا أو سرقة ونحوها ولفسق الاعتقاد كالقدرى والجبرى وإذا اشترط عدم فسقه فاشترط عدم كفره أخرى فيشترط كونه مسلما غير فاسق لا بالجارحة ولا بالاعتقاد على أنه قال في التوضيح والأحسن أن لا يعدّ من شروط الإمامة إلا ما كان خاصا بها فلا يعد الإسلام ولا العقل لأنهما شرطان في مطلق الصلاة وليسا خاصين بالإمام ولا خلاف في اشتراط الإسلام . واختلف في الكافر يتزيا بزى الإسلام فيصلى فإذا ظهر عليه قال فعلت ذلك خوفا فقال مالك في العتبية لا يقتل ويعيدون أبدا ابن يونس يريد ويعاقب وروى عن مالك أيضا إن ظهر به استتيب كالمرتد وقال سحنون إن كان بموضع يخاف على نفسه فدرا بذلك عن نفسه وماله لم يتعرض له وإلا قتل ، وأما الفاسق بالجارحة ففي صحة الائتمام به خلاف فمن صلى خلفه قيل يعيد أبدا وهو قول مالك وابن وهب وقيل يعيد في الوقت نقله ابن رشد واللخمي وقال الباجي لإعادة عليه قال ابن بشير الخلاف في صحة إمامة الفاسق خلاف في حال ، فان كان من التهاون والجراة بأن يترك ما أؤتمن عليه من فروض الصلاة كالنية والطهارة فلا تصح إمامته وإن كان ممن اضطره هوى غالب إلى ارتكاب كبيرة مع براءته من التهاون والجراة صحت إمامته وهذا يعلم بقريضة الحال وقال اللخمي أرى أن تجزئ الصلاة إذا كان فسقه مما لا تعلق له بالصلاة كالزنا والغصب ، وقال القباب أعدل المذاهب أنه لا يقدم الفاسق للشفاعة والإمامة ومن صلى خلفه لإعادة عليه إن كان يتحفظ على أمور الصلاة قال وهذا مرتضى التونسي واللخمي وابن يونس والذي ينزل بالناس كثيرا إمامة بغير هذا الفاسق ممن يغتاب الناس وربما أخذ

والجماعة ولازمها لم يخرج

من الدنيا حتى يرى مقعده
في الجنة أو يرى له ويشرب
من ماء الكوثر ويأكل
من ثمار الجنة وقد بدأ كلها
وهو لا يعلم ، يا محمد لو أن
رجلا صلى صلاة أتمك
وحده وصام صيامهم وحده
وتصدق بصدقهم وحده
وقرأ كل كتاب أنزل
وحده ولم يشهد الجماعة
ولا الجمعة فإن الله تعالى
لا يقبل منه صرفا ولا عدلا
ويكبه على وجهه في النار»
وانظر كم ترى من كون
صلاة الجماعة تقي عذاب
القبر مع ما يذكره في الآيات
التي تأتي قال الجوهرى
في مادة صرف الصرف
الحيلة ومنه قولهم إنه ليتصرف
في الأمور وقال الله تعالى
«فما يستطيعون صرفا ولا
نصرا» وصروف الدهر
نوائبه وحوادثه والصرفان
الليل والنهار وقال في مادة
عدل «ولا يقبل منها صرف
ولا عدل» الصرف التوبة
والعدل الفداء ومنه قوله
تعالى «وإن تعدل كل
عدل لا يؤخذ منها» أى
تفد كل فداء وقوله «أو
عدل ذلك صياما» أى فداء
ذلك .

(وَتَارِكُ صَلَاتِهِ جَمَاعَةً
أَسْطَطَ مِنْهَا الْأَجْرُ
وَالنِّعَاةُ

مرتباً من جبانة الخزن ومن يعطى لزوجته الدرهم تدخل بها الحمام متجردة مع نساء متجردات كلهن
بغير ساتر ونحو ذلك مما استسهل الناس فعله .

﴿فرع﴾ روى ابن القاسم لأبأس أن يؤم محدود صاحته حاله ؛ وروى ابن حبيب لا يؤم قاتل
عمدا وإن تاب وقد جعل اللخمي القتل من مثل ما يتعلق له بالصلاة فصحيح الصلاة خلف القاتل .
﴿فرع﴾ من فسق الإمام صلاته بالناس وهو محدث متعمدا قال في المدونة قال مالك وإذا صلى
الجنب بالقوم ولم يعلم ثم تذكر وهو في الصلاة استخلف وإن لم يتذكر حتى فرغ فصلاة من خلفه تامة
ويعيد هو وحده وإن صلى بهم ذا كرا للجنب فصلاتهم كلهم فاسدة وكذلك إن ذكر في الصلاة قتمادى بهم
جاهلاً أو مستحياً فقد أفسد عليهم قال ومن علم بجنبته ممن خلفه والإمام ناس لجنبته قتمادى معه فصلاته
فاسدة وسمع يحيى بن القاسم إن أطاق من رأى في ثوب إمامه نجاسة أن يريها إياه فعل وإن لم يطق
وصلى معه أعاد أبدا . ابن رشد إذا أراه إياها يخرج الإمام ويستخلف ويتأدى هو مع المستخلف على
صلاته إلا أن يكون عمل من الصلاة معه عملا بعد أن رأى النجاسة قبل أن يريه إياها فيكون قد
أفسد على نفسه فيقطع ويبتدىء . اللخمي قال ابن حبيب لمن رأى في ثوب إمامه نجاسة أن يدنو منه
ويخبره متكلماً ولا تبطل صلاته لأنه تكلم لإصلاحها ، وقال يحيى بن يحيى له أن يخرق الصفوف إليه ثم
يرجع إلى الصف ولا يستدبر القبلة في رجوعه وقيل إن قدر أن يفهم الإمام بتلاوة «وثيابك فطهر»
فعل . وأما الفاسق الاعتقاد فقال أصبغ وابن عبد الحكم من صلى خلفه يعيد أبداً ولمالك في سماع ابن
وهب لا إعادة عليه ولابن القاسم في المدونة يعيد في الوقت ولابن حبيب تعاد أبداً ما لم يكن واليا
أو صاحب شرطة فالصلاة خلفه جائزة وإن أعاد في الوقت فحسن والخلاف في ذلك جار على الاختلاف
في فسقهم أو كفرهم فعلى الكفر يعيد أبداً وعلى الفسق يختلف فيه كالفسق بالجوارح . ابن الحاجب
ومالك والشافعي والقاضي أبي بكر بن الطيب فيهم قولان أى بالتكفير وعدمه والمختار عند حذاق
المتكلمين عدم تكفيرهم لأنه لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة ثم قال وفيها ولا ينكحوا ولا يصلى
خلفهم ولا تشهد جنازتهم ولا يسلم عليهم .

﴿فرع﴾ وأما المخالف في الفروع فحكي المازرى الإجماع على أجزاء الصلاة خلف الأئمة
المختلفين لأنه إن كان كل مجتهد مصيباً فواضح وإن كان المصيب واحداً فكذلك لعدم بيان الحق .
السادس كونه غير لحن وقد تقدم مافيه في الشرط الرابع لأنه مفهوم أحد وجهيه . السابع كونه
غير مقتد بغيره فمن ائتم بمأموم بطلت صلاته كمن قام يقضى ركة فاتته قبل الدخول مع الإمام فائتم
به آخر فاتته تلك الركة فتبطل صلاة هذا المؤتم قاله محمد وابن حبيب وقال ابن حبيب في إمام يصلى
يقوم في السفر فرأى إمامه جماعة تصلى بإمام فجهل فصلى بصلاتهم أجزأته صلاته لأنه كان مأموماً
وأعاد من وراءه أبداً لأنهم لا إمام لهم وقاله ابن القاسم ومن لقيت من أصحاب مالك اهـ . وقوله :
يصلى بقوم أى أراد أن يصلى بقوم إلى آخره وهذه الشروط السبعة شرط في صحة الإمام في الصلاة
من حيث هى . ثم يشترط لصحة الإمامة في صلاة الجمعة فقط شرطان آخران أحدهما كونه حراً فلا
تصح إمامة عبد في الجمعة قال في المدونة قال مالك ولا يؤم العبد في حضر في مساجد القبائل ولا في
جمعة أو عيد قال ابن القاسم فإن أمهم في جمعة أو عيد أعادوا إذ لا جمعة عليه ولا عيد قال مالك
ولا بأس أن يؤم العبد في قيام رمضان ويؤم في الفرائض في سفر إذا كان أقرأهم من غيرهم
أن يتخذ إماماً راتباً اهـ فإمامته في الجمعة باطلة واتخاذ إماماً راتباً في غير الجمعة مكروه وإمامته

عَذْرٍ ظَهَرَ

مُدَاوِمًا فِي فِعْلٍ ذَا جَاءَ

الْأَثَرُ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنِّي

يَأْقَارِي

مُفَارِقُ جَمَاعَةٍ فِي النَّارِ

وَيَبْتَلِيهِ اللَّهُ فِيمَا مَلَكَهُ

يَقْدِرُهُ أَوْ يَرْوَالِ الْبَرَكَةَ

وَيَبْتَلِيهِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ

يَلْبِسُهُ الْبُغْضُ لِكُلِّ

ذِي حَيَاةٍ

وَفِي الْقُبُورِ يَأْلَهُ مِنْ

مَضْجَعٍ

يُضْرَبُ بِالْمِطْرَاقِ

أَوْ بِالْمَقْمَعِ

وَيَلْقَى رَبَّهُ عَلَيْهِ غَضَبَانِ

فَيَأْلَاهَا مِنْ حَسْرَةٍ

وَحُسْرَانٍ

أشار في هذه الآيات

إلى ما ورد من طريق

ابن عباس رضي الله تعالى

عنهما قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم «من

نهاون بالصلاة عاقبه الله

نعالي بخمسة عشر عقوبة:

سنة منها في الدنيا: وهي

أن يرفع الله البركة من

رزقه ولا يبارك له في حياته

وينزع سبيل الصالحين

من وجهه وليس له حظ

في دعاء الصالحين ولا يؤثر

على عمل يعمل من أعمال البر

في الفرائض من غير أن يتخذ إماما راتباً جائزة. الثاني كونه مقبياً فلا تصح الجمعة خلف مسافر إلا أن ينوى إقامة أربعة أيام فأكثر وقد تقدم ذلك في الجمعة، راجع الشرط الرابع من شروط أدائها. وإلى هذين الشرطين أشار بقوله في جمعة حر مقيم وعدداً تميم البيت. قوله ويكره السلس الخ. هذا شروع من الناظم في شروط السكال، فأخبر أن هذه الأوصاف لا تمنع صحة الإمامة بل الإمامة معها صحيحة ولكن ترك الإمامة للموصوف بشيء منها أولى فشرط كمال الإمامة هو السلامة من هذه الأوصاف وأما الاتصاف بها وهو الذي ذكره الناظم إنما هو مانع من كمال الإمامة لا بشرط إذ ما يطلب عدمه مانع لا بشرط، وقولهم من شروط السكال السلامة من كذا توسع في إطلاق الشرط على المانع. أولها إمامة صاحب السلس والقروح للسالم من ذلك، ابن بشير اختلف إذا سقط الوضوء يعني من الخارج على غير العادة هل يكون ذلك رخصة للإنسان في نفسه لا يتعداه أو سقوط ذلك يجعل الخارج كالعدم؟ فيه قولان وعليه يختلف هل تجوز له إمامة غيره وكذلك الحكم فيمن كانت تتفصل منه نجاسة لا يقدر على الاحتراز منها كمن به قروح ففي جواز إمامته قولان. ابن يونس وعن سحنون ترك إمامته أحسن إلا لدى صلاح. الثاني إمامة الرجل من أهل البادية للحضرين قال مالك لا يؤم الأعرابي في حضر ولا سفر وإن كان أقرأهم، قال ابن حبيب لجهل السنن وقال غيره لنقص فرض الجمعة وفضل الجماعة. الشيخ إن أم أجزأهم كتميم بموضوعين ولم يكرهه ابن مسلمة. عياض والأعرابي بفتح الهمزة هو البدوي كان عربياً أو عجمياً. الثالث إمامة من تكرهه الجماعة. عياض من الصفات المكروهة في الإمام أن يأخذ على الصلاة أجراً وقد كرهته جماعة أو من يلتفت إليه منهم انظر من أريد تقديمه للإمامة وخيف كراهة بعض الناس إمامته قال ابن رشد إن علم تسليم من حضر أحقية إمامته لم يستأذنهم وإن خاف كراهة بعضهم استأذنهم وإن كرهه أكثر الجماعة أو أفضلهم وجب تأخيرهم وأقلمهم يستحب وحال من ورد على جماعته لغو. الرابع إمامة الأشل وأدخل بالكاف أقطع اليد وشبهه. قال المازري الباجي جمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك أنه لا بأس بإمامة الأقطع والأشل ولو في الجمعة. ابن رشد وكره ابن وهب إمامة الأقطع والأشل، وقد ذهب الشيخ خليل في مختصره على رواية ابن وهب وبحث معه المواق وإياه تبع الناظم وتجوز إمامة الأعرج إن كان عرجه خفيفاً بحيث لا يخرج به اعتماده على الرجل العرجاء عن كونه قائماً لكن إن وجد غيره فهو أولى قاله أبو محمد عبد الله العبدوسي. الخامس الإمامة في المسجد بلا رداء قال مالك في المدونة أكره لأئمة المسجد الصلاة بغير رداء إلا إماماً في السفر أو في داره أو بموضع اجتمعوا فيه وأحب إلي أن يجعل على عاتقه عمامة إذا كان مسافراً أو في داره وأما الإمامة في غير المسجد فتجوز بغير رداء وإليه أشار في المدونة بقوله إلا إماماً في السفر أو في داره. ثم استطرده الناظم أثناء شروط السكال ثلاثة فروع من فروع الصلاة مع الجماعة شاركت ما ذكر قبلها في الكراهة، وهي الصلاة بين الأساطين بين السواري والصلاة قدام الإمام أي أمامه أي بلا ضرورة تدعو لذلك وإعادة الصلاة جماعة بعد صلاة الإمام الراتب وهو المراد بذي الالتزام، فأما الصلاة بين الأساطين فقال في المدونة قال مالك لا بأس بالصفوف بين الأساطين إذا ضاق المسجد. ابن عرفة مفهوم المدونة إن كان المسجد متسعاً كرهت الصلاة بين الأساطين وقال في المبسوط وقال لا تكره. ابن يونس كره ابن حبيب الصلاة بين السواري يريد إذا كان المسجد متسعاً ههنا فيقيد كلام الناظم باتساع المسجد وأما الصلاة أمام الإمام فقال في المدونة ما معناه لا بأس في الصلاة في دور محجورة بصلاة الإمام في غير الجمعة إذا رأوا عمل

ولا ترفع له دعوة في

السماء ، ومنها ثلاثة عند الموت وهي أن يموت ذليلاً جائعاً عطشاناً ولو سقى جميع مياه الأرض لم يرو من عطشه ، ومنها ثلاثة عند القبر وهي أن يضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه ويوكل الله به من يعذبه إلى يوم القيامة ويكون عليه ظلمة ووحشة إلى حين يبعث منه ومنها ثلاثة يوم القيامة وهي أن يوكل الله به ملكاً يسجبه على وجهه في المحشر ويحاسبه حساباً شديداً ولا ينظر الله إليه يوم القيامة ولا يزيكه وله عذاب أليم ، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم « خلّف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا » أخرجه السمرقندي ، والمطراق آلة الحدادين والمقعة واحدة المقامع من حديد كاللحجن وقمته إذا ضربته بها ونحو هذا حكاها العوفي في شرحه لقواعد عياض رحمه الله .

﴿ تنبيه ﴾ الذي يظهر لي أنه ليس المراد بالتهاون فيها تركها فقط بل يدخل فيه التهاون بتأخيرها عن أول وقتها في حق المنفرد والجماعة ويدخل فيه أيضاً التهاون بالطهارة لها في البدن واللباس

الإمام والناس وسمعوا تكبيره قال مالك ولو كانت الدور بين يدي الإمام كرهت ذلك فإن صلوا فصلاتهم تامة . التوضيح والكرهية محمولة على عدم الضرورة وأما لضيق المسجد فلا بأس بذلك قاله في الجلاب في قيد كلام الناظم باتساع المسجد أيضاً ، وأما إعادة الجماعة بعد الإمام الراتب فقال ابن الحاجب ولا تجمع صلاة في مسجد له إمام راتب مرتين قال في المدونة إلا أن يكون مسجداً ليس له إمام راتب فلكل من جاء أن يجمع فيه اه والنهي للكرهية قال في الرسالة ويكره في كل مسجد له إمام راتب أن يجمع فيه الصلاة مرتين وذهب أشهب إلى الجواز ويشهد له حديث « من يتصدق على هذا » وسمع ابن القاسم إذا كان المسجد يجمع فيه بعض الصلاة فلا يرى أن تجمع فيه الصلاة مرتين لا ما يجمع فيه ولا ما لا يجمع وسمع أشهب لا يجمع في السفينة مرتين . ابن رشد ليس هذا بخلاف لإجازتها صلاة من فوقها بإمام ومن تحتها بإمام لأنهما موضعان ومحل الكراهية إن صلى الإمام في وقته المعتاد فمن جمع بعده فقد فعل مكروهاً على المشهور وكذا من جمع قبله وله أن يجمع ثانية ، وأما إن قدم الإمام قبل الوقت المعتاد أو أخر عنه وتضرر الناس بطول انتظاره فيجوز لغيره الجمع بعده في الوجه الأول وقبله في الوجه الثاني ولم يجمع هو إن جاء بعد الوقت وقد جمعوا ، ومن دخل مسجداً جمع أهله خرج يطلب جماعة في غيره إلا أن يكون أحد المساجد الثلاثة فإنه يصلي فيه فذا لأن الصلاة فيه فذا أفضل من الصلاة في غيره جماعة . السادس من شروط كمال الإمامة اتخاذ من جهل حاله هل هو عدل أم لا إماماً راتباً قال ابن حبيب عن أشهب وابن نافع وأصبغ وابن عبد الحكم لا ينبغي أن يؤتم بمجهول إلا إن كان إماماً راتباً . ابن عرفة هذا إن كانت التولية بالترجيح الشرعي فيثبت لا يبحث عن الإمام الراتب قال فإن كانت التولية لذي هوى لا يقوم فيها بموجب الترجيح الشرعي لم يؤتم براتب إلا بعد الكشف عنه وكذا كان يفعل من أدرسته . السابع اتخاذ المأبون إماماً راتباً وليس المراد به الذي يؤتى لأنه من أرذل الفسقة ثم يحتمل أن يكون المراد به من كان موصوفاً بذلك ثم تاب وحسنت توبته وبقيت الألسنة تتكلم فيه بما مضى ، ويحتمل أن يراد به المتهم وهو المساعد للغة العربية في البخاري « ما كننا نأبئه برقية » أي تهمة وفيه أنبأ أهلي وزعم الشارح مساحي أنه عند الفقهاء الضعيف العقل وكأنه على هذا أخف شأناً من المعتوه وقد قال في سماع ابن القاسم لا يؤم المعتوه الناس قال سحنون فإن أمهم أعادوا قال ابن رشد المعتوه الذاهب العقل . الثامن اتخاذ الأغلف وهو الذي لم يختن إماماً راتباً سمع ابن القاسم لا يؤم أغلف ، سحنون لا يعيد مأموه اه وقيل لا تكره إمامته كالعينين بجامع أن في فرجهما نقصاً . ابن هرون لا أعلم نفي الكراهية في الأغلف إذا ترك الختان من غير عذر اه . وقال عبد الملك من تركه لغير عذر لم تجز شهادته ولا إمامته . التاسع اتخاذ العبد إماماً راتباً وقد تقدم ذلك آخر شروط الصحة وهو أول شرطى صحة الإمامة في خصوص الجمعة .

العاشر اتخاذ الحصى إماماً راتباً . قال الامام أبو عبد الله المازري نقص الحلقة إن كان لا تعلق له بالصلاة فإن كان مقرباً من الأوثان كالخصى فكره مالك إمامته في الفرائض إمامة راتبية انتهى ويطبق الخصى على مقطوع الذكرك فقط أو الأثنين فقط أما مقطوعهما معا فهو المحبوب ، وكرهية ترتيبه للإمامة أحروية من كراهية ترتيب الخصى والله أعلم ، ويقرأ الخصى في النظم بحذف التنوين للوزن . الحادي عشر اتخاذ الزنا إماماً راتباً . قال مالك في المدونة أكرهه أن يتخذ ولد الزنا إماماً راتباً أبو عمر خوف أن يعرض نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة وكال ينافس فيها ويحسد عليها وإنما كره ترتيب هؤلاء لأن الإمامة درجة شريفة لا ينبغي أن تكون إلا لمن لا يطعن فيه وهؤلاء تسرع إليهم

(فَتَسْأَلُ اللَّهَ يَقِينًا

ذَا الْعَذَابِ

وَبِهَدِنَا إِلَى الرَّشَادِ

وَالصَّوَابِ)

ثم إن الناظم رحمه الله

تعالى سأل الله تعالى له

ولغيره الوقاية من هذا

العذاب المرتب على ترك

الصلاة مع الجماعة بأن يوفق

لتحصيل ذلك معهم والوقاية

الحفظ ووقاه الله ووقاه بالكسر

أى حفظه ، والعذاب

العقوبة ، والهداية الرشاد

والدلالة تؤنث وتذكر يقال

هداه الله تعالى للدين هدى

قال الله تعالى « أولم يهد

لهم » قال أبو عمرو بن

العلاء أولم يبين لهم وهديته

الطريق والبيت هداية عرفته

هذه لغة أهل الحجاز

وغيرهم يقول هديته إلى

الطريق وإلى البيت حكاة

الأخفش، والرشاد خلاف

الغى ، والصواب تقيض

الخطأ .

(وَلَيْسَ فِي جَمَاعَةٍ تَحْدِيدُ

قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ هَا مُفِيدُ

يعنى أن حصول هذه

الدرجات موجود بحضور

الجماعة وأقلها اثنان الإمام

وآخر معه ولا تفاضل

بهذا الاعتبار وقد تحصل

زيادة فضائل على غير ذلك

الألسنة وربما تعدى إلى من اتهم بهم . قوله : وجاز عين البيت أى جاز الاقتداء بالعين وهو من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع قال عيسى وابن الماجشون لأبأس بإمامة العين وكذا تجوز إمامة الأعمى قال فى المدونة ولا بأس باتخاذ الأعمى إماما راتبا وحكى ابن ناجى فى باب الأذان من شرح المدونة فى كون إمامة البصير أفضل لتوقيه النجاسة لرؤيته أو كون إمامة الأعمى أفضل أو هما سواء ثلاثة أقوال وكذا تجوز إمامة الألسن وقد تقدم الكلام عليه فى الشرط الرابع من شروط الصحة وكذا المجذوم الخفيف الجذام . قال ابن رشد إمامة المجذوم جائزة بلا خلاف إلا أن يتفاحش جذامه وعلم من جيرانه أنهم يتأذون به فى محالطته فينبغى أن يتأخر عن الإمامة فإن أبى أجبر قال الناظم وهذا الذى ذكرنا فى أحكام صلاة الجماعة وشروط الإمام هو القدر الممكن أى اللائق بهذا الكتاب الموضوع للمبتدئ المبني على الاختصار فمن أراد أكثر طالع المطولات .

﴿ فصل : فى مسائل من هذا الفصل ﴾

منها فى تقديم من يصلح للإمامة بعضهم على بعض إذا اجتمع جماعة كلهم يصلحون للإمامة وليس فى واحد منهم نقص يوجب منعا لإمامته أو كراهة لها فأولاهم بها السلطان أو خليفته لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يؤم الرجل فى سلطانه » ثم صاحب الدار إذا صلوا فى منزله إلا أن يأذن لأحدهم فإن كان رب المنزل امرأة فلها أن تؤم رجلا يؤم فى منزلها . ابن شاس ومالك منفعة الدار كمالك رقبته وروى أشهب يؤمهم صاحب المنزل وإن كان عبدا . ابن حبيب وأحب إلى ابن حنبل من هو أعلم من صاحب المنزل أو أعدل منه فليؤله ذلك . ابن رشد ولا كلام أن الأمير وصاحب المنزل أحق بالإمامة وإن كان غيرهما أعلى مرتبة منهما فى العلم والفضل إذا كانت لهما الحالة الحسنة ثم إن اختلفت حالاتهم وكان لكل واحد منهم وجه يدلى به ولا يدلى به الآخر قدم الفقيه فالحدث فالقارئ فالعابد فذوالسن فى الإسلام فلو كان الأحدث سنا أقدم إسلاما لكان أولى بالإمامة إذ لا فضيلة فى مجرد السن ثم ذو النسب لحبر « قدموا قريشا ولا تقدموها » ثم ذو الخلق بفتح فسكون أى ذو الصورة الجميلة لحبر « التمسوا الخير عند حسان الوجوه » ثم ذو الخلق بضم تين لحبر « خياركم أحاسنكم أخلاقا » ثم ذو اللباس الحسن ، فإن تشاح من تساوت أحوالهم أقرع بينهم قال ابن بشير إذا كان مطاوبهم فضل الإمامة لأطلب الرئاسة الدنيوية وإذا اجتمع الأب وابنه فالإمامة للأب وكذا العم مقدم على ابن أخيه ولو كان العم أصغر من ابن أخيه إذا كانت لهما الحالة الحسنة إلا أن يأذن الأب لابنه أو العم لابن أخيه ومنها فى بيان مكان وقوف المأموم مع إمامه . ابن عرفة يستحب وقوف الرجل عن يمين إمامه والاثنتان خلفه والأثنى خلف الرجل مطلقا والأثنى خلف الخنثى . ابن حبيب الصغير الذى ثبت ولا يذهب كالكبير وإلا فافغو .

﴿ فرع ﴾ فان كان واحد عن يمين الامام فدخل ثان تأخر المأموم ووقف هو والداخل خلف الامام . ومنها فى مسائل متفرقة فمن ذلك كراهة صلاة الرجل بين النساء وعكسه وهو صلاة المرأة بين الرجال . ومن المدونة قال مالك لا يتنفل الامام فى موضعه وليقم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلهما ذلك فان شاء تنحى أو قام . وفى الرسالة وإذا سلم الامام فليصرف قال الجزولى معنى هذا الانصراف تغيير هيئته قال ابن لب وهذا عند أهل المذهب على الندب . ومن المدونة قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة فى الصلاة . ابن رشد ويقتل بها العقرب والفأرة وفى المدونة من دخل المسجد وقد قامت الصفوف قام حيث شاء خلف الامام أو عن يساره أو عن يمينه ولا بأس أن تقف طائفة عن يسار الامام فى الصف ولا تلتصق بالطائفة التى عن يمينه . ابن عرفة تعقبه التونسى بأنه تقطيع للصفوف

مع الصلحاء والعلماء
والكثير من أهل الخير
أفضل من غيرهم من ليس
كذلك لشمول الدعاء
وسرعة الإجابة وكثرة
الرحمة وقبول الشفاعة .
وقال ابن حبيب التفاضل
بالكثرة وفضيلة الامام .
(تنبيه) إنما تحصل هذه
الدرجات عندنا بإدراك
ركعة مع الامام لا بدونها
وأما مدرك مادونها فلا
تحصل له الدرجات ولا
نزاع في أن له أجراً وأنه
مأموم بذلك .

(وفي البيوت للنساء أولى

للرجال من يؤيد نفلاً)

فيه مسألتان: الأولى أن

صلاة النساء في بيوتهن

أولى من صلاتهن مع الجماعة

في المساجد لما يترتب على

حضورهن من المفسد

بخروجهن وهو أمر ظاهر

مشاهد أشارت إليه عائشة

رضي الله تعالى عنها بقولها

لو أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم رأى ما أحدث

الناس الحديث، وقول الناظم

أولى يدل على جواز

خروجهن للمساجد وهو

كذلك سواء كانت شابة

أو متجالة وهي التي لا

أرب للرجال فيها غالباً .

ولجواز خروجهن شروط

منها عدم البخور ومافي

معناه من الطيب والزينة :

وقد كرهه مالك وحمله ابن رشد على أنه بعد الوقوع ويكره ابتداء . وقال مالك من صلى خلف
الصفوف وحده أجزاء ولا بأس أن يصلي كذلك وهو الشأن ولا يجذب إليه أحداً فإن جذب فلا
يتبعه فإن تبعه فهو خطأ منهما، وسمع ابن القاسم لا بأس بإسراع المشي إلى الصلاة إذا أقيمت وبتحريك
فرسه ليدرك ، ابن رشد لم يخرج إسراعه عن السكينة . ابن عرفة وسمع ابن القاسم معها يجنب الصبي
المسجد إن كان يعبت أو لا يكف إذا نهى اه . المواق وانظر أيضاً الجنون نص اللخمي أنه كالصبي
يجنب أيضاً المسجد . ابن بشير إن اضطر الإنسان إلى البصاق في المسجد ، فإن كان في الصلاة فالأولى
أن يبصق في طرف ثوبه ، فإن لم يفعل فإن لم يكن المسجد محصاً فلا ينبغي أن يبصق فيه بحال وإن
دلكه قال مالك لا بأس أن يبصق تحت الحصى لاعلى ظهره ولا في حائط قبلة المسجد قال وإن كان
عن يمينه رجل وعن يساره رجل في الصلاة بصق أمامه ودفنه وإن كان لا يقدر على دفنه فلا يبصق
في المسجد محال كان مع الناس أو وحده . عياض المختار أي في المحصب يساره وتحت قدمه فإن كان
أحد عن يساره وتعسر تحت قدمه فيمينه ثم أمامه ، ومما يجنب عنه المسجد أيضاً أن يتخذ طريقاً إلا
في وقت ما ، ولا يجوز حدث الريح به ولا يقيم فيه أظفاره ولا يتمضمض ولا يستاك ولا يتوضأ به ،
ومن رأى في ثوبه نجاسة خرج به من المسجد وقيل يغطيه ويتركه بين يديه . ابن رشد النساء المتجالات
لا خلاف في جواز خروجهن إلى المسجد والجنائز والعديد والاستسقاء وشبه ذلك وأما النساء الشواب
فلا يخرجن إلى الاستسقاء والعديد ولا إلى المساجد إلا في الفرض ولا إلى الجنائز إلا في جناز
أهلهن وقرابتهن ، وأما الشابة الفاتكة في الشباية والشخانة فلا خيار لها أن لا تخرج أصلاً . قال مالك
السفن المتقاربة إذا كان الإمام في إحداها وصلى الناس بصلاته أجزاءهم قال أبو إسحق إذا سمعوا
تكبيره ورأوا أفعاله اه . ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن بأعلاها ولكن يصلي الذين فوق
السقف بإمام والذين أسفل بإمام . ابن يونس لأن الأسفاين ربما لم تمكن لهم مراعاة أفعال الامام ،
وكذا تكره الصلاة على أبي قيس وقيعان جيلان بقرب مكة بصلاة الامام بالمسجد الحرام بعد المأموم
عن الامام فلا يستطيع مراعاة فعله . قال مالك لا بأس بالنهر الصغير أو الطريق يكون بين الامام
والمأموم ولا بأس في غير الجمعة أن يصلي الرجل بصلاة الامام على ظهر المسجد ، والامام في داخل المسجد
وإذا صلى إمام يقوم على ظهر المسجد والناس خلفه أسفل من ذلك فلا يعجنى ، وكره مالك وغيره
أن يصلي الإمام على شيء أرفع مما يصلي عليه من خلفه مثل الدكان يكون في المحراب ونحوه . قال ابن
القاسم فإن فعل أعادوا أبداً لأنهم يعيشون إلا أن يكون ذلك يسيراً قال أبو محمد مثل الشبر وعظم
الذراع ، وإذا صلى المأموم على موضع مرتفع بقصد التكبير قال ابن بشير صلاته باطلة وهذا كله مع
اتساع الموضع لقوله في المدونة لأنهم يعيشون . أما مع ضيقه فجائز . ابن رشد انظر تكبير الكبير في الجوامع
هل يدخله الاختلاف الذي في الذكر المقصود به التفهيم أولاً ؟ والأظهر أنه لا يدخله لأنه مما يختص به
إصلاح الصلاة . وقال ابن يونس له أجر التنبيه قال صاحب الميعار بعد نقل كلام ابن رشد هذا قال
بعض الشيوخ في صحة الصلاة بالمسمع وصحة صلاة المسمع ستة أقوال ومذهب الجمهور الجواز بل عراه
ابن رشد من الخلاف في مسألة الرافع صوته بالذكر للأفهام لأنه من ضروريات الجوامع ثم قال قال بعض
الشيوخ واختلف الشيوخ في المسمع هل هو نائب أو وكيل عن الامام أو هو علم على صلاته أو إن
أذن الامام بنيابته وإلا فعلم وينبئ عليه تسميع الصبي والمرأة ومن على غير وضوء اه . المواق وكان
سیدی ابن سراج رحمه الله يقول إذا جرى الناس على شيء له مستند صحيح وكان للانسان مختار

ومنها أن لا يزاحم الرجال
ومنها أن يخرجن في حفش
من ثيابهن، ومنها أن لا
يتحلين بحلى يظهر أثره
عليهن. المسألة الثانية صلاة
الرجال النافلة في البيوت
أفضل منها في المساجد
خوف الرياء وهذا إذا لم
يؤدّ الافراد به في البيوت
لتعطيل المساجد كذا
ذكره في صلاة التراويح
في رمضان والظاهر أنه
لا فرق بخلاف الفرض فانه
لا رياء فيه لا شراك الناس
كلهم فيه بل المطلوب
إيقاعه في المسجد لفضل
الجماعة .

(خاتمة) الإمام الراتب
في مسجد أو في مكان
جرت العادة بالجمع فيه
وإن لم يكن مسجدا حكمه
كالجماعة في أمور : منها
حصول فضل الجماعة له
وإن صلى منفردا في وقته
المعتاد فلا يعيد في جماعة
أخرى . ومنها من صلى
منفردا يعيد معه ولو كان
وحده، ومنها لا يصلي بعده
جماعة في مسجده الذي
صلى فيه .

(تمت فروض الطهر

والصلاة

وسكت القاضي عن

الزكاة

غيره فلا ينبغي أن يحمل الناس على مختاره فيدخل عليهم شغبا في أنفسهم وحيرة في دينهم إذا
من شرط التغيير أن يكون المنكر متفقا عليه وانظر إذا لم يكن ثم مسمع والجماعة كثيرة فقدم نص
عياض أن من وظائف الإمام أن يرفع صوته بالتكبير كله وسمع الله لمن حمده ليقنّدي من وراءه قال
ومن وظائف الإمام أيضا أن يجزم تحريمه وتسليمه ولا يعططهما لئلا يسابقه بهما من وراءه اه . قلت
وكذا نصوا على أن الجزم بما ذكر من فقه الإمام وكذا من فقهه أن لا يدخل المحراب إلا بعد الفراغ
من الإقامة وأن لا يبادر بالأحرام بل حتى تستوى الصفوف وأن لا يطيل الجلسة الأولى .

(والمقتدى الإمام يتبع خلا زيادة قد حقت عنها أعدلا)

أخبر أن المقتدى أى المتبع وهو المأموم يجب عليه أن يتبع إمامه في جميع أفعال الصلاة إلا إذا زاد
الإمام في صلاته زيادة محقة أى تحقق المأموم أنها لغير موجب فإن المأموم يعدل عنها أى يتركها
ولا يتبع إمامه فيها، وفهم من قوله : والمقتدى الإمام يتبع ، أن المأموم لا يسبق الإمام في فعل من أفعال
الصلاة وهو كذلك بل لا ينبغي له أن يفعله معه دفعة واحدة بل بعد إمامه إذ ذاك هو حقيقة الاتباع
كما تقدم ذلك آخر فرائض الصلاة وأشار بهذا البيت والله أعلم إلى مسألة الإمام يقوم لخامسة :
في الرباعية أو لربعة في الثلاثية أو الثالثة في الثنائية والحكم فيها أن المأمومين ينقسمون إلى قسمين
الأول من يتقن انتفاء الموجب . الخطاب لعلمه بكال صلاته وصلاة إمامه والمراد باليقين هنا الاعتقاد
الجازم فهو لا يجب عليهم الجلوس ويسبحون له ، فإن لم يفقه كلمه بعضهم ولا تبطل بذلك لأن الكلام
لإصلاح الصلاة مغتفر مالم يكثر ، فإن دخله شك رجع إليهم إن كان من سبى له أو كله اثنين فأكثر
عدلين كما قال الشيخ خليل ورجع إمامه فقط لعدلين إن لم يتيقن . الخطاب فإن حصل له شك وجب
عليه أن يرجع إليهم فإن تمادى ولم يفعل فقال ابن عرفة عن ابن المواز لا تبطل صلاته إن لم يجمع
كلهم على خلافه ولو جمعوا بخالفهم لشكه بطلت عليه وعليهم لوجوب رجوعه عن شكه ليقينهم اه
وكذا يرجع إن تذكر وتحقق كونها خامسة فإن لم يرجع بطلت عليه وعليهم والله أعلم . الخطاب وإن
بقى الإمام على يقينه ولم يشك فإن كان معه عدد كثير فعلى قول ابن مسلمة يرجع إليهم وهو الذى مشى
عليه الشيخ خليل في قوله إلا لكثرتهم جدا بعد قوله ورجع إمام فقط لعدلين إن لم يتيقن ، فقوله إلا
لكثرتهم جدا مستثنى من مفهوم الشرط قبله يليه ، أى فإن لم يتيقن لم يرجع إلا لكثرتهم جدا
فيرجع ولو يتيقن ، وذلك لأن الغالب أن الوهم معه وإن كان معه نفر اليسير أتم صلاته ولم يرجع إلى
قولهم ويختلف فيهم حينئذ هل يسامون الآن أو ينتظرونه حتى يسلم بهم ويسجدون للسبوت ليقينهم
زيادة الإمام اه بالمعنى . التوضيح وشرط سحنون في صحة صلاة الجالس التسبيح فإن لم يفعل وقعد
فليعد أبدا واستبعده أبو عمران ورأى ابن رشد أنه تفسير للمذهب اه ومن تبع الإمام في القيام
فمن يتيقن انتفاء الموجب عمدا بطلت صلاته وسهوا لا تبطل ولا شيء عليه مالم يتبين له فساد إحدى
الأربع ففي أجزاء هذه الخامسة المفعولة سهوا عن الركعة الفاسدة خلاف . القسم الثاني من لم يتيقن
انتفاء الموجب فشمل من يتيقن الموجب بأن علم أن الإمام إنما قام للخامسة لبطلان إحدى الأربع
أو ظن ذلك أو توهمه أو شك فيه فهو لا يجب عليهم اتباع الإمام في قيامه للخامسة ومن جالس منهم
عمدا بطلت صلاته لمخالفته ما أمر به وسهوا لا تبطل ويأتى بركة مكان التى بطلت إن تبين له بطلانها
لأنه جلس وهو يعتقد أن الإمام قام لموجب أو يشك في ذلك . الخطاب وظاهر كلام الشيخ خليل
أنه يلزمهم اتباع الإمام في أحد هذه الأوجه سواء كان ذلك بالنسبة إلى صلاتهم وصلاة إمامهم

فِي رَجَزٍ

مِنْ نَظْمٍ غَيْرِي جَادٍ

فِيهِ وَبَرَزٍ

أَيُّ أَنْ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

رَشْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَكَتَ

فِي مُقَدِّمَتِهِ الَّتِي نَظَّمَهَا

النَّازِمُ عَنْ ذِكْرِ أَحْكَامِ

الزَّكَاةِ وَذَكَرَ النَّازِمُ أَنَّهُ

يَسُوقُهَا مِنْ نَظْمِ شَخْصٍ

غَيْرِهِ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الشَّيْخِ

الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ أَبِي الرَّبِيعِ

الْغَافِقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ

قَالَ:

بَابُ الزَّكَاةِ

(فَرَضُ الزَّكَاةِ طَهْرُهُ

الْأَمْوَالِ

فِيهَا صَلَاحُ الدِّينِ

وَالْأَحْوَالِ)

الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ النَّمُو وَالطَّهَارَةُ

قَالَ الْقَرَفِيُّ سَمِيَتْ بِهِ وَإِنْ

كَانَتْ تَقْصُصُ حَسَابَ النَّمُو

فِي نَفْسِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى لِحَبْرِ

«مَنْ تَصَدَّقَ بِكَسْبٍ طَيِّبٍ

وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا كَانَ

كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ

يَرْبِيهَا لَهُ كَمَا يَرْبِي أَحَدَكُمْ

فَلَوْهُ وَفَضِيلُهُ حَتَّى تَكُونَ

مِثْلَ الْجَبَلِ» أَوْ سَمِيَتْ بِهِ

لِزِيَادَةِ صِفَةِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ

لِحَبْرِ «مَا فَضَلَتْ الزَّكَاةُ إِلَّا

لِطَيِّبٍ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ

فَإِذَا لَمْ تَخْرُجْ كَانَ خَبِيثًا» وَلِذَا

أَوْ كَانَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَلَاةِ إِمَامِهِمْ قَطُّ ، وَأَمَّا صَلَاتُهُمْ فَيَتَقَيَّنُونَ كَالْهَذَا وَهَذَا هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوْلِ
 سَحْنُونِ الَّذِي قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ سَجْدَةً وَاحِدَةً خِلَافَ ابْنِ الْمَوَازِ . قَالَ الْمَوَازِيُّ الْحَالَةَ :
 الثَّانِيَةُ أَنْ يَوْقِنُوا بِتَمَامِ صَلَاتِهِمْ وَيَشْكُوا فِي صَلَاةِ إِمَامِهِمْ أَوْ يَوْقِنُوا بِنَقْصَانِهَا ، فَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ صَلَاتُهُمْ
 تَامَةٌ فَلَا يَتَّبِعُونَهُ لَكِنْ يَنْتَظِرُونَهُ جُلُوسًا حَتَّى يَقْضَى رُكْعَةً وَيَصِيرُ لَهُمْ مِمَزَلَةٌ الْمُسْتَخْلَفُ بَعْدَ رُكْعَةٍ فَإِذَا
 سَلِمَ سَلِمُوا بِسَلَامِهِ وَسَجَدُوا مَعَهُ لِسَهْوِهِ وَقَالَ سَحْنُونُ لَا تَجْزِيهِمُ الرُّكْعَةُ الَّتِي أَقْبَنُوا بِتَمَامِهَا دُونَهُ وَلَا
 يَحْتَسِبُ جَمِيعُهُمْ إِلَّا بِمَا يَحْتَسِبُ بِهِ الْإِمَامُ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُهُ فِي الرُّكْعَةِ الَّتِي قَامَ إِلَيْهَا وَتَبْطُلُ
 صَلَاتُهُمْ إِنْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ اهـ وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَاتِّبَاعِهِ كَمَا يَأْتِي لَفْظُهُ .
 فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الزِّيَادَةُ عِنْدَهُمْ مُحَقَّقَةٌ فَلَا يَتَّبِعُونَ الْإِمَامَ فِيهَا وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :
 خِلَافَ زِيَادَةٍ قَدْ حَقَّقَتْ عَنْهَا اِعْتِدَالًا . وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْهُمْ فَلَمْ يَتَّحَقِّقْ الزِّيَادَةَ بَلْ تَحَقَّقَ النِّقْصُ أَوْ لَمْ يَتَّحَقِّقْهُ
 فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ وَذَلِكَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ النَّازِمِ : وَالْمُقْتَدَى الْإِمَامُ يَتَّبِعُ ، وَإِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ
 أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ لِحَامِسَةِ مُتَيَقِّنٍ انْتِفَاءً مَوْجِبًا يَجْلِسُ وَإِلَّا تَبِعَهُ وَإِنْ خَالَفَ
 عَمَدًا بَطُلَتْ فِيهِمَا لَسَهْوَا قَوْلُهُ فِيهِمَا أَيْ فِي صَوْرَتِي الْمَخَالِفَةِ عَمَدًا مِنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ وَقَوْلُهُ لَا سَهْوَا
 أَيْ لَا إِنْ كَانَتْ الْمَخَالِفَةُ سَهْوًا فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ فِي صَوْرَتِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ أَيْضًا هَذَا حُكْمٌ مَا يَفْعَلُونَهُ
 قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، أَيْ مِنْ تَيَقُّنِ انْتِفَاءٍ مُوجِبِ قِيَامِ الْإِمَامِ جُلُوسًا وَمَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ تَبِعَهُ فَإِذَا سَلِمَ الْإِمَامُ
 وَتَبَيَّنَ أَنَّ قِيَامَهُ كَانَ سَهْوًا فَوَاضِحٌ مِنْ جُلُوسٍ لَتَيَقُّنِهِ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ تَقَدُّمَ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِمْ قِيلَ إِذَا سَبَحُوا
 لَهُ وَلَمْ يَرْجِعْ يَسْلَمُونَ وَقِيلَ يَنْتَظِرُونَهُ حَتَّى يَسْلَمَ وَيَسْجُدُونَ لِزِيَادَةِ الْإِمَامِ ، وَمَنْ قَامَ لَعَدَمِ تَيَقُّنِهِ انْتِفَاءً
 الْمَوْجِبَ وَتَبِعَ الْإِمَامَ سَجَدُوا مَعَهُ بَعْدَ السَّلَامِ وَكَذَا مِنْ تَيَقُّنِ انْتِفَاءٍ الْمَوْجِبِ فَبَعَثَ الْإِمَامُ سَهْوًا هُوَ
 كَالْإِمَامِ وَكَذَا مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ وَجَلَسَ سَهْوًا يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ مَعَ الْإِمَامِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ إِنَّمَا
 قُمْتُ لِمَوْجِبٍ مِنْ إِسْقَاطِ سَجْدَةٍ أَوْ رُكُوعٍ أَوْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مِنْ رُكْعَةٍ مِنَ الرُّكْعَاتِ فَمَنْ حَكَمَ بِطُلَانِ
 صَلَاتِهِ لِمَخَالَفَتِهِ عَمَدًا مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ مِتَابَعَةٍ أَوْ جُلُوسٍ فَيُعِيدُهَا أَبَدًا وَلَا إِشْكَالَ ، وَأَمَّا مَنْ حَكَمَ بِصَحَّتِهَا
 مِنْهُ وَهُوَ مِنْ تَيَقُّنِ انْتِفَاءٍ الْمَوْجِبِ جُلُوسٍ وَسَبَّحَ أَوْ تَبِعَ سَهْوًا وَمَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ وَتَبِعَ الْإِمَامَ أَوْ جَلَسَ سَهْوًا وَإِلَى
 بَعْضِ هَذِهِ الصُّوَرِ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَإِنْ قَالَ قُمْتُ لِمَوْجِبٍ صَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ وَلِمَقَابَلِهِ إِنْ سَبَّحَ
 فَقَوْلُهُ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ ، يَرِيدُ أَوْ جَلَسَ سَهْوًا وَقَوْلُهُ وَلِمَقَابَلِهِ إِنْ سَبَّحَ هُوَ مَنْ لَزِمَهُ الْجُلُوسُ فَجَلَسَ وَيَرِيدُ
 أَيْضًا أَوْ تَبِعَ الْإِمَامَ سَهْوًا وَفِيمَنْ لَزِمَهُ الْجُلُوسُ لَتَيَقُّنِهِ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ فَجَهْلٌ وَتَأْوِيلُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ
 الْإِمَامِ فَتَبِعَهُ فِي الْخَامِسَةِ قَوْلَانِ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَبَطْلَانِهَا اخْتَارَ اللَّخْمِيُّ الْقَوْلَ بِالصَّحَّةِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّيْخُ
 خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ كَتَبْتُ تَأْوِيلَ وَجُوبِهِ عَلَى الْخِتَارِ وَكَذَا فِيمَنْ تَيَقَّنُ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ فَجَلَسَ فَلَمَّا قَالَ الْإِمَامُ قُمْتُ
 لِمَوْجِبٍ صَحَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ فَقَوْلَانِ اخْتَارَ اللَّخْمِيُّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الصَّحَّةَ أَيْضًا وَلَمْ يَتَّبِعْهُ
 الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ رَأْيِ اللَّخْمِيِّ وَمَا اخْتَارَهُ فِي الْفَرْعِ قَبْلَهُ مَنْصُوصٌ لِغَيْرِ اللَّخْمِيِّ
 وَإِلَى هَذَا الْفَرْعِ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ لَا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ فِيهِ عَلَى مَا شَهِرَ
 الشَّيْخُ خَلِيلٌ خَمْسَةَ مِنْ فَعَلٍ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ جُلُوسٍ وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ سَهْوًا فِي الْوُجْهِينِ
 وَمَنْ لَزِمَهُ الْجُلُوسُ بَتَيَقُّنِهِ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ فَجَهْلٌ وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مِتَابَعَةُ الْإِمَامِ فَتَبِعَهُ وَهُمْ بِاعْتِبَارِ
 فَعَلِهِمْ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ جَلَسَ وَلَمْ يَتَّبِعْ الْإِمَامَ ، وَقِسْمٌ تَبِعَهُ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ اثْنَانِ مَنْ تَيَقَّنُ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ وَمَنْ
 لَمْ يَتَيَقَّنْ وَجَلَسَ سَهْوًا فَأَمَّا مَنْ تَيَقَّنُ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ وَجَلَسَ فَقَالَ الْحَطَّابُ بَعْدَ تَقْرِيرِ صِحَّةِ صَلَاتِهِ قَالَ
 ابْنُ نَاجِيٍّ وَحَيْثُ تَصَحَّحَ لِلْجَالِسِ فَلَا بَدَّ مِنْ إِتْيَانِهِ بِرُكْعَةٍ أُخْرَى إِذَا أَخْبَرَهُ الْإِمَامُ بِالْمَوْجِبِ وَصَدَّقَهُ

لنموصفة الشخص المأخوذة منه لقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وقول الناظم طهارة الأموال يحتمل هذا المعنى والذي قبله فعلى حمله على الأول فهي طهارة للمال بحيث لا يصير خبيثا وعلى الحمل الثاني فهو على تقدير مضاف محذوف أى طهارة أهل الأموال وقوله فيها صلاح الدين لأنها أحد أركان الاسلام الخمسة وأما صلاح الأحوال فلما فيها من طيب المال المأخوذة منه وطهارة صاحبه .

﴿ فائدة ﴾ فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وقيل في الرابعة وقيل قبل الهجرة وثبت بعدها وأشار إلى ما يتعلق به بقوله :
(أَنُوعَاهَا أَرْبَعَةٌ فَأَحْصِيهَا وَمَالَهَا زِيَادَةٌ فِي نَعْمَتِهَا مَفْرُوضَةٌ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَشْيِهِ

فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَبَعْدَ الْمَاشِيَةِ

وَرَابِعٌ مِنْهَا كَيْ الثَّمَارِ بِكُلِّهَا قَدْ جَاءَتِ الْأَنْبَارُ يُقَالُ فَشَا الْأَمْرُ أَي ذَاعَ وَالرَّادُ بِالْعَيْنِ الذَّهَبُ وَالْفَضَّةُ ، وَبِالْحَرْثِ الزَّرْعُ وَسَيَذْكَرُ أَصْنَافَهُ ، وَبِالْمَاشِيَةِ

أَوْشَكُ فِيهِ وَإِنْ كَذَبَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ أَهْ وَكَذَا يَأْتِي بِرُكْعَةٍ مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ انْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ وَجَلَسَ سَهْوًا مِنْ بَابِ أَوْلَى لِأَنَّهُ جَلَسَ وَهُوَ يُعْتَقَدُ أَنَّ الْإِمَامَ قَامَ لِمَوْجِبٍ أَوْ يَشْكُ فِي ذَلِكَ وَيَشْمَلُهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فَإِنِّي الْجَالِسُ بِرُكْعَةٍ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ مِنْ تَبَعِ الْإِمَامِ ثَلَاثَةٌ مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ انْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ وَمَنْ يَتَيَقَّنْ انْتِفَاءَهُ وَتَبَعَ الْإِمَامَ سَهْوًا أَوْ تَبَعَهُ مَتَأَوَّلًا عَلَى مَا اخْتَارَهُ اللَّحْمِيُّ ، فَالْأَوَّلُ لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِ إِلَّا مَتَابَعَةَ الْإِمَامِ فِي سَجُودِ السَّهْوِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالثَّانِي إِنْ بَقِيَ عَلَى يَقِينِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافٌ مَا كَانَ يُعْتَقَدُهُ وَظَهَرَ لَهُ أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا قَالَ لِمَوْجِبٍ فِي إِعَادَتِهِ لِلرُّكْعَةِ وَاجْتِزَائِهَا بِالرُّكْعَةِ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ قَوْلَانِ وَعَلَى الْإِعَادَةِ ذَهَبَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ حَيْثُ قَالَ وَيُعِيدُهَا الْمَتَّبِعُ أَيْ الْمَتَّبِعُ لِلْإِمَامِ سَهْوًا ، وَالثَّلَاثُ قَالَ الْحَطَّابُ وَإِذَا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ فَإِنْ اسْتَمَرَ عَلَى يَقِينِهِ لَا تَنْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَلَمْ يُوَثِّرْ عَنْهُ كَلَامُ الْإِمَامِ شَيْئًا فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَإِنْ زَالَ يَقِينُهُ فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ صَدَقَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَوْشَكُ فِي ذَلِكَ فَهَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرُكْعَةٍ أَوْ تَكْفِيهِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ؟ قَالَ الْهُوَارِيُّ إِذَا قَلْنَا فِي السَّاهِي يَقْضَى رُكْعَةً فَالْمَتَأَوَّلُ أَوْلَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَامَ إِلَيْهَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَإِذَا قَلْنَا فِي السَّاهِي لَا يَقْضَى فِي الْمَتَأَوَّلِ أَهْ .

﴿ تنبيه ﴾ ما تقدم من أن من يتيقن انتفاء الموجب عمدا بطلت صلاته إنما ذلك إذا لم يقل الإمام قمت لموجب أو قاله ولم يؤثر قوله عنده أما إن قال الإمام قمت لموجب وصدقه المأموم أو دخله شك في ذلك فلا تبطل صلاته إن تبع الإمام متعمدا متيقنا انتفاء الموجب لموافقته ما في نفس الأمر ؟ فقد نقل الحطاب عن الهواري مانصه وإن تبعه عمدا عالما بأنه لا يجوز له اتباعه يعني ثم تبين له أن الإمام قام لموجب وأيقن بذلك أو شك فيه لأن كلامه في ذلك ، قال فظاهر قول ابن المواز أن صلاته تصح ورأى اللحمي أن الصواب أن تبطل وإذا قلنا تصح فهل يقضى رُكْعَةً أَوْ تَتَوَبُّ لَهُ الرُّكْعَةُ الَّتِي تَبَعَ الْإِمَامَ فِيهَا؟ قَوْلَانِ أَهْ وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ انْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ جَلَسَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنَّمَا ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ زِيَادَةُ هَذِهِ الرُّكْعَةِ فَإِنْ تَبَيَّنَتْ زِيَادَتُهَا فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ . الْحَطَّابُ وَأَمَّا مَنْ كَانَ حَكْمُهُ الْقِيَامُ فَجَلَسَ عَمْدًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ وَلِلْإِمَامِ زِيَادَةُ تِلْكَ الْخَامِسَةِ وَأَنَّهُ لَا مَوْجِبَ لَهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ صَلَاتَهُ تَصَحُّ وَلَا تَضُرُّهُ مَخَالَفَتُهُ وَلَمْ أَرُ فِي ذَلِكَ نَصًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ ثُمَّ قَالَ الْحَطَّابُ آخِرُ الْمَسْأَلَةِ فَيُتَحَصَّلُ فَيَمُنْ كَانَ مُتَيَقِّنًا لَا تَنْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ عِنْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ أَنَّ حَكْمَهُ أَنْ يَجْلِسَ فَإِنْ قَامَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ قَامَ لِمَوْجِبٍ عَلَى مَا قَالَ اللَّحْمِيُّ إِنَّهُ الصَّوَابُ وَنَقْلُهُ الْهُوَارِيُّ عَنْهُ وَنَقَلَ قَوْلًا بَعْدَ الْبُطْلَانِ وَأَظْهَرَ عَزَاهُ لِبْنِ الْمَوَازِ أَهْ . قُلْتُ قَوْلُهُ وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ إِلَى آخِرِهِ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي التَّنْبِيهِ قَبْلَ هَذَا الْحَطَّابُ وَإِنْ قَامَ سَهْوًا أَوْ مَتَأَوَّلًا وَجُوبُ الْإِتْبَاعِ فَلَا تَبْطُلُ فِي السَّهْوِ بَلَا خِلَافٍ فِيمَا أَعْلَمُ وَلَا فِي الْمَتَأَوَّلِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ اللَّحْمِيُّ ثُمَّ إِذَا سَلِمَ الْإِمَامُ تَارَةً يَسْتَمِرُّ عَلَى يَقِينِهِ انْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ فَلَا يَلْزِمُهُمَا شَيْءٌ وَتَارَةً يَظْهَرُ لهُمَا الْمَوْجِبُ أَوْ يَظُنُّنَاهُ أَوْ يَشْكُنُ فِيهِ فَهَلْ يَكْتَفِيَانِ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ أَوْ يُعِيدَانِهَا؟ قَوْلَانِ مَشَى الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّاهِي يُعِيدُهَا وَقَالَ الْهُوَارِيُّ الْمَتَأَوَّلُ أُخْرَى وَإِنْ لَمْ يَقُمْ هَذَا الَّذِي حَكْمُهُ الْجُلُوسُ حَتَّى سَلِمَ الْإِمَامُ وَقَالَ قَمْتُ لِمَوْجِبٍ فَتَارَةً يَسْتَمِرُّ عَلَى يَقِينِهِ لَا تَنْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ فَهَذَا صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ إِنْ كَانَ سَبَّحَ وَتَارَةً يَزُولُ عَنْهُ يَقِينُ انْتِفَاءِ الْمَوْجِبِ وَيَحْصُلُ لَهُ أَحَدُ الْأَوْجُهَةِ الْأَرْبَعَةِ فَهَذَا صَلَاتُهُ تَبْطُلُ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ انْتِفَاءَ الْمَوْجِبِ فَلْيَلْزِمُهُ الْإِتْبَاعُ فَإِنْ تَبَعَهُ فَوَاضِحٌ أَنَّ حَكْمَهُ حَكْمَهُ وَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ خَالَفَ سَهْوًا أَتَى بِرُكْعَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَتَأْمَلُهُ : وَالْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ فِي الْهُوَارِيِّ وَيُؤْخَذُ أَكْثَرُ وَحُوهَا مِنَ التَّوْضِيحِ أَهْ لَفْظُهُ .

الابل والبقر والغنم والثمار
سيد ذكر أصنافها ، وقوله
بكلها قد جاءت الآثار أى
الأحاديث هو واضح فلا
نطيل بذكره .

(فَالْمُتَيْنِ مِنْهُ أَذْهَبَ نَمٌّ

وَرِقْ

كَلَاهُمَا عَنِ الْفِيهِ

لَا يَفْتَرِقُ)

منها أى من الأنواع الأربعة

الذكورة الذهب والورق

ووضعهما بكونهما إلفين

لاتحادهما فى الثنية وغيرها

(نَمُّ الْمَوَاشِيِّ فَأَعْلَمَنَ

مُحَصَّلَهُ

أَصْنَافُهَا ثَلَاثَةٌ مُفَصَّلَةٌ

أَوَّلُ مَا يُعَدُّ مِنْهَا الْإِبِلُ

لَمْ تَزَلْ الْبَيْخَتُ بِهِ قَدْ شَتَمَلِ

وَالثَّانِي مِنْهَا الْبَقَرُ الْمُلُومَةُ

كُلُّ الْجَوَامِيسِ لَهَا

مَضْمُونَةٌ

وَذَاتُ الْأَصْنَافِ مِنْهَا الْغَنَمُ

سَائِنٌ وَمَعَزٌ كَمَا هَاتَتْهُ عِظَمُ

ذكر الأصناف الثلاثة

وذكر أن كلا منها يجمع

مسح صنفه فيضم البخت

للعراب والجواميس للبقر

والغنم الضأن والمعز وهو

ساكن العين للوزن ثم

ذكر أنه إذا اجتمع من كل

صنف ما تجب فيه الزكاة

فانه يجمع .

(وَأُخْرَمَ الْمَسْبُوقُ فَوْرًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَمَا كَانَ الْعَمَلُ
مُكْتَبَرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا أَفْقَاهُ لَافِي جَلَسَةٍ وَتَابَعًا
إِنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ قَاضِيًا أَقْوَالُهُ وَفِي الْفِعَالِ بَانِيًا
كَبَّرَ إِنْ حَصَلَ شَفْعًا أَوْ أَقْلَ مِنْ رَكْعَةٍ وَالسَّهْوُ إِذَا ذَاكَ اخْتَمَلَ)

ذكر فى هذه الأيات والبيتين بعدها بعض ما يتعلق بالمسبوق فأخبر أن المسبوق إذا دخل فوجد الإمام يصلى فانه يكبر تكبيرة الإحرام فورا ، أى بنفس دخوله ويدخل مع الإمام كيفما وجده قائما أو راکعا أو ساجدا أو جالسا وإلى ذلك أشار بالبيت الأول ثم إن كان قد وجده راکعا أو ساجدا كبر تكبيرة أخرى للركوع أو السجود وإن كان إنما وجده فى الجلوس وأحرم فى القيام فلا يكبر إلا تكبيرة الاحرام فقط وإلى ذلك أشار بالبيت الثانى ونبه بقوله آخره وتابعا على أن المأموم المسبوق يلزمه متابعة الامام فيما دخل معه فيه كان ذلك مما يعتد به هذا المسبوق كالركوع أو لا كالسجود ، فقوله وتابعا عطف على أحرم وأن المسبوق إذا سلم الامام وأراد أن يأتى بما فاتته قبل الدخول مع الامام فانه يقوم قاضيا للأقوال بانيا فى الأفعال فالأقوال يقضيها على نحو ما فاتته فيكون ما أدرك منها مع الامام آخر صلاته فيقضى أولها والأفعال يبنى على ما أدرك مع الامام فيجعله أول صلاته ويأتى بآخرها وإلى ذلك أشار بقوله إن سلم الامام البيت ثم هل يقوم هذا المسبوق إذا سلم إمامه بتكبير أم لا فى ذلك تفصيل إن حصل لهذا المسبوق ركعتان فكان جلوس الامام الذى سلم منه على ثانية هذا المسبوق كأن يدرك ثالثة الرابعة أو ثانية المغرب فانه يقوم بالتكبير إذ ذاك حكم من قام للثالثة وكذا إن لم يدرك مع الإمام إلا أقل من ركعة كأن يدركه بعد ما رفع رأسه من ركوع الركعة الأخيرة فانه يقوم بالتكبير أيضا لكونه شبيها بالمستفتح للصلاة وإلى ذلك أشار بقوله : كبر إن حصل شفعاً أو أقل من ركعة ومفهومه أنه لو حصل له ركعة فأكثر ولم يكن ما حصل له شفعاً بل وتراً ثلاثاً أو واحدة كأن يدرك ثانية الرابعة أو رابعها أو ثالثة الثلاثية أو ثانية الثنائية فانه يقوم بغير تكبير لأن التكبيرة التى يقوم بها جلس بها مطاوعة للإمام فهى بمنزلة من كبر ليقوم فعاقة شيء ثم أمكنه القيام فلا يكبر تكبيرة أخرى ونبه بقوله والسهو إذ ذاك احتمل على أن ما يقع من السهو للمأموم حين اقتدائه بالإمام فان الإمام يحمله عنه فلاشارة تعود على الاقتداء المفهوم من السياق واحتمل بمعنى حمل وفاعله يعود على الإمام ومفعوله السهو ، ومفهوم قوله إذ ذاك أن المسبوق إذا سها بعد سلام الإمام فان الإمام لا يحمل ذلك عنه بل هو إذ ذاك كالفذ ولعل هذا المفهوم هو مقصود الناظم هنا إذ مسألة المنطوق تقدمت أول السهو حيث قال عن مقتدى يحمل هذين الإمام ، أما تكبير المسبوق بنفس دخوله من غير تأخير فقال ابن رشد لا يؤخر إحرامه إن دخل المسبوق وإن أدرك ما لا يعتد به ، وأما كونه يكبر بغير تكبيرة الاحرام إن وجده راکعا أو ساجدا لا إن وجده جالسا فقال ابن عرفة يكبر المسبوق لما يدرك من سجود لا للجلوس . الطيلى لو أن رجلا جاء المسجد فوجد الامام راکعا وجب عليه أن يكبر تكبیرتين تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع فان كبر واحدة ونوى بها الاحرام فصلاته تامة وإن نوى بها الركوع مضى مع الامام ثم يبتدىء الصلاة بإقامة اه وأما كونه يعد سلام الامام قاضيا فى الأقوال بانيا فى الأفعال فهو المشهور وهى طريقة الأكثر قاله ابن الحاجب . التوضيح وهى لابن أبى زيد وعبد الحميد وقال

يُجْمَعُ

مَعَ صِنْفِهِ وَلَيْسَ عَنْهُ
(يُزْعَمُ)

فإذا اجتمع من مجموع كل
منهما ما يجب فيه الزكاة
وجب الاخراج منها
عند تساويهما وإلا فمن
الأكثر وأما إن لم يكن
عنده إلا أحد النوعين
فتجب فيه إذا بلغ عدد
الزكاة وسيدكر لكل نوع
بابا يبين فيه ما يجب فيه
وأفهمت عبارته أنه لا زكاة
في الخيل وهو كذلك عندنا
وكذلك الرقيق إلا زكاة
القطر فيه فقط .

(لَزْعُ أَصْنَافٍ لَهَا تَفْسِيرُ
الْحَبِّ مِنْهُ الْبُرِّ وَالشَّعِيرُ
وَالسَّلْتُ وَالْفَلَسُ وَفِي
أَرْبَعُ

فِي وَاجِبِ الزَّكَاةِ طُرًّا
تُجْمَعُ)

ما ذكره من أن هذه الأربع
تجمع بعضها إلى بعض
في الزكاة فإذا اجتمع من
جميعها النصاب وهو خمسة
أوسق وجبت فيه الزكاة
وهو مذهب ابن حبيب
والشهور تعلق الزكاة
بالعسل لكنه على المشهور
لا يضم للثلاثة المذكورة :
قال في المشارق والملت
سب بين البر والشعير

بها جل التأخرين واختارها المازري وقيل يقوم بانيها فيهما وقيل قاضيا فيهما ، والبناء أن يجعل ما أدرك
مع الامام أول صلاته فيقوم ليأتي بأخرها ، والقضاء أن يجعل ما أدرك مع الامام آخر صلاته فيقوم ليأتي
بأولها فإذا أدرك ركعة من العشاء الأخيرة مثلا فعلى كونه بانيا في الأقوال والأفعال يقوم يأتي بركعة
بالتأخرة وسورة جهرا لأنها ثانيته ويتشهد ثم ركعتين بأمر القرآن فقط ويتشهد ويسلم . وحاصل البناء
مطلقا أنه في هذا المثال بمنزلة الفذ يقوم لثانيته وعلى كونه قاضيا فيهما يأتي بركعتين بأمر القرآن وسورة
جهرا في كل واحدة منهما ولا يجلس بينهما لأنهما أولاه وثنائيته ثم يتشهد ثم بركعة بأمر القرآن فقط
لأنها ثالثة ويجلس عليها لأنها آخر صلاته إذ قد أدرك الرابعة . وحاصل القضاء مطلقا أنه يقضى ما فاتته
على هيئته من قراءة وجلوس وغيرها وعلى المشهور من التفصيل فيقضى الأقوال ويبني الأفعال يأتي
بركعة بأمر القرآن وسورة جهرا لأنه يقضى الأقوال والركعة الأولى كذلك فاتته ويتشهد عقبها لأنه
يبني على الفعل وقد أدرك واحدة فهذه ثانيته ثم يأتي بركعة أخرى بأمر القرآن وسورة جهرا أيضا
لأنه يقضى الأقوال وكذلك فاتته الثانية ولا يجلس لأنه يبني الأفعال فهذه ثالثة ثم بركعة بأمر القرآن
فقط لأنه كذلك فاتته الثالثة ويتشهد ويسلم . التوضيح ومنشأ الخلاف اختلاف الروايات في قوله صلى
الله عليه وآله وسلم «مأدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» وفي رواية «فأقضوا» وجمع القائل بالفرق بين
الأقوال والأفعال بين الدليلين .

﴿ فرع ﴾ من أدرك الأخيرة من الصبح ، فقال في العتبية لا يثبت في ركعة القضاء وهو جار على
التفصيل لأنه يقضى ما قبل في الأولى ولا قنوت فيها ويلزم على البناء مطلقا القنوت اه وأما قيامه بعد
سلام الامام بالتكبير أو بعده ، فقال ابن يونس كل من أدرك ركعتين قام بتكبير وكل ماسوى ذلك
يقوم بغير تكبير ، وقال مالك في المدونة يقوم مدرك التشهد بتكبير فان قام بغير تكبير أجزأه وقال
ابن الماجشون يكبر مطلقا ورأى أن التكبير إنما هو للانتقال إلى الركن . الشيخ زروق قال شيخنا
أبو عبد الله القورى وأنا أفتى به للعوام لثلاث يلتبس عليهم الأمر ويتشوشون .

﴿ تنبيه ﴾ هذا التفصيل على المشهور في القيام بالتكبير أو عدمه إنما هو بعد سلام الامام وأما قبله
فمن أدرك الثانية وجلس مع الامام عليها ثم قام الامام للثالثة فهل يقوم هذا المسبوق بالتكبير اتباعا
لإمامه أو بغير تكبير إذ ليس عليه إلا تكبيرة الرفع من السجود وقد فعلها قال العوفي الظاهر من
المذهب أنه يكبر واستدل عليه أنه إذا أحرم معه في التشهد فإنه يتشهد معه متابعة له قال ففي هذا
أولى لأن المخالفة تظهر فيها أكثر من المخالفة في التشهد اه . وأما عدم حمل الامام السهو عن مأموه
إذا سها بعد مفارقة الامام المقصود هنا فقال فيه ابن الحجاب أما إذا انفرد بالسهو بعده فكل منفرد .
التوضيح فان كان بزيادة فبعده ، وإن كان بنقص أو بهما قبله .

﴿ فرع ﴾ إذا خشي المسبوق فوات الركوع بوصوله إلى الصف فليركع ، فان كان بقرب الصف
دب إليه هذا مذهب المدونة وهو المشهور ، وقيل لا يركع دون الصف إلا إذا علم إدراك الصف قبل
أن يرفع الامام رأسه ، أما لو علم أنه إذا ركع دون الصف لا يدرك أن يصل إلى الصف راكعا حتى
يرفع الامام رأسه فلا يجوز أن يركع دون الصف وليتماد إليه وإن فاتته الركعة قولوا واحدا ، فان فعل
أجزأته ركعته وقد أساء . ابن عرفة وفي ديبه راكعا أو بعد رفعه أو بعد سجوده ثلاثة للمدونة
ورواية المازري وسماع أشهب اه .

﴿ فرع ﴾ إذا دخل المسبوق فوجد الامام راكعا فدخل معه ولم يخص الاحرام بتكبيره فله

في الصحاح ضرب من
الحنطة يكون جتان
في قشرة وهو طعام أهل
صنعاء وطرا أى جميعا
يقال جاء واطرا أى جميعا
ولام العلس في النظم هى
محركة لاستقامة الوزن

(نَمَّ الْقَطَانِي وَلَهَا أَسْمَاءُ
وَتَلَكْ جُلْبَانٌ وَلَوْ بِيَاءُ
وَالْقَوْلُ مِنْهَا نَمَّ بَعْدُ
الْمَدَسُ

وَحَمَّصُ نَمَّ يَلِيهِ التَّرْمُسُ
وَبِالْبَسِلَةِ الْجَمِيعُ يَكْمُلُ
وَالسَّكْلُ سَبْعٌ فِي الزَّكَاةِ
يَشْمَلُ)

يعنى أن هذه السبعة إذا
اجتمع منها نصاب ضم
بعضه لبعض ووجب فيه
الزكاة وأما ذكره من أن
القطاني أجناس هورواية
ابن القاسم . وروى ابن
وهب أنها كلها جنس وقيل
إن الحمص واللوبياء جنس
والبسلة والجلبان جنس
وروى أشهب أن الحمص
والعدس جنس وسائر
القطاني أجناس وظاهر
كلامه أن الكبر سنة ليست
من القطاني بل صنف
وحدها وهو قول ابن
حبيب ، وقال مالك إنها
من القطاني ومشى عليه
صاحب المختصر .

خمس أوجه : الأول أن يدخل من غير تكبير أصلا ، أى لم يكبر للركوع ولا للافتتاح حتى ركع
الامام ركعة وركعها معه ثم ذكر فانه يبتدىء التكبير ويكون الآن داخلا في الصلاة ويقضى ركعة
بعد الامام ولا يعلم في هذا الوجه خلاف إلا ما حكى عن مالك أن الامام يحمل عن المأموم تكبيرة
الاحرام كالفتاحه وهى رواية شاذة . الوجه الثانى أن يكبر للركوع ناويا بها الإحرام قال في التهذيب
وإن ذكر مأموم أنه نسي تكبيرة الإحرام فإن كبر للركوع ونوى بها تكبيرة الإحرام أجزأته
وأشار بعض الشيوخ إلى تخريج هذه المسألة على من نوى بغسله الجنابة والجمعة وهذا إذا وقع التكبير
في حال قيامه واختلف إذا كبر في حال انحطاطه ونوى بذلك الإحرام على قولين بالإجزاء وعدمه ،
فالإجزاء مبنى على أنه لا يجب على المأموم أن يقف قدر تكبيرة الإحرام وعدمه على وجوب ذلك عليه
أما إن لم يكبر إلا وهو راكع ولم يحصل شيء من تكبيره في حال القيام فلا إشكال أنه لا يعتد بهذه
الركعة قاله ابن عطاء الله . الوجه الثالث أن يكبر للركوع غير ناو لتكبيرة الإحرام ناسيا لها ، فذهب
المدونة وهو المشهور أنه يتهادى مع الإمام ولا يقطع ويعيد صلاته احتياطا لأنها تجزئه عند ابن المسيب
وابن شهاب ولا تجزئه عند ربيعة . وهل تماديه وجوبا أو استحبابا قولان ، وكذلك اختلف في الإعادة
هل على الوجوب أو الندب ؟ قولان وتقدم هذا الوجه في مساجين الإمام وهل من شرط تماديه
أن يكون كبر في حال القيام أم لا ؟ قولان ، أما لو كبر للركوع وهو ذاكر للإحرام متمعدا لما أجزأته
صلاته بإجماع قاله في المقدمات . الوجه الرابع إذا كبر ونوى الاحرام والركوع معا فقال في النكت
تجزئه كما لو اغتسل غسلا واحدا للجنابة والجمعة . الوجه الخامس أن يكبر ولا ينوى تكبيرة الإحرام
ولا الركوع ، فقال ابن رشد في الأجوبة صلاته مجزئة لأن التكبيرة التى كبرها تنضم مع النية التى قام
بها إلى الصلاة إذ يجوز تقديم النية قبل الاحرام بيسير .

(وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ قَبْلَ الْإِمَامِ مِمَّهِ وَبَعْدِيًّا قَضَى بَعْدَ السَّلَامِ
أَدْرَكَ ذَلِكَ السَّهْوُ أَوْ لَا فَيَدُّوهُ مَنْ لَمْ يَحْصُلْ رَكْعَةً لَا يَسْجُدُ)

تكلم في هذين البيتين على المسبوق إذا سجد إمامه للسهو قبل السلام أو بعده هل يسجد معه أم
يؤخر إلى آخر صلاته أو لاسجود عليه أصلا ؟ فأخبر بما حاصله أن المسبوق لا يخلو إما أن يدرك مع
الامام ركعة فأكثر أم لا ، فإن أدرك معه ركعة فأكثر وترتب على الامام السجود فإن كان قبلها سجده
معه وهذا هو المشهور وقال أشهب إنما يسجد إذا قضى ما فاتته وهذا هو الجارى على المشهور من
كونه بانيا في الأفعال فما أدرك منها مع الامام هو أول صلاته ولا يكون سجود السهو إلا آخر الصلاة
وعلى المشهور من كونه يسجد معه فإن لم يسجد معه وأخره حتى قضى ما فاتته وسجد قبل السلام ففي
صحة صلاته قولان مبنيان على أن ما أدرك أول صلاته أو آخرها ؟ انظر الخطاب ، وإن كان السجود بعديا
فلا يسجد مع الامام بل يقضيه بعد سلامه هو فإن سجده مع الامام متمعدا بطلت صلاته وإن جهل
فسجده معه فقال عيسى يعيد أبدا قال في البيان وهو القياس على أصل المذهب ، وإن سجده معه
سهوا أعاده بعد سلامه ولا فرق في هذين الوجهين بين أن يدرك هذا المسبوق السهو أو لم يدركه
إن كان الامام سهيا قبل دخول هذا المسبوق معه وأما إن أدرك المسبوق أقل من ركعة فلا سجود
عليه أصلا فلا يسجد القبلى مع الامام على المشهور وهو قول ابن القاسم فإن سجده معه بطلت صلاته
قاله ابن عبد السلام عن أهل المذهب . وقال سحنون يتبعه لوجوب متابعتها بدخوله معه ولا يسجده

نِصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى

حِدَةٍ

فَالِدُ خُنْ صِنْفٍ وَالْأَرْزُ

بَعْدَهُ

كَذَلِكَ السَّمِيمُ صِنْفٌ

وَحْدَهُ

وَمِثْلُهُ فِي ذَاكَ حَبُّ الْفُجْرِ

وَذَرَّةٌ بِهَا كَالْكُلِّ

أَيُّ أَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةُ كُلُّ

وَاحِدٍ مِنْهَا صِنْفٌ وَحْدَهُ

لَا يَضُمُّ لِلْآخِرِ فَإِنْ وَجَدَ

مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا نِصَابٌ

زَكَاةً وَإِلَّا فَلَا، وَالْمُرَادُ بِحَبِّ

الْفُجْرِ الْأَحْمَرِ وَفِي الْأَرْزِ

لُغَاتٌ لَا تَطِيلُ يَذْكُرُهَا

وَالدُّخْنُ بِالذَّالِ الْهَمْزِ

وَالذَّرَّةُ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ زَكَاةِ الثَّمَارِ

(ثُمَّ الثَّمَارُ كُلُّهَا أَصْنَافُ

ثَلَاثَةٌ بَيْنَهُمَا الْأَوْصَافُ

الْتَمَرُ وَالزَّبْدُ وَالزَيْتُونُ

فَكُلُّ صِنْفٍ وَحْدَهُ

يَكُونُ)

يعني أن الزكاة تجب في كل

واحد من هذه الأصناف

الثلاثة فقط وكل صنف

منها تجب فيه بانفراده

ولا يضم منها شيء لغيره

وهذا هو المشهور، وروى

عبد الملك عن مالك أن وجوبه

أيضا قبل سلامه هو إذا فرغ من قضاء مافاته ولا يسجد البعدي معه أيضا فإن سجده معه بطلت صلاته والله أعلم لأنه إذا بطلت بسجوده معه البعدي وهو قد لحق ركعة والقبلي حيث لم يلحق ركعة فأحري أن تبطل بسجوده معه البعدي حيث لم يلحق ركعة ولا يسجد بعد سلامه من صلاته وهذا حاصل قول ابن الحاجب : والمسبوق يسجد مع الإمام قبل السلام إن كان لحق ركعة فإن لم يلحق فقال ابن القاسم لا يتبعه وقال سحنون يتبعه وأما بعده فلا، أي فلا يسجد معه البعدي قال ثم يسجد بعد السلام إلا أن كلامه في السجود البعدي خاص بمن لحق ركعة فأكثر. التوضيح قوله ثم يسجد بعد السلام، يريد إذا لحق ركعة وأما من لم يدركها فلا سجود عليه بعد سلام نفسه اهـ . ويتعلق بهذه المسألة (فروع : ١) لأول إذا لحق هذا المسبوق ركعة فأكثر وسجد القبلي مع الإمام على المشهور ثم سها بعد مفارقة الإمام فهل يكفي بذلك السجود وهو قول ابن الماجشون أو لا يكفي به وهو قول ابن القاسم وهو المشهور . ابن عبد السلام الخلاف مبني على استصحاب حكم المأمومية أولا . (الثاني) إذا لحق ركعة فأكثر وكان سجود الإمام بعديا فإنه يؤخره إلى أن يسلم كما مر وهل يقوم هذا المسبوق لقضاء ما عليه بنفس سلام الإمام من صاب صلاته؟ ابن الحاجب وهو المختار . التوضيح وهو مذهب المدونة فإذا قام فقالوا يقرأ ولا يسكت أو لا يقوم حتى يسلم الإمام من سجوده قولان . التوضيح وهو خلاف في الأولى لافي الوجوب قال في المدونة إذا جلس فلا يشهد ولا يدع (الثالث) إذا أخر هذا السجود البعدي ليسجد بعد سلامه ثم إنه سها بعد مفارقة الإمام بنقص فهل يسجد قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقص وهو قول ابن القاسم في العتبية وأشهب في المجموعة ، أو لا يسقط عنه ما لزمه مع إمامه وهو السجود البعدي وهو قول عبد الملك بدليل أنه يسجد موافقة لإمامه ولو لم يسه . (الرابع) إذا ترتب على الإمام سجود قبلي فاستخلف مسبوقا فهل يسجد له إثر تمام صلاة الأول وهو قول ابن القاسم في سماع أصبغ أو يسجد إثر تمام صلاته هو ، وهو قول ابن القاسم في سماع موسى وقاله أشهب ، وعلى قول ابن القاسم اعتمد الشيخ خليل حيث قال ويسجد قبله إن لم تتمحض زيادة بعد صلاة إمامه ولو كان السجود بعديا لسجد بعد سلامه ويكفيه لهو زيادة في استخلافه وقضائه ولو كان سهوه في استخلافه أو قضائه قبلها والذي ترتب على من استخلفه بعديا، فاختلف في ذلك فقيل يكفيه السجود البعدي المرتب على من استخلفه وقيل يصير قبليا . ثالثا إن سها في بقية صلاة الأول سجدا قبل وإن كان سهوه بنقص فيما يقضيه لنفسه سجدا بعد واختاره ابن رشد، والأول لابن القاسم في سماع أصبغ والثاني لابن عبدوس عن غيره ، والثالث لابن حبيب (الخامس) قال ابن ناجي وانظر إذا كان على الإمام سجود قبلي فسها عنه حتى سلم أو قصد أن يسجد بعد فهل يسجد الذي حصلت له ركعة معه اعتبارا بأصله أو لا يسجد اعتبارا بما آل إليه الأمر؟ لم أر في ذلك نصا للمتقدمين والذي ارتضاه بعض من لقيناه أنه إن كان هذا السجود مما تبطل الصلاة بتركه لو لم يسجد الإمام فإنه يسجد معه وإلا فلا اهـ .

(وَبَطَلَتْ لِمُقْتَدِرٍ بِمُطْلٍ عَلَى الْإِمَامِ غَيْرَ فَرَعٍ مُنْجَلِي

مَنْ ذَكَرَ الْحَدَّثَ أَوْ بِهِ غُلِبَ إِنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَدَبَّ

تَقْدِيمُ مُؤْتَمَرٍ يَتَمُّ بِهِمُ فَإِنْ أَبَاهُ أَنْفَرَدُوا أَوْ قَدَّمُوا

في كل ذي أصل كالرمان

والنفاح والخوخ والأرج
وشبه ذلك .

(ثَمَرُ الزَيْتُونِ مَهْمَا قَدْ
عُصِرَ

يُخْرَجُ عَشْرَ زَيْتِهِ
كَأَمْرٍ)

يعني أن الزيتون الذي له زيت
تخرج الزكاة من زيتيه وقوله
عشر زيتيه يريد إذا سقى
سيحاً وأما إن سقى بآلة
فصنف عشره لخبر الصحيحين
«فما سقت السماء والعيون
العشر وفيما سقى بالنضح
نصف العشر» .

(تكميل) لو سقى بآلة
وسيح معاً فعلى حكميهما
فيخرج منه ثلاثة أرباع
العشر إذا تساوىء فلو سقى
بأحدهما أكثر فهل يغلب
الأكثر أم لا ؟ قولان
مشهوران على ما مضى عليه
صاحب المختصر ولا فرق
بين أن تكون الأرض
خراجية أم لا .

(فَإِنْ أُبْيِعَ الْحَبُّ مِنْهُ
مُشْرَافاً

فَالْعَشْرُ فِي الْحَبِّ عَلَيْهِ
قَصْرٌ

إِذَا انْتَهَى فِي كَيْلِهِ نَصَاباً
وَكَانَ بَعْدَ جَانِبًا قَدْ طَابَا

يعني أن الزيتون إذا بيع
جاء يخرج العشر من ثمنه
يريد إذا سقى سيحاً وأما

أخبر أن الصلاة تبطل على المقتدى وهو المأموم بما تبطل به على إمامه بمعنى أنه إذا بطلت صلاة الامام
سرى البطلان لصلاة المأموم فيبطل أيضاً لارتباط صلاته بصلاة إمامه إلا في فرع ظاهر كظهور
العروسة المجلوة على منصتها وهو من ذكر في الصلاة أنه محدث أو غلبه الحدث في أثناءها أوها في الحقيقة
فرعان والخطب سهل، وأشار بهذا إلى قول الفقهاء كلها بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم إلا
في ذكر الحدث وغلبته على أن في اقتصارهم على استثناء هذين الفرعين فقط نظراً لما نذكره قريباً إن
شاء الله ؛ ثم اشترط في صحة صلاة المأموم في هذين الفرعين مبادرة الامام بالخروج من الصلاة ومفهومه
أنه إن تذكر الحدث أو غلبه ولم يبادر بالخروج فانها تبطل على المأموم أيضاً لاقتدائهم بمحدث
متعمداً ثم ذكر أنه يستحب للامام أن يقدم مؤتماً من مأموميه يتم بهم الصلاة بمعنى أنه يستخلفه على
بقية الصلاة فإن أبي الإمام ذلك فذهب ولم يستخلف عليهم أحداً فهم مخيرون بين أن ينفردوا ويتموها
أفذاذا، يريد في غير الجمعة إذ لا تصح إلا جماعة فلا بد أن يستخلفوا من يتمها إن لم يستخلف الامام
وبين أن يقدموا أو يستخلفوا واحداً منهم يكمل بهم الصلاة واللام في المقتد بمعنى على وفهم من قوله
تقديم مؤتم أنه لا يستخلف أجنياً ليس من مأموميه ولا مسبوقاً دخل مع الامام بعد حصول ما يمنع
الإمام التماي من ذكر الحدث وسبقته لأنه كأجنبي إذ لم ينسحب عليه حكم الامام .

(تنبيهان : الأول) قال الامام أبو عبد الله محمد الحطاب في شرح مختصر الشيخ خليل قوله كلما
بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه أى فلا تبطل في هاتين الصورتين
على المأموم وإن بطلت على الإمام ويتبعى أن يزداد في ذلك وفي ذكر النجاسة وسقوطها وفي انكشاف
عورة الإمام على قول سحنون وفي سجود المأموم للسهو عن ثلاث سنن وعدم سجود الامام ومسئلة
الامام يخاف تلف نفس أو مال اه . قلت وكذلك الامام المسافر ينوي الإقامة أثناء الصلاة على ما
في العتية من الاستخلاف وكذلك إذا ظن الامام أنه رجع فاستخلف وخارج فلم يجد ماء فإن صلاته
تبطل دون صلاة من خلفه فيبتدىء خلف المستخلف قاله في النواذر نقله الحطاب في شرح المختصر
وكذلك إذا قهقه غلبة أو نسيانا فتبطل صلاته ويستخلف وكذلك إذا ذكر يسيراً فوائت في الصلاة
فانه يستخلف وكذلك إذا ترك الامام سجدة وقام وسبح له فلم يرجع فتبعوه ففي الحطاب أن سلامه
على المشهور كالحديث أى فتبطل صلاته طال أو لم يطل ويستخلفون أو يتمون أفذاذا وهي المسئلة
التي أشار لها الشيخ خليل بقوله وإن سجد إمام سجدة وقام لم يتبع ، أما سبق الحدث ونسيانه فقال
ابن الحاجب وشروطه أى الاستخلاف أن يطرأ عذر يمنع الإمامة أى مع صحة صلاة الامام وراء
المستخلف مأموماً قال أو يمنع الصلاة كذكر الحدث أو غلبته بخلاف النية وتكبيره الاحرام أى فإن
نسيانها مانع من التماي لأن ناسيها لم يدخل في الصلاة والمقصود منه قوله أو يمنع الصلاة كذكر
الحدث إذ فيه تبطل على الامام دون المأموم . وفي المدونة قال مالك إذا رجع الإمام أو أحدث أو
ذكر أنه جنب أو على غير وضوء استخلف قبل أن يخرج وأما ذكر النجاسة فقال في المدونة قيل له
إن رآها قبل أن يدخل في الصلاة زاد في المبسوط ونسب حتى دخل قال هو مثل هذا كله يعني إن
صلى بذلك ولم يعلم أعاد في الوقت وإن ذكر في الصلاة قطع كان وحده أو مأموماً وإن كان إماماً
استخلف اه على نقل المواق . وقال ابن رشد المشهور أنه يستخلف ويقطع إذا رأى في ثوبه نجاسة
فإن لم يكن له ثوب غيره تهادى وأعاد في الوقت إن وجد غيره أو ما يغسله به اه وسقوطها كذكرها
من باب لا فارق والله أعلم . وأما مسئلة انكشاف عورة الامام فقال ابن عرفة ولو سقط ساتر عورة

كما تقدم وهذا هو المشهور وهذا القدر الواجب في الثمر من عشر أو نصفه محله كما قال إذا كان في كيله نصابا وهو أن يبلغ خمسة أوسق فان نقص عنها لم تجب زكاته ولو زاد ثمنه على ما تجب فيه الزكاة قاله في المدونة في الرطب الذي لا يتثمر والغلب والتين الذي لا يبس أى كرطب مصر وعنبها وقولها الذي يباع أخضر وإذا بلغ خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة وإن بيع بأقل مما تجب فيه الزكاة وقوله وكان بعد جانباً قد طابا أى طاب بعضه بأن أزهى بعض الثمر والبعض أخضر لم يطب كالبيع فانه يجوز إذا بدا صلاح بعض الحائط مالم يكن مطاباً بكورة .

(وَتَبَيَّنَتْ لَنَا كَاةٌ فِي الْحُبُوبِ

وَفِي الثَّمَارِ بِابْتِدَاءِ الطَّيِّبِ
أَيُ ثَبِتَ وَجُوبُهَا فِي
الْحُبُوبِ بِابْتِدَاءِ طَيِّبِهَا
وَهُوَ الْإِفْرَاكُ وَفِي الثَّمَارِ
الْكُرْمِ وَالْعَنْبِ بِابْتِدَاءِ
طَيِّبِهَا كَرَهُوَّ الْبَلَحِ
وَحَلَاوَةِ الْكُرْمِ وَاسْوَدَادِ
الزَّيْتُونِ وَهَذَا هُوَ
الْمَشْهُورُ ، وَقِيلَ لَا تَجِبُ
إِلَّا بِالْحَصَادِ فَمَا يَحْصَدُ
وَبِالْجَذَاذِ فِيمَ يَجْذُ .

إمام في ركوع ورده قربه بعد رفع رأسه في بطلانها عليه وعليهم أحد قولى سحنون وابن القاسم وخرجهما ابن رشد على فرض الستر وسنيته قال ولو أعجزه أخذه بعد القرب فعلى الفرض يستخلف فان تبادى بطلت عليه وعليهم وعلى السنية لا يستخلف ويعيدون في الوقت اهـ . وأما مسألة السجود فقال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب ولو لم يسجد الامام لسهوه سجد المأموم قال في البيان إن السجود مما تبطل الصلاة بتركه فان لم يرجع الامام إلى السجود بطلت صلاته وصحت صلاتهم لأن كل ما لا يحمله الامام عمن خلفه لا يكون سهوه عنه سهوا لهم إذا هم فعلوه وهذا أصل وبالله التوفيق انتهى . وأما خوف تلف النفس أو المال أو الدابة في التوضيح أيضا عن كتاب ابن سحنون إذا صلى الامام ركعة ثم انفلتت دابته وخاف عليها أو على صبي أو أعمى أن يقع في بئر أو نار أو ذكر متاعا يخاف عليه التلف فذلك عذر يبيح الاستخلاف اهـ أى ويقطع وتبطل عليه دون المأمومين . وأما مسألة المسافر ينوى الإقامة في الصلاة فقال ابن الحاجب وإذا نوى الإقامة بعد صلاة لم يعد على الأصح ، وأما في أثناءها ففي إجزائها حضرية قولان ثم قال قال ابن القاسم ويصليها حضرية وراء المستخلف بعد القطع . قال في التوضيح مذهب المدونة أنها لا تجزى حضرية ولا سفرية ثم نقل عن البيان أنه على مذهب المدونة كمن ذكر صلاة في صلاة يخرج عن نافلة أو يقطع على الاختلاف في ذلك ويصلي بهم صلاة مقيم وعلى هذا لا يستخلف الإمام . وقال في العتبية يستخلف من يتم بهم على أحد قولين في الإمام يذكر صلاة وهو في صلاة اهـ فعلى مذهب المدونة تبطل على الإمام والمأموم وعلى ما في العتبية تبطل على الإمام دون مأموميه فتزاد مع هذه النظائر إذ لا يشترط اتفاق النظائر في المشهور . وأما مسألة ظن الرعاف فقد تقدم عن الخطاب نقلها عن النوادر ، وأما مسألة القهقهة ففي المواق مانصه . قال سحنون وإذا ضحك الإمام ناسيا فان كان شيئا خفيفا سجد لسهوه وإن كان عامدا أو جاهلا أفسد عليه وعليهم ، وروى ابن حبيب من قهقهة عامدا أو ناسيا أو مغلوبا فسدت عليه صلاته فان كان وحده قطع وإن كان مأموما تبادى وأعاد وإن كان إماما استخلف في السهو والغلبة ويبتدىء في العمد اهـ فقوله استخلف في السهو والغلبة أى وتصح لهم دونه وقوله ويبتدىء في العمد أى يبتدىء الصلاة بمن خلفه لبطلانها عليه وعليهم والله أعلم . المواق : ابن يونس القياس ماقاله سحنون لأنه كالكلام لأنهم جعلوا النسخ كالكلام فهذا أشبه منه وقول ابن حبيب أحوط اهـ . وأما ذكر الفوائت اليسيرة ؛ فقال ابن الحاجب فان ذكر فائنة وقتية في وجوب القطع واستحبابه قولان وفي إتمام ركعتين إن لم يعقد ركعة قولان فان كان إماما قطع أيضا ، وروى ابن القاسم يسرى فلا يستخلف ورجع إليه وقيل ورجع عنه وروى أشهب لا يسرى فيستخلف اهـ فهذه إحدى عشرة مسألة تبطل فيها الصلاة على الإمام وتصح للمأموم ؛ أما بطلانها على الإمام فهو جار على المشهور في جميعها والله أعلم ، وأما صحتها للمأموم فكذلك أيضا إلا في ثلاث مسائل في مسألة ما إذا نوى المسافر الإقامة أثناء الصلاة وفي مسألة القهقهة ومسألة ذكر الفوائت فالمشهور بطلانها على المأموم أيضا كما يظهر ذلك من النصوص المجوبة وعليه فلا يستخلف فيها وعلى صحتها للمأموم في هذه الثلاث فيصح الاستخلاف في جميعها إلا في مسألة ترك الإمام السجود القبلى فتبطل عليه دونهم ولا استخلاف لفرار الصلاة . ثم قد يوجد الاستخلاف أيضا مع صحة الصلاة للإمام ومأمومه معا وذلك في مسائل . منها إذا حصل للإمام عجز عن القيام ، قال في المدونة قال مالك إن عرض للإمام ما منعه القيام فليستخلف من يصلى بالقوم ويرجع هو إلى الصف فيصلى بصلاة المستخلف اهـ وتقدم نحوه عن ابن الحاجب . ومنها إذا حصر عن

قراءة الفاتحة وخاف دوام حصره فانه يستخلف قاله سحنون . ومنها إذا تفرقت السفن أثناء الصلاة وقد اقتدى أهل السفن بإمام واحد فانهم يستخلفون . ومنها إذا رفع الإمام كما تقدم عن المدونة في مسألة سبق الحدث ونسيانه فبطل صلاة الامام دون مأموه في إحدى عشرة مسألة والاستخلاف في عشرة منها وفي هذه المسائل الأربع فمجموع مسائل الاستخلاف على خلاف في بعضها أربع عشرة مسألة : عشرة منها الصلاة فيها باطلة على الامام وحده ، وأربعة الصلاة فيها صحيحة للامام والمأموم والله تعالى أعلم . ومن وقف على شيء من هذا المعنى فليضفه لما ذكرنا راجيا ثواب الله سبحانه ، وقد كنت لفتت في هذه القاعدة أعني قولهم كلا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم وفيما استثنى منها وفي مسائل الاستخلاف أبياتا فقلت :

وإن صلاة للامام بطلت	فمقتد به كذا وارتبطت
إلا لدى عشرة وواحد	تصح فيها وحده لمقتدى
ذكر النجاسة سقوطها وزد	نسيانه الحدث سبق قد يرد
وكشف عورة سجود أغفلا	إن عن ثلاثة وطال فاقبلا
وإن على نفس يخف أو مال	أو ظهره فاعدد ولا تبال
مسافر لدى الصلاة قد نوى	إقامة ظن الرعاف قل سوا
مقهقه غلب أو إذا نسي	أبطأها للكل مختار مسى
ذكر الفوائت اليسيرة أضما	في جلها خلف كما قد علما
في كلها يستخلف الامام	إلا لدى السجود فالتمام
أعني ولكن مقهقهها سها	مسافرا وذا الفوائت اعلم
مشهورها البطلان للكل فلا	يصح الاستخلاف فصل مجلا
ثم إذا عجز قل عن القيام	إمام او حصرا يخاف بالدوام
عن أم قرآن كذا إن رعا	تفرق السفن فيها فاعرفا
صلاته تصح إن تأخرا	واستخلف الغير فحقق لامترا
وإن تقف على سواها فاضما	وارج الثواب من إله عظما

واستخلف يقرأ بالبناء للمجهول ليشمل ما إذا استخلف هو وما إذا استخلفوا هم لتركة ذلك أو لاعتذاره منه حيث تفرق السفن . الثاني لوح الناظم لبعض مسائل الاستخلاف ولا بأس بذكر بعض مسائله باختصار ، أما حكمه فقال الجلاب يستحب للامام أن يستخلف يعنى إذا حصل له سبب الاستخلاف وأسبابه أربعة عشر في الجملة كما تقدم قريبا . وأما صفته فإذا طرأ للامام استخلاف فانه يشير لمن يتقدم من المأمومين ، فان كان العذر يمنعه من الإمامة خاصة كالعجز عن القيام تأخر وصلى مأموما وراء المستخلف ، وإن كان يمنعه من الصلاة كالحدث بطلت صلاته وذهب ثم إن كان هذا المستخلف بالفتح بعيدا عن محل الإمامة لم ينتقل وأكمل بهم الصلاة في موضعه ، وإن كان قريبا تقدم لموضع الإمامة ولهذا استحب مالك للامام أن يستخلف من الصف الذى يليه . المازرى ويكون تقدمه على الهيئة التى صادف الاستخلاف عليها فيتقدم الراكع راكعا والجالس جالسا والقائم قائما ، وإذا حصل للامام العذر وهو راكع أو ساجد فالمشهور أنه يستخلف بهم حينئذ فيرفع بهم من استخلفه الامام وقيل لا يستخلف إلا بعد أن يرفع رأسه ولكن لا يكبر فان رفع الامام الأول قبل أن يستخلف فاقضى

(تتميم) لو مات شخص قبل إفراكه الحب وطيب الثمر لم يلزم وارثه زكاة إذا لم يكن فى نصيبه نصاب سواء كان مات تركه الميت نصابا أو أكثر فانه مات قبل وجوبها عليه والوارث عند ما خوطب لم يكن له نصيب ، وأما لو مات بعد الإفراكه والطيب لوجبته الزكاة إن كان ذلك نصابا أكثر حصل لكل وارث نصاب أو أقل لأنهم الآن كمالك واحد . ولما ذكر وقت تعلق الواجب خشى أن يتوهم أنه يجب الإخراج حينئذ وليس كذلك بين وقت الإخراج بقوله (لكنها تخرج من بعد الجذاذ

ثم حقوق الزرع في يوم الحصاد)

أى تخرج زكاة الثمار بعد جذاذها والحبوب حصاذاها والجذاذ بذالين معجمتين القطع وآتى الناظم فى آخر الشطر الثانى بدال مهملة وفى الأول بدال معجمة وقد نهى على ذلك قبل هذا أيضا .

والذهب والفضة

(عِشْرُونَ دِينَارًا نِصَابُ

الْعَيْنِ

مِنْ ذَهَبٍ فَرَضًا بغير مِثْنِ

وَمِائَتَانِ دِرْهَمًا مِنْ وَرَقٍ

كَلَنَاهُمْ سِكَّةً أَهْلَ الْمَشْرِقِ

يعنى أن نصاب الذهب

عشرون ديناراً لأقل من

ذلك والديناران اثنا عشر وسبعون

حبة ونصاب الفضة مائتا درهم

شرعى وهو خمسون

وخمسة حبة من الشعير

المتوسط لا من مملته ولا

من ضامره مقطوع من

طرفيه ما امتد خارجا عن

خالقه قال سيدى الشيخ

خايل النصاب بدرهم مصر

الآن الذى بمصر مائة وخمسة

وثمانون درهما ونصف

درهم وثمان درهم ونصاب

الذهب الآن بمصر (١)

وقوله بغير مِثْنِ أى

بغير كذب وقوله سِكَّةً

أهل المشرق تنبيه على مخالفة

سِكَّةً أهل المغرب لأن ابن

عرفه قال وزن الدرهم

بتونس المسمى بالجديد

باختبار بعض محققى عام

سنة وثمانين وستمائة سنة

وعشرون حبة شعير وسطا

مقطوع الذنب وعلى

ما أخبرته عام ستين وسبع مائة

أربعة وعشرون حبة شعير

ووزن الدينار التونسي

(١) هنا يفاض بالأصل

للمؤمنون به لم تبطل صلاتهم على الأصح كمن ظن إمامه رفع فرفع فتيين أن الامام لم يرفع ثم يرجعون إلى الركوع فينبعون المستخلف ولو لم يستخلف عليهم أحدا واجتروا بهذا الرفع أجزأهم ، فان تقدم غير من استخلفه الامام صحت صلاته على المنصوص فان لم يستخلف الامام أحدا قدموا رجلا وصحت صلاتهم وكذلك إن لم يقدموا ولم يكن تقدم أحدهم واثموا به ، فان قدمت طائفة رجلا وقدمت أخرى آخر فان كان في غير الجمعة أجزأتهم صلاتهم وقد أساءت الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد بإمام فقدّموا رجلا منهم وصلوا ولو قدموا رجلا منهم إلا واحد منهم صلى فذا فقد أساء وتجزئه صلاته بمنزلة رجل وجد جماعة تصلى بإمام فصلى وحده ، وإن أتموا وحدانا فان كانت غير الجمعة صحت وإن كانت الجمعة لم تصح على المنصوص لأن من شرطها الامام والجماعة وقد فقدوا ولو أن الامام حين طرأ له العذر أشار لهم لينتظروه فهل لهم أن يستخلفوا أولا قولان . وشرط المستخلف إدراك جزء من الصلاة يعتد به قبل العذر كأن يدرك الامام قائما أو راكعا فيدخل معه ثم يطرأ العذر للامام فان فاته الركوع فأدركه في السجود أو الجلوس فدخل معه فطرأ له العذر إذ ذاك واستخلفه بطلت صلاتهم لأنه كمنقل أم بمفترض وقيل تصح لو جوب ما أدرك بدخوله فان لم يدرك المستخلف شيئا وإنما أحرم بعد حصول العذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وتبطل صلاة من أتم به . وأما صلاته هو فان صلى لنفسه صحت صلاته وإن بنى على صلاة الإمام الذى استخلفه فان كان في الركعة الأولى فكذلك أيضا وإن كان في الثانية فكذلك على المشهور مقابله تبطل بناء على البطلان بتعمد ترك سنة وهى هنا السورة ، وأما إن كان في الثانية أو في الرابعة فتبطل صلاته لجلوسه في غير موضع الجلوس ويقرأ المستخلف من حيث قطع ويتبدى في السرية إن لم يعلم ، ويستخلف الإمام المسافر مسافرا مثله فان لم يجده أو جهل واستخلف مقيما أتم بهم صلاة الإمام وقام لإكمال صلاته وسلم المسافرون حين قيامه على المشهور لأن صلاتهم قد انقضت وأتم إذ ذاك المقيمون أفذاذا لأنهم دخلوا على عدم السلام مع الامام وإذا كان المستخلف مسبوقا وأكمل صلاة الامام فالمشهور أنه يشير إليهم كالأمر لهم بالجلوس ثم يقوم للقضاء فينتظرونه إلى أن يكمل صلاته ويسلمون معه وقيل يستخلف من يسلم بهم فان كان المستخلف مسبوقا وفي المؤمنيين مسبوقا أيضا فكل المستخلف صلاة الامام فان المؤمنيين كلهم يجلسون إلى أن يكمل هذا المستخلف ما فاته كما تقدم ويسلم معه من ليس بمسبوق ويقوم المسبوق للقضاء ، فان لم يدر المسبوق المستخلف ما على الامام أشار للمؤمنيين فأشاروا فان لم يفهم أو كانوا في ليل مظلم أفهموه بالتسبيح وإلا تكلم ، ولو رجع الامام فأخرج المستخلف وأتم بهم في بقية الصلاة ففي بطلانها قولان . قلت وقد رأيت أن أصل هذا الفصل بمسئلة منه كنت سئلت عنها قبل بمدة فأجبت عنها إذ ذاك وهى التى أشار لها الشيخ خليل بقوله وإن قال للمسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافة وسجد قبله إن لم تتمحض زيادة بعد صلاة إمامه ، طلب السائل منا بيان إجمالها وتوجيه أعمالها وحل إشكالها وهى وإن كانت أجنبية عن الامام لكنها من حسان المسائل لاسيما ولم أر من أجاد شرحها من شراح المختصر وغيرهم فأثبت ما كنت قيدت فيها إذ ذاك هنا لمن يحتاجه مخافة ضياعه . ونص ذلك ، قال الشيخ خليل وإن قال للمسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافة وسجد قبله إن لم تتمحض زيادة بعد صلاة إمامه . قوله وإن قال للمسبوق معناه أن الامام إذا حصل له عذر فاستخلف مأموما مسبوقا ثم بعد ما استخلفه أخبره أنه أسقط ركوعا أو نحوه . قوله ركوعا يريد أو سجودا أو قراءة الفاتحة على القول بإلغاء تلك الركعة . قوله من لم يعلم خلافة

حبة وعلى ما اختبرته ثلاث
وثمانون حبة ، فالنصاب
التونسي من الدراهم على
ما اختبره الأول ثلثمائة درهم
وسبعة وثمانون درهما
وتسعة أجزاء من ثلاثة
عشر وعلى ما اختبرته أربعمائة
درهم وعشرون . ونصاب
الدينار الشرعي بالذهب
على الأول ثمانية عشر وعلى
ما اختبرته سبعة عشر وتسعة
وعشرون جزءا ، من
ثلاثة وثمانين جزءا ثم بين
الناظم القدر المخرج من
الذهب والفصة فقال :

(فَنَصْفُ دِينَارٍ هُدَيْتَ
مِنْ ذَهَبٍ

رَكَاتُهُ عِشْرِينَ إِذَا
مَاتَ كَتَبَتْ

وَالْفَرَضُ فِي الدَّرَاهِمِ
الْعَدُودَةُ

مِنْ مِائَتَيْنِ خَمْسَةَ
مِائَتَيْنِ

فَذَلِكَ رُبْعُ الْعِشْرِ فِي
الْوَجْهِينِ

بَخْرَجُهُ مَا لَمْ يَكُنْ ذَا دَيْنٍ

أَيُّ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَجِبُ
فِي الْعِشْرِينَ مِنَ الذَّهَبِ

وَفِي الْوَجْهِ الَّذِي يَجِبُ
فِي مِائَتِي دَرَاهِمٍ حَيْثُ لَا دَيْنَ

عَلَى الْمَرْكُوبِ ، وَأَمَّا مِنَ عَلَيْهِ
دَيْنٌ قَدَرُ مَا يَدِينُهُ مِنَ الْعَيْنِ

أَوْ مَا يَنْقُصُ مَا يَدِينُهُ عَنِ

يشمل من علم صحة مقالته أو ظنها أو شك فيها أو توهمها من المأمومين ولا يدخل في ذلك المستخلف
لأنه مسبوق فلا علم عنده ، وفهم من كلامه أن من علم خلاف قوله لا يعمل عليه ثم إن علم صحة صلاة
الامام وصلاة نفسه فلا يتبع المستخلف في الاصلاح ، وإن علم صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الامام
ففي لزوم اتباعه قولان . قوله وسجد قبله إن لم تتمحض زيادة أي حيث تجمع مع النقصان واجتماعهما
إنما يتصور على المشهور من تحوّل ركعات الامام إذا بطلت إحداها فمهما حصل العلم للمستخلف
بما أسقطه الامام من إحدى الأوليين بعد عقد الثالثة اجتمعت الزيادة والنقصان فالزيادة الركعة للملغاة
والنقصان ترك السورة من الثالثة التي صارت ثانية وترك الجلوس عليها إن فاتته ، وأما إن علم قبل
عقدها فتمحض الزيادة وأما على الشاذ من عدم التحول فالسجود بعدى أبدا لتمحض الزيادة والله
تعالى أعلم ، ومفهوم الشرط إن تمحضت الزيادة سجد بعد السلام كما إذا استخلفه في الرابعة فبعد أن
صلاها أخبره أنه أسقط من الثالثة فتصير الرابعة التي صلى المستخلف ثلاثة ويأتي برابعة ويسجد بعد
السلام لتمحض الزيادة . قوله بعد صلاة إمامه يتعلق بسجد ولفظ صلاة على حذف مضاف والمعنى أنه
يسجد القبلي عند عدم تمحض الزيادة بعد كمال صلاة الامام وهذا هو المشهور لأنه موضع سجود
إمامه وقيل يسجد بعد كمال صلاة نفسه تغليبا لحكم صلاته . ابن عرفة : ابن رشد سجوده بعد قضائه
سماع موسى . ابن القاسم وإثر تمام صلاة الأول سماع أصبغ يراه وعلى سماع أصبغ درج المؤلف فان
قيل هل في اتفاقهم على أن المسبوق يسجد مع الامام السجود القبلي ولا يؤخره إلى كمال صلاة نفسه
ترجيح لما درج عليه المؤلف من سماع أصبغ قيل لا لأن المانع للمسبوق غير المستخلف من تأخير
السجود إلى آخر صلاته إنما هو مخالفة الامام وذلك مفقود هنا وقد يقال إن الامام وإن لم يوجد
هنا حسا فهو موجود حكما قاله في التوضيح . وقد رأيت أن أمثلي بعض الصور مما يشمله كلام المؤلف
إذ بذلك يظهر معناه ويخرج من حيز الاجمال إلى التنصيل : الصورة الأولى أن يدخل المسبوق مع
الامام في قيام الثالثة من الرباعية مثلا فيستخلفه فيها فينما هو قائم في الرابعة أخبره الامام أنه أسقط
ركوعا مثلا من إحدى الأوليين فتصير تلك ثالثته على المشهور من تحوّل الركعات فيكملونها ، ثم
يأتي المستخلف بالفتح ومن لم يعلم خلاف قول الامام من المأمومين برابعة ويتشهد ويسجد بالجميع
للسهو ثم يقوم وحده لركعة القضاء التي سبق بها فيقرأ بها فاتحة وسورة ويتشهد ويسلم ويسلم
الجميع بسلامه ويصير إنما استخلف المستخلف على الثانية ، وأما من علم خلاف قول الإمام فلا يتبعه
في القيام لرابعة الإمام بل يجلس إلى أن يسلم معه وإنما يتشهد بعد رابعة الامام لأنه لا يقوم لقضاء
ما فاتته إلا بعد كمال صلاة الامام ويسجد حينئذ تغليبا لحكم صلاة الامام كما مر وكان سجوده قبلها
لاجتماع الزيادة وهي الركعة للملغاة والنقصان وهو ترك السورة من الثالثة لما صارت ثانية وترك
الجلوس أثرها ، وأما لو فرغنا على الشاذ من عدم تحوّل الركعات لآتي بعد كمال التي هو فيها بركة
بالباقية وسورة قضاء عن الفاسدة من الأوليين وتشهد ثم قام لركعة القضاء وسلم وسجد بعد السلام
لتمحض الزيادة ويتبعه أيضا من لم يعلم خلاف قول الامام وأما من علم خلاف قوله فيجلس حتى يسلم
مع الامام وإلى هذه الصورة أشار الشيخ ابن عرفة بقوله محمد ، ولو استخلف من فاتته ركعتان على
ركعتين فقال له الأول بعد صلاة ركعة فقط أسقطت سجدة من الأوليين صارت الثالثة ثانية وهو لم
يجلس عليها فيصل بهم ركعتين بناء فيتشهد فيسجد بهم قبل فيأتي بركة قضاء فيسلم بهم اه فقله
صارت الثالثة أي التي استخلف فيها وقوله ثانية بناء على تحوّل الركعات كما مر وقوله وهو لم يجلس

يده عشرون ديناراً وعليه مثله أو عليه دينار .

﴿تمة﴾ لو اجتمع عنده

نصاب بعضه ذهب وبعضه

فضة وجبت عليه الزكاة

ويخرج جميعها من كل

منهما بحصته أو من أحدها

فقط خلافاً لبعض أصحابنا

والشافعي ، وعلى المذهب

يخرج من كل منهما بالجزء

فكل دينار يقابله عشرة

دراهم ولو كانت قيمته

أقل من ذلك أو عكسه .

(فَإِنْ يَزِدُّهُ عَلَى نَصَابِهِ

زُكِّيَ مَا قَدْ زَادَ مِنْ

حِصَابِهِ)

وسواء قل الزائد أو أكثر

إذ لا وقص في العين وإن

كان لا يمكن إخراج ربع

العشر من الزائد لقلته

فيشترى بما لا يمكن

إخراج ربع العشر منه

طعاماً أو غيره مما يمكن

قسمه على أربعين جزءاً

قاله بعض شيوخ ابن

عبد السلام اه ولعل

حكمة هذا العدد كونه

أقل عدد له ربع عشر

مصحح .

﴿فائدة﴾ الدنانير في الشرع

سبعة : دينار الزكاة

والجزية ويقال لهما

دينار الزاي لأنها في لفظهما

وصرف كل دينار منهما

عشرة دراهم ، ودينار

النكاح والدية والسرقة

عليها لأن الفرض أنه ما أخبره إلا بعد أن قام للرابعة وقوله فليصل بهم ركعتين أي التي هو فيها وأخرى لأن التي أخبره فيها صارت ثلاثة فيكملها ويأتي برابعة وقوله بناء مبنى على التحول أيضاً ومنه يعلم أنه يقرأ فيهما بالفاتحة فقط ويتشهد إثرهما لكمال صلاة الإمام الأول ويسجد هو وجميع المؤمنين قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقص كما مر ثم يأتي بركة القضاء إذ قد كشف الغيب إن لم تفته إلا واحدة ثم يسلم ويسلم الجميع بسلامه وإنما قال فليصل بهم ولم يقل بمن شك منهم أو بمن لم يعلم خلاف قول الإمام اجتزاء بتقديمه في كلامه في صورة أخرى وهي التي تذكر إثر هذه إن شاء الله تعالى . الصورة الثانية أن يخبره بذلك والمسألة بحالها بعد أن صلى بهم ركعتين بقية صلاة الأول فأخبره وهو في التشهد فيقوم هو ومن لم يعلم خلاف قول الإمام من المؤمنين فيصلي بهم ركعة بأمر القرآن فقط لأنها رابعة الإمام ويتشهد إثرها ويسجد للسهو ويسجدون كلهم معه ثم يقوم وحده لركعة القضاء ويسلم بعدها ويسلم الجميع بسلامه ، ومن علم خلاف قول الإمام لا يقوم بل يجلس أيضاً إلى أن يسلم معه ووجه ذلك كما تقدم في الصورة الأولى ، وإلى هذه الصورة أشار الإمام ابن عرفة بقوله سحنون لو قال الأول لمسبق استخلف على ركعتي ظهر بعد صلاتهما أسقطت سجدة صلى بمن خلفه إن شكوا ركعة بأمر القرآن فقط وقضى ركعة ويسجد بهم قبل سلامه وقيل قبل قضاؤه وإن أيقنوا فعلها قعدوا وصلى المستخلف ماعليه اه وقوله وقضى ركعة أي بعد أن يتشهد كما تقدم وقوله وقيل قبل قضاؤه هو المشهور كما مر وهذا إذا جزم الإمام بالاسقاط ، وأما لو شك في ذلك فقال ابن عرفة أيضاً إثر ما قبله يليه متصلاً به مانصه ولو قال أشك فيها قرأ فيها بأمر القرآن وسورة لاحتمال عدم السقوط فتكون قضاء ويجلس عليها لاحتمال السقوط فتكون بناء ويصلونها معه إن شكوا ويسجدون قبل اه أي ثم يقوم وحده لركعة القضاء ، وقوله قرأ فيها أي في الركعة التي يقوم لها هو ومن شك ثم قال ابن عرفة محمد لو استخلف من صلى معه ركعتين على ركعتين فذكر الأول بعد تمامها سجدة فإن شك المستخلف والقوم صلوا رابعة بناء وسجدوا قبل السلام فإن أيقنوا السلامة فلا شيء عليهم اه ولا فرق بين هذه والتي قبلها في قول ابن عرفة . سحنون لو قال الأول الخ إلا أن المستخلف في هذه غير مسبوق وفي تلك سبق بركتين .

﴿فرع﴾ قال ابن عرفة إثر ما قبله يليه ، ولو ذكر المستخلف أيضاً سجدة من إحدى الأخيرتين سجد وتشهد وأتى بركتين بناء وسجد قبل ويعيدون لكثرة السهو اه والمعنى إذا استخلفه على ركعتين وهو غير مسبوق فضلاهما فبينما هو في التشهد أخبره الإمام بأنه أي الإمام أسقط سجدة من إحدى الأخيرتين فيسجد حينئذ لاحتمال أن يكون هو أسقط ذلك من الرابعة ويتشهد عقبها لذلك ثم يحتمل أن يكون إنما أسقط من الثالثة التي استخلف فيها فتبطل بعقد الرابعة وبالضرورة أن إحدى الأولين باطلة أيضاً فليس عنده صحيح يقيين إلا ركعتان فيأتي بركتين بناء بالفاتحة فقط وهما الثالثة والرابعة ويسجد قبل السلام للزيادة ونقص السورة من الثانية لأنه لما بطلت إحدى الأولين صارت إحدى الأخيرتين هي الثانية ولم يقرأ فيها إلا بالفاتحة ، وانظر قوله ويعيدون لكثرة السهو هل هو مبنى على القول بطلان صلاة زيد فيها ركعتان فتكون الاعادة أبدية أو مبنى على المشهور أنها لا تبطل إلا بزيادة مثلاً ولكن تستحب الاعادة مراعاة للتقول بالبطان أو أن كثرة السهو كيف كان موجب للاعادة والله أعلم . الصورة الثالثة أن يخبره بذلك بعد قضاء ركعة واحدة من اللتين سبق بهما فتصير تلك رابعة صلاة الإمام فيتشهد عقبها ويسجد للسهو ويسجدون كلهم معه

ويقال له دينار الدم لأن

في كل دما ، ودينار اليمين
في الجامع وصرف كل
واحد منها اثنا عشر
درهما تغليظا عليهم ودينار
الصرف اثنا عشر درهما
أيضا ، قيل لأبي عمران
لم كان صرف دينار الزكاة
والجزية عشرة دراهم قال
لأن صرف الدينار
كان حين التقويم عشرة
وغيره من نظائره اثنا
عشر درهما .

(وكل ما يباع للادارة
من جملة العروض
للتجارة)

فذلك والعين هما سيمان

في واجب الزكاة يجمعان

يعني أن عرض التجارة
إذا كان للادارة بأن
يكون مالكة يبيعه
بالسعر الحاضر ثم يخلفه
بغيره ولا ينتظر به نفاق
سوق ولا غيره بل كما
يفعل أرباب الحوانيت
ونحوهم فإنه يقوم عرضه
كل عام وتصير قيمته
مع ما يده من العين
سواء فيزكيهما كل
عام وهذا معنى قوله :
فذلك والعين هما سيمان .

وفهم من قوله كل ما يباع
للادارة أن عرض تجارة
الاحتكار وهو الذي
يرصد به صاحبه السوق
ولا يبيعه إلا بشمن يرضاه

ثم يقوم وحده لركعة القضاء ويتشهد ويسلم ويسلم معه من علم خلاف قول الإمام ومن لم يعلم خلافه
صلى بعد سلام المستخلف ركعة بالفاتحة فقط لتحول ركعاتهم كما تقدم وإلى هذه الصورة أشار ابن
عرفة بقوله ولو قال له بعد قضاؤه ركعة فقط جلس فتشهد فسجد بهم كما كان يفعل الأول وصلوا بعد قضاؤه
بناء اه . الصورة الرابعة أن يخبره بذلك بعد أن قضى الركعتين اللتين سبق بهما فصلاة المستخلف تامة
لأنه صلى بالناس ركعتين وقضى ركعتين فيسجد قبل السلام لأنه لما بطلت إحدى الأولين صار
استخلافه على الثانية وقد ترك منها السورة ولم يجلس عليها وزاد الركعة الملقاة ويسجدون كلهم
ثم يسلم ويسلم معه من غير خلاف من علم خلاف قول الإمام وتيقن عدم السقوط وأما من علم خلافه
ممن تحقق النقص أو الشك فيه فإنه إذا سلم المستخلف يأتي بركعة بالفاتحة فقط لأنها رابعة الإمام
ويسلم ثم يسجد بعد السلام أيضا من شك منهم فيما قاله الإمام لاحتمال أن لا يكون بقي عليهم شيء
فتكون هذه الركعة زائدة وكذا من تيقن عدم السقوط ممن كان سلم مع الإمام لتحقيق الزيادة
في صلاة إمامه وأما من تيقن السقوط فلا يسجد بعد السلام إذ لازيادة عنده وإلى هذه الصورة أشار
الإمام ابن عرفة بقوله ولو قاله بعد قضاؤه سجد قبل ومن خلفه وصلوا ركعة بناء وسجدوا بعد أن
لم يتيقنوا سقوطها وتيقن كل المأمومين فعلها يسقطها عنهم ويوجبها على الإمام قضاء وشك بعضهم
يوجبها على الشك فتكون بناء اه فقوله صلوا ركعة بناء أي من تحقق من المأمومين السقوط أو شك
فيه لقاعدة إن الشك في النقص كتحقيقه وبديل قوله وشك بعضهم ليوجبها أي الركعة على الشك
وإذا وجبت على الشك فعلى الموقن أخرى وأما من تحقق عدم السقوط فلا يأتي بركعة لقوله وتيقن
كل المأمومين فعلها يسقطها عنهم بالسقوط يريد وتيقن البعض يسقطها عن ذلك البعض وقوله وسجدوا بعد
أن لم يتيقنوا سقوطها هو صادق بمن تيقن عدم السقوط ومن شك فيه وإنما يسجد من تيقن عدم
السقوط لتحقيقه للزيادة في صلاة إمامه ويسجد من شك فيه لاحتمال عدم السقوط فتكون هذه
الركعة زائدة ومفهومه أن من تيقن السقوط لا سجود عليه إذ لازيادة عنده وهو كذلك . والحاصل
أن من تيقن السقوط يأتي بركعة ولا يسجد بعد السلام ومن تيقن عدمه بالعكس لا يأتي بركعة
ويسجد بعد ومن شك فيه جمع بينهما فيأتي بركعة ويسجد بعد أيضا والله أعلم ، والسجود في الصور
الثلاث قبل هذه قبلى لاجتماع الزيادة والنقص وفي هذه الرابعة قبلى وبعدي كما ذكر مفصلا .
الصورة الخامسة من أدرك الإمام في الثالثة فاستخلفه فيها أيضا وأخبره إذ ذاك باسقاطه سجدة من
إحدى الأولين لم يدر عينها فيسجد حينئذ لاحتمال كون الترك من الثانية ولم يفت تداركها ويبنى
على ركعة لاحتمال كون الترك من الأولى وقد بطلت بعقد الثانية فليس عنده محقق الصحة إلا واحدة
فيصلي بهم ثلاثا بانيا على واحدة ويتشهد وينتظرون قضاء ركعة ويسلم ويسلمون ويسجدون بعد
لتحضر الزيادة ويعيد من خلفه صلاتهم لاحتمال كون الترك من الثانية فيكون قد أصاب بالسجدة
محالها واستخلافه على اثنتين واستخلافه على هذا الاحتمال باطل لأنه لم يدرك من الثانية جزءا يعتد
به فلما تبعوه بطلت صلاتهم ولو لم يتبعوه أعادوا أيضا لاحتمال وجوب اتباعهم له وتقديم غيره أولى
وإلى هذه الصورة أشار الشيخ ابن عرفة رحمه الله بقوله ولو قاله حين قدمه سجد بهم سجدة وبني
على ركعة وصلى بهم ثلاثا بناء يتشهد آخرها وينتظرون قضاء ركعة ويسلم بهم الشيخ ويسجد بعد
سلامه قال ويعيد من خلفه لاحتمال إصابته بالسجدة محلها فيصير مستخلفا على اثنتين وتصير الثالثة
واجبة عليه فذا فلما صلوا معه بطلت صلاتهم ولو لم يتبعوه أعادوا لاحتمال وجوب اتباعهم والأولى

تقديم غيره اه وانظر تعليل الشيخ أبي محمد إعادة من خلفه في احتمال إصابته بالسجدة محاها بصيرورة الثالثة واجبة عليه فذا فاما صلواها معه بطلت صلاتهم فظاهره صحة الاستخلاف على هذا الاحتمال والبطلان إنما هو لاتباعهم له في الركعة الثالثة الواجبة عليه فذا وهذا إنما يأتي على مقابل المشهور من أنه لا يشترط في صحة الاستخلاف إدراك المستخلف جزءا يعتد به ، وأما على المشهور من اشتراطه فالظاهر أن البطلان إنما هو لبطلان الاستخلاف رأسا كما تقدم ، وانظر أيضا من علم خلاف قول الإمام هل يبقى قائما ولا يتبع المستخلف في السجدة فاذا جلس المستخلف على الثانية قام هو كما موم جلس إمامه على ثالثة فاذا قام المستخلف لرابعة صلاة الامام جالس هو كما موم قام إمامه لخامسة فاذا سلم المستخلف سلم معه وسجد معه بعد السلام للسهو وأعاد صلاته لاحتمال بطلان الاستخلاف كما مر أو حكمه خلاف هذا ؟ لم أقف فيه على شيء والله أعلم . الصورة السادسة دخل المسبوق مع الامام في الرابعة فاستخلفه فيها فبعد أن صلاها وجلس للتشهد أخبره الامام بإسقاط ركوع من الثالثة فيقوم ويأتي بركعة بالفاتحة فقط اتفاقا لأننا إن قلنا بتحول الركعات ففي رابعة إن قلنا بعدمه فتالثة ويتشهد عقبها ويتبعه في ذلك من لم يعلم خلاف قول الامام ثم يقوم وحده لقضاء ما فاتته ثم يسلم ويسلمون ومن علم خلاف قول الامام يستمر جالسا إلى أن يسلم بسلامه أيضا ثم يسجدون كلهم بعد السلام للزيادة حتى من علم خلاف قول الامام لترتب السجود على إمامه والله تعالى أعلم . والسجود في هذه الصورة والتي قبلها بعدى لتمحض الزيادة وإلى هاتين الصورتين وما أشبههما أشار بقوله إن لم تتمحض زيادة وكلام الشيخ خليل قابل لأكثر من هذا لأن المتروك إما ركوع أو سجود أو قراءة الفاتحة وفي كل منها إما أن يستخلفه في قيام الثانية أو الثالثة أو الرابعة فهذه تسع صور وفي كل منها إما أن يخبره بالإسقاط وقت الاستخلاف أو بعد أن صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثا أو أربعا فهذه خمس صور فاذا ضربت في التسع خرج خمس وأربعون صورة كلها مع تحقق الإسقاط فلو قال له الإمام أشك أني تركت هذا جاءت الصور كلها فالجموع تسعون صورة إلا أن بعضها يبطل فيه الاستخلاف على المشهور تحقيقا كما إذا أدرك الثانية فاستخلفه فيها وقل له أسقطت سجودا فيسجد المستخلف لإصلاح الأولى ويبنى عليها حتى يكمل صلاة إمامه ثم يقضيها وتصح صلاته وحده دون من أتم به إذ لم يدرك جزءا يعتد به كما مر وفي بعضها يبطل على احتمال كما تقدم في الصورة الخامسة وانظر ابن عرفة على ما إذا قال الامام لم أدرك رابعة استخلفه فيها أسقطت قراءة الأولى وسجود الثانية وركوع الثالثة أو قال لم أدرك ثالثة استخلفه فيها أسقطت سجدتين من الأولين وأخبره بذلك قبل قضاء ما فاتته أو بعض قضاء ركعة أو بعض قضاء ركعتين أو قال له تركت سجدتين لا أدري من ركعة أو ركعتين وأخبره بذلك قبل قضاءه أو بعده فطالع تطلع والله الموفق بمنه ، هذا ما أمكن جلبه في الحال مع تفرق الذهن وتشتت البال ، فمن وقف عليه من السادات الأعلام فرأى فيه فسادا مما جرت به الأقلام أو بما قد يسبق إلى الأوهام فليفضل علينا بالتنبيه على ذلك والرجوع عن الخوض في تلك المسالك ، أخلص الله الكريم العمل لوجهه وتقبله بمحض جوده وفضله وتغمد الجميع برحمته وطوله آمين يارب العالمين وكتب عبد الله محمد بن أحمد ميارة خا ر الله له بمنه وكرمه حامدا لله تعالى مصليا ومسلما على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله مسلما على من يقف عليه من السادات الأعيان طالبا منهم صالح الدعاء في السر والاعلان .

كتاب الزكاة

تسكّم في هذا الكتاب على القاعدة الثالثة من قواعد الاسلام وهي الزكاة . والزكاة لغة النمو والزيادة

بقال

ليس حكمه كذلك وهو كما أفهم . واعلم أن لزكاته خمسة شروط : الأول أن لا تكون في عينه زكاة احترازا من نصاب الماشية فان زكاته في عينه فلا يعدل عنه إلى غيره فان قصرت عن النصاب فهي كالعرض وكذلك الحبوب . الشرط الثاني أن يملك بمعاوضة احترازا من عرض الميراث والهبة والصدقة إذ لا زكاة فيه إلا بعد عام من يوم قبض ثمنه . الشرط الثالث أن يكون أصل هذا العرض المحتكر عرض تجارة أو عين احترازا عما إذا كان أصله عرض قنية فانه إذا باعه يستقبل به حولا . الشرط الرابع أن يبيع بهين إذ لو يبيع بعرض لم يكن فيه زكاة . الشرط الخامس أن يرصده السوق فاذا اجتمعت هذه الشروط زكاه لعام واحد ولو أقام عنده أعواما وقد علم من هذا أن عرض القنية لا زكاة فيه إلا أن يبيعه ويستقبل بشمنه حولا والله تعالى أعلم . ولما تسكّم على شروط وجوب الزكاة في التعميم إجمالا شرع في الكلام على كل نوع منها تفصيلا فقال .

(باب زكاة الإبل)

(في كل خمس عددت

من الإبل

شاة إلى خمس وعشرين

تصل

فيها وفيما فوقها بنت

مخاض

إلى ثلاثين وخمس

لا اعتراض

يعني أنه يجب في كل

خمس من الإبل لافيا

دونها شاة جذعة أو جذع

أو ثني وأطلق في الشاة

ولابد من كونها

من الضأن إلا أن يكون

جل غنم بلده المعز قال

المازري فإن عدم بحله

الصفان طوبى بكسب

أقرب بلد إليه وقوله لا

اعتراض أي لأن ذلك من

قبل رسول الله صلى الله

عليه وسلم فلا مدخل فيه

بقياس ولا اجتهد والله

تعالى أعلم :

(فائدة) ما ذكر من الإبل

بالغنم يسمى شنقا عند

مالك قاله عياض ولا

زال الشاة تؤخذ عن كل

خمس من الإبل إلى أن

تبلغ خمسا وعشرين فإذا

بلغتها ففيها حينئذ وفيما

فوقها إلى خمس وثلاثين

بنت مخاض إن وجدت

سليمة، فإن لم توجد بل

يقال زكا الشيء إذا نما وكثر، إما حسا كالنبات والمال، أو معنى كنمو الإنسان بالفضائل والصالح، وسميت صدقة المال زكاة لأنها تعود بالبركة في المال الذي أخرجت منه وتنمية وقيل لأن القدر المخرج يزكو عند الله وينمو كما جاء في الحديث «ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا كان كأنما يضعها في كف الرحمن فيزيها له كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله حتى تكون كالجبل» وقيل لأن صاحبها يزكو بأدائها كما قال تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» وكونها إحدى القواعد الخمس معلوم من الدين ضرورة وأدلة وجوبها من الكتاب والسنة والاجماع شهيرة فلا يطول بها فمن جحد وجوبها فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن لم يتب قتل كفرا لإنكاره ما علم من الدين ضرورة ومن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها أخذت منه كرها وإن بقتال ويؤدب على امتناعه من إعطائها وتجزئه على المشهور. قال الامام الجزولي ولها شروط وجوب وشروط إجزاء وآداب فشروط وجوبها سبعة الإسلام والحرية والنصاب وصحة الملك احترازا من الغاصب وتام الحول في غير الحبوب ومحى الساعى في الماشية وعدم الدين في العين، وشروط إجزائها أربعة: النية أنها زكاته وإخراجها بعد وجوبها ودفعها إلى إمام عادل أوفى الأصناف الثمانية عند عدمه والإخراج من عين ما وجبت فيه لا عوض منه. وآدابها ثمانية: إخراجها عن طيب النفس ومن كسب طيب ومن خياره ودفعها للمساكين باليمين وسترها عن أعين الناس وتفريقها في البلد الذي وجب فيه وأن يقصد بها الأوج فالأجوج، وعلى الامام أو المصدق أن يدعو لدافعها اه. قال في الجواهر وهي بالاضافة إلى متعلقاتها ستة أنواع: زكاة النعم والتقدين والتجارة والعشرات والمعادن والفطر اه.

(فُرِضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا يُرْتَسَمُ عَيْنٍ وَحَبِّ وَنَمَارٍ وَنَعَمٍ)

أخبر أن الزكاة فرضت فيما يرسم أي يرسم ويكتب فيفتعل بمعنى يفعل ومراده فيما يذكر ثم أبدل من لفظ ما يجب فيه الزكاة وهو الأنواع الثلاثة: أولها العين وهو الذهب والفضة وغنه عبر ابن شاس بالنقدين كما مر. الثاني الحبوب والثمار وعبر غير الناظم كابن الحاجب والشيخ أبي محمد وغيرها عن هذا النوع بالحرث قال الجزولي الحرث اسم لجميع فوائد الأرض ما بين حبوب وثمار مما هو أطعمة مقتانة مدخرة وبعضهم عبر عنه بالمعشرات كما مر عن الجواهر. الثالث النعم وهي الإبل والبقر والغنم واستعمل الناظم كابن الحاجب وغيره لفظ النعم اسم جنس للأنواع الثلاثة الإبل والبقر والغنم لقوله تعالى «فجزاء مثل ما قتل من النعم» وقال الجوهري النعم واحد الأنعام وهي الأموال الراعية وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل.

(تنبيه) تقدم عن الجواهر أن الذي تجب فيه الزكاة ستة أنواع ذكر الناظم في هذا البيت منها ثلاثة أنواع ثم عدّ فصلا آخر الكتاب لزكاة الفطر وسكت عن زكاة المعدن ولعله أدرجها في زكاة العين وإن كانت تخالفها في قليل من الأحكام نظرا لاتفاقهما في كثيرها كما سكت أيضا في هذا البيت عن زكاة العروض وهي التي عبر عنها في الجواهر بالتجارة نظرا إلى أنها آيلة إلى زكاة العين فأدرجها فيها أيضا كالمعدن ثم ذكرها صريحا مع بعض ما يتعلق بها في قوله: والعرض ذو النجر البيتين والله تعالى أعلم.

(فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ حَقَّتْ كُلُّ عَامٍ يَكْمُلُ وَالْحَبُّ بِالْأَفْرَاكِ يُرَامُ

وَالْتَمَرُ وَالزَّيْبُ بِالطَّيْبِ وَفِي ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِهِ وَالْحَبُّ يَفِي)

بقوله :

(فَإِنْ يَسْكُنْ وَجَدَانَهَا)

قَدْ اُعْتَذَرَ

فَأَبْنُ لَبُونٍ عَوْضٌ مِنْهَا

ذَكَرَ

أى فان تعذر على المزكين

وجدان بنت المخاض بأن

لم تكن سايعة بل معية

وعدمت جملة فابن لبون

تخفيفا على المزكى لأن

بنت المخاض أفضل منه

وإن كانت أصغر وقوله

ذكر كذا وقع في الحديث

وصفه بذكر فقال عياض

هو تأكيد ، وقيل بيان

لأن من الحيوان ما يطلق

على ذكره وأثناء ابن

كابن عرس وابن آوى

وقيل تحرزه عن الخثي

والله تعالى أعلم

ثُمَّ تَفِيَا فَوْقَهَا بِنْتُ لَبُونٍ

حَتَّى إِلَى خَمْسٍ تَلِيهَا

أَرْبَعُونَ

أى ثم فيما فوق خمس

وثلاثين وهى ست وثلاثون

إلى خمس وأربعين بنت

لبون وسكت عن

حكمها إذا لم توجد

والظاهر أن ربها مكلف

بتحصيلها ولا يؤخذ عنها

حق بخلاف ابن اللبون

عن بنت المخاض قال

في الذخيرة الفرق أن ابن

للون يتمتع من صغار

أخبر أن الزكاة في العين والأنعام حقت أى وجبت أى تجب في كل عام يكمل وينتضى فجملة يكمل
صفة لعام بمعنى أن مرور الحول شرط في وجوبها فيهما وأن زكاة الحرث لا يشترط في وجوبها مرور
الحول بل تجب في الحبوب بالافراك وفي التمر والزبيب بالطيب وإن لم يكمل الحول ولذا قال ابن
الحاجب والحول شرط إلا في المعادن والعشرات فالحب مبتدأ وجملة يرام أى يطلب خبره وبالافراك
يتعلق يرام وفاعل يرام يعود على الحب على حذف مضاف أى تطلب زكاته بالافراك وأن ماله زيت
من الحبوب تخرج الزكاة من زيتة إذا بلغ حبه النصاب فجملة والحب يفي أى بالنصاب حالية وفهم
من كلامه أن ملازيت له من سائر الحبوب والثمار تخرج الزكاة من عينه ولا إشكال في ذلك وقد
تقدم أن من شروط أدائها إخراجها من عين ما وجبت فيه فتكلم على ما قد يتوهم وسكت عما هو
جار على الأصل ويدخل في الحب القمح والشعير والسلت وهو حب بين القمح والشعير لا قشر له
ويعرف بشعير النبي عند أهل المغرب قاله الشيخ زروق قال بعضهم يعرف عند البرابر بأشنتيت
ويدخل أيضا العلس وهو حب صغير يقرب من حلقة البر. التوضيح ويدخل أيضا الأرز والدخن
وهو البشنة والذرة وهى على نوعين بيضاء وهى التى تعرف بهذا الاسم وسوداء وتعرف بآئيلي
وتدخل القطني أيضا على المعروف وهى الفول والحصى والجلبان واللوبياء والترمس والبسلة والعفس
والكرسنة وأما التمر والزبيب فقد صرح بهما ويدخل في ذى الزيت الزيتون والجلجلان وحب
الفجل ونحوها مما له زيت وضابط ما تجب فيه الزكاة على قول الجمهور أنه القنات المدخر للعيش
غالباً كما يصرح به الناظم بعد هذا في قوله: إذ هى في القنات فيما يدخر ، وقال ابن الماجشون وكل ذى
أصل من الثمار كالرمان والتفاح وقيل غير ذلك وعلى المشهور فلا زكاة في البقول ولا في الفواكه
كالرمان وكذلك التين ولا في العسل وفي حب الفجل والكتان والعصفرو وما لا يتم كبر مصر
ولا يترتب كعنها ولا يخرج زيتاً كزيتونها خلافاً للمشهور ووجوب الزكاة إلا في حب الكتان، أما
مرور الحول في العين فلا شك في كونه شرطاً كما صرح به ابن الحاجب وغيره ، فإذا تلف النصاب
أو جزؤه قبل الحول ولو بيوم سقطت الزكاة وكذلك إن تلف النصاب بعد الحول وقبل الإمكان
كألو تعذر الوصول إلى المال بسبب من الأسباب. واختلف إذا تلف بعضه والمسألة بحالها بعد الحول
وقبل الإمكان فالمشهور اسقوطها وأوجبها ابن الجهم ومنشأ الخلاف هل الفقراء شركاء في النصاب بدفع
عشره أو ليسوا كذلك وإنما المقصود إرفاقهم بشرط النصاب ولو أخرج الزكاة وعزلها عن دفعها فضاءت
من غير تفريط لم يضمن ولو عزلها بعد حولها وقد كان فرط في تأخيرها فضاءت ضمنها ، ولو عزلها
عند محالها فضاءت المال المزكى وبقيت الزكاة عكس ما قبله وجب عليه دفعها والمشهور جواز إخراجها
قبل الحول بيسير واختلف في حد القرب فقيل اليوم واليومان وهو قول ابن الموز وقيل العشرة
أيام ونحوها وهو قول ابن حبيب في الواضحة وقيل الشهر ونحوه وهو رواية عيسى عن ابن
القاسم وقيل الشهران ونحوها وهو لما لك في المبسوط وهل هذا الخلاف في جواز الإقدام على ذلك
ابتداء وهو ظاهر كلام ابن الحاجب أو بعد الوقوع والنزول وهو الذى نقل صاحب الجواهر
والتلمسانى وغيرهما قال في التوضيح وهو أقرب لأن المطلوب ترك ذلك ابتداء اه. وما يتعلق باشتراط
الحول في العين الكلام على نماء المال وهو جنس تحت ثلاثة أنواع الربح والفائدة والغلة ودليل
الحصر في الثلاثة الاستقراء والمراد حصر النماء في الثلاثة لا حصر الثلاثة في النماء لأن أحد طرفي
الفائدة كالهبه لم ينم عن مال فالربح يزكى لحول أصله كان أصله نصاباً أولاً كما يقول الناظم : وحول

الشجر فعدلت هذه
الفضالة فضيلة الأنوثة .
والحق لا يختص بمنفعة .

(فَإِنْ تَزِدْ فَحَقَّةٌ تَعَيْنُ
حَتَّى إِلَى سِتِّينَ فَرَضُ
بَيْنُ)

أى فان زادت على خمس
وأربعين بأن صارت ستا
وأربعين إلى ستين ففيها
حققة .

(ثُمَّ إِلَى السَّبْعِينَ بَعْدَ خَمْسٍ
جَذَعَةٌ تَسْمُرُ كُلَّ نَفْسٍ)

أى ثم بعد الستين إلى
خمس وسبعين ففيها جذعة
وقوله تسمر كل نفس مأخوذ
من السرور خلاف
الحزن تقول سرني فلان
مسرة والفاء في قوله
فجذعة زائدة مخلة بالوزن

(ثُمَّ إِلَى التَّسْعِينَ لَامًا
فَوْقَهَا)

بِنْتَا لَبُونٍ لَمْ تَزَلْ أَحَقَّهَا
أى ثم بعد الخمس والسبعين
إلى التسعين بنتا اللبون
لم تزل أحقها في كل من
العدد المذكور، وفي بعض
النسخ: لم يزل ذا حقها،
وسكت عن ذكر ما يجب
بعد التسعين إلى مائة
وعشرين وهى حقان
طروقتا الفحل .

(ثُمَّ إِلَى الْعِشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ
تُخْرِجُ حَقَّتَانِ لِلتَّزْكِيَةِ)

الأرباح ونسل كالأصول، وهو كما قال ابن عرفة زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول فمن كان له دينار
أقام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة ثم باعها بعد شهر بعشرين فانه يزكى الآن وهذا هو
المعروف لأن حول الربح وهو التسعة عشر حول أصله وهو الدينار ويقدر كون ذلك الربح في
أصله من أول الحول وعليه فمن له عشرة حال عليها الحول فأنفق خمسة منها ثم اشترى بالخمسة الباقية
ساعة باعها بخمسة عشر أو اشترى بخمسة أولاً ثم أنفق خمسة فهل يقدر وجود الربح حين الحول
فتجب الزكاة في الوجهين وهو مذهب المغيرة أو يقدر وجوده حين حصوله فتسقط الزكاة في الوجهين
وهو قول أشهب أو يقدر وجوده حين الشراء فتسقط في الوجه الأول وهو إذا أنفق أولاً ثم اشترى
وتجب في الثانى وهو إذا اشترى ثم أنفق وهو قول ابن القاسم ثلاثة أقوال .

﴿فرع﴾ من تسلف عشرين دينارا فاشترى بها سلعة أقامت حولاً ثم باعها بأربعين ولم يكن عنده ما
يجعله في مقابلة العشرين المتسلفة فالإتفاق أنه لازكاة عليه في العشرين لأنها عليه دين . واختلف
في زكاة الربح فقال ابن القاسم يزكى لأنه ملك الأربعين عليه منها عشرون، وقال المغيرة لازكاة عليه فيه
لأنها إذا سقطت الزكاة عن الأصل فالربح أحرى، وقال مطرف إن نقد من ماله شيئا ولو قل يزكى وإن
لم ينقد شيئا فلا زكاة .

﴿فرع﴾ من كان عنده عشرون دينارا فاشترى بها سلعة على أن ينقدها فلم ينقدها حتى حال الحول
فباع السلعة بأربعين فاختلف في عشرين الربح على ثلاثة أقوال: الأول أنه يزكى لحول الأصل رواه
ابن القاسم ابن بزرة وهو المشهور، والقول الثانى أنه يزكى من يوم الشراء قاله ابن القاسم .
والقول الثالث يستقبل بالربح رواه أشهب عن مالك وأما الفائدة فيستقبل بها بعد قبضها وهى ما حدث
لأعن مال أصلا كالعطايا والميراث أو عن مال لا تجب فيه الزكاة كضمن عرض الفينة فان استفاد فائدة
بعد أخرى فان كانت الأولى نصابا زكى على حولها وكل ما يستفيد بعدها يزكى لحول نفسه كان نصابا
أولا فان اختلطت عليه الأصول كان حول الجميع حول آخرها على المشهور وإذا كانت الفائدة الأولى دون
النصاب ضمت إلى الثانية اتفاقا فان كمل منهما معا النصاب فحولهما معا من حول الثانية وكل ما يستفده
بعد ذلك يزكىه حول نفسه نصابا أو أقل وإن لم يكمل النصاب منهما ضمنا معا إلى الثالثة فاما أن
يكمل النصاب أولا أجره على ما ذكرنا .

﴿فرع﴾ إذا ملك عشرة في الحرم وعشرة في رجب فحولهما معا رجب كما تقدم فاذا أنفق العشرة
الحرمية أو ضاعت بعد أن حال حولها ثم حال حول الرجبية وهى ناقصة عن النصاب فقال ابن القاسم
بسقوط الزكاة لأنه يشترط اجتماعهما في الملك وكل الحول ولم يجتمعا إلا في نصفه . وقال أشهب
بوجوب الزكاة لأنه يكفي عنده اجتماعهما في الملك وبعض الحول لأنه يرى أن زكاة كل
فائدة على حولها وإنما أخرجت زكاة الأولى مخافة أن لا تبقى الثانية فاذا تبين البقاء زكيتا ، فلو
ضاعت الثانية أو أنفقها قبل حولها فالإتفاق على سقوط الزكاة أو ضاعت الأولى أو أنفقها قبل
حولها فلا خلاف في سقوط الزكاة أيضا لفقد الحول، ولو أنفق الأولى بعد حولها فحال حول الثانية
وهى نصاب فيتفق على وجوب الزكاة في الثانية ويختلف في الأولى .

﴿فرع﴾ إذا كانت الفائدة الأولى نصابا فعلى حولها كما مر فاذا نقصت عن النصاب
فان نقصت قبل كمال حولها فكذلك ناقصة من أول وهلة تضم للثانية كما تقدم وإن حال حولها
كاملة ثم حال مرة أخرى ناقصة فلا تضم لما بعدها على المشهور بل يزكى كل

أى ثم لا تزال الحقتان
تؤخذان من التسعين إلى
مائة وعشرين .

(فَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ
عَلَيْهَا وَعَلَتْ
فَقَرَضُ كُلِّ أَرْبَعِينَ
كَمَلَتْ
بِنْتُ لَبُونٍ لَمْ تَزَلْ فِيهَا
تُحَدِّدُ

رَحِمَةُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ نَعْدَ)

أى وإن زادت الإبل عن
المائة والعشرين ففرض
كل أربعين منها بنت لبون
وفرض كل خمسين حقة
وهذا قول ابن القاسم ،
وأما قول مالك وهو
لمشهور أنها إذا زادت
على مائة وعشرين بواحدة
إلى مائة وتسعة وعشرين
فان الساعى يخير بين أخذ
ثلاث بنات لبون أو حقتين
إن وجدتا أو فقدتا وإن
وجد أحدهما منفردا تعين
رفقا برب الماشية ومنشأ
الخلافا قوله عليه الصلاة
والسلام بعد حكمه « بأن
فى المائة والعشرين حقتين
فما زاد فى كل خمسين
حقة وفى كل أربعين بنت
لبون هل يحمل على زيادة
العشرات فيستمر فرض
الحقتين إلى مائة وثلاثين
كما قال مالك أو على مطلق
الزيادة فيؤخذ ثلاث
بنات لبون كما قال ابن القاسم

فائدة على حولها لأن كل فائدة قد تقرر حولها بوجوب الزكاة فيها وقال ابن مسلمة تنتقل كما لو
نقصت قبل حولها ورجه في التوضيح ، وأما الغلة فالمشهور أنها كفائدة يستقبل بها حولا والشاذ
إلحاقها بالرجح فزكى حول أصلها والغلة هى نماء المال من غير معاوضة به فقولهم نماء المال خرج
بذلك أحد نوعى الفائدة وهو ما تجدد عن غير مال كالعطية والميراث ، وقولهم من غير معاوضة به
خرج به النوع الثانى من نوعى الفائدة وهو ما تجدد عن مال غير مزكى كمن كان عنده عرض قنية
فباعه فان ثمنه نماء مال لكن بعد المعاوضة به وخرج به الرجح أيضا لأنه مع المعاوضة ومثال الغلة من
اشترى أصولا للتجارة فأثمرت وليس فى عين تلك الثمار زكاة إما لكونها من الفواكه والخضر
التي لازكاة فيها أو مما تركى لكنها دون النصاب ثم باع تلك الثمار فالمشهور أنه يستقبل بثمنها وقيل
يزكىه حول المال الذى اشترى به تلك الأصول وأما لو وجبت فى عين الغلة زكاة كما لو اغتلت نصابا
من التمر أو الحب فانه يزكىه زكاة العشرات اتفاقا ثم يكون كسائر سلع التجارة فإذا تم له حول عنده
من يوم أدى زكاته قومه إن كان مديرا أو له مال عين سواء وإن كان غير مدير فلا تقويم عليه حتى
يبيع فان باعه بعد الحول من يوم أدى زكاته زكى الثمن مكانه وإن باع قبل الحول تربص فإذا تم
الحول زكى وكذلك إذا اكرت أرضا للتجارة وزرع فيها للتجارة قاله فى المدونة وأما إذا لم تجب
فى عين الغلة زكاة ولم يبيعها بل بقيت عنده فهى كسائر سلع التجارة إما أن يكون مديرا أو محتكرا
وأما غلة أصول القنية فان وجبت زكاة فى عينها زكى أيضا ثم لا شئ عليه حتى يبيعها ويستقبل
بثمنها حولا لأن ثمنها فائدة لتجده عن مال غير مزكى وهى الأصول المقصود بها القنية وكذا إن لم
تجب فى عينها زكاة استقبل بثمنها أيضا . وأما لو اشترى الأصول للتجارة وفيها ثمار لم تطب ثم باع الثمرة
بعد طيبها وليست نصابا أو قبل الطيب على القطع ولو كانت نصابا فثمنها فائدة لأن مباشرة العقد
للمثمرة هنا كانت بطريق التسع فلم تكن مقصودة فلم تحصل معاوضة وذلك شأن الفائدة فى أحد
وجهيها . التوضيح ويبين لك هذا أنه لو كانت الثمرة مأبورة عند العقد لزكى ثمنها حول الأصل .
ابن الحاجب فى تمثيل الغلة وكذلك غلة دور التجارة وعبيدها وغنمهما . التوضيح قال فى النوادر
ومن المدونة قال مالك وما اتخذته المرأة من الحلى لتكرهه فغلته فائدة وكذلك غلة ما اشترى للتجارة
أو للقنية من ربا أو غيرها قال وأما من اكرت دارا ليسكرها فما اغتلت من هذه فليزكه حول
من يوم زكى ما نقد من كرائها لامن يوم اكرتها وهذا إذا اكرتها للتجارة أو القنية لأن هذا
متجر وأما إن اكرتها للسكنى فأكرها لأمر حدث له فلا يزكى غلتها وإن كثرت إلا الحول من
يوم يقبضها هـ . وأما مرور الحول بالنسبة لزكاة النعم فهو شرط أيضا كما شمله قول ابن الحاجب والحول
شرط إلا فى المعادن والمعدات ، فلو نقص نصاب الماشية ولو قبل الحول بيوم فلا زكاة وإن كانت أقل
من النصاب فتوالدت وكمل النصاب ولو قبل الحول بيوم فالزكاة لأن حول نسل الأنعام حول
أمهاتها كما يأتى فى قول الناظم : وحول الأرباب ونسل كالأصول ، وهذا إذا لم تكن سعاة أو كانت
ولا تصله فحينئذ تجب بمجرد مرور الحول وأما إن كانت سعاة وتصله فمجيء الساعى شرط وجوب
على المشهور وعليه لو مات رب الماشية بعد الحول وقبل مجيئ الساعى لم يجب على الوارث إخراجها
لأنها لم تجب على الميت ولكن يستحب له إخراجها ولو أوصى بزكاتها إذ ذاك فمات لم يخرج من
رأس ماله إذ لم تجب عليه وإنما يخرج من الثلث ولو أخرجها قبل مجيئ الساعى لم تجزه وكان له
أخذها منه وعلى اشتراط مجيئ الساعى أيضا لو مر الساعى بإنسان فوجد ماشيته ناقصة عن النصاب

وهذه المسألة إحدى
المسائل الأربع التي أخذ
ابن القاسم فيها بقول غير
مالك، وقوله علت تأكيده
لقوله زادت .

(باب زكاة الغنم)

(وفي نصيب الضأن شاة

واحدة

من أربعين ليس فيها

زائدة)

أي يجب في أربعين من

الغنم سواء كانت ضأنًا

أو معزًا أو جمعا منهما

لأقل منها شاة واحدة

جذع أو جذعة سنًا سنة

كاملة، وقوله الضأن ليس

للاحتراز عن شيء لأن

العز كذلك كما ذكرنا وفي

كتابه عليه الصلاة والسلام

لفظ الغنم وهو شامل لهما

تنبيه لم يقل في كل

أربعين كما قال في كل خمس

عددت من الإبل لأن

الواجب لا يتعدد بتعدد

الأربعين بخلاف الإبل .

(حتى إلى المائة بعد

العشرين

واحدة فيها على الزكيتين)

يريد أن الشاة الواحدة لم

تزل واجبة من الأربعين

وما زاد عليها حتى تنتهي

إلى مائة وعشرين .

ثم رجع وقد كملت استقبال حولاً لأن حول الماشية هو مرور الساعي بها بعد الحول ولو اعتبر رجوعه لما انضبط لها حول .

﴿ فرع ﴾ إذا سأل الساعي رب الماشية عن عددها فأخبره ثم زادت الماشية بولادة أو نقصت بموت ثم عد عليه فإن كان الساعي لم يصدق ربها فيما أخبره فالمعتبر ما وجد حين عد اتفاقاً وإن كان قد صدقه ففي النقص تسقط الزكاة كما لو ضاع جزء من العين قبل التحكّن من الأداء وفي الزيادة طريقتان حكاهما ابن بشير إحداهما المعتبر ما صدقه فيه الثانية تحكي قولين قيل المعتبر ما صدقه فيه . وقيل ما وجد .

﴿ تنبيه ﴾ وكما يشترط مجيء الساعي فكذلك يشترط أيضاً عدده وأخذه ، فلو نقصت بعد مجيئه وقبل أن يعدّ أو بعد أن عدّ وقبل أن يأخذ لم يجب قال في المدونة ومن كانت غنمه مائتي شاة وشاة فهلك منها واحدة بعد نزول الساعي وقبل العدّ لم يأخذ غير شاتين . ونقل عن أبي الحسن اللخمي وأبي عمران أنها لو نقصت بعد العدّ وقبل الأخذ لا يأخذ إلا شاتين واعترض به على ظاهر المدونة .

﴿ فرع ﴾ وتتعلق الزكاة بذمة المهراب من السعاة اتفاقاً فيجب عليهم أدائها على ماضي السنين التي هربوا فيها وإذا تخلف السعاة أعواماً أخذوا عما تقدم إذا بقي بيد أرباب الماشية ما يؤخذ منه ولولا قول مالك بعد قوله أخذوا لماضي السنين وذلك الأمر عندنا لكان مقتضى كونه أي مجيء الساعي شرطاً في الوجوب أن لا يأخذ لماضي . اللخمي فإن كان تخلف السعاة لشغل أو أمر لم يقصدوا فيه إلى تنضيح الزكاة فأخرج رجل زكاة ماشيته أجزأت .

﴿ فرع ﴾ إذا امتنع الخوارج بيلد أعواماً وظهر عليهم أخذوا بالزكاة لماضي الأعوام في العين والحرث والماشية قال أشهب إلا أن يقولوا أدبنا فيصدقون بخلاف المهراب منها فلا يصدق .

﴿ فرع ﴾ ويكون خروج السعاة لأخذ زكاة الماشية أول الصيف لقلة المياه حينئذ فيجتمع الناس فيكون في ذلك رفق بالسعاة حيث يجدون الناس مجتمعين وبأرباب المواشي إذ قد يحتاج إلى سن فيجده عند غيره ، وفي أخذهم سنة الجذب قولان . واعلم أن مرور الحول كله هو أحد شروط وجوب زكاة العين كما تقدم ولا يكفي مرور بعضه . الشرط الثاني بلوغ المال النصاب وسيأتي الكلام عليه بعد إن شاء الله . الشرط الثالث الملك احترازاً من غير المملوك كالمال المغصوب بالنسبة إلى الغاصب والمودع والملتقط بالنسبة إلى الحافظ والملتقط . الشرط الرابع أن يكون الملك كاملاً احترازاً من العبد والمديان بالنسبة إلى العين الشرط الخامس أن لا يكون المال معجوزاً عن تنميته احترازاً من العين المغصوبة بالنسبة إلى المغصوب منه ومن المدفون والموروث إذا لم يعلم به وقد ذكر ابن الحاجب هذه الشروط في زكاة العين وهي أيضاً شرط في زكاة الماشية على تفصيل في بعض المسائل المحترز عنها بالشروط المذكورة بحسب اللائق بكل نوع ، وشرط في زكاة الحرث ما عدا مرور الحول

فإن الإفراك في الحب والطيب في الثمار بدل عنه . ولذا قابل الناظم مرور الحول في العين والأنعام بالإفراك والطيب في الحرث والثمار ، فأما ما يتعلق بمرور الحول فقد تقدم ، وأما ما يتعلق بالملك فلا زكاة على غاصب عين أو ماشية أو أشجار في ثمارها الزكاة لأنه غير مالك وما ذكرنا من سقوط الزكاة عن غاصب العين كذلك يظهر من التوضيح أول الزكاة . ونقل المواق عن ابن القاسم أن زكاة العين المغصوبة على الغاصب لأنها دين في ذمته حين الغصب فإذا رد الغاصب ذلك للمغصوب منه

(فَإِنْ تَكُنْ إِحْدَى

وَعِشْرِينَ انْتَهَتْ

وَمِائَةٌ مَعْدُودَةٌ قَدْ

كَمَلَتْ

يُؤَدَّ عَنْ جَمِيعِهِنَّ نَعَجَتَيْنِ

حَتَّى إِلَى انْتِهَائِهَا

(لِمِائَتَيْنِ)

يعنى فان زادت الغنم عن

مائة وعشرين واحدة فانه

يجب في ذلك شاتان ولا

تزال كذلك إلى انتهاء

المائتين والواو في قوله

ومائة بمعنى مع .

﴿تَمَتَّنَ: الْأُولَى﴾ لم يبين

الناظم المأخوذ وهو الجذع

أو الجذعة من الضأن

ومن المعز على المشهور .

الثانية المسن وهو ما أوفى

سنة ودخل في الثانية على

المشهور ، وقيل ابن ستة

أشهر ، وقيل ابن ثمانية

أشهر وقيل عشرة ، وقوله

نَعَجَتَيْنِ يشير به لقول ابن

القصار ولا يحزى إلا

الجذعة الأثني منها وقال

ابن حبيب إنما يحزى

الجذع من الضأن والأثني

من المعز .

(فَإِنْ تَزِدُّوَاحِدَةً فَأَكْثَرًا

فَأَنْفَرَضُ فِي الْكُلِّ

ثَلَاثُ قَدَرًا)

أى فان زد على واحدة

مائتين ففيها ثلاث بشيء

إلى أن تنتهى إلى ثلثائة

فان كان عينا في المقدمات زكاة لعام واحد على المشهور وهو كالدين . وفي الموطأ أن عمر بن عبد العزيز أمر بزكاته لماضى السنين ثم رجع فأمر بزكاته لعام واحد وقيل لازكاة عليه وهو كالفائدة والأول أصح ، وإن كان المغصوب نعمًا رجعت بأعيانها فانها تركي وهل لماضى الأعوام ؟ ابن عبد السلام وهو الصحيح ، أو لعام واحد قولان لابن القاسم وإن كان أشجارا زكاهما لماضى السنين لأن الغاصب يرد له الغلة ثم إن علم قدر غلتها في كل سنة زكاهما على حسب ذلك وإن جهل ما ينوب كل سنة ففي ذلك تفصيل انظر التوضيح وكذا لازكاة أيضا على من أودعت عنده عين أو ماشية وعلى ربهما زكاتهما كل سنة وكذلك لازكاة على ملتقطهما فاذا رجعت العين الملتقطة إلى ربهما بعد أعوام زكاهما لسنة واحدة على المشهور وقيل لسنة وقيل يستقبل بها حولا وكذلك الماشية إن رجعت لرهبها من يد الملتقط والله أعلم ، ولم أقف الآن على نص في ذلك وأما من كان ملكه غير كامل كالعبد والمديان يقال ابن الحاجب في العبد ولا زكاة على العبد وشبهه لأن ملكه غير كامل ولا على سيده لأنه إنما ملك أن يملك . التوضيح شبه العبد كل من فيه عقد حرية وعدم كمال ملكه من جهة أنه لا يتصرف التصرف التام لامن جهة أنه لا انتزاع ماله إذ لا يشعل المكاتب ونحوه . ابن الحاجب فان أعتق العبد استقبل حولا بالنقد والماشية كما لو انتزع ذلك منه سيده أى فان السيد يستقبل به حولا . وأما الجبوب والثمار فان عتق قبل الوجوب زكى وإلا استقبل وأما المديان فلا يسقط عنه بالدين إلا زكاة العين غير المعدن ، أما زكاة المعدن فلا تسقط بالدين كزكاة الحرث والماشية ومن المدونة قال مالك لا يسقط الدين زكاة الماشية والثمار قال عنه ابن المواز إنما يسقط الدين زكاة العين فقط اه ثم لا فرق في الدين الذى عليه بين أن يكون عينا أو غيره حالا أو مؤجلا وإنما سقطت عنه لعدم كمال ملكه إذ هو بصدد الانتزاع ولكونه غير كامل التصرف كالعبد ، فان كان عند المديان عرض يباع مثله في دينه كداره وسلاحه وخاتمه وثوبى جمعته إن كان لهما قيمة فالمشهور جعل الدين في مقابلة العرض ويتركى العين فلو كان عرضه يساوى عشرين ودينه عشرين لتركى ما بيده إن كان نصابا لأنه يجعل الدين في ذلك العرض وتركى العين وقال ابن عبد الحكم يجعل الدين في العين لأنه الذى لو رفع إلى الحاكم لم يقض إلا به وهل يشترط مرور الحول على هذا العرض أم لا ؟ اشترطه ابن القاسم ولم يشترط أشهب إلا كونه مملوكا في آخر الحول ، والجبوب والثمار كالعرض في جعلها في مقابلة الدين تركى عنها أم لا ومن كان بيده عشرين دينارا وعليه من الدين نصف دينار ولا عرض عنده يجعله في مقابلة الدين سقطت الزكاة عنه إذ لم يملك مالا كاملا إلا تسعة عشر دينارا ونصفا ومن بيده ثلاثون دينارا ولا عرض عنده وعليه عشرة دنانير تركى عشرين فقط وكذا لو كان عنده عرض يساوى عشرة دنانير أما العرض الذى لا يباع على الفلوس فلا عبوة به كشياب جسده وما يعيش به الأيام هو وأهله ؛ وأما المال المعجوز عن تنميته كالمغصوب فلا زكاة على مالكه مادام عند الغاصب عينا كان أو ماشية أو ثمارا وتقدم حكم ما إذا رده لربه وكذا العين المدفونة إذا ضل موضعها عن دافئها فلم يجدها إلا بعد سنين فيزكيها لعام واحد قاله مالك في المجموعة . ابن رشد وهو أصح الأقوال وكالعين الموروث يقيم أعواما لا يعلم به من ورثه ولم يوقف له وإن علم به ولم يوقف له ففي زكاته قولان ، وعلى الزكاة فهل يزكيه لما تقدم أو لعام واحد قولان وإن وقف له ولم يعلم به فثلاثة أقوال : يستقبل ، تركى لسنة كالدين ، تركى لماضى السنين فان علم به ووقف له فالمشهور لا يتركى إلا بعد حول من قبضه وأما الماشية الموروثة والحرث الموروث قبل بدو صلاحه فانها يزكيان من غير

وتسعة وتسعين وقدرا

بدال بعد القاف فالراء
ويحتمل براءين مهملتين
والمعنى واحد .

(فَإِنْ عَلَتْ فَلَا ضَلُّ فِيهَا
مُطَرَّدٌ

شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةِ مَهْمَا
تَرَدُّ

يعنى فان علت على ثلثائة
وتسعة وتسعين بأن صارت
أربعمائة ففيها أربع شياه
ثم اطردها الأصل هنا
ففى كل مائة شاة وفى
خمسائة خمس شياه
وهكذا العبرة بما زاد من
المئين فى كل مائة شاة .

باب زكاة البقر

(وَفِي ثَلَاثِينَ نَصَابٌ لِبَقَرٍ

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَهَا شَيْءٌ يَقْرَرُ)

أى أن أقل نصابها ثلاثون
فلا تجب زكاة مادون هذا
العدد وأشار بذلك إلى
خلاف ابن المسيب حيث
أوجب فى كل خمسة منها
شاة كالإبل إلى خمس
وعشرين ففيها بقرة

(يُخْرَجُ مِنْ جَذَعَاتِهَا تَبِيعُ

ذُرْسَتَيْنِ مَالَهُ شَفِيعُ)

أى يخرج من جذعات
البقر تبيع إذا بلغت النصاب
وهو ثلاثون ولا يزال فيها
تبيع كذلك إلى أن تنتهى
إلى تسع وثلاثين ، ثم ذكر
أن سنه سنتان قال ابن

قيدى الإيقاف والعلم لأن النماء حاصل فيهما من غير كبير محاولة ففارقا العين ، وكون الوجوب
فى الجبوب بالإفراك وفى الثمار بالطيب كما ذكر الناظم هو المشهور ، وقيل يجب فى الجبوب بالحصاد
وفى الثمار بالجداد ، وقيل بالحرص وتظهر ثمرة الخلاف لو مات ربها أو باع أو عتق العبد فيما بين ذلك
فاذا مات قبل الوجوب فلا تجب الزكاة إلا على من بلغت حصته من الورثة النصاب وإن مات بعده
إن كان فى المجموع نصاب زكى وإلا فلا وإن باع قبل الوجوب فالزكاة على المشتري وبعده فالزكاة
على البائع فيخرج مثل مالزمه من الحب أو الثمر أو الزيت ويسأل المشتري عما خرج من الزيت
إن كان يوثق به وإلا سأل أهل المعرفة فإن أعدم البائع فعلى المشتري إن وجد ذلك عنده بعينه ثم
يرجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وإذا عتق قبل الوجوب فالزكاة لكونه مخاطبا بها
وقت الوجوب وبعده فلا زكاة . وأما ما ذكر الناظم من كون الإخراج من زيت ماله زيت من
الحبوب كالزيتون والجلجلان فهو المشهور إذ لولا الزيت ماتعلقت بهذا النوع زكاة ابن كنانة
وابن مسامة وابن عبد الحكم إنما يعطى من الحب . ثالثها الحب يحزى والزيت يحزى وعلى المشهور
فالمعتبر فى تعلق الزكاة بلوغ الحب النصاب اتفاقا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والحب يبقى أى بالنصاب
يعنى ولا يشترط فى الزيت بلوغه نصابا فى الوزن بل يعطى عشر الزيت قل أو كثر . ابن الحاجب فلو
باع زيتونا لازيت له فمن ثمنه وماله زيت مثل مالزمه زيت يريد ويسأل المشتري كما مر . ابن يونس
قال مالك ويتحرى ما يأكله من فريك زرعه والفول والحمص أخضر فإن بلغ ما خرصه على اليس خمسة
أوسق زكاه وأخرج عنه جبا يابسا من ذلك الصنف قال فى كتاب ابن الموزان وإن شاء أخرج من
ثمنه . ابن رشد قال مالك فى الفول والحمص يبيعه أخضر إن شاء أخرج من ثمنه . ابن الحاجب وفيما
لا يكمل يخرج من ثمنه قل الثمن أو كثر وهو المشهور . التوضيح مالا يكمل كعنب مصر وزيتونها .
المواق انظر كرم غرناطة أكثره لا يشتري للتيس ومن أعناها ما يتعذر تبيسه وما لا يضبط خرصه
ومنهم من يبيع منه على يديه يوما بيوم ومقتضى النصوص أن هذا مسوغ لإخراج القيمة أو الثمن
كما قاله مالك فى الفول الأخضر وزيتون مصر والعنب الذى لا يترتب . ومن اللخمي روى محمد بن
باعه عينا كل يوم وجهل خرصه فمن ثمنه . ابن يونس وقال مالك إن لم يضبط خرصه ولا أن يتجرأ
فليؤد من ثمنه . وقال ابن رشد فى العنب الذى لا يترتب إن عمل به ربا إن شاء أعطى عشر الرب
أو عشر قيمة العنب قال ولو أعطى عينا لأجزأه . والحاصل أن ماله زيت يخرج من زيتيه وما
لازيت له مما شأنه أن يكون له زيت كزيتون مصر فمن ثمنه وكذا ما لا يبيس مما شأنه أن يبيس كعنبها
فمن ثمنه أيضا وكذا ما يبيس ولكنه أكل أخضر كما تقدم عن ابن يونس أو يباع ليؤكل أخضر
كالقول والعنب فمن ثمنه أيضا وكذا مالا يضبط خرصه أو عمل ربا على أحد الوجوه فيه وما عدا
ذلك فالزكاة من عينه . أما الحب فقال ابن الحاجب ويؤخذ من الحب كيف كان اتفاقا . التوضيح كان
طيبا كله أو رديئا كله أو بعضه طيبا وبعضه رديئا أه أى فيؤخذ من كل بقدره هذا مع اتحاد النوع .
ابن عرفة وإن اختلفت أنواعه فمن كل بقدره ، وأما الثمار فقال ابن الحاجب أيضا وفى الثمار ثالثها
المشهور إن كانت مختلفة فمن الوسط وإن كان واحدا فنه أه والقول الأول عنده يؤخذ من الوسط
مطلقا كالماشية والثانى أنه يؤخذ منه مطلقا .

(فرع) فى إخراج العين عن الطعام وعكسه أربعة أقوال : الأول الكراهة قاله أصبغ . الثانى
النع ولا يحزى . الثالث إن أخرج العين عن الحب أجزأ على كراهة وإن أخرج الحب عن العين

بشير وهو الصحيح عند أهل اللغة ، وحكى ابن فرحون عنهم تصحيح أنه ابن سنة وظاهره أنه خلاف ما قبله ويحتمل أنه أوفى سنة ودخل في الثانية فهو ابن سنتين فيكون موافقا لما قبله ، وسمى تبعيا لأنه يتبع أمه أو يتبع قرناه أذنيه أو يساويهما والظاهر أن معنى قوله ماله شفيح أى لا يجبر المالك على أنثى تقوم مقامه ولا يخير الساعى فى أخذه أو أخذها وهو كذلك على المشهور

(ثم من أزبعين شأن السنة

يُخْرِجُ مِنْ كِبَارِهِمْ) معنى أنه يجب فى أربعين منها مسنة إلى أن تبلغ تسعا وخمسين وهو شأن ماورد من السنة أى أمرها وحالها . والمسنة بنت ثلاث سنين ابن بشير وهو الصحيح عند أهل اللغة ومشى عليه صاحب المختصر وذكر ابن فرحون عنهم تصحيح أنها بنت سنتين وظاهره مخالفته ما قبله ويحتمل موافقته كالذى قبله قال مالك ولا تؤخذ إلا الأنثى وجوز ابن حبيب الذكروسميت مسنة لأنها ألفت ثنتيها .

(تمة) يضم الجاموس

لم يجزىء قاله ابن القاسم . الرابع عدم إجزاء أحدهما عن الآخر إلا فى زمن الحاجة إلى الطعام فيجزى عن العين ثقله ابن رشد عن ابن حبيب .

(وهى فى الثمار والحب العشر أو نصفه إن آلة السقى يجزئ خمسة أو سقى نصاب فيهما فى فضة قل مائتان درهما عشرون دينارا نصاب فى الذهب ورُبُّ العشر فيهما وجب)

تعرض فى هذه الآيات لبيان الزكاة فى الثمار والحب وفى النقدين أى لبيان القدر المخرج من ذلك فضمير هى للزكاة مراد بها الاسم وبيان النصاب فى الثمار والحب وفى النقدين أى لبيان القدر الذى إن بلغه المال وجبت الزكاة فيه فأشار إلى بيان القدر المخرج من الثمار والحب بقوله وهى فى الثمار والحب البيت ، وأشار إلى بيان النصاب فيهما بقوله : خمسة أو سقى نصاب فيهما ، ثم أشار إلى بيان النصاب فى الفضة والذهب بقوله : فى فضة قل مائتان درهما ، عشرون دينارا نصاب فى الذهب . ثم أشار إلى بيان القدر المخرج منهما بقوله : وربُّ العشر فيهما وجب . والنصاب من المال هو أقل ما تجب فيه الزكاة سمي نصابا لأنه الغاية التى ليس فيما دونها زكاة والعلم المنصوب لوجوب الزكاة والحد المحدود لذلك قال تعالى « إلى نصب يوفضون » أى إلى غاية أو علم منصوب لهم يسرعون أو يكون مأخوذا من النصيب لأن المساكين لا يستحقون فى المال نصيبا فيما دون ذلك . أما القدر المخرج من الثمار والحب ؛ فقال ابن الحاجب والمخرج العشر فيما سقى غير مشقة كالسيح وماء السماء وبعروقه ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالديال والدلاء وغيرها ، ولو اشترى السيق المشهور العشر . التوضيح فوجه المشهور عموم قوله عليه الصلاة والسلام فى الصحيحين « فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرين العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر » اهـ . ابن حبيب البعل ما يشرب بعروقه من غير سقى سماء ولا غيرها والسيح ما يشرب بالعيون والعشري ما تسقيه السماء والنضح ما سقته السواقي والدرائين باليد وبالذلو اهـ فقول الناظم أو نصفه بالرفع عطف عن العشر المخبر به عن الضمير صدر البيت وآلة بالرفع فاعل بفعل محذوف يفسره بحر آخر البيت ومفعوله محذوف أى ما ذكر من الثمار والحب ومعنى جر الآلة لذلك أنها سبب فيه أى يوجد عندها لاهـا .

(فرع) قال ابن بشير : إن كان يشرب بالسيح لكن رب الأرض لا يملك ماء وإنما يشتره بالثمن ففيه قولان المشهور وهو الصحيح أنه يزكى العشر إذ فيه نص الحديث . وقال اللخمي فيما اشترى أصل ماء العشر لأن السقى منه غلة وفيما سقى بواد أجرى إليه بنفقة نصف عشر أول عام وعشر فيما بعده ورده ابن بشير .

(فرع) قال ابن يونس قال مالك وابن القاسم والمغيرة وعبد الملك من له النخل والعنب فيسقى نصف السنة بالعين فينقطع فيسقى باقيها بالسانية فليخرج زكاة ذلك نصفه على العشر ونصفه على نصف العشر . وعبارة الباجي إن كان مرة يسقى بالنضح ومرة بماء السماء فإن تساوى الأمر فيهما كان عليه ثلاثة أرباع العشر فإن كان أحد الأمرين أكثر كان حكم الأقل منهما تبعا لأن التبعية له يشق والتقدير له يتعذر .

(فرع) قال البرزلى فى نوازله من سقى بنضح فظن أن عليه العشر فأخرجه فلا يحتسب بما زاد جهلا فى زرع آخر لم يخرج عشره وليخرج عشر هذا الثانى كاملا لسكن إن وجد ما أخرج زائدا

للبقر فإذا كان عنده أربعون

من الجاموس وعشرون
من البقر فانه يخرج من
كل تبعا عند مالك وابن
القاسم ووجهه أربع في ثلاثين
من الجاموس وتبعاً وتضم
العشرون الباقية منه
للعشرة من البقر والعشرة
من الجاموس ليست عدد
النصاب فيخرج من الأكثر
وهو البقر وقال سحنون
التبعا من الجاموس
مراعاة للأكثر مطلقاً
واقصر صاحب المختصر
على قول مالك وابن القاسم
(وَهَكَذَا يُخْرَجُ مِنْهَا

إِنْ تَزِدْ

فَأَبْنِي عَلَى هَذَا الْحِسَابِ
وَأَعْتَمِدْ)

أى وإن زاد البقر على
أربعين ففي كل ثلاثين تبع
وفى كل أربعين مسنة .

(وَأَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ

شَيْءٌ يُفْرَضُ

وَلَا يَمَّا دُونَ النَّصَابِ

يَعْرَضُ)

أى وليس في الأوقاص شيء

يفرض بحيث يؤخذ منه

ولا يعرض لما دون النصاب

في شيء من زكاة الأبل

ولا الغنم ولا البقر فلو كان

خليفة لكان لأحدهما تسعة

من الأبل وللآخر ستة فإن

الساعي يأخذ من كل

في الأول بأيدي الفقراء أخذه ممن أثاب على صدقة جهلاً أو صالح عن دم خطأ من ماله لجهله كونه
على عاقلته. وأما النصاب الذي يجب فيه الزكاة من الثمار والجبوب فقال ابن الحاجب والنصاب خمسة
أوسق وما زاد فبحسابه والوسق ستون صاعاً والصاع خمسة أرطال وثلاث والرطل مائة وثمانية
وعشرون درهماً زاد الشيخ خليل مكيّاً في كل درهم خمسون وخمسة من الشعير المطلق أى تكون
الحبة متوسطة غير مقشرة وقد قطع من طرفها ما امتد وخرج عن خلقها ، والدرهم سبعة أعشار
الدينار لأن وزن الدينار اثنان وسبعون حبة ثم قال في التوضيح وما ذكره المصنف من أن المد
رطل وثلاث قال في البيان هو المشهور وقيل بالماء وقيل بالوسط من البر وقيل رطل ونصف وقيل
رطلان اهـ ولم يصرح ابن الحاجب بكون المد فيه رطل وثلاث إلا ما يؤخذ من قوله والصاع خمسة
أرطال وثلاث لأنك إذا قسمت ذلك على أربعة عدد ما في الصاع من الأمداد خرج رطل وثلاث لكل
مد، وإن كان في الصاع خمسة أرطال وثلاث فاضربه في ستين عدد صيغان الوسق يخرج لك عدد أرطال
الوسق وذلك عشرون رطلاً وثلاثمائة رطل في كل وسق وإذا ضربت عدد أرطال الوسق في خمسة
عدد أوسق النصاب خرج لك عدد أرطال خمسة أوسق وذلك ألف رطل وستائة رطل .

﴿فرع﴾ قال ابن الحاجب: ولا زكاة على شريك حتى تبلغ حصته نصاباً في عين أو حرث أو ماشية
فلو نقصت حصة أحد الورثة لم تجب عليه زكاة ما لم تجب على الميت أى قبل موته ثم قال مامعناه إن
من أوصى لمعين كزبد بجزء كثلث أو ربع وكانت الوصية قبل الطيب فهو كأحد الورثة إن حصل
له نصاب زكى وإلا فلا وتجب عليه نفقة جزئه وعلاجه وإن أوصى بجزء لغير معين كالساكنين قبل
الطيب أيضاً فإن كانت حصتهم خمسة أوسق فأكثر فالزكاة وإن لم ينب كل مسكين إلا مد واحد
والنفقة على ذلك في مال الميت وأما إن أوصى بعد الطيب فزكاة الجميع عليه .

﴿فرع﴾ قال أبو عمر: لا تجب الزكاة في التمر والعنب والزيتون ولا فيما ذكرنا من التين عند من
أوجبها من المالكيين حتى يبلغ كل واحد منها بعد الجفوف والحال التي يبقى عليها خمسة أوسق .
المواق انظر تصريحه بالزيتون مثله في السليمانية أنه لا ينظر إلى الزيتون في وقت ريعه بل حتى يجف
ويتناهى في حال جفافه، فإن كان فيه خمسة أوسق بعد الجفاف ففيه الزكاة وهو خلاف ما عزا للحمي
للمذهب . قال وقد تقدم نص ابن عرفة وابن يونس أن التقدير في الزبيب بالوزن والمنصوص
في الزيتون أنه بالكيل قال مالك إن كان رطب هذا النخل لا يكون تمر ولا هذا العنب زبيبا
فليخرج أن لو كان ذلك فيه يمكننا فإن صح في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه كان ثمن ذلك أقل
من عشرين ديناراً أو أكثر . قال ابن المَوَازٍ وليس له أن يخرج زبيبا . ابن عرفة النصاب من عنب
بلدنا ستة وثلاثون قطاراً تونسياً لأنها يابسة اثنا عشر وهي خمسة أوسق اهـ ابن غازى قلت ونحوه
حفظت في عنب لمطة عن شيخنا أبي عبد الله القورى عن الشيخ أبي القاسم التازغورى أن نصابه
سته وثلاثون قطاراً فاسياً . ابن عرفة وفى كون المعتبر من الزيتون كيلاً يوم جذاده أو بعد تناهى
جفافه قولان الأول نص للحمي عن المذهب والثاني لابن يونس عن السليمانية اهـ .

﴿فرع﴾ قال ابن رشد تجب زكاة الزرع حياً مصفى، قال القرافى العلس يخزن في قشره كالأرز
ولا يزاد في النصاب لأجل قشره وكذلك الأرز قياساً على نوى التمر وقشر الفول الأسفل خلافاً
للشافعية .

﴿فرع﴾ قال في المدونة ويحسب رب الحائط ما أكل وعلف أو تصدق بعد طيبه وقال في العتبية

القول رجع عنه مالك إلى أن الأوقاص تركي ومشي عليه صاحب المختصر وعليه فعليهما ثلاث شياه تقسم على خمسة عشر جزء الكل ثلاثة خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسها ولو انفرد الوقص لأحدهما كالأول ولا آخر تسع من الأبل ولا آخر خمس ففي الأربعة عشر شاتان فقط بأخذها الساعى من صاحب التسعة أو من صاحب الخمسة أو من كل واحد شاة فان أخذها من صاحب التسعة قسمت الشاتان على أربعة عشر جزءا على صاحب التسعة تسعة أسباع ويرجع على صاحب الخمسة بخمسة أسباع فإن أخذها من صاحب الخمسة رجع على صاحب التسعة بتسعة أسباع فان أخذ من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحب التسعة بسبعين هي نسبة عدديهما ومعنى الشطر الثاني من كلام الناظم أن مادون النصاب لا شيء فيه من إبل أو بقر أو غنم وقد تقدم هذا وهو واضح .

﴿خاتمة﴾ أقل أوقاص الإبل أربعة وهو ما بين الخمسة والعمرة وأكثره تسعة وعشرون وهو ما بين إحدى

وما أكل الناس من زرعهم وما يستأجرون به من القوت التي يعطى منها حمل الحمل بقرته قال مالك أرى أن يحسبوا كل ما أكلوا واستحلوا به فيحسب عليهم في العشر وأما ما أكلت منه البقر والدواب في الدراس إذا كانت في المدرس فلا أرى عليهم فيه شيئا .

﴿فرع﴾ تقدم أن المعبر في نصاب الثمار والحبوب حال اليبس فإذا احتسج لأكلها أو بيعها قبل اليبس أو كانت مما لا ييبس فإنها تخرص إذا حل بيعها ليعلم هل تجب فيها زكاة أم لا وإن وجبت فكم قدرها وتخرص نخلة نخلة ودالية دالية لأنه أقرب إلى الحذر ويسقط من كل نخلة ما يظن أنه ينقص إذا جف ويكفي الخارص الواحد فان تعددوا واختلفوا عمل على قول الأعرف فان استووا في المعرفة فانسب الواحد من عدد الخارص مما خرج من نصف أو ثلث أو ربع أو غير ذلك فخذ مما قال كل واحد واجمع ذلك وأخرج الزكاة عما اجتمع من ذلك كما لو كانوا ثلاثة فقال أحدهم ستة والآخر ثمانية والآخر عشرة فيؤخذ ثلث ما قال كل واحد فيزكى عن ثمانية وإن كانوا اثنين أخذ من قول كل واحد النصف وإن كانوا أربعة أخذ من قول كل واحد الربع ؛ ولو أصابت الثمرة جائحة بعد التخريص فالمعبر ما بقي بعد الجائحة اتفاقا إن كان نصابا زكى وإلا فلا ولوتبين خطأ الخارص العارف ففي الاعتماد على مقاله الخارص والرجوع إلى ماتين من نقص وزيادة قولان . أما النصاب في العين فقال ابن الحاجب فنصاب الذهب عشرون دينارا والورق مائتا درهم بالوزن الأول أى وزن السنة وقد تقدم أن وزن الدينار الشرعى اثنان وسبعون حبة وأن وزن الدرهم خمسون وخمسة حبة فإذا ضربت حبوب الدينار في سبعة خرج لك خمسمائة حبة وأربع حبات وهى التي تخرج من ضرب حبوب الدرهم في عشرة فحبوب عشرة دراهم سنية مساوية لحبوب سبعة دنائير سنية أيضا وهذا معنى قول أبى محمد في الرسالة أعنى أن سبعة دنائير وزنها عشرة دراهم .

﴿فرع﴾ فان نقصت العين عن النصاب إما أن يكون النقص في الصفة أو في الوزن، والنقص في الصفة إما من زيادة الأصل وإما من غش أصيف إلى العين فهذه ثلاثة أقسام وفي كل منها إما أن يخطأ ذلك النقص أو لا يخطأ فهي ستة أقسام، ومعنى الخط كونها لا تجوز بجواز الوزنة وعدم الخط عكسه وهو جوازها بجواز الوزنة الكاملة وهل معنى جوازها جواز الكامل أن تكون وزنة في ميزان وناقصة في آخر وهو قول ابن القصار والأبهرى أو المراد النقص اليسير كالحبة والحبتين في جميع الموازين مما جرت به العادة بالتسامح بمثله في البياعات وهو قول عبد الوهاب . الباجى وهو الأظهر قولان فان نقصت وزنا لا يخطأ فالزكاة على المشهور فان خطأ فلا زكاة وإن نقصت صفة برداءة في الأصل فكالحالصة خطأ أولا وإن كان بغش مضاف فان كان لا يخطأ فكالحالصة فان خطأ فالمشهور بحسب الخالص ويصير النقص كأنه في القدر وسواء كان الخالص مساويا أو أقل أو أكثر فيعتبر ما فيها من النحاس اعتبار العروس وقيل يعتبر الأكثر فان كانت العين أكثر فالزكاة .

﴿فرع﴾ فان وجدت سكة أو جودة تجبر النقص لم تعتبر اتفاقا كما لو كان عنده مائة وتسعون درهما ولسكنها أو جودتها تساوى مائتين فان تلك تلك الجودة والسكة غير معتبرة اتفاقا وإنما ينظر إلى الوزن الحاصل بجودته وسكته ، وأما الصياغة فان كانت حراما فلغاة اتفاقا ، وفي الجائزة قولان المشهور إلغاؤها ولا يعتبر إلا وزن المصوغ وقيل يعتبر المصوغ اعتبار العين وتعتبر الصياغة اعتبار العرض والمصوغ الجائر حلى النساء وما في معناه كالأزرار وحلية المصحف مطلقا وخاتم الفضة لا الذهب للرجال وتحلية السيف بالفضة وفي الذهب قولان وفي تحلية ما عدا السيف من آلة الحرب خلاف

ومائة وأقل الوقص في
البقر من تسعة إلى تسعة
عشر وأقل أو قاص
الغنم تسعة وسبعون وهو
ما بين مائة وإحدى
وعشرين ومائتين وشاة
وأكثره مائة وثمانية
وتسعون وهو ما بين مائتين
وشاة وأربعمائة .

باب زكاة

الحبوب والثمار

لما قدم زكاتها إجمالا أخذ
يبين القدر الذي تجب فيه
الزكاة والقدر المخرج منه
وأشار إلى الأول بقوله :

(خَمْسَةُ أَوْسُقٍ هِيَ النَّصَابُ)

في كلِّ ما يُخْجَى وَمَا يُصَابُ

يعني أن أقل ما تجب فيه
الزكاة من الثمار أو الحبوب
خمس أوسق ولا تجب فيما
دونها وقوله وما يخجى أى
من الثمار وما يصاب أى
ما يوجد من الحبوب
ويحتمل أن يريد بقوله
يخجى من الثمار ومن الحبوب
على ضرب من التسامح
وقوله وما يصاب أى بحاجة
مثلا فيعتبر إسقاط المحاج
ثم بين قدر الوسق بقوله :

(سِتُّونَ صَاعًا جُمِعَتْ

في الوَسْقِ

يَمْنَةً عِنْدَ وَلَاَةِ الْحَقِّ

والحرام ما عدا ما ذكر من حلى الرجال والأواني . قال في الجواهر وإن كان على قصد استعمال
محظور كما لو قصد الرجل بالسوار أو الحلى أن يلبسه أو قصدت المرأة ذلك لسيف لم تسقط الزكاة
لأن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا اه .

(فرع) ويكمل أحد النقيدين بالآخر بالجزء لا بالقيمة اتفاقا ، ومعنى التكميل بالجزء أن يقابل
كل دينار بعشرة دراهم ولو كانت قيمته أضعافا كما لو كان عنده مائة درهم وعشرة دنائير أو مائة
وخمسون درهما وخمسة دنائير أو خمسة عشر دينارا أو خمسون درهما ولا يكمل بالقيمة كالمو كان
عنده مائة وثمانون درهما ودينار يساوى عشرين وسيقاى هذا في قول الناظم ويحصل النصاب من
صنفين البيت .

(فرع) والحلى إن اتخذ للباس من يجوز له لبسه فإن ذلك يلحقه بعرض القنية ولا زكاة فيه
وإن اتخذ للتجارة فالزكاة كل عام كالنقد وإن اتخذ للكراء أو ليصدق لمرأة يريد أن يتزوجها أو
لحاجة إن عرضت له فثلاثة أقوال سقوط الزكاة في الجميع ووجوبها في الجميع والفرق بين ما اتخذ
للكراء فتسقط وبين غيره فتجب وهو المشهور وهو مذهب المدونة ، وإذا نوى بحلى القنية أو
الميراث التجارة فالمشهور انتقاله لها فتجب زكاته لأن الأصل في الحلى وجوب الزكاة إذ جوهرية
تقتضى وجوب ذلك بخلاف عرض القنية ينوى به التجارة لا ينتقل لأن الأصل في العرض عدم
الزكاة فالنية تنقل إلى الأصل ولا تنقل عنه .

(فرع) والحلى المزكى إن كان منظوما بمجوهر فإن أمكن نزعه بغير ضرر فالحلى بقدر الجواهر
عرض وإن لم يمكن نزعها إلا بضرر فالمشهور أنه يتحرى ما فيه ويتركه والجوهر على حكمه وهو
مذهب المدونة ، وأما القدر المخرج من العين فقال ابن الحاجب المخرج من النقيدين ربع عشر
وما زاد فبحسابه ما أمكن اه . ويجوز إخراج الذهب عن الورق وإخراج الورق عن الذهب على
المشهور ، وعليه فيعتبر في ذلك صرف الوقت كان مثل الصرف الأول وهو كل دينار بعشرة دراهم
أو أقل أو أكثر على المشهور فإذا وجب عليه دينار ذهباً وأراد أن يخرج عنه ورقاً أخرج عنه
ما يساويه من الدراهم في ذلك الوقت عشرة أو اثني عشر أو ثمانية وإذا وجب عليه عشرة دراهم
وأراد أن يخرج عنها ذهباً أخرج ما يساويها من الذهب في ذلك الوقت دينارا أو دينارا ونصفاً أو
نصف دينار ، وإذا وجب جزء عن عين مسكوك ولا يوجد ذلك الجزء مسكوكاً وأخرج مكسورا
من نوعه أو من غير نوعه فيعتبر قيمة السكة على الأصح ولا يكسر الكامل اتفاقا وفي كسر الرباعى
وشبهه قولان وإن كان العين المخرج عنه مصوغا فإن أخرج عنه من جنسه وكان وزنه مائة دينار
مثلا ولصياغته يساوى مائة وعشرة فالمشهور أنه يخرج عن المائة لا عن المائة والعشرة إذ له كسره وإعطاء
الجزء الواجب بعد الكسر فليس للفقراء حق في الصياغة بخلاف السكة إذ ليس له كسرها فالفقراء
فيها حق ، وإن أخرج عنه من غير جنسه قلنا إن الصياغة في الجنس الواحد ملغاة كما مر في اعتبار قيمة
الصياغة قولان لابن الكاتب وأبي عمران وألف القليلان فيهما .

(وَالْعَرَضُ دُونَ الْقَبْضِ وَدَيْنٌ مَنْ أَدَّاهُ قِيمَتُهَا كَالْعَيْنِ ثُمَّ ذُو اخْتِكَارٍ

زَكَى لِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ دَيْنٍ عَيْنًا بِشَرْطِ الْحَوْلِ لِلْأَصْلَيْنِ)

وَالصَّاعُ مِنْ مَدِّ النَّبِيِّ
لَمْ يَزَلْ
أَرْبَعَةً جَرَى بِهَا حُكْمُ
الْعَمَلِ

الوسق بفتح الواو وكسر ها
ستون صاعا والصاع أربعة
أمداد بمده صلى الله عليه
وسلم لا بمد هشام ، ومدّه
صلى الله عليه وسلم أصغر
قدرا وأعظم ركة وقوله :
بينه عند ولاء الحق ، أى
أصحابه لأن المعتبر فى الوزن
وزن أهل مكة والكيل
كيل أهل المدينة وأشار
للثاني بقوله :

(وَالَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهَا الْمُعْتَبَرُ
بِالسَّقِيِّ قَدْ بَيَّنَّهُ أَهْلُ النَّظَرِ
وَكُلُّ مَا يُسْقَى بِمَاءِ
الْأَمْطَارِ

أَوْ مَاءِ عَيْنٍ أَوْ مِائِ الْأَنْهَارِ
فَلَمْ يُشْرَنْ جَمِيعُهُمْ أَيْسَخَّرَ جُ
وَمَا عَنِ الْحَقِّ بِهِ يَعْزُجُ
وَمِثْلُهُ فِي ذَاكَ كُلُّ بَقْلٍ
كَالْكُرْمِ وَالزَّيْتُونِ نَمُ
النَّخْلِ

وَكُلُّ مَا فِي سَقِيهِ تَكَلَّفُ
فَالْفَرْضُ مِنْهُ نِصْفُ
عَشْرِ يُعْرَفُ

كَالنَّضْحِ وَالسَّوَاكِ
وَالدُّوَلَابِ
وَمَا يُضَاهِيهَا مِنَ الْأَشْجَابِ

هذا كله واضح وقد قدمنا

تعرض فى هذين البتين لزكاة العرض والدين فأخبر أن عرض التجارة ودين المدير قيمة كل منهما
كالعين أى فركى تلك القيمة ، والمراد بعرض التجارة عرض أحد نوعيها وهو الادارة بدليل ما بعده
فيقول المدير عرض الادارة عند كمال الحول بما يساوى حينئذ وبما جرت العادة أن يباع به من ذهب
أو فضة ويزكى تلك القيمة وكذلك يقوم المدير دينه بما يجوز أن يباع به ويزكى تلك القيمة بشروط
التقويم فى النوعين يأتى بيانها مع بيان كيفية التقويم للدين إن شاء الله وأن المحتكر يزكى عند
قبض الثمن أى للعرض أو عند قبض الدين حالة كون المقبوض من الدين أو ثمن العرض عينا بشرط
مرور الحول لأصل العرض والدين أما العرض ففيه تفصيل فإن كان للقيمة خلاف فى سقوط الزكاة عنه.
ابن بشير وقد فهمته الأئمة من قوله صلى الله عليه وسلم « ليس على المسلم زكاة فى فرسه وعبد » وإن كان
للتجارة فتتعلق به الزكاة عند الجمهور خلافا للظاهرية اه ثم التجارة نوعان إدارة واحتكار فالإدارة
هى أن لا تستقر بيد صاحبها عين ولا عرض بل يبيع بما يجد من الربح قل أو أكثر وربما باع بغير ربح
وذلك كأرباب الحوانيت والجالبين للسلع من البلدان. والاحتكار هو أن يشتري السلعة ويرصد بها السوق
فيمسكها حتى يجد الربح الكثير ولو بقيت عنده أعواما ثم إن كان العرض مما تتعلق الزكاة بعينه
كنصاب الماشية فالزكاة كل سنة كانت للقيمة أو للتجارة وكذا نصاب الثمار والحبوب وإن كان
لا تتعلق بعينه زكاة كسائر السلع والثياب والريق والدواب ويدخل فى ذلك ما قصر عن النصاب
من الحبوب والثمار والماشية فلتتعلق الزكاة به فى الجملة بشروط عن أحدها أن يملك بمعاوضة فلا زكاة
فى عرض الميراث والهبة حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حولا. ثانيها أن ينوى به التجارة فإن لم ينوها به فلا
زكاة حتى يبيع ويستقبل بالثمن حولا سواء نوى القيمة أو لم ينو شيئا لأن الأصل فى العرض القيمة .
ثالثها أن يكون أصل هذا العرض أى ما دفع فيه عرض تجارة أو عينا ذهبا أو فضة فلو كان أصله
عرض قنية فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل بثمنه حولا وقد حكى ابن الحاجب فيها قولين. فإن اجتمعت
هذه الشروط وجبت الزكاة ثم يفصل فى صاحب هذا العرض فإن كان مديرا قوم عروضه عند
تمام الحول فى كل سنة وأخرج زكاة تلك القيمة وأول حوله أول حول تقده لاحتين إدارته خلافا
لأشهب فلو ملك ألفا فى الحرم ثم أدار بها عروضاً فى رجب فأول حوله الحرم وقال أشهب رجب
قالوا ويقوم كل جنس بما يباع به غالبا فى ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف دون بيع الضرورة
فالدباج وشبهه والريق والعقار يقوم بالذهب والثياب الغليظة والبيسة وشبهها تقوم بالفضة اه
والمقصود منه أوله إلى قوله الضرورة ثم إن باع العرض بعد ذلك بأكثر مما قومه به لم يلزمه شيء
لاحتمال أن تلك الزيادة من ارتفاع السوق ويزكى عن زنة الحلى لا عن صياغته كما مر لكن إنما
يقوم بشرط أن ينض من أثمان العروض شيء ما قل أو أكثر نض فى أول الحول أو فى آخره على
المشهور فلو كان يدير العروض بعضها ببعض ولا يبيع بشيء من العين فالمشهور عدم التقويم وعلى
سقوط التقويم إذا لم ينض له شيء فى الحول ثم نض بعد الحول بستة أشهر مثلاً فإنه يقوم حينئذ
ويصير حوله من ذلك الوقت ويلغى الزائد على الحول

﴿ تنبيه ﴾ إنما يقوم المدير من العروض ما دفع ثمنه أو ما حال الحول عليه عنده وإن لم يدفع ثمنه
وحكمه فى الوجه الثانى إن لم يدفع ثمنه حكم من بيده مال وعليه دين ، أما إن لم يدفع ثمنه ولا حال عليه
الحول عنده فلا يزكيه ولا يسقط من زكاة ما حال عليه الحول عنده شيئا فى مقابلة دين ذلك العرض
فقد سئل شيخنا النازم رحمه الله بما نضه سيدى رضى الله عنكم جوابكم فى مسألة مدير اشترى سلعة فى شوال

ما يضي عنه عند قول الناظم

ثم الثمار كلها أصناف
والبعل النخل الذي يشرب
بعروقه فيستغنى عن السقي
قال أبو عمر والبعل
والعدى واحد وهو
ماسقته السماء وقال
الأصمى العدى ماسقته
السماء والبعل ما شرب
بعروقه من غير سقى ولا سماء
﴿خاتمة﴾ قوله وما يضاهاها من
الأسباب يحتمل الأسباب
الكثيرة الكلفة فيجب
العشر فيما قلت كلفته كما
لو اشترى السبع أو أنفق
عليه لقلة المؤنة في ذلك
لحبر «فيا سقت السماء أو فيما
سقت العيون العشر» وعلى
هذا مشى صاحب المختصر
ويحتمل أن يجب فيه
نصف العشر وهو كذلك
على أحد القولين
واستظهره بعضهم لأنه
مع الشراء كالسقى بالآلة
وقد منا الخلاف فيما إذا
سقى بهما معاً والله تعالى
أعلم . ولما أنهى الناظم
ما ذكره من نظم غيره في
الزكاة شرع في ذكر ما
نظمه هو للصيام فقال :

(بَابُ) ذِكْرُنَا فِيهِ

فَرَضَ الصَّوْمِ

وَسُنَّ تَلْكِهُ فِي ذَا النَّظْمِ

الصوم لفظة الإمساك

والكف والترك فمن

أمسك عن شيء وكف

مثلاً لأجل مبلغه ثلاثة أشهر فانقضى الأجل أمهل المحرم وهذه السلعة ليس لها في ملكه سوى ثلاثة أشهر ولم يحل الحول عليها وثمرتها إلى الآن لم يدفعه هل يجعل ماله من الأصول والعروض في مقابلة ثمنها ويزكيها مع ما كان عنده قبلها أو يخرجها عما كان بيده في مقابلة ثمنها لربها ويزكي ما بقي عنده بعد إخراجها . وأيضاً مسألة ثانية إذا اشترى هذا المدير سلعة في آخر الحجة بالنقد ولم يدفع ثمنها واستهل المحرم هل يحسب هذه السلعة مع ما بيده من ماله ويزكي الجميع أو لا يحسبها ولا تجب عليه فيها زكاة ؟ وأيضاً مسألة ثالثة إذا اشترى هذا المدير سلعة في القعدة مثلاً لأجل مبلغه أربعة أشهر واستهل المحرم فوجبت عليه الزكاة في ماله هل يزكي قيمة هذه السلعة أو يخرج قيمتها ويزكي ما عداها بين لنا والسلام . فأجاب بما نصه الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً . الجواب والله سبحانه الموفق بمنه للصواب أن كل ما يشتريه المدير من العروض بنية التجارة فإنه إذا حال الحول على مال الإدارة وجبت فيه الزكاة ولم يكن خلص ثمن العرض سواء كان أصل شرائه بالدين أو اشتراه حолоلاً ولم يكن دفع ثمنه لم تجب عليه في تلك العروض زكاة وإنما تلزمه زكاة ما عداه من مال الإدارة كله من غير أن يسقط من زكاة مال الإدارة بسبب دين تلك العروض التي اشترى شيئاً اللهم إلا أن يقيم العرض الذي لم يخلص ثمنه حолоلاً عنده فإنه إذا حال الحول على مال الإدارة قوم تلك العروض وزكاهما وجعل الدين المرتب بسبب تلك العروض في ماله من ربيع ونحوه فإن لم يكن عنده ما يجعل في مقابلة الدين فهذا يسقط الدين الذي عليه مما بيده من مال التجارة ويزكي الباقي نص على ذلك ابن رشد في القدمات وهذا الجواب يكفي للأسئلة الثلاثة واعذرني يا أخى في التطويل والمطل قد قال إمامنا مالك تعلموا لا أدري كما تعلمون أدري وأيضاً فألف لا أدري أسلم من الخطأ في مسألة واحدة والله أعلم ، وبه كتب فقير رحمة ربه الغافر عبد الواحد بن أحمد ابن عاشر علم الله جهله وأوسعهم والمؤمنين رحمته وفضله آمين يارب العالمين اه وإن كان محتكراً فيشترط في زكاته للعرض زيادة على الشروط المذكورة شروط آخر : أحدها أن يبيعه ، فلو لم يبيعه فلا زكاة عليه فيه ولو أقام عنده أعواماً . الثاني أن يبيعه بعين فلو باعه بعرض فلا زكاة ويتنزل العرض الثاني منزلة الأول . الثالث أن يقبض تلك العين فلو باع بعين ولم يقبض فلا يزكي حتى يقبض فإن اجتمعت الشروط الستة فإنه يزكي زكاة سنة واحدة ولو أقام عنده قبل البيع أحوالاً متعددة .

﴿تنبيهات: الأول﴾ تقدم من جملة شروط زكاة العرض كونه للتجارة لا للقنية فإن نوى بالعرض عند شرائه غلته ككرائه ففي زكاة ثمنه إن يبيع قولان المشهور سقوط الزكاة لأن الغلة موجودة في عرض القنية ومقابلته تجب لأن الغلة نوع من التجارة ، فإن نوى التجارة والقنية كأن يشتري عرضاً ينوى الانتفاع بعينه وهى القنية ، وإن وجد ربحاً باعه وهو التجارة فهل ترجع نية القنية لأنها الأصل في العروض فلا زكاة أو ترجع نية التجارة احتياطاً للفقراء فيزكي ورجح اللخمي وابن يونس القول بالوجوب فإن نوى الغلة والتجارة أو الغلة والقنية احتمل القولين . الثاني تقدم أيضاً أن نصاب الماشية والحبوب والثمار تزكي كانت للقنية أو للتجارة فإذا بيع ذلك فإن كان للقنية واستقبل بثمنه حолоلاً وإن كان للتجارة فإن مر لها عنده حول وزكي عينها زكي الثمن لحول تزكية عينها وإن باعها قبل الحول زكي الثمن لحول أصله وأما مادون النصاب من ذلك فكسائر السلع إما أن يكون للقنية فلا زكاة أو للتجارة والتي للتجارة إما أن يكون صاحبها مديراً أو محتكراً أجره على ما تقدم . الثالث إذا اجتمعت الإدارة والاحتكار ، فإن تساوى فكل واحد على حكمه فالمدير

عنه وتركه فهو صائم قال

في المقدمات : وفي الشرع على ما هو عليه في اللغة غير منقول عنها إلى اسم غير لغوي إلا أنه في الشرع إمساك عن أشياء مخصوصة في أزمان معلومة على وجوه مخصوصة وهو إمساك عن الطعام والشراب والجماع من طلوع الفجر إلى غروب الشمس مع اقتران النية به على اقتران وجوها من فرض واجب أو تطوع غير لازم أو كفارة عيّن أو غيره ففي الحزم وجه من هذه الوجوه لم يكن صائما شرعا وإن صح أن يسمى صائما في اللغة وبالله التوفيق.

﴿فائدة﴾ فرض الصوم في ثمانية الهجرة لليتين خلتا من شعبان وفي نصف شعبان منها حولت القبلة وهل كان قبله صوم ونسخ أولا؟ قولان .

(شهرُ الصَّيَامِ رَابِعُ الْقَوَاعِدِ)

به تمام الدين والعقائد أي رابع قواعد الإسلام وبه تمام الدين مع بقية القواعد وهو الحج فالواو في قوله والعقائد بمعنى مع وأشار بذلك لقوله عليه الصلاة والسلام « بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة

يقوم كل عام والمحتكر يركي لعام واحد بعد البيع . ابن يسير ولا خلاف في ذلك وإن كان أحدهما الأكثر فهل يتبع الأقل الأكثر أولا يتبعه ويكون كل منهما على حكمه أو يفرق فيقال بالتبعية إن كانت أحوط للقراء إن كان المدار أكثر وبعدهما إن كان المحتكر أكثر ثلاثة أقوال والقولان الأولان لابن الماجشون والثاني له أيضا ولمطرف قال في البيان وهو أقيس والثالث لابن القاسم وعيسى بن دينار في العتبية قاله في التوضيح . وأما الدين فيما أن يكون ربه أيضا مديرا أو محتكرا فإن كان محتكرا فإنه يركي عدده لكن بشروط : أولها أن يكون له أصل فما لا أصل له كدية جرحه وجرح عبده ودية وليه استقبل به بعد قبضه اتفاقا . الثاني أن يكون أصله كان بيده فما كان له أصل لكن لا بيده كدين ورثه استقبل به بعد قبضه أيضا . الثالث أن يكون أصله عينا أو عرض زكاة فإن كان أصله عرض قينة فإن باعه بنقد استقبل اتفاقا وإن باعه بنسيئة فالمشهور الاستقبال . روى ابن نافع وجوب الزكاة . الرابع أن يقبضه فلا زكاة عليه قبل قبضه وأوجب الشافعي زكاته وهو على الغريم . الخامس أن يكون المقبوض عينا فلو قبضه عرضا لم تجب الزكاة فيه إلا أن يكون مديرا . السادس أن يتم المقبوض نصابا بنفسه أو بفائدة حال حولها قبل القبض أو مع القبض أو بعد القبض فإذا اجتمعت هذه الشروط زكاه زكاة واحدة بعد مضي حول أصل الدين لا بعد مضي حول الدين فلو مكث عنده نصاب ثمانية أشهر ثم دأب به شخصا فأقام عند ذلك الشخص أربعة أشهر ثم اقتضاه زكاه إذ ذاك لتمام حول من أصل الدين ولا عبدة بعبدة عند الدين وكذلك لو بقي عند المدين أعواما فإنه يركي إذا قبضه لعام واحد .

﴿تنبيهان : الأول﴾ يتعلق بقولهم في الشرط السادس أن يتم المقبوض نصابا بنفسه من المدونة قال مالك من له دين على رجل من بيع أو قرض مضي له حول فاقضى منه ما لا زكاة فيه في مرة أو مرار فلا يركي حتى يجتمع ما فيه الزكاة فيركي حينئذ كله ثم يركي قليل ما يقبض وكثيره . ابن القاسم وإعما لم يزد إذا اقتضى دون العشرين لأنه لا يدري أيقضى غيرها أم لا ، ولا زكاة في أقل من عشرين . اللخمي من له على غريم ثلاثون دينارا حال عليها الحول فإن اقتضى منها عشرة لم تسكن فيها زكاة فإن اقتضى بعد ذلك عشرة أو العشرين الباقية زكاهما جميعا وكان حول الجميع من يوم اقتضى الثانية . اللخمي فإن أنفق المقتضى من الدين كان الحكم فيه بمنزلة مالو كان قائم العين فإن اقتضى عشرة دنائير فأنقضاها ثم اقتضى عشرة زكي العشرين جميعا وكذلك إن ضاعت العشرة الأولى على قول ابن القاسم وأشهب اهـ . وحاصل المسألة باختصار أن من اقتضى من دينه بعد حلول أصله دون النصاب ولا عين عنده حال حولها تكمل له مع المقتضى النصاب فلا زكاة عليه فإذا اقتضى بعد ذلك ما يكمل به مع المقتضى أولا النصاب زكي الجميع ذهب المقتضى الأول أو بقي إلى اقتضاء ما كمل به النصاب وحول الجميع من حين كمال النصاب فإذا اقتضى بعد ذلك قليلا أو كثيرا زكاه يوم اقتضائه وهو ابتداء حوله فمن اقتضى عشرة في المحرم وليس عنده ما يضمها إليه فلا زكاة عليه فإذا اقتضى عشرة أخرى في ربيع زكي حينئذ العشرين ذهبت العشرة الأولى أو بقيت ويكون حول العشرين معا من ربيع فإذا اقتضى خمسة مثلاً في رجب زكاه حينئذ ذهبت العشرين أو بقيت وحول هذه الخمسة من رجب وإذا اقتضى دينارا مثلاً في رمضان زكاه حينئذ وحوله رمضان وهكذا فإذا اختلطت عليه الأحوال في العام الثاني فإنه يجعل حول الجميع من حين كمال النصاب وهو الربيع .

﴿التنبيه الثاني﴾ يتعلق بقولهم فيه أيضا أو بفائدة حال حولها . واعلم أن في تكميل النصاب من

شهر رمضان وحج البيت
من استطاع إليه سبيلا
وهو من القواعد التي
يتم بها الدين ، أما كونه
من تمام الدين وقواعده
فلأنه أحد أركان الخمسة
كما تقدم وبني على ذلك
كفر جاحده فقال :

(جَاهِدُهُ الشَّرْعُ بِلِي عِقَابٍ
كَقَتْلِهِ مِنْ بَعْدِ الْأَسْتِثْنَاءِ)

لأن من جحد وجوبه من
المسلمين فهو مرتدي يستتاب
فإن تاب وإلا قتل مرتدا
ولا خصوصية لجحد وجوبه
فقط بل لو جحد فرضا
من فروضه أو غير ذلك
كما في الصلاة فهو كافر
(وَأَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا فِيهِ
فَرَضًا وَمَسْنُونًا فَتَقَرَّبَ بِهِ)
فرضا معمول أو جب
وحذف عامل مسنوناً أي
وسن فيه سنناً فنفقني أي
فتبع ما أوجبه وما سنه ؛
ثم ذكر أن الواجب علينا
فيه خمس وعدها بقوله :

(فَالْفَرَضُ خَمْسٌ هَكَذَا)
الْقَاضِي نَقَلَ

وَلَهَا الْعِلْمُ بِشَهْرِ اسْتِثْنَاءٍ
أي نقل القاضي أبو الوليد
محمد بن رشد أن فروضه
خمس وإنما عين أن نقل
الخمسة له لأنه يقول بعد
هذا وزاد غيره الأول من
الخمسة العلم بدخول شهر
رمضان والعلم به يحصل

الاقتضاء والفائدة تفصيلا . وحاصله أن من بيده عشرة مثلاً فحال حولها وله دين حال حول أصله فلا
زكاة عليه الآن إذ لازكاة في أقل من عشرين ولا يزكي المحتكر الدين قبل قبضه فإذا اقتضى من دينه
عشرة زكى حينئذ العشرين بقيت العشرة التي كانت بيده أو ذهبت لأنه حين حال الحول كان مالكا
لنصاب وهو العشرة التي بيده والدين ولكن لا يزكي الدين قبل قبضه مخافة أن لا يقبض فلما قبض
منه ما كمل له به النصاب زكى الجميع فلذا يضم الاقتضاء إلى الفائدة التي حال حولها قبله ذهبت أو
بقيت ولو اقتضى من الدين الذي حال حول أصله عشرة في المحرم وبيده عشرة حولها ربيع مثلاً فلا
زكاة عليه في المحرم إذ لم يكمل الحول إلا للعشرة المقتضاة وينظر في ربيع فإن كانت العشرة المقتضاة
من الدين باقية زكى العشرين ولا إشكال لاجتماع كل من العشريتين في حول واحد بسبب بقاء الأولى
إلى أن حال حول الثانية وإن ذهبت أو ذهب شيء منها فلا زكاة إذ لم يجتمعا في حول واحد وإن
حال حول كل واحدة منها فلهذا لا يضم الاقتضاء للفائدة التي حال حولها بعده إلا إذا كان المقتضى
باقيا هذا كله إن اتحد الاقتضاء أما إن تعدد فإن الاقتضاء يضم إلى الاقتضاء مثله ذهب الأول أو بقي
تخللتهما فائدة أم لا كانت الفائدة المتخللة نصاباً أم لا والفائدة التي حال حولها تضاف إلى ما بعدها
من الاقتضاءات ذهبت الفائدة أو بقيت ، ولا تضاف الفائدة إلى الاقتضاء قبلها إلا إذا كان باقياً .
التوضيح قال ابن القاسم ولو اقتضى عشرة دنائير من دين حال حولها فأنفقها ثم حال حول الفائدة
فزكاه أي لكونها نصاباً ثم اقتضى خمسة من دينه فانه يزكي هذه الخمسة لكونها مقتضاة بعد
حول الفائدة ولا يزكي العشرة الأولى لكونها لم تجتمع مع الفائدة أي في كل الحول بل في بعضه
فقط لكن لو اقتضى خمسة أخرى بعد الخمسة التي قبضها زكى العشرة السابقة لحصول النصاب
من دينه ، ولو اقتضى خمسة فأنفقها ثم استفاد عشرة فأنفقها بعد حولها ثم اقتضى عشرة فانه يزكي
العشرة الفائدة والعشرة التي بعدها من الاقتضاء لإضافة الفائدة لما بعدها ولا يزكي الخمسة الأولى
لكونها لا تضاف إلى الفائدة فإذا اقتضى خمسة أخرى زكى حينئذ عن الخمسة الأولى وعن هذه
الخمسة لكامل النصاب من الدين قال الإمام أبو عبد الله المازري وهذا هو الذي ياهج به المدرسون
ويقولون الفوائد تضاف إلى ما بعدها من الاقتضاءات ولا تضاف إلى ما قبلها والاقتضاءات يضاف
بعضها إلى بعض اه وإلى كلام المازري هذا أشار الإمام أبو محمد عبد الواحد الوشيري بقوله :

والاقتضاء أضف للاقتضاء كما تضاف فائدة للمقتضى التالي

هذا الذي لهج المدرسون به فيما حكى عنهم في الزمن الحالى

ومعنى قولهم الفوائد تضاف إلى ما بعدها من الاقتضاءات أي سواء بقيت الفائدة أو ذهبت بتلف
أو إنفاق ، ومعنى قولهم ولا تضاف الفوائد إلى ما قبلها أي من الاقتضاءات إذا لم يكن المقتضى باقياً أما
إن بقي فتضاف له الفائدة وعلى هذا التفصيل الذي في تكميل النصاب مما بين الفائدة والاقتضاء ،
أشددنا شيخنا الناظم رحمه الله حالة إقرائه قول الشيخ خليل والاقتضاء مثله مطلقاً والفائدة للتأخر
منه الخ لنفسه :

فائدة والاقتضاء كل يضم

إن كان الأول لدى حول الأخير

لا منفق لفائدة تأخراً

وهنا لطيفة جليته

من نصهم إذ عللوا القضية

(وَالْعِلْمُ إِمَارَةٌ حَقِيقَةٌ

أَوْ بَعْدَهَا شَهَادَةٌ وَثِيقَةٌ)

الأول الرؤية الحقيقية أي

يراه جماعة رؤيته مستفيضة

يستحيل تواطؤهم على

الكذب عادة ولو كان فيهم

نساء وعبيد قال الباجي اتفاقا

الثاني شهادة وثيقة من

عديدين بريانه وتكفي

رؤيتهما ولو كانا بمصر

كبير ولم يره غيرهما وسواء

رأياه مع الغيم أو الصحو

وهو كذلك لكن

الأول بالاتفاق وفي الثاني

على ما اقتصر عليه صاحب

المختصر من الخلاف وهو

المشهور

﴿ تنبيه ﴾ احتراز بقوله

وثيقة عن شهادة الرقيق

وعن شهادة النساء ولو

مع رجل، وذهب محمد بن

مسلمة لقبول شهادة رجل

وامرأتين ولأشهب تقبل

شهادة رجل وامرأة وظاهر

كلام الناظم أنه إذا ثبت

بالرؤية عم حكمه جميع

البلاد وهو كذلك على

المشهور مطلقا ولا بن

الماجشون كذلك وإن كانت

الرؤية باستفاضة وإن

كانت بالشهادة عند الحاكم

لم يلزم من خرج عن ولايته

إلا أن يكون أمير المؤمنين

واحتراز به أيضا عن حساب

المنجيين فإنه لا يثبت الصوم

به اتفاقا . وقال ابن رشد

طردا وعكسا وهي أن المنفقا

حول أصل الدين يبق حقا

وأشار بقوله لا منفق إلى أن الاقتضاء أو الفائدة المنفق كل منهما قبل

تقدم ، وشمل قوله وقبله أوضاع أي الأول الفائدة والاقتضاء وأشار بقوله وههنا البيتين إلى أن ضم

الفائدة أو الاقتضاء المنفق كل منهما قبل الاقتضاء إلى ذلك المقضى مشروط ببقاء المنفق بقسميه

بيده إلى أن يحول حول الدين الذي اقتضى منه ما كمل به النصاب أما لو أنفقهما بعد حوله ما وقبل

حول الدين الذي اقتضى منه ما كمل به النصاب ثم اقتضى فلا تكميل لعدم الاجتماع في كل الحول فهذا

تقييد لقوله أوضاع والاقتضاء أخير والله أعلم . وأما إن كان رب الدين مديرا فإن كان الدين للنماء أي

من يبيع لامن سلف وكان على ملء فقيه الزكاة فإن كان نقدا غير عرض حالا غير مؤجل زكي

عدده وإن كان الدين عرضا أو نقدا مؤجلا قوم كل عام وزكي قيمته على المشهور فيهما فإن كان

الدين طعاما من يبيع فهل يقوّمه كغيره . التوضيح وصوبه ابن يونس وغيره ، أو لا يقوم لأن التقويم

يبيع ويبيع الطعام قبل قبضه مجتمع قولان ، وإن كان الدين من سلف فلهما آخرين طريقتان الأولى :

يزكيه بعد قبضه زكاة واحدة كالدين . الثانية تحكي قولين أحدهما كالدين الثاني يقومه كل سنة ويزكي

قيمه كالمشهور في دين النماء ولو كان الدين على معدم فكالعدم على المشهور خلافا لابن حبيب أنه

يزكي قيمته وما احتسج إلى تقويمه من الدين فإن كان عرضا قوم بنقد حال سواء كان العرض حالا

أو مؤجلا وإن كان نقدا مؤجلا قوم بعرض ثم العرض بنقد حال لأن الدين لا يقوم إلا بما يباع به

ومثاله لو كان دينه ألف درهم فيقال لو يبيع هذا الدين بقمح ببيع مائة أردب والمائة الأردب تساوي

تسعمائة فيخرج عنها الزكاة قاله في التوضيح والظاهر أنه يشترط في زكاة دين المدير الشروط

الثلاثة الأولى التي في دين المحتكر وهي أن يكون له أصل وأن يكون ذلك الأصل كان بيده وأن

يكون ذلك الأصل الذي قد كان بيده عينا أو عرض تجارة والله أعلم .

(في كل خمسة جمال جذعة من غنم بنت الخاض مقيمة

في الخمس والعشرين وابنة اللبون في ستة مع الثلاثين تكون

ستة وأربعين حقة كفت جذعة إحدى وستين وقت

بنات لبون ستة وسبعين وحققتان وإحدى وتسعين

ومع ثلاثين ثلاث أي بنات لبون أو خذ حقتين بافتيات

إذا الثلاثين تلتها المائة في كل خمسين كما لاحقة

وكل أربعين بنت لللبون وهكذا ما زاد أمره يهون

عجل تبيع في ثلاثين بقرة مسنة في أربعين تستطر

وهكذا ما ارتفعت ثم الغنم شاة لأربعين مع أخرى تضم

في واحد عشرين يتلو ومئة ومع ثمانين ثلاث مجزئة

وأربعا خذ من مئين أربع شاة لكل مائة إن ترفع

حكى العمل على ذلك عن

مطرف ومثله للشافعي اه
(تنبيه) ليس للمدب مطرف
 المالكي وإنما هو مطرف
 ابن عبد الله الشخير الشافعي
 كما صرح به غير واحد
 ولا خصوصية لرمضان
 بهذا بل هو وغيره عندنا
 سواء ، وتردد ابن راشد
 وتلميذه القرافي في لزوم
 صوم شهر رمضان بحكم
 المخالف بثبوته بشاهد
 واحد فقال ابن راشد يلزم
 ذلك المالكي لموافقة حكمه
 محل الاجتهاد وقال
 القرافي لا يلزمه لأنه فتوى
 لا حكم وبناء على قاعدة
 أن العبادات كلها لا يدخلها
 حكم وليس لحاكم أن
 يحكم بأن هذه الصلاة
 صحيحة أو فاسدة وإنما
 يدخل في مصالح العباد .
 وأشار للفرض الثاني من
 الخمسة بقوله :

(وَنِيَّةٌ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ)

فَمَا لَهَا فِي الصَّوْمِ مِنْ

زَوَالٍ

شرط في صحة الصوم تبين
 النية أول ليلة من ليالي
 رمضان لمن لا عذر له ولا
 يريد أن ذلك واجب في
 كل ليلة وإن كانت عبارته
 صادقة بذلك لأنه سيقول
 إنها مستحبة في كل ليلة ،
 وقوله في أول الليالي هو
 ظرف لإيقاعها فيوقعها
 في أول ليلة متى شاء

تعرض في هذه الآيات لزكاة النعم . ابن الحاجب وهي الإبل والبقر والغنم ولا فرق في وجوب الزكاة فيها بين العاملة وغيرها ولا بين المعروفة والرعاية وقوله صلى الله عليه وسلم «في سائمة الغنم الزكاة» أي الرعاية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وفي وجوب الزكاة فيما تولد من النعم والوحش كأن تصرب فحول الظباء في إناث المعز أو بالعكس خلاف صدر ابن رشد بالسقوط وصححه ابن عبد السلام لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت النعم ونسبه للخمى لمحمد بن عبد الحكم ، وقيل إن كانت الأم من النعم والأب من الوحش وجبت قاله ابن القصار ووجهه أن الولد في الحيوان غير العاقل تابع لأمه وقال اللخمي لا أعلمهم يختلفون في عدم تعلق الزكاة إذا كانت الأم وحشية وبدأ الناظم بغيره إتباعاً للحديث الكريم بزكاة الإبل فأخبر أن في كل خمسة من الجمال بالكسر جمع جمل شاة جذعة من الغنم يريد ويستمر أخذ ذلك إلى أربع وعشرين بدليل قوله بنت المخاض مقنعة في الخمس والعشرين والجذعة من الغنم هي مأوفت سنة وهو قول أشهب وابن نافع . التوضيح ويقع في بعض نسخ ابن الحاجب تشهيره قال في الجواهر وهو الذي صدر به في الرسالة قال فيها والجذع ابن سنة وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن عشرة أشهر اه فزكاة الإبل من خمس إلى أربع وعشرين من غير جنسها وفيما بعد ذلك تجب من الجنس فمن له أربع من الإبل فلا زكاة عليه فإذا بلغت خمسا ففيها شاة جذعة من الغنم ولا يزال يعطى جذعة إلى تسع فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان كذلك ولا يزال يعطى شاتين إلى أربع عشرة فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه ثم كذلك إلى تسع عشرة فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين وظاهر قوله : في كل خمسة جمال جذعة ، أن الزائد على الخمس معفو عنه لا شيء فيه . التوضيح وهو خلاف ما رجع إليه مالك من أن الشاة مأخوذة عن الخمس مع ما زاد ويظهر أثر ذلك في الخلطة اه وما يركب من الإبل بالغنم يسمى شنقا بالشين المعجمة والنون المفتوحين ثم قاف والمراد بالغنم في الشنق الضأن إلا أن يكون جل غنم أهل البلد المعز فتؤخذ من المعز حينئذ إن كانت غنمه معزا اتفاقا وكذلك إن كانت غنمه ضأنا على المشهور اعتبارا بجمل غنم البلد والشاة تؤخذ مما عنده رواء ابن نافع عن مالك وهو قول ابن حبيب فإن تساويا أخذ من الضأن . ابن عبد السلام والأقرب في هذه الصورة تخيير الساعى .

(فرع) لو أخرج بعيرا عن خمسة أبعة بدلا من الشاة الواجبة فقال أبو الطيب عبد المنعم من أصحابنا من أباه وليس بشيء لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه . ابن عبد السلام الصحيح الإجزاء وقال القاضي أبو الوليد وأبو بكر لا يجزئ فإذا بلغت خمسا وعشرين حينئذ تجب الزكاة من جنس ما وجبت فيه وهو الإبل ففيها بنت مخاض من الإبل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله بنت المخاض مقنعة أي كافية في الخمس والعشرين قال في التنبيهات وبنت المخاض هي التي كل سنها سنة فحملت أمها لأن الإبل سنة تحمل وسنة تربي فأما حامل وقد محض الجنين بطنها أو في حكم الحمل إن لم تحمل فإذا حمل لها ستان وضعت أمه وأرضعت فهي لبون وابنها المتقدم ابن لبون فإذا دخل في الرابعة فهو حق والأنثى حقة لأنهما استحقا أن يحمل عليهما واستحق أن يطرق الذكر منهما الأنثى واستحققت الأنثى أن تطرق ويحمل عليها اه والحقة تجمع على حقيق والحق يجمع على حقائق بالمد فإذا دخل في الخامسة فهو جذع أو جذعة سمي بذلك لأنه يجذع أسنانه أي يحطها .

(فرع) إذا لم يجد صاحب الخمس والعشرين بنت المخاض أعطى ابن لبون ويجزئه اتفاقا لقوله في الحديث «فإن لم توجد بنت المخاض فابن لبون ذكر» أما إن وجدت بنت مخاض وابن لبون فلا يأخذ إلا بنت

موسع لها وليس لبعضها
اختصاص في ذلك دون

بعض .

(تنبيهات : الأول)

لا خصوصية لمضان بأن النية

الواحدة كافية لجميعه بل

كل صوم واجب التابع

ككفارتى الظهار والقتل

وكانذر كذلك على

المشهور خلافا لابن

عبدالحكم ومنشأ الخلاف

هل ذلك كله عبادة

واحدة كركعات الصلاة

وأفعال الحج أو عبادات

متعددة لعدم فساد ماضى

منه بفساد يوم في أثناءه

(الثاني) قوله : فما لها في

الصوم من زوال ، يحتمل

أن يريد أنه لو رفضها

لم ترفض وهو كذلك على

مقابل المشهور ويحتمل

أن يريد أن ذهوله عنها

بعد الإتيان بها في محلها

لا يزيلها بدليل إباحة أفعال

المنوعات نهارا في الليل

من أكل أو شرب أو جماع

وغيره وإنما يؤيد هذا

الاحتمال قوله :

(وَبَعْدَهَا الْكَفُّ بِالْأَزْأِ

عَنْ أَكْلِ أَوْ شُرْبٍ

وَعَنْ جَمَاعٍ)

وأشار بهذه بقية الشروط

أى وشروط صحته بعد

حصول النية فيه الكف

عن أكل أو شرب أو جماع

بغيبا الحشفة أو قدرها

الخاض لأنها الأصل ولا يزال يعطى بنت الخاض إلى خمس وثلاثين فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها
بنت لبون وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وابنة اللبون في ستة مع الثلاثين تكون ، وتقدم أن بنت
اللبون هي بنت سنتين ولا يزال يعطى بنت اللبون إلى خمس وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها
حقه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ستا وأربعين حقة كفت ، أى كفت الحقة وأجزاء في الست
والأربعين فستا منصوب على إسقاط الخافض والله أعلم ، وتقدم أيضا أن الحقة ما أوفت ثلاث سنين
ودخلت في الرابعة ولا يزال يعطى الحقة إلى ستين فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة وإلى ذلك
أشار بقوله : جذعة إحدى وستين وقت ، أى وقت الجذعة بمعنى حصل وفاء الواجب بها في إحدى
وستين وتقدم أن الجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة ولا يزال يعطى الجذعة إلى خمس
وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون وإلى ذلك أشار بقوله : بنتا لبون ستة وسبعين ، ولا
يزال يعطى بنتى لبون إلى تسعين فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان وإلى ذلك أشار بقوله :
وحقتان واحدا وتسعين ، ولا يزال يعطى حقتين إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة
وعنها عبر الناظم بمعية الثلاثين أى للحدى والتسعين ففيها ثلاث بنات لبون أو حقتان وظاهر كلام
الناظم أن هذا التخيير إنما هو للساعى إذ هو المأمور في النظم بأخذ الحقتين رضى رب الماشية بذلك
أم لا ولذا قال بافتيات أى بتعد شرعى من الساعى على ربها وهذا هو المشهور قال في المقدمات
والمشهور عن مالك تخيير الساعى بين أن يأخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون اه وقيل تتعين الحقتان
وقيل تتعين ثلاث بنات لبون ولا يزال يخير الساعى فيما ذكر إلى تسعة وعشرين ومائة فإذا بلغت مائة وثلاثين
فلا يعتبر إلا العشرات إذ عندها يتعين الواجب وضابط ذلك أن في كل خمسين حقة وفي كل أربعين
بنت لبون ففي المائة والثلاثين حقة عن خمسين وبنتا لبون عن ثمانين . التوضيح ولا خلاف أن في مائة
وعشرين حقتين بنص سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ولا خلاف أن في مائة وثلاثين حقة
وبنتى لبون واختلف فيما بين العشرين والثلاثين أى من إحدى وعشرين إلى تسعة وعشرين على ثلاثة
أقوال اه وإلى حكم المائة والثلاثين فما زاد عليها أشار الناظم بقوله : إذا الثلاثين تلتها المائة . في كل
خمسين كما لاحقة وكل أربعين بنت للبون فالثلاثين مفعول بفعل محذوف يفسره تلت وكما لا أى
كاملة حال من خمسين وكل أربعين بالخفض عطف على كل المحفوض بفي وبعد إعطاء هذا الضابط
لا يصعب عليك حكم ما زاد على المائة والثلاثين كائة وأربعين ففيها حقتان عن خمسين وخمسين وبنت
لبون عن الأربعين وفي مائة وخمسين ثلاث حقق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين
حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقق وبنت
لبون وفي مائتين إما أربع حقق أو خمس بنات لبون . التوضيح والمشهور أن الساعى يخير إن وجدا
أو فقدا فان وجدا أحدهما وفقد الآخر خير رب المال اه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وهكذا ما زادت
أمرها يهون وضابط ذلك أيضا من المائة والثلاثين فما فوق على ما قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عرفة
أنك تقسم العدد على خمسين فان انقسم كائة وخمسين فالخارج وهو ثلاث عدد ما يجب من الحقاق
وإن لم ينقسم فاقسمه على أربعين فان انقسم كائة وستين فالخارج وهو أربع عدد ما يجب من بنات
لبون وإن لم ينقسم لاعلى خمسين ولا على أربعين يعنى إلا بكسر فاقسم على أربعين وما يخرج صحيحا هو
عدد ما يجب من بنات لبون وبذل لكل ربع من الكسر حقة من صحيح الخارج ، مثال ذلك مائة
وثلاثون اقسما على أربعين فمائة وعشرون منها مقسومة والخارج وهو الثلاث عدد بنات لبون

في قبل أو دبر وإن لم
ينزل وقوله وبعدها الكف
لا يريد أن ذلك ممنوع من
حين حصول النية فيها
لقول ابن الجلاب ولا
يفسد النية ما يحدث بعدها
قبل الفجر من أكل
أو شرب أو جماع .

(وَزَادَ غَيْرُ الْقَاضِي
الْأَسْطَاعَةَ

وَمُسْلِمًا وَعَاقِلًا ذَا طَاعَةٍ
وَبَالِغًا أَصَابَهُ اخْتِزَامٌ
وَحَاضًا فَهُوَ لَهَا عَلَامٌ)

اعلم أن الناظم إن أراد
بأن غير القاضي اختص
بذكر هذه الأمور وأن
القاضي لم يذكرها كما هو
ظاهر النظم فغير صحيح
لأن القاضي ذكر ذلك
أيضاً لكن في غير هذه
المقدمة المنسوبة للناظم
نظمها وإن أراد عدم
ذكره لذلك في هذه المقدمة
فصحيح ولكن كان
الصواب أن يقول وزاد
القاضي وغيره على ما هنا والله
تعالى أعلم . واعلم أن محصل
هذه الزيادة تحتم الصوم
بسته أوصاف البلوغ
والإسلام والعقل والصحة
والإقامة والطهارة من دم
الحيض والنفاس وهذه
الأوصاف الستة تنقسم على
أربعة أقسام منها ما يشترط
في وجوب الصيام في صحة
فعله وفي وجوب قضائه

وتنكسر العشرة الباقية من المائة والثلاثين وهي ربع من المقسوم عليه فتبدل إحدى بنات لبون
بحقة فيكون الواجب حقة وبنى لبون وكذلك مائة وأربعون ينكسر فيها عشرون وهي ربعان
فتبدل من الثلاث الخارجة عدد بنات لبون بنى لبون بحقتين ويكون الواجب حقتين وبنى لبون
وكذلك مائة وتسعون مائة وستون منقسمة والخارج وهو أربع عدد الواجب من بنات اللبون
وينكسر ثلاثون وهي ثلاثة أرباع فتبدل ثلاث بنات لبون بثلاث حقة ويكون الواجب ثلاث
حقة وبنى لبون وعلى ذلك قفس . ثم ثنى الناظم كغيره أيضاً ببيان زكاة البقر فأخبر أن في ثلاثين
منها عجل تباع ولا يزال يعطى كذلك إلى تسعة وثلاثين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة وهكذا الحكم
فيما زاد على ذلك في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة ولا يزال يعطى المسنة من أربعين إلى تسعة
وخمسين فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى سبعين فتبيع مسنة وفي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاث
تبيعات وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع وفي مائة وعشرين إما أربع تبيعات أو ثلاث مسنات الخيار
للساعي كما تقدم في مائتين من الإبل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

عجل تباع في ثلاثين بقر مسنة في أربعين تستطر

وهكذا ما ارتفعت ولفظ بقر تميز ثلاثين حذف تنوينه وفقاً على لغة ربيعة وحجة تستطر ، أى تكتب
صفة مسنة وهو الموسَّع للابتداء به . ابن الحاجب والتببيع الجذع الموفى سنتين وقيل سنة والمسنة الموفية
ثلاثاً وقيل سنتين ، وعلى الأول من القولين في التببيع والمسنة اقتصر الشيخ خليل في مختصره ثم ثلث
ببيان زكاة الغنم وهو شامل للضان والعز فأخبر أن لا زكاة في أقل من أربعين من الغنم فإذا بلغت
أربعين ففيها شاة جذع أو جذعة وهو ابن سنة على المشهور كما مر وإلى ذلك أشار بقوله : ثم الغنم
شاة لأربعين ، أى في أربعين فاللام بمعنى في على حد قوله تعالى «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة»
لا يجليها لوقتها إلا هو» أو عن أربعين فاللام بمعنى عن على حد قوله تعالى «وقال الذين كفروا للذين
آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه» أى قال الذين كفروا عن الذين آمنوا ، وإلا لقل ما سبقتمونا
إليه ولا يزال يعطى واحدة إلى مائة وعشرين فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان كذلك
وعلى ذلك نبه بقوله مع أخرى تضم في واحد عشرين يتلو ومائة ، فقوله مع أخرى تضم أى تضم هى أى
الشاة لا بقيد كونها الواجبة عن أربعين مع شاة أخرى فمجموعها هو الواجب في واحد التالى للعشرين
والمائة فع يتعلق بتضم ونائبه الشاة وأخرى صفة لمحذوف أى شاة ، وفى في قوله في واحد بمعنى عن
أو على بابها وجملة يتلو صفة لواحد ، وعشرين مفعول يتلو ومائة عطف على عشرين ولا يزال يعطى
الشاتين إلى مائتين فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وعلى ذلك نبه بقوله : ومع ثمانين ثلاث
مجزئة أى إذا بلغت الغنم العدد المذكور قريباً مع زيادة ثمانين عليه واجتمع من ذلك مائتان وواحدة
فثلاث شياه مجزئة وكافية في ذلك بمعنى أنها الواجبة عن هذا العدد لأن الواجب غيرها وهى تجزىء
عن ذلك الواجب ولا يزال يعطى ثلاث شياه إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة ففيها
أربع شياه وعلى ذلك نبه بقوله : وأربعاً خذ من مئين أربع ، ثم لا يعتبر بعد ذلك إلا المئون فلا يزال
يعطى أربعاً إلى أن تكمل خمسمائة ففيها خمس شياه ثم كذلك إلى ست مائة ففيها ست شياه وهكذا
وعلى ذلك نبه بقوله : شاة لكل مائة إن رفع ، أى الواجب شاة لكل مائة إن رفع الغنم أى ترد على
حذف مضاف أى يزد عددها ويكثر ، وفهم من قوله شاة لكل مائة أن المعتبر بعد الأربع مائة إنما
هو المئون لا غير وهو كذلك .

﴿فرع﴾ اللازم في زكاة الغنم إنما هو الوسط فلا تؤخذ كرائم أموال الناس كالأ كولة، قال مالك وهي شاة تسمن لتؤكل ذكرا كانت أو أنثى وكالفحل المعد للضراب وكالربى بضم الراء وتشديد الباء والقصر وهي ذات الولد وكصاحب اللبن الذي ينظر إليه غالبا ولا تؤخذ شرارها كالسخله وهي الصغيرة وكالتيس وهو الذك الذي ليس معدا للضراب وكالعجفاء وهي المريضة وكذات العور بفتح العين ويقال بالآلف وبغير ألف هو العيب مطلقا. ابن الحاجب فان كانت كرائم كلها أو شرارا كلها فالمشهور يأتي بما يجزئه أى من غيرها مما هو وسط اهـ.

(وَحَوْلُ الْأَرْبَاعِ وَنَسْلُ كَالْأَصُولِ)

وَالطَّارِ لَا عَمَّا يَزْكِي أَنْ يَحُولَ

ذكر في هذا البيت ثلاث مسائل : الأولى أن حول ربع المال حول أصله والربع كما قال ابن عرفة زائد عن مبيع تجر على ثمنه الأول، فقوله زائد أى العدد الزائد على الثمن، واحتراز بقوله عن من زيادة غير عن المبيع كنمو المبيع، وأخرج بقوله تجر عن سلعة القنية فانه يستقبل به وبأصله فذلك أخرجه وإن كان يسمى ربحا كمن اشترى سلعة للقنية بعشرة وباعها بخمسة عشر، ولا فرق في أصل الربح بين أن يكون نصابا أو لا، فالأول كمن كان عنده عشرون دينارا أقامت عنده عشرة أشهر ثم اشترى بها سلعة بقيت عنده تلك السلعة شهرين ثم باعها بثلاثين دينارا فيزكى حينئذ الأصل وهو العشرون ولا إشكال ويزكى أيضا الربح وهو العشرة لأن حوله حول أصله وهو العشرون لتقدير الربح كما في أصله من أول الحول من باب تقدير العدم موجودا، والثاني كمن له دينار أقام عنده بعض الحول ثم اشترى به سلعة ثم باعها عند كمال الحول بعشرين دينارا فيزكى حينئذ لتقدير الربح وهو التسعة عشر كما في الدينار أصله من أول الحول كما مر وقد تقدم الكلام على الربح لجمعه مع نظائره من نماء المال عند قوله في العين والأنعام حقت كل عام . المسئلة الثانية مما اشتمل عليه هذا البيت هي أن حول نسل الأنعام حول أصولها أى أمهاتها، فمن عنده ثلاثون من الغنم مثلا فلما قرب الحول تولدت وصارت أربعين ولو قبل الحول بيوم أو بعد كمال الحول وقبل مجيء الساعى بيوم فان الزكاة تجب فيها إذ ذاك وحول ما ولدته حول أمهاتها إعطاء أيضا للمعدوم حكم الموجود كالربح وكذلك لو كان عنده ثمانون فلما قرب الحول تولدت وصارت مائة وإحدى وعشرين وجبت الزكاة إذ ذاك فتجب فيها شاتان لأن حول النسل حول الأمهات كانت الأمهات نصابا أو أقل وكذلك في البقر وكذلك في الإبل. الرسالة وحول ربع المال حول أصله وكذلك حول نسل الأنعام حول أمهاتها . قوله والطار لا عما يزكى أن يحول هذه هي المسئلة الثالثة مما اشتمل عليه هذا البيت وذلك أنه لما ذكر حكم ما يطرأ ويزداد على الماشية مما ولدته وأن حوله حول أمهاته كان في الأمهات نصاب أم لا بين هنا حكم ما يطرأ عليها من غير ولادة بل بشراء أو إرث أو هبة فأخبر أن ما يطرأ من الماشية بما ذكر عما لا يزكى منها لكونه أقل من النصاب فانه تجب الزكاة فيه وفيما كان عنده لكن بشرط أن يحول الحول على مجموعها بمعنى أنه يستقبل بالجمع ما كان عنده وما طرأ عليه حولا من حين كمال النصاب ، وفهم من كلامه أن ما يطرأ منها بما ذكر على ما يزكى منها لكونه نصابا فانه لا يشترط في وجوب زكاته مرور الحول بل يضم ما طرأ منها إلى ذلك النصاب ويزكى الجميع لحول الأولى فمن كان عنده ثلاثون من الغنم مثلا أقامت عنده أحد عشر شهرا ثم اشترى عشرة أخرى أو وهبت له أو ورثها فانه يستقبل بالجميع حولا من حين كمال النصاب ولو كان عنده مائة فلما قرب الحول اشترى

لا يجب عليه صوم ولا يصح منه لو فعله ولا يجب عليه قضاؤه إذا أسلم وإنما استحب له مالك قضاء يوم إسلامه وإمساك بقيته مراعاة لمن يرى خطابه بالصوم حال كفره. ومنها ما هو شرط في وجوب الصوم لافي جواز فعله ولا في وجوب قضاؤه وهما الإقامة والصحة لأن المسافر والمريض مخاطبان بالصوم مخيران بينه وبين غيره وقد قيل إنهما غير مخاطبين به وهو بعيد إذ لو لم يكونا مخاطبين به لما أثبتا على صومهما ولما أجزأهما فعله . ومنها ما هو شرط في وجوب الصوم وفي صحة فعله لافي وجوب قضاؤه وهما العقل والطهارة من دم الحيض والنفس لأن الصوم لا يجب عليهما ولا يصح منهما والقضاء واجب عليهما وقد قيل في الجنون إنه لا يجب عليه القضاء فيما كثر من السنين. واختلف في حدها وما في حال الجنون والحيض غير مخاطبين بالصوم وقد قيل إن الحائض مخاطبة به ومن أجل ذلك وجب عليها القضاء وهو بعيد إذ لو كانت مخاطبة به لأثبت عليه ولاجزأ منها وإنما وجب عليها بأمر جديد وهو قوله عز وجل « فمن

كان منكم مريضاً أو على

سفر فعدة من أيام أخر .

ومنها ما هو شرط في وجوبه

وفي وجوب قضاءه لافي

صحة فعله وهو البلوغ إذ

لا يجب على الصغير ولا يجب

عليه القضاء ويصح منه

الصوم . واختلف هل هو

مأمور به قبل بلوغه على

طريق الندب أو لا ؟

والثاني هو الراجح .

(وَالْكُفْرُ فَرَضٌ مِنْ

خُرُوجِ الْقِيَمِ

مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ وَلَا مِنْ

شَيْءٍ)

فإذا خرج من غير عذر

وجب القضاء كما لو استقاء

قضاء وهل وجوباً وعليه

حمل أبو يعقوب قول مالك

في المدونة أو استحباباً

وعليه حملها أبو بكر

الأنباري ، وقيل يقضى

في الفرض وفي التطوع لغو

وأما إن خرج لعذر كالمو

ان دفع غلبة فلا شيء عليه

إلا أن يمكنه طرحه ولم يفعل

قال ابن الحاجب وفي الخارج

منه يسترد قولان كالبلغم

(فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْتَرِحَ الصَّائِمُ

وَكُلُّ مَا فِي فِطْرِهِ الْمَأْتَمِ)

أي يجتنب الصائم القي

وجوباً لما قدمنا أنه يوجب

القضاء ويجتنب أيضاً

كل ما في فعله إثم كإيصال

متحلل وغيره للمعدة

إحدى وعشرين فتجب عليه شاتان عند كمال الحول أو مجيء الساعى وهذا التفصيل هو المشهور . قال في المدونة قال مالك من أفاد غنماً إلى غنم أو بقراً إلى بقر أو إبلاً إلى إبل بارت أو هبة أو شراء زكى الجميع لحول الأولى إذا كانت الأولى نصاباً تجب فيها الزكاة وسواء ملك الثانية قبل تمام حول الأولى أو بعده قبل قدوم الساعى ، وإن كانت الأولى أقل من النصاب استقبل بالجميع حولاً من يوم أفاد الآخرة اه وقال ابن عبد الحكم فائدة الماشية كفائدة العين إن صادفت قبلها أقل من النصاب فأكمل النصاب بها ضمت له واستقبل بالجميع حولاً من حينئذ ، وإن صادفت قبلها نصاباً استقبل بها حولاً وبقي كل مال على حوله وخلاف ابن عبد الحكم إنما هو في هذا الطرؤ الأخيرة وأما الأول فهو موافق فيه للمشهور ، والله أعلم .

(وَلَا يُزَكَّى وَتَصَّ مِنَ النَّعَمِ كَذَلِكَ مَا دُونَ النَّصَابِ وَلِيَعْمَ

وَعَسَلٌ فَإِنَّ كَهْمَهُ مَعَ الْخَضَرِ إِذْ هِيَ فِي الْمَقَاتِلِ فِيمَا يُدْخَرُ)

أخبر أن الزكاة لا تجب في الوقص بفتحيتين وهو ما بين الفرضين من زكاة النعم وأنها لا تجب أيضاً فيما دون النصاب من جميع ما يزكى من عين أو حرث أو ماشية وعلى ذلك نبه بقوله وليعم أى يعم هذا الحكم في كل مانقص عن النصاب ولا يخص بنوع منه ، ولا تجب أيضاً في العسل والفواكه والخضر لأجل أنها أى الزكاة إنما تجب في الحبوب والشمار المقتاتة المدخرة أى للعيش غالباً وهذه ليست كذلك أما سقوطها عن الوقص فمتفق عليه في غير الخلطة والله أعلم ، فمن كان عنده تسع من الإبل مثلاً أخرج عنها شاة واحدة وهى التى تجب عليه لو لم يكن عنده إلا خمس فالأربع التى بين الفرض الأول والثانى وقص لازكاة فيها وكذلك من كان عنده مائة وعشرون من الغنم فالواحدة عليه شاة واحدة وهى الواجبة عليه لو لم يكن عنده إلا أربعون فالثمانون التى بين الفرضين وقص لازكاة فيها وكذلك من كان عنده تسع وخمسون من البقر فإن الواجب عليه مسنة وهى التى تجب عليه لو لم يكن عنده إلا أربعون فالسبعة عشر التى بين الفرضين وقص لازكاة فيها . الواضح وإنما لم تشرع زكاة الأوقاص في الماشية والله أعلم لضرر الشركة ولا يتصور الوقص إلا في زكاة النعم كما صرح به الناظم ، وأما زكاة العين والحرث فلا بل كل ما زاد على النصاب ولو قل يخرج عنه ما يوبه ، وأما سقوط الزكاة عما دون النصاب فمتفق عليه في العين والحرث وفي الماشية في غير الخلطة أيضاً ، وأما سقوطها عما لا يقتات ولا يدخر للعيش غالباً كالخضر والفواكه التى لا تدخر أصلاً كالنخاع ونحوه أو تدخر لا للعيش بل للتفكه كالجوز والرمان أو تدخر للعيش لكن نادراً كاللبن فهو المشهور وقد تقدم بعض الكلام على ذلك في شرح قوله في العين والأنعام البيتين ، فقوله هنا فيما يدخر بدل من في المقتات بدل بعض من كل ، أى إنما لم تجب في العسل والفواكه والخضر لأجل أنها لا تجب إلا فيما كان مقتاتاً مدخراً يعنى للعيش غالباً كما مر .

فصل : في بعض ما يتعلق بالخلطة

وهى كما قال ابن عرفة اجتماع نصابي نوع نعم مال كين فأكثر فيما يوجب تزكيتها على ملك واحد ، فقوله اجتماع جنس للخلطة وقوله نصابي أخرج به ما إذا لم يكن نصاباً فيهما أو في أحدهما فلا يكون خلطة شرعية ، وقوله نوع نعم أخرج به الخلطة في غير النعم وفي نوعين من النعم ، وقوله فيما يوجب يتعلق باجتماع أى الاجتماع فيما يوجب التزكية على ملك واحد فإذا كان لكل واحد أربعون من الغنم

والبلغم إن أمكن طرحه
وسواء كان من علة أو
امتلاء قل أو أكثر تغير عن
حال الطعام أم لا وكالواصل
للحاق من ماء المضضة
أو من رطوبة السواك .
(فهذه الفروض واجبات
مهما أتت في الصوم
مفسدات)

ولما بين الأمور الواجبة
أفاد هنا أن ما حصل منها
من تركه كالنية أو من
حصوله كأكل وشرب
وجماع وغير ذلك مفسد
للصوم ، وقوله واجبات بعد
قوله الفروض تأكيد .

(تمت فروض الصوم
في نقل حسن

وتتمتعها بمجل من الشئ)
أي تتبعها في الذكر حمل
من سنن الصوم وأشار
لذلك حيث قال

باب سنن الصوم

(وأعلم بأن سنن الصيام

ترك المسعى الهذر

في الكلام

فينبغي للصائم اجتنابه

وكل ما ينفى به نوابه)

ذكر أن من سنن الصيام

ترك المسعى الهذر في الكلام

أي الإكثار فيزله لسانه

عنه وغير اللسان كذلك

فالاتجاع في هذين النصابين من نوع الغنم في الأشياء الموجبة للخلطة من راع ومراح وماء وغير ذلك
موجب لتزكية المجموع على ملك واحد فتكون عليهما شاة وأخرج بذلك الاجتماع في غير ما ذكرنا
فانه لا يوجب خاصية الخلطة صح من الرصاع وأسقط من حد الخلطة الشرعية اشتراط كون كل
منهما مسلماً حراً حال حول ماشيته قصد بها الرفق والإعانة لا التخفيف من الزكاة والأشياء الموجبة
للخلطة التي الاجتماع فيها يوجب تزكية المجموع على ملك شخص واحد خمسة الراعى والفحل
والدلو والمراح والبيت ، ثم إن كان الراعى واحداً فيشترط أن يأذن له المالك وإن كان متعدداً
فإن كان لماشية كل واحد راع يأخذ أجرته من مالها وكانوا يتعاونون بالنهار على جميعها
فيشترط إذن أربابها أيضاً وكون الأذن في التعاون على حفظها لكثرة الغنم فإن كانوا لا يتعاونون أو
يتعاونون بغير إذن أرباب الماشية أو كانت قليلة بحيث يقوى راعى كل واحد على ماشيته دون غيره
فليست بخلطة ، ويشترط في الفحل الضرب في الجميع مع كونه مشتركاً بينهما أو لأحدهما فقط ، فإن
كان متعدداً أي لماشية كل واحد فحل فيشترط الافتقار إلى تعدد الفحل أما إن كفى ماشية كل واحد
فحله فليس الاجتماع حينئذ في الفحل من صفات الخلطة . ابن بشير الدلو من موجبات الخلطة ومعناه
السقي ومقتضى لفظه أن يسقى الجميع بدلو واحد لكن الحق بذلك الاشتراك في الماء أن يكون موضعه
مملوكاً أو تكون النفقة فيه مشتركة . ابن الحاجب والمراح موضع إقامتها وقيل موضع الرواح للبيت .
التوضيح وضبط الجوهرى المراح بمعنى القول الأول بضم الميم وبفتحها إذا كان بمعنى القول الثاني اه
والاجتماع في هذه الخمسة كلها موجب للخلطة ولا إشكال وأما الاجتماع في بعضها فقط فقال ابن القاسم
لا يكون خلطاً حتى يجتمعوا في جل ذلك اه وجل الخمسة ثلاثة كما قال ابن الحاجب والمعتبر فيها ثلاثة
وقيل أو اثنان وقيل أو الراعى . التوضيح والقول بالثلاثة لابن القاسم في العتية وبالاثنين للأبهري
وبالاكتفاء بالراعى لابن حبيب اه فاذا حصل الاجتماع في جل هذه الأشياء مع بقية الشروط المذكورة
في الملاك من كون كل واحد مسلماً حراً مالكا للنصاب حال الحول على ماشيته قصد بذلك الفرق فيؤخذ
حينئذ من الملاك ، يؤخذ من مالك واحد في العدد كثلاثة لكل واحد أربعون فتجب عليهم شاة وفي
السنن كائنين لكل واحد ستة وثلاثون من الابل فعليهما جذعة وفي النصف كائنين لواحد ثمانون معزا
وللاخر أربعون ضائفة فعليهما شاة من المعز فاذا أخذ الساعى منهما زكاة مالك واحد وانصرف فإن
كان الوقص من الطرفين معاً كأن يكون لأحدهما تسع من الإبل وللآخر ست فلا خلاف في التراجع
على الأجزاء فاذا أخذ الساعى منهما ثلاث شياه كانت قيمتها بينهما على خمسة عشر جزءاً على صاحب
الستة ستة أجزاء وعلى صاحب التسعة تسعة أجزاء وإن انفرد الوقص من جهة كأن يكون لواحد خمس
وللاخر تسع ، فعن مالك إذا أخذ الساعى منهما شاتين روايتان إحداها أن على كل واحد شاة والثانية
أن الشاتين بينهما على أربعة عشر جزءاً على صاحب الخمسة خمسة أجزاء وعلى صاحب التسعة تسعة أجزاء
وهل المعتبر في القيمة يوم الأخذ وهو قول ابن القاسم بناء على أن الرجوع عليه كالمستهلك لنصيب
خليطه والمعتبر في القيمة في الاستهلاك يوم التعدي أو المعتبر يوم الوفاء والخلاص والرجوع على صاحبه
وهو قول أشهب بناء على أن الرجوع عليه كالمستسلف لنصيب خليطه ، ومن تسلف شاة تساوى
عشرين ثم صارت تساوى عشرة فليس عليه إلا شاة تساوى عشرة .

(فرع) فان خالف الساعى الشرع فأخذ منها ولم يكن في مجموع الماشية نصاب كائنين لكل واحد
خمس عشرة شاة فأخذ من أحدها شاة فذلك غصب لا تراجع فيه وإن كان المجموع نصاباً كما لو كان

من البيت الثاني ، وقوله
فينبغي الخ ينبغي أن يحمل
على الوجوب فيزده عنده
لسانه .

﴿ تنبيهات : الأول ﴾

لا خصوصية لمذر الكلام
بل صون بقية الجوارح
أولى في الوجوب . الثاني
لا خصوصية لرمضان بل
غيره كذلك إلا أن المعصية
لما كانت تغلظ بالزمان
وبالمكان نبه على أن المعصية
فيه أعظم منها في غيره
وفي الحرم أعظم من
خارجة وفي مكة أعظم
من خارجها وفي مسجدتها
أعظم من خارجة وفي
الكعبة أعظم مما قبله وعلى
هذا فيزاد في الأدب بحسب
ذلك وهذا بخلاف الحدود
لا يزداد في شيء منها تغليظا
لأجل الزمان والمكان
وما زاده بعض قضاة
تونس من عشرين سوطا
في حدسكران سكر بقرب
جامع الزيتونة فيه نظر
(وَبَيِّنْدِي الْفُطُورَ بِالْقَعِيمِ)
لأنه من سنة الرسول
بتمرات أو بماء أطيب
لأنه إلى الخلال أقرب
كذا عدا الناظم تبعا لأصله
أن تعجيل الفطر سنة
وعدها صاحب المختصر
من المستحبات ويحتمل
كون الفطر بتمرات هو

لكل واحد عشرون ، فإن قصد الساعى بالأخذ الغصب فلا تراجع أيضا ، وإن لم يقصد الغصب بل تأول
في ذلك وأخذ بقول من ذهب إليه من العلماء تراجعاً لأن أخذ الساعى بالتأويل كحكم الحاكم في مسائل
الاجتهاد لا ينقص وإن كانت ماشية أحدهما نصاباً والأخرى دون النصاب كاثنتين لواحد مائة وللاخر
إحدى عشرون فإن قصد بالشاة الثانية الغصب فلا تراجع أيضاً لأنه ظلم وإن لم يقصد الغصب بل
قلد في ذلك إماماً فإنهما يتراجعان كما تقدم وإذا قلنا بالتراجع في هذه الصورة فهل يتراجعان في جميع
الشاتين أو في الزائد وهو الشاة الثانية ؟ قولان ، فعلى الأول وهو قول محمد وسحنون يقتسمان الشاتين
معا على مائة وأحد وعشرين جزءاً على صاحب المائة مائة وعلى الآخر أحد وعشرون وعلى الثاني وهو
قول ابن عبد الحكم يكون على صاحب المائة شاة ثم تقسم الثانية على مائة وإحدى وعشرين صح
من التوضيح ، هذا حكم ما إذا اختل شرط كون كل منهما له نصاب وأما إن ان اختل شرط قصد
الرفق بأن قصد التخفيف من الزكاة كثلاثة لكل واحد أربعون فيجمعونها لتخفيف الزكاة
وتجب عليهم كلهم شاة واحدة فإنهم يعاملون بنقيض مقصودهم ويجب على كل واحد شاة وكذلك
لو كانوا مجتمعين فرأوا أن في اجتماعهم ضرراً في تكثير الزكاة عليهم كاثنتين مختلطتين لكل
واحد مائة وشاة الواجب عليهم في الخلطة ثلاث شياه فافتقرا فتجب على كل واحد شاة فقط فإنهما
يعاملان بنقيض مقصودهما ويجب عليهما ثلاث شياه لما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم « لا يجمع
بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » هذا إذا أقر أو دلت قرينة أن اجتماعهم أو افتراقهم
إنما كان لتخفيف الصدقة وأما إن لم يكن إقرار ولم تقم قرينة واتهما في اجتماعهما وافتراقهما فالمشهور
اعتبار قرب الزمان فإن اجتماعاً أو افتراقاً قرب الحول أخذاً بما كانا عليه قبل ذلك وقيل لا يعتبر زمان
وأما الاعتبار ما يظهر من قرينة الحال فقط وعلى اعتبار قرب الزمان فهل القرب شهران أو شهر أو دون
الشهر ثلاثة أقوال فإن عدمت القرائن والزمان على القول باعتباره فهل تتوجه اليقين عليهم أولاً . ثالثها
يفرق بين التهم فتتوجه وبين غيره فلا تتوجه كما في إيمان المتهم والله أعلم . وإن اختل شرط مرور الحول
على ماشيتهما معا فقال ابن رشد لو كانت ماشية أحدهما مائة حال عليها الحول وماشية الآخر خمسين
لم يحل عليها الحول فأخذ الساعى منهما شاتين فإن أخذها من غنم صاحب المائة لم يكن على صاحب
الخمسين شيء لعدم كمال حول ماشيته فالواحدة واجبة على صاحب المائة والثانية مظلمة وإن أخذها
من غنم صاحب الخمسين رجع بالواحدة على صاحب المائة لأنها تجب عليه لمرو حول ماشيته والثانية
مظلمة لا يرجع بها وإن أخذ واحدة من غنم صاحب المائة والأخرى من غنم صاحب الخمسين لم يكن
لصاحب الخمسين على صاحب المائة رجوع بالتى أخذت منه لأنها مظلمة ولا تراجع في هذا إذا اختلف
فيه بخلاف ما إذا زكاهما زكاة الخلطة وماشية أحدهما أقل من النصاب اه ويفهم منه أنه إن لم
يكمل الحول على ماشية واحد منهما فلا تراجع أصلاً إذ كل ما يؤخذ ظلم وانظر هل يتراجعان أم لا
فما إذا أخذ الساعى منهما مع اختلال باقى الشروط فيهما معا أو في أحدهما وذلك الحرية والإسلام
وظاهر قول ابن عرفة لا أثر لخلطة عبد أو ذمي خلافاً لابن الماجشون أنه إن قصد الغصب بما يأخذ
من ماشية العبد أو الذمي فلا تراجع أيضاً وإن لم يقصده وارتكب قول ابن الماجشون فالتراجع كما
تقدم فيما إذا كان المجموع نصاباً والله أعلم فإن كانا معابدين أو كافرين فلا تراجع أصلاً والله تعالى أعلم

(وَيَحْضُلُ النَّصَابُ مِنْ صِنْفَيْنِ كَذَّهَبٍ وَنِصْفَةٍ مِنْ عَيْنٍ

وَالضَّانُّ الْمَعَزُ وَبُخْتُ إِمْرَأَبٍ وَبَقَرٌ إِلَى الْجَوَامِيسِ أَصْطَحَابُ

السنة ، وقوله بماء أطيب
بصفة أفعل لأن الماء إلى
الحلال أقرب من غيره إذ
لامالك له في الأصل وأما
إذا ملك فيستوى مع غيره
مما يملك .

(وَفِي السُّحُورِ سُنَّةُ الرَّسُولِ
تَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ مِنْ
تَعْجِيلِهِ)

أى تأخير السحور أفضل
من تعجيله أثناء الليل وكذا
عده في الأصل من السنن
وعده صاحب المختصر من
المستحبات .

(وَالْأَعْتِكَافُ قُرْبَةٌ
وَجُنَّةٌ)

وَلَمْ يَزَلْ فِي رَمَضَانَ سُنَّةً
كذا عده الناظم من السنن
وليس هو في الأصل
المنظوم ، وعده صاحب
الرسالة وصاحب المختصر
من نوافل الخير

(وَسُنَّةٌ فِيهِ قِيَامُ سَاعَةٍ
فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَفِي الْجَمَاعَةِ
بَعْدَ الْعِشَاءِ إِذَا هُوَ الْمَشْهُورُ
فِي مَسْجِدِهِ وَقَبْلَهَا مَهْجُورٌ)

ليس أيضا هذان البيتان
في الأصل المنظوم وعده
صاحب المختصر من المستحب
والمراد بقيام ساعة هو صلاة
التراويح وقال فعله قبل
العشاء مهجور لأنه خلاف
ما عليه السلف الصالح
والقبيلة تحتل معنيين .

الْقَمْحُ لِلشَّعِيرِ لِلسَّلْتِ يُصَارُ كَذَا الْقَطَانِي وَلِزَبِيبُ وَالْتَارُ

أخبر أنه لا يشترط في كمال النصاب كونه من صنف واحد بل لافرق بين كونه من صنف واحد أو
من صنفين أو أكثر ، ففي زكاة العين لافرق بين كونه صنفا واحداً عشرين دينارا أو مائتي درهم أو
ملقفاً منهما معا يعنى بالجزء بالقيمة ، ومعنى التلقيق بالجزء أن يقابل كل دينار بعشرة دراهم ولو
كانت قيمته إذ ذاك أقل أو أكثر كمن له عشرة دنانير ومائة درهم أو مائة وخمسون درهما وخمسة
دنانير أو خمسون درهما وخمسة عشر دينارا . والحاصل أنه إن كان عنده نصف النصاب من أحد
الصنفين فيشترط وجود النصف من الآخر وإن كان عنده الربع من أحدهما اشترط وجود الثلاثة
الأرباع من الآخر وإن كان عنده الثلث من أحدهما اشترط وجود الثلثين من الآخر وهكذا ولا
يكمل بالقيمة كما لو كان عنده مائة وثمانون درهما ودينار يساوي عشرين درهما وتقدم هذا وإليه
أشار بالبيت الأول وفي زكاة الماشية لافرق بين كون نصاب الغنم كله ضأناً أو كله معزاً أو ملقفاً منهما
كعشرين من كل منهما ، ولا بين كون نصاب الإبل كله إبلًا أو كله بختاً أو ملقفاً منهما كاثنتين من
الإبل وثلاثة من البخت ولا بين كون نصاب البقر كله بقراً أو كله جواميس أو ملقفاً منهما كخمسة
عشر من كل منهما وإلى ذلك أشار بالبيت الثاني ، وقوله والضأن للمعز مبتدأ وخبر أى الضأن يضم
المعز فإذا اجتمع منهما معا نصاب فالزكاة وكذا قوله وبخت لعرب وبقر إلى الجواميس وقوله اصطحاب
مفعول من أجله وقف عليه بخذف التنوين مع كونه إثر الفتح على لغة ربيعة أى إنما ضم ما ذكر ضمّه
بعضه إلى بعض لأجل الاصطحاب الذى بينهما وهو كونهما معا نوعين لجنس واحد وفي زكاة الحرث
لا فرق بين كونه كله قمحا مثلاً أو شعيراً أو سلتاً وبين كونه ملقفاً من الثلاثة أو من اثنين منها لأن
هذه الثلاثة أنواع لجنس واحد على المنصوص . والقاعدة أن أنواع الجنس الواحد يضم بعضها إلى
بعض باتفاق ؛ وأما الأجناس فلا يضم بعضها إلى بعض والمعتبر في الحكم على الشيئين أو الأشياء بأتهما
نوعان لجنس واحد فيضم بعضهما إلى بعض استواء منفعتيهما أو تقاربهما وإن لم يتأ كد التقارب
كالقمح والشعير فإن لم تستو المنفعة ولم تتقارب فهما جنسان لا يضم أحدهما إلى الآخر .

(تنبيه) قال الإمام أبو العباس سيدى أحمد الوائلى فى العيار مانصه وقد قيدت من خط
المحدث الحافظ الخطيب أبى عبد الله محمد بن رشيد رحمه الله أن الشيخ محمد بن عبد الملك قاضى
مراكش كان يقول الشعير الذى هو مع القمح جنس واحد إنما هو ما قارب القمح فى الدقيق كشعير
الحجاز وبعض البلاد وأما المتباعد فلا وهو تنبيه حسن لو قيل به وإلى ضم الثلاثة : أشار الناظم بقوله :
والقمح للشعير للسلت يصار ، فالقمح مبتدأ وجمله يصار أى يضم خبره وللشعير يتعلق بيسار ، وقد
تمت الفائدة بالخبر مع متعلقه وللسلت عطف على الشعير بخذف العاطف للوزن وكذلك لافرق بين
كون النصاب من نوع واحد من القطاني ولا بين كونه ملقفاً من نوعين أو أكثر من أنواعها فإن
المشهور فيها فى باب الزكاة الضم وقد تقدم عدها أول الزكاة وكذا لافرق بين كون نصاب الزبيب
كله أحمر أو كله أسود أو ملقفاً منهما ولا فرق بين كون نصاب التمر كله صنفاً واحداً أو أكثر
وعلى ذلك نبه بقوله : كذا القطاني أى يضم بعضها إلى بعض والزبيب يضم أحمره إلى أسوده والتمر
جمع تمر بمثناة وميم ساكنة أى تضم أنواعه بعضها إلى بعض ، فإن اجتمع النصاب فالزكاة ويحتمل
أن يكون ثمار بالمشناة جمع ثمر بها وبفتح الميم فيشمل ذلك ضم أنواع غير التمر كالزيتون فيضم ماله
زيتاً لازيت له ونحو ذلك ، وفهم من كلامه أن ما عدا ما ذكر لا ضم فيه وذلك كالأرز والدخن

أحدهما فعليه قبل دخول

وقت العشاء. وثانيهما بعد

دخول وقتها وقبل صلاتها

والله تعالى أعلم، وعدّ كونه

مستجابا في المسجد هو

كذلك إن عطلت المساجد

وأما إن لم تعطل فالانفراد

فيها أفضل، والله أعلم.

(وَسُنَّةٌ فِيهِ زَكَاةُ تَبْرُزُ

غَدْوَةً يَوْمَ فِطْرِهِ وَتُنْجَزُ)

ليس هذا أيضا في الأصل

وعند صاحب المختصر

إخراجها فجر يوم الفطر

من المستحب ولو قال بدل

الشرط الثاني: وعند فجر

يومه تنجز. لكن أحسن

(فَرَضَهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ

مِنْ عَيْشِنَا قَالَ الْعَظِيمُ

الجاه)

قوله من عيشنا يحتمل

عيش أهل بلده وهو

المشهور، ويحتمل عيش

الخروج لها وعيش عياله

إذا لم يشح على نفسه

وعليهم واختار ابن العربي

وقد اشتمل هذا البيت

على مسألتين: المسألة الأولى

أن زكاة الفطر ثبت

فرضها من سيدنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو

كذلك على المشهور، وقيل

بل ثبت فرضها بالكتاب

واختلف هل بآية

مخصوصة وهو قوله تعالى

(قد أفلاح من تركي وذكر

اسم ربه صلى) أي صلاة

والذرة والعلس فكل واحد جنس على حدته إن كمل منه وحده النصاب فالزكاة والإفلا ولا يحدش في هذا المفهوم احتمال كون الثمار بالثلاثة لأن هذه لا تسمى ثمارا في العرف والله أعلم؛ ثم إن كان النصاب ملفقا من ذهب وفضة فله أن يخرج عن كل من نوعه وله أن يخرج عن الجميع ذهبا أو فضة ويعتبر في ذلك صرف الوقت وقيمة السكة دون الصياغة كما تقدم قبل قوله: والعرض ذو التجرودين من أدار وإن كان ملفقا من نوعين أو أكثر في زكاة الحرث فقد تقدم الكلام عليه أيضا قبل قوله وهي في الثمار والحلب والعشر. وإن كان ملفقا في زكاة الماشية كأن يجتمع فيه الضأن والمعر، فإن كان الواجب شاة وتساوى عدد الضأن والمعر كعشرين وعشرين وثلاثين وثلاثين خير الساعي فمن أيهما شاء أخذ، وإن لم يتساو عددهما فالمشهور أنه يأخذ من الأكثر. ابن عبد السلام وهو متجه إن كانت الكثرة ظاهرة وأما إن كانت تزيد بشاة أو شاتين فالظاهر أنهما كالمساويين وله نظائر في المذهب اه، وإن كان الواجب شاتين فإن تساوى عددهما أخذ من كل صنف شاة كأحد وستين ضائنة ومثلها معزا، وإن لم يتساو، فإن كان الأقل وقصا كإثني وأحد وعشرين من الضأن وأربعين من المعز أو بالعكس أو ليس في الأقل عدد الزكاة كإثني ضائنة وثلاثين معزا أو بالعكس أخذنا من الأكثر وإن كان الأقل غير وقص وفيه عدد الزكاة كإثني ضائنة وأربعين معزا أو بالعكس فقال ابن القاسم يؤخذ من كل صنف شاة، وقال سحنون يؤخذ من الأكثر هنا وفي ذينك القسمين؛ ومعنى كون الأقل فيه الزكاة أن يكون أربعين فأكثر، ومعنى كونه غير وقص أن يكون الأقل هو الموجب للشاة الثانية بأن يكون أكثر النوعين مائة وعشرين فأقل. والحاصل أن سحنونا قال يؤخذ من الأكثر مطلقا وأن ابن القاسم اشترط في الأخذ منهما شرطين متى اختلا أو احتل أحدهما أخذ من الأكثر كما قاله سحنون وإن كان الواجب ثلاثا فإن كانا متساويين فمهما ويخير الساعي في الثالثة وإن كانا غير متساويين فقال ابن القاسم إن كان في أقلهما عدد الزكاة وهو غير وقص أخذ من الأقل أو فيه عددها وشاتين من الأكثر وإن لم يكن في الأقل عدد الزكاة وهو غير وقص أخذ من الأقل أو فيه عددها ولكنه وقص لم يوجب شيئا فتؤخذ الثلاث من الأكثر كما تقدم. وقال سحنون أيضا تؤخذ الثلاث من الأكثر مطلقا وإن كان الواجب أربع شياه فأكثر فالحكم للثين، فإن كانت المائة الرابعة أو الخامسة أو غيرهما ملفقة من نوعين فأجر الحكم فيهما على ما تقدم حيث يكون الواجب شاة واحدة والله أعلم هذا حكم زكاة الغنم. وأما البقر فقال في المدونة: قال مالك إن كانت أربعين جاموسا وعشرين بقرة أخذ من كل صنف تبعا، ابن يونس لأنه يجعل في الثلاثين من الجواميس تبعا وتبقى عشرة منها مع عشرين بقرة فيأخذ تبعا من الأكثر وهو البقر، والفرق بين هذا وبين قولها فيمن له عشرون ومائة ضائنة وأربعون ماعزة أن الثمانين الزائدة على الأربعين في الضأن وقص لاشيء فيها والعشرة الزائدة على الثلاثين في البقر ليس فيها وقص لأنها أحالت الفريضة عن حلها ولو كانت الشياه مائة وإحدى وعشرين ضائنة يعني وأربعين ماعزة لأشبهت مسألة الجواميس مع البقر لأن الأحد والثمانين الزائدة على الأربعين ليست بوقص فوجب أن يأخذ الجميع من الكثيرة اه. وأما الإبل فاذا وجب فيها واحدة وتساويا كإثني عشر من البخت وثلاثة عشرة من العراب أو بالعكس خير الساعي في أخذ بنت الخاض من أيهما شاء وإن لم يتساويا فمن الأكثر وإن وجب فيها اثنان بنتا لبون أو حقتان فالحكم فيهما كما تقدم في الشاتين فإن تساويا أي البخت والعراب أخذ من كل صنف وإن لم يتساويا فإن لم يكن في الأقل عدد الزكاة أخذ من الأكثر عند ابن القاسم وسحنون وإن كان في الأقل

عدد الزكاة فقال ابن القاسم يأخذ من كل صنف وقال سحنون يؤخذ من الأكثر مطلقاً، فإن كان عنده أربعون من البخت وأربعون من العراب فيؤخذ من كل صنف بنت لبون لتساويهما، وإن كان عنده خمسون وخمسون أخذ من كل صنف حقة، وإن كان عنده ستون وثلاثون فتؤخذ بنت لبون من الستين لقصور الثلاثين عن سن بنت لبون إذ أقل ما يجب فيه ستة وثلاثون ويفهم من هذا أنه لا يشترط في الأقل سن آخر إذ في الثلاثين بنت مخاض وإن كان عنده ستون وأربعون فتؤخذ الحقتان من الستين لقصور الأربعين عن سن الحقة إذ أقل ما يجب فيه ست وأربعون. واختلف في أربعين وستة وثلاثين فابن القاسم يأخذ بنت لبون من كل صنف وسحنون يأخذهما من الأربعين وكذلك اختلف في خمسين وست وأربعين، فعند ابن القاسم يأخذ من هذه حقة ومن هذه حقة وعند سحنون يأخذهما من الخمسين قال في التوضيح: تنبيه تقدم أن ابن القاسم شرط في الأخذ منهما في الغنم شرطين وأحدهما هو كون الأقل غير وقص لا يتأتى وإنما يتأتى أن يكون الأقل ليس فيه عدد الزكاة لأن الشرطين المتقدمين لو أتيا هنا للزم وجود كل منهما بدون الآخر كما تقدم فيلزم أن يوجد مثال يكون الأقل فيه عدد الزكاة وهو وقص وهو لا يمكن في بنتي لبون والحقتين والله أعلم اه أي فهما كان في الأقل هنا عدد الزكاة فهو غير وقص وإن لم يكن فيه عدد الزكاة فقد يكون وقصاً وقد لا،

(مَصْرِفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ غَايَ وَعِثْقُ عَامِلٍ مَدِينُ
مَوْلُ الْقَلْبِ وَمَحْتَاجُ غَرِيبٍ أَخْرَارُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يُقْبَلْ مُرِيبُ)

تعرض في هذا الفصل لبيان مصرف الزكاة، أي من تصرف له وتدفع إليه ومصرفها الأصناف الثمانية في قوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ» قال مالك رضي الله عنه اللام في قوله تعالى للفقراء لبيان المصرف لا للملك، يعني ولو كانت للملك للزم عموم الأصناف الثمانية لأن الملك يكون لكل صنف منهم فلا بد من إعطاء الأصناف الثمانية وفي المجموعة آية الصدقة ليس فيها قسم بل إعلام بأهلها فذلك لو أعطيت لصنف أجزأ وقيده ابن عبد السلام بما عدا العامل وإلا فلا معنى لدفع جميعها له اه. فأول الأصناف وثنائها الفقير والمسكين والمشهور أنهما صنفان وقيل هما مترادفان بمعنى واحد وعلى أنهما صنفان فروى أبو عمر الفقير ذو بلغة لا تكفيه والمسكين لاشئ له وقيل غير هذا. اللخمى من ادعى أنه فقير صدق ما لم يكن ظاهره يشهد بخلاف ذلك، وكذلك إن ادعى أن له عيالا ليأخذ لهم، فإن كان من أهل الموضع كشف عن حاله وإن كان معروفاً بالمال كلف ببيان ذهاب ماله وعلى هذا نه الناظم آخر البيتين بقوله ولم يقبل مريب، أي لا تقبل دعوى الفقر ممن قامت به ريبة تكذبه كأن يكون معروفاً بالمال فيدعى الفقر فلا يقبل ذلك منه إلا ببيان، وفهم منه أن من لم تقم به ريبة تكذبه فإنه يصدق في دعواه الفقر وهو كذلك كما صرح به اللخمى أول كلامه. ويشترط في كل من الفقير والمسكين أربعة شروط: الأول أن يكون حراً، فإن أعطى عبداً أو أم ولد أو مديراً أو معتقاً إلى أجل أو معتقاً بعضه لم يحز إذا كان عالماً لأنهم في معنى الموسر لأن نفقتهم على من له الرق فيهم، فإن عجز عن الإنفاق عليهم يبيع الأول وعجل عتق غيره قاله اللخمى وقال اللخمى أيضاً إن أعطاها لغني أو عبد أو نصراني وهو عالم لم تجز وإن لم يعلم وكانت قائمة بأيديهم انتزعت منهم وصرفت لمن يستحقها

وصلى الخمس، أو بعموم آيات الزكاة قولان وعلى أن فرضها بالكتاب فقوله فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي قدرها. المسئلة الثانية أنها إنما تخرج من أغلب عيش البلد سواء كان قوت المخرج لها منه أو من غيره مما فيه العشر في الزكاة أو من أقط، والأقط لمن يعقد إلا أن يقتات غير العشر فيخرج منه على المشهور، وعلى غير المشهور لا يخرج إلا أن يكون جل عيشه أو عيش بلده ذلك، وقال ابن حبيب يخرج منه.

(عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَتَحْمِلُ الْمُوْنُ عَنْهُ ذِمَّتُهُ)

هذا الجار والمجرور متعلق بقوله قال العظيم الجاه لأن عظيم الجاه هو سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين» ويحتمل أن عظيم الجاه هو مالك لقوله في موطئه ليس على الرجل في عبيد عبيده ولا في أجير ولا

من كان منهم يخدمه ولا بدله منه اه وهو قول الناظم . عن كل من تلزمه نفقته، ويخص هذا العموم بأنه لا تلزمه عمن التزم نفقته بمن ليس بقريب كريب أو قريب لا تلزمه نفقته بالأصالة فلا تلزمه زكاة فطره اتفاقا فتلزم المخرج عن نفسه وعن كل مسلم تلزمه مؤنته بسبب قرابة كأولاده الذكور للبلوغ والإناث للدخول أو الدعاء إليه بشرطه وبالفقر أو تلزمه مؤنته بسبب زوجية وكزوجة أبيه وإن لم تكن أمه وخادمه أو تلزمه مؤنته بسبب رق كعبده وإمائه وإماء زوجته بشرط الإسلام وسواء كانوا للفقيرة أو التجارة ويدخل في رقيقه مكانه لأنه عبد مابقي عليه درهم ويدخل عبده الآبق الذي يرجى وجوده والبيع بالمواضة وبالحيار إذا أتى عليهما الفطر قبل الاستبراء أو انقضاء زمن الحيار، ويدخل الرقيق المخدم إلا أن يرجع بعد الإخدام للحرية فزكاة نظره على مخدمه بفتح الدال والمبعض الذي بعضه رقيق وبعضه حر فزكاة فطره بقدر الملك فيه لاشئ على العبد في باقيه الحر ويدخل العبد

فان أكلوها غرموها على المستحب من القول لأنهم صانوا بها أموالهم ، وإن هلكت بأمر من الله غرموها إن غروا من أنفسهم وإن لم يغروا لم يغرموها وهل يغرمها من وجبت عليه وكذا الإمام ومن جعل إليه تفريقها ؟ انظر فيه . الثاني أن يكون مسلما ابن الحاجب ولا تصرف لعبد ولا لكافر ولا في كفن ميت ولا بناء مسجد . التوضيح واختلف هل تدفع لأهل الأهواء فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه أصبغ وكذلك تارك الصلاة ولعله على الخلاف في تكثيرهم اه وعلى هذين الشرطين به الناظم بقوله : أحرار إسلام أى أحرار أهل الإسلام أى ذويه ، واعلم أنهم صرحوا باشتراط الحرية والإسلام في الفقير والمسكين والعامل ويظهر من قوة كلامهم ولم أقف الآن على التصريح به اشتراط ذلك أيضا في الغازي والمدين والغريب المحتاج لقولهم في المدين إذا ادّان في فساد فلا تعطى له وقولهم في ابن السبيل يشترط أن لا يكون في سفر معصية وأن من أوصى لأبناء السبيل لا يدخل الكافر . وأما الرقاب فالفرض وصفها بالرق فيشترط فيها الإسلام لا غير كما صرحوا به . وأما المؤلفة قلوبهم فعلى أن المراد بهم الكفار يعطون ليرغبوا في الإسلام فلا إشكال في عدم اشتراط الإسلام وانظر الحرية وظاهر التعليل عدم اشتراطها أيضا وأما على أن المراد بهم المسلمون كما يأتي فالإسلام حاصل وظاهر التعليل أيضا عدم اشتراط الحرية والله أعلم وعلى هذا ففي قول الناظم بعد تعدادهم أحرار إسلام إجمال ولعله اعتمد على ما هو معلوم من خارج فذهن السامع يرد كلا لما يليق به والله تعالى أعلم . الثالث أن لا تكون نفقته واجبة على ملىء وجوبا أصليا أو بالتزام كان ذلك الملىء المزكى أو غيره فلا تعطى لامرأة فقيرة لها زوج ملىء ولا لرجل فقير أو امرأة فقيرة لهما ولد ملىء ولا لصغير فقير له أب ملىء إذ وجوب نفقتهم ولزومها للملىء صيرتهم أملياء ولم يصرح الناظم بهذا الشرط اكتفاء عنه بمفهوم وصف الفقر ولكن التصريح به أولى لعسر إدخال الجزئيات تحت الكليات . وفي التوضيح عن ابن عبد السلام ناقلا عن غيره فقر الأب ومن في معناه له حالان : الحال الأولى أن يضيق حاله ويحتاج لكن لا يشتد عليه ذلك فهذا يجوز إعطاؤه من الزكاة ولا تلزمه نفقته بل تبقى ساقطة عنه كما كانت قبل ضيق حاله . والحال الثانية أن يشتد ضيق حاله ويصير في فقره إلى الناية وهذا يجب على ابنه أن ينفق عليه ولا يجوز لابنه أن يدفع زكاته إليه والله أعلم اه وكذلك لا يعطى منها من كانت نفقته وكسوته لازمة لملىء بالتزام لا بالأصالة كأن يلتزم نفقة ربييه ونحوه . التوضيح يعنى أنه يباحق الملتزم بالنفقة والكسوة بمن لزمته في الأصل وسواء كان التزامه لها صريحا أو بمقتضى الحال كان من قرابته أم لا قاله ابن عبد السلام اه فان انقطعت النفقة أو الكسوة عمن تلزمه نفقته بالأصالة أو بالتزام فانه يجوز أن يدفع له من الزكاة ما انقطع عنه من نفقة أو كسوة فان انقطعا معا فلا إشكال . وأما من كان ينفق على غيره تطوعا فقال ابن عرفة الشيخ روى مطرف لا يعطيه من في عياله غير لازم نفقته له قريبا أو أجنبيا فان فعل جاهلا أساء وأجزأته إن بقي في نفقته ، ابن حبيب إن قطعها بذلك لم تجزه ونقله الباجي في القريب فقط ولم يقيد إجزاء إعطائها بجعله اه وأما من لا تلزمه نفقته من قرابته وليس تحت إنفاقه فيعطيه لكن يستحب أن لا يباشر ربهما إعطاء هالهم بنفسه في المدونة لا يعجنى أن يلى هذا إعطاءهم ولا بأس أن يعطيهم من يلى تفرقها بغير أمره كما يعطى غيرهم إن كانوا أهلا لها قال اللخمي كرهه خوف أن يحمد عليها وروى عن مالك بإباحة ذلك وروى عنه استحبابه وفيها منع إعطاء زوجة زوجها فقيل بظااهره من المنع وقيل مكروهه . الشرط الرابع أن لا يكون من آله صلى الله عليه وسلم فلا يعطى آله عليه الصلاة والسلام لا من الصدقة الواجبة التي

لواحد نصفه وآخر ثلثه وآخر سدسه يجب على كل واحد من الصاع بقدر ملكه فيه، والمسألة نظائر ونظمها العلامة بهرام فقال:

إجارة قسام وكتب وثيقة

وحارس بستان وصيد كلاب

وإخراج فطر عن رقيق جماعة

ومسكين محضون وكنس سراب

وضف نفقات الوالدين وشفعة.

وتكليفها عشرا بعق رقاب.

وزيد عليها من أوصى بمجهولات مختلفة، وليس

المراد الاقتصار على حارس البستان بل وحارس

أعدال التاع ويوت الغلات وحارس الدابة

وزاد العبدى على كنس المرحاض كنس السواقي

وزاد أبو عمران أجرة السقى على المشهور وزاد

ابن رشد أجرة الوكيل على الخصام ورجع كونها على

الراءوس.

(وَدَأَزَمُ الْمُقِيمَ وَالْمُسَافِرَ)

وَكُلَّ ذِي بَادِيَةٍ وَحَاضِرًا)

أى يلزم المقيم إخراجها وتلزم المسافر في البلد الذى هو

به ويجوز أن يوصى أهله

الكلام فيها ولا من صدقة التطوع وهو قول أصبغ ومطرف وابن الماجشون وابن نافع وهو المشهور. ابن عبد السلام إلحاقا لهم به صلى الله عليه وسلم، وقيل يعطون من الصدقة المتطوع بها دون الواجبة وهو لابن القاسم وقيل يعطون من الصدقة الواجبة والمتطوع بها قاله الأبهري لأنهم في زماننا منعوا حقهم من بيت المال فلم يحز أخذهم للصدقة ضاع فقيرهم، وبنو هاشم آل، وبنو من فوق غالب ليسوا بآل، وفي بنى من بينهما قولان والمشهور جواز إعطائها لموالى آل عليه الصلاة والسلام.

﴿فرع﴾ قال في المدونة ولا يعجبني أن يحسب دينا له على فقير في زكاته وصرح ابن القاسم بعدم الإجزاء لأنه لا قيمة له وقال أشهب تجزئه لأنه لو دفع إليه الزكاة جاز له أن يأخذها من دينه. ابن عرفة الأظهر أن أخذه بعد إعطائه وإن كان يطوع الفقير دون تقدم شرط أجزاءه وكرها كذلك إن كان له ما يوارى به عورته ويعيشه الأيام وإلا فكالم يعطه، وهل يشترط في الفقير والمسكين أن يكون عاجزا عن التكسب فلا تعطى للقادر عليه، أولا يشترط ذلك فتعطى للفقير ولو قادرا على التكسب وهو المشهور؟ قولان، وهل يشترط أيضا أن لا يكون مالكا لنصاب الزكاة فلا تعطى لمن يملك النصاب لأنه غنى أو لا يشترط ذلك وهو المشهور أيضا قولان ثالثا يعطاها إذا كان لا يكتفيه لكثرة عيال ونحوه وضعف هذا القول بأنه تجب عليه زكاة ما بيده من النصاب اتفاقا فلم يدخل في اسم الفقير بل هو من الأغنياء، ويجوز أن يعطى للفقير ما يغنيه نصابا فما فوقه على المشهور. الصنف الثالث على ترتيب النظم الغازى، وهو المراد في الآية بسبيل الله لا الحج كذهب إليه أحمد بن حنبل، ابن الحاجب فتصرف في المجاهدين وآلة الحرب وإن كانوا أغنياء على الأصح. التوضيح ومقابل الأصح لعيسى بن دينار إذا كان غنيا يبلده ومعه ما ينقده في غزوه فلا يأخذ منها.

﴿تنبيه﴾ لا يعطى الغازى إلا في حال تلبسه بالغزو فإن أعطى له برسم الغزو ولم يغز استرد منه نص عليه اللخمي وغيره اه وفي إعطائها في إنشاء السور وهو المحيط بالبلد أو المركب قولان والمشهور المنع. الصنف الرابع العتق وهو المراد في الآية بالرقاب بأن يشتري الوالى أو من ولى زكاة نفسه بمال الزكاة رقيقا ويعتقه وولاؤه للمسلمين. المواق وانظر هل يعمل القيمة لمملوكه ويعتقه عن زكاته نزلت هذه المسألة ووقع فيها نزاع قال ابن القاسم فإن أعتق عن نفسه لم يجزه وعليه الزكاة ثانية لأن الولاء له قال اللخمي من اشترى رقبة عن زكاته ثم قال هى حرة عن المسلمين ولى ولاؤها كان ولاؤها للمسلمين وشرطه باطل وهو يجزى عنه وإن قال هو حر عنى وولاؤه للمسلمين فقال ابن القاسم لا يجزى ويشترط في الرقيق الإسلام لأن الزكاة تقوية للمسلمين فلا يقوى بها كافر. وفي اشتراط سلامته من العيب قولان. التوضيح عدم، الاشتراط أظهر لأن المعيب أحوج للاعانة، ابن رشد ولا يجوز للرجل أن يعتق من زكاته مكاتبه ولا مدبره أو أم ولده وقال أصبغ إن الذى رجع إليه مالك أنه يجزئه، وأما فك الأسير منها فقال ابن بشير المشهور أنه لا يجزى وهو مذهب المدونة وقال ابن حبيب يجزى بل ذلك أحق وأولى من فك الرقاب التى بأيدينا. ابن حارث لو أطلق أسير بفداء دين عليه أعطى من الزكاة اتفاقا لأنه غارم. الصنف الخامس العامل عليها وهو جابها ومفرقها وإن كان غنيا إذ لو اشترط فيه الفقر لرجع إلى الصنفين الأولين فلا يشترط فقره لأنه يأخذ ذلك على وجه الأجرة وأجرته بقدر عمله وهل يستأجر بجزء منها كربع أو خمس لما فى ذلك من الجهل بقدر الأجرة ومن فرق زكاة نفسه فلا يأخذ عن ذلك أجرا قاله أبو عمر، فإن كان العامل فقيرا أخذ بالجهتين بجهة فقره وبجهة عمله كما يرث الزوج إن كان ابن عم بالجهتين قال ابن القاسم ولا يستعمل على الزكاة

البدوي والحضري من
المسلمين

(وَكُلُّ نَفْسٍ مِنْ إِنْثَاءِ

أَوْ ذَكَرٍ

مِنْ خَيْرٍ أَوْ عَبْدٍ صَغِيرٍ

أَوْ كَبِيرٍ

مِنْ كُلِّ مَنْ يَدِينُ

بِالْإِسْلَامِ

كَذَا أَيْ عَنْ سَيِّدِ الْأَنْامِ

عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ

يُؤَدِّي صَاعًا

وَلَا يَجُوزُ بَدْلُهُ بِضَاعًا

أشار بذلك لقوله في الموطأ

«فرض رسول الله صلى الله

عليه وسلم زكاة الفطر عن

رمضان صاعاً من تمر

وصاعاً من شعير على الحر

والعبد والذكر والأنثى

والصغير والكبير من

المسلمين» ولا يجوز أن يخرج

عن الصاع عوضاً وفي بعض

النسخ موضع قوله صغاراً

أو كبيراً أو صغيراً بحذف

ألف صغار وهو أحسن

مما قبله وإنما يجب الصاع إذا

كان فاضلاً عن قوته وقوت

عِيَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَيَجِبُ

وَلَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ بِتَسْلُفِ

﴿تَمَاتِ : الْأُولَى﴾ يَجِبُ

الصاع إذا كان مالكا له

قبل الوجوب فلو ملكه

بعد طلوع الشمس يوم العيد

لم يجب عليه لكن يستحب

عبد ولا نصراني فان فات ذلك أخذ منهما مأخذاً وأعطيا من غير الصدقة بقدر عناهما . ابن محرز
ولا يستعمل عليها امرأة ولا صبي . اللخمي ولا يستعمل عليها من كان من آل النبي صلى الله عليه وسلم لأن
أخذها على وجه الاستعمال لا يخرج عن أوساخ الناس وعن الإذلال في الخدمة . الصنف السادس
المدين وهو المراد في الآية بالغارمين فمن كان عليه دين لآدمي أداه في مباح أعطى من الزكاة وفي
إعطائها لمن عليه دين لغير آدمي كأن يترتب عليه في ذمته من زكاة أو كفارة قولان . ابن عبد السلام
والقياس أن لا يعطى لأنها لا تقوى كدين الآدميين بدليل أنها لا يحاص بها في الفلس وكذا من
استدان في شرب الخمر وشبهه فلا يعان بالزكاة فان تاب فقولان الأقرب أنه يعطى لأن النفع كان لحق
الله تعالى وهو مما تؤثر فيه التوبة وكذا لا يعطى منها من استدان لأخذ الزكاة كمالو كان عنده ما يكفيه
فاتسع في الإنفاق وأخذ الدين لأجل الزكاة . ابن عرفة في صرفها في دين الميت قولان لابن حبيب
ومحمد وهل يشترط في إعطائها للمدين أن يدفع ما يديه من العين وما يفضل عن ثمن غير العين كما لو
كان له دار وخادم يساويان ثلاثة آلاف وعليه ألفان ويمكنه بيعهما واستبدال دار وخادم بألفين
فالمشهور أنه لا يعطى حتى يبيعها ويستبدل ويؤدي الألف الفاضلة ، والصحيح عدم اشتراط ذلك لما
يلزم عليه من تدخل حقيقة الفقير والغارم فان لم يكن في ثمن غير العين فضل فإنه يعطى إن أعطى
ما يديه من العين على المشهور ففي المدونة قال مالك من يديه ألف وعليه ألفان وله دار وخادم يساويان
ألفين لافضل فيهما أنه لا يعطى من الزكاة إلا أن يؤدي الألف في دينه فتبقى عليه ألف فينشد يعطى
ويكون من الغارمين اه فان كان في ثمن غير العين فضل يغنيه لم يعط كالو كان عليه ألفان وداره
وخادمه يساويان أربعة آلاف فانه يستبدل داراً وخادماً بألفين ويؤدي الفضل في دينه . الصنف السابع
المؤلفة قلوبهم ، واختلف في المراد بهم على ثلاثة أقوال : قليل إنهم كفار يؤلفون بالعطاء ليدخلوا
في الإسلام ، وقيل إنهم مسلمون حديثو عهد بالإسلام فيعطون ليتمكن من قلوبهم لأن النفوس جبات
على حب من أحسن إليها ، وقيل إنهم مسلمون لهم أتباع يعطون ليعطوا أتباعهم استئلافاً لقلوبهم لينقادوا
إلى الإسلام بالإحسان والصحيح أن حكمهم باق قال أبو محمد لا يعطون إلا وقت الحاجة إليهم .
الصنف الثامن المسافرين الغريب المحتاج المنقطع يدفع إليه قدر كفايته ليستعين بذلك على التوصل لبلده أو
على استدامة سفره إن كان غنيا ببلده ولا يلزمه ردها إذا صار إلى بلده وهو المراد في الآية بابن
السييل . والحاج ابن سبيل وإن كان غنيا ببلده . اللخمي يعطى ابن السبيل إذا لم يكن سفره في معصية
فان كان مليئاً ببلده ووجد من يسلفه ففي إعطائه قولان لابن القاسم ومالك في المجموعة . اللخمي
وقول ابن القاسم يعطى أحسن .

(فَضْلٌ) زَكَاةُ الْفِطْرِ صَاعٌ وَتَجِبُ

عَنْ مُسْلِمٍ وَمَنْ رَزَقَهُ طَلِبُ

مِنْ مُسْلِمٍ يَحُلْ عَيْشَ الْقَوْمِ لِمَنْ خُرَّ مُسْلِمًا فِي الْيَوْمِ

تعريض في هذا الفصل للكلام على زكاة الفطر فأخبر أن قدرها صاع وتقدم أنه أربعة أمداد بعده
عليه الصلاة والسلام وأن حكمها الوجوب وأنها إنما تجب على المسلم يعني إذا قدر على أدائها وفهم من
تعليق الوجوب على خصوص وصف الإسلام أنها لا تجب على كافر وأنه لا فرق في المسلم بين كونه
حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى كبيراً أو صغيراً وهو كذلك وتجب عليه عن نفسه وعن تلزمه نفقته

من زوجة أو أبوين أو أولاد أو رقيق إذا كانوا مسلمين ومن تلزمه نفقة غيره دون نفسه أخرج هو عن ذلك الغير وأخرج عنه المنفق عليه كزوج غنية لها أبوان فقيران فتخرج عن أبيها وتخرج زوجها عنها إن كانت هي وأبواها مسلمين وذلك كله داخل تحت قول الناظم: عن مسلم ومن برزقه طلب من مسلم، أي تجب على المسلم عن نفسه وعن طلب المسلم برزقه ممن ذكر إذا كان مسلماً أيضاً وأنها تخرج من جل عيش القوم الذين وجبت عليهم؛ ثم نبه على حكمة وجوبها فأمر بإغناء الحر المسلم في اليوم يعني يوم الفطر وفي الكلام حذف تقديره بها عن السؤال ومراده أنها إنما تدفع للحر المسلم لتغنيه عن سؤال يوم العيد، فقوله عن مسلم يتعلق بتجب وعن الاستعلاء بمعنى على على حد قوله تعالى «فإنما يخل عن نفسه» أي عليها، وقوله: ومن برزقه طلب عطف على مقدر أي تجب على المسلم عن نفسه وعن طلب المسلم برزقه أي بنفقته ويحتمل أن يضمن تجب معنى تلزم ويكون عطفاً على مسلم أي تلزم زكاة الفطر عن المسلم وعن طلب المسلم برزقه فيكون كقول التلقين زكاة الفطر تلزم الرجل عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين من ولد صغير لأماله أو كبير زمن، وقوله من مسلم بيان لمن طلب المسلم برزقه والباء في قوله بجل للتبعض على حد «عينا يشرب بها عباد الله» أي منها أما كون قدرها صاعاً فهو المعروف في جميع الأنواع التي تؤدي منها وقال ابن حبيب تؤدي من البر مدين لاصاعاً. القباب وهذا الصاع هو كيل مدينة فاس في وقتنا. بعض الشيوخ هو أن يعرف الإنسان أربع حفنات بكتا يديه انتهى قيل لمالك أي يؤدي بالمد الأكبر قال لا بل بمد عليه الصلاة والسلام فإن أراد خيراً فعلى حدة التراقي سد الذريعة تغيير المقادير الشرعية.

﴿فرع﴾ إذا لم يقدر إلا على بعض الصاع فقال في الطراز ظاهر المذهب أنه يخرج لقوله عليه الصلاة والسلام «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وأما كونها واجبة فهو المشهور والشاذ أنها سنة وعلى الوجوب فالمشهور أنها واجبة بالسنة وقيل بالقرآن وعلى وجوبها بالقرآن فقيل بآية تخصها وهي قوله تعالى «قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى» وقيل بالعمومات وهل تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر وهو مذهب ابن القاسم في المدونة. اللخمي وعلى هذا القول تجب على من مات بعد الغروب وتسقط عمن ولد أو أسلم في ذلك الوقت وتكون في البيع على البائع دون المشتري وفي الطلاق على الزوج دون الزوجة وفي العتق على السيد دون العبد إذا كان البيع والطلاق والعتق بعد غروب الشمس اه وروى ابن القاسم عن مالك لا تجب على من هو من أهلها إلا بطول الفجر قال ابن رشد وهذا هو الأظهر. اللخمي وعلى هذا القول تجب على من كان حياً أو باع أو أعتق أو طلق بعد طلوع الفجر أو ولد أو أسلم قبل وتسقط عمن مات أو طلق أو أعتق أو باع قبل طلوع الفجر أو ولد أسلم بعد وتكون الزكاة على المشتري والزوجة والعبد اه. والمستحب إخراجها بعد طلوع الفجر وقبل العدو إلى المصلى وفي المدونة وإن أداها قبل ذلك يوم أو يومين فلا بأس. ابن المواز ويوم الفطر أحب إلينا فإن أخرجها قبل يوم الفطر يومين فهلكت ففي إجزائها قولان. وأما كون مخاطب المسلم القادر عليها عن نفسه وعن تلزمه نفقته ففي ابن الحاجب والمشهور وجوبها على من عنده قوت يومه معها وقيل على من لا يجحف به وقيل إنما تجب على من لا يحل له أخذها وقيل على من لا يحل له أخذ الزكاة اه وقال عبد الوهاب يخرجها إذا كان لا يلحقه ضرر بإخراجها من افساد معاشه أو جوعه أو جوع عياله اه وفي المحتاج يجد من يسلفه قولان وفي الرسالة وزكاة الفطر سنة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعاً عن كل نفس

نص عليه في الجلاب الثانية تجب عليه بالشرط المذكور ولو حل له أخذها خلافاً لابن الماجشون. الثالثة لو فضل عنده بعض الصاع وجب إخراج ذلك البعض قاله سند الخبر «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». الرابعة التحديد بالصاع من الشارع فالزائد عليه بدعة مكروهة كالزيادة على التسبيح ثلاثاً وثلاثين عقب الفريضة ذكره القرافي. الخامسة يجوز دفع الصاع الواحد لمساكين متعددة قاله ابن المواز ويجوز دفع أصع متعددة لمساكين واحد. السادسة إخراج زكاة الفطر قبل وجوبها بكاليومين والثلاثة ونحوه للجلاب وفي المدونة يوم أو يومين، واختلف هل الجواز مطلقاً دفعها المزكى بنفسه أو لمن يفرقها وهو فهم اللخمي للمدونة أو محل الجواز إنما هو إذا دفعها لمن يفرقها وأما إن فرقها هو فلا يقدمها وهو فهم ابن يونس للمدونة تأويلان، وهما قولان مشهوران. السابعة لا تسقط زكاة الفطر بمضى زمنها لترتبها في الذمة كغيرها من القرائن.

(فَضْلٌ) وَيُسَمَّحُ

فِي رَمَضَانَ

بَضْ خَصْلٍ تَقْضِي

الْإِيمَانَا

تَجْدِيدُكَ النِّمَةَ لِلصَّيَامِ

فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى التَّامِ

إِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِلخُرُوجِ

مِنَ الْخِلَافِ وَهَلْ هِيَ

وَاجِبَةٌ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً أَوْ

فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَالْخِلَافُ مَبْنِي

عَلَى كَوْنِ جَمِيعِهِ عِبَادَةً

وَاحِدَةً أَوْ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةً

مُسْتَقْلَةً .

(وَيُسَمَّحُ فِيهِ فِعْلُ

الصَّدَقَةِ

وَكثْرَةُ الذِّكْرِ بِلَامَشَةٍ

لَا يَرِيدُ أَنَّهُ مَخْتَصٌ بِذَلِكَ

لَأَنَّ فِعْلَ الْخَيْرِ مَطْلُوبٌ

فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ

وَإِنَّمَا يَرِيدُ كَثْرَةَ ذَلِكَ فِيهِ

وَقَدْ كَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

يَدَارِسُ فِيهِ الْقُرْآنَ مَعَ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(مُعَظَّمًا لِلشَّهْرِ بِالرَّعَايَةِ

كَمَا أَنِّي تَعْظِيمُهُ فِي الْآيَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «شَهْرُ رَمَضَانَ

الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» الْآيَةُ

ثُمَّ عَلَّلَ تَعْظِيمَهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ :

(لَا نَبِيَّ يَرْحَلُ بِالْأَعْمَالِ

وَتَشْهَدُ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي

أَيَّ يَرْحَلُ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ

وَالشَّرِّ وَتَشْهَدُ الْأَيَّامُ

وَاللَّيَالِي لِفَاعِلِ ذَلِكَ فِيهَا

بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُخْرَجُ عَنِ الْعَبْدِ سَيِّدِهِ ، وَالصَّغِيرِ لِمَالِهِ يَخْرُجُ عَنْهُ وَالِدُهُ ، وَيُخْرَجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ النَّظَرِ عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَعَنْ مَكَاتِبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْفِقُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ بَعْدَ . وَمِنَ الْمَدُونَةِ قَالَ مَالِكٌ وَيُؤَدِّيهِمَا الرَّجُلُ عَنْ كُلِّ مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِنَفَقَتِهِ مِنَ الْأَحْرَارِ أَوْ الْعَبِيدِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُؤَدِّيهِمَا عَنْ عَبْدِهِ أَوْ أَمْرَأَتِهِ أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ النَّصَارَى وَمَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ أَبَوَيْهِ لِحَاجَتِهِمَا أَدَّى زَكَاةَ الْفَطْرِ عَنْهُمَا . اللَّخْمِيُّ أَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا بِطَعَامِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ هـ . وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ تَخَالَعُ الزَّوْجَ عَلَى نَفَقَةٍ بَنِيهَا إِلَى سَقُوطِ ذَلِكَ عَنْ الْأَبِّ شَرْعًا لَا يَلْزَمُهَا أَنْ تُخْرِجَ عَنْهُمْ زَكَاةَ الْفَطْرِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو قَالَ مَالِكٌ إِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الرَّجُلِ فِي أَجِيرِهِ لِأَنَّهُ لَا تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ فِي الشَّرْعِ . وَالْأَصْلُ أَنَّ صَدَقَةَ الْفَطْرِ لَا تَلْزَمُ إِلَّا عَمَّنْ تَلْزَمُ نَفَقَتُهُ فِي الشَّرِيعَةِ لِأَمْنِ طَرِيقِ التَّطَرُّعِ وَلَا الْمَعَاوِضَةِ وَنَحْوِهِ لِلْبَاجِي ، وَإِذَا لَمْ تَلْزَمْ عَمَّنْ تَطْوَعُ الْإِنْسَانُ بِالتَّزَامِ نَفَقَتُهُ كَالرَّبِيبِ وَلَا عَمَّنْ التَّزَمَ نَفَقَتُهُ لِعَوَضٍ مِنْ خِدْمَةٍ وَغَيْرِهَا كَالْأَجِيرِ وَالْأُمِّ الْخَالِعَةِ فَأُخْرَى أَنْ لَا تَلْزَمُ عَمَّنْ يَنْفِقُ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا دُونَ التَّزَامِ . ابْنُ حَبِيبٍ وَأَبُوصَبْغٍ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ يُؤَدِّيهِمَا عَنْ زَوْجَةٍ أَوْ ابْنِ الْفَقِيرِ وَخَادِمِهَا . اللَّخْمِيُّ وَيُؤَدِّيهِمَا عَنْ خَادِمٍ أَوْ ابْنِ الْفَقِيرِينَ إِذَا كَانَ لَا غَنَى لِحَمَاهُمَا عَنْهُمَا ، وَمِنَ الْمَدُونَةِ قَالَ مَالِكٌ وَيُؤَدِّيهِمَا عَنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ مِنْ خَدَمِ أَمْرَأَتِهِ الَّتِي لَا بَدَّ لَهَا مِنْهَا هـ . وَأَمَّا سَرِيَّةُ عَبْدِهِ وَعَبْدُ عَبْدِهِ فَلَا يُخْرَجُ عَنْهُمَا لِالسَّيِّدِ وَلَا الْعَبْدِ قَالَهُ مَالِكٌ فِي الْمَدُونَةِ . وَيُخْرَجُ الْإِنْسَانُ زَكَاةَ الْفَطْرِ عَنْ مَكَاتِبِهِ كَمَا تَقْدُمُ عَلَى الرِّسَالَةِ وَعَنْ عَبْدِهِ الْآبِقِ إِذَا كَانَ يَرْتَجِيهِ لِقَرْبِهِ وَعَنْ عَبْدِهِ الْمُبِيعِ بِخِيَارٍ وَعَنْ أُمِّتِهِ الْمُبِيعَةِ عَلَى الْمَوَاضِعَةِ إِذَا غَشِيَهُمُ الْفَطْرُ قَبْلَ انْقِضَاءِ أَيَّامِ الْخِيَارِ وَالِاسْتِبْرَاءِ فَنَفَقَتُهُمْ وَزَكَاةُ فَطْرِهِمْ عَلَى الْبَائِعِ وَسَوَاءٌ رَدَّ مِنْ لَهُ الْخِيَارُ الْمُبِيعِ أَوْ أَمْضَاهُ وَالْعَبْدُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى قَدْرِ نَصِيبِهِ فِي الْعَبْدِ وَالْعَتَقِ بَعْضُهُ يُخْرَجُ مِنْ يَمْلِكُ بَعْضُهُ قَدْرَ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْجُزْءِ الْعَتَقِ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ لِبَقَاءِ أَحْكَامِ الرِّقِّ عَلَيْهِ كَمَنْعِ شَهَادَتِهِ وَمِيرَاثِهِ وَنَحْوِهَا . وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا شَرَاءً فَلَسَدًا خِلاءَ الْفَطْرِ وَهُوَ عَنْدهُ فَنَفَقَتُهُ وَفَطْرَتُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّ ضَمَانَهُ مِنْهُ حَتَّى يَرُدَّهُ قَالَ جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الْمَدُونَةِ . ابْنُ الْحَاجِبِ وَتَجِبَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ فِي عِبِيدِ الْقَرَاظِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مِنْ جُلِّ عَيْشِ أَهْلِ الْمَوْضِعِ فَنَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ وَالتَّوَضُّيْحُ مَا نَصَهُ وَقَدَّرَهَا صَاعٌ مِنَ الْمَقَاتِلِ فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالسَّلْتِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْأَقْطِ وَالذَّرَّةَ وَالْدَخْنَ وَالْأَرْزَ ، وَزَادَ ابْنُ حَبِيبٍ الْعَلْسَ وَقَالَ أَشْهَبُ مِنَ السَّلْتِ الْأَوَّلُ خَاصَّةً فَلَوْ اقْتِيتَ غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَالْقَطَانِ وَالْحَيْنِ وَالسُّوْبِقِ وَاللَّحْمِ وَاللَّبَنِ فَالْمَشْهُورُ تَجْزِيءٌ وَفِي إِجْزَاءِ الدَّقِيقِ بَزَائِدُهُ قَوْلَانِ هـ وَبَعْضُهُمْ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ زَكَاةُ الْفَطْرِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ :

فِي الْبَرِّ وَالسَّلَاتِ وَالْأَرْزِ يَتَّبِعُهُ زَكَاةُ فَطْرِكُمْ وَالتَّمْرِ وَالْأَقْطِ

وَفِي زَيْبٍ وَفِي دَخْنٍ وَفِي ذَرَّةٍ وَفِي شَعِيرٍ وَمَا فِي ذَاكَ مِنْ غُلْطِ

وَالْفَاضِلُ ابْنُ حَبِيبٍ زَادَنَا عِلْسًا قَتْلُكَ عَشْرَ بِلَا نَقْصٍ وَلَا شَطْطِ

وَيُخْرَجُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ فَإِنْ كَانَ قُوَّتُهُ أَفْضَلُ مِنْ قُوتِ غَالِبِ الْبَلَدِ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ وَيُجْزَنَ مِنْ قُوتِ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ قُوَّتُهُ دُونَ قُوتِ الْبَلَدِ لَشَحِّ كَلْفٍ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ اتِّفَاقًا وَإِنْ كَانَ لِعَسْرِ أَخْرَجَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لِعَادَةِ كَالْبُدُويِّ أَكْلَ الشَّعِيرِ بِالْحَاضِرَةِ وَهُوَ مَلِيٌّ فَقَوْلَانِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا تَدْفَعُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي الْمَدُونَةِ قَالَ مَالِكٌ لَا يُعْطَى مِنْهَا أَهْلُ النِّمَةِ وَلَا الْعَبِيدُ ، اللَّخْمِيُّ وَلَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ أَنَّهُ لَا يُعْطَى زَكَاةُ الْفَطْرِ مِنْ يَمْلِكُ نَصَابًا . ابْنُ عَرَفَةَ فِي كَوْنِ مَصْرَفِهَا فَقِيرَ الزَّكَاةِ أَوْ عَادِمَ قُوتِ يَوْمِهِ نَقَلَ اللَّخْمِيُّ وَقَوْلُ أَبِي مَصْعَبٍ ، وَأَمَّا الْأَمْرُ بِإِغْنَاءِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَغْنَوْهُمْ عَنْ طَوَافِ هَذَا الْيَوْمِ» وَهَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ فِي اسْتِحْبَابِ إِخْرَاجِهَا يَوْمَ الْفَطْرِ لِأَقْبَلِهِ كَمَا

تقدم لأنها إن دفعت إليه قبله فقد يتصرف فيها لحاجته إليها قبل اليوم فيتبني المعنى المطلوب من إغنائهم فيه، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: نزل قوله تعالى «قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصلي» في زكاة الفطر، ومعنى تركي أخرج الزكاة «وذكر اسم ربه» في الخروج للمصلي ومعنى «فصلي» صلاة العيد.

﴿فرع﴾ إذا أداها أهل المسافر عنه وكانت تلك عادتهم أو أوصاهم أجزاءه وإلا فلا تجزئه لفقد النية ويجوز له أن يخرج عن أهله إن لم يترك لهم ما يؤدونها منه انظر ابن عرفة.

﴿فرع﴾ من المدونة لا بأس أن يعطى الرجل زكاة الفطر عنه وعن عياله لمسكين واحد واستحب مالك في رواية مطرف أن يعطى كل مسكين ما أخرج عن كل إنسان من أهله قال في كتاب ابن الموز لو أعطى زكاة نفسه وحده لمساكين لم يكن به بأس.

كتاب الصيام

هذا شروع من الناظم رحمه الله في بيان القاعدة الرابعة من قواعد الإسلام وهي الصيام. والصوم في اللغة مطلق الإمساك والكف، فكل من أمسك عن شيء يقال فيه صام عنه ويقال صام النهار إذا أمسكت الشمس عن الحركة قبل أن يأخذ الظل في الزيادة، ومعنى ذلك أبطأت حركتها من باب تسمية الشيء باسم ما قرب منه، وهل يجوز أن يقول الإنسان إني صائم وينوي الصوم في اللغة وروى هذا عن النخعي أو لا يجوز لأنه كذب على اعتقاد المخاطب؟ قولان. وفي الشرع إمساك عن شهوتي الفرج والبطن يوما كاملا بنية التقرب. وشرع لمخالفة الهوى لأن الهوى يدعو إلى شهوتي البطن والفرج ولكسر النفس ولتصفية مرآة العقل والاتصاف بصفة الملائكة ولتنبيه العبد على مواساة الجائع. قال الشيخ الجزولي وقد ورد في فضل شهر رمضان أحاديث: منها قوله صلى الله عليه وسلم «إن لله في كل ليلة من ليالي رمضان خمسمائة ألف عتيق من النار» ومنها قوله صلى الله عليه وسلم «شهر رمضان شهر خير وبركة يغشاكم الله فيه برحمته ويباهي بكم الملائكة وينظر فيه إلى تنافسكم فأروهم أنفسكم خيرا» ومنها قوله صلى الله عليه وسلم «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين ونادى مناد ياباغى الخير هلم ويا باغى الشر أقصر» اه. وقد أجاب الإمام أبو الحسن القابسي عن قوله عليه الصلاة والسلام وصفدت الشياطين مع ما يوجد من الوسوسة والعصيان في رمضان بأن الشيطان قد يوسوس وهو مصفد، قال ويحتمل أن يريد بالشياطين كفر الجاهل وهم الذين يسمون بالشياطين والمؤمنون من الجن لا يصفدون فيكون الوسواس وتزيين المعاصي إنما يقع من فساق مؤمن الجن فتعد من معاصي مؤمنهم ويدل لهذا تخصيصه الصفد بالشياطين ولم يقل وصفدت الجن قال والأولى الوقف وأن تقول لا علم لنا إذ قد يحتمل أن يكون المعنى غير ما قلناه مما هو خير وأحسن مما تأولناه اه من جامع المعيار. وانظر الفائدة السابعة من الباب الثاني من عمدة الراوي في أحكام الطوائع للامام الحطاب فقد قل عن ذلك أجوبة حسنة، وفي ابن حجر في باب فضل من يصرع من الريح أن انحباس الريح قد يكون سببا للصرع وقد يكون الصرع من الجن فراجع إن شئت.

(صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَبَا فِي رَجَبٍ شَعْبَانَ صَوْمٌ نَدْبَا
كَتَسَعِ حِجَّةٍ وَأَخْرَى الْآخِرُ كَذَا الْمُحَرَّمُ وَأَخْرَى الْعَاشِرُ)

لأنها تشهد عليه في غيره اللهم إلا أن يكون ورد ما يقتضي تخصيصه بذلك وإلا فالأعضاء تشهد على صاحبها بما فعالت قال الله تعالى «يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون» والأرض تشهد عليه بما فعل فوقها كما هو في سورة الزلزلة وأنشد بعضهم:

لساني فصيح في الحياة وإنني
أخاف عليه في القيامة يعقد
وأدعى غدا في موقف الحشر للجزا
وتسأل أعضائي على فتشهد
(فَرُبَّ صَائِمٍ بِهِ يَقُوزُ
وَهُوَ الصِّيَامُ الْكَامِلُ
الْمَحْفُوزُ)

أي المسبوق لذلك يقال حفز الليل النهار أي ساقه وإذا كان يرحل بالأعمال وتشهد له الأيام والليالي فرب صائم به يفوز بذلك إذا اتصف بهذا الوصف وحبس عليه نفسه، ورب حينئذ تحتمل التقليل والتكثير.

﴿خاتمة﴾ استحب أهل المذهب صوم عشر ذي الحجة لما قيل في قوله تعالى «وليل عشر» إنها هي ولحبر «مامن أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة» والمراد صوم غير يوم العيد وأطلق العشر

على الغالب منه واستحبوا

أيضا صوم يوم عاشوراء وهو عاشور المحرم لما أنه يكفر السنة الماضية وفضل عليه يوم عرفة بتكفيره سنتين التي قبله والتي بعد، لأنه محمدى وذلك موسى واستحبوا يوم تاسوعاء وهو تاسع المحرم لخبر «إن عشت إلى قابل لأصومن» التاسع والعاشر «وصوم المحرم لخبر» أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم «وصوم رجب لأنه ثبت أنه صام الأشهر الحرم وصوم شعبان لأن الأعمال ترفع فيه ولما جاء أنه أحب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تكلم على مكروهات الصوم فقال (القول) في المكروه

حَالُ الصَّوْمِ

كَالدَّوْقِ لِلْمَشْرُوبِ

أَوِ اللَّطْمِ

وَكِرْهُوا لِلصَّائِمِ الْمُبَالَغَةَ

فِي فِعْلِ الْإِسْتِنْشَاقِ

أَوْ مُضَارَعَةِ

يَعْنِي أَنَّهُ يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ

يَبَالِغَ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ وَفِي

مُضَارَعَةِ أَى مِثَالِهِ وَهُوَ

الْمُضْمَضَةُ خَوْفَ وَصُولِ

شَيْءٍ مِنْهُ لِلْحَقِّ فَيُؤْدِي

لِلْفُطْرِ وَلَا يَنَافِي هَذَا

تَجْوِيزُهُمُ الْمُضْمَضَةَ عِنْدَ

حَصُولِ الْعَطَشِ حَيْثُ يَأْمَنُ

أخبر أن صيام شهر رمضان واجب وأنه يستحب الصوم في شهرى رجب وشعبان كما يستحب صوم التسع الأول من ذى الحجة ويتأكد استحباب صوم الأخير منها وهو يوم عرفة كما يستحب صيام المحرم ويتأكد استحباب صوم العاشر منه وهو يوم عاشوراء. أما وجوب صيام شهر رمضان فلا خلاف فيه فمن جحدته فهو كافر ومن أقر بوجوبه وامتنع من صومه وأفطر فيؤدب إن ظهر عليه وإن جاء ثابته مستعينا بقولان مشهورهما لا يؤدب، ويختلف في كفر الممتنع من صومه ويجبر عليه عند القائلين بنفى التكفير كما يجبر على الصلاة، وابن حبيب يقول بتكفيره كتارك الصلاة إلا أن مذهبه في الصلاة أقوى من الصوم لأنه لا يوجد من الأدلة في الصوم مثل ما يوجد في الصلاة، وسمى الشهر شهرا لشهرته، وسمى رمضان لأنه مشتق من الرمضاء وهي الحجارة المحماة لأنه كان يصام في الحر الشديد الذي كانت ترمض فيه الحجارة من الحرارة، وقيل إن رمضان اسم من أسماء الله تعالى فعنى شهر رمضان شهر الله؛ وأما استحباب الصيام في رجب فكا أنه تبع فيه الشيخ خليلا في مختصره، والذي ذكره القاضي عياض وابن الحاجب وغيرهما أنه هو استحباب صيام الأشهر الحرم لارجب بخصوصه، على أنه في التوضيح بحث في ذلك بعد أن نقل عن ابن يونس نحوه، قال قال ابن يونس روى «أنه صلى الله عليه وسلم صام الأشهر الحرم وهي رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم» التوضيح ولم أره في شيء من كتب الحديث بل يعارضه مارواه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى تقول لا يفطر ويفطر حتى تقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان» وهذا لفظ الموطأ والذي جاء في الأشهر الحرم مارواه أبو داود والنسائي وابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال «صم من المحرم وأترك، صم من المحرم وأترك وقال بأصبعه ثلاثا فضمهما وأرسلها» انتهى. وأما استحباب صيام شعبان ففي التوضيح أيضا روى أبو داود والنسائي عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت «كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر رجب» وعليه وسلم شعبان يصومه إلا قليلا» وفي رواية لمسلم بعد «إلا قليلا بل كان يصومه كله» وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت «مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان» وأما استحباب صوم التسع الأول من الحجة وأحروية استحباب صيام آخرها وهو يوم عرفة فقد صرح به القاضي عياض وغيره. وقال ابن حبيب. ورد الترغيب في صيام العشر ويوم التروية ويوم عرفة وأن صيام يوم من العشر كصيام شهرين من غيره وصيام يوم التروية كصيام يوم عرفة كسنتين اه فقول الإمام ابن حبيب صيام العشر من باب التغليب مراده التسع لأن العاشر يوم العيد وصومه محرم، ويوم التروية هو ثامن الحجة وكأنه يقول ورد الترغيب في صوم التسع وخصوصا ثامنها وتاسعها. وفي التوضيح روى مسلم والترمذى وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم قال «صيام يوم عرفة إنى أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء إنى أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وإنما كان يوم عاشوراء يكفر سنة ويوم عرفة يكفر سنتين لأن يوم عرفة يوم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويوم عاشوراء يوم موسى عليه السلام، والأفضل للحاج الفطر في يوم عرفة وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم في حجه كان مفطرا فيه. وأما يوم التروية فروى ابن حبيب في واهخته أنه

والله أعلم .

(وَكَرِهُوا الذُّوقَ
كَذُّوقِ الْقِدْرَةِأَوْ مَا يَكُونُ مِثْلَ هَذِي
أَفْعَلَهُكَلَمْسِهِ بِفَمِهِ الْأَوْتَارَا
وَكَرِهُوا أَنْ يَخْدِمَ الْعُبَّارَاأى كره أهل المذهب
ذوق ما في القدر من الطعاملينظر هل اعتدل أم لا ثم
يمجه ، وفي المدونة يكرهلمس الأوتار بفيه أى بعضها
بأن يجعلها الصانع في فيهليتمكن من صناعته مخافة
من وصول شيء منه للجوففان وصل شيء منه للجوف
قضى إن لم يتعمد وإلاكفر أيضا وقوله وكرهوا
أن يخدم العبارا أى غباركيل القمح أو غبار الجبس
وأطلق الناظم الكراهةولم يقيد بها غير صانعها
ومثله لابن رشد وابنالحاجب وقيده صاحب
المختصر بغير صانعها وإطلاقالناظم أيضا يتناول الواجب
والتطوع والقضاء منه إنمايعرف لأشهب في الواجب
رمضان أو غيره لا فيالتطوع .
(وَاحْتَفَافُوا فِي ذُبْرَةِ لَذِّقِ

وَأَرَحْصُوا فِي غَبَرَةِ الطَّرِيقِ)

أطلق الناظم الخلاف في
غبرة الدقيق ومثله لابن

عليه الصلاة والسلام قال «صوم يوم التروية كصوم سنة» قيل وهو حديث مرسل اهـ . وأما استحباب
صوم المحرم فان عنى صوم المحرم كله وهو الظاهر ففي صحيح مسلم عنه عليه الصلاة والسلام «أفضل
الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم» وقد تقدم نقل التوضيح عن ابن يونس «أنه صلى الله عليه وسلم
صام الأشهر الحرم» والمحرم أحدها وإن عنى صوم التسع الأول منه فقط ، على أن قوله كذا المحرم على
حذف مضاف أى كذا تسع المحرم ودليل هذا الحذف قوله قبله كتسع حجة فذلك صحيح أيضا فقد
صرح القاضي عياض باستحباب صوم العشر الأول من المحرم . وأما أحروية استحباب صوم عاشر
المحرم وهو يوم عاشوراء فقد صرح به عياض وابن الحاجب وغيرهما وفي شرح المواق عن ابن
يونس مانصه :

(فصل) وصيام يوم عاشوراء مرغّب فيه وليس بلازم وفيه تكسى الكعبة كل عام وقد خص بشيء
أن من لم يبيت صومه حتى أصبح أن له أن يصومه أو باقيه إن أكل روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعن غير واحد من السلف وجاء الترغيب في النفقة فيه على العيال وقد روى أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال «من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة» وأن أهل مكة
والمدينة يتحرون ذلك حتى كأنه يوم عيد اهـ وقال ابن العربي أما النفقة في يوم عاشوراء والتوسعة
فمخلوقة باتفاق وأنه يخلف الله بالدرهم عشرة أمثاله ، ولابن حبيب :

لاتنس لا ينسك الرحمن عاشورا

قال الرسول صلاة الله تشمله

أوسع بمالك في العاشور إن له

من بات في ليلة العاشور ذا سعة

وفي شرح المواق إثر ما تقدم مانصه وأنشدني شيخى الأستاذ أبو عبد الله المتتورى جدد الله تعالى عليه
رحمته قال أنشدني الخطيب أبو بكر بن جزى يوم عاشوراء قال أنشدني الخطيب أبو علي القرشي
يوم عاشوراء قال أنشدني الخطيب أبو عبد الله بن رشيد لنفسه يوم عاشوراء وذكر أنه نظمه
يوم عاشوراء :

صيام عاشورا أتى ندبه

قال النبي المصطفى إنه

ومن يوسع يومه لم يزل

وفي شرح الإمام أبي العباس أحمد القلشاني مانصه ، قال عياض : الصيام على ستة أقسام واجب وسنة
ومستحب ونافلة ومحرم ومكروه فالواجب صوم شهر رمضان وقضاؤه والنذر وقضاؤه وصيام
الكفارات كلها وهى الظهار والقتل واليمين بالله وصيد الحرم والمحرم والمتمتع وإمالة الأذى
ولرمضان . والسنة صيام يوم عاشوراء وهو عاشر المحرم وقيل تاسعه ، والمستحب الأشهر الحرم وصيام
شعبان وعشر ذى الحجة ويوم عرفة يعنى لغير الحاج قال وثلاثة أيام من كل شهر والعشر الأول من
المحرم ويوم الخميس ويوم الاثنين وإذا وصل يوم قبله أو بعده للحديث الوارد في ذلك
وستة من شوال لفضلها لاتجعل سنة والنافلة كل صوم كان لغير سبب يستحق صومه أو يمنع فيه
الصوم ، والمكروه صوم الدهر ويوم الجمعة وصوم السبت خصوصا ويوم عرفة للحاج وآخر
يوم من شعبان للاحتياط ، والمحرم صوم يوم الفطر ويوم النحر وصيام الحائض والنفساء وصيام من

هو في صناعته حكاية التماساني
وكلام صاحب المختصر
يحتمل التقييد وعدمه وأما
غبار الطريق فقال الباجي
لم أجد أحدا أوجب فيه
القضاء وهو معنى قول
الناظم وأرخصوا الخ أي
لم يحكموا خلافا والله
تعالى أعلم

(وكل جامد ككحل

العين

أو مانع مشروب أو

كالدهن

فكل ما منه إلى الحاق

وصل

فمفطر من أي منفذ دخل

قال في المدونة ولا يتحل

ولا يصب في أذنه دهن إلا

أن يعلم أنه لا يصل إلى

جوفه، فإن اكتمل إمد

أو صبر أو غيره أو صب

في أذنه الدهن لوجعه أو

غيره فوصل ذلك إلى حلقه

فليتاد في صومه ولا يفطر

بقية يومه وعليه القضاء

ولا يكفر إن كان في رمضان

وإن لم يصل إلى حلقه فلا

شيء عليه قاله أشهب وهو

ظاهر المدونة، وأطلق

الناظم كان في الكحل

عقاقير أو لا كان فيه دهن

أولا وهو ظاهر إطلاق

صاحب المختصر.

خاف على نفسه الهلاك به وفي أيام التشريق الثلاثة لغير التمتع خلاف وسهل في الرابع لمن نذره اه .
ومن المكروه صوم يوم مولد النبي صلى الله عليه وسلم قال الشيخ زروق صيام المولد كرهه بعض
من قرب عصره ممن صح علمه وورعه قائلوا إنه من أعياد المسلمين اه ويعني بمن قرب عصره الشيخ
سيدي أحمد الحاج ابن عاشر نفعا الله تعالى بجمعهم . وفي التوضيح عن ابن رشد ومن أيام السنة
ملا يجوز صومه إلا لشخص واحد وهما اليومان اللذان بعد يوم النحر لا يصومهما إلا المتمتع الذي
لا يجد هديا ومنها من لا يصومه إلا ثلاثة أشخاص المتمتع والناذر ومن كان في صيام متتابع وهو ثالث
أيام التشريق رابع النحر اه وبعبه بالمعنى . فتلخص من كلام التوضيح زيادة على تقسيم عياض أن
القسم السادس المحرم منه ماهو محرم على كل أحد ومنه ماهو محرم إلا على شخص واحد فيجوز له
صومه دون غيره ومنه ماهو محرم إلا على ثلاثة أشخاص فيجوز لهم صومه ولا يجوز صومه لغيرهم
والله تعالى أعلم، ولبعضهم في الأيام التي يستحب صيامها .

أيا راغباً أجز الصيام تطوعاً عليك بأيام روتها الأوائل

وعدتها سبع من العام كله وفي صومها للصائمين فضائل

ففي رجب من بعد عشرين سابع به كل بر معتن متشاغل

وفي النصف من شعبان جاءت عجائب من الخير والإحسان فهي تواضع

فمن قامه ليلاً وأصبح صائماً تلقى أماناً لم تصبه الغوائل

ومن قعدة خمس وعشرين فاحتفظ به إنه يوم عظيم وفاضل

وفي حجة يوم آتى وهو أول وتأسعه أيضاً كذلك فاضل

وثالث أيام المحرم إنه جليل وعاشوراء فيه أقوال انتهى

وجعل بعضهم بدل أول يوم من الحجة السادس منه وبعضهم الثالث من رجب .

(وَيُثَبِّتُ الشَّهْرُ بِرُؤْيَاهِ الْهَلَالِ أَوْ بِثَلَاثِينَ قَبِيلًا فِي كَمَالِ)

أخبر أن دخول شهر رمضان يثبت بأحد أمرين إما برؤية الهلال وإما بكامل ثلاثين يوماً قبيل رمضان
معنى من شعبان، وأشار بذلك إلى قول ابن الحاجب وغيره من أهل المذهب ويعرف دخول رمضان
بأحد أمرين: الأول برؤية الهلال والثاني إتمام شعبان ثلاثين يوماً، فأما الرؤية فيثبت بها بالنسبة لمن
راه وأما غير الرأى فيحصل له ذلك بوجهين بالخبر المنتشر وهو المستفيض المحصل للعلم أو الظن
القريب منه أو بالشهادة على شرطها بأن يشهد بذلك عدلان حران ذكران هذا هو المشهور . وقال
ابن مسلمة يثبت بشهادة رجل وامرأتين وقال أشهب بشهادة رجل وامرأة . التوضيح وفيهما بعد
وكذلك عيد الفطر والمواسم كعرفة وعاشوراء لا يثبت شيء من ذلك إلا بعدلين أو بالخبر المنتشر .
واختلف في الصوم بشهادة الواحد إذا أخبر عن رؤية نفسه فمنع مالك أن يصام بشهادته وأجازه
ابن الماجشون وهذا إنما هو إذا كان هناك قاض أو جماعة من المسلمين يعتنون بأحكام الشريعة
ومواقيت العبادة إذ لا يتأتى النظر في الشهادة ومن يشهد بها إلا مع ذلك وأما إن لم يكن إمام
البلدة أو ثم إمام وهو يضيع أمر الهلال ولا يعتنى به كفى الخبر ممن يثق به أو برؤية نفسه فيصوم
بذلك ويفطر به ويحمل عليه من يقتدى به نقله الباجي وغيره عن عبد الملك هذا حكم بلد ثبت ذلك
فيها بما ذكر فإن قل ذلك إلى بلد آخر فللنقل أربع صور: استفاضة عن استفاضة فيلزم من بلغهم
ذلك بما ذكر الصوم والقضاء، وشهادة عن استفاضة كذلك، واستفاضة عن شهادة أو شهادة عن شهادة

والحكم فيهما واحد إن كانت الشهادة المتقول عنها ثبتت عند حاكم عام وهو الخليفة وكذلك إن ثبتت عند حاكم خاص على المشهور وقال عبد الملك لا يلزم ذلك إلا من تحت ولايته . واختلف هل يكتفى في النقل بنجر الواحد عن الإمام أو عن الخبر المنتشر على قولين . قال الباجي وإذا ثبتت رؤية الهلال عند الإمام وحكم بذلك وأمر بالصيام ونقل إليك ذلك العدل أو نقله إليك عن بلد آخر فقال أحمد بن ميسر الاسكندراني يلزمك الصوم لأنه من باب قبول خبر الواحد العدل لا من باب الشهادة قال الشيخ أبو محمد وقول أحمد بن ميسر صواب كما ينقل الرجل إلى أهله وابنته البكر مثل ذلك فيلزمهم تبييت الصيام بقوله اه ونقل عن ابن عمران الفاسي أنه لا يثبت بذلك وهذا الخلاف في النقل إلا الأجانب وأما النقل بنجر الواحد إلى الأهل ومن يقتدى به فيقبل تماقا كما تقدم عن أبي محمد .

﴿ فرع ﴾ من أخبره الإمام بثبوت الرؤية عنده لزمه الصوم نص عليه في المقدمات .

﴿ فرع ﴾ قال ابن رشد من أخبره عدلان برؤيتهما لزمه الصوم نص عليه في المقدمات ، وقال الباجي إن قل عدد رائيه توقف ثبوته على الشهادة عند القاضي .

﴿ فرع ﴾ قال الشهاب القرافي عن سند لو حكم الإمام بالصوم بالواحد لم يخالف وفيه نظر لأنه فتوى لاحكم ولو كان إمام يرى الحساب فأثبت به الهلال لم يتبع لإجماع السلف على خلافه .

﴿ فرع ﴾ يثبت الهلال برؤية عدلين في المصر الصغير كان الغيم أولا وفي المصر الكبير في الغيم وإن كان الصحو وانفردا بالرؤية من جم غفير ففي قبول شهادتهما وهو للمدونة ويحيى بن عمر وردها وهو لسحنون ، ثالثا إن نظروا كلهم لموضع واحد ردت شهادتهما وإلا أعملت قاله اللخمي وعلى المشهور وهو مذهب المدونة من قبول شهادتهما إذا عد الناس ثلاثين يوما ونظروا ليلة إحدى وثلاثين والسماء مصحية فلم ير فقال مالك في المجموعة هما شاهدا سوء قال اللخمي وغيره يريد أنه تبين كذبهما لأن الهلال لا يخفى مع كمال العدة ويجب أن يقضى الناس يوما فيما إذا كانت شهادة الشاهدين على رؤية هلال شوال وعد الناس ثلاثين يوما ولم يروا هلال ذى القعدة وكذلك يفسد الحج إذا شهدا بهلاك ذى الحجة قاله ابن عبد السلام .

﴿ فرع ﴾ إذا انفرد عدل برؤية هلال رمضان فقد تقدم أنه لا يثبت به فاذا انفرد برؤية هلال شوال عدل آخر فهل تضم شهادة العدلين ويكمل النصاب أولا في ذلك أربعة أقوال : الضم ، ومقابله ، الثالث إن رآه الثاني بعد ثلاثين يوما من رؤية الأول لم يلفق وإن رآه بعد تسعة وعشرين لفق ، والرابع عكسه إن كانت رؤية الثاني في غيم وإن كانت في صحو بطلت فالقول الأول خرجه ابن رشد على القول بضم الشهادتين المتفقين الحكم ، والثاني ليحيى بن عمر ، والثالث نقله ابن رشد عن بعضهم والرابع للخمى . واعلم أنه إن كان بين الرؤيتين ثلاثون يوما فالشاهد الأول مصدق للثاني إذ لا بد أن يرى ليلة إحدى وثلاثين وقد اتفقا على يوم العيد ولم يتعرض الثاني لكون رمضان كاملا أو ناقصا وإن كان بين الرؤيتين تسعة وعشرون يوما فالشاهد الثاني مصدق للأول من أجل أنه لا يمكن رؤيته على ثمانية وعشرين يوما وقد اتفقا على اليوم الأول من رمضان ولم يتعرض الأول لكون الشهر ناقصا أو كاملا فعلى القول بالتلفيق مطلقا أو بقيد إنما اتفق فيما اتفقا عليه وهو العيد في المسئلة الأولى واليوم الأول من رمضان في الثانية فيفطر في المسئلة الأولى ويقضى اليوم الأول في الثانية وعلى عدم التلفيق فلا يفطر لرؤية أحدهما ولا يقضى ما ذكر لرؤية الآخر والخلاف في ذلك جار على الخلاف فيما إذا اتفق الشاهدان على ما يوجب الحكم واختلفا فيما شهدا به ، والمشهور أن شهادتهما

سند إنما الممنوع فعل السكحل نهارا وأما من فعله ليلا فلا شيء عليه ولا يضره هبوطه نهارا لأنه إذا غاص في أعماق البطن ليلا لم يضره حركته وهو بمثابة ما ينحدر من الرأس إلى البدن من غير طريق الفم اه وفيه بحث . الثاني قال ج فسر بعض شيوخنا الحلق بالجوف . الثالث ظاهره أنه يحصل الفطر بمجرد وصوله إلى الحلق لا بدخوله للجوف وهو كذلك وقيل بدخوله . الرابع قال سند إن شك هل وصل للمعدة أولا فهو كمن يقن الطهارة وشك في الحدث .

(وَمَا عَلَيْنَا فِي الذُّبَابِ

مِنْ حَرَجٍ

إِنْ كَانَ دَاخِلًا بِفَمٍ

أَوْ إِنْ خَرَجَ)

يعنى أن الذباب زاد في الجلاب والبعوض لأشياء فيه إن دخل الجوف لمشقة الاحتراز عنه قال سند لأن الصائم لا بدله من الحديث والذباب مما يطير ويستبق حلقه ولا يمكنه الامتناع منه فأشبهه ريق الفم وغبار الطريق اه وخالف ابن الماجشون وتو قال بدل الشطر الثاني لجوف بدل فم لكان حسنا إذ المعنى أنه لا فرق بين أن يبق الذباب في الجوف بعد

أدخله فيه ويخرج منه .

(وكرر القاضي كثير النوم
لأنه ينقص أجر الصائم)

أى كره القاضي أبو الوليد
كثرة النوم للصائم وعلمه
بما ذكره ولم يذكر القاضي
هذا فى الأصل المنظوم .
ولما أنهى الكلام على
ما ذكره من مسائل الصوم
عقبه بمسائل تتعلق بالحج
فقال :

باب شروط

الحج وأركانه

(ثم الصيام وإيما الحج
أنا من الله الثواب أرجو)

أرجو أى أمل والرجاء
من الأمل محدود يقال
رجوت فلانا أرجوه رجاء
ورجوة ويقال ما أتيتك
إلا رجوت الخير ورجيته
وارتجيته ورجيته كله بمعنى
رجوته ، ويكون الرجاء
والرجوة بمعنى الخوف قال
الله تعالى «ما لكم لا ترجون
الله وقارا» أى لا تخافون
عظمة الله . والرجاء مقصور
ناحية البئر وحافتها وكل
ناحية رجاء وقوله تم من
التمام أى فرغ من الكلام
على الصيام ويليه الكلام

على الحج

(الحج فرض وله أن كان

جاءت به الآثار والقرآن)

الحج مصدر بفتح الحاء
وكسرها وبالكسر الاسم

لا تجوز قاله فى المقدمات . التوضيح والظاهر أنها لا تجرى على الخلاف فى تلقى الشهادة بل هذه أولى
بالقبول اهـ والمفق عليه فى المسئلة الأولى يوم العيد وفى الثانية اليوم الأول من رمضان أما مشهدا
به فمختلف إذ شهادة الأول على هلال رمضان والثانى على هلال شوال والله تعالى أعلم .

﴿فرع﴾ ويجب على رأى الهلال رفع رؤيته إن كان عدلا أو مرجو العدل لرجاء انضمام آخر
فتكمل الشهادة وهل يجب على غيرها قولان لعبد الملك وعبد الوهاب ، ومن رأى الهلال عدلا
كان أو غير عدل يجب عليه الإمساك ، ومن أفطر منهم منتهكا وجب عليه القضاء والكفارة اتفاقا
وإن أفطر متأولا جواز الفطر له قضى ، وفى الكفارة قولان المشهور وجوبها فإن صام هذا الرأى
وحده ثلاثين يوما ثم لم ير أحد الهلال والسماء مصحبة فقال محمد بن عبد الحكم وابن النواز هذا
محال ويدل على أنه غلط . وقال بعضهم الذى ينبغى أن يعمل فى ذلك على اعتقاده الأول ويحكم أمره .
وأما من انفرد برؤية هلال شوال فإن كان له عذر يخفى الفطر كالسفر أو المرض ونحوه أفطر وإن
لم يكن له عذر فلا يفطر لظاهره ولا خفية وإن أمن الظهور عليه على أصح القولين لئلا يتطرق
إليه واغرض الشارع حاصل بنيته وكذلك إن رأى هلال الحجة وحده يجب عليه أن يقف وحده
دون الناس ويجزئه ذلك فإن ظهر على من يأكل وقال رأيت الهلال فإن كان مأموونا لم يعاقب وتقدم
إليه أنه لا يعود وإن كان غير مأمون عوقب إلا أن يكون أعلم بذلك قبل قاله أشهب .

﴿فرع﴾ إذا رأى الهلال بعد الزوال فلا اتفاق أنه للقبلة وإن رأى قبله فالأصح أنه للقبلة أيضا
وقيل لماضية ، وأما الأمر الثانى مما ثبت به رمضان فهو إتمام شعبان ثلاثين يوما ولو غم شهورا متوالية
لما فى الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الشهر تسعة وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا
الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له» وتقديره بتمام الشهر الذى أنت فيه ثلاثين
ولا يعتمد على قول المنجمين أن الشهر ناقص ، عياض ومعنى قوله غم عليكم ستر عنكم من قوهم
غممت الشيء إذا سترته ويكون من تغطية الغمام إياه وليس من الغم . وقال ابن أبى زمنين معنى غم
التبس العدد من قبل الغم أو من قبل الشك فى الرؤية وليس هو من باب الغيم وإلا لقل غيم .

﴿فرع﴾ وإذا كان الغيم ولم ير الهلال فصيحة تلك الليلة هى يوم الشك فينبغى الإمساك حتى
تستبرأ بمن يأتى من السفر وغيرهم فإن ثبتت الرؤية نهارا وجب الإمساك ولو كان أفطر قبل ووجب
القضاء لعدم النية الجازمة ، وإن أفطر بعد الثبوت فإن تأول أن هذا اليوم لما لم يحزه يجوز فطره فلا
كفارة عليه وإن لم يتأول فالمشهور وحب الكفارة بناء على أنها لا تنهك حرمة الشهر وقد حصل
والشاذ سقوطها كالتأول بناء على أنها لا تنهك إفساد صيام رمضان وهذا الصوم فاسد ويصام يوم
الشك نذرا لمن ينذر يوما فيواقفه لأنه ينذره من حيث إنه يوم الشك فإن ذلك لا يلزم لأنه نذر
معصية ويصام قضاء عن رمضان الفارط أو إعادة كأن تكون عادته صيام الخميس فيواقفه ويصام
تطوعا على المشهور والمنصوص النهى عن صيامه احتياطا وعليه العمل ولو صامه احتياطا ثم ثبت لم
يحزه وعليه العمل .

﴿فرع﴾ إذا ظهرت الحائض أو بلغ الصبي أو أفاق المخنون أو حضر المسافر نهارا جاز لكل واحد
منهم التماضى على الفطر . وحاصله أن كل من أيسح له الفطر لعذر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان
ثم زال عذره فى أثناء اليوم جاز له التماضى على الفطر وبهذا يفرق بين هؤلاء حتى لم يجب عليهم
الامساك بقية اليوم لكونهم أفطروا لعذر مع العلم بربطهم وبين ما إذا ثبت رمضان نهارا فيجب

شاذ والقياس الفتح وهو لغة القصـد وقيل يفيد التكرار وقوله جاءت به الآثار أى كما تقدم فى الحديث « بنى الإسلام على خمس »

وغیره من الأحادیث وجاء فى القرآن « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » وهو أحد أركان الإسلام فمن جحد وجوبه كفر وفضله عظيم وثوابه جسيم وأعظم دليل وأتم برهان قول سيدولد عدنان الممثل قوله وحكمه « من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » واختلف

هل فرض الحج قبل الهجرة ونزل قوله تعالى « ولله على الناس حج البيت » تأكيذا أو بعدها فى سنة خمس أو ست وصححه الشافعية أو ثمان أو تسع وصححه فى الإكمال أقوال

(شروطه خمس حكى

الأعلام

العقل والبلوغ والإسلام

وأن يكون المرء حرًا

كاملاً

وَسْتَطِيعًا وَطَرِيقًا بِلَا

مذهبة الخمسة: شروط وجوب

أولها العقل فلا يجب الحج على مجنون ولكن يصح

له ويحرم عنه وليه إن كان

الامساك بقية اليوم لكون الفطر لعدم العلم برمضان فإذا حصل العلم به وجب الامساك وإذا لم يجب الامساك على من زال عذره فيجوز للمسافر إذا قدم ووجد امرأته طهرت فى يوم قدومه أن يطأها. واختلف إذا كانت زوجته كافرة ظاهر المذهب الجواز وقال ابن شعبان بالمنع وفى استحباب إمساك بقية اليوم لمن أسلم ووجوبه قولان. واختلف فيمن أدركته ضرورة فأزهاها إما بشرب فى العطش وإما يأكل فى الجوع هل له أن يستديم الفطر بقية يومه اختيارا ولو بالجماع وهو قول سحنون وقال ابن حبيب يزيل ضروره فقط قال وإن أكل بعد ذلك جاهلاً أو متأولاً أو متعمداً فلا كفارة عليه لأنه شبهه بالمريض اللخمى والأول أقيس وقال ابن رشد الصحيح أنه يكفر إلا أن يكون متأولاً وقال عبد الملك إن بدأ بالجماع كفر وإن بدأ بالأكل لم يكفر وفى نوازل البرزلى الفتوى عندنا أن الحصاد المحتاج يجوز له الحصاد وإن أدى إلى الفطر وإلا كره له بخلاف رب الزرع فلا حرج عليه مطلقاً لحراسة ماله وقد نهى عن إضاعة المال اه وإما يجوز الفطر للحصاد بعد أن تناله الضرورة لا قبل ذلك فلا يجوز له أن يصبح مفطراً إذ من الجائز أن يصده أمر عن الحصاد رأساً فى ذلك اليوم فيكون كمن أفطر قبل أن يسافر أو فى يوم الحيض قبل مجيئه قال شيخنا الإمام العالم أبو زيد عبد الرحمن القاسى رحمه الله فى بعض فتاويه مانصه ينبغى تقييد مسألة قرب الزرع بعدم إمكان استئجاره لمن ينوب عنه فى ذلك ممن يكون محتاجاً ومضطراً للأجرة على ذلك إما بأن لا يكون له مال يستأجر به على زرعه أو يكون ولكن لا يجد من يستأجره على ذلك كما تقرر فى مسألة الحامل والمرضع وأما إن وجد ما يستأجر به ومن يستأجر فلا يتعاطى ذلك ولا يدخل نفسه فيما يضطره إلى الفطر لعدم الضرورة حينئذ ووجود المندوحة عن إضاعة المال اه وانظر هذا التقليد مع ما علم من جواز السفر اختياراً وإن أدى إلى الفطر والتميم ومثل مسألة الحصاد ما أفتى به الامام ابن عرفة من أن المرأة المحتاجة يجوز لها غزل الكتان فى رمضان دون غيرها والله أعلم .

﴿ فرع ﴾ الأسير ونحوه ممن لا تمكنه رؤية الهلال ولا استخبار ثقة يكمل الشهور ثلاثين ثلاثين ، وإن التبتت عليه الشهور . فإن غلب على ظنه شهر صامه وإن لم يغلب على ظنه فقولان أحدهما أنه يصوم جميع الشهور الثانى أنه يتخير شهراً ويصومه ونظير ذلك من التبتت عليه القبلة هل يصلى إلى أربع جهات أو يتحرى جهة قولان ومن نذر صوم يوم معين ثم نسيه هل يصوم جميع أيام الجمعة أو يتحرى يوماً ويصومه قولان ، فإن تحرى وصام شهراً ثم انجلى له الأمر فلا يخلو من أربعة أوجه : إما أن يعلم أنه صام قبله كما لو تبين أنه صام شعبان فلا يحزئه فى العام الأول اتفاقاً واختلف هل يقع شعبان من السنة الثانية قضاء عن رمضان من السنة الأولى وشعبان الثالث قضاء عن رمضان من السنة الثانية فى ذلك قولان قال فى البيان والصحيح عدم الإجزاء . ابن راشد وهو المشهور وعلى الشاذ فيقضى شهراً للعام الأخير اتفاقاً وإما أن يعلم أنه صام بعده كما لو تبين أنه صام شوالاً فإنه يحزئه قال فى البيان بالاتفاق وناقشه فى التوضيح فى حكاية الاتفاق وإما أن يعلم أنه صادفه بتحريره قال فى البيان لم يحزئه على قول ابن القاسم ويحزئه على مذهب أشهب وسحنون وبقول ابن القاسم فى هذا القسم بحث صاحب التوضيح فى الاتفاق على الإجزاء فيما قبله لأنه إذا قال ابن القاسم بعدم الإجزاء فيما إذا صادفه فأحرى أن يقول به إذا صام مابعد وأما إن بقى على شكه فلا يحزئه على مذهب ابن القاسم ويحزئه على مذهب ابن الماجشون وسحنون قاله فى البيان وإذا قلنا بالإجزاء إذوافق شهراً بعده فالمعتبر عدد رمضان على المشهور فإن وافق شوالاً لم يعتد بيوم العيد ثم إن كانا كاملين أو ناقصين قضى يوماً واحداً وهو

جنونه مطبقا وإن كان

لا يفيق قبل انقضاء الحج
أحرم عنه وليه وإن كان
يفيق عادة أحرم عن نفسه.

ثانها البلوغ فلا يجب على
صغير ولكنه يصح منه
فيحرم الولي عن الرضيع
ويحرم المميز عن نفسه
بإذن وليه. ثالثها الإسلام

كما مشى عليه ابن الحاجب
ومشى صاحب المختصر على
أنه شرط صحة وهما قولان
مبنيان على عدم خطابهم
بالفروع وعلى خطابهم بها
قال القرافي وهو المشهور

هنا رابعها الحرية الكاملة
فلا يجب على قن ولا على
من فيه بقية رق. خامسها

الاستطاعة وهي إمكان
الوصول إلى البيت الحرام
مع الأمن على النفس والمال

بغير مشقة عظيمة في بدن
أو دين على أي وجه كان
ماشيا أو راكبا، ولو تحشم

غير المستطيع المشاق
وتحمل الكلفة وارتكب
الصعب وحج أجزاءه عن

الفرض، فقول الناظم:
وطريقا سابلا هو من تمام
الاستطاعة، والله تعالى أعلم.

وإن رُدَّ معرفة الأركان
وهي الفروض خذها
من بيان

يريد أن أركانه أربعة وهو
بينها كما قل وألف خذها
غير ممدودة لاستقامة الوزن

يوم العيد وإن كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يقض وإن كان بالعكس قضى يومين وكذلك
إن صادف ذا الحجة لم يعتد بيوم النحر ولا بأيام التشرق ثم ينظر إلى ما بقى .

(فَرَضُ الصَّيَامِ نِيَّةٌ بِلَيْلِهِ وَتَرْكُ وَطْءٍ شُرْبِهِ وَأَكْلِهِ
وَالنَّيْءِ مَعَ إِصْصَالِ شَيْءٍ لِمَعْدَةٍ
وَقْتَ طُلُوعِ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْعَمَلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ
وَلَيْتُضِ فَاقِدُهُ وَالْحَيْضُ مَنَعٌ صَوْمًا وَتَقْضَى الْفَرَضُ إِنْ بِهِ أَرْتَفَعَ)

تعرض الناظم رحمه الله في هذه الآيات لبيان فرائض الصوم وشروطه وموانعه فأخبر أن فرائض
الصوم يريد واجبا كان أو غير واجب خمسة وعبر بالمفرد لإرادة الجنس : أولها النية في الليل ولا
يجوز تقديمها قبل الليل وهو قول الكافة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا صيام لمن لم يبيت الصيام
من الليل » رواه النسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه ولا يشترط مقارنة النية للفجر للمشقة
قاله ابن الحاجب وبعد نفى اشتراط المقارنة هل تصح أولا ؟ نص القاضي أبو محمد على أنه يصح أن تكون
مقارنة للفجر وفي البيان يصح إيقاعها في جميع الليل إلى الفجر وقيل إيقاعها مع الفجر لا يصح
والأول أصح لقوله تعالى « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من
الفجر » اهـ . قال ابن يونس قوله تعالى « حتى يتبين » يريد حتى تقاربوا بيان الخيط كما قال « فاذا بلغن
أجلهن » يريد قاربن فكملا يجوز أن يفطر حتى يدخل جزء من الليل فكذلك لا يأكل إلى
دخول جزء من النهار اهـ فقله فكذلك لا يأكل أي لا يستمر على الأكل، ومما يدل على عدم صحة
المقارنة أنه إذا وجب إمساك جزء من الليل وقد تقرر أن أول جزء من الإمساك واجب النية كسأره
لزم تقدم نيته عليه لأنه قصد إليه والقصد متقدم على المقصود وإلا كان غير منوي والمشهور أن
عاشوراء كغيره في اشتراط النية المبيتة وقال ابن حبيب يصح صومه بنية من النهار . الثاني ترك الوطء
يريد وما في معناه من إخراج المنى والذي من طلوع الهجر إلى الغروب كما نبه عليه بقوله : وقت
طلوع فجره إلى الغروب ، إذ هو راجع للمسائل الأربع . قال ابن بشير لا خلاف أن الجماع وما في
معناه من استدعاء المنى محرم في الصوم اهـ يريد ومبطل له كما يأتي للناظم التنبيه على وجوب القضاء
والكفارة في ذلك . ابن الحاجب وشروطه الإمساك في جميع زمانه عن إصصال طعام أو شراب وإيلاج
الحشفة في قبل أو دبر ثم قال وشروطه الإمساك عن إخراج منى أو قيء ، وفي المنى والإنعاظ قولان .
التوضيح المشهور في المنى وجوب القضاء وقال ابن الجلاب باستجابته ومنهم من فرق في المنى بين
أن يسكون عن لمس أو قبلة أو مباشرة فيجب القضاء وبين أن يكون عن نظر فلا يجب وهو قول
ابن حبيب والقول بالقضاء في الإنعاظ رواه ابن القاسم عن مالك . ابن عبد السلام وهو الأظهر ،
وبعدمه رواه ابن وهب عن مالك أيضا وإنما قال ابن الحاجب إخراج المنى والقيء ليخرج بذلك
الاحتلام والقيء الغالب فلا حكم لهما اهـ أي لأنهما خرجا من غير إخراج . الثالث ترك الأكل
والشرب من طلوع الفجر إلى الغروب . ابن الحاجب وشروطه الإمساك في جميع زمانه عن إصصال طعام
أو شراب إلى الحلق أو المعدة من منفذ واسع كالقلم والأنف والأذن يمكن الاحتراز منه . التوضيح
وصف الطعام والشراب بإمكان الاحتراز منه ليخرج غبار الطريق ونحوه كما سيأتي وعطف الواصل

وَالسَّعْيُ وَالطَّوَافُ بِالْمَقَامِ)

اشتمل هذا البيت على ذكر ثلاثة أركان : الأول النية مع الإحرام مقرونة مع قول أو فعل متعلقين بالحج فالأول كالتلبية والثاني كالتوجه للطريق فلا تجزئ الية وحدها على المشهور وإنما كان ركنه الإحرام لأن كل عبادة لها إحلال لم يصح دخولها إلا بالإحرام كالصلاة .

﴿ تمة ﴾ وقت الاحرام بالحج ابتداءه شوال ومنتهاه آخر الحجة على المشهور لقوله تعالى «الحج أشهر معلومات» أي في أشهر أو زمانه أشهر أو ذو أشهر والشهر اسم للجمعة وقيل منتهاه عشر ذي الحجة تسمية الكل باسم بعضه وقيل آخر أيام التشريق . الركن . الثاني السعي سبعا بين الصفا والمروة لفعاله عليه الصلاة والسلام العدد شرط ويبدأ بالسبع من الصفا والانتهاه للمروعة مرة والعود منها إلى الصفا مرة ثانية ويحصل السبع بأربع وقفات على الصفا وأربع على المروة قال ابن فرحون في نسكه لو ترك من ذلك ذراعا لم يجزه . الركن الثالث الطواف بالبيت وهو المراد بقوله بالمقام سبعا والعدد شرط اتفاقا كعدد ركعات الصلاة

إلى المعدة على الواصل إلى الحلق لتدخل الحقة فإن المشهور فيها القضاء ثم قال ابن الحاجب وفي القضاء بوصول ما يناع من العين والإحليل والحقة ثالثها المشهور يقضى في العين والحقة إن وصل . التوضيح وقوله وصول يدل على أنه لو تحقق عدم الوصول لم يقض اتفاقا اه فقول الناظم شره عطف على وطء بحذف العاطف . الرابع ترك إخراج القيء من طلوع الفجر إلى الغروب ، وأما خروجه غابة من غير إخراج فلا حكم له كما تقدم عن ابن الحاجب والتوضيح فقوله «والقيء عطف على وطء على حذف مضاف أي وترك إخراج القيء ، والأصل في ذلك ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ذرع الصائم القيء فلا إبطار عليه وإن استقاء فعليه القضاء » ونحوه في المدونة . ابن رشد قال ابن القاسم والفريضة والنافلة في ذلك سواء قال ابن يونس قال بعض أصحابنا الذي ذرعه القيء ايندفع اندفاعا فيأمن أن يرجع منه إلى حلقه ولأنه لا يصح له فيه فأشبه الاحتلام بخلاف الذي استدعى القيء فإن استقاء عابثا لغير مرض ولا عذر فرجع شيء إلى حلقه فليكفر وإلا فليقتض . الباجي الظاهر من قول مالك وأصحابه أنه لا كفارة عليه وهو كمن أمسك ماء في فيه فغلبه ودخل حلقه يقضى ولا يكفر . الخامس ترك إيصال شيء إلى المعد جمع معدة سواء وصل لها من أذن أو عين أو أنف أو غيرها من طلوع الفجر إلى الغروب ولم يكتف عن ترك الإيصال إلى المعدة بترك الأكل والشرب لتدخل الحقة كما تقدم عن التوضيح . فالحاصل أن الإيصال إلى الحلق مبطل للصوم وإن لم يصل إلى المعدة وأن الإيصال إلى المعدة مبطل للصوم أيضا وإن لم يمر على الحلق بأن دخل من الدبر وهي الحقة إذا كانت بمائع في الدبر أما إن كانت بغير مائع كالقتائل أو في الإحليل بكسر الهمزة ثقبة الذكرك حيث يخرج البول فلا قضاء عليه ومن المدونة كره مالك الحقة للصائم فإن احتقن في مرض بشيء يصل إلى جوفه فليقتض ولا يكفر ، وسئل مالك عن التثاقل تجعل للحقة قال أرى ذلك خفيفا ولا شيء عليه . قال ابن القاسم وإن قطر الصائم في إحليله دهنا فلا شيء عليه وهو أخف من الحقة اه وقد بحث في التوضيح مع ابن الحاجب عدّه ترك الوطء وما عطف عليه بما يطلب تركه والإمساك عنه شرطا وإنما هو ركن أي فرض قائلا وقد تسامح في إطلاقه الشرط على الركن إذ لا معنى للصوم إلا الإمساك أي عن ذلك وتركه فهو داخل في الماهية قال والشرط خارج عن الماهية وكلام الناظم سالم عن هذا البحث لعدّه لها فرائض لاشروطا كما فعل ابن الحاجب .

﴿ فرع ﴾ اختاف في الصائم يصل إلى جوفه شيء مما لا يستعمل في الغذاء كالنواة والدرهم هل يكون كسائر الغذاء يجب القضاء في السهو والقضاء والكفارة في العمد وهو قول ابن الماجشون ، أو لا شيء عليه لكونه من غير جنس الغذاء فوجوده كعدمه بل في وجوده مضرة ونقله في الجواهر عن بعض المتأخرين قولان .

﴿ فرع ﴾ قال في الذخيرة من اكتحل ليلا لا يضره هبوط الكحل في معدته نهارا اه ، ومن علم من عاداته أن الكحل ونحوه لا يصل إلى حلقه فلا شيء عليه قاله اللخمي يريد إن فعله نهارا والله أعلم قال الشيخ أبو الحسن الصغير هذا أصل في كل ما يعمل في الرأس من الحناء والدهن وغيرها وقال في تهذيب الطالب عن السليمانية فيمن تبخر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قال يقضى بمنزلة من اكتحل أو دهن رأسه فيجد طعم ذلك في حلقه فيقضى . وقال أبو محمد أخبرني بعض أصحابنا عن ابن لبابة أنه قال فيمن استنشق بخورا لم يفطر وأكره له ذلك ، وفي بعض شراح المدونة بعد

واجبا أو غيره وتشرط طهارة الطائف من الحدث والحج في ثوبه وبدنه ويشترط استتاره وجعل البيت عن يساره وخروج جميع بدنه عن الشاذروان بكسر الذال المعجمة وخروج جميع بدنه عن ستة أذرع من الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم لأنه من البيت ويشترط نصب القبلة للحجر بفتح الجيم قائمته بعد فراغ قبيلته إذ لو لم يفعل لكان بعضه داخلا في البيت ويشترط كونه داخل المسجد فلو طاف خارج المسجد لم يحزه وتشرط موالاته ويقطعه لإقامة الفريضة وإذا سلم منها آتاه قبل تنفله وإن كان في أثناء شوط ندب له إكماله .

ثُمَّ الْوُقُوفُ لَيْلَةَ بَعْرَةَ مَعْرُوفَةٍ فِي نَقْلِهِمْ مَوْفَقَةً مَعْرُوفَةً لَيْلَةَ يَوْمِ الْحَجْرِ وَوَقْتُهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لَدَّهَا اللَّهُ بِنَصِّ الذِّكْرِ الْحَجَّ فَرَضَ مَرَّةً فِي الْمَدِينَةِ

الر بن الرابع من أركان الحج الوقوف بعرفة أي في جزء من ليلة عرفة في جزء من عرفة وهو المراد بقوله ليلة بعرفة إذ لا يشترط استيعاب

نقله ما تقدم عن السليمانية من القضاء إذا تبخر وكذلك من استنشق ربو القدر لأن له أجزاء بخلاف العالية اه وقال ابن الحاجب بخلاف دهن الرأس أي فلا يقضى وقيل إلا أن يستطعمه . ابن عبد السلام الخلاف خلاف في حال . قال في التوضيح لم أر القول الأول ، وقد عد عياض في قواعده دهن الرأس من المكروهات فقال القباب لا يجوز على المشهور أن يعمل في رأسه خناء أو غيره إذا علم بوضوئه لحلقه ويكره على قول أبي مصعب وعليه مشي في القواعد . وقال سند لو حك أسفل رجله بالحنظل فوجد طعمه في فيه أو قبض بيده على الشاح فوجد برده في جوفه فلا شيء عليه اه . وأما المشعوم الطيب الرائحة فنقل صاحب المعيار عن الإمام أبي القاسم العقباني أنه قال : لأعلم من يقول فيه بالإفطار وإنما يكره في مذهب بعض أهل العلم .

﴿ فرع ﴾ لا قضاء ولا كفارة في دهن الجائفة وهي الجراح التي وصلت إلى الجوف لأن ذلك لا يصل إلى موضع الطعام والشراب ولو وصلت إليه لمات صاحبها من ساعته .

﴿ فرع ﴾ قال ابن الحاجب والمشهور أن لا قضاء في فلة من الطعام بين الأسنان تبتلع ومقابل المشهور القضاء لأشبه وقيد الشيخ أبو محمد قول أشهب بوجوب القضاء بما إذا أمكنه طرحها ، وأما لو ابتلعها غلبة فلا شيء عليه . وقال اللخمي واختاف في غير المغلوب فقيل إن كان ساهيا فعليه القضاء وإن كان متعمدا فعليه القضاء والكفارة وإن كان جاهلا أساء ولا شيء عليه وقيل إن كانت بين أسنانه فلا شيء عليه ساهيا أو عامدا أو جاهلا وإن تناولها من الأرض كانت كسائر الطعام يقضى في السهو ويقضى ويكفر في الجهل والعمد . خليل ولا ينبغي أن يختلف إذا أخذها من الأرض فلذا قال ابن الحاجب بين أسنانه .

﴿ فرع ﴾ والمضمضة لوضوء أو عطش جائزة فإن غلبه إلى حلقه فالتقاء وإن تعمد فالتقاء والكفارة ، والسواك مباح كل النهار خلافا للشافعي في إجازته له قبل الزوال فقط والمشهور أظهر لعموم قوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» رواه البخاري ومسلم ، وإنما يجوز بما لا يتحلل منه شيء . قال ابن حبيب ويكره الاستياك بالرطب للجاهل الذي لا يحسن أن يمج ما يجتمع منه . الباجي والذي يقتضيه قول مالك وأصحابه أنه يكره للجاهل والعالم لما فيه من التغير فإن تحلل ووصل منه إلى حلقه فكالمضمضة في عمده القضاء والكفارة ، وفي التأويل والنسيان القضاء فقط وهذا لا يختص بالجوزاء نعم هي أشد من غيرها حتى حكى عن ابن لبابة وغيره أنه إن استاك بالجوزاء في رمضان نهارا لزمه القضاء والكفارة وإن استاك بها ليلا فأصبح على فيه فعليه القضاء فقط . وفي النسخة الكبرى من نوازل ابن الحاجب ما حاصله أن الاستياك بأصول الجوز لا يجوز لترجل ومن استاك به في ليل أو نهار فعليه القضاء . قال الشيخ ابن غازي ومن الغريب ما كتب لي به شيخنا أبو عبد الله القوري أن شيخه أبا محمد عبد الله العبدوسي أفتى أن من تسحر بالنبات المسمى بالخرشف فأصبح صبغه على فيه بمنزلة من استاك بالجوزاء ليلا اه .

﴿ فرع ﴾ قال ابن يونس قال ابن حبيب القى الغالب إذا عرف صاحبه أنه رجع إلى حلقه منه شيء قبل فصوله فلا شيء عليه فان رجع بعد فصوله مغلوبا أو غير مغلوب وهو ناس فقد اختلف في ذلك عن مالك زاد في التوضيح عن اللخمي والصواب أن ينظر فان خرج إلى لسابح يقدّر على طرحه فابتاعه فعليه القضاء وإن لم يبلغ موضعا يقدّر على طرحه فلا شيء عليه . التوضيح ومقتضى كلامه أن العمد مبطل اتفاقا اه أي فيقضى وأما الكفارة فلا .

ليها إجماع ومفهوم الليل
أن وقوفه نهارا فقط
لا يجزئ عندنا ولا يشترط
في الوقوف الجمع بين
بعض من النهار وبين
بعض من الليل ولا يشترط
الوقوف بل المرور بها
مع العلم بها كاف راكبا
كان أو ماشيا إن نوى
الوقوف بها . قوله معروفة
يحتمل أن يريد أنه لا بد
من معرفته بكونها عرفة
فلو وقف بها جاهلا كونها
عرفة ففي مناسك صاحب
المختصر لا يجزئه ذلك وفي
توضيحه عن سند من
مر بها وعرفها أجزاء ذلك
وإن لم يعرفها فقال محمد
لا يجزئه والأشهر الإجزاء
لأن تخصيص أركان الحج
بالنية غير شرطها واقتصر
في المختصر على عدم
الإجزاء وما قررناه بالنظم
بناء على أن قوله معروفة
صفة لعرفة ويحتمل أنه
صفة لليلة فلو وقف في
ليلة غيرها لم يجزه وهو
كذلك وقوله مؤقته أى
محدودة أو لها غروب
الشمس وآخرها طلوع
الفجر وكذلك إن أعدها
على عرفة لأنه إن وقف
بغيرها لم يجزه وحدودها
معروفة ، والله تعالى أعلم
ففي الخبر «عرفة كلها موقف
وارتفعوا عن بطن عرنة»
وعرنة بضم العين والراء
وحكى فتح الراء وسكونها

﴿فرع﴾ وانظر لو قاس ماء أو طعاما ثم رده بعد وصوله إلى طرف لسانه أو إلى موضع يمكن
طرحه منه . قال ابن حبيب هو بخلاف البلغم عليه القضاء والكفارة في عمده لأنه طعام وشراب
ومخرجه من الصدر ويقضى في سهوه وإن رده من بين لموانه ومن موضع لا يمكن طرحه منه فلا
شئ عليه قاله ابن الماجشون . وقال مالك في المجموعة في الذى يبتلع القاس ناسيا لا قضاء عليه وقاله
ابن القاسم وهذا يقتضى أنه لا كفارة في عمده .
﴿فرع﴾ وأما البلغم فقال اللخمي لا شئ فيه إذا نزل إلى الحلق وإن كان قادرا على طرحه وفي كلام
اللخمي بيان أنه ما لم يصل إلى اللهاوت غير محتلف فيه وإن كان قادرا على طرحه . واختلف إذا
وصل إلى اللهاوت ثم عاد فقال ابن حبيب أساء ولا شئ عليه وقال ابن بونس قال حبيب من ابتلع نخامة
من بين لموانه أو من بعد فصولها إلى طرف لسانه فلا شئ عليه وقد أساء لأن النخامة ليست بطعام
ولا شراب ومخرجها من الرأس . القباب بعض من لم يقف على هذا كان يتكلف في صومه إخراج البلغم
مهما قدر عليه فلحقته بذلك مشقة لتكرره عليه . قوله والعقل في أول شرط الوجوب وليقتض
فاقده . أخبر أن العقل في أول الصوم أى عند طلوع الفجر شرط في وجوب الصيام يريد وفي صحة فعله
كما صرح به ابن رشد وإذا كان كذلك فيلزم من عدم العقل حينئذ عدم وجوب الصيام وعدم صحته
وعليه فمن قعد العقل عند طلوع الفجر وجب عليه القضاء ثم فقدان العقل تارة يكون في جميع النهار
وتارة في بعضه ويأتى بيان ذلك إن شاء الله . واعلم أن الناظم لما فرغ من الفرائض شرع في الشروط
والشأن تقديم الشروط على الفرائض لكن ضيق النظم يسهل أكثر من هذا . وشروط وجوب الصوم
ستة : الاسلام والعقل والبلوغ والصحة والاقامة والنقاء من دم الحيض والنفاس ، ولم يذكر
الناظم منها إلا العقل فأما إسقاطه الاسلام فاعله بناء على خطاب الكفار بالفروع وأما إسقاطه
البلوغ فللقوله في مقدمة الكتاب : وكل تكليف بشرط العقل مع البلوغ الخ ، وإنما أعاد هنا العقل
ليرتب عليه وجوب القضاء على فاقده وأما إسقاطه الصحة والاقامة فتخصيص الناظم بعد هذا في قوله
ويباح أى الفطر لضر أو سفر قصر على إباحة الفطر للمريض والمسافر دليل على أن الصحة
والاقامة شرط أما في الوجوب فيكون قضاء المريض والمسافر بأمر جديد ، وأما في الأداء
فيكون القضاء بالأمر الأول وأما إسقاطه النقاء من دم الحيض والنفاس فيفهم من ذكره الحيض
مانعا لأن ما كان وجوده مانعا ففقده شرط مع ضرب من التسامح ولا شرط البلوغ لا يؤمر بالصوم
غير البالغ إذا كان يطيقه على المشهور لأنه مرة في السنة وهو إمساك فقط بخلاف الصلاة فيؤمر بها
لتكررها وكثرة أحكامها وروى أشهب أنه يؤمر به كالصلاة ، ولا شرط العقل قال الناظم وليقتض
فاقده ، ثم فقدان العقل إما أن يكون مجنون أو باعما أو بنوم فإن كان مجنون فقال مالك في المدونة
من بلغ وهو مجنون مطبق فكث سنين ثم أفاق فليقتض صوم تلك السنين ولا يقضى الصلاة كالحائض .
وفي ابن الحاجب مامعناه ومن بلغ عاقلا وقلت سنو إبطاقه فالتقضاء اتفاقا بخلاف الصلاة أى فلا
يقضيها وأما من بلغ عاقلا وكثرت سنو إبطاقه أو بلغ مجنونا كثرت سنو إبطاقه أو قلت فتلاثة
أقوال المشهور القضاء والثاني السقوط والثالث إن قلت السنون وجب القضاء وإن كثرت لم يجب
وعلى المشهور فالأقسام الأربعة يشملها قول الناظم وليقتض فاقده هذا حكم فقدان العقل بالمجنون . وأما
بالنوم فقال ابن الحاجب ولا أثر للنوم اتفاقا أى ولو كان جميع النهار لأنه سائر للعقل غير سزيل له فلا
يشمله قول الناظم وليقتض فاقده والله أعلم . وأما الإغماء فإن كان كل النهار فسكالمجنون وإن كان في أقل
النهار فإن كان أوله سالما فكالنوم لا أثر له وإن لم يسلم أوله أى عند طلوع الفجر فقولان المشهور

وبطن عرنة هو أسفل

عرفة وهو من الحرم
وسط الوادي المنخفض
فلا يجزى الوقوف به على
المشهور، وأمام مسجد عرنة
وهو الذي يقال له مسجد
إبراهيم فقال محمد يقال
إن حائط عرفة القبلي
على حد بطنها ولو سقط
لسقط في عرنة ولو قال
الناظم بدل الشطر الثاني:

من بعضها في بعضها
لكان حسنا والله تعالى
أعلم، أي من بعض الليلة
في بعض عرفة لأنه لا
يشترط وقوف جميع الليل
في جميع عرفة بل البعض
من كل منهما كاف والله
تعالى أعلم، وقوله أعدها
الله بنص الذكر، أي أعد
الله تعالى عرفة أو ليلتها
بنص القرآن للحج ثم أفاد
أن الحج فرض مرة في
العمر وأحسن من هذه
العبارة قول الغافقي لما
ذكر أركان الحج الثلاثة
النية والطواف والسعي
قال:

ثم الوقوف بعدها بعرفة
وذلك معروف لدى من
عرفه

وحجة تلزم ثلاثين

واحدة في العمر
بالإمكان

﴿خاتمة﴾ ذكر الله تعالى
الحج في كتابه بمناسكه
ومشاعره وأحكامه ووقت
أدائه وما يحل فيه ويحرم

القضاء وهو مذهب المدونة زاد ابن حبيب ولا يؤمر بالكف عن الأكل بقية نهاره، وفي سماع أشهب
الإجزاء نظرا إلى القلة، وإن كان في نصف النهار أو جله مع سلامة أوله، فذهب المدونة الإجزاء في
النصف وعدم الإجزاء في الجبل، وقد تلخص من هذا أنه يقضى على المشهور في أربع مسائل من
مسائل الاغماء: إذا أغمى عليه جميع النهار أو جله سلم أوله أو لم يسلم أو نصفه أو أقله ولم يسلم أوله
في الوجهين ولا يقضى إذا أغمى عليه أقله أو نصفه وقد سلم أوله في الوجهين ففي قول الناظم: وليقض
فاقده إجمال بالنسبة إلى فقده بالاغماء والله أعلم. قوله والحيز منع، صوما وتقضى الفرض إن به ارتفع
لما تكام على الفرائض والشروط شرع في الكلام على المانع فأخبر أن الحيز مانع من الصوم
يعنى سواء كان الصوم واجبا أو غير واجب ولذلك نكر صوما، ثم فرع على ذلك أن الحائض تقضى
الفرض يريد من الصوم فهو على حذف الموصوف أى الصوم الفرض إن ارتفع ذلك الفرض أى
ارتفع وجوبه بسبب الحيز ويحتمل أن معنى ارتفع بطل وفسد بسبب الحيز وفهم من قوله تقضى
الفرض أنها لو حاضت في صوم غير فرض لم تقضه وهو كذلك. وأعلم أن الحيز إذا انقطع قبل
الفجر فلا حكم له في فساد الصوم ومنع صحته سواء أمكن الغسل أم لا اغتسلت أم لا وقيل إن اتسع
الزمان للغسل قبل الفجر فالحكم كذلك، وإن لم يتسع فخكم الحيز باق فلا يصح صومها تقله
في الجلاب عن ابن الماجشون ورواه ابن القاسم وأشهب عن مالك، وقيل إن اغتسلت قبل الفجر
وإلا فخكم الحيز باق سواء طهرت لزمان يمكنها فيه الغسل أولا وهذا القول حكاه ابن شعبان.
قال في الجلاب وقال ابن مسلمة تصوم وتقضى فإن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده صامت
لاحتمال أن تكون طهرت قبل وقضت لاحتمال بعد. التوضيح قال ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة
فانه لا يجب عليها أن تقضى ما شكت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا وهو بين فإن الحيز مانع من
أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه وأما في الصوم
فانما يمنع من الأداء خاصة ولا يمنع من التضاء فلهذا وجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة اه فقله
لا يجب عليها أن تقضى ما شكت في وقته يعنى مما خرج وقته.

(وَيُكْرَهُ الَّلَّمْسُ وَفَكْرُهُ سَلِمًا دَابًّا مِنَ الْمَذْيِ وَإِلَّا حَرُمًا)

أخبر أنه يكره للصلائم اللمس والمسكر إذا سلم دائما من خروج المذى وأحرى المني وإن لم يسلم دائما
مما ذكر حرما عليه ولا خصوصية للمس والتفكر بهذا الحكم بل وكذلك حكم غيرها من مقدمات
الجماع من النظر والقبلة والملاعبة والفرق بين اللمس والمباشرة أن اللمس باليد والمباشرة
بالجسد. التوضيح الحكم مختلف في مبادئ الجماع على أقسام ثلاثة فإن كان يعلم من نفسه السلامة من
المني والمذى لم تحرم وقد كرهوا ذلك في المشهور وجعلوا مراتب الكراهة تتفاوت بالأشدية على
نحو مراتب المؤلف، يعنى ابن الحاجب المبادئ فأخفها الفسك ثم النظر ثم القبلة ثم المباشرة ثم الملاعبة
وإن كان يعلم من نفسه عدم السلامة من المني والمذى حرمت، وإن شك في السلامة فقولان الظاهر
منهما التحريم احتياطا للعبادة وقيل لا تحرم لأن الإباحة هي الأصل. اللخمى وإن كان يسلم مرة ولا
يسلم أخرى حرمت اه وإخراج هذه الصورة زاد الناظم قوله دابا، فقله سلما دابا من المذى أى كان
دأب صاحبهما أو فاعلهما وعادته أن يسلم من خروج المذى وهذه هي الصورة الأولى في التوضيح
المشار إليها بقوله فإن كان يعلم من نفسه السلامة الخ وشمل قوله وإلا حرما الصورتين الأخيرتين
وهما ما إذا علم عدم السلامة وما إذا شك فيها ومن جملة الشك فيها ما نقل عن اللخمى إذا كان يسلم

مرة ولا يسلم أخرى فلذا لم يعدّها أربعة والله أعلم . هذا حكم الإقدام على المقدمات ابتداء ، وقد علمت من ترتيب ابن الحاجب لها أن عدتها خمسة وبعد الوقوع فيها إما أن ينشأ عنها إنعاط أو مذى أو منى فالمجموع خمس عشرة صورة من ضرب خمسة عدة المقدمات في ثلاث عدة ما ينشأ عنها وكل من الصور إما أن ينشأ عما ذكر مع الاستدامة أو ابتداء من غير استدامة فالمجموع ثلاثون صورة فان نشأ إنعاط ومذى فلا كفارة وفي القضاء تفصيل بين الاستدامة وعدمها وخلاف ، وإن نشأ منى فalcضاء والكنارة في بعض الصور والقضاء فقط في بعضها وسقوطهما معا في بعضها انظر ابن الحاجب والتوضيح .

(وَكِرْهُوا ذَوْقَ كَفْدِرٍ وَهَذَرِ غَالِبُ قِيَةٍ وَذُبَابٍ مُغْتَفَرٍ
غُبَارُ صَانِعٍ وَطَرَقِ سِوَاكَ يَأْسِ أَصْبَاحُ جَفَاةٍ كَذَاكَ)

أخبر أن أهل المذهب كرهوا للصائم ذوق القدر من الملح وكذا نحو القدر كذوق العسل ومضغ العلك ومضغ الطعام للصبي ولذا أتى بالكاف وكرهوا أيضا له الهذر في الكلام وهو كثرته لغير منفعة وهو معطوف على ذوق ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ ثم أخبر أن القى الخارج من فم الصائم غلبة والذباب الداخل فيه كذلك مغتفر كل منهما لا يوجب عليه قضاء ولا غيره وأن غبار الصنعة كغبار الدقيق لطحانه وكذا غبار الطريق والاستياك باليابس الذي لا يتحلل والإصباح بالجناية بحيث لم يغتسل إلا بعد طلوع الفجر كالقى والذباب الغالبين في الاعتقار ؛ أما كراهة ذوق القدر فنحوه في المدونة . الباجي فمن فعل شيئا من ذلك فبجده فقد سلم . قال ابن حبيب ولا شيء عليه وإن دخل جوفه شيء منه فعليه القضاء قاله مالك . البرزلى وغزل المرأة الكتان المصري جائز مطلقا بخلاف الدمى فيسوغ لها إن كانت ضعيفة وإلا فيكره . وأما كراهة كثرة الكلام لغير منفعة في الرسالة وينبغي للصائم أن يحفظ لسانه وجوارحه ويعظم من شهر رمضان ما عظم الله سبحانه . قال بعض شراحها حفظ اللسان والجوارح من كل منهي عنه واجب في رمضان وغيره وهو في رمضان آكد لأن المعصية تغلظ بالزمان والمكان فالمعصية في رمضان أو في مكة أعظم إنما منها في غيرها . قلت فلذا كرهوا للصائم كثرة الكلام المباح سدا للذريعة الوقوع في المحرم ، قال بعض العارفين :

لا تجعل رمضان شهر فكاكة تلهيك فيه من القبيح فنونه
واعلم بأنك لا تنال قبوله حتى تكون تصومه وتصونه

وقال آخر :

إذا لم يكن في السمع منى تصاون وفي بصرى غض وفي منطقي صمت
فخطي إذا من صومى الجوع والظما وإن قلت إني صمت يوما فما صمت

وأما اعتقار غالب القى في ابن الحاجب والقى الضرورى كالعدم وفي التلقين لا يفسد الصوم ذرع قى ولا حجمة ولا ركوب مأثم لا يخرج عن اعتقاد وجوبه ومضيه على نيته وإمساكه كالغلبة والذنف وقد تقدم بعض الكلام في القى عند قول الناظم فرض الصيام نية الآيات الأربعة ، وأما اعتقار غالب الذباب ؛ فمن المدونة قال مالك في الصائم يدخل حلقه الذباب لشيء عليه ، وأما اعتقار غبار الصانع والطريق ففي الذخيرة الأظهر في غبار الدقيق لصانعه لغوه وهو قول ابن الماجشون . الجلاب من دخل في حلقه غبار الدقيق أو غبار الطريق فلا شيء عليه . قال الشيخ أبو محمد ينبغي أن

أشهر معلومات « وليس توقيت أشهره كتوقيت وقت الصلاة لأنه لا يجوز الإحرام به قبل أشهره بخلاف الإحرام للصلاة قبل وقتها ، والفرق أن الحج لا يتصل عمله بإحرامه بل يتأخر إلى ميقاته فلا يضره الإحرام قبل وقته إذ لا يمكن عمله إلا في وقته والصلاة يتصل عملها بإحرامها فلا يضره الإحرام قبل وقتها لجاز أن يفرغ منها قبل دخول وقتها وقال الله تعالى في الطواف « وإذ بؤنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا وطهر بيى للطائفين والنايمين والركع السجود » وفي بعض الآثار أن أصل الطواف بالبيت أن الله تعالى لما قال للملائكة « إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قل إني أعلم ما لا تعلمون » وغضب عليهم غضبا شديدا فقرقوا لضبه ولا ذوا بالعرش وطافوا حوله سبعا يستغفرون الله تعالى فغفر لهم ورضى عنهم وقال لهم ابنوا في الأرض بيتا يطوف حوله ذرية من أستخلفه فيها ويستغفروني فأغفر

لهم كما غفرت لكم وأرضى

عنهم كما رضيت عنكم وقال

الله تعالى في الصفا والمروة

« إن الصفا والمروة من

شعائر الله فمن حج

البيت أو اعتمر فلا جناح

عليه أن يطوف بهما ومن

تطوع خيرا فإن الله شاكر

عليم » فكونهما من شعائر

الله تعالى دليل على وجوب

السعي بينهما لأن الله تعالى

أخبر أن السعي بينهما من

شعائر الحج التي أراها

خليله إبراهيم عليه الصلاة

والسلام إذ سأله أن يريه

مناسك الحج وهو وإن

يكن خيرا فالمراد به الأمر

لأن الله تعالى أمر محمدا

صلى الله عليه وسلم باتباع

ملة إبراهيم صلى الله عليه

وسلم فقال تعالى « ثم أوحينا

إليك أن اتبع ملة إبراهيم

حنيفا » ولا دليل على سقوط

وجوب السعي بينهما بقوله

تعالى « فلا جناح عليه أن

يطوف بهما » لأن معنى

ذلك ما ورد أن النبي صلى

الله عليه وسلم لما اعتمر عمرة

العقبة تخوف أقوام كانوا

يطوفون بهما في الجاهلية

قبل الإسلام لصنمين كانا

عليهما تعظيما منهن لما قالوا

كيف تطوف بهما وقد علمنا

أن تعظيم الأصنام وما يعبد

من دون الله تعالى شرك

بالله تعالى فأزل الله عز

وجل : إن الصفا والمروة من

شعائر الله فمن حج البيت

لا شيء عليه في غبار كبل القمح ولا بد للناس من هذا . ابن الحاجب وغبار الجباسين دونه أي دون غبار الدقيق لأنه يغذى ، وأما اغتفار الاستيائك باليابس الذي لا يتحلل فقال ابن الحاجب والسواك مباح كل الزهر بما لا يتحلل منه شيء وكره بالرطب لما يتحلل فان تحلل ووصل إلى حلقه فكالمضمضة أي إن غلبه كان عليه القضاء وإن تعمد ذلك كان عليه القضاء والكفارة . وأما الإصباح بالجنازة ففي الصحيح عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم » وكان أبوهريرة يقول : من أصبح جنبا أنظر ذلك اليوم فلما بلغه الحديث السابق فقال لا علم لي وإنما أخبرني به مخبر . قال أشهب ولم يختلف العلماء في صيام الجنب أنه يجزئه وهو كمن صام على غير وضوء . قال ولو أقام نهاره جنبا لم يفسد صومه .

(وَنِيَّةُ تَكْفِي لِمَا تَتَابَعُهُ يَجِبُ إِلَّا إِنْ نَفَاهُ مَا نَعَهُ)

أخبر أن ما يجب تتابعه من الصيام كرمضان بالنسبة للحاضر الصحيح وشهرى كفارة الظهار وكفارة تعمد فطر رمضان ونحوها تكفيه نية واحدة في أوله لجميعه إلا أن نفى وجوب التتابع مانع لذلك الوجوب من مرض أو سفر أو حيض فلا بد من تجديدها فمضمر مانعه لوجوب التتابع ونفى وجوب التتابع يصدق مع وجود التتابع غير الواجب كما في حق المسافر إذا صام في سفره ولم يفطر والمريض إذا كان يتكلف الصوم فلا بد لهما من تجديد النية كل ليلة وإن لم يفطر حتى يزول المرض والسفر لأن تتابع صيامهما حينئذ غير واجب وهو قول مالك في العتية ولما لاك أيضا في المبسوط لا يحتاج لتجديدها ويصدق مع عدم التتابع وانقطاعه كالحائض والمسافر والمريض إذا أفطروا ثم أراد الصوم فلا بد لهما من تجديدها أيضا ثم إن كان صومهما بعد أن حضر المسافر وصح المريض فكفهما نية واحدة بنية الصوم ؛ وإن كان صوم المسافر في السفر وصوم المريض في المرض فلا بد لهما من التجديد كل ليلة حتى ينقضي السبب الذي نفى وجوب التتابع وهو المرض والسفر كما مر قريبا عن العتية وهذا التفصيل جار في رمضان مطلقا وفي الكفارات الواجب تتابعها باعتبار المرض إذا أفطر له ، وأما باعتبار السفر فلا لأنه إذا أفطر له انقطع تتابعه وابتدأ الصوم من أوله كما يأتي فلا يتصور فيه تجديد النية لبقية الصوم وانظر إذا سافر في صيام الكفارات ولم يفطر في سفره أو مرض وتكلف الصوم هل يجب عليه تجديد النية كل ليلة كما في رمضان على قول مالك في العتية وهو ظاهر كلامه في البيان وكلام ابن الحاجب كما يأتي أو لا لقوله في العتية قال مالك لا يجزئه الصيام في السفر إلا أن يبيت في صيام رمضان اه نخص ذلك بصيام رمضان فغير رمضان لا يحتاج فيه لتجديدها كل ليلة في السفر والمرض مثله من باب لا فارق انظر ذلك وفهم من قوله لما يجب تتابعه أن الصوم الذي لا يجب تتابعه كقضاء رمضان وصيام كفارة اليمين لا تكفيه نية واحدة بل لا بد من تجديدها له كل ليلة وهو كذلك . ابن الحاجب والمشهور إلا كتفاء بها في أول ليلة من رمضان لجميعه . التوضيح لفي البيان وحكي ابن عبد البر عن مالك وجوب النية في كل ليلة وهو شذوذ في المذهب ثم قال في التوضيح ورأى في المشهور أن الشهر كله عبادة واحدة وفي الشاذ أن أيام الشهر عبادات متعددة بدليل أن إفساد يوم لا يوجب إفساد ماضى ثم قال وما ذكره من الاكتفاء بنية واحدة إنما هو في حق الحاضر وأما المسافر فلا بد من التبيت كل ليلة قاله في العتية والمريض يلحق بالمسافر وحكي سند قولنا ثانيا في المسافر بالاكتفاء بنية واحدة ثم قال ابن الحاجب إثر ما تقدم عنه وكذلك الكفارات أي التي يجب تتابعها أي مثل رمضان في جميع ما تقدم والله أعلم ثم قال وإن انقطع التتابع بأمر فالمشهور تجديدها يريد ومقابله لا يلزم تجديدها

أو اعتمر فلا جناح عليه
أن يطوف بهما فإن كان
أهل الشرك يطوفون بهما
من أجل الصنمين الذين
بهما كفرا بالله تعالى فإنكم
تطوفون بهما إيماناً بالله
تعالى وتصديقاً برسوله صلى
الله عليه وسلم وطاعة لربكم
فلا جناح عليكم أي لا إثم
عليكم في الطواف بهما. وعن
الشعبي كان في الجاهلية
وثن على الصفا يسمى إسافا
وعلى المروة وثن يسمى
نائلة فكان أهل الجاهلية
إذا طافوا بالبيت مسحوا
الوثنيين فلما جاء الإسلام
وكسرت الأصنام قال
المسلمون إن الصفا والمروة
إنما كان يطاف بهما من
أجل الوثنيين فليس
الطواف بهما من الشعائر.
فأنزل الله إنيهما من الشعائر
وأما أصل السعي بين الصفا
والمروة في الحج فما في
الصحيح من أن إبراهيم
لما ترك ابنه إسماعيل مع
أمه عليهما الصلاة والسلام
بمكة وهو رضيع فنفد
ماؤهما عطشت وعطش
ابنهما وجعلت تنظر إليه يتلوى
أو قال يتلبط فانطلقت
كراهة أن تنظر إليه
فوجدت الصفا أقرب جبل
يلهما فقامت عليه ثم استقبلت
الوادي تنظر هل ترى
أحدًا فلم تر أحدًا فهبطت
من الصفا حتى إذا بلغت
الوادي رفعت طرف

ثالثها الفرق بين من انقطع التتابع في حقها بالحيض فلا يلزمها تجديد النية وبين غيرها فيلزمه تجديدها.
التوضيح واعلم أن هذا الكلام إنما هو إذا طرأ الحيض بعد أن بيتت أول الشهر وأما من دخل عليها
رمضان وهي حائض فلا يجزئها في أول يوم من طهرها دون تبيت إلا على رأي عبد الملك أن المتعين
لا يحتاج إلى نية وانظر إذا أفطر متعمدا لغير عذر هل يلزمه التجديد اتفاقا أو يجري فيه الخلاف ؟
وعبارة ابن بشير ولو طرأ في رمضان ما أباح الفطر فهل يقتدر إلى إعادة التبيت أم لا ؟ في المذهب
قولان اهـ .

﴿ فرع ﴾ قال ابن يونس قال في المختصر وكتاب ابن حبيب من شأنه سرد الصيام أو شأنه صوم يوم
بعينه ليس عليه التبيت لكل يوم . الأبهري القياس أن على من عود نفسه صوم يوم بعينه وعلى من
شأنه سرد الصيام التبيت كل ليلة لجواز فطره اهـ ويؤخذ حكم هذا الفرع من مفهوم قول الناظم
لما تتابعه يجب إذ مفهومه أن ما لا يجب تتابعه لا بد من تجديدها فيه كل ليلة

(نَدْبَ تَعْجِيلٍ لِفِطْرِ رَفَنَهُ كَذَلِكَ تَأْخِيرُ سُحُورِ تَبِعَهُ)

أشار بالبيت إلى قوله في الرسالة : ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور والسحور بفتح السين
اسم لما يتسحر به وبالضم اسم للفعل وهو هنا بالضم والأصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم « لا يزال
الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور » وفي تعجيل الفطر التقوية على الصلاة وفي تأخير السحور التقوية
على الصوم ، وفي الصحيح « تسحروا فإن في السحور بركة » وقول الناظم رفعه صفة لفطر وفاعله للفطر
ومفعوله البارز للصوم وكذا جملة تبعه صفة لسحور وفاعله للصوم ومفعوله البارز للسحور ، أي ندب تعجيل
فطر موصوف بكونه رفع هو الصوم وندب تأخير سحور موصوف بكونه تبعه الصوم ، والله أعلم .
﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره الناظم من استحباب تعجيل الفطر وتأخير السحور إنما هو مع تحقق الغروب ،
وتحقق عدم طلوع الفجر أما مع الشك فلا فقد روى ابن نافع عن مالك إذا غشيتهم الظلمة فلا
يفطروا حتى يوقنوا بالغروب . ابن حبيب إنما يكره تأخير الفطر استئنا وتدينا ، فأما لغير ذلك فلا
كذلك قال لي أصحاب مالك . وقال أشهب يستحب تأخير السحور ما لم يدخل الشك في الفجر اهـ .
﴿ فرع ﴾ من المدونة كره مالك لمن شك في الفجر أن يأكل . ابن عرفة فإن أكل فبان كون
أكله قبل أو بعد فواضح وإلا ففي المدونة يقضى ، عياض حمل بعض أصحابنا قول مالك يقضى على
الاستحسان . وقال أبو عمران بل القضاء واجب عليه . ابن يونس لأن الصوم في الدمة يتيقن فلا يزول
عن ذمته إلا بيقين ولا كفارة عليه لأنه غير قاصد لانتهاك حرمة الشهر . وفي المدونة ومن أكل
في رمضان ثم شك أن يكون أكل قبل الفجر أو بعده فعليه القضاء . ابن يونس إذ لا يرتفع مقرر
بغير يقين . ابن الحاجب فإن طلع الفجر وهو آكل أو شارب ألقى ولا قضاء عليه على المنصوص
وخرج القضاء على القول بوجوب إمساك جزء من الليل وفيه قولان فإن طلع وهو يجامع نزع ولا
كفارة على المشهور . وفي القضاء قولان فإن شك في الغروب حرم الأكل اتفاقا فإن أكل ولم يتيقن
فالقضاء . المدونة ومن ظن أن الشمس غربت فأكل في رمضان ثم طلعت فليقض . التنبيهات
الظن هنا بمعنى اليقين ولو كان على شك لكفر على ما ذكره أبو عبيدة في مختصره ولم يكن على
ما ذكره البغداديون . واختلف المشايخ في ترجيح أي القولين اهـ فإن تبين أنه أكل بعد الغروب
فقل الخطاب عن الجزولي أنه لا قضاء عليه وقد غر وسلم .

درعها سمعت سعي الإنسان
المجهود حتى جاوزت
الوادي ثم أتت المروة فقامت
عليها ونظرت فلم تر أحدا
ففعلت ذلك سبع مرات ؛
وذكر الله تعالى الوقوف
بعرفة والمزدلفة فقال
« فإذا أفضم من عرفات
فاذكروا الله عند المشعر
الحرام واذكروه كما هذاكم
وإن كنتم من قبله لمن
الضالين » وقوله بعد ذلك
« ثم أفيضوا من حيث
أفاض الناس » قيل المعنى
في ذلك ثم أمركم بالإفاضة
من عرفات من حيث أفاض
الناس فهو خبر ، وثم
في الخبر يجوز أن يكون
الثاني فيها قبل الأول كما
أن الإفاضة من عرفات
قبل الحجي إلى المشعر
الحرام ويجوز أن تكون
ثم ههنا بمعنى الواو وعنى
بالناس في هذه الآية
إبراهيم عليه السلام وقال
تعالى « فاذا قضيت مناسككم »
أي فاذا فرغتم من حجكم
وذبحتم مناسككم « فاذكروا
الله كذكركم آباءكم أو
أشد ذكرا » وذلك أن
أهل الجاهلية كانوا إذا
فرغوا من حجهم ومناسكهم
يجمعون فيتفاخرون بما أثر
آبائهم فأمر الله تعالى في
الإسلام أن يكون ذكركم
الله تعالى فالتعظيم له والشكر
دون غيره وأن يلزموا
أنفسهم من الإكثار من

(مَنْ أَفْطَرَ الْفَرْضَ قَضَاهُ وَلِيزِدَ
لَا كُلَّ أَوْ شَرِبَ فَمِ أَوْ الْمَنَى
بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَيُبَاخُ
لِضُرٍّ أَوْ سَفَرٍ قَصْرٍ أَيْ مُبَاخُ)

قوله : من أفطر الفرض قضاء ، أخبر أن من أفطر في الفرض من الصوم يريد سواء كان ذلك الفرض
رمضان أو غيره كالنذر المضمون الذي لم يعين له زمان فإنه يجب عليه قضاؤه وعبر بالفرض ليشمل رمضان
ولا إشكال في وجوب القضاء على من أفطر فيه كيفما كان فطره نسيانا أو غلطا في التقدير كأن يعتد غروب
الشمس أو عدم طلوع الفجر أو يغلط في الحساب أول الشهر أو آخره أو عمدا سواء كان فطره العمدا
واجبا كفطر المريض الذي يخاف على نفسه الهلاك والحائض أو مباحا كالفطر في السفر أو مندوبا
كالجهاد يظن من نفسه إن أفطر حدث له قوة أو حراما ولا إشكال أو جهلا أو كان غلبة كصب
طعام أو شراب في حلق نائم أو مجامعة امرأة نائمة أو مكرها وسواء كان وفطره بالجماع أو بإخراج المني
أو برفع النية ورفضها نهارا أو بأكل أو شرب فإن كان بهما فلا فرق بين وصول ذلك للحلق أو للعدة
من منفذ واسع أو ضيق فيجب القضاء في الوجوه كلها ويشمل غير رمضان كالصوم المنذور ، ثم إن
كان هذا المنذور مضمونا أي لم يعين له زمانا كأن يقول لله على صوم يوم فأصبح يوما صائما لو فاء
نذره ثم أفطر فيه فإنه يجب عليه قضاؤه أيضا على أي وجه كان فطره كما تقدم في فطر رمضان ، وإن
كان معين الزمان كله على صوم يوم كذا فأفطر في ذلك اليوم فإن كان فطره لمرض أو لحيض أو نسيانا
فإنه لا يقضى على المشهور لأن الملتزم شيء معين وقد فات. ولابن القاسم يقضى في النسيان لأنه كالفطر
دون ما عداه . وقال ابن عرفة إنه المشهور. ولابن الماجشون الفرق بين الأيام التي يقصد فضلها كعرفة
وعاشوراء فلا يقضيها لأن المقصود عينها وبين غيرها فيقضيه وإن أفطر في النذر المعين بغير ما ذكر
كالسفر وجب عليه القضاء اتفاقا نقله ابن هرون وكذا إن أفطر متعمدا لغير عذر كما يأتي عن المدونة
والله أعلم . وإذا علمت هذا ففي إطلاق الناظم وجوب القضاء على من أفطر في الصيام الفرض إجمالا
بالنسبة للصوم المنذور المعين الزمان على المشهور لكنه راعى كثرة صور القضاء فأطلق ولا بد من
تقييده بغير المنذور المعين وهو رمضان والنذور غير المعين والمنذور المعين إذا أفطر فيه لغير
ما ذكر أما المنذور المعين إذا أفطر فيه لمرض أو حيض فلا قضاء عليه وكذا إن أفطر فيه لنسيان
على ما شهره ابن الحاجب وتبعه عليه الشيخ خليل فلا قضاء عليه أيضا والله أعلم . ابن الحاجب ويجب
قضاء رمضان والواجب بالفطر عمدا واجبا أو مباحا أو حراما أو نسيانا أو غلطا في التقدير فيجب
على الحائض والمسافر ونحوهما وفي الواجب المعين بعذر كمرض أو نسيانا. ثالثا يقضى في النسيان .
ورابعها يقضى إن لم يكن اليوم فضيلة والمشهور لا يقضى . ابن عرفة يجب قضاء رمضان وواجب الصوم
المضمون بفطره بأي وجه كان ولو مكرها . وفي المدونة قال ابن القاسم من نذر صوم شهر بعينه
فمرضه كله لم يقضه وإن أفطره متعمدا قضى عدد أيامه . وقال مالك وإن نذرت صوم الخميس
والاثنين ما بقيت فحاضت فيهن أو مرضت فلا قضاء عليهما قال وأما السفر فلا أدري ما هو قال ابن
القاسم وكأنني رأيت يستحب له القضاء فيه ابن عرفة المشهور أن من أفطر نسيانا في صوم نذر معين
أنه يقضى اه . فالحاصل أن الفطر في الصوم الواجب بوجوب القضاء إلا إن كان الصوم مندورا معينا
وأفطر فيه لمرض أو حيض ولا إشكال أو نسيانا على ما شهره ابن الحاجب والشيخ خليل دون

ألزموا أنفسهم في جاهليتهم من ذكر آبائهم ، وقيل المعنى في ذلك فاذكروا الله كذكر الأبناء والصبيان الآباء وأنزل الله تعالى في رمي الجمار في الأيام الثلاثة بمعنى « واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى واتقوا الله واعلموا أنكم إليه تحشرون » . والأصل في رمي الجمار ما جاء في بعض الآثار أن إبراهيم عليه السلام لما أمر ببناء البيت سارت السكينة بين يديه كأنها قبة فكانت إذا سارت سار وإذا نزلت نزل فلما انتهت إلى موضع البيت استقرت عليه وانطلق إبراهيم مع جبريل عليهما السلام فرأيا بالعقبة فعرض له الشيطان فأمره فرماه ثم مر بالثانية فعرض له فرماه ثم مر بالثالثة فعرض له فرماه فكان ذلك سبب رمي الجمار ثم مشى معه يريه الناسك حتى انتهى إلى عرفة فقال له عرفت فقال عرفت فسميت عرفة ثم رجع فبنى البيت على موضع السكينة وأمر الله تعالى من أحرم بالحج والعمرة أن يتمهما على وجههما وذكر حكم من أحصر فيهما أو منع بقوله

ما شهره ابن عرفة من وجوب القضاء . قوله : وليزد كفارة إلى آخره ، معناه أنه يزداد على وجوب القضاء المتقدم وجوب الكفارة ويأتي تفسيرها في البيت بعد هذه الآيات لكن ذلك على من عمد وقصد في رمضان أي مع كونه مختاراً إلى أكل أو شرب بفهم أو لإخراج منى بمجماع أو بقبلة أو مباشرة بل ولو بفكر أو برفض ما بنى الصوم عليه وهو النية حالة كون عمده خالياً عن التأويل القريب يريد وعن الجهل ، ولفظ أكل في النظم غير منون لإضافته في التقدير إلى فم فخرج بوصف العمدة الفطر نسياناً فلا كفارة فيه كان بأكل أو شرب أو جماع على المشهور . ابن الحاجب بعد تعداد ما تجب فيه الكفارة ذكرها كرهاً متبهاً حرمة رمضان فلا كفارة مع النسيان والغلبة والإكراه وقيل إلا في إكراه الجماع أي ففيه الكفارة وخرج بقيد رمضان تعمده الفطر في غيره فلا تجب به كفارة . ابن الحاجب ولا تجب الكفارة في غير رمضان . التوضيح هذا هو المشهور . وقال ابن حبيب إذا نذر صوم الدهر ثم أكل متعمداً فعليه الكفارة كرمضان وخرج بتقييدنا العمدة بالاختيار من عمد لشيء مما ذكر مكرهاً أو غلبة فلا كفارة عليه أيضاً سواء أفطر بأكل أو شرب أو جماع على المشهور . ابن الحاجب وقيل إلا في إكراه الجماع أي ففيه الكفارة . قال في التنبيهات واختلف في الرجل المكره على الوطء بغيره يعني بفتح الراء فقيل عليه الكفارة وهو قول عبد الملك ، وأكثر أقوال أصحابنا أنه لا كفارة عليه ولا خلاف أن عليه القضاء . واختلف في حده والأكثر على وجوبه عليه اهـ واختلف في الذي أكرهه غيره على أن يجمع هل تجب الكفارة على فاعل الإكراه أولاً ؟ التوضيح والأقرب السقوط لأنه متسبب ، والمكره مباشر اهـ فتكلم في التنبيهات على المكره بالفتح وفي التوضيح على المكره بالكسر وتكلم ابن الحاجب عليهما معاً . التوضيح : ومن أكره شخصاً وصب في حلقه ماء ففي المدونة لا كفارة على الصاب وأوجبها عليه ابن حبيب ثم قال ونقل ابن رشد عن ابن حبيب أنه قال إذا جامع زوجته نائمة عليها الكفارة . واختلف في الذي يقبل امرأته مكرهه حتى ينزلا فقال القابسي وابن شبلون يكفر عن نفسه فقط وعليها القضاء وقال الشيخ أبو محمد وحديث يكفر عنها ورجح مذهب ابن أبي زيد لأن الإتهام من الرجل حاصل فيهما وخرج بقيد كون الأكل والشرب بالفهم ما يصل إلى الحلق من أذن أو أنف أو إلى المعدة بحقنة فلا كفارة في شيء من ذلك أيضاً على المشهور خلافاً لأبي مصعب . ابن الحاجب وتجب الكفارة بما يصل إلى الحلق من الفم خاصة ثم قال ولا كفارة فيما يصل من أذن أو أنف أو حقنة أو غيرها وقول أبي مصعب في الأنف والأذن بعيد اهـ وخرج بتقدير المضاف في قوله أو المني أي لإخراجه خروجه من دون إخراج كالاحتلام فلا كفارة بل ولا قضاء كما تقدم وظاهر قول الناظم ولو بفكر وجوب الكفارة . استدراك الفكر أم لا وفي ابن الحاجب فإن أمني ابتداء قضى إلا أن يكثر . التوضيح أي فإن أمني مع أول الفكر أو أول النظر من غير استدامة فعليه القضاء بلا كفارة إلا أن يكثر ذلك فيسقط القضاء أيضاً للمشقة وهذا مذهب المدونة وقال ابن القاسم إن نظر نظرة واحدة متعمداً فأنزل كفر وهل هو خلاف للمدونة أو وافق فيحمل ما فيها على ما إذا لم يعتمد النظر . ابن الحاجب فإن استدراك قضى وكفر إلا أن يكون بخلاف عادته ففي التكفير قولان انظر التوضيح . وأما وجوب الكفارة برفض النية فقال في المدونة قال مالك من أصبح ينوي الفطر في رمضان فلم يأكل ولم يشرب حتى غربت الشمس أو مضى أكثر النهار فعليه القضاء والكفارة قلت لابن القاسم فإن نوى الفطر في رمضان بعد ما أصبح نهاره كله إلا أنه لم يأكل ولم يشرب قال لا أدري هل أوجب مالك عليه مع القضاء الكفارة أم لا

تعالى «وَأَمَّا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ

لَهُمَا أَنْ يَكْفُرَ مَعَ الْقَضَاءِ ، وَمَنْ أَصْبَحَ يَنْوِي الْفِطْرَ فِي رَمَضَانَ وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَتَرَكَ الْأَكْلَ وَأَتَمَّ صَوْمَهُ لَمْ يَجْزِهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَبَلَغَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ وَهُوَ رَأْيِي وَقَالَ أَشْهَبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِنْ هُوَ قَدْ اشْتَمَلَ كَلَامَ الْمَدُونَةِ هَذَا عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ : الْأُولَى أَصْبَحَ بَنِي الْإِفْطَارِ وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهَا . الثَّانِيَةُ بَيْتُ الصِّيَامِ وَأَصْبَحَ عَلَيْهِ ثُمَّ نَوَى الْفِطْرَ نَهَارًا . الثَّالِثَةُ أَصْبَحَ بَنِي الْإِفْطَارِ ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَالْمَسَائِلُ الثَّلَاثُ يَشْمَلُهَا قَوْلُهُ النَّازِلُ أَوْ بَرَفُضَ مَا بَنَى ، وَدَخَلَ فِي فَقْدِ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ الْفِطْرَ عَمْدًا ائْتَهَا كَأَوْ تَأْوِيلَ بَعِيدٍ فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْوَجْهَيْنِ وَخَرَجَ بِفَقْدِهِ مِنْ تَعَمُّدِ الْفِطْرِ بِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . ابْنُ عَرَفَةَ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي إِفْسَادِ صَوْمِ رَمَضَانَ ائْتَهَا كَأَلَى مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ أَصْلًا . التَّوْضِيحُ فَإِنْ أَفْطَرَ مَتَّوِلًا فَإِنْ قَرَّبَ تَأْوِيلَهُ بِأَنْ اسْتَنْدَ إِلَى سَبَبٍ مَوْجُودٍ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ بَعِيدًا أَى لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى سَبَبٍ مَوْجُودٍ لَمْ تَسْقُطِ الْكَفَّارَةُ ، وَمِثْلُ أَى ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْقَرِيبِ بِأَرْبَعِ مَسَائِلَ وَلِلْبَعِيدِ ثَلَاثَ مَسَائِلَ وَكُلُّهَا فِي الْمَدُونَةِ : الْأُولَى مِنَ الْأَرْبَعِ مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا ثُمَّ أَفْطَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا مَعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّمَادَى ، أَمَا إِنْ أَفْطَرَ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ الْفِطْرَ لَا يَجُوزُ لَهُ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . الثَّانِيَةُ : مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ تَغْتَسِلْ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَظَنَّتْ بَطْلَانَ صَوْمِهَا فَأَفْطَرَتْ . قَالَ أَشْهَبُ فِي الْجُمُوعَةِ وَكَذَلِكَ مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَظَنَّ أَنَّ صَوْمَهُ فَسَدَ فَأَفْطَرَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . الْمَسْئَلَةُ الثَّالِثَةُ : مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ لَيْلًا فَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ لَهُ صَوْمٌ فِي صَبِيحَةِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَتَوَهَّمَ أَنَّ مِنْ صَحَّةِ انْقِطَاعِ الصَّوْمِ أَنْ يَقْدَمَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَأَفْطَرَ . الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعَةُ : الرَّاعِي يُخْرِجُ لِرَعْيِ مَاشِيَتِهِ عَلَى أَمِيَالٍ فَظَنَّ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ سَفَرٌ مَبْسُوحٌ لِلْفِطْرِ وَالْحَقُّ ابْنُ الْقَاسِمِ بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ مَنْ رَأَى هَلَكَ شَوَالَ نِصْفَ النَّهَارِ فَأَفْطَرَ فَاسْقَطَ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ لِتَأْوِيلِهِ أَى إِنْ هَلَلَ اللَّيْلَةُ الْمَاضِيَةُ وَجَعَلَ فِي الْعَتِيَّةِ مِنَ الْقَرِيبِ مَنْ تَسَحَّرَ قَرَبَ الْفَجْرِ فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا يَجُزُّهُ فَأَكَلَ مَتَّوِلًا قَالَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا مِثْلُ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ فَالْأَوَّلُ مِنْهَا الْمَرْأَةُ إِذَا جَرَتْ لَهَا عَادَةٌ بِالْحَيْضِ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ لِتَصْبَحَ فِيهِ مَفْطُورَةٌ قَبْلَ ظُهُورِ الْحَيْضِ ثُمَّ تَحِيضُ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ . الثَّانِي مَنْ بِهِ حَمِي الرَّبِيعِ فَيَصْبَحُ يَوْمَ حَمَاهُ مَفْطُورًا ثُمَّ يَحِمُّ ذَلِكَ الْيَوْمَ . الثَّلَاثُ مَنْ رَأَى هَلَكَ رَمَضَانَ فَأَصْبَحَ مَفْطُورًا لِكُونِهِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ ظَانًّا أَنَّ حَكْمَ رَمَضَانَ لَا يَتَبَعُضُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِينَ وَالْحَقُّ ابْنُ الْقَاسِمِ بِمَسَائِلِ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ مَنْ احْتَجَمَ فَظَنَّ أَنَّ الْحِجَامَةَ تَفْطُرُ الصَّائِمَ وَقَالَ أَصْبَحَ هُوَ تَأْوِيلَ بَعِيدٍ وَأَلْزَمَ ابْنُ حَبِيبٍ فِيهِ وَفِي الْغَتَابِ يَفْطُرُ بَعْدَ ذَلِكَ الْكَفَّارَةَ إِنْ وَزَدْنَا فِي شُرُوطِ الْكَفَّارَةِ السَّلَامَةَ مِنَ الْجَهْلِ احْتِرَازًا مِنَ الْمَفْطَرِ عَمْدًا جَاهِلًا فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . قَالَ اللَّخْمِيُّ وَمَعْرُوفُ الْمَذْهَبِ أَنَّ حَكْمَ الْجَاهِلِ كَذَى تَأْوِيلَ قَرِيبٍ فَلَوْ جَامَعَ حَدِيثُ إِسْلَامٍ لَظَنَّهُ قَصْرَ الصَّوْمِ عَلَى مَنَعِ الْغَدَاءِ لَعَذَرُ . قَالَ وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْاِئْتِهَاجُ مَنْ جَاءَ مُسْتَفْتِيًا صَدَقَ وَلَا كَفَّارَةَ ، وَمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ صَدَقَ فِيمَا يَشْبَهُهُ وَلَزِمَتْهُ فِيمَا لَا يَشْبَهُهُ إِنْ هُوَ . وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ فُرُوعٍ : الْأَوَّلُ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَلَا يَجِبُ قَضَاءُ رَمَضَانَ عَلَى الْفُورِ اتِّفَاقًا فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى رَمَضَانَ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ فَالْقَدِيدَةُ اتِّفَاقًا فَلَوْ مَرَضَ أَوْ سَافَرَ عِنْدَ تَعْيِينِ الْقَضَاءِ فِي الْقَدِيدَةِ قَوْلَانِ . التَّوْضِيحُ وَمَرَادُهُ بَتَعْيِينِ الْقَضَاءِ إِذَا لَمْ يَبْقَ لِرَمَضَانَ إِلَّا قَدَرٌ مَا عَلَيْهِ فَمَرَضَ أَوْ سَافَرَ حِينَئِذٍ وَالْقَوْلَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَعْدُ هَذَا تَفْرِيطًا أَمْ لَا . قَالَ فِي التَّنْبِيهَاتِ : وَاخْتَلَفَ فِي صِفَةِ الْمَفْطَرِ الَّذِي تَلْزِمُهُ الْقَدِيدَةُ عَلَى مَذْهَبِ الْكِتَابِ ، فَذَهَبَ أَكْثَرُ الشَّارِحِينَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ أَمْكَنِهِ ذَلِكَ فِي شَعْبَانَ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَفْعَلْهُ فُتِيَ سَافِرٌ فِيهِ أَوْ مَرَضٌ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا تَلْزِمُهُ قَدِيدَةُ فِيمَا سَافَرَ فِيهِ أَوْ مَرَضَهُ وَلَوْ كَانَ فِيمَا قَبْلَ مِنَ الشُّهُورِ صَحِيحًا مَقِيمًا ،

مَمْرُوءَةٌ بِفَرْضِهَا أَوْ دُونَهُ

مسئونة ليست بفرض خلافاً
للسلفية ، وقوله مقرونة
بفرضها أى بالفرض الذى
تفعل معه وهو يشمل
صورتين أن يحرم بها مع
الحج أو يقدمها عليه أو
يردف الحج عليها ولو
بطوافها وهو القرائ .
وقوله أو دونه أى يأتي بها
وحدها وبالحج ، حده
لكن إن حج بعد فرائه
منها كلها فى أشهر الحج من
عامه فهو متمتع وإن اعتمر
فى غير أشهره فهو مفرد
وقد اشتمل كلام الناظم على
الصفات الثلاث ، واختلفت
الآثار عنه عليه الصلاة
والسلام هل أفرد أو تمتع
أو قرن اختلافاً كثيراً
والذى ذهب إليه مالك
رحمه الله تعالى أنه أفرد
الحج والإفراد أفضل ويليهِ
فى الفصل التمتع والقرآن
﴿ خاتمة ﴾ قال ابن رشد
فى المقدمات كانت حجة
الوداع عام عشرة من الهجرة
ولم يحج من المدينة بعد أن
نزل عليه صلى الله عليه
وسلم فرض الحج غيرها
وحج بمكة قبل أن يفرض
عليه الحج حجتين على
ما روى اه .

باب سنن الحج

(فَسَنَّ الْحَجَّ أَنْتَ فِي الْعَدِّ
خَمْسٌ كَذَا عَمِّيَهَا ابْنُ
رُشْدٍ)

وذهب بعضهم إلى مراعاة ذلك فى شوال بعد رمضان الذى أفطره فمضى عليه منه وهو صحيح
مقيم عدد ما أفطر ولم يصم حتى دخل عليه رمضان آخر وجبت عليه الفدية ولو كان فى بقية العام
لا يقدر على الصوم وهذا المذهب أسعد بظاهر الكتاب انتهى وهذا القول الثانى كالصريح فى كون
قضاء رمضان واجبا على الفور وبه صدر ابن عرفة قائلا فى كون القضاء على الفور أو التراخى
لبقاء قدره قبل تأليه بشرط السلامة أو مطلقا ثلاثة أقوال انتهى ، فى حكاية ابن الحاجب الاتفاق
نظر ثم قال قال ابن الحاجب وفيها لو تمادى به المرض أو السفر فلا إطعام . الثانى قال سند إذا
أمكنه القضاء فلم يقضه حتى مات فالمذهب أنه لا إطعام عليه فى ذلك . الثالث قل فى التوضيح المستحب
تقديم القضاء قاله أشهب . واختلف فى المؤكّد من نافلة الصيام كعاشوراء هل المستحب أن يقضى فيه
رمضان ويكره أن يصومه تطوعا وهو قوله فى العتبية أو المستحب أن يصومه تطوعا وهو قوله
فى سماع ابن وهب أو هو مخير ثلاثة أقوال حكاهما فى البيان ، أما مادون ذلك من تطوع الصيام
فالمقصود كراهة فعله قبل القضاء . الرابع قال ابن يونس كفارة من فرط فى قضاء رمضان حتى
دخل عليه رمضان آخر مدّ لكل مسكين عن كل يوم وكذا إن مات فأوصى به . ابن عرفة المشهور
إن قدر هذه الكفارة مدّ نبوى مطلقا ومن المدونة قال مالك لا يجزئ أن يطعم أمدادا كثيرة
لمسكين واحد ولكن مدا لكل مسكين . الخامس فى وقت وجوب الفدية قولان أحدهما عندما يأخذ
فى القضاء أو بعده وهو مذهب الكتاب ليتفق الجابر النسكى والمالى . ابن حبيب والمستحب فيه كلا
صام يوما أطعم مسكينا ومن قدم الإطعام على القضاء أو أخره أو فرقه أو جمعه أجزأه . والقول الثانى
لأشهب عند تعذر القضاء فإذا مضى له يوم من شعبان أطعم عنه مدا . قال أشهب فى المجموعة ومن
عجل كفارة التفريط قبل دخول رمضان الثانى ثم لم يصم حتى دخل عليه رمضان الثانى لم يجزه ما كفر
قبل وجوبه فإن كان عليه عشرون يوما فلما بقى لرمضان الثانى عشرة أيام كفر عن عشرين يوما
لم يجزه منها إلا عشرة وشبهه أشهب بالتمتع يصوم قبل الإحرام بالحج . ابن عطاء الله وهو بين لأنه أخرج
الشيء قبل وجوبه وقبل جريان سبب وجوبه اه فتلخص من هذا أن وقتها مع القضاء أو بعده على
قول أو قبله بعد الوجوب وذلك عند تعذر القضاء بضيق الزمان على قول والله أعلم . السادس قال
ابن بشير من أفطر فى رمضان أياما فلا خلاف أنه لا يجب عليه إلا عددها . فإن أفطر جميع الشهر
وابتدأ القضاء متفرقا أو فى أثناء شهر ثان فلا يجب عليه إلا عدد الأيام فإن ابتدأ القضاء فى شهر
وعول على التابعة من أوله فإن كان كعدد الأيام فلا شك فى الإجزاء وإن كان هذا الثانى أكمل فهل
يجب عليه الصيام جميعه وإن كان أقصّ فهل يكتفى به ؟ فى المذهب قولان . السابع يصح قضاء رمضان
فى كل وقت إلا فى يوم الفطر وأيام الأضحية الثلاثة وإلا فى رمضان لمن لا يجب عليه صومه لسفر فلا
يقضى فيه رمضان الفارط . قال ابن الحاجب وكل زمان بخير فى صومه وفطره وليس بـرمضان
فمحل للقضاء بخلاف العيدين . التوضيح مراده بالتخير صحة الصوم والفطر شرعا لا بالتخير الذى يقضى
التساوى لأن التطوع بالصوم مندوب واحترز بقوله وليس بـرمضان من المسافر فى رمضان فانه زمان بخير
فى صومه وفطره بالنسبة إليه لكن لا يصح أن يقضى فيه لأن رمضان لا يقبل غيره وقوله بخلاف
العيدين أى لا يصح صومهما فلا يقضى فيهما وهو زيادة إيضاح . ابن الحاجب ولو نوى القضاء بـرمضان
عن رمضان فثالثها لا يجزئ عن واحد منهما والأولان تحتلما المدونة لأن فيها وعليها قضاء الآخر
فجاء بكسر الحاء وفتحها . الثامن من كان عليه يوم من رمضان فأصبح صائما ليقضيه ثم تبين له أنه

ونصه وسنن الحج ست :
الحلاق ورمى الجمار والسعي
وتقليم الأظفار والتجرد
من خيط الثياب ومن مس
الطيب وما أشبه ذلك اه
وكان الناظم قد غفل عن
قوله ست فعد ترك مس
الطيب مع التجرد من
خيط الثياب سنة واحدة ،
والله أعلم .

(وَالْمُغْفِقُ عَدَّهَا فِي نَظْمِهِ

وَهَآ أَنَا نَأْتِي بِهِ وَبِاسْمِهِ

قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي النَّظَامِ

كَلَاهُ اللَّهُ عَلَى الدَّوَامِ)

قوله وعددها أى السنن

وقوله ها أنا نأتي به أى

بالمعدود وهى الثلاثة عشر

لا الستة التى عددها ابن رشد

لأن الغافق لم يستوعب

الستة التى ذكرها ابن رشد

فى الثلاثة عشر بل بعضها

وقوله وباسمه أى باسم الغافق

ولما كانت الكنية وهى

ما صدرت بأب أو أم عند

النحاة من أقسام الاسم سماه

بكنيته ، وهو أبو الربيع

سالم بن حكيم بن محمد بن

القرطبي الغافق نسبة لمدينة

غافق ونسب إليها لقراءته

بها على الخطيب بن عبد الله

التكرورى ، وروى عن

القاسم الشراطى حفص

ابن عمر وسمع على الخطيب

ابن جعفر بن يحيى وفى

كلامه جواز الكنية وهو

كان قضاء فقال ابن القاسم يجب عليه إتمامه . ابن شبلون وابن أبي زيد فان أفطر فعليه قضاءه . وقال
أشهب إن قطع فلا شيء عليه . التاسع قال اللخمي من ظهر عليه أنه يأكل ويشرب فى رمضان
عوقب على قدر ما يرى أن فيه ردعاً له ولغيره من الضرب أو السجن أو يجمع عليه الضرب والسجن
جميعاً والكفارة ثابتة بعد ذلك ويختلف فيمن أتى مستفتياً ولم يظهر عليه فقال مالك فى المبسوط
للعقوبة عليه ولو عوقب خشيت أن لا يأتى أحد يستفتى فى مثل ذلك وذكر الحديث وأن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يعاقب السائل ويجرى فيها قول آخر أنه يعاقب قياساً على شاهد الزور إذا أتى تائباً
قال فى المدونة يعاقب . العاشر قال فى المدونة من علمت حاجة زوجها لم تصم إلا بإذنه وإن علمت
عدمها فلا بأس . ابن عرفة الأقرب الجواز إن جهلت لأنه الأصل . ابن رشد ومثل الزوجة فى هذا
السرية وأم الولد ، ومن ابن يونس إذا تلبست بالنافلة فلزوجها أن يقطعها عليها . قوله ويباح لضر
أو سفر قصر أى مباح ، أخبر أن الفطر يباح ويجوز له سكاف لأحد أمرين لضر يلحقه بسبب الصيام
أو لسفر تقصر فيه الصلاة وهو السفر الطويل المباح أما إباحة الفطر لضر فأنما ذلك إذا خاف تماديه
أو زيادته أو حدوث مرض آخر ، أما إن كان الصوم يؤدى إلى التلف أو إلى الأذى الشديد فانه
يحرم ويجب عليه الفطر ، فقول الناظم ويباح لضر إما أن يقيد بما إذا لم يخف الأذى الشديد أو التلف
أو أنه أراد الإباحة العامة وهو جواز الإقدام على المشاق الشاملة للواجب وما استوى طرفاه . ابن
الحاجب ويجوز الفطر بالمرض إذا خاف تماديه أو زيادته أو حدوث مرض آخر أما إذا أدى إلى
التلف أو الأذى الشديد وجب اه وقال أشهب فى مريض لو تكلف الصوم لقدر أو الصلاة قائماً لقدر
إلا أنه بمشقة وتعب فليفطر ويصلى جالساً ودين الله يسر اه من ابن يونس . المواق وكأنه لامعارض
لهذا قال وقال اللخمي صوم ذى المرض إن لم يشق واجب وإن شق فقط خير وإن خاف طوله أو
حدوث آخر منع فان صام أجزأه . وقال ابن بشير يحرم الصوم مع المرض إذا أدى إلى التلف أو
الأذى الشديد .

﴿ فرع ﴾ قال اللخمي صوم الحامل إن لم يشق واجب ، وإن خيف منه حدوث علة عليها أو على
ولدها منع ، وإن كان الصوم يجهدا ويشق عليهما ولا تخشى إن هى صامت شيئاً من ذلك كانت بالخيار
بين الصوم والفطر ، والنزى رجع إليه فى المدونة أنها إن أفطرت لشيء من هذه الوجوه التى يكون
لها أن تفطر لأجلها كان عليها القضاء دون إطعام لأنها مريضة . المواق انظر مساق كلام الفقهاء أن
هذا بالنسبة لمرضها فى ذاتها يبقى النظر إذا أصبحت صائمة وهى صحيحة وشمّت رائحة شيء والعادة
تشهد أن اضطرابها إليه كاضطرار ذى الغصة وقد سئلت عنها قديماً وأنا بالبيازين فانظره . وفى نوازل
ابن رشد أن للصائم أن يجعل فى ثقب ضره لوباناً يسكن وجعه ويجب عليه أن يقضى ذلك اليوم .
﴿ فرع ﴾ قال اللخمي المرضع إن كان الرضاع غير مضرّ بها ولا بولدها أو كان مضرّاً بها وهنالك
مال يستأجر منه هو الابن أو اللأب أو للأم والولد يقبل غيرها لزمها الصيام وإن كان مضرّاً بها
تخاف على نفسها أو على ولدها والولد لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها ولا يوجد من يستأجر أو يوجد
وليس هناك مال يستأجر منه لزمها الإفطار وإن كان يجهدا الصوم ولا تخاف على نفسها ولا على
ولدها والولد لا يقبل غيرها كانت بالخيار بين الصوم والإفطار . قال فى المدونة ومتى أفطرت لشيء
من هذه الوجوه التى ذكرناها قضت وأطعمت وقال فى المختصر لإطعام عليها وهو أحسن قياساً على
المريض والمسافر والحامل والرضع كلتاها أعذر من المسافر . التوضيح والأجرة من مال الابن إن

كذلك ويجوز أن يكنى

الرجل بأبي فلان وأبي
فلانة والمرأة بأم فلان وأم
فلانة ويجوز تعدد الكنى
وكان لعثمان رضى الله تعالى

عنه ثلاث كنى أبو عمرو
وأبو عبد الله وأبو ليلى
وكنى سيدنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم بأبى
أولاده أبا القاسم بابنه
القاسم وبكى من لم يولد

له ولو صغيرا وكنت عائشة
رضى الله تعالى عنها بأم
عبد الله يعنى عبد الله بن

الزبير وهو ابن أختها
أسماء بنت أبى بكر وهذا
هو الصحيح وأما ما فى كتاب

ابن السنى عنها أنها قالت
« أسقطت من النبى صلى الله
عليه وسلم سقطا فسماه

عبد الله وكنت بأم عبد الله »
فهو حديث ضعيف وقوله
كلأه الله مهموز مقصور

يقال كلأه الله كلأه بالكسر
أى حفظه وحرسه وقوله
على الدوام أى فى قبره

ونشره وحشره وإنما قلنا
ذلك لأنه توفى قبل الناظم
فى ثامن ربيع الآخر عام

ثمانية عشر وستائة وهذه
الآيات من جملة منظومته
فى الفقه السبعة بالعاقبة

ذكره ابن الطيلسانى قال
ومن شعره :
يفرح الإنسان ليأيمه

تمضى لما يرجوه من آماله
وهو على الدرهم يبكى دما
إن خافه يذهب من ماله

كان له مال لأن رضاعه بمنزلة أكله فان لم يكن له مال فهل يبدأ بمال الأب قبل مالها لأن الرضاع
مكان الإطعام فإذا سقط عن الأم لمانع جعل ذلك من ماله كطامسه وإليه ذهب اللخى ومال إليه
التونسى وقال إنه الأشبه أو يبدأ بمالها لأن الرضاع عليها إذا لم تكن مطلقة وهى قادرة على رضاعه
وإليه ذهب سنداه .

﴿ فرع ﴾ ابن الحاجب والكبير لا يطبق الصيام للمريض ولا فدية على المشهور ، فقوله كالمرضى
أى فى جواز الإفطار ووجوبه ، وصرح فى التوضيح بأن المشهور استحباب الفدية والشاذ وجوبها

خلاف ما يظهر من لفظ ابن الحاجب . وفى الرسالة ويستحب للشيخ الكبير إذا أفطر أن يطعم ثم
قال فى التوضيح فرع وهل على المتعطش إطعام ؟ روى ابن نافع وابن وهب الإطعام عليه واجب . ابن حبيب
يستحب له الإطعام وهذا إذا كان لا يقدر على القضاء فى وقت من الأوقات فان قدر أى على القضاء

قضى يريد ولا إطعام عليه وكذلك الشيخ إذا قدر على القضاء قضى ولا إطعام عليه وقد تحصل مما
تقدم أن الفدية ثلاثة أسباب تأخير القضاء عن وقته مع الامكان وذلك فى حق من فرط فى قضاء

رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر وفوات فضيلة الوقت وذلك فى حق الحامل والمرضع على القول
بإطعامهما والعجز عن الصوم فيكون الإطعام بدلا منه وذلك فى حق الكبير والمتعطش وأما

إباحة الفطر للسفر فقال فى المدونة قال مالك من سافر سفرا مباحا تقصر فى مثله الصلاة فان شاء أفطر
وإن شاء صام والصوم أحب إلى قال فى المختصر وإن قدم بلدة نوى أن يقيم بها اليوم واليومين

فليفطر حتى ينوى إقامة أربعة أيام فيلزمه كما يلزمه الاتمام اه . ولجواز الفطر للسفر شروط : أحدها
كون السفر سفرا تقصر فيه الصلاة أى مباحا مسيرة أربعة برد فأكثر كلها فى الذهاب لا ملفقة

بين الذهاب والإياب قصدت دفعة كما تقدم فى تقصير الصلاة وقد صرح الناظم بهذا الشرط فى قوله
أو سفر قصر إذ الإحالة على سفر القصر تقتضى ذلك وإن لم تتقدم كلها للناظم . لما تكام على سنية

التقصير لا تسكاه على شهرتها فى كتب الفقه فقوله أى مباح تكميل البيت مستغنى عنه أو يقال
أراد بسفر القصر الإحالة على المسافة فقط المتقدمة فى قوله وقصر من سافر أربع برد فلذا زاد

وصف السفر بالإباحة وعلى كل فاشترط كون الأربعة البرد فى الذهاب فقط لافيه وفى الإياب
واشترط كونها مقصودة دفعة واحدة لاشيئا فشيئا إنما يستفاد من خارج لامن النظم . الشرط الثانى

الشروع فى السفر قبل طلوع الفجر فلا يفطر قبل الشروع ولا بعد الشروع إن كان شروعه بعد طلوع
الفجر . الباجى من سافر قبل طلوع الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر لأنه وقت انعقاد الصوم كان

مسافرا فكان له الفطر ، ومن المدونة قال مالك إن أصبح فى حضره صائما فى رمضان وهو يريد
سفرا فلا يفطر ذلك اليوم قبل خروجه ولا بعد خروجه لكن إن أفطر قبل خروجه وجبت عليه
الكفارة قاله فى المختصر وإن أفطر بعد أن سافر لزمه القضاء بلا كفارة قاله فى المدونة . الشرط

الثالث أن لا ينوى الصيام فى سفره فان نوى الصوم وهو مسافر لم يحز له الفطر قال فى المدونة
قال مالك وإن أصبح فى السفر صائما فى رمضان ثم أفطر لغير عذر فعليه القضاء والكفارة لأنه
كان فى سعة أن يفطر أو يصوم فلما صام لم يمكن أن يخرج منه إلا لعذر قال مالك وإن أصبح
فى الحضر صائما متطوعا ثم سافر فأفطر أو صام فى السفر متطوعا ثم أفطر فان كان من عذر فلا
قضاء عليه وإلا فليقض اه .

(وَعَمْدُهُ فِي النَّفْلِ دُونَ ضُرٍّ مُحَرَّمٍ وَلَيْقُضَ لَا فِي الْغَيْرِ)

لَمْ تَزَلْ

مَسْنُونَةٌ جَرَى بِهَا

حُكْمُ الْعَمَلِ

الْبَهْ بِالْمِيقَاتِ مِنْهُ يُحَرِّمُ

ثُمَّتِ الْأَفْرَادُ بِهِ يَتَمَمُّ

ذكر في البيت الأول عدد

السنن وفي البيت الثاني

مسئلتين منها البداءة

بالإحرام من الميقات فان

جاوزه كثيرا بغير إحرام

وهو يريد مكة فعليه دم

وإن عاد بالقرب فلا دم

عليه إذا رجع قبل أن

يحرم وأما إن لم يرجع

فالدّم وكذا لو عاد بعد

الإحرام ولو مع القرب .

المسئلة الثانية إفراد الحج

وعده المختصر من المندوبات

(ثُمَّ يَلْبِي مُعَلِّمًا لَا يُخْفِي

وَبِالطَّوَّافِ لِلْقُدُومِ يُوفِي

فيه مسألتان: الأولى التلبية

معلنا بها ولكن لا يرفع

بها صوته بحيث يحمره

ولا يخفيه جدا بحيث

لا يسمعه من هو قريب

منه أو من يليه وهذا في

حق الرجل وأما المرأة

فالسنة أن تسمع نفسها

فقط وأقل التلبية مرة فان

تركها جملة فالدم على المشهور .

لما قدم حكم من أفطر في الصوم الواجب ناسيا أو متعمدا وهو وجوب القضاء مطلقا وزيادة الكفارة في العمد بالشروط المتقدمة تكام هنا على حكم من أفطر في صيام التطوع ناسيا أو متعمدا فأخبر أن تعمد الفطر في النفل من الصوم من دون ضرر يباحق الصائم محرم وهذا بيان لحكم الفطر في التطوع ابتداء وأما بعد الوقوع والنزول فانه يجب عليه القضاء وإلى وجوبه أشار بالأمر في قوله وليقض ، وفيهم من قوله وعمده ومن قوله دون ضرر أن الفطر في التطوع إذا كان ناسيا أو عمدا لضرر لحق الصائم ليس بمحرم وهو كذلك ولا قضاء عليه أيضا في هاتين صورتين كما به عليه بقوله لا في الغير أى لا يقضى في غير ما ذكر وهو النسيان والعمد لضرورة قال ابن الحاجب ويجب القضاء في النفل بالعمد الحرام خاصة فأخرج بالعمد النسيان وبوصفه بالحرام الفطر عمدا لضرورة فلا قضاء فيهما وقد تقدم قبل قوله فصل فرائض الوضوء أن عندنا في المذهب مسائل تلزم بالشروع فيها وأن من قطعها عمدا لغير ضرورة لزمته إعادتها ومن جعلها الصوم قال في التوضيح ومن الواخمة قال ابن حبيب لا ينبغي للصائم أن يفطر لعزيمة أو غيرها فقد سئل عن ذلك ابن عمر فقال ذلك الذي يلعب بصيامه وسئل عن ذلك مالك فشدد القول فيه ولقد قال لي مطرف في الصائم في غير رمضان يحل بالرجل في منزله فيعزم عليه أن يفطر عنده قال لا يقبل ذلك وليعزم على نفسه أن لا يفعل وإن حلف عليه بالطلاق أو بالشي أو بالعق أحثه ولم يفطر إلا أن يكون لذلك وجه وكذلك لو حلف عليه بالله لأحثه ولم يفطر وكفر الحالف عن يمينه لأن الصائم نفسه لو حلف بالله أن يفطر لرأيته أن لا يفطر وأن يكفر إلا الوالد والوالدة فاني أحب له أن يطيعهما وإن لم يحلفا عليه إذا كان ذلك على وجه الرأفة منهما عليه لإدامة الصوم وما أشبه ذلك وقال لي مطرف ولقد سمعت مالكا يقول فيمن يكثر الصوم أو يسرده وأمرته أمه بالفطر . قال مالك ولقد أخبرت عن رجال من أهل العلم أمرتهم أمهاتهم بالفطر ففعلوا ذلك وأطروا اه ابن غلاب وحرمة شيخه حرمة الوالدين لعقده على نفسه أن لا يخالفه وأن لا يفعل شيئا إلا بأمره فصارت طاعته فرضا لقوله جل وعلا «وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم» اه لفظ التوضيح . وفي شفاء الغليل في شرح قول الشيخ خليل وفي النفل بالعمد الحرام ولو بطلاق بت إلا لوجه كوالد أو شيخ وإن لم يحلفا الإغيا والاستثناء راجعان لتحريم تعمد الفطر في النفل لا للقضاء إذ لا بد منه ، والمعنى أنه يحرم على للتطوع تعمد الفطر لغير عذر من مرض ونحوه فيخالف من أمره بذلك ويحث من حلف له عليه ولو كانت يمينه بالطلاق الثلاث إلا أن يكون ذلك لوجه كخيانة والديه وأمر شيخه اه أى فيجوز له الفطر ويقضى كما صرح به القاضي عياض ثم قال ومنهم من قال معنى الوجه في قوله في الرواية إلا أن يكون لذلك وجه أن تكون يمينه آخر الثلاث فلا يحثه ففعل الشيخ خليلا أشار بلو لهذا اه وعلى جواز الفطر إن حلف له بالطلاق الثلاث فلا بد من القضاء أيضا والله أعلم . ابن رشد في الحديث ما يدل على جواز الفطر إن أصبح صائما متطوعا وإلى هذا ذهب ابن عباس وكان ابن عمر لا يجيزه ويقول هذا هو الذي يلعب بصومه وإلى هذا ذهب مالك اه .

﴿فرع﴾ من لزمه قضاء إما لرمضان أو لنفل لفطره فيه عمدا لغير ضرورة فأفطر في ذلك القضاء متعمدا فهل يجب عليه قضاء يومين لأنه أفسدهما ولأنه لما دخل في القضاء وجب عليه إتمامه أو إنما يجب عليه قضاء اليوم الأول لأنه الواجب في الأصل والقضاء ليس بمقصود لذاته قولان .

خلافاً لأشهب والمراهق
هنا هو من خاف فوات
الحج إن اشتغل بطواف
القدوم .

(وَأَنْ يَكُنَّ بِبَيْتِ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَعْنَى
مِنْ قَبْلِ يَوْمِ النَّحْرِ
مَاعْنَاهُ غَنَى)

أى وبعد طواف القدوم
يخرج من مكة لى يوم
ثامن الحجة قدر ما يدرك
بها الظهر ويبيت بها ثم
يسير منها لعرفة بعد طلوع
الشمس ، ومشى صاحب
المختصر على أن هذا
مستحب لاسنة .

(وَالرَّمْيُ بِمَذْنُوعٍ بِالْجَمَارِ
كَأَنِّي فِي صِحَّةِ الْآثَارِ)

إذا زالت الشمس من ثاني
يوم النحر فيسن للحاج
أن يتوضأ ويذهب قبل
الصلاة ماشياً ليرى الجمار
الثلاثة ويبدأ بالأولى التى
تلى مسجد منى فيرميها
من فوقها مما يلي مسجد
منى بسبع حصيات متتابعات
مع التكبير رافعاً بها صوته
ثم يتقدم أمامه مما يلي الجمره
الوسطى ويجعلها خلف
ظهره فيدعو ويهلل ويكبر
ويصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم بمقدار إسراع
قراءة سورة البقرة ثم
يرمى الوسطى من فوقها
ثم يثلث برمى جمره العقبة
فيرميها من أسفلها وأما
جره العقبة فيرميها فقط

ابن الحاجب في باب الحج والمشهور أن لا قضاء في قضاء رمضان اه قال ابن راشد ونه بقوله والمشهور الخ
على أن المشهور في الحج القضاء . التوضيح اختلف إذا فسد قضاء الحج هل يجب عليه أن يأتي بحجتين
إحداها قضاء عن الحج الأول والثانية قضاء عن القضاء المفسد ثانياً وبه قال ابن القاسم لحرمتها معاً
أو لا يجب عليه إلا قضاء الأول لأنه الذى في ذمته والقضاء مقصود لالنفسه وهو قول ابن وهب
وعبد الملك ورجحه عبد الحق واللخمي وغيرهما : ابن هرون ولم ينقل خلاف أنه إذا أفسد قضاء الصلاة
أنه ليس عليه إلا صلاة واحدة اه وأما من أفطر ناسياً في قضاء صوم رمضان فانما عليه قضاء اليوم
الأول الأصلي فقط كما يأتي عن المدونة ، والله أعلم . وانظر حكم من أفطر ناسياً في قضاء التطوع
هل يقضى اليوم الأول أو لا قضاء عليه لأن التطوع لا يبطل بالفطر نسياناً فقضاؤه كذلك .

﴿ فرع ﴾ من أصبح صائماً ثم أفطر فهل يجوز له الفطر ثانياً أم لا ؟ في ذلك تفصيل وذلك أن
الصوم إما أن يكون واجباً أو تطوعاً والواجب إما متعين الزمان أولاً والفطر الأول في الوجوه
الثلاثة إما أن يكون عمداً أو نسياناً فان كان الصوم واجباً معين الزمان كرمضان والنذر المعين
فلا يجوز الفطر فيه ثانياً إن كان فطره أول مرة ناسياً لتعيين زمانها نص على ذلك ابن الحاجب
في باب الطهارة . لما تكلم على الصيام أحد أنواع كفارة الظهار وكذا يحرم الفطر فيهما ثانياً إن كان
فطره أولاً متعمداً والله أعلم فانظره . وقد حكى ابن الحاجب قولين في تعدد الكفارة عن اليوم
الواحد في رمضان ، إذا أفطر فيه ثانياً بعد التكفير عن الفطر الأول فمن يقول بتعدددها فهو قائل
بتحريم الفطر ثانياً بلا إشكال ، وإن كان الصوم واجباً غير معين الزمان كقضاء رمضان فان أفطر
فيه ناسياً فلا يحرم عليه الفطر ثانياً لأنه لا حرمة للزمان نص عليه ابن الحاجب أيضاً في المحل المذكور ،
وقيل يكره فطره ولفظه ولو أفطر ثانياً متعمداً انقطع بخلاف أول يوم فانه لا يحرم فطره ثانياً كقضاء
رمضان بخلاف رمضان والنذر المعين وصوم التطوع اه . وحاصله أن من أفطر أولاً ناسياً فان كان
في أول يوم من صيام الكفارة أو كان في قضاء رمضان لم يحرم عليه الفطر ثانياً وإن كان في رمضان
أو النذر المعين أو في صوم التطوع حرم عليه الفطر ثانياً وانظر إذا أفطر أولاً في قضاء رمضان
متعمداً ولعل جواز فطره ثانياً أحرى والله أعلم وانظر أيضاً حكم النذر المضمون الذى لم يعين له
زمان إذا أفطر فيه ناسياً أو متعمداً هل هو كقضاء رمضان أم لا وإن كان الصوم تطوعاً فان أفطر
أو لا ناسياً حرم عليه الفطر ثانياً لصحة صومه إذ لا يفسد إلا بالفطر عمداً اختياراً كما مر وإن أفطر
أولاً متعمداً فهل يجوز له التمدد على الفطر لأن الصوم قد فسد ولا حرمة للزمان كرمضان أو يحرم
ذلك عليه معاملة له بنقيض مقصوده . قال ابن الحاجب بعد قوله ويجب القضاء في النفل بالعمد الحرام
خاصة مانصه ولو أكل ناسياً حرم عليه الأكل ثانياً وفي العمد قولان .

﴿ فرع ﴾ قال اللخمي من تسحر في تطوع ثم تبين له أن الفجر قد كان طلع فان كان بيت الصيام
أمسك ببقية يومه . قال في المدونة ولا قضاء عليه وإن كانت نيته من أول الليل أن يقوم فيتسحر
ثم يعقد الصيام بعد سحوره كان له أن يأكل ببقية يومه ولا قضاء عليه وكذلك إن لم ينو الصيام من
أول يوم اه وانظر قد يستروح من هذا الكلام أن التسحر بعد الفجر غلطاً كالأكل ناسياً فلذا وجب
عليه إمساك إن بيت الصيام وعليه فمن بيت على قضاء رمضان فتسحر بعد الفجر غلطاً لا يجب عليه
إمساك ذلك اليوم كمن أفطر في قضاء رمضان ناسياً فلا يحرم عليه الفطر ثانياً والله أعلم . وقد كنت
لفقت في هاتين المسألتين مانصه :

ومن تسحر لنعل أو قضا فبان ذا من بعد فجر قد أضأ

في يوم النحر ولا يرى
فيه غيرها فان تركها حتى
غابت الشمس فعليه الدم على
المشهور والجمار اسم للحصى
لا للمكان والضمير في بعدهن
عائد على الأمور للتقدمة
في الآيات الثلاثة السابقة
وَبَعْدَهَا حِلَاقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ
لِلْمَرْءِ فِي كِلَاهِمَا التَّخْيِيرُ

أي بعد رمي حجرة العقبة
يفعل الحلاق أو التقصير قال
أبو محمد البلنسي في شرحه
للرسالة : الحلاق ثلاثة
فرض وسنة ومكروه
فالفرض لمن يلبد أو يعص ،
والسنة لمن لم يلبد ولم
يعص ، والمكروه للنساء
لأنه مثله ، بيان التلبيد أن
يجعل الصمغ في العاسول
ثم ياطخ به رأسه عند
الإحرام لينعه من الشعث
والعقص أن يجمع شعره
في قفاه إذا كان حجما لثلا
يشعث والعقد مثله والضمير
أن يضفر رأسه إذا كان
حجما لثلا يشعث وهو
بالضاد غير المسألة .

﴿تكميل﴾ من عجز عن
حلق رأسه وعن تقصيره
لوجع به فعليه هدى
والأولى كونه بدنة فان لم
يجد بقره فان لم يجد فبشاة
فان لم يجد فصيام عشرة
أيام .

(وَالنِّسَاءُ زَيْنَةٌ وَمِنْهُ
تَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ
وَهُوَ السَّنَةُ)

فالأول الفطر عليه يحرم إن بيته ولا قضاء يلزم
والثاني لا نص لهم وقد ظهر جواز فطره إذا قصدا أقر
كفطر ناس لدى القضاء لا يمنع الفطر وكره جأى

ثم بعد ما كتبت هذا وقفت على نص المسألة في المدونة أول كتاب الصيام ولفظها ومن تسحر بعد
الفجر وهو لا يعلم بطلوعه أو أكل ناسيا لصومه فان كان في قضاء رمضان فأحب أن يفطر يومه
ذلك أفطره وقضاء وأحب إلى أن يتمه ويقضيه اه باختصار لغير محل الحاجة وهو موافق لما قررت
فله الحمد ثم ذيلت الآيات الأربع بيت في بيان كون المسألة منصوصة في المدونة وهو قولنا :

ثم وجدت النص في التهذيب بمثل ما ظهر في التصويب
والقضاء المذكور في المدونة هو قضاء اليوم الذي عليه من رمضان ولا إشكال أنه يقضيه سواء أفطر
بقية يومه أو أمسك كما في المدونة ، قال رحمه الله تعالى :

(وَكَفَرْنَ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا
وَفَضَّلُوا إِطْعَامَ سِتِّينَ فَقِيرٍ
أَوْ عَتَقَ مَمْلُوكٍ بِالْإِسْلَامِ حَلَا
مُدَّ الْمُسْكِينِ مِنَ الْعِشِّ الْكَثِيرِ)

أمر من وجبت عليه الكفارة بوجه من الوجوه المذكورة قبل أن يكفر بأحد ثلاثة أشياء : إما بصوم
شهرين متواليين متتابعين ، وإما بعق مملوك تحلى وتزين واتصف بالإسلام ، وإما إطعام ستين مسكينا
مدا لكل مسكين يريد بمد النبي صلى الله عليه وسلم من غالب عيش أهل ذلك الموضع وهو أفضل
من الوجهين قبله وإن كان المكفر بخيرا بين الثلاثة الأوجه أيها فعل أجزأه ؛ أما كونها على التخيير
فقال في التوضيح هو الذي نص عليه غير واحد أنه المعروف والمشهور من مذهبنا قال ولفظ ابن
عطاء الله والمعروف من مذهبنا أنها على التخيير لكن الأولى الإطعام لأنه أعم نفعاً اه ولذا نظر
في التوضيح في قول ابن الحاجب والمشهور أنها إطعام ستين مسكينا مدا مدا كاطعام الظهار دون
العتق والصيام ، وقوله أيضا مستشهدا لهذا القول وفيها ولم يعرف مالك إلا الإطعام لاعتقا
ولا صوما حيث شهر حصرها في الإطعام والمشهور إنما هو التخيير كما مر ، ثم قال ابن
الحاجب وقيل على الترتيب كالمظاهر ، أى يكفر بالعتق ؛ فان عجز عنه فيصوم شهرين متتابعين ،
فان عجز عنه فإطعامه ستين مسكينا ، ثم قال ابن الحاجب : وقيل العتق والصيام للجباة
والإطعام لغيره . التوضيح ونقل الباجي عن المتأخرين من الأصحاب أنهم يراعون في الأفضل الأوقات
فان كانت أوقات شدة فالإطعام أفضل وإن كانت أوقات خصب ورخاء فالعتق أفضل اه . ابن عرفة
بدر يحيى بن يحيى الأمير عبد الرحمن حين سأل الفقهاء عن وطء جارية له في رمضان بكفارتها
بصومه فسكت حاضره ثم سأله لم لم يخرجه في أحد الثلاثة فقال لو خيرته وطئ كل يوم وأعتق فلم
ينكروا وتعقب هذا آخر الدين بأنه مما ظهر من الشرع إلغاؤه وقد اتفق العلماء على إبطاله قال ابن
عرنة وتأول بعضهم أن المفق بذلك رأى الأمير فقيرا ومأيده إنما هو للمسلمين ولا يرد هذا بتعليل
المفق بما ذكر لأنه لا ينافيه والتصريح به موحش . اللواق انظر نقل عياض أن الرشيد حنت في يمين
فقال له غير مالك عليك عتق رقبة فقال له مالك عليك صيام ثلاثة أيام فقال الرشيد قال الله تعالى ﴿فمن
لم يجد فأقمتى مقام المعدم قال يا أمير المؤمنين كل ما في يدك ليس لك فعليك صيام ثلاثة أيام اه وأما
تفضيل الإطعام على غيره فقد تقدم عن ابن عطاء الله أنه الأولى لأنه أعم نفعاً . التوضيح ومنهم من علل

سنة لمن لم تلبد أو تعقص
وأن الحلاق لمن مثله وقال
اللخمي إن كانت صغيرة
جاز أن تحلق أو تقصر
(وَرَكْمَتَا الطَّوَّافِ قَبْلَ

السَّعْيِ

وَأَنْ يَبِيتَ مِمَّنِي لِلرَّحْمِي)
يعني أن السنة أن يرتب
فيأتي بالسعي بعد الطواف
فلو بدأ بالسعي رجع
فطاف وسعى .

﴿تنبيه﴾ يشترط أن يتقدم
السعي طواف صحيح ويسعى
الحاج عقب طواف القدوم
وإن كان مرافقاً فعقب
طواف الإفاضة، ولو أخره
غير المرافق حتى فعله عقب
طواف الإفاضة لزمه الدم
عند ابن القاسم خلافاً
لأشهب، ولو أخره حتى
فعله عقب طواف الوداع
أجزأه عند مالك خلافاً
لابن عبد الحكم وقوله
وأن يبيت الخيلزومه البيت
بني ليلى منى ثلاث ليالٍ
والمتعجل ليلتين والمشهور
لزوم الدم إذا بات بغير منى
جل ليلة ومن بات وراء
العقبة التي عند الجمرة من
أسفلها من ناحية مكة ليلة
أو جأها عليه الدم والجل
مازاد على النصف وهذا
البيت غير البيت السابق
فان ذلك قبل عرفه وهذا

بعدها

استحباب الإطعام بكونه الوارد في الحديث اه وفهم من قول الناظم ولا بكسر الواو أى متتابعين
أنه لا يجزئ صيام شهرين غير متتابعين ومن قوله بالإسلام حلا أنه لا يجزئ عتق الكافر ومن قوله
ستين أنه لا يجزئ إطعام ثلاثين مدين لكل واحد ولا مائة وعشرين لكل واحد نصف مد ومن
قوله فقير أنه لا يجزئ إطعام الغنى من الكفارة ومن قوله مداً لمسكين أنه لا تجزئ أقل من مد
ولا أكثر منه كما تقدم ومن قوله من العيش الكثير أنه لا يجزئ إخراجها من غير القوت الغالب
وهو كذلك في الجميع ولعل الأخير يقيد بما إذا أخرها مما هو أدون من القوت الغالب لا العكس
فإنها تجزئه والله أعلم لقول ابن الحاجب في إطعام الظهر والجنس كزكاة الفطر . ابن عرفة الشيخ
عن أشهب الصوم كالظهار اللخمي والعق مثله وقول ابن الحاجب مداً مداً كإطعام الظهر موهم أنها
بلد الهاشمي أى وليس كذلك . قلت والإحالة على كفارة الظهر تستدعي أن يذكر هنا بعض ما لا
غنى عنه مما يتعلق بكفارة الظهر مما تشاركها فيه كفارة الصيام إذ لم يذكر الناظم رزمة النكاح
المذكور في أثناء الظهر حتى يحال هنا على كفارته في محلها كما فعل ذو والتأليف في العبادات
والأحكام ولذا ذكر ذلك بلفظ ابن الحاجب ممزوجاً بما تمس الحاجة إليه من كلام التوضيح مسقطاً
من ذلك ما يختص بكفارة الظهر فأقول قال ابن الحاجب وهو أى الصيام شهران متتابعان بالأهله وإن
صام بغير الهلال تم الشهر المكسر ثلاثين من الشهر الثالث ويصوم الشهر المتوسط بالهلال وتجب
نية الكفارة ونية التتابع لأن الكفارة والتتابع واجبان والواجب لا بد له من نية وإذا انقطع
التتابع استأنف لأن الله تعالى اشترط التتابع بقوله «فصيام شهرين متتابعين» وينقطع التتابع بفطر السفر
لأنه سبب اختياري غالباً بخلاف المرض والحيض فلا يقطعان التتابع لأيهما غير اختياريين وإذا لم
يقطعهما فيقضى ما أفطره متصلاً بصومه وإن لم يتابعه ابتداءً والمرض يبيحه السفر أى فيقطع التتابع
واختلاف هل يقطع التتابع بالفطر سهواً كمن أفطر في يوم ناسياً ولا إشكال أو خطأ كمن صام تسعة
وخمسين ثم أصبح مفطراً معتقداً أنه كمل الصوم وكمن اعتقد أن الشمس غربت فأكل أو الفجر
لم يطلع فأكل ثم تبين له خلاف ما اعتقده على ثلاثة أقوال الأول ينقطع في السهو والخطأ وهو لما لك
في المدونة . والقول الثاني لا ينقطع بهما . ابن الحاجب وهو المشهور وإعزاءه اللخمي وصاحب البيان
وغيرهما لابن عبد الحكم . والقول الثالث أنه لا ينقطع بالسهو لأنه يعرض في كل جزء من أجزاء الصوم
فيعسر التحرز منه بخلاف الخطأ وبعضهم يرى هذا الثالث ظاهر المدونة ولو أفطر سهواً أو خطأ ثم
أفطر ثانياً متعمداً في ذلك اليوم انقطع تتابعه وكذا من أفطر متعمداً في قضاء ما أفطره ناسياً أو
خطأ على القول بأنهما لا يقطعان التتابع أو في قضاء ما أفطره لمرض أو حيض فانه يبطل صومه من
أصله إذ يلزمه في القضاء ما يلزمه في الأداء بخلاف ما لو أفطر في أول يوم من كفارته ناسياً فانه
لا يحرم فطره في بقية ذلك اليوم لأنه لا حرمة للزمان ولا يفسد بفطره صوماً صحيحاً وقضاء رمضان
مشاركاً للكفارة في هذا المعنى فإذا أفطر فيه ناسياً لم يحرم عليه الفطر ثانياً . قلت لا بقيد كون
الفطر في اليوم منه بل مطلقاً والله أعلم . وينقطع التتابع بالعمد وفي بعض نسخ ابن الحاجب بالعمد
فيحمل على ما إذا ابتداءً في شهر العيد عالماً به وأما الجاهل فقد أشار إليه بقوله وفي الجاهل
قولان قال في المدونة وإذا صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه إلا من
فعله بجهالة وظن أنه يجزئه فعسى أن يجزئه وما هو بالبين وأحب إلى أن يتبدى عياض . وانظر هل
الجهالة التي عذره بها في المدونة الجهالة بالحكم أو الجهالة بالعدد وتعين الشهر وغفلت عن أن فيه

النَّحْرِ

إِذَا أَقَاضَ بَعْدَ رَمَى الْجَمْرِ (أَيُّ وَمِنَ السَّنَنِ أَنْ يَطُوفَ بَعْدَ رَمَى الْجَمْرِ يَوْمَ النَّحْرِ فَلَوْ أُخِرَ الطَّوَافُ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَلَيْلَهُ دَمٌ بِنَاءً عَلَى أَنْ أُخِرَ أَشْهُرُ الْحَجِّ يَوْمَ الْعَاشِرِ وَفِي الْجَلَابِ وَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِ الْإِفَاضَةِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَتَعْجِيلِهَا أَفْضَلُ وَلَا يُؤْخَرُهَا عَنْ ذَلِكَ فَإِنْ أُخِرَ إِلَى الْحَرَمِ فَلَيْلَهُ دَمٌ .

(وَبَعْدَهَا إِنْ يَتْرَكَ التَّمَتُّعَ وَالْجَمْعَ فِي عَرَفَةَ لَا يَنْقَطِعُ)

أَيُّ وَبَعْدَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَتْرَكَ التَّمَتُّعَ بِالنِّسَاءِ وَالصِّيدِ وَالطَّيْبِ الْأَوَّلِينَ وَجُوبًا وَالثَّالِثَ كِرَاهَةً وَهُوَ التَّحَالُّ الْأَصْغَرُ ، وَنَذَكَرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الْآتِي قَوْلُهُ وَاجْمَعْ أَيُّ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ لَا يَنْقَطِعُ فِي عَرَافَاتِ أَيُّ فَيَجْمَعُ مَعَ الْإِمَامِ وَمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيَجْمَعْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَلَا يَفْرَقْهُمَا فَإِنْ تَرَكَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَفَرَّقَهُمَا مَخْتَارًا فَلَا دَمَ عَلَيْهِ عَلَى الشُّهُورِ وَقِيلَ عَلَيْهِ دَمٌ .

وَالرَّمَى لِلْجَمَارِ مِنْهَا يُذَكَّرُ عَنْ وَقْتِهِ الْمَعْلُومِ لَا يُؤْخَرُ فَوْقَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ

فَطَرًا فَيَكُونُ كَالنَّاسِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ فِي الْمَبْسُوطِ وَالْمَدُونَةِ مَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي لِاجْهَلِ الْحُكْمِ أَه . قُلْتُ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِ الْمَدُونَةِ وَظَنُّهُ أَنَّهُ يَحْزَنُهُ جَهْلُ الْحُكْمِ لِاجْهَلِ الْعَدَدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . التَّوْضِيحُ وَاخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ الْمَدُونَةِ بِالْإِجْزَاءِ ، فَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَرِيدُ وَيَقْضَى أَيَّامَ النَّحْرِ الَّتِي أَفْطَرَ فِيهَا وَيَصِلُهَا . وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَحْزَنُهُ إِلَّا أَنْ يَفْطَرَ يَوْمَ النَّحْرِ خَاصَّةً وَيَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ مَالِكٍ . ابْنُ يُونُسَ وَهُوَ أَصَوَّبُ . ابْنُ الْقَاصِرِ لِأَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَقَالَ ابْنُ الْكَاتِبِ مَعْنَى مَسْئَلَةِ الْمَدُونَةِ أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَيَقْضِيهَا وَيَبْنِي ، وَأَمَّا لَوْ أَفْطَرَهَا لَمْ يَحْزَنُهُ الْبِنَاءُ لِأَنَّهُ صَوْمٌ غَيْرُ مَتَوَالٍ مُخْلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَأْكُلْ فِيهَا وَنَوَى صِيَامَهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا يَحْزَنُهُ . ابْنُ يُونُسَ وَهُوَ أَوْضَعُهَا ابْنُ حَبِيبٍ وَإِنْ صَامَ شَعْبَانَ عَنْ ظَهْرِهِ ثُمَّ صَامَ رَمَضَانَ لِفَرْضِهِ ثُمَّ أَكْمَلَ ظَهْرَهُ بِشَوَالٍ أَجْزَاءُ وَقَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ لَا يَحْزَنُهُ لِأَنَّهُ تَفْرِيقٌ كَثِيرٌ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّ الْجَهْلَ عَذْرٌ كَالْمَرْضِ فِي غَيْرِ وَجْهِ ، وَلَوْ صَامَ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ لِفَرِيضَتِهِ وَكَفَّارَتِهِ قَضَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَيَقْضَى رَمَضَانَ لِتَشْرِيكِهِ فِيهِ غَيْرُهُ وَهُوَ الْكُفَّارَةُ فَلَا يَحْزَنُهُ لِأَنَّ فَرْضَهُ وَلَا عَنْ كَفَّارَتِهِ وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ إِجْزَائِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ بَطْلَانُ شَعْبَانَ لِعَدَمِ التَّتَابُعِ . وَقَالَ فِي الْمَدُونَةِ وَمَنْ صَامَ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ يَوْمَهُمَا لظَهْرَهُ وَيَرِيدُ أَنْ يَقْضَى رَمَضَانَ فِي أَيَّامٍ أُخْرَى لَمْ يَحْزَنُهُ لِفَرْضِهِ وَلَا لظَهْرِهِ هَذَا بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّوْمِ . وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَتَقِ فَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَيَجْزِي أَيُّ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ، عَتَقَ مِنْ يَجْزِي فِي الصِّيَامِ وَالْإِيمَانِ ، وَهِيَ رَقَبَةٌ مُؤَمَّنَةٌ غَيْرُ مَلْفَقَةٍ مُحَرَّرَةٌ لَهُ سَلِيمَةٌ خَالِيَةٌ مِنْ شَوَائِبِ الْعَتَقِ وَالْعَوْضِ يَرِيدُ مَمْلُوكَةً مَلَكَهَا تَامًا فَلَوْ أَعْتَقَ جَنِينًا عَتَقَ وَلَمْ يَحْزَنُهُ لِأَنَّ الْجَنِينَ لَا يُسَمَّى حِينَ الْعَتَقِ رَقَبَةً وَلِزِمَهُ عَتَقُهُ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْحَرِيَةِ وَيَجْزِي عَتَقَ الرُّضِيعِ وَمَنْ عَقَلَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ أَوْلَى ، وَلَوْ أَعْتَقَ كِتَابِيًّا كَبِيرًا قَدْ عَقَلَ دِينَهُ لَمْ يَحْزَنُهُ بِاتِّفَاقٍ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لَمْ يَعْقَلْهُ فِي إِجْزَائِهِ قَوْلَانِ لِابْنِ الْقَاسِمِ . وَأَشْهَبُ مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَلَوْ أَعْتَقَ مَجُوسِيًّا أَجْزَاءُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَدُونَةِ وَلَوْ أَعْتَقَ نَصَفَيْنِ مِنْ رَقَبَتَيْنِ لَمْ يَحْزَنُهُ لِلتَّفْلِيْقِ فَلَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ رَقَبَةً وَلَوْ اشْتَرَى مِنْ يَتَقَى عَلَيْهِ كَأَحَدٍ مِنْ أَبَوَيْهِ وَاحِدٍ مِنْ وَلَدِهِ وَإِخْوَتِهِ مَا كَانُوا لَمْ يَحْزَنُهُ لِأَنَّهُ يَتَقَى بِسَبَبِ الْقَرَابَةِ فَلَيْسَتْ الرَقَبَةُ مُحَرَّرَةً لِلتَّكْفِيرِ وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى مِنْ عَلَقَ عَتَقَهُ عَلَى شَرَائِهِ أَوْ مَلَكَه كَأَن يَقُولُ إِنْ اشْتَرَيْتَ فَلَانًا لَعَبْدٍ مُعَيَّنٍ أَوْ إِنْ مَلَكَتَهُ فَهُوَ حَرٌّ فَاشْتَرَاهُ فَلَا يَحْزَنُهُ عَنْ الْكَفَّارَةِ لِأَنَّهُ يَتَقَى عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيْقِ لَا لِلْكَفَّارَةِ وَكَذَا مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطٍ أَنْ يَعْتَقَهُ لَمْ يَحْزَنُهُ أَيْضًا لِأَنَّ عَتَقَهُ لَوْ فَاءَ بِالشَّرْطِ . وَالْعُيُوبُ ثَلَاثَةٌ : مَا يَمْنَعُ كَمَالَ الْكَسْبِ وَيَشِينُ كَالْأَقْطَعِ وَالْأَعْمَى وَالْأَبْكَمُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَرْمُومُ وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا رَجَى بَرُّهُ فَلَا يَحْزَنُهُ . الثَّانِي مَا لَا يَمْنَعُ الْكَسْبَ وَلَا يَشِينُ كَالْمَرْضِ وَالْعَرَجِ الْخَفِيفَيْنِ وَقَطْعُ الْأَمْلَةِ أَيُّ مِنْ غَيْرِ الْإِهْمَامِ فَيَحْزَنُهُ . الثَّالِثُ مَا يَشِينُ وَلَا يَمْنَعُ كَمَالَ الْكَسْبِ كَصَطْلَامِ الْأُذُنِ وَالصَّمَمِ وَالْعُورِ وَالْمَرْضِ الْكَثِيرِ الْمَرْجُو وَالْبَرَصِ الْخَفِيفِ وَالْعَرَجِ الْبَيْنِ وَالْخَصَا وَقَطْعُ الْأَصْبَعِ قَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارِ الشَّيْنِ أَوْ الْكَسْبِ وَلَا يَحْزَنُهُ عَتَقَ الْغَائِبِ أَبْقَا أَوْ لَا إِذَا كَانَ قَدْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ إِذْ لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ مُوجُودٌ أَوْ مُعْدُومٌ صَحِيحٌ أَوْ مُعِيبٌ ، وَلَا يَحْزَنُهُ مَكَاتِبُ وَلَا مَدَبَرُ وَلَا الْمَعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ وَلَا مُسْتَوْلَدَةٌ لَوْ جُودَ شَائِئَةِ الْعَتَقِ ، وَلَا يَحْزَنُهُ عَتَقَ الْعَبْدَ عَلَى دِينَارٍ مَثَلًا إِذَا كَانَ الدِّينَارُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ عَتَقَ لَمْ يَخْلُ مِنْ شَائِئَةِ الْعَوْضِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى دِينَارٍ مُوجُودٍ بِيَدِ الْعَبْدِ لِأَجْزَاءِهِ . قَالَ فِي الْمَدُونَةِ إِذَا لَهُ انْتِزَاعُهُ : وَفِي إِجْزَاءِ مَا أَعْتَقَ عَنْهُ غَيْرُهُ فَلْيَغْضُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ . ثَالِثُهَا إِنْ أُذِنَ لَهُ أَجْزَاءُ ، وَمَنْ أَعْتَقَ نَصَفَ عَبْدَةٍ عَنْ كَفَّارَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَ النِّصْفَ الثَّانِي عَنْ تِلْكَ الْكَفَّارَةِ أَوْ أَعْتَقَ نَصْفَهُ وَالنِّصْفَ الْبَاقِي لَهُ أَوْ لغيرِهِ فَكَمَّلَ عَلَيْهِ فِي الْإِجْزَاءِ قَوْلَانِ . التَّوْضِيحُ وَالْأَقْرَبُ فِي الْفَرْعَيْنِ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمَّا كَانَ يُوجِبُ عَلَيْهِ التَّمَتُّعَ لِلْبَاقِي صَارَ مَلَكَهُ لغيرِهِ

أن يرميها ضحوة فإن رميت بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أجزأك وأما قبل طلوع الفجر فتأزم الإعادة والرجال والنساء سواء ، قال ابن عطاء الله عن بعض أصحابنا يقول مع كل حصاة : الله أكبر في طاعة الرحمن وغضب الشيطان روي وقت أدائها يوم النحر من طلوع الفجر إلى الغروب والأفضل في أدائها من طلوع الشمس إلى الزوال وما بعده لأهل الأعدار كالمرضى والناسي ويحل برمي جمرة العقبة كل ما كان حراما ماعدا ثلاثة أشياء اثنتان يمتنع بهما وجوبا وهما النساء والصيد والثالثة على سبيل الكراهة وهو الطيب فإن تطيب فلا فدية عليه على المشهور وهذا هو التحلل الأصغر والتحلل الأكبر هو طواف الإفاضة وبه يحل ما بقي ، وأما وقت أداء الثلاث غير جمرة العقبة المتقدمة فمن الزوال إلى الغروب ولا يؤخر من الجمار شيء عن وقته وهو الذي بيناه والليل وقت قضاء إلى الرابع فإذا خرج الرابع فات الرمي ولزم الدم هذا آخر ما ذكره من السنن وبقية سنن أخرى لا نطيل بذكرها ، والله تعالى أعلم .

تام ، ويجزى أن يعتق الإنسان عبده المغضوب منه عن كفرته وإن لم يقدر على تخليصه لأن ملكه باق عليه فقد أخرج رقية من الرق ، وكذا يجزى عتق الرهون والجاني إن فديا هذا بعض ما يتعلق بالعتق . وأما الإطعام فقال ابن الحاجب أيضا وعدد ستين مسكينا أحرار ، مسلمين مراعى لكل مسكين مد فلو أطعم مائة وعشرين نصفًا نصفًا كمل لستين منهم وإلا استأنف ثم قال والجنس كزكاة الفطر ولا تجزى قيمة في كفارة .

﴿ فرع ﴾ قال ابن الحاجب في كفارة الظهار ولو فعل نصفًا من كل كفارة لم تجزه . التوضيح كما لو صام ثلاثين يوما وأطعم ثلاثين مسكينا أو أعتق نصف عبد لا يملك غيره وصام ثلاثين يوما .
﴿ فرع ﴾ من الدونة إن أكره امرأته في نهار رمضان فوطئها فعليهما القضاء وعليه عنها وعنه الكفارة . قال مالك وإن وطئها في نهار رمضان أياما فعليه لكل يوم كفارة . وإن وطئها في يوم مرتين فعليه كفارة واحدة لأنه إنما أفسد يوما واحدا قال وإن طأعته امرأته في الوطء أول النهار ثم حاضت في آخره فلا بد لهما من القضاء والكفارة ، ونقل الشيخ أبو محمد إن وطئ أمته كفر عنها وإن طأعته لأن طوعها كالإكراه للرق . ابن يونس إلا أن تطلبه هي في ذلك وتسأله فتلتزمها الكفارة . التوضيح وينبغي أن يلحق بالسؤال ما إذا تزيت وقال قبله وهل هي واجبة عليه بالأصالة لأنه أفسد صومين أم بالنيابة ؟ المشهور الثاني فلذا لا يكفر إلا بما يجزئها في التكفير فلو كانت أمة لم يصح له التكفير بالعتق إذ لا ولاء لها ولا يكفر عنها يريد ولا عن الزوجة الحرة بالصوم لأنه لا يقبل النيابة . والحاصل كما قال ابن يونس أنه يكفر عن نفسه بأحد ثلاثة وعن الزوجة بالعتق أو الإطعام وعن الأمة بالإطعام فقط وإذا لزم الزوج أن يكفر عن زوجته فكان معسرا كفرت هي ثم رجعت عليه إلا إذا كفرت بالصيام فلا ترجع عليه بشيء .

﴿ فرع ﴾ ويكفر العبد والأمة بالصيام إلا أن يضر ذلك بالسيد فتبقى دينا عليهم ما إلا أن يأذن لهما السيد في الصيام ، وإن أكره العبد زوجته فقال ابن شعبان هي جناية إن شاء السيد أسلمه أو افتكه بأقل القيمتين من الرقبة أو الإطعام وليس لزوجه أن تأخذ ذلك وتكفر بالصيام إذ لا ثمن له ويعنى بالرقبة الرقبة التي يكفر بها لارقبة العبد الجاني وهو خلاف ما ذكره في النوادر . قلت ووجه كون إكراهها على الجماع جناية ما تقدم من أن من لزمه التكفير عن زوجته فكان معسرا لزمها هي أن تكفر وهذا الزوج عبد لا مال له لأن ما يديه لسيدة فقد أوقع الزوجة في ورطة التكفير فكان ذلك جناية على الزوجة فإن شاء سيده أسلمه لها أو افتكها بما ذكر فإن أسلمه لها انفسخ نكاحهما لكونها ملكته ، والله أعلم .

﴿ فرع ﴾ قال في النكح : إذا وطئ الرجل زوجته مكرهة فوجب عليه أن يكفر عنها فلم يكن عنده ما يكفر به فكفرت المرأة بمال نفسها بالإطعام رجعت على الزوج بالأقل من مكيلة الطعام أو الثمن الذي اشترت به ذلك الطعام أو قيمة العتق أي ذلك أتل رجعت به . ابن عرفة وإن كفرت عن نفسها بصوم لم ترجع بشيء .

﴿ فصل ﴾ واعلم أن عادة المؤلفين من الفقهاء أن يذكروا الاعتكاف عقب الصيام للمناسبة الظاهرة بينهما ولم يذكره الناظم لبنائه النظم على الاختصار وقد رأيت أن أحتم هذا الكتاب بما لا بد منه من مسأله محاذيا كلام ابن الحاجب باللفظ أو بالمعنى ممزوجا بما لا بد له من كلام التوضيح أو غيره فأقول : قال

باب مواعيت الحج

(فَخَمْسَةٌ عُدَّتْ مَوَاقِيتُ

الْأَيَّامِ

(فَجَعَلَهُ مِنْهَا مَهْلًا لِلشَّامِ)

مواعيت أهل الآفاق للحج

أو العمرة خمسة: أحدها

الجحفة وهي ميقات أهل

الشام ومصر والمغرب

وهي على ثلاثة مراحل من

مكة وبينها وبين المدينة

ثمان مراحل .

وَذَاتُ عِرْقٍ وَهِيَ لِلْعِرَاقِ

وَمَا وَرَاءَ مُنْمٍ مِنَ الْآفَاقِ)

ثانيها ذات عرق وهي

لأهل العراق ومن والاهم

من الآفاق وخراسان

والشرق ، وهو موضع

بالبادية على مرحلتين

من مكة .

(ثُمَّ يَلَمُّنَّ لِأَهْلِ الْيَمَنِ

مَهْلَهُمْ عَلَى قَدِيمِ الزَّيْنِ)

ثالثها يلمن بفتح المثناة

التحتية فلامين بينهما ميم

ساكنة ويقال ألمم بهمزة

بدل الياء جبل من تهمامة

قال النووي على مرحلتين

من مكة وفي التوضيح

على ميادين من مكة ولعله

سبق قلم .

(ثُمَّ مَهْلٌ لِأَهْلِ نَجْدٍ يُعَلِّمُ

قَرْنَ الْمَنَازِلِ لَهُمْ يَلْمُ)

رابعها قرن بفتح القاف

وسكون الراء وهو قرن

المنازل لاقرون الثعالب

ابن الحاجب : الاعتكاف قربة ، أي مستحب إذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه . الرسالة والاعتكاف من نوافل الخير . وحكمة مشروعيته التشبه بالملائكة الكرام في استغراق الأوقات بالعبادات وحبس النفس عن شهواتها وكف اللسان عن الخوض فيما لا يعني . مالك ولم يبلغني أن أحدا من السلف اعتكف غير أبي بكر بن عبد الرحمن وإنما تركوه لشدة وفي المجموعة فكرت في ترك الصحابة الاعتكاف مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يعتكف حتى مات حتى أخذ في نفسه أنه كالوصال الذي نهى عنه وفعله قليل له إنك تواصل قال إني لست كأحدكم . والاعتكاف لزوم المسلم المميز المسجد للعبادة صائما كافا عن الجماع ومقدماته يوما فما فوقه بالنية فيصح من المرأة والصبي والرقيق ، وإذا أذن لامرأته أو لعبده في الاعتكاف فدخل فيه فليس له قطعه عليهما ، فإن لم يدخل فيهما فله منعهما منه ، وإذا نذر العبد اعتكافا بغير إذن سيده فمنعه السيد منه بقى في ذمته ومتى عتق قضاه وليس للسيد إسقاطه كما يسقط عنه دين آدمي ، ولا يمنع المكاتب من الاعتكاف اليسير ، والردة والسكر المكتسب يبطلان الاعتكاف فيجب استنفاؤه في السكر ويجب البناء في غير المكتسب كالجنون والاعماء . وفي إبطاله بالكبائر التي لا تبطل الصوم كالقذف وشرب الخمر ليلا قولان بخلاف السفائر فانها لا تبطله لكن إذا لم تكن مبطلات للصوم كالنظر للأجنبية فإن أبطلته كمن وإلى النظر حتى أمذى فينبغي أن يبطل اعتكافه . والاعتكاف لا يكون إلا في المساجد كما قال الله سبحانه « وأتموا كفون في المساجد » وعجز المسجد ورحابه سواء بخلاف السطح على الأشهر وبخلاف بيت قناديله فلا يصح فيها إذ لا يصح إلا في موضع تصح فيه الجمعة ومن اعتكف أياما لا تأتي عليه فيها الجمعة اعتكف في أي مسجد شاء وكذلك إن كانت تأتي عليه الجمعة فيها ولكنه ممن لا تلزمه الجمعة كالعبد ونحوه ولا يعتكف إلا في موضع تصح فيه الجمعة أن لو كانت في ذلك المسجد لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد وبيت القناديل ونحوه من المواضع المحجرة ليست مسجدا فلذا لا تصح فيها الجمعة فلا يصح فيها الاعتكاف أيضا كذا كنت قيده عن شيخنا الامام العالم أبي العباس أحمد المقرئ جدد الله عليه رحمته ، وإن كانت الأيام تأتيه الجمعة فيها وهو ممن تلزمه فالمشهور أنه لا يعتكف إلا في مسجد الجمعة وقيل بل يكره الاعتكاف في غيره فقط ، وعلى المشهور يخرج للجمعة ويبطل اعتكافه ويخرج المعتكف لحاجة الإنسان البول والغائط ويستحب أن يكون في غير منزله ويخرج لمعيشته إن احتاج وإن بعد ويخرج لعيادة أبويه إذا مرضا ويبتدئ اعتكافه ولا يخرج لجنائزهما ويخرج لموت أحدهما لأن عدم خروجه يسخط الآخر ولا يخرج لعيادة المريض ولا للحكومة وأداء الشهادة وصلاة الجنازة ويخرج لغسل الجمعة أو جنابة احتلام ولا ينتظر غسل ثوبه ولا تحفيفه ولذلك استحب له أن يعد ثوبا آخر ، ويكره اشتغاله بالعلم وكتابته ما لم يخف ولا يأخذ من شعره ولا يحتجم وإن جمعه وألفاه لحرمة المسجد . والصوم شرط وليس من شرطه كونه للاعتكاف لا اعتكافه صلى الله عليه وسلم في رمضان ، ولو نذر اعتكافا فهل يعتبر له صوم ولا يجزئه في رمضان أو هو كغيره قولان بناء على أن الصوم ركن فنادر الاعتكاف نادر لجميع أجزائه ، أو شرط فنادر الاعتكاف غير نادر للصوم لخروجه عن الماهية كما يصح إيقاع الصلاة المنذورة بطهارة غيرها ، وإذا طرأ على المعتكف ما يمنعه الصوم فقط دون المكث في المسجد كالمرض الذي يقدر معه على المكث فيه ففي خروجه خلاف مذهب المدونة أنه يخرج أما لو طرأ ما يمنع الصوم والمكث في المسجد معا كالحيض فإنه يخرج اتفاقا ، وإذا خرجا فحرمة الاعتكاف عليهما على المريض في المرض وعلى الحائض في الحيض ، فإن صح

الصغير المستطيل المنقطع
وخامسها ذكره بقوله :

(وَذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ

يَثْرِبِ

إِهْلَالُهُمْ مِنْ حَيْثُ

إِهْلَالُ النَّبِيِّ)

الحليفة بضم الحاء المهملة
وفتح اللام والفاء : ماء من
مياه بني جشم في الأصل
على ستة أميال أو سبعة
من المدينة وهي أبعد
المواقيت من مكة على نحو
عشر مراحل أو تسع .

(فائدة) لهذا الميقات
خصوصية وهي أن من يحرم
منه يحرم من حرم ويحل
في حرم ففيه شرف الابتداء
والانتهاء وهذه مواقيت
أهل الآفاق وأما ميقات
من هو مقيم بمكة من
أهلها أو من غيرهم إذا
أرادوا الحج فنها ، وفي
تعيين المسجد الحرام قولان
بالاستحباب وعدمه وعلى
تعيينه فلا يحرم من باب
المسجد بل من عند البيت .

وقال ابن حبيب من باب
المسجد وأما العمرة لمن
بمكة فلا بد من إريدها من
الجمع بين الحل والحرم
ويكفي الخروج للحل ولو
بخطوة ، والأفضل من

الجعرانة أو التنعيم على
أحد القولين والراجح أن
الجعرانة أولى .

المريض أو طهرت الحائض رجعا تلك الساعة للمسجد ، فإن لم يرجعا بطل اعتكافهما إلا إذا زال
عذرهما ليلة العيد أو يومه فلا بأس بالمكث في منزلهما إلى أن يمضي يوم العيد ويرجعا للمسجد وكذا
كل من جاز له الخروج لعذر يبنى معه فانه إذا أخر الرجوع بعد ذهاب عذره يبطل اعتكافه ويبتدئه .
والجماع ومقدماته من القبلة والباشرة وما في معناها مفسدة ليلا أو نهارا عمدا أو نسيانا ولو من
الحائض ناسية ، ولا بأس أن يعقد النكاح في مجلسه لنفسه أو غيره ، وبالطيب ولا يسقط قضاؤه
بشرط كان يشترط إن حدثت له ضرورة توجب القضاء كالمرض فلا قضاء لم يفده ذلك ويبنى من
خرج لتعين جهاد أو محاربة على الأصح ، فإن أخر البناء بعد ذهاب عذره ابتداء كما مر وأقله يوم
وقيل ليلة وأكله عشرة وفي كراهة ما دونها قولان . ومن نذر اعتكاف ليلة فليزمه يومها
وهو المشهور وقيل يبطل ، ومن دخل قبل الغروب اعتد بصبيحة تلك الليلة اتفاقا وإن دخل بعد
النجر فلا يعتد بها . واختلف إذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد وإذا دخل معتكفه ونوى أياما
فما نوى من ذلك لزمه بخلاف من نوى صوما متتابعاً فلا يلزمه بالدخول فيه إلا اليوم الأول منه
لأن الاعتكاف ليلة ونهاره سواء فهو كالיום الواحد وصوم الأيام المتتابة يتخللها الليل فصار فاصلا
بين ذلك ، ومن نذر اعتكافا بمسجد غير مسجد موضعه فليعتكف بمسجد موضعه إلا إذا نذر
الاعتكاف بأحد المساجد الثلاثة فيلزمه إتيانه ، ومن نذر أن يصوم بساحل من السواحل أو بموضع
يتقرب بإتيانه كمكة والمدينة لزمه الصوم بذلك الموضع وإن كان من أهل مكة والمدينة وإيليا
وإذا غربت الشمس من آخر أيامه جاز الخروج وفي خروجه ليلة الفطر وإقامته إلى الخروج للمصلي
وهو المشهور قولان ، وأفضله أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان لطلب ليلة القدر . واختلف
في قوله صلى الله عليه وسلم «التسوها في العشر الأواخر في التاسعة والسابعة والخامسة» فقيل بظاهره
أى فالمراد ليلة تسع وعشرين وليلة سبع وعشرين وليلة خمس وعشرين والمنصوص أن المراد بتسع
ييقن أو سبع أو خمس وذلك ليلة اثنين وعشرين وليلة أربع وعشرين وليلة ست وعشرين
وهذا مبنى على أن الشهر كامل وقول مالك أرى والله أعلم أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين إنما يأتي
على أن الشهر ناقص وكأنه اعتبر المحقق وألغى المشكوك فيه . التوضيح : وقد اختلف في ليلة القدر على
ثلاثة أقوال : أحدها أنها في ليلة بعينها لا تنتقل عنها إلا أنها غير معروفة ليجتهد في طلبها ويكون ذلك
سببا لاستكثار فعل الخير واقترب الناهبون إلى هذا على أربعة أقوال : أحدها أنها في العام كله . والثاني
أنها في شهر رمضان . والثالث أنها في العشر الوسطى في العشر الأواخر . والرابع أنها في العشر الأواخر .
والقول الثاني أنها في ليلة بعينها لا تنتقل معروفة واختلف القائلون بهذا على أربعة أقوال أحدها في ليلة
أحد وعشرين ، والثاني أنها في ليلة ثلاث وعشرين ، والثالث أنها في ليلة سبع وعشرين والرابع أنها
في ليلة ثلاث وعشرين أو ليلة سبع وعشرين والقول الثالث أنها ليست في ليلة بعينها . وأنها تنتقل
في الأعوام وليست مختصة بالعشر الأواخر والغالب أن تكون في العشر الوسطى والعشر الأواخر
والغالب من ذلك أن تكون في العشر الأخيرة وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل
العلم وهو أصح الأقاويل قاله في المقدمات .

كتاب الحج

تعرض الناظم هنا لبقية قواعد الإسلام الخمس وهي الحج . والحج في اللغة القصد وقيل بقيد التكرار لأن
الحاج يتكرر قصده للبيت . وفي الشرع كما قال ابن عرفة عبادة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشور ذي الحجة

(وَبَعْدَ خَتْمِنَا هَذَا النِّظْمِ)

طَلَبَ مِنْهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ
جَمْعَ شُرُوطٍ وَفُرُوضٍ
فِي رَجَزٍ

تَحْتَصُّ بِالْجُمُعَةِ بِأَعْوَزٍ
وَلَوْ قَالَ بَدَلَ الشَّطْرِ الثَّانِي
مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ
عَوَزٍ لَكَانَ أَحْسَنَ.

باب في الجمعة

(قُلْتُ فِي جَوَابِنَا إِيَّاهُ
شُرُوطُهَا عَشْرٌ رَعَاكَ اللَّهُ)

الجمعة مشتقة من الجمع قيل
لا اجتماع للناس وقيل لا اجتماع
آدم وحواء فيها وهو اليوم
الذي أمرت الأمم بتعظيمه
ففسدوا عنه إلى السبت
والأحد لما ثبت
في الصحيحين عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال «نحن الأولون
والآخرون يوم القيامة
وأول من يدخل الجنة
يبدأهم أوتوا الكتاب
من قبلنا وأوتيناها من
بعدهم فاختلفوا فيه فهدانا
الله لما اختلفوا فيه من الحق
فهدا يومهم الذي اختلفوا
فيه هداانا الله» زاد البخاري
«والناس لنا فيه تبع اليهود
غدا والنصارى بعد غد
وهو خير يوم طلعت فيه
الشمس وفيه ساعة لا يوافقها
عبد مسلم وهو يصلي فسأل
الله شيئا إلا أعطاه إياه»

وطواف بطهر أخص بالبيت عن إيساره سبعا بعد فجر يوم النحر وسعى بين الصفا والمروة ومنها
إليها سبعا بعد طواف كذلك لا يقيد وقته بإحرام في الجميع . والأصل في وجوبه قوله تعالى «والله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» وقوله تعالى «وأتوا الحج والعمرة لله» وقوله صلى الله عليه
وسلم «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله» الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته «إن
الله قد فرض عليكم الحج فحجوا» والإجماع على وجوبه فمن جحد وجوبه فهو كافر ومن أقر به وتركه
فالله حسيبه ولا يتعرض له لتوقعه على الاستطاعة وسقوطه بعدمها وذلك مما قد يخفى وفي الصحيحين
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته
أمه» والرفث الجماع وقيل الفحش من القول والفسق المعاصي وفيهما أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال
«العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء عند الله إلا الجنة» والمبرور الذي لم
يخالطه مأثم ، وقيل المقبول .

(الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ
أَزْكَاهُ إِنْ تَرَكْتَ لَمْ تُجْبَرْ
الْأَحْرَامُ وَالسَّعْيُ وَقُوفٌ عَرَفَةٌ
لَيْلَةُ الْأَضْحَى وَالطَّوْفُ رِدْفَةٌ)

أخبر أن الحج فرض واجب على الإنسان مرة في العمر وأن له أركاناً أي فرائض إن تركت كلها أو
ترك واحد منها لم يجز ذلك المتروك أي بالدم وهو المهدى اذ لا يجزى به إلا الواجبات غير الأركان
حسباً يأتي وأن تلك الأركان هي الإحرام والسعى أي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ليلة
الأضحى والطواف الذي يردفه ويقع بعده وهو طواف الإفاضة ولفظ الإحرام أول البيت الثاني يقرأ
بكسر لام التعريف بكسرة الهمزة المنقولة إليه وحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها بناء على
الاعتداد بالعارض وقد استعمل الناظم هذه اللغة في مواضع من هذا النظم وفيهم من قوله ليلة الأضحى
أن الوقوف الركني إنما هو بالليل وهو كذلك وسيأتي للناظم التصريح بذلك في قوله : هنية بعد
غروبها تقف . وأما الوقوف نهاراً فليس بركن وحكمه الوجوب ويجزى تركه بالدم كما يأتي وفيها أيضاً
من قوله ردفه أن طواف القدوم وطواف الوداع ليسا بركن وهو كذلك لكن طواف القدوم
واجب يجزى بالدم وطواف الوداع مستحب لاشيء على من تركه ، أما فريضة الحج فلا خلاف فيها كما
تقدم . والحكمة في كونه مرة في العمر دون سائر العبادات التي شرع فيها التكرار زيادة على ما فيه
من عظيم المشقة والخروج سبياً من البلاد البعيدة هي أن غيره من العبادات تعلقت بالزمان التكرار
فتكررت بتكرره ولما تعلق الحج بالمكان وهو ثابت مستقر لا يتبدل ولا يتكرر اكتفى منه
بمرة واحدة والله أعلم ، وفي كون وجوبه على الفور أو على التراخي إلى خوف القوات فيكون حينئذ
واجباً على الفور قولان وخوف القوات إما بفساد الطريق بعدم أمنها أو بذهاب ماله أو صحته أو
يبلغ المكلف ستين سنة وعلى الفورية لو أخره عن أول عام استطاعه فيه ففي وقوعه أداء وهو
المشهور أو قضاء قولان والثاني لابن القصار قال الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد الخطاب في مناسكه
ثم يستحب بعد المرة الأولى ويتأكد الاستحباب في كل خمس سنين لحديث أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الله يقول إن عبداً صححت له جسمه ووسعت عليه
في المعيشة تمنى عليه خمسة أعوام لا يفد على محروم» رواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه قال
ابن فرحون قال العلماء هو محمول على الاستحباب والتأكد في مثل هذه المدة . ويجب إحياء الكعبة

عشرة، وهي قيمان شروط وجوب وهي ما لا يطلب من المكلف تحصيله كالدكورة والحرية والإقامة والإسلام والعقل والبلوغ والقرب بحيث يكون منها في وقتها على ثلاثة أميال فأقل فالدكورية شرط في وجوبها اتفاقا والحرية شرط على القول بأنها لا تجب على العبد والإقامة شرط اتفاقا فلا تجب على مسافر ولكن إن حضرها أجزأته كالعبد والمرأة والإسلام فلا تجب على كافر على القول بعدم خطابهم والعقل فلا تجب على مجنون مطبق وكذا المعنى عليه والبلوغ فلا تجب على صبي وشروط أداء وهو ما يطلب من المكلف تحصيله كالإمام والجامع والجماعة والاستيطان ولندكر ما ذكره الناظم من الشروط العشرة على ترتيبه فقال:

(وَلَمَّْا الْمِصْرُ نَعْمَ وَقَرِيَّةُ
ذَاتُ قَرَارٍ مِثْلُ مِصْرَ
تُنْفَعُ)

أي أول شروطها موضع الاستيطان مصرا كان أو قرية عند مالك تتصف تلك القرية بوصف المصر وهو معنى قوله تمتع وقوله ذات قرار أي استيطان فلا يكفي مجرد الإقامة على المشهور فلا تجب على جماعة

في كل سنة بالحج والعمرة فرضا على الكفاية فينبغي لمن حج الفرض أن ينوي القيام بفرض الكفاية ليحصل له ثواب ذلك. وشروط وجوب الحج: الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة، فلا يجب على عبد ولا صغير ولا مجنون ولا غير مستطيع نعم يصح من الجميع ويقع نقلا ولا يسقط به الفرض ولو نواه إلا غير المستطيع فانه يقع منه فرضا إذا نواه أو لم ينو فرضا ولا نقلا، ولو بلغ الصبي أو عتق العبد بعد إحرامهما لم ينقلب فرضا، وشرط صحته الإسلام فقط فلا يصح من كافر وإن وجب عليه على المشهور ويشترط في وقوعه فرضا أن لا ينوي به نقلا فلو نوى به الإحرام بنافلة انعقد نافلة وكره له ذلك ولم يجزه عن الفرض. والاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة بلا مشقة عظيمة مع القدرة على أداء الصلاة في أوقاتها المشروعة لها في السفر وعدم الإخلال بشيء من فرائضها ومع الأمن على النفس والمال من لص أو مكاس وإلا لم يجب الحج إلا أن يكون المكاس مساما يأخذ شيئا لا يحجف بالشخص ولا ينسكت بعد أخذه ويجب الحج بلا زاد ولا راحلة إذا كان الشخص قادرا على المشي وله صنعة يقتات منها ولو بالسؤال إذا كان ذلك عيشه في بلده وكانت العادة إعطاءه وإن لم يكن ذلك عيشه في بلده فلا يجب عليه الحج ويكره له الخروج، ومن قدر على المشي ووجد من يؤجره نفسه للخدمة ولا يزرى به ذلك وجب عليه الحج ومن عجز عن المشي اعتبر في حقه وجود الركوب بشراء أو كراء، ومن لم تكن له صنعة يفعلها في الطريق يتعيش بها اعتبر في حقه وجود الزاد ومن عجز عنهما اعتبرا معا في حقه اه وقال الشيخ خليل في مناسكه وليس من شروط الاستطاعة وجود الناض بل يلزمه أن يبيع من عروضه ما يباع على المفلس ونص اللخمي أن الاعتبار في الاستطاعة ما يوصله فقط إلا إن خاف الضياع إن بقي هنالك ونقل ابن الملقى عن بعض المتأخرين اعتبار الذهاب والرجوع معا وهو الظاهر ولا يشترط أن يبقى له ما استطاع به شيء على المشهور وقيل ما لم يؤد إلى ضياعه وضياع من يقوت ويجب الحج على من لم يجد طريقا إلا من البحر إلا أن يغلب العطب عليه أو يعلم من نفسه إذا ركب تعطيل الصلاة فيه بعيد أو ضيق فيحرم ركوبه ونقل ابن الحاج في مناسكه عن ابن شعبان سقوط الحج عن أهل الجزائر والمرأة كالرجل إلا في المشي من المكان البعيد وركوب البحر فاختلف في إلزامها ذلك على قولين وظاهر المذهب عدم اللزوم فيهما قال عياض إلا في المراكب الكبيرة التي تختص فيها بمكان وليس من شرط الاستطاعة في حقها وجود زوج أو محرم على المشهور بل تكفي بالرقعة المأمونة هذا في حجة الفريضة فقط وأما التطوع فلا وسواء الشابة وغيرها. واختلف الأشياخ هل لابد في الرقعة من مجموع الرجال والنساء أو يكتفي بأحد الجنسين والركوب لمن قدر عليه أفضل على المعروف لأنه فعله صلى الله عليه وسلم ولأنه أقرب إلى الشكر والمقرب أفضل من المحمل لمن قدر عليه لموافقته صلى الله عليه وسلم ولراحة الدابة اه وأما كون الأركان الأربعة لا تجبر بالدم ولا بغيره فهو كذلك كما نص عليه غير واحد؛ وبعد كونها لا تجبر بالدم فهي على ثلاثة أقسام: قسم يفوت الحج بتركه ولا يترتب بسبب تركه بالكلية أو ترك ما ينعقد به من النية والتلبية على قول ابن جبيب غير أن المكلف إن لم يكن حج الفرض فهو باق في ذمته. وقسم يفوت الحج بفواته ويؤمر بالتحلل بأفعال عمرة والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة باتفاق. وقسم لا يفوت الحج بتركه ولا يتحلل من الإحرام إلا بفعله ولو صار إلى أقصى الشرق أو المغرب رجع إلى مكة ليفعله وهو طواف الإفاضة باتفاق والسعي على المشهور قاله الخطاب في مناسكه والشاذ في السعي رواية عن مالك لا يرجع إليه ويجزئه الدم وهذه الأركان أحد أقسام الأفعال المطلوبة في الحج.

مروا بقرية وعزموا على
الاقامة بها شهرا ويشمل
قوله قرار المستوطنين
بالأخصاص لإمكان الإقامة
بها بخلاف الحيم فلا تجب
على القيمين بها ثم وصف
المصر والقرية بقوله :

(جَامِعَةٌ لِأَرْبَعِينَ بَيْتًا
أَوْ دُونَهَا كَذَلِكَ النَّبِيُّ أَفَقَى
وَقِيلَ : خَمْسُونَ مِنَ
الرَّجَالِ

أَحْرَارٌ بِأَغْوَنَ خُذْ نَقَالِي
فَكُلُّ ذَا شَرَطٍ كَدَا
انْقَاضِي وَصَفَ

وَجَامِعٌ لِأَبَدٍ مِنْهُ
ذُو سَقْفٍ)

أي شرط الزرية أن تكون
جامعة لأربعين بيتا أو دونها
وروى ابن حبيب ثلاثين
بيتا أو ما قاربهم قال والبيت
سكن الرجل الواحد ولعل
ما قال ابن حبيب هو معنى
قول الناظم : أو دونها كذا
الذي أفق . وفي مختصر
أبي إسحق اشتراط خمسين
رجلا في صلاة الحسوف
وقال المتأخرون فالجمعة
من باب أولى لأنها آكد
وهذا معنى قول الناظم :
وقيل خمسون من الرجال .
قال ابن القصار وسواء
كانوا فيها أولا وبه قال
الشافعي إلا أنه اعتبر عدد
الأربعين أحرارا عقلاء

وقد قسمها أهل المناسك إلى ثلاثة أركان : واجبات غير منجبة بالدم ولا بغيره وهي الأربعة كما تقدم وزيد
عليها على خلاف الوقوف بالمشعر الحرام ورمى جمرة العقبة وطواف القدوم والنزول بالمزدلفة والحلاق
والشهور في الوقوف بالمشعر أنه مستحب لا يجب بتركه شيء والشهور في رمي جمرة العقبة وطواف
القدوم والنزول بالمزدلفة والحلاق أنها واجبة تجبر بالدم كما يأتي للناظم في عد واجبات الحجرة بالدم .
الخطاب استحباب بعض المتأخرين أن ينوي بهذه الأشياء المختلف فيها الركنية ليخرج من الخلاف
ولأن ثواب الواجب أكثر من ثواب غيره . القسم الثاني واجبات غير أركان منجبة بالدم وسيأتي
قريبا للناظم عد جملة منها . القسم الثالث سنن ومستحبات لا يجب بتركها شيء وذلك كغسل الإحرام
وكونه إثر صلاة وخصوصية لبس إزار ورداء وتغلب هذه الهيئة التي تعد في السنن وأما التجرد فواجب
ومقارنة التلبية لنية الإحرام وسوق الهدى لمن لم يجب عليه وتقليد ما يقد وإشعار ما يشعر والتصد
إلى مكة عقب الإحرام بلا تأخير وتقبيل الحجر الأسود إلى غير ذلك مما يذكر في صفة الحج ولم
يتنازل الناظم لعد هذا القسم على حدته كالقسمين الأولين وإنما ذكر بعضه أثناء صفة الحج ولكن
يفهم من ذكر القسمين قبله أن ما عداها مما يذكر في صفة الحج لا يجب بتركه شيء وقد عدا الخطاب
في مناسكه من هذا القسم نحو المائة والستين فراجع ان شئت ، وسيأتي الكلام على الأفعال المطلوب
تركها في الحج والعمرة وأنها أيضا على ثلاثة أقسام عند تعرض الناظم لمحرمت الإحرام بعد تمام
صفة الحج ان شاء الله تعالى .

(وَالْوَاجِبَاتُ غَيْرُ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ قَدْ جُيِّزَتْ مِنْهَا طَوَافٌ مِّنْ قَدَمٍ
وَوَضَّعَ لَهُ بِالسَّعْيِ مَشْيٌ فِيهِمَا وَرَكَمَتَا الطَّوَافِ إِن تَحَمَّتَا
تُرْوُلُ مُزْدَلِفٍ فِي رُجُوعِنَا مَبِيتٌ لَّيَالٍ ثَلَاثٍ بِمَعْنَى
إِحْرَامُ مَبِيتٍ قَدْ وَضَّعَ الْحُلُمَةَ لَطِيبٌ لِلشَّامِ وَمِضْرَ الْجُحْمَةِ
قَرْنٌ لِنَجْدٍ ذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ يَكْتَلِمُ الْيَمَنُ آتِيَهَا وَفَاقَ
تَجَرَّدٌ مِنَ الْمُحِيطِ تَلْمِيَةٌ وَالْحَاقُ مَعَ رَمَى الْحِمَارِ تَوْفِيَةٌ)

أخبر أن الأفعال الواجبة التي ليست بأركان تتجبر بالدم وهو الهدى بمعنى أن من ترك واحدا منها
فعليه الهدى ثم عد منها أحد عشر فعلا فقال إن منها طواف القدوم ومنها وصله بالسعي أي بين السفا
والمروة قال في التوضيح في شرح الواجبات المنجبة أي وكثر طواف القدوم وترك السعي بعده لغير
المراهق وأما المراهق فلا خلاف في عدم وجوبها عليه وسقوط الدم عنه وتركها معا كترك أحدهما
وفي سقوط الهدى عن الناسي أي لطواف القدوم أو السعي قولان لابن القاسم وغيره اهـ . المراهق هو
الذي ضاق عليه الوقت تخاف إن طاف للقدوم وسعى بعده فاته الوقوف بعرفة وترك وصل الطواف
بالسعي المستفاد من مفهوم قول الناظم ووصله بالسعي صادق بترك السعي رأسا وتأخير عنه كثيرا بأن
فرق بينهما بالزمن الطويل وإذا كان مذهب ابن القاسم سقوط الدم عن الناسي والمراهق فيقيد كلام
الناظم بغيرها ، ومنها المشي في الطواف والسعي ونحوه في مناسك الخطاب والذي في ابن الحاجب
ومناسك الشيخ خليل إنما هو المشي في الطواف . التوضيح فان ركب لعجز فانه يجوز . الباجي ولا

خلاف فيه ولا يشترط فيه عدم القدرة بالسكينة بل يكفي المرض الذي يشق عليه المشي فان ركب قادرا فثلاثة أقوال الإجزاء لعبد الوهاب في إشرافه وعدمه لما لك في الموازية والمشهور مذهب المدونة أنه يعيد إذا كان قريبا فان فات فعليه هدى وعليه في قيد مفهوم قول الناظم مشى فيهما بما إذا ركب قادرا وفات. ومنها ركعتا الطواف الواجب ، وإلى وصفه بالوجوب أشار بقوله إن تحتمل فيدخل طواف القدوم وطواف الإفاضة كما صرح بهما ابن الحاجب . التوضيح أى ويجب الدم بترك كل من ركعتي طواف القدوم والإفاضة إذا بعد من مكة جبرا للفرقة اه وظاهره ولو تركنا نسيانا وهو كذلك قال في التوضيح متصلا بما تقدم عنه وانظر كيف أوجبوا الدم في ركعتي طواف القدوم ولم يوجب به ابن القاسم في ترك الطواف أو القدوم نسيانا وهما في الحقيقة تبع له انتهى وهو بحث له ظاهر مع ابن القاسم . ومنها نزول المزدلفة في الرجوع من عرفة ليلة النحر . التوضيح والظاهر أنه لا يكفي في النزول إناخة البعير بل لابد من حط الرحال ومنها المبيت بمكة ثلاث ليال يريد لرمي الجمار . التوضيح ومراده الليالي التي بعد عرفة وأما الليالي التي قبل عرفة فلا دم في تركها كما صرح به في المقدمات اه . ويجب الدم سواء ترك المبيت رأسا أو ليلة واحدة أو جل ليلة الإحرام من الميقات فمن جاوزه حلالا وهو قاصد للحج أو عمرة فقد أساء فان أحرم بعد مجاوزته فعليه الدم ولا يرجع إليه ، ولو رجع سقط عنه الدم برجوعه وإن رجع إلى الميقات قبل أن يحرم فأحرم منه فان رجع قبل البعد فلا دم عليه كان جاهلا أو عامدا قاله أبو الحسن الصغير وإن رجع بعد أن بعد ففي ابن الحاجب وابن شاس عليه الدم وظاهر المدونة أنه لادم عليه وإن خاف فوات الحج برجوعه للميقات فليحرم من موضعه ويتأدى وعليه دم قاله في المدونة . ومنها التجرد من محيط الثياب فان تركه ولبس الخيط لغير عذر فعليه الدم وهذا للرجل دون المرأة كما يأتى الكلام عليه إن شاء الله في ممنوعات الاحرام بعد كمال صفة الحج وعادة المؤلفين ذكر هذه المسألة في الأفعال المحظورات الممنوعة على المحرم المنجبة بالدم فان للحج أفعالا مطلوبة وهى على ثلاثة أقسام كما تقدم وله أفعال ممنوعة وهى على قسمين مفسدة وغير مفسدة لكنها منجبة بالدم من جملتها لبس الخيط للرجل من غير ضرورة فذكر المسألة هنا بالنظر إلى التجرد لأنه في مقام تعداد الواجبات والتجرد واجب وذكرها في المحظورات بالنظر إلى اللبس لأنه محرم والسكل صحيح والله أعلم ومنها التلبية يريد إذا تركها بالسكينة أو تركها أول الاحرام حتى طاف أو فعلها في أول الاحرام ثم تركها في بقيته على ما شهروه ابن عرفة وظاهر كلام الشيخ خليل سقوط الدم في هذا قاله الحطاب ومنها الحلاق فاذا تركه حتى رجع إلى بلده أو طال فعليه الدم ومنها رمى الجمار فيجب الدم في تركه رأسا وفي ترك جمرة واحدة من الجمار الثلاث أوفى ترك حصاة من جمرة منها إلى الليل وفي قوله توفية إشارة إلى أن رمى الجمار هو آخر الأفعال الواجبة وهو كذلك والله أعلم . ولما عد الناظم الاحرام من الميقات من جملة هذه الأفعال المنجبة بالدم استطراد بيان الميقات السكاني أى المكان الذي يحرم منه من أراد حجا أو عمرة والمراد هنا الحج فأخبر أن ذا الحليفة ميقات أهل طيبة وهى المدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام فلطبيب من حذف مضاف أى لأهلها وكذا يقدر في الشام وما يذكر بعده من المواضع ويريد وميقات لمن أتى عليها ومصر بها من غير أهلها فيحرم من ذى الحليفة وجوبا وإن كان مكيا وفاقا لأهلها كما نبه عليه وعلى نظائره باعتبار سائر المواقيت بقوله بعد آتيها وفاق ، ويستثنى من ذلك من ميقاته الجحفة من الشامى والمصرى ومن وراءهم يمر بذى الحليفة

تجب إلا على أهل مصر جامع فيه سلطان ينفذ الأحكام واقتصر صاحب المختصر على اشتراط كون الجماعة تتقرب بهم قرية آمين على أنفسهم مستغنين عن غيرهم أحرارا ذكورا بالغين ، ولا يجزئ فيها الاثنان ولا الثلاثة ولا الأربعة وما في معناها وقد اختلف في ذلك من الواحد إلى الثلاثين قاله العوفي . **تنبيه** إذا قلنا بالجماعة فهل يشترط استدامتها إلى آخر الصلاة أو لا ثلاثة أقوال مشى صاحب المختصر على جوازها باثنى عشر باقين لسلامها وقد انقضوا عنه عليه الصلاة والسلام وهو قائم يخطب ولم يبق معه غير اثني عشر . **فائدة** ذكرنا في شرح الارشاد وغيره عن الشيخ أبى الحسن أن الاثنى عشر الذين لم ينفضوا عنه عليه الصلاة والسلام هم الصحابة العشرة وبلال . واختلف في الثاني عشر فقيل عمار ابن ياسر وقيل بن مسعود رضى الله تعالى عنهم وقوله وجامع لابد منه هو الشرط الثانى وقد قدمنا أن الجامع شرط أداء وقيل إنه من شروط الوجوب والصحة معا ، وقوله ذو سقف هو شروط في الجامع وهو كذلك عند من يرى أنه

يكون مسقوفاً وبهذا أفتى أبو الوليد الباجي في أهل قرية أنهدم مسجدهم وبقي بلا سقف عليه فحضرت الجمعة قبل بناءه أنه لا يصح لهم أن يجمعوا الجمعة فيه ويصلون الظهر أربعاً. ابن رشد وهو بعيد لأن المسجد إذا جعل مسجداً لا يعود غير مسجد إذا أنهدم بل يبقى على ما كان عليه من التسمية والحكم وإن كان لا يصح أن يسمى الموضع الذي يتخذ لبناء المسجد مسجداً وهو قضاء قبل أن يبنى وقوله سقف محرك القاف لأجل الوزن وأصله السكون وهو معروف وهل يشترط قصد تأييدها بالجامع وهو رأى الباجي أولاً؟ وهو رأى ابن رشد وهل يشترط إقامة الصلوات الخمس بمسجد الجمعة فلا تصح عند عدم الشرط وقاله ابن بشير أو لا يشترط فتصح بمسجد بني لإقامتها فقط حتى صاحب المختصر تردد في المسائل الثلاث.

﴿تنبيه﴾ لو كان في مصر جامعان أقيمت بالعتيق منهما فلو أقيمت فيهما فالجمعة لمن صلى في العتيق ولو تأخر أداؤها.

﴿ثم﴾ إمام رآب دُوخَلِدِ مُسْتَوْطِنًا كَمَثَلِ أَهْلِ الْبَلَدِ

فيجوز له مجاوزته إلى ميقاته بالجحفة والأفضل له أن يحرم من ذي الحليفة لأنه ميقاته صلى الله عليه وسلم. التوضيح هذا مذهبنا خلافاً للجمهور في إيجابهم الإحرام من ذي الحليفة مطلقاً لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ولئن أتى عليهن والحل محل نظر فإن قوله ولئن أتى عليهن عام يعم من ميقاته بين يديه وغيره اه وقال قبل هذا وذو الحليفة ما بين مياه بني جشم على ستة أميال وقيل سبعة من المدينة أبعد المواقيت من مكة على نحو عشر مراحل أى من مكة أو تسعة قاله النووي وهو بضم الحاء المهمل وبالفاء وأن الجحفة ميقات أهل الشام وأهل مصر يريد وميقات لمن مر عليها من غير أهلها لقوله بعد آتيها وفاق كما مر والجحفة بحيم مضمومة ثم حاء مهمل ساكنة قرية بين المدينة ومكة سميت بذلك لأن السيول أجففتها. عياض وهى على ثمان مراحل من المدينة وتسمى أيضاً مهيعة بسكون الهاء عند أكثرهم وبعضهم يكسرها ، وأن قرنا ميقات لأهل نجد يريد ولئن مر به من غير أهله أيضاً وقرن بسكون الراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب وفتح الجوهري راء . عياض وغيره وهو خطأ وهو على مرحلة من مكة وهو أقرب المواقيت من مكة . عياض وأصل القرن الجبل الصغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير بينه وبين مكة أربعون ميلاً وأن ذات عرق ميقات أهل العراق يريد ولئن مر به من غير أهله أيضاً ولم يحده في التوضيح ونقل بعضهم عن الديمري أنه على مرحلتين من مكة وأن يعلما ميقات أهل اليمن ويعلم جبل من جبال تهامة على لياتين من مكة ويقال فيه ألمم بالهمز يريد ولئن مر به من غير أهله كما مر في سائر المواقيت وعلى ذلك أنه بقوله آتيها وفاق فلفظ آتيها مبتدأ وضميره للمواضع المذكورة وخبره محذوف ووافق مفعول من أجله ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أى الآتى على هذه المواضع والمار بها يحرم منها وفاقاً لأهلها . الخطاب نظم بعضهم المواقيت الخمسة في بيتين فقال :

عرق العراق يلمم النجنى وبذى الحليفة يحرم المدنى

والشام جحفة إن مررت بها ولأهل نجد قرن فاستن

والبيتان من العروض الثانية للكمال وهى الحذاء أى دخلها الحذ وهو حذف الودد المجموع وضربها الأول مثلها فيبقى من الجزء الأول الواقع عروضاً أو ضرباً متفاً وبيته :

دمن عفت ومحا معالمها هطل أجش وبارح ترب

وجحفة وقرن في البيت الثانى غير منونين لا متناع صرفهما .

﴿تنبيهات : الأول﴾ ظاهر قوله والواجبات وجوب هذه الأفعال وكذا عبر عنها بعضهم أغنى بالوجوب وبعضهم عبر عنها بالسنة وبعضهم بالسنة المؤكدة . قال ابن عبد السلام وتظهر ثمره الخلاف في التأثيم وعدمه فمن يرى وجوبها يقول بتأثيم تاركها ومن يرى أنها سنة لا يقول بذلك . الخطاب والظاهر أن الاختلاف إنما هو في محض عبارة لأن الجميع قالوا في تركها الدم والظاهر في هذه الأفعال أنها واجبة لصدق حد الواجب عليها وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فتكون كالأركان في مطلق الوجوب إلا أن الشارع خصص كلا منهما بحكم فجعل الأركان أو كدمن غيرها فلا بد من الإتيان بها وجعل هذه تجبر بالدم كما أنه خصص بعض تلك الأركان بأنه يفوت الحج تركه ولا يترتب على ذلك شيء وبعضها بأنه يتحلى بسبب فواته ويلزمه القضاء وبعضها بأنه لا يتحلل إلا بالإتيان به وهذا ظاهر كلام صاحب الجواهر أو صريحه اه الثانى فهم من قوله منها حيث أتى بمن التبعية أنه لم يستوف تلك الأفعال بل ذكر بعضها فقط مما لا بد من معرفته وترك غيره اختصاراً أو هو كذلك فقد ذكر الخطاب في مناسكه ثلاثاً وأربعين فعلمنا الواجبات المنجبة بالدم إلا أنه قسمها على ثلاثة

الوجوب وهو الشرط الثالث من العشرة وقوله راتب وصف للإمام أى إقامة الجمعة فلا يشترط كونه راتباً فى جميع الصلوات ، وقوله ذو خلد وصف ثان للإمام أى مقيم وأ كدذلك بقوله: مستوطن كمثل أهل البلد، إذ لو كان مسافراً لم يجب عليه وإذا لم يجب عليه لم تصح إمامته فيها وربما أشعر قوله كمثل أهل البلد أنه لو كان من بلد بينه وبين بلد الجمعة أكثر من ثلاثة أميال بحيث لا يجب عليه السعى إليها منه لم تجز إمامته فيها وقد وقعت هذه المسألة من نحو أربعين سنة واختاف فيها فأقضى بعضهم بعدم الصحة وأقضى بعضهم بالصحة لأنه غير مسافر واستثنى أهل المذهب من الإمام المسافر الخليفة يربقية جمعة من عمله قبل صلاته فيجمع بهم فانها تصح له ولهم .

﴿ تنمة ﴾ يشترط كون الخطيب هو الإمام فلا يخطب غيره ويصلى هو ولا العكس إلا لعذر كعجز أو حدث أو رعا ف والماء بعيد فانه يستخاف وإن لم يستخاف استخافوا وأشار للشرط الرابع والخامس بقوله :

(وَعَارِفٌ بِبَيِّنَاتٍ وَخَبِيرٌ

وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلِ هَذَا

ذِكْرُهَا)

أقسام : قسم اتفق أهل المذهب على وجوب الدم بتركه وهو أربعة عشر الأول الإحرام بعد مجاوزة الميقات لمريد النسك إذا لم يرجع بعد الإحرام إلى الميقات. والثانى ترك النبلية من أول الإحرام إلى آخره وظاهر كلام ابن الحاجب أن فى ذلك خلافاً وليس بمعروف . والثالث ترك ركعتى الطواف حتى يبعد عن مكة ومنه من انتقض وضوءه قبل فعلهما فتوضأ وفعلهما ولم يعد الطواف نسياناً أو جهلاً حتى بعد عن مكة فان ذلك بمنزلة تركهما . والرابع ترك رمى الجمار كلها أو حصاة منها حتى تمضى أيام الرمي والخامس ترك البيت بمنى ليلة كاملة فأكثر من ليالى الرمي والسادس ترك الحلاق حتى يرجع إلى بلده أو يطول . والسابع والثامن والتاسع تأخير طواف الإفاضة أو السعى أوهما معا إلى المحرم . والعاشر ترك البدء بالحجر الأسود فى الطواف ولم يعده حتى خرج من مكة وتباعد . والحادى عشر الدفع من عرفة نهاراً قبل الغروب ولم يخرج منها إلا بعد الغروب . والثانى عشر التفريق بين الطواف والسعى بالزمن الطويل ولم يعاوده حتى بعد عن مكة . والثالث عشر إيقاع السعى بعد طواف غير واجب ولم يعاوده بعد رجوعه من عرفة حتى بعد عن مكة ، وإن كان ابن الحاجب حكى فيه قولاً شاذاً بسقوط الدم فقد قال ابن عرفة إنه لا يعرفه إلا تخريجاً للتونسي والله أعلم . والرابع عشر التفريق بين أجزاء السعى بالزمن الطويل ولم يعاوده حتى تباعد على ما قاله ابن الحاجب قال وجعل بعضهم البداء بالصفاء فى السعى من هذا القسم وليس كذلك لأن ذلك شرط فى صحة السعى . وقسم اختلف فيه والمشهور فيه وجوب الدم وهو ثلاثة عشر : الأول الإحرام بعد مجاوزة الميقات لمريد النسك إذا رجع بعد الإحرام للميقات. والثانى ترك النبلية فى أول الإحرام حتى يطوف أو فعلها فى أول الإحرام ثم تركها فى بقيته على ما شهروه ابن عرفة وظاهر كلام الشيخ خليل سقوط الدم فى هذا . والثالث ترك طواف القدوم من غير عذر ولا نسيان حتى يخرج لعرفة ومنه أن يمضى إلى عرفات بعد إحرامه من الميقات قبل أن يدخل مكة مع إمكان ذلك . والرابع ترك السعى بعده . والخامس إذا تركهما معا فهو كترك أحدهما . والسادس ترك المشى فى الطواف للقادر ولم يعده . والسابع تركه فى السعى للتأخر ولم يعده أيضاً . والثامن من ترك الوقوف بعرفة نهاراً بعد الزوال بغير عذر . والتاسع تأخير رمى جمرة من الجمار أو حصاة إلى الليل . والعاشر ترك البيت بمنى جل ليلة من ليالى الرمي . والحادى عشر ترك النزول بمزدلفة ليلة النحر . والثانى عشر تقديم الإفاضة على الرمي . والثالث عشر إيقاع ركعتى الطواف فى الكعبة أو الحجر ولم يعد ذلك حتى بعد عن مكة . وقسم اختلف فيه والمشهور فيه عدم وجوب الدم وذلك ستة عشر : الأول ترك الإحرام من الميقات لمن يريد دخول مكة لغير نسك . والثانى ترك طواف القدوم نسياناً حتى يخرج لعرفة والثالث ترك السعى كذلك . والرابع إذا تركهما معا فهو كترك أحدهما . والخامس الطواف فى السقائف لغير زحام ولم يعده حتى رجع لبلده . والسادس الإحرام بالعمرة من الحرم على ما قاله التادلى عن ابن جماعة التونسى . والسابع ترك البيت بمنى ليلة يوم عرفة على ما نقله التادلى عن ابن العربى ولم يحك غيره فى سقوط الدم خلافاً . والثامن تأخير الحلق حتى تخرج أيام الرمي . والتاسع تأخير الإفاضة حتى تخرج أيام الرمي . والعاشر تقديم النحر على الرمي على ما قال ابن الحاجب ووقع فى بعض نسخ المنتقى وقال عياض لاشئ فى ذلك اتفاقاً . والحادى عشر يقدم الحلق على النحر على ما نقله الباجى عن ابن الماجشون والذى نقله اللخمي والمازرى عنه أن فى ذلك الفدية والثانى عشر ترك الرمل فى الطواف . والثالث عشر ترك الحطب فى السعى والرابع عشر تفريق الظهر من العصر يوم عرفة . والخامس عشر مخالفة اللفظ النية فى الإحرام والسادس عشر من وقف بعرفة بعد

الجاهل بأحكام الجمعة فلا تصح إمامته وتبطل عليه وعليهم . الثانية الجاهل بيومها إذا صلاها جاهلا بأنه يوم الجمعة لم تصح وظاهره ولو صادف يومها وهو واضح كما لو صام شهرا جاهلا بأنه رمضان لم يصح ولو صادف وهاتان المسئلتان كل منهما شرط وقوله وقد مضى من قبل هذا ذكرها أى ذكر مسائل تتعلق في الجمعة في باب صلاة الفذ والجماعة ولم يتقدم له هناك ذكر مسئلتى الجاهل المذكورتين والله أعلم .

(والسعى في وقت النداء واجب

لكنه من غير عذر لأرب)

عد الناظم هذا من الشروط وهو السادس يعنى يجب السعى لها بالأذان الثانى حيث لا عذر له فى النخلف وقيل يجب السعى إذا زالت الشمس قاله ابن رشد والخلاف فى هذا إنما هو على اختلافهم فى وجوب شهود الخطبة فمن لم يوجب شهودها على الأعيان لم يوجب على الرجل الايتان إلا بالأذان لأنه معلوم أنه إذا لم يأت حتى أذن المؤذن فاتته الخطبة أو بعضها

الزوال ثم دفع وخرج منها قبل الغروب ثم رجع فوقف ليلا إلا أن الدم فى هذا الأخير عند القائل به مستحب اه وقد اعتمدت فى هذه الأقسام على نسختين من مناسك الخطاب ولست فى عهدة تصحيف أو إسقاط إن وجد فيها إذ لم أجد فى الوقت غيرها ولم يذكر الناظم شيئا من هذا القسم الثالث لأن المشهور فيه سقوط الدم كما مر وإن كان تنصيصه على وجوب الدم فى ترك طواف القدوم والسعى يدخل فيه الناسى وعلى وجوبه فى ترك الاحرام من الميقات يدخل فيه أيضا من يريد دخول مكة لغير نسك وهذه الفروع الثلاثة من هذا القسم الثالث لكن يتعين حملها على المشهور فيقيد وجوب الدم فى الفرع الأول والثانى بغير الناسى وفى الثالث بقاصد أحد النسكين حج أو عمرة كما قررنا به كلامه والله أعلم وذكر من القسم الأول المتفق على وجوب الدم فيه ثلاثة فروع وهى الثالث والرابع والسادس على الترتيب المتقدم . ومن القسم الثانى أربعة فروع أيضا وهى الفرع الثالث والسادس والسابع وقد عددناها أعنى السادس والسابع فى حل كلام الناظم فرعا واحدا والحادى عشر فالمجموع سبعة وشمل قوله ووصله بالسعى الفرع الثانى عشر من القسم الأول والرابع من القسم الثانى كما شمل قوله مبين ليلا ثلاث معنى الفرع الخامس من القسم الأول والفرع العاشر من القسم الثانى وكما شمل قوله إحرام ميقات الفرع الأول من القسم الأول ومن القسم الثانى وكما شمل قوله تلبية الفرع الثانى من القسمين أيضا كما تقدم ذلك كله فى حل كلام الناظم فمجموع ما يؤخذ من كلام الناظم من الفروع السبعة والعشرين التى يجب فيها الدم اتفاقا أو على المشهور خمسة عشر ولم يذكر الخطاب ولا الشيخ خليل هنا التجرد من الخيط وإنما ذكره مع الأفعال المطلوب تركها المنجبة بالدم وهو أنسب وسيأتى الكلام عليها إن شاء الله . الثالث اعلم أن للاحرام بالحج أو العمرة ميقتين زمانى ومكانى . التوضيح وإطلاق الميقات على المكانى إنما هو بالحقيقة الشرعية لأن فى الحديث وقت لأهل المدينة وإلا حقيقة التوقيت تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل فى التحديد لأن التوقيت تحديد بالوقت فيصير التحديد من لوازم التوقيت ثم قال وقال ابن دقيق العيد قوله وقت يحتتمل أن يراد به التحديد أى حد هذه المواضع للاحرام ويحتتمل أن يريد بذلك تعاقب الاحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بشرط إرادة الحج أو العمرة ومعنى توقيت هذه الأماكن للاحرام بشرط إرادة الحج أو العمرة أنه لا يجوز مجاوزتها لمن يريد الحج والعمرة إلا وهو محرم وإن لم يكن فى لفظ وقت تصريح بالوجوب فقد ورد «يهل أهل المدينة» وهى صيغة خبر يراد به الأمر وورد فى بعض الروايات لفظ الأمر اه ، فالميقات الزمانى للاحرام بالحج مفردا أو قارنا هو من أول شوال إلى طلوع الفجر من يوم النحر ويأتى بيان الأفراد والقران عند كلام الناظم على صفة الاحرام إن شاء الله ، وللأحرام بالعمرة جميع السنة إلا لمن كان محرما بحج أو قران حتى يكمل حجه وتمضى أيام التشريق فإن أحرم بها قبل الزوال من اليوم الرابع من أيام النحر لم تنعقد وإن أحرم بها بعد الزوال منه وكان قد طاف وسعى لحجه وأكمل رمى الجمار انعقد إحرامه بها مع الكراهة إلا أنه لا يفعل فعلا من أفعالها إلا بعد الغروب ولو طاف وسعى قبل الغروب فمما كانه . وإن خرج إلى الحل فلا يدخل الحرم حتى تغرب الشمس لأن دخوله إلى الحرم بسبب العمرة عمل لها ومن كان محرما بعمرة فلا ينعقد إحرامه بأخرى حتى يكمل أركان الأولى فإن أحرم بالثانية قبل الحلاق للأولى انعقد إحرامه ويكفيه حلاق واحد لهما إن قرب الزمان كاليوم ونحوه على نقل الدالى عن ابن عطاء الله وظاهر كلام الطراز وجوب الدم ولو كان مع القرب . وأما الميقات المكانى فالناس فيه قسمان . أحدهما من

وهذا فيمن قرب موضعه من الجمعة وأما من بعد ولا يدرك الخطبة أو الصلاة إلا بالإتيان إليها قبل الزوال فقد أشار إليه الناظم بقوله: (وَنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ) يَسْعَى لَهَا قَبْلَ نَدَا الزَّوَالِ أي بحيث يأتي إليها في الوقت الذي يغلب على ظنه أنه يدرك الخطبة فيه أو الصلاة على الاختلاف في ذلك (تنبيهان: الأول) التحديد بالثلاثة يحتمل وما في حكمهما من الزيادة اليسيرة لقول المدونة فإن كانت زيادة يسيرة فأرى ذلك ويحتمل التحديد فلا يكون عليه ذلك كما في رواية أشهب إلا ثلاثة أميال فدون (الثاني) التحديد بالثلاثة لمن هو خارج عن مصر وأما من هو داخلها فيتعين عليه الإتيان إليها ولو كان بينه وبين الجامع ستة أميال أو أكثر رواه ابن أبي أويس وابن وهب أيضا قال ابن رشد وهي عندى تفسير المذهب ثم علل وجوب السعي لها بقوله:

(لَا يَفَرُّ عَنْ عَلَى الْأَعْيَانِ وَاجِبَةً كَالصَّبْحِ رَكْعَتَانِ وَقِيلَ: بَلْ مُبَدَّلَةٌ مِنْ ظَهْرِنَا نَدَا وَذَا قَالَ بِهِ مَذْهَبُنَا)

بمكة. والثاني الواصل إليها، فمن كان بها يحرم منها بالحج سواء كان من أهائها أو مقبلا بها ويستحب أن يكن إحرامه من المسجد. ويستحب للمقيم إذا كان الوقت متسعا أن يخرج إلى ميقاته إن أمكنه ذلك وأما الإحرام بالعمرة أو بالحج قارنا فلا بد فيه من الخروج إلى أطراف الحل من أى جهة والأفضل الجعرة ثم التنعيم كما يقول الناظم لما تكلم على العمرة: وفي التنعيم ندبا أحرمنا، ويستحب أيضا لمن كان له ميقات أن يخرج إليه كما في الحج إن أمكنه ولو أحرم بها في الحرم انعقد إحرامه ولكن لا يصح فعلها إلا بعد الخروج، فلو طاف وسعى قبل الخروج أعادها، ولو حاق خرج وأعادها ولزمه دم على الصحيح، ولم يتعرض الناظم للميقات الزماني ولا المكانى باعتبار من بمكة وإنما تعرض للمكانى بالنسبة للآفاق وهو الواصل إلى مكة فذكر له المواقيت الخمسة وعين أهل كل ميقات منها، ومن كان منزله بين مكة والميقات فيمقاته مسكنه فإن كان مسكنه قريبا من الميقات فيستحب له أن يذهب إلى الميقات فيحرم منه فإن سافر لما وراء الميقات فله التأخير إلى منزله وله أن يحرم من الميقات قاله سند، ومن لم يكن في طريقه ميقات أحرم إذا حاذى الميقات. قال سند وصاحب الذخيرة ومن منزله بين ميقتين فيمقاته منزله قاله مالك قال وانظر هل معناه أنه محاذ لميقتين أو أنه بعد ميقات وقبل آخر كأهل بدر. قال في النوادر قال مالك ومن حج في البحر من أهل مصر وشبههم فليحرم إذا حاذى الجحفة ومن كان منزله قد حاذى ميقتا أحرم منه وليس عليه أن يأتي الميقات. ابن الحاجب فلو أحرم قبل أشهر الحج انعقد على الأشهر بناء على أنه أولى أو واجب ثم قال في الميقات المكانى وأول الميقات أفضل ويكره تقديمه ويلزم أهـ والمار بالميقات إن أراد دخول مكة لم يحز له دخولها إلا محرما سواء أراد نسكا أو تجارة أو غير ذلك ويستثنى من ذلك ثمانية أشخاص الداخل لقتال بوجه جائز والخائف من سلطانها ومن خرج من مكة ثم عرض له أمر فراجع إليها ومن خرج لموضع قريب كالطائف وعسفان بنية العود ولم تطل إقامته به والعبد وغير البالغ والمغمى عليه ومن يكثر التردد من الخطابين وأهل الفواكه فهؤلاء يجوز لهم دخولها من غير إحرام وأما غيرهم فيجب عليهم الإحرام فإن جاوز الميقات غير محرم فقد أساء ولا دم عليه إن كان غير مريد للنسك وإنما يريد دخولها للتجارة أو لأهله أو لكونها وطنه ولو أحرم بعد ذلك من مكة أو غيرها وأراد دخولها للنسك وجاوز الميقات بغير إحرام فيؤمر بالعود إليه ما لم يحرم ولو شارف مكة وظاهر كلام ابن يونس وغيره ولو دخلها وهو ظاهر فإن عاد إلى الميقات وأحرم منه فلا دم عليه وإن لم يعد وأحرم بعد مجاوزة الميقات ولو ييسر فعله الهدى ولا يسقط برجوعه بعد الإحرام. وأما المار بالميقات غير محرم إذا لم يرد دخول مكة أصلا بل أراد مادونها ومن لازم ذلك أنه لم يقصد نسكا فإن كان غير ضرورة أو ضرورة غير مستطيع فلا دم عليه وإن كان ضرورة مستطيعا ففي وجوب الدم عليه قولان بناء على كون الحج واجبا على الفور أو على التراخي، والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ تَرَدَّدْتَ تَرْتِيبَ حَجِّكَ أَمَمًا يَبَآئُهُ وَالذَّهْنُ مِنْكَ أَسْتَجْمَعَا
إِنْ جِئْتَ رَابِعًا تَغْتَفِلْ وَأَغْتَسِلْ كَوَاجِبٍ وَبِالشَّرْعِ يَتَّصِلُ
وَالْبَسَ رِدَاً وَأَزْرَةً نَعْلَيْنِ وَأَسْتَضْحِبِ الْهَدْيَ وَرَكْمَتَيْنِ
بِالْكَافِرُونَ ثُمَّ الْأَخْلَاصُ هُمَا فَإِنْ رَكِبْتَ أَوْ مَشَيْتَ أَحْرَمَا

يعني أن الجمعة فرض عين
عند مالك على المشهور
وبه قال أبو حنيفة والشافعي
وقال قوم هي فرض كفاية
وروى ابن وهب عن
مالك أنها سنة وجعل
أبو عمرو وابن عبد البر حامل
هذه الرواية على ظاهرها
وحملها على دليل وجوبها
في غير الأمصار وهي
ركعتان كالصبح لا بدل
عن الظهر قال القرافي
وهو المذهب وقيل بدل
من الظهر وشهره [ك]
وهو معنى قوله: فذا وذا
قال به مذهبنا. وأشار
للفرض السابع والثامن
من فروضها بقوله:

(وَفَرَضُهَا الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ
فِي حَالِ خُطْبَتَيْهِ لِلتَّامِّ
تَلْزَمُ مَنْ يَقْرَأُ بِهِ وَمَنْ يَمْلَأُ
وَالطَّهْرُ وَاجِبٌ لَهَا
كَذَا نَعُدُّ)

فيها مسائل: الأولى وجوب
الإنصات للخطيب في حال
خطبته الأولى والثانية إلى
تمامها ويدخل في حال
خطبته جلوسه بينهما
فيجب الإنصات فيه ولا يجب
الإنصات من حين شروعه
في دعائه للخلفاء فيما بعده
فانه ليس منهما. والثانية
يجب الإنصات على من
قرب من الخطبة أو بعد
سماع الخطبة أو لم يسمعها
ولو كان خارج المسجد وهو

بِذِيَّةٍ تَضَعُ قَوْلًا وَعَمَلًا كَمَشْيٍ أَوْ تَلْمِيَّةٍ يَمَّا أُنْصَلَ
وَجَدَّهَا كُلَّمَا تَجَدَّدَتْ حَالُ وَإِنْ صَلَّيْتَ . . .)

لما قدم حكم الحج وأن له أركاناً لا تجبر بالدم وواجبات غير أركان تجبر به شرع الآن في بيان
صفة الحج مضراباً عن الأحكام لتقدمها فقال إن أردت ترتيب أفعال حجك فاسمع من بيان ذلك واستجمع
ذهنك وأحضره لتكون على بصيرة فيما أذكر لك من ذلك ، وذلك أن مريد الإحرام إذا وصل إلى
الميقات حرم عليه مجاوزته وهو غير محرم كما تقدم وتقدم عن ابن الحاجب أن الإحرام أول الميقات
أفضل . واختلف في الإحرام من رابع هل هو من باب الإحرام من أول الميقات واختاره الشيخ
عبد الله المنوفي وكان ينقله عن بعض شيوخه قال ودليله اتفاق الناس على ذلك واقتصر عليه ابن
فرحون في مناسكه وعلى هذا اعتمد الناظم في قوله : إن جئت رابع تنظف لأنه من أعمال الجحفة
ومتصل بها ، أو هو من باب الإحرام قبل الميقات فالإحرام منه مكروه قاله سيدي أبو عبد الله بن الحاج
فاذا وصله وأراد الإحرام فانه يتنظف بحلق العانة وتنف الإبط وقص الشارب والأظفار ثم
يغتسل ولو كان حائضاً ونفساء صغيراً أو كبيراً وإن كان جنباً اغتسل للجنباء والإحرام وأجزأه
وكذلك الحائض إن طهرت حينئذ فتغتسل للحيض والإحرام ويتذلك فيه ويزيل الوسخ بخلاف
مابعد من الاغتسالات الآتية في الحج فليس فيها إلا إمرار اليد مع الماء ، وإلى صفة الغسل أشار
بقوله كواجب فهو على حذف الموصوف أي كغسل واجب ويراعى في هذا الغسل الاتصال كغسل
الجمعة قال في الموازية وإن اغتسل بالمدينة ثم مضى من فوره أجزأ وإن اغتسل غدوة ثم أقام إلى
العشاء ثم راح إلى ذي الحليفة فأحرم منها لم يجزه الغسل وإن اغتسل غدوة ثم قام إلى الظهر
كرهته وإلى اشتراط وصله بالإحرام أشار الناظم بقوله وبالشرع يتصل ولا دم على من تركه ولا
يعيده إذا بعد وفي إعادته بالقرب قولان ، ولا يتيجم من عدم الماء .

(فائدة) هذا الاغتسال عند الاحرام هو أحد اغتسالات الحج الثلاث . الاغتسال الثاني
لدخول مكة وهو في الحقيقة للطواف بدليل سقوطه عن الحائض والنفساء . الاغتسال الثالث لوقوف
عرفة فلاغتسال أحد مثلثات الحج أي أحد الأشياء التي تفعل في الحج ثلاثاً كالطواف والخطبة
والرمي والاسراع ، أو تفعل على ثلاثة أوجه كالأحرام والدم ونحو ذلك كما يأتي بيانه إن شاء الله وقد
لفقت فيما استحضرت منها بيتين وهما:

مثلثات الحج فيما أذكر غسل طواف خطبة تستحضر

رمي وإسراع ميبت بنى دم وإحرام ظفرت بالنى

ثم بعد الفراغ من الغسل يلبس رأسه إن كان له وفرة ، والتليد أن يأخذ صمغاً وغاسولاً فيخلطهما
ثم يجعله في الشعر فيلتصق بعضه ببعض ولا تسكر دوابه ولم يذكره الناظم ثم يلبس إزاراً ورداءً
ونعلين كما نبه عليه بقوله : والبس رداً وأزره نعلين . ولو ارتدى ثوب واحد جاز والأفضل البياض
ولا يجوز المعصر ولا المورس ثم يستصحب هدياً وعلى ذلك نبه بقوله واستصحب الهدى ، ويستحب
له أن يقلده إن كان من الإبل أو البقر ، والتقليد تعليق شيء في العنق والأفضل أن يقتل شيئاً مما
تذنبته الأرض ويجعل فيه نعلين ويعلقه في عنق الهدى ثم يشعره إن كان من الإبل سواء كان لها أسنمة
أم لا ومن البقر إن كان لها أسنمة ولا تقلد الغنم ولا تشعر ، والإشعار أن يشق في سنمها من الجانب

الأيسر من جهة الرقبة إلى جهة المؤخر قدر أمتلين ونحو ذلك قائلا باسم الله والله أكبر مستقبلا هو وهديه آخذا لزمه يده اليسرى ثم يحمله إن كان من الابل وهو أن يجعل عليه ثوبا بقدر وسعه وتشق الجلال إلا أن يكون ثمنها كثيرا ثم يصلي سنة الاحرام ركعتين فأكثر يقرأ فيها بالكافرون والاحلاص وعلى ذلك نبه بقوله وركعتين الح فإن كان وقت نهى انتظار وقت الجواز إلا أن يخاف فوات الرقبة أو يكون مراهما فيخرج بغير صلاة ويدعو الله عقب تنفله ويسأله العون على تمام نسكه ثم يركب راحلته فإذا استوى عليها أحرم وإن كان ماشيا فحين يشرع في المشي يحرم وعلى ذلك نبه بقوله: فإن ركبت أو مشيت أحرم ، والإحرام هو الدخول بالنية في أحد النسكين مع قول متعلق به كالتلبية والتكبير أو فعل كالتوجه إلى الطريق والإشعار وعلى ذلك نبه بقوله بنية البيت وبنية متعلق بأحرما وعمل معطوف على قولا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وكشئ مثال للعمل وتلبية مثال للقول لف ونشر غير مرتب ومما اتصل أي بالإحرام صفة لقولا وماعطف عليه . والتلبية هي أن يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك يروى بكسر همزة إن الحمد وهو المختار ويروى بفتحها ، ويحضر قلبه عند التلبية أنه يجب مولاه فلا يضحك ولا يلعب ويجدد التلبية عند تغير الأحوال كالقيام والقعود والركوب والصعود والهبوط وملاقة الرفاق ودبر الصلوات وعلى ذلك نبه بقوله وجددتها كلما تجددت حال وإن صابت ويتوسط في رفع صوته بها وفي ذكرها فلا ياج بها بحيث لا يفتقر ولا يسكت وقد جعل الله لكل شيء قدرا ولا ترفع المرأة صوتها ولا بأس أن يعلم الأعجمي التلبية بلسانه ولا يرد الملبي السلام بالإشارة على المشهور بخلاف الصلاة قال مالك ويرد الملبي السلام بعد فراغه من التلبية ثم قال وهل يسلم أحد على الملبي إنكاراً لذلك وقد اشتمل كلام الناظم على سنن الإحرام الأربعة وهي الغسل ولبس إزار ورداء ونعلين متجرداً عن الخيط وصلاة ركعتين والتلبية .

﴿ تنبيه ﴾ الإحرام بالحج يكون على ثلاثة أوجه : الأفراد وهو أفضلها وهو أن يحرم بحجة فيقول نويت الإحرام بالحج وأحرمت به لله تعالى أو ينوي ذلك بقلبه وهو الأفضل عند مالك فإذا فرغ من حجه يسن له أن يأتي بعمره . الوجه الثاني القرآن وله صورتان : أولاً أن يحرم بعمره وحجة معاً ويبتدئ العمره في نيته وفي لفظه إن تلفظ وتبدئها على جهة الأولى وإنما كان ذلك على وجه الأولى فقط لكونية الاحرام بهما معا فيصح سواء ذكر العمره قبل الحج أو بعده . الصورة الثانية من صورتي القرآن أن يحرم بالعمره أولاً ثم يردف عليها الحج ويصح الإرداف بلا كراهة مالم يكمل طواف العمره ويصح مع كراهة بعد الطواف وقبل الركوع ولا يصح بعد الركوع وقبل تمام السعي على المشهور فكأن أحرم بالحج بعد كمال السعي وقبل الحلق صح إحرامه ولم يكن مردفاً وحرم عليه الحلق وأهدى لتأخيره ولو حاق لم يسقط الهدى ولزمته الفدية ويشترط في صحة الإرداف أن تكون العمره صحيحة ولو أفسدها لم يردف الحج عليها على المشهور . الوجه الثالث التمتع وهو أن يحرم بعمره ثم يحل منها في أشهر الحج ثم يحج من عامه فإن نوى الدخول في حرمة الإحرام ولم يبين نسكا صح إحرامه كذلك ويجبر على صرفه لأحد الوجوه الثلاثة المقدمة . ابن عبد السلام ولا يفعل شيئاً من الأركان إلا بعد التعيين

﴿ فائدة ﴾ إذا علمت أن الاحرام بالحج على ثلاثة أوجه كما مر فالاحرام أحد مثلثات الحج كما تقدم عند الكلام على الغسل للاحرام والله أعلم . ويجب على كل من القارن والتمتع الدم لكن بشرط

إطلاق لناظم وجوب الإنصات ولو لغا الخطيب كخروجه عن الخطبة لسب من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه أو قراءته كتابا ليس من أمر الجمعة وهو قول مالك لا ينبغي الكلام وقال اللخمي إذا لغا جاز الكلام بقول اللخمي جزم صاحب المختصر وظاهر التكلم أنه لا يسلم ولا يرد سلاما وهو كذلك والعمره في وجوب الإنصات حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت ومن لغا فلا جمعة له » والجمهور على أنه لو تكلم لم تفسد صلاته . المسألة الناشئة وجوب الطهر للخطبتين قاله ابن العربي وقال ابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب يستحب وهو ظاهر قول صاحب المختصر ويكره ترك الطهر فيهما ، مالك لو خطب غير متطهر أجزأه قال سند على المعروف من المذهب وعبر عنه (ك) بالمشهور وظاهره كانت الطهارة صغرى أو كبرى وتلخص من هذين البيتين شرطان وأشار للفرض السابع من فروضها بقوله .

وَاجِبَةٌ

وَهِيَ إِلَى أَذَانِهَا مُصَاحِبَةٌ

الخطبة واجبة وشرط على المعروف والمراد بالخطبة الجنس فيشمل الأولى والثانية وهو قول ابن القاسم ومشى عليه صاحب المختصر وقيل الأولى واجبة فقط وقيل سنتان وقوله قبل الصلاة هو كذلك فلو خطب بعدها أعاد الصلاة وحدها. ابن أبي زيد لأنه نكسها وقوله : وهى إلى أذنانها مصاحبة ، ظاهره

من غير فصل بينهما وظاهره الوجوب، ونقل ابن الحاجب وجوب جلوس الخطيب قبلها وليؤذن لها وقواه ابن عبد السلام وقال ابن عرفة سنة وعلى الوجوب والسنية فالجلوس فاصل بينهما .

(تتمات : الأولى) يكفي في الخطبة ما تسميه العرب خطبة وقال البساطي وهو نوع من الكلام معروف بخلاف النظم والنثر قال في مغنيه كلام مسجع يشتمل على نوع من الذكر فان أتى بكلام نثر فظاهر كلام مالك أنه يعيد قبل الصلاة ويجزىء بعدها . الثانية شرط وصل الصلاة بها ويسير الفصل عفو . الثالثة يجب القيام للخطبتين وهو قول القامحى أبى بكر وسنيتة

أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام والمراد بالحاضر من كان مستوطناً مكة أو ذا طوى حين إحرامه بالعمرة ولو كان خرج لحاجة أو زيارة ، وأما من قدم محرماً بعمرة في أشهر الحج ونيته الاستيطان فإنه يجب عليه الهدى لأنه لم يكن وقت إحرامه بالعمرة مستوطناً ولا يسقط الهدى بالاقامة بمكة بغير نية الاستيطان ويشترط أن يحج من عامه ويزاد في وجوب الدم على المتمتع أن لا يعود إلى بلده أو مثل بلده في البعد وأن يفعل بعض أركان العمرة في أشهر الحج ولو بعض شوط من السعى بخلاف الحلاق ولا يشترط كونهما عن واحد فلو اعتمر عن غيره ثم حج عن نفسه أو بالعكس وجب الهدى ، ولا يشترط في التمتع صحة العمرة فلو أفسد عمرته ثم حج من عامه قبل قضائها فهو متمتع وعليه قضاء عمرته إذا حل من حجه وحجه تام ولو كرر العمرة في أشهر الحج فهدى واحد يجزئه ولو أحرم بعمرة وحل منها في أشهر الحج ثم أحرم بقران فعليه هديان هدى للتمتع وهدى للقران ولا يجوز نحر هدى التمتع والقران قبل يوم النحر فان فعل لم يجزه وقال الشيخ خليل ودم التمتع يجب بإحرام الحج وأجزأ قبله ، يريد أجزأ تقليده وإشعاره قبل الإحرام بالحج لانحره نص على ذلك ابن عبد السلام وغيره صح من مناسك الإمام الخطاب رحمه الله تعالى .

(* ثُمَّ إِنْ دَنَتْ *)

مَكَّةَ فَأَغْتَسَلَ بِذِي طَوًى بِلَا إِذَا وَصَلْتَ لِلْبَيْتِ فَاتْرُكَا لِلْبَيْتِ مِنْ بَابِ السَّلَامِ وَأَسْتَلِمَ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ بِهِ وَقَدْ يَسَّرَ مَتَى تُحَازِرُهُ كَذَا الْيَمَانِي

إِنْ لَمْ تَصِلْ لِلْحَجَرِ أَلَمَسَ بِالْيَدِ وَأَرْمَلْ ثَلَاثًا وَأَمْسِرْ بَعْدَ أَرْبَعًا وَادْعُ بِمَا شِئْتَ لَدَى الْمُلتَزِمِ وَآخِرُجْ إِلَى الصَّفَا وَقِفْ مُسْتَقْبِلًا وَأَسْعَ لِمَرْوَةِ قَعْفٍ مِثْلَ الصَّفَا وَأَرْبَعٌ وَقَفَاتٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَادْعُ بِمَا شِئْتَ بِسَعْيٍ وَطَوَافٍ وَيَجِبُ الطَّهْرَانِ وَالسَّكْرَةُ عَلَى وَعُدْ فَلَبَّ لِمُصَلَّى عَرَفَةَ

ذَلِكَ وَمِنْ كَذَا التَّنْذِيرِ أَدْخُلَا تَلْبِيَةً وَكُلَّ شُعْلٍ وَأَسْلُكَا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَكَبَّرْ وَأَنْتُمْ وَكَبَّرْنَ مُقْبِلًا ذَاكَ الْحَجَرَ لَكِنَّ ذَا بِالْيَدِ خُذْ بِيَانِي وَضَعْ عَلَى الْقَمَرِ وَكَبَّرْ تَقَعَّدِ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ أَوْ قِيعَا وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَعْدُ اسْتَلِمَ عَلَيْهِ ثُمَّ كَبَّرْنَ وَهَلَلَا وَخَبَّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ذَا أَقْفَمَا تَقَفْ وَالْأَشْوَاطُ سَبْعًا تَمَّامًا وَبِالصَّفَا وَمَرْوَةٍ مَعَ اعْتِرَافٍ مِنْ طَافَ نَذَبَهَا بِسَعْيٍ يُجْتَمَلِ وَحُطْبَةُ السَّابِعِ تَأْتِي لِلصَّفَةِ

أخبر أن من أحرم ثم دنت وقربت منه مكة فوصل إلى ذي طوى يريد أو ما كان على قدر مساقها

المختصر ترددا . الرابعة .
 ظاهر المذهب أن إسراهما
 كعدمهما وهو كذلك
 صرح به ابن عرفة . الخامسة
 يستحب كونه على منبر
 غربي المحراب . السادسة
 يستحب توكلته على عصا
 يمينه خوف العبث . السابعة
 قول صاحب الإرشاد أقبلها
 الشاء على الله تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وتخير وتبشير
 يفهم منه أنه لا يشترط فيها
 لفظ الحمد بل يحصل بكل
 ثناء وهو أيضا ظاهر قول
 صاحب المختصر ما تسميه
 العرب خطبة وهو ظاهر
 ما قدمناه عن البساطي .
 وعند الشافعية أن الحمد
 ركن فيها . قال النووي
 في الأذكار حمد الله تعالى
 ركن في خطبة الجمعة
 وغيرها لا يصح شيء منها
 إلا به وأقل الواجب الحمد لله
 والأفضل أن يزيد من
 الثناء ويؤخذ من قولهم
 ما تسميه العرب خطبة
 شرط كونها عربية وبه
 صرح الشافعية وسيأتي
 في كلام عياض استحبابه
 لاشتهارها على الثناء لله تعالى
 والحمد له ، وأشار الناظم
 للفرض العاشر بقوله :
 (وَوَقْتُهَا وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ
 إِنْ أُخِّرَتْ قَالُوا لِأَجْلِ
 الْعُذْرِ

اغتسل لدخول مكة بصب الماء مع إمرار اليد بلا تدلك وإلى ذلك أشار بقوله ثم إن دنت مكة
 فاغتسل بذى طوى بلا ذلك وقد تقدم أن هذا الغسل في الحقيقة للطواف بدليل سقوطه على من
 لا يطوف من حائض أو نفساء فاذا دخل مكة من غير غسل اغتسل ثم طاف هذا إن جاء نهارا
 وهو أفضل وإن جاء ليلا أو في آخر النهار استحب له أن يبيت خارج مكة فاذا أصبح اغتسل ودخل
 وإن اغتسل ثم بات لم يجزه ذلك الغسل ثم يدخل مكة من كداء الثانية التي بأعلى مكة وهو بفتح
 الكاف والدال المهملة وبالمد ، وقصرها الناظم للوزن ويهبط منها للأبطح والمقبرة تحتها وإن لم تكن
 في طريقه مالم يؤد إلى الرحمة وإذاية الناس فيتعين ترك ذلك وإذا وصل إلى الحرم قال اللهم إن هذا
 حرمك وحرم رسولك فخرم لحى ودحى على النار اللهم أمني من عذابك يوم تبعث عبادك فان كان
 محرما بعمره قطع التلبية حينئذ وكذا من كان محرما بحج مفردا أو قارنا وفاته الحج ، وأما المحرم
 بأحدهما ولم يفته الحج فيستمر يلبي إلى أن يصل لبيوت مكة وقيل إلى الطواف وعلى الأول درج
 الناظم حيث قال : إذا وصلت للبيوت فأتراك . تلبية ، وكان بعض السلف يقول عند دخوله مكة : اللهم
 البلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك وألزم طاعتك متعبا لأمرك راضيا بقدرك أسألك
 مسألة المضطر إليك المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني
 جنتك . وصحح الشافعية أن دخولها ماشيا أفضل فاذا دخل مكة ترك كل شغل وقصد المسجد ليطوف
 بالبيت طواف القدوم وعلى ذلك نبه الناظم بقوله وكل شغل واسلكا للبيت يريد إلا أن يخاف على
 رحله الضياع فيأويه فقله وكل بالنصب عطف على تلبية واستحب مالك للمرأة الجميلة إذا قدمت نهارا
 أن تؤخر الطواف إلى الليل ، ويدخل المسجد من باب بني شيبه وهو المعروف الآن بباب السلام وإلى
 ذلك أشار بقوله : واسلكا للبيت من باب السلام ويدور إليه إن لم يكن في طريقه فيقدم رجله اليمنى
 ويقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وسلم اللهم اغفر
 لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وهذا مستحب لكل من دخل مسجدا أي مسجدا كان قال
 ابن حبيب ويستحب إذا وقع بصره على البيت أن يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا
 بالسلام اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما ومهابة وتكريما وأنكر ذلك مالك خوف اعتقاد وجوبه
 والله أعلم ويستحضر ما أمكنه من الخضوع والخشوع ولا يركع تحية المسجد بل يقصد الحجر الأسود
 وينوي طواف القدوم أو طواف العمرة إن كان فيها ويعين النسك إن كان إحرامه مطلقا غير معين
 فيقبله فيه وهو مراد الناظم باستلام الحجر الأسود وسكن دال الأسود إعطاء للوصل حكم الوقف
 للوزن ويكبر وإن زوحم عن تقبيله لمسه يده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يكبر وإلى ذلك
 أشار الناظم بقوله : إن لم تصل للحجر المس باليد البيت فان لم تصل يده فبعود إن كان لا يؤذى به
 أحدا وإلا ترك وكبر ومضى ولا يشريده ولا يدع التكبير استلم أو لا .

(فائدة) قال ابن حجر استنبط بعضهم من مشروعية استلام الحجر جواز تقبيل كل من يستحق
 التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد الآدمي فيأتي في كتاب الأدب وأما غيره فنقل عن الإمام
 أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض
 أصحابه صحة ذلك ، ونقل عن أبي الضيف الجاني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف
 وأجزاء الحديث وقبور الصالحين اه ذكر ذلك قبل باب تقبيل الحجر وفي بعض أجوبة ابن حجر
 قال نص أحمد رضي الله عنه على كراهة تقبيل الحجر . وفي العيار وأما تعظيم الحجر بالتقبيل وجعله فوق

وَتُبْقِ مِنْهَا رَكْعَةً لِلْعَصْرِ

وقت صلاة الجمعة بركعتها مع الخطبة أول وقت صلاة الظهر من الزوال اتفاقا فلو فعلت مع الخطبة قبل الزوال أو فعلت الخطبة فقط قبله لم تصح لفقد شرطها عندنا وآخره عند ابن القاسم ما لم يدخل العصر ابن القصار ويدركها بركة قبله ويمتد لدوى الأعذار للغروب على المشهور وقيل إلى أن يصير للغروب ركعة وصححه عياض وغيره وهو في المدونة وفي اعتبار قدر الركعتين بالوسط أو بمعتاد قولان :

(فَهَذِهِ فُرُوضُهَا الْمُعَيَّنَةُ

بِهَاتِصَحِّحْ عِنْدَهُمْ مُبَيَّنَةٌ)

قد تقدم عد هذه شروطا وسماها هنا فروضا وكأنه يرى أنه لا فرق بينهما لأن كلا منهما لا بد منه .

باب السنن

(وَسُنَنُهَا وَنَافِلَاتُ

تَمَّ مَوَانِعُ وَمُفْسَدَاتُ

ذَكَرَهَا عِيَاضٌ فِي

قَوَاعِدِهِ

فَتَقَرَّرْ بِهِ وَبَسْمِلِهِ أَقْتَدِرْ)

أشار في هذين البيتين إلى أربع مسائل ، الأولى سننها فمنها الغسل لها

الرأس فغير مشروع اه ثم يشرع في الطواف فيطوف والبيت عن يساره سبعة أشواط وإلى ذلك أشار بقوله وأتم سبعة أطواف به وقد يسر فضمير به للبيت المتقدم في قوله واسلكا للبيت وجملة قد يسر حال من فاعل أتم أى أتم أيها الطائف سبعة أطواف بالبيت والحالة أنك قد يسرته أى جعلته لناحية اليسار هذا هو المناسب لما قبله من صيغ الخطاب ففي إسناد ضمير يسر إلى الغائب التفات إذ التقدير وقد يسر الطائف البيت ففاعل يسر اسم ظاهر والإسناد إلى الظاهر من باب الغيبة والله أعلم ، فاذا وصل إلى الركن اليماني وهو الركن الذي قبل الحجر الأسود لمسه بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل وكبر ومضى ، وأما الركنا الشاميان وهما اللذان يليان الحجر بكسر فسكون فلا يقبلهما ولا يستلمهما وهل يكبر عندهما أم لا قال ابن الحاجب على ما في بعض نسخه : بخلاف الركنين اللذين يليان الحجر فإنه يكبر فقط . ابن عرفة وقول ابن الحاجب يكبر لهما لأعرفه اه ابن حجر .

(فائدة) في البيت أربعة أركان : الأول له فضيلتان كون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخرين ولا يستلمان هذا على رأى الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضا اه . فاذا وصل إلى الحجر الأسود فذلك شوط وكلما مر به أو بالركن اليماني فعل بكل واحد منهما كما ذكرنا فيه إلى آخر الشوط السابع إلا أن تقبيل الحجر وليس اليماني أول مرة سنة وفيما بعدها مستحب فقط كما سيأتى بيانه وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وكبرن مقبلا ذاك الحجر متى تحاذيه كذا اليماني لكن ذا باليد خذ بياني

واسم الإشارة الأخير راجع للركن اليماني أى إن لمس الركن اليماني إنما هو باليد لا بالقلم كما في الحجر فان لم يصل إلى الحجر في الشوط الثاني فما بعده لمسه بيده ثم وضعها على فيه كما نبه عليه بقوله : إن لم تصل للحجر المس باليد وضع على القم وكبر تقتدى أى تتبع السنة في نسكك .

(فائدة) الطواف أحد مثلثات الحج كما مر وذلك أن للحج ثلاثة أطواف : طواف القدوم الذى الكلام الآن فيه وطواف الإفاضة وطواف الوداع ويرمل في الأشواط الثلاثة الأول من هذا الطواف ويمشى في الأربع بعدها وإلى ذلك أشار بقوله : وارمل ثلاثا وامش بعد أربعها ، والرمل فوق المشى ودون الجرى فان لم يرمل في الثلاثة الأول أو فى شيء منها لم يرمل فيما بعدها من الأشواط ولا يرمل النساء في طوافهن ولا يرمل الرجل إذا حج عن المرأة ومن زوحم عن الرمل فعلى وسعه ولا يرمل في غير طواف القدوم من طواف الإفاضة إذا كان سعى بعد طواف القدوم ولا في طواف الوداع أو التطوع ، ومن طاف بصبي أو مريض رمل بهما .

(فائدة) هذا أحد المواضع الثلاثة التى فيها يسرع الحاج ، والثاني بين الميلىن الأخضرين فى السعى بين الصفا والمروة ، والثالث بين محسر واد بين مزدلفة ومنى وذلك فى الرجوع من مزدلفة إلى منى صبيحة يوم العيد لرمى جمرة العقبة فالإسراع أحد مثلثات الحج أيضا كما تقدم ثم يصلى ركعتى الطواف يركعهما خلف المقام وعلى ذلك نبه بقوله : خلف المقام ركعتين أو قما ، خلف يتعلق بأوقعا وركعتين مفعوله ويقرأ فى الركعتين مع الفاتحة الكافرون فى الأولى والإخلاص فى الثانية وإن اقتصر على الفاتحة أجزأ . الخطاب والظاهر أنه لا بد لهما من نية تخصهما لأنه قد قيل بوجوبهما مطلقا وبسنتيهما كذلك وتبعيتهما للطواف ويستحب له الدعاء بما شاء من أمور الدين والدنيا بعد الطواف بالملتزم وهو ما بين الباب والحجر الأسود فيلتزمه ويعتقه واضعا صدره ووجهه وذراعه عليه باسطا كفيه

وعن مالك فرضيته وحكي اللخمي وابن بشير وغيرهما استحبابه .

﴿فوائد: الأولى﴾ لا ينتقض

هذا الغسل بنواقض

الوضوء لأنه مشروع

لنظافة الرفع الحدث

الأصغر وينقضه النوم

اختيارا والغداء فيعيده

لهما ولا يعيده لأكل

خفيف . الفائدة الثانية

قال في الطراز الظاهر أنه

يفتقر للنية خلافا لأشهب

في كونه للنظافة فلا يحتاج

لها ويحصل بالمضاف كماء

الورد والرياحين والريحان

وجوابه أنه مطلوب مع

النظافة فيدل على العبادة .

الفائدة الثالثة أنه سنة

لكل مصل لها ولو لم

تلتزمه . الفائدة الرابعة

اتصاله بالرواح أخرج

مالك في موطنه « ثم من

اغتسل يوم الجمعة غسل

الجنابة ثم راح في الساعة

الأولى فكأنما قرب

بدنه ومن راح في الساعة

الثانية فكأنما قرب بقرة

ومن راح في الساعة الثالثة

فكأنما قرب كبشا

أقرن ومن راح في الساعة

الرابعة فكأنما قرب

دجاجة ومن راح في

الساعة الخامسة فكأنما

قرب بيضة فإذا خرج

الإمام حضرت الملائكة

يستمعون الذكر »

كفعل ابن عمر لقوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وعلى ذلك نبه بقوله : وادع بما شئت لدى الملتزم، وهو أحد المواضع الخمسة عشر التي قال الحسن البصري رضى الله عنه يستجاب فيها الدعاء وهى : فى الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفى البيت وعند زمزم وعند الصفا وعند المروة وفى المسعى وخلف المقام وفى عرفات وفى مزدلفة وفى منى وفى الجمرات الثلاث ، ذكر الناظم منها فى هذا المحل خمسة فإذا فرغ من الطواف وركعتيه قبل الحجر الأسود وعلى ذلك نبه بقوله : والحجر الأسود بعد استلم ، ثم يخرج إلى الصفا من أى باب أحب عند مالك واستحب ابن حبيب خروجه من باب الصفا ويقدم رجله اليسرى فى الخروج ويقول ماتقدم عند الدخول إلا أنه يقول هنا وافتح لى أبواب فضلك وهذا مستحب لكل من خرج من مسجد أى مسجد كان فإذا وصل إلى الصفا رقى عليها ويستحب ذلك للمرأة إن خلا الموضع فيقف مستقبل القبلة ولا يستحب رفع يديه على المشهور ثم يقول «الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير ، لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده» ثم يدعو يقول ذلك ثلاث مرات قال ابن حبيب ولا يدع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينزل ويمشى ويشغل بالذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا بقى بينه وبين الليل المعلق فى ركن المسجد نحو ستة أذرع خبّ والحجب فوق الرمل حتى يصل إلى الميلىن اللذين أحدهما فى جوار المسجد والآخر فى جوار بلاط العباس رضى الله عنه فيترك الحجب ويمشى حتى يبلغ المروة فذلك شوط فإذا وصل المروة رقى عليها ويفعل كما تقدم فى الصفا ثم ينزل ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحجب فإذا وصل إلى الصفا فذلك شوط ثان وهكذا حتى يستكمل سبعة أشواط يعدّ الذهاب للمروة شوطا والرجوع منها للصفا شوطا فيقف أربع وقفات على الصفا وأربع على المروة فيبدأ بالصفا ويختم بالمروة وإلى صفة السعى وبعض ما يتعلق به أشار بقوله : والحجر الأسود بعد استلم وأخرج إلى الصفا ، الأبيات الثلاث فقوله والحجر مفعول مقدم باستلم بمعنى قبل وهذا التقييل أول سنن السعى وبعد بالضم لقطعه عن الإضافة والتقدير بعد ما ذكر من الطواف وركعتيه ومستقبلا حال من فاعل قف والضمير المحرور يعلى للصفا وهو تصريح بالرقى على الصفا كما تقدم وقوله مثل الصفا أى فى الرقى عليه والوقوف مستقبلا والتكبير والتهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ، وذا اقتفا أى اتباع للسنة حال فاعل خب وأربع وقفات بتسكين قاف وقفات مفعول تقف بعده وباء بكل للاستعلاء بمعنى على على حدّ «من إن تأمنه بقطار» أى عليه بدليل «هل آمنكم عليه» وضمير منهما للصفا والمروة والأشواط مفعول تمما وتقدم استحباب الدعاء فى الملتزم ، ثم نص هنا على استحبابه فى أربع مواضع آخر أشار إليها بقوله وادع بما شئت البيت ومع اعتراف أى بالذنب والتقصير حال من فاعل ادع والله أعلم وأشار بقوله ويجب الطهران البيت إلى أن من طاف بالبيت يجب عليه الطهران يعنى طهارة الحث وهى إزالة النجاسة عن ثوبه وبدنه ولا إشكال فى طهارة مكان الطواف وطهارة الحدث الأصغر بالوضوء أو التيمم لمن يباح له التيمم ويجب عليه أيضا ستر العورة ولا يجب عليه ترك الكلام كما فى الصلاة بل يباح له الكلام فيه وأن من سعى بين الصفا والمروة يستحب له ذلك ولا يجب عليه . واعلم أن واجبات الطواف ثمانية : الثلاث المذكورة فى هذا البيت طهارة الحدث والحث وستر العورة . الرابع إكمال سبعة أشواط وقد يستفاد هذا الواجب من أمره بتمام سبعة أشواط فى قوله وأتم سبعة أطواف به . الخامس موالة هذه الأشواط . السادس كون الطواف داخل المسجد ويستروح

قال مالك الذي يقع في قاي
أن هذه الساعات كلها
ساعة واحدة وليست من
ساعات النهار العادية ،
وقوله غسل الجنابة أى
مثل غسل الجنابة في
الإتيان بواجباته ومسنوناته
ومستحباته ولا يريد كونه
عن جنابة خاصة .

﴿تسكيت﴾ يلزم على
قول ابن حبيب والشافعي
أن تكون الصلاة
قبل الزوال لأن الحديث
إنما يقتضى خمس ساعات
فلا بد من التجوز في
أحد الوجهين ، وأشار
الناظم للمسئلة الثانية بقوله
نأفلات أى لها فضائل وهى
كثيرة لا نطيل بذكرها
وسنذكر كلام عياض فيما
يتعلق بالسنن والفضائل ،
وأشار للمسئلة الثالثة
بقوله ثم موانع أى
الأعذار المبيحة للتخلف
وهى سبعة الأول ما يتعلق
بالنفس كالمرض الشديد
أو العجز عن التصرف
وحكم الشيخ الكبير
حكم المريض الذى لا يجد
مركوبا أو أعشى لا يجد
قائدا أو علة لا يمكنه
المكث في المسجد بسببها
وكشدة الوحل وشدة
المطر وقيل لا يبيحان
التخلف وكذا الجذام
قال سحنون لاجمعة عليهم
وأطلق ابن حبيب يجب
على كل من مشى منهم

هذا من قوله واسلكا للبيت من باب السلام الخ . السابع كونه خارجا عن الشاذروان وعن ستة
أذرع من الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم إذ لو طاف وبعض بدنه مسامت للشاذروان كان بعض
بدنه داخل البيت وكذا إن طاف داخل ستة أذرع من الحجر لأنها من البيت اختصرت من بنائه
وعلى هذا فينبغي تنبيه الطائف على ذلك فلا يطوف مطأطئ الرأس بل يثبت قدميه وينصب قامته
بعد التقييل وحينئذ يشرع في الطواف وقد يستروح هذا من كون الواجب الطواف بالبيت لافيه
وأنكر ذلك القباب في شرح قواعد عياض واستبعده بأن الضحابة والتابعين ومن بعدهم لا يمكن أن
يخفى هذا عليهم وكيف لم ينبهوا عليه . الثامن كون البيت عن يساره وقد صرح بهذا في قوله وقد
يسر كما تقدم . الخطاب فإن ترك شيئا منها ناسيا أو عامدا لم يصح طوافه إلا إذا طاف بالنجاسة ساهيا
فانه إن ذكر في الطواف نزع النجاسة وبني على مقاله ابن الحاجب والشيخ خليل وغيرهما وإن
أنكره ابن عرفة فقد قال التونسي إنه الجارى على مذهب ابن القاسم وإن ذكر بعد صلاة الركعتين أعادهما باقرب .
الطواف وقبل الركعتين نزع النجاسة وصلى شوب طاهر فإن ذكر بعد صلاة الركعتين أعادهما باقرب .
وحكم ستر العورة حكم النجاسة ولو طاف غير متطهر أعاد فلو رجع إلى بلده قبل الإعادة رجع من
بلده إذا كان الطواف ركنا على المشهور وقال المغيرة يهدى ويحزئه وإن انتقض وضوؤه في أثناء الطواف
تطهر واستأنف فإن كان كمن لم يطف فإن انتقض بعد كمال الطواف وقبل الركعتين توطأ
وأعاد الطواف الواجب وهو مخير في التطوع ، ومن رعف في الطواف خرج فغسل الدم وبني
على ما فعل من الطواف كما في الصلاة ، ومن أقيمت عليه الفريضة وهو في الطواف قطعه
وصلى ويستحب أن يخرج على كمال شوط وإن بقي عليه شوط أو شوطان فلا بأس أن يتمه
قبل أن يحرم الإمام فإذا سلم من صلاته قام في الحال وبني على ما طافه فإن جالس بعد الصلاة طويلا
أو تنفل بطل الطواف واستأنفه ، ومن كان في طواف تطوع وخاف أن تقام صلاة الصبح وهو لم يصل
الفجر فله أن يقطع الطواف ويصلى الفجر ثم يبني على طوافه ولا يقطع الطواف للصلاة على الجنابة
فإن فعل بطل طوافه وابتدأه وإن شك في عدد ما طافه بني على الأقل إلا أن يكون مستنكحا ؛ وأما
البدء من الحجر الأسود فمن الواجبات التي تجبر بالدم كما تقدم في الفرع العاشر من القسم الأول
الذى يجب فيه الدم اتفاقا فإن ابتداء من غيره ألغى ذلك وأتم إلى الحجر فإن اعتد بذلك وأتم إلى
الموضع الذى بدأ منه ولم يذكر حتى طال أو انتقض وضوؤه أعاد الطواف والسعى بعده مادام بمكة
فإن خرج من مكة أو تباعد أجزأ وعليه الهدى كما تقدم إلا أن يكون ابتداء من بين الحجر الأسود
والباب فإن هذا يسير ولا يعيد ولو كان بمكة إذا أتم إلى الموضع الذى بدأ منه ولو طاف والبيت مخفى
عينه رجع كالطهارة على المعروف ومن ذكر في أثناء سعيه أنه ترك من طوافه شوطا أو أكثر قطعه
وكمل طوافه وأعاد ركعتيه وإن أكمل سعيه وتطاول أعاد الطواف من أوله ، ولو طاف خارج المسجد
لم يحزه اتفاقا ولا يبعد في الطواف عن البيت فإن طاف وراء زمزم أو في السقائف لزحام فلا بأس
وإن طاف في السقائف لالزحام بل لحر ونحوه أعاد قاله في المدونة وفي رجوعه له من بلده قولان
ولا خلاف في مشروعية ركعتي الطواف ولا في عدم ركعتيهما وفي وجوبهما وسنيتيهما ثالثا تبعيتهما
للطواف فإن كان واجبا فكهما الوجوب وإن كان غير واجب فكذلك هما . وسنن الطواف أربع
المشي وتقدم أن من ركب فيه يجب عليه الدم وأنه واجب لاسنة ولكن تقدم أيضا أن بعضهم يعبر
عن المتأكد من غير الأركان بالواجب وبعضهم بالسنة . والثاني تقييل الحجر الأسود أول الطواف

ولا يمنعون من دخول المسجد لها ويكونون آخر الصفوف دون سائر الصلوات وبه قال مطرف .

﴿ تنبيه ﴾ كلام صاحب المختصر يحتمل الإطلاق فيوافق قول سحنون أو يحتمل التقييد فيوافق قول ابن حبيب فانه جعل من جملة الأعداء البديعة للتخلف عنها الجذام الثاني من الأعداء المال كخوف سلطان إن وجده أخذ ماله بغير وجه شرعي أو خاف ضياعه بسرقة أو غرق أو حرق أو ما في معناه الثالث من الأعداء خوف السجن في دين لا وفاء له عنده أو خوف ضرب. الرابع إذا لم يجد ستر العورة الخامس من خاف على نفسه الهلاك بسبب دم ترتب عليه يرجو بتخلفه العفو عنه . السادس أكل ماله راحة كرهية كالثوم. السابع التمريض للقريب كأحد أبويه أو أخواته وأولاده وإشرافه على الموت وليس له من يقوم به وكذا زوجته وكذا لو اشتغل بتجهيز للدفن أو خاف عليه التغيير وكذا لو كان المريض أحنيا وخشى ضيعته واشتغل بمداواته وقوله ذكرها عياض في قواعده أي ذكر

ولس الركن اليماني أول شوط وغير ذلك مستحب فقط ولا يكبر إذا حاذى الركنين الشاميين . والثالث الدعاء مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما في معناها . قال الشيخ أبو محمد في مناسكه ويقول في الطواف «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» . الرابع الرمل للرجال وللنساء في طواف القدوم وطواف الإفاضة للمراهق والمحرم بمكة لكن مشروعيته في طواف القدوم أقوى وكلها تؤخذ من كلام الناظم لكن باعتبار الفعل لا باعتبار الحكم من سنية أو غيرها . وشروط السعي ثلاثة: الأول إكمال سبعة أشواط كمانه عليه بقوله: والاشواط سبعة. الثاني البداية بالصف كما قد يستروح ذلك من قوله وأخرج إلى الصف. الثالث تقدم طواف صحيح عليه ، وأما كون الطواف واجبا فليس بشرط بل ذلك من الواجبات التي تجبر بالدم كما تقدم . وسننه تقبيل الحجر بعد ركعتي الطواف والرقى على الصف والمروة والإسراع بين الميئين الأخضرين فوق الرمل في الأطواف السبعة والدعاء . ويستحب للسعي شروط الصلاة من طهارة حدث وخبث وستر عورة وعلى ذلك نبه بقوله نديها بسعي يحتلى وجملة يحتلى خبر ندب أي ظهر ظهور العروسة المحلوة . الجوهري جلوت العروس جلاء وجلوة واجتليتها بمعنى إذا نظرت إليها محلوة . ويستحب دخول البيت أعنى الكعبة المشرفة ، ويجوز التنفل فيها. قال مالك ويتنفل إلى أي جهة شاء ثم قال أحب إلى أن يجعل البيت خلف ظهره وروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت «عجبا للمرء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع رأسه إلى السقف ليدع ذلك إجلالا لله وتعظيما لدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فما اختلف نظره موضع سجوده حتى خرج منها» الرسالة فإذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلها وإلى ذلك أشار بقوله : وعد قلب لمصلى عرفة، أي عد بعد الفراغ من السعي لما كنت تفعله قلب واستمر على ذلك إلى أن تروح لمصلى عرفة واقطعها ولا تلب بعد ذلك فإذا كان اليوم السابع من ذي الحجة ويسمى يوم الزينة أتى الناس إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر ويوضع المنبر ملاصقا للبيت على يمين الداخل له فيصلى الإمام الظهر ثم يخطب خطبة واحدة ولا يجلس في وسطها وفي جلوسه في أولها قولان ويفتتحها بالتكبير ويخللها به خطبة العيد يعلمهم فيها كيف يحرم من لم يكن أحرم وكيفية خروجهم إلى منى وما يفعلون إلى زوال الشمس من يوم عرفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وخطبة السابع تأتي للصفة خطبة مفعول تأتي وهو بمعنى تحضر والمراد الطلب بدليل عطفه على قوله وعد قلب أي يطلب منك حضور الخطبة والإتيان إليها وقوله للصفة يتعلق بمحذوف صفة خطبة على حذف مضاف أي المشروعة لتعليم الصفة ويحتمل أن يتعلق بتأتى على حذف مضاف أيضا أي لتعلم الصفة .

﴿ فائدة ﴾ الخطبة إحدى مثلثات الحج فالأولى هذه بعد ظهر اليوم السابع بمكة والثانية يوم عرفة بعرفة بعد الزوال والثالثة تأتي يوم النحر بمنى وقد ترك العمل بها في هذا الزمان . واختلف هل يجلس في أول هذه الخطب الثلاث أو لا ؟ على قولين .

(وَتَأْمِنَ الشَّهْرَ أَخْرَجَنَ لِمَنِي بِعَرَافَاتٍ تَأْسِمًا نُزُولُنَا
وَاعْتَسَلَنَ قُرْبَ الزَّوَالِ وَاحْضُرَا الْخُطْبَتَيْنِ وَاجْمَعَنَّ وَانْصُرَا
ظَهَرَ بَيْتُكَ ثُمَّ الْجَبَلَ اصْعَدَ رَاكِبًا عَلَى وُضُوئِهِ ثُمَّ كُنْ مُوَظِّعًا

فرائضها الزائدة على
فرائض الصلاة وسننها
وفضائلها وممنوعاتها المختصة
بها ونص ما في قواعده
رحمه الله تعالى فرائضها
الزائدة على فرائض الصلاة
المختصة بها عشرة: الامام
والجماعة والجامع والخطبة
والسعي إليها وترك اللغو
فيها والطهارة لها والانصات
لها وإن لم يسمعها وتقديعها
على الصلاة وصلاتها
ركعتين والأذان لها وقيل
سنة لها هـ .

﴿تنبيه﴾ المراد بالطهارة
لها أى بالماء وعلى القول
بأن الأذان من فرائضها
تكون إحدى عشرة
والمشهور أن الأذان لها
سنة ثم قال وسننها المختصة
بها الزائدة على سنن الصلاة
عشرة أيضا الغسل لها
عند الرواح والطيب
والسواك والتجمل باللباس
والجهر بقراءتها وقراءة
سورة الجمعة في الأولى
واستقبال الامام في خطبته
وكونها خطبتين والجلوس
أول الخطبة ووسطها
والقيام لها في بقيتها
واخذ النبر لها .

﴿تنبيه﴾ ذكر أن السنن
الزائدة عشر وعدها
إحدى عشر واقتصر
صاحب المختصر على
استحباب الطيب لها وعلى
استحباب التجمل في
اللباس وعلى استحباب

على الدُّعَاءِ مُهِلًّا مُبَيِّهًا مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُسْتَقْبِلًا
هُنِيَّةً بَعْدَ خُرُوبِهَا تَقِفُ وَانْفِرُ لِمِزْدَلِفَةٍ وَتَنْصَرِفُ
فِي الْمَازَمِينِ الْعَلَمَيْنِ نَسْكَبُ وَأَقْصُرُ بِهَا وَاجْمَعُ عِشَاءً لِمَغْرِبِ
وَاحْطُطْ وَبِتْ بِهَا وَأَخِي لَيْلَتِكَ وَصَلِّ صُبْحَكَ وَغَسِّسْ رِحْلَتَكَ
قِفْ وَادْعُ بِالشَّعْرِ لِلْإِسْفَارِ وَأَمْرِ عَنِ فِي بَطْنِ وَادِي النَّارِ
وَسِرْ كَمَا تَكُونُ لِلْعَقَبَةِ فَأَرْمِ لَدَيْهَا بِحِجَارِ سَبْعَةٍ
مِنْ أَسْفَلِ نُسَاقُ مِنْ مِزْدَلِفَةٍ كَالْقَوْلِ وَانْحَرْ هَذَا أَنْ يَعْرِفَهُ
أَوْقَفْتُهُ وَاحْلِقْ وَسِرْ لِلْبَيْتِ نَظْفٌ وَصَلِّ مِثْلَ ذَلِكَ النَّعْتِ
وَارْجِعْ فَصَلِّ الظُّهْرَ فِي مَنَى وَبِتْ إِمْرَ زَوَالِ غَدَةِ ارْمِ لَا تَقِفْ
ثَلَاثَ جَمْرَاتٍ يَسْمَعُ حَصِيَّاتٍ لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَقِفْ لِلدَّعَوَاتِ
طَوِيلًا ائْرَ الْأَوَّلَيْنِ أُخْرَا عَقِبَةً وَكُلَّ رَنِي كَبْرًا
وَأَفْعَلْ كَذَلِكَ ثَلَاثَ النَّحْرِ وَزِدْ إِنْ شِئْتَ رَابِعًا وَتَمَّ مَا قُصِدَ

إذا كان اليوم الثامن من ذى الحجة ويسمى يوم التروية مشتق من الرى لأن الناس يعدون فيه الماء
ليوم عرفة أحرم من لم يكن أحرم قبل ذلك فاذا زالت الشمس منه طاف الناس سبعا ثم خرجوا من
مكة إلى منى ملين بقدر ما يدر كون بها صلاة الظهر آخر وقته المختار ويكره التراخي عن ذلك
إلا لعذر وكذلك يكره التقدم قبله فاذا وصلوا إلى منى نزلوا بها حيث شاءوا وصلوا بها الظهر
والعصر والمغرب والعشاء والصبح كل صلاة في وقتها ويقصرون الرباعية بمنى للسنة إلا أهل منى فأنهم
يتمونها وإذا كان يوم التروية يوم جمعة فقال مالك يصلى الإمام بمنى ركعتين سرا بغير خطبة ومن
خاف خروج وقت الظهر في الطريق قبل أن يصل إلى منى صلاها وتردد مالك في قصره وإمامه قال
سند والأحسن أن يقصر ويبيت الناس بمنى وهذه الليلة من الليالي التي يطالب إحيائها فليكثر فيها
من الصلاة والدعاء والذكر وإلى الخروج لمنى أشار الناظم بقوله : وثامن الشهر أخرج منى للسنة
أن لا يخرج الناس من منى يوم عرفة وهذه السنة أعنى المبيت بمنى قد أميت عند كثير من الناس
فينبغي المحافظة على إحيائها فاذا وصل إلى عرفة فليزل بمنى وهي السنة وقد تركت اليوم غالبا وإنما
ينزل الناس في موضع الوقوف فينبغي المحافظة على إحياء هذه السنة أيضا وعلى النزول بعرفة نيه الناظم
بقوله : بعرفات تأسعا زولنا، فاذا قرب الزوال فليغتسل كغسل دخول مكة فاذا زالت الشمس فليرح
إلى مسجد نمرة ويقطع التلبية حينئذ فلا يابى بعد ذلك على المشهور إلا أن يكون أحرم في عرفة
فليلب حينئذ ويقطع لأن كل إحرام لا بد له من التلبية ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين يجاس بينهما
يعلم الناس فيهما ما يفعلون إلى اليوم الثاني من يوم النحر ثم يصلى بالناس الظهر والعصر جمعا وقصرا

وإن كان مسبوقاً وقراءة هل أتاك في الركعة الثانية وأجاز مالك القراءة في الثانية بسورة الأعلى وإذا جاءك المنافقون وقال صاحب المختصر يستحب أن يستقبله غير الصف الأول ونص على وجوب الخطبتين لها وحكى في سنية القيام لهما ووجوبه تردداً ، ثم قال عياض وفضائلها المستحبات لها المختصة بها عشرة أيضاً التهجير لها ووصل الغسل بالرواح واستعمال خصال الفطرة فيها من قص الشارب وتنف الإبطين والاستحداود وتقليم الأظفار والاقتصار في خطبتها والتوكؤ على سيف أو عصا أو شبهه فيها واشتمالها على الثناء على الله تعالى والحمد له والشهادتين والتذكير وقراءة آية من القرآن والدعاء للأمة والركوع قبلها ما لم يخرج الإمام وترك الركوب في السعي إليها وكثرة الذكر والدعاء قبلها ، ثم قال عياض ومنوعاتها المختصة بها عشرة أيضاً البيع والشراء بعد النداء وهو الأذان الثاني إلى انقضاء صلاتها والتنفل منذ يخرج الإمام على الناس للخطبة والتنفل بعدها في المسجد وهو في الإمام أشد والكلام والإمام يخطب

لكل صلاة أذان وإقامة ، ومن لم يحضر صلاة الإمام جمع وقصر في رحله ولو ترك الحضور من غير عذر ويتم أهل عرفة بها فإذا كان يوم عرفة يوم الجمعة فقال ابن الحاجب والصلاة سرية ولو وافقت الجمعة . التوضيح قيل إن الرشيد جمع مالكا وأبا يوسف فسأل أبو يوسف مالكا عن إقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز لأنه صلى الله عليه وسلم وافق الجمعة بعرفة في حجة الوداع ولم يصالحها فقال أبو يوسف قد صلاها لأنه خطب خطبتين وصلى بعدها ركعتين فقال مالك أجهر فيهما بالقراءة كما يجهر في الجمعة فسكت أبو يوسف وسلم اه في مناسك الشيخ خليل ما حاصله أنه ينبغي أن تكون وقفة الجمعة أفضل قائلاً ولم أر في ذلك نضوا وإنما كانت أفضل لأنه ورد حديث بذلك وهو وإن لم يصح فيستأنس به في فضائل الأعمال ولأنها وقفته صلى الله عليه وسلم ولأنه قد ثبت أن يوم الجمعة أفضل الأيام ومن البدع ما يفعل في سائر الأمصار من الوقوف يوم عرفة للتكبير والدعاء وعلى الاغتسال وحضور الخطبتين والجمع بين الظهرين وتقصير هانبه بقوله واغتسلن قرب الزوال واحضرا الخطبتين واجمعن وقصر اظهريك . ثم يدفع الإمام والناس إلى موقف عرفة ، وعرفة كلها موقف وحيث يقف الإمام أفضل والوقوف راكباً أفضل لفعله عليه الصلاة والسلام إلا أن يكون بدابته عذر وثبت أنه عليه الصلاة والسلام وقف مفطراً والقيام أفضل من الجلوس ولا يجلس إلا لتعب وتجلس المرأة ووقوفه طاهراً متوضئاً مستقبلاً القبلة أفضل قال ابن شعبان ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك الحمد وهو على كل شيء قدير . قال ابن حبيب وإذا سألت فابسط يديك وإذا رهبت واستغفرت فحولها ولا تزال كذلك مستقبلاً القبلة بالخشوع والتواضع والتذلل وكثرة الذكر بالتهليل والتسبيح والتعظيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لنفسك ولو لديك والاستغفار إلى أن تتحقق غروب الشمس إذ الوقوف الركني هو الكون في عرفة في جزء من ليلة النحر فإذا بقي بها حتى تتحقق الغروب فقد حصل القدر الواجب من الوقوف ، ومن خرج من عرفة قبل الغروب ثم لم يعد إليها حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج فيتحلل منه بأفعال عمرة ويجب عليه القضاء في قابل والهدى وإلى الوقوف بعرفة وكيفيته ووقته أشار بقوله ثم الجبل اصعد راكباً إلى قوله هنية بعد غروبها تقف فإذا غربت الشمس وتحقق غروبها دفع الإمام ودفع الناس معه إلى المزدلفة بسكينة ووقار فإذا وجد فرجة حرك دابته وليحذر مما يعتقده كثير من الجهلة وهو أن من لم يخرج من بين العلمين أي الجبلين لاحتج له فتحصل بسبب ذلك المزاخرة العظيمة والضرر الكبير وربما أسرع بعض الناس بالخروج وقرص الشمس لم يغيب فيذهب بغير حج فينبغي أن يخرج من ناحية أخرى ليسلم من ذلك ويعلم من يراه أن ذلك ليس بشرط ولا سيما إن كان ممن يقتدى به فإن لم تكثر الزحمة فيكره المرور من غير ما بين المأزمين وهما الجبلان اللذان يمر الناس من بينهما إلى المزدلفة ويذكر الله في طريقه ويؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فإذا وصل إليها صلى المغرب والعشاء جمعاً ويقصر العشاء بأذانين وإقامتين إن تيسر له مع الإمام وإلا ففي رحله ويتم أهل مزدلفة بها والضابط في التقصير أن أهل كل مكان يتمون به ويقصرون فيما سواه فأهل مكة يتمون بها ويقصرون فيما سواها من منى وعرفة ومزدلفة ويتم أهل عرفة بعرفة ويقصرون بمنى ومزدلفة ويتم أهل مزدلفة بها ويقصرون في عرفة ومنى ويتم أهل منى بها ويقصرون في عرفة ومزدلفة ويبدأ بالصلاة حين وصوله قال مالك ولا بأس بحط الرحل الخفيف قبل الصلاة وأما المحامل ، فلا ولا يتعشى إلا بعد الصلاتين إلا أن يكون عشاء خفيفاً فلا بأس به بعد صلاة المغرب وقبل العشاء وبعدها أولى والنزول بمزدلفة واجب والمبيت بها

في المواضع المحجورة المملوكة أو على ظهر المسجد أو المنار وأن تجمع بجامعين في مصر واحد إلا لعذر والسفر يومها قرب الصلاة وفهم منه أن التخطي قبل جلوس الإمام على المنبر جائز وهو كذلك وفهم من منع السفر قبل الصلاة أي عند الزوال عدم منعه قبل ذلك ، ويدخل تحته صورتان جوازهما قبل الفجر وكراهتهما بعده إلى ما قبل الزوال وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار ابن الجلاب وجماعة ، وأشار الناظم للمسألة الرابعة بقوله ومفسدات ، قال عياض ومفسداتها المختصة بها عشرة أيضاً مع مفسدات الصلاة كما تقدم أي يضم مفسدات غيرها من الصلوات إلى هذه العشر ثم بين العشرة بقوله وهي نقص فرض من فرائضها المختصة بها وأن تصلى أربعاً وانقضاء الناس عن إمامهم فيها أو تركه حتى يخطب وحده أو يصلى وحده أو في جماعة لا تنقام بهم الجمعة فلا تصح الصلاة له ولا لمن بقي معه وخروج وقتها وهو إلى الغروب أي ينتهي به وقيل هو إلى دخول وقت العصر وقيل

إلى الفجر سنة كما تقدم فإن لم ينزل بالكية فعليه الدم ولا يكفي في النزول إناخة البعير بل لابد من حط الرجل والجلوس ساعة. قال سند النزول الواجب يحصل بحط الرجل والاستمکان من البث. ويستحب إحياء هذه الليلة بالعبادة وأن يصلي بمزدلفة الصبح في أول وقتها ، وإلى النفر لمزدلفة وجمع العشاءين والبيت بها وإحياء تلك الليلة وصلاته بها الصبح أشار بقوله وانفر لمزدلفة وتنصرف إلى قوله وصل صبحك ثم إذا صلى الصبح يقف بالمشعر الحرام مستقبل القبلة والمشعر عن يساره فيثنى على الله تعالى ويصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو لنفسه ولوالديه وللمسلمين. والمشعر اسم لبناء مزدلفة ويطلق على جميعها وكلها موقف ولا وقوف عند المشعر قبل صلاة الصبح ولا بعد الإسفار ويلقط سبع حصيات بحجر العقبة من المزدلفة وأما بقية الحجار فيلقطها من أي موضع شاء من منى أو غيرها ثم يدفع قرب الإسفار إلى منى ويحرك دابته يبطن محسر وهو قدر رمية بحجر ويسرع الماشي في مشيه وقد تقدم أن الإسراع في ثلاثة مواضع فهو أحدمثلثات الحج فإذا وصل إلى منى أتى جرة العقبة على هيئته من ركوب أو مشى إلا أن يكون في إتيانه كذلك إذا ذاب للناس فيحط رحله ويأتي فإذا وصل إليها وهى على طريق منى استقبلها ومنى عن يمينه ومكة عن يساره ثم يرميها بسبع حصيات متوالات يكبر مع كل حصاة فان رماها من فوقها أجزأ وليس تغفر الله فإذا رمى جرة العقبة في يوم النحر فقد حصل له التحلل الأول ثم يرجع إلى منى فينزل حيث أحب وينحر هديه إن أوقفه بعرفة وإن لم يقف به بعرفة ينحره بمكة بعد أن يدخل به من الحل ثم يحاق جميع شعر رأسه وهو الأفضل أو يقصره ثم يأتي مكة فيطوف طواف الإفاضة في ثوبى الحرامه استجباً ثم يصلى ركعتين ثم يسعى سبعة أشواط كما تقدم إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم فان كان قد سعى بعده لم يعد السعى وهذا هو التحلل الثاني ويسمى التحلل الأكبر وسيأتي بيان ما يحل له مما كان حراماً عليه بالتحلل الأول أو الثاني ويدخل وقت طواف الإفاضة بطلوع الفجر من يوم النحر ، وإلى التغليس أى التكبير بالرحلة من المزدلفة والوقوف بالمشعر للدعاء والإسراع يبطن محسر ورمى جرة العقبة ولقطها من المزدلفة ونحر الهدى والحاق والطواف للإفاضة وصلاة ركعتين بعده كما تقدم أشار الناظم بقوله وغاس رحلتك قف وادع إلى قوله مثل ذلك النعت فقوله قبل وانفر أى من عرفة لمزدلفة هو بكسر الفاء قال تعالى « انفروا خفافاً وثقالاً » ونون مزدلفة للوزن ومعنى وتنصرف في المأزمين أى بينهما وهذا حيث لا يكثر الازدحام كما مر والمأزمان العمان وهما الجبلان اللذان يمر الناس بينهما إلى المزدلفة فلذلك أبدل منه العلمين ومعنى نكب أى جنب الانصراف إلى المزدلفة من غير ما بين الجبلين المذكورين فحذف مفعول نكب والله أعلم وصغير بها للمزدلفة والباء ظرفية متعلقة باقصر ومفعوله محذوف للعلم بأن محل القصر الرابعة وعشام مقصور منون مفعول اجمع واحطط أى الرجل وتقدم أنه لا يكفي إناخة البعير بل حط الرجل وضيم بها للمزدلفة أيضاً ويتنازع فيه احطط وبت ومعنى غلس رحلتك ارتحل وقت الغلس وهو اختلاط الضوء بالظلام ومعنى وسر كاتكون أى على هيئتك من ركوب أو مشى كما مر ونائب تساق للاحجار ومفهوم الشرط في قوله إن أوقفته بعرفة أنه إن لم يقف به بعرفة فلا ينحره بنى وهو كذلك بل ينحره بمكة كما تقدم ومثل ذلك النعت راجع للطواف وصلاة الركعتين بعده فيقبل الحجر أولاً ثم يجعل البيت عن يساره إلى آخر ما ذكر في طواف القدوم ويوقع الركعتين في المقام بالكافرون والإخلاص إلى غير ذلك مما تقدم فإذا فرغ من طواف الإفاضة وسعيه إن كان لم يسع كما تقدم رجع إلى منى بلا تأخير فان إقامته بها حينئذ أفضل من إقامته بمكة والأفضل له أن يصلى الظهر بنى إن أمكنه ويقم بها إلى أن

على الآخر وأن يكون (١٥٤) بين الخطبة والصلاة مدة طويلة فإن ذلك يوجب إعادتها وأن تكون الجمعة

يكمل حجه والمبيت بمنى واجب ثلاث ليال لمن لم يتعجل وليلتين للمتعجل فإن تركه جل ليلة فعليه دم كما تقدم ويشترط في المبيت أن يكون فوق جمرة العقبة فمن بات دونها فكأنه لم يبيت بمنى ويسقط المبيت عن الرعاة فإذا رموا في يوم النحر يرخص لهم أن يذهبوا ويأتوا في اليوم الثالث فيرموا لليوم الثاني ثم لليوم الثالث ولا دم عليهم ويسقط المبيت أيضا وعن ولي السقاية بمكة فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني وتحقق الزوال فليذهب ماشيا متوضئا قبل صلاة الظهر ومعه إحدى وعشرون حصاة فيبتدىء بالجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد منى فيرميها من جهة مسجد الحيف استحبابا وهو مستقبل مكة بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يتقدم أمامها وهو مستقبل القبلة ثم يدعو ويمكث في دعائه قدر إسرار سورة البقرة ثم يأتي الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات من جهة مسجد الحيف أيضا ثم يتقدم أمامها ذات الشمال ويجعلها على يمينه ويدعو قدر إسرار سورة البقرة أيضا ثم يأتي جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات ولا يقف عندها لأن موضعها ضيق ولذلك لا ينصرف الذي يرميها على طريقه لأنه يمنع الذي يأتي للرمي وإنما ينصرف من ورائها.

﴿فائدة﴾ الجمار الثلاث إحدى مثلثات الحج كما تقدم ولا يحزى الرمي في اليوم الثاني والثالث والرابع قبل الزوال ثم يرجع إلى منى فيصلي بها الظهر وبقية الصلوات كل صلاة في وقتها ويقصر الصلاة جميع الحاج بمنى إلا أهلها ويكبرون دبر الصلوات من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح في اليوم الرابع والتكبير أن يقول: الله أكبر ثلاثا أو يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر لله الحمد. ويكثر الحاج من هذا الله أكبر ويسن للامام في هذا اليوم أعني ثاني النحر أن يأتي إلى مسجد منى فيصلي بالناس الظهر ثم يخطب خطبة واحدة كالخطبة التي في اليوم السابع فيعلمهم فيها بقية أفعال الحج وحكم التعجيل والنزول بالحصب وهذه الخطبة قد تركت منذ مدة فإذا زالت الشمس من اليوم الثالث رمى الجمار الثلاث بعد الزوال قبل صلاة الظهر على الصفة المتقدمة ثم إن شاء أن يتعجل إلى مكة فله ذلك ويسقط عنه المبيت ليلة الرابع ورمي يومها ويشترط في صحة التعجيل أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث وإن غربت قبل أن يجاوز جمرة العقبة لزمه المبيت بمنى ورمي اليوم الرابع فإذا زالت الشمس في اليوم الرابع رمى الجمار الثلاث كما تقدم وقد تم حجه، وإلى خروج الحاج بعد الإفاضة إلى منى وصلاته بها الظهر فما بعدها من الصلوات إلى تمام ثلاثة أيام بعد يوم النحر أو يومين إن تعجل ورميها بالجار الثلاث أو الزوال من كل يوم منها بسبع حصيات لكل جمرة ووقوفه إثر رمي الأولين للدعاء وتكبيره مع كل حصاة وتأخيره جمرة العقبة أشار الناظم بقوله وارجع فصل الظهر في منى وبت إلى آخره فقوله وارجع أي من مكة إلى منى وقوله وبت أي بمنى وإثر ظرف زمان متعلق بآرم وضمير غده ليوم النحر لأن الكلام الآن في الأفعال الواقعة فيه وثلاث مفعول آرم ومعنى لا تفت بضم التاء مضارع أفات الشيء إذا أخرجه عن وقته أي أرم إثر الزوال ولا تخرج الرمي عن وقته المذكور وسيأتي بعض ما يتعلق بوقت الرمي وفهم من قوله إثر الأولين أنه لا يقف إثر الثالثة وهو كذلك كما تقدم ومعنى أخرأ عقبه أي قدم في الرمي الجمرة التي تلى مسجد منى ثم الوسطى وآخر رمي جمرة العقبة وألف أخرأ بدل من نون التوكيد الخفيفة ومعنى أفعل كذا ذلك ثالث النحر أي من الرمي بعد الزوال قبل صلاة الظهر وتقدير الجمار بعضها على بعض والوقوف إثر الأولين والتكبير مع كل حصاة وفهم من قوله وزد إن شئت رابعا أنه إذا لم يشأ الزيادة فلا يزيدا وهو كذلك وهذا هو المتعجل لكن بشرطه وهو خروجه من منى قبل الغروب وإن لم يتعجل

قد صليت في ذلك المصير ذلك اليوم بتمام شروطها فلا تجوز بعد تغيرهم إلا في مصر عظيم لا يقوم بأهله جامع واحد أو يكون إمام الصلاة مع الآخرين فتجزئهم ولا تجزى في الأولين اه وهذا هو الذي أشار إليه الناظم بقوله :

ذكرها عياض في قواعده فشق به وبسيله اقتده والله أعلم .

﴿خاتمة﴾ تكمل بها الفائدة للمتعلم . ذكر عياض أن فرائض الصلوات الخمس عشرون الطهارة لها من الحدث والخبث من الجسد والثوب والمكان وأداؤها في وقتها واستقبال القبلة في جميعها والنية بقلبه عند التلبس بها واستصحاب حكم النية في سائرهما والترتيب في أدائها وسستر العورة في جملتها للرجل من السرة إلى الركبة وللحرة جميع جسدها ما خلا الوجه والكفين والإحرام بلفظ الله أكبر أولها وقراءة أم القرآن للنفذ والإمام في كل ركعة منها والقيام للنفذ والإمام قدر ذلك وللمأموم قدر تكبيرة الإحرام في جميع ركعاتها والركوع كله وحده إمكان اليمين

وزاد رمى الرابع فعل الصفة المذكورة في اليومين قبله ومعنى وتم ما قصد أى فرغ الآن وكل ما قصد بيانه وصفته وهو الحج فاذا رمى في اليوم الرابع فينفر من منى ويؤخر الظهر فاذا وصل إلى الأبطح نزل به فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويقصر الرباعية على القول الذى رجع إليه مالك وما خاف خروج وقته من الصلوات قبل الوصول إلى الأبطح فليصله حيثما كان والنزول بالأبطح إنما يشرع لغير المتعجل ووسع مالك لمن لا يقتدى به في تركه فاذا صليت العشاء فاقدّم إلى مكة وقد تمّ حجتك فأكثر من الطواف مدة إقامتك ومن شرب ماء زمزم والوضوء به ولازم الصلاة في الجماعة الأولى ويسن لمن كان أحرم بالحج مفرداً أن يخرج إلى الجعرانة أو التنعيم فيحرم بعمرة ثم يدخل إلى مكة فيطوف ويسعى ويحلق وقد تمت عمرته فاذا عزم على الخروج من مكة فليكن آخر عهدك الطواف بالبيت ويسمى طواف الوداع ويرجع له من تركه إن لم يخف فوات أصحابه وإذا اشتغل بعده بشغل خفيف من بيع أو شراء وتحميل لم يبطل وإن أقام يوماً أو بعض يوم أعاده وإن حاضت المرأة قبل طواف الوداع تركته وسافرت وإن حاضت قبل طواف الإفاضة انتظرت حتى تطهر ويفسخ الكراء بينها وبين كرهها في هذا الزمان للخوف فإن كان أمن فيجس عليها السكري والولى حتى تطهر فاذا فرغ من طواف الوداع وقف بالملتزم ودعا فاذا فرغ خرج كما هو ولا يرجع القهقري فإن ذلك بدعة عند المالكية واستحب ذلك بعض العلماء من الشافعية والحنفية وللشيخ العارف الولى الزاهد الإمام العالم سيدى أبى العباس أحمد زروق نقينا الله بركاته في شرحه على الرسالة في بيان صفة الحج والعمرة لكن باختصار وتقريب

أحرم ولب ثم طف واسع وزد في عمرة حلقاً وحجاً إن ترد
فزد منى وعرفات جمعا ومشعرا والجمرات السبع
وانحرو وقصر وأفض ثم ارجع للرمى أيام منى وودع
كمل الحجة بالزياره متقيا من نفسك الأماره
فالسر في التقوى والاستقامه وفي اليقين أكبر الكرامه

انتهى وجمعا هي المزدلفة وهو بفتح الجيم قاله في المشارق وقد اشتملت الآيات مع اختصارها على الإشارة إلى جل أفعال الحج والعمرة بما لا بد منه والله أعلم .

﴿تتمه﴾ وشرط صحة الرمي في يوم النحر وفي الأيام الثلاثة بعده أن يكون بحجر لا بطين ولا بعدن وأن يكون رميا فلا يجزئ وضع الحصاة على الجمرة وأن يكون الرمي على الجمرة وليس المراد بالجمرة البناء القائم فإن ذلك البناء قائم في وسط الجمرة علامة على موضعها والجمرة اسم لجميع موضع الحصى فإن رمى البناء ووقعت في أى موضع منها أجزأت وإن وقعت في البناء ففي الإجزاء خلاف للمتأخرين والظاهر الإجزاء وأن تكون الحصاة قدر حصى الحذف بل استحب مالك أن تكون أكبر من حصى الحذف قائلا لأنه أبرأ للذمة فإن الصغيرة جد لا تجزئ والكبيرة تجزئ مع السكراهة ويشترط في الرمي في غير اليوم الأول الترتيب بين الجمار فلا يصح رمى الجمرة الثانية حتى يكمل رمى الجمرة الأولى ولا يصح رمى الثالثة حتى يكمل رمى الثانية وأما الموالاة بين الجمار الثلاث وبين حصى كل جمرة فمستحبة ووقت أداء رمى جمرة العقبة في يوم النحر من طلوع الفجر إلى الغروب وأفضله من طلوع الشمس إلى الزوال ووقت الأداء في اليوم الثاني والثالث والرابع من الزوال إلى الغروب ووقت قضاء كل يوم من غروب شمس إلى غروب الشمس من اليوم الرابع فالיום الرابع ليس له

وقد عد بعضهم بعض ما ذكرناه في السنن اهو قدما أن المراد بالجبهة بعضها لا جميعها وقوله استقبال القبلة أى مسامتتها مع الأمن لمن هو بمكة وإن خرج عن السميت بطلت ، وأما مع غير الأمن فيصلى للقبلة وغيرها كالمسائف وإن شق على من يمكنه مسامتتها كريض يحتاج للصعود مثلاً فهل يجتهد أولاً تردد للتأخرين ومن خفيت عليه القبلة اجتهد قاله ابن عبد الحكم . قوله والنية بقلبه عند التلبس بها أى فلو قدمها ييسر بطلت عند المؤلف وابن رشد وغيرهما خلافاً لعبد الوهاب والجلاب وابن أبى زيد وشهر القولين صاحب المختصر وأخرى في البطلان إن تقدمت بكثير ولا خلاف في عدم الإجزاء إن تأخرت وقوله واستصحاب النية في سائرهما مشى صاحب المختصر على عدم فرضيته إذ لو عذبت في أثنائها بعد اقترانها بأول الصلاة لم تبطل نعم لو رفضها بطلت على المشهور وقوله وقراءة أم القرآن للفظ والامام في جميع ركعاتها شهره ابن شاس ورجع عنه مالك وقال إنما تجب في الجل وهو ظاهر المذهب والقولان في المسدونة وشهرها صاحب المختصر وقوله في الرنوع والرفع منه

وقت قضاء ويجب الهدى بالتأخير إلى وقت القضاء على المشهور كما تقدم اه من مناسك الإمام
الخطاب وإياه اعتمدت في كتاب الحج وربما نقلت بعض المسائل من مناسك الشيخ خليل رحمه الله
ونفعنا به آمين .

(وَمَنَعَ الْإِحْرَامَ صَيْدَ الْبَرِّ فِي قَتْلِهِ الْجَزَاءُ لَا كَأَنْفَارٍ
وَعَقَرٍ مَعَ الْحَدَا كَلْبٍ عَقُورٍ وَحِيَّةٍ مَعَ الْغُرَابِ إِذَا تَجَوَّزَ
وَمَنَعَ الْمُحِيطَ بِالْعُضْوِ وَلَوْ بِنَسْجٍ أَوْ عَقْدٍ كَخَاتَمٍ حَكَا
وَالسَّتْرَ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا وَلَكِنْ إِنَّمَا
تُمْنَعُ الْإِنْسَى الْبُسَّ قَفَّازٍ كَذَا سَتْرُ لَوَجْهِهِ لَا لِسِتْرٍ أَخِذَا
وَمَنَعَ الطَّيِّبَ وَدُهْنًا وَضَرَرَ قَلٍ وَإِلْقَاً وَسَخٍ ظَفَرٍ شَعْرٍ
وَيَفْتَدِي لِغُلٍ بَعْضٍ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُحِيطِ لِهَذَا وَإِنْ عُذِرَ
وَمَنَعَ النِّسَاءَ وَأَفْسَدَ الْجَمَاعَ إِلَى الْإِفَاضَةِ يَبْقَى الْإِمْتِنَاعُ
كَالصَّيْدِ ثُمَّ بَاقِيَ مَا قَدْ مُنِعَا بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى يَحِلُّ فَاسْتَمَا
وَجَزَّ الْأَسْطِظَالُ بِالْمُرْتَفِعِ لَا فِي الْحَامِلِ وَشُقْدَفٍ فَعَرِ)

تقدم قبل قول الناظم والواجبات غير الأركان بدم الأبيات الست أن للحج أفعالا مطلوبة وأفعالا
محظورة منها عنها وأن الأفعال المطلوبة على ثلاثة أقسام : الأول واجبات أركان لا تجبر بالدم . الثاني
واجبات غير أركان تجبر بالدم بمعنى أن من تركها فعليه دم . والثالث سنن ومستحبات لا يجب على
تاركها شيء ، وأما الأفعال المحظورة فعلى ثلاثة أقسام أيضا : الأول محظور مفسد للحج وإليه أشار
بقوله وأفسد الجماع . الثاني محظور غير مفسد بل يجبر بالدم أو ما يقوم مقامه بمعنى أن من فعله فعليه
الدم وإليه أشار بقوله ومنع المحيط إلى قوله ويفتدي البيت . الثالث محظور لا يجب بفعله شيء ولم
يذكره الناظم كتنفائه عنه بذكر القسمين الأولين إذ يفهم من كلامه أن ما عداها لا يجب بفعله شيء
ومعنى الحظر فيه الكراهة وذلك كشى المرأة من المكان البعيد وركوبها البحر إن لم تخص بمكان
والإحرام بالحج أو بالقران قبل أشهر الحج والإحرام قبل الميقات المكاني والإحرام بغير صلاة أو
بغير غسل من غير عذر والإحلال في التلبية ورفع الصوت بها جدا والسلام على الملبى إلى غير ذلك
انظر مناسك الخطاب والحظر بالظاء المنع والمراد به في القسمين الأولين التحريم وفي هذا الثالث
الكراهة . وحاصل الأبيات أن الإحرام أحد النسكين الحج أو العمرة يمنع المحرم من ستة أشياء الأول
التعرض للحيوان البرى فيحرم ذلك على المحرم ولو كان في الحل وعلى من في الحرم ولو كان حلالا
بخلاف المنوعات الخمس الباقية فانما تحرم على المحرم كان في الحل أو في الحرم ولا تحرم على الحلال
في الحرم وعلى هذا اقتصر الناظم لاشتراك الجميع فيه فيحرم بالإحرام أو بالكون في الحرم قتل
الحيوان البرى ما كولا كان أو لا وحشيا أو مستأنسا مملوكا أو مباحا ويحرم التعرض له ولأفراخه
وبيضه ونصب شرك له أو حبال ويجب الجزاء بذلك إن مات لإن برى ناقصا فلا جزاء عليه ،

كان تغير إصلاحها ولو
كان مكبرها عليه أو واجبا
كاقذاع أعمى وأما إن كان
لإصلاحها فكثيره مبطل
وقوله والخشوع فسر بعضهم
بأنه هيئة في النفس يظهر
منها في الجوارح سكون
وتواضع . وسننها عشرون :
الأذان في المساجد وحيث
الأئمة . واختلف في لأذان
للجمعة قليل سنة وقل
فرض والإقامة للرجل
والجمع لها في المساجد
وقراءة السورة مع أم
القرآن في الركعتين
الأولتين والقيام لها
والجهر في الأولتين في
العشاء والجمعة والصبح
والاسرار فيما عداها
والإنصات لقراءة الامام
إذا جهر والقراءة للمأموم
فيما أسر فيه الامام
والتشهدان سر أو الجلوس
لهما والتكبير مع كل
خفض ورفع إلا عند الرفع
من الركوع فيقول الامام
والقد سمع الله لمن حمده
ويقول الحمد والمأموم بعد ربنا
ولك الحمد ، والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
فيها وترك التكبير عند
القيام من الجلوس الوسطى
حتى يعتدل قائما والقيام
في السلام ورده على
الامام وعلى من صلى على

جماعة تطلب غيرها في فرض وقتي فلا يسن لفد بل يستحب له ولا يسن لجماعة لا تطلب غيرها كأهل الزوايا والربط ولا يسن لنافلة لأنه غير مشروع ولا لفائنة ولا فرق بين الجمعة وغيرها، وقوله والقراءة مع الإمام فيما أسرفه المشهور أنها مستحبة، وقوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو كذلك على أحد القولين المشهورين والقول المشهور الآخر أنه فضيلة وقوله هو محمد هو كذلك إذ لو صلى على نبي غيره كآدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو نحوه لم يجزئه ولم يأت بالسنة ولا بالفضيلة وقوله والنيامن في السلام ورد له المشهور أنه مستحب فيهما وقوله والاعتدال الأصح وجوبه وقوله والسجود على سبعة أعضاء الواجب منها الجبهة واختاف في ورضع اليدين على الركبتين بين السجدين على قولين. (وفضائلها ومستحباتها عشرون أيضا) الأذان قبلها للمسافر والإقامة للنساء واتخاذ الرداء عند صلاتها وما يستر الجسد

ويستثنى من ذلك ما صاده الحلال في الحل وأدخله الحرم فيجوز للحلال تملكه وذبحه ولا يجوز ذلك للحرم وكذلك الوزغ يقتله الحلال في الحرم ولا يقتله الحرم، ويستثنى من ذلك أيضا الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والحية وابن عرس فيقتلن الحرم والحلال في الحل والحرم وإن لم يتدثن بالأذى وصغيرها ككبيرها والكلب العقور والمراد به السباع العادية كالأسد والثور والذئب ونحوها إذا كبرت ولا يقتل صغيرها فإن قتلها فلا جزاء فيها وأما الكلب الإنسي فخكمه في الإحرام حكمه في غير الإحرام لاشيء في قتله كما صرح به سند. ولا يقتل سباع الطير إلا أن يتدثن بالأذى فلا جزاء حينئذ، ولا يقتل الحرم الزنبور خلافا للقاضي عبد الوهاب ولا البق ولا الذباب ولا البعوض ولا البرغوث فإن فعل ذلك أطعم ماتيسر من الطعام بحكومة وكذلك الوزغ وإذا رأى الصيد معرضا للتلف فلا يجب تخليصه، وإلى تحريم الاصطياد أشار بقوله ومنع الاحرام صيد البر البيتين فقله ومنع الاحرام يريد وكذلك الكون في الحرم من غير إحرام فانه يمنع ذلك أيضا كما تقدم وصيد إما مصدر بمعنى الاصطياد على حذف مضاف أى منع الاحرام اصطياد حيوان البر وإما أنه اسم للحيوان وهو على حذف مضاف أى قتل صيد البر يريد والتعرض له إما بطرد أو جرح أو رمي أو إفزاع وغير ذلك والجميع حرام لكن إنما يجب الجزاء بالقتل إما ابتداء وإما بفعل شيء بما ذكر فينشأ عنه الموت ولذا علق الناظم المنع على التعرض الذي هو أعم من القتل ووجوب الجزاء على القتل دون غيره والله أعلم إلا أن في المستثنيات بجواز القتل إجمالا من جهة أن غير الطير يجوز قتله ابتداء وإن لم يتدثن بالأذى وسباع الطير إنما يجوز قتلها إذا ابتدأت بالأذى والخطب سهل. الثاني اللباس وهو يختلف باعتبار الرجل والمرأة فالرجل يحرم عليه ستر محل إحرامه بما يعد ساترا وستر جميع بدنه أو عضو منه باللبوس المعمول على قدر جميع البدن أو على بعضه إذا لبس باعتبار ما خيط له ومحل إحرامه وجهه ورأسه فيحرم عليه سترها بما يعد ساترا من عمامة وقلنسوة وخرقة وعصابة وطين وغير ذلك، ويحرم عليه أيضا لبس الخيط كما ذكر وذلك القميص والقباء والسر اويل والبرنس والقفازان والخفان إلا أن لا يجذنعن فليقطعهما أسفل من الكعبين ويلبسهما، وفي معنى الخياطة الأزرار وهي العقد والنسج والتلييد والتخليل والملصق بعضه على بعض ودرع الحديد والخاتم وله أن يستر بدنه بما ليس على تلك الصفة كالإزار والرداء والملحفة ونحو ذلك والمرأة إنما يحرم عليها ستر محل إحرامها فقط وإحرامها في وجهها وكفيها فيحرم عليها ستر وجهها بنقاب أو لثام أو برقع وستر يديها بقفازين ولها سدل ثوب على وجهها للستر من فوق رأسها وليس عليها أن تجافيه عن وجهها ولها إدخال يديها في كمها وجلابها وإلى هذا أشار الناظم بقوله ومنع المحيط بالعضو الأليات الثلاث ففاعل منع ضمير الإحرام والمحيط بالحاء المهملة اسم فاعل من أحاط بالشئ إذا دار به والتعبير بالمحيط بضم الميم وبالمهملة أعم منه بفتحها وبالمعجمة لشموله ما كانت إحاطته بالخياطة أو النسج أو العقد أو اللصق أو غير ذلك كالخاتم وهو على حذف مضاف أى لبس المحيط بالعضو وإذا حرم لبس المحيط بعضو فلبس المحيط بجميع البدن أخرى بالمنع وقوله والستر بالنصب عطف على المحيط وحرمة لبس المحيط وستر الوجه والرأس إنما هو على الرجل ولذا قال ولكن إنما تمنع الأنثى لبس قفاز وهو ما يفعل على صفة الكف من قطن ونحوه ليقى الكف الشعث وتمنع أيضا من ستر وجهها لأن إحرامها في وجهها وكفيها كما مر إلا إن سترت وجهها عن النظر إليها فلا بأس ولذا قال لا لستر فإن فعل أحدهما شيئا مما حرم عليه من ذلك فعليه الفدية بشرط حصول الانتفاع من حر أو برد أو طول كالיום، وتجب الفدية سواء فعل ذلك

من الثياب ورفع اليدين لتكبيرة الإحرام ووضع اليمنى على ظاهر اليسرى عند المنحرو قيل عند السرة في القيام إذا

في الصبح والظهر وتخفيفها في العصر والمغرب وتوسطها في العشاء وقيل كذلك في العصر والتأمين بعد أم القرآن للفرد والمأموم والإمام فيما أسر فيه . واختلف هل يقولها فيما يجهر فيه وقيل في كل هذا سنة والتيسيح في الركوع والسجود وهيئات الجلوس في التشهدين وبين السجدين وهو أن ينصب رجليه اليمنى ويثنى اليسرى فيها ويفضى بأليته إلى الأرض ووضع اليدين على الركبتين في الركوع وفي الجلوس بين السجدين ووضع اليسرى على الركبة اليسرى في جلوس التشهد ونصب اليمنى على اليمنى قابضا لأصابعها محركا للسان ، وأن يجافي في ركوعه وسجوده بضعية عن جنبيه ولا يفتش ذراعيه والدنو من السترة للإمام والفدوان لا يصعد ما يستتر به صمدا وينحرف عنه قليلا والصلاة أول الوقت والقنوت في الفجر والتفريغ ما بين القدمين في القيام والدعاء في التشهد الأخير وفي السجود وأن يضع بصره في موضع سجوده والمشي إلى الصلاة بالوقار والسكينة اه . قوله وما يستر الجسد أي ما عدا العورة فانه

لضرورة أو لغير ضرورة لكن عليه الإثم إن فعل ذلك من غير ضرورة ولا إثم عليه إن فعله لضرورة وقد نهى الناظم على وجوب الفدية في ذلك وما يذكر بعده بقوله ويفتدى بفعل بعض ما ذكر البيت . الثالث الطيب وإليه أشار بقوله ومنع الطيب ولفظ الطيب على حذف مضاف وصفة أي ومنع الإحرام استعمال الطيب المؤنث وهو ماله جرم يعاقب بالجسد والثوب كالمسك والعنبر والكافور والعود والورس والزعفران قال الشيخ خليل في مناسكه وأما مذكوره كالورد والياسمين فلا فدية فيه ويكره ، والحناء من المذكر عندهم لكن إنما أسقط الفدية فيها في المدونة في الرقعة الصغيرة بخلاف الكبيرة اه وعلى هذا فيشكل ما كان أنشدني شيخنا الإمام العالم سيدي أبو الحسن على البطوي جدد الله عليه رحمته لشيخه الإمام المفتي سيدي أبي عبد الله محمد القصار رحمه الله تعالى من قوله :

افد المؤنث كسك عنبر والورد والحنا من المذكر

باعتبار الورد فانظر ذلك فان عنى ماء الورد فلا شك أنهم نصوا على وجوب الفدية فيه ولكن علموا ذلك ببقاء أثره في البدن والثوب فيصدق عليه حد مؤنث الطيب ولا إشكال في وجوبها في مؤنثه قال في الجواهر ومعنى استعمال الطيب إلصاق الطيب بالبدن والثوب فان عبق الريح دون العين كجلوسه في خانوت عطار أو بيت تجمر ما كونه فلا فدية عليه مع كراهة تداويه على ذلك اه وتجب الفدية باستعماله وبمسحه فان مسه ولم يعلق به أو علق ولكن أزاله سريعا ففي وجوب الفدية قولان والمشهور الوجوب وكذلك لو جعل الطيب في طعام إلا أن يطبخ فلا فدية حينئذ وإن صبغ النعم . ويحرم على المرأة والرجل لبس الثوب المزعفر والمورس والمصفر المشبع وتجب الفدية بذلك ولا فدية فيما تطيب به قبل إحرامه وبقيت رأخته بعد الإحرام وإن كان مكروها أو ألقته الريح أو ألقاه غيره عليه وأزاله مكانه وإن تراخى وجبت الفدية وحيث لا تجب الفدية على المحرم لإزالته سريعا فتجب على الملقى ولا فدية فيما أصابه من خلوق الكعبة وهو مخير في نزع يسيره وأما الكثير فان نزع وإلا افتدى والكحل إن كان لضرورة ولا طيب فيه فلا فدية وإلا فالفدية والمرأة كالرجل في ذلك كله ويؤخذ وجوب الفدية في استعمال الطيب من قوله ويفتدى بفعل بعض ما ذكر البيت . الرابع الدهن أي استعماله فيحرم على المحرم دهن اللحية والرأس ولو كان أصلع وكذا سائر الجسد وتجب الفدية بذلك ولو لم يكن فيه طيب أو كان أدهانه لضرورة إلا إذا دهن باطن كفيه وقدميه لشقوق بغير مطيب فلا فدية ويجوز أكل الدهن غير المطيب كالسمن والزيت ونحوها وتطهيره في الأذن وإلى وجوب الفدية في ذلك أيضا أشار بقوله ويفتدى البيت . الخامس قتل القمل أو طرحه وإزالة الوسخ وقلم الظفر وإزالة الشعر وإلى ذلك أشار بقوله وضرر قمل وإلقا وسخ ظفر شعر فقوله وضرر عطف على دهنا وهو على حذف مضاف أي ومنع الإحرام دفع ضرر قمل وذلك صادق بقتله وطرحه وإلقا عطف على ضرر وظفر عطف على وسخ بخذف العاطف للوزن وتقدير مضاف أي وقلم ظفر وشعر عطف على ظفر كذلك أي وإزالة شعر ويحرم قص الأظفار ولو ظفرا واحدا وإزالة الشعر ولو شعرة واحدة وقتل القمل ولو قملة واحدة وتجب الفدية إن قص ظفرين من غير كسر أو ظفرا واحدا لإمالة الأذى كأن يقلقه طوله أو يريد مداواة قرحة تحته أو أزال شعرا كثيرا كالعانة وموضع الحاجم والشارب والابط والأنف أو قتل قملا كثيرا وإذا انكسر ظفره ففقطع المكسور وسواء ففقطع ما يتضرر ببقائه فلا فدية قال التونسي وكذلك لو انكسر

قدم أنه واجب ، وقوله ووضع اليمنى على ظاهر اليسرى ظاهره في الفرض والنفل

في الفريضة ولا بأس به في النافلة اه ومشى صاحب المختصر على استحباب سدل اليمين في الصلاة ثم قال وهل يجوز القبض في النفل أو إن طول وقول القاضي إذا لم يرد الاعتماد أي فإن أراد بوضع اليمنى على اليسرى الاعتماد كرهه قال في المختصر وفي كراهته في الفرض للاعتقاد وخيفة اعتقاد وجوبه أو إظهار خشوع تأويلات والتأويلات راجعة لمسألة النفل وما بعدها وقوله ولا يقتصر ذراعيه التهيئ على الكراهة وقوله وأن لا يصمد ما يستتر به صمداً أي فإن فعل كرهه ولذا قال وينحرف عنه قليلاً وقوله والدنو من السترة أي بحيث يكون بينه وبينها في محل السجود قدر ممر الشاة وفي حال القيام قدر ثلاثة أذرع قاله صاحب المجهول وهو الذي يسمى بالشار مساحي عند المغاربة وقوله والقنوت في الفجر أي صلاة الصبح لأن الفجر من أسمائها كما قدمناه وقوله والتفريج ما بين القدمين في القيام أي ولا يقربهما ولا يضع إحداها على الأخرى فإن فعل كرهه فهما وقوله والدعاء في التشهد الأخير هو الذي

ظفران أو ثلاثة وإن قص ظفرا واحداً لا لإمالة الأذى ولا بكسر أطعم حفنة وهي ملء يد واحدة وكذا يطعم في شعرة أو شعرات أو قملة أو قملات ولا شيء عليه فيما تساقط من شعر رأسه ولحيته عند وضوءه أو غسله ولو كان تبرداً أو جريده عليها بلا وضوء ولا غسل أو حمل متاعه لحاجة أو فقر ومن أنفه إذا أدخل يده لمخاطة ينزعها أو سقط بالركوب والسرجه ولو اغتسل وقتل قملًا كثيراً من رأسه فلا شيء عليه في الجنابة وعليه الفدية في التبرد وطرح القمل كقتله بخلاف طرح البرغوث فلا شيء فيه وقوله ويفتدى البيت تعرض فيه لحكم من فعل شيئاً من هذه المحرمات الأربع وأن الواجب عليه الفدية وأما قتل الصيد ففيه الجزاء كما تقدم ولذا قال من المحيط لهما ولا فرق في وجوب الفدية فيما يجب به بين أن يفعل ذلك لعذر أو اختياراً ولذا قال وإن عذر إلا أن المختار آثم دون المضطر لذلك فلا إثم عليه كما تقدم . السادس النساء وإليه أشار بقوله ومنع النساء ولفظ النساء على حذف مضاف أي ومنع الإحرام قرب النساء يريد بوطء أو مقدماته أو عقد نكاح ثم إن كان قربهن بالوطء سواء كان في قبل أو دبر من آدمي أو غيره أنزل أو لم ينزل ناسياً أو متعمداً مكرهاً أو طائفاً فاعلاً أو مفعولاً أفسد ذلك الحج والعمرة ولذا قال وأفسد الجماع وفهم منه أن قربهن بغير الجماع من مقدماته وعقده لا يفسد وهو كذلك فقربهن ممنوع بأي وجه كان والافساد إنما هو بخصوص الجماع دون غيره وإنما يفسد الحج بالجماع إن وقع قبل رمي جرة العقبة وطواف الافاضة في يوم النحر أو قبله وإن وقع بعد أحدهما في يوم النحر أو قبلها بعد يوم النحر لم يفسد لكنه يجب الهدى به وتجب العمرة إن وقع قبل ركعتي الطواف وحيث فسد الحج فيجب التماضي في الفاسد حتى يكمله والقضاء على الفور في القابل سواء كان ما أفسد تطوعاً أو واجباً ويجب الهدى وينحرفه في حجة القضاء وإن قدمه أجزأه وتفسد العمرة بالجماع أيضاً إن وقع قبل كمال السعي فإن كمل ولم يحلق لم تفسد لكن يجب بذلك الهدى والإزالة إذا كان بقبلة أو جسة أو وطء فيما دون الفرج أو تقييض من المرأة على فرجها أو إدخال شيء فيه أو استمناء باليد أو باستدامة نظر أو فكر أو حركة دابة كالجماع في جميع ما تقدم أما لو أمني من غير استدامة نظر أو فكر لم يفسد لكن يجب الهدى. وأما مقدمات الجماع فيحرم على المحرم المباشرة بشهوة والمعاينة والقبلة واللمس والعمرة وكل ما فيه نوع من الاستلذاذ بالنساء ثم ما كان منها لا يفعل إلا بالبدنة كالقبلة ففيه الهدى على كل حال وماعدا القبلة فمنع لقصد اللذة ثم إن حصل عنه منى فلهدى وإلا فقد غرّ وسلم . وأما عقد النكاح فيحرم على المحرم أن يتزوج أو يزوج وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل يفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الأولاد ولا يتأبد تحريمها ولا يكون المحرم سفيراً في النكاح لغيره ولا يحضر عقده لكن لا يفسخ النكاح بذلك . واعلم أن المانع من هذه الأشياء الست يستمر إلى التحلل وحينئذ تصير حلالاً لا شيء على فاعلمها. ثم اعلم أن للحج تلهين أصغر وأكبر: فالأول رمي جرة العقبة أو خروج وقت أدائها ويحل به كل شيء إلا اثنين قرب النساء بجماع أو مقدماته أو عقد نكاح والصيد فلا يحلان بجمرة العقبة بل بما زال ذلك حراماً عليه إلى التحلل الأكبر وهو طواف الافاضة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إلى الافاضة يبقى الامتناع كالصيد البيت أي يستمر الامتناع المذكور قريباً وهو قرب النساء وكذلك الصيد إلى طواف الافاضة وهذا هو التحلل الأكبر يريد وكذا ينهى عن التطيب حينئذ لكن على الكراهة فإن تطيب فالفدية وأما باقي المنوعات من اللباس والطيب والدهن وإزالة الشعث فيحل برمي الجمرة الأولى يوم العيد وهي جرة العقبة يريد أو بخروج وقت أدائها كما تقدم

ذهب إليه في الجلاب واقتصر عليه صاحب المختصر وفي الرسالة أنه سنة وقوله فابضاً لأصابعها أي الثلاثة المختصر

وهذا هو التحلل الأصغر وإليه أشار بقوله ثم باقى ما قد منع البيت وإنما يكون طواف الافاضة تحللاً أكبر لمن سعى قبل الوقوف وإلا فلا يحصل التحلل إلا بالسعى بعد طواف الافاضة ويحل به كل شيء إن حلق وإلا فهو ممنوع من الجماع فإن جامع فعليه الهدى ومنتهى النع فى العمرة لسعى إلا أنه إن وطىء قبل الحلاق فعليه الهدى . ويكره أن يفعل شيئاً من ممنوعات الإحرام غير الوطء قبل الحلاق فإن فعل فلا شيء عليه ؛ ثم ذكر الناظم مسألة كالمستثناة من منع المحرم من تعطية رأسه فقال وجاز الاستظلال البيت وحاصله أن المحرم يجوز له أن يستظل بالمرتفع على رأسه مما هو ثابت كالبناء والحجاء والشجر لا ما كان غير ثابت كالحمل والشقف فلا يجوز له الاستظلال فى ذلك فإن فعل ففى وجوب الفدية عليه واستحبها قولان مشهوران وفهم من قوله لا فى الحامل حيث أتى بنى الدالة على الظرفية أن الممنوع الاستظلال بالحمل وهو فيه أmaalواستظل به وهو ليس فيه بل إلى جانبه سواء كان الحمل سائراً أو نازلاً فلا يمنع من ذلك وهو كذلك ومن هذا التفصيل يفهم أن جواز الاستظلال بالمرتفع الثابت كالبناء والشجر عام لمن كان تحته أو إلى جنبه وهو كذلك أيضاً وع آخر البيت فعل أمر من وعى بمعنى حفظ تكميل للبيت والفاء الداخلة عليه عاطفة . ابن الحاجب ويجوز استظلاله بالبناء والأخبية وما فى معناها مما يثبت وفى الاستظلال بشيء على الحمل وهو فيه بأعواد أو الاستظلال بثوب على عصا قولان . التوضيح قال فى الاستذكار أجمعوا أن للمحرم أن يدخل تحت الحجاء وأن ينزل تحت الشجرة واختلفوا فى استظلاله على دابته وعلى الحمل فمنعه مالك وأحمد وقال ابن عمر أصح كمن أحرمت له وبعضهم يرفعه عنه قال مالك إن استظل فى محمله اقتدى وأجاز ذلك أبو حنيفة والشافعى وغيرهما قال مالك ولا يعجنى أن يستظل يوم عرفة بشيء وذكر المصنف يعنى ابن الحاجب فى الاستظلال على الحمل بشيء والمحرم فيه قولين يريد سواء كان سائراً أو نازلاً وكذلك ذكر غيره واحترز بقوله وهو فيه مما استظل به وهو إلى جنبه فانه جائز انتهى ونحوه فى مناسك الشيخ خليل والحطاب .

تنبيهات: الأول تلخص من كلام الناظم أن محرمات الإحرام ستة فالجمعة الأول منها منجبة أولها بالجزاء والأربعة بعده تليه بالفدية ويأتى قريباً تفسيرهما إن شاء الله . السادس وهو قربان النساء إن كان بالجماع ففسد كما مر وإن كان بمقدماته فنجبر بالهدى على التفصيل المتقدم وإن كان بعقد النكاح فلا يوجب شيئاً هدياً ولا فدية وإنما فيه الاستغفار فقط وتلخص من هذا المحل أيضاً ومما تقدم فى قوله والواجبات غير الأركان بدم قد جبرت أن الجابر لترك ما يطالب فعله بما ليس بركن أو لفعل ما يطلب تركه مما ليس بفسد ثلاثة أنواع هدى وجزاء الصيد وفدية فالفدية ما وجب للبس أو استعمال طيب أو دهن أو إزالة وسخ أو ظفر أو شعر أو قتل قمل وهى ثلاثة أنواع الأول نسك بشاة فأعلى العزيرى النسك الذبائح واحدها نسكة المشرق والنسكة الذبيحة وجمعها نسك قال تعالى «أو = دقة أو نسك» والنسك كل ما يتقرب به إلى الله تعالى والنسك الطاعة اه . النوع الثانى إطعام ستة مساكين مدان لكل مسكين بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . النوع الثالث صيام ثلاثة أيام يفعل أحد الثلاثة أحب غنياً كان أو فقيراً ولا تختص بزمان ولا مكان إلا أن ينوى بالنوع الأول من هذه الثلاثة الهدى فيسمى هدياً ويجزى عليه حكم الهدى إلا أنه لا يأكل منه . ابن عرفة فدية الأذى على التخير فى صوم ثلاثة أيام فيها ويصومها حيث شاء أو إطعام ستة مساكين مدان نبويان أو يفسك بشاة فيها ويذبحها أيضاً حيث شاء . ابن المواز وفى ليل أو نهار وإن شاء أن ينسك يبيع أو بقره بيلده فذلك له وله أن يجعله هدياً ويقلده ويشعره ثم لا ينحره إن قلده إلا بنى أو بمكة إن أدخله من الحل فيها

أى فلا يغمضه ولا يدبج بالدهال المهمل والمجعة بدلها ومعناها واحد أى لا يطأ رأسه ولا يقنع أى لا يرفعه أعلى من ظهره فإن فعل واحداً من الثلاثة كره له ذلك بل يسوى ظهره (قال عياض ومكر وهاتهما عشر) صلاة الرجل وهو يدافع الأخشين البول والغائط والاتفات وتحدث نفسه بأمور الدنيا وتشبيك الأصابع وفرقتها والعبث بها أو بخاتمته أو بلبحيتها أو بتسوية الحصباء والإقعاء وهو جلوسه فيها على صدور قدميه فى التشهدين أو عند القيام من السجود بل يعتمد على يديه عند قيامه والصفد وهو ضم القدمين فى قيامه كالمكبيل والصفن وهو رفع إحداها كما تفعل الدابة عند الوقوف والصلب وهو وضع اليدين على الخاصرتين ويجافى بين العضدين فى حال القيام كالمصلوب والاختصار وهو وضع اليدين على الخاصرتين حال القيام وأن يصلى الرجل وهو متائم أو كافت شعره أو ثوبه لأجل الصلاة أو حامل فى فمه أو غيره ما يشغله أو يصلى وهو غضبان أو جائع أو بحضرة طعام أو ضيق الخلق أو غيره مما يشغله عن صلاته أو يصلى بطريق من يمر بين يديه أو يقتل برغوثاً أو قملة فيها

وكذلك إلا عام والصيام حيث شاء من البلاد ولم يذكر الله للفدية محلا وسماها نسكا ولم يسمها هديا فأبنا ذبحت أجزاءه ويستحب تتابع صيام الأيام فإن فعل موجبات للفدية بأن لبس وتطيب وحلق وقلم وأزال الوسخ وقتل القمل فإن كان ذلك في وقت واحد أو متقارب ففدية واحدة وكذلك تتحد الفدية وإن تراخى الثاني عن الأول إذا ظن الإباحة أو كانت نيته فعل الجميع ومنه نية التكرار وهو أن يلبس مثلا لعذر ثم يزول العذر فيخلع وينوي إن عاد إليه المرض عاد إلى اللبس ومحل النية من حين لبسه للعذر إلى حين زعه وأما من لبس ثوبا ثم زعه ليلبس غيره أو زرع ثوبه عند النوم ليلبسه إذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد متصل في العرف ولا يضر تفريقه في الحس وصرح في المدونة بأن فيه فدية واحدة . وأما جزاء الصيد فهو ماوجب لقتل الصيد وهو على التأخير أيضا وصفة ذلك أن يحكم القاتل حكيمين سواء عداين قهين بذلك فيخيرانه بين إخراج مثل الصيد أو مقاربه من النعم إن كان له مثل أو مقارب وبين إخراج قيمته طعاما بالموضع الذي قتله به إن كان له قيمة فيه وإلا فغره فيتصدق به على المساكين لكل مسكين مد وبين عدل ذلك صياما وبين تعويض تلك القيمة صياما بأن يصوم عن كل مد يوما ولكسر المديوما كاملا فيخير بين ثلاثة أشياء وإن لم يكن للصيد مثل ولا مقارب فيخيرانه بين شيئين فقط بين إخراج قيمة الصيد طعاما وبين تعويض تلك القيمة بالصيام فيصوم يوما لكل مد كما ذكر ولا بد من لفظ الحكم ولا يجوز الإخراج بغير حكم إلا حمام مكة والحرم ويمامه في كل واحد شاة بغير حكومة فإن لم يجدها صام عشرة أيام وفي الجنين والبيض عشرة دية الأم ولو تحرك فإن استهل ومات فالكبير فإن ماتت الأم معه فجزان فإن يقين موت الفرج في البيضة قبل كسرها برائحة ونحوها فلا شيء عليه وإذا اختار مثل حكمه كحكم الهدى إلا في جواز الأكل كما سيأتي وإن اختار الإطعام فيطعم في محل الإصابة فإن لم يكن فيه مساكين فيخرجه بقره فإن أخرج بمحل آخر لم يجزه إلا أن يتساوى سعرهما فتأويلان وإن اختار الصوم صام حيث شاء . وأما الهدى فهو ماوجب لقتل في حج أو عمرة بترك واجب من الواجبات المنجبة للتقدمة قال الخطاب وحملتها اثنان وأربعون من المتفق عليه والمختلف فيه ويضاف لذلك أيضا الهدى الواجب في مقدمات الجماع مع المذنى وفي القبلة وفي الأزال من غير إدامة فكر ونظر وفي الوطء قبل الحلاق وفي الوطء بعد طواف الأفاضة وقبل حجرة العقبة إذا خالف الترتيب وفي الفساد وفي القوات وفي التمتع والقران وفي العمرة إذا وطئ قبل الحلاق وجزاء الصيد إذا كان من النعم والفدية إذا جعل للنسك هديا ويضاف إلى ذلك على قول الغيرة الهدى الواجب على من طاف محدثا ورجع إلى بلده وأما على المشهور فلا بد من رجوعه فتم جملة الخصال الموجبة للهدى خمسا وخمسين خصلة فقد صح ما ذكر ابن عرفة عن الطرطوشي أن الهدى يجب في الحج في نحو أربعين خصلة وسقط اعتراضه عليه حيث قال قلت إن أراد بالنوع لم يتجاوز الثلاثين وإن أراد بالشخص فهي إلى الألف أقرب لإمكان بلوغ الألف بأحد الصيد أه الخطاب بل الخصال التي يجب بها الدم على المشهور تتجاوز الثلاثين وتقارب الأربعين أه . المشارق الهدى والهدى بالثقل والتخفيف ما يهدى إلى بيت الله من بدنة . واختلف الفقهاء على ما يطلق هذا الاسم فذهبنا أنه لا يطاق إلا على ما سبق من الحل قال ابن المعدل وما لم يسبق من الحل فليس بهدى وقال الطبري سمي الهدى لأن صاحبه يتقرب به ويهديه إلى الله تعالى كالفدية يهديها الرجل لغيره فتأول بعضهم أن ظاهره عدم اشتراط الحل يقال منه هديت الهدى أه محل الحاجة منه . وفي الغريب للعزى الهدى ما أهدى إلى البيت الحرام واحدته هدية وهدية أه . ويستحب

أو يرفع رأسه أو يرضي
في ركوعه أو يرفع
رأسه إلى السماء أو يسجد
على البسط والطنافس
والجلود وشبهها مما
لا تنبت الأرض أو مما هو
سرف أو فيه رفاة مما
تنبت الأرض أه . قوله
والالتفات لغير القبلة قال
صاحب المختصر أو غير
حاجة أه وهذا ما لم يستدبر
القبلة لخبر « هو اختلاس
يخلصه الشيطان من صلاة
العبد » وقوله يدافع الأخبين
البول والغائط والظاهر
أن الواو بمعنى أو فيكره
مدافعة أحدهما وأخرى
اجتماعهما وقوله وهو متلثم
أى إذا لم يكن شأنه ذلك
كأهل التكرور والغاربة
وقوله أو كافت شعره أو
ثوبه لأجل الصلاة إذ
لوفعل ذلك لشغل ثم صلى
وهو كذلك لم يكره وقوله
أو يصلي بطريق من يمر
بين يديه . أعلم أن للمار بين
يدي المصلي أربع صور :
مار له مندوحة ومصل تعرض
للمرور يأثم مع مار له
مندوحة ومصل لم يتعرض
يأثم للمار فقط مار لا مندوحة
له ومصل تعرض يأثم المصلي
قط ، مار لا مندوحة له
ومصل لم يتعرض لا يأثم
على واحد منهما ويحمل
كلام القاضي على ما إذا
تعرض المصلي ولم يكن
للمار مندوحة وتكون السكراهة على وجه التحريم والله تعالى أعلم .

(ومفسداتها عشرون) قطعها أو القراءة أو الركوع أو غير ذلك مع القدرة على ذلك أو ما قدر عليه إن كان له عذر عن استيفائه عمدا ترك ذلك أو جهلا أو سهوا إلا القلة وإزالة النجاسة وستر العورة فركها سهوا خفيف وتعاد الصلاة منه في الوقت وكذلك الجهل بالقلة وكذلك إسقاط الجلسة الأولى من السنن أو ترك ثلاث تكبيرات أو سمع الله لمن حمده مثلها يفسد الصلاة إن فاتته جبرها بسجود السهو وكذلك الزيادة فيها عمدا أو جهلا أو أكثرها سهوا والردة والتقبة كيف كانت والكلام لغير إصلاحها والأكل والشرب فيها والعمل الكثير من غير جنسها وغلبة الحزن والقرقرة وشبهها وكذلك الهم حتى يشغله عنها ولا يفقه ماصلى والاتكاء حال قيامها على حائط أو غشى لغير عذر بحيث لو أزيل عنه متكؤه سقط وذكر صلاة فرض يجب ترتيبها عليه والصلاة في الكعبة أو على ظهرها وتذكر التيمم الماء فيها واختلاف نية المأموم وإمامه وكذلك فساد صلاة إمامه بغير سهو الحدث أو النجس أو إقامة الإمام عليه صلاة أخرى وكذلك سنة من سننها

في الهدى الإبل ثم البقر ثم الغنم فان عجز عن جميع ذلك ولم يجد ما يشتري به الهدى ولا من يسلفه صام عشرة أيام فان كان الهدى وجب لنقص في حج وكان ذلك النقص متقدما على الوقوف كالتيق والقران ومجاوزه المقات صام ثلاثة أيام قبل عرفة وسبعة إذا رجع من ذي . وفي ابن الحاجب صام ثلاثة أيام في الحج من حين يحرم بالحج إلى يوم النحر فإن أخرها إليه فأيام التشريق وقيل ما بعدها وصام سبعة أيام إذا رجع من منى إلى مكة أو غيرها وقيل إذا رجع إلى أهله فان أخرها صام متى شاء والتابع في كل منهما ليس بالآزم على المشهور اه وإن وجب عليه هديان وعجز عنهما صام عن كل واحد ثلاثة أيام قبل عرفة وسبعة إذا رجع لكن لا يصوم الثلاثة حتى يحرم بالحج فإن صام قبل الإحرام بالحج لم يجزه فاذا أراد أن يصوم أحرم في اليوم الرابع من ذي الحجة أو قبله وصام الثلاثة فان لم يفعل ذلك فانه يصوم أيام النحر وإن كان النقص متأخرا على الوقوف كترك الزول بمزدلفة ورمى الجمار والمبيت بمنى بعد يوم النحر وآخر الثلاثة ولو عمدا صام العشرة جميعا ولو قدم السبعة قبل الوقوف لم تجزه ويستحب فيها التتابع ويشترط في الهدى سواء كان واجبا أو تطوعا من السن والسلامة من الغيب ما يشترط في الأضحية والمعتبر في سلامته من العيوب وقت التقليد والاشعار والتعيين فلو كان سالما وقت تعيينه وجعله هديا ثم طرأ عليه عيب أجزأ واجبا كان أو تطوعا قاله في المدونة وهو المشهور كما صرح به ابن الحاجب والشيخ خليل في توضيحه خلافا لما في المختصر والشامل من تخصيص الأجزاء بالتطوع ولو عين وهو معيب ثم سلم لم يجزه .

﴿فائدة﴾ تلخص من هذا التنبيه أن الدم في الحج على ثلاثة أوجه كما تقدم الأول الهدى وهو ما وجب لنقص في حج أو عمرة إما بسبب نقص ما يجب فعله أو بسبب فعل ما يجب تركه أو ما تركه أولى أو ما فعل من غير اختيار . الثاني جزاء الصيد الواجب على قاتله . الثالث الفدية وهي ما يجب في اللبس والتطيب والدهن وإزالة الوسخ والقمل وقلم الظفر . ونحو ذلك فالدم أحد مشقات الحج وأن الهدى قديطق أيضا على أحد أنواع الفدية وأحد أنواع الجزاء

﴿التنبيه الثاني﴾ كما يحرم التعريض للحيوان البرى في الحرم فكذلك يحرم فيه قطع ما ينبت بنفسه من الأشجار وغيرها إلا الإذخر والسنا للحاجة اليهما اه . ابن الحاجب ويكره اختلاؤه لبلهائم لمكان دوابه لارعيه . التوضيح الاختلاء القطع وأما ما يستتبت فيجوز قطعه . ابن يونس ولا يقطع أحد من شجر الحرم شيئا ييس أو لم ييس من حرم مكة أو المدينة فان فعل فيستغفر الله ولا جزاء . وفيها ولا يقطع ما أنبتته الباس في الحرم من الشجر مثل النخل والمان والفاكهة كلها والبقل كله والكرات والخس والسلق وشبهه والقثاء . اللخمي الاصطيداء في حرم المدينة حرام فان صاد في المدونة لاجزاء فيه والأقيس أن فيه الجزاء ولا يؤكل . ابن الحاجب والمدينة ملحق بمكة في تحريم الصيد والشجر ولا جزاء على المشهور . التوضيح ودليلنا ما في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني أحرم ما بين لابقى المدينة أن يقطع عضاها أو يقتل صيدها بين الحرار الأربع . ابن حبيب وغيره إنما ذلك في الصيد وأما في قطع الشجر فبريد في بريد وعبارة الباجي على بريد من كل شق حولها واللاتان الحرتان إحداها حيث ينزل الحج والأخرى تقابلها شرقي المدينة قال ابن نافع وحرتان أخريان أيضا من ناحية القبلة والجوف . ابن الحاجب قال مالك وبلغنى أن عمر رضى الله عنه حدد معالم الحرم أى لمكة بعد الكشف ، وحد الحرم مما يلي المدينة نحو أربعة أميال إلى منتهى التنعيم ومن العراق ثمانية إلى القطع ومن عرفة تسعة ومما يلي اليمن سبعة إلى أضاة ومن جدة عشرة إلى منتهى الحديبية ويعرف الحرم بأن سيل الحل إذا جرى نحوه وقف دونه .

المشروعة على وجهها وأما مع الإمكان فالكرهية لا البطان ، وأما غلبة القرقرة بانفرادها فليست بمفسدة وإن جمعت الواو فيها بمعنى مع بحيث يكون المعنى أن الحقن لا يفسدها إلا مع القرقرة فغير ظاهر لأن الحقن بالوصف الذى ذكرنا مفسد كان معه قرقرة أولا ، وقوله أو أكثرها أى تفسد إذا زاد عليها أكثر من نصفها وهو خلاف المشهور وإنما هو زيادة مثلها سهوا كأربع في الرابعة أو اثنين في الثنائية وقوله والصلاة في الكعبة يعنى الفرض وأما النفل فغير فاسد فيها وأما على ظهرها فالبطان مطلقا فرضا أو نقلا إلا أن يكون هناك ساتر فالصحة على قول . قوله والقراءة أى جميعها أو الفاتحة فقط .

﴿ خاتمة ﴾ مفهوم العدد غير معتبر على الصحيح ، وإذا علمت هذا علمت أن ثم أشياء كثيرة غير ما ذكر بينها الاستقراء لمن تتبعها ولم تخرج عن القصود بهذا التطويل لأنه بيان لقول الناظم : ذكرها عياض في قواعده * فتق به وبسبيله اقده

التنبيه الثالث ﴿ اعلم أن دماء الحج الثلاثة والهدى التطوع به والمنذور باعتبار جواز أكل معطيها منها إن ذبحها أو نحرها إما بعد بلوغ محلها أى منحراها أى الموضع الذى يحل فيه نحرها إن سلمت إلى أن بلغت وهو متى إن وقف به بعرفة وإلا فمكة وأما قبل بلوغ محلها إذا عطبت وهلك فذبحها أو نحرها قبله ومنعه من ذلك على أربعة أقسام نذكرها قريبا ثم الهدى المذكور قمان مضمون في الذمة ومعين وكل منهما إما أن يسميه للمساكين بلفظه أو يقصده لهم بنيتة فقط ولا يسميه لهم بلفظه ولا يقصده لهم بنيتة فالهدى المنذور إذا على أربعة أوجه ، ودماء الحج ثلاثة وهدى التطوع ثمانية وترجع باعتبار جواز أكل مخرجها منها ومنعه إلى أربعة أقسام : القسم الأول يجوز أكله منه قبل بلوغ المحل وبعده وهو كل هدى وجب لنقص في حج أو عمرة والهدى المنذور المضمون إذا لم يسمه للمساكين ولا نواه لهم فهذا يأكل منه قبل المحل لأنه مضمون يجب عليه بدله ويأكل منه بعد المحل لأن آكله غير معين فهو على سنة الهدايا وقد قال تعالى « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » . القسم الثانى لا يأكل منه قبل المحل ولا بعده عكس الأول وهو نذر للمساكين المعين إذا سماه للمساكين بلفظه أو نواه لهم كقوله لله على أن أهدي هذه البدنة أو هذه البقرة أو هذه الشاة للمساكين فهذا لا يأكل منه قبل المحل لأنه غير مضمون ولا بعد المحل لأنه قد عين آكله وهم المساكين . القسم الثالث يأكل منه قبل بلوغ المحل إذا عطب ولا يأكل منه بعد بلوغ المحل وهو ثلاثة أشياء جزاء الصيد وفدية الأذى إذا جعلها هديا ونذر للمساكين المضمون إذا جعله لهم بلفظه أو نية وإنما أكل من هذه الثلاثة قبل إذا عطبت لأنه يجب عليه بدلها لكونها مضمونة في الذمة ولم يأكل منها بعد لأن آكلها معين وهم المساكين فنذر للمساكين ظاهر وأما فدية الأذى وجزاء الصيد فلأن ذلك في مقابلة الطعام وهو للمساكين فكذلك بدله . القسم الرابع ما يأكل منه بعد المحل لاقبله وهو هدى التطوع والهدى المنذور المعين إذا لم يكن سماه للمساكين بلفظه أو نية وإنما لم يأكل من هذا القسم قبل المحل لأنه غير مضمون وجاز أكله منه بعد المحل لأن آكله غير معين وقد نظم هذه الأقسام على هذا الترتيب الشيخ ابن غازى آخر نظائر الرسالة فقال :

كل هدى نقص والذى ضممتا إن لم تكن سميت أو قصدتا
ودع معيناً إذا فعلتا وقيل كل جزاء صيد نلتا
وهدى فدية الأذى إن شئت وما ضممت قصدا أو صرحتا
وبعد كل طوعا وما عيئت إن لم تكن سميت أو أضمرت

فإن أكل معطى الهدى من هدى لا يجوز له الأكل منه وجب عليه بدله هديا كاملا إلا نذر للمساكين المعين ففيه قولان مشهوران أحدهما أنه كغيره والثانى إنما يجب عليه قدر ما أكل فقط والله أعلم .

(وَسُنَّةُ الْمُمْرَةِ فَأَوَّلُهَا كَمَا حَجَّ وَفِي الْقَنْعِيمِ نَذْبًا أَخْرِمَا
وَإِنْ سَمِعِكَ اخْلَإِنْ أَوْ قَصْرَا تَحَلَّ مِنْهَا وَالطَّوْفُ أَكْثَرَا
مَادُمْتَ فِي مَكَّةَ وَارْعَ الْحُرْمَةَ لِحَابِ الْبَيْتِ وَزِدْ فِي الْحِدْمَةِ
وَلَا زِمِ الصَّفَا فَإِنْ عَزَمْتَ عَلَى الْخُرُوجِ طُنْ كَمَا عَرَّتْ)

أخبر رحمه الله أن العمرة سنة أى مؤكدة مرة في العمر وهو كذلك على المشهور وأن الإحرام بها يستحب أن يكون من التعيم أى لأنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق أن يخرج بأخته عائشة رضى الله عنها إليه ، وتقدم عند تعرض الناظم لبيان مواقيت الحج للمكانية ببيان ميقاتي العمرة الزماني والمكاني وأن صفة الإحرام بها في استحباب الغسل والتنظيف ، وفيما يلبسه

لأنه يحتمل وهو الظاهر أن يريد سنن الجمعة ونوافلها وموانعها ومفسداتها ويحتمل الجمعة وغيرها

باب صلاة الجنائز

(باب) صَلَاتِنَا عَلَى

الأموات

وَحُكْمُهَا تَقْلَاعُ عَنِ الرَّوَاةِ
صَلَاتِنَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
كَذَا أَتَتْ عَنْهُمْ بِهَا

الرَّوَايَةُ

فَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ بِهَا قَدْ

قَامُوا

فَمَا عَلَى بَاقِيهِمْ مَلَامٌ

أى يذكر في هذا الباب

الصلاة على الأموات

ويذكر فيه حكمها وبين

أنها فرض كفاية وهو

قول سحنون وعليه

أكثر الرواة وشهره (ك)

في باب الأوقات وقال

ابن القاسم سنة ومثله

لا يصح وشهره سند

وذكر القولين صاحب

المختصر. قوله فان يكن

قوم البيت هو شأن فرض

الكفاية إذا قام به

البعض سقط عن الباقيين

وفهم من قوله: فان يكن

قوم بها قد قاموا الخ

أنه لو قام بها واحد فاللام

على الباقيين إن لم يقوموا

بها وهو كذلك قال

أبو عمران يعيدها الجماعة

وقال (ج) ظاهر الكتاب

إذا صلى عليها واحد فإنه

وما يحرم عليه من اللباس والطيب والصيد وغير ذلك ، وفي التلبية والطواف والرمل والركوع بعده
والسعى بعده كالسعى سواء بسواء ولذا قال فافعلها كما حج فما زائدة على حد «فما رحمة من الله» فإذا
فرغ من السعى وحلق أو قصر فقد حل منها وإلى ذلك أشار بقوله: وإثر سعيك احلقن أو قصرا
تحل منها فأو في قوله أو قصرا للتخيير وقدم الحلق لأنه أفضل ثم أفاد بقوله والطواف أكثر الخ
أنه يستحب للآفاق أن يكثر الطواف بالبيت مادام بمكة لتعذر هذه العبادة العظيمة عليه بعد خروجه
منها وأن يرى حرمة مكة المشرفة لجانب البيت المعظم الكائن بها بتجنبه الرفث والفسوق والعصيان
وبكثرة فعل الطاعات والخدمة لله تعالى بامتنال أوامره واجتناب نواهيه وملازمته الصلاة في الجماعة
وغير ذلك من أفعال البر وإن كان ذلك مطلوبا في كل مكان وزمان ففي هذا المكان آكد ، لما تقرّر
أن المعصية تغلظ بالزمان والمكان باعتبار الإثم والأدب عليها وأن الطاعة تعظم بذلك أيضا فيكثر
ثوابها وأنه إن عزم على الخروج من مكة يستحب له أن يطوف طواف الوداع على الصفة التي علمتها
لما تقدم من الابتداء بتقريب الحجر وجعل البيت على اليسار إلى آخر ما ذكر من صفة الطواف .
واعلم أن الأفعال المطلوبة في العمرة ثلاثة أقسام: أركان لا تجبر وواجبات تجبر وسنن لا شيء في تركها ،
فأركانها ثلاثة : الإحرام والطواف والسعى ، وأما الحلق فليس بركن بل يجبر بالدم إذا تركه حتى
رجع لبلده أو طال كما تقدم في موجبات الدم. وواجباتها المنجبة بالدم فهي كالسعى فيما يتأتى فعله فيها
من ذلك وذلك أربعة عشر على المشهور . وأما السنن والمستحبات فكالسعى أيضا فيما يتأتى فعله فيها من
ذلك وذلك نحو السنن قاله الخطاب في مناسكه ، وتفسد بالجماع وما في معناه إذا وقع قبل انقضاء
أركانها ، ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور ، وأجاز ذلك مطرف وابن الماجشون وعلى
المشهور فأول السنة المحرم فيجوز لمن اعتمر في آخر الحجة أن يعتمر في الحرم قاله مالك ثم استثقله
وقد تقدم قبل قوله : ومنع الإحرام صيد البر ما يستحب لمن كمل حجه وفرغ منه ورجع إلى مكة من
كثرة التطوع بالطواف وشرب ماء زمزم إلى آخر ما ذكر هنالك . وقد سئل مالك رضى الله عنه
أما أحب إليك المجاورة أو القبول فقال السنة الحج ثم القبول وكان عمر رضى الله عنه إذا فرغ
من حجه يقول يا أهل اليمن يمنكم وبأهل العراق عراقكم وبأهل الشام شامكم وبأهل مصر مصركم .
وهذا والله أعلم لأن الغالب العجز عن آداب المجاورة إذ الجنب عظيم لاسيما معه عليه الصلاة والسلام
ولا يخلو الإنسان من الهفوات والكسل غالبا . وقد حكى عن بعض كبار الصوفية أنه جاور بمكة
أربعين سنة ولم يبل في الحرم ولم يضطجع فثل هذا تستحب له المجاورة . وقال الشيخ أبو عبد الله
محمد بن الحاج : حكى الشيخ الجليل أبو عبد الله الفاسي رحمه الله تعالى أنه احتاج إلى حاجة الإنسان
وهو بالمدينة المشرفة فخرج إلى موضع من تلك المواضع وعزم أن يقضى فيه حاجته فسمع هاتفيها
عن ذلك فقال الحجاج يعملون هذا فأجابه الهائف بأن قال وأين الحجاج ثلاث مرات وقد لوح
الناظم لهذا المعنى بقوله: وارع الحرمه لجانب البيت وزد في خدمه.

(وَمِنْ لَقَبِ الْمُضْطَفِي بِأَدَبٍ وَنِيَّةٍ تُحِبُّ إِسْكَالَ مَطْلَبِ
سَلَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ سِرَ لِلصَّدِيقِ ثُمَّ إِلَى عُمَرَ نِلَتْ التَّوْفِيقِ
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ فَلَا تَمَلَّ مِنْ طِلَابِ
وَسَلِّ شَفَاعَةً وَخَمًا حَسَنًا وَعَجَّلِ الْأُزْبَةَ إِذْ نِلْتَ الْمُنَى
وَادْخُلْ ضُحَى وَاصْحَبْ هَدْيَةَ الشُّرُوزِ إِلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ بِكَ يَدُورُ)

إذا

صلى عليها وهو كذلك باتفاق وإنما اختلف هل ذلك بطريق الوجوب قاله ابن رشد

(وَعَدَّدُ التَّكْبِيرَ فِيهَا

أَرْبَعَ

وَعَلَّمَأَوْنَا عَلَيْنَهَا أَجْمَعُوا)

أى أن عدد تكبيرات
الجنابة أربع تكبيرات
كل تكبيرة بمنزلة ركعة
فهى كتكبير الصلوات
واختلف الصحابة في
عدّ التكبير من واحدة
إلى تسع ثم اتفق الإجماع
بعد ذلك على الأربع
ولم يعتبر حاكمه خلاف
ابن أبي ليلى في قوله إنها
خمس تكبيرات .

أَوَّلَهَا تَكْبِيرَةً إِخْرَامَ

وَنِيَّةً مَعْمَا وَفِي الْقِيَامِ)

يعنى أن أول الفرائض
الخمس تكبيرة الإحرام
وثانيها النية مصاحبة لها
وثالثها القيام لها والله
أعلم

(وَبَدَّهَا ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ

نَحَالَةَ الْقِيَامِ مَقْرُضَاتٍ)

أى تكبيرة الإحرام
وثلاث تكبيرات
مفروضات في حال القيام
وهى التكبيرة الثانية
والثالثة والرابعة وقوله
(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَافٍ بَعْدَ كُلِّ
تَكْبِيرَةٍ فَرَضَ عَلَى
الْمُصَلِّي)

إذا خرج الحاج من مكة يستحب له الخروج من كذا ولتكن نيته وعزمته وكليته زيارته صلى الله عليه وسلم وزيارة مسجده وما يتعاقى بذلك لا يشرك معه غيره لأنه صلى الله عليه وسلم متبوع لا تابع فهو رأس الأمر المطاوع والمقصود الأعظم ، فإن زيارته صلى الله عليه وسلم سنة مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها ، وليكثر الزائر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في طريقه ويكثر على كل شرف ويقول ما تقدم . ويستحب أن ينزل خارج المسجد فيطهر ويركع ويلبس أحسن ثيابه ويتطيب ويحدد التوبة ثم ليس على رجله فإذا وصل المسجد فليبدأ بالركوع إن كان في وقت يجوز فيه الركوع وإلا فليبدأ بالقبر الشريف ويكون ركوعه في محراب النبي صلى الله عليه وسلم إن قدر أو في الروضة أو في غيره من المواضع ، ثم يتقدم إلى القبر الشريف ولا يلتصق به ويستقبله وهو في ذلك متصف بكثرة الذل والمسكنة والانكسار والفقر والفاقة والاضطرار ويشعر نفسه أنه واقف بين يديه صلى الله عليه وسلم إذ لا فرق بين موته وحياته صلى الله عليه وسلم ، فيبدأ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم . قال مالك فيقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يقول صلى الله عليه وسلم وعلى أزواجك وذرياتك وعلى أهلك أجمعين كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك عليك وعلى أزواجك وذرياتك وأهلك كما بارك على إبراهيم وآل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد فقد بلغت الرسالة وأديت الأمانة وعبدت ربك وجهدت في سبيله ونصحت لعباده صابرا محتسبا حتى أتاك اليقين صلى الله عليك أفضل الصلاة وأتمها وأطيبها وأزكاها ثم يتنحى على اليمين نحو ذراع ويقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وثانيه في الغار جزاك الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا ، ثم يتنحى إلى اليمين قدر ذراع أيضا فيقول السلام عليك يا أبا حفص الفاروق ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خيرا وكره مالك لأهل المدينة الوقوف بالقبر كلما دخل أحدهم المسجد وخرج وقال إنما ذلك للغرباء لأنهم قصدوا ذلك قال مالك ولا بأس لمن قدم من أهل المدينة من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف بالقبر فيصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو له ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وليحذر الزائر مما يفعله بعض الجهلة من الطواف بالقبر الشريف على ساكنه أفضل الصلاة وأزكى السلام والتسبح بالبناء وإلقاء المناديل والثياب عليه ومن تقرب العامة بأكل التمر في الروضة وإلقاء شعورهم في القناديل وهذا كله من المنكرات ويستحب أن يزور البقيع والقبور المشهورة فيه ومسجد قباء ويتوضأ من بئر أريس ويشرب منها وهذا في حق من كثرت إقامته وإلا فالمقام عنده صلى الله عليه وسلم أحسن ليغتم مشاهدته صلى الله عليه وسلم ، وقد قال ابن أبي حمزة لما دخلت مسجد المدينة ما جلست إلا الجالوس في الصلاة وما زلت واقفا هنالك حتى رحل الركب ولم أخرج إلى البقيع ولا غيره ولم أر غيره صلى الله عليه وسلم وقد كان حضر لي أن أخرج إلى البقيع فقلت إلى أين أذهب هذا باب الله المفتوح للسائلين وال طالبين والمنكسرين والاضطرين والفقراء والمساكين وليس ثم من يقصد مثله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم اه . اللهم إنا نتوسل إليك بقدره عندك وجهه لديك اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واغفر اللهم لنا ولآبائنا وأمهاتنا وأشبائنا وأزواجنا وذرياتنا وبلغ مجودك وكرمك مقصودنا فيهم من العلم والعمل وجميع الأخلاء والأحباب ومن له علينا حق من الإخوان والأصحاب والجميع المسلمين وأمتنا وإياهم على قول لا إله إلا الله سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم تائبين بلا محنة

وفي بعض النسخ : يأتيها المصلى ولا يريد لفظ الحمد ولا الفاتحة بل المراد التشاء على الله تعالى والدعاء وهو رابع الأركان ،

ويكرر ذلك عقب كل تكبيرة واختاره اللخمي.

وقال ابن حبيب لا يدعو عقب الرابعة وخير ابن أبي زيد في الدعاء وتركه ثم بين موضع الدعاء بقوله

(وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ)

عَلَى النَّبِيِّ بِدَعْوِ الْأَمْوَاتِ

ظاهره كالموطأ أن الحمد

والصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم والدعاء للميت

عقب كل تكبيرة واستحسنه

الصقلي وفي الطراز لا تكرر

الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم والتحميد في كل

تكبيرة بل في الأولى ويدعو

في غيرها قاله في النوادر،

وفي الإرشاد يثنى على الله

تعالى عقب الأولى ويصلي

على النبي صلى الله عليه وسلم

عقب الثانية ويدعو للميت

عقب الثالثة وقوله ويدعو

ظاهره أنه لا يستحب دعاء

مغين وهو كذلك، وقول

أبي محمد بن أبي زيد ومن

مستحسن ما قيل في ذلك

لا يقتضي تعيينه قال في التهذيب

كان أبو هريرة رضي الله

عنه يتبع الجنائز من أهلها

فاذا وضعت كبر وحمد الله

تعالى وصلى على سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم ثم قال

اللهم إنه عبدك وابن عبدك

وابن أمتك كان يشهد أن

وأقبل على الجميع بفضلك وإحسانك إذا الفضل العظيم والإحسان والجود والامتنان إنك جواد كريم متفضل إن لم نكن لرحمتك أهلاً أن نألها فرحمتك أهل أن تنالنا ، وفقنتا للدعاء كي تستجيب لنا وأنت أكرم من وفي بما وعد ، وقول الناظم تجب بضم التاء مبني للمجهول وتدل بفتح التاء والميم مضارع ملل بالكسر مللاً وطلاب مصدر طلب وحسنا منصوب على إسقاط الخافض أي وصل الحشم بالحسنى وهو الموت على قول لا إله إلا الله سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والأوبة الرجوع والمنى المطلوب ، والمراد هنا هو الحج والزيارة والأصل في استحباب تعجيل الأوبة قوله صلى الله عليه وسلم «السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله» وفي الحديث أيضاً النهي عن أن يطرق الإنسان أهله ليلا كي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة والأولى أن يكون أول النهار ضحى ولذا قال وادخل ضحى . وأما استحباب استصحاب هدية يدخل بها السرور على أقاربه ومن يدور به من الحشم ونحوهم فظاهر ، وذلك سنة ماضية لكن ذلك مقيد بما إذا لم يلحقه في ذلك كلفة ، وبهذه المسألة ختم أيضاً الشيخ خليل رضي الله عنه مناسكه . وقد رأيت أن أختم هذا الكتاب أعني كتاب الحج بسلام عجيب لا يصدر إلا بمن نور الله قلبه وفتح بصيرته ذكره الشيخ خليل في الفصل الرابع من الباب الأول من مناسكه فيما اشتملت عليه صفة الحج من الأقوال والأفعال . قال رضي الله عنه ونفعنا به : اعلم نور الله قلوبك وضاءف في النبي المصطفى حبي وحبك أن الحج محتو على أحكام عديدة وقل من تعرض لها من المصنفين . فأولها أن الله تعالى شرف عباده بأن استدعاهم لحل كرامته والوصول إلى بيته ، ولما كان الله تعالى منزلها عن الحلول في محل أقام البيت الحرام مقام بيت الملك فان الملك إذا شرف أحداً دعاه لحضرته وممكنه من تجميل يده وأمره باللياذ به وجدير به حينئذ أن يقضى حوائجه كذلك الله تعالى استدعى عبده لبيته الحرام وأمرهم باللياذ به وأقام الحجر الأسود مقام يد الملك فأمرهم بتقبيله وأمرهم بطلب حوائجهم وإذا كان اللائق بملوك الدنيا قضاء الحوائج في هذه الحالة فكيف بملك الملوك المعطى بغير سؤال ، وشرع الغسل عند الإحرام لأن من استدعاه الملك ينبغي أن يكون على أكمل الحالات ويظهر قلبه ولسانه لأن الظاهر تبع للباطن فإذا أمر بتطهير الظاهر فالباطن أولى وشرع خلع الثياب إشعاراً بحالة الموت ليتخلى عن الدنيا ويقبل على باب ربه وعبادته لأن نزع ثيابه كنزع ثياب الميت على الغسل ولبس ثياب الإحرام كلبس الأكفان وتشبيهاً بنبيه سيدنا موسى عليه السلام فانه لما قدم على المناجاة قيل له «اخضع نعليك إنك بالواد المقدس طوى» والحاج قادم على الأرض المباركة لآدمية ثم قصد بمخالفته حالته المعتادة ليتنبه لعظيم ماهو فيه فلا يوقع خلافاً فيه ، ثم أمره بالإحرام لأنه لما ادعى وأتى مجيئاً قيل له قدم النية وأظهر ما أتيت إليه فقال لبيك إجابة بعد إجابة وأمره أن لا يفعل ذلك إلا بعد الصلاة لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر فكانه قيل له انتبه عن الرعونات البشرية وتهياً للاقدام على الله تعالى ، وقد أمر الله تعالى سيدنا موسى عليه السلام قبل مناجاته بصيام أربعين يوماً لكن لما علم منك أيها العبد من الضعف ما علم لم يأمر بك بذلك واكتفى منك بالصلاة مع حضور القلب وترك ما نهاك عنه ، ثم جعل مقياتين زمانياً ومكانياً إشارة إلى تعظيم هذه العبادة وأن العبد يحصل له بها الشرف فانه إذا أعطى الزمان والمكان شرفاً وحرمة بسبب القرب وهما مما لا يعقل كان العبد أولى ، وأمر عبده بترك الرفاهية وإلقاء التفت إشارة إلى حظوظ النفس وأن العبد إذا قدم على مولاه لا يأتيه إلا خاضعاً ذليلاً ولا يشغل بغير الله ، ونهى العبد عن قتل الصيد إشارة إلى أن من دخل الحرم

والصلاة عليه تثني على الله
تبارك وتعالى وتصلي على
نبيه سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ثم تقول اللهم إنه
عبدك وابن عبدك وابن
أمتك أنت خلقتَه وأنت
رزقته وأنت أُمته وأنت
تحببه اللهم فاجعله لأبويه
سلفًا وذخرًا وفرطًا وأجرًا
وتقل به موازينهم وأعظم
به أجورها ولا تحرمنا
وإياها أجره ولا تفتننا وإياها
بعده اللهم أخلصه بصالح
سلف المؤمنين في كماله
أيهم إبراهيم وأبدله دارا
خيرًا من داره وأهلا خير
من أهله وعافه من فتنه
القبر ومن عذاب جهنم
يقول ذلك مع كل تكبيرة
(تنبه) قوله يدعولاً لموات
ظاهرة ولو كان الميت ولد
زنا وهو كذلك لأن أمور
الآخرة مبنية على الحقائق
وأمر الدنيا مبنية على
الظاهر، ثم ذكر الفرض
الخامس بقوله :

وَحَتَمَهَا يَكُونُ بِالسَّلَامِ
مُسْتَقْبِلًا فِي حَالَةِ الْقِيَامِ
أَي حَتَمَ أَرْكَانَهَا بِالسَّلَامِ
مِنْهَا مُسْتَقْبِلًا فِي حَالَةِ يَامِهِ
(وَلَيْسَ فِي صَلَاتِنَا قِرَاءَةُ
وَلَا رُكُوعٌ عِنْدَ ذِي
الدَّرَايَةِ)

فهو آمن وليطمع العبد حينئذ في تأمين مولاه ، وشرع العسل لدخول مكة إشارة إلى تطهير قلبه مما
عساه اكتسبه من حال إحرامه إلى وقت الدخول في محل الملك وأنه لا ينبغي أن يدخل إلا بعد
تصفيته من جميع الأكدار، وشرع طواف القدوم إشارة إلى تعجيل إكرامه لأن الضيف ينبغي أن
يقدم إليه ما حضر ثم يهيا له ما يليق به وكان سبعة أشواط لأن أبواب جهنم سبعة فكل شوط يغلق
عنه بابا ثم يركع بعد الطواف زيادة في القرب والتداني لأن أقرب ما يكون العبد من مولاه وهو
ساجد ، وأمره بعد ذلك بالسعي والبدية بالصفة إشارة إلى أن العبد إذا أطاع مولاه أوصلته طاعته
إلى محل الصفا وصفاء القلوب ثم أمره بالنزول والمسير إلى المروة إشارة إلى أن العبد ينبغي له أن
يتردد في طاعة ربه بين صفاء القلوب ، بخلوها مما سوى ربه وبين المروة بالسمت الحسن وترك المجاعة ،
وأمره أن يفعل ذلك سبعا إما للمبالغة في الإبعاد عن جهنم وإما لما في السبع من الحكيم التي لا يحيط
بكنها إلا رب الأرباب ؛ جعل الأيام سبعا والأقاليم سبعا والأفلاك سبعا وتطور الإنسان سبعا وطباق
العين سبعا وأمره أن يسجد على سبع وجعل السموات سبعا والأرضين سبعا وجعل رزق الإنسان
سبعا وأبواب جهنم سبعا إلى غير ذلك ، ثم أمره بالخروج إلى منى إشارة إلى بلوغ المنى ثم بالمسير إلى
عرفات لأنه محل المعرفة والمناجاة تشبها بنبيه سيدنا موسى عليه السلام وتبنيها على شرف هذه الأمة
بأن شرع لها ما شرع لأنبيائه مثله وخصها بأشياء . وأمره بالدعاء لأنه ينور القلب ويوجب انكساره
وتذله ، وأباح الجمع والتصر رفقًا بهم وإشعارا بإرادته طول المناجاة معهم وسماع أصواتهم ، ثم أمرهم
بطاب حوائجهم ولهذا استحجب لهم الوقوف ليكون أبلغ في التضرع ثم إن وقوفهم في هذا اليوم
تنبيه بوقوفهم في الحشر ألا ترى أن بركة بعضهم على بعض هنا بركة الأنبياء والرسل
على المؤمنين يوم الحشر ، وقد روى أن من صلى خلف مغفور غفر له فمن لطفه بك شرع
الجماعة وحض على الاتيان إليها لعل أن تصادف المغفور له فيغفر لك وشرع الجمعة احتياطا
ليحضر أهل البلد كلهم لاحتمال أن يكون في تلك الجماعة مغفور له ، وشرع الميدين لهذا لأنه يجتمع
في العيدين أكثر من الجمعة ، ثم احتاط فشرع الموقف الأعظم ، ثم أمرهم بالنفر إلى منى إشارة إلى نيل
المنى وإشعارا بقضاء حوائجهم ثم أباح لهم الجمع بين المغرب والعشاء رفقًا بها ثم أمرهم بالوقوف بالمشعر
الحرام لمبالغة في إكرامهم كما أن الملك إذا بالغ في إكرام شخص أدخله بستانه ومقاصيره ، وأمرهم
بالمسير إلى جمره العقبة ورميها بسبع حصيات إشعارا بالإبعاد عن النار إذ الجمار مأخوذة من الجمر
وطرد الشيطان ، إذ سبب ذلك ما قيل إن الشيطان تعرض لإسماعيل عليه السلام لما ذهب مع أبيه للذبح
وقال له إن أباك يريد أن يذبحك فأمره إبراهيم عليه السلام أن يرميه بسبع حصيات فكأنه جل وعلا
يقول يا عبادي قد شرفكم بدخول حرمي وأهلتكم لمناجاتي وأدخلتكم في زمرة أوليائي فابتروا الجمره
بالحصى وابتعدوا عن محل من عصي وتلك الجمار فكذلك رقابكم من النار قال تعالى في صفة النار « وقودها
الناس والحجارة » وأتم قد بعدتم عن النار فاجعلوا إمكانكم الجمره ثم اقبلوا إلى منى وانحروا وكلوا
وااربوا فقد بلغتكم المنى واستحقتم القرى وشرع لهم الهدايا إشعارا بإكرام قراهم فانه كذلك يفعل
بالكبير وكانت السنة الفطر على زيادة الكبد تشبها بأهل الجنة فانهم أول ما يفطرون على زيادة
كبد الحوت الذي عليه الأرض ثم نهامهم عن الصوم ثلاثة أيام لأن الضيافة كذلك ثم شرع ذلك لأهل
الأقاليم كلها فمنعهم من صيام أيام التشريق زيادة في الإكرام للحاج لكونه أدخل سائر الناس
في ضيافتهم ولم يطلب الشرع فطر ثلاثة أيام متواليات إلا هنا ولهذا قال بعضهم إنه لا ينبغي أن يمكث

أى ليس في صلاة الجنازة قراءة واجبة بأمر القرآن ولا غيرها ونحوه في المدونة ومثله لأبي حنيفة وأشار بذلك إلى خلاف الشافعي

ابن هارون ظاهر المذهب كراهتها وقال القرافي يقرؤها مراعيًا للخروج من الخلاف وحكي العوفي عن الشافعي قراءتها في كل تكبيرة عن صاحب البداية وقول الناظم قراية هو بابدال الهمزة ياء ، والله أعلم .

(خاتمة) هل من شروط هذه الصلاة الطهارة بالماء وهو المذهب أو تفعل بالتيمم وهو مذهب الحنفية والأوزاعي وقال ابن حبيب إن خاف فواتها عند طيب الماء فالأمر واسع وإن كان في الحضر .

(وَحَمَاهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَخْيَاءِ وَمِثْلُهُ الدَّفْنُ بِلَا امْتِرَاءٍ)

أي وحمل الأموات فرض كفاية على الأحياء وكذلك دفعهم فرض كفاية نص عليه المازري وابن رشد وغيرهما ولم يحك البخمي خلافة ولذا قال بلامتراء قال في الواحة لم يزل الناس يحملون النعش ويزدحمون على جنازة الرجل الصالح فقد حمل عبد الله بن عمر سرير أبي هريرة وحمل سعد ابن أبي وقاص جنازة عبد الرحمن بن عوف

وحمل عمر جنازة أسعد بن الحصين قال في المدونة وليس في حمل السرير

الإنسان أربعة أيام متوالية من غير صوم ، ثم أمرهم بحلق رءوسهم ليزول ما في الشعر من الدرن والعفن وفيه إشارة إلى نبذ المال لأن الشعر يبق الدماغ من البرد كما أن المال يبق الإنسان من الفقر ولذلك قال المعبرون من رأى أن شعر رأسه قد ذهب فهو ذهاب ماله ، ثم أمرهم بلبس المحيط وأحل لهم ما منعوا منه من النساء والطيب بعد الافاصة إشارة إلى أن آخر التعب في الدنيا والنصب بالعبادة أن يدخلوا الجنة مستحليين ما حرم عليهم من الشهوات متلذذين بالطيب والزوجات ، ثم أمرهم بالرجوع إلى متى ليرموا الجمرات ويكبروا في سائر الأوقات مبالغة في الإبعاد من النار وتعظيم الملك الجبار وفي ذلك إشارة إلى التخلي عن الدنيا لأن وقوفهم عند الجمرات تشبيها بوقوفهم عند الموقف الذي في المحشر والسؤال عن كل موقف . وتعلم يا أخى أن تكثير أسباب المغفرة دليل على أن الله رحيم بهذه الأمة فإنه إذا أخطأ العبد سبب من أسباب المغفرة لا يخطئه سبب آخر فنسأل الله العظيم أن يصلح قلوبنا ويحقق رجاءنا وأملنا وأن يقدمنا عليه وهو راض عنا ويظهر قلوبنا من رعونات البشرية فإنه القادر على ذلك اهـ .

كتاب مبادئ التصوف وهو ادى التعرف

ختم هذا النظم بمسائل من مبادئ علم التصوف وفاء بما وعد به صدر النظم في قوله وفي طريقة الجيد السالك وتفاؤ لا لأن يكون السعى في تصفية القلب وتطهيره خاتمة الأمر ؛ والمبادئ جمع مبدأ وهو في اصطلاح أكثر الأصوليين ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما ولا يخلو توقف المقصود عليه إما أن يكون باعتبار معرفته أو باعتبار الشروع فيه أو باعتبار البحث عن مسأله ، فإن توقف باعتبار معرفته فإن كان من جهة المعنى فهو الحد ومعرفته تستلزم معرفة الموضوع وإن كان من جهة اللفظ فهو الاسم وإن توقف عليه باعتبار الشروع فيه فإن كان باعتبار الغاية والمقصود منه فهي الفائدة وفي معناها معرفة الفضيلة وكذا معرفة فضل واضعه فإن ذلك مما يبعثه على الشروع فيه وإن كان باعتبار الاذن في الشروع فهو الحكم وإن توقف باعتبار البحث في مسأله فيسمى ذلك بالاستعداد عند الأصوليين وبالمبادئ عند المنطقيين ولا شك أن ما ذكره الناظم في هذا الكتاب من مسائل التصوف من التوبة والتقوى وغض البصر عن المحارم وما ذكر بعده يتوقف عليه غيره مما هو أرق منه مما هو المقصود بالذات . قال الإمام الهروي واعلم أن العامة من علماء هذه الطائفة والمشيرين إلى هذه الطريقة اتفقوا على أن النهايات لا تعلم إلا بتصحيح البدايات كما أن الأبنية لا تقوم إلا على الأساس ، وتصحيح البدايات هو إقامة الأمر على مشاهدة الإخلاص ومتابعة السنة وتعظيم النهى على مشاهدة الخوف وغاية الحرمة والشفقة على العالم ببذل النصيحة وكف المثونة ومجانبة كل صاحب يفسد الوقت وكل سبب يفتن القلب . على أن الناس في هذا الشأن ثلاثة نفر : رجل يعمل بين الخوف والرجاء شاخصا إلى الحب مع صحبة الحياء فهذا هو الذى يسمى المرید . ورجل مختطف من وادى الفرقة إلى وادى الجمع وهو الذى يقال له المراد ومن سواهما مدع مفتون مخدوع وجميع هذه المقامات يجمعها رتب ثلاث : الرتبة الأولى أخذ القاصد في السير . الرتبة الثانية دخوله في القربة . الرتبة الثالثة حصوله على المشاهدة الجاذبة إلى عين التوحيد في طريق الفناء اهـ ثم قال : واعلم أن الأقسام العشرة التي ذكرتها في صدر هذا الكتاب هي قسم البدايات وهي عشرة أبواب : الباب الأول اليقظة قال تعالى « إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله » والقومة لله تعالى هي اليقظة من سنة الغفلة والنهوض عن ورطة الفترة وهو أول ما يستتير قلب العبد بالحياة لرؤية نور التنبيه . الثانى التوبة قال تعالى « ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون » فأسقط اسم الظلم عن التائب . الثالث المحاسبة

قال تعالى « ولتنظر نفس ما قدمت لغد » وإنما يسلك طريق المحاسبة بعد العزيمة على عقد التوبة .
 الرابع الإنابة قال تعالى « وأنبئوا إلى ربكم . وأسئلو الله » والإنابة الرجوع . الخامس التفكير قال تعالى
 « وأنزلنا إليك الذكر لتبين ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » والتفكير تصرف البصيرة لاستدراك
 البغية . السادس التذكر قال تعالى « وما يتذكر إلا من ينيب » والتذكر فوق التفكير فإن التفكير
 طلب والتذكر وجود . السابع الاعتصام قال تعالى « واعتصموا بحبل الله ، واعتصموا بالله هو
 مولاكم » والاعتصام بحبل الله هو المحافظة على طاعته من إقبال أمره والاعتصام به هو التوق عن كل
 موهوم والتخلص عن كل تردد . الثامن الفرار قال تعالى « ففروا إلى الله » والفرار هو الهرب
 مما لم يكن إلى مالم يزل . التاسع الرياضة قال تعالى « والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجة » والرياضة
 تمرين النفس على قبول الصدق . العاشر السماع قال تعالى « ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم » ونكتة
 السماع حقيقة الانتباه اه . باختصار قف عليه في محله إن شئت وفي تسمية التصوف تصوفا أقوال .
 قال الشيخ زروق رحمه الله تعالى في قواعده : وقد كثرت الأقوال في اشتقاق التصوف رأس
 ذلك بالحقيقة خمس : أولها من الصوفة لأنه مع الله كالصوفة الطروحة لاتدبير لها . الثاني أنه من
 صوفة الفقهاء لأنها فالصوفي هين لين . الثالث أنه من الصفة إذ جملة تصاف بالحامد وترك الأوصاف
 المذمومة . الرابع أنه من الصفا ، وصحح هذا القول حتى قال أبو الفتح البستي رحمه الله تعالى :
 تخالف الناس في الصوفي واختلفوا جهلا وظنوه مأخوذا من الصوف
 ولست أنحل هذا الاسم غير في صافي فصوفي حتى سمي الصوفي

الخامس أنه منقول من الصفة لأن صاحبه تابع لأهلها فيما أثبت الله لهم من الوصف حيث قال تعالى
 « يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه » وهذا هو الأصل الذي يرجع إليه كل قول فيه والله
 أعلم اه . وقيل سمي بذلك لأنه يصفى القلوب وهو كما قال أبو حامد الغزالي رضى الله تعالى عنه تجريد
 القلب لله واحتقار ما سواه قال وحاصله يرجع إلى عمل القلب والجوارح ، وفي شرح نظم الإمام ابن
 ذكرى لشيخ شيوخنا سيدى أبى العباس أحمد المنجور عند قوله :

علم به تصفية البواطن من كدورات النفس في المواطن

مانصه : التصوف علم يعرف به كيفية تصفية الباطن من كدورات النفس أى عيوبها وصفاتها المذمومة
 كالغل والحقد والحسد والغش وطلب العلو وحب الثناء والكبر والرياء والغضب والأنفة والطمع
 والبخل وتعظيم الأغنياء والاستهانة بالفقراء وهذا لأن علم التصوف يطلع على العيب والعلاج وكيفية
 فبعلم التصوف يتوصل إلى قطع عقبات النفس والتزهد عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الحبيثة حتى
 يتوصل بذلك إلى تخلية القلب عن غير الله وتخليته بذكره سبحانه اه ثم قال في شرح قوله :

به وصول العبد للإخلاص روح العبادة بالاختصاص

الإخلاص أفراد الله تعالى بالطاعة بالقصد وهو أن يريد بطاعته التقرب إلى الله دون شيء آخر من
 تصنع لمخلوق واكتساب محبة عند الناس أو محبة مدح من الخلق أو معنى من المعاني سوى التقرب
 به إلى الله تعالى ، ولا شك أن العبد إنما يصل إلى هذا باطلاعه على عيوب النفس وآفات العمل وكيفية
 العلاج حتى يتحرز من الرياء والخفاء وقصد المحوى النفسى ، وأشار بقوله : روح العبادة بالاختصاص
 أى بسبب اختصاص العلم بالله سبحانه إلى قول السيد ابن عطاء الله : الأعمال صور قائمة وأرواحها
 وجود سر الإخلاص فيها . قال سيدى أبو عبد الله محمد بن عباد : إخلاص كل عبد هو روح أعماله

الأربع يبدأ بالجانب الأيمن
 ثم بالمؤخر الأيمن ثم
 بالمقدم الأيسر ثم بالمؤخر
 الأيسر وبه قال الأئمة ولا
 تحمل على دابة ولا على
 عجلة إلا من ضرورة اه
 وفي المدونة وحمل غير
 أربعة يبدأ بأى ناحية
 شاء والمعين مبتدع
 لخروجه عما عليه
 السلف

(وَعَسَلُهُ وَكَفَنَهُ مَسْنُونُ

وَدَفَنَهُ مُسْتَقْبِلًا يَكُونُ

مُسْتَقْبِلًا عَلَى اليمين

يُوضَعُ

وَعَقْدُ الْكَفْنِ جَمِيعًا

تُرْعَى

أما كون غسله سنة سند فهو

أحد القولين المشهورين

والآخر وجوبه ويغسل

بماء مطلق على المشهور ولو

بماء زمزم خلافا لابن

شعبان لا يغسل به ولا

تغسل به نجاسة وكيفية

غسله أقله إمرار الماء على

جميع جسده وأعضائه مع

الدلك . وأما كون كفنه سنة

فلم يحك ابن يونس خلافا

وفي المختصر ما معناه هل

الواجب ثوب يستر جميع

بدنه أو الواجب ستر العورة

والباقي سنة خلاف اه .

فوجود ذلك حياتها وصلاحيها للتقرب بها ويكون فيها أهلية وجود القبول لها وبعد ذلك يكون موتها وسقوطها عن درجة الاعتبار وتكون إذ ذاك أشباحا بلا روح وصورا بلا معان ، ثم قال في شرح قوله :

وذلك واجب على المكلف تحصيله يكون بالمعرف

يعنى أن علم التصوف فرض عين على كل مكلف وذلك أن الغالب أن الإنسان لا ينفك عن دواعي الشر والرياء والحسد فيجب عليه أن يتعلم ما يتخلص به عن ذلك . قال أبو حامد رضى الله عنه وكيف لا يجب عليه وقد قال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات الحديث ولا ينفك بشر عنها أو عن بقية ما سئد كره من مقدمات أحوال القلب كالكبر والعجب وأخواتهما وتتبع هذه الثلاث المهلكات وإزالتها فرض عين ولا يمكن إلا بمعرفة حدودها ومعرفة أسبابها ومعرفة علاجها فان من لا يعرف الشر يقع فيه والعلاج ممكن وهو مقابلة الشيء بضده فكيف يمكن دون معرفة السبب والمسبب فأكثر ما ذكرناه في ربع المهلكات من فرض الأعيان ، وقد تركه الناس كافة اشتغالا بما لا يعنى وأشار بقوله تحصيله يكون بالمعرف إلى تحصيل علم التصوف بمعنى الاتصاف بثمرته يكون بالشيخ المعرف للمريد عيوب نفسه وخبايا حظوظها . قال الإمام أبو عبد الله بن عباد ، ولا بد للمريد في هذا الطريق من صحبة شيخ محقق مرشد قد فرغ من تأديب نفسه وتخلص من هواه فيسلم نفسه إليه ويلزم طاعته والالتقاد إليه في كل ما يشير به عليه من غير ارتياب ولا تردد فقد قالوا من لم يكن له شيخ فان الشيطان شيخه . وقال أبو على الثقفى رضى الله عنه : لو أن رجلا جمع العلوم كلها وصحب طوائف الناس لا يبلغ مبلغ الرجال إلا بالرياضة من شيخ أو إمام أو مؤدب ناصح ومن لم يأخذ آدابه من أمر له وناله يريه عيوب أعماله ورعونات نفسه لا يجوز الاقتداء به في تصحيح المعاملات انتهى . وقد استفيد من هذا الكلام ثلاث مسائل : الأولى أن بالتصوف يصل العبد إلى الإخلاص الذى هو روح العبادة . الثانية أن معرفته فرض عين على كل مكلف . الثالثة أن تحصيل هذا العلم لا بد له من الشيخ ولفظ هوادى في ترجمة الناظم جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى بين وأرشد وهو معطوف على مبادئ والتعرف مصدر تعرف إذا طلب المعرفة ولعل المراد المعرفة وعبر بالتعرف للسجع . والحاصل أنه وصف المسائل المذكورة في هذا الكتاب بوصفين بكونها يتوقف عليها المقصود ولذلك سماها مبادئ وبكونها ترشد للمعرفة فمصدق المتعاطفين في الترجمة شيء واحد ، والله أعلم ، وهو مسائل الكتاب لأن المبادئ غير الهوادى كما قد يعطيه العطف والله أعلم .

(وَتَوْبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُجْتَرَمُ تَجِبُ فَوْرًا مُطْلَقًا وَهِيَ النَّدَمُ

بَشَرِطِ الْأَقْلَاعِ وَنَفَى الْأَضْرَارِ وَلِيَتَلَفَ مُمَكِّنًا ذَا اسْتِغْفَارِ)

أخبر أن التوبة تجب أى وجوب الفرائض على الأعيان من كل ذنب أى كبيرا كان أو صغيرا كان حقا لله تعالى أو لآدى أو لهما كان الذنب معلوما عنده أو مجهولا فتجب التوبة من الذنوب المجهولة إجمالا ومن المعلومة تفصيلا وجملة يجترم بالجيم صفة لذنب ومعناها يذنب لأن الجرم هو الذنب . قال فى الصحاح : الجرم الذنب والجريمة مثله تقول منه جرم وأجرم واجترم بمعنى انتهى وأن وجوب التوبة على الفور لاعلى التراخى فمن أخرها وجبت عليه التوبة من ذلك التأخير

سبيل الاستحباب إن أمكن وتعدّيه إلى جسد ويسند رأسه ورجلاه بشيء

من التراب فان لم يمكن

فعلى ظهره فان لم يمكن فما

تيسر وقوله وعقد الكفن

الخ أى تحل رباطته ولا يبقى

شيء منها مربوطا وهي أى

عقده بضم العين المهمة

وفتح القاف جمع عقدة

بضم العين وسكون القاف

(وَسُنَّةُ النَّبِيِّ فَلَا يُضَيَّقُ

وَلَا يُشَقُّ لَا وَلَا يُعَمَّقُ)

ذكر أن من سنة القبر عدم

ضيقه وأنه لا يشق والشق

بالفتح أن يجعل أسفل القبر

أضيق من أعلاه بقدر

ما يسع الميت ، بل للحد

مستحب وهو ما يحفر من

جانب القبر من جهة القبلة

تحت جرفه وهو أفضل

من الشق لخبر « للحد لنا

والشق لغيرنا » وقوله ولا

يعمق أى استحبابا وأقله

فى عمقه ما يمنع راحته دفعا

للأذى ويحرسه من أكل

السبع والضبع وغيرها

قال عمر بن عبد العزيز

احفروا لى ولا تعمقوا

فان خير الأرض أعلاها

وشرها أسفلها .

(رَكَوْنُهُ لِحْدًا هُوَ الصَّوَابُ

إِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَهَيَّلُ

الْأَرَابُ)

ذكر فى هذا البيت أن كون اللحد هو الصواب محله ما إذا لم يتهيل فيه التراب عند حفره وأما إن كان التراب والظاهر

على القبور الأئمة المضروبة)

أى أفضل ما ينصب على

اللحد لأجل سده حتى

لا يدخل التراب على الميت

الحجارة المضروبة من اللبن

وهى القراميد تجعل من

اللبن كهيئة وجوه الخيل ،

وأفهم قوله أفضل أن هناك

مفضولا بالنسبة لذلك وهو

كذلك ومثل ما ذكره

الآجروهمزة ممدودة فيم

فراء ثم القصب إن لم يوجد

الآجروصب التراب ليسد

به عند عدم ما تقدم خير

من التابوت الخشب الذى

يجعل فيه الميت وهو من

زى العجم وكرهه ابن القاسم

الدفن فيه وفي قوله أفضل

نظر لأن سده باللبن هو

المطلوب وغير المضروب

أفضل من الحجارة المضروبة

وبلى ذلك سده باللوح .

والظاهر أن الاطلاق راجع للفورية فكما تجب التوبة من كل ذنب فكذلك تجب فوراً في جميعها ويحتمل رجوع الاطلاق للذنب فيكون لتأكيده العموم المستفاد من لفظ كل كما تقدم وأن التوبة هى الندم أى على المعصية من حيث إنها معصية وإن شئت قلت لقبها شرعاً فالندم على شرب الخمر لإضراره بالبدن ليس بتوبة ؛ وإنما يكون الندم المذكور توبة بثلاثة شروط : الأول الاقلاع أى عن الذنب فى الحال بحيث يتركه ويتجنبه فوراً ولكن هذا إنما يشترط في معصية اتصلت بالتوبة فلو تاب من معصية بعد الفراغ منها كشرب الخمر بالأمس سقط هذا الشرط . الشرط الثانى أن ينوى أن لا يعود إلى ذلك أبداً وهذا الشرط لا بد منه فى حق من تاب بعد الفراغ من المعصية وفى حق من تاب حال التلبس بها فيلزمه مع الإقلاع أن ينوى أن لا يعود أبداً وعلى هذا الشرط عبر بنى الإصرار إذ هو كما فى الرسالة المقام على الذنب واعتقاد العودة اليه ، على أن الواو فى كلام الرسالة بمعنى أو فإذا انتفيا ثبت مقابلهما وهو الاقلاع ونية أن لا يعود أبداً وهذا الثانى هو المراد هنا وعلى هذا فنفى الإصرار أعم من الاقلاع ، فلو اكتفى بنى الإصرار عن الاقلاع لكفى والله أعلم ولا يشمل الاقلاع من غير نية أصلاً إذ لا بد فى التوبة من النية لأنها روح العمل . الشرط الثالث تلافى ما يمكن تلافيه وتداركه من الحق الناشئ عنها كحق القذف فيتداركه بتكمين نفسه من المذنب أو وارثه ليستوفيه وإلى ذلك أشار بقوله ولتتلاف ممكناً وقيل لا يشترط ذلك بل يجب عليه فإن لم يفعله فتوبته صحيحة وذلك ذنب آخر تلزمه التوبة منه . قلت ويظهر من كلام بعضهم أن هذا الشرط آيل إلى شرط الاقلاع وذلك ظاهر فإن من وجب عليه حق يمكنه تلافيه فلم يفعل لم يقلع إذ ما من وقت إلا وهو فيه عاص بترك التلافى فإن لم يمكن تداركه الحق كما إذا لم يكن مستحقه موجوداً سقط هذا الشرط كما يسقط أيضاً فى توبة معصية لا ينشأ عنها حق لآدمى وإذا استغفار حال التائب الندام واستغفاره شرط كمال لا شرط صحة . والتوبة لغة الرجوع . وشرعاً الرجوع من أفعال مذمومة شرعاً إلى أفعال محمودة شرعاً وقيل الرجوع عن أربعة أشياء إلى أربعة أشياء من الكفر إلى الإيمان ومن المعصية إلى الطاعة ومن البدعة إلى السنة ومن الغفلة إلى اليقظة وقيل نفور النفس عن المعصية بحيث يحصل عن ذلك الندم على المعاصى والعزم على الترك فى المستقبل والاقلاع فى الحين فيرد المظالم ويتحلل من الأعراض ويسلم نفسه للقصاص إن أمكن ذلك وهذا هو الذى ذكره الناظم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم «الندم توبة» أى معظمها الندم على حد قوله صلى الله عليه وسلم «الحج عرفات» أى معظم أركانه عرفات والعبارات متقاربة المعنى . قال الإمام سيدى عبد الرحمن الجزولى فى شرح الرسالة : التوبة نعمة من الله تعالى على العبد وأبوابها مفتوحة مالم يغاين أى الموت قال تعالى «ولست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت» أى حضرت أسبابه ومقدماته وما لم تطلع الشمس من مغربها ، قال تعالى «يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل» . والتوبة مما خصت به هذه الأمة لأنه كان من قبلنا إذا أذنب ذنباً يجده مكتوباً على باب داره وكفارته اقتل نفسه أو افعل كذا ، والتوبة مأخوذة من الثوب لأنه يستر به العورة كما تستر التوبة الذنوب وليس بينهما فرق اه وانظر قوله مأخوذة من الثوب لأنه الثوب بالمثلثة والتوبة بالثاءة فمادتاهما متغايرة ، والله أعلم ، وفى شرح جمع الجوامع للعراقى . قال الواسطى كانت التوبة فى بنى إسرائيل بقتل النفس كما قال تعالى «فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم» قال فكانت توبتهم إفناء نفوسهم وتوبة هذه الأمة أشد وهى إفناء نفوسهم عن مرادها مع رسوم الهياكل ومثله بعضهم بمن أراد كسر لوزة فى قارورة لكن ذلك يسير على من يسره الله عليه اه . ثم قال الجزولى وأما حكمها فهو فرض عين . والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع .

سجنون ولم أر من ذكر ذلك غير ابن القاسم وسده باللبن هو الذى فعل بآدم عليه السلام وكذلك فعله صلى الله عليه وسلم بولده

إبراهيم وفعل به كذلك

(١٧٢)

صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والله أعلم .

(وَالْفُسْلُ بِالْكَافُورِ

وَالسُّدْرِ حَسُنَ

يَبَارِدُ الْمَاءُ نَعَمْ أَوْ إِنْ

سَخُنَ)

الغسل بالكافور في الغسلة

الأخيرة إن تيسر حسن

أى مستحب وينحل بالماء

كالملح فيكسبه قبضاً ويسد

مسام الأعضاء لبرودته

وكذلك يستحب السدر،

أى ورقه ويسحق ويذاب

بالماء وليس المراد جعل

ورقه في الماء وهذا قبل

غسله بالماء القراح ويدلك

به الميت أو يجعل على بدنه

ويصب عليه الماء أو بعده

قاله ابن حبيب وظاهر كلام

الناظم أنه يغسل بالماء

والمضاف وهو ظاهر قول

المدبونة يغسل بماء وسدر

ويجعل في الآخرة كافوراً

قال أبو الطاهر وسبب

الخلافة هل المطلوب من

غسل الميت النظافة المحضة

أو العبادة فمن لاحظ النظافة

قال يغسل بالماء والسدر

ومن لاحظ العبادة قال

بالماء المطلق وأشار بقوله :

يبارد الماء نعم وإن سخن

إلى أنه جائز بكل منهما ،

وفيه تنبيه على خلاف الشافعى

حيث قال البارء أحب إلى

وكره السخن وعلله

أصحابه بأنه يمسكه والسخن يرخيه

أما الكتاب فقوله تعالى « وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون لعلكم تفلحون » وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً عسى ربكم » الآية . ولعل وعسى من الله تعالى بمعنى الوجوب . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم « توبوا فاني أتوب في كل يوم سبعين مرة » وفي بعضها « مائة مرة » وقال « النائب من الذنب كمن لا ذنب له » والإجماع على أنها واجبة وتجب على كل مكلف مسلماً كان أو كافراً حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى مريضاً أو صحيحاً مقماً أو مسافراً . الشيخ ولا خلاف أنها واجبة على الفور ولا قائل بأنها على التراخي فمن أخرها فهو عاص يجب عليه التوبة من تأخيرها لأنها معصية ثانية ثم قال وهى على قسمين واجبة من المحذور ومندوبة من المكروه اهـ .

﴿ تنبيهان : الأول ﴾ ظاهر قوله من كل ذنب وجوب التوبة من الذنب كبيراً كان أو صغيراً أما الكبائر فتفتقر إليها اتفاقاً وفي الصغائر ثلاثة أقوال . الأول أنها تفتقر إلى التوبة قاله القاضي : عبد الوهاب وهو ظاهر قول الرسالة والتوبة فريضة من كل ذنب وهذا القول هو ظاهر النظم ، قال أبو بكر بن الطيب وهو المشهور . الثاني أنها لا تفتقر إلى توبة بل توبتها اجتناب الكبائر لقوله تعالى « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » وهو قوله في أول الرسالة وغفر الصغائر باجتناب الكبائر . الثالث أنها إن كانت منوطة بالكبيرة كالقبلة لمن أراد الزنا ثم تاب عنه غفرت باجتناب الكبيرة وإن كانت منفردة مستقلة بنفسها افتقرت إلى التوبة وهل تكفير الصغائر باجتناب الكبائر على القول به قطعى أو ظنى قولان لجماعة الفقهاء والمحدثين والأصوليين . الثاني الكبيرة والصغيرة نسبة وإضافة وإلا فكل ذنب فهو كبير بالنظر إلى مخالفة ذى الجلال والإكرام . وقال ابن عباس كل ما عصى الله تعالى به فهو كبيرة قسمية بعض الذنوب صغائر وإنما هو لتكفيرها باجتناب غيرها مما هو أكبر منها فكلاً كبيراً وبعضها أكبر من بعض ولهذا لم يأت في الشرع لفظ يحضرها في عدد معين وإنما ذلك ليكون الناس من اجتناب جميع المنهيات على حذر لئلا يوافقوها وماورد في الأحاديث من تسميتها بالسبع الموبقات لا يدل على حصرها في سبع ولهذا قال ابن عباس هي إلى السبعين وروى إلى سبعائة أقرب منها إلى السبع . وقد اختلف في الكبيرة على ستة أقوال : قليل هي ما توعده عليه بخصوصه في الكتاب أو السنة كقوله تعالى « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » الآية ، وقيل هي ما فيه حد كالزنا والسرقة الآية « الزانية والزاني » الآية « السارق والسارقة » الآية قال الرافعى وهم إلى ترجيح هذا أميل وقيل هي مانص الكتاب على تحريمه كقوله تعالى « حرمت عليكم الميتة » الآية أو وجب في جنسه حد ، وقيل إنها أخفيت ليكون الناس من اجتناب جميع المنهيات على حذر مخافة الوقوع فيها . وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائين والشيخ الإمام والد صاحب جمع الجوامع هي كل ذنب ونفيا الصغائر نظراً إلى عظمة من عصى بذلك وشدة عقابه ، وقيل وهو المختار وفقاً لإمام الحرمين إنها كل جريمة تؤذن بقله أكثر مرتكبها بالدين ورقة الديانة ثم سرد صاحب جمع الجوامع منها نحو السبعة والثلاثين رأيت أن أذكرها منظومة ليسهل حفظها . قال الإمام جلال الدين السيوطى في الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع في المسئلة برمتها مانصه :

وفي الكبيرة اضطراب إذ تحدد قليل ذو توعده وقليل حد

وقيل ما في جنسه حد وما كتابنا بنصه قد حرما

وقيل لاحد لها بل أخفيت وقيل كل والصغار نفيت

والمرتضى قول إمام الحرمين جريمة تؤذنتنا بغير مسين

فيغسل الرجال الرجل
والنساء النساء ويجوز أن
تغسل المرأة صبياسه سبع
سينين أو ثمان وأن يغسل
الرجل طفلة رضعة وما
قاربها ويمنع تغسيله للطبقة
اتفاقا وفيما بينهما قولان
مذهب المدينة المنع .

(وَأَرْخَصُوا لِلزَّوْجِ غَسْلَ

الزَّوْجَةِ

وَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا بَاسَمًا
حُجَّةً)

يعنى أنه يجوز لكل من
الزوجين أن يغسل صاحبه
إن صح نكاحهما وسواء
كان قبل البناء أو بعده
كان بأحدهما عيب يقتضى
الخيار فى فسخ النكاح
كبرص وجنون وجمام
وداء فرج أولا إذا مات
أحدهما قبل اختياره لا تقطع
الخيار بالموت وكذا يغسل
أحدهما صاحبه وإن كان
النكاح فاسدا ولكن
فات بالدخول ولا فرق
بين كون الزوجين حريين
أو رقيقين أو مختلفين
وتقدم الزوجة على غيرها
ولو وضعت بعد موته بل
ولو تزوجت غيره وتقدم
ولو كانت كتابية لكن
بحضرة مسلم ولا يغسل
الزوجة مطلقا على المشهور

بقلة اكتراث من أناه
كالقتل والزنا وشرب الخمر
والقذف واللواط ثم الفطر
والغصب والسرقة والشهادة
منع الزكاة وديانة فرار
نميعة كتم شهادة يمين
وسب صحبه وضرب المسلم
حرابة تقديمه الصلاة أو
وأكل خنزير وميت والربا
والغل أو صغيرة قد واطبا

انتهى

وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد فى شرح العمدة سلك بعض المتأخرين طريقا فقال إذا
أردت أن تعرف الفرق بين الصغار والكبار فاعرض مفسدة الذنب على مفسدات الكبار المنصوص
عليها فان نقصت عن أقل مفسدات الكبار فهى من الصغار وإن ساوت أدنى مفسدات الكبار أو
أربت عليها فهى من الكبار وذلك مثل إلقاء المصحف فى القاذورات وتضييع الكعبة بالعذرة
فهذا من الكبار ولم ينص عليها الشارع انتهى وقد كنت لفتت فى نقل تقي الدين هذا أحيانا لتكمل
الفائدة بضمها لنظم السيوطى المذكور آنفا وهى قولنا :

ولتقى الدين عن بعض نظر فيما نشأ عن بعض مامنها ذكر
من المفسد مع الذى نشأ عن غيرها من مغفل مما تشا
فان تساويا أو أربى الآخر فهى كبيرة وقس ما يذكر

ثم قال تقي الدين بعد كلام ولا بد مع هذا من أمرين : أحدهما أن المفسدة لا تؤخذ مجردة
عما يقرن بها من أمر آخر فقد يقع الغلط فى ذلك ألا ترى أن السابق إلى الذهن أن مفسدة
الخمر السكر وتشويش العقل فان أخذ هذا بمجرد لزم منه أن لا يكون شرب القطرة الواحدة
كبيرة لخلاؤها عن المفسدة المذكورة مع أنها كبيرة وإن خلت عن المفسدة المذكورة لأنها تقتزن
بها مفسدة التجرؤ على شرب الخمر الكثير الموضع فى المفسدة فهذا الاقتران يصيرها كبيرة .
الثانى إذا سلكنا هذا المسلك فقد تكون مفسدة بعض الوسائل إلى بعض الكبار مساوية
لبعض الكبار أو زائدة عليها فإمسك امرأة محصنة لمن يزنى بها أو مسلم معصوم لمن يقتله
كبيرة أعظم مفسدة من أكل مال اليتيم المنصوص على كونه من الكبار وكذلك لو دل على عورة
من عورات المسلمين تغضى إلى قتلهم وسب ذرايعهم وأخذ أموالهم كان ذلك أعظم من الفرار من
الزحف المنصوص على كونه منها وكذلك تفعل على القول بأن مارتب عليه لعن أو وعيد فهو كبيرة
فتعتبر المفسدة بالنسبة إلى مارتب عليه شئ من ذلك فما ساوى أقلها فهو كبيرة وما نقص فليس
بكبيرة اهـ . فلا بد من ذكر فروع الأول إذا وقعت التوبة بشروطها فهل تقبل قطعا أو ظنا ؟ فذهب
القاضى أنه لا يقطع بها ، ومذهب الشيخ أبى الحسن القطع بها ، والخلاف إنما هو فى توبة المؤمن
العاصى . وأما توبة الكافر من كفره وهو إسلامه فالإجماع على أنها مقبولة قطعا لقوله تعالى « قل
لذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » وفى القطع بقبول توبته فتح لباب الإيمان وسوق
إليه وفى عدم القطع بقبول توبة المؤمن وبقائه بين الرجاء والخوف سد لباب العصيان ومنع منه .

ومفهوم قوله وأرخصوا للزوج غير معتبر ، لأن إباحة الوطء بالرق تبيح الغسل من الجانبين فيغسل

هي أسماء بنت عميس
غسلت زوجها أبا بكر
الصديق وهو أمير المؤمنين
وبأسماء مقصور غير مهموز
لاستقامة الوزن وحجة
مضموم الحاء المهملة وأما
عكسه وهو تغسيل الزوج
زوجته فإن فاطمة بنت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أوصت أسماء المذكورة
وعايرها رضي الله تعالى عنهم
أن يغسلاها فكان على
رضي الله تعالى عنه يصب
الماء عليها ولم ينكر
ذلك أحد .

(وَعَوْرَةُ الْمَيْتِ فَرَضًا
تُسْتَرُ)

كاستتر في حياته لا تنظر
يعني أن ستر الغاسل عورة
الميت عنه وعن أعين
الناس فرض إذ لا يجوز
لهم نظرها ونحوه قول
المدونة وتستتر عورته
وظاهرها الوجوب سواء
كان زوجها أو سيدا قال
بعض مشايخي وهو
المشهور ، وأجاز بعضهم
للزوج والسيد أن يسترا
وأن لا يسترا استصحبا لما
تقدم والستر أولى .

باب في ترك الصلاة
على الشهيد والسقط

(وَتُمْنَعُ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَا لَكَ

عَلَى شَهِيدٍ مَاتَ فِي الْمَعَارِكِ

وَعَسَلَهُ أَيْضًا كَذَاكَ

يُمْنَعُ

وَسَنَةِ الرَّسُولِ فِيهَا تَنْبَعُ)

لو

الثاني اختلف هل تصح التوبة من بعض الذنوب أم لا ؛ فذهبت المعتزلة إلى أن ذلك لا يصح ولا خلاف
بين أهل السنة في صحتها وهي طاعة من الطاعات ويطلب بالتوبة فيما بقي وعلى هذا إذا أسلم الكافر
فيصح إسلامه وإن كان يزني ويسرق وحكمه حكم المؤمن العاصي فأما التوبة من كل الذنوب فهي
التوبة النصوح . الثالث إذا تذكر المذنب ذنبه فهل يجب عليه تجديد الندم أولا قولان للقاضي وإمام
الحرمين قائلا يكفيه أن لا يتهيج ولا يفرح عند تذكره . الرابع من تاب ثم عاود فهل تكون عودته
نقضا أم لا ؟ قولان للقاضي مع ابن العربي وإمام الحرمين قائلا توبته الأولى صحيحة وهذه معصية أخرى
واختاره التأخرون . الخامس هل توبة الكافر نفس إسلامه أم لا بد من الندم على الكفر فأوجب
الإمام وقال غيره يكفيه إيمانه لأن كفره محو بإيمانه وإقلاعه عنه قال تعالى « قل للذين كفروا إن
ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » . السادس الذنب الذي يتاب منه إن كان حقا لله فيكفي فيه الندم والإقلاع
ويشعر في قضاء الفوائت كالصلاة والصيام وشبه ذلك وإن كان حقا لآدمي وجب عليه رده إن كان
مالا والتحلل منه إن كان عرضا فإن لم يجده ولا وجد أحدا من ورثته فانه يستغفر الله ويتصدق
عليه ، وإن كان نفسا وجب عليه تسليم نفسه للأولياء إن أمكن ذلك فإن لم يفعل مع الإمكان
فذهب الجمهور صحتها وهذه معصية أخرى يجب عليه أن يتوب منها وقيل لا تصح وهو مرجوح

(وَحَاصِلُ التَّقْوَى اجْتِنَابُ وَامْتِثَالُ فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ بِذَا تُمَالُ
فَجَاءَتِ الْأَقْسَامُ حَقًّا أَرْبَعَةٌ وَهِيَ لِلْسَّالِكِ سُبُلُ الْمُنَقَّةِ)

أخبر أن حاصل التقوى ومدارها الأمور بها في غير ما آية هي اجتناب أى للمنهيات في الظاهر
والباطن وامتنال أى للأموارات في الظاهر أيضا والباطن وبذلك الاجتناب والامتنال تنال التقوى
وتدرك وإذا كان كذلك فأقسامها أربعة : اجتناب وامتنال في الظاهر فهذان قسمان اجتناب وامتنال
في الباطن فهذان قسمان آخران ففي ظاهر وباطن يتنازع فيه اجتناب وامتنال وأن التقوى للسالك
طريق إلى النفعة أى الأخروية وسبل بضم السين وسكون الباء تخفيفا عن ضم جمع سبيل وهو
الطريق . واعلم أن التقوى في عرف الشرع هي وقاية الإنسان نفسه عما يضره في الآخرة . قال
البيضاوي والمتقى اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى . والوقاية فرط الصيانة ، ولها ثلاث مراتب : الأولى
التوقى من العذاب المخلد بالتبرى عن الشرك وعليه قوله تعالى « وألزهم كلمة التقوى » . والثانية التجنب
عن كل ما فيه إثم من فعل أو ترك حتى الصغار عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو
المعنى بقوله تعالى « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا » والثالثة أن يتنزه عما يشغل سره عن الحق ويتبتل
إليه بشرائره وهو التقوى الحقيقي المطلوبة بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته » اه
وفي تفسير ابن جزى : درجات التقوى خمس . أن يتقى العبد الكفر وذلك مقام الإسلام ، وأن يتقى
المعاصي والخمرات وهو مقام التوبة ، وأن يتقى الشهوات وهو مقام الورع : وأن يتقى المباحات وهو مقام
الزهد وأن يتقى حضور غير الله على قلبه وهو مقام المشاهدة . قال والبواعث على التقوى عشرة ،
خوف العقاب الدنيوى والأخروى ورجاء الثواب الدنيوى والأخروى فهذه أربعة وخوف الحساب
والحياء من نظر الله وهو مقام المراقبة والشكر على نعمه لطاعته والعلم لقوله تعالى « إنما يخشى الله
من عباده العلماء » وتعظيم جلال الله وهو مقام الهيبة وصدق المحبة فيه لقول القائل .

تعصى الإله وأنت تظهر حبه هذا محال في القياس بديع

شهيد المعتزك لا يغسل اتفاقاً

ولا يصلى عليه على المعروف
وهو من مات بسبب القتال.

مع الكفار حالة القتال

سند سواء قتله انشركون

أو حمل عليهم فتردى أو

سقط من شاهق أو من

على فرسه أو رجع عليه

سيفه أو سهمه أو وجد

في المعركة ميتاً ليس فيه

أثر أو سقط عن دابته

وسواء قتل بسيف أو

نحجر أو عصا أو بنحق قال

سحنون ولو قتله مسلم يظنه

كافراً ولا فرق بين الكبير

والصغير والمرأة والعبد

قاتل أو لم يقاتل ، وقال

سحنون ولا فرق بين غزو

المسلمين للكفار أو عكسه

وهو قول أشهب وخصه

ابن القاسم بالأول ولو

قتل ببلاد الإسلام أو لم

يقاتل لصدق الاسم عليه

ولا يغسل وإن أجنب

وهو ظاهر المدونة (ج)

وهو الصحيح وبه الفتوى

وظاهر كلام سند أن الحائض

كذلك الخبر « زملوهم

بكلوهم » ويزال ما عليه

من نجاسة بخلاف دمه فلا

يزال وخرج بشهيد المعارك

شهيد غيرها كالمطعون

والمبتون والغريق والحريق

وصاحب الهدم وذات الجنب

والمرأة تموت بوضع .

فكاشهيد ذاله مسأوباً

لو كانت حبك صادقاً لأطعته إن الحب لمن يحب مطيع

وقال آخر :

قالت وقد سألت عن حال عاشقها بالله صفة ولا تنقص ولا تزد

فقلت لو كان رهن الموت من ظمأ وقلت قف عن ورود الماء لم يرد انتهى

والسالك أى إلى الله تعالى وهو المرید ويقابله المجذوب وهو المراد وهذا الثانى أعلى قال الشيخ العارف سيدى أبو عبد الله بن عباد رضى الله عنه ونفعنا به : بنو آدم فى أول نشأتهم ومبدأ خلقهم وخروجهم من بطون أمهاتهم موسومون بالجهل وعدم العلم قال الله تعالى « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » ثم إن الله تعالى لما اختص بعضهم بخصوصية عنايته واختار منهم من أهله لولايته وما ذلك إلا بحصول العلم الذى يتضمنه قوله تعالى « وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة » الذى يحق لهم النسبة ويوجب لهم الزلفة والقربة المشار إلى ذلك بقوله تعالى « لعلكم تشكرون » جعلهم على قسمين مرادين ومرئدين وإن شئت قلت مجذوبين وسالكين وكلاهما مراد ومجذوب على التحقيق قال الله عز وجل « الله يحب إلى من يشاء ويهوى إليه من ينيب » فالمريدون السالكون إلى الله تعالى فى حال سلوكهم محجوبون عن ربهم برؤية الأغيار فالآثار والأكوان ظاهرة لهم موجودة لديهم والحق تعالى غيب عنهم فهم يستدلون بها عليه فى حال ترقبهم والمرادون المجذوبون واجههم الحق بوجهة الإكرام وتقرب إليهم فعرفوه به فلما عرفوه على هذا الوجه انحجبت الأغيار عنهم فلم يروها فهم يستدلون به عليها فى حال تدللهم فهذا حال الفريقين وبعيد ما بينهما وذلك أن المستدل به على غيره عرف الحق الذى هو الوجود الواجب لأهله وهو المختص بوصف القدم وأثبت الأمر المشار به إلى الآثار العدمية من وجود أصله المشار به إلى المؤثر المتحقق وجوده والمستدل بغيره عليه على عكس ما ذكرنا لأنه استدل بالمجهول على المعلوم وبالمعدوم على الموجود وبالأمر الخفى على الظاهر الجلى وذلك لوجود الحجاب ووقوفه مع الأسباب وعدم احتضانه بالوصول والاقتراب وإلا فمضى غاب حتى يستدل عليه بالأشياء الحاضرة ومتى بعد حتى تكون الآثار القرينة هى التى توصل إليه أو فقد حتى تكون الآثار الموجودة هى التى تدل عليه :

عجبت لمن يبغي عليك شهادة وأنت الذى أشهدته كل مشهد

(يَفْضُ عَيْنُهُ عَنِ الْحَارِمِ يَكْفُ سَمْعُهُ عَنِ الْمَأْمُومِ)

كَغَيْبَةِ نَمِيمَةٍ زُورٍ كَذِبٍ لِسَانُهُ أُخْرَى بِتَرِكِ مَا جَلِبِ

يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الْحَرَامِ يَتْرُكُ مَا شَبَّهَ بِأَهْنَامِ

يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدَ فِي الْبَطْشِ وَالسَّعْيِ لِمَنْعُوعٍ يُرِيدُ

وَيُوقِفُ الْأُمُورَ حَتَّى يَعْلَمَا مَا اللَّهُ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا

يُظَهِّرُ الْقَلْبَ مِنَ الرِّيَاءِ وَحَسَدٍ عُجْبٍ وَكُلِّ دَاءٍ)

قال الإمام سيدى عبد الرحمن الجزولى فى شرح الرسالة : الدين شطران امتثال الأوامر واجتناب الزواهي واجتناب النواهي أشد على النفس من امتثال الأوامر لأن امتثال الأوامر يفعله كل أحد

(والسقط إن لم يستهل با كيا)

تحقق حياته بطول مدة لا يبقى لها إلا حي حكاه اللخمي عن القاضي فيغسل ويصلى عليه حينئذ وحيث لم يصل عليه فانه يغسل دمه ويلف في خرقة ويوارى قاله ابن حبيب (فائدة) يكره دفن السقط بالدور وإن دفن بها لم يكن عيبا بخلاف الكبير.

(وَكُلُّ غَائِبٍ مِنَ الْأَمْوَاتِ

فِي بَيْتٍ أَوْ وَادٍ فِي الْفَلَاتِ

فَإِنَّهُ كَالسَّقَطِ لَا يُصَلَّى

عَلَيْهِ فِي غَيْبِهِ إِنْ جَلَّ)

أى لا يصلى على غائب في غيبته قاله مالك وقوله إن جلا لم يظهر لى معناه فيحتمل أنها بالجيم الموحدة الخفيفة أى بعد عن مكانه الغائب فيه ولم يعلم محله ويحتمل ضم الجيم وتكون مبالغة في عدم الصلاة على الجلل ويحتمل على ما فى الجواهر لا يصلى على الأكثر المقطع مفرقا ومختلفا. وقال عيسى يصلى عليه وكذا إن وجد نصفه في رواية ابن القاسم عن مالك ويحتمل أنها بالخاء المهملة أى إن حل بالبر أو الوادى أو الفلاة ولا يمكن الوصول إليه وأجزأه إن لم يحل

بواحد منها ويحتمل أنه بالخاء العجمة أى لا يصلى عليه إن خلا عن واحد منها

واجتناب النواهي لا يفعله إلا الصديقون وهذا كله لا يتوصل إليه إلا بالعلم قال الله تعالى «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» والدليل على أن ترك النواهي أشد قوله صلى الله عليه وسلم لقوم قدموا من الغزو «رجعتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس عن هواها» وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «خلق الله الجنة خفها بالمكاره وخلق النار خفها بالشهوات وخلق للنار سبعة أبواب وخلق لابن آدم سبعة جوارح فتى أطاع الله بمجارحة من تلك الجوارح السبعة غلقت عنه باب من تلك الأبواب ومضى عصى الله بمجارحة من تلك الجوارح السبعة استوجب الدخول من باب من تلك الأبواب، والجوارح السبعة هي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج وسميت جوارح لأنها كواسب تكسب الخير والشر، وأصل صلاح هذه الجوارح وفسادها من القلب لأن القلب كالسلطان والجوارح كالأجناد لا تفعل إلا ما أمرها به القلب وقد قال صلى الله عليه وسلم «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب» قالها ثلاثا. فينبغي للإنسان أن يجعل على جوارحه حاجبا يمنع عنها كل شيء بأن يمتثل الأمر ويحجب النهى حتى تجرى أفعاله وأقواله كلها على سنن الشرع قال الله تعالى «إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا» وقد نبه أبو محمد على هذا في أول الكتاب حيث دعا وقال أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه وهي الجوارح باجتناب المنهيات وحفظ ما أودعنا من شرائعه بامتثال الأمور فمن رعى ودائعه وحفظ شرائعه فقد فاز قال صلى الله عليه وسلم «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» الشيخ والجوارح نعمة من الله تعالى على العبد وأمانة لديه، ومن أشد الطغيان وغاية الخسران استعانة العبد بنعمة الله على معصية الله تعالى وخيائته لما أمانة الله تعالى عليه اه وقد اشتمل كلام الناظم في هذه الآيات على أربع مسائل. الأولى حفظ الجوارح السبعة كل مما يليق به. الثانية ترك الأمور المشبهات بالحلال مع عدم القطع بكونها منه. الثالثة الوقوف على الأمور التي لم يعلم حكم الله فيها فلا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه. الرابعة تطهير القلب من أمراض كالرياء والحسد والعجب وغير ذلك فقلوه بغض ويكف ويحفظ في الموضعين ويترك ويتقى ويوقف ويظهر لفظها لفظ الخبر والمراد الطالب ولولا رفعها قلقت إنها على حذف لام الأمر لكنها إذا حذف بقي عملها وهو الجزم والغض الستر وغض البصر عن المحارم فرض عين، والدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقلوه تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم» فقرن الأمر بغض البصر مع الأمر بحفظ الفرج وهو في الأخير للوجوب بإجماع وآتى بمن الدالة على التبعض ليقى جواز النظر إلى الزوجات ونحوها إذ لو قال يغضوا أبصارهم للزم غض البصر مطلقا حتى لا يرى الإنسان أين يمشى، وأما السنة فقلوه صلى الله عليه وسلم «العينان تزنيان وزناهما النظر» والإجماع على تحريم النظر إلى المحارم وهي النساء والمرد من الصبيان على جهة الالتذاذ وإلى ما يكره مالكة أن ينظر له فيه من الكتب والأمتعة ونحوها وإلى الملاحى الملهية على أحد القولين. والقول الآخر بالكراهة فقط ومن المحرم أيضا النظر في عورات النساء وعيوبهن والنظر إلى أخيه المسلم بعين الاحتقار والازدراء وانظر هل هما مما نحن بصدده من نظر العين أو هما من عمل القلب وهو الظاهر إذ لا يحتاج إلى العين في ذلك. الرسالة وليس في النظرة الأولى بغير تعمد حرج ومفهومه أن في الثانية الحرج وكذا في الأولى بتعمد وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه «لا تتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك والثانية عليك» قيل معناه لا تتبع نظر

وأما إن خلا بواحد منها فيصلي عليه وكل منهما يحتاج لنقل والكل بعيد ، والله أعلم بمراده ؛ ثم وجدت للشارح لهذه المقدمة بعد ذلك في نسخة أن يصلي وهي واخمة ، والله أعلم . وأما صلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشي وهو غائب فمن خصوصيته صلى الله عليه وسلم أو يقال إنه رفع له صلى الله عليه وسلم وصلى عليه مشاهدته وتشبيهه بالسقط (١٧٧) فيقتضي كراهة الصلاة عليه

ككراهتها على السقط

(وَكُلُّ مَذْفُونٍ بِلاَ صَلَاةٍ

فَقَبْرُهُ كَمَثَلِ تِلْكَ

الذات)

أى قبره المعروف يصلي

عليه كمثل تلك الذات

المعروفة الحاضرة التي لم

يصل عليها .

(على القبور تجب الصلاة

كَذَا رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ

رُؤَاةً)

ظاهره طال دفنسه أو لم

يطل وقيد ابن عرفة بما

إذا لم يطل حتى يذهب

اليت بفناء أو غيره .

(هَذَا إِذَا كَانَ جَمِيعُ

الجسد

أَوْ جُلَّهُ وَخَلْفُهُ فِي

مِثْلِ الْيَدِ)

أى إنما لم يصل على فقيد

جميع الجسد أو جله لاحتمال

أن يكون صلى عليه فتشكر

الصلاة عليه وهو مكروه

وهذا متفق عليه ، وقوله

والخلف في مثل اليد أى

والرجل قليل يصلي على

ذلك العضو وقيل لا احتمال

عينك نظر قلبك وقيل معناه لا تتبع النظرة الأولى الواقعة سهوا بالنظرة الثانية التي وقعت عمدا . وقال على ابن أبي طالب رضى الله عنه العيون مصائد الشيطان . وقال بعض الحكماء من أرسل طرفه استدعى حقه وجاء في قوله تعالى « يعلم خائنة الأعين » أنها النظرة الثانية « وما تخفى الصدور » قيل الأولى « فرع » من تابع التفكير اختيارا فهو كتمعد النظر ومن دفعه من قبله ما استطاع ولم يندفع لما كلف به مما ليس في مقدوره ولا سبب له فيه فلا شيء عليه فيه .

« فرع » يجوز النظر إلى المرأة المتجالة وهي الكبيرة التي لأرب للرجال فيها مشتقة من التجلي وهو الظهور لأنها تظهر ولا تحجب لا تقطع أربها من النكاح وانظر هل هذا لكل أحد أو إنما يباح النظر إليها لمن لايتهم أن يتعاق بها قلبه كالشباب وأما الشيخ فلا يجوز له النظر إليها إذ قد يتشوف إليها وقد جاء عن أبي حنيفة لكل ساقطة لاقطة ويدل على الثاني أنهم أباحوا النظر إلى الوحش ولم يبيحوه إلى الملى وما ذلك إلا للتشوف وعدمه .

« فرع » يجوز النظر إلى الشابة اعذر من شهادة عليها إذا باعت أو اشترت أو تزوجت فيجوز للشهود النظر إليها ليتحققوا صفاتها ويكتبوها أعنى صفات الوجه والسن والقدر وهذا إذا كانوا لا يعرفونها وأما إن عرفوها فلا ينظروا إليها ويكتفوا بسماع كلامها وكذلك إن أخبرهم بها بخبر فصل لهم العلم بذلك . وقال ابن شعبان ينبغي أن لا يشهد لشابة أو عليها إلا من يبلغ ستين سنة من الشهود ومن الشهادة لها الشهادة على جرح فيها وهل هو مأومة أو جائفة أو غيرها وشبه الشهادة عليها نظر الطبيب والجراحى إذا كان في الوجه أو في اليدين والرجلين وأما في الفرج فلا يجوز واختلاف إذا كان في سائر الجسد فقليل يقطع عليه الثوب وينظر إليه وقيل لا ينظر إليه إلا النساء وانظر الرافى وقد ذكر عن الشيخ أبى يعزى نعمنا الله بركاته أنه كان يرقى النساء فأنكر ذلك عليه بعض الفقهاء فلما وصلوا إليه قال لهم جثم لكذا وكذا أليس أنكم تقولون يجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع الداء أفلا جعلتموني كالطبيب الكافر فائقطعوا .

« فرع » يجوز للخاطب أن ينظر من الخطوبة الوجه والكفين بعلها وهذا إذا خطبها بنفسه وكان يظن الإجابة وإلا لم يحز له ذلك .

« فرع » اختلف في عبد المرأة هل يجوز له النظر إليها أو يمنع ثالث الأقوال يجوز ان كان وغدا أى قبسح النظر ولا يجوز ان كان غير وغدا . واختلف في عبد زوجها وعبد الأجنبي هل يدخلان عليها ويريان شعورها أم لا ؟ قولان المشهور المنع .

« فرع » اختلف فيمن أراد شراء أمة هل يجوز له أن ينظرها ؟ أما الأطراف فلا خلاف أنه يجوز له أن ينظرها كما أنه لا خلاف أنه لا يجوز له النظر الى الفرج وفي النظر إلى جسدها قولان : الجواز ، والمنع .

« فرع » يجوز لكل من الزوجين النظر لفرج الآخر ولجسه بلسانه وكذا السيد مع أمتة وقيل بكراهة ذلك لأنه يؤدى الى ضعف البصر قاله بعض الأطباء وكذا يكره النظر لعورة الصبيان

(٢٣ - الدر الثمين - ثان) حياة صاحبه فيصلى على حتى وليست هذه مكررة مع قوله في مغيبه إن جلا

لأن تلك في الصلاة على غائب وهذه على جزء حاضر في القبر أو في غير القبر ثم قال :

(الْقَوْلُ فِي السَّكَنِ وَفِي الْحَفَوطِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّرْطِ)

الْكُفْنُ وَاجِبٌ بِهِ يُبْدَى وَبَعْدَهُ حَنْوُطُهُ يُؤَدَّى

ليس المراد بها ذكر حكم وجوب الكفن لأنه قدم أنه مسنون على أحد القولين المشهورين ولا يريد به هنا ذكر المشهور - و
الآخر وليس تكرارا (١٧٨) مع قوله وعورة الميت الخ وإنما مراده هنا أن الكفن مبدى على غيره

﴿ فرع ﴾ اختلف هل يجوز للرجل أن يرى شعر أم زوجته أم لا على قولين وكذا اختلف في العم والحال هل تضع المرأة خمارها عندها أم لا فكرهه الشافعي وعكرمة لكونهما ينعانها لأبناهما وأجازاه بعضهم هذا بعض ما يتعلق بالبصر . وأما السمع فيجب عليه أيضا أن يكف سمعه عن كل ما يأتى بسماعه كالغيبة والنميمة والزور والكذب ونحوه وعلى ذلك نبه الناظم بقوله يكف سمعه عن المآثم كغيبة نائمة زور كذب ويأتى تفسيرها قريبا في عداقات اللسان إن شاء الله ، قال في الرسالة ولا يحل لك أن تتعمد سماع الباطل كله قال الشيخ الجزولي يشمل الغناء والملاهي الملهية والغيبة وسماع كلام امرأة لا تحل لك وسماع المحققين للقصص وغيرها والباطل كثير ومفهومه أنه إذا لم يتعمد فلا إثم عليه ولكن ذلك إذا سمعه وألغاه وأعرض عنه كالنظرة الأولى فأما إذا سمعه فمادى على سماعه فهو مأثوم ، والأصل في ذلك قوله تعالى « وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه » وقوله صلى الله عليه وسلم « المستمع شريك القائل » ، قال الشاعر .

وسمعتك من عن سماع القبيح كصون اللسان عن النطق به
فانك عند سماع القبيح شريك لقائله فانتبه

قال وهذا الحديث يعارض ما قال مالك في موطأ يحيى بن يحيى قال له أو صنى قال أو صيك بثلاث الأولى أجمع لك فيها علم العلماء وهى إذا سئلت عن شئ لا تدرى قتل لأدرى والثانية أجمع لك فيها طب الأطباء وهى أن ترفع يدك من الطعام وأنت تشتهي ، والثالثة أجمع لك فيها حكمة الحكماء وهى إذا كنت في قوم فكن أصمتهم فإن أصابوا أصبت معهم وإن أخطئوا سلمت منهم مع أنه قال في الحديث المستمع شريك القائل فيحمل ما قاله مالك على ما إذا كان لا يقدر على تغييره ولا على أن يقوم عنهم ، قال ابن شعبان وكذلك الأمرد من الصبيان لا يحل سماع كلامه إذا كان فيه لين يخاف منه اللذة قال أبو حامد ولا يصلى خلفه الإشفاع لأنه يتلذذ بصوته ثم قال الشيخ الجزولي عند قوله ولا سماع شئ من الملاهي والغناء . والملاهي آلة الغناء كالزمار والأوتار وما أشبه ذلك والغناء ممدود هو كلام موزون طيب مفهوم المعنى محرك للقلب ، وتحريم سماع الملاهي والغناء عام في الرجال والنساء وإذا حرم سماع الملاهي على الانفراد فأحرى إذا اجتمعا وظاهره سواء اتخذ ذلك حرفة أو أكثر التردد إليه أم لا ، أما إن اتخذ حرفة أو أكثر التردد إليه فلا خلاف في المذهب أنه حرام وأن ذلك جرحة في شهادته وإمامته . واختلف فيمن ليس ذلك حرفة له وقيل حضوره له قليل حرام وقيل مباح . الشيخ ومذهب مالك أن سماع آلة اللهو كلها حرام إلا الدف في النكاح والكبر على خلاف وكذلك استعمالها وبيعها وشراؤها لا يجوز وقيل يجوز الاستماع إليها وقال أبو حامد الطبل والقصب والدف والتضبيب فيجوز سماعه ولا يحرم إلا ما ورد في الشرع تحريمه وذلك كالأوتار والمزامير والعود والقرن المعتاد للشرب فيمنع تبعا لمنع شرب الخمر ليكون ذلك مبالغة في الانقطاع ، وأما الغناء فمذهب مالك منعه سواء كان بآلة أو بغير آلة وروى عن الشافعي إجازته إذا كان بغير آلة ثم قال فإن كان يحرك مافي القلب من الخوف ومحبة الله تعالى كان مندوبا إليه وإن كان يحرك محبة المخلوق لغلبة الشهوة وتمكنه

من الديون ما لم يكن مرهونا فان كان فصاحب الرهن أحق به ويحتمل أنه يريد القول الآخر بالوجوب أى ولأجل وجوبه يبدي على غيره وما يحتاج إليه الميت ويكون قد أفاد القولين المشهورين مع زيادة الفائدة وروى ابن وهب الحنوط وقوله وبعده الخ أى وبعد التبدئة بالكفن يؤدى الحنوط وهو كل طيب يخلط للميت المسك والعنبر وطيب الحى ويحمل ذلك في جبهة الميت ويديه وركبتيه وأطراف قدميه وفي مرقا جسده كابطيه وورفيه وعكن بطنه والحنوط بفتح الحاء كصبور

(وَالْكُفْنُ مِنْ قَطْنٍ

وَمِنْ كَتَّانٍ

وَالْقَطْنُ أُولَى وَيَجُوزُ

الثَّانِي

وَشَرْطُهُ الْبَيَاضُ وَالتَّعْطِيرُ

وَيُكْرَهُ الصَّبَاغُ وَالتَّجْمِيرُ

ذكر ما يجوز به التكفين

وما يكره فيجوز بالقطن

والكتان والأول وهو القطن أولى من الكتان . اللخمى جنس الكفن الكتان والقطن . من قال ابن زيد يكفن بما جاز أن يلبسه في حياته وقوله وشروطه البياض أى شرطه الذى لا كراهة فيه ونص سند على استحباب البخور وهو المراد بالتعطير في ثلاث مواضع عند خروج روح الميت وقال مالك لا أعرفه وعند الغسل لثلا يظهر منه رائحة

فكروا عند تجمير ثيابه وقوله ويكره الصباغ في الكفن بالأصفر والأخضر والعصفر إن أمكن غيره وكذا المزعفر والمورس ومضى صاحب المختصر على عدم كراهة هذين الأخيرين وقوله والتجمير أى تجمير الدار بأن يطاف بالبخور فيها لأنه بدعة وليس من عمل السلف ، وكذلك يكره إتباعه بالنار تفاؤلا

(١٧٩)

إِذْ فِي ثَلَاثِ كَفَنٍ النَّبِيُّ

أى يستحب كون الكفن وثرا وينتهى وتره إلى سبع مبالغة في الستر وعلل طلب الوتر بأنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب يبيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة ويحتمل أنهما لم يعدا في الثلاثة الأثواب فيكون الكفن بهما خمسة ويحتمل أنه لم يجعل ذلك بل الثلاثة فقط والخمسة مستحبة للرجل وأما المرأة فالمستحب لها سبعة أثواب .

وَيَحْصُلُ الْأَجْرُ عَلَى الصَّلَاةِ

إِكْلٍ مِّنْ صَلَى عَلَى

الْأَمْوَاتِ

وَقَدَرُهُ قَدْ جَاءَ فِي التَّمْثِيلِ

كَأَخِيذٍ يُرَوَى عَنْ

الرَّسُولِ

وَفِي حُضُورِ الدَّفْنِ مِثْلُ

ذَلِكَ

يَحْتَصُّ مَن بُوَاهُ هُنَاكَ

أشار بذلك لخبر البخاري

من الشبهة فالسماع في حقه حرام ومن لم يتصف بأحد الوصفين المتقدمين واتخذ مستراحا يتقوى على حاله فهو مكروه عند أهل الفضل والدين لأنه لم يولد ولعب واختلف عندهم في التواجد قليل لا يجوز وإن من حسن الأدب الاصغاء وترك المشقة والحركة وخصوصا الشاب بين يدي المشايخ والمبتدى بين يدي المنتهى ، وذهب بعضهم إلى جواز رجاء لتحقيق الوجد وتهيج ما هو كامن في الباطن ككمون النار في الحجر ، ولا تظن أن ذلك لفهم المعنى بل ذلك ثابت في كل الحيوانات وخصوصا الإبل فانها كلما طالت عليها البراري وصمعت الحذاء مدت أعناقها وطوت المراحل ثم قال ويقال إن الطير كانت تقف على رأس داود عليه السلام لاستماع صوته . وقال أبو سليمان : السماع لا يحصل في القلب ما ليس فيه ولكن يحرك ما هو فيه . الشيخ والسماع عندهم شروط منها المكان والإمكان والإخوان وطول الاشتياق وأن لا يحضر هناك شاب يخاف منه الفتنة قال وقد اتفق أربعون شيخا أن ما على الشيخ اللبيب أشد من الشاب . قال ومن البدعة الكبرى ما نشاهده في كثير ممن يدعى لنفسه العبادة والتقدم في الزهد وينسب نفسه إلى التصوف والفقر من الاضطراب وأنواع الرقص والإيعاء باليد والرأس والضرب على الصدر والوقوع على الحاضرين حتى يؤدي ذلك إلى الضحك والطنز والاستهزاء . وأما اللسان فأشار إليه بقوله لسانه أخرى بترك ما جلب فلسانه أخرى جملة اسمية والمبتدأ على حذف مضاف يدل عليه يكف وبذلك المضاف يتعلق بترك وبني جلب للمجهول للوزن والجالب هو الناظم أى كف لسانك بترك ما جلبناه وذكرناه وأتينا به في كف السماع من الغيبة والنميمة والزور والكذب ونحوها من المآثم أخرى أى في الوجوب من كف السماع عن ذلك والأحرورية ظاهرة قال في الرسالة ومن الفرائض صون اللسان عن الكذب والزور والفحشاء والغيبة والنميمة والباطل وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت» قال الشيخ الجزولي اللسان نعمة من الله تعالى على العبد وهو أشد الجوارح السبعة روى «أنه مامن صباح إلا الجوارح تشكو به وتقول ناشدناك الله إن استقممت استقمنا وإن اعوججت اعوججنا» وخطر اللسان عظيم لا يسلم منه إلا بالصمت ولذلك مدحه صلى الله عليه وسلم وحث عليه فقال «من صمت نجا» وقال «الصمت حكم وقليل فاعله» وقال «من تكفل لى ما بين لحييه ضمنت له على الله الجنة» وقال ابن مسعود «بالله الذى لا إله إلا هو مامن شئ أحوج إلى طول السجن من اللسان» وروى عنه أنه قال لسانى سبع إن أطلقته أكلنى . وحقيقة الكذب الإخبار عن الشئ على غير ما هو عليه والصدق ضده والشك في الحديث كالكذب فيه قال مالك : من حدث بكل ما سمع فهو كاذب ، فينبغى أن لا يحدث الإنسان إلا بما علمه قطعاً أو سمعه أو نقل إليه نقلاً متواتراً ، ثم إن كان الكذب سهوا فلا إثم فيه ولا حرج لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» وإن كان عمدا فهو محرم باجماع في الجملة وإن كان تعرض له أحكام الشريعة الخمسة باعتبار متعلقاته والدليل على تحريمه في الجملة الكتاب والسنة والجماع ؛ أما الكتاب فقوله تعالى «ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين» وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم «ثلاث من كن فيه فهو منافق من إذا حدث كذب وإذا وعد

«من حضر الجنازة حتى يصل على عليها فله قيراط ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان من الأجر كل قيراط قدر أحد» . قال (ك) يحتمل الحديث عندى أن يكون له بالصلاة قيراط وبشهود الدفن قيراطان فيكون له ثلاث قرايط وإذا قلنا إنهما قيراطان فالأول يحصل بالفراغ من الصلاة والثانى بالفراغ من الدفن وما يعقبه من صب الماء وغيره ووجه التمثيل

بأحد حجر « أحد جبل يحبنا ونحبه » وقيل مثل لهم بما يعلمون وقيل لأنه أكبر الجبال لاتصال أصله بالأرض السابعة
(ك) وذلك لأحد معنيين أحدهما لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط ،
والثاني لو جعل هذا الجبل (١٨٠) في كفة والقيراط في كفة لساواة

(وَيَحْرُمُ الصَّرَاحُ وَالنِّيَاحَةُ)

(وَالضَّرْبُ لِلْخَدِّ كَذَا

جِرَاحَةٍ)

يحرم الصراخ والنياحة
اتفاقا قال ابن حبيب لا تجوز
النياحة في الإسلام وهي
من بقايا عمل الجاهلية
فينبغي للإمام أن ينهي عنها
ويضرب من يفعلها
وكذلك فعل أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه ضرب نائحة
بالدرة على رأسها حتى مال
خمارها وانكشف شعرها
فقيل يا أمير المؤمنين
مالها حرمة فقال لا والله
الله يأمر بالصبر وهي تنهى
عنه وتأخذ الدراهم على
عبرتها. قال بعض العلماء:
البكاء على ثلاثة أقسام:
جائز اتفاقا وهو البكاء
بالمموع من غير صوت
وهو جائز قبل الموت
وبعد ، وبكاء بالمموع
والصوت على جهة التفجع
وفراق الأحبة فهو جائز
قبله وينع بعده ، والثالث
ممنوع اتفاقا وهو الصراخ
والنياحة ولا يعذب الميت

أخلف وإذا أؤتمن خان» ومعناه منافق في العمل لا في الاعتقاد ، وقال أيضا « إياكم والكذب
فانه يهذى إلى الفجور وإن الفجور يهذى إلى النار وإن الرجل ليكذب ويتحرى الكذب
حتى يكتب عند الله كذابا وعليكم بالصدق فإن الصدق يهذى إلى البر وإن البر يهذى إلى الجنة
وإن الرجل ليصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا» إلى غير ذلك مما ورد . والاجماع على
أن الكذب محرم فمن أباحه استفسر فإن أباح ما هو حرام منه فانه يستتاب ثلاثا فإن تاب وإلا قتل
فحكمه في الجملة التحريم ، ثم قد يكون واجبا مثل أن يكذب لإنقاذ نفس أو مال كما إذا هرب الإنسان
من ظالم إلى جهة فيسألك عنه فتقول له جاز يمينا وهو على الشمال فالكذب في هذا واجب يؤجر
عليه فإن صدق أثم وعليه أن يخلف إذا طلب منه اليمين ويلغز يمينه ولا يلزمه الطلاق إن حلف ،
واللغز أن ينوى في يمينه طلاق الدابة من وثاقها أو الحجر من الأعلى إلى الأسفل . واختلف إذا حلف
ولم يلغز في يمينه هل يلزمه الطلاق أم لا على قولين سببهما هل هو كالمكره أم لا ، ويكون حراما
وهو الكثير فيه كالكذب لقطع حق مخلوق أو على وجه المزاح للانسباط وكلاهما حرام . والأول
أشد من الثاني والتوبة من الأول الاستحلال من المظالم والنية أن لا يعود . ومن الثاني الندم والنية أن
لا يعود ؛ ويكون مستحبا وهو الكذب على الكفار بأن يقول لهم إن المسلمين تهيؤوا للقاءكم بكثرة
العدد والعدد وتأمر عليهم البطل فلان ونحو ذلك ويكون مكروها وهو الكذب للزوجة ومباحا
وهو الكذب للإصلاح بين المسلمين إذا وقعت بينهم شحنة وقيل في هذا إنه مندوب قال والعرض
على الضيف بغير جد حرام من وجهين أحدهما أنه أطعمه الحرام والثاني كذب من غير منفعة وانظر
هل يجوز التعريض بالكذب كما روى عن النخعي أنه إذا أتاه من يكره رؤيته يقول لجارته قولي
له انظري في المسجد ، وروى عن الشعبي أنه كان إذا أتاه من يكره رؤيته يقول لجارته اجعلي اصبعك
في وسط دائرة وقولي له ليس هو هنا فأباح هذا وكرهه التصريح . قال أبو حامد وتباح المعارض
تخفيفا كقوله عليه السلام « لا تدخل الجنة عجوز » وقوله « في عين زوجك يياض » لأن هذه الكلمة
أوهمت خلاف المراد فيباح هذا مع النساء والصبيان لتطيب قلوبهم بالمزاح ، ومن يمتنع من أكل الطعام
فلا ينبغي أن يكذب ويقول لا أشتهى بل يعدل إلى المعارض وقد قال صلى الله عليه وسلم لامرأة
قالت ذلك « لا تجمعي بين كذب وجوع » . والزور أيضا هو الإخبار بالشئ على غير ما هو عليه إلا أنه
خاص بالشهادة مشتق من زور الصدر وهو اعوجاجه لامن تزوير الكلام الذي هو تحسينه وقال
الزناى من زور زورا إذا مال عن الصواب ودليل تحريمه الكتاب وهو قوله تعالى « والذين
لا يشهدون الزور - وإنهم ليقولون منكر من القول وزورا » والسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم
« ألا أنبئكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يارسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور أو
قول الزور وأجمعت الأمة على تحريمه ، والفحشاء مأخوذ من خش الشئ إذا ظهرت قبائحها واشتهرت
قولا كان أو فعلا والمراد هنا القول القبيح قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يكره الفاحش البذي » وهو
الذي لا يكتفى عن الألفاظ المتفاحشة فيدخل فيه كل ما يستحيا منه أن يذكر بمحضر أهل الفضل والإصلاح

ومن

يبكاء ممنوع شرعا إن لم يوص به وأما إن أوصى به فيعذب عليه كقول طرفة .

إذا مت فأنعني بما أنا أهله وشقي على الجيب يابنت معبد

وخبر الغيرة بن شعبة « من نبح عليه فإنه يعذب بما نبح عليه به يوم القيامة » قيل محمول على عذاب بما ينوحون به عليه من ذكر

الفسق ونحوه ، ويحرم ضرب الحدود وشق الجيوب وخذش الوجوه أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » .

باب الصبر وحسن التعزية

(١٨١)

وَالصَّبْرُ أَوَّلَىٰ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ
فَابْدَأْ بِهِ نَهْوَ إِلَيْكَ
أَتَعَمُّ

مشى صاحب المختصر على أن التعزية مستحبة وفي الجواهر تسن وهي الحل على الصبر بوعده الأجر والدعاء للميت والمصاب وسواء قبل الدفن أو بعده كان الميت صغيرا أو كبيرا حرا أو عبدا رجلا أو امرأة ، ولما مات العباس رضي الله تعالى عنه عظم مصابه على ولده عبد الله لأنه حم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أشجع الناس وأعلمهم وأكرمهم وأحجم الناس عن تعزيتهم فجاء أعرابي بعد شهر فسأل عنه فقيل له ما تريد فقال أعز به فقاموا معه على أن يفتح لهم فلما رآه قال السلام عليك يا أبا الفضل فرد عليه فأنشد :
اصبر نكمن بك صابرين
وإنما
صبر الرعية عند صبر الراس
خير من العباس صبرك بعده
والله خير منك للعباس

ومن يجب توقيره كالآباء والإخوة كذا في الغائط والجماع بالفاظ العامة السفهاء والسفلة من الناس . والغيبة هي أن تقول في أخيك ما لو سمعه لكرهه ولو كان ذلك فيه سواء كان ذلك في نفسه أو بدنه أو ماله أو ولده أو في فعله أو قوله أو في دينه أو دنياه حتى في ثوبه وردائه ودابته وكل ما يتعلق به حتى قولك واسع السكم أو طويل الذيل سواء كان تعريحا أو تعريضا أو بالاشارة أو الرمز . وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى « ولا يغتب بعضكم بعضا أيحجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » . قيل وجه الشبه بينهما أن الميت لا ينتصر لنفسه وأما السنة فتعوله صلى الله عليه وسلم « إياكم والغيبة فإنها أشد من الزنا » وفي رواية « أشد من ثلاثين زنية في الإسلام » وقال صلى الله عليه وسلم « من أراد أن يفرق حسنة بيننا وشمالا فليغتب الناس » وقال عليه الصلاة والسلام « الغيبة تأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب الرقيق » وقال « أتدرون من الفليس من أمي ؟ قالوا الفليس فينا من لا درهم له ولا متاع له ، فقال إنما الفليس من أمي الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وقد شتم هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإذا نفدت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم وطرحت عليه ثم طرح في النار » أخرجه مسلم عن أبي هريرة وقال صلى الله عليه وسلم « من اغتتاب أخوه بمحضره فصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة » وقال ابن المبارك لو كنت ممن يغتاب الناس لاغتابت أبوي فأنهما أحق بحسناتي ، وروى عن الحسن أنه بلغه أن رجلا اغتابه فأهدى له طبقا من رطب فقيل له في ذلك فقال بلغني أنه أهدى إلى حسناته وهي أحب ما عنده فأهديت أنا له أحب ما عندي . وقال مالك رضي الله عنه أدركت أناسا بالمدينة لا عيوب لهم فاشتغلوا بعيوب الناس فأحدث الناس لهم عيوباً ، وأدركت أناسا بالمدينة لهم عيوب فسكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم ثم قال وأشد الغيبة غيبة القراء لأنها تجمع بين الغيبة وتركية النفس والنفاق وكلها حرام كأن يقول أصاح الله فلانا لقد أساء فيما جرى له فيظهر من نفسه الدعاء له ويقول بلسانه ما ليس في قلبه لأن مراده أن يسمع الناس قبحه وإلا دعا له سرا أو كتم معصيته أو يقول الحمد لله الذي لم يبتلنا بالدخول على السلطان لطاب الدنيا وهو يعرض بغيره . الشيخ ومن الغيبة أن يقول السدراي فعل كذا لأن ذلك تكرهه قبلته فلو قال كان فلان يفعل كذا وكذا ففي كونه غيبة قولان ، والمستمع للغيبة شريك للمتكلم بها فيجب على من سمعها أن يقوم من ذلك الموضع الذي سمعها فيه إن أمكنه ذلك وإن لم يمكنه نهاهم عن ذلك بقول غليظ مظهر في وجهه ذلك فإن انتهوا فهو المطلوب وإلا أبغضهم في قلبه وكذبهم لأنهم فساق فإن قال لهم دعوا غيبة الناس ومقصوده إظهار الورع فلا يخرجهم ذلك عن الغيبة قال بعض العلماء : الغيبة فأكهة القراء ومنزلة الأتقياء ومراعات النساء . وتباح الغيبة في مواضع : عند السلطان لدفع ظلم والشكاية به فيذكر للسلطان أمره وما فعل له ، أما عند غيره ممن لا قدرة له على الدفع فلا وعند الاستغاثة على تمييز المنكر ورد الظالم عن ظلمه بمن له قدرة على ذلك أيضا وعند المفتي كقول هند رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم « إن أبا سفيان رجل شحيح

فلما استوعب شعره سرى عنه عظيم ما كان به

(وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي حَيَاةٍ لَا بَدَّ لِلْمَوْتِ لَهُ سَيَاتِي
وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ وَفَانِي وَلَيْسَ يَبْقَىٰ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

إِلَّا إِلَهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْكَرَمِ وَجَائِزٌ عَلَى خِلَافِهِ الْعَدَمُ
إِذْ كُلُّ مَنْ نُسِمَ مَخْلُوقًا فَجَائِزٌ عَدَمُهُ حَقِيقًا

كل من فيه حياة لا بد جزما (١٨٢) أن يأتيه الموت وكل شيء هالك وإن الله تعالى كذا جاء في القرآن آخر

سورة القصص «كل شيء هالك إلا وجهه» أي هو والوجه هنا صلة قاله الضحاك وقيل إلا ملكه ، وقال الثوري وجهه قال أبو عبيدة جاهه يقال لقفلان وجه عند الناس أو ما مقصده بالقربة قال : أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

رب العباد إليه الوجه والعمل

لا تدع مع الله إلها آخر فإن كل وجه يومئذ هالك إلا هو قال مجاهد علم العلماء إن أريد به وجه الله وأشار إلى أن كل ما سواه تعالى هالك بقوله : وجائز على خلافه العدم ثم علل ذلك بقوله إذ كل من تسمه الخ ثم ذكر تخصيصه لسورة الرعد فقال :

(وَسُورَةُ الرَّعْدِ إِذْ أقرَأْنَا عِنْدَ حُضُورِ مَوْتٍ مَنْ حَضَرْنَا

قَوْتُهُ قَالُوا يَجْفُ حَقًّا وَنَخْرُجُ الرُّوحُ بِلَا مَسْفًا

لا يعطيني ما يكفيني وولدي » وعند التحذير من مصاهرة أو شراكة أو مجاورة وعند التعريف به فيذكر عدالته أو جرحته ويدخل في ذلك دعاء من عرف باسم فيه عيب بذلك الاسم كالأعرج والأعمش والطويل إذا قصد صفته لا غيبته والعدول إلى اسم آخر أولى وعند ذكر بدعة المبتدع سواء أ كانت بدعته ظاهرة يدعو إليها أو خفية يلقيها لمن يظفر به وعند ذكر فسق الفاسق المجاهر بفسقه . قال عليه الصلاة والسلام « من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة فيه » قال أبو حامد والصحيح أن ذكر الفاسق بمقصية يخفيها ويكره ذكرها لا يجوز من غير عذر اه باختصار وبعضه بالمعنى وقد نظم بعضهم هذه المواضع السبعة التي تجوز فيها الغيبة في بيت فوطاً له شيخنا الإمام العالم الحاج الأبر سيدي أبو العباس أحمد بن محمد بن القاضي رحمه الله بيتين آخرين قبله وهما هذان :

ألا إن اغتيال الناس ذنب عظيم الوصف من أردى المناكر

جنب غيبة إلا حروفاً بيت جاء عن بعض الأكابر

تظلم واستغث واستغث حذر وعرف بدعة فسق المجاهر

ثم قال الإمام الجزولي : ودواء الغيبة بالتفكير في الوعيد الوارد فيها من تبديد حسناته وغيره وبالتفكير في عيوب نفسه فيشغله ذلك عن عيوب الناس قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « طوبى لعبد شغلته عيوبه عن عيوب الناس وبالصمت أيضاً . والنخبة هي أن ينقل الإنسان إلى غيره عن غيره ما يكره المنقول إليه سماعه أو المنقول عنه التحدث به وسواء كان ذلك بالكلام أو بالكتابة أو بغيرها وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى « ولا تطع كل حلاف مهين هازم مشاء بنميم » وقال « ويل لكل همزة لمزة » وهو الذي يعيب الناس ويفسد بينهم وقال صلى الله عليه وسلم « أشد الناس عذاباً يوم القيامة المشاءون بالنميمة والقاطعون بين الإخوان » وقال « لا يدخل الجنة قتات » والقتات النمام . والإجماع على تحريمها لأنها تؤدي إلى التقاطع والتدابير المنهي عنها ، وقال صلى الله عليه وسلم « لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخواناً » ومن نقل إليه ما يكره فيجب عليه خمسة أشياء أن لا يصدق الناقل لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » وأن ينهه عن ذلك لأنه من باب النهي عن المنكر وأن يفضه في الله تعالى لأن الله تعالى يفيض النمام والحب في الله والبغض في الله من الإيمان وأن لا يفحص عن حقيقة ما قال له لقوله تعالى « ولا تجسسوا » وهذا تجسس وأن لا يعاتب بذلك المنقول عنه لأن في ذلك نيمعة . الشيخ فكيف يحب الإنسان ويعتقد أنه ناصح له كما هو في زماننا من ينقل إليه ما يكره ويوجب عليه خمس مسائل كما تقدم ، وقد روى عن بعض الصالحين أنه دخل عليه رجل فقال له إن فلانا قال فيك كذا وكذا فقل له يا هذا طالت غيبتك عني وألزمتني ثلاثة أشياء شوشتنى وشغلت خاطري بعد أن كان فارغاً وبغضت إلى أخي بعد أن كان حبيبي وأدخلتني الشك فيك بعد أن كنت عندي مأموناً . الشيخ النخبة أشد من الغيبة لأن فيها الغيبة وزيادة وكذلك يحرم أنواع سائر الباطل ككثرة المزاح لأنه يؤدي إلى ذهاب الهيبة والوقار ولذا قال بعض الحكماء : لا تمازح الشريف فيحقرك ولا الدنيا فيتجاسر عليك

وفي الحديث اقرءوا ياسيناً إن نزل الموت بميتيناً ومن

اختلف في قراءة يس وغيرها من القرآن ، ففي العتبية ليس القراءة عنده من عمل الناس وهو الذي مشى عليه صاحب المختصر في كراهة القراءة عند موته ودفعه وعلى قبره والفتوى أن ثوابها لا يصل إليه بل ثوابها للقارئ والصدقة يصل ثوابها إليهم

وقال اللّخمى يستحب أن يقرأ عنده القرآن وأن يكون عنده طيب، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «من قرأ سورة يس أو قرئت عند نزول الموت نزل عليه بكل حرف منها عشرة أملاك يقومون بين يديه صفوفاً يصلون عليه ويستغفرون له ويشهدون غسله ويشيعون جنازته ويشهدون دفنه» وقال عليه الصلاة والسلام «من قرأ (١٨٣) سورة يس أو قرئت عنده بعث الله ملكاً إلى ملك الموت

أن هون على عبدى سكرات الموت» التماسنى تحتل أن يكون لم يبلغ مالكا أو بلغه وغلب عليه عمل أهل المدينة (وسنة تلقينه الشهادة) لِكَيْ يَكُونَ الْخَلْمُ بِالْإِسْمَاءِ

ذكر صاحب المختصر أن ذلك مستحب والمراد الشهادتان شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لقوله صلى الله عليه وسلم «لنقوموا تكلموا لا إله إلا الله» أخرجه مسلم، وقال عليه الصلاة والسلام «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» يعاد عليه ذلك مرة بعد المرة ويجعل بينهما مهلة. ابن ك ولا يقال له قل ويلتمس له أحسن الخارج إن أبى من قولها أو معروجه أو قال لا أقول إذ لعله مع عالم آخر ممن يريد فتنته عن دينه لأن تلك الساعة هي الخامسة وعليها مدار العمر وأشد ما يكون الشيطان عليه حينئذ ويثبت الله الدين

ومن الباطل تزكية الإنسان نفسه وذم الطعام بل إن أعجبه أكله وإلآ تركه واللعنة فلا يجوز لعن إنسان معين وإن كان كافراً وأما لعن الجنس فيجوز لخبر «لعن الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد» لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده» وقد ذكر الإمام أبو حامد الغزالي رضى الله عنه من أنواع الباطل المتعلقة باللسان عشرين آفة: الأولى الكلام فيما لا يبنى له أن يرى إلا ساعياً في تحصيل حسنة لمعاده أو لافى دنياه ولا فى آخرته، ولذا قيل إن العاقل لا ينبغي له أن يرى إلا ساعياً في تحصيل حسنة لمعاده أو درهم لمعاشه وقال بعض الحكماء من اشتغل بما لا يعنيه فاتته ما يعنيه. والثانية فضول الكلام كتكرار ما لا فائدة في تكراره والإتيان بالألفاظ المستغنى عنها وذكر الله في غير محل التعظيم كقوله اللهم اخز هذا الكلب أو الحمار وفضول الكلام لاتحصر بل المهم محصور في قوله تعالى «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة» الآية. والثالثة الخوض في الباطل مثل حكايات أحوال النساء ومجالس أهل الحر ومقامات الفساق وتعم الأغنياء وتجر الملوكة. والرابعة المراء والجدال في الدين. والخامسة الخصومة واللدد. والسادسة التصنع في الكلام بتكلف السجع ونحوه. والسابعة السب والفحش. والثامنة اللعن لإنسان أو حيوان أو جماد. والتاسعة الغناء والشعر. والعاشرة كثرة الزاح والإفراط منه. والحادية عشرة الاستهزاء والسخرية ويكون بالأقوال والأفعال والمحاكاة. الثانية عشر إفشاء السر وهو منهى عنه لما فيه من التهاون. والثالثة عشر الوعد الكذوب إذ هو من علامات النفاق. والرابعة عشر الكذب وأخرى في البين. والخامسة عشر الغيبة. والسادسة عشر النجاسة. والسابعة عشر كلام ذى اللسانين الذى يأتى هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه. والثامنة عشر المدح لما قد يكون فيه من الكذب والرياء ومدح الظالم ولما يدخل على المدح من الكبر والعجب والرضا عن النفس ونحو ذلك. والتاسعة عشر الغفلة عن دقائق الخطأ في بحر الكلام لاسيما ما يتعلق بالله وصفاته، مثاله ما روى حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يقل أحدكم ماشاء الله وشئت ولكن ليقل ماشاء الله ثم شئت» وذلك لأن العطف بالواو يوهم التشريك وقال عليه الصلاة والسلام «لاتقولوا للمناق سيدنا فانه إن يكن سيدكم فقد أسخطم ربكم» وقال صلى الله عليه وسلم «من قال أنا برىء من الإسلام فان كان صادقاً فهو كما قال أو كاذباً فلا يرجع إلى الإسلام سالماً». العشرون سؤال العوام عن غير ما كفوا به من علم العقائد كسؤالهم عن الحروف هل هي قريظة أو حادثة ونحو ذلك اه باختصار وبعضه بالمعنى وقد كنت حالة قراءة هذا المجل من الرسالة لفتت في هذه الآفات أرباباً لتحفظ وهى هذه :

وللكلام من الآفات فاستمعن	عشرون خذ عذها عن عالم وجل
ماليس يعنىك والفضول فاجتنب	والخوض في باطل مراء مع جدل
خصومة وتصنع الكلام وزد	سباً ولغناً غنا كشاعر محل
منح وسخرية وعد كذوب كذا	إفشاء سر مع الكذاب ذى الحيل
نيمة غيبة مدح يضاف لها	ومن له فاعلمن وجهات كالجيل

آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة. ويستحب له حينئذ تحسين ظنه بالله تعالى وتفكر في سعة رحمته تعالى وجوده ويجهد بالدعاء، والله تعالى الموفق.

(هذا تمام النظم في الجنازة وتقف بها سنن ممتازة)

أى تتبعها سنن ممتازة بعضها من بعض أو كل سنة غير الأخرى

باب السنن المؤكدة

(١٨٤) (وهي خمس سنن مؤكدة) وهما أنا أتى بها على حدة

عِيدَانِ وَالْحُسُوفُ

وَأَمْتِنَا

وَأَوْتَرُ أَيْضًا وَبِهِ الْوَقَاءُ

فَهَذِهِ الْخَمْسُ عَلَيْنَا

وَاجِبَةٌ

لَكِنْ فِي أَوْقَاتِهَا الْمُنَاسِبَةُ

قوله فهذه الخمس علينا

واجبة أى وجوب السنن

المؤكد وقوله لكن

في أوقاتها المناسبة أى العينة

لها بحيث إنه إذا خرج

وقتها المعين لم تقض وبدأ

بالبعدين وكان ينبغي أن

يبدأ بالوتر لأنه آكد

وذكر أن حكم كل من

الخمس السنية ولم يذكر

شيئا غير ذلك وكل

من العيدين ركعتان وأول

عيد صلاحها سيدنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم عيد

الفطر في السنة الثانية من

الهجرة واستمر على صلاحها

حتى فارق الدنيا ويؤمر

بها من يؤمر بصلاة الجمعة

ووقتها من حل النافلة

للزوال؛ وكيفيتها أن يفتح

الإمام في الركعة الأولى

قبل القراءة بسبع تكبيرات

بالإحرام ثم الثانية بست تكبيرات منها تكبيرة القيام ويوالى التكبير بغير فصل إلا بقدر تكبيرة

المؤتم بين كل تكبيرتين؛ ويستحب القراءة فيهما بمثل سورة سبح والشمس وضحاها ويستحب في كل منهما خطبتان كالجمعة والسنة

الثانية صلاة الحسوف وما في معناه كالسكسوف أو الأول للشمس والثاني للقمر أو عكسه خلاف وصلة صلاة كسوف الشمس مخالفة

والسهو عن خطأ لدى الكلام وزد شغل ذوى الجهل بالتوحيد والعلل

من غير ما كلفوا خوضا به وهنا قد تم مارمت بالتفصيل والمجلد

ويستعان على السلامة من هذه الأشياء بالخلوة ومجانبة الناس وبالصمت في الحديث «من صمت نجأ.

وفي الصمت حكمة وقليل فاعله» قيل للسلامة عشرة أجزاء تسعة منها في الصمت. وقال بعض الحكماء

في الصمت سبعة آلاف خير وقد جمع ذلك في سبع كلمات في كل كلمة ألف خير وهى حصن من غير

حائط زينة من غير حلى راحة الكرام السكاكين هية من غير سلطان ستر للعيوب عبادة من غير

عناء الاستغناء عن الاستعذار إلى أحد وقد كنت لفتت في ذلك بيتين وهما قولنا :

وفي الصمت حصن ثم زينة راحة كذا هية ستر عبادة واستغنا

وفي كلها ألف من الخير فاعلمن فتبلغ سبعا من ألوف ولا عنا

وأشرت بقولنا ولا عنا إلى أن الصمت الجامع لهذا الخير كله لأمشقة فيه ولا كلفة وزينة وعبادة

بالرفع وحذف التنوين للوزن وحذف العاطف في بعض العاطيف للوزن أيضا قال الشيخ الجزولى

وبالجملة فكأفات اللسان كثيرة فينبغى للانسان أن لا يتكلم بكلام حتى يرويه في قلبه فان كان خيرا قاله

وإن كان شرا سكت عنه لأن اللسان ترجمان القلب وجميع ما يتكلم به الإنسان على أربعة أقسام :

قسم ليس فيه إلا المصرة فهذا حرام وقسم فيه مصرة ومنفعة فهذا كالأول لأن مضرته ذهبت بمنفعته

وصار حراما ، وقسم ليس فيه مصرة ولا منفعة فلا ينبغى إلا كثار منه لئلا يذهب العمر باطلا. وقسم

ليس فيه إلا المنفعة فهذا هو المطلوب نخرج من هذا أن ثلاثة أرباع الكلام لا خير فيها وليس له من

كلامه إلا الربع اه ولبعضهم في آداب الطالب :

ولو يكون القول في القياس من فضة يضاء عند الناس

إذا لكان الصمت من عين الذهب فافهم هداك الله آداب الطلب

وأما حفظ البطن من الحرام المستلزم لأكل الحلال المشار إليه بقول الناظم يحفظ بطنه من الحرام

فواجب أيضا بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقد قال تعالى «يا أيها الناس كلوا مما في الأرض

حلالا طيبا» وقال «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم» وقال «يا أيها الرسل كلوا من

الطيبات واعملوا صالحا» قال ابن عباس وقد أمر الله المؤمنين بما أمر به الرسل وقدم تعالى أكل

الحلال على صالح الأعمال تنبيها على أن الاتضاع بالأعمال لا يتوصل إليه إلا بعد إصلاح الرزق واكتسابه

من حله ولهذا قال بعض الحكماء : من أكل الحلال أطاع الله أحب أم كرهه ومن أكل الحرام عصى

الله أحب أم كرهه لأنه إذا أكل الحلال شربت عروقه منه ونشطت للعبادة وإذا أكل الحرام شربت

عروقه منه وكسلت عن العبادة وأما السنة فتقوله صلى الله عليه وسلم «طلب الحلال فريضة على كل مسلم»

وقوله «إن لله ملكا على بيت المقدس ينادى كل يوم ألا من أكل حراما لم يقبل منه صرف ولا عدل»

قال أبو حامد الصرف النافلة والعدل الفريضة وقال «من أكل الحلال أربعين يوما نور الله قلبه

وأجرى ينابيع الحكمة على لسانه، وفي رواية أخرى : وزهده الله في الدنيا» وقال «من اشترى ثوبا

بعشرة

المؤتم بين كل تكبيرتين؛ ويستحب القراءة فيهما بمثل سورة سبح والشمس وضحاها ويستحب في كل منهما خطبتان كالجمعة والسنة

الثانية صلاة الحسوف وما في معناه كالسكسوف أو الأول للشمس والثاني للقمر أو عكسه خلاف وصلة صلاة كسوف الشمس مخالفة

لغيرها من الصلوات لأنها زيادة قيامين وركوعين في القيام الأول من الركعة الأولى بالفاتحة ونحو سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً نحوه بطول قراءته ثم يرفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده ثم في القيام الثاني يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة نحو سورة آل عمران ثم ركع ركوعاً بطول قراءته التي تلي هذا الركوع ثم يرفع رأسه (١٨٥) ويقول سمع الله لمن حمده ثم

يسجد سجدتين تامتين يطيلهما كالركوع ثم يقوم للثانية فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة نحو سورة النساء ثم ركع مثل قراءته ثم يرفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده ثم يقرأ بالفاتحة وسورة نحو سورة المائدة ثم ركع مثل قراءته ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يتشهد ويسلم ويستحب أن يعظ الناس بعدها ينصحهم فيه ويذكرهم بالعواقب ويأمرهم بالصلاة والصيام والصدقة والعق ونحو ذلك ووقتها كالعيدين من حل النافلة للزوال . وأما صفة صلاة خسوف القمر فركعتان ركعتان يكررها لا يجلاهما كالوافل ويسلم من كل ركعتين وفي كل ركعة ركوع واحد ويقرأ فيهما جهراً لأنها نافلة ليل أفذاذا في البيوت وغيرها ولا يجمع لها قال في الذخيرة المشهور صلاتها في البيوت اه والشهور أنها تصلى أفذاذا . السنة الرابعة صلاة الاستسقاء

بعشرة دراهم وفي ثمنه درهم حرام لم يقبل الله صلاته مادام عليه . وقال « كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به » وقال « أول ما يفقد من هذه الأمة درهم حلال وأخ صالح » وقال عمر : كنا ندع أربعين باباً من الحلال مخافة الوقوع في الشبهة من الحرام ؛ وإنما الورع في الحلال وأما الحرام فتركه واجب ، قيل من أفنق الحرام في طاعة الله كان كمن طهر ثوبه بالبول . وفي التوراة : من لم يبال من أين مطعمه لم يبال الله من أي باب من أبواب النار أدخله ، والإجماع على أن طلب الحلال فرض عين على كل مكلف . واختاف في الحلال هل هو موجود أم لا ؟ قليل إنه موجود وإنما قلّ طلابه وقيل هو ضالة مفقودة للحديث الأخير ، ولا يعرف الحلال من الحرام إلا بالعلم . الشيخ : وينبغي للإنسان أن لا يكثر من طلب المال مخافة أن يكتسب بعضه من الحرام ؛ ويجب على المكلف ترك الحرام جملة من غير تفصيل وأكل الحلال المجمع عليه فان لم يجده فالتفتق عليه فان لم يجده فالتخلف فيه في المذهب فإن لم يجده فالتخلف فيه في غير المذهب فان لم يجده فكما قال القاسم بن محمد لو كانت الدنيا كلها حراماً لما كان لنا بد من العيش فمن حصل له كسب طيب فأراد شراء قوته فليتلطف في شراء الطيب جهده فان بذل جهده واستفقر طاقته وقع إن شاء الله على ما تسكن إليه نفسه فان تعذرت عليه معرفة أصله فشرأ الخبز أولى من شراء الدقيق وشراء الدقيق أولى من شراء الزرع وشراء الزرع المجلوب أولى من شراء الزرع القريب . واختاف هل يجب عليه السؤال أم لا ؟ وعلى القول بوجوبه فلا يقدم على شراء سلعة حتى يسأل عن أصلها فان لم يجد من يسأل فلينظر حلية البائع يفحص عن ذلك جهده . قال بعض العلماء أصول الحلال عشرة : صيد البر وصيد البحر وتجارة بصدق وإجازة بنصح والفيء إذا قسم على وجهه وميراث عن أصل طيب وماء الغدير وما أنبتته الأرض غير المملوكة وهدية من أخ صالح والسؤال عند الحاجة اه من الجزولي مختصراً ملفقاً من مواضع ، ولبعضهم في ذلك :

ياصاح إن للحلال الحر عشر أصول هي صيد البحر ومورث حل وماء الغدير ثم هدية المحب فادر من حله لله لا للشكر وصنعة بالنصح لا بالمكر والتجر بالصدق وصيد الفقر ثم السؤال عن شديد الفقر ونبت أرض لم تكن للغير والفيء يقسم بغير جور وانفرد الثعالب بالمهر فزاده موافقاً للعشر لنص تقييد الجزولي الخبر جزاه ربنا بكل خير انتهى

ثم قال الإمام الجزولي : وأما عدد الوجوه التي يكتسب منها المال الحرام فهو أن نقول : اعلم أن أخذ أموال الناس من غير حلها على وجهين إما برضا أربابها أو بغير رضاهم فالذي بغير رضاهم عشرة أوجه فعدها ثم قال والذي برضاهم ستة عشر وجهاً وعددها قال وزاد بعضهم الغرر والخلاصة اه وقد كنت حالة قراءة هذا المحل من الرسالة لفقت في ذلك أياناً لتم الفائدة بضمها لأبيات أصول الحلال المتقدمة وهذه هي : وأخذ مال الغير إما بالرضا من وبه أولاً وذا عشرأضاً

ركعتان جهراً لأنها صلاة يخطب لها كالعيدين وتفعل لأجل إنبات

(٢٤ - الدر الثمين - ثان)

زرع أو حياته أو شرب آدمي أو غيره قال مالك إنما تكون ضحوة من النهار لا غير ذلك الوقت ويخرجون لها مشاة يبدلة من الثياب لا يلبسون ثياب الجمعة بسكينة ووقار متضرعين وجلين إلى مصلاهم فاذا ارتفعت الشمس خرج الإمام ماشياً متواضعاً في بذلته

فاذا فرغ الإمام من الصلاة خطب خطبتين كالعبدین ويبدل التكبير في خطبة العيد هنا بالاستغفار قال الله تعالى « اسعفوا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » . السنة الخامسة صلاة الوتر وهي سنة مؤكدة عند مالك ، كرهه الاقتصار على ركعة واحدة ؛ واختلف هل من شروطه (١٨٦) أن يكون متصلا بالشفع أم لا على قولين ، ومبدأ وقته الاختيارى بعد

صلاة عشاء صحيحة وآخره
الفجر وضروريه للصبح
ويقرأ في الشفع مبيع
والكافرون ، وفي الوتر
بالإخلاص والمنعوتين إلا
لمن له حزب فنه في الشفع
والوتر

(وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنْ

الرَّغَائِبِ

وَقِيلَ بَلْ مَسْنُونَةٌ فِي

الغالب)

الأول مروى عن مالك
وبه قال أصبغ ، والثاني
عليه أكثر أصحاب مالك
وبه قال أشهب ، ومشى
صاحب المختصر على أنها
تقضى إلى الزوال وقوله
في الغالب أى القول الذى
عليه الأكثر وفيها
خلافيات آخر لانطيل
بذكرها هنا .

(وَكُلُّ نَفْلٍ إِنَّمَا يُرْغَبُ

فِي فِعْلِهِ لِأَجْلِ أَجْرٍ

يُكَسَبُ

فَسَمَهُ رَغِيْبَةً لِذَلِكَ

وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ فِي

ذَلِكَ)

أى ولما كان إنما يسمى رغبة لأجل اكتساب الأجر فلا حرج عليك في تسميته رغبة .

(وَلَا يَجُوزُ النَّفْلُ خُذْ نَقِيضَهُ لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مِنْ فَرِيضَةٍ)

بل يجب عليه قضاء ما عليه من الفريضة ولا يجوز له أن يتنفل مع شغل ذمته بالفرض

غصبا تعديا حراة ترى
ثم اقتطاعا ودلالة علم
ثم خديعة وغشا والذى
وهى الربا ثم القمار والرشا
حلوان كاهن ومهر للبعي
عليهما وأجر حجام كذا
وثن الصورة آلة اللعب
ثم بدا خلافة زيد الفرر
إذ كلها أصل إلى الحرام
نقل ذا في شرحه الجزولى
عامله الإله باللفظ الحفى

سرقة وخلسة ولا امترا
بكره ربه خيانة وسم
مع الرضا فست عشرة احتذى
وثن الجاه وكتب لا تشا
وثن القرد وسنور بغى
ما يأخذ القاضى وشاعر خذا
نائحة كذا لوصف قد طلب
خلافة والكل يرمى بشرر
والخلف قل فى أجرة الحجام
ذو العلم بالفروع والأصول
بفضله ولم يزل بنا حفى

والاقتطاع أى باليمين الكاذبة والدلالة أى أخذ مال الغير بالاستدلال عليه لصحة ونحوها إن علم
طيب نفس صاحب المال بذلك فهو حلال وإن علم أن نفسه لا تطيب به أو جهل فهو حرام وكذا
ما يؤخذ على وجه الحياء ، ووصف الكلب بجملة لا تشا لإفادة أن المراد به الذى لا يجوز اتخاذه ، وقيل
ثمنه حرام مطلقا وسنور بالخفض عطف على القرد ومعنى بغى عليهما أى ظالما بالبيع تكميلا للبيت
وآلة ونائحة بالخفض عطف على الصور مدخول ثمن ، وآلة اللعب للملاهى كالعود ونحوه والثن
بالنسبة إلى الصور وآلة اللهو حقيقة وبالنسبة للنائحة المراد به الأجرة والذى أعطى لوصف
مطلوب وجوده ثم بدا عدمه هو كأن يعطى على أنه عالم فاذا به جاهل وأشرت بقولى يرمى بشرر إلى التنفير
عن هذه الأشياء والبعد عنها وحفى بالحاء المهملة أى مكرم خبز زال ووقف عليه بالسكون على لغة
ربيعة ويدخل فى حفظ البطن من الحرام ما حرم أكله كالهيئة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أهل
لغير الله به والمنخقة وما ذكر معها فى الآية إذا أنفذت مقاتلها أو لم تنفذ وأيس من حياتها على
خلاف فى التى لم تنفذ مقاتلها ، وكذا الحجر وغيره من المسكرات ، قليلها وكثيرها والحشيشة كذلك
وأما الأفيون وغيره من المفسدات فلا يحرم منه إلا القدر المؤثر فى العقل ويجوز استعمال اليسير
منه الذى لا يؤثر لدواء ونحوه . وقد اختلفت فتاوى شيوخنا فمن قبلهم ممن قرب عصره فى استفاف
دخان العشب المسماة على لسان متعاطيها بطابة ؛ فمنهم من شدد المنع فى ذلك ومنهم من أجاز له لمن احتاج
له لمرض ونحوه ولم يقطع بتحريمها .

﴿ تنبيه ﴾ لخصوصية البطن بالحفظ من الحرام بل وكذلك سائر الجسد ، فكما لا يحل لك أن
تأكل إلا طيبا أى حلالا فكذلك لا يحل لك أن تلبس إلا طيبا ولا تسكن إلا طيبا ولا تركب إلا
طيبا ، ويجب عليك أن تستعمل سائر ما تنفع به طيبا كما فى الرسالة . وأما ترك المشبهات فمطلوب أيضا
وزاد الناظم قوله باهتمام أى بقصد ونية ليفيد الوجه الأكمل وأن الثواب إنما يحصل فى المتروك

(وَكُلُّ مَسْنُونٍ وَفَلٍ فَأَعْلَمَنْ سَلَامَهُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ)

يعني أن مصلي السنن ولعله يريد بها النوافل المؤكدة كالأربع التي قبل الظهر والتي قبل العصر والتي بعد المغرب والنفل الذي يفعل ليلا يسلم من كل ركعتين ركعتين ونبه بذلك على خلاف الشافعي وأبي حنيفة (١٨٧) في أنه يسلم من أربع فأكثر

وأما قوله وكل مسنون
فغير ظاهر إذ ليس عندنا
مسنون أكثر من ركعتين
حتى ينه عليه لكن عند
الخالف

(وَالسَّهْوُ مِنْ زِيَادَةِ وَقَعَصِ

كَالسَّهْوِ فِي الْفَرَضِ
كَذَا فِي النَّصِّ)

أي إن السهو في النفل
كالسهو في الفريضة
واستثنوا من ذلك خمس
مسائل كما تقدم ، وقوله
في النص أي نص أهل
المذهب من هذا الموضع
لغاية قول المتن هنا وفي
النظم الخ لعله لم يكن
بالنسخة التي شرح عليها
الشيخ التتائي رحمه الله
حتى إنه أسقط الشرح
عليها فلتام النفع جلبنا
شرح الشيخ محمد بن محمد
المديوني على هذه المنظومة
واقطفنا منه شرح هذه
الآيات ، وها هو سيتلى
عليك . قال رحمه الله :

باب الزكاة

لما فرغ الناظم رحمه الله
تعالى من القواعد الخمس
ثم قال رحمه الله

مع النية لا مجرد الترك؛ فمن ترك محرما أو متشابها بنية الامتثال أثيب على تركه، ومن تركه ولم يخطر بباله فلا ثواب له . والأصل في ترك المشبهات ما أخرجه أهل الصحيح عن النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى المشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله في أرضه محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » . قال الإمام ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين للنووي الحلال مانص الله أو رسوله أو المسلمون على تحليله بعينه أو جنسه ومنه أيضا ما لم يعلم فيه منع على أسهل القولين والحرام مانص أو أجمع على تحريمه بعينه أو جنسه أو على أن فيه حدا أو تعزيرا أو وعيدا ثم قال والمشتبه هو كل ما ليس بواضح الحل والحرم مما تنازعت الأدلة وتجادفته المعاني والأسباب فبعضها يعضده دليل الحلال وبعضها يعضده دليل الحرام ومن ثم فسر أحمد وإسحق وغيرهما المشتبه بما اختلف فيه ، وفسره أحمد مرة باختلاط الحلال والحرام ثم الحصر في الثلاثة صحيح لأنه إن نص أو أجمع على الفعل فالحلال أو على النع جازما فالحرام أو سكنت عنه أو تعارض فيه نضان ولم يعلم المتأخر منهما فالمشتبه ثم ذكر كلاما عجيبا في بيان المشتبه تركته لطوله فراجع إن شئت . وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري : وحاصل ما فسر به العلماء المشبهات أربعة أشياء : أحدها تعارض الأدلة والثاني اختلاف العلماء وهي منتزعة من الأولى والثالث أن المراد بها قسم المكروه لأنه يجتنبه جانبها الفعل والترك والرابع أن المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج اه وفي جواز الإقدام عليها قولان . قال الجزولي وقد اختلف في التشابه فقيل مباح لقوله تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا » وقيل حرام لقوله تعالى « أحل لكم الطيبات » ومن العلماء من توقف فيه اه وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم « ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » فعناه أنه بصدد الوقوع في الحرام لأن من أكثر تعاطيها ربما صادف الحرام المحض وإن لم يتعمده لأن من ارتكب مشبهها فعل حراما لكن الأولى تركه ليرأ الدين والعرض كما قال صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في شرح قوله وحاصل التقوى اجتناب وامتنال عن ابن جزى أن ترك الشبهات هو مقام الورع وهو الدرجة الثالثة من درجات التقوى وحديث النعمان هذا أحد الأحاديث الأربع التي عليها مدار الإسلام والثاني قوله صلى الله عليه وسلم « ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس » والثالث قوله صلى الله عليه وسلم « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » والرابع قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ولبعضهم فيها :

عمدة الدين عندنا كلمات أربع من كلام خير البرية

(إِنَّمَا بِهِ يَدْخُلُ فِي التَّعَلُّمِ وَجُوبُهُ يُرْوَى لِكُلِّ مُسْلِمٍ)

شرع يتكلم في الزكاة وهذا الباب لم يقع في كثير من النسخ بل في بعضها قيل ألحقه بعض الفضلاء تكميلا للفائدة . ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه :

وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل لامرئ مسلم أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه» وإليه الإشارة بقوله: وجوبه يروى لكل مسلم. ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه

(١٨٨)

(وَيُلْحَقُ بِذَا الَّذِي تَصَدَّرَا تَرْجَمَةُ الذَّكَاءِ خُذَهَا مُبْصِرًا)

قوله ويلحق بهذا باب الذكاة أى بالقواعد الخمس التى فرغ منها وإليها تعود الإشارة بقوله بهذا الذى تصدرا، أى تقدم. قوله ترجمة الذكاة أى باب الذكاة لأن الترجمة والباب والفصل والدكر بمعنى وقد تقدم، قوله خذها أى هاكها الضمير عائد على الذكاة، قوله مبصرا حالة كونه مبصرا لها أى ناظرا ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه :

(عِلْمُ الذَّكَاءِ خُذَهُ بِالْيَقِينِ وَذَلِكَ فَرَضٌ مِنْ فُرُوضِ الدِّينِ)

قوله علم الذكاة أى فرض الذكاة أى باب الذكاة والكلام فى الذكاة فى فصول الفصل الأول فى الذكاة فى اللغة والثانى فى الذكاة فى الشرع والثالث فى الأصل فيها والرابع فى سبب مشروعيتها. والخامس فى المذكى. والسادس فى صفاتها. والسابع فى المذكى به. والثامن فى المذكى، فأما الذكاة فى اللغة فهى التمام تقول فلان ذكى

اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعلمن بنيه وأما حفظ الفرج من الزنى وحفظ اليد من البطش بها للمنع يريد وحفظ الرجل من السعى بها للمنع يريد المشار إليه بقول الناظم :

(يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدَ فِي الْبَطْشِ وَالسَّعْيِ لِمَنْعٍ يُرِيدُ)

فواجب أيضا، ومعنى يتقى يحذر، والشهيد فعيل بمعنى فاعل أى الحاضر وهو الله تعالى وفى البطش يتعلق ببتقى والبطش التناول والأخذ الشديد والسعى عطف على فى البطش وللمنع يتنازع فيه البطش والسعى وحيلة يريد صفة للمنع قال فى الرسالة وتكف يدك عما لا يحل لك من مال أو جسد أو دم ولا تسع بقدميك فيما لا يحل لك ولا تبائر بفرجك أو بشئ من جسدك ما لا يحل لك قال الله تعالى «والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون» الجزولى قوله من مال أو جسد أو دم ذكر ثلاثة أشياء فلا يحل أخذ مال الغير ولا قتله ولا جرحه ولا مباشرة جسده لا بالفرج ولا باليد إلا أن مباشرة الفرج أشد من مباشرة الجسد وهذا فى المرأة غير الزوجة. وأما الرجال فيما بينهم فلا يبائر فرجه بفرجه ولا بيده ويجوز له مباشرة جسده بيده إلا أن يقصد بذلك اللذة فيمنع وكذا يجب أن يكف يده عن أن يكتب بظلم أحد أو يقتله ولا تجوز إعانة هذا الكاتب بشئ من آلات الكتابة وكذا يكف يده عن الكتب للظالم إذا مدحه أو قال فيه ما ليس فيه وكما لا يحل لك أن تسعى بقدميك فيما لا يحل لك كمشيك فى حائط غيرك أو فدانك إذا كان يتضرر بذلك فكذلك لا يحل لك أن تسعى بهما إلى ما لا يحل لك من زنى أو غصب أو غيره ومن السعى المحرم السعى إلى أبواب الظلمة لقوله عليه الصلاة والسلام «من تواضع لغنى لأجل غناه فقد ذهب ثلثا دينه» قال أبو عمر هذا للغنى الشاكر فما بالك بغيره ولأن فى وقوفه هناك إعانة لهم على فعلهم، وأما لحوائج المسلمين ومنافعهم بخائر وكذلك للمداراة على نفسه والدفع عنها. الشيخ ويؤخذ من الآية فوائد : الأولى تحريم المتعة وهى أن يعير الأمة مدة لمن يستمتع بها ثم يرددها وشذ من قال بجوازها من العلماء. الثانية تحريم الاستمراء باليد وفى جوازه ومنعه وكراهته ثلاثة أقوال. الثالث تحريم ما يفعله شرار النساء من المساحقة وهى بآلة أشد منها بغيرها ويعاقب من فعل ذلك منهن لأن هذه الثلاثة خارجة عن التزويج وملك البين الذين لا يحل الوطء إلا بهما. الرابعة تحريم وطء البهيمة لأن المراد بملك البين من الإناث آدميات فلا يجوز وطء البهيمة ولا يصح ما شنع عن الشافعية من جواز وطء الذكور بملك البين، وأما كونه يوقف الأمور أى يقف عنها ولا يرتكبها حيث يحل حكمها حتى يعلم أى يغلب على ظنه ما حكم الله به فى تلك الأمور بالنظر فى الأدلة أو فى كتب العلم إن كان أهلا لذلك أو بالسؤال لأهل العلم لقوله تعالى «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون» وحينئذ يفعل أو يترك فواجب أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه» وليس هذا من باب ترك الشبهات للتقدم لأن الشبهات ما اختلف فيه العلماء أو ما تجاذبته

الحلية

العقل أى تام العقل وكامل العقل وما خوذ أيضا من الحدة تقول فلان ذكى

العقل أى حاد العقل، وأما الذكاة فى الشرع قيل هو الشئ الموصل إلى إبادة ما يؤكل لحمه، وأما الأصل فيها فالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى «إلا ما ذكيت» وأما السنة فكما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح، والإجماع على ذلك

ولا خلاف في مشروعية الذكاة لأن الميتة محرمة بالإجماع . وأما سبب مشروعية ذكائها فليس شرعت لتفريق بين الحلال والحرام فالحرام الدم والحلال اللحم وقيل شرعت لإزهاق النفس بسرعة ولا استخراج الفضلات وما قضى الله على خلقه بالفناء ، وشرف بنى آدم بالعقل أبايع لهم أكل لحوم الحيوان قوتا لأجسامهم وتصفية لمرآة عقولهم وليستدلوا بطيب لحمها (١٨٩) على كمال قدرته تعالى ويتنبهوا

على أن للمولى بهم عناية إذا أثرهم بالحياة على غيرهم وشرعت في العنق لاجتماع العروق فيه ولأن أهماتها فيه وهو الأوداج ولأن القصد استخراج الدم وهو المسفوح ولا يمكن استقصاؤه إلا من هذه الجهة دون غيرها ولأن الموت يسرع به إلى الحيوان والله سبحانه في غير العنق لا يستقصى به الدم ولا يسرع به الموت وقد يعاش معه فيكون من باب تعذيب الحيوان المنهي عنه في الحديث «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة». وأما المذكي فهو أربعة أقسام : قسم لا بد له من الذكاة وهو ماله نفس سائلة مما يؤكل لحمه من دواب البر ، وقسم لا ذكاة فيه وهو صيد البحر وما لا حياة له خارج الماء ، وقسم اختلف فيه وهو ما ليس له نفس سائلة من دواب البر مما يؤكل لحمه مثل الجراد ومثل الحلزوم يفتح الحاء

الحلية والتجريم فلتأثر كذا لذلك شعور بالحكم في الجملة وتركها ورع كما مر وهذه المسألة فيمن لا شعور له بالحكم أصلا والتوقف عنها حتى يعلم حكمها واجب فقها لا ورعا والله أعلم . قال الإمام شهاب الدين القرافي في الفرق الثالث والتسعين : حكى الغزالي في إحياء علوم الدين والشافعي في رسالته الإجماع على أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه فمن باع وجب عليه أن يتعلم ما عينه الله وشرعه في البيع ومن آجر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله تعالى في الإجارة ومن قارض وجب عليه أن يعلم حكم الله تعالى في القراض ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في تلك الصلاة وكذلك الطهارة وجميع الأعمال والأقوال فمن تعلم وعمل بمقتضى ما علم فقد أطاع الله تعالى طاعتين ومن لم يعمل ولم يعلم فقد عصى الله تعالى معصيتين ومن علم ولم يعمل بمقتضى علمه فقد أطاع الله تعالى طاعة وعصاه معصية ثم قال إذا تقرر هذا وأنه لا بد من تقدم العلم بما يريد الإنسان أن يشرع فيه فثله قوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » فنهى الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع غير المعلوم فلا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم فيكون طلب العلم واجبا في كل حالة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «طلب العلم فريضة على كل مسلم» . قال الشافعي رضي الله عنه : العلم قسمان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين علمك بحالتك التي أنت فيها وفرض الكفاية ما عدا ذلك اه ببعض اختصار . قال الشيخ زروق في قواعد ما معناه إن وجوب تعلم كل أحد علم حاله إنما هو بوجه إجمالي يبرئه من الجهل بأصل حكمه بقدر وسعه وما وراء ذلك إنما هو من فروض الكفاية إذ لا يلزمه تتبع المسائل إلا عند النازلة والله أعلم . وأما تطهير القلب من أمراضه كالرياء والحسد والعجب والكبر والغل والحقد والبغى والغضب لغير الله تعالى والغش والسمعة والبخل والإعراض عن الحق استكبارا والخوض فيما لا يعنى والطمع وخوف الفقر وسخط المقدور والبطر وتعظيم الأغنياء لغناهم والاستهزاء بالفقراء لفقرهم والفخر والخيلاء بالتنافس في الدنيا والمباهاة والتزين للمخلوقين والمداينة وحب المدح بما لم يفعل والاشتغال بعيوب الخلق عن عيوبه ونسيان النعمة والحمية والرغبة والرغبة لغير الله تعالى وكلها حرام إجماعا . قال الإمام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه معرفة حدودها وأسبابها وعلاجها فرض عين وقال غيره إن رزق الإنسان قلبا سليما من هذه الأمراض المحرمة كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها فأما الرياء فهو مشتق من الرؤية والسمعة مشتقة من السماع والرياء طلب المنزلة في قلوب الناس بإراءتهم خصال الخير . قال الشيخ الجزولي وهو حرام موجب لمقت الله تعالى . ودليل تحريمه الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى « يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا مذبحين » وقال تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الآية إلى غير ذلك ، وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله عملا فيه ذرة من الرياء . وقال « الرياء شرك الأصغر » وقال « يقال لأهل يوم القيامة اذهبوا إلى من كنتم تعملون له فليس لكم عندي جزاء » وقال « الرياء فيكم أخفى من ديب النمل على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء خافوا من ذلك فقال لهم إني أخبركم بما يذهب قليل ذلك وكثيره وهو أن

الزنبور وغير ذلك مما ليس له نفس سائلة قيل يفتقر إلى الذكاة وقيل لا يفتقر إلى الذكاة وكذلك اختلف أيضا في صيد البحر إذا كانت له حياة في البر قيل يفتقر إلى الذكاة وقيل لا يفتقر إلى الذكاة مثل الضفادع وغيرها . والذكاة على ثلاثة أنواع ذبح ونحر وعقر فالنحر للابل فاذا ذبحت لم تؤكل على الشهور والغنم تذبح فان نحرتم لم تؤكل على المشهور والبقير يجوز فيها الذبح والنحر واستحب مالك ذبح

البقر لقوله تعالى « أن تذبحوا بقرة » والحيل في الدكاة كالبقر يعني على القول بجواز أكلها قال اللخمي وكذلك البغال والحمر على القول بكراهتها ، والدبح يدخل في الطير جميعه وإن كان طويل العنق كالنعامة قال ابن المواز إن نحر النعامة لم تؤكل . قال الأبهري (١٩٠) وإذا نحر الفيل جاز الاتفاف بعظمه وباقي الفصول تأتي عند تعرض

الناظم لها . قوله : علم الدكاة عبر المصنف بالدكاة ولم يعبر بالدبح لأن الدكاة أعم تشمل الدبح والنحر لكن الأكثر الدبح والدبائح قال بعض شيوخنا الدبائح لقب لما يخرج بعض أفراد من الحيوان لعدم ذكاته أو لسلبها عنه وما يباح بها مقدور عليه والدبائح جمع ذبيحة وهي بمعنى مفعوله الجوهرى والذي يصح المذبوح والأثني ذبيحة وثبت الهاء لغلبة الاسمية والدبح مصدر ذبحت الشاة والدبح بالكسر ما يذبح قال الله العظيم « وفديناه بذبح عظيم » قال غيره والدبح في اللغة الشق ، وفي الشرع شق خاص فيحتمل أن يكون من باب التواطىء ويحتمل أن يكون من باب الاشتراك . قوله خذه أى علم الدكاة . قوله باليقين أى خذه بتحقيق بلا شك فيه ، قوله وذلك أى علم الدكاة ، قوله فرض أى واجب علينا معشر المسلمين . قوله من فروض الدين أى

تقول : اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم وأستغفرك مما لا أعلم » وقيل لمعاذ حدثنا حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكي حتى ظننا أنه لا يسكت فسكت ثم قال « قال لي يامعاذ قلت لبيك بأني وأمي أنت يارسول الله فقال إني أحدثك بحديث فإن حفظته نفعك وإن لم تحفظه وضيعته انقطعت حجتك يوم القيامة ، يامعاذ إن الله تعالى جعل مصاعداً أعمال بني آدم السموات السبع وجعل على كل مصعد ملكاً لا يصعد بشيء من الأعمال إلا عليهم فتصعد الحفظة بعمل صالح فيما يظهر لهم لأنهم لا يعلمون الغيب فإذا انتهت إلى سماء الدنيا قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب الغيبة أمرني ربي أن لا أدع عمل من يغتاب الناس يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه من الغيبة ووصلوا إلى السماء الثانية قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب النيمة أمرني ربي أن لا أدع عمل صاحب النيمة يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه من الغيبة والنيمة فوصلوا إلى السماء الثالثة يقول لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب الكبر أمرني ربي أن لا أدع عمل من يتكبر على الناس يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه من الغيبة والكبر فوصلوا به إلى السماء الرابعة قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب العجب أمرني ربي أن لا أدع عمله يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه مما تقدم ووصلوا به إلى السماء الخامسة قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب الحسد أمرني ربي أن لا أدع عمل صاحبه يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه مما تقدم ووصلوا إلى السماء السادسة قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا ملك الرحمة أمرني ربي أن لا أدع عمل من لا يرحم عباد الله يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه مما تقدم ووصلوا به إلى السماء السابعة وله دوى كدوى النحل وضوء كضوء الشمس معه ثلاثة آلاف ملك قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا ملك الرياء أمرني ربي أن لا أدع عمل صاحبه يجاوزني إلى غيري فإذا صعدوا بعمل سلم صاحبه مما تقدم وقطعوا به الحجب ووضعوه بين يدي الله تعالى قال لهم أتم الحفظة على عمل عبدي وأنا الرقيب على نفسه وإنه لم يردني بالعمل وأراد به غيري ردوه عليه فعليه لعنتي فتقول الملائكة عليه لعنتك ولعنتنا فتلعنه السموات السبع ومن فيهن » وقال صلى الله عليه وسلم إذا رأى العبد بعمله يقول الله تعالى للملائكة انظروا إلى عبدي كيف يستهزئ بي ولا يستحي مني ، والإجماع على أن الرياء حرام . وعلامات الرياء ثلاث : الكسل والتقليل من العمل في الوحدة والنشاط وتكثير العمل بين الناس والزيادة في العمل إذا أثنى عليه والنقص منه إذا ذم . وأما معالجته وتطهير القلب منه فهو بأن يزيل من قلبه أربعة أشياء : حب المحمدة وخوف المذمة واستجلاب المنفعة ودفع المضرة ويعلم أن النافع والضار إنما هو الله تعالى وأنه لو اجتمع أهل السموات والأرض على أن ينفعوه بما لم يقدره الله له لم يقدره على ذلك وكذلك عكسه ، فإذا اعتقد ذلك تقوى يقينه وسلم من الرياء ، ولو دخل على الإنسان

الرياء

من شرائع الإسلام لأن الدين هو الإسلام لأن الله تعالى حرم الميتة ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(لَا نَبَهُ لَأَكَلِنَا نَسَقُوجِيَّةً وَالْأَكْلُ لَا يَحِلُّ إِلَّا طَيِّبَةً وَالطَّيِّبُ أَعْلَمُ فَهُوَ الْحَلَالُ كَذَا إِذَا فِي شَرْحِهِ يُقَالُ)

قوله لأنه لاكلنا نستوجبه أي لأن ما يؤكل لحمه لا يحل لنا أن نأكله إلا بالذكاة فإذا ذكي فهو حلال أكله لأنه طيب والطيب هو الحلال لقوله تعالى « اليوم أحل لكم الطيبات » أي الحلال وإليه أشار بقوله: كذا إذا في شرحه يقال، والشرح هو البيان والإيضاح ثم قال رحمه الله تعالى ورصى عنه :

(١٩١)

(ثم فروض الذبح

عقد النية

بنوى استباح أكل

ذی الذکاة)

قوله ثم فروض الذبح

تسكلم رضى الله عنه على

فرائض الذبح وهو

الفصل السادس من

الفروض المتقدمة في صفحتها

فقرائنها ستة ثلاثة متفق

عليها وثلاثة مختلف

فيها فالثلاثة المتفق عليها

عقد النية والتسمية وقطع

الودجين والثلاثة المختلف

فيها قطع بعض الخلقوم

والفور ورد الغلصمة إلى

جهة الرأس. وقال تؤكل

الذبيحة بستة شروط من

غير خلاف واختلاف في

سنة فالمتفق عليها الأول

النية والثاني قطع الخلقوم

والودجين والرأي

والثالث يشمل جميع

هذه الأربعة والرابع أن

يكون ذلك في فور واحد

والخامس أن يرد الغلصمة

إلى الرأس والسادس أن

يذكر اسم الله عليها .

والمتخالف فيها إذا قطع

الرياء في أثناء العبادة فالمشهور أنه لا يائتم، وقيل إن عاجله وزال فلا يائتم عليه وإن تركه وتمادى أثم .
الشيخ وقد روى عن بعض العلماء أنه لازم الصف الأول أربعين سنة فلما كان ذات يوم عاقه عائق
عنه فصل في الصف الأخير فأصابه من ذلك خجل فأعاد كل ماصلى في الصف الأول لما رأى أنه
دخله في ذلك الرياء . الشيخ وقد يدخل على الإنسان الرياء في بيته وهو وحده مثل أن ينظر في كتبه
فيجد فيها مسألة غريبة أو مشكلة فيحفظها ليلقيها على غيره فيمدح بذلك ولذلك قال صلى الله عليه
وسلم « تخوف على أمي الشرك أما إنهم لا يعبدون صنأولا وثأ ولا شمسأولا قمرأولا حبرا ولكنهم
يرآون بأعمالهم » انتهى ببعض اختصار . وأما الحسد فقال الإمام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه : أعلم
أنه لا حسد إلا على نعمة فإذا أنعم الله على أخيك بنعمة فلك فيها حالتان : إحداهما أن تكره تلك
النعمة وتحب زوالها وهذه الحالة تسمى حسدا ، فخذ الحسد كراهة النعمة وحب زوالها عن المنعم عليه .
الحالة الثانية أن لا تحب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها ولكنك تشتهي لنفسك مثلها وهذه
الحالة تسمى غبطة وقد تسمى حسدا كما يسمى الحسد غبطة ولا حرج في الأسامي بعد فهم المعاني
وقد قال صلى الله عليه وسلم « المؤمن يغبط والمنافق يحسد » فالحسد حرام إلا نعمة أصابها فاجر أو كافر
وهو يستعين بها على تهيج الفتنة وإفساد ذات البين وإذابة الخلق فلا يضر كراهتك لها ومحبتك
لزوالها فانك لا تحب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد ولو أمنت فسادها لم
يغمك تنعمه ، ويدل على تحريم الحسد قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « الحسد يأكل الحسنات كما
تأكل النار الحطب » وقال صلى الله عليه وسلم في النهي عن الحسد وأسبابه وعمراته « لا تقاطعوا ولا
تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخوانا » وقال زكرياء صلوات الله وسلامه
عليه قال الله تعالى : الحاسد عدو لنعمتي متسخط لقضائي غير راض بقسمتي التي قسمت بين عبادي .
وقال صلى الله عليه وسلم « أخوف ما أخاف على أمتي أن يكتر لهم المال فيتحاسدوا ويقتلوا » . قال
بعض السلف : إن أول خطيئة كانت هي الحسد حسد إبليس آدم أن يسجد له فحمله الحسد على
المعصية . وأما الغبطة والمنافسة فليست بحرام بل هي إما واجبة وإما مندوب إليها أو مباحة . ثم قال
وأما بيان الدواء الذي ينفي به مرض الحسد عن القلب فاعلم أن الحسد من الأمراض العظيمة للقلوب
ولا تدوى أمراض القلوب إلا بالعمل والعلم ، والعلم النافع لمرض الحسد هو أن تعرف تحقيرا أن
الحسد ضرر عليك في الدنيا والدين وأنه لا ضرر به على المحسود في الدنيا والدين ، ومهما عرفت
هذا عن بصيرة ولم تكن عدو نفسك وصديق عدوك فارتقت الحسد لا محالة ؛ أما كونه ضررا عليك
في الدين فهو أنك بالحسد سخطت قضاء الله تعالى وكرهت نعمته التي قسمها بين عباده وعدله الذي
أقامه في ملكه بخفي حكمته واستنكرت ذلك واستبغته وهذه جناية على حدة التوحيد وقذى في عين
الإيمان وناهيك بها جناية على الدين ؛ ثم قال وأما كونه ضررا عليك في الدنيا فهو أنك تتألم بحسبك
وتتعذب به ولا تزال في كمد وغم إذ أعدائك لا يخلهم الله عن نعم يفيضها عليهم فلا تزال تتعذب بكل
نعمة تراها وتتألم بكل بلية تنصرف عنهم فتبقى مغموما محزوناً كما تشتهي لأعدائك فقد كنت تريد

الودجين دون الخلقوم قيل تؤكل وقيل لا تؤكل . والثاني إذا قطع الودجين والخلقوم دون الرئي قيل تؤكل وهو المشهور
وقيل لا تؤكل قاله أبو تمام . والثالث إذا قطع بعض هذه الأشياء دون بعض قيل تؤكل إذا قطع كلها وقيل لا تؤكل
والرابع إذا رد الغلصمة إلى البدن فقيل تؤكل وقيل لا تؤكل وكذلك اختلف إن رد منها مثل الهلال إلى الرأس وأما إذا قطع فيها

ورد إلى الرأس مثل الحرصة فانها تؤكل من غير خلاف . والخامس إذا رفع يده ثم أعاد فأجهز هل تؤكل أم لا قولان . والسادس أن لا يذ كر اسم الله عليها وسيأتي جميع ذلك في كلام الناظم إن شاء الله تعالى ، قوله عقد النية والعقد هو الشد والربط . قوله أنية والنية هو القصد إلى الشيء والعزم عليه (١٩٢) أي لا بد للذابح أن ينوي الذكاة ، وهو أن يعتقد الحلية والامتنان لما أمر به

الشرع . قوله ينوي ، أي ينوي بهذه الذكاة أكل هذه الشاة مثلا وإليه أشار بقوله أكل ذى الذكاة ، وأما إن نوى بذكاته تجريب السكين ولم يقصد الذكاة لم تؤكل وكان متلعبا أو رمى بشيء فصادف وجه الذكاة من غير قصد لم تؤكل وإليه أشار بقوله (وَإِنْ يَكُنْ ذَبْحٌ لِّغَيْرِ الْأَكْلِ فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهَا مِنْ أَصْلٍ)

أي إذا ذبحها ولم ينو أكلها ولا حليتها فلا تؤكل ثم قال رحمه الله تعالى :

(وَقَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ نَظَرٌ وَاجِبٌ وَإِخْلَافٌ فِي السَّرِّ بِهَا يَأْصَابُ)

قوله وقول بسم الله أي ولا يزيد الرحمن الرحيم وعليه حمل النما كها في المذهب . ابن حبيب ولو قال بسم الله فقط أو الله أكبر أو لا إله إلا الله أو سبحان الله أجزاء وكل تسمية ولكن

الحقة لعدوك فتجزئها في الحال تقدا لنفسك ولا تزال النعمة على المحسود بمحسبك وأما كونه لا ضرر فيه على المحسود في دينه ودنياه فواضح لأن النعمة لا تزول عنه بمحسبك بل ما قدر الله من إقبال ونعمة فلا بد أن يدوم إلى أجل قدره الله تعالى ولا حيلة في دفعه بل كل شيء عنده بمقدار ولكل أجل كتاب ولذلك شكنا في من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من امرأة ظالمة مستولية على الخاق فأوحى الله تعالى إليه فر من قدامها حتى تنقضي أيامها أي ما قدرنا في الأزل فلا سبيل إلى تغييره فاصبر حتى تنقضي المدة التي سبق القضاء بدوام إقبالها فيها ، ومهم ما نزل النعمة بالحسد لم يكن على المحسود ضرر في الدنيا ولا كان عليه إثم في الآخرة اه ، ول بعضهم في الحسد :

أقل لمن ظل لي حاسدا أتدرى على من أسأت الأدب
أسأت على الله في حكمه لأنك لم ترض لي ما وهب
خزأك عني بأب زادني وسد عليك وجوه الطلب
وقال الآخر : عدائي لهم فضل على ومنة فلا أذهب الرحمن عني الأعاديا
همو بخشوا عن زلتي فاجتنبها وهم نافسوني فاكسبت المعاليا
وقال الآخر : لامات أعداؤك بل خلدوا حتى يروا منك الذي يكمد
لازلت محسودا على نعمة فانما الكامل من يحسد

وأما العجب فقال في الإحياء أيضا : اعلم أن العجب إنما يكون بوصف هو كمال لا محالة ، وللعالم في كمال نفسه في علم وعمل ومال وغيره حالتان : إحداها أن يكون خائفا على زواله مشفقا على تكدره أو سلبه من أصله فهذا ليس بعجب والأخرى أن لا يكون خائفا من زواله ولكن يكون فرحاه من حيث إنه نعمة من الله تعالى عليه لا من حيث إضافته إلى نفسه وهذا أيضا ليس بعجب وله حالة ثالثة وهي العجب وهي أن يكون غير خائف عليه بل يكون فرحا به مطمئنا إليه ويكون فرحه من حيث إنه كمال ونعمة ورفعة وخير لا من حيث إنه عطية من الله تعالى ونعمة منه فيكون فرحه من حيث إنه صفته ومنسوب إليه بأنه له لا من حيث إنه منسوب إلى الله تعالى بأنه منه ففتى غلب على قلبه أنه نعمة من الله تعالى مهما شاء سلبه زال العجب بذلك عن نفسه فاذا العجب هو استعظام النعمة والركون إليها مع نسيان إضافتها إلى المنعم وهو مذموم في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ قال الله تعالى « ويوم حنين إذ أعجبتكم كثيركم » ذكر ذلك في معرض الإنكار وقال تعالى « وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا » فرد على الكفار في إعجابهم بحصونهم وشوكتهم وقال ﷺ « ثلاث مهلكات وثلاث منجيات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه » وقال لأبي ثعلبة إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بنفسك وقال ابن مسعود رضى الله عنه الهلاك في اثنين العجب والقنوط . وقال مطرف لأن أبيت نائما وأصبح نادما أحب إلى من أن أبيت قائما وأصبح معجبا وقال صلى الله عليه وسلم لو لم تذبوا لحشيت عليكم أكبر من ذلك العجب فجعل العجب أكبر من الذنوب وقيل لعائشة رضى الله عنها متى يكون الرجل مسيئا فقالت إذا ظن

ما مضى عليه الناس أحسن . قوله : نظقا واجب أي واجب على الذابح أن يسمى الله وينطق بها جهرا ؛ فلو أسرها أنه فقد اختلف فيها فقال المازري ومن استأجر رجلا لينحله ويسمعه التسمية فلم يسمعه وقال سميت هل يصدق ولا ضمان عليه أو لا يصدق فيضمن واختلف على القول بتصديقه هل له أجر أم لا قاله لان وشيعة التسمية عند الذبح لكون الكفار كانوا يذبون بأسماء

أصنامهم فغير باطلهم بالحق المبين وزيد على التسمية الله أكبر مبالغة ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه .

(وَقَطَعْتَ الْأَوْدَاجَ وَالْحَقُومَاتِ قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ عُمُومًا

فِي مَرَّةٍ قَالُوا وَبِاتِّصَالٍ بِلَا تَرَخٍ وَبِلَا انفِصَالٍ (١٩٣) وَالْقَطْعُ مِنْ فَوْقِ الْعُرُوقِ

أنه محسن؛ وآفات العجب كثيرة لأنه يدعو إلى الكبر ، إذ العجب أحد أسبابه فيتولد من العجب الكبر ومن الكبر الآفات الكثيرة التي لاتخفى ؛ هذا مع العباد ، وأما مع الله تعالى فالعجب يدعو إلى نسيان الذنوب وإهمالها بنسيانها وما يتذكره منها يستصغره فلا يجتهد في تداركها وتلافيها بل يظن أنها تغفر له ، وأما العبادات والأعمال فانه يستعظمها ويعنّ على الله بفعلها وينسى نعمة الله تعالى عليه بالتوفيق إليها والتمسك منها ؛ ثم إذا أعجب بها عمى عن آفاتهما ، ومن لا يتفقد آفات الأعمال كان أكثر سعيه ضائعاً فان الأعمال الظاهرة إذا لم تكن خالصة نقية عن الشوائب قلما تنفع وإنما يتفقد من يغلب عليه الخوف دون العجب ، والمعجب يغتر بنفسه وبربه تعالى ويأمن مكر الله تعالى وعذابه ويظن أنه عند الله تعالى بمكان وأن له عنده حقا بأعماله التي هي نعمة من نعمه وعطية من عطايه ، وعلة العجب الجهل المحض فعلاجه المعرفة المضادة للجهل فقط إذ لا معنى لعجب العبد بعبادته وعجب العالم بعلمه وعجب الجميل بجماله وعجب الغني بغناه لأن ذلك كله من فضل الله تعالى والعبد إنما هو محل لفيضان فضل الله تعالى وجوده والحل أيضا من جوده وفضله اه باختصار . والفرق بينه وبين الكبر الذي هو خلق في النفس وهو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه أن الكبر يستدعي متكبراً عليه ومتكبراً به والعجب لا يستدعي غير المعجب بل لو لم يخلق الإنسان إلا وحده لتصور أن يكون معجبا ولا يتصور أن يكون متكبراً إلا أن يكون معه غيره وهو يرى نفسه فوق ذلك الغير في صفات الكمال فعند ذلك يكون متكبراً ومن أراد استقصاء حقائق أمراض القلب وأسبابها وعلاجها لتطهير القلب منها وما ورد في ذمها فعليه بالربع الثالث من كتاب إحياء علوم الدين للغزالي وهو ربع المهلكات فانه يجد من ذلك ما يشفي العليل ويرد الغليل .

(وَأَعْلَمْ بِأَنْ أَصْلَ ذِي الْآيَاتِ حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَطَرَحُ الْآتِي

رَأْسُ الْخَطَايَا هُوَ حُبُّ الْعَاجِلَةِ لَيْسَ الدَّوَا إِلَّا فِي الْأَضْطِرَارِ لَهُ)

أخبر أن أصل هذه الآفات أي آفات القلوب وهي أمراضها التي يطلب من الإنسان تطهير قلبه منها مثل الكبر والحسد وغيرها كما تقدم إنما هو حب الرياسة في الدنيا الذي قيل فيه إنه آخر ما ينزع من قلوب الصديقين ونسيان الآخرة وعنه عبر بطرح الآتي كما استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «حب الدنيا رأس كل خطيئة» وعن الدنيا عبر بالعاجلة قال الله تعالى «من كان يريد العاجلة عجلنا» الآية . ولما ذكر أن أصل الآفات هو حب الدنيا بدليل الحديث المتقدم أرشدك إلى أن دواء تلك الآفات والمخلص منها هو في اللجأ والاضطرار إليه سبحانه وتعالى في التغلب على النفس ومخالفة هواها وسوقها إلى الطاعة وهي تنفر وتميل إلى المعصية لأن ذلك طبعها قال الله تعالى «إن النفس لأمارة بالسوء إلا مارحم ربي» وقال تعالى «وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى» وقد سمى صلى الله عليه وسلم جهاد النفس بالجهاد الأكبر لأن مشقة جهاد النفس دائمة ومشقة جهاد العدو في وقت دون وقت ولأن جهاد النفس متصل بالإنسان وجهاد العدو منفصل عنه ولأن جهاد

وَأَنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا

فَمَيْتَةً

وَحَبَّةُ الذَّبِيحَةِ بِاللَّحْسِ

تَحْوِزُهَا بِأَسْرِهَا لِلرَّأْسِ

مَوْجِبًا لِلْقَبُولَةِ الْكَرِيمَةِ

عَلَى سَبِيلِ السُّنَّةِ الْقَوِيَّةِ

فَهَذِهِ الشَّرُوطُ فِي الذَّبِيحَةِ

مَهْمَا بَدَتْ فَإِنَّهَا أَصَحُّ حَيْثُ

قَوْلُهُ وَقَطَعْتَ الْأَوْدَاجَ جَمَعَ

وَدَجٍ وَلَمْ يَجْمَعْهَا مَعَ أَهْلِهَا

وَدَجَانِ أَيْ عِرْقَانِ فِي صَفْحَتِي

الْعِنَقِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ

الْجَمْعِ عِنْدَهُ اثْنَانِ ، قَوْلُهُ

وَالْحَلْقُومُ أَيْ الْقَصْبَةُ الَّتِي

هِيَ مَجْرَى النَّفْسِ ، قَوْلُهُ قَطَعَ

الْجَمِيعَ أَيْ قَطَعَ جَمِيعَ ذَلِكَ

فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي فَوْرٍ وَاحِدٍ

وَالِيهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَاتِّصَالَ

مِنْ غَيْرِ تَرَخٍ وَبِلَا انفِصَالٍ ،

قَوْلُهُ وَالْقَطْعُ مِنْ فَوْقِ

الْعُرُوقِ بَتَّةً أَيْ صَفَةً الْقَطْعِ

أَنْ يَكُونَ مِنْ فَوْقِ الْعُرُوقِ

وَقَوْلُهُ بَتَّةً أَيْ قَطْعًا ، قَوْلُهُ

وَأَنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا أَيْ فَاِنْ

كَانَ الْقَطْعُ مِنْ تَحْتِ الْعُرُوقِ

أَيْ بِأَنْ أَدْخَلَ السَّكِينَ مِنْ

تَحْتِ الْعُرُوقِ وَقَطَعَهَا إِلَى فَوْقِ فَهِيَ مَيْتَةٌ فَلَا تَوْكُلُ . وَالرَّيْءُ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ

(٢٥ - الدر الثمين - ثان)

الراء وهمزة في آخره وقيل يشدد آخره ولا يهمز قاله عياض وهو مبلع الطعام والشراب وهو البلعوم وتقول له العامة فوحشيشة . ابن الحاجب فان ترك الأوداج حملة لم تؤول كل وإن ترك الأقل فقولان يحتمل أن يريد بها إذا حصل القطع في كل ودج وبق منهما أو من

أحدهما يسير في ذلك قولان للمتأخرين : المنع لعبد الوهاب والإباحة نقل بعضهم عن ابن محرز الذي في تسميته إن بقي شيء يسير في الحلقوم أو من الأوداج لم تحرم ، وذكر في النوادر عن ابن حبيب إن قطع الأوداج ونصف الحلقوم فأكثر أكل وإن قطع منه أقل لم تؤكل وروى يحيى مثله (١٩٤) عن ابن القاسم في الدجاجة والعصفور إذا أجهز على ودجيه ونصف حلقه أو ثلثه فلا بأس بذلك وقال سحنون لا يجوز حتى يجمع الحلقوم والأوداج قوله ووجه الذبيحة باللمس أي يجعل يده على حبتها ويجوزها إلى الرأس قوله تحوزها أي جميعها للرأس فإن أحازها إلى البدن ابن الحاجب ثلاثة أقوال قول بالجواز وقول بالمنع وقول بالكراهة والمنع للمالك وابن القاسم وغيرها . التلساني وهو المشهور وعلمه ابن المواز بأنه لم يقطع شيئا من الحلقوم والجواز لابن وهب وأشهب وأبي مصعب وأنكر أبو مصعب الأول وقال هذه دار الهجرة والسنة وبها كان المهاجرون والأصهار والتابعون وكانوا يعرفون الذبح لم يذكروا عقدة ولم يعتواها والقول بالكراهة حكاه ابن بشير ولم يعزه وأفتى بعض القرويين بأكملها للفقير دون الغنى وليس بسديد . ابن عبد السلام وقعت هذه المسئلة بتونس قبل هذا التاريخ فاستشار فيها القاضي جماعة من الفقهاء فأشاروا بجواز بيعها إذا بين البائع ذلك ،

النفس لا يحصل إلا بامتنال جميع المفروضات بخلاف جهاد العدو وأجمع العلماء والحكماء أن لا طريق لسعادة الآخرة إلا بنهى النفس عن الهوى وترك الشهوات ، وقال صلى الله عليه وسلم « المؤمن بين خمس شدائد مؤمن يحسده وكافر يقاتله ومنافق ييغضه وشيطان يضلّه ونفس تنازعه » وذكر أن راهبا نصرانيا كان يتعبد في صومعة فلا يأتيه ذو عاهة إلا يبرأ بمريده عليه فسمع به رجل صالح فتعجب من ذلك فأتاه وسأله بماذا بلغت هذه المنزلة فقال بمخالفة هوى النفس فقال له ذلك الرجل أعرضت لإله إلا الله عليها قط ؟ فقال لا ولا أعرفها فقال له دعني إلى غداني أعرضها عليها هذه الليلة فذهب الرجل الصالح فلما أتاه من الغد قال له النصراني امدد يمينك أنا أقول لإله إلا الله ثم قال له عرضتها على نفسي البارحة فنفرت منها غاية النفور فقلت إن فيها رضا الله تعالى وليكن من دعائك اللهم ملكنا نفوسنا ولا تسلطها علينا من الجزولي ، وقد ورد في ذم الدنيا والجاه أحاديث فعليك بالإحياء إن أردت الوقوف على ذلك .

(يَضَحَبُ شَيْخًا عَارِفَ الْمَسَالِكِ يَتَّقِيهِ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكِ
يُذَكِّرُهُ اللَّهُ إِذَا رَأَاهُ وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلَاهُ
يُحَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الْأَنْفَاسِ وَيَزِنُ الْخَطَايَا بِالْقِسْطِ
وَيَحْفَظُ الْمَفْرُوضَ رَأْسَ الْمَالِ وَالنَّفْلَ رِجْلَهُ بِهِ يُوَالِي
وَيُكْثِرُ الذِّكْرَ بِصَفْوَةِ لَبِّهِ وَالْعَوْنَ فِي جَمِيعِ ذَا رَبِّهِ
يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَيَتَحَلَّى بِمَقَامَاتِ الْيَقِينِ
خَوْفَ رَجَا شُكْرٍ وَصَبْرٍ تَوْبَةٍ زُهْدٌ تَوَكُّلٌ رِضًا حُبَّةٌ
يَصْدُقُ شَاهِدُهُ فِي الْمَعَامَلَةِ يَرْضَى بِمَا قَدَرَهُ الْإِلَهُ لَهُ
يَصِيرُ عِنْدَ ذَلِكَ عَارِفًا بِهِ خُرًّا وَغَيْرُهُ خَلَا مِنْ قَلْبِهِ
حُبِّهِ الْإِلَهُ وَاضْطَفَاهُ لِحَضْرَةِ الْقُدْسِ وَاجْتَبَاهُ)

أما صحبة الشيخ العارف بالمسالك جمع مسلك موضع السلوك يعنى الطريق الموصلة إلى الله تعالى الذي يقي صاحبه المهالك ويذكره الله إذا رآه ويوصله إلى موله فقال الشيخ الإمام العارف الولي سيدي أبو عبد الله محمد بن عباد أثناء شرحه لقول السيد العارف ابن عطاء الله [لولا ميادين النفوس ما تحقق سير السائرين] مانصه ولا بد للسريد في هذه الطريق من صحبة شيخ محقق مرشد قد فرغ من تأديب نفسه وتخلص من هواه فليسلم نفسه إليه وليلتزم طاعته والانتقاد إليه في كل ما يشير به عليه من غير ارتياح ولا تأويل ولا تردد فقد قالوا من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه . وقال أبو علي الثقفى رضى الله عنه لو أن رجلا جمع العلوم كلها وصحب طوائف الناس لا يبلغ مبلغ الرجال إلا بالرياضة

قوله ووجه الذبيحة وهي الجوزة المسماة بالعلصمة وهذا الخلاف

من إذا لم يقطع من الجوزة شيء ووقع القطع فوقها أما إن بقي في الرأس دائرة أكلت اتفاقا . قال ابن عبد السلام فإن بقي أقل من دائرة إما أن يكون من النصف أو أقل أجزاء على القولين في قطع بعض الحلقوم . خليل فان استأجر جزارا على أن يذبح له شاة فغصمها ضمن

قيمة الشاة في قول مالك وابن القاسم ولا يضمن في قول غيرهما ، حكاه ابن أبي زيد ، قوله مواجها للقبلة أى يوجهه الله بيحة للقبلة لأنها أشرف الجهات ، قوله على سبيل السنة ، أى على طريق السنة قوله القومية أى المستقيمة التى لا اعوجاج فيها ، قوله فهذه الشرط في الذبيحة والإشارة راجعة إلى الفرائض المتقدمة ، قوله مهما بدت أى ظهرت ووجدت (١٩٥) فان الذبيحة صحيحة ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه .

(وَعَكْسُهَا يُوجِبُ فِيهَا

الْحَمَلُ

وَبُوجِبُ الْخِلَافُ قُلْ

وَالْعَمَلُ

كَتَرِكَ بِسْمِ اللَّهِ عَمْدًا

يُوجِبُ

تَحَرُّمَهَا وَاخْتِلَافُهَا

الْوَاجِبُ

تَرْكُهَا سَهْوًا يُبَيِّنُ

الْأَكْلَ

وَالْجَهْلُ فِيهِ الْخُلْفُ

فَقَالَ قَوْلًا

وَتَرَكَ الْأَسْتِقْبَالَ

ذِي الشَّانِ

يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيِ

وَعَمْدُهُ شَدِيدٌ فِيهِ ابْنُ

شَهَابٍ

وَقَالَ : تَحَرُّمُ خِلَافًا

لِلْكِتَابِ)

قوله وعكسها أى عكس

الشروط لما تكلم به رضى الله

عنه على الفرائض والشروط

شرع فيما إذا فقدت هذه

الشروط أو بعضها فان

من شيخ أو إمام أو مؤدب ناصح ومن لم يأخذ أدبه من أمر له أو ناه يريه عيوب أعماله ورعونات نفسه لا يجوز الاقتداء به في تصحيح المقامات . وقال سيدى أبو مدين رضى الله عنه من لم يأخذ الأدب من المتأدين أفسد من يتبعه . قال المؤلف رحمه الله في لطائف المنن إنما يكون الاقتداء بولى ذلك الله عليه وأطلعك على ما أودعه من الخصوصية لديه فطوى عنك شهود بشريته وفي جوه خصوصيته فألقيت إليه القياد فسلكت بك سبيل الرشاد يعرفك برعونات نفسك في كائناتها ودفائناتها ويدلك على الجمع على الله ويعلمك الفرار عما سوى الله ويسايرك في طريقك حتى تصل إلى الله يوقفك على إساءة نفسك ويعرفك بإحسان الله إليك فيفيدك معرفة إساءة نفسك الهرب منها وعدم الركون إليها ويفيدك العلم بإحسان الله إليك الإقبال عليه والقيام بالشكر إليه والدوام على ممر الساعات بين يديه . قال فان قلت فأين من هذا وصفه لقد دلتني على أعرب من عنقاء مغرب فاعلم أنه لا يعوزك وجدان الدالين وإنما قد يعوزك وجود الصدق في طلبهم (جد صدقا تجد مرشدا) وتجد ذلك في آيتين من كتاب الله تعالى قال الله سبحانه «أمن يحيب المضطر إذا دعاه» وقال سبحانه «فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم» فلو اضطرت إلى من يوصلك إلى الله اضطرار الظمآن إلى الماء والخائف إلى الأمن لو جدد ذلك أقرب إليك من وجود طلبك ولو اضطرت إلى الله اضطرار الأم لولدها إذا فقدته لو جدد الحق منك قريبا ولك مجيبا لو جدد الوصول غير متعذر عليك وتوجه الحق بتيسير ذلك عليك اه وفي كلامه رحمه الله تعالى تنبيه على أن الشيخ من منح الله وهداياه للعبد المريد إذا صدق في إرادته وبذل في مناحجه مولاه جهد استطاعته لاعلى ما يتوهمه من لاعلم عنده وعند ذلك يوقفه الله لاستعمال الآداب معه لما أرشده على أعلى مرتبته ورفيع درجته . قال سيدى أبو مدين رضى الله عنه الشيخ من شهدت له ذاتك بالتقديم وسرك بالتعظيم الشيخ من هذبك بأخلاقه وأدبك بإطراره وأنار باطنك بإشراقه الشيخ من جمعك في حضوره وحفظك في غيبه . قال في لطائف المنن وليس شيخك من سمعت منه إنما شيخك من أخذت عنه وليس شيخك من واجهتك عبارته إنما شيخك الذى سرت فيك إشارته وليس شيخك من دعاك إلى الباب إنما شيخك من رفع بينك وبينه الحجاب وليس شيخك من واجهك مقالته إنما شيخك الذى نهض بك حاله هو الذى أخرجك من سجن الهوى ودخل بك على المولى شيخك هو الذى مازال يجلو مرآة قلبك حتى تجلت فيه أنوار ربك نهض بك إلى الله فهضت إليه وسار بك حتى وصلت إليه ولا زال محاذيا لك حتى ألقاك بين يديه فزج بك في نور الحضرة وقال ها أنت وربك اه وآداب المريد مع الشيخ والشيخ مع المريد كثيرة مذكورة في كتب أئمة الصوفية رضى الله عنهم ومن أبلغ ذلك وأوجزه ما ذكره الإمام أبو القاسم القشيري . قال رضى الله عنه فشرط المريد أن لا يتنفس نفسا إلا بإذن شيخه ومن خالف شيخه في نفس سرا أو جهرا فسيرى غيه من غي ما يحبه سريعا ومخالفة الشيوخ فيما يسترونه منهم أشد مما يكابدونه بالجهد وأكثر لأن هذا يلتحق بالخيانة ومن خالف شيخه لا يشم رائحة الصدق فان صدر منه شيء من ذلك فعليه بسرعة الاعتذار والإفصاح عما حصل منه من المخالفة والخيانة ليهديه شيخه

بعضها يوجب الخلاف وبعضها يوجب التحريم وبعضها يوجب الكراهة فان ذبح شاة مثلا ولم ينوأ كلها فانها حرام وتقدم الكلام عليه وكذلك إن ترك التسمية عمدا متهاونا أو غير متهاون فانها لا تؤكل على المعروف وهو مذهب المدونة . واختلف أصحابنا في تأويل العمد منهم من حمله على التحريم ثم افرق هؤلاء على فرقتين الأولى أن التسمية سنة وحرم الأكل مع العمد لئلا يستخف بالسنن وهو تأويل عبد الوهاب

والثانية أنها واجبة مع الله كرساقطة مع النسيان ومنهم من حملة على الكراهة وهو اختيار الأبهري وابن الجهم وهذا هو مقابل المعروف ونقله صاحب الإكمال عن مالك نضا وحمل العمد على التحريم أولى وإلى ذلك أشار بقوله كترك باسم الله عمدا يوجب تحررها واختل منها أى من الذكاة الواجب (١٩٦) أى الفرض وإن ترك التسمية سهوا أكلت وإليه أشار بقوله وتركها هو أيسر الأكل

يريد اتفاقا وإن ترك التسمية جهلا اختلف فيه على قولين هل يلحق العمد بالجاهل فتحرم أو يلحق بالناسي فتحل قوله وترك الاستقبال أى إذا ذبح لغير القبلة هل تؤكل أم لا ابن الحاجب فان ترك الاستقبال أكلت ولو عمدا على المشهور ومقابل المشهور فى الاستقبال لابن جبيب يرد كالتسمية وإليه أشار الناظم بقوله من ذا الشأن أى كالتسمية فيفرق فيه بين العمد والنسيان والجهل فيعذر فى الجهل والنسيان بخلاف العمد فلا والمشهور كأنه لم يأت فى الاستقبال ما أتى فى التسمية . قال فى المدونة وبلغ مالكا أن الجزارين يدورون حوله الحفرة فيذبحون فيها عن ذلك وأمرهم بتوجيهها إلى القبلة قال فى المدونة وليقل بسم الله والله أكبر وليس بموضع صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر إلا الله وإن شاء قال فى الأضحية اللهم تقبل منى وإلا فالنسيان كافية وأنكر مالك اللهم منك وإليك وقال هذه

إلى ما فيه كفارة جرمه ويلتزم فى الغرامة ما يحكم به عليه فإذا رجع المريد إلى شيخه بالصدق وجب على شيخه جبران تقصيره بهمة فان المريد ينال على شيوخهم فرض عليهم أن ينفقوا من قوة أحوالهم ما يكون جبرانا لتقصيرهم اه وقال الشيخ العارف محي الدين أبو العباس البونى رحمه الله : وإياك أن تحقر فعلا يخطر لك إلا أن تلقيه للشيخ طاعة كان أو معصية على أى نوع برز لك ولو اختلف عليك ألف مرة فى الساعة اختلفت إليه ألف ساعة فى الحاضر ليعلمك الدواء الذى ترجعه به أو يحمل عنك بهمة . قال ولقد رأيت تلميذا من أصحاب شيخنا الإمام تاج العارفين أبى محمد عبدالعزيز ابن أبى بكر القرشى المهدوى رحمه الله تعالى وكنت جالسا عنده فدخل عليه وفى يده باقالات فقال ياسيدى إني وجدت هذه الباقالات فما أصنع بها فقال له أتركها حتى تنفطر عليها فقلت ياسيدى حتى الباقالات يعلمها فقال يا ولدى لو خلفنى فى لحظة من خطراته لم يفلح أبدا فإذا جوهدت النفس بهذه المجاهدات وقوتلت بهذه المقاتلات رجعت عن جميع مألوفاتها الدنية وعاداتها الردية وزال عنها النفور والاستكبار ودانت لمولاهها بالعبودية والافتقار وتزكت أعمالها وصفت أحوالها وهذه هى خاصيتها التى خلقت لأجلها ومزيتها التى شرفت من قبلها وإنما ألفت سوى هذه لمرض أصابها من الركون إلى هذا العالم الأدنى والأنس بالشهوات التى تزول وتغنى حتى امتنع عليها ما خلقت لأجله من موجب سعادتها وغاية شرفها وإفادتها فلما تعالجت بما ذكرناه عادت إلى الصحة وإلى طبعها الأصلى فألفت العبودية والتزمتها وصارت بذلك مطمئنة صالحة لأن يقال لها يا أيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية فادخلى فى عبادى وادخلنى جنتى ثم قال وعلامة وصول المريد إلى هذا المقام الحميد أن تستوى عنده الأحوال ولا يتأثر باطنه بما يواجه به من قبس الأفعال والأقوال لاستغراق قلبه فى مطالعة حضرة الكمال . قال أبو عثمان الحيرى رحمه الله لا يكمل الرجل حتى يستوى قلبه فى أربعة أشياء : فى المنع والعطاء والعز والذل . قال محمد بن خفيف رضى الله عنه قدم علينا بعض أصحابنا فاعتل وكان به علة البطن فكنت أخدمه وأخذ منه الطست طول الليل فغفوت مرة فقال لى لعنك الله قفيل لى كيف وجدت نفسك عند قوله لعنك الله قال كقوله رحمك الله . وحكى عن إبراهيم بن أدهم رضى الله عنه أنه قال ماسررت فى الإسلام إلا مرات معدودات كنت فى مركب يوما وكان رجل يحكى الحكايات المضحكة فضحك منه الناس وكان يقول رأيت وقتافى معركة الترك علجا فقلت هكذا وكان يأخذ بلحقي ويمر يده على حلقى هكذا والناس يضحكون منه ولم يكن فى ذلك المركب عنده أحد أصغر منى ولا أحقر فسررت بذلك ، وبوما آخر كنت جالسا فجاء إنسان وبال على وكان فى وقت حاتم الأصم رضى الله عنه رجل يسئ القول فيه وفى أصحابه ويواجههم كل يوم بالقبس فوقع عليه جذع من السقف فى بعض الأيام فى حال مواجهة القوم بالسب والشتم فمات فقال الحمد لله قفيل له هذا خلاف ماتا مرنا به فقال ما حمدت الله شيماته لموته بل حمدت الله إذ لم أسر بسكته هذا وأشباهه معلوم من أحوالهم ضرورة ، وأبلغ من هذا كله محبة الموت وكراهية البقاء فى الدنيا شوقا إلى لقاء المولى . قال بعضهم حقيقة زوال الهوى من القلب حب لقاء الله تعالى فى كل

نفس

بدعة وقال ابن جبيب أما قوله فى الأضحية اللهم تقبل منى فلا بد منه

وإن شاء اللهم منك وبك ولك قال فى البيان أى منك الرزق ولك الهدى ولك النسك وحكاة عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وهو قرل حسن قال وإنما كره مالك التزام ذلك على وجه كونه مشروفا فى ذبح النسك كالتسمية فمن قاله على غير هذا الوجه فى بعض الأوقات

أجر في ذلك إن شاء الله تعالى قوله وعمده : شدد فيه ابن شهاب أي قال ابن شهاب إن ترك الاستقبال عمدا فهو حرام وهو شأن من القول لا يعمل عليه ويذكر لغير فائدة قوله وقال تحرم أي ابن شهاب قوله خلافا للكتاب والمراد بالكتاب المدونة فإنه قال فيها إن ترك الاستقبال أكلت ولو عمدا ثم قال رحمه الله تعالى :

(١٩٧)

(فصل) وفي رفع اليد

نفس من غير اختيار حالة يكون المرء عليها فاذا وجد المرید هذه العلامات في نفسه فقد خرج من عالم جنسه ووصل إلى حضرة قدسه ، وكان كما قال الشاعر :

لك الدهر طوعا والأنا م عبید فعش كل يوم من زمانك عید
وكما قال سيدي أبو العباس بن العريف رضي الله عنه في هذا المعنى :

بدالك سر طال عنك اكتتامه ولاح صباح كنت أنت ظلامه
فأنت حجاب القلب عن سر غيبه ولولاك لم يطبع عليه ختامه
فان غبت عنه حل فيه وطنبت على مركب الكشف المصون خيامه
وجاء حديث لا يمل سماعه شهى إلينا ثره ونظامه
إذا سمعته النفس طال نعيمها وزال عن القلب المعنى غرامه

وأنشدوا في معناه أيضا :

قولى لآمالى ألا فاعبدي قد أنجز الأجباب لى موعدي
وقد كنت قبل اليوم مستأنسا منك بخل مشفق مسعدي
وإن نسيم الوصل من نخوهم هب فى عندك ظل ندى
وحيث لاحت لى أعلامهم فليس لى فقر إلى مرشد

وإن لم يجد في نفسه هذه العلامات فليستمر على سلوكه ومجاهداته ولا يعتز بما يترأى له من سنى حالاته فإنه لم يصل بعد ولم يصل له من هوى نفسه فقد وليس طريق موت النفس بقطع جميع الإرفاق عنها وردّها إلى الاجتزاء بالحشيش والنخالة والمبالغة في التقشف والتقلل مع قطع النظر عن أحوال القلب وهممه وقصوده وإرادته وترك الالتفات إلى ما يحمده منها وما يذم فذلك كله غلو وبدعة وقد غلط في هذا طوائف من الناس عملوا عليه في رياضاتهم ومجاهداتهم ولم يقصدوا بذلك إخلاص العبودية لربهم فأداهم ذلك إلى اختلال عقولهم واختلال قوى أبدانهم ولم يحصلوا من أمرهم على فائدة وذلك بجهاهم بالسنة وما كان عليه سلف هذه الأمة اه كلام الشيخ ابن عباد رضي الله عنه. وأما محاسبة النفس على الأنفاس فقد أطال الإمام الغزالي في الاحياء الكلام في ذلك في نحو ثلاثين ورقة في كتاب المراقبة والمحاسبة وذلك أثناء الربع الثالث من الكتاب المذكور فعليك به إن أردت استقصاء المسألة ولنذكر نبذة يسيرة من ذلك قال رحمه الله تعالى قال الله عز وجل «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا» وقال «ووضع الكتاب قترى المجرمين مشفقين مما فيه» وقال «يومئذ يصدر الناس أشتاتا ليروا أعمالهم» الآية فعرف أهل البصائر من جملة العباد أن الله تعالى لهم بالمرصاد وأنهم سيناقشون في الحساب وتحققوا أنهم لا ينجيهم من ذلك إلا لزوم المحاسبة وصدق المراقبة ومطالبة النفس في الأنفاس والحركات ومحاسبتها في الخطرات واللحظات ، فمن حاسب نفسه قبل أن يحاسب خف في القيامة حسابه وحضر عند السؤال جوابه ومن لم يحاسب نفسه دامت حسراته وطالت في عرصات القيامة وقفاتة فلما انكشف لهم ذلك علموا أنه لا ينجيهم منه إلا طاعة الله تعالى

وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ عَنْ عُدْرِ فَمُسْتَبَاحٌ رَدُّهَا فِي الْأَثَرِ
فَاخْكُمْ بِذَا وَلَا تَخَفْ إِنْكَارَا وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ اضْطِرَارَا

قوله فصل ، والفصل الحاجز . قوله وفي رفع اليد تفصيل وهذا الرفع لا يخلو إما أن يكون على وجه الاختيار أو على وجه الاضطرار

تفصيل

قَبْلَ تَمَامِ الذَّبْحِ خُذْ

تَحْصِيلُ

فَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ

قَطْعِ الْجِلْدِ

مَعَ حَمِيمِهِ فَلَا حَرَجَ فِي

الرَّدِّ

وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ

الْحَلْقِ

أَوْ وَدَّجٍ وَلَمْ يَنْفِ بِمَا

بَقِيَ

فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ قَدْ

قَطَعُوا

عَنْهُمْ يَنْصُ أَنْ الْأَكْلَ

مَذْمُومًا

وَإِنْ يَكُنْ رُجُوعُهُ

فِي الْفُورِ

وَأَجْهَزَ الذَّبْحَ إِذَا فِي

الْأُسْرِ

فَابْنُ حَبِيبٍ يَسْتَبِيحُ

الْأَكْلَا

وَقَالَ سَخْنُونٌ : حَرَامٌ

بِتَلَا

ورد اليد لا يخلو إما أن يكون عن قرب أو بعد والرفع لا يخلو أيضا إما أن يكون بعد قطع الجلد خاصة أو بعد قطع بعض الودجين أو الحلقوم فإن رده يده بعد قطع الجلد وشيء من اللحم فانها تؤكل لأن الذكاة الثانية مستقلة لأنها لو تركت لعاشت وإليه أشار الناظم بقوله فلا حرج في الرد أي فلا إثم (١٩٨) ولا ضيق وإن كان رجوعه بعد قطع بعض الودجين أو الحلقوم فلا تؤكل بالذكاة

الثانية لأنها منفوذة المقاتل لأنها لو تركت لم تعش وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فما لك وصحبه قد قطعاً عنهم بنص أن الأكل منعاً وإن رفع يده مختاراً ووردها بعد طول فانها لا تؤكل باتفاق وإن ردها عن قرب اختلف فيه على خمسة أقوال فقيل تؤكل سواء رفع يده على جهة الاختيار أو على جهة اليقين أنه أتم الذكاة وقيل لا تؤكل في الوجهين وقيل إذا رفع يده على جهة اليقين أكلت وإن رفع يده على جهة الاختيار لم تؤكل وقيل بعكس هذا القول وقيل يكره أكلها ، قوله وإن يكن رجوعه في الفور أي إن رده يده في الفور فقال ابن حبيب تؤكل وقال سحنون لا تؤكل كل وقد تقدم قوله بتلا أي قطعاً وإن رفع يده على جهة الاضطرار فإن أعادها بالقرب فانها تؤكل من غير خلاف وذلك مثل أن تضطرب الذبيحة أو تقع السكين من يده أو غير ذلك من وجوه الضرورة وكثيرا ما يجري ذلك

وقد أمرهم بالصبر والمراقبة فقال تعالى «يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا» فربطوا أنفسهم أولاً بالمشاركة ثم بالمراقبة ثم بالحاسبة ثم بالمعاقبة ثم بالمجاهدة ثم بالمعاقبة فكانت لهم في المراقبة ستة مقامات ولا بد من شرحها وبيان حقيقتها وفضلتها وتفصيل الأعمال فيها وأصلها الحاسبة ولكن كل حساب فبعد مشاركة ومراقبة ويتبعه عند الخسران معاقبة ومعاقبة فلنذكر شروط هذه المقامات . اعلم أن مطلب المتعاملين في التجارات عند الحاسبة سلامة رأس المال ثم الربح وكما أن التاجر يستعين بشريكه فيسالم المال إليه حتى يتجر فيه ثم يحاسبه فكذلك العقل هو التاجر في طريق الآخرة ورأس ماله العمر وإنما مطلبه وربحه زكية النفس إذ به فلاحها فلاحها بالأعمال الصالحات والعقل يستعين بالنفس في هذه التجارة إذ يستعملها ويستخدمها فيما يزكيها كما يستعين التاجر بشريكه وغلامه الذي يتجر في ماله ، وكما أن الشريك يصير خصماً منازعاً يجاذبه في الربح فيحتاج إلى أن يشارطه أولاً ويراقبه ثانياً ويحاسبه ثالثاً ويعاقبه أو يعاقبه رابعاً فكذلك العقل يحتاج إلى مشاركة النفس أولاً فيوظف عليها الوظائف ويشترط عليها الشروط ويرشدها إلى طريق الفلاح ويحزم عليها الأمر بسلوك تلك الطرق ثم لا يغفل عن مراقبتها لحظة فانه لو أهملها لم ير منها إلا الخيانة وتضييع رأس المال كالعبد الخائن إذا خلا له الجو وأنفرد بالمال ، ثم بعد الفراغ ينبغي أن يحاسبها ويطلبها بالوفاء بما شرط عليها فان هذه تجارة ربحتها الفردوس الأعلى فتدقيق الحساب في هذا مع النفس أهم كثيراً من تدقيقه في أرباح الدنيا الحقيرة الفانية ، فحتم على كل مؤمن أن لا يغفل عن محاسبة نفسه والتضييق عليها في حركاتها وسكناتها وخطراتها فان كل نفس من أنفاس العمر جوهره نفيسة لا عوض لها فإذا أصبح وفرغ من فريضة الصبح فينبغي له أن يفرغ قلبه ساعة لمشاركة النفس ويقول لها مالي بضاعة إلا العمر فان فني رأس المال ووقع اليأس من التجارة وطلب الربح وهذا اليوم الجديد قد أمهلني الله فيه فإياك إياك أن تضيعه ثم يستأنف لها وصية أخرى في أعضائه السبعة العين والأذن واللسان والبطن والفرج واليد والرجل فإذا وصى نفسه وشرط عليها ما ذكرناه فلا يبقى إلا المراقبة لها عند الخوض في الأعمال فانها إن تركت طغت وفسدت وكما أن العبد يكون له وقت أول النهار يشارط نفسه فيه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي أن تكون له في آخر النهار ساعة يطلب فيها النفس ويحاسبها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التاجر في الدنيا مع الشركاء في آخر كل سنة أو شهر أو يوم حرصاً على الدنيا الفانية ؛ ومعنى الحاسبة مع الشريك أن ينظر في رأس المال وفي الربح والخسران لتبين له الزيادة من النقصان فان كان ثم فضل حاصل استوفاه وشكره وإن كان ثم خسران طالبه بضائه وكلفه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض وربحه النوافل والفضائل وخسرانه المعاصي وموسم هذه التجارة جملة النهار ومعالجة نفسه الأمانة بالسوء فيحاسبها على الفرائض فإذا أداها على وجوها شكر الله تعالى عليها ورغبها في مثلها وإن فوتها من أصلها طالبها بالقضاء وإن أداها ناقصة كلفها الجبران بالنوافل وإن ارتكبت معصية اشتغل بعقابها وتعذيبها ومعاقبتها ولا يهملها ثلاثاً تناس بفعل المعاصي ويعسر عليه فطامها فإذا أكل لقمة شبهة لشهوة

نفس

وإن يكن رفع اليد عن عذر فمستباح ردها في الأثر

أي إن رفع يده عن عذر ووردها في الفور من غير تراخ فانها تؤكل . قوله فاحكم بهذا الإشارة إلى جميع ما تقدم من التفصيل من أول الفصل ، قوله فاحكم بهذا أي قل بهذا ولا تخف إنكار منك ، قوله وإن يكن رفع اليد اضطراراً ، قد تقدم الكلام عليه .

وعن أبي محمد صالح أنه قال إن سقطت السكين من يد الداح أو رفعها قهرا أو خائفا ثم أعادها فانها تؤكل وإن لم يطل فأربعة أقوال جواز الأكل وهو مذهب ابن حبيب واختيار اللخمي لأن كل ما طلب فيه الفور يغتفر فيه التفريق اليسير وعدم الأكل حكاة اللخمي والباحي عن سحنون. والقول الثالث تأول بعضهم قول سحنون عليه وحكي ابن يونس (١٩٩) عن سحنون ثلاثة أقوال . عدم الأكل والكراهة

والكشف المذکور فحكاة عنه نضا أبو بكر بن عبد الرحمن ، ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه ،

(فصل) وَلِلَّهِ كَاذِبَاتٌ سُنُّنٌ

فَدَيُّ حَسَنِ الدِّبْحِ بِهَا وَيُتَقَنَّ

قوله فصل والفصل تقدم معناه ولما فرغ من شروط الذكاة شرع يتكلم في سننها وجميع ما يفعل بالذكي فقال رحمه الله .

(من ذك أن نوجه الذبيحة

للقبلة في القولة الصحيحة)

قوله من ذك أي من السنة توجيه الذبيحة إلى القبلة صرح في المدونة بأن توجيهها إلى القبلة سنة وهو الذي أراد بقوله في القولة الصحيحة ، أي في القول الصحيح في المدونة وإن ترك توجيهها إلى القبلة فيه تفصيل وقد تقدم ثم قال رحمه الله تعالى :

(سَوَّقَهَا وَكَوَّنَهَا بِالرَّفْقِ لِأَجْلِ لَا تَذْبَحُهَا فِي الضَّيْقِ

نفس فينبغي أن يعاقب البطن بالجوع وإذا نظر إلى محرم فينبغي أن يعاقب العين بمنع النظر وكذلك ينبغي أن يعاقب كل طرف من الأطراف بمنعه عن شهواته هكذا كانت عادة سالكي الآخرة وإن رآها تتوانى بحكم الكسل في شيء من الفضائل أو ورد من الأوراد فينبغي أن يؤديها بتثقيل الأوراد عليها ويلزمها فنونا من الفضائل جبرا لما فات وتداركا لما فرط ويقبل على نفسه فيقرر عندها جهالها وحماتها ويقول لها ما أعظم جهلك تدعين الحكمة والدكاء والفطنة وأنت أشد الناس غباوة وحمقا أما تعرفين ما بين يديك من الجنة والنار وأنت صائرة إلى إحداها لا محالة على القرب فما بالك تفرحين وتضحكين وتستغلين باللهو وأنت مطلوبة لهذا الخطب الجسيم فأراك ترى الموت بعيدا ويراه الله قريبا أما تعلمين أن كل ما هو آت قريب ويحك جراتك على معصية الله إن كانت لاعتقادك أن الله تعالى لا يراك فما أعظم كفرك وإن كان مع علمك باطلاعه عليك فما أشد حماقتك وما أقل حيائك ويحك لو واجهك عبد من عبيدك بل أخ من إخوانك بما تكرهينه كيف كان غضبك عليه ومقتك له ؟ فبأي جسارة تتعرضين لمت الله تعالى وغضبه انظر تمام كلامه نفعنا الله به ، وأما وزن الحاطر الذي يخطر على بال الإنسان من فعل أو ترك بالقسطا بضم القاف وكسرها وهو الميزان بلغة الروم وفي المشارق هو أقوم الموازين . قال وذكر البخاري عن مجاهد أنه العدل بالرومية اه والمراد به هنا حكم الشرع فقد تقدم عن الشيخ الجزولي ما معناه أنه ينبغي للإنسان أن يجعل على قلبه الذي هو أمير الجسد حاجبا يشاوره فيما يريد فعله أو تركه وهو الشرع فإذا خطر على بال الإنسان فعل أو ترك رجع فيه إلى الشرع فما أمره بفعله فعله وما أمره بتركه تركه وحينئذ يوصف بالاستقامة وإنما وزن الحاطر بالشرع لأن الأحكام لا تعرف إلا منه ؛ ثم له ثلاثة أحوال : أحدها أن يعلم أنه مأمور به شرعا إما على طريق الوجوب أو الاستحباب فليبادر إلى فعله فانه من الرحمن ثم يحتمل أن يكون إلهاما من الله تعالى ويحتمل أن يكون من إلقاء الملك في الروع والفرق بينهما أن إلقاء الملك قد تعارضه النفس والشیطان بالوسواس بخلاف الخواطر الإلهية فانه لا يردا شيء بل تنقاد لها النفس وكذلك الشيطان طوعا وكرها وإنما يبادر إلى فعله كما قال الأستاذ أبو القاسم القشيري إنك إن توقفت برد الأمر وهبت ريح التكاسل فان خشيت مع كونه مأمورا به أن يقع على صفة منهية لعجب أو رياء فلا يكون ذلك مانعا لك من المبادرة إليه ومن ثم قال السهروردي اعمل وإن خفت العجب مستغفرا منه وذلك لأن تطهير القلب من نزغات الشيطان بالكلية متعذر فلو وقفنا العبادة على الكمال لتعذر الاشتغال بشيء من العبادات وذلك يوجب البطالة وهي أقصى غرض الشيطان ومن ثم أيضا كان احتياج استغفارنا إلى الاستغفار لا يوجب ترك الاستغفار . الحالة الثانية أن تجد ذلك منهية عنه شرعا فلا تقر به فان ذلك الحاطر من الشيطان أو من النفس والفرق بينهما أن خاطر النفس لا ترجع عنه وخاطر الشيطان قد ينقله إلى غيره إن صمم الإنسان على عدم فعله لأن قصده الإغراء لا حصر قضية معينة فان فعلت ذلك المنهى فاستغفر الله منه ولا تيأس من الرحمة قال الله تعالى « والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم » الآية . الحالة الثالثة أن يشك

وَسَلَخَهَا بَعْدَ وَفَاءِ رُوحِهَا
طَرَحَهَا رَفَقًا عَلَى الْيَسَارِ
وَيْدُهُ يُفَضِّي بِهَا لِلْبَشَرَا
لِلْكَى يُزِيلُ الصُّوفَ وَالشَّعْرَا

قوله نسوقها أي من السنة أن يأخذ الشاة برفق ولا يجعل رجله على عنقها ولا يحرقها برجلها . ابن عبد السلام في قوله ولا يجعل رجله على عنقها فيه نظر لما في مسلم عن أنس « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وكر ووضعه رجله على صفحها » قوله (٢٠٠) ولا تذبحها في الضيق لأن في ذلك تعذيبا لها قوله وسأخها أي سأخ الشاة قبل خروج

روحها فان في ذلك تعذيبا لها وقد نهينا عنه خيفة أن يكون موتها من ذلك لا من الذبح وقوله وطرحها رفقا على اليسار أي من السنة أن تضعج الشاة على شقها الأيسر إلى القبلة ورأسها مشرق تأخذ بيدك اليسرى جلدتها من اللحى الأسفل بالصوف وغيره فتمده حتى تتبين البشرة وإلى ذلك أشار بقوله : ويده يفضى بها للبشرى وموضع السكين في الذبح لتكون الجوزة في الرأس ثم تسمى الله وتعر السكين مرا مجهزا من غير تردد ثم ترفع ، واستحب إضجاعها على الشق الأيسر لأنه أمكن للذبح ولذلك روى عن ابن القاسم أنه قال إذا كان أعسر فانه يضجعها على شقها الأيمن . ابن حبيب ويكره للأعسر أن يذبح فان استمر أكلت ثم قال رحمه الله تعالى :

(وَيَرْتَقَى حَبَّتُهَا عَنِ الْبَدَنِ
بِيَدِهِ الْيُسْرَى وَذَا كَلٌّ
حَسَنٌ

هل ذلك الأمر الذي خطر له مأمور به أو منهي عنه فان كان مقابل النهي الإباحة فيترجح الإمساك عنه ولا يجب لأنه من باب الشبهة وتركها ورع لأوجب وإن كان مقابله الوجوب فيجب الفعل قياسا على الشك في عدد ركعات الصلاة وهذه الحالة الثالثة راجعة إلى ترك المشبهات وقد تقدم ذلك في قوله يترك ماشبه باهتمام وحديث النفس ما لم تتكلم أو تعمل فانهما مغفوران . وأما المحافظة على الفرائض وتسمى رأس مال الإنسان لا تتطاره الربح الأخرى من قبلها وعلى النوافل وتسمى ربحا لأن مازاد على رأس المال ربح فبالإتيان بها على أكل وجوهها لما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أخبرنا عن الله تعالى « وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه وإن استعاذني لأعيذنه وليس المراد قرب المسافة لأنه تعالى ليس له مكان فيقرب منه العبد وإنما قرب به بالإجابة لمن دعاه والعطاء لمن سأله كما صرح به آخر الحديث فقرب العبد بالطاعة والكف عن المخالفة وبعده بعصيانه ومتابعة هواه . ومن هذا المعنى بالنسبة للفرص حديث الأعرابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما افترض الله عليه فذكر له قواعد الإسلام فقال لأزيد على هذا ولا أتقص منه فشهد له صلى الله عليه وسلم بالفلاح إن صدق وهو دخول الجنة ، وما يقرب منه تعالى ويكون سببا بفضل الله وجوده لدخول الجنة فحذر بالمحافظة عليه فضلا عن مطلق الإتيان به ، وأما الإكثار من الذكركم فطلب قال في الرسالة : وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه « ما عمل آدمي عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله قال الشيخ الجزولي لأن الإنسان إذا أكثر من ذكر الله تعالى تجدد خشوعه وتقوى إيمانه وازداد يقينه وبعثت الغفلة عن قلبه وكان إلى التقوى أقرب وعن المعاصي أبعد قال وقد ذكر الله تعالى حكم الذكر وفضله وكيفيته وصفته وفائده وعقوبة من أعرض عنه . فأما حكمه وفضله فقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا » وقال « والذاكرون الله كثيرا والذاكرون » وقال فاذا كروني أذكركم وقال « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها » إلى غير ذلك من الآيات وأما كيفيته فقال تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا » الآية . وأما وصفته فقال تعالى « فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا » وذكر الأب يكون بالتعظيم وكذلك ذكر الله تعالى وأما فائده فقال الله تعالى « إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون » وقال « ألا بذكر الله تطمئن القلوب » وأما عقوبة من أعرض عنه فقال تعالى « ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا » وقال « ومن يعش عن ذكر الرحمن الآية اه ومعنى يعش يغفل ومعنى الآية أن من غفل عن ذكر الله يسر الله له شيطانا يكون له قرينا يعقوبه له على الغفلة عن الذكر ثم قال الإمام الجزولي أيضا وما قال معاذ رضي الله عنه إنما أراد به الذكر بالقلب وهو إحضار الإنسان قلبه والخوف والخشوع وتصور اطلاع ربه عليه في سره وعلايته وعلم جميع أحواله ومتصرفاته وأنه لا تخفى عليه خافية ولا يستر عنه مستور فلذلك كان الذكر بالقلب أفضل من الذكر باللسان وقيل الذكر باللسان أفضل قاله أبو عبيدة بن عبد الله ،

وَشَفَرَةُ الذَّبْحِ تَكُونُ حَدًّا مَطْحُونَةً مِنْ قَبْلِ ذَا مَعْدَا وَقِيلَ
وَلَا يَكُونُ الْحَدُّ وَهِيَ نَاطِرَةٌ كَرِهَهُ أَهْلُ النُّعُولِ الْوَافِرَةُ
وَأَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ وَهُوَ أَمْنٌ فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَفْتُلُ

وَقَدْ أَنْتَ عَنِ النَّبِيِّ قَوْلَهُ « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا فِي الْقَتْلَةِ »

قوله ويرتقى حبثها عن البدن أى يردّها عن البدن إلى جهة الرأس ويقبض بيده عليها فإن ردها إلى البدن فقد تقدم الكلام عليها . قوله وشفرة الذبح أى آلة الذبح تكون محدودة مطحونة معدة لذلك (٢٠١) هذا الفصل السابع فى المذكى

وقيل إن كان ممن يقتدى به وكان فى محفل من الناس فالدكر باللسان أفضل ليقتدى به وإن كان ممن لا يقتدى به وكان بمحضر الناس فذكره بالقلب أفضل وارضى هذا القول الطبرى اه والقول الأول أن الدكر بالقلب أفضل هو الذى يؤخذ من قول الناظم : ويكثر الدكر يصفو له ، والله أعلم وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف وهذا إن كانت الباء فيه للآلة وأما إن كانت للمصاحبة فلا وقد جلب الإمام الجزولى فى فضل الدكر أحاديث كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم « أفضل العبادات الدكر وأفضل الدكر الحقيقى » قال وفى الصحيحين « من ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ومن ذكرنى فى ملاء ذكرته فى ملاء خير منه » قال ويؤخذ من هذا الحديث أن الملائكة أفضل قال وفى شرح البخارى لابن بطال قال أبو موسى قال النبى صلى الله عليه وسلم « مثل الذى يذكر ربه والذى لا يذكر ربه مثل الحى والميت » إلى غير ذلك ، فإن أردت تتبع ماورد فى ذلك فعليك بشرح الجزولى فى المحل المذكور والصفو بالواو الخالص واللب القاب والمعنى أنه يطلب من الدكر أن يصفى قلبه من التعلق بغير الله تعالى ورجاء أحد سواه مع استحضار الخوف والخشوع وإطلاع ربه عليه فى السر والعلانية كما تقدم عن الجزولى وأما كون الاستعانة على جميع الأشياء بالله تعالى لا بغيره فظاهر إذ غيره لا يملك ضرا ولا نفعاً :

إذا كان عون الله للمرء خادماً تهيأ له من كل صعب مراده

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول مايجئ عليه اجتهداه

وأما مجاهدة النفس وهى الجهاد الأكبر فقد تقدم بعض ما فيه عند قوله واعلم بأن أصل ذى الآفات البيتين وراجع آخر الكلام الذى نقلنا على قوله يحاسب النفس على الأنفاس حيث قال وإن رآها تتوانى بحكم الكسل الخ . وأما التحلى بمقامات اليقين التى من جملتها الخوف والرجاء فقال الإمام أبو حامد الغزالى فى الإحياء فى بيان حقيقة الرجاء والخوف مانصه : بيانه أن كل ما يلايك من مكروه ومحبوب ينقسم إلى موجود فى الحال وإلى موجود فيما مضى وإلى منتظر فى المستقبل فإذا خطر ببالك موجود فيما مضى سعى ذكره وتذكره وإن كان ما خطر بقلبك موجوداً فى الحال سعى وجداً وذوقاً وإدراكاً وإنما سعى وجداً لأنها حالة تجدها من نفسك وإن كان قد خطر ببالك وجود شيء فى المستقبل وغلب ذلك على قلبك سعى انتظاراً وتوقعاً فإن كان المنتظر مكروهاً حصل منه ألم فى القلب يسمى خوفاً وإشفاقاً ، وإن كان محبوباً حصل من انتظاره وتعلق القلب به وإحضار وجوده بالبال لذة فى القلب وارتياح يسمى ذلك الارتياح رجاء فالرجاء هو ارتياح القلب لا انتظاره ما هو محبوب عنده ولكن ذلك المحبوب المتوقع لا بد أن يكون له سبب فإن كان انتظاره لأجل حضور أكثر أسبابه فاسم الرجاء عليه صادق وإن كان ذلك انتظاراً مع انخرام أسبابه واضطرابها فاسم الغرور والحق أصدق عليه من اسم الرجاء وإن لم تكن الأسباب معلومة الوجود ولا معلومة الانتفاء فاسم التنى صدق على انتظاره لأنه انتظار من غير سبب وعلى كل حال فلا يطابق اسم الرجاء والخوف إلا على ما يتردد فيه أما ما يقطع به فلا وقد علم أرباب القلوب أن الدنيا مزرعة الآخرة والقلب كالأرض والإيمان كالبذر فيه والطاعة جارية

به فنقول تجوز الذكاة بكل شيء مما يقطع كان من حديد أو نحاس أو حجر أو عود أو غير ذلك واختلاف فى السن والظفر فقيل تجوز الذكاة بهما وقيل لا تجوز وقيل تجوز بالظفر دون السن ، وقيل بالفرق بين أن يكونا مركبين أو منفصلين ، فإن كانا مركبين فلا تجوز وإن كانا منفصلين فتجوز والمستحب فى ذلك أن يكون بالحديد وقال ابن حبيب لا يذكى بالمنجل فإن كان فلا خير فيه قاله فى الجواهر وقيل هذا فى المنجل الضرس وأما غيره فيجوز به وقيل إن مر به ورجع لأن فيه تعذيب الحيوان وأما إن مر به مرة فلا يضره ، قوله ولا يكون الحدوهى ناظرة أى لا تحد الشفرة والشاة تنظر إليها لأنه مكروه ومنهى عنه لأنه من تعذيب الحيوان ، قوله كرهه أى الحدوهى تنظر قوله أهمل العقول أى أحجاب العقول وهم العلماء قوله الوافرة أى الكاملة

قوله وأن يكون الذبح وهو أسهل أى من شروط الذبح أن يكون فى دفعة واحدة من غير تردد لأن التردد تعذيب وقد أتى عن النبى صلى الله عليه وسلم « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وإذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وقد تقدم ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه :

(وَلَا يَكُونُ ذَبْحُهَا وَآخِرُهُ نَاطِرَةٌ لَهَا وَلَا بِالْحَاضِرَةِ
 وَلَا يَكُونُ سَلْخُهَا وَالْجُلْدُ مُصَاحِبًا لِرُوحِهَا مُسْتَنْدٌ
 وَالنَّفْسُ كَالسَّلْخِ يَهَذَا الْمَعْنَى (٢٠٢) يُنَمَّعُ قَبْلَ الْمَوْتِ عَنْ مَا قُلْنَا

وَحِلْمًا مِنْ رَبِّهَا لَتَضْطَرِبَ
 فَاَبْمُدَّ وَبَاعَدَ يَا أَخِي
 لَا تَقْتَرِبْ

قوله ولا يكون ذبحها أى لا تذبح البهيمة وأخرى تنظر إليها فإن ذلك منهى عنه لأنه تعذيب للحيوان، قوله ولا يكون سلخها والجلد مع بقاء الروح لأنه تعذيب، قوله والنفس كالسلخ أى تنف الطير لا يجوز إلا بعد موته لأن حكمه حكم السلخ، قوله يمنع قبل الموت أى لا يجوز لأنه مخالف للسنة ولما أمر به الشارع صلى الله عليه وسلم، قوله عه ما قلنا أى احفظ ما قلناه قوله وحلها من ربطها أى من السنة حلها من رباطها لتستريح وتضطرب. قوله فابعدو باعد إن ذبحتم ثلاثا يطير عليك الدم لا تقترب أى لا تقتربها حتى تخرج روحها، وحينئذ تسالخها ثم قال رحمه الله تعالى :
 (وَمِنْ شُرُوطِ الدَّابِّحِ
 الْبُلُوغُ
 وَمُسْلِمًا وَعَاقِلًا يَسُوءُ

مجرى تقلاب الأرض وتطهيرها ومجرى حفر الأنهار وسقاية الماء إليها والقلب المستهتر بالدنيا المستغرق كالأرض السبخة التي لا ينمو فيها البذر ويوم القيامة يوم الحصاد ولا يحصد أحد إلا ما زرع ولا ينمو زرع إلا من بذر الإيمان وقلمنا ينفع الإيمان مع خبث القلب وسوء أخلاقه كالأمنمو بذر أرض سبخة فينبغي أن يقاس رجاء العبد المغفرة برجاء صاحب الزرع فكل من طلب أرضا طيبة وألقى فيها بذرا جيدا غير غفن ولا مسوس ثم أمده بما يحتاج إليه وهو سقاية الماء في أوقاته ثم طهره وتقا من الشوك والحشيش وكل ما يمنع نبات البذر أو يفسده ثم جلس منتظرا من فضل الله تعالى دفع الصوائق والآفات المفسدة إلى أن يتم الزرع ويبلغ غايته سمي انتظاره رجاء وإن بث البذر في أرض صلبة سبخة مرتفعة لا ينصب إليها ماء ولم يشتغل بتعهد البذر أصلا ثم انتظر حصاد الزرع منه سمي انتظاره حمقا وغرورا لا رجاء وإن بث البذر في أرض طيبة ولكن لا ماء لها وأخذ ينتظر مياه الأمطار حيث لا تغلب الأمطار ولا تمتنع أيضا سمي انتظاره تمنا لا رجاء فإذا اسم الرجاء إنما يصدق على انتظار محبوب تمهدت جميع أسبابه الداخلة تحت اختيار العبد ولم يبق إلا ما ليس يدخل تحت اختياره وهو فضل الله سبحانه بصرف القواطع والمفسدات، فالعبد إذا بث بذر الإيمان وسقاه بماء الطاعات وطهر القلب عن شوك الأخلاق الرديئة وانتظر من فضل الله تعالى ثبتيته عليه إلى الموت وحسن الخاتمة المفضية إلى المغفرة كان انتظاره رجاء حقيقيا محمودا في نفسه باعثا له على المواظبة والقيام بمقتضى الإيمان في إتمام أسباب المغفرة إلى الموت وإن قطع عن بذر الإيمان تعهده بماء الطاعات أو ترك القلب مشحونا بآذائل الأخلاق وانهمك في طاب لذات الدنيا ثم انتظر المغفرة فانتظاره حمق وغرور وقال صلى الله عليه وسلم «الأحمق من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى» وقال تعالى «خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات» وقال تعالى «خلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا» ثم قال واعلم أن العمل على الرجاء أعلى منه على الخوف لأن أقرب العباد إلى الله تعالى أحبهم له والحب يغلب بالرجاء واعتبر ذلك بملكين تخدم أحدهما خوفا من عقابه والآخر رجاء لثوابه ولذلك ورد في الرجاء وحسن الظن رغائب لاسما وقت الموت قال الله تعالى «لا تفتنوا من رحمة الله» فحرم أصل اليأس وفي أخبار يعقوب عليه السلام أن الله تعالى أوحى إليه أوحى لم فرقت بينك وبين يوسف لقولك أخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون لم خفت الذئب عليه ولم ترجى ولم نظرت إلى غفلة إخوته ولم تنظر إلى حفظي له؟ وقال صلى الله عليه وسلم «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى» وقال عليه الصلاة والسلام مخبرا عن الله تعالى «أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء». ودخل صلى الله عليه وسلم على رجل وهو في النزاع فقال كيف تجدك قال أجدنى أخاف ذنوبي وأرجو رحمة ربي فقال ما اجتماعا في قلب عبد في هذا الوطن إلا أعطاه الله تعالى ما رجا وأمنه مما يخاف» ثم قال واعلم أن الخوف عبارة عن تألم القلب واحتراقه بسبب توقع مكروه في الاستقبال وقد ظهر هذا في بيان حقيقة الرجاء ومن أنس بالله وملك الحق قلبه وصار ابن وقته مشاهدا لجمال الحق على الدوام ولم يبق له التفات إلى المستقبل لم يكن له خوف ولا رجاء بل صار حاله أعلى من الخوف والرجاء فانهما زمامان يمنعان النفس

وَقَادِرًا عَلَى اسْتِيفَاءِ النَّجْحِ وَعَارِفًا بِهِ ، تَفْهَمُ شَرْحِي
 فَهَذِهِ الشُّرُوطُ بِاتِّفَاقٍ يُقْضَى بِهَا فِي كُلِّ ذِي الْآفَاقِ

قوله ومن شروط الدابح البلوغ وهذا هو الفصل الثامن من الفصول المقدمة فتقول : تؤكل الذبيحة باتفاق إذا كان المذكي

مسلماً عاقلاً ذكر أً بالغا غير مضيع للصلاة غير فاسق . ومن تؤكل ذبيحته ومن لا تؤكل على أربعة أقسام : قسم تؤكل ذبيحته باتفاق وهو من توفرت فيه الشروط المتقدمة ، وقسم لا تؤكل باتفاق وهو المجنون والسكران الطافح والصبي الذي لا يعقل والزندق والمردت والمجوسى ، وقسم اختلف فيه وهو تارك الصلاة (٢٠٣) والسكران إذا كان معه شيء من عقله والأعجمى إذا أجاب

للاسلام والكتابي إذا ذبح للمسلم بأمره والبدعى إذا اختلف فى تكفيره والنصرانى العربى، وقسم تكره ذبايحهم وهو الصبي الذى لا يعقل الذكاة والمرأة والفاسق والأغلف والخصى والمحبوب قوله ومن شروط الذابح البلوغ أى من شروط الذابح أن يكون بالغاً مسلماً عاقلاً لأن المجنون لا تصح منه الذكاة ومن شرطه أن يكون ذكراً وأن يكون ديناً خيراً حافظاً لدينه وعرضه، قوله ومسلماً وعاقلاً يسوغ أى يجوز قوله وقادراً على استيفاء الذبح غير عاجز عنه قوله وعارفاً به تفهم شرحى وأن يكون عارفاً بالذبح وعارفاً بموضع القطع يعرف ما يقطع وأين يقطع وأن يكون عارفاً بمحل الجوزة لأى جهة يردّها هذا كله لابد للذابح أن يكون عارفاً به وأن يكون أيضاً عارفاً بالحقوم والأوداج قوله فهذه

عن الخروج إلى رعوته وإلى هذا أشار الواسطى حيث قال الخوف حجاب بين العبد وبين الله تعالى وقال أيضاً إذا ظهر الحق على السرائر لم يبق فيها فضلة لرجاء ولا خوف، ثم قال اعلم أن فضيلة الشيء بقدر غناؤه فى الإفضاء إلى سعادة لقاء الله سبحانه إذ لا مقصود سوى السعادة ولا سعادة للعبد إلا فى لقاء مولاه والقرب منه فكل ما أعان عليه فله فضيلة وفضيلته بقدر إعائته ، وقد ظهر أنه لا وصول إلى سعادة لقاء الله تعالى فى الآخرة إلا بتحصيل محبته والأنس به فى الدنيا ولا تحصل المحبة إلا بالمعرفة ولا تحصل المعرفة إلا بدوام الفكر ولا يحصل الأنس إلا بالمحبة ودوام الذكر ولا تتيسر المواظبة على الذكر والفكر إلا باقتلاع حب الدنيا من القلب ولا يتقلع ذلك إلا بترك لذات الدنيا وشهواتها ولا يمكن ترك المشتهيات إلا بقمع الشهوات ولا تنقمع الشهوات بشيء كما تنقمع بنار الخوف فالخوف هو النار المحرقة للشهوات فإذا فضيلته بقدر ما يحرق من الشهوات وبقدر ما يكف عن المعاصى ويحث على الطاعات ويختلف ذلك باختلاف درجات الخوف فكيف لا يكون الخوف ذا فضيلة وبه تحصل العفة والورع والتقوى والمجاهدة وهى الأعمال الفاضلة المحمودة التى يتقرب بها إلى الله تعالى قال تعالى « هدى ورحمة للذين هم لربهم رهبون » وقال تعالى « إنما يخشى الله من عباده العلماء » فوصفهم بالعلم خشيتهم وقال « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ووصى الله تعالى الأولين والآخرين بالتقوى فقال « ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله » وقال « وخافون إن كنتم مؤمنين » فأمر بالخوف وأوجبه وشرطه فى الإيمان فلذلك لا يتصور أن ينفك مؤمن عن خوف وإن ضعف ويكون ضعف خوفه بحسب ضعف مرتبته وإيمانه وقال صلى الله عليه وسلم فى فضيلة التقوى « إذا جمع الله تعالى بين الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم ناداهم بصوت أقصاهم كما يسمع أذانهم فيقول يا أيها الناس إني قد أنصت لكم منذ خلقتمكم إلى يومكم هذا فأنصتوا إلى اليوم إنما هى أعمالكم ترد عليكم أيها الناس إني جعلت نسباً وجعلتم نسباً فوضعت نسبى ورفعتم نسبكم قلت إن أكرمكم عند الله أتقاكم وأبيتم إلا أن تقولوا فلان ابن فلان وفلان أغنى من فلان فالיום أضع نسبكم وأرفع نسبى أين المتقون فينصب للقوم لواء فيتبع القوم لواءهم إلى منازلهم فيدخلون الجنة بغير حساب » وقال عليه الصلاة والسلام « رأس الحكمة مخافة الله عز وجل » اه المقصود منه وقال فى الشكر قبله مانصه : اعلم أن الشكر من جملة مقامات السالكين وهو أيضاً ينتظم من علم وحال وعمل فالعلم هو الأصل ويورث الحال والحال يورث العمل ، فأما العلم فهو معرفة النعمة من المنعم والحال هو الفرح الحاصل بإنعامه والعمل هو القيام بما هو مقصود المنعم ومحبوه ويتعلق ذلك العمل بالقلب والجوارح وباللسان ولا بد من بيان مجموع ذلك ليحصل بمجموعه الإحاطة بحقيقة الشكر فأت كل ما قيل فى حقيقة الشكر قاصر عن الإحاطة بكامل معانيه فالأصل الأول العلم وهو علم بثلاثة أمور : بعين النعمة ووجه كونها نعمة فى حقه وبذات المنعم ووجود صفاته التى يتم بها الإنعام وبصدور الإنعام منه عليه فإنه لا بد من نعمة ومنعم عليه تصل إليه النعمة من المنعم بقصد وإرادة هذا فى حق غير الله تعالى ، فأما فى حق الله تعالى فلا يتم إلا بأن يعرف أن النعم كلها من الله تعالى وهو المنعم

الشروط يقضى بها أى بالشروط فى كل ذى الآفاق جمع أفق وهى الناحية ، ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه :

(قَالُوا : وَمَا ذَبَحَهُ الْكِتَابِيُّ لِنَفْسِهِ يَدْخُلُ فِي ذَا النَّبَابِ
وَقَدْ قَرَأْنَا نَصَّ ذِي الْجَلَالِ طَعَامُهُمْ لَنَا مِنَ الْجَلَالِ)

وغير ما اتفاهم عليه خلفهم يسرى نعم إليه

قوله قالوا أي العلماء ، قوله وما ذبحه الكتابي لنفسه يدخل في ذابح الباب أي هو حلال لنا لأن الله تعالى أباح لنا طعامهم والمراد بالطعام الذبائح وإليه أشار الناظم (٢٠٤) بقوله : وقد قرأنا نص ذى الجلال طعامهم لنا من الحلال

وهو قوله تعالى « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » قوله وما ذبحه الكتابي لنفسه احتراز مما ذبح للأصنام فإنه حرام وما ذبحه لعيسى ابن مريم أو ما ذبحه لكنيسة فلا يجوز لنا أكله وما ذكره في الكتابي هو المعروف وقال أبو محمد روى ابن المواز كراهة ذبائحهم وما هو ملك لهم أخف ، وقال يحيى ابن إسحق عن ابن كنانة إن كان نصرانيا أو جهل كونه مسلماً لم تؤكل ذبيحته ابن ناجي قال بعض شيوخنا وهذا يقتضى عدم أكل ما ذكاه الكتابي وهذان القولان من غرائب الأقوال ، ونقلها بعض أصحابنا في درس بعض شيوخنا فاستغربوا نقله وضعفوه من حيث المعنى لقوله تعالى « وطعام الذين أوتوا الكتاب » ولما بلغنى ذلك عزوت ما نقله من القولين من حفظي بأن الآية عامة قابلة للتخصيص لأنها عامة في الذكي وغيره وعلى الأول يختلف في نسائهم

والوسائط مسخرون من جهته ثم قال والأصل الثانى الحال المستمدة من أصل المعرفة وهو الفرح بالمنعم مع هيئة الخضوع والتواضع وهذا أيضاً في نفسه شكر على تجرده كما أن المعرفة شكر ولكن إنما يكون شكراً إذا كان جامعاً شروطه ، وشروطه أن يكون فرحاً بالمنعم لا بالنعمة ولا بالإناعم ثم قال الأصل الثالث العمل بموجب الفرح الحاصل من معرفة النعم وهذا العمل يتعلق بالقلب وباللسان وبالجوارح ؛ أما بالقلب فقصده الخير وإضماره لكافة الخلق ، وأما باللسان فإظهار الشكر لله تعالى بالتحميدات الدالة عليه ، وأما بالجوارح فاستعمال نعم الله تعالى في طاعته والتوقى من الاستهانة بها على معصيته حتى إن شكر العينين أن يستر كل عيب يراه لمسلم وشكر الأذنين أن يستر كل عيب يسمعه فيدخل هذا في جملة شكر نعمة هذه الأعضاء ، والشكر باللسان إظهار الرضا عن الله تعالى وما هو مأمور به اهـ . وأما الصبر فقال فيه أيضاً إنه عبارة عن ثبات باعث الدين في مقابلة باعث الشهوة فإن ثبت حتى يقهره ويستمر على مخالفة الشهوة فقد نصر حزب الله تعالى والتحق بالصابرين وإن تخاذل وضعف حتى غلبت الشهوة ولم يصبر على دفعها التحق بأتباع الشيطان ، فإذا ترك الأفعال المشتبهات عمل يشمره حال يسمى الصبر وهو ثبات باعث الدين الذى هو في مقابلة باعث الشهوة وثبات باعث الدين حال يشمرها المعرفة بعداوة الشهوات ومضادتها لأسباب السعادة في الدنيا والآخرة فإذا قوى يقينه بكون الشهوة عدواً قاطعاً لطريق الله تعالى قوى ثبات باعث الدين فإذا قوى ثباته تمت الأفعال على خلاف ما تقتضاه الشهوة فلا يتم ترك الشهوة إلا بقوة باعث الدين المضاد ل باعث الشهوة وقوة المعرفة والإيمان ببيع حبة الشهوات وسوء عاقبتها وكونها عدواً قاطعاً لطريق الله تعالى اهـ . وأما التوبة فقد تقدم الكلام عليها أول هذا الكتاب أعنى كتاب التصوف حيث تعرض لها الناظم . وأما الزهد فقال فيه أيضاً في كتاب الفقر والزهد : اعلم أن الفقر عبارة عن فقد ما هو محتاج إليه أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسمى فقراً وإن كان المحتاج إليه موجوداً مقدوراً عليه لم يكن المحتاج فقيراً وإذا فهمت هذا لم تشك في أن كل موجود سوى الله تعالى فهو فقير لأنه محتاج إلى دوام الوجود في ثانى الحال ودوام وجوده مستفاد من فضل الله تعالى وجوده ثم قال هذا معنى الفقر مطلقاً ولكننا لسنا نقصد بيان الفقر المطلق بل بيان الفقر من المال على الخصوص وإلا فققر العبد بالاضافة إلى أصناف حاجته لا ينحصر لأن حاجاته لا حصر لها ومن جملة حاجاته ما يتوصل إليه بالمال وهو الذى أريد الآن بيانه فقط فنقول : كل فاقد للمال فإنما نسميه فقيراً بالاضافة إلى المال الذى فقده إذا كان ذلك المفقود محتاجاً إليه في حقه ، ثم يتصور أن تكون له خمسة أحوال عند الفقر ونحن نميزها ونخصص كل حال باسم ليتوصل بالتمييز إلى ذكر أحكامها : الحالة الأولى وهى العليا أن يكون بحيث لو أتاه المال لكرهه وتأذى به وهرب من أخذه مبغضاً له ومحترزاً من شره وشغله وهذه الحالة هى الزهد واسم صاحبها زاهد ، ثم قال في بيان حقيقة الزهد اعلم أن الزهد فى الدنيا مقام شريف من مقامات السالكين وينتظم هذا المقام من علم وحال وعمل كسائر المقامات أما الحال فعنى به ما يسمى زهداً . وهو عبارة عن انصراف الرغبة عن الشيء

وصيائهم كما فى المسلمين وذكرته لشيخنا حفظه الله فتردد فيه واختلف إذا كان ممن يسئل عنق الحاجة إلى المشهور تحريمها خلافاً لابن العربى فإنه أجاز أكلها . خليل واستبعد ذلك لأن معنى طعامهم الحلال لهم وأهل شرعهم مطبقون على تحريم ذلك ، وسئل مالك عن الطعام يتصدق به النصرانى عن موتاهم فكره للمسلم قبوله لأنه يعمل تعظماً لشركهم . ابن القاسم

وكذلك من أوصى منهم أن يباع من ماله شيء للكنيسة فلا يجوز للمسلم أن يشتريه . ابن شهاب ولا ينبغي الدخ للعوام من الجان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدخ للجان ، وينهى المسلمون عن الشراء منهم ومن اشترى منهم لم يفسخ شراؤه وهو رجل سوء إلا أن يكون ما اشترى منهم مثل الطريفة وغيرها مما لا يأكلونه (٢٠٥) فيفسخ شراؤه ، وكره مالك

في العتية بع الجزرة من النصراني وهو يعلم أنه يريد لها لدمج أعينهم قيل لماك في العتية أي كرى المسلم الدواب للسفر إلى أعينهم قال تجنبهم أحب إلي ، قال وروى إجازة البيع لهم ولأعيادهم وهذا على القول بأنهم غير مخاطبين بالشرائع فلا يكون قد أعانهم على معصيتهم وأما الكراهة فتأتي على خطابهم واختلاف في شحوم اليهود في الخمي فيها ثلاثة أقوال: التحريم لأنه ليس من طعامهم فلا يحل لنا ولأن الذكاة تفقر إلى نية وهم لم ينووها . الثاني الإباحة وهو قول ابن وهب وابن عبد الحكم نظرا إلى وجود الذكاة وقد اتسخت شرعهم بشرعا . والثالث الكراهة ابن حبيب لا يؤكل من طعامهم ما حرم عليهم فنه كل ذي ظفر الإبل وحمر الوحش والنعام والأوز وكل ما ليس بمشقوق الظائف ولا منفرج القامة وشحوم البقر والغنم والشحم الخالص كالثرب والكمالي

إلى ما هو خير منه وكل من عدل عن شيء إلى غيره بمعاوضة ويبيع وغيره فإنما عدل عنه لرغبته عنه وعدل إلى غيره لرغبته فيه فحاله بالإضافة إلى العدول عنه يسمى زهداً وبالإضافة إلى العدول إليه يسمى رغبة وجبا فإذا استدعى حال الزهد مرغوباً عنه ومرغوباً فيه هو خير من المرغوب عنه ، ثم قال وأما العلم الذي هو الثمر لهذه الحالة فهو العلم بكون المتروك حقيراً بالإضافة إلى المأخوذ كعلم التاجر بأن العوض خير من المبيع فيرغب فيه وما لم يتحقق هذا العلم لا يتصور أن تزول الرغبة عن المبيع وكذلك من عرف أن ما عند الله باق وأن الآخرة خير وأبقى لذاتها خير في أنفسها وأقوى كما يقال الجوهر خير من الثلج مثلاً وهي أبقى كما يكون الجوهر أبقى من الثلج ولا يعسر على مالك الثلج بيعه بالجواهر والآلى فهذا مثال الدنيا والآخرة فالذكاة كالثلج الموضوع في الشمس لا يزال في الدوبان حتى ينقرض والآخرة كالجواهر التي لا فناء لها فبقدر قوة اليقين والمعرفة بالتفاوت بين الدنيا والآخرة تقوى الرغبة في البيع والمعاملة حتى أن من قوى يقينه باع نفسه وماله قال الله تعالى «إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة» ثم قال وأما العمل الصادر عن حال الزهد فهو ترك وأخذ لأنه يبيع ومعاملة واستبدال للذي هو خير بالذي هو أدنى ، فكما أن العمل الصادر من عقد البيع هو ترك المبيع وإخراجه من اليد وأخذ العوض فكذلك الزهد يوجب ترك المزهود فيه بالكلية وهي الدنيا بأسرها مع أسبابها ومقدماتها وعلائقها فيخرج من القلب حبها ويدخل حب الطاعات ويخرج من اليد والعين ما أخرجه من القلب ويوظف على اليد والعين وسائر الجوارح وظائف الطاعات وإلا كان كمن سلم المبيع ولم يأخذ الثمن فإذا وفي بشرط الجانبين في الأخذ والترك فليست بشر بيعه الذي يبيع به . وأما التوكل فقال فيه إنه مشتق من الوكالة يقال وكل أمره إلى فلان أي فوضه إليه واعتمد عليه ويسمى الموكل إليه وكلا ويسمى المفوض إليه متكلاً عليه ومتوكلاً عليه مهما اطمأنت إليه نفسه ووثق به ولم يترحمه بتقصير ولم يعتقد فيه عجزاً وقصوراً ؛ فالتوكل عبارة عن اعتماد القلب على الوكيل وحده ثم قال فإذا عرفت التوكل فقس التوكل على الله تعالى عليه فإن ثبت في نفسك بكشف أو باعتقاد جازم أنه لا فاعل إلا الله تعالى كما سبق واعتقدت مع ذلك تمام العلم والقدرة على كفاية العباد ثم تمام العطف والعناية والرحمة بمجمل العباد وبالأحاد وأنه ليس وراء منتهى قدرته قدرة ولا وراء منتهى علمه علم ولا وراء منتهى عنايته بك ورحمته لك عناية ورحمة اتكل لا محالة قلبك عليه وحده ولا يلتفت إلى غيره بوجه ولا إلى نفسك وحولك وقوتك فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله فإن كنت لا تجد هذه الحالة من نفسك فسيبه أحد أمرين إما ضعف اليقين باحدى هذه الخصال وإما ضعف القلب ومرضه باستيلاء الجبن عليه وانزعاجه بسبب الأوهام الغالبة عليه . وأما الرضا فقال فيه اعلم أن الرضا ثمرة من ثمار المحبة وهو هنا أعلى مقامات المقربين وحقيقته غامضة على الأكثرين فقد أنكر المنكرون تصور الرضا بما يخالف الهوى ثم قالوا إن أمكن الرضا بكل شيء لأنه فعل الله تعالى فينبغي أن يرضى بالكفر والمعاصي وانخدع به قوم فرأوا الرضا بالفجور والفسق وترك الاعتراض والإنكار من باب التسليم

وما لصق بالنسبة وما أشبهه من الشحم المحض ، ومن العتية سمعت مالكا يقول أكره جبن المجوسى لما يجعل فيه من أنافع الميتة وأما السمن والزيت فلا أرى به بأسا . قال في البيان لفظ أكره فيه تجوز ، وفي موضع منهما سئل مالك عن جبن الروم فقال ما أحب أن أكره حلالاً وأما أن يكرهه الرجل في خاصة نفسه فلا أرى بذلك بأساً وأما أنى أكرمه على الناس فلا أدري ما حقيقته قد قيل

إنهم يجعلون فيه أفتحة الخنزير وهم نصارى وما أحب أن أحرم حلالا وأما أن يتقيه الرجل في خاصة نفسه فلا أرى بذلك بأسا انتهى ، ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه :

(فَذَنْبُ غَيْرِ الْبَالِغِ يَجُوزُ إِنْ كَانَ مَعَهُ عُرْفٌ أَوْ تَمَيُّزٌ) (٢٠٦)

وَالْمَرْأَةُ فِي ذَنْبِهَا كَذَلِكَ
وَفِيهَا كَرَاهَةٌ لِمَالِكٍ
وَمِثْلُ ذَا الْخُنْثَى مَعَ
الْخُصْيِ
وَالْأَغْلَفُ الْبَالِغُ لَا الصَّبِيَّ
حَكَمُ الْكِتَابِيِّ كَذَا
قَدْ بَانَ
فِي ذَنْبِهِ لِمُسْلِمٍ إِنْ
كَانَا

قوله فذنب غير البالغ يجوز
أي ذنب الصبي المراهق إذا
كان معه عرف وتميز
وأصاب وجهه الصواب جاز
قوله والمرأة في ذنبها
كذلك وكذلك تجوز
ذبيحة المرأة إذا أصابت
وجه الذبح وكان معها معرفة
في ذلك قوله وفيهما أي
في ذكاة الصبي والمرأة كراهة
لمالك والكراهة لمالك
في المدونة. ابن بشير وفي
المذهب رواية بعدم الصحة
وهي محمولة على الكراهة
وعن مالك تدبج المرأة
أضحيته ولا يذبح الصبي
أضحيته فرأى بعضهم أن
هذا يدل على أن ذبيحة
الصبي أشد كراهة وحكى

لقضاء الله تعالى ولو انكشفت هذه الأسرار لمن اقتصر على سماع ظواهر الشرع لما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عباس فقال «اللهم قهقهه في الدين وعلمه التأويل» ثم قال اعلم أن من قال ليس فيما يخالف الهوى وأنواع البلاء إلا الصبر فأما الرضا فلا يتصور فأما أتى من ناحية إنكار المحبة ، فأما إذا ثبت تصور الحب لله تعالى واستغراق الهم به فلا يخفى أن الحب يورث الرضا بأفعال الجيب ويكون ذلك من وجهين : الوجه الأول أن يبطل الإحساس بالألم حتى يجري عليه المؤلم ولا يحس به وتصيبه جراحة ولا يدرك ألمها ومثاله الرجل المحارب فإنه حال غضبه أو خوفه قد تصيبه جراحة وهو لا يحس بها حتى إذا رأى الدم استدل به على الجراحة بل الذي يكون في شغل قريب قد تصيبه شوكة في قدمه ولا يحس بألمها لشغل قلبه. والوجه الثاني هو أن يحس بالألم ويدركه ولكن يكون راضيا به بل راغبا فيه مريدا له أعنى بقلبه وإن كان كارها له بطبعه كالذي يلتمس من الفصاد الفصد والحجامة فإنه يدرك ألمه إلا أنه راض به وراغب فيه ومتقبل من الفصاد المنة بفعله فهذا حال الراضى بما يجري عليه من الألم وكذلك كل من يسافر في طلب الربح يدرك مشقة السفر ولكن حبه لثمره سفره طيب عنده مشقة السفر وجعله راضيا به ومهما أصابته بلية من الله تعالى وكان له يقين بأن ثوابه الذي ادخر له فوق ما نابه رضى به ورغب فيه وأحبه وشكر الله تعالى عليه هذا إن كان يلاحظ الثواب والإحسان الذي يجازى به عليه ويجوز أن يغلب الحب بحيث يكون حظ الحب في مراد حبيبه ورضاه لالغنى آخر وراءه فيكون مراده حبيبه ورضاه محبوبا عنده ومطلوبا وكل ذلك موجود في المشاهدات في حب الخلق وأما الحب فقال فيه أول ما ينبغي أن يتحقق أنه لا يتصور محبة إلا بعد معرفة وإدراك إذ لا يحب الإنسان ما لا يعرفه ولذلك لم يتصور أن يتصف بالحب جاد بل هو من خاصية الحى المدرك فكل ما في إدراكه لذة وراحة فهو محبوب عند المدرك وكل ما في إدراكه ألم فهو مبغض عند المدرك وما يخلو من استعقاب ألم ولذة فلا يوصف بكونه محبوبا ولا مكروها فإذا كل لذيذ محبوب عند المذنب ومعنى كونه محبوبا أن في الطبع ميلا إليه ومعنى كونه مبغضا أن في الطبع نفرة عنه ، فالحب عبارة عن ميل الطبع إلى الشيء المذ فان تأكد ذلك الميل وقوى سمي عشقا ، والبغض عبارة عن نفرة الطبع من المؤلم المتعب فإذا قوى سمي مققا ثم قال فكل لذيذ محبوب وكل حسن وجمال فلا يخلو إدراكه عن لذة ولا أحد ينكر كون الجمال محبوبا بالطبع فان ثبت أن الله تعالى جميل كان لاحتالة محبوبا عند من انكشف له جماله وجلاله كما قال صلى الله عليه وسلم «إن الله جميل يحب الجمال» ثم قال والمستحق للجنة هو الله وحده وأن من أحب غير الله لامن حيث نسبته إلى الله تعالى فذلك لجهله وقصوره في معرفة الله تعالى وحب الرسول صلى الله عليه وسلم محمود لأنه عين حب الله تعالى وكذلك حب العلماء والأتقياء لأن محبوب المحبوب محبوب ورسول المحبوب محبوب ومحب المحبوب محبوب وكل ذلك راجع إلى حب الأصل فلا يجاوزه إلى غيره فلا محبوب في الحقيقة عند ذوى البصائر إلا الله تعالى ولا مستحق للجنة سواه اه باختصار ومن أراد بسط ذلك وبيان حجبته وضرب مثله

في الشاهد

اللعنمى عن أبي مصعب قولاً آخر بالكراهة مطلقاً وإن كان من ضرورة ، قوله ومثل ذا الخنثى مع الخصى

أى تكراه ذكاة الخنثى وكذلك ذكاة الخصى تكراه وكذلك تكراه ذكاة الأغلف وهو غير المختنن البالغ لا الصبي ، قوله ذبحه لمسلم إن كانا أى ذبح الكتابي للمسلم ففي جواز أكلها ومنعه قولان لمالك ثم قال رحمه الله تعالى ورضي عنه :

(وَكُلُّ مَآمِنٍ عَقْلُهُ مَسْلُوبٌ سَكْرَانٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ مَكْلُوبٌ
فَذَنْجُهُ عَلَى انْفَاقٍ يَحْرُمُ كَذَا صَبِيٍّ مِثْلُهُ لَا يَفْهَمُ
وَالْمُسْلِمُ الْمُرْتَدُّ وَالْمَجُوسُ وَكُلُّ ذِي زَنْدَقَةٍ مَنَجُّوسٌ) (٢٠٧)

ذَكَاتُهُمْ تَحْرُمُ بِالْإِجْمَاعِ
مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ لَا وَلَا
نِزَاعٍ

وَتَارِكُ الصَّلَاةِ ذَاكَ
مُبْتَدِعٌ
إِذَا لَمْ يَحْفَظْ وَقْتَهَا
وَيَتَّبِعْ

فَلَا يَجُوزُ ذَنْجُهُ فِي
الْوَاضِعَةِ
لِكُفْرِهِ وَقِسْ بِهِ
الْمَنَافِعَةَ

وَقَدْ أَتَى فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ
لَيْسَ لَهُ حَظٌّ مِنْ
الْإِسْلَامِ

وَعِنْدَهُمْ فِي كُفْرِهِ مَتَأَلٌ
فَذَنْجُ غَيْرِهِ أَخِي خِلَالُ
قِسْ عَلَيْهِ كُلُّ فَالِيسِيٍّ بَدَا
مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ وَبَاغٍ
اعْتَدَى

وَفِي ذَكَاتِ الْإِيمَانِ
قَوْلَانِ :
السُّكْرَةُ وَالْجَوَازُ قُلُوبُ
بِالثَّانِي (

في الشاهد فعليه بالإحياء ، قوله يصدق شاهده في المعاملة البيت يصدق عطف بحذف العاطف على يتحلى وشاهد العبد أى حاضره والمطلع على سره وجهه هو الله تعالى والمعاملة معاملة العبد ربه تعالى والمعنى أنه يطالب من العبد أن يقصد بطاعته وجه الله تعالى إذ هو المطلع عليه والرقب عليه لا الرياء والسمعة ولهذا المعنى عبر بالشاهد والله أعلم ، وقد تقدم بعض الكلام على ذلك في شرح ، قوله يظهر القلب من الرياء ، وتقدم الكلام قريبا على الرضا بالمقدور من محبوب أو مكروه وأن من استولى على قلبه محبة الله تعالى رضى بكل ما يصدر منه له إذ الحب يورث الرضا بأفعال المحبوب . قوله يصير عند ذاك عارفا به البيتين ، معناه أن من اتصف بالأوصاف المذكورة يصير عارفا بالله تعالى حرا خلوا قلبه عن محبة غيره إذ لو تعلق قلبه بمحبة غيره لكان رقا لذلك الغير وكأنه يشير لقول الإمام ابن عطاء الله رضى الله تعالى عنه : ما أحببت شيئا إلا كنت له عبدا وهو لا يحب أن تكون لغيره عبدا اه وقال قبل هذا : أنت حر بما أنت عنه آيس وعبد لما أنت له طامع اه وإذا اتصف العبد بما ذكره وصار عارفا بربه حرا من رق غيره لإعراضه عنه عبدا له لإقباله عليه بكليته أحبه الإله تعالى واصطفاه واجتباة لحضرته ومعنى اصطنى واجتنب واختار وحب لغة في أحب .

(ذَا الْقَدْرُ نَظْمًا لَا يَبْغِي بِالْغَايَةِ وَفِي الَّذِي ذَكَرْتُهُ كِفَايَةً
أَبْيَانُهُ أَرْبَعَةٌ عَشْرٌ تَبْصِلُ مَعَ ثَلَاثِينَ عَدَدَ الرُّسُلِ
سَمِيَّتُهُ (بِالْمُرْشِدِ الْمَعِينِ عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ)
فَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ عَلَى الدَّوامِ مِنْ رَبَّنَا بِجَاهِ سَيِّدِ الْأَنَامِ
قَدْ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ

صَلَّى وَسَلَّمْ عَلَى الْمَهَادِي الْكَرِيمِ)

أخبر أن هذا القدر الذى ذكر من النظم بمعنى أن ما شتمل عليه النظم من المسائل الدينية لا يفي ذلك بغاية ما يطلب من المكلف بل هو أكثر من ذلك لكن تتبعه يؤدى إلى التطويل المورث للملل والترك رأسا فى ما ذكر كفاية لمن اعتنى به وفهمه ، ثم أخبر أن عدة آيات النظم أربعة عشر مع ثلثمائة وذلك عدد الرسل عليهم الصلاة والسلام وتسكين العين من أربعة عشر لغة وبها قرأ حفص والحسن قوله تعالى «أحد عشر كوكبا» ثم أخبر أنه سماه بالمرشد الخ والمرشد والمعين اسما فاعل من أرشده إذا هداه لطريق الخير ، ومن أعان والضرورى من علوم الدين هو الواجب على الأعيان وسماه ضروريا إما لأن التكليف به ضرورة تدعو إلى تعلمه وإما لكونه لما كان واجبا على كل أحد ولا مندوحة عن تعلمه استحق أن يكون كالعلم المدرك ضرورة بلا تأمل ، والله تعالى أعلم . والدين ما يدان به الله تعالى أى ما يعامل به من قولهم كما تدين تدان أى كما تعامل تعامل والأولى والغالب من صنيع المؤلفين ذكر تسمية الكتاب فى أوله ، ثم طلب من الله تعالى النفع بهذا النظم على الدوام والاستمرار

قوله وكل مامن عقله مسلوب أى من سلب من عقله بأى وجه كان من سكر أو جنون أو فالج أو غير ذلك فذكاته حرام لا يحل أكلها وكذلك ذكاة غير المميز لا تحل ، قوله المسلم المرتد أى المسلم الذى ارتد عن الإسلام لا تؤكل ذبيحته ، قوله والمجوسى لا تؤكل ذبيحته ما ذكره فى المجوسى من عدم أكل ذبيحته هو الذى يحكيه الأكثر وخرج أكلها على أنه كان لهم كتاب ورفع ورد بأنه لما رفع كأنه

لم يكن لهم كتاب والمرتد ولا فرق فيه بين أن يرتد إلى دين أهل الكتاب أم لا وقال البخمي ينبغي أن تصح ذكاة المرتد إلى أهل الكتاب لأنه صار من أهل الكتاب وإن صار غير معصوم الدم كالخزبي وأباح أهل المذهب ذبيحة أهل السامرية وهم صنف من اليهود وإن أنكروا البعث لكن إنما يشكرون (٢٠٨) بعث الأجساد ويقرون بيعت الأرواح وهذا عليه جماعة من اليهود ومنعوا

متوسلا في نيل ذلك بجاه أي بقدر سيد الأنام أي الخلق صلى الله عليه وسلم .
 (فائدة) عدة الأنبياء على مافي صحيح ابن حبان مرفوعا مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وفي رواية له خمسة عشرة وقيل أربعة عشر وقال سعد الدين في شرح العقائد روى أنهم مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا والأولى أن لا يقتصر على عدد في التسمية فقد قال تعالى «منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك» ولا يوقن في ذلك العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم أو يخرج منهم من هو منهم إن ذكر عدد أقل من عددهم . قال القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى في الإشراف مامعناه أنه يستخرج عدة المرسلين من اسم نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبنيانه أن حروفه خمسة عشر ثلاث ميمات وحاء بألف وهمزة وذال وكل ميم تسعون أربعون لكل ميم وعشرة للياء فاضرب تسعين عدد نطق لفظ كل ميم في ثلاثة عدد الميمات بمائتين وسبعين وفي لفظ دال خمسة وثلاثون وفي لفظ حاء بالهمزة عشرة المجتمع خمسة عشر ومن قال وأربعة عشر أسقط الهمزة من الحاء ومن قال وثلاثة عشر قال الواحد الزائد على عدد الرسل زيادته صلى الله عليه وسلم بالمقام المحمود الذي تظهر فيه مرتبته على سائر الرسل ويكون سائر الخلق آدم فمن سواه من ذريته تحت لوائه صلى الله عليه وسلم وهذا العدد أيضا هو عدد أصحاب بدر اللهم إنا نتوسل إليك بجاه أحب الخلق إليك وأعظمهم قدرا عندك سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبجاه جميع الأنبياء والرسل وأهل بدر وبجميع الأولياء والصديقين والشهداء والصالحين أن لا تدع لنا ذنبا إلا غفرته ولا هما إلا فرجته ولا عيبا إلا سترته ولا دينا إلا أدبته ولا عدوا إلا كفيته ولا مريضا إلا شفيته ولا حاجة لك فيها رضا ولنا فيها صلاح إلا قضيتها بأرحم الراحمين يارب العالمين واغفر اللهم لنا ولآبائنا ولأمهاتنا وأولادنا وأشياخنا وأحبابنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات بمنك وجودك بأرحم الراحمين يارب العالمين .

وكان الفراغ من هذا الشرح المسمى (بالدر الثمين في شرح المرشد العيني) مع فترات عته كانت تعرض أثناء تأليفه خامس ربيع الثاني من عام أربعة وأربعين وألف .

(قال مؤلفه عفا الله عنه) لما فرغت من هذا الشرح المبارك وأكملت له أوقفت عليه السيد الأجل العالم العلامة الدراكة الفهامة عالم عصره وسيد أهل وقته الورع الزاهد العارف العابد سيدي أبا العباس أحمد بن علي النسوسي البوسعيدي أبق الله بركته وعظم حرمة ونفعنا به وبأمثاله وطلبت منه حفظه الله النظر فيه والتأمل وأن يشير علي بما عسى أن يظهر له فيه فبقي عنده أياما ثم جئته فوجدته قد كتب لي بخط يده المباركة ورقة نصها : الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وحبه وحلم . يقول كاتبه غفر الله له : نظرت هذا المجلد المسمى بالدر الثمين الموافق اسمه لما وضع له من المعنى الأتم المكين لما فيه من المحاسن وجمع النظائر ونظم قلائد الفرائد والنقول المنسوبة المسرودة الفوائد الكثيرة المسائل المشحونة الوسائل ، جعل الله نية مؤلفه خالصة لوجهه الكريم وجعل فيه خدمته مقام ألوهيته العظيم فإذا عسى أن أقول فيه غير أني محتاج إلى كثير

ذبايح الصابئين لأنهم بين النصرانية والمجوسية . ابن بشير وقال ما رأيت من يطلع على مذهبهم لكن الذي يتحصل منه أنهم موحدون يعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة وعن مجاهد أن الصابئين بين اليهود والمجوس وعن قتادة أنهم يعبدون الملائكة ويصلون للشمس كل يوم خمس مرات وينبغي لمن نزل به شيء من أمورهم أن يبحث عن معتقدهم وقال الطرطوشي لا تؤكل ذبيحة الصابئين وليست بحرام كتحريم ذبايح المجوس . ابن المواز وتؤكل ذبيحة النصراني العربي والمجوسي إذا تنصر قوله وكل ذي زندقة من مجوس لا تؤكل ذبيحة الزنديق وهو الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان لا تؤكل ذبيحته بإجماع ولا خلاف في ذلك ولا نزاع . قوله وتترك الصلاة في ذكاته قولان فعلى القول بأنه كافر فحكه حكم المرتد لا تجوز ذبيحته وهو الذي في الواضحة عن ابن حبيب وعلى القول بأنه عاص تجوز ذبيحته وهو

الصحيح من مذهب مالك يستتاب ثلاثا فإن لم يتب قتل حدا لا كفرا

ويفسل ويصلى عليه ويدفن في قبور المسلمين . وقال ابن حبيب لا يرثه ورثته ولا يفسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في قبور المسلمين وكذلك لا يجوز على مذهب ابن حبيب وإلى ذلك أشار بقوله وقس به المناكحة قوله وقد أتى عن الإمام يعني مالك تارك الصلاة

لاحظ له في الإسلام . واختلف في كفره على قولين وقد تقدم قوله وقس عليه أي على ترك الصلاة ، قوله كل فاسق أي كل خارج
عن طريق الشرع من شارب الخمر وباغ أي ظالم ومتعد لا تجوز ذبيحته ، قوله وفي ذكاة الأيسر أي الأيسر الذي يعمل بشماله اختلف
في ذكاته على قولين بالكراهة والجواز والمشهور الجواز وإلى ذلك أشار الناظم (٢٠٩) بقوله قل بالثاني انتهى ما نقل

من شرح الشيخ محمد بن
محمد المدبوني ثم قال الناظم
رحمه الله تعالى ورضي عنه :

(هُنَا وَفِي النَّظْمِ وَفَاءً)

سابقاً

فَنَشْكُرُ الْإِلَهَ شُكْرًا

بَالِغًا)

وفي النظم أي تم وفاء سابقاً

أي تاماً كاملاً يقال أسبغ

الله عليه النعمة أي أتمها

وقوله بالغا أي جيداً أي

بلغ في الجودة مبلغاً

(تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ذِي

الْقَصِيدَةِ)

مَجْمُوعَةِ الْمُتَمَدِّدِي مُفِيدَةٍ)

ولا خصوصية للمبتدئ بل

فيها فوائد كثيرة للمنتهي

لا توجد إلا في الكتب

المطولة وتشهد لقولنا

للمنتهي قوله في خطبة النظم

كي تحصل الفائدة لكل

أو شيخ الخ

(نَظْمُهَا مُحْتَسِبًا فِي مَنْزِلِي)

فِي بَقْعَةٍ حَلَّ بِهَا ذَاكَ الْوَلِي

وَمَعَهُ فِيهَا رِجَالُ خُشْعٍ

مُتَبَجِّدِينَ لِبَيْتِهِمْ لَا يَهْجَعُ)

لا عرف منزله الذي أشار

إليه ولا الولي الذي نبه عليه

مما فيه لأجل مادون فيه من المسائل الدينية والفروع الكثيرة الفقهية ولأنني لأصل إلى تلك الدواوين
ولا رأيت الكثير منها فله دره فلو أدركه شيخنا صاحب الأصل لسر به لأنه رحمه الله كان مهتماً به
وإني لأظن أنه أشار إلى ذلك في بعض أيام حياته وإني لأرجو أن يضاعف الله عليه رضوانه ويهيج
بأنواره مقام ضريحه وأكوانه تتناوبه وشارحه إمداد « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
عمل بها إلى يوم القيامة » ولم أر فيه من آراء الشارح حفظه الله شيئاً حتى يتكلم معه وإنما هي نقول
الأئمة وهو في ذلك موكل لأمانته كما قال الشيخ زروق : العلماء موكلون إلى أماناتهم في نقلهم مباحوث
معهم في فهمهم اه نعم ولم يبق لذي رأى في الدين ولا اجتهد لمستنبط من أصوله سوى التبيين
والصناعة في تدوين مرسوموا والتقريب على البليد فيما سطوروا والعمل بما قالوا والاهتداء بهم فيما
أولوا رحمة الله عليهم ورضوانه ، وأشير على المؤلف حفظه الله إن ظهر له الفصل بخاتمة يأتي فيها
بطرف من أحوال المعاد الذي تبرز فيه فائدة هذه الفرائض وتنشر فيه على القارئين بمحافظتها وسننها
ألوية الأمن من زلازل أهواله والعوارض لأن الشيء إذا تقرر فائدته وتبين حصول الضرورة
إليه داع لتزاحم الطلب عليه كما شوهد في هذه الدار وإني لأرى ذلك بقي على كثير من المؤلفين .
لأن الرسل لم تبعث إلا للأنذار بأهواله وامتداد المقام به ومقدار خمسين ألف سنة وأن الناس
يعمرونه على قدر استقامة كل واحد بما جاء به الرسول الذي أرسل إليه وعلى طبعه البشري في الدنيا
من الاحتياج إلى الماء كالماء والمشروب وأن الله تعالى جعل في هذه الدار ما يرون من الأسباب والحرف
وسائل إلى الطعام والشراب على ما ألفوه وجعل في الدار الآخرة قبل دخول الجنة محافظة تهود
الرسول أسباب مطعومهم ومشروبهم وليس هناك سبب سوى ما قدموا فتجد أكثر الناس ممن يظن
بالمعرفة لا يظن أن الناس يأكلون بعد البعث ولا يحتاجونه في معتقده وإنما ذلك البعث والحساب
قدر ركعتين ودخول الجنة وأن الشفاعة تنالهم لا محالة فهذا هو الغرور ويكون ذلك من مختصر
كلام في صفح ورقة لأن خير الكلام ما قل ودل فقد ورد « إن الله قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق
السموات والأرضين بمقدار خمسين ألف سنة » وسيعمر بالخالق أجمعين عرصات القيامة بمقدار
خمسين ألف سنة كما صرح به القرآن ويقال عمارة العالم دور الفلك الأعظم خمسين ألف سنة وهذا
الأخير لم أره والله أعلم بصحته أو فساده . فإذا تقرر هذا فيلزم العالم أن يبلغ عن نبيه أعظم مهماته
الذي أرسل به وموضع ذلك كل من قيد شيئاً أو ألفه أن يدمج هذا الأمر في أسمائه أو يجعل له
فصلاً مستقلاً أو خاتمة وهو مناسب للاختتام ثم يكون هذا اللقيد أو المؤلف هو أول قائم بهذا العلم
وحمل نفسه على مقتضى ماعلمه من الأوامر والنواهي ليسكون ذلك داعية إلى الانتفاع به ظاهراً أو
باطناً وما أفسد أحوال الشريعة إلا تساهل العلماء بأديانهم وطباع العامة على مراقبة الأفعال فلو رأوا
من العلماء الخوف لحافوا وزاد الأمراء بإظهار المناكر وسكت العلماء وزاد الصلحاء بجمع الدنيا
وصدق القائل في قوله :

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأجبار سوء ورهبانها

(٢٧ - الدر الثمين - ثان) (حَفِظَهَا اللَّهُ مِنَ الْآفَاتِ بِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ)

الضمير المؤنث يحتمل عوده للقصيدة أو البقرة ثم أشار إلى بيان تاريخ التأليف بقوله :

(وَشُهُرَةُ النَّأَمِ فِي الزَّمَانِ فِي غُرَّةِ شَهْرِ رَبِيعِ الثَّانِي)

فِي ثَلَاثِ الْأَعْوَامِ مَعَ خَمْسِينَ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ عَشْرَةِ
قَدْ أَنْبَأَ التَّارِخُ بِالتَّامِّ كَالْأَجَلِ الْمَخْتُومِ بِالْأَيَّامِ
(٢١٠) طَوْبِي لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ بِالطَّاعَةِ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ وَجُزْءُ السَّاعَةِ

اعلم أنه أتم النظم في غرة
مهر ربيع الثاني أي أوله
وغرة كل شيء أوله والغرة
ثلاث ليال من أول الشهر
واللام في الغرة تحتل
الظرفية والغاية وقوله
كالأجل المختوم يحتمل أنه
بالحاء المعجمة أو المهملة
وكل منهما واضح وقوله
بالأيام أي من عام ثلاث
 وخمسين وثمانمائة وطوبى
 قيل هي اسم شجرة في الجنة
 وفي الحديث «طوبى شجرة
 في الجنة مسيرة مائة سنة
 ثياب أهل الجنة تخرج من
 أكامها» وقيل هي فعل من
 الطيب كما يقال أكرم وكبرى
 وقيل العيش الطيب قاله
 الزجاج وقال ابن جبير اسم
 الجنة بالحبيشية وقال الربيع
 البستان بلغتهم وقال عكرمة
 أي نعمي وقال قتادة حسني
 وقال الضحاك غبطة وقال
 النخعي خير وبركة وقال
 ابن عباس فرح وقرعة عين
 وعنه صلى الله عليه وسلم
 «هي شجرة أصلها في داري
 وما من دار من دوركم إلا
 تدلى فيها غصن منها» ثم
 أشار داعيا لنفسه ولو لديه

وزاد كل واحد ممن ذكر بالطمأنينة على ما عليه يخشى النكير عليه في الدنيا واستهون أمر آخرته
وسبي العقول هم لنا كول والشروب فلو أنصفوا لاستدلوا بالشاهد على الغائب وأخذوا الحزم للآتي
كما أخذوه في هذه لأن الأبدان واحدة والبشرية طبيعتها في الاحتياج لا يتنفي بالموت بل يزداد شدة
الاحتياج للطعام والشراب في عرصات القيامة حتى يأكل أهل الجنة من زيادة الكبد ويشربوا من
الحوض فينثندوا كلون ويشربون تلهذا وتنعموا بل وردت النصوص أن الله تكفل بالرزق في الدنيا
ولم يرد في شيء تكفله به في تلك العرصات وقد خطب الحجاج بهذا فقال الحسن كلمة حكمة صدرت
من فاسق وليس معهم ما بلغته الرسل من التوسع في الجبة فإن كل من دخلها يرى نفسه ملكا من
الملوك مما أفاض الله عليه من النعيم المقيم بل المهم الأعظم أمد العمار بالعرصات الكبار ولذلك لا تجد
سورة من سور القرآن وإن كانت أحصر السور كالسور والعصر إلا والحق تعالى أنذر العباد
بالموت أو حالة مآل الموت من أحوال القيامة إما تصريحاً أو ما يدل لذلك ثم الخوف من هذه
العاقبة أهم المهمات أيضا وإن كان على أكمل حالة في الدين بل يخشى ولعله من زمرة : إن الله يؤيد
هذا الدين بالرجل الفاجر ولا يخرج من عهدها إلا من زكاه الرسل وقد قال صلى الله عليه وسلم
«والخاصون على خطر عظيم» نعم وكذا يظهر لي أن لا يبلغ المؤرخ في الثناء بما يختص الله بعلمه من
أفعال القلوب كالزهد والولاية إلا أن يكون من أهل الإذن فان الزهد هو خلو القلب عن الميل إلى
الدنيا فقد يكون الانسان تاركا للدنيا ولم يتعلق بيده شيء منها لعدم القسمة الأزلية له منها ولكن
قلبه مفتون بها فهذا ليس بزاهد وقد تكون يده عامرة وقلبه فارغ من حبها يرى أنه أمين في النصرف
فهذا زاهد فتى تعرف واتصل إلى ما في قلبه فتشهد عليه وربما تضرر بذلك في قبره إذا عرض عليه
ما قيل فيه ولم يكن من أهله ويتأسف عليه دليله حديث أخت ابن ربيعة حين تبكيه في مرض أشرف
منه ويقال أنت كذلك فلما مات لم تبكك وكذلك لفظ الولاية وهو أشد من الأول لأنه يؤذن
بحسن الخاتمة لقوله تعالى «ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» ثم وصفهم فقال «الذين آمنوا
وكانوا يتقون لهم البشرى في الحياة الدنيا» هو حسن الخاتمة تبشرهم بالملائكة بذلك وكيف يصل
المؤرخ إلى معرفة ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم في ابن مظعون «لأدرى ما يفعل به وأنا رسول
الله وإني لأرجو له الخير وقد أتاه اليقين» أو كيما قال صلى الله عليه وسلم وقال الغزالي : من الذنوب
ذنوب لا يكفرها إلا سوء الخاتمة قيل هي دعوى الولاية والكرامة افتراء اه وأنا لأدرى هل هذا
مختص بالمدعى بنفسه أو يشمل من ادعاه لغيره بحجة وليس هو ممن يشهد بها من أهل الإذن فتأمل
فإنه أعلم. قال الشيخ زروق وأما ادعاء المراتب والتجاسر عليها كقولهم فلان في مرتبة كذا وفلان
بلغ إلى كذا وترجمة مشايخهم وسعة تقديمهم بالطبانية ودعاؤها لمن لم يصلح أن يكون خديما
في المراحض اه ويقتصر المؤرخ على الأوصاف الظاهرة الصادقة كإتقان العلوم والفهم الثاقب والإدراك
والذكاء والحفظ وقوة العقل والنباهة والإصابة وعدم الخطأ والنصاحة والنجابة في التدريس والفراسة
واستحضار الجواب والنقل الصائب والانصاف وعدم الميل للهوى وإفادة الطالب والحرص على ذلك

ويعتبر

والله سميع ولين علمه هو ولين يعلم ما يعلمه والدعاء للقارىء متوسلا في ذلك بجاه من لا خاب من توسل
به وهو نبيا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله :

(* فَيَا عَظِيمَ الْجُودِ وَالْإِحْسَانِ *)

أى يا صاحب الجود والإحسان العميم وقوله آمنا من فتنة القبور أصل الافتتان الاختبار والاعتراف بحصول الفتنة في القبور ولذا سأل الله الأمن منها ، وفيه تنبيه على خلاف الملحدة في إنكارهم فتنة القبر واحتجاجهم بالصبيان مصادرة لبلاغ الأخبار مبلغ التواتر وفي قوله آمنا دليل على أن من الناس من يوقى فتنة القبر عند السؤال والأخبار (٢١١) تدل على أن فتنته مرة واحدة

وعن بعضهم أن المؤمن يفتن سبعا والمنافق أربعين صباحا وإتيانه بنون العظم لنفسه يحتمل أنه أراد نفسه خاصة أو هو والمؤمنين وفي البخارى ومسلم سؤال الملكين وفي أبى داود مثله وفي حديثه الآخر ملك واحد . قال القرطبي ولا معارضة فان ذلك بالنسبة إلى الأشخاص فرب شخص يأتيانه جميعا ويسألانه جميعا في حالة واحدة ليكون السؤال عليه أهون والفتنة في حقه أعظم وأشد بحسب ما اقتراف من الآثام وآخر يأتيانه قبل انصراف الناس عنه وآخر يأتيه أحدهما منفردا فيكون أخف في السؤال وأقل في المراجعة والعتاب لما عمله من صالح الأعمال ويحتمل أن الملكين يأتيانه معا والسائل أحدهما فقط وإن اشتركا في الإتيان فاقصر الراوى على الملك السائل وترك غيره لأنه لم يقل في الحديث لا يأتيه إلى قبره إلا ملك واحد بل لو قال هذا صريحا لكان

ويعتبر هذا كله وما أشبهه بما يوصف به إما بالممارسة أو بالنقل الصحيح وقد علمت أنهم نصوا على أن التزكية بعد ما يسافر معه والسلام اه نص الورقة المذكورة ، وقد تضمن كلامه هذا الإشارة إلى مسئلتين : الأولى الخوض على ذكر شيء من أحوال المعاد وأحوال يوم القيامة الذى هو أهم الأشياء عند كل عاقل موفق وأنه ينبغي لكل من ألف كتابا أن يختمه بشيء من ذلك ولا يغفله قلت ولا أظن أنهم أغفلوه إلا أنهم رأوه فناء مستقلا بطول الكلام فيه فأفردوا له تأليف بالخصوص . الثانية الإشارة إلى ما وقع لنا عند التعريف بشيخنا ناظم القصيدة المشروحة من تحليته وتحلية أشياخه مما جرت به عادة المؤرخين من الوصف بالعلم والزهد والصالح ونحو ذلك وأنه ينبغي للانسان عند ذلك التحلية بالأوصاف الظاهرة كاتقان العلوم والفهم الثاقب ونحو ذلك دون ما اختص الله بعلمه من أفعال القلوب كالزهد والولاية وقد تبعنا نحن في ذلك غيرنا ممن لا يحصى كثرة ولكن الصواب ما قاله رضى الله عنه ونفعنا به وبأمثاله ولم أزل منذ حضنى على ما ذكر أجول بفكرى في ذلك وأريد مطالعة بعض كتب القوم عليه وجمع طرف منه باختصار فبينما أنا كذلك وقفت للسيد المذكور على تأليف له من جملة تأليفه العديدة المحررة المفيدة قد ختمه بخاتمة تشتمل على المهم من ذلك فأراحتى بما كنت أريد تكلف جمعه وترتيبه وأردت أن أختم بها هذا الشرح المبارك امتثالاً لأمره وتبركا بألفاظه وصالح نيته ، قال نفعنا الله به :

﴿ فصل : فى الخاتمة ، ختم الله لنا وإياكم بالحسن ﴾

اعلم أن كل من قيد شيئا ولم يذكر من أحوال المعاد طرفا فقد أخل وأضاع ما يحقه في حق المصطفى صلى الله عليه وسلم والقرآن المشحون بذكر أهواله ولا تكاد تجد فيه سورة إلا وقد أفصحت بذلك أو أومأت إلى بعض ما يخصه وأصغر السور الكوثر والإخلاص والعصر ، فالكوثر الخير الذى أعطاه الله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، والإخلاص تمحض للتوحيد الذى من لم يأت به حرم عليه الجوارى وملزوماته بحافات الكوثر وما بعث الله الرسل إلا للانذار بمواقفه وإعلام الخلق بزلزله وعواصفه يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه يوم يقوم الحساب يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم يوم يقوم الأشهاد يوم يعرض الظالم على يديه يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والأمر يومئذ لله يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء فإذا جاء وعد الآخرة جثا بكم لفيفا محتاطين ملتفين وملتحمين لا يملك أحد إلا تحت قدميه ويوم نحشهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم إذ يقول أمثالهم طريقة إن لبثتم إلا يوما كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقباب سليم في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا وعرضوا على ربك صفا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسدين يوم يدعوكم فتستجيون بحمده وتظنون إن لبثتم إلا قليلا . وما شجعت التكليف إلا للتردد إليه ولما ينتفع به فيه حق تفصل عرصاته وأما من دخل الجنة وخلس إليها فلا يرى فيها إلا الملك الكبير ويخاق الله فيها لكلهم الرضا وفوق الرضا

الجواب عنه ما قدمنا من أحوال الناس . واعلم أنه لا بعد ولا غرابة في سؤال الملكين مرة واحدة للجم الخفير في أقاليم مختلفة لأنه يخل لكل واحد منهم أنه المخاطب دون غيره ويحجب الله سمعه عن مخاطبة المولى لهما قال القرطبي في تذكرته إن الصبي يفتن ويكمل له العقل يعرف بذلك منزلته وسعادته ويلهم الجواب عما يسئل عنه وقد جاء أن القبر ينضم عليهم كما ينضم على الكبير قال (ك) رحمه الله تعالى

أُنظر هل تسئل المجانين والبله وأهل الفترة أم لا أما الملائكة فالظاهر عدم سؤالهم قال وظاهر كلام ابن أبي زيد أن الكافر لا يسئل وهو كذلك نص عليه أبو عمر بن عبد البر قائلا الأخبار تدل على ذلك بخلاف المنافق فإنه يسئل لكونه حقن دمه وماله ودخل في حزب المؤمنين فيسئل لتمييز (٢١٢) وأما الكافر فهو مختبر بظاهره اه والأدلة متضافرة على سؤال الجن وأما

الرسول والأنبياء عليهم السلام فلا يسئلون وهل السؤال خاص بهذه الأمة وهو قول ابن عبد البر والترمذي أو عام لجميع الأمم أو الوقف؟ أقوال، وقد قيل إن سبعة لا يسألون الشهيد وحكي الجزولي أنه يسأل والمرابط والمبطون والصدّيق والطفل وقيل يسأل والميت يوم الجمعة أو ليلتها وقارىء سورة الملك في كل ليلة وتوقف أبو حنيفة في سؤال أطفال المشركين، ونظم ابن رسلان فيها خمسة أبيات: عليك بخمس فتنة القبر تمنع وتتجى من الأهوال عنك وتدفع رباط بشعر ليله ونهاره وموت شهيد شاهد السيف يلعب ومن سورة الملك اقترى كل ليلة ومن روحه يوم العروبة تنزع كذلك شهيد البطن جاء ختامها وذو غيبة تعذيبه متنوع

ولم يذكر المؤمن بأفضل من كتابه الذي أنزل له لا ريب فيه ولا مرأه وإني لأرى هذا الأمر بقي على كثير من المصنفين لأن كل ماصنفوا إنما هو لأجله وأجل ما أعد له واستعد للزاد إليه التقليل من الدنيا والزهد في متاعها لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم «المكثرون هم المقلون يوم القيامة» والزهد خلوا القلب عن التعلق بها وليس بالزهد العديم المقتن بها واختلافهم في الفقير الصابر والغني الشاكر قيل المراد بالغنى هنا هو الغنى بالله ولا علينا في تعمير يده أم لا وكذلك هو الفقير ليس هو العديم أيضا وإنما ذلك في مقام القلب ونظره لسيده وبيانه أن الغنى في هذا الباب قلبه فارغ من همومها في الوجود والعدم ففي الوجدان أن لا يضعف عن التصرف بالإذن وفي العدم لا يتعنى التصرف في ملك الغير والفقير يخشى الافتتان بوجدانها ويضيق صدره بما تعلق به من التكليف في التصريف ويود السلامة منها وإلى هذا أشار الشيخ زروق لا تجد فقيرا صابرا إلا غنيا شاكرا ولا غنيا شاكرا إلا فقيرا صابرا والله أعلم. وأما من تعلق قلبه بالدنيا في الوجود والعدم أو يبيك على فقدان ماضع له منها ولا يريد إلا الأزدياد منها على أى وجه كان من حلال أو حرام أو مشابه فأولئك الذين تنصب عليهم الأهوال صبا يوم يحى ربك والملك صفا صفا والأولون في وارفات ظل العرش نفعا الله بذكرهم آمين، ومن أجل ما استعد به أيضا الصلاة وإقامتها والحفاظة عليها بشروطها وما زال عليه السلام عند احتضاره يوصى بالصلاة وعن إياس بن زياد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا بد من قيام الليل ولو حلب ناقة» وقد روى الجنييد في المنام قيل له كيف تجدك عند الله؟ قال وجدت بركة ركعتين كننا نقوم بها في الليل فسئل عن الإشارات والإلهامات التي كانت تتلقى منه في مقامات التصوف فقال هيها تذهب كل ذلك، ووقع مثل هذا لعبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك سئل أيضا إذ روى في المنام عن الاجتهادات في المسائل فقال لم يبق لنا إلا صلوات الليل فإذا كان هؤلاء هكذا مع أن ما هم فيه مطلوب فأين ما فيه غيرهم من الفضول ممن يرى لنفسه مزية أو يرى له، ويروى «أن إنسانا عامل نبينا صلى الله عليه وسلم بشيء فأراد صلى الله عليه وسلم مكافأته فقال له سل حاجتك قال الجنة يا رسول الله فقال له ولعلك تطلب بعض ماجرت به العادة أو كيفما قال صلى الله عليه وسلم قال لا، لا أطلب إلا الجنة فقال صلى الله عليه وسلم أعنى على نفسك بقيام الليل» أو كيفما كانت ألفاظ هذا الحديث. ومن ذلك بغض أهل الفساد ومباينتهم قال الله تعالى «لا تجد قوما يؤمن بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون» فتأمل في ألفاظ هذه الآية الكريمة وما احتوت عليه من الفضائل والثناء الجميل على من اتصف بما ذكر وظاهرها غير شريطة كبير صلاة ولا صوم سوى وظائف التكليف التي لا ينجح عمل دونها «والله أعلم بما ينزل» ووجدت في طرة من تفسير الواحدى قال لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم «اللهم لا تجعل لفاجر عندي يدا فيجبه قلبي» اه لكن الحب والبغض في هذا الباب يحتاجان إلى تصرف علمي خال عن الهوى وجنونه حتى لا يبغيض محقما

وفي قوله شاهد السيف يلعب شيء لكنه يريد من حضر به القتال

أو يجب

(* يَا مَلْجَأُ الْخَائِفِ بِالْأَمَانِ *)

أَمْنًا مِنْ فِتْنَةِ الْقُبُورِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَالْقُبُورِ
وَاجْعَلْنَا يَا ذَا الْجُودِ فِي حِمَاكَ فَهَذَا لَنَا مِنْ نَاصِرٍ سِوَاكَ

وَأَكْفِنَا مِنْ عَذْرَاتِ الْآخِرَةِ يَا وَاسِعَ الْعَفْوِ وَيَا ذَا الْمَغْفِرَةِ

إِنْ لَمْ يَكُنْ عَفْوُكَ فِي الْحَقِيقَةِ فَقَدْ هَوَتْ سَفِينَتِي غَرِيقَةً

لَأَنْفِي ثَقُلْتُ بِالذُّنُوبِ مُغْتَرِفًا بِكَلِمَا الْعُيُوبِ (٢١٣)

فَأَمْنُنْ عَلَيَّ سَيِّدِي

بِتَوْبَةٍ

مَقْبُولَةٍ يَا مَنْ إِلَيْهِ الرُّغْبَةُ

يَا مُقْتَتِي يَا أَمَلِي يَا عُدَّتِي

تُبْتَسِي فِي الدُّنْيَا وَفِي

آخِرَتِي

وَإِغْفِرْ لَوِ الَّذِي يَارْحَمُنْ

مَغْفِرَةً يَمُحُّهَا الْأَمَانُ

وَإِغْفِرْ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

وَمُسْلِمَةٍ

وَالَّذِي عَلَّمَنَا وَعَلَّمَهُ

يَا رَبِّ وَاجْعَلْ نَاطِلِمَ

الْأَنْبِيَاءِ

مِنْ الَّذِي أَمْنْتُ فِي

الْآيَاتِ

بِحَجَّاءِ سَيِّدِ الْوَرَى مُحَمَّدٍ

سَيِّدِ أَمَلٍ أَحْمَرٍ وَأَوْدٍ

وَأَفْتَحْ عَلَيَّ الْقَارِي لَهَا

بِمَا قَصَدَ

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْكَرِيمُ

لِلْأَبَدِ

قوله يا ملجأ الخائف بالأمان

يقال لجأت أمري إلى الله

تمالي أسندته إليه ويقال

لجأت إليه لجأ بالتحريك

أو يحب مفسدا وإلا هلك وهذا الباب كثير الاشتباه عسير التخلص إلا من سلمه الله وهذا فيما
لاسه أهل الديانات، وأما غيرهم فلا ذمة ولا ذمام. وفي شرح الرسالة للزناقي عنه عليه الصلاة والسلام
«اللهم لا تجعل لفاجر علينا منة قترزقه بها مني محبة» وقال عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام: تحببوا
إلى الله يبعض أهل المعاصي وتقربوا إلى الله بالتباعد عنهم والتسوا رضا الله بسخطهم اه نعم وأن كل
من تعلم العلم لله أو حفظ القرآن لوجه الله ولم يصيره آلهة يأكل به فأولئك جلساء الرحمن ، فعن
معمر الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من تعلم علما مما ينفع الله به في الآخرة لا يتعلمه
إلا للدنيا أو قال يتعلمه للدنيا حرم الله عليه أن يجد عرف الجنة. ومن العاقي في فضائل القرآن عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قرأ القرآن فليسأل الله به فانه سيحيى قوم يقرءون القرآن
يسألون به الناس» وعن الحسين قراء القرآن ثلاثة : صنف اتخذوه بضاعة يأكلون به ، وصنف
أقاموا حروفه وضيعوا حدوده واستطالوا به على بلادهم واشتروا به الولاة ، كثر هذا الضرب من
حملة القرآن ، لا كثرهم الله . وصنف عمدوا على دواء القرآن فوضعوه على داء قلوبهم فذكروا به في
محاربيهم وجثوا به في برانيسهم واستشعروا الخوف وارتدوا الحزن فأولئك الذين يسقى بهم الغيث
وينصر بهم على الأعداء ، والله لهذا الضرب في حملة القرآن أعز من الكبريت الأحمر. وعن زاذان
قال : من قرأ القرآن ليأكل به الناس لقي الله عز وجل وليس في وجهه مضغة لحم ، وعن عبادة بن
الصامت قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم إليه مهاجر دفعه إلى أحد منا يعلمه القرآن
فدفع إلى رجلا فكنت أقرئه القرآن فأهدى إلى قوسا فأخبرت بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال
جرة بين كتفك تقلدتها» وعن أبي أنه كان يقرئ رجلا من أهل اليمن سورة فرأى قوسا عنده
فقال بعنيها فقال له بل هي لك هدية فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال «إذا أردت أن تقلد قوسا
من نار خذها» وفي رواية «لو تقوستها لتقوس قوسا من نار» وعن أبي أيضا قال «كنت أختلف إلى
رجل مكفوف أقرئه القرآن فكان يدعو لي بطعام فأكله فوجدت منه في نفسي فسألت النبي صلى
الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم إن كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله الذي يأكلون فكل
وإن كان طعاما يتخفك به فلا تأكل فأتيتته نحو ما أتيتته فلما فرغ قال يا جارية سلمى طعام أخي فقلت
له هذا طعام أهلك وطعامك الذي تأكلون قال لا ولكن أخفك به فقلت إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد نهاني عنه . اه وهكذا ههنا وفي الصحيح «إن أحق ما أخذتم عليه أجرنا كتاب الله في قضية
الرقى وفيها فاضربوا لي معكم بسهم، وهذا والله أعلم يختلف باختلاف الأحوال والأزمان والنسخ على
تسليم صحة ما في العاقي وفيه أيضا عن أبي أيوب الأنصاري أنه أمر رجلا يمسك عليه المصحف وقال
لا تردن على باء ولا تاء ولا حرفا ولا حرفين إلا أن يكون آية كاملة فانه سيكون قوم يقرءون القرآن
ولا يسقطون منه حرفا اللهم لا تجعلني منهم وعن فضالة بن عبيد الأنصاري مثله قال لرجل «خذ هذا
المصحف وأمسك على ولا تردن على ألفا ولا واوا فانه سيكون قوم يقرءون القرآن لا يسقطون منه
ألفا ولا واوا ثم رفع فضالة يديه فقال اللهم لا تجعلني منهم» وفي رواية «لا تأخذن على حرفا إلا آية كاملة

وملجأ وألجأت إليه بمعنى والأمان والأمانة بمعنى وقد أمنتها فأمن والله تعالى المؤمن لأنه آمن عباده أن لا يظلمهم ، وقوله عذاب قال
الواحد في تفسير قوله تعالى «ولهم عذاب عظيم» كل ما يعنى الإنسان ويشق عليه وأصله المنع يقال عذبت عذبا إذا منعت وسمى الماء عذبا
لمنعه العطش وسمى العذاب عذابا لأنه يمنع المعاقب من معاودته لمثل جرمه ويمنع غيره من مثل فعله وقوله والشبور أى الهلاك والخسران

وقوله والحي يقال حميته حماية دفعت عنه وهذا شيء حمى على فلان أى محظور لا يقرب وأحميت المكان جعلته حمى ومآل الناظم أن يكون فى حمى الله تعالى من شرور الناس ومن الشياطين وفى الحديث «لا حمى إلا لله ورسوله» وسمع الكسائى فى ثنية الحمى حموان قال والوجه حميان وقوله فمالنا من (٢١٤) ناصر سوا كما لمآسأل أن يكون فى حمى الله تعالى أفاد أنه لا ناصر له ولا حائى له

إلا الله تعالى يقال نصره على عدوه ينصره نصرا والنصير الناصر والجمع الأنصار مثل شريف وأشرف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب واستنصره على عدوه وقوله اكفنا من عثرات الآخرة أى كنفنا الشئ أى كنفه أى حفظته وصنته والعثرات بالمثلثة أى الزلات أى ضامن الزلات الواقعة فيما يتعلق بعثرات الآخرة وقوله يا واسع العفو عن الذنوب يقال عفوت عن ذنبه إذا تركته ولم أعاقبه عليه إذاذا للمغفرة أى صاحب المغفرة والغفر التغطية والغفران قال الرازى فالمغفرة من الله تعالى ستره للذنوب وعفوه عنها بفضلته ورحمته لا بتوبة العباد وطاعتهم وفى بعض الأخبار «عبدى لو أتيتنى بقراب الأرض ذنوبا أتيتك بقراب الأرض مغفرة ما لم تشرك بي» اه والعفو على فعول الكثير العفو وقوله قد هوت سفينتى غريقة أى إن لم يكن عفوك فلست بناج وقوله فامتن على سيدى

اه الغافى فانظر مامعنى هذين الحديثين الأخيرين فإن الكمال عند الناس اليوم خلاف مقتضاها نعم أما قوله لا ترد على حرفا ولا حرفين فإن القرآن فى عصر الصحابة يقرأ على حروف كثيرة والكل قرآن كلها فى الصحيح فى سورة الفرقان من قوله صلى الله عليه وسلم «اقرأ يا هشام اقرأ يا عمر» وقال فى كل من ذلك «كذلك أزل» وكل ما حواه المصحف الصحابى لا يكون حجة على صحابى آخر لأن كل واحد منهم ثبت عنده ما لم يثبت عند الآخر وذلك سبب جمع عثمان للقرآن على حرف واحد وحمل الناس عليه وأما الآية الكاملة فلا تتفق المصاحف على إسقاطها لذلك قال له لا ترد على إلا آية كاملة وبقي قولهما اللهم لا تجعلنى منهم على إشكال فيه والله أعلم . وفى الصحاح للجوهرى وفى حديث حذيفة «أن من أقرأ الناس القرآن مناققا لا يدع منه واوا ولا ألفا يلقه بلسانه كما تلف البقرة الحلا بلسانها وأظن إلى هذا الفريق أشار الشيخ سيدى عبد الله الهبطى فى ألفيته السنية حيث قال :

أما الذين يقرءون القرآن فانهم على سبيل الشيطان
ترك الصلاة عندهم مشهور وإن تكن يفوتها الحضور
ما عندهم بالاحتفال معروف إلا الذى أتى بعلم المحذوف
قد ضيعوا علم أصول الدين كضيعة المفروض والمسنون

فكل متصد لطلب مرتبة أيا كانت مما تنبى عليه أساسات الدين ليا كل بها ويرتزق فقد خيف عليه التلف ولكن يبقى حتى يسأل ويستخير الله ويشاوّر بشرط أهليته لها وكل طالب علم أو قراءة لا يهتبل بأقامة الفرائض فذلك دليل على عدم القصد به وجه الله تعالى فإن خدمة العلم هى خدمة الله تعالى فإذا لم يحافظ على أوامره فأنما يخدم هواه وذلك إذا رأته يتأخر عن أول الصلاة اكتفاء بآخرها فإن من ترك أول صلاة الجماعة اختيارا لا يحصل له أجر صلاة الجماعة وما روى من قول مالك لابن وهب ما الذى قتت عنه بأولى مما قتت إليه مشكل إذا كان قيامه لصلاة الجماعة وأما إن كان للوقت والحالة أن الاتساع حاصل أو كانت جماعة أخرى فلا إشكال ولا بد من ملاحظة صورة القضية كيف كانت وكذلك الذى يبادر اللوح أو الكتاب بأثر السلام ولا مراد له فى فضل المعقبات . وفى تنبيه الغافل روى عن عمر رضى الله عنه أنه رأى رجلا يبادر التفل بعد السلام فقام إليه وضرب به الأرض وقال ما أهلك من كان قبلكم إلا أنهم لا يفصلون بين فرضهم ونفلهم فرآهم صلى الله عليه وسلم وقال له أصاب الله بك الصواب يا ابن الخطاب . تأمل هذه القضية فعى فى النافلة المجانسة للصلاة فأين غيرها من نحو اللوح والكتاب بل قل لى أين منها من سلم وابتدر شفاشق الكلام الذى نحن فيه سائر الدهر ونصوا أن أقل ما يكفى من ذلك قراءة آية الكرسي والتسبيح والتحميد والتكبير عشرا عشرا ثم كل طالب مصيب يحق أن يكون له ورد من الله كل يوم ولو مائة صلاة على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ليستعين بذلك على تصحيح نيته ، وطلب العلم أفضل الأعمال لكن بنية صالحة وكذلك رغائب المفروضات لاسيما ركعتي المغرب فإنه مألوف أنها ترفع من عمل النهار . وما يجب التنبيه عليه ما سببت به الأهواء من قراءة القرآن بالألحان العجيبة

وتحسين

بتوبة قال (ج) رحمه الله النظر فى التوبة فى مسائل الأولى فى حقيقتها قال الإمام أبو المعالى حقيقتها الندم على

المعصية لرعاية حق الله تعالى وقال بعضهم حقيقتها نفور النفس عن المعصية بحيث يحصل منها الندم على المعاصى والعزم على الترك فى المستقبل والإفلاخ فى الحال فإرد المظالم ويتحلل من الأعراض ويسلم نفسه إلى التصاص إن أمكن ذلك قال ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم

«الندم توبة» أي معظمها كقوله «الحج عرفة». الثانية إذا وقعت التوبة بشرائطها مكملة فهل يقطع بها أم لا، فذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه لا يقطع بها وذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري إلى القطع بها والإجماع على قبولها قطعاً من الكافر لورود النص المتواتر قال الله تعالى «قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف» بخلاف الأثر والأحاديث الواردة (٢١٥) في العموم فإنها تتناول

الغفيرة تناول الظاهر وليست بنص في المسلم إذا تاب كقوله تعالى «قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله» الآية وما ورد من الأحاديث كقوله عليه الصلاة والسلام «التوبة تجب ما قبلها» فليس بمتواتر ولأنه إذا قطع بتوبة الكافر كان ذلك فتحاً لباب الإيمان وشوقاً إليه وإذا لم يقطع بتوبة المؤمن كان سداً لباب العصيان ومنعاً منه وهذا والذي قبله ذكره القاضي لما قيل له إن الدلائل مع الشيخ أبي الحسن، وذكر القاضي ابن عطية أن جمهور أهل السنة كما قال القاضي أبو بكر قال والدليل على ذلك دعاء كل أحد من التائبين في قبول التوبة ولو كانت مقبولة لما كان معنى للدعاء في قبولها ذكره عند تكلمه على قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً» ويرد استدلاله بأن ذلك على طريق الإشفاق منهم

وتحسين قراءته بنغماتهم ويحسبون أنهم على شيء، وإنما تزين قراءته بألحان العرب الذي أنزل بلسانهم وذلك أن طبع الموسيقى العجمي لا يتم إلا بمد ما لا يمد وقصر ما لا يقصر وعلى خلافه اللحن العربي ولذلك ورد الإذن به قليل فيما روى «اقرأوا القرآن بألحان العرب» وهذا المبذول قد يمتنع لعرض قال الشيخ أبو العباس القباب في شرح قواعد عياض رحمهما الله عند قول القاضي حسن الصوت مانصه: سئل مالك في العتية عن النفر يكونون في المسجد فيقولون لرجل حسن الصوت اقرأ علينا يريدون حسن صوته فذكره ذلك وقال إنما هذا شبه الغناء قيل له أفرايت قول عمر لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما ذكرنا ربنا فقال إن من الأحاديث أحاديث قد سمعتها وأنا أتقيها ووالله ما سمعت هذا قط قبل هذا الجلاس وكره القراءة بالألحان وقال هذا شبه الغناء ولا أحب أن يعمل بذلك وقال إنما اتخذوها يأكلون بها ويكسبون عليها (شرح) قال القاضي أبو الوليد بن رشد إنما كره مالك للنفر يقولون للحسن الصوت اقرأ علينا إذا أرادوا بذلك حسن صوته كما قال لا إذا قالوا ذلك استدعاء لركة قلوبهم لسماعهم قراءته الحسنة فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن» أي ما استمع لشيء ما استمع لنبي يحسن الصوت بالقرآن طلباً لركة قلبه بذلك، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رأى أبا موسى الأشعري قال له ذكرنا ربنا فيقرأ عنده وكان حسن الصوت فلم يكن عمر ليقصده لالتذاذ حسن صوته وإنما استدعى رركة قلبه بجماع قراءة القرآن وهذا لا بأس به إذا صح من فاعله على هذا الوجه، وقوله إن من الأحاديث أحاديث سمعتها وأنا أتقيها إنما اتقى أن يكون التحدث بما روى عن عمر ذريعة لاستجادة القرآن بالألحان ابتغاء استماع الأصوات الحسان والالتذاذ بذلك حتى يقصد أن يقدم الرجل للإمامة لحسن صوته لا لما سوى ذلك مما يرغب في إمامته من أجله فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «بادروا بالموت أشياء ذكر أحدها نشوا يتخذون القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليغنيهم وإن كان أقلهم فقها» فالتحذير إنما وقع لإيثارهم تقديم الحسن الصوت على الكثير الفقه فلو كانا رجاين مستويين في الفضل والفقه أحدهما أحسن صوتاً بالقراءة لما كان مكروهاً أن يؤم الأحسن صوتاً بالقراءة لأنها مرتبة زائدة محمودة خصه الله تعالى بها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري تعبيطاً لما وهبه الله تعالى «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود» فاصل ما جلبت إليه هذه الرواية وما قاله القاضي إنما يستحب تقديم الحسن الصوت مع استوائه مع غيره في جميع موجبات الإمامة فتكون له فضيلة زائدة، ومن قدم الحسن الصوت لصوته فهو من باب الغناء الذي ينزه كتاب الله عز وجل أن يتخذ لذلك وإنما يجوز ذلك إذا طلب به رركة القلب والحشوع وأما من قصد الالتذاذ بصوته الحسن فلا يجوز ذلك وهذا الذي يفعل في بلادنا في تراويح رمضان يقدمون ذوى الأصوات الحسان لحسن أصواتهم على من هو أولى بالإمامة منهم لالشيء غير الصوت الحسن وهذا الذي جاء في الحديث التحذير منه وربما قدموا لذلك من لا يحسن وضوءاً ولا غيره بل ربما قدموا لذلك صيباً قبل بلوغه وعقدوا له جموعاً لسماع صوته فاذا فرغ خرجوا من المسجد لأرب لهم في الصلاة وإنما

رضي الله تعالى عنهم وقاله بعض من لقيناه. الثالثة اختلف هل يجب عليه تجديد الندم إذا تذكر الذنب أم لا في ذلك قولان للقاضي وإمام الحرمين والخلاف في هذه يشبه ما تقدم والله أعلم. الرابعة إذا تاب ثم عاد إلى الذنب فذهب القاضي إلى أنها منقوضة لأن من شروطها الندم ولا يتحقق إلا باستمرار واختاره ابن العربي وذهب إمام الحرمين إلى أنها ماضية وهذه معصية أخرى واختاره المتأخرون

ولم يذكر ابن عطية غيره مستدلاً بأنها كسائر ما يحصل من العبادات إذ هي عبادة. الخامسة هل توبة الكافر نفس إيمانه أو لا بد من الندم على الكفر فأوجبه الإمام وقال غيره بل يكفيه إيمانه لأن كفره محقق بإيمانه وإقلاعه عنه قال الله تعالى « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ». السادسة إذا لم يرد المظالم إلى أهلها مع الإمكان من ذلك فيصح

(٢١٦)

الإمام توبته وهو مذهب الجمهور وقيل إنها لا تصح. السابعة ما لم يغفر قال الله تعالى وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت الآتية وما لم تطالع عليه الشمس من مغربها قال الله تعالى « يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل » الآية قالوا المراد بها طالع الشمس من مغربها. الثامنة مذهب أهل السنة صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض. التاسعة قال صاحب الحل وغيره اختلفوا في توبة القاتل عمداً فليل التوبة له لقوله تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً » الآية. وإليه ذهب مالك لقوله لا تجوز إمامته وقال ليكثر من شرب الماء البارد وقيل تقبل لقوله تعالى « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر » الآية. العاشرة اختلف هل يشترط في توبة القاذف تكذيب نفسه أم لا فقال مالك لا يشترط وقال الباجي

غرضهم سماع صوته وأكثروا جلوس لا يصلون ولا ترى ناهياً عن ذلك ولا منكراً له بل تزخرف له المساجد ويكثرون بها النيران وربما جلب بعضهم للمسجد بعض المأكول يأكلها في المسجد لتم له لذاته بسماع الصوت الحسن وأكل الطيبات وقد ينتهي الحال لبعضهم أن يواعد لمجلس هذا القاري من له غرض فاسد في مجالسته على وجه لا يجوز شرعاً وشرح جميع ما يقع في ذلك من أهل المجون مما ينزه كتابنا عنه فيأتي شهر رمضان الذي عظم الله سبحانه شأنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ينادي مناد يا طالب الخير هلم ويا طالب الشر أمسك » فينصب لأهل الشر في المساجد التي أذن الله أن ترفع وينذكر فيها اسمه ولد يغنيهم بالقرآن فيجتمع عليه الرعاع لسماع صوته خاصة لالركة ولا غيرها ثم يكون ذلك داعية لقبائح يعرفها من عرفها وذلك كله استخفاف بحرمة الشهر وحرمة المسجد وحرمة الصلاة وبعظم حرمة القرآن كلام الرب سبحانه فكل من أعان على شيء من ذلك بفعل أو قول فهو شريك بل من قدر على تغييره ولم يفعل فهو آثم اه كلام الإمام القباب رحمه الله أشار إلى ما يقع في القرويين وغيره في ليالي رمضان وخصوصاً ليلة سبع وعشرين واستفدنا بكلامه قدم هذه الداهية ولا نكير لها على مرور الأعصار والدهور لأن وفاته سنة سبع وسبعين وسبعمئة ولم يكبر عليه إذ ذاك سوى تولى إمامة التراويح من لا يصلح للإمامة واجتماع الشباب ومن يصبو ويميل للهوى والأغاني لاستماع القراءة فيميل بهم الطبع إلى ما فطموا عليه من الفساد لعدم الرياضة لطريق الرشاد وقد تفاقم الخطب بعده في وقتنا هذا لو رآه أو سمع به لضاق عليه التعبير وذلك أنه لا تبقى كهلة ولا شابة إلا وأخذت أهبتها مما في وسعها من حللها وحليها وحضرت المسجد بعد العصر من ليلة سبع وعشرين وأهل العلم يرون ذلك وربما استعذر بعضهم وقال لا قدرة له ولا يبقى في البلد فتى ولا شاب إلا وحضر ذلك الجمع ويبستون ليلتهم كذلك وفريق من الناس يصلون وفريق فيما شاء من الصياح وفريق من التمتع بالنظر ويرون ذلك كله تبركاً بالليلة المباركة وما هي إلا كما قال الحريري عام هياط ومياط فهي ليلة هياط ومياط فسبحان ربنا ما أوسع حلمه وكنت أظن أن هذا قريب العهد لعدم الحكم وانقضاء العلماء حتى رأيت هذا السيد تبرا مما وقع له من ذلك في وقته وأنا والمستضعفون من المؤمنين متبرئون مما تبرا منه ، وزيادة ما زيد من ذلك في وقتنا وحسبنا الله ونعم الوكيل ممن يستحسن شيئاً مما نهى الكتاب والسنة عنه فلم يرد بقرائه وجه الله وهو ممن قال فيه ﷺ أشد الناس عذاباً عالم لم ينفعه الله بعلمه . فان قيل الاستماع لطلب الرقة ممدوح وكل واحد من المستمعين وجد رقة وحالة انتقل بها في باطنه لحالة أخرى بها وجد (فالجواب) أن الوجد إلهي وشيطاني فالإلهي يورث الأحوال الحسنة الشرعية فيسرع إلى التوبة ويندم على ما سلف له من سوء الفعل ويتبدل من حالة المعصية للتوبة ويظهر عليه في حبه للآخرة والاقبال على أسبابها من حينه لأنه تلى عليه كتاب سيده فلا يسعه إلا العمل بمقتضاه هذا في العاصي المقارب للخير وأما من سبق له الإصلاح فانه تنحرق له الأستار لسماعه وتتلقى سره هبات أسرار التوحيد على فسيح الامتتان ومعالم العرفان وأما الوجد الشيطاني فخرقة الهوى تنمق في أحشائه ينصرف بها إلى محبة الصور المحرمة ومعانقتها

والانضمام

وغيره باشرطه لأننا قضينا بكذبه في الظاهر اه قال التادلي لا بد من رد المظالم

للمظلوم أو لورثته ولو أتى على جميع ماله فان لم يكن له ورثة تصدق به عنه وقال بعضهم يترك لنفسه ما يترك للفلس وضعف بأن للفلس أخذ مال الغرماء عن طيب أنفسهم فهم عاملوه على إبقاء شيء يده بخلاف من أخذ ماله منه كرها فيناسبه أخذ جميع

ما يده ، وقوله يا من إليه الرغبة يقال رغب في الشيء إذا أردته ورغبته عنه إذا لم ترده وزهدت فيه ، وقوله من الذي أمنت في الآيات وهي آيات كثيرة منها «إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا» الآية . ومنها «من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون» ومنها «إن المتقين في جنات ونهر» ومنها «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية» ومنها «فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم إليه صراطا مستقيما» ومنها «وعدا الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومسكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم» ومنها «وينجي الله الذين اتقوا بمغافرتهم لا يسهم السوء ولاهم يحزنون» ومنها «وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها» الآية . ومنها «فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فدخلهم ربهم في رحمته ذلك هو الفوز المبين» ومنها «والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئهم من الجنة غرافا تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نعم أجر العاملين» ومنها «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم» ثم طلب مسن الله تعالى ثبتيته في دنياه وفي آخرته على الإيمان بقوله : يا نقي

والانضمام إليها والتحدث معها وهكذا هذا الباب والمرء فقيه نفسه ، فمن وجد من نفسه الحالة الأولى يندب في حقه الاستماع بشروطه ومن وجد الحالة الثانية حرم عليه الاستماع وإن كان بشروطه ومن كان بينهما بحيث لا يتضرر ولا يسأل وقتا مطلوبيا به يجوز له الاستماع بشروطه وهي أن لا يكون هذا السماع بمحل يحضره الأحداث وسماع النساء والمساجد وأوقات الصلاة لأنه لمو مباح في حق من لم يتضرر به ، والمساجد تنزه عن اللهو ، وأن لا يداوم عليه فمطلق سماع الصوت الحسن لا نكير عليه إلا أن يعرض لذلك مانع على ما تقدم وبالله التوفيق . ذكرنا هذا ليجنب الموفق منه ما حقه أن يجنب فإن اللهو إسراف في العمر وكان الشيخ يحيى بن عمر العالم العامل ينكر جميعه ، وكان الفقهاء في زمانه بأفريقية يحضرون السماع وكان يعيب عليهم ذلك وكان يسمى القوالين المغبرين فكان يقول سبحانه الله ما للقرآن إذا تلاه المغبر يخشع وإذا تلاه غيره لا يخشع فقال لهم زعيمهم أنا أسبيه لكم أو كيفما قال فجاء إلى محل يستمع الشيخ فقرأ فدعا عليه الشيخ فبسط ففسد صوته وكان يرى ذلك من كراماته .

واعلم أن أضر الأسباب الحارقة للمرء الانهماك في طلب الرزق والافراط فيه حتى لا يشعر بنفسه في أي باب هو وما يأتيك من ذلك قد فرغ منه قبل بروزك إلى هذا الوجود ، وإن أشبع وأفطع ما يؤتى في طلبه من تلك الأبواب اكتسبه بالدين وأكله بذات النقي وليس من المتقين وسيبتي يوم تبلى السرائر ولا ناصر له من المنتصرين ونسأل الله ستره يوم يسأل ستره على المذنبين آمين . قال الغزالي : واحذر أن تعطى بالدين ، وذلك أن يعطيك لظنه بأنك ورع تقي فتأكل بالدين ولكن شرط حله أن لا يكون في باطنك ما لو اطلع عليه المعطى لامتنع من العطاء فلا فرق بين ما يأخذه بالتصوف والتقوى وهو ليس متصفا به باطنا وبين من يزعم أنه علوي يعطى وهو كاذب وكل ذلك حرام عند أولى البصائر وإن أفقى الفقيه بالحل بناء على الظاهر اه وكذلك على هذا من تصدر في الإمامة والشهادة وهو يعلم الجرح في نفسه أو تصدر للفتيا أو القضاء وهو لم يتقهما بشرائطهما وعلى هذا القياس فالله أعلم ، ولم يكتب الكاتب هذا على تبرئته بل لتقوم حجة الله «وما منا إلا له مقام معلوم» عنده في التستر به عن الناس ، اللهم يسر علينا أحسن الخارج .

واعلم أن الناس يجوعون يوم القيامة جوعا شديدا فمنهم آكل وغير آكل وربما استغرب ذلك من سمعه فنورد من ذلك أدلة صريحة على وقوعه لمن كان أهلا من ذلك : فمن العلوم الفاخرة لسيدى عبد الرحمن الثعالى رحمه الله أخرج أبو بكر بن الخطيب عن ابن مسعود رضى الله عنه قال «يحشر الناس يوم القيامة أجوع ما كانوا قط وأعرى ما كانوا قط وأنصب ما كانوا قط فمن أطعم الله أطعمه ومن سقى الله سقاه ومن كسا الله كساه ومن عمل لله كفاه» وذكر القرطبي «إنه يحشر الناس عرا غرلا أعطش ما كانوا وأجوع ما كانوا قط فلا يسقى ذلك اليوم إلا من سقى الله ولا يطعم إلا من أطعم الله ولا يكسى إلا من كسا الله ولا يكفى إلا من اتكل على الله» ومصادق هذا من كتاب الله «يوفون بالنذر ويخافون» وما كان شره مستطيرا ويطعمون الطعام على حبه» إلى قوله «فوقاهم الله شر ذلك

(٢٨ - الدر الثمين - ثان)

يا أملى البيت ، ثم أشار داعيا للقارىء بقوله : وافتح على القارىء لها بما قصد ، البيت متوسلا في ذلك بالله تعالى وبجاه من توسل به وهو سيدنا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا وملاذنا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله : فيا عظيم الجود وبقوله بجاه سيد الورى محمد البيت وقوله أسود أشار لخبر «بعثت إلى الأحمر والأسود» وقال في الشفاء قيل الأسود العرب

لأن الغالب على ألوانهم الأدمة فهم من السود ، والحر العجم ، وقيل البيض والسود من الأمم وقيل الأحمر الإنس والأسود الجن .
 (فائدة) سئل عز الدين ابن عبد السلام في الداعي يقسم على الله سبحانه بعظيم من خلقه في دعائه كالنبي والولي والملك هل
 يكره له ذلك أم لا ؟ وفي المسبح يأتي (٢١٨) بلفظ يفيد عددا كثيرا كقوله سبحانه الله عدد خلقه مرة واحدة أو عدد

هذه الحصى وهو ألف هل يستوى أجره في ذلك وأجر من كرر لفظ التسبيح ألف مرة أم لا ؟ وفي التائب من الكبائر وغيرها يسأل الله سبحانه مقامات الأولياء هل يكون منه ذلك إساءة أدب أم لا ؟ فأجاب أما مسألة الدعاء فقد جاء في بعض الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بعض الناس الدعاء فقال في أوله « قل اللهم إني أقسمت عليك بنبيك محمد نبي الرحمة » وهذا الحديث إن صح فينبغي أن يكون مقصورا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه سيد ولد آدم ، وأن لا يقسم على الله تعالى بغيره من الأنبياء والأولياء والملائكة لأنهم ليسوا في درجته وأن يكون مما خص به نبينا على علو درجته ومرتبته صلى الله عليه وسلم . وأما المسئلة الثانية فقد تكون بعض الأذكار أفضل من بعض لعمومها وشمولها واشتمالها على جميع الأوصاف السلبية والذاتية والفعلية فيكون

اليوم « أي من إزالة الجوع والعطش والعري إلى غير ذلك من أهوال يوم القيامة وأفزاعها ، ثم قال سيدي عبد الرحمن في قوله تعالى « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات » فعن ابن مسعود تبدل الأرض نارا والجنة من ورأها ترى أكوامها وكواعبها ، وعن علي تبدل الأرض فضة والسماء ذهباً ، وعن جعفر بن محمد تبدل الأرض خبزياً كل منها الخلق يوم القيامة ثم قرأ « وما جعلناهم جسدا لآيأ كلون الطعام » وعن سعيد بن جبير ومحمد بن كعب تبدل الأرض خبزاً بيضاء فيأكل المؤمن من تحت قدميه وما ذكره من هذا المعنى مروى في الصحيح . قال ابن عطية روى في تبديل الأرض أخبار منها في الصحيح « تبدل الله هذه الأرض بأرض عفراء بيضاء كأنها قرصة نقي » وفي الصحيح « إن الله يبدلها خبزاً يأكل المؤمن منها من تحت قدميه » ثم روى ابن عطية عن أبيه أن التبديل في الأرض لكل فريق بما يقتضيه حاله ، فالمؤمن يكون على خبز يأكل منه بحسب حاجته وفريق يكون على فضة إن صح السند بها وفريق الكفرة يكونون على نار ، ونحو هذا مما كلفه واقع تحت قدرة الله عز وجل . قال الغزالي في الدرة الفاخرة : والناس على أنواع في المحشر ، فالملوك كالذر كما جاء عن المتكبرين وليس المراد كهية الذر في الخلقة وإنما المعنى أنهم تحت الأقدام حتى صاروا كالذر في مذلتهم وانحطاطهم وقوم يشربون ماء بارداً عذبا زلالاً لأن الصبيان يطوفون على آبائهم بكؤوس من أنهار الجنة وقوم مد على رؤوسهم ظل يمنعهم من الحر وهي الصدقة الطيبة . وذكر القرطبي عن أبي بكر بن رجان في إرشاده ولا يبعد عندك رحمك الله أن يكون الناس كلهم في صعيد واحد وموقف واحد موقف سواء وأحدهم يشرب وآخر لا يشرب وأحدهم يسعى نوره بين يديه والآخر في الظلمة وأحدهم في حر الشمس وآخر مستظل بظل العرش مع قرب المكان والمجاورة لأنهم كانوا كذلك في الدنيا يمشي المؤمن بنسور إيمانه بين الناس والكافر في ظلام كفره والمؤمن في وقاية الله وكفايته والكافر والعاصي في خذلانه وغوايته والمؤمن السني يكرع في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ويروى يرد اليقين ويمشي في سبل الهداية بحسن الاقتداء ، والمتبدع عطشان سالك في مسالك الضلالة والبديع وهو لا يدري كذلك في الوجود الأعمى لا يجد نور بصر البصير ولا ينفعه . قال الشيخ الثعالبي رحمه الله فاعمل في أيام قصار لأيام طوال تريح ربحاً لا منتهى لسروره واستحضر عمرك بل عمر الدنيا وهو سبعة آلاف سنة مثلاً لتخلص من يوم مقداره خمسون ألف سنة فلو لم تعمل إلا للخلاص من ذلك اليوم دون رجاء الجنة وخوف النار لكان ربحك كثيراً ونعيمك كبيراً ، ثم قال قال صاحب العاقبة : واعلم أنه كلما طال قيامك في طاعة الله عز وجل وتعبك له قصر قيامك في ذلك اليوم وقلّ تعبك فيه وكلما طال تصرفك في طاعة الله عز وجل وإقبالك وإدبارك في حاجة مسلم يقلّ مشيك في ذلك اليوم ويقلّ نصبك وبقدر ما تبدل تعطى وكما تدين تدان . وقال الغزالي : من طال انتظاره في الدنيا للموت لشدة مقاساته الصبر عن الشهوات فانه يقصر انتظاره في ذلك اليوم . وقال في الإحياء قال النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاثة يوم القيامة على كتيب من مسك لا يهمهم حساب ولا ينالهم فزع حتى يفرغ مما بين الناس : رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله وأمّ الناس وهم به راضون ، ورجل أذن في مسجد ودعا إلى الله

القليل من هذا النوع أفضل من الكثير من غيره كما جاء في قوله

صلى الله عليه وسلم « سبحانه الله عدد خلقه » ولثل هذا قوله عليه الصلاة والسلام « ادعوا بي إذا الجلال والإكرام » لأن الألف واللام في إذا الجلال والإكرام مستغرقة لأوصاف الجنس في الجلال والإكرام إذ لا إكرام إلا كرام إلا منه وقد اتصف بكل جلال وإكرام فانتظمت

جميع صفات الإثبات إذ يصح أن يقال جل عن كل عيب ونقص بعلمه وقدرته وشموله وكلمه ونفوذ إرادته ولا شك أن الثناء بالأعم أبلغ من الثناء بالأخص والخاص فإذا كان الثناء الخاص مفرطاً في الكثرة والتكرار ففي قيامه مقام الأعم نظر ، وأما إذا تاب الإنسان من كفر أو كبيرة أو صغيرة فليس من سوء الأدب أن يسأل الله تعالى (٢١٩) أعلى المقامات فإن الله سبحانه

لا يتعاطاه شيء أعطاه وقد تاب الصحابة من الكفر ثم رفعهم الله تعالى أعلى المقامات وأرفع الدرجات وجعلهم خير أمة أخرجت للناس وأي سوء أدب في سؤال أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ولكن عزم على المسألة والعظيم الرغبة فإن الله سبحانه لا يتعاطاه شيء أعطاه» وقصة الفضيل بن عياض مشهورة.

﴿ تنبيه ﴾ قول الرحمنى التسييح أشرف من الذكر رده ابن عرفة قائلاً التفضيل أمر شرعى ولم يرد في الشرع شيء من ذلك قال وطريق النظر أن التسييح أمر سلبى والذكر ثبوتى والوجود أشرف من العدم اهـ . وسئل الجلال السيوطى رحمه الله تعالى هل الأفضل لا إله إلا الله أو الحمد لله رب العالمين وهل الأفضل الذكر أو الحمد؟ فأجاب بأنه صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الذكر

الله عز وجل ابتغاء وجهه ورجل ابتلى بالرزق في الدنيا فلم يشغله ذلك عن عمل الآخرة» . قال القشيري في التحبير : لو أن رجلاً له ثواب سبعين نبياً وله خصم بنصف دنانق لا يدخل الجنة حتى يرضى خصمه . وقيل يؤخذ بدنانق فضة سبعمائة صلاة مقبولة فتعطى للخصم ولا يكون شيء أشد على أهل القيامة من أن يرى الإنسان من يعرفه مخافة أن يدعى عليه شيئاً . والدانق سدس الدرهم ، وروى رزين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال «كنا نسمع أن الرجل يلتقى بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول مالك إلى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت ترانى على الخطايا وعلى المنكر ولانتهانى . وقال في الحديث الواحد الذى رحل جابر بن عبد الله من أجله إلى عبد الله بن أنيس مسيرة شهر هو قول عبد الله : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول «يحشر الله العباد أو قال الناس شك هام وأوماً بيده إلى الشام عراة غرلاً بهما ، قال : ما بهما ؟ قال ليس معهم شيء فيناديهم بصوت يسمعه من بعد ومن قرب : أنا الملك الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى اللطمة ، قال قلنا وكيف وإنما نأتى الله حفاة عراة قال بالحسنات والسيئات» انتهى بعض ما يحصل به التذكير لمن يتذكر من كلام الشيخ سيدى عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله ، وللقصود به أن بعض الناس ربما استغرب احتياج الناس إلى الأكل والشرب في عرصات القيامة أو أنه لا وجود هنالك لما يؤكل أو يشرب ؛ أما من استغربه لأجل ما يرى من رمة العظام وكون الحياة الثانية لا على طبعها البشرى إلى هذا الاحتياج فإنه يخشى على نفسه ما هو أشد من ذلك الشك في تمام الإعادة ، وما ذكره الغزالي في ذخيرته أنه لا أكل هنالك ولا شرب ولا نوم فالنوم مسلم وأما عدم الأكل والشرب عنده فيجب حمله على أن ذلك غير مبذول للخلق بأسرها كما هو المعتاد في الدنيا وإلا فمثل الغزالي لا يخفى عليه ما تقدم من النصوص ، وما يأتى أيضاً لابن حجر في شرح حديث الصحيح بل تقدم عنه خلاف ذلك كما نقل عنه سيدى عبد الرحمن إذ قال آتاه قوم يشربون ماء بورد الخ وينبغى أن ينبه العوام لذلك ليتخذوا أهبة زادهم لأنهم المأكول والمشروب لم يشكوا فيه وعليه صاروا أسارى في هذه الحياة الأولى فلعل ذلك أن يكون داعية لهم إلى الاستعداد للحياة الآخرة مع أن الله تعالى تكفل به في الدنيا ولم يتكفل به في الآخرة . يروى أن الحجاج خطب يوماً فقال إن الله تكفل لنا بالدنيا ووكلنا إلى طلب الآخرة ولتتنا تكفل لنا بالآخرة ووكلنا إلى طلب الدنيا ، فقال الحسن سبحانه الله كلمة حكمة صدرت من فاسق أو قال كلمة حق ، ومصدقه قوله صلى الله عليه وسلم «الحكمة ضالة المؤمن فأينما وجدها فهو أحق بها» ابن حجر « تكون الأرض يوم القيامة يعنى أرض الدنيا خربة يتكفوها الجبار أى يميلها ، من كفأت الإناء إذا قلبته» قوله «كما يكفي» أحدكم خبرته في السفر» . قال الخطابي يعنى خربة الملة التى يصنعها المسافر فانها لا تدحى كما تدحى الرقاقة وإنما تقلب على الأيدي حتى تستوى زلا لأهل الجنة بضم الزاى وقد تسكن : ما يقدم للضيف ويطلق على الرزق وعلى الفضل وما يجعل للضيف قبل الطعام وهو اللانق هنا قال الداودى المراد أنه يأكل منها من سيصير إلى الجنة من أهل الحشر لأنهم لا يأكلونها حتى يدخلوا الجنة وظاهر الخبر يخالفه وكأنه بناه على ما أخرج الطبرى عن سعيد

لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله » فدل هذا الحديث بمنطوقه على أن كلا من الكلمتين أفضل نوعه ودل بمفهومه على أن لا إله إلا الله أفضل من الحمد ، وأن نوع الله كرم أفضل من نوع الدعاء ، ودليل آخر روى ابن شاهين بسند ضعيف مرفوعاً «التوحيد ثمن الجنة والحمد ثمن كل نعمة» وهذا يدل على أن لا إله إلا الله أفضل من الحمد لأن الجنة أفضل من جميع النعم الدنيوية فثمنها أفضل اهـ

وقوله : سيد الورى ، السيد هو الكامل المحتاج إليه واستعمله في غير الله تعالى لدلالته على جوازه كـ «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»
وقوله في الحسن «إن ابني هذا سيد» وقوله في سعد بن معاذ «قوموا لسيدكم» وحكي ابن المنير قولاً بمنعه في غير الله تعالى واستغرب
جوازه بالألف واللام لغير الله تعالى (٢٢٠) وحكي في منع اطلاقه على الله تعالى وكراهته قولين عن مالك ، وقوله :

لأنك المعطى أى في الحقيقة ،
والعطية الشيء المعطى
والجمع العطايا وقوله ما أعطاه
للمال كما قالوا ما أولاه
للمعروف وما أكرمه لي
وهذا شاذ لا يطرد لأن
التعجب لا يدخل على أفعل
وإنما يجوز من ذلك ما سمع
من العرب ولا يقاس
عليه ، وقوله : الكريم أى
الصفوح والكرم ، تقيض
اللؤم وكرم الرجل بالضم
فهو كريم وقوله للأبد
أى يجب أن يكون الله تعالى
قديماً باقياً ويستحيل عم
ذلك عليه تعالى سبحانه
وهذا كقول صاحب
الرسالة ليس لأوليته ابتداء
ولا آخريته انقضاء . قال
(ك) رحمه الله تعالى لا تناقض
في كلامه كما توهمه بعض
الناس حيث أضاف الأولوية
والآخيرية إليه ونفاهما عنه
فكأنه قال له أوليته لأولية
له وآخريته لا آخيرية له
وليس كما توهم لما قيل إن
الأول هو السابق للأشياء
والآخر هو الباقي بعد فناء
الخلق وليس معنى الآخر
ماله انتهى هكذا قاله الخطابي
واعلم أن كل ماله أول

ابن جبير قال «تكون الأرض خربة بيضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه» وعن محمد بن كعب أو محمد
ابن سيرين نحوه أو البيهقي عن عكرمة بسند ضعيف «تبدل الأرض مثل الخربة يأكل منها أهل
الإسلام حتى يفرغوا من الحساب» وعن أبي جعفر الباقر نحوه ، ثم ذكر ابن حجر استشكل بعضهم
انقلاب جرم الأرض إلى طبع الماء كقول والمشروب وإثبات وجود ما يؤكل ويشرب لمن كان أهلاً لذلك وأن ذلك
لا من باب المجاز بل على الحقيقة ، وإلى ذلك أشار ابن حجر بقوله : والأولى الحمل على الحقيقة ما أمكن
وقدرة الله تعالى صالحة لذلك بل اعتقاد كونه حقيقة أبلغ . قال ويستفاد منه أن المؤمنين لا يعاقبون
بالجوع في طول زمن الموقف ، بل يقبل الله لهم بقدرته طبع الأرض حتى يأكلوا منها من تحت
أقدامهم ما شاء الله بغير علاج ولا كلفة ، ويكون معنى قوله «نزلاً لأهل الجنة» الذين يصيرون إلى الجنة
أعم من كون ذلك يقع قبل الدخول أو بعده ، والله أعلم . وقال في أحاديث باب الحشر أخرج أحمد
والنسائي والبيهقي من حديث أبي ذرٍّ حدثني الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم «إن الناس يحشرون
على ثلاثة أفواج فوج طاعمين كاسين راكبين وفوج يمشون وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم»
الحديث اهـ ما قصد نقله ملتقطاً من فتح الباري لابن حجر رحمه الله تعالى ، ولفظ صدر الحديث
المشروح من صحيح البخاري ، عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «تكون
الأرض يوم القيامة خربة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفي أحدكم خبزه في السفر نزلاً لأهل الجنة»
الحديث واعلم أن ألفاظ التبدل في الروايات تكررت باختلاف فيها في بعضها خربة وفي بعضها كالخربة
وفي بعضها فضة وفي بعضها كالفضة وفي بعضها أرضاً غفراء وفي بعضها ناراً واختلافها مع صحتها يقتضي
أن كل واحد من المكلفين يرى منها ماناسب دينه واستقامته بما جاءت به الرسل أيام حياته عليها
في دار الدنيا من الكمال في دينه والتقصير فيه وعوائد الله في الآخرة هي خرق عوائده في الدنيا
فلا يطمع أحد أن يحشر هنالك إلا على ماناسب حاله في الطاعة والعصيان . قال ابن حجر فيمكن
الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا لكن أرض الموقف غيرها ويؤيده ما رقع في الحديث قبله «إن
أرض الدنيا تصير خربة» والحكمة في ذلك ما تقدم أنها تعدل لأكل المؤمنين منها في زمن الموقف ثم
تصير نزلاً لأهل الجنة اهـ . وقال سيدي عبد الرحمن في تفسيره تبدل للمؤمنين خبزاً وللكافرين ناراً
اهـ . ثم التبدل المذكور لا يلزم كونه نفس جرم الأرض بل يحتمل جرم الخربة المتبدلة منها على شكلها
وهيئتها في القدر والاتساع وإذ شوهدها من اقتدار الله تعالى عظم هذه الأرض واستدارتها فلا يستبعد
أيضاً في قدرته خلق قدرها وعلى صورتها شكلاً من طعام أو فضة أو نار لأن الكل بالنسبة إلى
اختراعه تعالى شيء واحد فالقادر على ما يشاء لا يستحيل في حقه فعل ما يشاء ، والذي ظهر أن أرض
الحشر غير هذه الأرض التي نحن الآن عليها ، بل هي أرض الساهرة قال الغزالي هي التي يسهر
الخلائق عليها ينساقون من هذه إلى تلك ، وهنا ذكر في ذخيرته أن الطعام والشراب في الموقف
لا يمكن ولكن تقدم من الجواب عنه ما رأيت وذكر أن تلك الأرض خارجة عن فلك القمر

وهي

له آخر إلا الجنة والنار ، قال وينبغي أن يزداد على ذلك وأهلها اهـ

هذا وفي بعض النسخ زيادة ، وهي قوله :

(هَذَا كِتَابٌ فِيهِ عِلْمُ دِينِكَ إِزْمَ قِرَاءَتُهُ لِكَيْ بُعِثَكَ

عَلَى الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ عَائِدَةً فِي كُلِّ يَوْمٍ تَطْلُبُ فَوَائِدَهُ
وَعَنْهُ فِي يَوْمِ الْحِسَابِ تُسْأَلُ فَلَا تَسْكُنُ عَنْ مِثْلِ هَذَا تَجَهُّلُ
فَهَذِهِ مِنِّي لَكُمْ نَصِيحَةٌ وَاللَّهُ لَا يَبْذِي لَنَا قَضِيحَةً

في هذه الآيات حث على الاشتغال بعلم الدين وهو واضح ولو قال تطلب موضع تطلب لاستقام الوزن، ثم ختم الناظم كتابه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع ذكر شيء مما اختص به صلى الله عليه وسلم وبالرضا عن آله وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين والتابعين وتابع التابعين والخاتمة على الإيمان فقال :

(وَصَلُّ يَا رَبُّ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ الْعَلِيِّ

ذَاكَ الَّذِي حَمَّتْ لَهُ الْحَمَامَةُ وَظَلَّتْ مِنْ فَوْقِهِ الْغَمَامَةُ) (٢٢١)

وَعَجَزَتْ عَنْ وَصْفِهِ
الرَّوَاةُ

نَمُّ الرِّضَاعِ عَنْ صَحْبِهِ وَآلِهِ

وَزَوْجِهِ وَتَابِعِهِ وَتَالِهِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ

سَأَلَهُ الْخَلْمُ عَلَى الْإِسْلَامِ

ما ذكره من هذه القصص

مشهور، وقوله ذي الشرف

العلي أشار به لشرف نسبه

صلى الله عليه وسلم وكرم

بلده ومنبته فإنه من نخبة

بنى هاشم وسلالة قريش

وأشرف العرب وأعزهم

نقرا من قبل أبيه وأمه ومن

أهل مكة من أكرم بلاد

الله تعالى على الله وعلى عباده

وفي حديث عن ابن عمر

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال «إن الله اختار خلقه

وهي الأرض البيضاء التي هي من وراء جبل قاف، ونقل عنه في العلوم الفاخرة قوله يبقى الناس على قبورهم بعد انبعاثهم منها مطرقين ألف سنة حتى تقوم نار من المغرب أو المحشر لها دوى فيدهش منها الخلق ويأتى كل واحد عمله ويقول له قم إلى المحشر فمن كان له عمل صالح شخص له عمله ويجعل لكل واحد منهم نور شعاعي بقدر إيمانه ومن لا إيمان له لا نور له وسرعة وصولهم على قدر أعمالهم في كلام أكثر من هذا. ويؤيده أيضا أن أرض المحشر غير هذه ولا متبدلة بنفس جوهريتها ماورد في الصحيح من شهود الأمكنة كما في الأذان «لا يباغ مدى صوت المؤذن» وكذلك شهودها أيضا بما صنع فيها ولا يأتي المكان إلا على هيئته لقيام الحجة البالغة فالله أعلم فلا بقعة من بقاع الأرض التي نحن عليها إلا وذكر الله عليها أو عصى ولذلك ينتقل الأمر عنها إلى الأرض التي لم يعص الله عليها قط، وفي الصحيح «من غصب شبرا من الأرض طوقه إلى سبع أرضين يحمله حتى يقضى بين الناس في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة» وقد عمت الغصوبات وتكررت على البقاع فلا يكتفى في حمل الأول على الأخير بل كل واحد يقطع له ما عرف ذاته مما اغتصبه فعلى هذا فهذه الأرض من جملة من يحشر ويحضر الموقف فالله تعالى أعلم. وفي التنزيل «وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة» ابن حجر غبارا في وجوه الكفار ولم يذكروا مناسبتها لمن يحشر على الفضة إذا بدلت الأرض فضة والسماء ذهباً ولعل هذا للشغوف بهما الذي قطع على تعظيمهما وجمعهما عمره فيحشر على حالته تلك على الفضة ويومئذ لا يمكن الانتفاع بهما ولا أخذ شيء منهما إذ لو كانت الجنة كلها فضة لما كان لها فضل بل فيها غيرها ترابها المسك وحصابؤها الدر والياقوت وحشيشها الزعفران وفواكه مما يشتهون وأبنيتها وآبيتها من الذهب والفضة إلى غير ذلك مما يتنعم به في دار الخلود، لأحرمنا الله والوالدين والأحبة من الوصول إلى دار القرار، رب استجب إنك أنت العزيز الغفار، نسأل الله السلامة والعافية لنا ولكم من نحن الدنيا والآخرة. وسبب هذه الخاتمة مارأيت من بعض الناس من قلة أكثرهم بجوع يوم الموقف وما ترى منهم إلا من يشتكي بهم الرزق في هذه الحياة العاجلة، فاذا قيل

فاختار منهم بنى آدم ثم اختار بنى آدم فاختار منهم العرب ثم اختار من العرب قريشاً ثم اختار من قريش بنى هاشم ثم اختارني منهم فلم أزل خيارا من خيار الأمان أحب العرب فيجبي أحبهم ومن أبغض العرب فيبغضني أبغضهم» وقوله: ذاك الذي حنت له الحمامة، يريد قصة الحمامتين ليلة الغار حيث أمرها الله تعالى فوقتنا على فم الغار، ونحوه قضية حنين الجذع، خرجها أهل الصحيح وهي مشهورة لا تطيل بذكرها، وقوله: وظلمت من فوقه الغمامة، وهذا من علامات نبوته صلى الله عليه وسلم. قال القاضي عياض في الشفاء لما عدد علامات نبوته صلى الله عليه وسلم: ومن ذلك إزال الله له بالغمامة في سفره، وفي رواية «إن خديجة ونساءها رأيته لما قدم ومكان يظلاله فذكرت ذلك لميسرة فأخبرها أنه رأى ذلك منذ خرج معه في سفره» وقد روى «إن خديجة قرأت غمامة تظله وهو عندها» وروى ذلك عن أخته من الرضاعة أمه وقوله: وسبحت في كفها الحصة، روى أنس بن مالك قال «أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من حصاة فسبحن في يده حتى سمعنا التسبيح ثم صهبن في يد أبي بكر فسبحن ثم في أيدينا فما سبحن» وروى أبو داود مثله «وذكر أنهم سبحن في كف عمر وعثمان»

وعن أبي مسعود « كنا نأكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام ونحن نسمع تسبيحه » وقوله وعجزت عن وصفه الرواة أي عن وصف معجزاته لكثرة ما جدا اه .

﴿ تنبيه ﴾ قال في الشفاء معنى تسمية ما جاء به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معجزة هو أن الخلق عجزوا عن الإتيان بمثله ، وقوله : ثم الرضا عن صحبه الخ يحتمل أنه أشار به إلى ما قاله بعض العلماء إن قوله رضى الله عنهم مخصوص بالصحابي ، ويقال في غيره من الأمة رحمه الله تعالى فقط ، فإن أراد فليس بصحيح بل الصحيح الذي عليه الجمهور خلافه ، وهو أن يقال رضى الله عنه ورحمه ولم يعلم من كلامه النص على حكمه ، وفي أذكار النووى أنه مستحب ، ويحتمل أنه لم يرد ذلك وأنه لا فرق عنده بينهما .

﴿ فائدة ﴾ لم يعلم من كلامه حكم من اختلف في نبوته كلقمان ومريم هل يصلى عليه كالأنبياء ، أو يترضى عنه كالصحابة والأولياء ، أو يقال عليه السلام ، والصحيح (٢٢٢) أنهما ليسا بنبيين . وفي كلام الناظم إشارة إلى أنه لا يصلى على غير النبي وهى

وهل فرغت مما تحتاج إليه من هذا في مواقف القيامة يقول وهل الناس يأكلون هنالك إنا لا نحتاج إلى الأكل إذ ذاك ومنهم من يجعل اتكاله على الله هنالك أقوى منه بما في هذه وإني لأرى أن يذكر كل مؤلف فصلا من هذا الباب يجعله ذخيرة له فيما ألف ينبيء عن حاله أنه لم يكن غافلا عن أمره بل وأهل كل مجلس اجتمعوا أن يتذكروا به ويجعله كل واحد من مهمات أحواله ففعل الله برحمهم بذلك ويقل عثراتهم إذ بذلك يتأكد الإيمان بالغيب الذى جاءت أنباء الرسل عليهم الصلاة والسلام به فان موقع القيامة من الوجود كما قال تعالى « يوم عظيم » وهو المهم الأكر الذى بلغته الرسل إلى الخلق عليهم الصلاة والسلام فقد ورد « إن الله تعالى قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » ونزل القرآن وأخبرت السنة أن مقدار مقامهم بعد إخراجهم من قبورهم إلى أن يصير كل واحد منهم إلى دائرة بقائه من الجنة أو النار ذلك المقدار خمسون ألف سنة وكان أول ابتداء دائرة خلقهم النور المحمدى فدار بهم شكله الكريم المقدس في دوائر التكليف دهورا وقرونا منتقلين أحوالا فأحوالا ، فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه إلى أن كان آخر منزلة انتقالهم من حكم إلى حكم ومن مستقر إلى آخر « وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون » حين ينادون ليلزم كل واحد مكانه لا انتقال ولا حالة تنبيك أيها العلوى ولا نفحة تسربها أيها السفلى ، لمثل هذا فليعمل العاملون ، والله المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما انتهى .

مسألة ذات خلاف : ففي الشفاء عامة أهل العلم متفقون على جواز الصلاة على غير النبي ، وعن ابن عباس لا تجوز الصلاة على غير النبي ثم قال وذكر الصلاة على الآل والأزواج مع النبي صلى الله عليه وسلم بحكم التبعية والإضافة لا على التخصيص وللطبراني في الأوسط ، قال أبو سليمان الداراني رحمه الله تعالى إذا سألت الله تعالى حاجة فابدا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واختم بها فان الله سبحانه وتعالى بكرمه يقبل الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما ﴿ خاتمتان ﴾ رأيت في بعض المجاميع مكتوبا غير معزو أن من معجزاته صلى الله

فهرس عليه وسلم من كتب هذه الأمور العشرة الآتية ووضعها في بيته لم يحرق ومن طرحها على النار خمدت . الأول ما وقع ظله صلى الله عليه وسلم على الأرض قط . الثاني ما ظهر بوله على الأرض قط . الثالث لم يقع عليه القذاب قط . الرابع لم يحتمل قط . الخامس لم يتشاءب قط . السادس لم تهرب منه دابة ركبها قط . السابع ولد مختونا . الثامن تمام عيناه ولا ينام قلبه . التاسع ينظر من ورائه كما ينظر من أمامه . العاشر كان إذا جلس بين قومه كان كتفاه أعلى منهم صلى الله تعالى عليه وسلم .

(الخاتمة الثانية) نختم بها هذا الكتاب ، وهى في مسند أبي عوانة « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعاء لا يسمع ، اللهم إني أعوذ بك من هؤلاء الأربع » والحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم .

فهرس

الجزء الثاني من الدر الثمين والمورد المعين

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣	مندوبات الصلاة	١٠٠	مصرف الزكاة
٧	مكروهات الصلاة	١٠٣	زكاة الفطر
٩	فصل وخمس صلوات فرض عين	١٠٦	كتاب الصيام
٩	أركان الصلاة على الميت وما يلزم له	١٠٦	مطلب تقسيم الصوم إلى واجب وسنة الح
١٨	صلاة الكسوف	١١٣	فرائض الصوم
١٨	صلاة خسوف القمر	١١٧	شروط الصوم . موانع الصوم
١٩	صلاة العيدين	١١٧	مكروهات الصوم
٢٠	صلاة الاستسقاء	١٢١	مطلب الكفارة
٢١	قضاء الفوائت	١٣٠	مطلب ما يقطع تتابع الكفارة
٢٥	الندوب من الصلوات	١٣٢	مطلب الاعتكاف
٢٨	سجود السهو	١٣٤	كتاب الحج
٣٢	مفسدات الصلاة	١٣٥	فرائض الحج
٤١	صلاة الجمعة	١٣٦	شروط وجوب الحج وشروط صحته
٤٦	الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمع	١٣٧	مطلب واجبات الحج التي ليست بأركان
٤٩	صلاة الخوف	١٤٢	بيان صفة الحج
٥٣	مطلب الإمامة وشروط الإمام	١٥٦	مطلب مفسدات الحج
٧٤	كتاب الزكاة	١٦٠	مطلب الهدى
٧٥	شروط وجوب الزكاة وما تجب فيه	١٦١	بيان الحصال للموجبة للهدى
٧٥	شروط إجزاء الزكاة	١٦٣	مطلب العمرة
٨٢	آداب الزكاة	١٦٤	آداب زيلورة قبر المصطفى
٨٥	مطلب زكاة العروض والمدين	١٦٨	كتاب التصوف
٩٠	مطلب زكاة النعم	٢١١	فصل في الخاتمة

فهرس

بقية شرح التتائي على نظم مقدمة ابن رشد الذي بالهامش

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٥	شروط الإمام	١٠٥	فصل فيما يستحب في رمضان
	بيان حكم الاقتداء بالإمام	١٠٦	خاتمة في بيان ما يستحب صيامه
١٧	بيان حكم السهو	١٠٧	مكروهات الصيام
٣٣	بيان حكم المسبوق	١١١	باب شروط الحج وأركانه
٤٠	بيان حكم من نسي الوضوء أو الغسل	١٢٣	الكلام على العمرة
٤٦	بيان حكم صلاة الفذ والجماعة	١٢٤	باب سنن الحج
٥٥	حكم تارك الجماعة في الصلاة	١٣٣	باب مواقيت الحج
٦١	باب الزكاة	١٣٥	باب صلاة الجمعة
٦٣	أصناف المواشي التي تجب فيها الزكاة	١٤٧	باب سنن الجمعة وموانعها ومفسداتها
٦٤	أصناف الحبوب التي تجب فيها الزكاة	١٦٤	باب صلاة الجنازة وما يلزم للميت
٦٦	باب زكاة الثمار	١٧٤	باب ترك الصلاة على الشهيد والسقط
٧٠	باب زكاة العين والذهب والفضة	١٧٧	القول في الكفن
٧٥	باب زكاة الابل	١٨١	باب في الصبر وحسن التعزية
٧٩	باب زكاة الغنم	١٨٤	باب السنن المؤكدة الخمس
٨١	باب زكاة البقر	١٨٧	باب الذكاة
٨٥	باب زكاة الحبوب والثمار	١٩١	فروض الذبح
٨٧	باب بيان حكم الصوم	١٩٧	فصل في رفع اليد قبل تمام الذبح
٩٨	باب الاعتكاف	١٩٩	فصل في سنن الذكاة
٩٩	زكاة الفطر	٢٠٢	شروط الذابح
		٢١٠	استغفار ومناجاة للمصنف

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه تم طبع كتاب : [الدر الثمين والمورد العيين]

مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة في ١٣ شوال ١٣٧٣ هـ
١٤ يونية ١٩٥٤ ممدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبيملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران



BP
166
•M39

JUL 11 1974

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU55322280

BP166 .M39

al-Durr al-thamin wa

RECAP